

ثورة آغري

المشروع القومي الكوردي في مواجهة الجمهورية التركية

1930 - 1926



تأليف

الدكتور عدنان بوزان

ثورة آغري

المشروع القومي الكوردي في مواجهة الجمهورية التركية
١٩٣٠-١٩٣٦

تأليف

الدكتور عدنان بوزال

2014

الإهداء

إلى الذين حملوا الوطن في صدورهم،
وصعدوا إلى الجبل وهم يعرفون
أن الطريق إلى الحرية لا يخلو من الدم.

إلى ثوار آغري ..
الذين سقطوا قبل أن يسقط حلمهم،
وتركوا للتاريخ سؤالاً لا يموت:

كيف يهزم شعبٌ
حين يبقى الوطن حياً في ذاكرته؟

المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة عامة	١٠

ثورة آغري محاولة بناء كيان كوردي ١٩٢٦-١٩٣٠

أولاً: كردستان بعد الحرب العالمية الأولى	٢٩
ثانياً: تأسيس الجمهورية التركية والتحول في المسألة الكردية	٣٦
ثالثاً: لماذا كانت منطقة آغري مناسبة للثورة؟	٤٤
رابعاً: من الاضطراب المحلي إلى الثورة	٥٢
خامساً: خويون وبداية مرحلة جديدة	٥٩
سادساً: إحسان نوري باشا	٧٢
سابعاً: مشروع جمهورية آغري	٨٠
ثامناً: طبيعة القوات الكردية	٨٧
تاسعاً: إيران والعامل الحدودي	١٠٢
عاشراً: أزمة تركيا وإيران	١١٣
الحادي عشر: الاتحاد السوفييتي والموازن الإقليمية	١٢٧
الثاني عشر: الموقف الدولي	١٤١
الثالث عشر: استراتيجية الدولة التركية	١٨١
الرابع عشر: القوة الجوية وتحول ميزان الحرب	٢٢٣
الخامس عشر: معركة ١٩٣٠ والحسم العسكري لثورة آغري	٢٥٨
السادس عشر: أسباب هزيمة ثورة آغري	٢٨٩
السابع عشر: البعد الكوردي العابر للحدود وبناء الوعي القومي المشترك	٣٠٩
الثامن عشر: العلاقة الكوردية الأرمنية وتحالف المصالح في مرحلة آغري	٣٣٩
التاسع عشر: آغري بوصفها تجربة سياسية وتحولاً في مفهوم	٣٥٨
العشرون: آغري والقانون الدولي والسيادة والاعتراف	٣٨٢
الحادي والعشرون: لوزان وآغري والتحول من التسوية الدولية	٣٩٦
الثاني والعشرون: من الانتفاضة إلى المشروع السياسي	٤٢٠
الثالث والعشرون: المدنيين والتحولات الاجتماعية في آغري	٤٤٣

الرابع والعشرون: العلاقة بين ثورة آغري وثورة الشيخ سعيد	٤٦٥
الخامس والعشرون: من الجبل إلى الذاكرة	٤٩٨
السادس والعشرون: إحسان نوري بعد الثورة والمنفى والذاكرة السياسية	٥١٨
السابع والعشرون: مشكلة المصادر وإعادة بناء تاريخ ثورة آغري	٥٣٧
الثامن والعشرون: لماذا بقيت آغري حاضرة؟	٥٦٦
التاسع والعشرون: الأسباب العميقة للفشل	٥٨٤
الثلاثون: الدرس السياسي من آغري	٦٠٩
الحادي والثلاثون: آغري في تاريخ الحركة القومية الكوردية	٦٢٢
الثاني والثلاثون: آغري بوصفها تجربة عابرة لحدود الدول	٦٤٧

خاتمة الكتاب:

آغري بين الثورة والذاكرة والمشروع السياسي	٦٧٤
خلاصة الكتاب	٦٨٠
رسالة إلى الشعب الكوردي	٦٨٧

مقدمة عامة

تحتل ثورة آغري، المعروفة أيضاً بثورة آارات، موقعاً بالغ الأهمية في تاريخ الحركة القومية الكردية الحديثة، لأنها لم تكن مجرد مواجهة مسلحة عابرة بين مجموعات كردية والقوات التركية في منطقة جبلية حدودية، ولم تكن حادثة محلية منفصلة عن التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وإنما كانت نتيجة مرحلة تاريخية كاملة انهار فيها نظام إمبراطوري قديم، وظهرت مكانه دول قومية جديدة، وأعيد رسم الحدود السياسية، وتبدلت موازين القوى، ووجد الشعب الكردي نفسه أمام واقع سياسي جديد لم يكن يتطابق مع تطلعات قطاع من نخبه وقواه السياسية. ومن هذا المنظور، فإن دراسة ثورة آغري لا تعني دراسة سنوات محددة من المواجهة العسكرية فحسب، وإنما تعني العودة إلى واحدة من أكثر المراحل حساسية في تشكل المسألة الكردية الحديثة.

لقد جاءت الثورة في زمن كانت فيه كردستان تعيش واحدة من أعنف عمليات إعادة التشكيل السياسي والجغرافي في تاريخها الحديث. فالحرب العالمية الأولى لم تسقط الدولة العثمانية فحسب، بل فتحت الباب أمام إعادة بناء الخريطة السياسية للشرق الأوسط. وكانت الأراضي التي عاش فيها الكورد قروناً ضمن فضاء إمبراطوري واحد تتوزع تدريجياً بين حدود سياسية جديدة، بينما انتقلت المنطقة من منطق الإمبراطوريات متعددة القوميات إلى منطق الدولة القومية المركزية. وفي قلب هذه التحولات ظهرت المسألة الكردية باعتبارها إحدى القضايا التي لم تجد تسوية سياسية مستقرة.

وكانت معاهدة سيفر سنة ١٩٢٠ قد فتحت، من الناحية السياسية والقانونية، مجالاً مختلفاً للنقاش حول مستقبل المناطق الكردية في الدولة العثمانية السابقة، قبل أن تؤدي التحولات العسكرية والسياسية التي قادتها الحركة الوطنية التركية إلى تغيير ميزان القوى. ثم جاءت معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ لتؤسس الإطار الدولي الجديد للجمهورية التركية وتضع حدوداً مختلفة عن تلك التي كانت قد ظهرت في مرحلة سيفر. وبين سيفر ولوزان تبدلت فرص عديدة، وتراجعت مشاريع، وظهرت دولة تركية جديدة تسعى إلى تثبيت سيادتها ومركزيتها ووحدة أراضيها.

وفي هذا السياق التاريخي ينبغي فهم ثورة آغري.

فالثورة لم تظهر في فراغ سياسي، ولم تبدأ بوصفها مشروعاً مكتملاً يحمل منذ اللحظة الأولى كل ملامح القومية الحديثة. لقد كانت بداياتها مرتبطة باضطرابات محلية، وبصرعات أمنية، وبالعلاقة المتوترة بين السلطة المركزية والمجتمعات المحلية، وبالتحولات التي أعقبت ثورة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥. ثم تطورت الأحداث تدريجياً، واكتسبت بعداً سياسياً وقومياً أكثر وضوحاً، خصوصاً مع دخول خويون إلى المشهد سنة ١٩٢٧، وارتباط المقاومة بقيادة عسكرية أكثر تنظيماً برز فيها إحسان نوري باشا.

وهذه النقطة بالذات تجعل ثورة آغري جديرة بدراسة تاريخية عميقة. فالثورات لا تولد دائماً في صورة مكتملة، ولا تبدأ بالضرورة من قرار مركزي واضح. كثيراً ما تبدأ من أزمة محلية ثم تتسع بفعل تراكم الظروف السياسية والاجتماعية والعسكرية، فتظهر قيادات جديدة، وتتدخل تنظيمات سياسية، وتتغير أهداف الحركة، ويتحول الحدث من نزاع محدود إلى قضية أوسع. وفي آغري يمكن ملاحظة هذا الانتقال بصورة واضحة: من اضطرابات محلية إلى مقاومة مسلحة، ومن مقاومة متفرقة إلى تنظيم قومي، ومن التنظيم إلى محاولة بناء مركز سياسي وعسكري للمقاومة الكردية في جبل آرارات.

ومن هنا تأتي أهمية التمييز بين مراحل الثورة. فليس من الدقة التاريخية أن نضع جميع الأحداث التي شهدتها منطقة آغري في إطار واحد منذ البداية، وكأنها كانت منذ سنة ١٩٢٦ مشروعاً قومياً متكاملًا. بل يجب تتبع عملية التحول نفسها: كيف نشأت الأحداث؟ ما العوامل التي دفعتها إلى الاستمرار؟ متى اكتسبت مضموناً قومياً أكثر وضوحاً؟ ما الدور الذي لعبته خويون؟ كيف برز إحسان نوري؟ كيف تداخلت القيادة القومية مع البنية العشائرية؟ وكيف تحولت الجغرافيا الحدودية إلى عنصر من عناصر الصراع السياسي والعسكري؟

إن هذه الأسئلة تقودنا إلى فهم الثورة بوصفها عملية تاريخية متدرجة، لا مجرد حدث منفرد.

وكان جبل آغري، أو آرارات، في قلب هذه العملية. فالجغرافيا لم تكن خلفية محايدة للثورة، وإنما كانت أحد عناصر قوتها الأساسية. فالمنطقة الجبلية الوعرة، والمرتفعات، والممرات، والحدود القريبة من إيران، وشبكات العلاقات الاجتماعية والعشائرية الممتدة عبر الحدود، كلها ساهمت في تشكيل طبيعة الحرب. وفي الحروب غير النظامية تصبح الجغرافيا جزءاً من السلاح، ويصبح الجبل قاعدة للمقاومة، والحدود مساحة للحركة، والممرات وسائل للاتصال، والمعرفة المحلية بالأرض عنصراً قد يعوض جزئياً عن نقص التسليح والموارد.

لكن الجغرافيا التي منحت الثورة بعض عناصر القوة حملت في الوقت نفسه عناصر ضعفها. فالمناطق الجبلية صعبة الإمداد، والحدود لا تعني بالضرورة وجود دولة داعمة، والقرب من أكثر من دولة يجعل الحركة خاضعة لتوازنات إقليمية لا تستطيع التحكم بها. وهكذا أصبحت آغري منطقة تقاطع فيها الجغرافيا بالسياسة، والقومية بالأمن، والحدود بالمصالح الدولية.

ولذلك لا يمكن فهم الثورة بعيداً عن العلاقات التركية الإيرانية. فقد كانت الحدود الشرقية للجمهورية التركية جزءاً من البيئة التي تحركت فيها المقاومة، وكانت حركة المقاتلين والقبائل والسكان عبر الحدود عاملاً مؤثراً في تطور الأحداث. كما أن وجود شبكات كردية موزعة على جانبي الحدود جعل الخطوط السياسية الحديثة لا تتطابق

دائماً مع الروابط الاجتماعية والتاريخية القديمة. وهذا التناقض بين الحدود التي رسمتها الدول الحديثة وبين الامتدادات الاجتماعية القديمة يمثل واحداً من المفاتيح المهمة لفهم آغري.

وفي الوقت نفسه، فإن ثورة آغري كانت مرتبطة بتطور الحركة القومية الكوردية خارج المنطقة نفسها. فقد أدت هزيمة الدولة العثمانية ثم فشل المسار الذي ارتبط بسيفر إلى ظهور قناعة متزايدة لدى بعض النخب الكوردية بضرورة بناء تنظيم سياسي أكثر قدرة على تجاوز الانقسامات المحلية والعشائرية. ومن هنا جاء تأسيس خويون، الذي يمثل إحدى أهم المحطات في تاريخ القومية الكوردية في تلك المرحلة.

لم تكن خويون مجرد مجموعة من المقاتلين، ولم تكن دولة بديلة، وإنما كانت تنظيمياً سياسياً قومياً حاول أن يقدم إطاراً يتجاوز الحدود المحلية. وقد أدركت قيادتها أن استمرار المقاومة يحتاج إلى مشروع سياسي، وأن المشروع السياسي يحتاج بدوره إلى قوة على الأرض. ولهذا ارتبط اسم خويون بثورة آغري بصورة وثيقة، وأصبحت المنطقة بالنسبة إليها ميداناً يمكن فيه تحويل الخطاب القومي إلى تجربة عملية.

وهنا ظهرت شخصية إحسان نوري باشا.

يمثل إحسان نوري أحد أهم رموز الانتقال من نموذج الزعيم المحلي إلى نموذج القائد العسكري القومي. فقد امتلك خبرة عسكرية سابقة، وحاول أن يوظفها في بناء قوة مقاومة أكثر تنظيماً. ولم تعد الفكرة مجرد جمع رجال العشائر عند اندلاع المواجهة ثم العودة إلى القرى أو الجبال، بل ظهرت محاولة لتحديد القيادة، وتنظيم القوات، وإدارة العمليات، وتأمين مناطق الحركة، وربط النشاط العسكري بالمشروع السياسي.

وكان هذا التحول بالغ الأهمية، لأن الجمهورية التركية كانت دولة مركزية تمتلك جيشاً ومؤسسات إدارية وأمنية وقدرة على تعبئة موارد أكبر بكثير من الموارد المتاحة للمقاومة. ولذلك كان على الثورة أن تجد طريقة مختلفة لمواجهة التفوق العسكري للدولة. وقد شكلت طبيعة الجبل والقدرة على المناورة والحركة غير النظامية جزءاً أساسياً من هذه الاستراتيجية.

ومن هنا تصبح شخصية إحسان نوري أكثر من سيرة قائد عسكري. إنها نافذة لفهم سؤال أكبر: كيف حاولت الحركة القومية الكوردية الانتقال من المقاومة التقليدية إلى التنظيم العسكري الحديث؟ وكيف حاولت بناء قيادة تتجاوز العشيرة؟ وما الحدود التي اصطدمت بها هذه المحاولة؟

إن دراسة ثورة آغري تكشف أن الحركة القومية الكوردية كانت تتحرك في بيئة تتداخل فيها ثلاثة مستويات من القوة: المستوى المحلي، حيث العشائر والمجتمعات

والجغرافياً؛ والمستوى الوطني التركي، حيث الدولة المركزية والجيش والإدارة؛ والمستوى الإقليمي والدولي، حيث الحدود والعلاقات التركية الإيرانية والقوى الأجنبية وترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى.

ولذلك فإن اختزال الثورة في مواجهة عسكرية بين الكورد وتركيا سيكون اختزالاً مخلاً. فالمواجهة العسكرية كانت الجزء الأكثر ظهوراً من صراع أعمق يتعلق بالهوية والسيادة والحدود والتمثيل السياسي ومستقبل الكورد داخل النظام الجديد الذي تشكل بعد الحرب العالمية الأولى.

كان السؤال بالنسبة إلى الدولة التركية مرتبطاً بوحدة الجمهورية وسيادتها وحدودها، بينما كان السؤال بالنسبة إلى الحركة القومية الكوردية مرتبطاً بمستقبل شعب وجد نفسه أمام دولة قومية جديدة لا تعترف بمشروعه السياسي بالشكل الذي كانت تطمح إليه قطاعات من النخب الكوردية. ومن هنا أصبح الصراع صراعاً على تعريف الواقع نفسه: هل أغري مشكلة أمنية داخلية، أم جزء من قضية قومية؟ وهل الحدود التي رسمتها الدولة الحديثة نهاية للتاريخ السياسي للكورد، أم بداية لصراع جديد حول معنى تلك الحدود؟

وهذا الصراع على التعريف كان مهماً بقدر أهمية الصراع على الأرض.

فالدول لا تدافع عن حدودها بالقوة العسكرية وحدها، وإنما تدافع عنها أيضاً بالرواية القانونية والسياسية. والحركات القومية لا تواجه الدول بالسلاح وحده، وإنما تحاول بناء رواية تقدم قضيتها إلى الرأي العام والقوى الخارجية. ولهذا ارتبطت ثورة أغري بمحاولات إيصال القضية الكوردية إلى الخارج، وبناء علاقات مع قوى أخرى، ومن بينها التعاون الذي نشأ بين خوييون والاتحاد الثوري الأرمني في سياق سياسي وإقليمي شديد التعقيد.

وهذا التعاون بدوره يحتاج إلى قراءة تاريخية متوازنة. فالعلاقات الكوردية الأرمنية كانت تاريخياً معقدة، وشهدت مراحل من التعايش والصراع والتنافس، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى وما رافقها من مذابح وتهجير وانهايار اجتماعي وسياسي لتترك جروحاً عميقة في الذاكرة الجماعية للطرفين. ولذلك فإن ظهور تعاون سياسي بين قوى كوردية وأرمنية في مرحلة لاحقة لا ينبغي أن يقرأ خارج هذا التاريخ، كما لا ينبغي اختزاله في صورة تحالف بسيط. لقد كان تعاوناً تحكمه مصالح سياسية واستراتيجية محددة في ظرف إقليمي جديد.

وتكشف هذه العلاقات عن طبيعة المرحلة نفسها. فقد كانت المنطقة بأكملها تبحث عن صيغ جديدة للتخالف والصراع بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. وكانت القوميات التي وجدت نفسها داخل حدود الدول الجديدة تبحث عن وسائل لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها. وفي هذا السياق كانت خوييون تحاول أن تضع القضية الكوردية داخل شبكة العلاقات الإقليمية بدلاً من إبقائها محصورة داخل الحدود التركية.

لكن المشكلة الأساسية التي واجهت ثورة آغري كانت عدم التكافؤ في القوة.

فالثورة كانت تمتلك المقاتلين والجغرافيا والإرادة، لكنها لم تمتلك مؤسسات دولة كاملة، ولا موارد مالية مستقرة، ولا صناعة عسكرية، ولا جيشاً نظامياً، ولا اعترافاً دولياً، ولا دعماً خارجياً مضموناً. أما الدولة التركية فكانت تملك مؤسسات الدولة والجيش والموارد والقدرة على نقل القوات والإمداد وتطوير العمليات العسكرية.

ومن هنا فإن دراسة الثورة يجب أن تطرح سؤالاً يتجاوز سؤال البطولة والهزيمة: كيف يمكن لحركة مقاومة غير دولية أن تصمد أمام دولة حديثة؟

هذا السؤال هو أحد الأسئلة المركزية التي يسعى هذا الكتاب إلى الإجابة عنها.

فقد استطاعت ثورة آغري أن تستمر لعدة سنوات، وأن تتحول إلى واحدة من أبرز حركات المقاومة الكوردية المسلحة في بدايات الجمهورية التركية، وأن تجعل من جبل آارات رمزاً للمقاومة. لكنها في النهاية لم تستطع تحويل هذا الرمز إلى كيان سياسي مستقر. وفي سنة ١٩٣٠ انتهت المرحلة العسكرية الكبرى للثورة بعد حملة تركية واسعة.

لكن انتهاء الثورة عسكرياً لا يعني انتهاء أهميتها التاريخية.

فالثورات لا تقاس فقط بنتائجها المباشرة. فقد تخسر الحركة المعركة العسكرية، لكنها تترك وراءها تحولاً في الوعي السياسي، أو تنتج رموزاً جديدة، أو تكشف حدود النظام السياسي القائم، أو تؤثر في الأجيال التي تأتي بعدها. وثورة آغري كانت من هذا النوع. فقد أصبحت جزءاً من الذاكرة السياسية الكوردية، وبقي جبل آارات مرتبطاً في الوعي القومي بفكرة المقاومة والبحث عن الاستقلال.

كما أن الثورة كشفت بوضوح حدود الحلول التي اعتمدتها الجمهورية التركية في التعامل مع المسألة الكوردية في تلك المرحلة. فقد كان الاتجاه نحو المركزية السياسية وإعادة تشكيل الهوية العامة للدولة يلتقي مع سياسات أمنية هدفت إلى منع أي حركة كوردية قادرة على بناء قاعدة سياسية مستقلة. ومن هنا لا يمكن دراسة آغري بمعزل عن السياسة الداخلية للجمهورية في سنواتها الأولى.

لقد كانت الدولة التركية الحديثة تسعى إلى بناء دولة موحدة ذات هوية قومية مركزية، بينما كان جزء من المجتمع الكوردي يرفض أن تتحول هذه المركزية إلى إنكار لوجوده القومي والسياسي. ومن هذا التوتر نشأت سلسلة من الصدمات التي لم تكن آغري سوى واحدة من حلقاتها.

ولهذا فإن ثورة آغري يجب أن تقرأ أيضاً في سياق ثورة الشيخ سعيد وما سبقها وما تلاها من سياسات وإجراءات. فالانتفاضات الكوردية في هذه المرحلة لم تكن أحداثاً منفصلة تماماً، وإنما كانت جزءاً من مرحلة تاريخية شهدت إعادة تعريف العلاقة بين الدولة التركية والمجتمعات الكوردية.

ومع ذلك، فإن التشابه بين الانتفاضات لا يعني أنها كانت متطابقة. فلكل واحدة ظروفها وقياداتها وبنيتها الاجتماعية وأهدافها المباشرة. وكانت آغري مختلفة بصورة واضحة من حيث الدور الذي لعبته خوييون، ومن حيث طبيعة القيادة العسكرية التي برزت فيها، ومن حيث أهمية الجغرافيا الحدودية، ومن حيث محاولة بناء مركز قومي للمقاومة.

وهذه الخصوصية هي التي تجعلها موضوعاً مستقلاً للدراسة.

إن هذا الكتاب لا يهدف إلى تقديم رواية تمجيدية للثورة، كما لا يهدف إلى تبني الرواية الرسمية التي تختزلها في مفهوم «التمرد» أو «العصيان». وإنما يسعى إلى إعادة بناء الحدث تاريخياً، وتحليل أسبابه، وفهم القوى التي شاركت فيه، ودراسة أهدافه، وتفكيك بنيته العسكرية والسياسية، وتحليل علاقاته الإقليمية، ثم تفسير أسباب صموده وأسباب هزيمته.

فالكتابة التاريخية الجادة لا تبدأ من النتيجة لتبريرها، وإنما تعود إلى الظروف التي أنتجتها.

ومن هنا سيحاول هذا الكتاب أن يجيب عن مجموعة من الأسئلة الأساسية: كيف تشكلت البيئة التي أدت إلى ثورة آغري؟ ما أثر انهيار الدولة العثمانية والحرب العالمية الأولى ومعاهدتي سيفر ولوزان في الوعي السياسي الكوردي؟ كيف أثرت سياسات الجمهورية التركية الجديدة في المناطق الكوردية؟ ما العلاقة بين ثورة الشيخ سعيد وأحداث آغري؟ لماذا أصبحت منطقة آغري مركزاً للمقاومة؟ ما الدور الحقيقي لخوييون؟ كيف برز إحسان نوري باشا؟ وما طبيعة القوة العسكرية التي قادها؟ وكيف أثرت إيران في مسار الثورة؟ وما طبيعة التعاون الكوردي الأزمني؟ وكيف تعاملت الدولة التركية مع الثورة عسكرياً وسياسياً؟ ولماذا استطاعت الثورة الصمود سنوات عدة قبل أن تنهار؟ وما الذي بقي منها بعد سنة ١٩٣٠؟

ولا تقتصر أهمية هذه الأسئلة على الماضي وحده، لأن بعض القضايا التي ظهرت في آغري بقيت حاضرة في تاريخ المنطقة لعقود طويلة: قضية الهوية، ومشكلة الحدود، والعلاقة بين القومية والدولة، ودور الجغرافيا في الصراع، ومشكلة الاعتراف السياسي، وحدود العمل المسلح في مواجهة الدولة الحديثة.

كما أن دراسة آغري تساعد على فهم تطور القومية الكوردية نفسها. فقد كانت القومية الكوردية في تلك المرحلة تنتقل من أشكال تقليدية من الولاء المحلي والعشائري إلى تصور أكثر حداثة يقوم على الأمة والحقوق السياسية والاستقلال والتنظيم. ولم يكن هذا الانتقال مكتملاً أو موحداً، لكنه كان واضحاً في ظهور تنظيمات مثل خوييون وفي محاولة بناء قيادة عسكرية قومية.

وهنا تكمن إحدى أهم القيم التاريخية للثورة: إنها تكشف لحظة انتقال. انتقال من الإمبراطورية إلى الدولة القومية.

ومن الزعامة المحلية إلى التنظيم السياسي.
ومن المقاومة العشائرية إلى محاولة بناء قوة عسكرية منظمة.
ومن القضية المحلية إلى الخطاب القومي.
ومن الصراع داخل منطقة محددة إلى محاولة تدويل القضية.
ومن الأمل بإمكانية إعادة رسم مستقبل المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى إلى مواجهة واقع سياسي جديد فرضته لوزان وتوازنات القوى الدولية.

ولهذا فإن أغري ليست مجرد فصل من تاريخ تركيا، ولا مجرد فصل من تاريخ الكورد، وإنما هي جزء من تاريخ الشرق الأوسط في مرحلة إعادة تشكيله.

لقد كان جبل آارات واقفاً على تخوم عالَمين: عالم الإمبراطورية التي انتهت، وعالم الدولة القومية الذي بدأ. وفي ذلك الجبل اجتمعت ذاكرة الماضي مع مشروع المستقبل. كان المقاتل الكوردي يحمل معه تاريخاً طويلاً من العلاقات المحلية والإمبراطورية، لكنه وجد نفسه في مواجهة جيش تابع لدولة قومية حديثة. وكانت القيادة القومية تتحدث عن الاستقلال، بينما كان النظام الدولي قد بدأ يثبت حدوداً جديدة. وكانت الحدود السياسية حديثة، لكن العلاقات الاجتماعية أقدم منها بكثير.

لهذا كانت أغري ساحة تاريخية تختبر فيها أسئلة العصر الجديد.

ماذا يعني أن تكون قومية بلا دولة؟

ماذا يعني أن يعيش شعب على أرض تقسمها حدود دولية جديدة؟

هل تستطيع الجغرافيا أن تعوض غياب الدولة؟

هل تستطيع المقاومة المسلحة أن تتحول إلى مشروع سياسي؟

ما حدود التحالفات الإقليمية؟

وما الذي تستطيع حركة قومية أن تفعله عندما لا تجد دعماً دولياً كافياً؟

هذه الأسئلة لا تخص أغري وحدها، لكنها ظهرت فيها بصورة مركزة.

ومن هذا المنطلق، فإن الكتاب لا ينظر إلى الثورة باعتبارها مجرد سلسلة من المعارك، بل باعتبارها تجربة سياسية وعسكرية واجتماعية وجغرافية. ولذلك ستتناول الدراسة الخلفية التاريخية التي سبقت الثورة، والتحول التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وتأسيس الجمهورية التركية، وتطور المسألة الكوردية، ثم بدايات أحداث أغري، ودور خويون، وشخصية إحسان نوري، والبنية الاجتماعية والعشائرية للمقاومة، والعامل الإيراني، والعلاقات الكوردية الأرمنية، وتطور العمليات العسكرية، والاستراتيجية التركية في مواجهة الثورة، وصولاً إلى حملة ١٩٣٠ ونهاية المقاومة المسلحة.

وسيحاول الكتاب كذلك الفصل بين الرواية والواقعة، وبين الذاكرة والتاريخ، وبين الرمز السياسي والنتيجة العسكرية. فالثورة التي تتحول إلى رمز قد تصبح في الذاكرة أكثر اتساعاً من حجمها التاريخي الفعلي، كما أن الدولة المنتصرة عسكرياً قد تقدم روايتها الخاصة التي تقلل من حجم الخصم وأهدافه. ومن هنا تأتي ضرورة العودة

إلى الوثائق والدراسات والمصادر المتعددة، ومقارنة الروايات التركية والكوردية والأجنبية كلما أمكن، وعدم الاكتفاء بمصدر واحد في القضايا التي لا تزال موضع خلاف.

فالغاية ليست إثبات رواية مسبقة، وإنما الاقتراب من الحقيقة التاريخية قدر الإمكان. وإذا كانت ثورة آغري قد انتهت عسكرياً، فإن سؤالها التاريخي لم ينته معها. فقد بقيت القضية التي عبرت عنها الحركة القومية الكوردية، وبقي الصراع حول الهوية والحقوق والتمثيل السياسي حاضراً في تاريخ تركيا والمنطقة. وبقيت ذاكرة الثورة جزءاً من الذاكرة الكوردية الحديثة، كما بقي إحسان نوري باشا واحداً من رموز تلك المرحلة، وبقي جبل آارات رمزاً يتجاوز جغرافيته ليحمل معنى سياسياً وتاريخياً. ومن هنا فإن كتابة تاريخ ثورة آغري ليست استعادة للماضي من أجل الماضي، وإنما محاولة لفهم كيف تشكلت إحدى أهم لحظات المقاومة الكوردية في القرن العشرين، ولماذا ظهرت، وكيف تطورت، ولماذا استطاعت الصمود، ولماذا انهارت، وما الذي تركته خلفها.

إن التاريخ لا يكتب فقط في لحظة الانتصار. أحياناً تكون الهزيمة العسكرية بداية لحياة طويلة في الذاكرة السياسية. وقد تكون الثورة التي لم تحقق هدفها المباشر أكثر تأثيراً في تشكيل الوعي اللاحق من ثورة حققت انتصاراً مؤقتاً. وثورة آغري تنتمي إلى هذا النوع من الأحداث التي لا يمكن اختزالها في نهايتها العسكرية. ففي سنة ١٩٣٠ سكتت البنادق في جبل آارات، لكن السؤال الذي حملهُ أولئك الذين صعدوا إلى الجبل لم يسكت. كان سؤالاً عن الأرض والهوية والحرية والسلطة والاعتراف. وكان هذا السؤال أكبر من المعركة نفسها، وأطول عمراً من القادة والمقاتلين، وأكثر اتساعاً من الحدود التي رسمتها السياسة في لحظة تاريخية محددة. ومن هنا يبدأ هذا الكتاب.

ليس من صورة الثورة بوصفها أسطورة، ولا من صورتها بوصفها تمرداً، وإنما من الإنسان والمكان والتاريخ. من كوردستان التي خرجت من الحرب العالمية الأولى مثقلة بالانقسامات والحدود الجديدة، ومن الجمهورية التركية التي كانت تبني دولتها المركزية، ومن جبل آغري الذي تحول إلى مركز للمقاومة، ومن خوييون التي حاولت أن تمتح المقاومة إطاراً قومياً، ومن إحسان نوري الذي حاول أن يمنحها قيادة عسكرية حديثة. ومن خلال هذه العناصر مجتمعة سنحاول أن نعيد بناء ثورة آغري باعتبارها واحدة من أكثر التجارب دلالة على التحول الذي عرفته الحركة القومية الكوردية في النصف الأول من القرن العشرين.

إنها قصة ثورة ولدت من اضطراب، وتحولت إلى مشروع، واستندت إلى جبل، واستمدت قوتها من مجتمع، وحاولت أن تبني تنظيماً، وواجهت دولة، ودخلت في شبكة من العلاقات الإقليمية، وانتهت عسكرياً، لكنها بقيت تاريخياً.

وهذا هو جوهر الكتاب: أن نفهم آغري لا باعتبارها نهاية ثورة فحسب، بل باعتبارها لحظة كاشفة في تاريخ شعب كان يبحث عن مكانه السياسي في خريطة جديدة للعالم.

ثورة آغري
محاولة بناء كيان كوردي
١٩٢٦-١٩٣٠

مقدمة:

تحتل ثورة آغري، أو ثورة آارات كما تعرف في عدد من المصادر، مكانة استثنائية في تاريخ الحركة القومية الكردية في النصف الأول من القرن العشرين، ليس لأنها كانت واحدة من أطول وأشد المواجهات المسلحة التي خاضها الكورد ضد الدولة التركية في مرحلة تأسيس الجمهورية فحسب، وإنما لأنها مثلت لحظة تاريخية انتقلت فيها القضية الكردية من مستوى الانتفاضات المحلية المتفرقة إلى مستوى أكثر وضوحاً من التنظيم السياسي والقومي والعسكري. فقد ظهرت في منطقة آغري خلال النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين محاولة تتجاوز حدود العصيان المحلي، وتعيد صياغة المقاومة ضمن تصور سياسي يقوم على وجود شعب كوردي له هوية ومجال جغرافي ومطالب سياسية خاصة، وعلى ضرورة الانتقال من الدفاع عن الوجود إلى محاولة بناء سلطة سياسية قادرة على تمثيل هذا الوجود. ومن هنا فإن دراسة ثورة آغري لا يمكن أن تقتصر على سرد المعارك التي جرت بين القوات الكردية والجيش التركي، ولا على تحديد أسماء القادة ومواقع الاشتباكات وتواريخ العمليات العسكرية، لأن الثورة في جوهرها كانت نتيجة تراكم تاريخي طويل من التحولات التي أعادت تشكيل المنطقة، وأعادت في الوقت نفسه تشكيل الوعي السياسي لدى الكورد، ودفعت جزءاً من النخب الكردية إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة مع الدولة الجديدة التي قامت فوق أنقاض الإمبراطورية العثمانية.

ولفهم آغري بصورة صحيحة، ينبغي العودة إلى المرحلة التي سبقت الجمهورية التركية نفسها، وإلى التحولات العميقة التي أصابت الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. فقد كان الكورد، طوال قرون طويلة، جزءاً من المجال السياسي والاجتماعي للإمبراطورية العثمانية، مع احتفاظ مناطق كردية واسعة بدرجات متفاوتة من الحكم المحلي والاستقلال الفعلي من خلال الإمارات والإقطاعيات والزعامات والعلاقات التقليدية بين السلطة المركزية والقوى المحلية. ولم يكن هذا الوضع يعني وجود دولة كردية موحدة بالمعنى الحديث، لكنه كان يعني أن العلاقة بين السلطة العثمانية والمجتمعات الكردية لم تكن في بدايتها قائمة على نموذج الدولة المركزية الحديثة التي تتحكم بصورة مباشرة في كل تفاصيل المجال السياسي والإداري والاجتماعي. وكانت إمارات كردية عديدة، مثل إمارة بوتان وإمارة بهدينان وإمارة سوران، تتمتع بدرجات مختلفة من السلطة المحلية، بينما احتفظت القبائل والزعامات الدينية والاجتماعية بدور مهم في إدارة المجتمع وفي تنظيم العلاقات الداخلية.

غير أن القرن التاسع عشر حمل معه تحولاً جوهرياً في طبيعة الدولة العثمانية. فقد بدأت الدولة، تحت ضغط أزماتها الداخلية وتحديات القوى الأوروبية، في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات التي هدفت إلى تقوية المركز وإعادة بناء الجيش والإدارة والمالية والقانون. ومع توسع مشروع المركزية العثمانية، بدأت المساحات التي كانت تتمتع بها القوى المحلية، ومن بينها الإمارات الكردية، تتقلص تدريجياً.

وكان إنهاء الإمارات الكوردية وإخضاعها بصورة أكبر للسلطة المركزية جزءاً من عملية تاريخية طويلة أدت إلى تفكيك البنى السياسية المحلية وإعادة دمج المناطق الكوردية في جهاز إداري مركزي أكثر صرامة. ومن هنا بدأت تظهر إحدى المشكلات التي ستصبح لاحقاً من أهم خلفيات الصراع الكوردي مع الدولة الحديثة: كيف يمكن لمجتمع يمتلك تاريخاً طويلاً من التنظيم المحلي والهوية الاجتماعية والثقافية الخاصة أن يتكيف مع دولة تتجه بصورة متزايدة نحو المركزية السياسية والتجانس الإداري والهوياتي؟

لم تكن هذه المسألة كوردية خالصة، فقد كانت الدولة العثمانية تواجه في الوقت نفسه صعود القوميات المختلفة داخل أراضيها، وظهور مشاريع سياسية جديدة لدى العرب والأرمن والبلغار واليونانيين وغيرهم. غير أن التحول من مفهوم الرابطة الإمبراطورية إلى مفهوم الأمة والقومية أعاد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع بصورة جذرية. ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأت الأفكار القومية الأوروبية تصل إلى النخب العثمانية والمجتمعات المختلفة داخل الإمبراطورية، وأخذت النخب الكوردية بدورها تدخل تدريجياً في النقاشات المتعلقة بالهوية واللغة والثقافة والحكم والإدارة والمستقبل السياسي. وفي هذه المرحلة لم يكن الخطاب السياسي الكوردي قد وصل بعد إلى صيغة واحدة حول الاستقلال أو الدولة القومية، بل كان متنوعاً بين المطالبة بالإصلاح الإداري، والدفاع عن الخصوصية الثقافية، والمطالبة بالحكم الذاتي، والمشاركة في مشروع إصلاح الدولة العثمانية، وبين اتجاهات أكثر قومية أخذت تتبلور تدريجياً.

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى لتدمر بصورة شبه كاملة النظام السياسي الذي كان الكورد قد عاشوا ضمنه قروناً طويلة. فقد دخلت الإمبراطورية العثمانية الحرب إلى جانب دول المركز، وتحولت أراضيها إلى ساحات واسعة للقتال والزوج والتدمير وإعادة رسم الحدود. وكان الكورد من أكثر الشعوب التي تأثرت بهذه التحولات، ليس فقط بسبب العمليات العسكرية، وإنما بسبب انهيار السلطة القديمة وظهور مشاريع دولية جديدة لإعادة توزيع الأراضي والنفوذ. ومع نهاية الحرب، لم تعد المسألة الكوردية مرتبطة فقط بالعلاقة بين الكورد والدولة العثمانية، بل أصبحت جزءاً من المسألة الدولية المتعلقة بمستقبل الأناضول وبلاد الرافدين وبلاد الشام والقوقاز.

وفي هذا السياق ظهرت معاهدة سيفر سنة ١٩٢٠ بوصفها واحدة من أهم الوثائق الدولية التي تناولت مستقبل المناطق الكوردية في الدولة العثمانية المنهارة. وقد فتحت المعاهدة، من خلال موادها وترتيباتها المتعلقة بالمناطق الكوردية، الباب أمام احتمال تطور وضع سياسي كوردي في الأناضول، وإن كان ذلك ضمن شروط وإجراءات معقدة ولم يتحول إلى دولة كوردية مستقلة قائمة على الأرض. ومع ذلك، فإن أهمية سيفر بالنسبة للتاريخ الكوردي لا تكمن فقط في مضمونها القانوني، وإنما في أنها أظهرت لأول مرة على المستوى الدولي أن المسألة الكوردية يمكن أن

تكون موضوعاً للتسويات الدولية وإعادة تنظيم الخريطة السياسية للمنطقة. ولذلك ارتبطت سيفر في الذاكرة السياسية الكردية بإمكانية تاريخية لم تتحول إلى واقع.

غير أن التاريخ اتجه في مسار آخر. فقد تمكنت الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال من بناء قوة عسكرية وسياسية جديدة، ورفضت ترتيبات سيفر، وخاضت حرب الاستقلال التركية التي انتهت بإعادة صياغة ميزان القوى في الأناضول. ومع انتصار الحركة الكمالية وإلغاء السلطنة ثم إعلان الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣، دخلت المنطقة مرحلة سياسية جديدة مختلفة تماماً عن المرحلة العثمانية. وجاءت معاهدة لوزان في العام نفسه لتكرس الاعتراف الدولي بالنظام السياسي الجديد وتعيد تثبيت الحدود الدولية للجمهورية التركية. وبذلك أغلقت عملياً النافذة السياسية التي كانت قد فتحتها سيفر أمام احتمال إنشاء كيان كوردي في الأناضول، وأصبح الكورد الذين يعيشون داخل حدود الجمهورية التركية أمام واقع سياسي جديد لم يعد يعترف بمشروع منفصل لهم على المستوى الدولي.

ومن هنا تبدأ الخلفية المباشرة لفهم ثورة آغري. فالمسألة لم تكن مجرد انتقال من إمبراطورية إلى جمهورية، وإنما انتقال من نظام سياسي متعدد القوميات بدرجات متفاوتة من الاعتراف المحلي إلى دولة قومية مركزية تسعى إلى بناء هوية سياسية موحدة. وفي هذا السياق أخذت الجمهورية التركية الجديدة تعمل على إعادة تنظيم الدولة والمجتمع وفق مفهوم جديد للمواطنة والهوية والسلطة. وكان بناء الدولة المركزية، وتوحيد الإدارة، وإعادة تنظيم الجيش، وإعادة صياغة التعليم والقانون، وإخضاع المناطق الطرفية للسلطة المركزية، جزءاً من مشروع أكبر لإقامة دولة حديثة قوية قادرة على تثبيت سيادتها داخل حدودها.

لكن هذا المشروع اصطدم بالخصوصية القومية والاجتماعية للمناطق الكردية. فبالنسبة إلى جزء من الكورد، لم تكن القضية تتعلق فقط بالإدارة أو الضرائب أو السلطة المركزية، وإنما بمسألة أعمق تتصل بالهوية واللغة والوجود السياسي. ومع تزايد مركزية الدولة، بدأ جزء من المجتمع الكوردي يشعر بأن البنية السياسية الجديدة لا تعترف بالخصوصية الكردية، وأن الدولة تتجه نحو دمج الكورد في هوية قومية تركية موحدة. وهكذا انتقلت العلاقة بين الدولة والمجتمع الكوردي من حالة التعايش الإمبراطوري المعقد إلى حالة صراع متزايد حول طبيعة الدولة نفسها.

وفي هذا المناخ جاءت ثورة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥ لتكون واحدة من أهم الأحداث التي سبقت ثورة آغري. وعلى الرغم من اختلاف الباحثين حول طبيعة ثورة الشيخ سعيد، وما إذا كان ينبغي تصنيفها باعتبارها حركة دينية أو قومية أو اجتماعية أو مزيجاً من هذه العناصر، فإن قمعها كان له أثر كبير في السياسة التركية تجاه المناطق الكردية. فقد تبع الثورة تشديد للسيطرة المركزية، واتخاذ إجراءات أمنية وإدارية واسعة، وتزايد حضور الجيش وأجهزة الدولة في المناطق الكردية. كما أظهرت الثورة أن العلاقة بين الجمهورية الجديدة وقطاعات واسعة من المجتمع الكوردي قد دخلت

مرحلة صراع مفتوح، وأن المسألة لم تعد قابلة للحل من خلال الإدارة التقليدية أو الترتيبات المحلية.

ومن رحم هذه المرحلة ظهرت حاجة جديدة لدى قسم من النخب الكوردية: الحاجة إلى تنظيم قومي أكثر قدرة على العمل السياسي والعسكري والدبلوماسي، وإلى تجاوز الانقسامات المحلية والعشائرية والمناطقية التي كانت قد أضعفت محاولات سابقة. وفي هذا السياق برزت جمعية خويون سنة ١٩٢٧ بوصفها محاولة مهمة لتأسيس إطار قومي كوردي يتجاوز الحدود المحلية. وقد حملت خويون تصوراً أكثر وضوحاً لطبيعة القضية الكوردية، وسعت إلى بناء شبكة سياسية وتنظيمية وإعلامية، وإلى إقامة علاقات مع قوى إقليمية ودولية، وإلى ربط المقاومة المسلحة بالمشروع السياسي القومي.

وهنا اكتسبت منطقة آغري أهمية استثنائية. فالجغرافيا لم تكن مجرد خلفية للثورة، بل كانت أحد عناصر قوتها وضعفها في آن واحد. فقد كان جبل آغري، بارتفاعه وطبيعته الوعرة وموقعه القريب من الحدود الإيرانية، يوفر للمقاتلين إمكانية الاحتماة والمناورة والانتقال، بينما جعل الموقع الحدودي للمنطقة من الصعب على الدولة التركية عزلها بصورة كاملة في المراحل الأولى. كما أن الامتدادات العشائرية والاجتماعية الكوردية عبر الحدود التركية الإيرانية جعلت الحدود السياسية التي رسمتها الدول أقل قدرة على قطع الروابط التقليدية بين السكان. ولذلك تحولت آغري إلى منطقة تجمع بين الجغرافيا العسكرية والحدود السياسية والبنية الاجتماعية القومية.

ومع تطور الأحداث، لم تعد آغري مجرد منطقة مقاومة مسلحة، وإنما بدأت تتحول إلى مركز لمشروع سياسي أراد أن يمنح الثورة مضموناً قومياً أكثر وضوحاً. وهنا برز إحسان نوري باشا، الذي امتلك خبرة عسكرية سابقة، بوصفه أحد أبرز قادة الثورة. وتكمن أهمية إحسان نوري في أنه حاول نقل العمل العسكري الكوردي من نمط القتال المحلي الذي يعتمد بصورة كبيرة على العشيرة والجغرافيا إلى نمط أكثر تنظيماً يقوم على القيادة والتنسيق وإدارة العمليات. ومعه ظهرت محاولة لبناء قوة عسكرية كوردية ذات هيكل أكثر وضوحاً، وربطها بمشروع سياسي أوسع.

إن ظهور إحسان نوري في قيادة الثورة يكشف عن تغير مهم في تاريخ الحركة الكوردية. فالقائد لم يعد مجرد شيخ عشيرة أو زعيم محلي يقود رجاله للدفاع عن منطقة محددة، وإنما أصبح يمثل نموذجاً جديداً للقائد العسكري القومي الذي ينظر إلى المعركة باعتبارها جزءاً من مشروع سياسي يتجاوز حدود العشيرة. وهذا التحول لم يكن كاملاً أو خالياً من التناقضات، لأن المجتمع الذي حمل الثورة ظل متأثراً بالبنى العشائرية والتقاليد المحلية، إلا أن مجرد محاولة بناء مؤسسة عسكرية مرتبطة بمشروع قومي كان تطوراً مهماً في مسار الحركة السياسية الكوردية.

ومن هنا برز مفهوم «جمهورية آغري» أو «جمهورية آارات» في الأدبيات المرتبطة بالثورة. وينبغي التعامل مع هذا المفهوم بدقة تاريخية وقانونية، لأن استخدام كلمة

«جمهورية» لا يعني أن أغري أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة كاملة أو حصلت على اعتراف دولي. فقد كان المشروع أقرب إلى محاولة إقامة كيان سياسي كوردي ثوري في منطقة تخضع بصورة جزئية لسيطرة القوات الكوردية، مع إدارة وقيادة ومشروع سياسي يسعى إلى الاستقلال. ومع ذلك، فإن أهمية الفكرة لا تتوقف على مدى اكتمال مؤسساتها أو اعتراف الدول بها، لأن مجرد الانتقال من مقاومة سلطة الدولة إلى محاولة تأسيس سلطة بديلة يمثل تحولاً نوعياً في التفكير السياسي.

لقد كان السؤال الذي تطرحه أغري أعمق من سؤال الثورة المسلحة: إذا كان النظام السياسي الجديد لا يعترف بالمطالب القومية الكوردية، وإذا كانت التسويات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى قد أغلقت الباب أمام إنشاء كيان كوردي، فهل يستطيع الكورد أن يصنعوا واقعاً سياسياً جديداً من خلال المقاومة؟ كانت أغري محاولة للإجابة عن هذا السؤال بالفعل العسكري والسياسي.

لكن المشروع واجه منذ البداية مشكلة أساسية تتمثل في اختلال ميزان القوى. فالدولة التركية لم تكن قوة محلية صغيرة يمكن هزيمتها في معركة واحدة، بل كانت دولة مركزية حديثة تمتلك جيشاً نظامياً وقدرة واسعة على التعبئة والتمويل والنقل والاتصالات، ومع مرور الوقت طورت قدرتها على استخدام القوة الجوية في العمليات العسكرية. أما الثورة فكانت تعتمد على جغرافيا الجبل، وعلى المقاتلين المحليين، وعلى الدعم العشائري، وعلى شبكات محدودة من الإمداد والعلاقات الخارجية. ولذلك كان الصراع في جوهره مواجهة بين مشروع ثوري محدود الموارد ودولة تسعى إلى تثبيت سيادتها على كامل أراضيها.

ويضاف إلى ذلك العامل الإيراني الذي جعل ثورة أغري تتجاوز حدود الصراع الداخلي التركي. فقد أدى قرب منطقة الثورة من إيران ووجود عشائر كوردية على جانبي الحدود إلى جعل الأراضي الإيرانية عنصراً مهماً في حركة المقاتلين والإمدادات. وأدى ذلك بدوره إلى توتر بين أنقرة وطهران، لأن تركيا كانت تنظر إلى استخدام الأراضي الإيرانية بوصفه عاملاً يساعد على استمرار الثورة، بينما كانت إيران تواجه بدورها حسابات أمنية وحدودية وسياسية خاصة بها. وهكذا أصبحت أغري جزءاً من معادلة إقليمية تتداخل فيها تركيا وإيران والكورد ومصالح القوى الدولية.

ومن هذه الزاوية تظهر إحدى الخصائص المهمة للثورة: أنها كانت محلية في جغرافيا القتال، لكنها إقليمية في نتائجها، وقومية في خطابها، ودولية في بعض أبعادها. فالمقاتل كان يقاتل في الجبل، لكن القضية التي حملها التنظيم السياسي كانت تتجاوز الجبل. والحدود التركية الإيرانية لم تكن مجرد خط جغرافي، بل كانت جزءاً من المعركة. أما الدول الكبرى، فلم تكن طرفاً مباشراً في الحرب، لكنها كانت حاضرة من خلال موازين القوى والتحالفات الإقليمية وترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى.

وكانت العلاقة مع الأرمن أيضاً جزءاً من هذا المشهد المعقد. فقد سعت خوبيون إلى إقامة أشكال من التعاون مع قوى أرمنية، في محاولة لبناء تحالفات بين حركات

قومية وجدت نفسها في مواجهة واقع سياسي جديد فرضته الدولة التركية. ولا يمكن فهم هذا التعاون بمعزل عن التاريخ الدموي الذي سبق تلك المرحلة، ولا عن التعقيدات التي طبعت العلاقات الكوردية الأرمنية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها. غير أن وجود هذا التعاون يكشف عن محاولة خوبيون تجاوز الإطار الضيق للصراع المحلي والبحث عن تحالفات سياسية إقليمية يمكن أن تمنح القضية الكوردية مجالاً أوسع للحركة.

وفي الوقت نفسه، لم تكن الحركة الكوردية نفسها موحدة بصورة كاملة. فالفوارق بين الزعامات المحلية، والمصالح العشائرية، والاتجاهات السياسية المختلفة، والاختلاف في تقدير العلاقة مع الدول المجاورة، كلها كانت عوامل تؤثر في مسار الثورة. وهذه المشكلة لم تكن خاصة بأغري، بل كانت إحدى المعضلات التاريخية التي واجهت الحركة القومية الكوردية منذ بدايات تشكلها الحديث: كيف يمكن تحويل مجتمع واسع ومتنوع جغرافياً واجتماعياً إلى قوة سياسية موحدة تمتلك قراراً مركزياً واستراتيجية مشتركة؟

لقد كانت خوبيون محاولة للإجابة عن هذا السؤال، وكانت أغري ميدان اختبار لهذه الإجابة. إلا أن بناء الحركة القومية الحديثة كان يجري في ظروف شديدة الصعوبة. فالقومية الكوردية كانت في طور التكوين السياسي، والموارد كانت محدودة، والدول المحيطة كانت أقوى بكثير، والمجال الدولي لم يكن مستعداً للدخول في مواجهة مباشرة مع الجمهورية التركية من أجل المشروع الكوردي. ولذلك كان على الثورة أن تقاتل عسكرياً في الداخل، وأن تبحث في الوقت نفسه عن الاعتراف والدعم خارج الحدود، وهي معادلة بالغة الصعوبة بالنسبة إلى حركة لا تمتلك دولة مستقلة ولا موارد اقتصادية مستقرة.

ومن هنا فإن ثورة أغري تمثل نموذجاً مهماً لدراسة العلاقة بين القوة والشرعية في التاريخ السياسي. فقد امتلكت الحركة الكوردية تصوراً عن حقها القومي، وحاولت أن تحول هذا التصور إلى واقع سياسي، لكنها لم تمتلك القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية التي تسمح لها بتحويل المشروع إلى دولة مستقرة. وفي المقابل، امتلكت الدولة التركية مؤسسات الدولة والجيش والقدرة على فرض السيطرة، لكنها كانت تنظر إلى المشروع الكوردي بوصفه تهديداً لوحدة الدولة وسيادتها الإقليمية. ولذلك اصطدمت الشرعية التي كانت الحركة الكوردية تستند إليها في خطابها القومي بالشرعية التي كانت الدولة التركية تستند إليها في مفهوم السيادة ووحدة الأراضي.

إن دراسة ثورة أغري تكشف كذلك عن التحول الكبير الذي أصاب مفهوم «كوردستان» في الوعي السياسي الكوردي خلال تلك المرحلة. ففي العصر العثماني كان مفهوم كوردستان يرتبط بدرجات مختلفة بالمجال الجغرافي والإداري والاجتماعي، بينما أصبح في القرن العشرين جزءاً من خطاب قومي يبحث عن كيان سياسي وحدود وهوية. وبعد أن قسمت الحدود الدولية الجديدة المناطق الكوردية بين تركيا وإيران والعراق

وسوريا، بدأ مفهوم كوردستان يتحول من جغرافيا تاريخية إلى قضية سياسية عابرة للحدود. وكانت خوييون من أوائل التنظيمات التي حاولت التعامل مع هذه الحقيقة الجديدة من خلال بناء حركة سياسية تتجاوز حدود الدولة الواحدة.

ومن هنا لا ينبغي النظر إلى آغري باعتبارها مجرد حدث تركي داخلي. صحيح أن المعركة الأساسية دارت بين الدولة التركية والمقاتلين الكورد في منطقة آغري، لكن جذورها ونتائجها امتدت إلى ما وراء الحدود. فقد كان انهيار الإمبراطورية العثمانية حدثاً دولياً، وكانت سيفر ولوزان جزءاً من النظام الدولي الجديد، وكانت إيران طرفاً في المعادلة الحدودية، وكانت خوييون تعمل بمنطق قومي عابر للحدود، وكانت القوى الدولية تراقب المنطقة في ظل صراع أوسع على النفوذ والحدود والموارد والممرات الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن ثورة آغري كانت واحدة من آخر المحاولات الكبرى في العشرينيات والثلاثينيات لإعادة فتح المسألة الكوردية من خلال القوة بعد أن أغلق المسار الذي مثلته سيفر. فبعد أن كان مستقبل الكورد موضوعاً على طاولة المفاوضات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، أصبح الكورد بعد لوزان أمام نظام دولي جديد لم يمنحهم دولة مستقلة. ومن ثم انتقلت القضية تدريجياً من مجال التسويات الدولية إلى مجال المقاومة المحلية والقومية.

وهذا الانتقال يفسر جانباً كبيراً من شدة الصراع. فالدولة التركية كانت تنظر إلى آغري باعتبارها محاولة لإعادة فتح ملف كان قد حسم سياسياً في لوزان، بينما كانت القيادة الكوردية تنظر إليها باعتبارها محاولة لإعادة فتح قضية أُغلقت دون حل عادل من وجهة نظرها. وهنا تبلورت المواجهة حول سؤال جوهري: هل الحدود التي رسمتها التسويات الدولية نهائية بالنسبة إلى الشعوب التي لم تجد نفسها ممثلة في تلك التسويات، أم أن التاريخ يستطيع أن يعيد طرحها من خلال القوة والسياسة؟

لقد أجابت الدولة التركية عن السؤال بالقوة العسكرية، بينما حاولت الحركة الكوردية الإجابة عنه بالمقاومة والتنظيم السياسي. وبين الإجابتين دخلت منطقة آغري سنوات من الحرب، وانتهت الثورة عسكرياً سنة ١٩٣٠، لكن السؤال السياسي الذي ولد معها لم ينتهِ بسقوط الجبل.

إن أهمية ثورة آغري، في نهاية المطاف، لا تكمن في عدد المعارك التي خاضتها، ولا في عدد المقاتلين الذين شاركوا فيها، ولا في مدة سيطرة القوات الكوردية على هذه المنطقة أو تلك، وإنما في كونها كشفت عن لحظة تحول تاريخية في مسار الحركة القومية الكوردية. فقد كانت محاولة للانتقال من الدفاع عن الوجود إلى بناء مشروع سياسي، ومن الزعامة المحلية إلى القيادة القومية، ومن المقاومة العشائرية إلى التنظيم العسكري، ومن التعبير عن المظلومية إلى محاولة إنشاء سلطة سياسية، ومن النظر إلى القضية الكوردية باعتبارها شأنًا محلياً إلى التعامل معها باعتبارها قضية قومية ذات امتدادات إقليمية ودولية.

ولهذا فإن هزيمة آغري العسكرية لا تعني أن التجربة كانت بلا أثر. فالثورات لا تُقاس فقط بقدرتها على إسقاط النظام الذي تواجهه، وإنما أيضاً بما تتركه من أفكار وتنظيمات وذاكرة سياسية. وقد تركت آغري وراءها نموذجاً مهماً في تاريخ الحركة الكوردية: نموذج الثورة التي حاولت أن تجعل من الجغرافيا قاعدة للسياسة، ومن الجبل مركزاً للمقاومة، ومن التنظيم القومي إطاراً للعمل، ومن القيادة العسكرية أداة لحماية المشروع السياسي.

ومن هذه الزاوية، تصبح دراسة آغري دراسة في أكثر من ثورة واحدة؛ إنها دراسة في ولادة الدولة القومية التركية، وفي انهيار النظام العثماني، وفي فشل التسويات الدولية في حل المسألة الكوردية، وفي تطور القومية الكوردية، وفي العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، وفي حدود القوة المسلحة أمام الدولة الحديثة، وفي تأثير الحدود الدولية على الشعوب التي توزعت أراضيها بين عدة دول. كما أنها دراسة في طبيعة الدولة الحديثة نفسها: كيف تسعى الدولة إلى توحيد المجال السياسي، وكيف تتحول الهوية إلى أداة للصراع، وكيف يصبح الاختلاف القومي مسألة سيادة وأمن وحدود.

ومن ثم فإن البحث في ثورة آغري لا ينبغي أن يبدأ من الرصاص وينتهي عند سقوط الجبل، بل يجب أن يبدأ من التاريخ الذي أنتج الثورة، ومن التحولات التي جعلت قيامها ممكناً، ومن الأفكار التي حملتها النخب الكوردية، ومن البيئة الإقليمية والدولية التي أحاطت بها، ثم ينتقل إلى دراسة التنظيم والقيادة والمجتمع والجغرافيا والاستراتيجية العسكرية، وصولاً إلى أسباب الهزيمة والنتائج التي تركتها في الوعي السياسي الكوردي.

إن آغري، بهذا المعنى، ليست مجرد اسم لجبل أو منطقة أو ثورة منسية في سجل الحروب الكوردية، وإنما هي إحدى اللحظات التي ظهر فيها بوضوح التناقض بين مشروع دولة قومية تركية تسعى إلى تثبيت حدودها وهويتها وسيادتها، ومشروع قومي كوردي كان يحاول للمرة الأولى في ظل النظام الدولي الجديد أن يحول فكرة الأمة إلى مشروع سياسي ملموس. ولذلك فإن تاريخ آغري هو في جانب أساسي منه تاريخ صراع بين مشروعين سياسيين على الأرض نفسها: مشروع دولة مركزية حديثة تريد احتكار السيادة، ومشروع قومي صاعد يبحث عن الاعتراف والتمثيل والسلطة.

وبين هذين المشروعين وقعت الثورة، وبقي جبل آغري شاهداً على واحدة من أكثر التجارب تعقيداً في التاريخ الكوردي الحديث. فقد حمل الجبل المقاتلين، وحملت خويبون الفكرة السياسية، وحمل إحسان نوري المشروع العسكري، وحملت الحدود الإيرانية جزءاً من الصراع الإقليمي، بينما حملت لوزان وسيفر الخلفية الدولية للقضية. ومن تفاعل هذه العناصر جميعاً ولدت ثورة لم تستطع أن تنتصر عسكرياً، لكنها استطاعت أن تترك أثراً عميقاً في مسار تشكل الوعي القومي الكوردي.

وعليه، فإن فهم ثورة آغري يتطلب تجاوز القراءة الاختزالية التي تجعل منها مجرد «تمرد» على الدولة التركية، كما يتطلب في الوقت نفسه تجنب القراءة الرومانسية التي تحولها إلى أسطورة منفصلة عن شروطها التاريخية. فالثورة كانت نتاجاً حقيقياً لصراع اجتماعي وسياسي وقومي وجغرافي ودولي معقد، وكانت تحمل في داخلها عناصر القوة وعناصر الضعف معاً. وكانت قوتها في قدرتها على تحويل الجبل إلى قاعدة سياسية وعسكرية وربط المقاومة المحلية بالمشروع القومي، بينما كان ضعفها في محدودية مواردها وانقسام قواها وغياب الاعتراف الدولي وعدم قدرتها على مواجهة دولة حديثة تمتلك مؤسسات عسكرية وسياسية واقتصادية أكثر تطوراً.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة؛ فهي لا تسعى إلى إعادة سرد أحداث ثورة آغري فحسب، وإنما إلى تفكيك بنيتها التاريخية والسياسية والعسكرية والقانونية، وإعادة وضعها في سياق التحولات الكبرى التي شهدتها كردستان والشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. كما تسعى إلى فهم العلاقة بين سيفر ولوزان وآغري، وبين انهيار الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية، وبين خويون وإحسان نوري، وبين الجغرافيا الحدودية والصراع العسكري، وبين المشروع القومي والواقع الدولي.

فثورة آغري لم تولد من فراغ، ولم تنته بانتهاء المعارك. كانت لها مقدمات سبقتها، وأسباب عميقة أنتجتها، وشروط إقليمية ودولية أحاطت بها، ونتائج سياسية تركت أثرها على الأجيال التي جاءت بعدها. ولهذا فإن العودة إليها اليوم ليست عودة إلى الماضي لمجرد استحضار حدث تاريخي، وإنما محاولة لفهم واحدة من المراحل المؤسسة في التاريخ السياسي الكوردي الحديث، وفهم الطريقة التي تشكلت بها العلاقة بين الشعب الكوردي والدولة التركية، وكيف انتقلت القضية الكوردية من إطار المطالب المحلية إلى إطار المشروع القومي، وكيف اصطدمت هذه المشاريع جميعاً بنظام دولي جديد رسم حدود المنطقة دون أن يحسم بصورة نهائية الأسئلة القومية التي كانت تتحرك تحت تلك الحدود.

إن آغري، في جوهرها التاريخي، كانت محاولة لصناعة واقع سياسي جديد في لحظة كان فيها العالم يعيد بناء نفسه بعد حرب كبرى، وكانت الإمبراطوريات تنهار، والدول القومية تتشكل، والحدود ترسم، والشعوب تبحث عن مكان لها في النظام الدولي الجديد. وفي تلك اللحظة، حاول الكورد أن يقولوا إن سقوط الإمبراطورية لا يعني سقوط وجودهم، وإن إعادة رسم الحدود لا تستطيع وحدها أن تمحو تاريخ شعب وجغرافيته وذكرته، وإن غياب الدولة لا يعني بالضرورة غياب المشروع السياسي.

لكن التاريخ أثبت في الوقت نفسه أن امتلاك الإرادة القومية لا يكفي وحده لتحقيق الدولة، وأن الثورة مهما بلغت قوتها تحتاج إلى تنظيم ومؤسسات وموارد وتحالفات دولية وبيئة إقليمية تسمح لها بالبقاء. وهذا هو الدرس الأكثر عمقاً الذي تركه آغري وراءها: أن الصراع على الأرض لا يحسمه السلاح وحده، وأن القضايا القومية لا

تنتصر بمجرد عدالة مطالبها، وإنما تحتاج إلى تحويل الهوية إلى مؤسسة، والمشروع إلى استراتيجية، والمقاومة إلى سياسة، والذاكرة إلى معرفة تاريخية قادرة على قراءة أسباب النجاح والفشل معاً.

ولهذا ستتناول هذه الدراسة ثورة آغري بوصفها ظاهرة تاريخية مركبة، تبدأ جذورها من التحولات العثمانية والحرب العالمية الأولى، وتمر عبر سيفر ولوزان وقيام الجمهورية التركية وثورة الشيخ سعيد، ثم تتوقف عند نشوء خوبيون وبروز إحسان نوري باشا وتطور المقاومة في جبل آغري، وتبحث في مشروع الكيان السياسي الذي ارتبط باسم «جمهورية آغري»، وفي العلاقات مع إيران والأرمن والقوى الإقليمية، وفي الاستراتيجية العسكرية التركية، وصولاً إلى الحملة الحاسمة سنة ١٩٣٠، ثم تبحث في أسباب الهزيمة والآثار السياسية والاجتماعية والقومية التي تركتها الثورة في الذاكرة الكوردية وفي مسار القضية الكوردية خلال القرن العشرين.

ومن خلال هذا المنظور، تصبح ثورة آغري أكثر من فصل في تاريخ الثورات الكوردية؛ إنها نافذة واسعة لفهم مرحلة كاملة من تاريخ الشرق الأوسط الحديث، مرحلة كانت فيها حدود الدول ترسم، والهويات السياسية يعاد تعريفها، والإمبراطوريات تتحول إلى جمهوريات، والشعوب التي خرجت من الحرب العالمية الأولى تبحث عن مكانها في نظام دولي جديد. وفي قلب هذه التحولات وقف الكورد أمام سؤال تاريخي لم يجد جوابه النهائي في سيفر، ولم تنهه لوزان، ولم تستطع الجيوش أن تمحوه: كيف يمكن لشعب يمتلك هوية وتاريخاً وجغرافياً وذاكرة سياسية أن يتحول من مجرد جماعة قومية موزعة بين الدول إلى قوة سياسية قادرة على تقرير مستقبلها؟

لقد كانت آغري إحدى أولى الإجابات العملية الكبرى عن هذا السؤال في مرحلة الجمهورية التركية المبكرة، وكانت هزيمتها العسكرية واحدة من الوقائع التي أثبتت صعوبة تحويل المشروع القومي إلى دولة في ظل اختلال موازين القوى. ومع ذلك، فإن السؤال بقي، وبقيت معه الذاكرة، وبقي جبل آغري شاهداً على محاولة تاريخية أرادت أن تجعل من الجغرافيا أساساً للسياسة، ومن المقاومة طريقاً إلى تقرير المصير، ومن التنظيم القومي وسيلة للخروج من حالة التشتت التي فرضتها تحولات القرن العشرين.

وهكذا فإن ثورة آغري لا تقرأ فقط من نهايتها، بل من بدايتها أيضاً؛ ولا تفهم فقط من خلال معاركها، بل من خلال الأفكار التي سبقتها؛ ولا تقاس فقط بما خسرت في الميدان، بل بما أضافته إلى تطور الوعي السياسي الكوردي. وفي هذه المسافة بين الهزيمة العسكرية والاستمرار التاريخي تكمن أهمية آغري الحقيقية، لأنها كانت لحظة حاول فيها المشروع القومي الكوردي أن ينتقل من الذاكرة إلى السياسة، ومن السياسة إلى القوة، ومن القوة إلى محاولة بناء كيان، قبل أن تصطدم هذه المحاولة بواقع إقليمي ودولي وعسكري لم يكن يسمح لها في ذلك الوقت بأن تتحول إلى دولة قائمة ومستقرة.

أولاً: كوردستان بعد الحرب العالمية الأولى

لا يمكن فهم ثورة آغري من دون العودة إلى البيئة السياسية والتاريخية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى، لأن الثورة لم تولد من فراغ، ولم تكن حادثاً منفصلاً عن التحولات الكبرى التي عصفت بالشرق الأوسط في العقدين الأولين من القرن العشرين. فقد جاءت في مرحلة كان فيها النظام السياسي والجغرافي الذي حكم المنطقة لقرون طويلة ينهار بصورة متسارعة، وكانت الإمبراطورية العثمانية قد خرجت من الحرب العالمية الأولى منهكة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، بينما كانت القوى المنتصرة تعمل على إعادة رسم خريطة المنطقة وفق موازين جديدة للقوة والمصالح والنفوذ. وفي قلب هذه التحولات وجد الكورد أنفسهم أمام لحظة تاريخية شديدة التعقيد: إمبراطورية كانوا جزءاً من بنيتها السياسية والاجتماعية تنهار، ودولة قومية جديدة تشكل في الأناضول، وحدود جديدة ترسم، ومشاريع دولية تحدث عن حقوق الشعوب وتقرير مصيرها، في حين أن الشعب الكوردي، رغم امتلاكه تاريخاً وجغرافيا وهوية اجتماعية وثقافية واضحة، لم يدخل المرحلة الجديدة بكيان سياسي موحد قادر على فرض حضوره في النظام الدولي.

لقد كانت الحرب العالمية الأولى نقطة فاصلة في تاريخ كوردستان، لأنها لم تغير فقط شكل السلطة التي حكمت المناطق الكوردية، وإنما غيرت أيضاً طبيعة السؤال الكوردي نفسه. ففي ظل الدولة العثمانية، كانت المسألة الكوردية ترتبط بدرجة كبيرة بعلاقة الإمارات والقبائل والزعامات المحلية بالسلطة المركزية، وبقضايا الإدارة والضرائب والجيش والنفوذ المحلي، ولم تكن فكرة الدولة القومية الكوردية قد اكتملت في صورة مشروع سياسي موحد. أما بعد الحرب، فقد أصبح السؤال مختلفاً: ماذا سيكون مصير المناطق التي يسكنها الكورد بعد انهيار الدولة العثمانية؟ وهل سيكون للكورد كيان سياسي خاص بهم؟ وهل ستبقى المناطق الكوردية ضمن دولة تركية جديدة، أم ستقسم بين كيانات ودول مختلفة، أم سيفتح الطريق أمام إنشاء دولة أو إقليم كوردي يتمتع بدرجة من الاستقلال؟

وهكذا انتقلت القضية الكوردية تدريجياً من إطار الإمبراطورية إلى إطار النظام الدولي. وهذا الانتقال كان بالغ الأهمية، لأن الكورد لم يعودوا يتعاملون فقط مع حكومة مركزية عثمانية أو مع سلطة محلية، وإنما وجدوا أنفسهم أمام مؤتمر دولي وقوى كبرى ومعاهدات واتفاقيات ومشاريع حدودية. أصبحت الخرائط والحدود والمعاهدات والقوانين الدولية أدوات تحدد مستقبل شعوب بأكملها. وفي هذه البيئة الجديدة دخلت القضية الكوردية إلى النقاش الدولي، ولكنها دخلته من موقع ضعيف؛ إذ لم يكن للكورد دولة مستقلة أو حكومة مركزية تمثلهم في المفاوضات الدولية، كما لم تكن الحركة القومية الكوردية قد امتلكت آنذاك مؤسسة موحدة تستطيع أن تتحدث باسم جميع المناطق الكوردية.

وكان انهيار الإمبراطورية العثمانية يعني في الوقت نفسه انهيار الإطار السياسي الذي جمع مناطق واسعة من كوردستان العثمانية ضمن دولة واحدة. فقد أصبحت الأراضي الكوردية جزءاً من عملية إعادة توزيع شاملة للسلطة. فالمناطق الواقعة إلى الجنوب من الأناضول دخلت في ترتيبات سياسية جديدة ارتبطت بالعراق وسوريا والانتدابات البريطانية والفرنسية، بينما بقي القسم الأكبر من كوردستان الشمالية داخل المجال الذي كان يتحول إلى الجمهورية التركية. أما المناطق الشرقية فقد بقيت ضمن إيران، وبذلك أخذت كوردستان تتحول بصورة أكثر وضوحاً إلى فضاء موزع بين دول متعددة، بعد أن كانت في السابق، رغم وجود الحدود والتقسيمات الإدارية، مرتبطة بدرجة كبيرة بالمجال العثماني والإيراني وبشبكات اجتماعية وعشائرية وثقافية متداخلة.

ولم تكن هذه الحدود الجديدة مجرد خطوط مرسومة على الخرائط. فقد قطعت في كثير من المناطق طرقاً قديمة للحركة والتجارة والعلاقات العشائرية والاجتماعية، وفصلت مجتمعات كوردية كانت تربطها علاقات تاريخية. وفي منطقة آغري تحديداً اكتسبت هذه المسألة أهمية مضاعفة، لأن المنطقة تقع بالقرب من الحدود الإيرانية، ولأن الامتدادات العشائرية والاجتماعية لم تكن تتطابق مع الحدود السياسية التي أخذت الدول الحديثة في تثبيتها. ولذلك أصبحت الحدود في السنوات اللاحقة جزءاً من الصراع نفسه، وليست مجرد خلفية جغرافية له.

وكانت السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى قد شهدت تصاعداً في الخطاب الدولي حول حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد ارتبط هذا الخطاب بصورة خاصة بمبادئ الرئيس الأميركي وودرو ويلسون، ولا سيما ما يتعلق بحق الشعوب في أن تحدد مستقبلها السياسي. غير أن التطبيق العملي لهذه المبادئ كان انتقائياً ومعقداً، ولم يكن متساوياً بين جميع الشعوب. فقد دخلت المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، والسيطرة على طرق التجارة، والنفط، والممرات البحرية، والمناطق الحدودية، والتنافس البريطاني والفرنسي والروسي، في تحديد شكل النظام الجديد.

ومن هنا نشأ التناقض الكبير الذي سيلازم تاريخ المنطقة بعد الحرب: خطاب دولي يتحدث عن الشعوب وحقوقها، ونظام سياسي جديد تحدده في الوقت نفسه مصالح الدول الكبرى وموازن القوة. وفي هذه المسافة بين المبدأ والتطبيق تحركت القضية الكوردية.

كان الكورد قد شاركوا في الحرب العالمية الأولى ضمن الإمبراطورية العثمانية، وخسروا أعداداً كبيرة من السكان نتيجة الحرب والنزوح والأمراض والمجازر والعمليات العسكرية. وعندما انتهت الحرب، لم يخرجوا منها كقوة سياسية موحدة تستطيع فرض مطالبها، بل خرجوا منقسمين بين مناطق مختلفة، وزعامات محلية، واتجاهات سياسية متعددة، ومواقف متفاوتة تجاه مستقبل الدولة العثمانية والحركة القومية التركية والقوى الدولية.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تتفاوض حول شروط السلام، بدأت تظهر محاولات كردية لطرح المطالب القومية والسياسية. وقد كانت هناك شخصيات وتنظيمات كردية حاولت التواصل مع القوى الدولية وإيصال فكرة الحقوق الكردية إلى المؤتمرات والمفاوضات. غير أن غياب الدولة الكردية وعدم وجود وفد موحد قادر على تمثيل جميع الكورد جعل حضور القضية الكردية في المفاوضات الدولية محدوداً مقارنة بالقوى التي كانت تمتلك حكومات وجيوشاً وأجهزة دبلوماسية.

ومع ذلك، فإن مرحلة ما بعد الحرب شهدت تطوراً مهماً في الوعي السياسي الكوردي. فقد أصبح جزء من النخب الكردية يدرك أن مستقبل كوردستان لن تحدده العلاقات التقليدية مع الدولة العثمانية وحدها، وإنما ستحدده أيضاً المؤتمرات الدولية والاتفاقيات والحدود الجديدة. ولذلك أخذ الخطاب الكوردي ينتقل تدريجياً من المطالب المحلية إلى لغة أكثر ارتباطاً بالحقوق القومية والسياسية والحكم الذاتي والاستقلال.

وكانت معاهدة سيفر الموقعة سنة ١٩٢٠ واحدة من أهم المحطات في هذا التحول. فقد جاءت المعاهدة في أعقاب هزيمة الدولة العثمانية، ووضعت تصوراً لإعادة تنظيم أجزاء واسعة من أراضيها. وتضمنت المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ ترتيبات تتعلق بالمناطق الكردية في شرق الأناضول، مع إمكانية تطور وضع سياسي كوردي وصولاً، وفق شروط محددة، إلى احتمال الاستقلال. ومن الناحية التاريخية، كانت هذه المواد ذات أهمية كبيرة لأنها أظهرت أن المسألة الكردية أصبحت، ولو بصورة مشروطة ومحدودة، جزءاً من الوثائق الدولية التي تتناول مستقبل المنطقة.

لكن سيفر كانت معاهدة على الورق أكثر مما كانت واقعاً سياسياً قابلاً للتطبيق. فقد رفضتها الحركة الوطنية التركية الصاعدة، ولم تدخل ترتيباتها المتعلقة بالكورد حيز التنفيذ على الأرض. كما أن موازين القوة بدأت تتغير بصورة سريعة لمصلحة الحركة الكمالية، التي تمكنت من بناء جيش وسلطة سياسية في الأناضول، وبدأت في مواجهة القوى التي كانت تسعى إلى تنفيذ ترتيبات ما بعد الحرب.

وهنا تكمن أهمية سيفر في التاريخ الكوردي: ليس لأنها أنشأت دولة كردية ثم اختفت، كما ترد أحياناً في بعض الكتابات التبسيطية، وإنما لأنها مثلت لحظة اعترفت فيها ترتيبات دولية بإمكانية وجود مسار سياسي خاص بالمناطق الكردية في الأناضول. كان ذلك الاحتمال مشروطاً ومحدوداً ولم يتحول إلى واقع، لكنه ترك أثراً عميقاً في الوعي السياسي الكوردي، وأصبح لاحقاً جزءاً من الذاكرة السياسية التي قارنت بين ما كان ممكناً في سيفر وما حدث في لوزان.

وفي المقابل، كانت الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال تبني مشروعاً مختلفاً يقوم على مقاومة ترتيبات سيفر والحفاظ على الأراضي التي اعتبرتها جزءاً من الوطن التركي. واستطاعت هذه الحركة خلال حرب الاستقلال التركية تغيير ميزان القوى

بصورة كبيرة. وبذلك لم يعد مستقبل الأناضول تحدده القوى المنتصرة في الحرب وحدها، بل أصبح نتيجة صراع عسكري وسياسي بين الحركة الوطنية التركية والقوى التي حاولت فرض ترتيبات ما بعد الحرب.

وهذه النقطة أساسية لفهم التحول الذي أدى لاحقاً إلى ثورة آغري. فقد نشأت الجمهورية التركية في بيئة سياسية كانت ترى في المحافظة على وحدة الأراضي وإقامة دولة مركزية قوية مسألة وجودية. وكان المشروع الكمالي يهدف إلى بناء دولة حديثة ذات مؤسسات مركزية، وإعادة تنظيم المجتمع والدولة على أسس جديدة، وإنهاء البقايا السياسية والقانونية للنظام العثماني.

وفي سنة ١٩٢٣ جاءت معاهدة لوزان لتكرس الإطار الدولي الجديد للدولة التركية. وقد اختلفت لوزان بصورة جوهرية عن سيفر في ما يتعلق بمستقبل الأناضول. فلم تتضمن لوزان ترتيبات لإنشاء كيان كوردي مستقل أو نظام حكم ذاتي كوردي في شرق الأناضول، وأصبحت المناطق الكوردية الواقعة داخل الجمهورية التركية جزءاً من الدولة الجديدة دون كيان سياسي منفصل.

وهكذا وجد الكورد أنفسهم أمام واقع تاريخي جديد. فقد أغلقت النافذة التي كانت سيفر قد فتحتها بصورة مشروطة، وأصبحت الحدود السياسية للجمهورية التركية جزءاً من النظام الدولي المعترف به. ولم يعد السؤال المطروح أمام الكورد هو كيف يمكن تنفيذ ترتيبات سيفر، وإنما كيف يمكن التعامل مع دولة قومية جديدة تعتبر وحدة أراضيها وسيادتها ومركزيتها من المبادئ الأساسية التي لا تقبل التجزئة.

وكان هذا التحول عميقاً جداً. فالكورد الذين كانوا يعيشون في ظل الإمبراطورية العثمانية وجدوا أنفسهم بعد لوزان أمام دولة قومية حديثة تتبنى مفهوماً جديداً للمواطنة والهوية والسيادة. ولم يكن الأمر مجرد تغيير اسم الدولة من الإمبراطورية إلى الجمهورية، وإنما إعادة تعريف للعلاقة بين الدولة والمجتمع. فالدولة الجديدة سعت إلى بناء مواطن تركي موحد سياسياً وقانونياً، وإلى توسيع حضور المؤسسات المركزية في المناطق التي كانت تتمتع تاريخياً بدرجات متفاوتة من الإدارة المحلية.

وفي هذه البيئة بدأت المسألة الكوردية تتحول من قضية تتعلق بمستقبل الإمبراطورية إلى قضية تتعلق بطبيعة الجمهورية نفسها. هل تستطيع الدولة التركية الجديدة أن تستوعب التعدد القومي والثقافي داخل حدودها؟ أم أن بناء الدولة الحديثة سيقوم على مركزية سياسية وهوية قومية أكثر تجانساً؟ وكيف سيكون موقع الكورد داخل هذا المشروع؟

كانت الإجابة التي أخذت تتبلور في السنوات الأولى للجمهورية تتجه نحو مركزية الدولة وتقوية السلطة المركزية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوتر في المناطق الكوردية. فبعد أن كانت الزعامات المحلية والعشائرية والدينية تمتلك مساحة واسعة من التأثير، بدأت الدولة الجديدة تعمل على تقليص هذه المساحات وإخضاعها إلى سلطة المؤسسات المركزية.

وفي هذا السياق يجب فهم ثورة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥ باعتبارها حدثاً بالغ الأهمية في مرحلة ما بعد لوزان. فقد جاءت الثورة بعد أقل من عامين على تأسيس الجمهورية، وكانت لها أبعاد متعددة دينية واجتماعية وسياسية وقومية، ولا تزال طبيعتها الدقيقة موضوع نقاش بين الباحثين. لكن أهميتها بالنسبة لمسار ثورة آغري تتمثل في أن قمعها أدى إلى مرحلة جديدة من تشديد السيطرة الحكومية على المناطق الكردية.

فقد استخدمت الدولة التركية بعد الثورة أدوات عسكرية وقانونية وإدارية واسعة، وجرى تعزيز حضور السلطة المركزية في المناطق الكردية، واتخذت إجراءات هدفت إلى منع تكرار الانتفاضات. وأصبح الجيش والإدارة والأجهزة الأمنية أدوات أساسية في إعادة تشكيل المجال السياسي والاجتماعي في المنطقة.

وهكذا كانت السنوات التي سبقت ثورة آغري سنوات من التوتر المتراكم. فالكورد وجدوا أنفسهم أمام دولة حديثة تزداد مركزية، بينما كانت قطاعات من المجتمع الكوردي لا تزال تحتفظ ببنى اجتماعية وسياسية تقليدية وبوعي متنامٍ بالخصوصية القومية. وكانت الدولة تنظر إلى أي محاولة لإنشاء سلطة مستقلة أو مسلحة على أنها تهديد مباشر لوحدة الجمهورية، بينما بدأت الحركة القومية الكردية تنظر إلى المركزية الجديدة باعتبارها تهديداً للهوية والوجود السياسي.

ومن هنا يمكن القول إن ثورة آغري كانت ثمرة مباشرة لسياق ما بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنها لم تكن نتيجة سبب واحد. فالحرب خلقت الفراغ السياسي، وانهيار الدولة العثمانية غير الخريطة، وسيفر فتحت احتمالاً سياسياً لم يتحقق، والحركة الكمالية أغلقت ذلك الاحتمال عسكرياً وسياسياً، ولوزان كرست النظام الدولي الجديد، وقيام الجمهورية التركية أطلق مشروع الدولة المركزية، وقمع ثورة الشيخ سعيد زاد من التوتر، ثم جاءت خويبون لتمنح المقاومة الكردية إطاراً قومياً أكثر تنظيماً.

ومن هذه الزاوية فإن آغري كانت تقع عند تقاطع ثلاثة مسارات تاريخية كبرى. المسار الأول هو انهيار النظام الإمبراطوري وظهور الدول القومية. والمسار الثاني هو تشكل القومية الكردية الحديثة ومحاولتها الانتقال من الوعي الثقافي والاجتماعي إلى المشروع السياسي. والمسار الثالث هو بناء الجمهورية التركية الحديثة ومحاولتها تثبيت سيادتها ووحدة أراضيها وإعادة تشكيل الهوية السياسية للدولة. وكان الصراع بين هذه المسارات الثلاثة هو البيئة التي خرجت منها الثورة.

لقد أصبح جبل آغري، في هذه المرحلة، أكثر من مجرد موقع جغرافي. فقد تحول تدريجياً إلى نقطة تتجمع فيها عناصر الصراع: القومية الكردية، الدولة التركية المركزية، الحدود الإيرانية، البنية العشائرية، التنظيم السياسي لخويبون، والخبرة العسكرية التي حملها إحسان نوري باشا. ولذلك فإن فهم آغري يبدأ من فهم هذه البيئة التي سبقتها، وليس من تاريخ أول اشتباك مسلح فيها.

كما أن موقع آغري الحدودي جعلها مختلفة عن مناطق أخرى شهدت انتفاضات كوردية. فقد كان الاتصال بالمناطق الكوردية في إيران، وإمكانية عبور الحدود، والطبيعة الجبلية، ووجود العشائر الممتدة على جانبي الحدود، كلها عوامل أعطت الثورة إمكانات لم تكن متاحة بالدرجة نفسها في مناطق أخرى. لكن هذه المزايا تحولت في الوقت نفسه إلى نقاط ضعف، لأن الحدود أصبحت مصدراً للتوتر الدبلوماسي بين تركيا وإيران، ولأن الدولة التركية أدركت أن القضاء على الثورة يحتاج إلى معالجة المجال الحدودي وليس الاكتفاء بالعمليات العسكرية داخل منطقة آغري.

وهكذا فإن ما بعد الحرب العالمية الأولى لم يكن مجرد مرحلة زمنية سبقت الثورة، بل كان الإطار الذي أنتج شروطها السياسية والاستراتيجية. فقد ولدت آغري من عالم تغيرت فيه الخرائط، وانتهت فيه الإمبراطوريات، وظهرت فيه دول قومية جديدة، وأصبحت فيه الحدود الدولية أكثر صرامة، وتحولت فيه الهوية القومية إلى أساس للمطالبة بالسلطة والسيادة.

ومن المهم هنا ألا ننظر إلى الكورد باعتبارهم مجرد ضحايا سلبين لهذه التحولات. فقد كانوا أيضاً فاعلين سياسيين حاولوا، بوسائل مختلفة، التأثير في مستقبل المنطقة. فظهرت جمعيات وتنظيمات وشخصيات سياسية سعت إلى بناء خطاب قومي، وظهرت محاولات للتواصل مع القوى الدولية، ثم ظهرت لاحقاً خوبيون بوصفها محاولة أكثر تنظيماً لتوحيد العمل القومي الكوردي. وكانت ثورة آغري إحدى النتائج العملية لهذا التطور.

لقد كان السؤال الأساسي الذي واجه الحركة القومية الكوردية بعد الحرب هو كيفية تحويل الوجود القومي إلى قوة سياسية. فالهوية وحدها لا تصنع دولة، والجغرافيا وحدها لا تصنع سيادة، والذاكرة التاريخية وحدها لا تفرض اعترافاً دولياً. وكان على الحركة أن تجد طريقاً يجمع التنظيم السياسي والقوة العسكرية والعلاقات الخارجية والقدرة على إدارة الأرض والسكان.

وفي آغري حاولت الحركة الكوردية أن تخطو في هذا الاتجاه، ولكنها دخلت المواجهة وهي تفتقر إلى كثير من العناصر التي تحتاجها الدول والحركات الثورية للبقاء. ولذلك فإن دراسة الثورة لاحقاً ستكشف أن المشكلة لم تكن في غياب الإرادة أو الشجاعة، وإنما في اختلال ميزان القوة بين حركة قومية ناشئة ودولة مركزية تمتلك جيشاً ومؤسسات وموارد وقدرة على عقد الاتفاقات الإقليمية.

ومن هنا يمكن فهم ثورة آغري باعتبارها واحدة من أهم نتائج فشل النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى في إيجاد تسوية مستقرة للمسألة الكوردية. فقد أدت سيفر إلى خلق توقعات سياسية، ثم جاءت التحولات العسكرية والسياسية لتقضي على هذه التوقعات، وجاءت لوزان لتكرس واقعاً جديداً. لكن إغلاق المسار

القانوني والسياسي لم يؤد إلى اختفاء المطالب القومية، بل دفع جزءاً منها نحو أشكال جديدة من المقاومة والتنظيم.

وهذا هو السياق الذي يجب أن تقرأ فيه آغري: لم تكن الثورة مجرد رفض للسلطة التركية، بل كانت أيضاً نتيجة لسؤال تاريخي بقي بلا حل بعد الحرب العالمية الأولى. لقد انهارت الإمبراطورية، ولكن مستقبل الكورد لم يحسم بصورة ترضي الحركة القومية الكوردية؛ وضعت حدود جديدة، لكن هذه الحدود لم تتطابق مع الجغرافيا الاجتماعية والتاريخية للكورد؛ أنشئت جمهورية جديدة، لكن مفهوم المواطنة والهوية داخلها أصبح موضع نزاع؛ وظهرت في المقابل حركة قومية كوردية أخذت تبحث عن أدوات جديدة للتعبير عن وجودها السياسي.

ومن هذه النقطة تحديداً تبدأ الطريق نحو آغري.

فحين بدأت أحداث الثورة تتبلور في منتصف عشرينيات القرن العشرين، كان وراءها تاريخ من التحولات السياسية والعسكرية والاجتماعية امتد لعقود، وكان وراءها أيضاً شعور متزايد لدى جزء من النخب الكوردية بأن الوسائل التقليدية لم تعد كافية، وأن المرحلة الجديدة تحتاج إلى تنظيم قومي أكثر قدرة على العمل السياسي والعسكري. وهنا ستظهر خويبون، وسيظهر إحسان نوري باشا، وسيصبح جبل آغري مركزاً لتجربة سياسية وعسكرية حاولت أن تحول هذا الوعي الجديد إلى واقع.

وبذلك فإن ثورة آغري، التي ستندلع في سياق تصاعدي منذ عام ١٩٢٦ وتدخل مرحلة أكثر تنظيماً مع خويبون بعد عام ١٩٢٧، لم تكن بداية التاريخ الكوردي الحديث ولا نهايته، وإنما كانت حلقة مركزية في انتقال الحركة القومية الكوردية من زمن الإمبراطوريات إلى زمن الدول القومية، ومن المطالب المحلية إلى المشروع السياسي، ومن المقاومة المتفرقة إلى محاولة بناء قيادة وتنظيم وكيان سياسي. ولهذا فإن تاريخ كوردستان بعد الحرب العالمية الأولى ليس مجرد مقدمة زمنية لثورة آغري، بل هو المفتاح الذي يفسر ولادتها. فبدون فهم انهيار الإمبراطورية العثمانية، والحرب العالمية الأولى، وسيفر، ولوزان، والحركة الكمالية، وقيام الجمهورية التركية، وتطور القومية الكوردية، لا يمكن فهم لماذا أصبح جبل آغري في أواخر عشرينيات القرن العشرين مركزاً لأحد أكبر المشاريع الكوردية المسلحة والسياسية في تلك المرحلة.

إن آغري ولدت من ذلك التناقض التاريخي الكبير الذي تركه عالم ما بعد الحرب: عالم يتحدث عن الأمم وحقوق الشعوب، لكنه يبني في الوقت نفسه دولاً قومية جديدة؛ عالم يعيد رسم الحدود باسم الاستقرار، لكنه يقسم مجتمعات تاريخية بين دول متعددة؛ عالم يعلن نهاية الإمبراطوريات، لكنه لا يمنح جميع الشعوب التي خرجت من تلك الإمبراطوريات فرصة متساوية لبناء دولها. وفي قلب هذا التناقض وقف الكورد، يبحثون عن مكان لهم في الخريطة الجديدة، وكانت ثورة آغري واحدة من أبرز محاولاتهم لتحويل هذا البحث من سؤال تاريخي إلى فعل سياسي وعسكري.

ثانياً: تأسيس الجمهورية التركية والتحول في المسألة الكردية

لم يكن قيام الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣ مجرد انتقال شكلي من نظام السلطنة إلى نظام جمهوري، ولم يكن مجرد تغيير في اسم الدولة أو في رأس السلطة، وإنما كان نقطة تحول عميقة في تاريخ الأناضول والشرق الأوسط الحديث، لأن الجمهورية الجديدة قامت على محاولة إعادة بناء الدولة والمجتمع والهوية السياسية على أسس مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في المرحلة العثمانية. فقد خرجت تركيا من الحرب العالمية الأولى وهي تحمل آثار انهيار إمبراطورية متعددة القوميات، لكنها في الوقت نفسه كانت تدخل مرحلة جديدة تسعى فيها القيادة الكمالية إلى بناء دولة قومية مركزية حديثة، ذات مؤسسات موحدة، وحدود معترف بها دولياً، وسلطة مركزية قادرة على فرض سيادتها على كامل المجال الإقليمي.

ومن هنا فإن قيام الجمهورية التركية يجب أن يقرأ باعتباره لحظة إعادة تأسيس للدولة، وليس مجرد تغيير لنظام الحكم. فالدولة العثمانية كانت تقوم، رغم اتجاهها المتزايد نحو المركزية خلال القرن التاسع عشر، على بنية إمبراطورية استوعبت جماعات قومية ودينية ولغوية متعددة، وكانت العلاقة بين المركز والأطراف تتخذ أشكالاً مختلفة بحسب المنطقة والظروف السياسية والاجتماعية. أما الجمهورية التركية فقد اتجهت نحو نموذج أكثر تجانساً ومركزية، وكانت فكرة بناء أمة سياسية موحدة داخل حدود الدولة الجديدة من أهم عناصر المشروع الكمالي.

وقد ارتبط هذا المشروع بجملة واسعة من التحولات القانونية والإدارية والمؤسسية. فجرى إلغاء السلطنة سنة ١٩٢٢، ثم أعلنت الجمهورية سنة ١٩٢٣، وألغي نظام الخلافة سنة ١٩٢٤، وأعيد تنظيم مؤسسات الدولة والمجتمع، وأدخلت إصلاحات واسعة في القانون والتعليم والإدارة والثقافة. وكان الهدف الأساسي هو بناء دولة حديثة تختلف جذرياً عن النظام العثماني السابق، وتتمتع بقدرة أكبر على التحكم بالمجال السياسي والاجتماعي.

غير أن عملية بناء الدولة الحديثة حملت معها سؤالاً شديداً حساسية يتعلق بطبيعة الهوية التي ستقوم عليها الجمهورية. فإذا كانت الدولة الجديدة تريد أن تكون دولة قومية، فما معنى الأمة التي تستند إليها؟ وهل يمكن أن تكون هذه الأمة إطاراً سياسياً متعدد القوميات، أم أن بناء الدولة يتطلب صهر المجموعات المختلفة في هوية قومية واحدة؟

كان هذا السؤال بالنسبة إلى الكورد أكثر حساسية من غيرهم، لأن الكورد كانوا يمثلون إحدى أكبر الجماعات غير التركية داخل الجمهورية الجديدة، وكانت لهم مناطق جغرافية واسعة في شرق وجنوب شرق الأناضول، إضافة إلى تاريخ اجتماعي وثقافي

ولغوي متميز. لذلك فإن بناء الدولة القومية التركية لم يكن بالنسبة إليهم مجرد مشروع إداري، وإنما كان يمس بصورة مباشرة موقعهم داخل الدولة الجديدة، وحدود الاعتراف بهويتهم، ومستقبل لغتهم وثقافتهم، وطبيعة العلاقة بين مناطقهم والسلطة المركزية.

ومن هنا بدأت المسألة الكوردية تدخل مرحلة جديدة تختلف عن المرحلة العثمانية. ففي الإمبراطورية العثمانية كانت المسألة تتعلق بدرجات من الحكم المحلي والعلاقات بين الدولة والزعامات الكوردية والقبائل والإمارات، أما في الجمهورية التركية فقد أصبح السؤال مرتبطاً بصورة متزايدة بمفهوم الأمة والدولة المركزية والهوية القومية. ولم يعد التحدي الأساسي يتمثل فقط في مقدار السلطة التي تستطيع القبائل والزعامات المحلية الاحتفاظ بها، وإنما في طبيعة وجود الكورد داخل الدولة القومية نفسها.

وكانت الدولة الجديدة ترى أن بناء الجمهورية يتطلب القضاء على مراكز القوة التي يمكن أن تنافس السلطة المركزية. ولذلك اتجهت إلى تقليص نفوذ الزعامات المحلية والعشائرية والدينية، وإلى توسيع سلطة الإدارة المركزية والجيش وأجهزة الدولة. وقد كان هذا الاتجاه جزءاً من عملية بناء الدولة الحديثة في كثير من البلدان التي خرجت من الإمبراطوريات، لكنه اكتسب في الحالة التركية بعداً قومياً واضحاً بسبب التوتر بين مفهوم الأمة التركية وبين وجود جماعات قومية أخرى داخل حدود الجمهورية.

وفي المناطق الكوردية، كان لهذا التحول آثار واسعة. فقد تداخلت عملية المركزية السياسية مع إجراءات أمنية وإدارية، ومع إعادة تنظيم السلطة المحلية، ومع محاولات الدولة السيطرة على المناطق التي كانت تتمتع فيها العشائر والزعامات التقليدية بدرجة كبيرة من النفوذ. وهكذا لم يعد الصراع بين المركز والأطراف مجرد خلاف إداري، وإنما بدأ يتحول تدريجياً إلى صراع حول السلطة والهوية والشرعية.

وكانت ثورة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥ واحدة من أهم المحطات التي كشفت عن عمق هذا التوتر. فقد اندلعت الثورة بعد فترة قصيرة من تأسيس الجمهورية، وكانت لها أسباب ودوافع متعددة ومتشابكة. ولا تزال طبيعة الثورة موضع نقاش بين الباحثين، إذ يركز بعضهم على بعدها الديني، بينما يرى آخرون أن البعد الكوردي والقومي والاجتماعي كان أساسياً في تفسيرها، في حين يذهب اتجاه ثالث إلى ضرورة فهمها باعتبارها ظاهرة مركبة اجتمعت فيها عناصر دينية وقومية وقبلية واجتماعية وسياسية.

ومهما يكن التوصيف الذي يعتمد، فإن الأهمية التاريخية لثورة الشيخ سعيد بالنسبة إلى ثورة أغري لا تكمن فقط في أسبابها المباشرة، وإنما في نتائجها السياسية والأمنية. فقد شكل قمعها نقطة تحول في سياسة الجمهورية تجاه المناطق الكوردية، وأدى إلى توسيع نطاق التدخل العسكري والإداري للدولة، وتعزيز حضور السلطة المركزية، وفرض إجراءات استثنائية هدفت إلى منع تجدد الانتفاضات.

لقد أدركت القيادة التركية بعد ثورة الشيخ سعيد أن المناطق الكوردية تمثل تحدياً حقيقياً لمشروع الدولة المركزية إذا بقيت فيها مراكز قوة مستقلة أو شبه مستقلة. ومن ثم اتجهت الدولة إلى إعادة تنظيم المجال السياسي والأمني بطريقة تقلل من قدرة الزعامات المحلية على تعبئة السكان أو حمل السلاح. وأصبح نقل السكان أو إعادة توزيع بعض الجماعات والأفراد، إلى جانب الإجراءات الأمنية والإدارية والعسكرية، جزءاً من سياسة أوسع هدفت إلى إحكام السيطرة على المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية.

وكان لهذه السياسات أثر مباشر في البيئة التي ستنشأ فيها ثورة آغري. فالإجراءات التي اتخذتها السلطات بعد ثورة الشيخ سعيد لم تلغ أسباب التوتر، بل ساهمت في بعض المناطق في زيادة الشعور بالضغط والخوف وعدم الاستقرار. وتشير دراسات تناولت تاريخ ثورات آغري إلى أن عمليات نقل بعض الأشخاص الذين اعتبرتهم السلطات مصدراً للمشكلات إلى مناطق غربية، إلى جانب الإجراءات الأمنية والعمليات العسكرية، كانت من العوامل التي زادت التوتر في المنطقة، خصوصاً في ظل وجود تاريخ سابق من الاضطرابات والصراعات المحلية.

غير أن من الخطأ تفسير ثورة آغري باعتبارها مجرد امتداد آلي لثورة الشيخ سعيد. فبين الثورتين توجد اختلافات مهمة في السياق والتنظيم والقيادة والبيئة السياسية. كانت ثورة الشيخ سعيد قد نشأت في سياق سياسي واجتماعي مختلف، وكانت بنيتها القيادية والاجتماعية مختلفة عن البنية التي ستظهر لاحقاً حول خويون وإحسان نوري باشا. ولذلك فإن العلاقة بين الثورتين يجب أن تفهم بوصفها علاقة تراكم تاريخي وتأثير سياسي، لا بوصفها ثورة واحدة امتدت زمنياً من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٠.

فالهزيمة التي لحقت بثورة الشيخ سعيد لم تنه المسألة الكوردية، بل غيرت شروطها. فقد أصبح واضحاً لدى قطاعات من النخب الكوردية أن المواجهة مع الدولة التركية لم تعد مجرد انتفاضات محلية يمكن أن تقوم بها عشيرة أو مجموعة من الزعماء، وإنما تحتاج إلى تنظيم سياسي أكثر قدرة على التنسيق والتخطيط وبناء العلاقات الخارجية. وفي الوقت نفسه، أدركت الدولة التركية أن أي حركة مسلحة في المناطق الكوردية يمكن أن تتحول إلى تهديد أوسع إذا توافرت لها قيادة وتنظيم ودعم عبر الحدود.

ومن هنا بدأ يتبلور تدريجياً الفرق بين المستوى المحلي والمستوى القومي في مسار آغري.

فالمستوى المحلي كان موجوداً قبل ظهور خويون بوصفها قوة سياسية منظمة. وكانت آغري، بحكم طبيعتها الجغرافية والاجتماعية وموقعها الحدودي، منطقة عرفت تاريخاً من التوترات المسلحة والمواجهات بين السلطة المركزية وبعض العشائر والجماعات المحلية. كما كانت العلاقات بين السكان والسلطات الحكومية تتأثر بقضايا الأمن، ونزع السلاح، والضرائب، والحدود، وحركة العشائر، وطرق السيطرة على المناطق الجبلية.

وكانت هذه العوامل المحلية مهمة للغاية، لأن الثورة لا تنشأ عادة من فكرة سياسية مجردة، وإنما تحتاج إلى بيئة اجتماعية وجغرافية تسمح لها بالنمو. والجبل يوفر المأوى، والعشيرة توفر الرجال والعلاقات، والحدود توفر إمكانية الحركة، والتوتر مع الدولة يوفر الدافع، وغياب الاستقرار يوفر فرصة لتحويل التمرد المحلي إلى مقاومة مستمرة.

لكن المستوى المحلي وحده لا يفسر لماذا اكتسبت آغري لاحقاً أهمية تتجاوز حدود المنطقة. فالذي نقل القضية من إطار الصراع المحلي إلى الإطار القومي كان ظهور تنظيم سياسي أكثر وضوحاً، وفي مقدمة ذلك جمعية خويون التي تأسست سنة ١٩٢٧.

لقد كانت خويون تعبيراً عن مرحلة جديدة في تطور الحركة القومية الكوردية. فهي لم تكن مجرد تجمع عشائري أو قيادة محلية، وإنما محاولة لبناء إطار سياسي قومي يستطيع أن ينسق بين القوى الكوردية المختلفة، وأن يتعامل مع القضية باعتبارها قضية شعب يتجاوز الحدود التي فرضتها الدول الحديثة. وفي هذا السياق اكتسبت آغري قيمة استراتيجية استثنائية، لأنها وفرت ميداناً يمكن فيه تحويل المشروع القومي من خطاب سياسي إلى ممارسة عسكرية وسياسية على الأرض.

وهنا حدث التحول الأهم في طبيعة الثورة. فقبل خويون، كان يمكن النظر إلى الأحداث في آغري باعتبارها سلسلة من التمردات المحلية والمواجهات مع السلطة. أما بعد دخول خويون على خط الأحداث، فقد بدأ يظهر مشروع أكثر تنظيماً يسعى إلى توحيد المقاومة وإعطائها خطاباً قومياً، وربط العمل العسكري بالعمل السياسي والدبلوماسي.

وهذا التحول يفسر جزئياً بروز شخصية إحسان نوري باشا. فقد مثل إحسان نوري نموذجاً مختلفاً عن الزعامة التقليدية، إذ امتلك خبرة عسكرية وتنظيمية، وأصبح مرتبطاً بمحاولة بناء قوة مسلحة كوردية أكثر تنظيماً. ولم يعد الهدف مجرد الدفاع عن منطقة أو قبيلة، وإنما محاولة إنشاء مركز سياسي وعسكري يستطيع أن يستمر في مواجهة الدولة التركية.

ومن هنا فإن آغري تمثل لحظة انتقال من «العصيان المحلي» إلى «المشروع القومي المسلح». وهذه العبارة لا تعني أن كل سكان المنطقة كانوا يحملون رؤية قومية واحدة، ولا أن العشائر والمقاتلين المحليين تحولوا جميعاً إلى تنظيم قومي حديث، وإنما تعني أن قيادة سياسية جديدة بدأت تعمل على إعادة صياغة المقاومة المحلية ضمن إطار قومي أوسع.

وهذا التداخل بين المحلي والقومي هو أحد أهم المفاتيح لفهم الثورة. فالعوامل المحلية منحت الثورة قاعدة اجتماعية وجغرافية، بينما منحها العامل القومي معنى سياسياً يتجاوز حدود آغري. والجغرافيا الجبلية وفرت القدرة على

المقاومة، بينما وفرت خويون الإطار التنظيمي والسياسي. أما إحسان نوري فكان أحد أبرز الشخصيات التي حاولت الجمع بين القوة العسكرية والمشروع القومي.

لكن هذا الجمع لم يكن سهلاً. فالحركة القومية الكردية كانت تعمل داخل مجتمع متعدد البنى والمصالح، ولم تكن كل العشائر والزعامات تنظر إلى الثورة بالطريقة نفسها. كانت هناك اعتبارات محلية، وحسابات عشائرية، ومخاوف من الدولة، وعلاقات مع إيران، ومصالح اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن الاختلافات بين النخب الكردية نفسها حول طبيعة المشروع السياسي وأهدافه.

وكانت هذه التناقضات أحد مصادر ضعف الثورة. فالدولة التركية كانت تمتلك قيادة مركزية وقراراً عسكرياً موحداً ومؤسسات حكومية قادرة على التعبئة، بينما كانت الحركة الكردية تحاول بناء وحدة سياسية في مجتمع لا تزال فيه البنى التقليدية مؤثرة بقوة. ولذلك فإن الحديث عن «الثورة الكردية» يجب ألا يؤدي إلى تجاهل التنوع الداخلي الذي كان موجوداً داخل المجتمع الكردي نفسه.

كما أن العامل الحدودي لعب دوراً مزدوجاً. فمن ناحية، جعل قرب آغري من إيران من السهل نسبياً على المقاتلين الاستفادة من البيئة الحدودية والامتدادات الاجتماعية الكردية عبر الحدود. ومن ناحية أخرى، جعل هذا الوضع الثورة قضية ذات حساسية دولية وإقليمية، لأن أي نشاط مسلح عبر الحدود كان يمكن أن يتحول إلى مصدر توتر بين تركيا وإيران.

وهكذا لم تعد الدولة التركية تنظر إلى آغري باعتبارها مشكلة أمنية محلية فقط، بل باعتبارها مشكلة يمكن أن تتصل بحدودها الشرقية وبالعلاقات مع إيران وببشاط التنظيمات الكردية خارج أراضيها. وبالمقابل، لم تعد الحركة الكردية تنظر إلى الحدود باعتبارها مجرد خط يفصل بين دولتين، بل باعتبارها مساحة يمكن أن توفر لها العمق الاستراتيجي الذي تحتاجه لمواصلة المقاومة.

وهنا يظهر مرة أخرى أثر التحولات التي أحدثتها الحرب العالمية الأولى. فالحدود التي كانت في السابق أكثر مرونة بالنسبة إلى القبائل والمجتمعات المحلية أصبحت في عصر الدولة القومية حدوداً سياسية وعسكرية. ومع ذلك، لم تستطع هذه الحدود إلغاء الروابط الاجتماعية القديمة، ولذلك أصبحت المناطق الحدودية الكردية من أكثر المناطق حساسية في الصراع بين الدول والحركات القومية.

ومن المهم أيضاً أن نفهم أن الدولة التركية لم تكن تواجه آغري في فراغ سياسي. فقد كانت الجمهورية في سنواتها الأولى تعمل على تثبيت نفسها وبناء مؤسساتها، وإعادة تنظيم الجيش والإدارة، وإخضاع المناطق الطرفية. ولذلك كانت أي حركة قومية مسلحة تقرأ في أنقرة ضمن هاجس أوسع يتعلق بوحدة الدولة وسيادتها.

كان الخوف الأساسي لدى السلطات التركية يتمثل في احتمال أن تؤدي المقاومة الكردية إلى سلسلة من الانفصالات المتصلة، أو إلى تدخل خارجي، أو إلى ظهور

كيان سياسي منفصل على الحدود الشرقية. ومن هنا جاءت شدة الاستجابة العسكرية والسياسية للثورة.

وبالمقابل، كان لدى الحركة القومية الكوردية هاجس مختلف: أن تؤدي مركزية الجمهورية التركية إلى القضاء على أي إمكانية لتنظيم سياسي كوردي مستقل، وأن تتحول الإجراءات العسكرية والإدارية إلى واقع دائم يمنع ظهور قيادة قومية قادرة على المطالبة بحقوق الكورد.

وبذلك دخل الطرفان في دائرة متصاعدة من عدم الثقة. كل إجراء أمني تركي كان يفسر لدى قطاعات من الكورد باعتباره دليلاً على مشروع أوسع للسيطرة والدمج القسري، وكل نشاط مسلح كوردي كان يفسر لدى الدولة باعتباره دليلاً على وجود مشروع انفصالي يهدد وحدة الجمهورية. ومع استمرار هذه الدائرة، أصبح المجال أمام التسوية السياسية أضيق، وأصبح الخيار العسكري أكثر حضوراً.

وفي هذه النقطة تحديداً ينبغي فهم أهمية الفترة الممتدة بين ١٩٢٥ و ١٩٢٧. فهي المرحلة التي انتقلت فيها الحركة الكوردية من آثار هزيمة الشيخ سعيد إلى محاولة بناء أدوات جديدة للمقاومة. وقد أدركت بعض النخب أن إعادة إنتاج الانتفاضات المحلية بالطريقة نفسها لن تكون كافية أمام دولة مركزية تتعلم بسرعة من كل مواجهة. ولذلك ظهرت الحاجة إلى تنظيم سياسي قادر على التخطيط بعيد المدى، وإلى قيادة عسكرية تستطيع تحويل الجغرافيا الجبلية إلى قاعدة للمقاومة، وإلى علاقات خارجية تساعد في كسر العزلة.

وكانت خويون أحد أهم التعبيرات عن هذه الحاجة.

ومن هنا فإن تأسيس خويون سنة ١٩٢٧ لا ينبغي النظر إليه باعتباره حدثاً منفصلاً عن ثورة آغري، بل باعتباره جزءاً من تطور طويل بدأ مع انهيار الدولة العثمانية، ومر عبر سيفر ولوزان وقيام الجمهورية وقمع ثورة الشيخ سعيد، ثم وصل إلى قناعة لدى بعض النخب الكوردية بأن الحركة تحتاج إلى إطار قومي يتجاوز العشيرة والمنطقة.

وعندما دخلت خويون على خط آغري، أصبح للثورة بعد سياسي جديد. فقد بات من الممكن أن تقدم المقاومة بوصفها جزءاً من قضية قومية أوسع، وأن يصبح جبل آغري مركزاً لمشروع سياسي يتجاوز مجرد رفض السلطة المركزية.

وهنا تكمن أهمية التمييز بين مستويين من أسباب الثورة.

المستوى الأول هو المستوى المحلي، ويشمل تاريخ التوترات في المنطقة، وطبيعة العلاقة بين العشائر والسلطة المركزية، والصراع حول الأمن ونزع السلاح والإدارة، وموقع آغري الحدودي، والطبيعة الجبلية للمنطقة، والسياسات التي اتخذتها الحكومة التركية بعد ثورة الشيخ سعيد، بما فيها إجراءات النقل والإبعاد وإعادة تنظيم السيطرة الحكومية.

أما المستوى الثاني فهو المستوى القومي والسياسي، وقد ظهر بصورة أكثر وضوحاً مع تطور الحركة القومية الكوردية وتأسيس خويون، ثم ارتباط الثورة بقيادة سياسية وعسكرية أكثر تنظيماً. وهنا تحولت أغري من مجرد منطقة مضطربة إلى ساحة لمشروع قومي يسعى إلى بناء قوة سياسية وعسكرية كوردية.

وهذان المستويان لا ينبغي وضعهما في تعارض، بل يجب فهم العلاقة بينهما. فالعامل المحلي هو الذي وفر البيئة التي جعلت الثورة ممكنة، بينما العامل القومي هو الذي منحها هدفاً أوسع ووسع مجالها السياسي. وإذا غاب أحدهما، يصبح تفسير الثورة ناقصاً. فالحديث عن القومية وحدها يتجاهل البنية الاجتماعية والجغرافية التي حملت الثورة، والحديث عن العشائر والصراعات المحلية وحدها يتجاهل التحول السياسي الذي جعل أغري جزءاً من مشروع قومي كوردستاني أوسع.

ومن هنا يمكن القول إن ثورة أغري كانت نتيجة التقاء «المكان» و«الفكرة». كان المكان هو أغري بجغرافيتها وحدودها وعشائرها وجبالها، وكانت الفكرة هي القومية الكوردية التي أخذت تبحث عن تنظيم سياسي ومشروع للسلطة. وعندما التقى المكان بالفكرة ظهر المشروع الذي سيأخذ لاحقاً شكلاً أكثر وضوحاً مع خويون وإحسان نوري.

لكن هذا المشروع واجه منذ بدايته مشكلة أساسية: كيف يمكن لحركة قومية حديثة أن تعمل داخل مجتمع لا تزال فيه البنى التقليدية قوية، وفي مواجهة دولة حديثة تمتلك مؤسسات مركزية وجيشاً نظامياً وموارد أكبر بكثير؟

إن هذا السؤال سيكون من أهم الأسئلة التي سترافق دراسة أغري في مراحلها التالية. فالثورة لم تكن مجرد مواجهة بين الكورد والأتراك، وإنما كانت أيضاً مواجهة بين نمطين مختلفين من التنظيم السياسي. فمن جهة كانت هناك دولة مركزية حديثة تسعى إلى فرض نموذج موحد للسلطة، ومن جهة أخرى كانت هناك حركة قومية ناشئة تحاول بناء تنظيم حديث فوق قاعدة اجتماعية لا تزال متأثرة بالعشيرة والزعامة المحلية والجغرافيا الجبلية.

ولذلك فإن فهم ثورة أغري يتطلب ألا ننظر إليها فقط من زاوية «من كان على حق؟»، وإنما أيضاً من زاوية «كيف عمل كل طرف؟ وما الأدوات التي امتلكها؟ وكيف أثرت طبيعة الدولة وطبيعة المجتمع في مسار الحرب؟».

وهذا التحليل سيصبح أكثر أهمية عندما نصل إلى المرحلة العسكرية للثورة، لأن تفوق الدولة التركية لم يكن قائماً فقط على العدد، وإنما على قدرتها على تحويل الدولة بأكملها إلى أداة حرب: الجيش، والإدارة، والطرق، والاتصالات، والحدود، والقوة الجوية، والمعلومات، والقدرة على عقد التفاهات مع الدول المجاورة. وفي المقابل، اعتمدت الثورة بدرجة كبيرة على الجغرافيا، والمرونة، والقدرة على التحرك، والدعم المحلي، والشبكات الحدودية.

ومن هنا فإن تأسيس الجمهورية التركية لم يكن مجرد مقدمة لثورة آغري، بل كان أحد الأسباب البنيوية التي جعلت الثورة تأخذ شكلها التاريخي الخاص. فلو بقيت المنطقة ضمن نظام إمبراطوري قديم، لكانت العلاقة بين المركز والأطراف مختلفة، ولكانت القضية الكوردية قد سلكت مساراً آخر. أما ظهور الجمهورية القومية المركزية فقد أعاد تعريف المشكلة كلها.

لقد أصبح الكوردي في الجمهورية الجديدة أمام سؤال مختلف: هل يستطيع الحفاظ على هويته وخصوصيته السياسية والثقافية داخل دولة تعرف نفسها بصورة متزايدة على أساس قومي تركي؟ وإذا كانت الإجابة لدى قطاعات من النخب الكوردية بالنفي، فهل يكون الحل في الحكم الذاتي أم في اللامركزية أم في الاستقلال؟ وكيف يمكن الوصول إلى أي من هذه الأهداف؟

كانت هذه الأسئلة تتشكل تدريجياً في عشرينيات القرن العشرين، وكانت آغري إحدى ساحاتها الكبرى.

ومن ثم فإن الطريق إلى آغري مر عبر ثلاث مراحل مترابطة: انهيار الإمبراطورية العثمانية وظهور المسألة الكوردية في النظام الدولي، ثم قيام الجمهورية التركية وبناء الدولة المركزية، ثم فشل التعايش السياسي المبكر وتصاعد المواجهة بعد ثورة الشيخ سعيد. وفي المرحلة الرابعة، التي ستبدأ مع ظهور خويون، ستتحول المقاومة المحلية إلى مشروع قومي أكثر تنظيماً.

وهنا يصبح من الممكن فهم ثورة آغري بوصفها نتيجة تاريخية لمسار كامل، وليس مجرد انفجار مفاجئ. فقد كانت بذورها موجودة في التحولات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، ونمت مع الصراع على هوية الجمهورية الجديدة، وتسارعت بعد قمع الشيخ سعيد، ثم وجدت إطاراً سياسياً أكثر وضوحاً مع خويون.

ولهذا فإن القسم التالي من الدراسة يجب أن ينتقل طبيعياً إلى «خويون وبناء المشروع القومي الكوردي»، لأن تأسيس خويون يمثل الحلقة التي ربطت بين البيئة المحلية في آغري وبين المشروع القومي الأوسع. ومن خلال دراسة خويون يمكن فهم كيف تحولت الثورة من حركة محلية ذات جذور اجتماعية وعشائرية إلى مشروع سياسي وعسكري حاول أن يضع القضية الكوردية على مستوى يتجاوز حدود آغري نفسها.

-
- Anderson, Perry. The Origins of Postwar Europe: The History of the World from 1914 to 1945. London: Verso, 1996.
 - Bozarslan, Hamit. "The Kurdish Question in the Turkish Republic." In The Cambridge History of Turkey, Vol. 4: Turkey in the Modern World, edited by Reşat Kasaba. Cambridge: Cambridge University Press, 2008, pp. 333–356.
 - Çelik, Adnan, and Ergin Öpengin. "The Armenian Genocide in the Kurdish Novel: Restructuring Identity through Collective Memory." Patterns of Prejudice, Vol. 48, No. 2, 2014, pp. 1–19.
 - Kieser, Hans-Lukas. Vorkämpfer der „Neuen Türkei“: Revolutionäre Bildungseliten am Genfersee (1870–1939). Zürich: Chronos Verlag, 2005.
 - Olson, Robert. The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880–1925. Austin: University of Texas Press, 1989.
 - Olson, Robert. The Kurdish Question and the Nationalist Movement in Turkey, 1923–1940. In studies on Kurdish nationalism and the Turkish Republic.

ثالثاً: لماذا كانت منطقة آغري مناسبة للثورة؟

لم يكن اختيار منطقة آغري وجبل آارات مركزاً للمقاومة الكردية في أواخر عشرينيات القرن العشرين اختياراً عشوائياً أو نتيجة ظرف عسكري عابر، وإنما جاء نتيجة اجتماع مجموعة من العوامل الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية التي جعلت المنطقة من أكثر البيئات ملاءمة لنشوء حركة مسلحة قادرة على الاستمرار ومقاومة محاولات الدولة التركية فرض السيطرة الكاملة عليها. فقد كانت آغري تقع في نقطة شديدة الحساسية من الخريطة السياسية الجديدة التي تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تلتقي الجغرافيا الجبلية الصعبة مع الحدود الدولية الناشئة، وتتقاطع فيها المصالح التركية والإيرانية مع الروابط الاجتماعية والعشائرية الكردية، الأمر الذي جعل المنطقة في الوقت نفسه ملاذاً للمقاومين ومجالاً للتنافس بين الدول.

ويأتي جبل آغري في قلب هذه المعادلة. فالجبل لم يكن مجرد تضريس طبيعي مرتفع، وإنما كان عنصراً عسكرياً وسياسياً في بناء الثورة. فالطبيعة الجبلية توفر للمجموعات المسلحة ميزات لا تتوافر لها في المناطق المفتوحة والسهلية؛ إذ تسمح بالحركة والاختباء والمراقبة والانتقال بين المواقع، وتزيد من صعوبة استخدام الوحدات العسكرية النظامية لقوتها الكاملة. كما أن معرفة المقاتلين المحليين بالممرات والمنحدرات والوديان والمرتفعات تمنحهم أفضلية نسبية في مواجهة قوات قادمة من خارج المنطقة ولا تمتلك المعرفة نفسها بالتضاريس.

ولذلك فإن الجبل كان بالنسبة إلى المقاومة أكثر من مجرد مكان للاختباء. كان قاعدة استراتيجية تسمح بإطالة أمد الصراع. فالحركات المسلحة التي لا تمتلك جيشاً نظامياً كبيراً تحتاج عادة إلى الاستفادة من طبيعة الأرض لتعويض جزء من النقص في العدد والتسليح والتنظيم. وكلما كانت الأرض أكثر صعوبة، أصبحت قدرة الدولة على فرض سيطرة عسكرية مباشرة ومستمرة أكثر كلفة وتعقيداً. ومن هنا اكتسبت آغري قيمة خاصة بالنسبة إلى الحركة الكردية.

وكان جبل آارات، بما يمثله من كتلة جبلية ضخمة ومرتفعة، يتمتع بقيمة رمزية إلى جانب قيمته العسكرية. فقد تحول تدريجياً إلى مركز تتجمع حوله صورة المقاومة الكردية في تلك المرحلة، وأصبح اسم الجبل مرتبطاً بالثورة نفسها. ومع تحول آغري إلى مركز للمقاومة، لم تعد الجغرافيا مجرد عامل مساعد للعمليات العسكرية، بل بدأت تدخل في بناء الذاكرة السياسية للثورة. فأصبح الجبل رمزاً للاستمرار والصمود، وأصبح الموقع الجغرافي جزءاً من الخطاب القومي الذي أراد أن يقدم آغري باعتبارها مركزاً لمشروع سياسي كوردي.

لكن الجبل وحده لا يفسر اختيار آغري. فالعامل الثاني الذي منح المنطقة أهميتها هو موقعها الحدودي. فقد كانت آغري تقع بالقرب من الحدود التركية الإيرانية،

في منطقة لم تكن الحدود السياسية الحديثة فيها تتطابق بصورة كاملة مع البنية الاجتماعية التي تشكلت قبل ترسيم الحدود الحديثة. وكانت الجماعات والعشائر الكوردية تتحرك تاريخياً ضمن فضاء أوسع من الحدود التي فرضتها الدول، وكانت العلاقات العائلية والعشائرية والتجارية والاجتماعية تمتد عبر المناطق التي أصبحت لاحقاً موزعة بين دولتين.

وهنا ظهرت إحدى أهم نتائج انهيار الإمبراطورية العثمانية وإعادة رسم الحدود بعد الحرب العالمية الأولى. فالحدود الجديدة لم تكن مجرد خطوط تفصل بين أراضي دولتين، بل أعادت تنظيم حياة السكان أنفسهم. فقد أصبحت جماعات كانت مرتبطة تاريخياً ببعضها البعض تعيش في دولتين مختلفتين، وأصبح الانتقال الذي كان في السابق جزءاً من الحياة الاقتصادية والاجتماعية أكثر صعوبة وخضوعاً للرقابة. ومع ذلك، لم تختفِ الروابط القديمة بمجرد رسم الحدود، وإنما استمرت في أشكال مختلفة، وهو ما جعل المناطق الحدودية الكوردية بيئة شديدة الحساسية بالنسبة إلى الدول الجديدة.

وفي حالة آغري، كانت هذه الحقيقة ذات أهمية مضاعفة. فوجود الكورد على جانبي الحدود التركية الإيرانية جعل من الصعب على الدولة التركية عزل المنطقة بصورة كاملة عن محيطها الاجتماعي. فإذا تعرضت مجموعة مسلحة لضغط عسكري داخل الأراضي التركية، كان بإمكانها في بعض الظروف أن تحاول التراجع أو إعادة التوضع باتجاه المناطق الحدودية أو الاستفادة من العلاقات الممتدة عبر الحدود. ولم يكن ذلك يعني أن الحدود كانت مفتوحة بصورة دائمة أو أن إيران كانت توفر دعماً رسمياً مستمراً للثورة، بل يعني أن طبيعة المنطقة الحدودية جعلت السيطرة عليها أكثر تعقيداً من المناطق البعيدة عن الحدود.

وهنا يجب التمييز بين «العمق الاجتماعي» و«الدعم الحكومي». فوجود عشائر كوردية على جانبي الحدود كان يوفر للمقاتلين شبكات اجتماعية يمكن أن تساعد في الحركة والإمداد والمعلومات، لكنه لا يعني بالضرورة أن الدولة الإيرانية كانت تتبنى المشروع الكوردي أو تقدم له دعماً سياسياً ثابتاً. كانت إيران نفسها دولة ذات مصالحها الخاصة، وكانت تخشى من النشاطات القومية الكوردية على أراضيها، كما كانت معنية بالحفاظ على حدودها وأمنها الداخلي. ولذلك اتخذ الموقف الإيراني من ثورة آغري طابعاً براغماتياً ومتغيراً، تحكمه المصالح الأمنية والعلاقات مع تركيا أكثر مما تحكمه أي رغبة في دعم قيام كيان كوردي مستقل.

وهذا التمييز مهم جداً لفهم الثورة بصورة علمية. فوجود الأراضي الإيرانية بالقرب من مناطق العمليات لا يعني وجود تحالف إيراني مع الحركة الكوردية، كما أن عبور مجموعات مسلحة إلى الأراضي الإيرانية لا يعني بالضرورة أن طهران كانت تعتبر نفسها طرفاً في الحرب ضد تركيا. وإنما أصبحت الحدود مجالاً تتداخل فيه حركة المقاتلين مع حسابات الدولة الإيرانية، وهو ما أدى إلى نشوء مشكلات دبلوماسية وأمنية متكررة بين أنقرة وطهران.

وقد زادت هذه المسألة تعقيداً بسبب البنية العشائرية للمنطقة. فقد كانت بعض العشائر الكوردية تمتد عبر المجال الحدودي، وكانت الروابط العائلية والاجتماعية تتجاوز الحدود السياسية. وتشير الدراسات التي تناولت الدور الإيراني في ثورة آغري إلى مشاركة مجموعات وعشائر كوردية من المناطق الحدودية بدرجات مختلفة في مساعدة المقاتلين، ومن بينها مجموعات ارتبطت بأسماء عشائر مثل الجلالي والميلانلي والحيدرانلي والشكاك والهركي. غير أن طبيعة هذه المشاركة لم تكن واحدة ولا ثابتة، كما لا ينبغي تحويلها إلى صورة مبسطة عن موقف موحد لهذه العشائر، لأن الولاءات المحلية والمصالح العشائرية والظروف الأمنية كانت تختلف من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى.

وتكشف هذه الحقيقة عن أهمية العشيرة في بنية الثورة. فقد كانت العشيرة في المناطق الكوردية في تلك المرحلة أكثر من مجرد رابطة اجتماعية، إذ كانت شبكة من العلاقات تستطيع أن توفر للمقاتلين الرجال والمعلومات والغذاء والمأوى والاتصالات والحماية. وفي مجتمع لم تكن فيه مؤسسات الدولة الحديثة قد فرضت سيطرتها الكاملة على جميع المناطق، كانت شبكات القرابة والعشيرة قادرة على أداء وظائف سياسية وأمنية وعسكرية مهمة.

لكن الاعتماد على العشائر كان يحمل في الوقت نفسه مشكلة كبيرة. فالعشيرة يمكن أن تكون مصدر قوة للمقاومة عندما تتفق مصالحها مع الثورة، لكنها قد تصبح مصدر ضعف عندما تعارض الأهداف القومية مع المصالح المحلية. فالحركة القومية كانت تسعى إلى بناء مشروع يتجاوز القبيلة والمنطقة، بينما كانت بعض العشائر تنظر إلى الصراع من خلال مصالحها المباشرة وعلاقاتها الخاصة. ولذلك فإن نجاح القيادة القومية في تحويل الدعم العشائري المتفرق إلى قوة سياسية موحدة كان تحدياً أساسياً.

وكانت هذه المشكلة أكثر وضوحاً في آغري بسبب الطبيعة الجبلية والحدودية للمنطقة. فكلما اتسعت شبكة العلاقات الاجتماعية، ازدادت قدرة الثورة على الحركة، ولكن في المقابل أصبح من الصعب بناء قيادة مركزية تفرض قراراً موحداً على جميع القوى المحلية. ولذلك فإن الثورة كانت تجمع بين عناصر حديثة وتقليدية في وقت واحد: خطاب قومي حديث وتنظيم سياسي من جهة، وشبكات عشائرية تقليدية تعتمد على القرابة والولاء المحلي من جهة أخرى.

وهذا التداخل هو أحد المفاتيح الأساسية لفهم طبيعة ثورة آغري. فهي لم تكن ثورة حديثة بالمعنى المؤسسي الكامل، ولم تكن أيضاً مجرد انتفاضة عشائرية تقليدية. كانت ظاهرة انتقالية تقع بين عالمين: عالم الزعامة العشائرية والمجتمع المحلي، وعالم القومية الحديثة والتنظيم السياسي والعسكري. وكان نجاحها المؤقت مرتبطاً بقدرتها على الجمع بين هذين العالمين، بينما كان جزء من ضعفها النهائي مرتبطاً بصعوبة تحويل هذا الجمع إلى مؤسسة سياسية وعسكرية متماسكة.

ومن جهة أخرى، كان الموقع الحدودي يمنح الثورة أهمية استراتيجية تتجاوز أغري نفسها. فوجود حدود دولية قريبة يعني أن أي عملية عسكرية تركية لا يمكن فصلها تماماً عن السياسة الخارجية. فإذا عبر المقاتلون إلى الجانب الإيراني، أو استخدموا المناطق الحدودية للحركة، أصبحت أنقرة مضطرة إلى التعامل مع طهران، ولم يعد الصراع مجرد مواجهة داخلية بين الحكومة التركية ومجموعة مسلحة.

وهكذا أصبحت ثورة أغري، بصورة غير مباشرة، جزءاً من العلاقات التركية الإيرانية. فتركيا كانت تريد منع استخدام الأراضي الإيرانية قاعدة للعمليات أو ملاذاً للمقاتلين، بينما كانت إيران تريد الحفاظ على أمن حدودها ومنع امتداد الاضطرابات القومية إلى داخل أراضيها، وفي الوقت نفسه كانت تسعى إلى إدارة علاقتها مع تركيا بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

ومن هنا يمكن فهم سبب أهمية التفاهات والاتصالات الحدودية بين البلدين في سياق الثورة. فقد أدركت تركيا أن استمرار الثورة لن يحسم عسكرياً بسهولة إذا بقيت الحدود مجالاً للحركة، ولذلك كان ضبط الحدود والتفاهم مع إيران جزءاً من الاستراتيجية التركية في مواجهة أغري. وبالمقابل، كانت إيران معنية بأن لا تتحول مناطقها الحدودية إلى ساحة حرب بين تركيا والحركة الكردية.

وهذا يوضح أن الحدود كانت سلاحاً ذا حدين. فهي وفرت للثورة إمكانية الحركة والتراجع، لكنها في الوقت نفسه دفعت تركيا إلى تطوير تعاونها مع إيران ومحاولة إغلاق المجال الحدودي أمام المقاتلين. ومع مرور الوقت، ساهم هذا التعاون في تقليص المجال الذي كانت الحركة الكردية تستطيع المناورة داخله.

ولم يكن الموقع الجغرافي وحده هو الذي جعل أغري مناسبة للثورة، بل إن المنطقة كانت أيضاً جزءاً من المجال الكوردي التاريخي الذي يمتد على طول الحدود الإيرانية. وهذا يعني أن الثورة استطاعت أن تستفيد من وجود شعور بالانتماء المشترك بين جماعات تعيش في جانبي الحدود، حتى وإن كانت هذه الجماعات تخضع لسلطات دول مختلفة.

وقد كان هذا العامل مهماً في بناء ما يمكن تسميته «المجال الاجتماعي العابر للحدود». فالدولة الحديثة كانت ترسم الحدود وتفرض نقاط المراقبة والإدارة، لكن المجتمع لم يكن قد فقد بالكامل شبكاته القديمة. وكانت العائلة والعشيرة والتجارة واللغة والعلاقات المحلية قادرة على الاستمرار بدرجات مختلفة عبر الحدود. وفي ظروف الثورة، تحولت هذه الشبكات إلى عنصر يمكن أن تستفيد منه الحركة المسلحة.

غير أن الدولة التركية كانت واعية بهذه الحقيقة. ولذلك لم تركز سياستها على العمليات العسكرية وحدها، وإنما سعت أيضاً إلى السيطرة على السكان والحدود وشبكات الحركة. فالقضاء على الثورة كان يتطلب منع المقاتلين من الحصول على الدعم المحلي، ومنعهم من الحركة عبر الحدود، وقطع الاتصالات بين الجماعات المسلحة ومصادر الإمداد.

وهكذا أصبحت الحرب في آغري حرباً على الجغرافيا بقدر ما كانت حرباً على المقاتلين. فمن يسيطر على الجبل يملك ميزة عسكرية، ومن يسيطر على الطرق والممرات يملك القدرة على الحركة، ومن يسيطر على الحدود يستطيع قطع العمق الاستراتيجي للثورة، ومن يسيطر على القرى والمجتمعات المحلية يستطيع التأثير في قدرة المقاتلين على الحصول على الغذاء والمعلومات والرجال.

ولهذا فإن الجيش التركي لم يكن أمام مهمة بسيطة تتمثل في الوصول إلى مجموعة من المقاتلين والقضاء عليها، بل كان أمام شبكة جغرافية واجتماعية متكاملة. وكان عليه أن يحاول تفكيك هذه الشبكة تدريجياً.

وفي المقابل، حاولت الحركة الكوردية استخدام الجغرافيا بأقصى قدر ممكن. فالمناطق المرتفعة توفر الرؤية، والوديان توفر التخفي، والممرات الجبلية توفر إمكانية الانتقال، والحدود توفر خيارات إضافية، والعلاقات العشائرية توفر المعلومات والإمداد. ولذلك لم يكن الجبل مجرد مكان للمعركة، وإنما كان جزءاً من الاستراتيجية نفسها.

وهنا تظهر أهمية العامل الطبيعي في الحروب غير المتكافئة. فالقوة العسكرية لا تقاس فقط بعدد الجنود والأسلحة، وإنما أيضاً بقدرة الطرف الأضعف على اختيار المكان والزمان المناسبين للمواجهة. وقد كان المقاتلون الكورد أكثر قدرة على الاستفادة من الأرض التي يعرفونها، بينما كانت القوات الحكومية بحاجة إلى الاعتماد على الخرائط والطرق واللوجستيات والقواعد العسكرية للوصول إلى المناطق الجبلية.

لكن هذه الميزة لم تكن مطلقة. فالجبل الذي يحمي المقاتلين يمكن أن يتحول إلى حصار إذا تمكنت الدولة من تطوير مداخله وقطع الإمدادات. والطبيعة الوعرة التي تجعل الهجوم صعباً تجعل في الوقت نفسه نقل الغذاء والذخيرة والجرحى أكثر صعوبة. ولذلك فإن الجغرافيا يمكن أن تؤخر الهزيمة لكنها لا تضمن الانتصار وحدها.

وهذا ما سيظهر بوضوح في المراحل اللاحقة من الثورة. فقد تمكنت المقاومة من الاستفادة من جبل آغري لفترة طويلة، لكن الدولة التركية بدأت تدريجياً في تطوير أساليب أكثر ملاءمة لطبيعة الحرب الجبلية، واستفادت من قدرتها على تعبئة قوات كبيرة، وتحسين الاتصالات والنقل، واستخدام وسائل عسكرية حديثة، إضافة إلى السعي لإغلاق المجال الحدودي.

كما أن الجغرافيا الحدودية كانت تعني أن الثورة لم تكن محصورة في منطقة صغيرة. فقد كانت الأحداث تتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمناطق كوردية أخرى في تركيا وإيران، وبشبكات الحركة التي تتجاوز الحدود. وهذا جعل آغري ذات قيمة رمزية بالنسبة إلى الحركة القومية الكوردية، لأنها كانت تقدم نموذجاً لإمكانية إقامة مركز مقاومة يستطيع أن يصمد في وجه الدولة.

ومع ظهور خوبيون، ازدادت أهمية هذه الجغرافيا. فقد كان التنظيم القومي بحاجة إلى منطقة يمكن أن تتحول إلى قاعدة فعلية للمشروع السياسي والعسكري. ولم

تكن أغري مناسبة فقط لأنها جبلية، بل لأنها تقع في موقع يسمح بربط المقاومة بالحدود وبالمجال الكوردي في إيران، ويمنحها فرصة للحصول على نوع من العمق الاستراتيجي.

وهنا يظهر بوضوح الفرق بين الثورة قبل خويون والثورة بعد خويون. فقبل أن تأخذ الحركة القومية شكلاً تنظيمياً أكثر وضوحاً، كانت الجغرافيا المحلية هي العنصر الأساسي الذي يفسر استمرار المقاومة. أما بعد دخول خويون، فقد بدأت الجغرافيا تستخدم ضمن استراتيجية سياسية أوسع، وأصبح جبل أغري جزءاً من مشروع يهدف إلى إقامة مركز سياسي وعسكري كوردي.

ولهذا اكتسب اسم «أغري» تدريجياً معنى يتجاوز المكان. أصبح اسماً مرتبطاً بالمقاومة القومية، وبمحاولة بناء كيان سياسي، وبالقيادة العسكرية لإحسان نوري باشا، وبالتنظيم السياسي لخويون. ومن هنا يمكن القول إن الجغرافيا تحولت إلى سياسة، والسياسة عادت فأعادت تعريف الجغرافيا.

فالجبل لم يعد مجرد جبل، بل أصبح رمزاً للسيادة. والحدود لم تعد مجرد خط بين دولتين، بل أصبحت جزءاً من استراتيجية الثورة. والعشيرة لم تعد مجرد وحدة اجتماعية، بل أصبحت قناة من قنوات التعبئة والإمداد. والعلاقة التركية الإيرانية لم تعد شأنًا دبلوماسياً منفصلاً، بل أصبحت عاملاً يؤثر بصورة مباشرة في قدرة الثورة على الاستمرار.

وهذا التداخل بين الجغرافيا والمجتمع والسياسة هو ما جعل أغري مختلفة عن كثير من مناطق الصراع الأخرى.

ففي منطقة مفتوحة وبعيدة عن الحدود، كان من الممكن للدولة أن تستخدم تفوقها العددي واللوجستي بصورة أسرع. أما في أغري، فقد اضطرت إلى خوض حرب معقدة في بيئة جبلية، وفي مواجهة مجتمع محلي يمتلك شبكات اجتماعية عابرة للحدود، وفي ظل ضرورة مراعاة العلاقات مع إيران.

لكن هذه المزايا نفسها فرضت على الثورة تحديات كبيرة. فالمقاتلون كانوا بحاجة إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع السكان والعشائر، وتجنب فقدان الدعم المحلي، وتأمين الإمدادات، والتعامل مع الحدود، والحفاظ على القيادة والتنظيم. وكلما طال أمد الثورة، أصبحت هذه الاحتياجات أكثر صعوبة.

ومن هنا فإن ملاءمة أغري للثورة لا تعني أنها كانت منطقة «مثالية» للانتصار، بل تعني أنها كانت منطقة مثالية نسبياً لبدء مقاومة مسلحة وإطالة أمدها. وهذا فرق مهم. فالجغرافيا ساعدت الثورة على البقاء، لكنها لم تستطع وحدها أن تمنحها القدرة على بناء دولة مستقرة أو هزيمة دولة مركزية حديثة.

كما أن العامل الإيراني، رغم أهميته، لم يكن كافياً لتحويل ميزان القوى. فإيران لم تدخل الحرب إلى جانب الحركة الكوردية، ولم يكن من مصلحتها قيام كيان كوردي

مستقل على حدودها. ولهذا فإن أي قراءة تجعل إيران حليفاً ثابتاً للثورة ستكون قراءة مبسطة وغير دقيقة. الأدق هو القول إن الحدود الإيرانية شكلت مجالاً للحركة والتوتر، وإن بعض الجماعات الكوردية عبر الحدود شاركت بدرجات متفاوتة في دعم المقاتلين، بينما تعاملت الدولة الإيرانية مع الوضع من زاوية مصالحها الأمنية والسياسية وعلاقتها بتركيا.

وهذا التمييز يوضح كذلك سبب أهمية العلاقات بين أنقرة وطهران في المرحلة الأخيرة من الثورة. فكلما تمكنت الدولتان من ضبط الحدود والتنسيق بشأن الحركة المسلحة، تقلصت قدرة المقاتلين على استخدام المجال الحدودي. وبذلك أصبحت الاستراتيجية التركية أكثر فعالية عندما انتقلت من مجرد مطاردة المقاتلين داخل الجبل إلى محاولة إغلاق البيئة الجغرافية التي تسمح لهم بالبقاء.

إن ثورة آغري، في نهاية المطاف، تقدم مثلاً واضحاً على العلاقة بين الجغرافيا والسياسة في التاريخ الكوردي الحديث. فالمكان لم يكن محايداً، وإنما كان أحد الفاعلين الأساسيين في الصراع. الجبل منح الحماية والمراقبة والمناورة، والحدود منحت الحركة مجالاً للتنفس، والعشيرة منحتها شبكة اجتماعية، والموقع بين تركيا وإيران أدخل القضية في الحسابات الإقليمية.

لكن هذه العناصر جميعاً كانت تحمل وجهها الآخر. فالجبل يمكن أن يتحول إلى حصار، والحدود يمكن أن تتحول إلى منطقة إغلاق، والعشيرة يمكن أن تتحول إلى مصدر انقسام، والتدخل الإقليمي يمكن أن يتحول من فرصة إلى ضغط، خصوصاً عندما تتفق الدول المحيطة على منع الحركة المسلحة من استخدام الحدود.

ولهذا فإن آغري كانت مناسبة للثورة لأنها جمعت شروط البقاء، لكنها لم تكن قادرة وحدها على توفير شروط الانتصار. وهذه النقطة ستصبح أساسية في تفسير الهزيمة لاحقاً. فالمشكلة لم تكن أن الثورة اختارت منطقة خاطئة، بل أن الجغرافيا، مهما كانت مواتية، لا تستطيع أن تعوض بصورة كاملة غياب الدولة والموارد والتحالفات الدولية والقدرة العسكرية المتكافئة.

ومن هنا يمكن اختصار المعادلة الجغرافية لثورة آغري في أربعة عناصر مترابطة: الجبل كان ملجأ وقاعدة للمقاومة، والحدود كانت مجالاً للحركة والمناورة، والعشيرة كانت شبكة للتعبئة والدعم، والموقع بين تركيا وإيران جعل الثورة جزءاً من معادلة إقليمية تتجاوز حدودها المحلية.

لكن هذه العناصر لم تعمل بصورة منفصلة؛ بل كانت تتفاعل باستمرار. وكل تغير في أحدها كان يؤثر في الآخرين. فإذا أغلقت الحدود تراجعت قدرة الجبل على توفير العمق، وإذا تراجع الدعم العشائري ضعفت قدرة المقاتلين على البقاء، وإذا ازداد الضغط العسكري أصبحت العلاقات الخارجية أكثر أهمية، وإذا تغير الموقف الإيراني أصبحت الاستراتيجية التركية أكثر قدرة على حصار الثورة.

ولهذا فإن دراسة آغري بوصفها ثورة جبلية فقط ستكون ناقصة، كما أن دراستها بوصفها ثورة قومية فقط ستكون ناقصة أيضاً. إنها في جوهرها ظاهرة جغرافية وسياسية واجتماعية وعسكرية متداخلة، وهذا التداخل هو الذي منحها قوتها في البداية، وهو نفسه الذي كشف نقاط ضعفها في النهاية.

ومن هذه البيئة تحديداً ستظهر أهمية خويبون. فإذا كانت آغري قد امتلكت الجبل والحدود والشبكات الاجتماعية، فإن السؤال الذي واجه الحركة الكوردية كان: كيف يمكن تحويل هذه العناصر المتفرقة إلى مشروع سياسي منظم؟ وكيف يمكن تحويل المقاومة المحلية إلى حركة قومية تمتلك قيادة وبرنامجاً وعلاقات خارجية؟ وكيف يمكن لجبل آغري أن يتحول من ملجأ للمقاتلين إلى مركز لكيان سياسي؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تقود مباشرة إلى المرحلة التالية من تاريخ الثورة: تأسيس خويبون، وبروز المشروع القومي، ودور الشخصيات التي حاولت أن تربط المقاومة المحلية بالمشروع الكوردي الأوسع، وفي مقدمتها إحسان نوري باشا.

فإذا كانت الجغرافيا قد صنعت المجال الذي سمح للثورة بأن تبدأ وتستمر، فإن خويبون ستسعى إلى إعطاء هذا المجال معنى سياسياً وتنظيمياً. ومن هنا يبدأ الانتقال من «ثورة في آغري» إلى «مشروع آغري»؛ أي الانتقال من مقاومة مسلحة محلية إلى محاولة بناء مركز سياسي كوردي داخل الجغرافيا التي وفرت للمقاومة قدرتها على الصمود.

-
- McDowall, David. *A Modern History of the Kurds*. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004.
 - Jwaideh, Wadie. *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006.
 - van Bruinessen, Martin. *Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan*. London: Zed Books, 1992.
 - Bozarslan, Hamit. "Kurds and the Turkish State." In *The Cambridge History of Turkey, Vol. 4: Turkey in the Modern World*, edited by Reşat Kasaba. Cambridge: Cambridge University Press, 2008, pp. 333–356.
 - Üngör, Uğur Ümit. *The Making of Modern Turkey: Nation and State in Eastern Anatolia, 1913–1950*. Oxford: Oxford University Press, 2011.
 - Kirişçi, Kemal, and Gareth M. Winrow. *The Kurdish Question and Turkey: An Example of a Trans-State Ethnic Conflict*. London: Frank Cass, 1997.
 - Olson, Robert. *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880–1925*. Austin: University of Texas Press, 1989.

رابعاً: من الاضطراب المحلي إلى الثورة

لم تبدأ أحداث آغري سنة ١٩٢٦ بوصفها ثورة قومية مكتملة الأركان، ولم يكن المشروع السياسي الذي ارتبط بها لاحقاً قد تبلور منذ اللحظة الأولى. وهذه الحقيقة من أهم النقاط التي يجب التوقف عندها عند دراسة تاريخ الثورة، لأن القراءة التي تعيد تفسير جميع الأحداث السابقة على ظهور خويون باعتبارها جزءاً من مشروع قومي واحد تخاطر بإسقاط التطورات اللاحقة على مرحلة لم تكن قد اكتملت فيها بعد عناصر التنظيم القومي. والأدق تاريخياً هو النظر إلى آغري باعتبارها عملية متدرجة انتقلت فيها الأحداث من اضطرابات ومواجهات محلية إلى مقاومة مسلحة أكثر اتساعاً، ثم إلى مشروع سياسي وقومي أخذ شكله الأكثر وضوحاً مع دخول خويون إلى المنطقة.

إن الثورات لا تولد دائماً في اللحظة الأولى بوصفها مشاريع سياسية مكتملة. ففي كثير من الحالات تبدأ من أزمة محددة، أو صراع محلي، أو مواجهة بين جماعة اجتماعية والسلطة، ثم تتوسع بفعل تراكم الأزمات، ودخول قوى سياسية جديدة، وتغير طبيعة القيادة، وتطور الأهداف. وقد يتحول الحدث الذي بدأ بسبب قضية محلية إلى قضية سياسية واسعة عندما يجد تنظيم قادراً على تفسيره ضمن إطار أكبر ومنحه هدفاً يتجاوز المكان الذي نشأ فيه.

وهذا النموذج يساعد بصورة كبيرة على فهم آغري.

ففي السنوات التي سبقت الثورة، كانت المنطقة تعيش توترات متعددة. وكانت العلاقة بين السلطة المركزية والمجتمعات المحلية قد أصبحت أكثر حساسية بعد تأسيس الجمهورية التركية، ثم ازدادت حدة الإجراءات الأمنية والإدارية عقب قمع ثورة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥. وفي بيئة جبلية وحدودية، كان من الطبيعي أن تتداخل قضايا الأمن والتهديب وقطع الطرق والنزاعات العشائرية وحركة الأشخاص مع الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتوسيع سيطرتها.

وتشير دراسة حول ثورات آغري إلى أن الأحداث الأولى ارتبطت بعوامل محلية، من بينها عمليات قطع الطرق والمواجهات الأمنية، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها السلطات تجاه مجموعات وأفراد في سياق إعادة فرض السيطرة بعد ثورة الشيخ سعيد. وهذا يعني أن نقطة الانطلاق لم تكن بالضرورة إعلاناً سياسياً عن مشروع قومي، وإنما كانت جزءاً من بيئة أمنية واجتماعية مضطربة كانت تتشكل فيها المواجهة تدريجياً.

وهنا يجب الانتباه إلى مسألة أساسية: وجود الكورد في قلب الأحداث لا يعني تلقائياً أن كل حدث مسلح كوردي كان منذ لحظته الأولى يحمل برنامجاً قومياً حديثاً. فالمجتمعات الحدودية والجبلية كانت تعرف أشكالاً متعددة من الصراع مع الدولة، بعضها يرتبط

بالضرائب، وبعضها بنزع السلاح، وبعضها بالسيطرة على الطرق، وبعضها بالنزاعات بين العشائر والسلطات، وبعضها بالملاحقات الأمنية. ولذلك فإن تحويل كل هذه الظواهر إلى مفهوم واحد هو «الثورة القومية» يؤدي إلى فقدان القدرة على فهم التطور الداخلي للأحداث.

إن ما يميز آغري هو أن هذه العوامل المحلية لم تبقَ محصورة في نطاقها الأول، وإنما دخلت تدريجياً في سياق سياسي أكبر. فكلما زادت المواجهات، أصبحت المنطقة أكثر جذباً للقوى التي كانت تبحث عن قاعدة للمقاومة الكوردية. وكلما اتسع النشاط المسلح، أصبحت الحاجة أكبر إلى قيادة وتنظيم قادرين على توجيه الأحداث. ومن هنا بدأت عملية الانتقال من الاضطراب المحلي إلى الثورة.

وكانت الجغرافيا عاملاً مساعداً حاسماً في هذا الانتقال. فقد كانت منطقة آغري، كما سبق أن أوضحنا، تتمتع بموقع جبلي وحدودي يمنح المجموعات المسلحة إمكانيات للحركة والاختباء والمناورة لا تتوافر بالدرجة نفسها في المناطق المفتوحة. وكان وجود شبكات اجتماعية وعشائرية في المنطقة، إضافة إلى الروابط الممتدة عبر الحدود التركية الإيرانية، يوفر للمقاتلين بيئة يمكن أن تساعدهم على البقاء.

لكن الجغرافيا لا تصنع الثورة وحدها. فالاضطراب المحلي يمكن أن يستمر لفترة، لكنه لا يتحول بالضرورة إلى مشروع سياسي. الذي يصنع هذا التحول هو ظهور قيادة قادرة على إعادة تفسير الأحداث، وربطها بقضية أوسع، وبناء شبكة تنظيمية تستطيع تحويل القوة المتفرقة إلى حركة أكثر تماسكاً.

وهنا جاء العامل القومي.

كانت الحركة القومية الكوردية في تلك المرحلة قد دخلت مرحلة جديدة من التطور. فقد أظهرت تجربة الشيخ سعيد حدود الانتفاضات التي تعتمد بدرجة كبيرة على القوى المحلية والتعبئة التقليدية، وأظهرت في الوقت نفسه أن الدولة التركية قادرة على تعبئة موارد عسكرية وإدارية واسعة لمواجهة أي انتفاضة تهدد سلطتها. ولذلك بدأت بعض النخب الكوردية تبحث عن صيغة مختلفة تقوم على التنظيم السياسي، والتنسيق بين المناطق، والاستفادة من العلاقات الخارجية، وربط المقاومة المسلحة بمشروع قومي أوسع.

وكان تأسيس خويبون سنة ١٩٢٧ أحد أهم التعبيرات عن هذا التطور.

فمع خويبون لم تعد المسألة مجرد وجود جماعات مسلحة في منطقة آغري، وإنما أصبح هناك تنظيم قومي يسعى إلى التعامل مع الأحداث من منظور سياسي أوسع. وكان الهدف هو تجاوز الطابع المحلي للمقاومة، وربطها بفكرة أن الكورد يشكلون شعباً له قضية سياسية تتجاوز الحدود التي رسمتها الدول الحديثة.

وهنا حدث التحول الحقيقي في طبيعة آغري.

فالحديث المحلي الذي كان يمكن للسلطات أن تتعامل معه باعتباره مسألة أمنية أو عشائرية بدأ يتحول إلى مشكلة سياسية وقومية. وبدل أن تبقى المقاومة مرتبطة بمصالح مجموعات محددة، بدأت القيادة القومية تسعى إلى إعطائها معنى يتصل بمستقبل الكورد السياسي.

وهذا التحول لم يكن مجرد تغيير في الخطاب، بل كان تغييراً في التنظيم أيضاً. فالحركة المسلحة أصبحت بحاجة إلى قيادة أكثر وضوحاً، وإلى قواعد للحركة، وإلى تنظيم للاتصالات، وإلى تأمين مصادر السلاح والتموين، وإلى إقامة علاقات مع القوى الكوردية خارج أغري. وهنا ظهر دور شخصيات تمتلك خبرة سياسية وعسكرية، وفي مقدمتها إحسان نوري باشا.

لقد ساهم إحسان نوري في تحويل المقاومة إلى قوة أكثر تنظيماً، وربط الجانب العسكري بالمشروع السياسي. ولم يعد الجبل مجرد ملجأ لمجموعات مسلحة، وإنما بدأ يتحول إلى قاعدة لمشروع أراد أن يثبت أن الحركة الكوردية تستطيع إنشاء مركز للمقاومة داخل الأراضي التي كانت تسيطر عليها الجمهورية التركية.

وكان هذا التحول يحمل دلالة رمزية وسياسية كبيرة. فالمقاتلون لم يكونوا يدافعون فقط عن أنفسهم في مواجهة قوات الدولة، وإنما بدأت الثورة تقدم نفسها باعتبارها جزءاً من قضية كوردية أوسع. ومن هنا أصبح اسم أغري مرتبطاً بالقومية الكوردية الحديثة، وبمحاولة تحويل المقاومة المسلحة إلى وسيلة لإنتاج واقع سياسي جديد.

ومع ذلك، فإن هذا التحول لم يحدث بين ليلة وضحاها. فقد استمر التداخل بين العناصر المحلية والقومية طوال فترة الثورة. فالزعامات العشائرية لم تختفي، والمصالح المحلية لم تتوقف، والصراعات القديمة لم تنتهِ بمجرد ظهور خويبون. ولذلك كانت القيادة القومية مطالبة دائماً بتحقيق توازن صعب بين مشروع سياسي حديث وبين واقع اجتماعي لا تزال فيه البنية العشائرية ذات تأثير كبير.

وكان هذا التوازن أحد أعقد تحديات الثورة.

فالحركة القومية تحتاج إلى الانضباط والقرار المركزي، بينما تعتمد البنية العشائرية على الولاء المحلي والعلاقات الشخصية والقرابة. والحركة القومية تريد تحويل المقاتلين إلى قوة سياسية موحدة، بينما قد ينظر بعض الزعماء المحليين إلى الحرب من خلال حسابات المنطقة والعشيرة. والحركة القومية تريد أهدافاً بعيدة المدى، بينما يحتاج السكان المحليون إلى حماية مصالحهم المباشرة.

وهذا التناقض لا يعني أن العشائر كانت عائقاً للثورة، كما لا يعني أنها كانت جميعاً مؤيدة لها. بل كانت العشائر جزءاً من البيئة الاجتماعية التي جعلت الثورة ممكنة، لكنها في الوقت نفسه فرضت عليها حدوداً تنظيمية وسياسية. ولذلك كان نجاح الثورة مرتبطاً بقدرة قيادتها على تحويل العلاقات العشائرية المتعددة إلى شبكة دعم تخدم مشروعاً سياسياً موحداً.

ومن هنا يمكن فهم أهمية خويبون بصورة أكثر دقة. فلم تكن خويبون مجرد منظمة أضافت اسماً سياسياً إلى ثورة موجودة مسبقاً، بل ساهمت في إعادة تعريف طبيعة الصراع نفسه. فقد ساعدت على نقل الأحداث من مستوى «الأمن المحلي» إلى مستوى «القضية القومية»، ومن مستوى المواجهة العشائرية إلى مستوى المشروع السياسي، ومن مستوى الدفاع عن منطقة محددة إلى محاولة بناء مركز للمقاومة الكوردية.

وهذا التحول أثار بدوره رد فعل أقوى من الدولة التركية. فكلما كان الصراع محلياً ومحدوداً، كان من الممكن للسلطات أن تراه مشكلة أمنية يمكن احتواؤها. أما عندما أصبح مرتبطاً بتنظيم قومي وبقيادة عسكرية وبعلاقات عابرة للحدود، فقد أصبح ينظر إليه بوصفه تهديداً سياسياً لوحدة الجمهورية.

ومن هنا بدأت الدولة التركية تتعامل مع آغري بوصفها قضية استراتيجية، لا مجرد اضطراب محلي.

فالمسألة لم تعد تتعلق بمطاردة مجموعة من قطاع الطرق أو حل نزاع عشائري، بل أصبحت تتعلق بمنع ظهور مركز سياسي كوردي قادر على تثبيت وجوده في منطقة حدودية. وهذا التغير في نظرة الدولة إلى الثورة أدى إلى تغير طبيعة الاستجابة العسكرية لها، وإلى زيادة حجم العمليات وتطور وسائل المراقبة والسيطرة.

وفي المقابل، كلما تصاعد الضغط العسكري، ازدادت حاجة الثورة إلى التنظيم. وكلما ازداد التنظيم، أصبحت الدولة أكثر قلقاً. وهكذا دخل الطرفان في دائرة تصاعدية: التنظيم القومي يقود إلى تشديد الإجراءات الحكومية، وتشديد الإجراءات يؤدي إلى مزيد من التعبئة، ومزيد من التعبئة يؤدي إلى اتساع المواجهة. ولذلك لا يمكن فهم تصاعد آغري من خلال عامل واحد. فالأحداث بدأت في بيئة محلية مضطربة، لكن استمرارها ارتبط بالجغرافيا، واتساعها ارتبط بالشبكات الاجتماعية، وتحولها إلى ثورة ذات مضمون قومي ارتبط بخويبون، وارتبطت قدرتها العسكرية بصورة أساسية بالقيادة والتنظيم.

وهنا يجب أيضاً التوقف عند مفهوم «الثورة» نفسه. فمتى يمكن أن نطلق على أحداث آغري اسم ثورة؟

إذا أخذنا الثورة بمعناها السياسي الضيق، فإن مجرد وجود جماعات مسلحة ومواجهات مع الدولة لا يكفي. أما إذا نظرنا إلى الثورة بوصفها عملية تحول سياسي تسعى إلى تغيير علاقة جماعة ما بالدولة والسلطة، فإن آغري اكتسبت هذا المعنى تدريجياً عندما ظهرت القيادة القومية والتنظيم السياسي وبدأت المطالبة ضمناً أو صراحة بواقع سياسي مختلف للكورد.

ولهذا يمكن القول إن سنة ١٩٢٦ تمثل بداية مرحلة الاضطراب والمقاومة المسلحة، بينما تمثل سنة ١٩٢٧ لحظة انتقال نوعي مع دخول خويبون، ثم أصبحت السنوات التالية مرحلة ترسيخ المشروع العسكري والسياسي للثورة.

وهذا التقسيم الزمني أكثر دقة من القول إن الثورة بدأت مكتملة في سنة ١٩٢٦. فالتاريخ السياسي لا يتحرك دائماً وفق لحظة واحدة واضحة؛ أحياناً يكون هناك مسار تصاعدي تتغير فيه طبيعة الحدث نفسه بمرور الزمن.

وفي حالة آغري يمكن تحديد هذا المسار على النحو الآتي: اضطرابات محلية ومواجهات أمنية، ثم اتساع نطاق المقاومة، ثم دخول التنظيم القومي، ثم ظهور قيادة عسكرية أكثر وضوحاً، ثم محاولة بناء مركز سياسي، ثم تحول آغري إلى قضية إقليمية مرتبطة بالحدود والعلاقات التركية الإيرانية، وأخيراً انتقال الدولة التركية إلى حملة عسكرية واسعة هدفت إلى إنهاء الثورة بصورة نهائية.

وهذا المسار يكشف كذلك عن خطأ القراءة التي تفترض أن الثورة كانت مخططة بالكامل منذ البداية. فالواقع أكثر تعقيداً. لقد تفاعلت الأحداث مع بعضها، وأنتجت كل مرحلة شروط المرحلة التي تلتها. فالهزيمة السابقة في ثورة الشيخ سعيد خلقت حاجة إلى التنظيم، والتوتر المحلي في آغري وفر فرصة للحركة، والجغرافيا وفرت المجال، وخويبون قدمت الإطار السياسي، وإحسان نوري قدم القيادة العسكرية، ورد الدولة التركية أعطى الصراع طابعاً أكثر شمولاً.

ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى الثورة باعتبارها «عملية تراكمية» أكثر من كونها «قراراً لحظياً». فالانتقال من الاضطراب إلى الثورة لم يكن نتيجة إعلان واحد، وإنما نتيجة تراكم عوامل جعلت العودة إلى الوضع السابق أكثر صعوبة.

كما أن هذا التراكم يفسر لماذا استمرت آغري سنوات عدة. فلو كانت مجرد انتفاضة محلية محدودة، لكان من الممكن أن تنتهي بسرعة كما انتهت كثير من الاضطرابات. أما ارتباطها بالجبل والحدود والعشائر والتنظيم القومي فقد منحها قدرة على التجدد، وجعل القضاء عليها أكثر تعقيداً.

لكن استمرار الثورة لا يعني بالضرورة أنها كانت تملك شروط النصر. فهناك فرق بين قدرة حركة على مقاومة الدولة لعدة سنوات وبين قدرتها على إسقاط الدولة أو إنشاء كيان سياسي مستقر. وهذه النقطة ستصبح أكثر وضوحاً في المراحل العسكرية اللاحقة، عندما تبدأ الدولة التركية في استخدام إمكاناتها بصورة أكثر تنظيماً، وعندما تبدأ العلاقات مع إيران في التأثير في المجال الحدودي، وعندما تواجه الثورة مشكلة الموارد والسلاح والقيادة الموحدة.

كما أن الانتقال من الاضطراب المحلي إلى الثورة لم يكن انتقالاً كاملاً ونهائياً؛ فقد بقيت العناصر المحلية حاضرة داخل المشروع القومي حتى النهاية. وكانت قدرة الثورة على الاستمرار تعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها على الحفاظ على دعم السكان والعشائر في المنطقة.

ومن هنا يجب النظر إلى العلاقة بين المحلي والقومي باعتبارها علاقة تفاعل مستمر.

المحلي أعطى الثورة الأرض والسكان والرجال والطرق والمعرفة بالجغرافيا، بينما أعطاه القومي الخطاب والهدف والتنظيم والاتصال بالخارج. المحلي جعل الثورة ممكنة، والقومي جعلها ذات معنى سياسي أوسع. لكن كلاهما حمل نقاط ضعف. فالمحلي كان عرضة للانقسامات والولاءات المتعددة، والقومي كان يفتقر إلى الدولة والموارد والاعتراف الدولي.

وهذا التناقض سيبقى حاضراً طوال تاريخ آغري.

ومن جهة أخرى، فإن دخول خوييون إلى المنطقة لا يعني أن كل عناصر الثورة أصبحت خاضعة لقيادتها المركزية. فالحركة القومية الكوردية نفسها كانت تواجه تحديات في التنسيق بين القوى المختلفة، وكانت تعمل في بيئة سياسية معقدة، وتفتقر إلى الموارد التي تمتلكها الدول. لذلك يجب تجنب تصوير خوييون باعتبارها جهازاً مركزياً قادراً على التحكم بكل تفاصيل الثورة. الأدق أنها كانت إطاراً سياسياً قومياً حاول توجيه المقاومة وربطها بمشروع أوسع، بينما بقيت العمليات على الأرض مرتبطة أيضاً بالقيادات المحلية والظروف العسكرية.

وهذا يفسر أهمية إحسان نوري باشا. فقد أصبح يمثل الحلقة التي تربط بين المشروع السياسي والتنفيذ العسكري. فالقضية لم تكن تحتاج فقط إلى بيان سياسي، وإنما إلى قوة تستطيع البقاء في الجبل ومواجهة الجيش التركي. وفي هذا المجال لعبت خبرته العسكرية دوراً في محاولة بناء قوة أكثر تنظيماً.

ومع ذلك، فإن القيادة العسكرية وحدها لم تكن كافية. فالثورة تحتاج إلى إمداد وسلاح وغذاء ومعلومات ومقاتلين واتصالات وعلاقات خارجية، وتحتاج كذلك إلى قدرة على إدارة المناطق التي تسيطر عليها. وكلما توسعت أهداف الثورة، أصبحت هذه المتطلبات أكثر تعقيداً.

وهنا يظهر مرة أخرى أثر الجغرافيا. فالجبل ساعد على حماية الثورة، لكنه جعل إدارة المناطق ونقل الإمدادات أكثر صعوبة. والحدود ساعدت على الحركة، لكنها جعلت الثورة تعتمد على ظروف سياسية لا تستطيع التحكم فيها. والعشائر قدمت الرجال والدعم، لكنها لم تكن قوة موحدة دائماً. والتنظيم القومي قدم الخطاب السياسي، لكنه لم يمتلك موارد دولة.

ومن ثم يمكن القول إن آغري نشأت من توازن مؤقت بين أربعة عناصر: أزمة محلية، وجغرافيا مواتية، وشبكات اجتماعية، وتنظيم قومي. وعندما التقت هذه العناصر، تحولت الاضطرابات إلى ثورة.

إن أهمية هذه المرحلة تكمن في أنها تكشف أن القومية الكوردية لم تهبط على آغري من الخارج بصورة مفاجئة، كما أنها لم تكن موجودة فيها منذ البداية بصورتها التنظيمية الكاملة. بل نشأت العلاقة بين المحلي والقومي تدريجياً. كانت هناك بيئة محلية مضطربة، ثم جاءت الحركة القومية لتستثمرها سياسياً، وفي الوقت نفسه أعادت هذه البيئة المحلية تشكيل المشروع القومي نفسه.

وبهذا المعنى كانت آغري تجربة متبادلة التأثير بين المجتمع والحركة السياسية. فخويون لم تصنع الثورة من الصفر، لكنها ساهمت في تحويلها. والمقاومة المحلية لم تكن مجرد أداة بيد خويون، بل فرضت بدورها شروطها وحدودها على التنظيم القومي.

وهذه النقطة مهمة جداً في دراسة تاريخ الحركة القومية الكردية عموماً، لأن العلاقة بين النخبة السياسية والمجتمع المحلي كانت دائماً إحدى أهم مشكلات الحركات القومية. فالنخبة تستطيع إنتاج خطاب قومي متقدم، لكنها تحتاج إلى قاعدة اجتماعية تستطيع حمل هذا الخطاب. وفي آغري كانت هذه القاعدة موجودة، ولكنها كانت متعددة المصالح والولاءات، الأمر الذي جعل بناء الوحدة السياسية مهمة شاقة. ومن هنا فإن آغري لا ينبغي أن تقرأ باعتبارها مجرد فصل عسكري في التاريخ الكوردي، بل باعتبارها تجربة سياسية أيضاً. إنها تجربة تكشف كيف حاولت الحركة القومية الكردية الانتقال من الاحتجاج إلى التنظيم، ومن التنظيم إلى السيطرة على المجال، ومن السيطرة على المجال إلى إنتاج كيان سياسي.

وهذا يقود إلى السؤال المركزي الذي سيظهر في الفصل التالي: ماذا أرادت خويون أن تبني في آغري؟

هل كان الهدف مجرد إنشاء قاعدة للمقاومة؟ أم إقامة إدارة محلية؟ أم إنشاء كيان كوردي مستقل؟ أم استخدام آغري مركزاً لإطلاق مشروع قومي أوسع؟ وكيف حاولت القيادة الكردية تقديم هذا المشروع إلى الخارج؟ وكيف تعاملت تركيا وإيران والقوى الدولية معه؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ضرورية لفهم المرحلة التي أصبح فيها جبل آغري أكثر من منطقة للمقاومة، وأصبح رمزاً لمحاولة بناء سلطة سياسية كوردية.

وعند هذه النقطة تحديداً يمكن القول إن الثورة خرجت نهائياً من إطار الاضطراب المحلي إلى المجال القومي. فلم تعد المسألة مجرد صراع على الأمن والطرق والسلطة المحلية، وإنما أصبحت صراعاً حول معنى السيادة والهوية ومستقبل الكورد داخل الدولة التركية.

وهكذا لم تكن سنة ١٩٢٦ هي سنة اكتمال الثورة، بل سنة بداية مسارها؛ ولم تكن سنة ١٩٢٧ مجرد سنة تنظيمية عابرة، بل سنة التحول السياسي الذي منح آغري إطارها القومي الأوسع. وبين هذين التاريخين تشكلت المرحلة التي ستحدد طبيعة الثورة كلها. ومن هنا تبدأ المرحلة التالية: خويون، بوصفها التنظيم الذي حاول تحويل آغري من بؤرة مقاومة محلية إلى مركز لمشروع قومي كوردي، وإحسان نوري باشا، بوصفه الشخصية العسكرية التي ارتبط اسمها بمحاولة تحويل هذا المشروع إلى قوة فعلية على الأرض.

-
- McDowall, David. *A Modern History of the Kurds*. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004.
 - Jwaid, Wadie. *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006.
 - Olson, Robert. "The Kurdish Rebellions of Sheikh Said (1925), Mt. Ararat (1930), and Dersim (1937-8): Their Impact on the Development of the Turkish Air Force and on Kurdish and Turkish Nationalism." *Die Welt des Islams* 40, no. 1 (2000): 67-94.
 - van Bruinessen, Martin. *Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan*. London: Zed Books, 1992.

خامساً: خويون وبداية مرحلة جديدة

لم يكن تأسيس جمعية خويون سنة ١٩٢٧ حدثاً تنظيمياً عابراً في تاريخ الحركة القومية الكردية، ولم يكن مجرد محاولة جديدة لجمع عدد من الشخصيات والقيادات الكردية في إطار سياسي واحد، بل جاء في لحظة تاريخية شديدة التعقيد كانت فيها المسألة الكردية تدخل طوراً جديداً من الصراع مع الدولة التركية الحديثة، بعد أن انتقلت المنطقة من انهيار الإمبراطورية العثمانية إلى إعادة رسم خرائطها السياسية والقانونية وفق موازين القوى التي فرضتها الحرب العالمية الأولى ومعاهداتها. وفي هذا السياق تحديداً تكتسب خويون أهميتها التاريخية؛ إذ ظهرت بوصفها تعبيراً عن انتقال تدريجي في الوعي السياسي الكردي من مقاومات متفرقة، غالباً ما كانت مرتبطة بالمنطقة أو العشيرة أو الزعامة المحلية، إلى محاولة بناء إطار قومي يتجاوز الجغرافيا الضيقة للتمرد، ويمنح الصراع الكردي لغة سياسية أكثر وضوحاً، وأفقاً يتجاوز رد الفعل العسكري المباشر إلى بناء مشروع قومي له أدواته وشبكاته وعلاقاته الإقليمية والدولية.

فالمشهد الذي ظهرت فيه خويون لم يكن وليد سنة ١٩٢٧، وإنما كان حصيلة عقود من التحولات العميقة التي أصابت العلاقة بين الكورد والسلطات العثمانية ثم الدول التي قامت على أنقاض الإمبراطورية. فقد بدأت فكرة التنظيم السياسي الكردي تتشكل بصورة أكثر وضوحاً منذ أواخر العهد العثماني، حين أخذت النخب الكردية المتعلمة تدرك أن الحفاظ على الوجود الكردي لم يعد ممكناً بالاعتماد على البنى التقليدية وحدها، وأن التحولات التي حملتها مفاهيم القومية والدولة المركزية والحدود الحديثة تهدد بإعادة تعريف المنطقة كلها على أسس جديدة. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار النظام العثماني، دخل الكورد مرحلة تاريخية مختلفة تماماً؛ إذ أصبح مستقبلهم مرتبطاً بصورة مباشرة بنتائج التسويات الدولية التي كانت تعيد توزيع الأراضي والنفوذ، وتضع الحدود السياسية الجديدة، وتحدد طبيعة الكيانات التي ستنشأ في الشرق الأوسط.

ومن هنا لا يمكن فهم تأسيس خويون بمعزل عن المرحلة التي بدأت مع مؤتمر الصلح وما تلاه من عود ومشروعات وتسويات تتعلق بمستقبل الشعوب الواقعة داخل الأراضي العثمانية السابقة. فقد فتحت معاهدة سيفر عام ١٩٢٠، رغم محدودية تطبيقها وانهيار النظام الذي أنتجها، نافذة سياسية غير مسبقة أمام فكرة الاعتراف بالحقوق القومية الكردية، قبل أن تأتي التطورات العسكرية والسياسية التي انتهت إلى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ لتغلق عملياً ذلك المسار، وتعيد تثبيت واقع إقليمي جديد لم يُمنح فيه الكورد كياناً سياسياً مستقلاً، بل وجدوا أنفسهم موزعين داخل حدود دول ناشئة أو معاد تشكيلها، بينما أخذت الدولة التركية الجديدة تتجه نحو بناء نموذج قومي مركزي يسعى إلى توحيد المجال السياسي والاجتماعي والثقافي للدولة حول هوية تركية واحدة.

وكانت الجمهورية التركية التي تأسست سنة ١٩٢٣ تختلف، في بنيتها وأهدافها، عن النظام العثماني السابق اختلافاً جوهرياً. فالمسألة لم تعد مجرد علاقة متوترة بين السلطة المركزية ومناطق كردية ذات خصوصية تاريخية واجتماعية، وإنما أصبحت مرتبطة بمشروع إعادة بناء الدولة على أساس قومي مركزي، الأمر الذي جعل الهوية الكردية نفسها تدخل في صدام مباشر مع التصور الجديد للدولة والمواطنة والانتماء. ومع سياسات المركزية وإعادة التنظيم الإداري ومحاولات ضبط الأطراف وإضعاف البنى المحلية، تحولت العلاقة بين السلطة والكورد تدريجياً إلى صراع على طبيعة الدولة نفسها، وعلى حق الجماعة الكردية في الحفاظ على هويتها السياسية والثقافية والاجتماعية، وليس فقط على مسألة التمرد المسلح أو العصيان المحلي.

وفي هذا المناخ جاءت الانتفاضات الكردية المتعاقبة في عشرينيات القرن العشرين لتكشف حدود قدرة الدولة الجديدة على فرض مشروعها بالقوة، كما كشفت في الوقت نفسه حدود المقاومة الكردية التقليدية التي ظلت تعاني من التشتت الجغرافي والتنظيمي، ومن غياب مركز سياسي موحد قادر على تحويل الطاقات المحلية إلى قوة قومية متماسكة. ولم تكن المشكلة في غياب الشجاعة أو الاستعداد للقتال، فقد أثبتت الانتفاضات المتلاحقة وجود قدرة كبيرة على المقاومة، وإنما كانت المشكلة الأعمق تكمن في غياب التوازن بين القوة العسكرية والتنظيم السياسي، وفي صعوبة الانتقال من منطق الثورة المحلية إلى منطق المشروع القومي الذي يستطيع أن يعرف أهدافه، ويوحد خطابه، ويبني علاقاته، ويستفيد من التناقضات الإقليمية والدولية المحيطة بالقضية الكردية.

ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى ثورة آغري بوصفها واحدة من أهم المحاولات التي تجاوزت حدود الانتفاضة المحلية، لأنها لم تنشأ في فراغ سياسي أو اجتماعي، ولم تكن مجرد مواجهة مسلحة في منطقة جبلية نائية، بل جاءت في لحظة بدأت فيها فكرة بناء تنظيم قومي أكثر تماسكاً تجد طريقها إلى الواقع. وقد منح الموقع الجغرافي لآغري، وطبيعة المنطقة الجبلية، والتداخل الحدودي مع إيران، فضلاً عن وجود خبرات عسكرية وسياسية راكمتها القيادات الكردية خلال السنوات السابقة، الثورة إمكانات جعلتها مختلفة عن كثير من التحركات السابقة. ومع ذلك فإن خصوصية آغري لا تكمن في بعدها العسكري وحده، وإنما في كونها أصبحت ميداناً لاختبار العلاقة بين التنظيم القومي والسياسة الإقليمية والعمل المسلح، وبين الطموح إلى بناء كيان سياسي كوردي والقدرة الفعلية على مواجهة دولة مركزية تمتلك جيشاً حديثاً وإمكانات عسكرية متزايدة.

وفي قلب هذا التحول ظهرت خوييون باعتبارها محاولة لتأسيس مرجعية سياسية قومية قادرة على منح المقاومة الكردية إطاراً أكثر اتساعاً. فقد سعت إلى جمع شخصيات وقيادات من خلفيات سياسية واجتماعية مختلفة ضمن تصور يتجاوز الانقسامات المحلية، وإلى نقل المسألة الكردية من مجال الانتفاضات المتفرقة

إلى مجال العمل السياسي المنظم. ولم تكن هذه المهمة سهلة، لأن الحركة القومية الكردية نفسها كانت تحمل داخلها اختلافات في الرؤية والوسائل والأهداف، كما أن المجتمع الكردي كان موزعاً بين مناطق جغرافية متعددة تخضع لسلطات دول مختلفة، وتتحكم فيها بنى اجتماعية وسياسية متباينة. ولذلك فإن مجرد محاولة بناء تنظيم قومي عابر للمناطق والدول كان في حد ذاته تحولاً في التفكير السياسي الكردي.

وتتبع أهمية خويون كذلك من أنها حاولت إعادة صياغة معنى المقاومة. فبدلاً من أن يبقى التمرد الكردي محصوراً في مواجهة عسكرية بين جماعات محلية والسلطة المركزية، أصبح هناك سعي إلى تقديم الصراع باعتباره قضية شعب له هوية وحقوق ومطالب سياسية. وهذه النقلة في الخطاب لم تكن مسألة لغوية أو دعائية فحسب، بل كانت محاولة لإعادة إدخال القضية الكردية في المجال الدولي، وإقناع القوى الإقليمية والدولية بأن ما يحدث في المناطق الكردية ليس مجرد اضطرابات داخلية، وإنما جزء من أزمة سياسية أعمق نشأت مع إعادة تشكيل الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى.

ومن هنا ارتبط اسم خويون بثورة آغري ارتباطاً يتجاوز الجانب التنظيمي. فقد كانت الثورة بحاجة إلى إطار سياسي يمنحها معنى يتجاوز حدود المعركة، بينما كانت خويون بحاجة إلى ميدان عملي يثبت قدرتها على تحويل الخطاب القومي إلى فعل سياسي وعسكري. ولذلك أصبحت آغري، خلال سنوات الثورة، اختباراً حقيقياً لقدرة الحركة القومية الكردية على الجمع بين التنظيم والعمل العسكري والدبلوماسية والعلاقات الإقليمية. كما أصبحت في المقابل اختباراً لقدرة الدولة التركية على التعامل مع حركة لم تعد مجرد تمرد عشائري محدود، وإنما بدأت تمتلك خطاباً قومياً وشبكات خارجية وقيادات ذات خبرة سياسية وعسكرية.

وقد أسهمت شخصية إحسان نوري باشا في منح هذا التحول بعداً عسكرياً واضحاً، إذ حاول أن يحول منطقة آغري إلى قاعدة لمقاومة منظمة قادرة على الاستمرار، وأن يبني حولها بنية عسكرية أكثر انتظاماً من نمط الانتفاضات السابقة. غير أن أهمية القيادة العسكرية لا يمكن فصلها عن الإطار السياسي الذي حاولت خويون توفيره، لأن الثورة لم تكن معركة عسكرية صرفة؛ كانت معركة على الشرعية والتمثيل والهوية، وعلى قدرة الحركة الكردية على إثبات أن لها قضية سياسية تتجاوز الجغرافيا المحلية. وفي المقابل كانت الدولة التركية تنظر إلى استمرار الثورة باعتباره تحدياً مباشراً لمشروعها المركزي، الأمر الذي جعل الصراع يتجه تدريجياً نحو مواجهة واسعة استخدمت فيها الدولة قدراتها العسكرية المتنامية، بما في ذلك القوة الجوية، إلى جانب العمليات البرية والحملة الأمنية والإدارية.

إن قراءة ثورة آغري من خلال هذه الزاوية تكشف أن الصراع لم يكن متكافئاً من حيث طبيعة الأدوات والإمكانات. فقد امتلكت الدولة الحديثة جيشاً منظماً، وموارد

مالية وإدارية، وقدرة على التحكم بالطرق والحدود والإمدادات، بينما اعتمدت الثورة بدرجة كبيرة على البيئة الجبلية، وعلى التعبئة المحلية، وعلى شبكات اجتماعية وعشائرية، وعلى الدعم السياسي الخارجي المحدود. ولذلك فإن واحدة من أهم المسائل التي ينبغي التوقف عندها ليست فقط أسباب اندلاع الثورة أو تفاصيل معاركها، وإنما السؤال الأعمق المتعلق بقدرة الحركة القومية الكوردية في تلك المرحلة على تحويل الإرادة القومية إلى مؤسسة سياسية وعسكرية قادرة على الاستمرار في مواجهة دولة مركزية تمتلك فائضاً كبيراً من القوة.

لقد كانت خويبون، بهذا المعنى، محاولة مبكرة للخروج من أسر الجغرافيا المحلية، لكنها ظلت تعمل داخل بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد. فالقضية الكوردية لم تكن تتحرك في فضاء مستقل، بل كانت تقع عند تقاطع مصالح تركيا وإيران والعراق وسوريا والقوى الأوروبية التي كانت تعيد رسم نفوذها في المنطقة. وكانت الحدود الجديدة التي رسمتها التسويات الدولية قد جعلت الحركة الكوردية أمام معضلة تاريخية: شعب واحد موزع بين دول متعددة، وحركات سياسية متباينة، وحدود مصطنعة أو حديثة العهد تفصل بين المجتمعات الكوردية، في الوقت الذي كانت فيه كل دولة تنظر إلى أي نشاط قومي كوردي باعتباره تهديداً محتملاً لوحدها الإقليمية والسياسية.

ومن هنا فإن خويبون لا ينبغي أن تقرأ باعتبارها تنظيمياً ظهر فجأة ثم اختفى، بل باعتبارها حلقة في تاريخ طويل من البحث الكوردي عن الصيغة السياسية القادرة على تحويل الشعور القومي إلى مشروع. كما أن ثورة آغري لا ينبغي اختزالها في نهايتها العسكرية سنة ١٩٣٠، لأن هزيمة الثورة عسكرياً لا تعني بالضرورة سقوط الفكرة التي قامت من أجلها. فالتاريخ السياسي للحركات القومية لا يقاس دائماً بنتائج المعارك وحدها؛ إذ قد تخسر الثورة ميدانياً، لكنها تترك وراءها مفاهيم وتنظيمات وذاكرة سياسية تعيد إنتاج نفسها في مراحل لاحقة. ولذلك بقيت آغري حاضرة في الذاكرة السياسية الكوردية باعتبارها تجربة مبكرة حاولت الجمع بين القيادة العسكرية والتنظيم القومي والرؤية السياسية العابرة للحدود.

وعليه، فإن دراسة خويبون وثورة آغري تقتضي تجاوز السرد العسكري التقليدي الذي يبدأ بتاريخ الثورة وينتهي بسقوطها، والانتقال إلى قراءة أوسع تبحث في التحولات التي كانت تجري داخل الحركة القومية الكوردية نفسها، وفي طبيعة الدولة التركية الجديدة، وفي أثر معاهدات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وفي دور الحدود الإقليمية، وفي العلاقة بين العمل السياسي والكفاح المسلح، وفي حدود الرهان على البيئة الدولية. فآغري لم تكن مجرد ثورة جبلية، وخويبون لم تكن مجرد جمعية سياسية؛ كانتا تعبيراً عن مرحلة تاريخية بدأت فيها الحركة القومية الكوردية تدرك، بصورة أكثر وضوحاً، أن امتلاك قضية قومية لا يكفي وحده لصناعة مشروع سياسي، وأن الانتقال من المقاومة إلى بناء الدولة أو الحكم الذاتي أو الاعتراف السياسي يحتاج إلى تنظيم، وإلى مؤسسات، وإلى قيادة قادرة على إدارة التناقضات

الداخلية والخارجية، وإلى رؤية تتعامل مع موازين القوى كما هي لا كما ينبغي أن تكون.

ومن هذه النقطة تحديداً تبدأ أهمية هذه الدراسة؛ فهي لا تنظر إلى خوييون بوصفها اسماً في سجل التنظيمات الكردية، ولا إلى آغري بوصفها مجرد فصل من فصول المقاومة المسلحة، وإنما تحاول قراءة المرحلة باعتبارها لحظة مفصلية في تطور التفكير القومي الكردي. ففيها تبلورت محاولة الانتقال من الثورة بوصفها فعلاً محلياً إلى الثورة بوصفها مشروعاً سياسياً، ومن الزعامة الميدانية إلى التنظيم القومي، ومن الدفاع عن منطقة محددة إلى محاولة الدفاع عن فكرة أوسع تتعلق بوجود شعب وحقوقه ومستقبله السياسي. ولهذا فإن فهم خوييون وآغري لا يساعد فقط على فهم تلك السنوات المضطربة من التاريخ الكردي، بل يفتح أيضاً الباب أمام فهم أعمق للمشكلات التي رافقت الحركة القومية الكردية في مراحلها اللاحقة: مشكلة التنظيم، ومشكلة وحدة القرار، ومشكلة العلاقة بين الداخل والخارج، ومشكلة تحويل التضامن القومي إلى مؤسسة سياسية، ومشكلة بناء مشروع يتجاوز رد الفعل التاريخي نحو صناعة المستقبل.

ويُترجم اسم خوييون عادة بمعنى «الاستقلال» أو «الاعتماد على الذات»، وهو اسم يحمل دلالة سياسية واضحة تعكس طبيعة المرحلة التي ظهرت فيها المنظمة. فقد تأسست خوييون في سياق إقليمي شديد التعقيد، بعد انهيار الدولة العثمانية، وإلغاء السلطنة والخلافة، وقيام الجمهورية التركية، ثم توقيع معاهدة لوزان، وانتهاء الآمال التي ارتبطت بمعاهدة سيفر بالنسبة إلى قطاعات من النخب الكردية. وفي هذا السياق أخذت فكرة التنظيم القومي الكردي تكتسب أهمية أكبر، لأن التجارب السابقة أثبتت أن الانتفاضات المحلية وحدها لا تستطيع بسهولة مواجهة دولة مركزية حديثة تمتلك جيشاً ومؤسسات إدارية وأمنية وموارد واسعة.

ولذلك جاءت خوييون في لحظة كانت الحركة القومية الكردية فيها تبحث عن صيغة جديدة للعمل السياسي. فقد أصبحت الحاجة واضحة إلى تنظيم يستطيع أن يجمع بين النخب الكردية المختلفة، وأن يتجاوز الحدود المحلية، وأن يقدم خطاباً سياسياً أكثر اتسافاً، وأن ينسق مع القوى الموجودة على الأرض، وأن يسعى في الوقت نفسه إلى إيصال القضية الكردية إلى الخارج.

ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى خوييون باعتبارها محاولة للانتقال من «الانتفاضة» إلى «الحركة القومية المنظمة».

ففي الانتفاضة المحلية يكون الهدف غالباً مرتبطاً بالظروف المباشرة التي أدت إلى حمل السلاح، بينما تحتاج الحركة القومية إلى تعريف أوسع للهدف، وإلى تصور لمستقبل الشعب الذي تمثله، وإلى أدوات سياسية ودبلوماسية وإعلامية وعسكرية تساعد على تحويل هذا التصور إلى واقع. وكان هذا تحديداً هو التحدي الذي واجه خوييون.

لكن من المهم عدم تصوير خوييون باعتبارها تنظيمياً مركزياً يملك جميع أدوات الدولة. فلم تكن خوييون دولة، ولم تكن تمتلك جيشاً نظامياً أو جهازاً إدارياً متكاملاً، ولم تكن قادرة على التحكم المباشر بكل القوى الكوردية. كانت منظمة سياسية قومية تعمل في ظروف صعبة، وتحاول التأثير في حركة مسلحة قائمة، وبناء علاقات مع القوى المحلية والإقليمية، والتعامل مع دول تمتلك موارد أكبر بكثير منها.

ولهذا كانت قوتها الأساسية سياسية وتنظيمية ورمزية، أكثر منها قوة مادية بالمعنى التقليدي.

وقد ارتبطت أهمية خوييون بثورة آغري بصورة مباشرة، لأن آغري كانت تمتلك ما تحتاج إليه الحركة القومية لكي تتحول من خطاب سياسي إلى تجربة فعلية على الأرض. كان هناك جبل يوفر المجال العسكري، وسكان وشبكات اجتماعية قادرة على دعم المقاومة، وموقع حدودي يفتح احتمالات للحركة والاتصال، وقيادة عسكرية بدأت تكتسب خبرة، وفي مقدمتها إحسان نوري باشا.

ومن هنا أصبحت آغري بالنسبة إلى خوييون أكثر من مجرد منطقة ثائرة. لقد أصبحت ساحة يمكن من خلالها اختبار قدرة الحركة القومية الكوردية على بناء مركز للمقاومة، وعلى إنشاء واقع سياسي قادر على تحدي سلطة الجمهورية التركية.

وكان هذا التحول يحمل أهمية رمزية كبيرة. فالحركة القومية التي تتحدث عن استقلال الكورد تحتاج إلى أرض تستطيع أن تظهر فيها قدرتها على التنظيم والسيطرة. وإذا بقي الخطاب القومي محصوراً في بيانات واجتماعات خارج الميدان، فإنه يبقى مشروعاً سياسياً بلا قاعدة جغرافية. أما عندما تصبح هناك منطقة تقاوم السلطة المركزية وتستمر لسنوات، فإن الخطاب القومي يأخذ شكلاً عملياً.

ولهذا اكتسب جبل آرارات مكانة خاصة في مشروع خوييون.

لم يكن الجبل مجرد موقع عسكري مناسب، بل أصبح رمزاً سياسياً للمقاومة. وتشير الدراسات التي تناولت نشاط خوييون إلى أن جبل آرارات أعلن مركزاً لمشروع الاستقلال في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٧، وهي خطوة ذات دلالة كبيرة لأنها تعكس محاولة نقل فكرة الاستقلال من المجال النظري إلى المجال الجغرافي والسياسي.

ومع ذلك، ينبغي فهم هذا الإعلان ضمن سياقه التاريخي وعدم إسقاط مفاهيم الدولة الحديثة عليه بصورة مبالغ فيها. فلم يكن الإعلان يعني أن كياناً دولياً مستقلاً قد نشأ بالفعل، ولا أن خوييون تمكنت من إقامة دولة مكتملة المؤسسات. وإنما كان يمثل محاولة سياسية ورمزية لإعلان أن آغري يمكن أن تكون مركزاً لمشروع قومي كوردي، وأن المقاومة الموجودة في الجبل ليست مجرد مشكلة أمنية داخلية.

وهنا ظهر أحد أهم عناصر الصراع بين الحركة الكوردية والدولة التركية: صراع التعريف. كانت الدولة التركية تريد أن تقدم الأحداث باعتبارها مسألة تمرد وأمن ووحدة أراضي وسيادة، بينما كانت خوييون تسعى إلى تقديمها باعتبارها قضية شعب وقومية

وحق سياسي. وبالتالي لم يكن الصراع عسكرياً فقط، بل كان صراعاً على الرواية السياسية أيضاً.

ومن ينجح في تحديد طبيعة الصراع يستطيع بدرجة كبيرة أن يؤثر في كيفية تعامل الخارج معه. فإذا اعتبرت آغري مجرد اضطراب داخلي، فإن تدخل القوى الخارجية يصبح أقل احتمالاً. أما إذا نجحت خوييون في تقديمها باعتبارها جزءاً من قضية قومية لشعب له حقوق سياسية، فإنها تستطيع أن تبحث عن التعاطف والدعم والاعتراف الخارجي.

وهذا هو السبب في أن خوييون اهتمت بالعمل السياسي والدبلوماسي إلى جانب دعم المقاومة المسلحة. فقد كانت تدرك أن مواجهة دولة مثل تركيا لا يمكن أن تعتمد على السلاح وحده. فالقضية تحتاج إلى علاقات خارجية، وإلى اتصالات مع القوى الإقليمية، وإلى بناء صورة سياسية للقضية الكردية، وإلى إقناع بعض الأطراف بأن المسألة الكردية ليست شأنًا أمنياً تركياً بحتاً.

وفي هذا الإطار يأتي التعاون بين خوييون والقوى الأرمنية في المنطقة، ولا سيما الاتحاد الثوري الأرمني، بوصفه أحد أكثر الجوانب إثارة للاهتمام في تاريخ الثورة.

إن التعاون الكوردي الأرمني لم يكن مجرد تحالف عسكري عابر، بل يعكس واقعاً سياسياً نشأ بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. فقد وجد كل من الكورد والأرمن أنفسهم أمام نظام إقليمي جديد، وحدود جديدة، ودول قومية تسعى إلى تثبيت سيطرتها، ومشكلات تتعلق بالأرض والهوية والأمن والتمثيل السياسي.

وكانت العلاقات بين الكورد والأرمن قد شهدت تاريخاً معقداً للغاية، تراوحت بين التعايش المحلي والتنافس والصراع، وازدادت تعقيداً بصورة مأساوية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى وما رافقها من عمليات قتل وتهجير وصراعات واسعة. ولذلك فإن ظهور تعاون سياسي بين قوى كوردية وأرمنية في أواخر عشرينيات القرن العشرين يمثل تحولاً مهماً يستحق دراسة مستقلة، لأنه يبين كيف يمكن للخصومات التاريخية أن تتراجع مؤقتاً عندما تظهر مصالح سياسية مشتركة في مواجهة واقع إقليمي جديد.

وتشير دراسة أكاديمية حديثة منشورة في جامعة أكسفورد إلى وجود تعاون رسمي بين خوييون والاتحاد الثوري الأرمني، وهو ما يعطي لهذا الجانب أهمية خاصة في فهم طبيعة الاستراتيجية التي كانت تتبعها الحركة الكردية. فلم تعد القضية محصورة في البحث عن دعم داخل المجتمع الكوردي، وإنما أصبحت القيادة تحاول بناء شبكة من العلاقات مع قوى قومية أخرى كانت تواجه بدورها الدولة التركية أو تتعارض معها سياسياً.

وكان هذا التعاون يحمل منطقاً استراتيجياً واضحاً.

فالحركة الكردية كانت تفتقر إلى الدولة، والجيش النظامي، والموارد الكبيرة، والاعتراف الدولي. وفي مثل هذه الظروف تصبح التحالفات مع القوى الأخرى وسيلة لتعويض

جزء من هذا النقص. كما أن القوى الأرمنية كانت تمتلك خبرة سياسية وتنظيمية وشبكات خارجية يمكن أن تكون ذات قيمة بالنسبة إلى الحركة الكوردية.

لكن التعاون لم يكن يعني تطابق الأهداف بالكامل.

فالقضية الكوردية والقضية الأرمنية كانتا قضيتين قوميتين مختلفتين، لكل منهما تاريخها ومطالبها وذكرياتها السياسية ومصالحها الإقليمية. ولذلك فإن التحالف بينهما يجب أن يفهم بوصفه تعاوناً سياسياً واستراتيجياً في مرحلة معينة، وليس اندماجاً بين مشروعين قوميين في مشروع واحد.

وهذه نقطة مهمة لأن التاريخ الإقليمي كثيراً ما يقرأ من خلال ثنائيات ثابتة، بينما تكشف مرحلة خويون وآغري أن العلاقات السياسية كانت أكثر تعقيداً. فالأطراف التي كانت بينها خصومات تاريخية استطاعت في ظروف معينة أن تبحث عن أرضية مشتركة عندما واجهت تحديات مشتركة.

ومن منظور خويون، كان التعاون مع الأرمن جزءاً من محاولة كسر العزلة السياسية. فالمقاومة الكوردية كانت بحاجة إلى أن تتجاوز حدودها المحلية، وأن تبني علاقات مع القوى التي يمكن أن تساعد في إيصال صوتها أو توفير الدعم السياسي والعسكري.

لكن في الوقت نفسه، كان هذا التعاون يحمل مخاطر كبيرة. فقد كانت الدولة التركية تراقب بعناية أي علاقة بين الحركة الكوردية والقوى الأرمنية، لأن اجتماع الحركتين كان يمكن أن يُنظر إليه في أنقرة باعتباره تهديداً مضاعفاً لوحدة الدولة وأمن حدودها الشرقية.

وهكذا ساهم التعاون الكوردي الأرمني في زيادة حساسية آغري إقليمياً.

ولم يعد الصراع مجرد مواجهة بين الدولة التركية ومجموعات كوردية داخلية، بل أصبح مرتبطاً بشبكة من القضايا التي تتصل بالعلاقات التركية الأرمنية، وبالحدود الشرقية، وإيران، وبالتحركات القومية في المنطقة. وبذلك دخلت آغري في مساحة جيوسياسية أوسع بكثير من حجمها الجغرافي.

وكان هذا أحد أسباب أهمية جبل آارات. فالموقع لم يكن فقط مناسباً للمقاومة، وإنما كان يقع في منطقة تلتقي فيها عدة دوائر سياسية: تركيا، وإيران، والمجال الأرمني، والمجال الكوردي. ومن هنا أصبح الجبل نقطة تلتقي فيها الجغرافيا بالقومية والسياسة الدولية.

وإذا كان الجبل يمثل القاعدة الميدانية، فإن خويون مثلت محاولة بناء العقل السياسي للمقاومة.

وهنا يظهر دور إحسان نوري باشا بصورة أكثر وضوحاً. فقد كان أحد أبرز القادة العسكريين المرتبطين بثورة آغري، وحاول أن يحول المقاومة المسلحة إلى قوة أكثر

تنظيماً. ولم يكن دوره منفصلاً عن مشروع خويون، لأن المنظمة كانت تحتاج إلى قيادة تستطيع ترجمة المشروع السياسي إلى فعل عسكري.

وقد ساهم وجود قائد عسكري ذي خبرة في إعطاء الثورة قدرة أكبر على الاستمرار. فالحرب الجبلية تحتاج إلى معرفة عسكرية وتنظيم للعمليات وقدرة على توزيع المقاتلين وإدارة خطوط الحركة والإمداد. وفي هذا المجال أصبح إحسان نوري أحد أبرز رموز المرحلة العسكرية من الثورة.

غير أن القيادة العسكرية واجهت مشكلة جوهرية: كيف يمكن لقوة غير نظامية أن تواجه دولة مركزية تمتلك جيشاً حديثاً؟

كان ميزان القوة غير متكافئ منذ البداية. فالدولة التركية تستطيع تعبئة قوات كبيرة، واستخدام الإدارة والاتصالات والنقل، وتوظيف موارد الدولة في الحرب. أما الثورة فكانت تعتمد على الجغرافيا والدعم المحلي والشبكات العشائرية والحدود، إضافة إلى الدعم السياسي الذي حاولت خويون توفيره.

ولذلك لم يكن الهدف العسكري للثورة بالضرورة هو تحقيق انتصار تقليدي على الجيش التركي في معركة مفتوحة، لأن مثل هذا النوع من الحرب كان يميل لمصلحة الدولة. وكانت قيمة الجبل والحدود في السماح بحرب طويلة تستنزف الدولة وتحافظ على المقاومة.

وهذا يوضح لماذا كانت خويون بحاجة إلى أغري، ولماذا كانت أغري بحاجة إلى خويون.

أغري منحت خويون قاعدة واقعية لمشروعها السياسي، وخويون منحت أغري إطاراً قومياً وتنظيماً يتجاوز حدود المنطقة.

لكن هذا التحالف بين التنظيم والمكان لم يكن خالياً من التناقضات. فالحركة القومية الكوردية لم تكن تملك السيطرة الكاملة على كل العشائر والقوى المحلية، وكانت هناك اختلافات في المصالح والولاءات. كما أن مشروع الاستقلال الذي حملته خويون كان أكثر اتساعاً من قدرة الثورة العسكرية الفعلية على تحقيقه.

ومن هنا ظهر الفرق بين «المشروع» و«القدرة».

كان المشروع طموحاً: قضية قومية، استقلال، تنظيم سياسي، مقاومة عسكرية، علاقات خارجية.

أما القدرة فكانت محدودة: موارد قليلة، غياب دولة داعمة، ضعف التسليح مقارنة بتركيا، انقسامات داخلية، وضغط إقليمي متزايد.

وهذا الفرق سيصبح أحد المفاتيح الأساسية لفهم لماذا استطاعت الثورة الاستمرار لكنها لم تستطع الانتصار.

ومن الناحية السياسية، كانت خوييون تدرك أن الاعتراف الدولي سيكون عنصراً حاسماً في أي مشروع قومي كوردي. فبعد تجربة سيفر ولوزان، أصبح واضحاً أن مستقبل المنطقة لا تحدده الحركات المحلية وحدها، بل تحدده أيضاً الدول الكبرى والمصالح الدولية. ولذلك فإن أي مشروع للاستقلال يحتاج إلى أن يجد له مكاناً في النظام الدولي.

لكن الظروف الدولية في أواخر عشرينيات القرن العشرين لم تكن مواتية بصورة كافية لمثل هذا المشروع. فقد كانت القوى الكبرى قد تعاملت مع تركيا الجمهورية بوصفها دولة قائمة ذات حدود معترف بها بموجب لوزان، ولم تكن مستعدة بسهولة لإعادة فتح القضية الكردية وفق التصورات التي ظهرت في سيفر.

وهذا جعل خوييون تواجه معضلة استراتيجية: كيف يمكن بناء مشروع استقلال في ظل نظام دولي لا يبدو مستعداً لدعمه؟

ولهذا أصبحت المقاومة في آغري بالنسبة إلى الحركة القومية نوعاً من محاولة خلق أمر واقع على الأرض. فإذا استطاعت الحركة أن تثبت وجودها في منطقة محددة، وتبني إدارة أو مركزاً سياسياً، وتستمر في مواجهة الجيش التركي، فقد تستطيع في مرحلة لاحقة تحويل هذا الواقع إلى ورقة سياسية.

لكن الدولة التركية كانت تدرك هذه الاستراتيجية أيضاً. ولذلك لم تكن مستعدة للسماح بتثبيت أي كيان سياسي كوردي في آغري، لأن نجاح ذلك كان يمكن أن يشجع مناطق أخرى على التمرد، ويمنح الحركة القومية نقطة ارتكاز دائمة، ويخلق مشكلة حدودية مع إيران.

ولهذا أصبحت المعركة على آغري معركة على المستقبل، وليس فقط على الحاضر. فبالنسبة إلى تركيا، كان المطلوب منع نشوء مركز سياسي كوردي مستقل داخل حدود الجمهورية.

وبالنسبة إلى خوييون، كان المطلوب تحويل آغري إلى مركز يستطيع أن يثبت أن المشروع القومي الكوردي يمكن أن يتحول إلى واقع سياسي.

وبين الهدفين نشأ صراع لا يمكن فهمه فقط من خلال العمليات العسكرية. كانت المسألة تتعلق بمن يملك حق تعريف الإقليم، ومن يملك حق تمثيل السكان، ومن يملك حق الحديث باسم المستقبل.

ومن هنا أصبحت آغري رمزاً أكبر من حجمها الحقيقي. فإذا نجحت الثورة في تثبيت وجودها، فإنها ستثبت أن الحدود التي أقرتها لوزان ليست بالضرورة نهاية المسألة الكردية من وجهة نظر الحركة القومية. وإذا فشلت، فإن الدولة التركية ستؤكد قدرتها على منع قيام أي مركز سياسي كوردي داخل حدودها.

ولهذا اكتسبت السنوات التي تلت تأسيس خويون أهمية استثنائية.

لقد دخلت الثورة مرحلة جديدة أصبح فيها كل عنصر من عناصرها مرتبطاً بالآخر. التنظيم السياسي يحتاج إلى القائد العسكري، والقائد العسكري يحتاج إلى الجبل، والجبل يحتاج إلى السكان، والسكان يحتاجون إلى شبكات الإمداد، وشبكات الإمداد ترتبط بالحدود، والحدود ترتبط بإيران، والعلاقات الخارجية ترتبط بالموقف الدولي، والموقف الدولي يرتبط بمكانة تركيا في النظام الإقليمي.

وهكذا أصبحت آغري شبكة جيوسياسية متكاملة.

ومن هنا فإن تأسيس خويون لا ينبغي أن يفهم فقط باعتباره حدثاً تنظيمياً داخل الحركة القومية الكردية، وإنما باعتباره محاولة لإعادة بناء العلاقة بين الكورد والسياسة الدولية. فقد أرادت خويون أن تقول إن القضية الكردية لا يمكن اختزالها في مسألة أمنية داخل دولة واحدة، وإنما هي قضية قومية ذات أبعاد إقليمية ودولية.

وهذا ما يجعل تجربة خويون ذات أهمية تتجاوز تاريخ ثورة آغري نفسها.

فهي تمثل واحدة من المحاولات المبكرة لتحويل القومية الكردية من مجموعات محلية متفرقة إلى حركة سياسية منظمة تسعى إلى العمل عبر الحدود، وبناء علاقات مع قوى أخرى، واستخدام المقاومة المسلحة باعتبارها جزءاً من استراتيجية سياسية أوسع.

ومع ذلك، فإن هذه التجربة كشفت أيضاً عن حدود العمل القومي في ظل غياب الدولة.

فالتنظيم السياسي يستطيع أن ينتج خطاباً، وأن ينشئ شبكات، وأن يدعم المقاومة، لكنه لا يستطيع بسهولة أن يعوض غياب الموارد العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية التي تمتلكها الدولة. ولذلك بقيت خويون في وضع صعب بين الطموح الكبير والقدرة المحدودة.

وهذا التناقض سيصبح أكثر وضوحاً عندما تبدأ الدولة التركية في الانتقال إلى مرحلة جديدة من العمليات العسكرية ضد آغري. فمع استمرار المقاومة، بدأت أنقرة في التعامل معها باعتبارها خطراً استراتيجياً يجب إنهاؤه، وليس مجرد تمرد يمكن احتواؤه.

ومن هنا تبدأ المرحلة العسكرية الأكثر حسماً في تاريخ الثورة.

لكن قبل الانتقال إليها، يجب التوقف عند شخصية إحسان نوري باشا، لأن فهم دوره ضروري لفهم كيفية تحول مشروع خويون السياسي إلى مقاومة عسكرية منظمة على جبل آغري.

فإحسان نوري لم يكن مجرد قائد ميداني، بل أصبح أحد الرموز التي ارتبطت بها تصور أن الثورة تحتاج إلى جيش وتنظيم وقيادة، وأن الجبل يمكن أن يتحول إلى

قاعدة لمشروع سياسي. ومن خلال سيرته وخبرته العسكرية وعلاقته بخويون يمكن فهم طبيعة القيادة التي حاولت إدارة الثورة، والوسائل التي استخدمتها، والحدود التي واجهتها.

ولهذا، فإن الفصل التالي ينبغي أن ينتقل من دراسة التحول من الاضطراب المحلي إلى الثورة المنظمة، إلى دراسة الشخصية التي تولت محاولة منح هذه الثورة قيادة عسكرية وسياسية أكثر وضوحاً: إحسان نوري باشا. فتورة آغري لم تكن مجرد امتداد عفوي لسلسلة من الانتفاضات الكوردية السابقة، بل شهدت محاولة للانتقال من المقاومة المتفرقة إلى بناء قوة عسكرية ذات قيادة مركزية، وربط العمل الميداني بمشروع قومي يتجاوز حدود القبيلة والمنطقة. وفي هذا التحول برز إحسان نوري، الضابط السابق في الجيش العثماني والتركي، بوصفه شخصية عسكرية امتلكت خبرة في التنظيم والانضباط والحرب، وحاول توظيف هذه الخبرة في خدمة القضية الكوردية. وتشير المصادر إلى أن خويون منحته دور القائد العام للقوات الكوردية، في وقت كانت فيه قيادة الحركة تسعى إلى تجاوز الاعتماد الكامل على الولاءات القبلية وبناء مقاومة أكثر تنظيماً.

ومن هنا، لا ينبغي دراسة إحسان نوري بوصفه مجرد قائد عسكري ظهر في لحظة من لحظات الثورة، وإنما بوصفه جزءاً من تحول أوسع في طبيعة التفكير السياسي والعسكري الكوردي خلال عشرينيات القرن العشرين. فقد حاول أن يحول جبل آارات من مجرد ملاذ جغرافي للمقاتلين إلى مركز للمقاومة، ومنطقة يمكن أن تتجمع فيها القوة العسكرية والسياسية، وأن تصبح قاعدة لانطلاق مشروع قومي أوسع. وتظهر بعض الدراسات أن رؤيته اتجهت إلى جعل آغري مركزاً لحركة تحرير كوردية تتجاوز حدود المنطقة، مع السعي إلى إنشاء قوة عسكرية أكثر انتظاماً، واستخدام الرموز الوطنية والدعاية السياسية لإظهار الثورة بوصفها مشروعاً سياسياً لا مجرد تمرد قبلي.

وفي هذا السياق، تبرز العلاقة بين إحسان نوري باشا وخويون باعتبارها إحدى القضايا الأساسية لفهم الثورة. فقد مثلت خويون الإطار السياسي والقومي الذي حاول أن يمنح المقاومة في آغري بعداً يتجاوز الحدود المحلية، بينما مثل إحسان نوري الجانب العسكري والميداني لهذا المشروع. ومع ذلك، فإن العلاقة بين التنظيم والقيادة لم تكن بسيطة أو خالية من التوتر؛ فالقوات الموجودة على الأرض ظلت، في جانب مهم منها، مرتبطة بالبنى القبلية، الأمر الذي جعل الانتقال من الثورة القبلية إلى الجيش القومي المنظم مشروعاً طموحاً لم يكتمل بصورة كاملة. وهذا التناقض بين المشروع القومي الحديث والبنية الاجتماعية التقليدية سيكون من أهم المفاتيح لفهم قوة الثورة وحدودها في الوقت نفسه.

وعليه، فإن دراسة إحسان نوري تتيح الانتقال من سؤال: «كيف تشكل التنظيم؟» إلى سؤال أكثر عمقاً: «كيف حاولت القيادة تحويل التنظيم إلى قوة سياسية وعسكرية

قادرة على صناعة واقع جديد؟». وهنا يصبح جبل آرارات أكثر من مجرد مسرح للمعارك؛ إذ يتحول في تصور قيادة الثورة إلى رمز ومركز ومشروع، وإلى محاولة لإنشاء فضاء سياسي كوردي في مواجهة الدولة التركية. ومن خلال دراسة شخصية إحسان نوري، وخلفيته العسكرية، وتكوينه السياسي، وعلاقته بخويون، وأساليبه في تنظيم القوات، ورؤيته للمشروع الكوردي، ومحاولته بناء سلطة سياسية وعسكرية في منطقة آغري، يمكن فهم ثورة آرارات بوصفها محاولة للانتقال من المقاومة إلى بناء مشروع سياسي قومي على الأرض. وفي المقابل، فإن دراسة إخفاق هذه المحاولة لاحقاً ستكشف حدود القيادة والتنظيم، وأثر الانقسامات القبلية، وغياب الدعم الدولي، والتفوق العسكري التركي، والظروف الإقليمية التي أحاطت بالثورة.

ومن ثم، فإن الفصل القادم لن يكون مجرد سيرة لإحسان نوري باشا، بل دراسة للقيادة بوصفها حلقة الوصل بين الفكرة والتنظيم، وبين التنظيم والممارسة، وبين الحلم القومي ومحاولة تجسيده سياسياً وعسكرياً. ومن هنا يمكن أن نقرأ ثورة آغري لا باعتبارها حادثة عسكرية منفصلة في تاريخ كردستان، وإنما باعتبارها إحدى المحاولات المبكرة لتحويل القومية الكوردية من فكرة سياسية متداولة بين النخب والمنظمات إلى مشروع مقاومة يسعى إلى إقامة واقع سياسي جديد فوق الأرض.

-
- McDowall, David. A Modern History of the Kurds. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004.
 - Jwaideh, Wadie. The Kurdish National Movement: Its Origins and Development. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006.
 - Tejel, Jordi. "The Last Ottoman Rogues: The Kurdish-Armenian Alliance in Syria and the New State System in the Interwar Middle East." In Age of Rogues: Rebels, Revolutionaries and Racketeers at the Frontiers of Empires, edited by Alp Yenen and Ramazan H. Öztan. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2021, pp. 355–382.
 - Holmes, Amy Austin. "A Genealogy of Rojava: Kurds and Armenians Declare the Republic of Mount Ararat, 1926–1932." In Statelet of Survivors: The Making of a Semi-Autonomous Region in Northeast Syria. Oxford: Oxford University Press, 2024, pp. 10–36.

سادساً: إحسان نوري باشا

برز إحسان نوري باشا بوصفه الشخصية العسكرية الأهم في ثورة آغري، وأصبح اسمه مرتبطاً بصورة مباشرة بمحاولة تحويل المقاومة الكوردية في جبل آارات من مجموعات مسلحة متفرقة إلى قوة أكثر تنظيماً تمتلك قيادة عسكرية واضحة وترتبط بمشروع سياسي قومي أوسع. ولذلك فإن دراسة دوره لا تقتصر على متابعة تحركات قائد عسكري في سلسلة من المعارك، وإنما تكشف جانباً أساسياً من التحول الذي شهدته الحركة الكوردية في أواخر عشرينيات القرن العشرين، حين بدأت بعض النخب الكوردية تدرك أن استمرار المقاومة يحتاج إلى أكثر من التعبئة العشائرية المؤقتة، وأن مواجهة دولة مركزية حديثة تتطلب قيادة وتنظيماً واستراتيجية.

ينتمي إحسان نوري إلى جيل من الشخصيات الكوردية التي عاشت التحولات الكبرى التي أصابت المنطقة في العقود الأولى من القرن العشرين. فقد شهد انهيار الدولة العثمانية، والحرب العالمية الأولى، وإعادة رسم الحدود، وقيام الجمهورية التركية، ثم التحول المتزايد نحو بناء دولة قومية مركزية. وهذه التجربة التاريخية كانت مهمة في تكوين شخصيته العسكرية والسياسية، لأنها وضعت أمام عالم يتغير بصورة سريعة، حيث لم تعد الزعامة المحلية وحدها كافية للتعامل مع الدولة الحديثة والجيوش النظامية.

وكانت خلفيته العسكرية أحد أهم العوامل التي جعلته مختلفاً عن كثير من القيادات المحلية التي شاركت في المقاومة الكوردية. فقد خدم في المؤسسة العسكرية العثمانية ثم ارتبط بالجيش في المرحلة التركية، واكتسب من خلال ذلك خبرة في التنظيم والانضباط والتخطيط والعمليات العسكرية. وهذه الخبرة كانت ذات أهمية خاصة في آغري، لأن الثورة كانت تواجه جيشاً نظامياً يمتلك هيكل قيادة وموارد وقدرة على الحشد لا تستطيع القوى العشائرية التقليدية أن تضاهيها بسهولة.

ومن هنا يمكن فهم أهمية انتقال إحسان نوري من البيئة العسكرية النظامية إلى قيادة مقاومة مسلحة ذات طبيعة قومية. فقد حمل معه جزءاً من المعرفة التي اكتسبها داخل المؤسسة العسكرية، وحاول توظيفها في ظروف مختلفة تماماً. فالمقاومة الكوردية لم تكن جيشاً نظامياً، ولم تكن تمتلك قواعد عسكرية مستقرة أو جهاز إمداد متكامل، وكان عليها أن تعمل في بيئة جبلية وحدودية شديدة التعقيد. ولذلك كان التحدي الذي واجهه إحسان نوري هو كيفية تحويل المعرفة العسكرية النظامية إلى نموذج يصلح لحرب غير نظامية.

وهذا التحول يمثل أحد أهم الجوانب في تجربة آغري.

فالمقاومة التقليدية القائمة على التعبئة العشائرية تستطيع أن تجمع عدداً كبيراً من الرجال بسرعة عندما تقع مواجهة، لكنها تواجه صعوبة في الحفاظ على قوة

منظمة لفترة طويلة. فالمقاتلون يحتاجون إلى الغذاء والسلاح والذخيرة والقيادة والاتصالات، ويحتاجون إلى نظام واضح للتحرك والتمركز، كما تحتاج القيادة إلى معرفة بمواقع القوات المعادية وطرق إمدادها ونقاط ضعفها.

أما الجيش النظامي فيقوم على مؤسسة دائمة، ومراتب قيادية، وتدريب، وانضباط، وسلاسل إمداد، وقدرة على استبدال الوحدات وإعادة تنظيمها. ولذلك فإن أحد أهم تحديات المقاومة الكوردية في آغري كان محاولة تقليص الفجوة بين هذين النموذجين.

وهنا ظهر دور إحسان نوري.

لقد حاول أن يجعل من المقاومة قوة أكثر انضباطاً، وأن يربط المقاتلين بقيادة مركزية، وأن يحول الجبل من مكان تلجأ إليه الجماعات المسلحة إلى قاعدة عسكرية يمكن من خلالها إدارة العمليات. ولم يكن ذلك يعني أن الثورة تحولت إلى جيش نظامي بالمعنى الكامل، وإنما يعني أن القيادة حاولت إدخال عناصر من التنظيم العسكري الحديث إلى بنية مقاومة كانت لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على العشائر والروابط المحلية.

وكانت هذه المحاولة ضرورية لأن طبيعة الحرب في آغري فرضت على الثورة أن تفكر بطريقة مختلفة. فالمعركة لم تكن مواجهة واحدة يمكن حسمها في يوم أو أسبوع، وإنما كانت صراعاً طويلاً يحتاج إلى القدرة على الحفاظ على القوة واستنزاف الخصم والاستفادة من الجغرافيا.

ولهذا كان جبل آارات ذا أهمية مركزية بالنسبة إلى قيادة إحسان نوري. فقد وفر الجبل قاعدة دفاعية طبيعية، وأتاح للمقاتلين الاستفادة من التضاريس الوعرة، كما وفر نقاط مراقبة وممرات للحركة، وجعل من الصعب على القوات التركية فرض سيطرة سريعة وكاملة.

لكن إحسان نوري لم يكن ينظر إلى الجبل باعتباره ملجأ فقط. فوجود قيادة عسكرية منظمة جعل الجبل يتحول تدريجياً إلى مركز للمقاومة، وأصبح من الممكن التفكير في مناطق انتشار للمقاتلين، ونقاط تمرکز، ومسارات للحركة، وعلاقات بين القيادة والمجموعات المنتشرة في المنطقة.

ومن هنا ظهرت فكرة تحويل الجبل إلى قاعدة لمشروع سياسي وعسكري.

وهذه النقطة مهمة لأن الثورة كانت بحاجة إلى مكان تستطيع فيه القيادة أن تستمر حتى في ظل الضغط العسكري. وإذا بقي المقاتلون متنقلين بصورة عشوائية، فإن الدولة تستطيع مطاردتهم وتفكيك مجموعاتهم تدريجياً. أما إذا امتلكوا مركزاً جغرافياً صعب الاختراق، فإنهم يستطيعون الحفاظ على القيادة واستمرار المقاومة.

لكن هذا النموذج حمل معه أيضاً خطراً استراتيجياً. فكلما أصبح مركز الثورة معروفاً ومحددًا جغرافياً، أصبح من الممكن للدولة أن تركز قواتها عليه وتبني عمليات واسعة

لمحاصرته. ولذلك كان على القيادة أن توازن بين الحاجة إلى وجود مركز سياسي وعسكري واضح وبين الحاجة إلى المرونة وعدم السماح للجيش التركي بتطويق القوة الأساسية.

وهذه المعضلة ستصبح واحدة من أهم المشكلات العسكرية في المرحلة الأخيرة من الثورة.

ومن الناحية السياسية، كان إحسان نوري مرتبطاً بمشروع خويون. فقد كانت خويون بحاجة إلى قائد يستطيع أن يترجم المشروع القومي إلى قوة على الأرض، بينما كانت المقاومة بحاجة إلى تنظيم سياسي يمنحها إطاراً يتجاوز الصراع المحلي. وهكذا نشأت علاقة تكامل بين القيادة العسكرية والتنظيم السياسي.

وتنسب المصادر إلى خويون دوراً في دعم إحسان نوري ومنحه رتبة «باشا» وتكليفه بقيادة القوات الكوردية. وهذه الرتبة نفسها تحمل دلالة رمزية، لأنها تعكس محاولة إعطاء القيادة العسكرية إطاراً يتجاوز الزعامة العشائرية التقليدية، ويقدم القائد بوصفه شخصية عسكرية ذات صفة قومية.

غير أن هذه الصفة لا ينبغي أن تفهم باعتبارها إنشاء جيش قومي نظامي كامل. فالقوة التي قادها إحسان نوري بقيت قوة مقاومة تعتمد على مقاتلين محليين وشبكات عشائرية ودعم اجتماعي وموارد محدودة. ولذلك فإن استخدام مصطلح «القوات الكوردية» ينبغي أن يفهم ضمن السياق التاريخي، أي باعتباره تعبيراً عن القوة المسلحة المرتبطة بمشروع آغري وخويون، وليس باعتباره جيش دولة كوردية مكتملة المؤسسات. وهنا يظهر الفرق بين إحسان نوري وبين الزعيم العشائري التقليدي.

الزعيم المحلي يعتمد بصورة أساسية على موقعه داخل عشيرته، وعلى شبكة الولاء والقرابة، وعلى قدرته على جمع الرجال عندما تقتضي الظروف. أما القائد العسكري القومي فيحتاج إلى أن يتجاوز حدود عشيرته، وأن يتعامل مع المقاتلين باعتبارهم جزءاً من قوة سياسية أكبر، وأن يضع قواعد للتحرك، وأن ينظر إلى الحرب باعتبارها عملية استراتيجية طويلة الأمد.

وكان إحسان نوري يحاول تحقيق هذا التحول.

فالمقاتل في مشروعه لم يعد مجرد رجل من قبيلته، وإنما أصبح عنصراً في قوة تدافع عن قضية أوسع. وهذه النقلة الفكرية والتنظيمية كانت من أهم مظاهر القومية الحديثة في الثورة.

لكن تطبيقها لم يكن سهلاً.

فالمجتمع الذي تعمل فيه الثورة كان لا يزال متأثراً بقوة بالبنية العشائرية. ولم يكن من الممكن ببساطة إلغاء الولاءات المحلية واستبدالها بولاء قومي موحد. ولذلك كانت القيادة العسكرية مطالبة بالتعامل مع الواقع كما هو، والاستفادة من العشائر بدلاً من محاولة تجاوزها بصورة كاملة.

وهذا جعل العلاقة بين القيادة المركزية والعشائر علاقة مركبة. فالقيادة تحتاج إلى رجال العشائر ودعمهم، لكنها في الوقت نفسه تريد أن تفرض انضباطاً عسكرياً عليهم. والعشائر تحتاج إلى حماية الثورة، لكنها تريد أيضاً الحفاظ على مصالحها واستقلال قرارها. ومن هنا كانت هناك دائماً مساحة من التوتر بين المشروع القومي والتنظيم العشائري.

وكانت هذه المشكلة موجودة في معظم الحركات القومية التي نشأت في مجتمعات تقليدية خلال تلك المرحلة، لكنها اكتسبت أهمية خاصة في أعري بسبب طبيعة الحرب. فالثورة تحتاج إلى وحدة القيادة أكثر من أي وقت مضى، بينما كان مصدر قوتها الاجتماعي قائماً على تعدد القوى المحلية.

ولذلك فإن نجاح إحسان نوري لم يكن مرتبطاً فقط بقدرته على التخطيط العسكري، وإنما بقدرته على إدارة هذه التناقضات الاجتماعية والسياسية.

ومن أهم العناصر التي ساعدته على ذلك خبرته العسكرية السابقة. فقد كان قادراً على فهم طبيعة الجيش التركي وأساليب عمله بدرجة أكبر من القادة الذين لم يخدموا في الجيوش النظامية. وهذا الأمر كان يمنحه معرفة بطبيعة التحركات العسكرية، وأهمية الاتصالات والإمدادات، ودور القيادة، والفرق بين العمليات النظامية وغير النظامية.

كما أن معرفته بالمؤسسة العسكرية التركية كانت تمنحه تصوراً عن طبيعة الخصم الذي يواجهه. فهو لم يكن يتعامل مع قوة مجهولة، وإنما مع جيش ينتمي إلى البيئة العسكرية التي عرفها سابقاً.

وهذه المعرفة كانت ذات قيمة في بناء استراتيجية المقاومة.

ففي مواجهة جيش نظامي متفوق، لا تكون الحكمة في خوض معارك مفتوحة بصورة مستمرة، لأن ذلك يمنح الخصم فرصة استخدام تفوقه في العدد والتسليح والتنظيم. ولذلك كان الاعتماد على الجغرافيا والمناورة والمرونة وإطالة أمد الصراع أكثر انسجاماً مع طبيعة القوة الكوردية.

ومن هنا أصبحت حرب أعري مرتبطة إلى حد كبير بحرب الجبل.

فالمقاتلون يتحركون في بيئة يعرفونها، ويستخدمون المرتفعات والممرات، ويحاولون تجنب الوقوع في عمليات تطويق واسعة، ويستفيدون من الحدود والمجتمعات المحلية. وفي المقابل، تحاول القوات التركية عزل المنطقة، والسيطرة على الطرق، وقطع الإمدادات، ومنع الاتصال بين المقاتلين والمناطق الحدودية.

وكانت النتيجة أن الصراع لم يكن مجرد سلسلة من المعارك، وإنما كان صراعاً على القدرة على البقاء.

من يستطيع البقاء لفترة أطول؟
من يستطيع الحفاظ على خطوط الإمداد؟
من يستطيع تأمين الرجال؟
من يستطيع السيطرة على المعلومات؟
ومن يستطيع منع الطرف الآخر من إعادة تنظيم صفوفه؟
كانت هذه الأسئلة أكثر أهمية من الانتصار في معركة واحدة.

ومن هنا يمكن فهم لماذا أصبحت شخصية إحسان نوري رمزاً للثورة. فقد ارتبط اسمه بمحاولة بناء هذا النوع من المقاومة المستمرة، وليس فقط بقيادة معركة محددة. لكن الرمزية لا تعني أن القيادة كانت خالية من الأخطاء أو أن استراتيجية الثورة كانت متكاملة. فالقدرات العسكرية كانت محدودة، والموارد قليلة، والدعم الخارجي غير مضمون، والعلاقات العشوائية متغيرة، والضغط التركي يتزايد مع مرور الوقت. وكان أحد أكبر التحديات هو مشكلة التسليح. فالحرب الحديثة تحتاج إلى ذخائر مستمرة وإمدادات لا يمكن إنتاجها بسهولة داخل الجبل. وكلما طالت الحرب، أصبحت الحاجة إلى السلاح والذخيرة أكبر، خصوصاً في مواجهة جيش يستطيع الحصول على إمداداته من مؤسسات الدولة. وهنا تظهر أهمية الحدود مرة أخرى.

فالحدود الإيرانية كانت توفر إمكانية للحركة والتواصل، لكنها لم تكن مصدراً مضموناً ومستمراً للدعم الرسمي. ولذلك كان على القيادة أن تعتمد على شبكات مختلفة للحصول على السلاح والإمداد. كما أن أي تضيق على الحدود كان يؤدي مباشرة إلى زيادة الضغط على الثورة.

وهذا يوضح أن القوة العسكرية لإحسان نوري كانت مرتبطة بشروط جغرافية وسياسية لا يستطيع التحكم فيها بالكامل.

فالقائد مهما كانت خبرته لا يستطيع بناء جيش من دون موارد. ولا يستطيع الحفاظ على مقاومة طويلة إذا تمكن الخصم من قطع الإمداد وإغلاق الحدود وتفكيك الدعم المحلي. ولذلك فإن دراسة إحسان نوري يجب ألا تتحول إلى دراسة لشخصية فردية منفصلة عن البيئة التي عمل فيها.

كان إحسان نوري قائداً مهماً، لكنه كان يعمل داخل بنية محدودة الموارد.

وكانت هذه البنية نفسها تعكس مشكلة أوسع في الحركة القومية الكوردية في ذلك العصر: الطموح السياسي كان يتجاوز القدرة المادية.

فالحركة تريد الاستقلال، لكنها لا تملك دولة.
وتريد جيشاً، لكنها لا تملك صناعة عسكرية أو موارد دولة.

وتريد علاقات دولية، لكنها لا تملك اعترافاً رسمياً.
وتريد وحدة قومية، لكنها تعمل داخل مجتمع متعدد الولاءات.

وهذا التناقض بين الطموح والقدرة هو أحد المفاتيح الأساسية لفهم تجربة إحسان نوري.

ومع ذلك، فإن أهمية تجربته لا تتوقف على نتيجة الثورة. فحتى بعد هزيمة آغري، بقي نموذج القائد العسكري القومي حاضراً في الذاكرة السياسية الكردية، وأصبح إحسان نوري أحد الشخصيات المرتبطة بمحاولة بناء مقاومة حديثة تتجاوز الزعامة العشائرية.

وقد اكتسبت هذه الصورة أهمية خاصة لأن الثورة نفسها كانت واحدة من التجارب المبكرة التي حاولت فيها الحركة القومية الكردية الربط بين التنظيم السياسي والعمل العسكري.

فخويون قدمت الإطار السياسي، وإحسان نوري قدم القيادة العسكرية، وآغري قدمت الجغرافيا، والسكان والعشائر قدموا القاعدة الاجتماعية، بينما كان الهدف السياسي الأوسع هو بناء مركز للمقاومة الكردية.

ومن هنا يمكن النظر إلى هذه العناصر بوصفها منظومة واحدة.

لكن المنظومة لم تكن متوازنة.

فالقيادة السياسية كانت خارج الدولة، والقيادة العسكرية كانت تعمل في بيئة جبلية محدودة الموارد، والقاعدة الاجتماعية كانت متعددة المصالح، والدعم الإقليمي كان غير مضمون، والموقف الدولي لم يكن مستعداً لإعادة فتح تسوية سيفر أو تحدي الحدود التي أقرتها لوزان.

وهذه الظروف جعلت إحسان نوري أمام مهمة شبه مستحيلة: أن يحول قوة مقاومة محلية وقومية إلى قوة تستطيع مواجهة دولة حديثة.

ومع ذلك، فإن نجاحه النسبي في إبقاء المقاومة قائمة لعدة سنوات يكشف عن قدرة تنظيمية وعسكرية لا ينبغي التقليل منها. فاستمرار الثورة رغم الحملات العسكرية التركية، والضغط على الحدود، ومحاولات عزل المنطقة، يدل على أن المقاومة كانت تمتلك درجة من التنظيم والمرونة مكنتها من تجاوز مرحلة الاضطراب الأولي.

وكان هذا الاستمرار نفسه سبباً في أن تتحول آغري إلى قضية استراتيجية بالنسبة إلى الدولة التركية.

فكلما استمرت المقاومة، أصبح خطر تحولها إلى نموذج سياسي أكبر أكثر وضوحاً. وإذا نجحت القيادة في الحفاظ على منطقة مستقلة بحكم الأمر الواقع، فقد يصبح من الصعب على الجمهورية إعادة دمجها بسهولة.

ولهذا أخذت الدولة التركية تنظر إلى قيادة إحسان نوري بوصفها جزءاً أساسياً من المشكلة.

لم تعد المسألة مجرد مجموعات محلية يمكن تفكيكها بالمفاوضات أو الحملات المحدودة، بل أصبحت هناك قيادة عسكرية مرتبطة بتنظيم قومي، وجبل يتحول إلى مركز للمقاومة، وعلاقات حدودية معقدة.

ومن هنا بدأ الصراع ينتقل إلى مرحلة أكثر شمولاً.

فالدولة ستحتاج إلى عملية عسكرية واسعة لا تستهدف المقاتلين فقط، وإنما البيئة التي تسمح لهم بالبقاء. وستسعى إلى السيطرة على الطرق والقرى والممرات والحدود، وإلى قطع خطوط الإمداد، وإلى استخدام التفوق العسكري والتقني.

وفي هذه المرحلة ستظهر أيضاً أهمية القوة الجوية، التي ستمنح الجيش التركي قدرة جديدة على التعامل مع البيئة الجبلية. وهذه النقطة ستكون حاسمة في المرحلة الأخيرة من الثورة، لأن الجبل الذي كان يوفر حماية كبيرة للمقاتلين سيصبح أقل قدرة على حمايتهم أمام تطور وسائل الاستطلاع والقصف والتنقل العسكري.

وهنا تتضح إحدى المفارقات الكبرى في تجربة إحسان نوري.

فهو نجح في الاستفادة من طبيعة الحرب الحديثة إلى الحد الذي تسمح به موارده، لكنه كان يواجه دولة تستطيع تطوير أدواتها العسكرية بصورة أسرع بكثير. وكما طال الصراع، اتسعت الفجوة التقنية واللوجستية بين الطرفين.

ومن ثم فإن هزيمة الثورة لا يمكن تفسيرها فقط بوجود تفوق عسكري تركي، ولا يمكن تفسيرها فقط بوجود انقسامات داخل الحركة الكوردية، بل يجب النظر إلى مجموعة من العوامل المتراكمة: التفوق العددي والتقني للدولة، قدرتها على تعبئة الموارد، الضغط على الحدود، محدودية الإمداد، صعوبة تحقيق وحدة سياسية كاملة، وتعقيد العلاقة بين القيادة القومية والبنية العشائرية.

وكان إحسان نوري يعمل داخل هذه المعادلة كلها.

ولهذا فإن تقييمه التاريخي يجب ألا يقوم فقط على سؤال: هل انتصر أم انهزم؟

الأدق أن نسأل: ماذا حاول أن يفعل؟ وما الذي تغير في طبيعة المقاومة بسبب تجربته؟

والجواب أن تجربة إحسان نوري مثلت محاولة مبكرة لإدخال مفهوم القيادة العسكرية المنظمة إلى الحركة القومية الكوردية، وربط العمل العسكري بهدف سياسي يتجاوز حدود العشيرة والمنطقة. لقد حاول أن يحول المقاتل من عنصر في تعبئة محلية إلى جزء من قوة قومية، وأن يجعل الجبل قاعدة لاختبار مشروع سياسي.

وهذا هو السبب في أن اسمه بقي مرتبطاً بأغري.

لقد كان إحسان نوري بالنسبة إلى الثورة أكثر من قائد عسكري؛ أصبح رمزاً لمرحلة حاولت فيها الحركة القومية الكردية أن تنتقل من الاحتجاج إلى التنظيم، ومن الزعامة المحلية إلى القيادة القومية، ومن المقاومة المتفرقة إلى القوة المسلحة ذات الهدف السياسي.

لكن تجربته تكشف في الوقت نفسه عن الحدود الصعبة لهذا الانتقال. فبناء قيادة عسكرية قومية يحتاج إلى مؤسسات، والمؤسسات تحتاج إلى موارد، والموارد تحتاج إلى دولة أو دعم خارجي، والدعم الخارجي يحتاج إلى اعتراف ومصالح دولية. وهذه السلسلة لم تكن متوافرة بصورة كافية للحركة الكردية في أغري.

ولهذا بقيت الثورة تعتمد بدرجة كبيرة على إرادة المقاتلين، وعلى الجغرافيا، وعلى الدعم المحلي، وعلى قدرة القيادة على المناورة.

ومن هنا يمكن القول إن إحسان نوري كان يمثل «المرحلة العسكرية الحديثة» في ثورة أغري، لكنه كان يعمل في بيئة لم تكن قد امتلكت بعد الشروط السياسية والمادية الكافية لبناء جيش قومي كامل.

وبذلك تتضح مكانته التاريخية: فهو لم يكن مجرد زعيم ميداني، بل كان أحد أوائل الشخصيات التي حاولت أن تضع القيادة العسكرية الحديثة في خدمة مشروع قومي كوردي في مرحلة تأسيسية من تاريخ الحركة السياسية الكردية الحديثة.

وعندما تنتقل إلى دراسة المرحلة العسكرية الكبرى من ثورة أغري، فإن فهم دور إحسان نوري يصبح ضرورياً، لأن المعارك التي ستخوضها الثورة لم تكن منفصلة عن مشروعه في بناء قوة منظمة. وستظهر عندها بوضوح نقاط القوة التي استطاع أن يبني عليها، ونقاط الضعف التي لم يستطع تجاوزها، وكيف انتقلت الدولة التركية من عمليات محدودة إلى استراتيجية عسكرية شاملة هدفت إلى إنهاء المقاومة نهائياً. ومن هنا تبدأ المرحلة الأكثر حساسية في تاريخ أغري: مرحلة بناء القوة العسكرية، واتساع العمليات، وتصاعد المواجهة مع الجيش التركي، ثم دخول الطيران والقوات الكبيرة، وتحول الحرب إلى معركة شاملة على الجبل والحدود والمجتمع المحلي.

وهنا سيظهر السؤال المركزي الذي سيحدد مسار الثورة نحو نهايتها: هل استطاعت القيادة التي بناها إحسان نوري أن تحول أغري إلى قوة عسكرية قادرة على الصمود أمام دولة مركزية حديثة، أم أن التفوق العسكري والوجستي للدولة التركية كان أكبر من قدرة الثورة على الاحتمال؟

-
- McDowall, David. A Modern History of the Kurds. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004.
 - Olson, Robert. "The Kurdish Rebellions of Sheikh Said (1925), Mt. Ararat (1930), and Dersim (1937-8): Their Impact on the Development of the Turkish Air Force and on Kurdish and Turkish Nationalism." Die Welt des Islams 40, no. 1 (2000): 67-94.
 - Jwaideh, Wadie. The Kurdish National Movement: Its Origins and Development. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006.
 - Strohmeyer, Martin. Crucial Images in the Presentation of a Kurdish National Identity: Heroes and Patriots, Traitors and Foes. Leiden: Brill, 2003.
 - Nuri, Ihsan. Ağrı Dağı İsyanı. Istanbul: MED Yayıncılık, 1992.

سابعاً: مشروع جمهورية آغري

تعد مسألة «جمهورية آغري»، أو ما يعرف في بعض الأدبيات بـ«جمهورية آارات»، من أكثر القضايا إثارة للجدل في دراسة ثورة آغري، ليس فقط بسبب اختلاف المصادر في تسميتها ووصف طبيعتها السياسية، وإنما لأن هذه المسألة تقع عند نقطة التقاء التاريخ السياسي بالتاريخ القانوني. فهل كانت آغري دولة كوردية مستقلة بالمعنى الكامل؟ أم كانت إدارة ثورية مؤقتة؟ أم مشروعاً سياسياً لإقامة كيان كوردي مستقل لم يتمكن من استكمال شروط الدولة والسيادة؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب التمييز بين المشروع السياسي الذي حملته قيادة الثورة وبين الواقع القانوني والسيادي الذي استطاعت الثورة تحقيقه على الأرض.

وتزداد أهمية هذه المسألة لأن بعض الكتابات تستخدم مصطلح «جمهورية آغري» بطريقة توجي بوجود دولة مستقلة مكتملة الأركان، بينما تتعامل معها كتابات أخرى باعتبارها مجرد حركة تمرد مسلحة. وكلا التصورين قد يكون مضللاً إذا استخدم بصورة مطلقة. فالثورة تجاوزت بالفعل حدود المقاومة المحلية، وظهرت فيها محاولة لبناء مركز سياسي وعسكري وإدارة مرتبطة بمشروع قومي كوردي، لكنها في الوقت نفسه لم تتمكن من بناء دولة مستقرة ذات سيادة فعلية، ولم تحصل على اعتراف دولي، ولم تستطع تثبيت حدود إقليمية معترف بها أو إقامة مؤسسات دولة تعمل بصورة طبيعية ومستقرة.

ولهذا فإن التعبير الأكثر دقة في الدراسة التاريخية هو الحديث عن «مشروع جمهورية آغري» أو «المشروع السياسي لآغري»، مع الإشارة إلى أن بعض المصادر تسمي الكيان الذي نشأ في المنطقة «جمهورية آارات» أو «جمهورية آغري». فهذا التمييز لا ينتقص من القيمة السياسية للثورة، بل يجعل تحليلها أكثر دقة ويمنع إسقاط مفاهيم الدولة الحديثة عليها بصورة لا تتفق مع واقعها التاريخي.

إن الفرق بين «المشروع السياسي» و«الدولة القائمة» فرق جوهري. فقد تستطيع حركة ثورية أن تعلن استقلال منطقة معينة، وأن تشكل قيادة سياسية وعسكرية، وأن تنشئ نوعاً من الإدارة المحلية، وأن ترفع راية خاصة بها، وأن تطرح خطاباً للاستقلال، من دون أن تتحول بالضرورة إلى دولة ذات سيادة كاملة في النظام الدولي. وهذا ما يجعل حالة آغري شديدة الأهمية.

فالمسألة لم تكن مجرد مقاومة عسكرية تهدف إلى منع القوات التركية من السيطرة على منطقة جبلية. فقد بدأ يظهر في خطاب الحركة تصور يتجاوز الدفاع عن القرى والمناطق إلى محاولة بناء سلطة سياسية كوردية. ومع توسع دور خويون وظهور قيادة إحسان نوري باشا، أصبح الجبل ليس مجرد ملجأ للمقاتلين، وإنما مركزاً لمشروع سياسي يريد أن يمنح المقاومة معنى يتجاوز العمل العسكري.

ومن هنا حدث التحول الأهم في تاريخ الثورة: الانتقال من سؤال «كيف نقاوم؟» إلى سؤال «ماذا نبني؟».

وهذا التحول يمثل جوهر مشروع آغري.

فالمقاومة المسلحة يمكن أن تكون مؤقتة، وقد تنتهي بمجرد انسحاب القوات التي تواجهها أو التوصل إلى تسوية سياسية. أما إعلان مشروع سياسي مستقل فيعني أن الحركة بدأت تنظر إلى نفسها باعتبارها طرفاً سياسياً يريد امتلاك الأرض وإدارة السكان وتحديد شكل السلطة ومستقبل الإقليم.

وفي هذه النقطة تحديداً أصبحت آغري جزءاً من تطور الفكر القومي الكوردي في النصف الأول من القرن العشرين.

فبعد انهيار الدولة العثمانية، لم يعد السؤال الكوردي مقتصرًا على المطالبة بإصلاحات داخل الدولة الإمبراطورية، كما كان الأمر في مراحل سابقة. لقد ظهرت الدولة القومية الحديثة بوصفها النموذج السياسي المسيطر، وأصبحت الحدود والسيادة والاستقلال والاعتراف الدولي مفاهيم أساسية في تحديد مستقبل الشعوب.

وكان الكورد أمام واقع جديد: الأراضي التي عاشوا فيها ضمن النظام العثماني أصبحت موزعة بين دول وحدود جديدة، بينما لم يحصلوا على دولة قومية مستقلة. ولذلك ظهرت لدى بعض النخب الكوردية قناعة بأن الاستقلال لم يعد مجرد فكرة بعيدة، وإنما أصبح مشروعاً سياسياً ينبغي البحث عن وسائل لتحقيقه.

وكانت آغري إحدى التجارب التي حاولت ترجمة هذا التفكير إلى واقع جغرافي محدد.

لقد اكتسب جبل آارات أهمية رمزية وسياسية وعسكرية في آن واحد. فالجبل كان يوفر الحماية الطبيعية للمقاومة، لكنه في الوقت نفسه أصبح رمزاً لمشروع سياسي. ومن خلاله حاولت قيادة الثورة أن تؤسس منطقة تستطيع فيها ممارسة نوع من السلطة، وأن تجعل من وجودها العسكري أساساً لوجود سياسي.

لكن هنا يجب أن نكون دقيقين في استخدام مفهوم «السيادة».

فالسيادة في معناها القانوني الحديث لا تعني مجرد السيطرة المسلحة على مساحة من الأرض. وإنما ترتبط بوجود سلطة سياسية قادرة على ممارسة اختصاصاتها بصورة مستقرة، وبقدر من الاستقلال عن سلطة أخرى، وبقدرة على إدارة السكان والإقليم، وبوجود مقومات مؤسسية تسمح باستمرار السلطة. وفي النظام الدولي الحديث يضاف إلى ذلك عامل الاعتراف والعلاقات الخارجية، وإن كان الاعتراف الدولي في الفقه القانوني لا يختزل فيه مفهوم الدولة بصورة كاملة.

وبهذا المعنى، فإن مشروع آغري لم يصل إلى مرحلة الدولة المستقرة ذات السيادة الكاملة.

فسيطرته الإقليمية كانت محدودة، وكانت قدرته العسكرية مرتبطة باستمرار المقاومة، وكانت مؤسساته السياسية في طور التشكل، ولم يكن هناك جهاز دولة مستقر قادر على ممارسة وظائفه بصورة دائمة، كما لم تحصل الحركة على اعتراف دولي رسمي.

ولهذا فإن وصف آغري بأنها «جمهورية» ينبغي أن يفهم ضمن سياقها السياسي والتاريخي، لا باعتباره إثباتاً لقيام دولة ذات سيادة مكتملة الأركان.

لكن عدم تحقق الدولة قانونياً لا يعني أن المشروع السياسي لم يكن موجوداً. وهذه نقطة يجب التأكيد عليها.

فالتاريخ السياسي لا يقتصر على الدول التي نجحت، وإنما يشمل أيضاً المشاريع التي حاولت أن تتحول إلى دول ولم تستطع. وقد يكون للمشروع الذي فشل عسكرياً أثر طويل في تشكيل الوعي السياسي أكبر من تأثير بعض الكيانات التي بقيت فترة قصيرة ثم اختفت.

وفي هذا المعنى تمثل آغري محاولة مهمة في تاريخ القومية الكردية.

فهي تكشف أن قطاعاً من الحركة القومية لم يعد ينظر إلى المقاومة باعتبارها وسيلة دفاعية فقط، وإنما بدأ يربطها بهدف بناء سلطة سياسية مستقلة. وبذلك أصبحت الأرض نفسها جزءاً من المشروع السياسي، وأصبح الجبل مركزاً لاختبار فكرة الدولة.

ومن هنا يمكن فهم أهمية الإعلان السياسي المرتبط بآغري في سنة ١٩٢٧، وما رافقه من محاولة تقديم المنطقة بوصفها مركزاً للمشروع الاستقلالي الكردي. فالمسألة لم تكن مجرد تسمية رمزية، وإنما كانت تحمل رسالة سياسية: إن المقاومة تريد أن تقول إنها لا تطالب فقط بوقف حملة عسكرية أو بإطلاق سراح معتقلين أو بتغيير إجراء إداري، وإنما تطرح حقاً سياسياً أوسع يتعلق بمستقبل المنطقة.

وهذه الرسالة كانت موجهة إلى أكثر من طرف.

كانت موجهة إلى الدولة التركية باعتبارها السلطة التي تسيطر على المنطقة.

وكانت موجهة إلى المجتمع الكردي لإظهار أن المقاومة تمتلك هدفاً سياسياً يتجاوز الولاءات المحلية.

وكانت موجهة إلى القوى الإقليمية، ولا سيما إيران، بسبب الموقع الحدودي للثورة.

وكانت موجهة أيضاً إلى الخارج، لأن خويون كانت تدرك أن نجاح المشروع الكردي لا يرتبط بالقوة المحلية وحدها، وإنما يحتاج إلى إدخال القضية في الحسابات الإقليمية والدولية.

وهنا تظهر العلاقة بين مشروع آغري وخويون بصورة أوضح.

فإذا كانت القوة العسكرية هي التي تفرض وجود المقاومة على الأرض، فإن التنظيم السياسي هو الذي يحاول تحويل هذا الوجود إلى قضية سياسية. ومن دون هذا التحول كان من الممكن أن تبقى الثورة مجرد انتفاضة محلية قابلة للعزل والقمع. أما وجود خطاب للاستقلال ومشروع لسلطة كردية، فقد منح الأحداث معنى أوسع.

لكن المشروع واجه منذ البداية مشكلة أساسية: كيف يمكن إنشاء كيان سياسي في منطقة لا تزال الدولة التركية تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، بينما لا توجد قوة دولية مستعدة لفرض استقلال هذا الكيان؟

لقد كانت معاهدة لوزان قد أسست إطاراً دولياً مختلفاً عن ذلك الذي ظهر في سيفر. ولم تكن القوى الكبرى في نهاية عشرينيات القرن العشرين مستعدة لإعادة فتح الحدود التركية أو الدخول في مواجهة مباشرة مع الجمهورية التركية من أجل مشروع آغري.

وهذا يعني أن الحركة كانت تحاول بناء كيان سياسي في بيئة دولية غير مواتية. وقد كانت هذه المشكلة أكثر خطورة من التفوق العسكري التركي نفسه، لأن الحركة كانت تحتاج إلى أكثر من الانتصار المحلي. كانت تحتاج إلى وقت، وإلى اعتراف، وإلى دعم خارجي، وإلى قدرة على الاستمرار، وإلى بيئة إقليمية تسمح بتثبيت الكيان. ولم تتوافر هذه الشروط بصورة كافية.

ومن هنا تظهر الفجوة بين «الاستقلال بوصفه هدفاً» و«الاستقلال بوصفه واقعاً دولياً».

فالحركة تستطيع أن تعلن استقلالها، لكنها لا تستطيع بمفردها أن تجعل الدول الأخرى تتعامل معها كدولة. وتستطيع أن تسيطر على منطقة، لكنها تحتاج إلى الحفاظ على السيطرة وإقامة مؤسسات مستقرة. وتستطيع أن تشكل قيادة سياسية، لكنها تحتاج إلى موارد مستمرة لكي تتحول القيادة إلى حكومة.

وهذه هي المعضلة التي واجهها مشروع آغري. ولذلك يجب ألا ننظر إلى «جمهورية آغري» باعتبارها دولة فاشلة فحسب، بل باعتبارها تجربة مبكرة في بناء كيان سياسي كوردي في مرحلة كانت فيها فكرة الدولة القومية هي الإطار الأساسي للصراع السياسي. إنها تجربة تكشف عن الفرق بين الإرادة السياسية والقدرة على تحقيقها. فالإرادة كانت موجودة لدى جزء من القيادة القومية، والتنظيم كان موجوداً، والقيادة العسكرية كانت موجودة، والجغرافيا وفرت قاعدة للمقاومة، والقاعدة الاجتماعية وفرت مقاتلين ودعماً، لكن العناصر التي تحتاجها الدولة الحديثة لكي تستمر لم تكن مكتملة.

وهذا النقص لم يكن مجرد مشكلة داخلية.

فالمشروع كان محاصراً في بيئة إقليمية معقدة. تركيا كانت مصممة على منع قيام أي كيان كوردي مستقل داخل حدودها. وإيران كانت معنية بحماية حدودها ومصالحها ومنع انتقال الاضطراب إلى أراضيها. أما القوى الدولية الكبرى فلم تكن ترى في آغري قضية تستحق إعادة ترتيب النظام الذي تأسس بعد لوزان.

ومن ثم وجدت الثورة نفسها أمام معادلة صعبة: مشروع سياسي كبير، وقوة مادية محدودة، وبيئة دولية غير داعمة.

وهذه المعادلة تفسر جانباً مهماً من تاريخ الثورة.

فحين يصبح المشروع السياسي أكبر من القدرة على حمايته، تتحول القوة العسكرية إلى العامل الحاسم. وإذا لم تستطع المقاومة تحقيق تفوق عسكري أو الوصول إلى تسوية سياسية، فإن المشروع السياسي يبقى معرضاً للانهايار.

وهذا ما حدث في النهاية.

لكن انهيار المشروع عسكرياً لا يلغي دلالاته السياسية. فقد كانت آغري واحدة من التجارب التي أظهرت أن الحركة القومية الكوردية بدأت تتعامل مع مفهوم الدولة بصورة أكثر وضوحاً. ولم تعد القضية مجرد المطالبة بحقوق ثقافية أو إدارية محدودة، بل ظهر لدى بعض القيادات تصور عن كيان سياسي مستقل يستطيع أن يمارس السلطة على أرض ذات غالبية كوردية.

وهذه النقلة الفكرية تستحق دراسة مستقلة.

فالثورات السابقة على آغري كانت مرتبطة بدرجات مختلفة بالقيادات المحلية والعشائرية والدينية، وكانت أهدافها متعددة ومركبة. أما آغري فقد شهدت بصورة أوضح تدخل تنظيم قومي يسعى إلى تجاوز هذه البنية، وإلى تحويل المقاومة إلى مشروع قومي سياسي.

ومن هنا فإن «جمهورية آغري» ليست مهمة لأنها كانت دولة مكتملة، وإنما لأنها كشفت عن تطور في تصور الحركة القومية الكوردية لمفهوم السلطة.

لقد بدأ السؤال يتغير من: «كيف نحمي مجتمعنا من سلطة مركزية؟» إلى: «كيف نبني سلطة سياسية لنا؟».

والفرق بين السؤالين كبير.

الأول يمكن أن يؤدي إلى انتفاضة.

أما الثاني فيقود إلى مشروع دولة.

وهذا هو التحول التاريخي الذي ينبغي أن نقرأ من خلاله تجربة آغري.

ومع ذلك، فإن من الخطأ أيضاً تصوير المشروع وكأنه كان يحظى بإجماع كوردستاني شامل. فالحركة الكوردية في تلك المرحلة كانت متعددة الاتجاهات، ولم تكن جميع العشائر أو النخب أو القوى السياسية تحمل الرؤية نفسها. وكانت الولاءات المحلية والمصالح العشائرية والمواقف الدينية والسياسية تؤثر بصورة مباشرة في مسار الأحداث.

ولذلك فإن مشروع آغري كان مشروعاً مهماً، لكنه لم يكن مشروعاً موحداً لجميع الكورد.

وهذه الحقيقة تساعد على فهم إحدى نقاط الضعف الأساسية في الثورة. فبناء الدولة يحتاج إلى قاعدة سياسية واجتماعية واسعة ومستقرة، بينما كانت الثورة تعمل داخل مجتمع منقسم بين ولاءات مختلفة، وفي مواجهة دولة مركزية قوية، وفي بيئة إقليمية لا تسمح بحرية الحركة.

وهكذا كان المشروع يحمل في داخله تناقضاً بين طموحه القومي وبين محدودية الأدوات المتاحة لتحقيقه.

ومع ذلك، فإن التجربة تركت أثراً عميقاً في الذاكرة السياسية الكوردية، لأن فكرة إقامة كيان كوردي مستقل في جبل آرارات تحولت إلى رمز يتجاوز حدود التجربة الواقعية نفسها. وأصبح اسم آغري مرتبطاً بفكرة أن المقاومة يمكن أن تنتقل من الدفاع عن الوجود إلى محاولة تأسيس سلطة سياسية مستقلة.

وهذا ما يجعل دراسة مشروع آغري ضرورية لفهم التطور اللاحق للفكر السياسي الكوردي.

فالتاريخ لا يتحرك فقط عبر الدول التي قامت، وإنما أيضاً عبر الدول التي حاولت الشعوب بناءها ولم تستطع. والمشاريع غير المكتملة تترك أحياناً أثراً طويلاً لأنها تتحول إلى ذاكرة سياسية وإلى رموز تعيد الأجيال اللاحقة تفسيرها وفق ظروفها الجديدة.

ومن هذه الزاوية، فإن آغري تمثل تجربة سياسية قبل أن تكون مجرد تجربة عسكرية. لقد كان الجبل قاعدة للمقاتلين، لكنه أصبح أيضاً مساحة لتجربة فكرة السلطة. وكانت القيادة العسكرية تحاول حماية الأرض، بينما كانت القيادة السياسية تحاول إعطاء هذه الأرض معنى قومياً. وكان الإعلان السياسي يحاول تحويل السيطرة الميدانية إلى حق سياسي، لكن النظام الدولي لم يمنح المشروع الأدوات اللازمة لتحويل هذا الحق المدعى إلى دولة معترف بها.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى لمشروع جمهورية آغري: لقد امتلكت الثورة بعض عناصر الدولة في صورتها الأولية، لكنها لم تمتلك الشروط الدولية والعسكرية والمؤسسية التي تجعل هذه العناصر قابلة للاستمرار.

وبذلك يمكن القول إن «جمهورية آغري» كانت مشروعاً سياسياً أكثر منها دولة مكتملة، وتجربة استقلالية أكثر منها نظاماً سيادياً مستقراً، ورمزاً للقومية الكوردية أكثر منها كياناً معترفاً به في النظام الدولي.

وهذا التوصيف لا يقلل من شأنها، بل يمنحها مكانتها التاريخية الحقيقية.

فالقائمة التاريخية للمشروع لا تكمن في عدد الدول التي اعترفت به، ولا في طول المدة التي استطاع خلالها ممارسة السلطة، وإنما في أنه مثل محاولة عملية لترجمة فكرة الاستقلال الكوردي إلى واقع سياسي وجغرافي في مرحلة كانت فيها الخريطة الجديدة للشرق الأوسط لا تزال تتشكل.

ومن هنا ينبغي أن نقرأ آغري بوصفها تجربة مبكرة في الصراع على الأرض والسيادة والهوية.

لقد كانت الثورة تقول، بالفعل السياسي والعسكري، إن المسألة الكوردية لا يمكن اختزالها في مشكلة أمنية محلية. وكانت محاولة إنشاء كيان سياسي تقول إن جزءاً من الحركة القومية الكوردية بدأ يرى الحل في بناء سلطة مستقلة، لا في انتظار إصلاحات تأتي من المركز.

لكن الدولة التركية رأت في هذا المشروع تحدياً مباشراً لسيادتها ووحدة أراضيها، ولذلك أصبح القضاء على مركز آغري السياسي والعسكري هدفاً استراتيجياً.

ومن هنا ننتقل إلى المرحلة الأكثر حسماً في تاريخ الثورة: مرحلة المواجهة العسكرية الشاملة.

فبعد أن تحولت آغري من منطقة اضطراب إلى مركز للمقاومة، ومن المقاومة إلى مشروع سياسي، لم يعد بإمكان الدولة التعامل معها باعتبارها مشكلة محلية محدودة. وأصبحت الحاجة إلى عملية عسكرية واسعة أكثر وضوحاً، خاصة مع تطور التنظيم الكوردي وارتباطه بخويون وقيادة إحسان نوري.

وهكذا أصبح مصير مشروع جمهورية آغري مرتبطاً بمصير القوة التي تحميه.

فإذا بقيت القوة العسكرية قادرة على حماية الجبل، بقي المشروع السياسي قائماً ولو بصورة محدودة. وإذا انهارت القوة العسكرية، انهار معها الأساس المادي للمشروع.

ومن هنا تبدأ المرحلة الأخيرة من القصة: كيف واجهت الدولة التركية مشروع آغري؟ وكيف تطورت العمليات العسكرية؟ وما دور الطيران والقوات البرية؟ وكيف جرى التعامل مع الحدود؟ وما العوامل التي أدت إلى سقوط مركز المقاومة سنة ١٩٣٠؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي ستكشف في النهاية لماذا بقيت آغري مشروعاً سياسياً أكثر من كونها دولة، ولماذا تحولت «جمهورية آارات» بعد سقوطها من واقع عسكري مؤقت إلى رمز تاريخي دائم في الذاكرة السياسية الكوردية.

ثامناً: طبيعة القوات الكوردية

لم تكن القوات الكوردية التي شاركت في ثورة آغري جيشاً نظامياً بالمعنى الذي كانت تعرفه الجيوش الأوروبية الحديثة، ولم تكن كذلك قوة عشائرية خالصة يمكن تفسير وجودها ببنية القبيلة وحدها، وإنما كانت تشكياً مركباً نشأ من تداخل عدة عناصر اجتماعية وسياسية وعسكرية، اجتمعت في ظروف تاريخية استثنائية فرضتها طبيعة الصراع بين الحركة الكوردية والدولة التركية في أواخر عشرينيات القرن العشرين. ولهذا فإن فهم طبيعة هذه القوات يمثل مدخلاً أساسياً لفهم الثورة كلها، لأن القوة العسكرية لم تكن مجرد أداة تستخدمها القيادة، بل كانت انعكاساً مباشراً للبنية الاجتماعية والسياسية التي نشأت فيها الثورة.

لقد كانت ثورة آغري تتحرك داخل مجتمع لم يكن قد انتقل بصورة كاملة من البنى التقليدية إلى البنى السياسية الحديثة. وكانت الروابط العشائرية والعائلية والمناطية والدينية لا تزال تؤدي دوراً أساسياً في تحديد الولاءات والحماية والتنقل وتوفير الرجال والموارد. وفي الوقت نفسه كانت أفكار القومية الحديثة قد بدأت تنتشر بين قطاعات من النخب الكوردية، وأصبحت مفاهيم الأمة والوطن والاستقلال والتنظيم السياسي جزءاً من الخطاب الجديد.

وهنا ظهر أحد أكثر التناقضات أهمية في تجربة آغري: قيادة تحمل تصوراً قومياً حديثاً، وتنظيم سياسي يحاول تجاوز الحدود العشائرية، وقائد عسكري يمتلك خبرة في المؤسسة العسكرية النظامية، لكن القوة التي يجب أن تحمل هذا المشروع إلى الميدان كانت لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على مجتمع تحكمه الروابط المحلية والعشائرية.

ولذلك فإن القوات الكوردية في آغري لا يمكن فهمها وفق نموذج واحد.

لم تكن جيشاً قومياً مكتمل البناء، لكنها لم تكن أيضاً مجرد تجمع عشوائي من المسلحين. كانت مرحلة انتقالية بين النموذجين؛ بين المقاتل الذي ينتمي أولاً إلى عشيرته ومنطقته، والمقاتل الذي يفترض أن ينتمي إلى مشروع قومي يتجاوز حدود العشيرة.

وهذا الانتقال هو الذي يفسر كثيراً من مظاهر القوة والضعف التي ظهرت خلال الثورة.

فمن الناحية الاجتماعية، كانت العشيرة إحدى أهم المؤسسات التي وفرت للثورة قدرتها على التجنيد والاستمرار. ففي مجتمع تتراجع فيه مؤسسات الدولة أو لا تحظى بثقة قطاعات من السكان، تصبح الروابط التقليدية مصدراً للحماية والتعبئة. وكان الشيخ أو الزعيم العشائري يمتلك القدرة على جمع الرجال، وتأمين الملاذ، ونقل الأخبار، وتوفير بعض الموارد، وربط المناطق بعضها ببعض.

وبذلك لم تكن العشيرة مجرد بنية اجتماعية، وإنما كانت في ظروف الثورة مؤسسة ذات وظيفة سياسية وعسكرية.

فحين تحتاج حركة مقاومة إلى رجال، تستطيع العشيرة أن توفرهم بسرعة أكبر من أي جهاز سياسي حديث غير موجود أصلاً. وحين تحتاج إلى الطعام أو الحيوانات أو أماكن الإيواء، تستطيع الشبكات المحلية أن تؤمن جزءاً من هذه الاحتياجات. وحين تحتاج إلى معلومات عن تحركات القوات الحكومية، فإن السكان المحليين يكونون أكثر قدرة على معرفة الطرق والممرات والتحركات في بيئتهم.

لكن القوة نفسها التي منحت الثورة القدرة على الاستمرار أصبحت أحد مصادر ضعفها.

فالولاء للعشيرة ليس بالضرورة هو الولاء للمشروع القومي.

وقد يقاتل الرجل لأنه يحمي عشيرته، أو لأنه ينتقم من خصم محلي، أو لأنه يدافع عن أرضه، أو لأنه يرفض سلطة الدولة، أو لأنه يؤمن بالمشروع القومي، أو بسبب اجتماع هذه الدوافع كلها. ومن الصعب أحياناً الفصل بين هذه الدوافع في مجتمع يعيش مرحلة انتقالية.

ولهذا لا يجوز افتراض أن كل من حمل السلاح في آغري كان يحمل التصور السياسي نفسه.

فالمقاتل المحلي قد يرى الثورة من زاوية مختلفة عن رؤية خويون، والزعيم العشائري قد ينظر إليها من زاوية مصالح عشيرته، بينما يرى القائد العسكري فيها خطوة نحو مشروع قومي مستقل. وقد تتقاطع هذه الرؤى في لحظة الحرب، لكنها لا تكون متطابقة بالضرورة.

وهذا الاختلاف الداخلي يمثل نقطة أساسية لفهم طبيعة القوة الكوردية.

لقد كانت الثورة بحاجة إلى العشائر، لكنها في الوقت نفسه كانت بحاجة إلى تجاوز حدود العشيرة.

كانت تحتاج إلى الزعماء المحليين، لكنها كانت تريد أن تكون القيادة القومية هي المرجع النهائي.

كانت تحتاج إلى المقاتلين الذين يأتون من بيئات مختلفة، لكنها كانت تريد أن تجعلهم جزءاً من قوة واحدة.

وكان هذا التناقض صعب الحل.

فالجيش النظامي يقوم على فكرة أن الجندي يخضع للقيادة العسكرية بصرف النظر عن انتمائه العائلي أو المناطقي. أما القوة العشائرية فتقوم بدرجة كبيرة على

الولاء الشخصي والاجتماعي للزعيم أو الجماعة. وفي الحالة الكوردية في آغري اجتمع النموذجان، ولذلك بقيت عملية بناء قيادة موحدة مسألة معقدة.

ومن هنا تظهر أهمية إحسان نوري باشا.

فخلفيته العسكرية جعلته أكثر إدراكاً لمشكلة تحويل المقاتلين المتفرقين إلى قوة منظمة. ولم يكن التحدي الذي يواجهه مجرد زيادة عدد المقاتلين، بل كان يتمثل في جعل هذا العدد قوة عسكرية يمكن توجيهها بصورة منسقة.

فالعدد وحده لا يصنع جيشاً.

الجندي يحتاج إلى قيادة.

والقيادة تحتاج إلى اتصالات.

والاتصالات تحتاج إلى نظام.

والنظام يحتاج إلى موارد.

والموارد تحتاج إلى إدارة.

وهذه السلسلة هي التي كانت تفتقدها المقاومة بدرجات مختلفة.

ولذلك حاولت قيادة الثورة إدخال قدر من التنظيم العسكري في صفوف المقاتلين. وكان الهدف الأساسي هو تحقيق قدر من الانضباط، وتوزيع المسؤوليات، وربط المجموعات المختلفة بالقيادة المركزية، وتحسين القدرة على الحركة والاستجابة للعمليات التركية.

لكن هذه المحاولة لم تكن سهلة، لأن القوة لم تنشأ أصلاً بوصفها مؤسسة عسكرية واحدة.

فقد كانت المجموعات المسلحة تأتي من مناطق مختلفة، ولها قاداتها المحليون، وتجاربها المختلفة، ودرجات متفاوتة من الخبرة العسكرية. وكان بعضها أقرب إلى نمط القتال العشائري، بينما امتلكت مجموعات أخرى خبرة عسكرية أكثر انتظاماً.

وكان هذا التنوع مفيداً في بعض الظروف.

فالمقاتل المحلي يعرف الأرض.

والمقاتل العشائري يعرف المجتمع.

والعنصر العسكري السابق يعرف أساليب الجيش النظامي.

والقيادة السياسية تعرف الهدف الأوسع للثورة.

وعندما تتكامل هذه العناصر يمكن أن تشكل قوة ذات قدرة كبيرة على الصمود.

لكن عندما تتعارض، يمكن أن تتحول إلى مصدر ضعف.

ومن هنا فإن القوات الكوردية كانت تتمتع بمرونة كبيرة، لكنها كانت تفتقد إلى التجانس الكامل.

وكانت هذه المرونة من أهم أسباب قدرتها على البقاء. فالقوة غير النظامية لا تحتاج إلى بنية ثقيلة لكي تتحرك، ويمكنها أن تتوزع وتختفي وتعود إلى الظهور، ويمكن للمقاتلين أن يستفيدوا من معرفة السكان بالجبال والممرات.

لكن المرونة نفسها كانت تعني أن القيادة لا تملك دائماً السيطرة الكاملة على جميع المجموعات.

وهذا يختلف جذرياً عن الجيش النظامي.

فالجيش النظامي يستطيع إصدار أمر عمليات، وتوزيع الوحدات، وتحديد الأهداف، وتنسيق التحركات، ثم محاسبة الوحدات التي لا تنفذ الأوامر. أما في الثورة الكوردية فكانت القيادة تعتمد بدرجة أكبر على الإقناع والولاء والثقة الشخصية والعلاقات الاجتماعية.

وهذا جعل بناء قيادة مركزية فعالة أحد أصعب التحديات.

وكانت المشكلة أكثر وضوحاً بسبب طبيعة الحرب نفسها.

فالثورة كانت تحتاج إلى الاستمرار لفترة طويلة، بينما كانت التعبئة العشوائية بطبيعتها أكثر ملاءمة للمشاركة المؤقتة. يستطيع المقاتل أن يترك عمله أو قريته ويلتحق بالقتال فترة معينة، لكنه لا يستطيع بالضرورة أن يبقى سنوات في الجبل من دون أن تتأثر أسرته ومصالحه الاقتصادية.

وهنا ظهرت مشكلة «دوام القوة».

كيف تحافظ الثورة على عدد ثابت من المقاتلين؟

كيف تعوض الخسائر؟

كيف تمنع التعب والإرهاق؟

كيف تؤمن الطعام والسلاح؟

كيف تحافظ على معنويات المقاتلين؟

هذه الأسئلة كانت مرتبطة ببنية المجتمع نفسه.

فالقوة العسكرية لا تعيش منفصلة عن الاقتصاد. والمقاتل يحتاج إلى طعام وملابس وذخيرة ومأوى، والقرى تحتاج إلى الاستمرار في إنتاج ما يكفي للسكان، والحرب الطويلة تستنزف المجتمع.

ولهذا فإن كل ثورة مسلحة تحتاج إلى قاعدة اجتماعية واقتصادية قادرة على تحمل الحرب.

وكانت أغري محدودة في هذا الجانب مقارنة بالدولة التركية.

فالدولة تمتلك الضرائب والإدارة والجيش والمخازن ووسائل النقل والقدرة على إعادة توزيع الموارد بين المناطق. أما الثورة فكانت تعتمد على الموارد المحلية، وعلى ما يمكن جمعه أو الحصول عليه من شبكات الدعم.

وهذا جعل مسألة التسليح والإمداد واحدة من أهم نقاط الضعف.
فالحصول على السلاح ليس كافياً.

السلاح يحتاج إلى ذخيرة.
والذخيرة تحتاج إلى إمداد مستمر.
والسلاح يحتاج إلى صيانة.
والقوة تحتاج إلى الغذاء.
والغذاء يحتاج إلى طرق نقل.
والنقل يحتاج إلى حيوانات أو وسائل أخرى.

وبالتالي فإن الحرب الحديثة هي في جزء كبير منها حرب لوجستية.

وقد استطاعت القوات الكوردية الاستفادة من البيئة الجبلية في تقليل بعض احتياجاتها، لكنها لم تستطع إلغاء الحاجة إلى الإمداد. وكلما طالت الحرب، أصبحت هذه المشكلة أكثر خطورة.

وكان العامل الحدودي جزءاً من هذه المعادلة.

فقرب آغري من إيران جعل المنطقة أكثر انفتاحاً على الحركة، لكنه في الوقت نفسه جعل الثورة تعتمد على ظروف سياسية لا تملك التحكم فيها. فالحدود بين دولتين ليست مساحة مفتوحة بصورة دائمة، وإنما تخضع لمراقبة وسياسات وأمن ومصالح دولية.

وكان عبور المقاتلين أو السكان أو الأسلحة عبر الحدود قادراً على التأثير في العلاقات التركية الإيرانية، الأمر الذي جعل الثورة جزءاً من مشكلة إقليمية أوسع.

وهكذا أصبحت القوات الكوردية محكومة بمثلث جغرافي وسياسي معقد: الجبل من جهة، والحدود من جهة ثانية، والدولة التركية من جهة ثالثة.

وكانت الجغرافيا تمنحهم مساحة للمناورة، لكن الدولة كانت تسعى باستمرار إلى تقليص هذه المساحة.

ومن هنا فإن القوة الكوردية لم تكن تتحرك في فراغ.

كانت الدولة التركية تراقب الحدود، وتحاول السيطرة على الطرق والممرات، وتسعى إلى منع وصول الدعم إلى المقاتلين، وتعمل على عزل المنطقة عن محيطها.

وهذا يعني أن نجاح الثورة لم يكن يعتمد فقط على قدرتها على القتال، وإنما على قدرتها على الحفاظ على شبكة اتصال وإمداد.

وهنا يظهر الدور السياسي لخويبون.

فإذا كانت العشائر توفر جزءاً من القاعدة الاجتماعية، وكانت القيادة العسكرية توفر التنظيم الميداني، فإن خوييون حاولت توفير الإطار السياسي الذي يمنح القوة معنى قومياً.

وهذا التداخل بين السياسي والعسكري كان أحد أهم خصائص آغري. لم تكن البنادق تعمل منفصلة عن المشروع السياسي. ولم يكن المشروع السياسي قادراً على العمل من دون القوة العسكرية. كانت العلاقة بينهما تبادلية.

القوة تحمي المشروع، والمشروع يمنح القوة هدفاً. لكن هذه العلاقة كانت تحمل خطراً أيضاً.

فكلما ارتبط المشروع السياسي بقوة عسكرية محدودة، أصبح بقاؤه مرتبطاً ببقاء تلك القوة. وإذا انهارت القوة العسكرية، تراجع المشروع السياسي معها.

وهذا ما جعل الدفاع عن جبل آغري مسألة تتجاوز الدفاع عن موقع عسكري. كان الدفاع عن الجبل يعني الدفاع عن مركز المشروع السياسي نفسه. ومن هنا يمكن فهم سبب التركيز الكبير على المنطقة الجبلية. لكن الجبل، مهما كان قوياً، لا يستطيع أن يحل محل الدولة.

فالدولة تحتاج إلى المدن والإدارة والاقتصاد والطرق والمؤسسات، بينما الثورة كانت تعمل في بيئة يغلب عليها الطابع الجبلي والريفي. وهذا جعلها قادرة على الدفاع عن نفسها، لكنها أقل قدرة على ممارسة حكم مستقر واسع النطاق. ومن هنا تظهر مفارقة أخرى.

كلما بقيت الثورة في الجبل، كانت أكثر قدرة على مقاومة الجيش النظامي.

لكن كلما أرادت الانتقال من المقاومة إلى بناء دولة، كانت بحاجة إلى الخروج من الجبل والسيطرة على مناطق أوسع.

وهذا الخروج كان يعني الدخول في مواجهة مباشرة مع الدولة، حيث تصبح القوة الكوردية أكثر تعرضاً للتفوق العسكري التركي.

وهكذا أصبح الجبل في الوقت نفسه مصدر قوة ومصدر قيد.

كان يحمي الثورة، لكنه كان يحد من قدرتها على التحول إلى دولة.

وهذه واحدة من المفارقات الجغرافية الكبرى في تجربة آغري.

أما من الناحية البشرية، فقد كانت القوات الكوردية متنوعة من حيث الخبرة العسكرية.

فإلى جانب المقاتلين المحليين، كان هناك أشخاص يمتلكون خبرة سابقة في الجيوش النظامية. وهذه العناصر كانت ذات قيمة كبيرة بالنسبة إلى قيادة الثورة، لأنها تعرف طبيعة القتال النظامي، وتستطيع المساعدة في التدريب والتنظيم والانضباط.

لكن وجود أفراد ذوي خبرة عسكرية لم يكن كافياً لإنشاء جيش حديث. فالجيش لا يقوم على الضباط فقط.

يحتاج إلى مؤسسات.

يحتاج إلى مدارس عسكرية.

يحتاج إلى جهاز تموين.

يحتاج إلى مخازن.

يحتاج إلى نظام رواتب.

يحتاج إلى طبابة.

يحتاج إلى اتصالات.

يحتاج إلى استخبارات.

يحتاج إلى قدرة على استبدال الخسائر.

وهذه كلها كانت محدودة أو غير مستقرة في الثورة.

ولذلك يمكن القول إن آغري امتلكت بعض عناصر الجيش الحديث، لكنها لم تمتلك المؤسسة العسكرية الحديثة كاملة.

وكان هذا الفارق حاسماً.

فالمقاتل ذو الخبرة يمكن أن يقود مجموعة، لكنه لا يستطيع وحده بناء مؤسسة. والقائد العسكري يستطيع وضع خطة، لكنه يحتاج إلى موارد لتنفيذها.

والقيادة السياسية تستطيع إعلان مشروع الاستقلال، لكنها تحتاج إلى قوة تحمي الإعلان.

وهكذا كانت كل حلقة تعتمد على الأخرى.

ومن الناحية العسكرية، كانت طبيعة القوة الكوردية أقرب إلى نموذج الحرب غير النظامية، حيث تعتمد على الحركة والمرونة ومعرفة الأرض وتجنب المواجهات المباشرة عندما يكون الخصم متفوقاً في العدد والتسليح.

وهذا النموذج كان مناسباً لبيئة آغري.

فالجبال توفر مواقع دفاعية طبيعية، والمسالك المحدودة تجعل التحرك الكبير للقوات النظامية أكثر صعوبة، والضباب والطقس والتضاريس يمكن أن تؤثر في العمليات.

لكن الدولة التركية كانت تتعلم أيضاً.

فكلما طال الصراع، زادت قدرة الجيش على فهم المنطقة وتطوير عملياته فيها. ولم يعد عامل المفاجأة كافياً، كما أن الدولة استطاعت تعبئة أعداد أكبر من القوات واستخدام وسائل حديثة بصورة متزايدة.

ومن أهم التحولات التي ستظهر في المرحلة اللاحقة تطور استخدام الطيران في العمليات ضد الثورة.

وهذا التطور كان له معنى استراتيجي كبير.

فالقوة التي تعتمد على الجبل باعتباره ملجأ تصبح أمام مشكلة جديدة عندما يستطيع الخصم الوصول إلى أهدافها من الجو. فالقوة الجوية تقلل من أهمية بعض عناصر الحماية التي توفرها التضاريس، وتسمح للدولة بمراقبة مناطق واسعة وضرب مواقع يصعب الوصول إليها بالقوات البرية.

ومن هنا بدأت معادلة القوة تتغير.

كان المقاتل الكوردي يعرف الجبل، لكن الدولة أصبحت قادرة على استخدام وسائل عسكرية تجعل معرفة الجبل أقل كفاية وحدها.

وهذه نقطة مهمة في تفسير المرحلة الأخيرة من الثورة.

لكن العامل العسكري لم يكن العامل الوحيد.

فالقوات الكوردية كانت بحاجة أيضاً إلى معلومات.

وفي حرب الجبال، تصبح المعلومات ذات أهمية كبيرة: أين توجد القوات التركية؟ ما الطرق التي تستخدمها؟ ما المناطق التي تراقبها؟ أين يمكن التحرك؟ ما اتجاه الحملات العسكرية؟

وكان السكان المحليون جزءاً أساسياً من هذه الشبكة.

وهنا يظهر مرة أخرى دور المجتمع في الحرب.

فالمجتمع ليس مجرد مصدر للمقاتلين، وإنما مصدر للمعلومات أيضاً.

لكن هذا الدور كان يحمل مخاطرة كبيرة على المدنيين، لأن ارتباطهم بالمقاومة قد يجعلهم عرضة للضغط والعقاب من جانب الدولة، كما أن استمرار الحرب قد يضع المجتمعات المحلية بين طرفين متصارعين.

ومن هنا لا يمكن دراسة القوات الكوردية من دون دراسة السكان الذين عاشوا حولها. فالثورة كانت تعتمد على البيئة الاجتماعية، والدولة كانت تحاول فصل الثورة عن هذه البيئة.

وهذه إحدى الاستراتيجيات الأساسية التي تتبعها الدول في مواجهة حركات المقاومة: عزل المقاتل عن المجتمع الذي يوفر له الرجال والطعام والمعلومات والمأوى.

ولذلك فإن نجاح الدولة في الوصول إلى البيئة الاجتماعية للمقاومة يمكن أن يكون أكثر أهمية من الانتصار في معركة واحدة.

وكان هذا هو التحدي الأكبر أمام الثورة.

فإذا بقي المجتمع متماسكاً خلفها، تستطيع القوة أن تستمر حتى مع الخسائر.

أما إذا بدأ المجتمع بالتعب أو الخوف أو الانقسام، فإن القوة العسكرية تفقد جزءاً أساسياً من قدرتها على البقاء.

ومن هنا يصبح السؤال: هل كانت الثورة قادرة على إنتاج ولاء قومي يتجاوز المصالح المحلية؟

الإجابة ليست بسيطة.

فقد كان الخطاب القومي موجوداً، وكانت فكرة كردستان والاستقلال حاضرة لدى القيادة، وكان مشروع خويون يمثل محاولة لتجاوز الانقسامات، لكن المجتمع نفسه لم يكن قد أصبح مجتمعاً سياسياً قومياً بالمعنى الحديث الكامل.

وكانت الروابط العشائرية والدينية والمناطقية لا تزال قوية.

وهذا لا يعني أن القومية لم تكن موجودة، بل يعني أنها كانت تتعايش مع أشكال أقدم من الانتماء.

فالإنسان يستطيع أن يكون كوردياً وقبلياً ومنتمياً إلى منطقته وعائلته في الوقت نفسه، لكن عند نشوء صراع قد تتقدم هوية على أخرى بحسب الظروف.

وهذا ما جعل عملية بناء الوحدة القومية صعبة.

فالوحدة السياسية لا تنتج تلقائياً من التشابه القومي.

تحتاج إلى مؤسسات.

وتحتاج إلى قيادة مقبولة.

وتحتاج إلى مصالح مشتركة.

وتحتاج إلى خطاب يستطيع تحويل الهوية الثقافية إلى مشروع سياسي.

وكانت خويون تحاول القيام بهذا الدور، لكن الوقت والظروف لم يكونا كافيين لبناء مؤسسة قومية قادرة على السيطرة الكاملة على مختلف القوى.

وهنا يمكن فهم الطبيعة الانتقالية للقوات الكوردية في أغري.

فهي كانت تحمل في داخلها مرحلتين تاريخيتين.

مرحلة قديمة يمثلها الزعيم العشائري والمقاتل المحلي والولاء للمنطقة.

ومرحلة جديدة يمثلها الضابط والقائد القومي والتنظيم السياسي وفكرة الدولة المستقلة.

وكانت الثورة تحاول أن تجعل المرحلتين تعملان معاً.
وهذا نجاح جزئياً.

فلو لم تتعاون البنية العشائرية مع المشروع القومي، لما استطاعت الثورة أن تحصل على قاعدة اجتماعية واسعة.

ولو لم يوجد المشروع القومي، لكان من الصعب تحويل المقاومة إلى حركة ذات هدف سياسي واضح.

لكن التوفيق بين الاثنين لم يكن كاملاً.

ومن هنا جاءت مشكلة القيادة.

من يملك القرار النهائي؟

القائد العسكري؟

الزعيم العشائري؟

القيادة السياسية؟

الشيخ الديني؟

أم المقاتلون المحليون؟

في الدولة الحديثة تكون الإجابة واضحة من الناحية المؤسسية، لأن هناك سلسلة قيادة محددة. أما في حركة مقاومة ناشئة، فإن السلطة تتوزع بين عدة مراكز.

وكان هذا التوزع يمكن أن يكون مفيداً في منع انهيار الثورة إذا اعتقل أحد القادة أو سقطت منطقة، لكنه يمكن أيضاً أن يؤدي إلى صعوبة في اتخاذ قرارات موحدة.

وهذه إحدى المفارقات الأخرى.

فغياب المركزية الكاملة يجعل المقاومة أكثر مرونة، لكنه يجعلها أقل قدرة على تنفيذ استراتيجية طويلة الأمد بصورة موحدة.

أما المركزية الشديدة فتجعلها أكثر تنظيماً، لكنها تجعلها أكثر عرضة للخطر إذا تمكن الخصم من ضرب القيادة.

وكانت آغري تتحرك بين هذين النموذجين.

ولهذا فإن القوات الكوردية كانت تتمتع بدرجة من اللامركزية بحكم ظروفها، بينما كانت قيادة إحسان نوري وخويبون تحاول بناء مركزية سياسية وعسكرية أكبر.

ومن الصعب تقييم هذا التناقض باعتباره خطأ فقط.

فقد كان جزئياً نتيجة طبيعية للظروف.

لم تكن هناك دولة كوردية سابقة يمكن أن تورث مؤسساتها.

ولم تكن هناك جيش قومي قائم يمكن تنظيمه.

ولم تكن هناك ميزانية دولة.
ولم تكن هناك شبكة اتصالات حديثة.
ولم تكن هناك مؤسسات سياسية تمتلك شرعية على مستوى جميع المناطق الكوردية.
ولهذا كان على الثورة أن تبني كل شيء تقريباً في أثناء الحرب.
وهذا أمر شديد الصعوبة.
فالحركة كانت تحاول في الوقت نفسه أن تقاتل، وأن تنظم، وأن تتفاوض، وأن تحصل على السلاح، وأن تبني قيادة، وأن تحافظ على المجتمع، وأن تقدم نفسها للعالم.
وهذا يفسر لماذا كانت بعض مؤسساتها وممارساتها تحمل طابعاً مؤقتاً.
فالثورة لم تكن تملك الوقت الكافي للتحويل التدريجي إلى دولة.
كانت في حالة حرب.
والحرب تضغط الزمن.
وتجعل القرارات سريعة.
وتفرض الأولويات العسكرية على البناء المؤسسي.
ولهذا فإن مشروع الدولة في أغري بقي في طور التكوين، بينما بقيت القوة العسكرية هي العنصر الأكثر وضوحاً.
ومن ناحية أخرى، فإن اعتماد الثورة على المقاتلين المحليين جعلها مرتبطة بالبيئة الاجتماعية بصورة شديدة.
وكان ذلك يمنحها ميزة لا يستطيع الجيش النظامي امتلاكها بسهولة: القدرة على الحركة داخل المجتمع، ومعرفة البيئة، والحصول على الدعم من السكان.
لكن هذه الميزة كانت تتحول إلى عبء عندما تستطيع الدولة الضغط على السكان.
فكلما تمكنت الدولة من عزل القرى والمناطق، ومن السيطرة على طرق الحركة، ومن فرض وجود أمني أكبر، تضاءلت قدرة الثورة على التجنيد والإمداد.
وهذا يعني أن الحرب كانت تدور على مستويين في الوقت نفسه: مستوى الجبل حيث المقاتلون، ومستوى المجتمع حيث الموارد والرجال والمعلومات.
وكان انتصار الدولة يتطلب السيطرة على الاثنين.
ولهذا فإن دراسة القوات الكوردية لا ينبغي أن تتوقف عند عدد المقاتلين أو أسماء القادة، بل يجب أن تشمل البنية التي كانت تجعل هذه القوة ممكنة.
المقاتلون كانوا النتيجة.
أما المجتمع والجغرافيا والتنظيم والموارد فكانت الشروط التي أنتجت هذه النتيجة.

ومن هذه الزاوية يمكن القول إن القوة الكوردية كانت «جيشاً ثورياً في طور التشكل»، لا جيش دولة مكتمل المؤسسات.

كانت تمتلك القيادة العسكرية، لكنها لم تمتلك المؤسسة. وكان لديها مقاتلون، لكنها لم تكن تملك نظام تجنيد دائم. وكان لديها أسلحة، لكنها لم تكن تملك صناعة أو إمداداً مستقراً. وكان لديها قيادة سياسية، لكنها لم تكن تملك دولة. وكان لديها أرض تمارس فيها نفوذاً، لكنها لم تكن تملك سيادة معترفاً بها. وكان لديها مشروع قومي، لكنها لم تكن تملك إجماعاً قومياً كاملاً. وهذا التناقض هو مفتاح فهم قوتها وحدودها.

فإذا نظرنا إليها باعتبارها جيشاً نظامياً، ستبدو ضعيفة وغير مكتملة. أما إذا نظرنا إليها باعتبارها حركة مقاومة قومية تعمل في بيئة جبلية وتواجه دولة حديثة، فإن قدرتها على الاستمرار لعدة سنوات تصبح أكثر دلالة. لقد استطاعت هذه القوة أن تحول الجغرافيا إلى عنصر من عناصر المقاومة، وأن تستخدم الروابط الاجتماعية لصالحها، وأن تستفيد من خبرة بعض العسكريين، وأن ترتبط بتنظيم سياسي قومي، وأن تبني قيادة عسكرية أكثر وضوحاً. لكنها لم تستطع حل المشكلة الأساسية: كيف تتحول من قوة مقاومة إلى مؤسسة دولة؟

وهذا هو الحد الفاصل بين الثورة والدولة. الثورة تستطيع أن تعيش على التعبئة. أما الدولة فتحتاج إلى المؤسسات. الثورة تستطيع أن تعتمد على حماس. أما الدولة فتحتاج إلى الإدارة. الثورة تستطيع أن تقاتل في الجبل. أما الدولة فتحتاج إلى إدارة المدن والقرى والاقتصاد والحدود. الثورة تستطيع أن تستمر ما دام المقاتلون مستعدين للتضحية. أما الدولة فتحتاج إلى نظام قادر على الاستمرار بعد انتهاء الحرب. وكان مشروع أغري يحاول الانتقال من الأولى إلى الثانية قبل أن تتوافر له الشروط الضرورية.

وهذا هو السبب في أن دراسة القوات الكوردية ليست دراسة عسكرية فقط، بل دراسة للتحويل الاجتماعي والسياسي الذي كانت تمر به الحركة الكوردية.

لقد كان المقاتل في أغري يقف في منتصف طريق تاريخي بين عالمين: عالم العشيرة وعالم الأمة، عالم الزعيم المحلي وعالم القائد القومي، عالم الولاء للمنطقة وعالم فكرة كوردستان، عالم المقاومة التقليدية وعالم الحرب السياسية الحديثة.

ولذلك فإن القوات الكوردية في آغري تمثل، في حد ذاتها، صورة مصغرة عن المرحلة الانتقالية التي كانت تعيشها الحركة القومية الكوردية.

فهي لم تستطع التخلص من البنية التقليدية، ولم تكن تريد بالضرورة التخلص منها بالكامل، لأنها كانت تحتاج إليها. لكنها في الوقت نفسه بدأت تدرك أن الانتصار السياسي يتطلب تجاوزها.

ومن هنا كان الصراع داخل الثورة ليس فقط مع الدولة التركية، وإنما أيضاً مع حدود البنية التي حملت الثورة.

وهذا لا يعني أن العشائر كانت عائقاً مطلقاً، ولا أن القومية الحديثة كانت بديلاً جاهزاً. وإنما يعني أن التاريخ كان يضع النموذجين في مواجهة بعضهما داخل الحركة نفسها.

وقد يكون هذا أحد أهم الدروس التاريخية التي تكشفها تجربة آغري: أن بناء حركة قومية حديثة لا يتم بمجرد إعلان خطاب قومي، وإنما يحتاج إلى تحول عميق في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والعسكرية.

فالخطاب يقول «أمة»، لكن المؤسسة تقول من يقرر؟
والشعار يقول «استقلال»، لكن الجيش يسأل من يؤمن السلاح؟
والقيادة تقول «دولة»، لكن الواقع يسأل من يدير الأرض؟
والثورة تقول «وحدة»، لكن المجتمع يسأل من يحمي العشيرة والقرية والعائلة؟
هذه الأسئلة كانت حاضرة في آغري، وإن لم تصغ دائماً بهذه الكلمات.

ولهذا فإن القوات الكوردية كانت في الوقت نفسه مصدر قوة الثورة ومرآة لحدودها.

فمن خلالها استطاعت الثورة أن تقاوم.
ومن خلالها ظهرت صعوبات التنظيم.
ومن خلالها حافظت الحركة على وجودها.
ومن خلالها ظهرت مشكلة الانقسامات.
ومن خلالها حاول إحسان نوري إدخال الانضباط العسكري.
ومن خلالها حاولت خوبيون تحويل المقاومة إلى مشروع قومي.
ومن خلالها أصبح الجبل مركزاً سياسياً وعسكرياً.

لكنها في النهاية بقيت قوة تعمل في ظل شروط الحرب، ولم تتحول إلى جيش دولة.

وعندما بدأت الدولة التركية تستخدم إمكاناتها العسكرية بصورة أوسع، وتعمل على عزل المنطقة وقطع طرق الحركة والإمداد، ثم تطور استخدام الطيران والقوات البرية في العمليات، أصبحت نقاط الضعف البنيوية في القوة الكوردية أكثر وضوحاً.

فالمرونة وحدها لا تكفي أمام دولة تستطيع أن تحشد قوات كبيرة، وتسيطر على طرق الإمداد، وتفرض حصاراً جغرافياً، وتستخدم وسائل استطلاع وقصف حديثة.

وهكذا دخلت الثورة في سباق غير متكافئ.
كانت تحاول الحفاظ على القدرة على البقاء.
بينما كانت الدولة تعمل على إنهاء القدرة على البقاء.
وكان الفارق بين الهدفين كبيراً.

فالدولة لا تحتاج إلى احتلال كل جبل وكل قرية في كل لحظة لكي تنتصر، وإنما تحتاج إلى منع الثورة من إعادة إنتاج نفسها. فإذا استطاعت قطع التجنيد والإمداد والاتصال، تصبح القوة المسلحة معزولة حتى لو بقيت بعض مجموعات قادرة على القتال.

وهذا هو المسار الذي سيصبح أكثر وضوحاً في المرحلة الأخيرة من ثورة آغري.

إن دراسة القوات الكوردية بهذا المنظور تجعلنا نبتعد عن سؤال بسيط من نوع «كم كان عدد المقاتلين؟» ونقترب من سؤال أكثر أهمية: «كيف كانت هذه القوة قادرة على الوجود أصلاً؟».

والجواب يقودنا إلى أربعة عناصر مترابطة: المجتمع، والجغرافيا، والتنظيم، والمشروع السياسي.

المجتمع وفر الرجال والدعم.
والجغرافيا وفرت الحماية والحركة.
والتنظيم السياسي وفر الإطار القومي.
والقيادة العسكرية حاولت تحويل هذه العناصر إلى قوة مقاتلة.

لكن هذه العناصر الأربعة لم تكن متساوية في القوة ولا متكاملة بصورة كاملة.
وكان هذا الاختلال هو أحد الأسباب التي جعلت الثورة قادرة على الصمود، لكنها غير قادرة على التحول إلى دولة مستقرة.

وهنا تكمن المفارقة التاريخية الكبرى للقوات الكوردية في آغري: لقد كانت قوية بما يكفي لكي تصبح الثورة قضية سياسية وعسكرية مهمة، لكنها لم تكن قوية بما يكفي لكي تفرض مشروعها السياسي على الدولة التركية أو تحصل على اعتراف دولي بكيان مستقل.

وهذا لا يجعل تجربة آغري أقل أهمية.

بل يجعلها أكثر أهمية.

لأنها تكشف حدود القوة المسلحة عندما لا تكون مدعومة بمؤسسات دولة وموارد مستقرة وبيئة دولية موافقة.

وتكشف في الوقت نفسه أن القومية تستطيع أن تمنح المقاومة معنى أوسع من مجرد الدفاع المحلي، لكنها لا تستطيع وحدها أن تصنع الدولة.

وتكشف كذلك أن العشيرة يمكن أن تكون مصدراً للتعبئة، لكنها لا تستطيع وحدها أن تكون بديلاً عن المؤسسة الوطنية.

وبذلك كانت القوات الكردية في آغري تعبيراً عن مرحلة تاريخية انتقالية: مرحلة لم تعد فيها المقاومة المحلية كافية، ولم تكن فيها الدولة القومية الكردية قد أصبحت ممكنة.

بين هذين الحدين تحركت الثورة.

وهذا هو السبب في أن فهم طبيعة القوات الكردية ضروري لفهم ما سيأتي بعده: كيف تطورت العمليات العسكرية؟ كيف أعادت الدولة التركية تنظيم حملتها؟ كيف استخدمت التفوق العددي والتقني واللوجستي؟ وكيف بدأت العوامل التي كانت تمنح الثورة قدرتها على الصمود تتحول تدريجياً إلى نقاط ضعف؟

فحين تبدأ الدولة في السيطرة على المجتمع والطرق والحدود، يصبح الجبل أقل قدرة على حماية الثورة.

وحين ينقطع الإمداد، تصبح الأسلحة أقل قيمة.

وحين تتعرض القيادة للضغط، تصبح اللامركزية خطراً.

وحين يتراجع الدعم المحلي، تصبح القوة المسلحة معزولة.

وعندما تجتمع هذه العوامل، تبدأ مرحلة الانهيار العسكري.

ومن هنا فإن طبيعة القوات الكردية ليست مجرد موضوع فرعي في تاريخ ثورة آغري، بل هي أحد المفاتيح الأساسية لفهم مسار الثورة بأكمله: لماذا استطاعت أن تبدأ؟ لماذا اتسعت؟ لماذا صمدت؟ ولماذا لم تستطع في النهاية تحويل مشروعها العسكري والسياسي إلى كيان كوردي مستقر؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ستقودنا في الفصول التالية من البنية الداخلية للقوة إلى المواجهة مع الدولة التركية، ومن المجتمع والجبل إلى الجيش والطيران والحدود، ومن مشروع المقاومة إلى المعركة التي ستحدد مصير آغري سنة ١٩٣٠.

-
- McDowall, David. A Modern History of the Kurds. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004.
 - Olson, Robert. "The Kurdish Rebellions of Sheikh Said (1925), Mt. Ararat (1930), and Dersim (1937-8): Their Impact on the Development of the Turkish Air Force and on Kurdish and Turkish Nationalism." *Die Welt des Islams* 40, no. 1 (2000): 67-94.
 - van Bruinessen, Martin. Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan. London: Zed Books, 1992.
 - Nuri, İhsan. Ağrı Dağı İsyanı. İstanbul: MED Yayıncılık, 1992.
 - White, Paul J. Primitive Rebels or Revolutionary Modernizers? The Kurdish National Movement in Turkey. London: Zed Books, 2000.
 - Tejeli, Jordi. "The Last Ottoman Rogues: The Kurdish-Armenian Alliance in Syria and the New State System in the Interwar Middle East." In *Age of Rogues: Rebels, Revolutionaries and Racketeers at the Frontiers of Empires*, edited by Alp Yenen and Ramazan H. Öztan. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2021, pp. 355-382.

تاسعاً: إيران والعامل الحدودي

لا يمكن فهم ثورة آغري فهماً تاريخياً كاملاً من دون التوقف طويلاً عند إيران، لأن الجغرافيا التي احتضنت الثورة لم تكن جغرافياً داخلية مغلقة، وإنما كانت جزءاً من منطقة حدودية شديدة الحساسية تشكلت فيها، على مدى قرون، علاقات اجتماعية واقتصادية وعشائرية وسياسية لم تكن الحدود الحديثة قادرة على إلغائها بصورة كاملة. وكان جبل آغري والمنطقة المحيطة به يقعان في فضاء تتقاطع فيه المصالح التركية والإيرانية، وتعيش فيه جماعات كوردية تمتد علاقاتها عبر الخط الحدودي، الأمر الذي جعل الثورة الكوردية تتحول تدريجياً من شأن داخلي تركي إلى قضية لها انعكاسات مباشرة على العلاقات بين أنقرة وطهران.

وكانت هذه الحقيقة الجغرافية ذات أهمية استثنائية؛ لأن الحدود التركية الإيرانية في تلك المرحلة لم تكن مجرد خط على الخريطة يفصل بين دولتين، وإنما كانت منطقة واسعة من التداخل السكاني والاجتماعي والحركة المستمرة. فقد عاش الكورد على جانبي الحدود، وكانت الروابط العائلية والعشائرية تمتد من جهة إلى أخرى، كما أن طرق التنقل والري والتجارة واللجوء لم تكن تتوقف دائماً عند الحدود السياسية الجديدة. ولذلك فإن ظهور ثورة مسلحة في منطقة آغري كان يعني بصورة تلقائية أن آثارها يمكن أن تتجاوز الحدود التي رسمتها الدول الحديثة.

وهنا تكمن إحدى أهم خصائص ثورة آغري. فالثورة نشأت داخل الأراضي التي كانت الدولة التركية تعتبرها جزءاً من سيادتها، لكنها كانت قريبة من دولة أخرى، وكان بإمكان المقاتلين في ظروف معينة أن يستفيدوا من الطبيعة الجغرافية والاجتماعية للمنطقة الحدودية. وكان مجرد وجود مناطق لجوء أو عبور محتملة خلف الحدود كافياً لجعل أنقرة تنظر إلى إيران بوصفها عاملاً يجب مراقبته باستمرار.

لكن التعامل مع إيران باعتبارها دولة دعمت الثورة بصورة مطلقة سيكون تبسيطاً مخللاً للتاريخ. فالموقف الإيراني لم يكن ثابتاً، ولم يكن قائماً على استراتيجية واحدة طوال سنوات الثورة، كما أن الدولة الإيرانية نفسها كانت تواجه تحديات داخلية وإقليمية تجعلها تنظر إلى القضية من منظور مصالحها الخاصة، لا من منظور دعم الحركة القومية الكوردية بوصفها هدفاً قائماً بذاته.

ولذلك فإن العلاقة بين إيران وثورة آغري ينبغي أن تفهم من خلال ثلاثة مستويات مترابطة: المستوى الجغرافي، والمستوى الكوردي العابر للحدود، والمستوى الاستراتيجي للعلاقات التركية الإيرانية. وإذا أهمل أحد هذه المستويات، أصبح من الصعب تفسير الأحداث بصورة دقيقة.

فعلى المستوى الجغرافي، كانت آغري تقع بالقرب من الحدود الإيرانية، وكان جبل آارات نفسه جزءاً من منظومة جغرافية جعلت الحركة عبر الحدود ممكنة في ظروف

معينة. وكانت التضاريس الجبلية الوعرة تمنح المقاتلين قدرة أكبر على الحركة والاختفاء، بينما كانت الحدود توفر احتمال الانتقال إلى منطقة لا تخضع مباشرة للسلطة التركية.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن وجود العشائر الكوردية على جانبي الحدود جعل الفصل بين «السكان داخل الدولة» و«السكان خارج الدولة» أكثر تعقيداً مما قد توحي به الخرائط الرسمية. فالعشيرة قد تمتلك امتدادات في أكثر من منطقة، والعائلة قد تكون مرتبطة بأقارب عبر الحدود، والرعي والتنقل قد يتجاوزان الحدود السياسية، وهو ما جعل الدولة التركية تواجه مشكلة أكبر من مجرد ملاحقة مجموعة مسلحة.

كانت تواجه شبكة اجتماعية عابرة للحدود.

وهذه الشبكة لم تكن بالضرورة شبكة سياسية منظمة، لكنها كانت قادرة على توفير إمكانيات الحركة والاختفاء والاتصال، وهو ما يمثل عاملاً مهماً لأي حركة مسلحة تعمل في منطقة حدودية.

وقد ازدادت أهمية هذه المسألة مع اتساع الثورة وتحولها من اضطرابات محلية إلى حركة أكثر تنظيماً وارتباطاً بخويون. فكلما اتخذت الثورة طابعاً قومياً أوضح، أصبحت الحدود الإيرانية أكثر أهمية في الحسابات العسكرية والسياسية، لأن القيادة الكوردية لم تكن تعمل داخل مجال جغرافي معزول، وإنما داخل منطقة ترتبط بمناطق كوردية أخرى تمتد شرقاً وجنوباً.

وهذا هو السبب الذي جعل أنقرة تنظر بقلق إلى إمكانية استخدام الأراضي الإيرانية كمناطق عبور أو لجوء أو إعادة تنظيم.

وكان هذا القلق يتجاوز الاعتبارات العسكرية المباشرة.

فتركيا كانت تبني جمهوريتها الجديدة على أساس مركزية الدولة ووحدة الإقليم، وكانت تعتبر أي مشروع قومي كوردي مسلح داخل حدودها تحدياً مباشراً لسلطة الدولة. وإذا استطاعت حركة مسلحة أن تستخدم أراضي دولة مجاورة للتهرب من العمليات العسكرية أو لإعادة تنظيم قواتها، فإن الدولة التركية ستجد نفسها أمام مشكلة لا تستطيع حلها داخل حدودها وحدها.

ولهذا أصبح ضبط الحدود جزءاً أساسياً من استراتيجية مواجهة آغري.

لكن ضبط الحدود لم يكن سهلاً.

فالدولة الحديثة تستطيع أن ترسم الحدود، لكنها لا تستطيع في وقت قصير أن تمحو العلاقات الاجتماعية التي سبقتها. ويمكن للحركة المسلحة أن تستفيد من معرفة السكان بالممرات والمسالك، ومن الطبيعة الجبلية، ومن صعوبة مراقبة كل نقطة من نقاط الحدود.

وكانت هذه المشكلة أكثر تعقيداً بسبب اتساع المنطقة الحدودية وصعوبة تضاريسها.

ومن هنا ظهرت أهمية إيران في الحرب حتى عندما لم تكن إيران نفسها طرفاً عسكرياً مباشراً في الثورة.

فمجرد وجودها كدولة مجاورة كان عاملاً استراتيجياً.

وكان على تركيا أن تحسب حساب موقفها.

وكان على إيران أن تراقب ما يجري بالقرب من حدودها.

وكانت الحركة الكردية تنظر إلى الجانب الإيراني باعتباره جزءاً من المجال الجغرافي الذي يمكن أن تتحرك فيه أو تتصل من خلاله بشبكات أخرى.

وبذلك أصبحت الحدود نفسها طرفاً في الصراع.

فهي ليست مجرد مكان يعبره الناس، وإنما مؤسسة سياسية تحدد أين تنتهي سلطة دولة وأين تبدأ سلطة دولة أخرى.

ولهذا فإن كل حادثة عبور أو لجوء أو مطاردة عبر الحدود كانت تحمل في داخلها سؤالاً سيادياً: إلى أي مدى تستطيع تركيا ملاحقة خصومها خارج أراضيها؟ وإلى أي مدى تستطيع إيران منع استخدام أراضيها ضد دولة مجاورة؟ وما الذي يحدث عندما تتحول منطقة الحدود إلى مساحة تتحرك فيها جماعات مسلحة؟

كانت هذه الأسئلة حاضرة بقوة في العلاقات التركية الإيرانية خلال تلك المرحلة.

ومن المهم هنا فهم طبيعة الدولة الإيرانية نفسها.

فإيران لم تكن دولة مستقرة تماماً بالمعنى الذي يسمح لها باتخاذ سياسة خارجية منفصلة عن مشكلاتها الداخلية. فقد كانت تمر بمرحلة إعادة بناء السلطة المركزية وتعزيز مؤسسات الدولة، وكان مشروع الدولة الإيرانية في عهد رضا شاه يهدف إلى زيادة المركزية وتقليص نفوذ القوى المحلية والقبلية، بما فيها القوى الموجودة في المناطق الحدودية.

وهذا يعني أن إيران كانت تواجه هي الأخرى مشكلة تتعلق بالحدود والقبائل والجماعات المحلية.

ومن هذه الزاوية، لم يكن من مصلحتها أن تتحول المناطق الحدودية إلى قاعدة دائمة لحركة مسلحة قد تمتد آثارها إلى داخل الأراضي الإيرانية.

وهنا تظهر نقطة شديدة الأهمية: وجود الكورد على جانبي الحدود لم يكن يعني بالضرورة أن الحكومة الإيرانية تنظر إليهم باعتبارهم حلفاء طبيعيين، كما لم يكن يعني أن كل العشائر الكردية كانت تعمل وفق مشروع قومي واحد.

كانت المصالح المحلية والعشائرية، والسياسات الحكومية، والظروف الأمنية، والروابط الاجتماعية، كلها تتداخل.

ولهذا فإن الحديث عن «الموقف الإيراني» يجب أن يكون أكثر دقة من استخدام عبارات عامة مثل «إيران دعمت الثورة» أو «إيران وقفت ضد الثورة».

الأصح هو دراسة تغير الموقف بحسب تطور الأحداث.

ففي بعض المراحل كان وجود مقاتلين أو جماعات مرتبطة بالثورة على الأراضي الإيرانية أو بالقرب منها يمثل مشكلة لتركيا، بينما كانت إيران تنظر إلى هذه الحركة من زاوية حماية أراضيها وحدودها. وفي مراحل أخرى كانت المصالح التركية والإيرانية تقترب عندما أصبح استمرار الاضطراب الحدودي مصدر قلق مشتركاً.

ومن هنا يمكن القول إن العامل الإيراني لم يكن عاملاً واحداً، وإنما كان مجموعة من العوامل المتحركة.

وكان من أهمها مشكلة العبور.

فالمقاتل الذي يعبر الحدود لا يصبح بالضرورة تابعاً لإيران، كما أن وجوده داخل الأراضي الإيرانية لا يعني تلقائياً وجود قرار رسمي إيراني بدعمه. وقد تكون عملية العبور نتيجة للضغط العسكري أو لطبيعة التضاريس أو للروابط الاجتماعية أو لحسابات محلية.

وهذا التمييز ضروري جداً في الكتابة التاريخية، لأن الخلط بين «السماح الفعلي بالوجود» و«الدعم الرسمي المنظم» يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات غير دقيقة.

فالدولة قد تعجز عن ضبط منطقة حدودية دون أن تكون قد قررت دعم الجماعة الموجودة فيها.

وقد تتسامح مع وجود مؤقت لأسباب سياسية، دون أن يعني ذلك تبني مشروع تلك الجماعة.

وقد تمنعها لاحقاً عندما تتغير الظروف.

ولهذا ينبغي دراسة سلوك السلطات الإيرانية من خلال الوقائع المتغيرة، وليس من خلال افتراض سياسة ثابتة منذ بداية الثورة حتى نهايتها.

وقد كانت تركيا شديدة الحساسية تجاه هذه المسألة.

فمن منظور أنقرة، كان وجود المقاتلين الكورد بالقرب من الحدود أو عبورهم إلى إيران يعني أن العمليات العسكرية التركية قد تصبح أقل فعالية. فالمقاتل الذي يستطيع الانسحاب إلى الجانب الآخر من الحدود يمكنه تفادي الملاحقة وإعادة تنظيم نفسه ثم العودة عندما تتغير الظروف.

وهذه القدرة هي إحدى المزايا الكبرى التي يمكن أن تحصل عليها الحركات المسلحة عندما تعمل بالقرب من حدود دولة أخرى.

ولهذا حاولت تركيا معالجة المشكلة ليس فقط بالعمليات العسكرية داخل آغري، وإنما أيضاً عبر التفاوض مع إيران حول الحدود وآليات ضبطها.

وهنا بدأت ثورة آغري تدخل بصورة مباشرة في الدبلوماسية التركية الإيرانية.

فالمشكلة لم تعد مجرد مشكلة أمنية داخلية تركية، وإنما أصبحت قضية تتعلق بالحدود الدولية.

وكانت أنقرة بحاجة إلى تعاون طهران لمنع تحول الجانب الإيراني إلى منطقة خلفية للمقاومة.

وفي المقابل كانت إيران معنية بالألا تتحول حدودها إلى مصدر دائم للتوتر مع تركيا، خصوصاً في وقت كانت فيه الدولة الإيرانية نفسها تسعى إلى تثبيت حدودها وتعزيز سلطتها المركزية.

ومن هنا يمكن فهم لماذا أصبحت الحدود موضوعاً للمفاوضات بين الدولتين.

فكل دولة كانت تريد شيئاً مختلفاً، لكنه متقاطع مع الأخرى.

تركيا كانت تريد منع المقاتلين من استخدام الأراضي الإيرانية.

وإيران كانت تريد حماية سيادتها ومنع الاضطراب من التمدد إلى أراضيها.

وكان الطرفان يحتاجان إلى ترتيب أكثر وضوحاً للحدود وآليات التعامل مع الجماعات الموجودة فيها.

وبذلك تحولت آغري إلى جزء من قضية أكبر من الثورة نفسها: قضية ترسيم الحدود التركية الإيرانية وإعادة تنظيم المجال السياسي في المناطق الكردية بعد الحرب العالمية الأولى.

وهنا تظهر أهمية تاريخية بالغة.

فالحدود التي أصبحت لاحقاً تبدو ثابتة وطبيعية لم تكن كذلك في الوعي الاجتماعي للسكان الذين عاشوا قبلها أو على جانبيها. فقد كانت المنطقة قبل تشكل الدولة القومية الحديثة فضاءً تتحرك فيه الجماعات وفق قواعد مختلفة عن قواعد الدولة الحديثة.

ومع انهيار الدولة العثمانية وصعود الدول القومية، أصبح الخط الحدودي أكثر أهمية. وأصبح الإنسان الذي كان ينتقل من منطقة إلى أخرى في إطار العلاقات المحلية يجد نفسه أمام جوازات ووثائق وحواجز وسلطات جديدة.

وكانت الحركة الكردية من أكثر الحركات التي تأثرت بهذه العملية، لأن المجال الاجتماعي الكردي نفسه كان قد انقسم بين دول متعددة.

ولهذا فإن ثورة آغري يجب أن تقرأ أيضاً بوصفها صراعاً بين جغرافيا اجتماعية قديمة وجغرافيا سياسية جديدة.

الجغرافيا القديمة كانت تقول إن الجبل والعشيرة والأسرة والسوق ومناطق الرعي مترابطة.

أما الدولة الحديثة فكانت تقول إن هناك حدوداً وسيادة وإقليماً قانونياً لا يجوز تجاوزه. وكان المقاتلون الكورد يتحركون في الأولى، بينما كانت الدول تتحرك في الثانية. وهذا التعارض كان أحد الأسباب العميقة لتعقيد الصراع. ومن هنا فإن العامل الحدودي لم يكن مجرد عامل مساعد للثورة، بل كان جزءاً من بنية الثورة نفسها.

فالثورة استفادت من الحدود، لكنها عانت منها أيضاً. استفادت منها لأنها وفرت مجالاً للحركة واللجوء. وعانت منها لأنها جعلت الثورة رهينة لموقف دولة أخرى. فإذا قررت إيران تشديد الرقابة، أصبح المجال أضيق. وإذا تساهلت السلطات المحلية، أصبح المجال أوسع. وإذا تحسنت العلاقات التركية الإيرانية، أصبحت قدرة المقاتلين على استخدام الحدود أكثر صعوبة.

وإذا تدهورت العلاقات، أصبحت الحدود أكثر تعقيداً. وهذا يعني أن قدرة الثورة على المناورة لم تكن مستقلة بالكامل عن السياسة الإقليمية. وكانت هذه مشكلة استراتيجية.

فالحركة القومية التي تريد بناء دولة مستقلة تحتاج إلى أن تكون قادرة على التحكم في مواردها، بينما كانت أغري مضطرة إلى التعامل مع دولتين على الأقل. تركيا تلاحقها.

وإيران تراقب حدودها. والقوى الدولية تنظر إلى الوضع من بعيد. وبالتالي لم يكن للثورة مجال واسع لاتخاذ قراراتها بحرية.

وكان العامل الإيراني أكثر تعقيداً بسبب وجود عشائر كوردية لها امتدادات في المنطقة الحدودية، ومنها عشائر ارتبطت تاريخياً بمناطق متعددة داخل المجالين التركي والإيراني. وكانت هذه العشائر تتحرك في ظروف سياسية متغيرة، ولم يكن موقفها موحداً أو ثابتاً بالضرورة.

فالعشيرة يمكن أن تتعاون مع الثورة في لحظة، ثم تفضل الحياد في لحظة أخرى، أو تسعى إلى حماية أفرادها وممتلكاتها قبل أي اعتبار سياسي آخر. وهذا أمر يجب أخذه في الاعتبار عند دراسة الدعم الاجتماعي للثورة. فالمجتمع الحدودي ليس كتلة سياسية واحدة.

إنه شبكة من المصالح.
وكل شبكة قد تتصرف بصورة مختلفة عندما تتغير موازين القوى.
ولهذا فإن استمرار الثورة لسنوات لم يكن يعني أن الدعم الاجتماعي كان ثابتاً طوال هذه السنوات.

فالضغط العسكري، والخوف من العقاب، والحاجة الاقتصادية، والتحولات السياسية بين تركيا وإيران، كلها كانت قادرة على تغيير سلوك الجماعات المحلية.
وكانت الدولة التركية تدرك هذه الحقيقة.

فهي لم تكن تحارب المقاتلين فقط، وإنما كانت تحاول أيضاً التأثير في البيئة التي تمنحهم القدرة على الاستمرار.
وهنا تصبح الحدود جزءاً من الحرب على المجتمع.

فإذا استطاعت الدولة إغلاق الممرات الحدودية، وتقييد حركة السكان، وتشديد المراقبة، فإنها تقلل قدرة الثورة على الحصول على الموارد والمعلومات.
وفي المقابل، إذا بقيت الحدود مفتوحة بصورة نسبية، فإن الثورة تستطيع الحفاظ على قدر من الحيوية.

ولهذا فإن الحرب حول آغري كانت، في جزء منها، حرباً على الجغرافيا.

من يسيطر على الجبل؟

من يسيطر على الطرق؟

من يسيطر على الممرات؟

من يسيطر على الحدود؟

من يستطيع أن يمنع الطرف الآخر من الوصول إلى المناطق الخلفية؟
هذه الأسئلة كانت في جوهر الاستراتيجية العسكرية والسياسية.

ومن الناحية الدبلوماسية، كانت تركيا تسعى إلى تحويل الحدود من فضاء مفتوح نسبياً إلى حاجز سياسي وأمني أكثر صرامة.

وكانت إيران بدورها تعمل على تثبيت حدودها وتعزيز سلطة الدولة المركزية في المناطق الطرفية.

ولهذا تقاطعت مصالح الدولتين في نقطة مهمة: عدم السماح بتحول المنطقة الحدودية إلى مجال دائم للفوضى المسلحة.

لكن التقاطع في المصالح لم يكن يعني التطابق الكامل.

فتركيا كانت تنظر إلى القضية من منظور وحدتها الإقليمية ومواجهة الحركة القومية الكوردية.

أما إيران فكانت تنظر إليها من منظور سيادتها وحدودها ومخاوفها من الاضطرابات الداخلية والعلاقات الإقليمية.

وهذا الاختلاف مهم.

فإيران لم تكن مضطرة إلى تبني الموقف التركي بالكامل حتى تتعاون مع تركيا في بعض المسائل الحدودية.

وقد يكون التعاون في ملف محدد جزءاً من سياسة أوسع للحفاظ على التوازن مع الجار التركي.

وهكذا أصبحت ثورة آغري إحدى القضايا التي تكشف كيفية تفاعل الأمن الداخلي مع السياسة الخارجية.

فالحادث الذي يبدأ كتمرد داخل دولة يمكن أن يتحول، بسبب موقعه الجغرافي، إلى مسألة دبلوماسية بين دولتين.

وهذا بالضبط ما حدث في آغري.

فكلما عبر مقاتل الحدود، لم تعد المسألة مجرد شأن عسكري تركي.

وكلما لاحقت القوات التركية المقاتلين بالقرب من الحدود، أصبحت هناك مسألة سيادة.

وكلما اتهمت أنقرة طهران بالتساهل، أصبحت القضية جزءاً من العلاقات الثنائية. وكلما ردت إيران على هذه الاتهامات أو شددت رقابتها، تأثرت قدرة الثورة على الحركة. وبذلك أصبحت الثورة نفسها عنصراً في المعادلة التركية الإيرانية.

وهنا يجب أيضاً ألا نغفل أن مسألة الحدود التركية الإيرانية كانت أقدم من ثورة آغري، وأن الثورة لم تنشئ المشكلة من الصفر. لكنها جعلتها أكثر إلحاحاً، لأنها كشفت مدى هشاشة السيطرة على المناطق الجبلية الحدودية، وأظهرت أن الحدود السياسية الجديدة تحتاج إلى آليات عملية لكي تصبح حدوداً فعالة.

وكانت هذه المرحلة جزءاً من التحول الأوسع الذي شهده الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى.

فمع سقوط الإمبراطوريات القديمة، ظهرت دول قومية جديدة، وأصبحت الحدود الدولية عنصراً أساسياً في النظام الإقليمي. لكن الحدود لم تكن دائماً متوافقة مع البنية الاجتماعية للسكان.

وكانت المناطق الكوردية من أكثر المناطق التي عكست هذا التناقض.

فالكورد وجدوا أنفسهم موزعين بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، بينما بقيت الروابط الاجتماعية والثقافية والتاريخية تتجاوز الحدود.

وفي هذا السياق يمكن فهم أهمية آغري بوصفها واحدة من أوائل الثورات التي واجهت مباشرة مشكلة الدولة القومية والحدود الدولية في آن واحد.

فالمقاتل لم يكن يواجه جيشاً فقط.
كان يواجه نظاماً جديداً من السيادة والحدود.
وكانت الحركة الكوردية تحاول التحرك في فضاء لم تعد فيه الجغرافيا وحدها كافية،
لأن القانون الدولي والسياسة الخارجية والحدود العسكرية أصبحت تحدد إمكانيات
الحركة.

وهذا يفسر لماذا لم يكن الدعم المحلي وحده كافياً.
فالقدررة على القتال داخل الجبل لا تعني القدرة على بناء دولة.
والقدرة على عبور الحدود لا تعني امتلاك قاعدة دولية.
والقدرة على الحصول على ملجأ مؤقت لا تعني امتلاك دولة حليفة.
وهذه الفروق كانت حاسمة في مصير الثورة.
ومع استمرار الثورة، بدأت هذه الحقائق تصبح أكثر وضوحاً.
فكلما زادت أنقرة من الضغط العسكري، زادت أهمية الحدود.
وكلما أصبحت إيران أكثر حرصاً على ضبط حدودها، تقلصت المساحة المتاحة
للحركة الكوردية.
وكلما اقتربت المصالح التركية الإيرانية في هذا الملف، أصبح الوضع أكثر صعوبة
أمام المقاتلين.
وهكذا تحولت الجغرافيا التي كانت في البداية مصدر قوة إلى عامل يمكن أن يصبح
مصدر ضعف.

فالجبل يحمي، لكن الجبل محاصر.
والحدود تفتح طريقاً، لكنها تعتمد على موقف الدولة الأخرى.
والعشيرة توفر الدعم، لكنها تخضع لضغوط الدولة والمجتمع.
وهذا التناقض يفسر جزءاً من النهاية العسكرية للثورة.
لكن الأهمية التاريخية للعامل الإيراني لا تنتهي بسقوط آغري.
فالمسألة التي أثارته الثورة حول الحدود والحركة الكوردية استمرت في العلاقات
التركية الإيرانية، وأصبحت قضية الحدود جزءاً من المفاوضات والترتيبات السياسية
بين الدولتين.

وهذا يوضح أن الثورة لم تكن مجرد حدث عسكري انتهى بانتهاء العمليات، وإنما
تركت أثراً في السياسة الإقليمية.

لقد كشفت آغري أن الحدود التي رسمتها الدول لا تستطيع منع التفاعل الاجتماعي
بصورة كاملة، وأن أي حركة قومية تعمل في منطقة حدودية يمكن أن تتحول إلى
عامل في العلاقات بين الدول.

كما كشفت أن الدولة التي تواجه تمرداً مسلحاً قرب حدود دولة أخرى تحتاج إلى
معالجة المسألة دبلوماسياً، لا عسكرياً فقط.

ولهذا فإن دراسة إيران في تاريخ ثورة آغري يجب ألا تفهم باعتبارها بحثاً عن إجابة بسيطة حول سؤال: هل دعمت إيران الثورة أم لم تدعمها؟
السؤال الأعمق هو: كيف أثرت إيران، بوصفها دولة مجاورة ومجالاً جغرافياً ومجتمعاً حدودياً وفاعلاً إقليمياً، في قدرة الثورة على الاستمرار؟
وهنا تصبح الإجابة أكثر تعقيداً.

إيران لم تكن حليفاً ثابتاً للثورة.
ولم تكن كذلك مجرد قوة محايدة تماماً خارج الأحداث.
كانت جزءاً من البيئة التي تحركت فيها الثورة.
وكان موقفها يتغير وفق حساباتها السياسية والأمنية.
وكان وجود السكان والعشائر الكردية على جانبي الحدود يجعل فصل السياسة عن المجتمع أمراً صعباً.
وكانت تركيا تضغط من أجل منع استخدام الأراضي الإيرانية.
وكانت إيران تحاول حماية سيادتها ومصالحها.
وكانت الحركة الكردية تحاول الاستفادة من المساحة التي تسمح بها الظروف.
وبين هذه القوى الثلاث تشكلت منطقة رمادية واسعة من الحركة والعبور واللجوء والمفاوضات والاتهامات المتبادلة.

وهذه المنطقة الرمادية هي التي يجب أن ندرسها بدل إصدار أحكام قطعية.
إن ثورة آغري تكشف، في هذا السياق، أن الحدود ليست مجرد خطوط تفصل بين الدول، وإنما يمكن أن تصبح أدوات للحرب والسياسة والمفاوضات في الوقت نفسه.

فالحدود قد تحمي الدولة، لكنها قد توفر للمقاومة منفذاً.
وقد تمنع الجيش من المطاردة، لكنها قد تخلق أزمة دبلوماسية.
وقد تفصل الشعوب سياسياً، لكنها لا تستطيع أن تفصلها اجتماعياً بصورة فورية.
ولهذا كانت آغري واحدة من أكثر الثورات الكردية ارتباطاً بالجغرافيا السياسية للحدود.

لقد كان الجبل مركز المقاومة، وكانت الحدود عنصراً من عناصر بقائها، وكانت إيران الجار الذي لا يمكن تجاهله، وكانت تركيا الدولة التي تريد إنهاء المشروع، وكانت خويون تحاول تحويل المقاومة إلى قضية قومية تتجاوز المنطقة.
وفي النهاية، فإن العامل الإيراني لم يكن سبباً وحيداً في استمرار الثورة أو سقوطها، لكنه كان أحد العوامل التي شكلت البيئة الاستراتيجية المحيطة بها.
فالثورة لم تسقط بسبب إيران وحدها، كما أنها لم تكن قادرة على الاستمرار بسبب وجود إيران وحده.

إن مصيرها نتج عن تفاعل مجموعة من العوامل: التفوق العسكري التركي، تطور العمليات العسكرية، صعوبة الإمداد، الانقسامات الداخلية، محدودية الموارد، ضعف الاعتراف الخارجي، الموقف الإقليمي، وطبيعة الحدود.

وفي قلب هذه المعادلة كانت إيران.

ولهذا فإن دراسة آغري من دون دراسة إيران تعني دراسة نصف الجغرافيا السياسية للثورة.

فالمقاومة لم تكن تجري داخل خريطة تركية مغلقة، وإنما في منطقة حدودية تتداخل فيها الدولة والمجتمع والعشيرة والجبل والحدود والمصالح الإقليمية.

وهذه الحقيقة تفسر لماذا كانت آغري أكثر من مجرد ثورة محلية.

لقد كانت حدثاً كوردياً نشأ داخل تركيا، لكنه سرعان ما اصطدم بمنطق الحدود الدولية الجديدة.

وكان هذا الاصطدام أحد أهم ملامح تاريخها.

ومن هنا يمكن الانتقال إلى دراسة الطرف المقابل: الدولة التركية نفسها، وكيف أعادت بناء استراتيجيتها تجاه آغري، وكيف انتقلت من التعامل مع اضطرابات محلية إلى إعداد حملة عسكرية وسياسية واسعة هدفها إنهاء الثورة بصورة نهائية.

فإذا كان الجبل والحدود قد منحا الثورة قدرتها على البقاء، فإن الدولة التركية ستعمل في المرحلة التالية على تحويل هذين العنصرين من مصدر قوة إلى مصدر ضعف، عبر السيطرة على المجال الجغرافي، وتشديد الرقابة على الحدود، وعزل المقاتلين عن قواعدهم الاجتماعية، وتوسيع العمليات العسكرية، وصولاً إلى الحملة الكبرى التي ستحدد مصير ثورة آغري ومشروعها السياسي.

-
- Karabalık, Kamuran. "Iran's Role in the Ararat Rebellions (1926-1930)." Afyon Kocatepe University Journal of Social Sciences 27, no. 2 (2025): 756-769.
 - Tuncer, Cenk. "The Little Ararat Crisis: An Example of Crisis Management in Turkish-Iranian Relations." Avrasya Etüdleri, no. 54.
 - Tejel, Jordi. "On the Borders of the Turkish and Iranian Nation-States: The Story of Ferzende and Besra." Middle Eastern Studies 52, no. 4 (2016).
 - McDowall, David. A Modern History of the Kurds. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004.

عاشراً: أزمة تركيا وإيران

لم تعد ثورة آغري، مع اتساع نطاقها واستمرارها وتحولها إلى حركة ذات طابع قومي أكثر وضوحاً، مجرد مسألة أمنية داخلية تخص الدولة التركية وحدها، بل بدأت تدريجياً تتحول إلى قضية ذات أبعاد دبلوماسية وحدودية وإقليمية، وأصبحت العلاقات بين أنقرة وطهران جزءاً أساسياً من المعادلة التي أحاطت بالثورة. فالموقع الجغرافي لجبل آغري وقربه من الحدود الإيرانية، ووجود جماعات كردية تمتد علاقاتها الاجتماعية والعشائرية عبر الحدود، وإمكانية انتقال بعض المقاتلين إلى الأراضي الإيرانية عند اشتداد العمليات العسكرية، كلها عوامل جعلت الدولة التركية تدرك أن القضاء على الثورة لن يكون مسألة عسكرية خالصة، وإنما يحتاج كذلك إلى معالجة مشكلة الحدود والعلاقات مع الدولة المجاورة.

ومن هنا بدأت ثورة آغري تفرض نفسها على السياسة الخارجية التركية.

ففي البداية كانت أنقرة تنظر إلى الأحداث بوصفها اضطراباً مسلحاً في منطقة تقع ضمن أراضي الجمهورية التركية، ويمكن للدولة أن تواجهه من خلال قواتها وإجراءاتها الأمنية والإدارية. لكن استمرار المقاومة، واستفادة بعض المجموعات من الطبيعة الجبلية والحدودية، جعل هذه المقاربة غير كافية. فالمشكلة الأساسية لم تعد فقط كيف تصل القوات التركية إلى المقاتلين، وإنما كيف تمنعهم من إعادة تنظيم أنفسهم عندما ينسحبون إلى مناطق لا تستطيع القوات التركية ملاحقتها فيها.

وهنا ظهرت إيران بوصفها العامل الذي لا تستطيع تركيا تجاهله.

كان بإمكان القوات التركية أن تطارد المقاتلين داخل أراضيها، لكنها لم تكن تستطيع التعامل مع الأراضي الإيرانية باعتبارها امتداداً طبيعياً لساحة العمليات التركية. فالدولة الإيرانية تمتلك سيادتها، وأي دخول للقوات التركية إلى أراضيها من دون اتفاق كان يمكن أن يتحول إلى أزمة بين دولتين.

وهكذا نشأت معضلة استراتيجية حقيقية.

إذا انسحب المقاتلون إلى الجبال داخل تركيا، تستطيع القوات التركية مواصلة ملاحقتهم.

أما إذا تمكنوا من عبور الحدود، فإن المطاردة تتحول إلى مسألة دبلوماسية.

وإذا أعادوا تنظيم أنفسهم في الجانب الآخر ثم عادوا إلى الأراضي التركية، فإن الثورة تحصل على قدرة إضافية على البقاء.

ومن وجهة نظر أنقرة، كان هذا يعني أن الحدود قد تتحول إلى حاجز يحمي الثورة بدل أن تكون أداة لحماية الدولة.

لكن هذه المسألة لا تعني بالضرورة أن إيران كانت تتبنى المشروع السياسي لثورة آغري أو أنها كانت تعمل بوصفها حليفاً مباشراً للقيادة الكوردية. فهذه قراءة تحتاج إلى كثير من الحذر. فوجود مقاتلين على الأراضي الإيرانية، أو عبورهم إليها، أو عجز السلطات المحلية عن منع كل عمليات العبور، لا يساوي تلقائياً قراراً سياسياً إيرانياً بدعم الثورة.

وهنا تظهر أهمية التمييز بين «الدعم الرسمي» و«الواقع الحدودي».

فقد يكون هناك مقاتلون يستخدمون منطقة حدودية دون أن تكون الدولة المجاورة قد قررت رسمياً تبني قضيتهم. وقد يحدث تساهل محلي أو عجز إداري أو تعاون اجتماعي وعشائري من دون أن يتحول ذلك إلى سياسة دولة. وقد تتغير هذه الظروف بسرعة عندما تصبح القضية مصدر توتر مع دولة أخرى.

ولذلك فإن الأزمة التركية الإيرانية يجب أن تدرس على أساس المصالح الحكومية لكل دولة، لا على أساس افتراض أن أحد الطرفين كان حليفاً مطلقاً للثورة.

كانت تركيا تريد إنهاء الثورة.

وكانت إيران تريد حماية حدودها وسيادتها ومنع تحول المناطق الحدودية إلى ساحة حرب مفتوحة.

وكانت الحركة الكوردية تريد الاستفادة من الطبيعة الجغرافية والاجتماعية للحدود. وهذه الأهداف الثلاثة لم تكن متطابقة.

لكنها تقاطعت في نقطة واحدة: الحدود.

وهكذا تحولت الحدود إلى مركز الأزمة.

كانت تركيا ترى أن الحدود غير المحكمة تسمح للمقاتلين بالفرار وإعادة التنظيم. وكانت إيران ترى أن اتهامات أنقرة لا تعني بالضرورة أن الدولة الإيرانية مسؤولة عن كل حركة تحدث داخل المناطق الحدودية.

وكانت الثورة تستفيد من وجود فضاء جغرافي يصعب على الدولة التركية السيطرة عليه بصورة كاملة.

وبذلك أصبحت كل حادثة عبور محتملة ذات معنى سياسي أكبر من حجمها العسكري المباشر.

فعبور مجموعة من المقاتلين يمكن أن يتحول إلى احتجاج دبلوماسي.

ووجود أسلحة أو مقاتلين في منطقة حدودية يمكن أن يتحول إلى مطالبة بتشديد الرقابة.

وأي مطاردة عسكرية تقترب من الحدود يمكن أن تتحول إلى مسألة تتعلق بالسيادة.

ومن هنا أخذت الأزمة تتجاوز الميدان العسكري.

ولفهم هذه الأزمة بصورة دقيقة، يجب العودة إلى التاريخ الأقدم للحدود التركية الإيرانية، لأن مشكلة الحدود لم تبدأ مع ثورة آغري. فقد كانت الحدود بين الدولة العثمانية والدولة الإيرانية من أكثر الحدود تعقيداً في المنطقة، وشهدت عبر قرون طويلة حروباً ومفاوضات وتسويات متكررة.

وكانت المناطق الكردية من أكثر المناطق تأثراً بهذه الحدود، لأن القوى السياسية المحلية والقبائل والإمارات كانت تتحرك في فضاء لم يكن دائماً مطابقاً للحدود التي ستظهر لاحقاً في العصر الحديث.

ومن هنا فإن الحدود التركية الإيرانية الحديثة كانت نتيجة عملية تاريخية طويلة، ولم تكن مجرد خط تم رسمه مرة واحدة وانتهى الأمر.

ويأتي بروتوكول إسطنبول لعام ١٩١٣ في هذا السياق التاريخي.

فالاتفاقات والترتيبات الحدودية التي سبقت الحرب العالمية الأولى كانت جزءاً من محاولة الدولة العثمانية وإيران تنظيم الحدود بينهما، لكنها لم تنه جميع الإشكالات بصورة نهائية، خصوصاً في المناطق الجبلية والقبليّة التي كانت طبيعة السيطرة فيها أكثر تعقيداً من الحدود المرسومة على الخرائط.

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى وانهايار الدولة العثمانية وتفكك النظام الإقليمي القديم، فدخلت الحدود مرحلة جديدة.

وبعد قيام الجمهورية التركية، أصبحت الدولة الجديدة بحاجة إلى تثبيت حدودها الدولية، وفي الوقت نفسه كانت إيران تعيد بناء سلطتها المركزية وتعمل على إحكام السيطرة على المناطق الطرفية.

وبذلك ورثت الدولتان مشكلات حدودية قديمة في ظل نظام دولي جديد.

وهذا هو السياق الذي جعل ثورة آغري ذات أهمية استثنائية.

فالثورة لم تقع في منطقة حدودية عادية، وإنما في منطقة كانت فيها الحدود نفسها موضع تاريخ طويل من التفاوض وإعادة التحديد.

وكان وجود الجماعات الكردية على جانبي الحدود يجعل المشكلة أكثر تعقيداً. فالحدود الدولية تفترض أن السكان داخل الدولة يخضعون لقوانينها، وأن الحركة عبر الحدود تخضع لإذن الدولة وإجراءاتها، لكن الروابط الاجتماعية التقليدية لا تتوقف بالضرورة عند نقطة الحدود.

وهذا التعارض بين «الحدود القانونية» و«المجال الاجتماعي» كان أحد أسباب صعوبة السيطرة على المنطقة.

فإذا كانت العشيرة موزعة على جانبي الحدود، فإن الضغط على جزء منها داخل تركيا قد يؤدي إلى تحرك جزء آخر في إيران.

وإذا كانت الأسرة أو الجماعة مرتبطة بعلاقات اقتصادية أو اجتماعية عبر الحدود، فإن تشديد الرقابة يغير حياة السكان المحليين، وليس فقط حركة المقاتلين.

ومن هنا أصبحت قضية آغري جزءاً من مشكلة أوسع تتعلق بكيفية تحويل الحدود النظرية إلى حدود فعلية.

وكانت الدولة التركية في مرحلة بناء جمهوريتها تسعى إلى تحقيق سيطرة مركزية أقوى على كامل أراضيها. وكانت الحدود جزءاً أساسياً من هذا المشروع. فالدولة الحديثة لا تستطيع أن تقبل بوجود منطقة داخل إقليمها تستطيع فيها جماعة مسلحة أن تتحرك بصورة مستقلة، ولا تستطيع كذلك أن تقبل بأن تكون حدودها مع دولة أخرى منفذاً دائماً لهذه الجماعة.

ولهذا كان ضبط الحدود جزءاً من بناء الدولة نفسها.

ومن الجانب الإيراني، كان الأمر متصلاً أيضاً ببناء الدولة المركزية.

فإيران في عهد رضا شاه كانت تسعى إلى تعزيز سلطتها على الأطراف وتقليص قدرة القوى المحلية والقبلية على العمل بصورة مستقلة. ولذلك لم يكن من مصلحتها أن تصبح مناطقها الحدودية ملاذاً دائماً لحركة مسلحة يمكن أن تتسبب في توتر مع تركيا أو تضعف سلطة الحكومة المركزية.

وهكذا نجد أن أنقرة وطهران، رغم اختلاف مصالحهما في ملفات عديدة، كانتا تلتقيان في مبدأ أساسي: ضرورة تعزيز سيطرة الدولة على الحدود.

لكن كيفية تحقيق ذلك كانت موضع خلاف.

كانت تركيا تريد من إيران إجراءات تمنع المقاتلين من الاستفادة من الجانب الإيراني.

وكانت إيران معنية بأن يتم التعامل مع هذه المسألة من خلال سيادتها وإجراءاتها الخاصة، لا باعتبارها مطالبة تركية بحق التدخل في أراضيها.

وهذا الفارق بين «التعاون» و«التدخل» كان جوهرياً.

فتركيا كانت بحاجة إلى تعاون إيران، لكنها لم تكن تستطيع فرض سياساتها عليها.

وإيران كانت تستطيع التعاون، لكنها كانت حريصة على ألا تتحول إلى طرف تابع في السياسة التركية.

وهنا أصبحت الثورة ورقة ضمن العلاقات الثنائية.

لم تكن آغري مجرد موضوع عسكري، بل أصبحت عامل ضغط ومساومة في المفاوضات التركية الإيرانية.

فكلما اتهمت تركيا الجانب الإيراني بالسماح للمقاتلين باستخدام أراضيه، كان عليها أن تطرح المسألة على المستوى الدبلوماسي.

وكلما ناقشت الدولتان الحدود، أصبحت قضية المقاتلين جزءاً من النقاش. وبذلك انتقلت الثورة من الجبل إلى طاولة المفاوضات. وهذه النقلة مهمة جداً من الناحية التاريخية.

فالحركة المسلحة يمكن أن تبدأ في قرية أو جبل، لكنها عندما تؤثر في العلاقات بين دولتين تصبح جزءاً من النظام الإقليمي. وهذا ما حدث مع آغري.

لقد أجبرت الثورة الدولتين على إعادة النظر في مسألة الحدود، وعلى البحث عن ترتيبات أكثر فعالية لمنع استخدام المناطق الحدودية في العمليات المسلحة. وفي سنة ١٩٣٠، عندما وصلت الثورة إلى مرحلة حاسمة، أصبحت هذه القضية أكثر إلحاحاً.

فتركيا كانت تستعد لحملة عسكرية واسعة لإنهاء المقاومة، وكان نجاح هذه الحملة يتطلب تقليل قدرة المقاتلين على الانسحاب إلى الجانب الإيراني.

ولهذا لم يكن العامل الدبلوماسي منفصلاً عن العامل العسكري. كانت العمليات العسكرية تسير بالتوازي مع الجهود السياسية. وكلما ازدادت قدرة الجيش التركي على الضغط على المقاتلين، ازدادت أهمية منعهم من استخدام الحدود كمساحة خلفية.

وهذا يوضح أن هزيمة الثورة لم تكن نتيجة معركة واحدة، وإنما نتيجة عملية طويلة استهدفت البنية التي تسمح لها بالبقاء.

والحدود كانت جزءاً من هذه البنية.

إذا كانت الثورة تعتمد على الجبل، فإنها تعتمد أيضاً على القدرة على الحركة. وإذا كانت تعتمد على الحركة، فإنها تعتمد على الممرات. وإذا كانت الممرات تقود إلى الحدود، فإن موقف الدولة المجاورة يصبح جزءاً من قدرتها على البقاء.

وهكذا أصبح موقف إيران عنصراً استراتيجياً.

ليس لأنها كانت بالضرورة صاحبة القرار في الثورة، وإنما لأن جغرافيتها كانت تستطيع أن تؤثر في إمكانات الثورة.

وكان هذا كافياً لجعلها طرفاً في الحسابات التركية.

ومن هنا يمكن فهم شدة الحساسية التركية تجاه الحدود الإيرانية.

فالدولة التركية كانت تخشى أن تؤدي عمليات الانسحاب المتكرر إلى إطالة أمد الثورة. فالثورة المسلحة لا تحتاج دائماً إلى الانتصار في المعركة لكي تستمر؛ يكفي أحياناً أن تمنع خصمها من تحقيق نصر نهائي.

وهذا هو بالضبط ما يجعل الملاذ الحدودي مهماً.

فإذا استطاعت مجموعة مسلحة الانسحاب وإعادة تنظيم صفوفها، فإن الجيش المقابل يضطر إلى بدء العملية من جديد.

وبذلك تتحول الحرب إلى سلسلة من العمليات المتكررة.

وقد أدركت تركيا أن إنهاء هذا النوع من المقاومة يتطلب قطع الحلقة.

والحلقة كانت تتكون من أربعة عناصر مترابطة: القتال داخل الجبل، الانسحاب، إعادة التنظيم، ثم العودة.

إذا تمكنت الدولة من قطع أي حلقة من هذه السلسلة، يمكن أن تضعف الثورة. وكانت الحدود الإيرانية إحدى أهم النقاط التي حاولت أنقرة السيطرة عليها سياسياً وعسكرياً.

لكن المشكلة لم تكن عسكرية فقط.

فإغلاق الحدود بصورة كاملة في منطقة جبلية واسعة ومأهولة بالسكان ليس أمراً سهلاً. ويحتاج إلى قوات ومراكز مراقبة وطرق واتصالات وتنسيق مع الدولة المقابلة.

كما أن تشديد الحدود يؤثر في السكان المدنيين، وقد يؤدي إلى خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية في المناطق التي اعتادت الحركة عبر الحدود.

وهذا يجعل الحدود مجالاً حساساً لا تستطيع الدولة أن تتعامل معه بالمنطق العسكري وحده.

وكانت تركيا بحاجة إلى إيران نفسها.

وهذا هو جوهر الأزمة.

فالخصم العسكري موجود داخل تركيا، لكن جزءاً من البيئة التي تسمح له بالتحرك يوجد خارج السيطرة التركية.

وهذا يجعل الحل يتطلب اتفاقاً مع دولة أخرى.

ومن هنا أصبحت الدبلوماسية جزءاً من الحرب.

إن ثورة آغري تكشف بوضوح أن الحركات القومية في المناطق الحدودية لا يمكن أن تدرس داخل حدود الدولة التي تقاتل فيها فقط.

فالقضية الكردية كانت منذ ذلك الوقت عابرة للحدود بحكم توزيع السكان والجغرافيا السياسية.

وكانت كل دولة تنظر إلى الكورد الموجودين داخل حدودها من منظور أمنها القومي، بينما كانت الروابط الاجتماعية والثقافية تتجاوز هذه الحدود.

وهذا التناقض سيظل حاضراً في تاريخ المنطقة خلال العقود اللاحقة.

لكن في آغري ظهر بصورة مبكرة وحادة. فالدولة التركية كانت تريد أن تجعل حدودها حاجزاً سياسياً وعسكرياً. بينما كانت البيئة الاجتماعية الكردية تجعل الحدود أكثر نفاذية. وكانت الثورة تستفيد من هذا النفاذ. وكانت إيران تحاول الموازنة بين ضبط حدودها وبين الحفاظ على مصالحها الإقليمية. ومن هنا نشأت مساحة واسعة من الشك والاتهامات. وكانت أنقرة تنظر بعين الريبة إلى أي حركة مسلحة تعبر الحدود. وكانت طهران حريصة على ألا تتحول إلى قاعدة صراع مع تركيا. وكانت النتيجة أن العلاقات بين البلدين أصبحت أكثر ارتباطاً بما يجري في آغري. وهنا تظهر نقطة مهمة في تقييم موقف إيران. فالدول لا تتصرف دائماً وفق منطق الصداقة والعداء المطلق. قد تتعاون مع طرف في قضية، وتختلف معه في قضية أخرى. وقد تسمح بحدوث شيء بسبب ضعف السيطرة، ثم تحاول منعه عندما يصبح خطراً. وقد تستخدم قضية حدودية للضغط في ملف آخر. وقد تغير سياستها عندما تتغير موازين القوى. ولهذا فإن دراسة الوثائق الدبلوماسية ضرورية لفهم موقف إيران بصورة دقيقة. فالخطابات الرسمية والمراسلات والاتفاقات الحدودية تكشف الفرق بين ما كانت أنقرة تتهم به إيران وبين ما كانت طهران تعلن أنها تفعله. وهذا الفرق مهم في الكتابة التاريخية. فالتاريخ لا يكتب من رواية طرف واحد. ولا يكفي أن نقول إن تركيا اتهمت إيران بدعم الثورة لكي نستنتج أن الدعم الرسمي كان واقعاً ثابتاً. كما لا يكفي أن نقول إن إيران أنها تحترم حدود تركيا لكي نستنتج أن الحدود كانت مغلقة تماماً أمام جميع المقاتلين. الواقع التاريخي غالباً أكثر تعقيداً. وكانت المنطقة الحدودية نفسها تنتج أحداثاً لا يمكن التحكم فيها بالكامل من العواصم. فالمسافة بين أنقرة وطهران وبين الجبل طويلة، والسلطة المحلية قد تواجه ظروفًا لا يمكن تفسيرها دائماً بقرار مركزي واحد. وهذا ما يجعل التاريخ الحدودي شديد التعقيد. فهو تاريخ الدولة، لكنه أيضاً تاريخ السكان. وهو تاريخ المعاهدات، لكنه أيضاً تاريخ الممرات.

وهو تاريخ الخرائط، لكنه أيضاً تاريخ العشائر.
وفي آغري اجتمعت هذه المستويات كلها.
ولهذا فإن الأزمة التركية الإيرانية حول الثورة يجب أن تفهم بوصفها أزمة سيادة
أيضاً.

فتركيا كانت تقول بصورة غير مباشرة: لا يمكن القضاء على الثورة إذا كان المقاتلون
يستطيعون الاحتماء خارج حدودنا.

أما إيران فكانت تقول من جانب آخر: حدودنا وأراضيها تخضع لسيادتنا، وأي إجراء
بشأنها يجب أن يتم من خلال الحكومة الإيرانية.

وبين الموقفين كان هناك سؤال عملي: كيف يمكن منع المقاتلين من استغلال الحدود
دون أن تتحول الحدود إلى سبب لحرب بين دولتين؟

وكانت الإجابة في النهاية تمر عبر المفاوضات والترتيبات الحدودية.

وهنا تعود أهمية بروتوكول إسطنبول لعام ١٩١٣.

فهذا البروتوكول كان جزءاً من تاريخ طويل من محاولة تنظيم الحدود العثمانية
الإيرانية، وأصبح لاحقاً مرجعاً في المناقشات المتعلقة بالحدود. لكن الظروف التي
أنتجت الاتفاق كانت مختلفة تماماً عن الظروف التي ظهرت بعد الحرب العالمية
الأولى وقيام الجمهورية التركية.

فالعالم الذي وضع فيه البروتوكول لم يعد موجوداً.

الدولة العثمانية انتهت.

والجمهورية التركية ظهرت.

وإيران دخلت مرحلة جديدة من بناء الدولة المركزية.

والحدود أصبحت جزءاً من نظام دولي مختلف.

ولهذا كان لابد من إعادة النظر في بعض القضايا الحدودية وتفسيرها في ضوء الواقع
الجديد.

ومن هنا أصبحت ثورة آغري عاملاً يضغط على هذه المسائل القديمة.

فالثورة لم تصنع الحدود، لكنها كشفت نقاط ضعفها.

ولم تخلق المشكلة التركية الإيرانية، لكنها جعلتها أكثر إلحاحاً.

ولم تكن هي السبب الوحيد في المفاوضات الحدودية، لكنها جعلت الأمن الحدودي
أكثر ارتباطاً بالمفاوضات.

وهذا هو المعنى الحقيقي للعامل الدبلوماسي في تاريخ آغري.

فالثورة دفعت الحدود إلى واجهة السياسة.

وعندما تصبح الحدود جزءاً من الحرب، تصبح المعاهدة والاتفاق والبروتوكول أدوات عسكرية بصورة غير مباشرة.

فالاتفاق الذي يمنع عبور المقاتلين يمكن أن يكون له أثر عسكري يماثل أثر معركة. والترتيب الذي يسمح بتعاون أمني بين دولتين يمكن أن يغير موازين القوى على الأرض.

ولهذا لا يمكن الفصل بين الدبلوماسية والحرب في المرحلة الأخيرة من ثورة آغري. لقد بدأت الثورة بالسلاح، لكنها واجهت في النهاية شبكة من القوة العسكرية والدبلوماسية والحدودية.

وهذه الشبكة كانت أقوى من الثورة لأنها لم تكن تعتمد على عامل واحد.

كانت تركيا تملك الجيش.

وكانت تعمل على تعزيز السيطرة الإدارية.

وكانت تسعى إلى قطع الإمداد.

وكانت تضغط دبلوماسياً على إيران.

وكانت تحاول عزل المقاتلين عن البيئة الاجتماعية.

وفي المقابل كانت الثورة تمتلك الجبل، والمقاتلين، والشبكات المحلية، والمشروع القومي، والقدرة على الاستفادة من الحدود.

لكن هذه العناصر لم تكن متساوية.

فالدولة كانت تستطيع تعبئة موارد أكبر على المدى الطويل.

أما الثورة فكانت تعتمد على موارد محدودة.

وهذا الفارق الاستراتيجي أصبح أكثر وضوحاً كلما طال أمد الحرب.

ولهذا فإن أزمة تركيا وإيران تساعدنا على فهم سبب تراجع قدرة الثورة على المناورة في المرحلة الأخيرة.

فالثورة كانت تحتاج إلى حدود قابلة للاختراق.

بينما كانت تركيا تحتاج إلى حدود مغلقة.

والدولة التركية كانت تسعى إلى تحويل إيران من فضاء يمكن للمقاتلين استخدامه إلى شريك في ضبط الحدود.

ومع تغير الظروف السياسية والعسكرية، أصبح هذا الهدف أكثر قابلية للتحقق.

وهنا بدأت الثورة تفقد أحد عناصر قوتها الأساسية.

لم يعد الانسحاب إلى الجانب الآخر من الحدود ضماناً لإعادة التنظيم بالسهولة نفسها.

وأصبح المجال الجغرافي أضيق.

ومع تضيق المجال، أصبحت القدرة على المناورة أقل.
ومع انخفاض القدرة على المناورة، أصبح التفوق العسكري التركي أكثر تأثيراً.

وهذا هو الرابط المباشر بين الأزمة الدبلوماسية والهزيمة العسكرية.

فالدبلوماسية لم تهزم الثورة وحدها، لكنها ساعدت على إزالة أحد الشروط الجغرافية التي كانت تساعد على الاستمرار.

والجيش التركي لم ينتصر في الجبل وحده، بل استفاد من تغير البيئة الاستراتيجية المحيطة بالجبل.

وهنا يمكن القول إن هزيمة آغري كانت نتيجة تفاعل بين «القوة الصلبة» و«الجغرافيا السياسية».

القوة الصلبة تمثلت في الجيش والأسلحة والطيران والعمليات العسكرية.
والجغرافيا السياسية تمثلت في الحدود والعلاقات التركية الإيرانية والمفاوضات والقدرة على منع استخدام الأراضي الإيرانية.
وبينهما تراجعت قدرة الثورة على الحفاظ على مجال حركتها.
وهذا يوضح لماذا يجب ألا تفسر نهاية الثورة باعتبارها مجرد هزيمة عسكرية في معركة أخيرة.

فالهزيمة كانت نتيجة تراكم.

تراكم الضغط العسكري.

وتراكم العزلة.

وتراكم نقص الموارد.

وتراكم صعوبة الإمداد.

وتراكم السيطرة على الحدود.

وتراكم قدرة الدولة على عزل المقاتلين عن محيطهم.

وعندما اجتمعت هذه العوامل، أصبح استمرار الثورة أكثر صعوبة.

ومن هنا فإن أزمة تركيا وإيران تمثل حلقة مركزية في تاريخ آغري.

ففي البداية كانت الحدود تمنح الثورة مجالاً للمناورة.

ثم أصبحت الحدود موضوعاً للخلاف بين تركيا وإيران.

ثم أصبحت موضوعاً للتفاوض.

ثم أصبحت جزءاً من استراتيجية عزل الثورة.

وفي النهاية ساهمت إعادة تنظيم المجال الحدودي في تقليص قدرة الثورة على الصمود.

وهذا التحول يبين مرة أخرى أن الجغرافيا ليست عاملاً ثابتاً.

الجبل الذي يحمي الثورة يمكن أن يتحول إلى سجن إذا حوصر.

والحدود التي تمنحها مجالاً للحركة يمكن أن تتحول إلى حاجز إذا تعاونت الدولتان على ضبطها.

والعشيرة التي توفر الرجال يمكن أن تصبح عاجزة إذا قطعت طرق الاتصال. وبذلك تتغير قيمة العوامل نفسها بحسب الظروف السياسية والعسكرية.

وهذه من أهم القواعد التي ينبغي اعتمادها في قراءة التاريخ.

فلا يوجد عامل «قوي» أو «ضعيف» بصورة مطلقة. إنما تتحدد قوته من خلال السياق.

وكان السياق في سنة ١٩٣٠ مختلفاً عن السياق الذي بدأت فيه الثورة سنة ١٩٢٦. في البداية كان الاضطراب المحلي واسع المجال. ثم ظهر التنظيم القومي.

ثم ظهرت القيادة العسكرية.

ثم أصبح الجبل مركزاً للمقاومة.

ثم أصبحت الحدود عاملاً أساسياً.

ثم تحولت الحدود إلى أزمة دبلوماسية.

ثم بدأت الدولتان التركية والإيرانية تبحثان عن حلول أكثر صرامة للمشكلة الحدودية.

وبذلك تغيرت البيئة التي كانت الثورة تعمل فيها.

وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل سنة ١٩٣٠ نقطة فاصلة.

فالثورة لم تواجه في نهايتها الظروف نفسها التي واجهتها في بدايتها.

لقد أصبحت الدولة التركية أكثر استعداداً.

وأصبح الجيش أكثر قدرة على تنفيذ عمليات واسعة.

وأصبح استخدام الطيران عنصراً مهماً.

وأصبحت مسألة الحدود أكثر حضوراً في السياسة التركية.

وأصبح استمرار الثورة أكثر ارتباطاً بموقف إيران.

وفي ظل هذه الظروف بدأت الكفة تميل بصورة متزايدة نحو الدولة.

لكن حتى بعد الهزيمة، بقيت الأزمة التي كشفتها آغري قائمة: كيف يمكن لحركة قومية أن تتحرك داخل فضاء جغرافي مقسم بين دول، بينما تبقى الروابط الاجتماعية والثقافية عابرة للحدود؟

وهذا السؤال لم يكن خاصاً بآغري وحدها.

بل أصبح أحد الأسئلة المركزية في التاريخ السياسي الكوردي الحديث.

فالكورد الذين يعيشون في تركيا ليسوا منفصلين اجتماعياً عن الكورد في إيران،

والكورد في إيران ليسوا منفصلين عن الكورد في العراق وسوريا، لكن النظام الدولي

الحديث يقوم على دول ذات سيادة وحدود محددة.

ومن هنا نشأ تناقض طويل الأمد بين وحدة المجال القومي الكوردي وبين تجزؤة السياسي بين عدة دول.

وكانت ثورة آغري واحدة من التجارب المبكرة التي اصطدمت بهذا التناقض بصورة مباشرة.

ولهذا فإن أزمة تركيا وإيران ليست فصلاً هامشياً في تاريخ الثورة، بل هي جزء من تفسير طبيعتها ومصيرها.

لقد بدأت آغري باعتبارها مقاومة ضد الدولة التركية، لكنها انتهت وهي محاطة بشبكة من العلاقات الدولية والإقليمية.

دخلت الحدود في قلب الصراع.

ودخلت إيران في الحسابات التركية.

ودخلت المعاهدات والبروتوكولات في النقاش.

وأصبح مصير الثورة مرتبطاً ليس فقط بما يستطيع المقاتلون فعله، وإنما بما تستطيع الدولتان فعله على جانبي الحدود.

وهنا تظهر إحدى أهم الحقائق التاريخية التي تكشفها ثورة آغري: إن الحركات المسلحة تستطيع أن تبدأ الحرب في ظروف محلية، لكنها لا تستطيع التحكم دائماً في البيئة الإقليمية التي تتشكل حولها.

فكلما اتسع الصراع، دخلت الدول المجاورة.

وكلما دخلت الدول المجاورة، أصبحت المصالح الدولية والإقليمية جزءاً من المعادلة.

وعندما تتفق دولتان على ضبط مساحة كانت المقاومة تستفيد منها، تصبح قدرة المقاومة على الاستمرار أكثر صعوبة.

وهذا ما يجعل العامل الإيراني أحد المفاتيح الأساسية لفهم المرحلة الأخيرة من الثورة.

لم تكن إيران هي التي صنعت الثورة.

ولم تكن وحدها التي أنهتها.

لكنها كانت الدولة التي جعل موقعها الجغرافي الثورة قضية تتجاوز الحدود التركية.

وكانت علاقتها بتركيا جزءاً من البيئة التي حددت مساحة الحركة أمام المقاتلين.

ولهذا فإن دراسة أزمة تركيا وإيران تقود مباشرة إلى السؤال التالي: كيف أعادت الدولة التركية تنظيم حربها ضد آغري، وكيف تحولت من عمليات عسكرية متفرقة إلى حملة شاملة هدفت إلى تدمير البنية العسكرية والاجتماعية التي سمحت للثورة بالبقاء؟

فبعد أن أصبح العامل الحدودي موضع تفاوض، وبعد أن بدأت تركيا تضيق المجال الجغرافي أمام المقاتلين، أصبحت المعركة الأخيرة أقرب إلى صراع شامل على السيطرة على الأرض والمجتمع والحدود في آن واحد.

وهنا تبدأ المرحلة الأكثر حسماً في تاريخ ثورة آغري: مرحلة الحملة العسكرية التركية الكبرى، التي لم تستهدف المقاتلين وحدهم، وإنما استهدفت البيئة التي كانت تجعل استمرار المقاومة ممكناً. فبعد سنوات من المواجهات المتقطعة، أدركت الدولة التركية أن القضاء على الثورة لا يمكن أن يتحقق بمجرد ملاحقة المجموعات المسلحة في أعالي الجبال، ما دامت هذه المجموعات قادرة على الاستناد إلى شبكة اجتماعية وقبلية، وإلى تضاريس وعرة، وإلى مجال حدودي يتيح الحركة والانسحاب وإعادة التجمع. ولذلك أخذت المواجهة تدريجياً طابعاً أكثر شمولاً، انتقلت فيه الدولة من العمليات المحدودة إلى التخطيط لحملة واسعة تهدف إلى تفكيك البنية التي تستند إليها المقاومة، وعزل المقاتلين عن السكان، وقطع طرق الإمداد والاتصال، وإغلاق المجال الحدودي، ثم إحكام الطوق العسكري حول جبل آغري ومحيطه.

ولم تكن هذه الحملة مجرد تصعيد عسكري عابر، بل مثلت تحولاً في استراتيجية الدولة تجاه الثورة. فقد أصبح الهدف هو تحويل المنطقة بأكملها إلى فضاء عسكري محاصر، بحيث لا يبقى أمام القوات الكوردية مجال واسع للمناورة أو الانسحاب أو إعادة تنظيم صفوفها. وفي هذه المرحلة ظهرت بصورة أكثر وضوحاً الفجوة بين طبيعة القوات الكوردية، التي اعتمدت بدرجة كبيرة على الحركة والمرونة والمعرفة الجغرافية وحرب الجبال، وبين الجيش التركي الذي امتلك تفوقاً في العدد والتسليح والتنظيم والقدرة على حشد وحدات كبيرة واستخدام المدفعية والطيران. وهكذا لم تعد المعركة مجرد مواجهة بين مقاتلين في الجبل وجيش يلاحقهم، بل أصبحت مواجهة بين نموذجين مختلفين في إدارة الحرب: قوة ثورية تعتمد على الجغرافيا والمجتمع والحركة، ودولة حديثة تسعى إلى إخضاع المجال بأكمله بواسطة الجيش والإدارة والحدود.

وكان للطيران العسكري دور متزايد الأهمية في هذه المرحلة، إذ سمح للقوات التركية بضرب مواقع يصعب الوصول إليها بالقوات البرية، والاستطلاع فوق المناطق الجبلية، ومراقبة حركة المقاتلين وملاحقتهم في مناطق كانت تمنحهم سابقاً قدراً كبيراً من الحماية الطبيعية. ومع توظيف الطيران إلى جانب المدفعية والقوات البرية، بدأت الميزة التي وفرتها تضاريس آغري تتراجع تدريجياً، وأصبح الاختباء في الجبل وحده غير كافٍ لضمان استمرار المقاومة. وفي الوقت نفسه، أدى الضغط العسكري المتواصل إلى استنزاف الموارد البشرية والمادية للثورة، وإلى تضيق قدرتها على الحصول على الإمدادات والأسلحة والمواد الغذائية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على قدرتها على مواصلة القتال.

ومن ناحية أخرى، ارتبط نجاح الحملة التركية بمحاولة عزل الثورة عن محيطها الحدودي والإقليمي. فقد أدركت أنقرة أن استمرار الحركة عبر الحدود التركية-الإيرانية يمنح المقاتلين إمكانية للانسحاب وإعادة التجمع، ولذلك أصبح ضبط الحدود جزءاً أساسياً من استراتيجية القضاء على الثورة. ومع تراجع هذا المجال، أخذت القوات

الكوردية تفقد تدريجياً أحد أهم عناصر قوتها الاستراتيجية، وأصبح جبل آغري يتحول من قاعدة واسعة للمناورة إلى مساحة محاصرة تنقلص فيها الخيارات العسكرية يوماً بعد آخر.

وهكذا، فإن دراسة الحملة العسكرية التركية الكبرى لا ينبغي أن تختزل في سرد المعارك والتواريخ والتحركات العسكرية، بل يجب النظر إليها بوصفها مرحلة انتقلت فيها الدولة من مواجهة الثورة إلى محاولة تفكيك شروط وجودها نفسها. فالمعركة لم تعد فقط حول السيطرة على قمة جبل أو وادٍ أو قرية، وإنما حول السيطرة على المجال الاجتماعي والجغرافي الذي سمح للثورة بالبقاء. ومن هنا يمكن فهم لماذا كان عام ١٩٣٠ نقطة التحول الكبرى في تاريخ ثورة آغري؛ إذ اجتمعت فيه القوة العسكرية التركية، والتضييق الحدودي، والضغط على البيئة المحلية، والتفوق في التسليح والطيران، في مواجهة حركة استنفدت جزءاً كبيراً من قدراتها ولم تتمكن من تحويل مقاومتها الجبلية إلى قوة عسكرية قادرة على مواجهة حرب واسعة وطويلة الأمد.

وبذلك تدخل ثورة آغري مرحلتها الأخيرة، حيث لم يعد السؤال هو كيف تستطيع المقاومة الصمود، وإنما إلى أي مدى يمكنها أن تواجه آلة دولة تمتلك القدرة على تعبئة موارد عسكرية وبشرية وإدارية واسعة. ومن هذه النقطة تحديداً يبدأ فهم انهيار الثورة؛ ليس بوصفه نتيجة لمعركة واحدة، ولا بسبب ضعف فردي في القيادة، وإنما نتيجة تراكم عوامل عسكرية وجغرافية وسياسية وإقليمية جعلت ميزان القوة يميل بصورة حاسمة لمصلحة الدولة التركية.

-
- Öztig, Laçin İdil. "The Little Ararat Crisis: An Example of Crisis Management in Turkish-Iranian Relations." *Avrasya Etüdleri*, no. 54, 2018.
 - Yüksel, Metin. "On the Borders of the Turkish and Iranian Nation-States: The Story of Ferzende and Besra." *Middle Eastern Studies* 52, no. 4 (2016): 656–676.
 - Karabalık, Kamuran. "Iran's Role in the Ararat Rebellions (1926–1930)." *Afyon Kocatepe University Journal of Social Sciences* 27, no. 2 (2025): 756–769.
 - Çetinsaya, Gökhan. "Atatürk Dönemi Türkiye-İran İlişkileri (1926–1938)." *Avrasya Dosyası* 5, no. 3 (1999): 148–175.

الحادي عشر: الاتحاد السوفييتي والموازن الإقليمية

لا يمكن فهم البيئة الجيوسياسية التي أحاطت بثورة آغري من دون التوقف عند الاتحاد السوفييتي، لأن الثورة اندلعت في منطقة تقع عند تقاطع عدة دوائر استراتيجية متشابكة، كان القوقاز أحد أهمها. وكان ظهور الجمهورية التركية في الجنوب الغربي للاتحاد السوفييتي، وتطور العلاقات بين موسكو وأنقرة، وإعادة تشكيل الحدود في منطقة القوقاز والأناضول، وتزايد أهمية إيران بوصفها دولة تقع بين المجالين السوفييتي والتركي، كلها عوامل جعلت الحركة الكوردية في آغري تعمل داخل بيئة إقليمية أكثر تعقيداً من مجرد الصراع بين الدولة التركية والمقاتلين الكورد.

فمنذ السنوات الأخيرة للدولة العثمانية، كانت منطقة القوقاز والأناضول الشرقي تمثل مجالاً للتنافس بين قوى إقليمية ودولية متعددة، إلا أن قيام الجمهورية التركية والثورة البلشفية وظهور الاتحاد السوفييتي أعاد تشكيل طبيعة هذا التنافس بصورة جذرية. ولم تعد الحدود الشرقية لتركيا مجرد حدود جغرافية جديدة، وإنما أصبحت جزءاً من نظام أمني وسياسي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الأولى والحرب الأهلية الروسية وانهايار الإمبراطوريات القديمة. ومع تثبيت الحدود التركية السوفييتية وإعادة ترتيب مناطق القوقاز، أصبح مستقبل الحركات القومية والإثنية في المنطقة مرتبطاً بدرجة متزايدة بمواقف الدول الكبرى المحيطة بها، وبخاصة موسكو وأنقرة وطهران.

وفي هذا السياق، ينبغي الحذر من قراءة الموقف السوفييتي من القضية الكوردية قراءة مبسطة تقوم على افتراض أن الاتحاد السوفييتي كان حليفاً طبيعياً للثورة الكوردية لمجرد اشتراكه معها في مواجهة بعض أشكال الإمبريالية أو بسبب شعاراته المتعلقة بحقوق الشعوب. فسياسة الدول لا تبني على الشعارات وحدها، وإنما على حسابات المصالح والأمن والحدود والتحالفات. وقد كانت موسكو خلال هذه المرحلة معنية بدرجة كبيرة بالحفاظ على علاقاتها مع أنقرة، وتأمين حدودها الجنوبية، ومنع القوى المعادية من استخدام القوقاز والأناضول الشرقي بوصفهما قاعدة للضغط على الأراضي السوفييتية. ولذلك فإن فهم موقف الاتحاد السوفييتي من ثورة آغري يتطلب التمييز بين الخطاب الأيديولوجي والسياسة العملية، وبين المواقف العامة تجاه الشعوب وبين المصالح الاستراتيجية للدولة السوفييتية.

وكانت العلاقات السوفييتية-التركية عنصراً أساسياً في هذه المعادلة. فقد أدى التقارب بين موسكو والحركة الكمالية خلال حرب الاستقلال التركية إلى نشوء علاقة مصلحية بين الطرفين، استمرت بعد تأسيس الجمهورية التركية، وإن لم تخلُ من التناقضات. وكانت موسكو تنظر إلى تركيا بوصفها دولة مهمة في أمن القوقاز والحدود

الجنوبية، بينما كانت أنقرة حريصة على الاستفادة من العلاقة مع الاتحاد السوفييتي في مواجهة الضغوط الدولية وتثبيت موقع الجمهورية الجديدة. ومن هنا، لم يكن من السهل على القيادة السوفييتية أن تنحاز بصورة مباشرة إلى حركة مسلحة تهدد استقرار الدولة التركية، حتى وإن كانت هذه الحركة ترفع شعارات قومية أو مناهضة للغرب.

وتزداد أهمية هذا العامل عند النظر إلى موقع آغري نفسه. فالمنطقة لم تكن بعيدة عن المجال السوفييتي، كما أن الحدود التركية-الإيرانية كانت متصلة بصورة مباشرة بالفضاء القوقازي، الأمر الذي جعل أي اضطراب واسع في شرق الأناضول قابلاً لأن تكون له انعكاسات تتجاوز الحدود التركية. وكانت حركة المقاتلين والقبائل عبر الحدود، واتصال المناطق الكوردية الممتدة بين تركيا وإيران، ووجود أرمنييا السوفييتية في الجوار، عوامل تجعل أي تطور عسكري في آغري جزءاً من منظومة أمنية إقليمية أوسع.

كما أن الوجود السوفييتي في القوقاز أثر بصورة غير مباشرة في حسابات الأطراف الأخرى. فتركيا لم تكن تخوض حربها ضد ثورة آغري في فراغ استراتيجي، بل كانت تدرك أن حدودها الشرقية تقع بالقرب من مجال نفوذ قوة عظمى تملك قدرة عسكرية وسياسية كبيرة. وإيران، من جانبها، كانت مضطرة إلى التعامل مع وضع حدودي شديد الحساسية، يقع بين تركيا والاتحاد السوفييتي، وفي منطقة تنتشر فيها جماعات كوردية عابرة للحدود. أما خويون والمقاتلون الكورد، فكان عليهم التحرك داخل هذه البيئة المعقدة، حيث لم يكن الحصول على دعم خارجي مسألة عسكرية فقط، بل مسألة ترتبط بمصالح دول أكبر منهم وبحسابات إقليمية تتجاوز أهداف الثورة نفسها.

ومن هنا تظهر إحدى المشكلات الكبرى التي واجهت مشروع آغري: محدودية القدرة على تحويل القضية الكوردية إلى قضية دولية تمتلك حلفاء مستعدين لتحمل تكاليف دعمها. فالثورة كانت بحاجة إلى السلاح والإمداد والعمق الجغرافي والدعم السياسي، لكن القوى الإقليمية المحيطة بها لم تكن تنظر إلى المشروع الكوردي بالضرورة من زاوية أهدافه القومية. كانت لكل دولة أولوياتها الخاصة؛ فتركيا كانت ترى الثورة تهديداً مباشراً لوحدة أراضيها، وإيران كانت تخشى انعكاس النشاط الكوردي على كوردها ومناطقها الحدودية، والاتحاد السوفييتي كان يوازن بين مصالحه الثورية المعلنة ومصالحه كدولة كبرى تسعى إلى تثبيت أمنها وعلاقاتها مع أنقرة.

ولذلك فإن دراسة الاتحاد السوفييتي في سياق ثورة آغري لا تهدف إلى البحث عن «حليف مفقود» للثورة بقدر ما تهدف إلى فهم بنية النظام الإقليمي الذي جعل خيارات الثورة محدودة. فالثورات لا تتحدد نتائجها بقوة مقاتليها وحدها، وإنما تتأثر أيضاً بموقعها في النظام الدولي، وبطبيعة الجوار، وبمواقف القوى الكبرى، وبقدرتها على تحويل قضيتها من شأن داخلي إلى قضية تحظى باعتراف ودعم

خارجيين. وفي حالة آغري، كانت هذه المعادلة صعبة بصورة خاصة، لأن الثورة وجدت نفسها بين دول تمتلك حسابات أمنية متعارضة مع قيام كيان كوردي مستقل في المنطقة.

وعليه، فإن الاتحاد السوفييتي يمثل في تاريخ ثورة آغري عاملاً غير مباشر لكنه بالغ الأهمية. فحتى عندما لم يتدخل بصورة مباشرة في مسار الثورة، فإن وجوده السياسي والعسكري على حدود تركيا الشرقية كان جزءاً من الحسابات التي صاغت سلوك أنقرة وطهران، وأثر في طبيعة المجال الذي تحركت فيه خويون وإحسان نوري والمقاتلون الكورد. ومن خلال دراسة العلاقات السوفييتية-التركية، ووضع القوقاز بعد الحرب العالمية الأولى، وموقع أرمينيا السوفييتية، والعلاقات التركية-الإيرانية، والموقف السوفييتي من الحركات القومية في المنطقة، يمكن الانتقال من قراءة ثورة آغري باعتبارها مواجهة محلية إلى فهمها باعتبارها حدثاً وقع داخل شبكة من التوازنات الإقليمية والدولية.

ومن هذه الزاوية، يصبح سؤال الاتحاد السوفييتي جزءاً من سؤال أكبر: لماذا لم تستطع ثورة آغري الحصول على بيئة إقليمية ودولية تسمح لها بتحويل مقاومتها العسكرية إلى مشروع سياسي مستدام؟ إن الإجابة لا تكمن في القوة العسكرية التركية وحدها، ولا في الانقسامات الداخلية للقوات الكوردية فقط، وإنما أيضاً في النظام الإقليمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الأولى، والذي جعل تركيا وإيران والاتحاد السوفييتي والقوى الأوروبية تتحرك وفق مصالحها الخاصة. وفي قلب هذه المعادلة كانت آغري تحاول أن تصنع لنفسها مكاناً سياسياً، لكنها وجدت نفسها محاصرة بين حدود الدول ومصالحها وتحالفاتها، وهو ما سيصبح أحد المفاتيح الأساسية لفهم النهاية العسكرية والسياسية للثورة.

ففي الوقت الذي كانت فيه القيادة الكوردية تحاول تحويل المقاومة المحلية إلى مشروع قومي أكثر تنظيماً، كان الاتحاد السوفييتي نفسه يعيد بناء موقعه في النظام الدولي بعد الثورة البلشفية والحرب الأهلية الروسية. ولم تكن موسكو تنظر إلى تركيا والجوار القوقازي من منظور القضية الكوردية وحدها، بل كانت تتعامل مع المنطقة ضمن حسابات أمنية وجيوسياسية أوسع تتعلق بحدودها الجنوبية، وبمواجهة القوى الغربية، وبالحفاظ على نفوذها في القوقاز، وبناء علاقات مع القوى الإقليمية القادرة على التأثير في ميزان القوى.

ولهذا فإن السؤال التاريخي الصحيح ليس: لماذا لم يدعم الاتحاد السوفييتي ثورة آغري؟ وإنما: لماذا لم تصبح الحركة الكوردية في آغري جزءاً من استراتيجية سوفييتية أوسع، رغم قرب الثورة من المجال القوقازي، ورغم أن الاتحاد السوفييتي كان قوة كبرى قادرة نظرياً على التأثير في ميزان القوى؟

والإجابة تقودنا إلى طبيعة السياسة السوفييتية تجاه تركيا في تلك المرحلة.

فالعلاقات بين موسكو وأنقرة بعد الحرب العالمية الأولى لم تكن علاقات عداء مستمر، بل شهدت تقارباً استراتيجياً فرضته ظروف دولية وإقليمية محددة. فقد

وجدت القيادة السوفييتية في الحركة الوطنية التركية قوة يمكن التعامل معها في مواجهة النفوذ الغربي، ولا سيما في مواجهة بريطانيا وفرنسا، بينما كانت الحركة التركية ترى في موسكو قوة يمكن أن تساعد في مواجهة الضغوط الخارجية وتوفير هامش للمناورة السياسية والعسكرية.

وهكذا نشأ تقاطع في المصالح بين الطرفين.

وهذا التقاطع كان أكثر أهمية بالنسبة إلى موسكو من الدخول في مواجهة مباشرة مع الجمهورية التركية بسبب ثورة كردية محدودة القدرة على تغيير ميزان القوى الإقليمي.

فالساسة الدولية لا تقوم دائماً على التشابه الأيديولوجي، وإنما تقوم في كثير من الأحيان على حساب المصالح.

وقد تكون دولتان مختلفتين في نظامهما السياسي والفكري، لكنهما تتعاونان عندما تتقاطع مصالحهما الاستراتيجية.

وهذا ما يجعل فهم العلاقة السوفييتية التركية ضرورياً عند دراسة آغري.

كانت الجمهورية التركية دولة قومية ناشئة، بينما كان الاتحاد السوفييتي دولة شيوعية ثورية.

ومع ذلك وجدت موسكو وأنقرة أسباباً للتعاون.

وكان أحد أهم هذه الأسباب هو رفض الهيمنة الغربية على المنطقة.

فمن وجهة نظر القيادة السوفييتية، كان من المهم منع القوى الغربية من تحويل الأناضول والقوقاز إلى مجال نفوذ معادٍ لموسكو.

ومن وجهة نظر القيادة التركية، كان من المهم الحصول على مساحة دولية تساعد في مواجهة القوى التي كانت تسعى إلى فرض ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى على الأناضول.

وهكذا نشأت علاقة لها وزن كبير في الحسابات الإقليمية.

ومن هنا يمكن فهم المأزق الذي واجه الحركة الكردية.

فهي كانت تنظر إلى الصراع من زاوية حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، بينما كانت موسكو تنظر إلى تركيا من زاوية ميزان القوى الدولي.

وكان الفرق بين الرؤيتين كبيراً.

الحركة الكردية كانت تريد دولة أو كيانياً سياسياً أو اعترافاً بحقوقها القومية.

أما موسكو فكانت تريد بيئة إقليمية آمنة لمصالحها، وحماية حدودها الجنوبية، وإبعاد النفوذ الغربي، والحفاظ على علاقاتها مع أنقرة.

ولهذا لم يكن من السهل أن تجعل موسكو القضية الكوردية أولوية تتقدم على علاقتها الاستراتيجية مع تركيا.

وهنا تظهر واحدة من أكبر المشكلات التي واجهت ثورة آغري: غياب الحليف الدولي القادر على تحويل المقاومة إلى مشروع إقليمي.

فالثورة كانت تملك قضية سياسية.

وكانت تملك قيادة عسكرية.

وكانت تملك قاعدة اجتماعية في بعض المناطق.

وكانت تملك جغرافيا جبلية تساعد على المقاومة.

وكان لديها تنظيم قومي حاول تقديم القضية الكوردية إلى الخارج.

لكنها لم تمتلك قوة دولية كبرى تتبنى مشروعها بصورة مباشرة.

وهذا العامل كان شديد الأهمية.

ففي النظام الدولي، لا تكفي قوة الحركة الداخلية دائماً لتحقيق النصر، خصوصاً عندما يكون الطرف المقابل دولة مركزية تمتلك جيشاً نظامياً وموارد مالية وإدارية وقدرة على عقد التحالفات والاتفاقات مع الدول المجاورة.

وكانت تركيا تمتلك هذه المزايا.

أما الحركة الكوردية فكانت تعمل في ظروف مختلفة.

كانت تعتمد بدرجة كبيرة على المقاتلين المحليين.

وكانت مواردها محدودة.

وكانت خطوط إمدادها غير مستقرة.

وكانت تعتمد على طبيعة المنطقة وعلى الشبكات العشوائية.

وكانت تحتاج إلى دعم خارجي أو اعتراف دولي لكي تحول مشروعها من مقاومة عسكرية إلى قضية دولية ذات وزن.

وهذا لم يتحقق.

ومن هنا فإن غياب الدعم السوفييتي المباشر لم يكن مجرد نقص في السلاح أو المال، وإنما كان نقصاً في الغطاء الجيوسياسي.

فالاعتراف السياسي من قوة كبرى يمكن أن يغير طريقة تعامل الدول الأخرى مع حركة ما.

والدعم العسكري يمكن أن يغير ميزان القوة.

والوساطة الدبلوماسية يمكن أن تمنع دولة من استخدام كامل قوتها.

أما عندما تبقى الحركة معزولة، فإن الدولة التي تقاؤها تحصل على حرية أكبر في التعامل معها باعتبارها قضية داخلية.

وهذا ما حدث إلى حد كبير مع آغري.

لقد حاولت خوييون تقديم القضية الكردية بوصفها قضية قومية تتجاوز الحدود التركية، لكن تحويل هذه الرؤية إلى واقع دولي كان أمراً بالغ الصعوبة.

فالقوى الكبرى كانت منشغلة بمصالحها الخاصة.

وبريطانيا وفرنسا كانتا تعيدان ترتيب نفوذهما في الشرق الأوسط.

والاتحاد السوفييتي كان يبني علاقاته مع تركيا وإيران ويهتم بالقوقاز.

وتركيا كانت تسعى إلى تثبيت جمهوريتها وحدودها.

وإيران كانت تعمل على تعزيز الدولة المركزية والسيطرة على مناطقها الحدودية.

وبين هذه المصالح المختلفة لم تجد ثورة آغري القوة الكبرى التي تجعل قضيتها أولوية دولية.

وكان موقع القوقاز يزيد المسألة تعقيداً.

فالقوقاز كان منطقة استراتيجية بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي، لأنه يمثل أحد أهم الأقاليم الواقعة على حدوده الجنوبية. وكان أي اضطراب كبير بالقرب منه يمكن أن يحمل مخاطر أمنية وسياسية على موسكو.

لكن هذا لا يعني أن كل حركة قومية أو إثنية في المنطقة كانت تلقى دعماً سوفييتياً تلقائياً.

بل على العكس، كان الاتحاد السوفييتي نفسه يتعامل مع مسألة القوميات ضمن إطار الدولة السوفييتية، وكان حريصاً على منع الحركات التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة المناطق الحدودية أو تهديد الاستقرار في جمهوريات القوقاز.

ومن هنا كان التعامل مع القضية الكردية مرتبطاً أيضاً بالحسابات السوفييتية تجاه أرمينيا وجورجيا وأذربيجان والحدود الإيرانية والتركية.

وكانت موسكو تنظر إلى جنوب القوقاز بوصفه منطقة أمن قومي.

ولهذا فإن أي حركة مسلحة كردية تعمل بالقرب من الحدود التركية الإيرانية لم تكن مجرد قضية قومية بالنسبة إليها، بل يمكن أن تقرأ أيضاً من منظور الاستقرار الإقليمي.

وهنا تظهر مفارقة تاريخية مهمة.

فالموقع الجغرافي لثورة آغري كان يمنحها أهمية استراتيجية، لكنه في الوقت نفسه جعل القوى الكبرى أكثر حذراً في التعامل معها.

فالقرب من القوقاز يعني القرب من المجال السوفييتي.

لكن القرب من المجال السوفييتي لا يعني تلقائياً الحصول على الدعم السوفييتي.

بل قد يعني العكس في بعض الظروف.
فالدولة الكبرى قد تكون أكثر اهتماماً بمنع انفجار صراع حدودي من اهتمامها بدعم حركة قومية صغيرة.

وهذا ما ينبغي أخذه في الاعتبار عند تحليل السياسة السوفيتية.
كما أن العلاقات السوفيتية التركية لم تكن منفصلة عن العلاقات السوفيتية الإيرانية.
فإيران كانت تقع بين تركيا والاتحاد السوفيتي، وكانت مناطقها الشمالية والشرقية جزءاً من الحسابات الجيوسياسية الكبرى في المنطقة.

وكانت موسكو حريصة على ألا تتحول المنطقة إلى مجال نفوذ كامل للقوى الغربية.
وفي الوقت نفسه كانت تركيا حريصة على عدم السماح بتحول المناطق الحدودية إلى مصدر دائم للتهديد.

ومن هنا نشأ مثلث جيوسياسي مهم: موسكو وأنقرة وطهران.

وفي وسط هذا المثلث كانت آغري.
ولم تكن الثورة قادرة على التحكم في أي طرف من أطراف هذا المثلث.
كانت تعتمد على قدرتها العسكرية المحلية وعلى شبكتها الاجتماعية.
أما الدول الثلاث فكانت تمتلك مؤسسات الدولة والجيش والدبلوماسية والحدود.
وهذا الفارق في طبيعة القوة يفسر جزءاً من محدودية خيارات الثورة.

فالحركة الكردية كانت تخوض حرباً غير متكافئة.
كانت تقاتل دولة مركزية تمتلك جيشاً نظامياً.
وفي الوقت نفسه كانت تحتاج إلى التعامل مع دولة مجاورة لها حساباتها الخاصة.
وكانت قوة دولية كبرى موجودة بالقرب منها لكنها لم تتبن مشروعها.
وكانت القوى الغربية منشغلة بترتيباتها الإقليمية الخاصة.
وهكذا وجدت آغري نفسها في مساحة استراتيجية ضيقة.
ومن الأخطاء الشائعة في قراءة تاريخ الثورات القومية افتراض أن وجود قوة كبرى بالقرب من منطقة الثورة يعني إمكانية الحصول على دعمها.
لكن السياسة الدولية أكثر تعقيداً من ذلك.

فالقوة الكبرى لا تدعم كل حركة تتقاطع معها جغرافياً أو حتى أيديولوجياً.
إنها تسأل أولاً: ماذا سنكسب؟ وماذا سنخسر؟ وما أثر دعم هذه الحركة على علاقاتنا مع الدول الأخرى؟ وهل يمكن أن يؤدي دعمها إلى حرب لا نريدها؟ وهل تستحق القضية تكلفة المواجهة؟

وبالنسبة إلى موسكو، كانت تركيا دولة مهمة في حساباتها الإقليمية.
وكان تحويلها إلى خصم كامل بسبب ثورة آغري قراراً عالي التكلفة.

ولهذا لم تكن القضية الكوردية كافية وحدها لتغيير السياسة السوفيتية تجاه أنقرة. وهنا ينبغي أيضاً التمييز بين مواقف مختلفة داخل السياسة السوفيتية.

فوجود اهتمام فكري أو سياسي بالقوميات والشعوب المضطهدة لا يعني بالضرورة أن السياسة الخارجية السوفيتية كانت مستعدة لدعم كل حركة قومية ضد دولة مجاورة. فالأيديولوجيا كانت عنصراً مهماً، لكنها لم تكن العامل الوحيد.

كانت هناك المصالح الأمنية.
وكانت هناك الحسابات الحدودية.
وكانت هناك العلاقات مع الدول المجاورة.
وكان هناك الصراع مع القوى الغربية.
وكان هناك الحفاظ على النظام الإقليمي الذي يخدم المصالح السوفيتية.

ولهذا فإن القول إن الاتحاد السوفيتي «خان» الحركة الكوردية، إذا استخدم بصورة مطلقة، لا يقدم تفسيراً تاريخياً كافياً.

والأدق أن نقول إن موسكو لم تجعل ثورة آغري أولوية في سياستها تجاه تركيا، وإن مصالحتها الاستراتيجية مع أنقرة ومع محيطها الإقليمي كانت أقوى من استعدادها لتقديم دعم مباشر ومستمر للحركة الكوردية.

وهذا فرق مهم جداً.
فالتاريخ لا يحتاج إلى أحكام أخلاقية بقدر حاجته إلى تفسير المصالح.
ومن هنا يمكن فهم إحدى أهم نقاط ضعف المشروع السياسي في آغري.
لقد كانت خوبيون تحاول بناء حركة قومية تتجاوز حدود تركيا، لكنها لم تستطع بناء شبكة تحالفات دولية قوية بما يكفي.

وكانت العلاقات مع الأرمن مهمة في بعض المراحل، لكن التعاون الإقليمي لم يتحول إلى تحالف دولي واسع قادر على تغيير ميزان القوى.

أما الاتحاد السوفيتي، فبقي في موقع مختلف.
لم يتحول إلى راع للثورة.

ولم يسمح بأن تتحول القضية إلى سبب مباشر للصدام مع تركيا.
وهكذا بقيت آغري في وضع سياسي صعب.

وهنا يجب أن نربط هذه المسألة بما سبق أن تناولناه في الفصل الخاص بإيران.
فتركيا لم تكن تواجه الثورة وحدها.

بل كانت تعمل على تحسين علاقاتها الإقليمية أو على الأقل منع الدول المجاورة من تحويل أراضيها إلى قواعد خلفية للثورة.

ومع وجود علاقات مهمة بين أنقرة وموسكو، ومع أهمية إيران في ضبط الحدود، أصبح المجال الخارجي للثورة أكثر ضيقاً.

وكان هذا يعني أن تركيا تستطيع التركيز بصورة أكبر على الداخل. ومن هنا بدأت المعادلة العسكرية تميل تدريجياً.

فالثورة التي لا تحصل على إمدادات خارجية مستمرة تواجه مشكلة في حرب طويلة. والثورة التي لا تحصل على اعتراف دولي تواجه مشكلة في تحويل انتصاراتها المحلية إلى مكاسب سياسية.

والثورة التي لا تمتلك حليفاً إقليمياً قوياً تصبح أكثر عرضة للعزلة.

وقد اجتمعت هذه المشكلات في أغري.

ولهذا فإن غياب الدعم السوفييتي ينبغي ألا يدرس باعتباره تفصيلاً منفصلاً، بل باعتباره جزءاً من عزلة دولية وإقليمية أوسع.

كانت تركيا قادرة على بناء علاقات مع القوى المحيطة بها.

أما الحركة الكردية فكانت تحاول بناء العلاقات من موقع أضعف.

وهذا الفارق بين «دبلوماسية الدولة» و«دبلوماسية الحركة» كان حاسماً.

الدولة تمتلك سفارات ووزارات خارجية واتفاقيات ومعاهدات واعترافاً دولياً.

أما الحركة القومية فتحتاج إلى إقناع الدول بأن دعمها يخدم مصالح تلك الدول.

وكان هذا أصعب بالنسبة إلى خوبيون.

فالدول لا تدعم الحركات القومية لمجرد أن مطالبها عادلة من وجهة نظر أصحابها.

إنها تبحث عن مصلحتها.

وكان على خوبيون أن تجد قوة دولية ترى في استقلال أو حكم ذاتي كوردي مصلحة استراتيجية لها.

وهذا لم يتحقق بصورة كافية في حالة أغري.

ومن هنا يمكن فهم محدودية مشروع «جمهورية أغري» على المستوى الدولي.

فالكيان الذي يحاول أن يتحول إلى دولة يحتاج إلى أكثر من السيطرة على منطقة جغرافية.

يحتاج إلى موارد.

ويحتاج إلى مؤسسات.

ويحتاج إلى قوة عسكرية.

ويحتاج إلى علاقات خارجية.

ويحتاج، فوق ذلك، إلى درجة من الاعتراف أو القبول الدولي.

أما أغري فكانت تمتلك بعض عناصر السلطة المحلية والمقاومة العسكرية، لكنها

لم تمتلك الاعتراف الدولي الذي يحميها من العزلة.

وكان هذا النقص خطيراً.

فإذا تعرضت الثورة لهجوم شامل، لم تكن هناك قوة دولية كبيرة تستطيع فرض وقف للهجوم أو التهديد بعواقب سياسية كبيرة على تركيا.

وبذلك أصبح المجال العسكري هو المجال الرئيسي للحسم.

وهذه نقطة بالغة الأهمية.

عندما تفشل السياسة الدولية في حماية حركة ما، يصبح مصيرها مرتبطاً أكثر بميزان القوة العسكري الداخلي.

وكان ميزان القوة في هذه الحالة يميل إلى الدولة التركية.

فتركيا تمتلك جيشاً منظماً.

وتمتلك قدرة على التعبئة.

وتمتلك سلطة إدارية.

وتمتلك القدرة على استخدام الطيران والمدفعية والقوات البرية.

وتستطيع نقل القوات والإمدادات.

بينما كانت الثورة تعتمد بدرجة أكبر على الجغرافيا والسرعة والمبادرة والمقاتلين المحليين.

وهذه العناصر يمكن أن تكون فعالة في حرب العصابات، لكنها تصبح أقل فعالية عندما تنجح الدولة في عزل منطقة الثورة ومحاصرتها وقطع خطوطها الخارجية.

ومن هنا تصبح الموازين الإقليمية جزءاً من تفسير النتيجة العسكرية.

فقد لا تكون موسكو قد شاركت مباشرة في الحرب، لكنها كانت جزءاً من البيئة التي لم تسمح للثورة بالحصول على دعم خارجي حاسم.

وقد لا تكون إيران قد حاربت الثورة بصورة مباشرة، لكنها كانت جزءاً من المشكلة الحدودية التي حاولت تركيا حلها.

وقد لا تكون القوى الغربية قد شاركت في الحرب، لكنها لم تقدم حماية دولية كافية للمشروع الكوردي.

وبذلك وجدت تركيا نفسها في وضع استراتيجي أفضل.

لم تكن محاصرة دبلوماسياً بسبب آغري.

ولم تكن مضطرة إلى مواجهة قوة كبرى دفاعاً عن الثورة.

وكانت تستطيع أن تقدم العمليات بوصفها مسألة تتعلق بوحدة أراضي الجمهورية وسيادتها.

وهذا الخطاب كان أكثر قدرة على الحصول على القبول الدولي في ظل النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الأولى.

أما الحركة الكوردية فكانت تواجه مشكلة أخرى.

كانت تحاول إعادة فتح قضية قومية ظهرت حولها ترتيبات دولية سابقة، لكنها وجدت نفسها أمام واقع سياسي جديد كرسه معاهدة لوزان وقيام الجمهورية التركية.

وهنا يظهر الرابط بين آغري وبين المسار الذي بدأ بعد سيفر وانتهى بلوزان.

فالمسألة الكوردية التي كانت قد دخلت مرحلة التدويل بعد الحرب العالمية الأولى عادت تدريجياً إلى إطار الدول التي تقسمت بينها المناطق الكوردية.

وبالنسبة إلى تركيا، أصبحت القضية شأناً داخلياً.

وبالنسبة إلى الحركة الكوردية، بقيت قضية قومية.

أما بالنسبة إلى القوى الكبرى، فقد تغيرت أولوياتها.

وهذا التحول كان من أهم الظروف التي أحاطت بثورة آغري.

فالثورة اندلعت في زمن لم تعد فيه المسألة الكوردية تمتلك الزخم الدولي الذي كانت تتمتع به في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى.

لقد تغير العالم.

وتغيرت موازين القوى.

وتغيرت مصالح الدول.

وكانت الحركة الكوردية مطالبة بالعمل داخل هذا الواقع الجديد.

وهذا الواقع لم يكن لصالحها.

ومن هنا يمكن فهم العلاقة بين آغري والاتحاد السوفييتي على أنها جزء من مشكلة أوسع: مشكلة غياب البيئة الدولية الملائمة.

فلو كانت الحركة تمتلك دعم قوة كبرى، أو اعترافاً دولياً، أو شبكة تحالفات إقليمية قوية، لكان ميزان القوى مختلفاً.

لكنها لم تمتلك ذلك. ولهذا اضطرت إلى الاعتماد بصورة أساسية على قوتها الذاتية.

وهنا تظهر إحدى المفارقات في اسم خويون نفسه، الذي ارتبط بفكرة الاعتماد على الذات.

فالاعتماد على الذات كان عنصر قوة من ناحية، لأنه يعني عدم انتظار الآخرين.

لكنه في الوقت نفسه كان عنصر ضعف عندما يتعلق الأمر بحرب طويلة ضد دولة مركزية.

فالاستقلال عن القوى الخارجية يمنح الحركة حرية القرار، لكنه يحرمها أيضاً من موارد قد تكون ضرورية للبقاء.

وكانت آغري تعيش هذا التناقض.
كانت تريد أن تكون حركة مستقلة القرار.
لكنها كانت تحتاج إلى بيئة دولية أكثر ملاءمة.
وكان عليها أن توازن بين الاثنين.
ولم تستطع تحقيق التوازن المطلوب.

ومن هنا فإن دراسة الاتحاد السوفييتي والموازن الإقليمية تقودنا إلى نتيجة مهمة:
لم تكن هزيمة ثورة آغري نتيجة التفوق العسكري التركي وحده، بل كانت أيضاً
نتيجة فشل الحركة في تحويل موقعها الجغرافي وقضيتها السياسية إلى تحالفات
دولية تغير قواعد الصراع.

لقد كان الجبل يمنحها الحماية، لكنه لم يمنحها الاعتراف.
وكانت الحدود تمنحها مجالاً للمناورة، لكنها لم تمنحها دولة حليفة.
وكانت القضية القومية تمنحها الشرعية الداخلية لدى أنصارها، لكنها لم تمنحها
تلقائياً الشرعية الدولية.
وكانت خوبيون تملك مشروعاً سياسياً يتجاوز القبيلة والمنطقة، لكنها لم تستطع
بناء جبهة دولية واسعة بما يكفي.
وكان إحسان نوري باشا يملك خبرة عسكرية، لكنه لم يكن يملك جيش دولة.
وكانت تركيا تواجهها بجيش دولة.
وهنا يكمن أحد أهم أسباب عدم التكافؤ.

إن الثورة تستطيع أن تكون قوية في الجبل، لكنها تصبح ضعيفة عندما يغلق الجبل
من الخارج.

ويمكنها أن تستمر سنوات إذا بقيت طرق الحركة مفتوحة.
لكن عندما تتغير البيئة الإقليمية وتصبح الدول المجاورة أكثر حرصاً على ضبط
الحدود، يصبح استمرارها أصعب.

ولهذا فإن العلاقات التركية السوفييتية والإيرانية لم تكن مجرد خلفية سياسية
للثورة، بل كانت جزءاً من البنية التي حددت مجالها الاستراتيجي.

فموسكو كانت تتعامل مع أنقرة باعتبارها شريكاً مهماً في مواجهة النظام الإقليمي
الذي حاولت القوى الغربية بناءه بعد الحرب.

وطهران كانت تحاول ضبط حدودها والحفاظ على مصالحها.
وأنقرة كانت تستفيد من هذه البيئة لإحكام السيطرة على المناطق التي شهدت
المقاومة.

أما الحركة الكوردية فكانت تتحرك بين هذه القوى من دون امتلاك أدوات الدولة.

وهذا الوضع جعلها في النهاية أكثر عرضة للعزلة.

ومن هنا يمكن القول إن آغري كشفت مبكراً مشكلة ستظل حاضرة في التاريخ السياسي الكوردي: صعوبة تحويل القضية القومية إلى تحالفات دولية مستقرة.

فالدعم الخارجي قد يظهر في لحظة، لكنه لا يصبح قوة استراتيجية إلا إذا كان قائماً على مصالح مشتركة طويلة الأمد.

والحركة التي تعتمد على جغرافيا حدودية تحتاج إلى فهم سياسات الدول المحيطة بها، لا مجرد الاعتماد على الروابط القومية.

والقوة العسكرية وحدها لا تكفي عندما يكون الخصم دولة معترفاً بها دولياً وتمتلك مؤسسات كاملة.

ولهذا كانت ثورة آغري، رغم شجاعته وطول مقاومتها، تعمل في بيئة استراتيجية غير مواتية.

لقد قاتلت تركيا على أرضها.

لكنها لم تواجه تركيا وحدها.

واجهت في الوقت نفسه نظاماً إقليمياً جديداً.

واجهت حدوداً دولية.

واجهت مصالح الدول المجاورة.

واجهت غياب الاعتراف الدولي.

وواجهت تغير أولويات القوى الكبرى.

وفي هذه البيئة كان الاتحاد السوفييتي عاملاً غير مباشر في ميزان القوى، لا لأنه حارب الثورة، وإنما لأن علاقته بتركيا ساعدت على تشكيل البيئة التي لم تجد فيها آغري حليفاً دولياً كبيراً قادراً على تغيير المعادلة.

وهذه نقطة ينبغي التوقف عندها طويلاً، لأن التاريخ لا يفهم فقط من خلال ما فعلته الدول، بل أحياناً من خلال ما امتنعت عن فعله.

إن عدم تدخل قوة كبرى يمكن أن يكون حدثاً استراتيجياً بحد ذاته.

وعدم حصول الحركة على دعم خارجي قد يكون عاملاً حاسماً مثل حصولها عليه.

وفي حالة آغري، كان غياب الدعم الدولي الحاسم أحد القيود الأساسية التي جعلت الثورة تعتمد على قدراتها المحلية في مواجهة دولة تمتلك موارد أكبر بكثير.

وبذلك يمكن القول إن سنة ١٩٣٠ لم تكن مجرد نهاية عسكرية لثورة طويلة، وإنما كانت أيضاً لحظة كشفت حدود المشروع القومي الكوردي في ظل النظام الإقليمي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الأولى.

فالثورة استطاعت أن تثبت أن المقاومة الكوردية قادرة على التنظيم والاستمرار. لكنها لم تستطع تحويل هذه القدرة إلى دولة معترف بها.

واستطاعت خويون أن تقدم خطاباً قومياً يتجاوز الحدود. لكنها لم تستطع بناء تحالفات دولية كافية. واستطاع إحسان نوري أن يقود مقاومة عسكرية طويلة. لكن القيادة العسكرية لم تستطع وحدها مواجهة ميزان القوى الدولي والإقليمي. واستطاعت آغري أن تجعل القضية الكردية موضوعاً عسكرياً وسياسياً مهماً. لكنها لم تستطع جعلها قضية دولية تفرض نفسها على القوى الكبرى. وهنا تتضح إحدى الحقائق الكبرى في تاريخ الثورة: إن قوة المقاومة لا تقاس فقط بعدد المقاتلين أو طول مدة القتال، وإنما بقدرتها على تحويل مقاومتها إلى قوة سياسية قابلة للحياة.

وثورة آغري نجحت في خلق رمز للمقاومة القومية الكردية، لكنها أخفقت في بناء الحماية الدولية والسياسية اللازمة لتحويل هذا الرمز إلى مشروع دولة مستقر.

ولهذا فإن الاتحاد السوفييتي والموازن الإقليمية يشكلان جزءاً أساسياً من تفسير النهاية.

فالمعركة الأخيرة لم تكن تجري بين الجيش التركي والمقاتلين الكورد وحدهما. كانت تجري أيضاً داخل بيئة إقليمية لم تكن مستعدة لمنح الثورة فرصة استراتيجية جديدة.

وكانت تركيا قد نجحت، عبر علاقاتها مع جيرانها وترتيباتها الحدودية، في تقليص مساحة المناورة أمام الثورة.

وعندما ضاقت المساحة الجغرافية والسياسية، أصبح التفوق العسكري التركي أكثر حسماً.

ومن هنا يمكن الانتقال إلى المرحلة التالية من تاريخ آغري: التحول من المقاومة المستمرة إلى المواجهة العسكرية الكبرى في سنة ١٩٣٠، عندما بدأت الدولة التركية تنفيذ خطتها الحاسمة لإنهاء الثورة، مستفيدة من التفوق العسكري ومن ضبط الحدود ومن تغير البيئة الإقليمية.

فبعد أن استنفدت الثورة قدراً كبيراً من قدرتها على المناورة، لم يعد السؤال هو كيف ستستمر، وإنما كيف ستواجه الهجوم الأخير، وكيف ستنتهي واحدة من أبرز التجارب المسلحة في التاريخ القومي الكردي الحديث.

-
- Samuel J. Hirst, *Against the Liberal Order: The Soviet Union, Turkey, and Statist Internationalism, 1919–1939.*
 - Richard G. Hovannisian, "Armenia and the Caucasus in the Genesis of the Soviet-Turkish Entente."
 - Anjelika Pobodonostseva, "Soviet Policy and Kurdish Rebellions of the 1920s."
 - Gözde Somel, "Soviet Russia's Foreign Affairs with Turkey in 1923: Reports of Ambassador Surits."

الثاني عشر: الموقف الدولي

لا يمكن فهم مسار ثورة آغري ونهايتها من دون التوقف عند الموقف الدولي، لأن الثورة لم تكن تتحرك في فراغ سياسي، وإنما اندلعت في مرحلة كان فيها الشرق الأوسط والأناضول والقوقاز يعاد تشكيلها بصورة عميقة بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت قضية الشعوب التي خرجت من الإمبراطوريات القديمة قد أصبحت جزءاً من الخطاب الدولي، وظهرت في الوثائق والمعاهدات والمفاوضات مفاهيم مثل تقرير المصير، والاستقلال، والحقوق القومية، وإعادة تشكيل الدول. غير أن الانتقال من الاعتراف النظري بهذه المبادئ إلى تطبيقها على أرض الواقع كان يخضع بصورة أساسية لموازين القوى والمصالح الاستراتيجية للدول الكبرى.

ولفهم الموقف الدولي من ثورة آغري، لا بد أولاً من العودة إلى المرحلة التي سبقت قيام الجمهورية التركية، حين أدت الحرب العالمية الأولى إلى انهيار الدولة العثمانية وتفكك المجال السياسي الذي حكم مساحات واسعة من الشرق الأوسط والأناضول لقرون. فقد دخلت القوى الأوروبية الحرب وهي تحمل مشاريع ومصالح مختلفة بشأن مستقبل الأراضي العثمانية، ثم خرجت منها وهي أمام واقع جديد فرض إعادة رسم الحدود وإقامة دول وأنظمة سياسية جديدة. وفي هذه البيئة ظهرت المسألة الكردية ضمن مجموعة من القضايا التي ارتبطت بمصير الشعوب والجماعات القومية التي كانت تعيش داخل الدولة العثمانية.

وكانت معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ إحدى أهم المحطات في هذا السياق، لأنها تضمنت ترتيبات تتصل بمستقبل المناطق الكردية في الأناضول، وفتحت من الناحية القانونية والسياسية مجالاً لمناقشة فكرة الحكم الذاتي الكوردي وإمكانية الوصول لاحقاً إلى الاستقلال في ظروف محددة. وقد جعل ذلك من القضية الكردية جزءاً من النقاش الدولي الذي أعقب الحرب العالمية الأولى. إلا أن هذه الترتيبات لم تتحول إلى واقع سياسي مستقر، إذ جاءت الحركة الكمالية والحرب التركية للاستقلال لتعيد صياغة موازين القوى على الأرض، ثم جاءت معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ لتضع إطاراً دولياً جديداً للجمهورية التركية، من دون أن تمنح الكورد المكانة السياسية التي كانت قد ظهرت في الترتيبات السابقة.

وهنا تكمن إحدى المفارقات الأساسية التي يجب أن تحكم دراسة الموقف الدولي من ثورة آغري. فقد كان العالم بعد الحرب العالمية الأولى يتحدث بصورة متزايدة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكنه في الوقت نفسه كان يعيد بناء نظام دولي قائم على الاعتراف بالدول القائمة وحماية حدودها ومصالح القوى المنتصرة. ولذلك لم يكن الاعتراف بمبدأ قومي أو سياسي يعني بالضرورة استبعاد القوى الكبرى لتطبيقه على كل شعب أو جماعة تطالب به. وكان الفرق بين المبدأ والممارسة واضحاً بصورة خاصة في الشرق الأوسط، حيث تداخلت مسألة تقرير المصير مع

المصالح الاستراتيجية والنفط والممرات التجارية والأمن الإقليمي وموازن القوى بين بريطانيا وفرنسا وتركيا والاتحاد السوفيتي.

وبعد تأسيس الجمهورية التركية، أصبح التعامل الدولي مع القضية الكردية مختلفاً عن المرحلة التي سبقت لوزان. فقد أخذت الدول الأوروبية تتعامل مع تركيا بوصفها دولة ذات سيادة، وأصبح الحفاظ على استقرارها ووحدة أراضيها جزءاً من الحسابات السياسية والدبلوماسية. وفي هذا الإطار لم يكن من السهل أن تحصل الانتفاضات الكردية داخل تركيا على اعتراف دولي بوصفها حركات تحرر وطني، خصوصاً في ظل غياب توافق دولي حول إقامة كيان كوردي مستقل، وفي ظل حرص القوى الكبرى على عدم فتح ملفات حدودية جديدة في منطقة خرجت حديثاً من حرب عالمية طويلة.

وعندما اندلعت ثورة آغري، كانت الظروف الدولية قد تغيرت بصورة واضحة عن ظروف عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠. فلم تعد تركيا دولة مهزومة تتفاوض القوى الكبرى حول مصير أراضيها، بل أصبحت جمهورية مستقلة استطاعت خلال حرب الاستقلال فرض وجودها العسكري والسياسي، ثم حصلت على اعتراف دولي واسع بسيادتها من خلال نظام لوزان. ولذلك وجدت الثورة نفسها أمام دولة تمتلك شرعية دولية وحدوداً معترفاً بها، بينما لم يكن المشروع الكوردي يمتلك اعترافاً دولياً مماثلاً أو قوة خارجية مستعدة للدخول في مواجهة مباشرة مع تركيا من أجل دعمه.

وهذا التحول التاريخي مهم للغاية؛ لأن ضعف الموقف الدولي تجاه ثورة آغري لا يمكن تفسيره فقط بعدم اهتمام الدول الكبرى بالقضية الكردية، وإنما يجب ربطه بالتحول في بنية النظام الدولي نفسه. فقد كانت القوى الكبرى قد حسمت إلى حد بعيد موقفها من الحدود التركية الجديدة، وأصبح أي دعم مباشر لحركة تهدف إلى تغيير هذه الحدود يعني الدخول في مواجهة مع دولة ذات سيادة، وهو ما لم تكن تلك القوى مستعدة لتحمله في ظل أولوياتها السياسية والاستراتيجية في المنطقة.

كما أن المجتمع الدولي في تلك المرحلة لم يكن يمتلك الآليات التي تسمح بتحويل مبدأ تقرير المصير إلى حق تلقائي قابل للتنفيذ لكل جماعة قومية. فقد ظل مفهوم تقرير المصير مرتبطاً بالسياق السياسي الذي نشأ فيه، وبمواقف الدول الكبرى، وبالمفاوضات والمعاهدات الدولية. ولم تكن عصبة الأمم، رغم أهميتها بوصفها المؤسسة الدولية الأبرز في تلك المرحلة، تمتلك القدرة السياسية والعسكرية التي تمكنها من فرض حلول على الدول الكبرى أو على الدول التي تمتلك قوة عسكرية كبيرة ومصالح استراتيجية واضحة.

ومن هنا ينبغي دراسة الموقف الدولي من ثورة آغري في ضوء العلاقة بين تركيا وعصبة الأمم. فقد أصبحت تركيا عضواً في عصبة الأمم سنة ١٩٣٢، أي في الفترة التي كانت فيها آثار ثورة آغري لا تزال حاضرة في المشهد الإقليمي. وكان الاعتراف الدولي بتركيا ومؤسساتها وحدودها قد أصبح أكثر رسوخاً، وهو ما جعل طرح قضية

آغري باعتبارها قضية دولية مستقلة أمراً أكثر صعوبة. وبذلك دخلت الثورة في مواجهة ليس فقط مع القوة العسكرية التركية، وإنما أيضاً مع واقع دولي يميل إلى حماية النظام الإقليمي القائم بدل إعادة فتح مسألة الحدود التي أغلقت في لوزان.

وفي الوقت نفسه، لم تكن بريطانيا وفرنسا تنظران إلى ثورة آغري باعتبارها مجرد قضية قومية كردية منفصلة عن بقية المنطقة. فقد كانت كل منهما معنية باستقرار مناطق نفوذها ومصالحتها في الشرق الأوسط، وبالعلاقات مع تركيا وإيران والعراق وسورية، وبمنع ظهور أزمات جديدة قد تهدد النظام الإقليمي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الأولى. ولذلك فإن التعاطي مع القضية الكردية كان يخضع لحسابات أوسع من مجرد التعاطف مع المطالب القومية. وفي بعض الحالات كانت القوى الأوروبية تستخدم القضية الكردية ضمن الضغط السياسي على تركيا، لكن ذلك لا يعني أنها كانت مستعدة لتبني مشروع الدولة الكردية أو تقديم دعم عسكري وسياسي حاسم له.

وكانت بريطانيا على وجه الخصوص معنية باستقرار العراق والحدود الشمالية له، وبمسألة الموصل والعلاقات مع تركيا، وبالأوضاع في المناطق الكردية الواقعة ضمن العراق. ولذلك كان من الصعب أن تنظر إلى ثورة آغري باعتبارها حركة يمكن دعمها بصورة منفصلة عن آثارها المحتملة على العراق وعلى الحدود التركية-العراقية وعلى الاستقرار الإقليمي. أما فرنسا، فكانت تراقب التطورات من خلال مصالحها في سورية ولبنان وعلاقاتها مع تركيا، إضافة إلى حساباتها المتعلقة بالحدود والنفوذ الفرنسي في المشرق.

أما الاتحاد السوفييتي، فقد كان يمثل حالة مختلفة؛ إذ كان يمتلك خطاباً ثورياً يتحدث عن التحرر من الإمبريالية وحق الشعوب، لكنه في الوقت نفسه كان يبني علاقات استراتيجية مع الجمهورية التركية، ويولي أمن حدوده الجنوبية أهمية كبيرة. ولذلك لم يتحول القرب الجغرافي أو التقارب الأيديولوجي النظري إلى دعم سوفييتي مباشر لمشروع آغري. وكانت موسكو تنظر إلى المنطقة من خلال منظومة أوسع تشمل القوقاز وأرمينيا وإيران وتركيا، الأمر الذي جعل استقرار العلاقات مع أنقرة جزءاً من حساباتها الأساسية.

ومن جهة أخرى، كانت إيران عنصراً أساسياً في الموقف الدولي والإقليمي من الثورة. فتورة آغري وقعت في منطقة متاخمة للحدود الإيرانية، وكان المقاتلون الكورد يتحركون في فضاء جغرافي تتداخل فيه الحدود والمجتمعات والقبائل. ولذلك لم يكن موقف إيران منفصلاً عن موقف القوى الكبرى، بل كان مرتبطاً كذلك بعلاقاتها مع تركيا والاتحاد السوفييتي وبحرصها على ضبط أراضيها ومنع انتقال الاضطرابات الكردية إليها. ومع تصاعد الأزمة الحدودية، أصبح استمرار الثورة مصدر قلق إيرانياً وتركياً في آن واحد، وأسهمت هذه المعطيات في تقليص المجال الإقليمي الذي كان يمكن للمقاومة أن تتحرك فيه.

ومن هنا، فإن أحد أهم عناصر ضعف ثورة آغري كان غياب الحاضنة الدولية. فقد امتلكت الثورة مشروعاً قومياً، وتنظيماً سياسياً تمثل في خويبون، وقيادة عسكرية تمثلت في إحسان نوري باشا، وقاعدة جغرافية في جبل آغري، وشبكات اتصال خارجية، لكنها لم تمتلك دولة كبرى مستعدة لتحويل هذا الدعم المعنوي أو السياسي إلى التزام استراتيجي واضح. وهذا الفرق بين امتلاك حركة سياسية لشبكات خارجية وبين امتلاكها تحالفات دولية حقيقية كان من العوامل الحاسمة في تحديد مسار الثورة.

كما أن خويبون نفسها حاولت أن تجعل القضية الكردية حاضرة في المجال الدولي، وأن تقدم الثورة باعتبارها جزءاً من نضال قومي من أجل التحرر، وأن تستفيد من العلاقات السياسية والإعلامية الموجودة في سورية ولبنان وأوروبا. إلا أن قدرتها على التأثير في القرار الدولي بقيت محدودة، لأن القوى الكبرى لم تكن ترى في القضية الكردية أولوية تتقدم على مصالحها في تركيا والعراق وسورية وإيران والقوقاز. وهكذا بقيت الثورة في مساحة بين الاعتراف السياسي المحدود والتجاهل الدولي الفعلي.

ويكشف ذلك عن مفارقة تاريخية عميقة: ففي الوقت الذي كانت فيه أوروبا تتحدث عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، كانت حدود الشرق الأوسط ترسم وتثبت وفق توازنات القوة والمصالح الدولية. وكانت الشعوب التي لم تحصل على دولة خلال مرحلة التسويات الأولى تجد نفسها أمام واقع جديد تصبح فيه الحدود الدولية أكثر صلابة مع مرور الوقت. ولذلك لم يكن فشل ثورة آغري مجرد فشل عسكري أمام الجيش التركي، بل كان أيضاً نتيجة لافتقارها إلى البيئة الدولية التي كان يمكن أن تحول المقاومة المحلية إلى قضية سياسية ذات وزن دولي.

ومن ثم، فإن الموقف الدولي من ثورة آغري يجب أن يقرأ باعتباره جزءاً من تاريخ أوسع لتشكيل النظام الدولي في الشرق الأوسط. فقد اصطدمت الثورة بثلاثة مستويات متداخلة: دولة تركية تسعى إلى تثبيت حدودها وسيادتها، ونظام إقليمي جديد تحاول فيه تركيا وإيران والاتحاد السوفييتي حماية مصالحها، ونظام دولي تقوده القوى الأوروبية وعصبة الأمم يميل إلى الحفاظ على التسويات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى بدل إعادة فتحها. وفي هذه البيئة، لم يكن امتلاك القضية الكردية لشرعية قومية كافياً وحده للحصول على شرعية دولية قابلة للتنفيذ.

ولهذا فإن نهاية ثورة آغري لا ينبغي أن تفسر بمعزل عن هذا السياق. فقد أدى التفوق العسكري التركي دوراً حاسماً، لكن هذا التفوق أصبح أكثر تأثيراً في ظل غياب الدعم الدولي الفعلي، وتضييق المجال الحدودي، وعدم استعداد القوى الإقليمية والدولية للمخاطرة بعلاقاتها مع تركيا من أجل دعم المشروع الكردي. وبذلك أصبح عام ١٩٣٠ نقطة النهاية العسكرية لثورة كانت قد حاولت أن تتجاوز حدود التمرد المحلي إلى مشروع قومي وسياسي، لكنها اصطدمت بنظام دولي لم

يكن مستعداً لإعادة فتح القضية الكوردية التي أغلقت، بصورة أو بأخرى، في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى.

ومن هنا، فإن الموقف الدولي تكشف أن تاريخ ثورة آغري لم يكن تاريخ مواجهة عسكرية فحسب، بل كان أيضاً مواجهة بين مشروع قومي صاعد ونظام دولي تشكل على أساس الدولة والحدود والسيادة. وبينما حاولت الحركة الكوردية أن تجعل من آغري مركزاً لمشروع سياسي جديد، كانت القوى الدولية والإقليمية تعمل على تثبيت النظام الذي نشأ بعد لوزان. وفي هذه المفارقة تحديداً تتضح إحدى أهم أسباب مأساة الثورة: فقد امتلكت إرادة المقاومة، لكنها لم تمتلك ميزان القوة الدولي الذي يسمح لهذه الإرادة بأن تتحول إلى واقع سياسي دائم.

ومن هذه الزاوية، فإن ثورة آغري تكشف مفارقة أساسية في النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الأولى: فقد كان العالم يتحدث عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكنه لم يكن يطبق هذا المبدأ بصورة متساوية على جميع الشعوب. كانت هناك شعوب استطاعت أن تستفيد من التحولات الدولية التي أعقبت انهيار الإمبراطوريات، وأن تحول مطالبها القومية إلى دول ومؤسسات سياسية حظيت بالاعتراف الدولي، بينما بقيت شعوب أخرى، رغم امتلاكها تاريخاً وهوية ومطالب سياسية واضحة، خارج عملية بناء الدولة بسبب اختلاف موازين القوى والظروف الجيوسياسية ومصالح الدول الكبرى.

ولم يكن هذا التفاوت وليد الصدفة، بل كان جزءاً من طبيعة النظام الدولي الذي خرج من الحرب العالمية الأولى. فقد أدت الحرب إلى سقوط إمبراطوريات كبرى، وعلى رأسها الإمبراطوريات العثمانية والنمساوية-المجرية والروسية والألمانية، وفتحت الباب أمام إعادة رسم الخريطة السياسية لأوروبا والشرق الأوسط. وفي خضم هذا التحول برزت فكرة القومية بوصفها إحدى القوى الأساسية في تشكيل النظام الجديد، وارتبط بها مفهوم تقرير المصير الذي اكتسب حضوراً واسعاً في الخطاب السياسي والدبلوماسي. غير أن الانتقال من عالم الإمبراطوريات إلى عالم الدول القومية لم يكن عملية محايدة أو متساوية، بل جرى من خلال مؤتمرات ومفاوضات ومفاوضات كانت القوى المنتصرة تمتلك فيها نفوذاً أكبر من الشعوب التي كانت تطالب بحقوقها.

وكان الرئيس الأميركي وودرو ويلسون من أبرز من ارتبط اسمه بمفهوم تقرير المصير في الخطاب الدولي الجديد، إلا أن التطبيق العملي للمبدأ ظل محدوداً ومشروطاً. فقد لم يكن المقصود دائماً أن تحصل كل جماعة قومية على دولة مستقلة، وإنما كان تقرير المصير يفهم ضمن ترتيبات سياسية وأمنية أوسع، وبما لا يتعارض مع مصالح القوى الكبرى واستقرار النظام الدولي الذي كانت تعمل على تأسيسه. وهكذا أصبح السؤال الحقيقي ليس فقط: هل يملك شعب ما هوية قومية وتاريخاً وحقاً في تقرير مصيره؟ بل أيضاً: هل تتوافق مطالبه مع مصالح القوى التي تمتلك القدرة على الاعتراف به ودعمه؟

وهنا تظهر القضية الكردية بوصفها واحدة من أكثر الحالات تعبيراً عن هذه المفارقة. فقد كان الكرد من أكبر الشعوب في الشرق الأوسط التي خرجت من الحرب العالمية الأولى من دون دولة مستقلة، رغم أن وجودهم التاريخي في المنطقة كان سابقاً على قيام الدول القومية الحديثة، ورغم أن هويتهم القومية ومطالبهم السياسية أصبحت أكثر وضوحاً خلال العقود الأخيرة من الدولة العثمانية. وقد بدت اللحظة التي أعقبت الحرب وكأنها تفتح مجالاً أمام إعادة النظر في مستقبل المناطق الكردية، ولا سيما مع ما ورد في معاهدة سيفر من ترتيبات تتصل بالحكم الذاتي الكردي وإمكانية الوصول إلى الاستقلال في ظروف محددة.

لكن المسار التاريخي سرعان ما أخذ اتجاهاً مختلفاً. فقد تمكنت الحركة الكمالية في الأناضول من إعادة بناء القوة العسكرية والسياسية التركية، ورفضت ترتيبات سيفر، ونجحت في تغيير موازين القوى من خلال حرب الاستقلال. وبذلك لم يعد مستقبل الأناضول يحدد في غرف المفاوضات الأوروبية وحدها، بل أصبح يتحدد أيضاً على أرض المعركة. ومع انتصار الحركة الكمالية، تراجعت إمكانية تنفيذ الترتيبات التي كانت قد ظهرت في سيفر، ثم جاءت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ لتؤسس إطاراً دولياً جديداً للجمهورية التركية وتثبت واقعاً سياسياً مختلفاً عن ذلك الذي كان قد ظهر بعد الحرب مباشرة.

وهنا تكمن أهمية التاريخ بالنسبة إلى فهم ثورة آغري. فالثورة لم تندلع في اللحظة التي كان فيها النظام الدولي منفتحاً على إعادة رسم مستقبل الأناضول، وإنما ظهرت بعد سنوات من تثبيت الدولة التركية الجديدة لوجودها الداخلي والخارجي. وبحلول نهاية عشرينيات القرن العشرين، كانت الجمهورية التركية قد قطعت شوطاً كبيراً في بناء مؤسساتها وترسيخ سيادتها وإقامة علاقاتها الدولية. ولذلك واجهت ثورة آغري دولة مختلفة تماماً عن الدولة العثمانية التي كانت قد انهارت في الحرب العالمية الأولى؛ واجهت دولة قومية حديثة تعتبر أي مشروع سياسي كردي داخل حدودها تهديداً مباشراً لوحدة أراضيها ومشروعها القومي.

وفي المقابل، كان النظام الدولي نفسه قد بدأ ينتقل من مرحلة إعادة توزيع أراضي الإمبراطوريات إلى مرحلة تثبيت الدول والحدود الجديدة. ومع تأسيس عصبة الأمم وتطور مفهوم السيادة الدولية، أصبح تغيير الحدود القائمة أكثر صعوبة، خصوصاً عندما تكون الدولة المعنية قادرة على الدفاع عن حدودها وتمتلك اعترافاً دولياً واسعاً. وهكذا وجدت الحركة الكردية نفسها أمام تناقض تاريخي: فقد ظهرت قضيتها في لحظة كان فيها العالم يتحدث عن القوميات وتقرير المصير، لكنها واجهت الواقع السياسي في لحظة كان فيها النظام الدولي قد بدأ يرسخ الدول التي خرجت من التسويات السابقة.

ولذلك لا يكفي القول إن القوى الكبرى «تخلت» عن الكرد، لأن هذه العبارة، على بساطتها، لا تفسر التعقيد التاريخي للمسألة. فالدول الكبرى لم تكن تتحرك وفق

معيّار واحد هو حقوق الشعوب، وإنما وفق شبكة من المصالح: الأمن، التجارة، النفط، طرق المواصلات، التوازن مع الاتحاد السوفييتي، العلاقات مع تركيا وإيران والعراق وسورية، وحماية مناطق النفوذ التي خرجت من النظام الاستعماري الجديد. وكانت تركيا، بعد لوزان، قد أصبحت عنصراً مهماً في التوازن الإقليمي، ولذلك لم يكن من السهل على القوى الأوروبية أن تتعامل مع أي حركة كوردية مسلحة باعتبارها قضية تحرر وطني تستحق الدعم العسكري المباشر.

ومن جهة أخرى، فإن مفهوم تقرير المصير نفسه لم يكن في تلك المرحلة حقاً دولياً مطلقاً بالمعنى الذي تطور إليه لاحقاً. فقد ظل مرتبطاً بالمعاهدات والقرارات الدولية وإرادة القوى الكبرى، كما ظل مفهوم السيادة الإقليمية للدول يحتل مكانة مركزية في النظام الدولي. ولذلك كان هناك فرق كبير بين الاعتراف بوجود شعب أو جماعة قومية وبين الاعتراف بحقوقها في إنشاء دولة مستقلة. وقد كان هذا الفرق حاسماً في الحالة الكوردية؛ إذ لم يكن وجود الكورد موضع إنكار في كثير من الوثائق والكتابات السياسية، لكن ذلك لم يؤدِّ تلقائياً إلى الاعتراف بحقوقهم في إقامة دولة.

وتكشف ثورة آغري هذه المسافة بين الاعتراف النظري والواقع السياسي بصورة واضحة. فقد حاولت الحركة الكوردية أن تستفيد من اللغة السياسية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، وأن تقدم قضيتها بوصفها قضية شعب يطالب بحقوقه القومية والسياسية. كما حاولت خويون إقامة علاقات سياسية وإعلامية خارج حدود تركيا، ونقل القضية الكوردية إلى المجال الدولي، وإظهار أن ما يحدث في آغري ليس مجرد تمرد محلي، وإنما جزء من حركة قومية تسعى إلى تحقيق حق سياسي أوسع.

غير أن هذه المحاولات اصطدمت بواقع دولي كانت فيه قدرة الدولة التركية على التأثير أكبر بكثير من قدرة الثورة على فرض نفسها على المجتمع الدولي. فالدولة تمتلك السفارات والاعتراف والمعاهدات والمؤسسات الدبلوماسية، بينما كانت الحركة الثورية تعتمد على شبكات محدودة من السياسيين والناشطين والوسطاء والمنظمات القومية. وبينما كانت أنقرة تستطيع تقديم الثورة إلى القوى الدولية بوصفها مسألة داخلية تتعلق بوحدة أراضي الدولة وأمنها، كانت خويون بحاجة إلى إقناع العالم بأن القضية تتجاوز حدود «التمرد» إلى قضية شعب وحق قومي.

وكانت هذه المعركة على تعريف الحدث لا تقل أهمية عن المعركة العسكرية نفسها. فمن يملك القدرة على تحديد طبيعة الصراع أمام المجتمع الدولي يمتلك جزءاً من القدرة على تشكيل المواقف الدولية تجاهه. فإذا اعتبرت ثورة آغري «تمرداً داخلياً»، فإن تدخل الدول الأخرى يصبح أكثر صعوبة، أما إذا اعتبرت «حركة تحرر قومي»، فإنها تدخل في مجال مختلف من النقاش السياسي والقانوني. وقد بذلت الحركة الكوردية جهداً في الاتجاه الثاني، لكن الظروف الدولية لم تكن مواتية بما يكفي لتحويل هذا الخطاب إلى اعتراف سياسي فعلي.

وتزداد المفارقة وضوحاً عندما نقارن بين مسارات الشعوب المختلفة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى. فقد تمكنت بعض الشعوب من بناء دول مستقلة لأنها وجدت نفسها في بيئة دولية ملائمة، أو لأنها حصلت على دعم قوة كبرى، أو لأن مصالح القوى المنتصرة تقاطعت مع مطالبها، أو لأن خصومها لم يمتلكوا القدرة الكافية على منع قيام دولتها. وفي حالات أخرى، جرى الاعتراف بالاستقلال عندما أصبح قيام الدولة الجديدة أكثر توافقاً مع موازين القوى من استمرار الإمبراطورية القديمة.

أما الكورد، فقد واجهوا ظروفاً مختلفة. فقد توزع المجال الكوردي بين عدة دول ناشئة أو معاد تشكيلها، وكانت كل واحدة منها تنظر إلى النشاط القومي الكوردي باعتباره احتمالاً يهدد وحدتها الإقليمية. وأصبحت القضية الكوردية، نتيجة لذلك، مرتبطة في الوقت نفسه بتركيا وإيران والعراق وسورية، وبالتوازنات الدولية التي كانت تحكم علاقات هذه الدول بالقوى الكبرى. وهذا التوزع الجغرافي والسياسي جعل من الصعب على الحركة القومية الكوردية أن تخوض معركة سياسية موحدة في مواجهة نظام دولي يتعامل مع الدول بوصفها وحدات أساسية.

ومن هنا يمكن فهم أهمية العامل الجغرافي في فشل مشروع آغري. فالجبل منح الثورة حماية عسكرية وعمقاً ميدانياً، لكنه لم يمنحها اعترافاً سياسياً. والحدود مع إيران وفرت أحياناً مجالاً للحركة والانسحاب، لكنها في الوقت نفسه جعلت الثورة مرتبطة بأمن دولتين على الأقل، تركيا وإيران، وجعلت استمرارها مصدر قلق إقليمي. أما قرب المنطقة من القوقاز والاتحاد السوفييتي، فلم يؤدِ إلى ظهور تحالف دولي قادر على حماية المشروع. وهكذا تحولت الجغرافيا التي كان يمكن أن تكون مصدر قوة إلى شبكة من القيود السياسية والعسكرية.

ومن هذه الزاوية، لا ينبغي النظر إلى فشل ثورة آغري باعتباره دليلاً على غياب شرعية المطالب الكوردية، كما لا ينبغي اختزاله في ضعف عسكري أو أخطاء قيادية. فالثورات قد تكون ذات قاعدة اجتماعية واسعة ومشروع سياسي واضح، ومع ذلك تفشل إذا وجدت نفسها في بيئة دولية معادية أو غير مبالية، وإذا كانت الدولة التي تواجهها تمتلك اعترافاً دولياً وقدرة عسكرية وتنظيمية أكبر. وقد كانت آغري مثلاً واضحاً على هذا النوع من الصراع، حيث اجتمعت قوة الدولة التركية مع غياب حليف دولي مستعد لتحمل تكلفة الثورة.

وبذلك تكشف آغري عن واحدة من أهم حقائق التاريخ السياسي الحديث: إن امتلاك شعب للهوية والتاريخ واللغة والذاكرة والمشروع القومي لا يؤدي بصورة آلية إلى قيام الدولة. فالدولة الحديثة لا تنشأ من الإرادة القومية وحدها، وإنما تحتاج أيضاً إلى لحظة تاريخية ملائمة، وإلى ميزان قوى يسمح بقيامها، وإلى اعتراف دولي أو إقليمي بدرجات متفاوتة، وإلى قدرة على حماية المجال السياسي والعسكري الذي

تقوم عليه. وفي غياب هذه العناصر يمكن أن تتحول الثورة، مهما كانت قوة رمزياتها، إلى تجربة تاريخية تهزم عسكرياً لكنها تبقى حاضرة في الذاكرة السياسية.

ولهذا فإن ثورة آغري تمثل مثلاً تاريخياً مهماً على الفجوة بين «الحق» و«القدرة على تحقيق الحق». فقد امتلكت الحركة الكردية خطاباً قومياً ومشروعاً سياسياً، وامتلكت قيادة وتنظيماً ومقاتلين وقاعدة جغرافية، لكنها لم تمتلك القوة الدولية التي تسمح لها بتحويل هذه العناصر إلى دولة. وفي المقابل، كانت الجمهورية التركية تمتلك مؤسسات الدولة والجيش والاعتراف الدولي والقدرة على التحرك دبلوماسياً، ولذلك استطاعت أن تجعل من قمع الثورة شأنًا داخلياً، وأن تمنع انتقالها إلى مستوى القضية الدولية التي يمكن أن تفرض على أنقرة تقديم تنازلات جوهرية.

ومن ثم، فإن درس آغري لا يتعلق فقط بتاريخ الكورد أو بتاريخ تركيا، بل بتاريخ النظام الدولي نفسه. إنها تكشف كيف يمكن لمبدأ يبدو عالمياً مثل تقرير المصير أن يتخذ أشكالاً مختلفة عندما يصطدم بالسيادة وموازن القوى والمصالح الدولية. وتكشف كذلك أن النظام الدولي في مرحلة ما بين الحرين لم يكن نظاماً محايداً يطبق المبادئ على الجميع بالدرجة نفسها، بل كان نظاماً تفاوضياً غير متكافئ، تحدد فيه الدول الأقوى حدود الممكن والمستحيل.

خلاصة القول، فإن مأساة آغري لم تكن في غياب الحلم القومي، بل في الهوة التي فصلت بين الحلم وميزان القوى. فقد حاولت الثورة أن تجعل من جبل آغري مركزاً لمشروع سياسي كوردي، وأن تنتقل من المقاومة المسلحة إلى بناء واقع قومي جديد، لكنها وجدت نفسها في مواجهة دولة استطاعت أن تثبت موقعها في النظام الدولي، وفي مواجهة إقليم تحكمه مخاوف تركيا وإيران والاتحاد السوفيتي، وفي مواجهة قوى دولية لم ترفي المشروع الكوردي أولوية تستحق تغيير التوازنات القائمة. وهكذا انتهت الثورة عسكرياً، لكن الأسئلة التي طرحتها حول الدولة والهوية والحدود وتقرير المصير لم تنته بسقوط مواقعها العسكرية؛ بل بقيت جزءاً من التاريخ السياسي الكوردي، وجزءاً من السؤال الأكبر حول الشعوب التي دخلت القرن العشرين وهي تملك هوية قومية واضحة، لكنها لم تمتلك الدولة التي تعبر عنها.

وكان الكورد من أبرز الشعوب التي اصطدمت بهذا التناقض.

وكان الكورد من أبرز الشعوب التي اصطدمت بهذا التناقض بين المبادئ التي بشر بها النظام الدولي الجديد وبين الوقائع السياسية التي فرضتها موازين القوة. فقد دخلت القضية الكوردية، مع انهيار الدولة العثمانية وانتهاء الحرب العالمية الأولى، مرحلة تاريخية مختلفة تماماً عن المراحل السابقة؛ إذ لم تعد المسألة الكوردية شأنًا داخلياً ضمن إمبراطورية متعددة القوميات، بل أصبحت جزءاً من عملية إعادة تشكيل الخريطة السياسية للشرق الأوسط والأناضول. ومع سقوط السلطة العثمانية، برز السؤال حول مصير الشعوب والجماعات القومية التي كانت تعيش

داخل أراضيها، ومن بينها الكورد، الذين وجدوا أنفسهم أمام فرصة تاريخية نادرة لإعادة طرح قضيتهم على المستوى الدولي.

وقد ساهمت التحولات التي أعقبت الحرب في إدخال القضية الكوردية إلى دائرة المفاوضات والوثائق والمعاهدات الدولية. ففي السنوات الأخيرة من الحرب وبعد انتهائها، بدأت القوى المنتصرة تبحث في مستقبل الأراضي العثمانية، وتناقش مسألة الحدود، ووضع الأقليات، ومستقبل الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية. وفي هذا المناخ ظهرت فكرة أن بعض الشعوب يمكن أن تنتقل من وضع التبعية الإمبراطورية إلى وضع من الحكم الذاتي أو الاستقلال. ولم يكن الكورد خارج هذا النقاش، بل أصبح مستقبل المناطق التي يقطنونها واحداً من الملفات التي طرحت ضمن عملية التسوية الدولية التي أعقبت الحرب.

وكانت معاهدة سيفر، الموقعة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠، إحدى أبرز اللحظات التي اكتسبت فيها القضية الكوردية حضوراً دولياً واضحاً. فقد تضمنت المعاهدة مواد تتعلق بالمناطق الكوردية في الدولة العثمانية، وأشارت إلى إمكانية إنشاء نظام للحكم الذاتي في مناطق ذات أغلبية كوردية، مع ترتيبات سياسية وقانونية كان يمكن، في ظروف معينة، أن تفتح الطريق أمام تطور القضية نحو الاستقلال. وقد مثل ذلك تحولاً مهماً في التاريخ السياسي الكوردي؛ لأن القضية لم تعد مجرد مطلب تتداوله النخب والجمعيات الكوردية، وإنما أصبحت واردة في وثيقة دولية كبرى مرتبطة بإعادة تنظيم الشرق الأوسط بعد الحرب.

لكن أهمية سيفر لا تكمن فقط في النصوص التي تضمنتها، بل في الفارق بين ما نصت عليه المعاهدة وبين قدرتها الفعلية على فرض واقع سياسي جديد. فقد جاءت المعاهدة في لحظة كانت فيها السلطة العثمانية في حالة ضعف شديد، بينما كانت الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال قد بدأت في بناء قوة سياسية وعسكرية منافسة في الأناضول. ولذلك لم يكن مستقبل الترتيبات التي نصت عليها سيفر محسوماً بمجرد توقيعها. فقد كان تنفيذ أي ترتيب دولي يحتاج إلى قوة قادرة على حمايته وفرضه على الأرض، وهذه القوة لم تكن متوافرة بصورة كافية لدى الأطراف التي وقعت المعاهدة.

وفي المقابل، كانت الحركة الوطنية التركية تنظر إلى سيفر باعتبارها مشروعاً لتفكيك الأناضول وتقليص السيادة التركية على أراضيها. ومنذ بداية حرب الاستقلال التركية، عملت القيادة الكمالية على تغيير المعادلة التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، مستفيدة من قدرتها على تنظيم القوات وبناء مؤسسات سياسية وعسكرية جديدة، ومن التناقضات بين القوى الأوروبية نفسها. ومع مرور الوقت، تمكنت القوات التركية من تحقيق انتصارات عسكرية مهمة، وأصبحت الوقائع الميدانية تتناقض بصورة متزايدة مع النظام الذي حاولت سيفر فرضه.

وكان لهذا التحول العسكري أثر مباشر على القضية الكوردية. فالمشروع الذي كان قد ظهر في سيفر لم يكن مشروعاً مستقلاً عن ميزان القوى العام في الأناضول،

ولذلك بدأ يتراجع كلما تمكنت الحركة الكمالية من استعادة السيطرة على مناطق جديدة وترسيخ سلطتها. ومع اتساع نفوذ أنقرة، أصبحت إمكانية تنفيذ ترتيبات الحكم الذاتي الكوردي أكثر صعوبة، خصوصاً في ظل عدم وجود قوة دولية مستعدة لخوض مواجهة طويلة مع الحركة الوطنية التركية من أجل تنفيذ هذه المواد.

وهكذا انتقلت القضية الكوردية خلال فترة قصيرة من مرحلة بدا فيها مستقبلها مفتوحاً على احتمالات متعددة إلى مرحلة أصبح فيها بقاء الأراضي الكوردية ضمن الدولة التركية الجديدة هو الاحتمال الأقوى. ولم يكن هذا الانتقال نتيجة تغير في هوية الكورد أو اختفاء مطالبهم، وإنما نتيجة تغير جذري في موازين القوة. فقد استطاعت الحركة الكمالية أن تحول موقعها من حركة مقاومة لمعاهدة دولية إلى سلطة قادرة على التفاوض من موقع أقوى مع القوى المنتصرة نفسها.

وكانت معاهدة لوزان، الموقعة في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣، التعبير الدولي الأبرز عن هذا التحول. فقد جاءت لوزان بعد سلسلة من التطورات العسكرية والسياسية التي غيرت الواقع الذي كانت سيفر قد حاولت تنظيمه، وأصبحت الجمهورية التركية الجديدة الطرف الأساسي في إعادة صياغة شروط التسوية. وبذلك لم تكن لوزان مجرد تعديل تقني للحدود أو إعادة صياغة لمعاهدة سابقة، بل كانت نتيجة مباشرة لتغير ميزان القوى بين تركيا والقوى الأوروبية.

ومع لوزان، أغلق عملياً المسار الدولي الذي كانت سيفر قد فتحت أمام تطور القضية الكوردية في الأناضول. فلم تعد هناك ترتيبات دولية مماثلة تمنح المناطق الكوردية داخل تركيا مساراً واضحاً نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال. وأصبحت الدولة التركية الجديدة تحظى باعتراف دولي بحدودها وسيادتها، بينما انتقلت القضية الكوردية من مستوى التسوية الدولية المباشرة إلى مستوى الصراع السياسي الداخلي داخل الجمهورية التركية.

وهنا ينبغي الانتباه إلى أن لوزان لم تكن مجرد لحظة قانونية فاصلة، بل كانت أيضاً نقطة تحول في طبيعة الحركة القومية الكوردية نفسها. ففي مرحلة ما قبل لوزان، كان لدى بعض النخب الكوردية أمل في أن يؤدي النظام الدولي الجديد إلى إنشاء كيان كوردي أو على الأقل إلى الاعتراف بحكم ذاتي كوردي. أما بعد لوزان، فقد أصبحت الحركة الكوردية أمام دولة قومية مركزية تسعى إلى تثبيت سيطرتها على كامل أراضيها، وإلى بناء هوية وطنية تركية موحدة داخل حدود الجمهورية.

ومن هذه البيئة الجديدة خرجت الانتفاضات الكوردية التي ستظهر خلال عشرينيات القرن العشرين. فقد كانت ثورة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥ إحدى أولى المواجهات الكبرى مع الجمهورية التركية، ثم ظهرت لاحقاً مقاومات وانتفاضات أخرى، وصولاً إلى ثورة أغري التي أصبحت واحدة من أبرز محاولات الحركة القومية الكوردية لإعادة طرح المسألة الكوردية بصورة سياسية وعسكرية أكثر تنظيماً.

ولهذا لا يمكن فصل ثورة آغري عن التحول الذي حدث بين سيفر ولوزان. فالثورة جاءت في مرحلة كان فيها جزء من الحركة القومية الكوردية قد فقد الأمل في أن تأتي الدولة الكوردية من خلال تسوية دولية، وبدأ يبحث عن إمكانية فرض واقع سياسي على الأرض. وإذا كانت سيفر قد مثلت بالنسبة لبعض الكورد احتمالاً لبناء مستقبل سياسي من خلال الدبلوماسية الدولية، فإن تجربة لوزان وما أعقبها من ترسيخ الجمهورية التركية دفعت قطاعات من الحركة القومية إلى البحث عن وسائل أخرى، من التنظيم السياسي إلى المقاومة المسلحة.

ومن هنا يمكن فهم صعود خويون في هذا السياق التاريخي؛ فقد حاولت الحركة أن تستفيد من الدرس الذي قدمته مرحلة ما بعد لوزان، وأن تبني إطاراً قومياً قادراً على تنظيم المقاومة الكوردية والتواصل مع الخارج، بدل انتظار تسوية دولية قد لا تأتي. وفي هذا الإطار ظهرت ثورة آغري بوصفها محاولة لتحويل القضية الكوردية من مطلب سياسي ودبلوماسي إلى مشروع مقاومة يمتلك قيادة وتنظيماً وقاعدة جغرافية، ويسعى إلى إقامة واقع سياسي جديد في منطقة جبل آارات.

لكن المفارقة التاريخية أن الثورة التي نشأت بعد إغلاق المسار الذي فتحته سيفر كانت تتحرك داخل نظام دولي أكثر صرامة في الدفاع عن حدود الدول وسيادتها. ففي عشرينيات القرن العشرين، كانت تركيا قد أصبحت دولة معترفاً بها، وكانت القوى الدولية معنية بالحفاظ على علاقاتها معها، بينما لم تكن القضية الكوردية تمتلك بعد الوزن الدولي الذي يمكن أن يعيد فتح الملف الذي أغلقته لوزان.

وبذلك أصبحت ثورة آغري في وضع مختلف جذرياً عن الوضع الذي كانت فيه القضية الكوردية سنة ١٩٢٠. ففي سيفر كان السؤال الدولي هو: كيف يمكن إعادة تنظيم أراضي الدولة العثمانية وما مصير شعوبها؟ أما بعد لوزان، فقد أصبح السؤال: كيف يمكن التعامل مع دولة تركية ذات سيادة وحدود معترف بها، إذا ظهرت داخلها حركة قومية تطالب بتغيير هذه الحدود أو إنشاء كيان مستقل؟

وهذا التحول يوضح لماذا كان الطريق إلى الدولة الكوردية أكثر صعوبة بعد عام ١٩٢٣. فقد تغير الإطار القانوني والسياسي الذي تتحرك فيه القضية، وتغيرت كذلك طبيعة الخصم. لم تعد الحركة الكوردية تتعامل مع إمبراطورية منهارّة وقوى أوروبية تتنافس على تقسيم أراضيها، بل مع جمهورية قومية حديثة تمتلك جيشاً وإدارة مركزية وسياسة خارجية وتسعى إلى تثبيت حدودها ومفهومها الخاص للوحدة الوطنية.

ومن ثم، فإن الانتقال من سيفر إلى لوزان يمثل في تاريخ القضية الكوردية انتقالاً من «إمكان دولي» إلى «واقع سياسي مغلق». لم تختفِ المطالب الكوردية، ولم تتوقف الحركة القومية، لكن المجال الذي كان يمكن أن تتحول فيه هذه المطالب إلى تسوية دولية أصبح أضيق بكثير. ولذلك أخذ الصراع ينتقل بصورة متزايدة من المؤتمرات والمعاهدات إلى الجبال والمدن والمناطق الحدودية.

وفي هذا السياق التاريخي تحديداً ينبغي قراءة ثورة آغري. فهي لم تكن مجرد انتفاضة ظهرت بصورة مفاجئة في نهاية عشرينيات القرن العشرين، وإنما كانت نتيجة لمسار بدأ مع انهيار الدولة العثمانية، ومر عبر سيفر، ثم اصطدم بحرب الاستقلال التركية، وانتهى بلوزان وتأسيس الجمهورية التركية. ومن ثم فإن مشروع آغري يمكن النظر إليه بوصفه محاولة لإعادة فتح سؤال أُغلق دولياً قبل أن يجد الكورد طريقاً إلى تحقيقه، ولكن هذه المرة من خلال القوة والتنظيم والمقاومة المسلحة بدل التعويل على التسويات الدولية.

ولهذا فإن فهم العلاقة بين سيفر ولوزان وثورة آغري يكشف بوضوح أن التاريخ لم يكن يتحرك في خط مستقيم نحو تقرير مصير الشعوب، كما قد توحى بعض الخطابات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى. كان المسار أكثر تعقيداً؛ فقد كانت هناك فرص، ثم تراجع؛ وظهرت مشاريع، ثم هزمت؛ ووضعت نصوص قانونية، ثم تغيرت الوقائع العسكرية والسياسية التي تستند إليها. وفي قلب هذا التحول كانت القضية الكوردية من أكثر القضايا التي تأثرت بصورة مباشرة بتغير ميزان القوة.

ومن هنا، فإن ثورة آغري تمثل في جانب منها محاولة كوردية للإجابة عن سؤال تركته لوزان مفتوحاً في الذاكرة السياسية الكوردية: ماذا يفعل شعب فقد الفرصة التي بدت متاحة له في لحظة تاريخية سابقة؟ هل ينتظر تغيراً جديداً في موازين القوى الدولية، أم يحاول صناعة هذا التغير من خلال المقاومة على الأرض؟ وقد اختارت الحركة التي قادت آغري الطريق الثاني، فحاولت أن تجعل من جبل آارات قاعدة لمشروع قومي وسياسي وعسكري.

غير أن التجربة أظهرت في الوقت نفسه حدود هذا الخيار؛ إذ إن القدرة على السيطرة على منطقة جبلية أو الصمود عسكرياً أمام جيش الدولة لا تكفي وحدها لإنشاء دولة. فقيام الكيان السياسي يحتاج إلى اعتراف خارجي، ومؤسسات مستقرة، وموارد مستمرة، وعلاقات إقليمية، وقدرة عسكرية تتجاوز نطاق حرب العصابات، فضلاً عن ظروف دولية تسمح بتحويل السيطرة المحلية إلى سيادة معترف بها.

وهكذا، فإن المسافة التاريخية بين سيفر ولوزان وآغري ليست مجرد سلسلة من الأحداث المتعاقبة، بل هي مسار يوضح كيف انتقلت القضية الكوردية من لحظة كان فيها مستقبلها جزءاً من المفاوضات الدولية إلى مرحلة أصبحت فيها مطالباتها السياسية تصطدم مباشرة بمفهوم الدولة التركية وسيادتها. ومن هذه النقطة يمكن فهم ثورة آغري بوصفها واحدة من أبرز المحاولات الكوردية المبكرة لإعادة فتح القضية بالقوة السياسية والعسكرية بعد أن أُغلق الباب أمامها في التسوية الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى.

ومنذ تلك اللحظة أصبحت المسألة الكوردية في تركيا تواجه واقعاً سياسياً مختلفاً جذرياً.

لقد انتقلت القضية من مرحلة كان فيها مستقبل الأناضول مفتوحاً على احتمالات متعددة إلى مرحلة أصبحت فيها الدولة التركية صاحبة السيادة على أراضيها، بينما تراجع استعداد القوى الكبرى لإعادة فتح المسألة من جديد.

وهذا التحول كان بالغ الأهمية عند اندلاع ثورة آغري.

فحين بدأت المقاومة في منطقة آغري، لم تكن الحركة الكوردية تبدأ من صفحة بيضاء. كانت تحمل معها ذاكرة السنوات السابقة، ووعود ما بعد الحرب، وتجربة سيفر، وإحباطات المرحلة التي انتهت بلوزان. وكان لدى جزء من النخب الكوردية اعتقاد بأن المسألة الكوردية لم تحصل على حل عادل، وأن النظام الجديد أغلق الباب أمام مشروع سياسي كان قد بدا ممكناً في السنوات الأولى بعد الحرب.

لكن المشكلة كانت أن المجتمع الدولي لم يعد يعيش الظروف نفسها التي عاشها سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠.

فالدول الكبرى كانت قد أعادت ترتيب أولوياتها بصورة مختلفة عما كانت عليه في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. فمرحلة إعادة رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط كانت قد بدأت تدخل تدريجياً في مرحلة تثبيت الحدود، وترسيخ الدول الجديدة، وحماية مناطق النفوذ، وبناء توازنات إقليمية تمنع عودة حالة الفوضى التي رافقت انهيار الدولة العثمانية. ولم تعد القضية الأساسية بالنسبة إلى معظم القوى الكبرى هي كيفية تقسيم الأراضي العثمانية وإعادة توزيعها، بل كيفية المحافظة على النظام الجديد الذي نشأ نتيجة تلك التسويات، وحماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية التي أصبحت مرتبطة به.

وكانت بريطانيا، التي خرجت من الحرب العالمية الأولى وهي تمتلك نفوذاً واسعاً في الشرق الأوسط، منشغلة بتثبيت موقعها في العراق وفلسطين وشرق الأردن، وب حماية طرق المواصلات والمصالح التجارية والنفطية، وبالحفاظ على التوازنات التي تسمح لها بإدارة إمبراطوريتها ومصالحها الممتدة بين البحر المتوسط والخليج والهند. وكانت مسألة العراق والموصل والعلاقات مع تركيا وإيران من القضايا التي تحتل مكانة مهمة في حساباتها، كما كانت حريصة على ألا يؤدي أي اضطراب واسع في المناطق الكوردية إلى تهديد استقرار العراق أو إلى خلق مشكلة جديدة على الحدود الشمالية. ولذلك لم يكن من السهل أن تتحول بريطانيا إلى داعم مباشر لمشروع كوردستاني في تركيا، حتى لو كانت القضية الكوردية في بعض المراحل يمكن أن تشكل ورقة ضغط في تعاملها مع أنقرة.

كما أن بريطانيا كانت تدرك أن دعم حركة كوردية مسلحة داخل تركيا يمكن أن تكون له نتائج تتجاوز الحدود التركية، إذ قد يمتد أثره إلى العراق وإيران وسورية، حيث كانت المجتمعات الكوردية موجودة بأشكال مختلفة. وكان أي تصعيد في المناطق الكوردية يمكن أن يثير مطالب مماثلة في مناطق أخرى، وهو ما لم يكن

يتوافق مع الرؤية البريطانية للاستقرار الإقليمي. ولذلك غلب على سياستها الحذر والبراغماتية، وكانت تنظر إلى القضية الكردية من خلال مصالحها المباشرة أكثر مما تنظر إليها بوصفها مسألة مبدئية تتعلق بحق تقرير المصير.

أما فرنسا، فقد كانت تعمل على تثبيت نظام الانتداب في سورية ولبنان، وبناء شبكة من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية في المشرق. وكانت علاقاتها مع تركيا قد دخلت بعد الحرب مرحلة جديدة، خصوصاً بعد التحولات التي أعقبت حرب الاستقلال التركية ومعاهدة لوزان. ولذلك أصبحت فرنسا معنية، مثل بريطانيا، بالمحافظة على قدر من الاستقرار الإقليمي، وعدم السماح بقيام أزمات جديدة يمكن أن تؤثر في المناطق التي تقع تحت نفوذها. كما أن وجود الكورد في شمال سورية جعل أي حركة قومية كردية في تركيا ذات أهمية مباشرة بالنسبة إلى الحسابات الفرنسية.

وقد حاولت خوبيون الاستفادة من وجودها في سورية ولبنان لبناء علاقات سياسية وإعلامية مع الخارج، ونقل القضية الكردية إلى المجال الدولي، وربط المقاومة في آغري بمشروع قومي أوسع. إلا أن قدرة خوبيون على التأثير في السياسة الفرنسية بقيت محدودة؛ إذ إن فرنسا كانت تتعامل مع الحركة الكردية من زاوية مصالحها في سورية وعلاقاتها مع تركيا، وليس من زاوية الالتزام بمشروع إقامة دولة كردية مستقلة. ومن هنا ظهر الفرق بين إمكانية استخدام القضية الكردية في الحسابات الدبلوماسية وبين الاستعداد لتحويلها إلى مشروع سياسي تتبناه دولة كبرى.

أما إيطاليا، فكانت تبحث عن موقع أكثر أهمية في النظام الدولي الجديد، وتسعى إلى توسيع نفوذها في البحر المتوسط وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. وكانت مصالحها مرتبطة بصورة خاصة بالتنافس مع بريطانيا وفرنسا على النفوذ، وبمحاولة بناء حضور إيطالي يتناسب مع طموحات النظام الفاشي في روما. وقد جعلها ذلك تراقب التحولات في تركيا والشرق الأوسط، لكنها لم تكن تمتلك استعداداً حقيقياً لتحمل تكاليف دعم ثورة آغري أو الدخول في مواجهة مباشرة مع الجمهورية التركية من أجل القضية الكردية. وهكذا بقي الموقف الإيطالي جزءاً من لعبة التوازنات الأوروبية أكثر منه انحيازاً فعلياً للمشروع القومي الكوردي.

أما الاتحاد السوفييتي، فقد كان يمثل حالة أكثر تعقيداً. فقد كانت موسكو قد خرجت من الثورة البلشفية والحرب الأهلية وهي تسعى إلى تثبيت الدولة السوفييتية وتأمين حدودها، ولا سيما في القوقاز والمناطق الجنوبية. وفي الوقت نفسه، كانت قد أقامت علاقات مهمة مع الحركة الوطنية التركية خلال حرب الاستقلال، ثم طورت علاقاتها مع الجمهورية التركية بعد تأسيسها. وكانت أنقرة بالنسبة إلى موسكو عنصراً مهماً في أمن الحدود الجنوبية وفي التوازن مع القوى الغربية، ولذلك لم تكن القيادة السوفييتية مستعدة بسهولة للتضحية بهذه العلاقة من أجل دعم حركة مسلحة كردية تهدد الدولة التركية.

وهذا لا يعني أن الاتحاد السوفييتي كان ينظر إلى المسألة القومية الكردية من منظور واحد أو ثابت؛ فقد كانت داخل البيئة السوفييتية نفسها نقاشات حول القوميات، والثورات المناهضة للإمبريالية، ودور الحركات القومية في الشرق. لكن السياسة الخارجية للدولة السوفييتية كانت محكومة أيضاً بمصالح الأمن والحدود والعلاقات مع تركيا وإيران. ولذلك كان هناك فارق بين الخطاب الثوري العام وبين السياسة العملية التي اتبعتها موسكو تجاه ثورة آغري.

وكان القوقاز يحتل موقعاً مهماً في هذه الحسابات. فوجود أرمينيا السوفييتية والجمهوريات السوفييتية الأخرى بالقرب من الحدود التركية جعل أي اضطراب في شرق الأناضول ذا أهمية مباشرة لموسكو. وكانت الحدود الجديدة في المنطقة لا تزال تحمل آثار الحرب العالمية الأولى والحرب الروسية الأهلية والصراعات التركية-الأرمنية، ولذلك كانت القيادة السوفييتية حريصة على عدم السماح بتحول المنطقة إلى ساحة صراع جديدة يمكن أن تهدد أمن القوقاز أو تفتح الباب أمام تدخل القوى الغربية.

أما إيران، فعلى الرغم من أنها لم تكن إحدى القوى الكبرى بالمعنى نفسه الذي كانت عليه بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي، فإن موقعها الجغرافي جعلها عنصراً أساسياً في المعادلة الإقليمية. فقد كانت تقع بين تركيا والاتحاد السوفييتي، وكانت الحدود التركية-الإيرانية تمر عبر مناطق ذات وجود كوردي كثيف، الأمر الذي جعل أي اضطراب في آغري يمتلك القدرة على الانتقال إلى الجانب الإيراني. وكانت الحكومة الإيرانية معنية بحماية حدودها ومنع النشاط المسلح من التحول إلى عامل دائم لعدم الاستقرار، كما كانت تخشى أن يؤدي تصاعد الحركة القومية الكردية إلى التأثير في المناطق الكردية داخل إيران نفسها.

ومن هنا أصبحت إيران جزءاً من مشكلة آغري حتى عندما لم تكن طرفاً مباشراً في الثورة. فعبور المقاتلين والقبائل للحدود، والانسحاب إلى الأراضي الإيرانية، واستخدام المناطق الحدودية لإعادة التجمع أو الحصول على الإمدادات، كلها مسائل دفعت تركيا إلى الضغط على إيران، وأجبرت طهران على التعامل مع الثورة باعتبارها مشكلة أمنية وسيادية. ومع تصاعد العمليات العسكرية التركية، تحولت الحدود نفسها إلى إحدى ساحات الصراع غير المباشر، وأصبح التعاون التركي-الإيراني في ضبطها عاملاً مهماً في تضيق المجال أمام القوات الكردية.

أما تركيا، فكانت قد أصبحت في هذه المرحلة دولة مختلفة جذرياً عن الدولة العثمانية التي كانت قد خرجت من الحرب العالمية الأولى منهكة ومجزأة. فقد تمكنت الحركة الكمالية من بناء سلطة سياسية وعسكرية جديدة، ومن خوض حرب الاستقلال، ثم فرض شروط أكثر ملاءمة في المفاوضات الدولية. ومع تأسيس الجمهورية التركية، بدأت الدولة الجديدة عملية واسعة لبناء مؤسسات مركزية وتعزيز سيادتها وتوحيد إدارتها وإعادة صياغة مفهوم الهوية الوطنية داخل حدودها.

وكانت مسألة الوحدة الإقليمية تحتل مكانة مركزية في المشروع السياسي للجمهورية الجديدة. ولذلك لم تنتظر أنقرة إلى ثورة آغري بوصفها مجرد اضطراب محلي، بل رأت فيها تحدياً مباشراً لمشروع بناء الدولة القومية. وكان وجود تنظيم سياسي مثل خويبون، وظهور قيادة عسكرية بقيادة إحسان نوري، ورفع شعارات قومية، ومحاولة إقامة كيان سياسي في جبل آغري، كلها عوامل جعلت الدولة تتعامل مع الثورة باعتبارها تهديداً استراتيجياً لا يمكن السماح باستمراره.

ومن الناحية الدولية، كانت تركيا تمتلك ميزة أساسية لم تكن متوافرة للحركة الكردية: الاعتراف الدولي. فقد خرجت من مؤتمر لوزان وهي دولة ذات حدود وسيادة معترف بهما، وبدأت في بناء علاقات طبيعية مع القوى الكبرى والدول المجاورة. وبذلك أصبحت أي محاولة لتغيير الحدود بالقوة تفسر في الإطار الدولي باعتبارها تحدياً لسيادة دولة قائمة، لا مجرد قضية قومية لم تجد لها بعد.

وهنا يظهر التناقض التاريخي بأوضح صوره. فالحركة الكردية كانت تنظر إلى آغري باعتبارها محاولة لاستعادة حق سياسي حرم منه الكورد بعد الحرب العالمية الأولى، بينما كانت أنقرة تنظر إليها باعتبارها تهديداً لوحدة دولة اعترف المجتمع الدولي بحدودها. وبين هذين التصورين كان المجتمع الدولي يميل بصورة متزايدة إلى حماية الدولة القائمة، خصوصاً عندما لا تكون هناك قوة دولية مستعدة لتحمل تكلفة إعادة فتح الملف.

ولم يكن ذلك يعني أن القوى الأوروبية لم تكن تعرف شيئاً عن القضية الكردية أو أن المطالب الكردية لم تصل إلى الدوائر الدبلوماسية. على العكس، فقد كانت القضية معروفة منذ سنوات الحرب العالمية الأولى، وكانت لها صلات بالمفاوضات والمعاهدات والشخصيات السياسية والمنظمات القومية. لكن المعرفة بالقضية لم تكن تعني الاستعداد لتبنيها. فهناك مسافة كبيرة بين أن تكون قضية ما حاضرة في التقارير الدبلوماسية والصحف والمذكرات، وبين أن تصبح قضية ذات أولوية في السياسة الخارجية للدول الكبرى.

وكانت هذه المسافة تحديداً هي التي واجهت ثورة آغري. فقد امتلكت الحركة الكردية شبكة سياسية خارجية، وكان لها حضور في سورية ولبنان وأوروبا، واستطاعت أن تنقل أخبار الثورة وتحاول تقديمها باعتبارها جزءاً من حركة قومية كردية. إلا أن هذه الشبكات لم تتحول إلى تحالفات دولية قادرة على توفير السلاح والدعم السياسي والحماية الدبلوماسية. وظلت الثورة تعتمد بصورة أساسية على قدراتها الذاتية وعلى البيئة الاجتماعية والجغرافية المحيطة بها.

ومع مرور الوقت، أصبح واضحاً أن الدول الكبرى لا تريد الدخول في مواجهة مباشرة مع تركيا من أجل إعادة فتح المسألة الكردية. فتركيا كانت قد أصبحت جزءاً من التوازن الأوروبي والشرق أوسطي، وكانت علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا والاتحاد

السوفييتي وإيران ذات أهمية استراتيجية. كما أن أوروبا نفسها كانت تعيش بعد الحرب العالمية الأولى أزمة اقتصادية وسياسية عميقة، ولم تكن مستعدة لخوض صراع جديد في الأناضول من أجل قضية لا ترى أنها تمس مصالحها الحيوية بصورة مباشرة.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن ثورة آغري واجهت عزلة دولية تدريجية. لم تكن هذه العزلة نتيجة قرار دولي واحد أو مؤتمر أعلن رفض الثورة، وإنما كانت نتيجة تراكم مواقف وسياسات جعلت القوى الكبرى تفضل الاستقرار القائم على إعادة النظر في حدود تركيا. وكانت كل دولة تنظر إلى القضية من زاوية مصالحها الخاصة، لكن النتيجة العامة كانت واحدة: عدم تقديم دعم حاسم للمشروع الكوردي.

وهكذا، وفي وسط هذه التحولات، كانت ثورة آغري تحاول إعادة طرح السؤال الكوردي على التاريخ الدولي، لا باعتباره مجرد سؤال عن حقوق ثقافية أو إدارية، وإنما باعتباره سؤالاً عن الأرض والسلطة والسيادة والدولة. فقد حاولت خويون أن تمنح الثورة إطاراً قومياً، وحاول إحسان نوري أن يمنحها تنظيمياً عسكرياً، وحاولت قيادة آغري تحويل الجبل إلى مركز سياسي للمقاومة. لكن هذه الجهود اصطدمت بنظام إقليمي ودولي كان قد بدأ يستقر حول مبدأ الدولة القومية وحدودها المعترف بها.

ومن هنا فإن العالم لم يكن مستعداً لإعادة فتح الملف بالطريقة التي أرادتتها الحركة الكوردية. لم يكن ذلك بالضرورة نتيجة إنكار مطلق للوجود الكوردي أو رفض مبدئي لكل مطالبه، بل لأن إعادة فتح الملف كانت تعني بالنسبة إلى القوى الكبرى إعادة النظر في توازنات ما بعد لوزان، وإعادة طرح الحدود التركية، وربما فتح سلسلة من القضايا القومية المشابهة في الشرق الأوسط والقوقاز. وكانت القوى الكبرى، بعد سنوات الحرب، أكثر ميلاً إلى تثبيت النظام الجديد من الدخول في مشروع جديد لإعادة تقسيم المنطقة.

ولهذا كانت ثورة آغري أمام مفارقة تاريخية قاسية: كانت تتحرك في عالم أصبح فيه الخطاب القومي أكثر حضوراً من أي وقت مضى، لكنها كانت تواجه نظاماً دولياً أصبح أكثر حرصاً على حماية الدول والحدود التي تشكلت بعد الحرب. وكانت تمتلك مشروعاً قومياً يتطلع إلى المستقبل، بينما كانت القوى الكبرى منشغلة بتثبيت واقع سياسي صنعتته التسويات والمعاهدات وموازين القوة.

ومن هنا يمكن فهم أن المعركة الأخيرة لثورة آغري لم تكن تجري في الجبال وحدها. كانت هناك معركة أخرى تجري في العواصم، وفي السفارات، وعلى طاولات المفاوضات، وفي الحسابات الاستراتيجية للقوى الكبرى. وفي هذه المعركة لم تستطع الحركة الكوردية أن تحول قضيتها إلى أولوية دولية، بينما استطاعت تركيا أن تقدم نفسها بوصفها دولة ذات سيادة تواجه تمرداً مسلحاً داخل حدودها.

وبذلك أصبحت ثورة آغري محاصرة بثلاثة مستويات في وقت واحد: عسكرياً من قبل الدولة التركية، وإقليمياً بفعل الحدود والمواقف الإيرانية والسوفييتية، ودولياً بسبب غياب قوة كبرى مستعدة لتبني مشروعها. وكان اجتماع هذه المستويات الثلاثة أكثر أهمية من أي عامل منفرد في تفسير النهاية التي وصلت إليها الثورة.

إن قراءة هذه المرحلة بهذه الطريقة تمنع اختزال تاريخ آغري في عبارة «هزمت تركيا الثورة»، لأن المسألة كانت أوسع بكثير من انتصار جيش على مقاتلين. لقد كان هناك نظام دولي كامل يعمل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على حماية الترتيب السياسي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الأولى ولوزان. وفي هذا النظام لم تكن الحركة الكردية تملك الأدوات اللازمة لتحويل مشروعها القومي إلى واقع سياسي معترف به.

ومن ثم، فإن الموقف الدولي من ثورة آغري يكشف مرة أخرى عن الفارق بين امتلاك شعب لقضية تاريخية عادلة في نظر أنصاره، وبين امتلاك القوة السياسية والعسكرية والدبلوماسية اللازمة لفرض هذه القضية على جدول أعمال النظام الدولي. وهذا الفارق سيظل أحد المفاتيح الأساسية لفهم نهاية الثورة؛ فقد كانت آغري تملك الإرادة والقيادة والمقاتلين والجغرافيا، لكنها لم تملك الحليف الدولي الذي يستطيع أن يحول هذه العناصر إلى قوة تفاوضية قادرة على تغيير المعادلة.

وهنا تظهر إحدى أهم مشكلات الثورة.

فالموقف الدولي لم يكن بالضرورة موقفاً عدائياً مباشراً تجاه الكورد، لكنه كان في الوقت نفسه غير مستعد لتقديم دعم سياسي وعسكري حاسم لهم.

وهذا الفرق مهم للغاية.

فغياب الدعم لا يعني بالضرورة وجود مؤامرة دولية موحدة ضد الحركة الكردية، كما أن عدم التدخل لا يعني أن جميع الدول كانت متفقة على موقف واحد. الدول الأوروبية كانت مختلفة في مصالحها، وقد تختلف في رؤيتها لتركيا ولل قضية الكردية، لكن هذه الاختلافات لم تتحول إلى سياسة جماعية تدعم ثورة آغري أو تهدد الدولة التركية بسببها.

وهكذا وجدت الثورة نفسها أمام فراغ سياسي دولي.

كانت لديها قضية، لكنها لم تكن تملك دولة راعية.

وكان لديها تنظيم سياسي، لكنه لم يكن يملك اعترافاً دولياً.

وكان لديها قيادة عسكرية، لكنها لم تكن تملك جيش دولة.

وكان لديها منطقة جبلية تساعد على المقاومة، لكنها لم تكن تملك ممراً استراتيجياً آمناً يربطها بحليف خارجي دائم.

وكان لديها خطاب قومي، لكنها لم تستطع تحويل هذا الخطاب إلى قضية دولية تحظى بأولوية لدى القوى الكبرى.

وهذا هو الفارق بين الشرعية السياسية والقوة الواقعية.

قد يكون لدى شعب قضية يراها عادلة ومشروعة، لكن النظام الدولي لا يتحرك دائماً وفق معيار العدالة وحده.

إن الدول تتحرك أيضاً وفق مصالحها وأمنها وتحالفاتها ومخاوفها وحساباتها الاستراتيجية.

ومن هنا فإن دراسة الموقف الدولي من ثورة آغري يجب ألا تتحول إلى محاكمة أخلاقية للدول الأوروبية، وإنما ينبغي أن تبحث في الأسباب التي جعلتها لا ترى في الثورة مصلحة تستحق الدخول في مواجهة مباشرة مع الجمهورية التركية.

وكانت تركيا في تلك المرحلة قد اكتسبت أهمية استراتيجية كبيرة.

فموقعها الجغرافي بين أوروبا والشرق الأوسط والقوقاز والبحر الأسود جعل استقرارها مهماً بالنسبة إلى القوى الكبرى.

وكانت السيطرة على المضائق، والموقع بين البحر الأسود والبحر المتوسط، والقرب من الاتحاد السوفييتي، والحدود مع إيران والعراق وسوريا، كلها عوامل تجعل تركيا دولة ذات أهمية تتجاوز حدودها المباشرة.

ولذلك لم تكن الدول الأوروبية تنظر إلى الجمهورية التركية باعتبارها مجرد دولة تقع حركة مسلحة داخلية، بل باعتبارها طرفاً مهماً في النظام الإقليمي.

وهذا جعل تكلفة الضغط عليها أعلى من تكلفة تجاهل ثورة آغري.

وهنا تظهر القاعدة القاسية في السياسة الدولية: ليست كل قضية تستحق بالنسبة إلى دولة ما المخاطرة بعلاقتها مع دولة أخرى.

قد تتعاطف دولة مع مطالب شعب ما، وقد تستخدم قضية ذلك الشعب في خطابها السياسي، لكنها عندما تصل إلى لحظة اتخاذ القرار العملي، فإنها تعود إلى حساب المصالح.

وهذا ما جعل الدعم الدولي لثورة آغري محدوداً.

فالقوى الأوروبية لم تر في الثورة، في تلك المرحلة، سبباً كافياً لإعادة فتح النزاع مع تركيا.

ولم تكن مستعدة لإرسال قوات أو تقديم مساعدات عسكرية كبيرة أو فرض تسوية سياسية على أنقرة.

كما لم تكن هناك مؤسسة دولية قادرة أو راغبة في تحويل قضية آغري إلى أزمة دولية كبرى.

وكانت عصبة الأمم موجودة بوصفها المؤسسة الدولية الأساسية في ذلك العصر، لكنها لم تتحول إلى أداة فعالة لحماية الثورة الكوردية.

وهنا يجب التمييز بين وجود النظام الدولي وفاعليته. فوجود مؤسسة دولية لا يعني أن كل شعب يستطيع اللجوء إليها والحصول على الحماية.

القوة الفعلية للمؤسسات الدولية تعتمد على إرادة الدول الأعضاء، وخاصة القوى الكبرى.

وإذا لم تتوافر الإرادة السياسية لدى هذه الدول، فإن القواعد والمؤسسات تصبح محدودة القدرة على تغيير الواقع العسكري.

ولهذا بقيت ثورة آغري في منطقة بين القانون والسياسة. كان بإمكان الحركة الكردية أن تقدم خطاباً يقوم على الحقوق القومية وتقرير المصير.

لكنها كانت تواجه دولة تقول إن ما يجري داخل أراضيها مسألة تتعلق بسيادتها ووحدة أراضيها.

وفي النظام الدولي الذي تكرر بعد الحرب، كان مبدأ سيادة الدول يحتل موقعاً مركزياً.

وهذا جعل من الصعب على القوى الخارجية التدخل في شؤون دولة ذات سيادة من دون مبرر سياسي أو استراتيجي قوي.

ومن هنا كانت تركيا تمتلك ميزة قانونية وسياسية مهمة.

كانت تقول إن آغري تقع داخل أراضي الجمهورية التركية، وإن العمليات العسكرية التي تقوم بها الدولة تهدف إلى الحفاظ على وحدة أراضيها.

أما الحركة الكردية فكانت تقول إن المسألة ليست تمرداً داخلياً، وإنما قضية شعب يطالب بحقوقه السياسية والقومية.

وكان الصراع بين الروايتين كبيراً.

تركيا تقدم القضية باعتبارها قضية سيادة.

والحركة تقدمها باعتبارها قضية تقرير مصير.

والقوى الدولية كانت مضطرة إلى اختيار ما إذا كانت تريد التعامل معها باعتبارها مشكلة داخلية أم قضية دولية.

وفي الواقع، لم تتحول آغري إلى قضية دولية بالدرجة التي كانت تحتاجها الحركة الكردية.

وهذه النقطة كانت حاسمة.

فالنجاح في تدويل القضية يمكن أن يغير طبيعة الصراع.

إذا أصبحت قضية ما موضوعاً لمفاوضات دولية، فإن الدولة التي تقاتل الحركة لم تعد حرة بالدرجة نفسها في استخدام قوتها.

أما إذا بقيت القضية داخلية، فإن الدولة تستطيع أن تقدم عملياتها العسكرية بوصفها جزءاً من ممارسة سيادتها.

وكانت تركيا حريصة على إبقاء آغري في هذا الإطار. وفي المقابل كانت خويون تحاول إخراج القضية من هذا الإطار، وتقديمها باعتبارها جزءاً من قضية قومية كردية أوسع.

وهنا يظهر دور الدعاية السياسية والإعلام والعلاقات الخارجية التي حاولت الحركة استخدامها.

فالثورة لم تكن مجرد معركة في الجبل. كانت أيضاً معركة على تعريف الثورة.

هل هي تمرد؟

أم مقاومة؟

أم ثورة قومية؟

أم حركة استقلال؟

أم محاولة لبناء دولة؟

كان تحديد طبيعة الحدث مهماً جداً لأن التسمية تؤثر في كيفية تعامل المجتمع الدولي معه.

إذا اعتبرت الدول الثورة «تمرداً داخلياً»، فإن تدخلها يصبح أقل احتمالاً. أما إذا اعتبرتها قضية قومية أو حركة تحرر، فقد يصبح من الممكن طرحها على المستوى الدولي.

وقد حاولت خويون أن تقدم رواية مختلفة عن الرواية التركية. لكن القدرة على إنتاج خطاب سياسي لا تعني القدرة على فرضه في النظام الدولي. فالعلاقات الدولية تحتاج إلى وسائل ضغط. والحركة التي لا تمتلك دولة أو جيشاً نظامياً أو موارد اقتصادية كبيرة أو حلفاء دوليين تواجه صعوبة في جعل روايتها مؤثرة.

وكان هذا من أكبر التحديات التي واجهت خويون. لقد استطاعت أن تنقل القضية من مستوى محلي إلى مستوى قومي، لكنها لم تستطع نقلها بالكامل من المستوى القومي إلى مستوى دولي حاسم. وهذه المسافة بين القومية والتدويل كانت أحد أهم أسباب ضعف المشروع. فالحركة استطاعت أن تقول: نحن شعب.

لكنها لم تستطع أن تجعل القوى الكبرى تقول: ونحن مستعدون لحماية حق هذا الشعب.

وكان هذا الفارق قاتلاً في لحظة الصراع. ومن هنا يجب أيضاً فهم أثر غياب الدولة الراعية.

فالحركات القومية التي استطاعت في التاريخ تحقيق نتائج سياسية كبيرة كانت غالباً تستفيد، في مرحلة أو أخرى، من دعم دولة أو قوة دولية، سواء في المجال العسكري أو الدبلوماسي أو المالي أو الإعلامي.

ولا يعني ذلك أن الدعم الخارجي هو الشرط الوحيد للنجاح، لكنه قد يكون عنصراً حاسماً عندما يكون الطرف الآخر دولة مركزية قوية.

وثورة آغري لم تحصل على هذا النوع من الدعم بصورة كافية. لم يكن هناك جيش أجنبي يقف إلى جانبها. ولم تكن هناك دولة كبرى تعلن التزامها بحمايتها. ولم تكن هناك قوة إقليمية مستعدة لخوض مواجهة طويلة مع تركيا بسببها. وهذا جعل المعركة غير متكافئة. وكانت هذه اللامساواة تظهر في كل مستوى. على المستوى العسكري، كان الجيش التركي أقوى. وعلى المستوى المالي، كانت الدولة تملك موارد أكبر. وعلى المستوى الإداري، كانت الدولة قادرة على فرض سلطتها على مناطق واسعة. وعلى المستوى الدبلوماسي، كانت تركيا دولة معترفاً بها. وعلى المستوى الدولي، كانت تستطيع مخاطبة الحكومات والمؤسسات بوصفها دولة ذات سيادة. أما الحركة الكوردية فكانت تحاول الحصول على الاعتراف من دون امتلاك أدوات الدولة. وهذه إحدى أعقد مشكلات الحركات القومية.

إنها تريد استخدام النظام الدولي للحصول على دولة، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى قدر من القوة السياسية والعسكرية لكي تصبح ذات وزن داخل هذا النظام. وكانت آغري تفتقر إلى هذه القوة الكافية. ومن هنا فإن الموقف الدولي لم يكن عاملاً ثانوياً في هزيمة الثورة. لقد كان جزءاً من بنية عدم التكافؤ نفسها. فتركيا لم تكن معزولة. بينما كانت الثورة معزولة نسبياً. وكانت هذه العزلة تعني أن تركيا تستطيع استخدام وقت أطول لتحقيق أهدافها العسكرية.

أما الثورة فكانت تحتاج إلى انتصار سريع أو إلى تدخل خارجي أو إلى تسوية سياسية قبل أن تستنزف مواردها. ومع مرور السنوات، أصبحت كلفة الحرب أعلى على الحركة. المقاتلون يحتاجون إلى السلاح. والسلاح يحتاج إلى طرق إمداد. والطرق تحتاج إلى بيئة حدودية مفتوحة. والبيئة الحدودية تحتاج إلى تساهل أو تعاون من دولة مجاورة. والدولة المجاورة تحتاج إلى مصلحة في ذلك.

وهكذا كانت كل حلقة مرتبطة بالأخرى. وعندما لم يتوافر الدعم الدولي والإقليمي الكافي، أصبحت هذه الحلقات أضعف. وهذا يفسر لماذا كان العامل الدولي مهماً حتى عندما لم تتدخل القوى الكبرى بصورة مباشرة.

فقد يكون عدم التدخل نفسه جزءاً من ميزان القوى. إن عدم تدخل بريطانيا وفرنسا أو الاتحاد السوفييتي بصورة حاسمة لم يكن موقفاً محايداً من حيث النتائج. لقد ترك تركيا تمتلك مساحة أكبر للتعامل مع الثورة عسكرياً. وبالتالي فإن النتيجة العملية لغياب التدخل كانت تعزيز قدرة الدولة التركية على الحسم.

لكن من الضروري أيضاً تجنب المبالغة.

فلا يمكن القول إن بريطانيا وفرنسا أو الاتحاد السوفييتي كانت تملك القدرة على إنهاء الثورة أو إنقاذها بسهولة، ثم اختارت ببساطة التخلي عنها. فالدعم الخارجي نفسه كان سيحتاج إلى حسابات عسكرية وسياسية كبيرة. وكانت تركيا تمتلك موقفاً استراتيجياً مهماً، وكان أي تدخل مباشر ضدها يمكن أن يؤدي إلى أزمة أكبر بكثير من أزمة آغري.

ولهذا فإن السؤال التاريخي ليس لماذا لم «تنقذ» القوى الكبرى الثورة، بل لماذا لم تر هذه القوى أن إنقاذ الثورة يخدم مصالحها.

والإجابة أن مصالحها كانت في اتجاه آخر.

كان الاستقرار الإقليمي مهماً.

وكانت العلاقات مع تركيا مهمة.

وكان تجنب الصدام مع القوى الأخرى مهماً.

وكانت ملفات النفط والطرق والمضائق والحدود والنفوذ في الشرق الأوسط أكثر إلحاحاً بالنسبة إلى الدول الكبرى.

وفي ظل هذه الحسابات لم تحتل آغري مكانة كافية.

وهنا يظهر الجانب الواقعي في السياسة الدولية.

قد يكون شعب ما مظلوماً، وقد تكون مطالبه ذات أساس تاريخي وقومي، لكن هذا لا يكفي وحده لتغيير سياسات الدول.

فالعدالة السياسية تحتاج إلى قوة سياسية.

والحق يحتاج إلى آلية دولية تحميه.

والاستقلال يحتاج إلى قدرة على فرض الاستقلال أو الحصول على دعم دولي يسمح بتثبيتته.

وهذا ما لم تستطع الحركة الكوردية في آغري تحقيقه.

لكن هذا لا يعني أن الثورة كانت بلا أثر.

فالنجاح العسكري ليس المقياس الوحيد الذي يمكن من خلاله الحكم على قيمة الثورات ومكانتها في التاريخ. فالتاريخ لا يكتب فقط من خلال المعارك التي انتصر فيها طرف وهزم فيها طرف آخر، وإنما يكتب أيضاً من خلال الأفكار التي ولدت في لحظة الصراع، والوعي الذي تركته التجربة وراءها، والأسئلة التي أعادت طرحها أمام الأجيال اللاحقة. وقد تخسر الثورة معركتها العسكرية، لكنها تستطيع أن تنتصر في الذاكرة؛ وقد يسقط مشروعها السياسي في لحظته التاريخية، لكنه يترك خلفه فكرة تستمر في التأثير بعد عقود؛ وقد تهزم القيادة التي حملت المشروع، لكن المبادئ التي دافعت عنها تظل حاضرة في الوعي السياسي والقومي.

ومن هذه الزاوية تحديداً تكتسب ثورة آغري أهميتها في تاريخ الحركة القومية الكردية. فالهزيمة العسكرية التي انتهت إليها الثورة سنة ١٩٣٠ لا تلغي حقيقة أنها مثلت مرحلة متقدمة في تطور التفكير السياسي والعسكري الكردي خلال الفترة الممتدة بين الحريين العالميتين. فقد جاءت في مرحلة كانت فيها الحركة القومية الكردية تنتقل تدريجياً من التعبير عن المطالب المحلية والقبلية إلى محاولة بناء تصور أكثر شمولاً للقضية الكردية، يقوم على التنظيم السياسي، والقيادة العسكرية، والرموز القومية، والاتصال بالخارج، واستخدام الجغرافيا بوصفها عنصراً من عناصر العمل السياسي والعسكري.

وكانت إحدى أهم نتائج تجربة آغري أن فكرة التنظيم القومي لم تعد حكراً على مجموعة محدودة من المثقفين والنخب السياسية التي تعمل في المدن أو في المراكز الخارجية. فقد حاولت الثورة أن تنقل الفكرة القومية من المجال النظري إلى مجال الممارسة، وأن تمنحها قاعدة عسكرية وميدانية تستطيع من خلالها تحدي الدولة التركية. ولم يعد الحديث عن الحقوق الكردية مجرد خطاب سياسي أو مطالب تطرح في البيانات والمراسلات، وإنما أصبح مرتبطاً بمحاولة إنشاء قوة منظمة قادرة على الدفاع عن مشروع سياسي على الأرض.

وفي هذا التحول تكمن أهمية خويون ودورها التاريخي. فقد حاولت أن تجمع بين العمل السياسي والتنظيم القومي والمقاومة المسلحة، وأن تربط النشاط الكردي داخل تركيا بشبكة أوسع من العلاقات خارجها. وأظهرت تجربة آغري أن الحركة القومية الكردية بدأت تدرك أن مواجهة دولة حديثة ذات مؤسسات وجيش وإدارة مركزية لا يمكن أن تعتمد فقط على الانتفاضات المحلية المتفرقة، وإنما تحتاج إلى تنظيم أكثر تماسكاً، وقيادة أكثر وضوحاً، ورؤية تتجاوز حدود المنطقة والقبلية.

كما أظهرت الثورة أن الجغرافيا ليست مجرد خلفية للصراع، وإنما يمكن أن تتحول إلى عنصر سياسي واستراتيجي في بناء المشروع القومي. فقد أصبح جبل آغري في التجربة الكردية أكثر من منطقة وعرة يصعب على الجيش السيطرة عليها؛ تحول إلى رمز للمقاومة، وإلى قاعدة عسكرية، وإلى مجال حاولت القيادة أن تمنحه

وظيفة سياسية تتجاوز قيمته العسكرية. فالجبل في هذه التجربة لم يكن مجرد ملجأ للمقاتلين، بل أصبح جزءاً من تصور أوسع حول إمكانية بناء مركز للمقاومة الكوردية في منطقة تتمتع بخصائص جغرافية تساعد على الصمود.

وهنا تظهر إحدى أهم السمات التي ميزت تجربة آغري عن كثير من الانتفاضات السابقة. فقد حاولت الثورة أن تجعل من المكان جزءاً من المشروع السياسي نفسه. لم يعد السؤال هو كيف يمكن للمقاتلين الاحتباء بالجبل، وإنما كيف يمكن تحويل الجبل إلى مركز للقوة والتنظيم والرمزية، وكيف يمكن استخدام الموقع الجغرافي في بناء مشروع قادر على الاستمرار. ومن هذا المنظور، اكتسب جبل آغري مكانة رمزية تجاوزت حدود المعارك التي وقعت فيه، وأصبح مرتبطاً في الذاكرة القومية الكوردية بفكرة المقاومة ومحاولة بناء واقع سياسي مستقل.

كذلك كشفت الثورة عن الأهمية الاستراتيجية للحدود. فوجود آغري بالقرب من الحدود الإيرانية جعل الجغرافيا الحدودية جزءاً أساسياً من حسابات الثورة والدولة التركية معاً. فالحدود وفرت للمقاتلين إمكانات للحركة والانسحاب وإعادة التجمع، لكنها في الوقت نفسه جعلت الثورة مرتبطة بالموقف الإيراني وبالعلاقات التركية-الإيرانية وبالتوازنات الإقليمية. ومن هنا أصبحت الحدود سلاحاً ذا حدين: يمكن أن تمنح الثورة مجالاً للحركة، لكنها قد تتحول أيضاً إلى مصدر ضغط إذا اتفقت الدول المجاورة على ضبطها وإغلاق مساراتها.

وهذه النقطة تكشف أن الثورة بدأت، ولو بصورة غير مكتملة، في إدراك أن الصراع القومي لا يجري داخل الحدود السياسية وحدها. فالقضية الكوردية نفسها كانت موزعة جغرافياً بين عدة دول، ولذلك كان من الصعب بناء مشروع قومي دون التعامل مع تركيا وإيران والعراق وسورية والاتحاد السوفيتي والقوى الأوروبية. وقد حاولت خويبون أن تستفيد من هذا الواقع عبر النشاط السياسي الخارجي، لكن الثورة واجهت في النهاية حقيقة قاسية: إن الجغرافيا العابرة للحدود يمكن أن تكون مصدر قوة، لكنها يمكن أيضاً أن تتحول إلى مصدر عزلة إذا لم تتحول إلى شبكة من التحالفات السياسية والإقليمية.

ومن هنا تظهر حدود النموذج الذي حاولت آغري بناءه. فالمقاومة المسلحة، مهما كانت شجاعة مقاتليها وصلابة قيادتها، تحتاج إلى بنية سياسية قادرة على تأمين الاستمرارية. والجيش، مهما كان قادراً على القتال في الجبال، يحتاج إلى موارد وإمدادات وتنظيم واتصالات. والقيادة، مهما امتلكت من الخبرة، تحتاج إلى مؤسسات تستطيع أن تستمر بعد غياب الأشخاص. أما المشروع القومي، مهما كانت قوته الرمزية، فيحتاج إلى ترجمة سياسية ومؤسسية تجعل منه مشروعاً قابلاً للحياة لا مجرد حالة ثورية مؤقتة.

وهنا تكمن إحدى أهم نقاط الضعف في تجربة آغري. فقد كانت الثورة قادرة على خلق مقاومة عسكرية، لكنها لم تستطع بصورة كاملة بناء مؤسسات سياسية مستقرة

قادرة على إدارة الأراضي والسكان والموارد والعلاقات الخارجية. وكان جزء مهم من القوة المقاتلة مرتبطاً بالبنى الاجتماعية والقبلية المحلية، وهو ما جعل عملية الانتقال من الولاء التقليدي إلى الانضباط القومي الحديث غير مكتملة. وقد أظهرت التجربة أن تحويل مجموعة من القوى المحلية إلى جيش قومي منظم يحتاج إلى وقت ومؤسسات وموارد ونظام قيادة متماسك، وليس فقط إلى إعلان سياسي أو رغبة مشتركة في المقاومة.

كما كشفت الثورة عن مشكلة الموارد. فالحرب لا تدار بالشعارات وحدها، ولا يمكن للمقاومة أن تستمر طويلاً من دون مصادر ثابتة للغذاء والسلاح والذخيرة والاتصالات والتمويل. وكلما طال أمد الصراع، أصبحت الدولة صاحبة المؤسسات والموارد والقدرة على التعبئة أكثر قدرة على تعويض خسائرها وإعادة تنظيم قواتها، بينما تصبح الحركة المسلحة أكثر تعرضاً للاستنزاف. وقد ظهر هذا التفاوت بوضوح في المواجهة بين الجيش التركي والثورة، خصوصاً عندما تحولت المواجهة إلى حملة عسكرية واسعة ومنظمة.

كما أظهرت أغري أن التفوق الجغرافي لا يمكن أن يعوض بصورة دائمة عن التفوق المؤسسي. فالجبل يمنح المقاتل أفضلية في حرب العصابات، لكنه لا يستطيع وحده أن يوفر دولة أو اقتصاداً أو إدارة أو اعترافاً دولياً. ويمكن للمقاتلين أن يصمدوا في الجبال، لكن تحويل الصمود العسكري إلى سلطة سياسية يحتاج إلى أدوات أخرى مختلفة تماماً. وهنا كانت إحدى المعضلات الكبرى التي واجهت المشروع: كيف يمكن الانتقال من السيطرة العسكرية المحدودة إلى بناء واقع سياسي دائم؟

وكانت المشكلة أكثر تعقيداً بسبب غياب التحالفات الإقليمية الفاعلة. فالثورة لم تكن تواجه تركيا في فراغ إقليمي، وإنما كانت تتحرك بين دول لكل منها حساباتها الخاصة. إيران كانت معنية بأمن حدودها، والاتحاد السوفييتي كان يوازن بين المصالح الثورية والعلاقات مع تركيا، والقوى الأوروبية كانت منشغلة بتثبيت نظام ما بعد الحرب. ولذلك لم تتمكن الثورة من تحويل موقعها الجغرافي إلى تحالفات سياسية قادرة على توفير دعم مستمر.

وهنا نصل إلى العامل الدولي، وهو أحد أهم الدروس التي تركتها تجربة أغري. فالحركات القومية لا تعمل في عالم مغلق، ولا يكفي أن تنجح في بناء قوة داخلية إذا كانت عاجزة عن فهم البيئة الدولية المحيطة بها. فالدولة التي تواجهها قد تكون مرتبطة بعلاقات وتحالفات دولية تجعل أي تدخل لصالح الحركة مكلفاً بالنسبة إلى الدول الأخرى. ولهذا فإن القضية العادلة تحتاج إلى استراتيجية دبلوماسية لا تقل أهمية عن الاستراتيجية العسكرية.

وقد أثبتت أغري أن غياب الاعتراف الدولي يمكن أن يتحول إلى أحد أكبر العوائق أمام أي مشروع سياسي ثوري. فالثورة تستطيع أن تقاتل وتسيطر على مناطق محدودة، لكنها تحتاج في مرحلة معينة إلى أن تتحول من قوة ميدانية إلى طرف

سياسي معترف به. وإذا لم يتحقق ذلك، فإن الدولة التي تواجهها تستطيع أن تقدم الصراع باعتباره مسألة داخلية، وأن تستخدم اعتراف المجتمع الدولي بها لتبرير عملياتها العسكرية باعتبارها دفاعاً عن سيادتها الإقليمية.

ومن هنا فإن تجربة أغري تقدم درساً مهماً في العلاقة بين الشرعية والقوة. فالقوة وحدها لا تمنح الشرعية، كما أن الشرعية وحدها لا تستطيع حماية مشروع سياسي إذا لم يمتلك أدوات القوة. والنجاح الحقيقي لأي حركة قومية يحتاج إلى الجمع بين الاثنين: شرعية سياسية تستطيع إقناع الداخل والخارج، وقوة منظمة تستطيع حماية المشروع ومنحه القدرة على التفاوض.

كما أن تجربة أغري تبرز أهمية المؤسسات. فالقيادات التاريخية يمكن أن تكون ضرورية في لحظات التأسيس، لكن المشروع الذي يعتمد على شخصية واحدة أو مجموعة محدودة من القادة يبقى معرضاً للضعف إذا تعرضت القيادة للانقسام أو العزلة أو الهزيمة. أما المؤسسات فتسمح باستمرار المشروع حتى في غياب الأشخاص الذين أسسوه. ومن هنا كان التحدي الذي واجه الثورة أكبر من مجرد اختيار قائد عسكري ناجح؛ كان التحدي هو بناء بنية سياسية قادرة على إنتاج القيادة والتنظيم والموارد والقرار بصورة مستمرة.

ولهذا فإن إحسان نوري باشا لا ينبغي أن يقرأ فقط بوصفه قائداً عسكرياً للثورة، وإنما بوصفه جزءاً من محاولة تاريخية للانتقال من المقاومة التقليدية إلى العمل العسكري الأكثر تنظيماً. غير أن حدود التجربة تبين كذلك أن القيادة العسكرية، مهما بلغت أهميتها، لا تستطيع وحدها أن تعوض غياب المؤسسة السياسية المتكاملة، أو الانقسام الاجتماعي، أو نقص الموارد، أو العزلة الدولية.

ومن ناحية أخرى، فإن الهزيمة العسكرية لا تعني بالضرورة موت الفكرة. فقد انتهت الثورة على الأرض، وتفككت قوتها العسكرية، وانسحب قادتها أو تعرضوا للملاحقة، وانتهى مشروع إقامة كيان سياسي في أغري. لكن التجربة بقيت في الذاكرة القومية الكوردية باعتبارها واحدة من المحاولات المبكرة التي تجاوزت حدود الاحتجاج المحلي إلى محاولة بناء مشروع قومي مسلح ومنظم.

وهذا هو الفرق بين الهزيمة التاريخية والهزيمة العسكرية. قد يخسر جيش معركة وينتهي وجوده، بينما تستمر الفكرة التي قاتل من أجلها في الوعي الجمعي. وقد تسقط راية في ساحة المعركة، لكنها تصبح رمزاً لأجيال لم تكن موجودة عندما اندلعت الثورة أصلاً. ومن هذه الزاوية، فإن أغري لم تكن مجرد واقعة عسكرية انتهت سنة ١٩٣٠، وإنما تجربة تركت أثراً في تطور الوعي السياسي الكوردي، وفي تصور الحركة القومية لطبيعة التنظيم والمقاومة والدولة.

كما أن قيمة التجربة لا تكمن فقط في ما حققته، بل في ما كشفتته من أسئلة ومشكلات. فقد أثبتت أن بناء مشروع قومي يحتاج إلى أكثر من الرغبة في التحرر، وأن الانتقال

من الهوية القومية إلى الدولة يتطلب بناء مؤسسات، وتطوير قيادة سياسية، وتأمين الموارد، وإقامة علاقات إقليمية، وبناء شبكة دبلوماسية، وفهم عميق لموازن القوى الدولية.

ومن هنا يمكن النظر إلى آغري باعتبارها تجربة تاريخية تجمع بين الإنجاز والإخفاق في آن واحد. لقد نجحت في تنظيم مقاومة مسلحة واسعة نسبياً، ونجحت في تحويل منطقة جغرافية إلى رمز سياسي، ونجحت في إبقاء القضية الكوردية حاضرة في المجال السياسي، لكنها أخفقت في تحويل هذه الإنجازات إلى كيان سياسي مستقر. وهذه الثنائية هي التي تجعل التجربة جديرة بالدراسة بعيداً عن التمجيد أو الإدانة، لأنها تكشف ما استطاعت الحركة تحقيقه وما عجزت عن تحقيقه، وتوضح الشروط التي كانت ضرورية للانتقال من الثورة إلى الدولة.

وعليه، فإن درس آغري لا يمكن اختزاله في أن الثورة هزمت لأنها كانت أضعف عسكرياً من تركيا. فهذا صحيح جزئياً، لكنه لا يفسر الصورة كاملة. فقد كان هناك ضعف في الموارد، وحدود في التنظيم، وتداخل بين البنية القبلية والمشروع القومي، وغياب للتحالفات الإقليمية، ومحدودية في الاعتراف الدولي، إضافة إلى التفوق العسكري للدولة التركية وقدرتها على استخدام مؤسساتها ومواردها في حرب طويلة.

ولهذا فإن القضية العادلة لا تكفي وحدها. والشجاعة لا تكفي وحدها. والسلاح لا يكفي وحده. والجغرافيا لا تكفي وحدها. والخطاب القومي، مهما كان مؤثراً، لا يكفي وحده. فكل عنصر من هذه العناصر يحتاج إلى عناصر أخرى تسنده وتحوّله من طاقة كامنة إلى مشروع سياسي قادر على الاستمرار.

إن القضية تحتاج إلى استراتيجية شاملة تربط الداخل بالخارج، وتربط العمل السياسي بالعمل العسكري، وتربط الشرعية بالقوة، والهوية بالمؤسسة، والجغرافيا بالدبلوماسية، والقيادة بالتنظيم، والهدف القومي بالقدرة على إدارة الواقع. فالحركة التي تعرف ماذا تريد لكنها لا تعرف كيف تصل إليه قد تمتلك قضية قوية، لكنها قد تعجز عن تحويلها إلى واقع. والحركة التي تمتلك السلاح دون استراتيجية سياسية قد تحقق انتصارات مؤقتة، لكنها قد تخسر الحرب الطويلة. والحركة التي تمتلك خطاباً سياسياً دون تنظيم ومؤسسات قد تنجح في التأثير الرمزي، لكنها تعجز عن بناء سلطة دائمة.

ومن هنا تصبح ثورة آغري أكثر من فصل في تاريخ المقاومة الكوردية؛ تصبح تجربة تاريخية يمكن من خلالها دراسة العلاقة بين القومية والسياسة والحرب والدولة. فهي تضع أمامنا سؤالاً أساسياً: كيف تتحول الفكرة القومية من وعي بالهوية إلى مشروع سياسي، ومن مشروع سياسي إلى مؤسسة، ومن المؤسسة إلى قوة قادرة على التفاوض والبقاء؟

لقد حاولت آغري أن تقدم إجابة عملية عن هذا السؤال، لكنها لم تستطع الوصول إلى نهايته. ومع ذلك، فإن عدم اكتمال التجربة لا يلغي أهميتها؛ بل ربما يزيد،

لأن التجارب التاريخية لا تكون مهمة فقط عندما تنجح، وإنما عندما تكشف أيضاً شروط النجاح وحدود الفشل.

ولهذا تبقى أغري علامة فارقة في تاريخ الحركة القومية الكوردية: ثورة هزمت عسكرياً، لكنها لم تمنح من الذاكرة؛ مشروع لم يتحول إلى دولة، لكنه ساهم في تطوير فكرة الدولة؛ قيادة سقطت، لكن تجربة القيادة والتنظيم بقيت موضوعاً للتعليم والنقد؛ وجبل أصبح رمزاً لمقاومة لم تستطع أن تنتصر في الميدان، لكنها تركت وراءها سؤالاً ظل مفتوحاً: كيف يمكن لشعب يمتلك هوية وتاريخاً وذاكرة ومشروعاً قومياً أن يحول هذه العناصر إلى قوة سياسية ومؤسسات قادرة على صناعة المستقبل؟

ومن هنا، فإن القيمة التاريخية لثورة أغري لا تكمن في النتيجة العسكرية وحدها، وإنما في المسار الذي فتحته، وفي التجربة التي راكمتها، وفي الدروس التي تركتها للأجيال التي جاءت بعدها. فالثورات قد تنتهي في ساحات القتال، لكن آثارها قد تستمر في السياسة والذاكرة والوعي الجمعي. وأغري، بهذا المعنى، لم تكن نهاية الطريق، بل كانت إحدى المحطات التي كشفت للحركة القومية الكوردية صعوبة الانتقال من الحلم إلى المشروع، ومن المشروع إلى التنظيم، ومن التنظيم إلى الدولة.

وهذا ما لم يكتمل في تجربة أغري.

لقد امتلكت الحركة الكوردية جانباً من هذه العناصر، وتمكنت خلال سنوات الثورة من بناء قدر من التنظيم السياسي والعسكري، وخلق قيادة ميدانية، وتوفير قاعدة جغرافية للمقاومة، وإقامة صلات خارجية، وطرح خطاب قومي يتجاوز حدود المطالب المحلية والقبلية. غير أن هذه العناصر بقيت، في معظم الأحيان، موزعة وغير متكاملة، ولم تتحول إلى بنية سياسية ومؤسسية متماسكة قادرة على الاستمرار والصمود أمام دولة حديثة تمتلك جيشاً منظماً، وإدارة مركزية، وأجهزة أمنية، وموارد مالية، وشبكة دبلوماسية، وقدرة على عقد الاتفاقات واستخدام مؤسسات الدولة في خدمة أهدافها العسكرية والسياسية.

وهنا نصل إلى جوهر المأزق الذي واجه تجربة أغري. فالمشكلة لم تكن في غياب الإرادة، ولا في غياب الرغبة في بناء مشروع قومي، ولا في نقص الشجاعة لدى المقاتلين، وإنما كانت في الفجوة الكبيرة بين امتلاك عناصر القوة منفردة وبين القدرة على جمعها داخل منظومة سياسية واحدة تعمل وفق استراتيجية طويلة الأمد. وكانت الثورة قادرة على إنتاج المقاومة، لكنها لم تستطع إنتاج الدولة؛ وقادرة على تنظيم المقاتلين، لكنها لم تستطع بناء مؤسسة عسكرية مستقرة؛ وقادرة على مخاطبة الخارج، لكنها لم تستطع تحويل علاقاتها الخارجية إلى تحالفات استراتيجية ملزمة.

كانت الحركة الكوردية تملك شرعية قومية من وجهة نظر أنصارها، لأنها كانت تستند إلى فكرة الدفاع عن الهوية والأرض والحقوق السياسية، لكنها لم تكن تملك

الشرعية الدولية التي تمنح هذه المطالب وزناً فعلياً في النظام الدولي. وهذا الفرق بين الشرعية التي تنشأ من داخل المجتمع والشرعية التي يعترف بها النظام الدولي كان حاسماً. فقد يستطيع شعب أن يرى في مقاومته حقاً مشروعاً، لكن هذا الاعتقاد وحده لا يكفي لتحويل الحركة إلى طرف سياسي معترف به في العلاقات الدولية.

وكانت تمتلك مشروعاً سياسياً، لكنها لم تمتلك دولة. وكان هذا الفارق جوهرياً؛ لأن الدولة لا تعني مجرد امتلاك أرض أو راية أو قيادة، وإنما تعني وجود مؤسسات قادرة على إدارة السكان والموارد والأمن والاقتصاد والعلاقات الخارجية. وكانت آغري تمتلك مجالاً جغرافياً للمقاومة، لكنها لم تتمكن من تحويله إلى إقليم سياسي مستقر ذي مؤسسات وسلطة إدارية مستمرة.

وكانت تمتلك قيادة، لكنها لم تمتلك مؤسسة دولة. فقد لعب القادة، وعلى رأسهم إحسان نوري باش، دوراً مهماً في تنظيم المقاومة وتوجيهها، لكن القيادة الشخصية لا تستطيع وحدها أن تحل محل المؤسسات. فالقيادة يمكن أن تتعرض للعزلة أو الانقسام أو الهزيمة، بينما المؤسسة قادرة على الاستمرار وتوزيع المسؤوليات وإنتاج القرار وتنظيم الموارد. ولذلك كانت إحدى نقاط الضعف في التجربة تتمثل في أن المشروع ظل مرتبطاً بدرجة كبيرة بشخصيات قيادية وشبكات محلية، أكثر مما ارتبط بجهاز مؤسسي قادر على العمل بصورة مستقلة عن الأفراد.

وكانت تمتلك مقاتلين يمتلكون خبرة قتالية وقدرة على الحركة في التضاريس الجبلية، لكنها لم تمتلك جيشاً نظامياً قادراً على خوض حرب مفتوحة وطويلة أمام دولة تمتلك مؤسسات عسكرية متكاملة. وهذا لا يقلل من قيمة المقاومة أو شجاعة مقاتليها، لكنه يوضح طبيعة الفارق بين حرب العصابات والمواجهة العسكرية الشاملة. فالمقاتل يستطيع أن يحقق انتصاراً في معركة، وأن يربك جيشاً أكبر منه، وأن يستفيد من الجغرافيا، لكن استمرار الحرب يحتاج إلى نظام للتعبئة والإمداد والتدريب والاتصالات والتعويض عن الخسائر.

وكانت تمتلك أرضاً للمقاومة، لكن امتلاك الأرض لم يكن يعني امتلاك السيطرة الإقليمية المستقرة. فقد كان جبل آغري يوفر للمقاومة مزايا دفاعية مهمة، لكنه لم يتحول إلى إقليم سياسي مستقر تستطيع الثورة أن تدير شؤونها بصورة دائمة. وبين السيطرة المؤقتة على موقع جغرافي وبين السيادة السياسية مسافة كبيرة. فالسيادة تحتاج إلى إدارة وقوانين ومؤسسات وموارد وقدرة على حماية الحدود وإدارة العلاقات مع المناطق المجاورة.

وكانت تمتلك علاقات خارجية، لكنها لم تمتلك تحالفاً استراتيجياً ثابتاً. وقد تمكنت خوييون وشخصيات الحركة القومية من إقامة صلات سياسية وإعلامية خارجية، ومحاولة إيصال القضية الكردية إلى الدوائر الدولية، لكن هذه العلاقات لم تتحول إلى التزام سياسي أو عسكري من جانب قوة إقليمية أو دولية كبرى. وكان هذا من

أكثر أوجه الضعف تأثيراً؛ لأن الثورة كانت تواجه دولة تمتلك علاقات دولية واسعة، في حين بقيت هي تعتمد إلى حد كبير على إمكاناتها الذاتية وشبكات التضامن القومي.

وكانت هذه الفجوات مجتمعة سبباً في إضعاف الثورة، لأنها لم تكن فجوات منفصلة يمكن معالجة واحدة منها بمعزل عن الأخرى. فضعف المؤسسة السياسية كان يؤثر في القدرة على بناء التحالفات، وضعف الموارد كان يؤثر في القدرة العسكرية، وغياب الاعتراف الدولي كان يحد من القدرة على التفاوض، وعدم وجود سيطرة إقليمية مستقرة كان يجعل المشروع السياسي عرضة للضغط العسكري المستمر. وهكذا أصبحت نقاط الضعف متشابكة، وكل واحدة منها كانت تزيد من تأثير الأخرى.

ومن المهم هنا ألا ننظر إلى الموقف الدولي باعتباره عاملاً منفصلاً عن العامل التركي والإيراني والسوفييتي. فهذه العناصر لم تكن تعمل في مسارات مستقلة، وإنما كانت جزءاً من منظومة إقليمية ودولية واحدة. وكانت ثورة آغري تتحرك داخل شبكة من العلاقات المتداخلة، حيث يؤثر موقف دولة في موقف دولة أخرى، وتتحول الحدود إلى أدوات سياسية، وتصبح العلاقات الدبلوماسية جزءاً من المعركة العسكرية.

فالعلاقات التركية-السوفييتية ساعدت في تشكيل البيئة الاستراتيجية المحيطة بالثورة. وكانت موسكو تنظر إلى تركيا من زاوية أمن حدودها الجنوبية والقوقاز وعلاقاتها مع القوى الغربية، بينما كانت أنقرة حريصة على عدم السماح لأي حركة مسلحة بأن تستفيد من موقعها الجغرافي القريب من المجال السوفييتي. ولذلك لم يكن بإمكان الثورة أن تفترض أن القرب من الاتحاد السوفييتي يعني تلقائياً الحصول على دعم سوفييتي.

والعلاقات التركية-الإيرانية أثرت بدورها بصورة مباشرة في المجال الحدودي. فقد كان استمرار المقاومة في منطقة آغري مرتبطاً بصورة أو بأخرى بالحدود الإيرانية، وكان أي تغيير في سياسة طهران تجاه ضبط الحدود قادراً على التأثير في قدرة المقاتلين على الحركة والانسحاب وإعادة التنظيم. ومع زيادة التنسيق بين الدولتين في معالجة المسائل الحدودية، أصبح المجال الذي يمكن أن تتحرك فيه الثورة أكثر ضيقاً.

أما الموقف الأوروبي، فقد حدد إلى حد كبير مساحة الضغط الدولي الممكن على تركيا. فالقوى الأوروبية كانت تملك مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية في المنطقة، لكنها لم تكن مستعدة لإعادة فتح التسوية التي أنجزت في لوزان من أجل دعم ثورة آغري. وكانت تركيا قد نجحت في تثبيت نفسها كدولة ذات سيادة، وأصبحت إعادة النظر في حدودها قضية أكثر تعقيداً من مجرد دعم حركة قومية داخل أراضيها.

أما النظام الدولي الذي تشكل بعد لوزان، فقد وضع القضية الكوردية في إطار مختلف تماماً. فلم تعد المسألة مطروحة بالطريقة التي كانت عليها في مرحلة سيفر، عندما كان مستقبل الأراضي العثمانية لا يزال مفتوحاً على احتمالات متعددة. بعد

لوزان، أصبح الاعتراف بتركيا وسيادتها وحدودها جزءاً من الواقع الدولي الجديد، وأصبح أي مشروع يسعى إلى إنشاء كيان كوردي داخل الأراضي التركية يصطدم مباشرة بمفهوم السيادة الإقليمية للدولة التركية.

وهكذا أصبحت الثورة تواجه شبكة كاملة من القيود، لا مجرد خصم عسكري واحد. كانت تواجه الجيش التركي في الجبال، والدولة التركية في المؤسسات، وإيران على الحدود، والبيئة السوفييتية في القوقاز، والدبلوماسية الأوروبية في المجال الدولي، ونظاماً دولياً أصبح أكثر ميلاً إلى تثبيت الدول القائمة من إعادة رسم حدودها.

ولم تكن المشكلة أن تركيا كانت أقوى عسكرياً فقط، رغم أن التفوق العسكري كان عاملاً حاسماً في نهاية الثورة. كانت المشكلة أيضاً أن الدولة التركية كانت أكثر اندماجاً في النظام الإقليمي والدولي من الحركة التي تواجهها. وهذا الاندماج لم يكن مجرد مسألة دبلوماسية، بل كان مصدراً للقوة السياسية والاستراتيجية.

فالدولة تستطيع أن تتفاوض باسم كيان معترف به، وأن تعقد الاتفاقات، وأن تبادل السفراء، وأن تطلب الدعم السياسي والعسكري، وأن تستخدم مؤسساتها الدبلوماسية لتقديم روايتها للأحداث، وأن تستند إلى مفهوم السيادة في مواجهة الحركات المسلحة. أما الحركة الثورية، مهما كانت قوتها على الأرض، فتظل مطالبة بتحويل قوتها الميدانية إلى شرعية سياسية، وتحويل مقاومتها إلى قضية يمكن للمجتمع الدولي التعامل معها.

وهنا يظهر أحد أهم الفوارق بين الدولة والحركة المسلحة. الدولة تدخل الحرب وهي تحمل معها تاريخاً من الاعتراف والعلاقات والمعاهدات والمؤسسات، بينما تدخل الحركة المسلحة الحرب وهي مطالبة أولاً بإثبات أنها طرف سياسي يستحق أن يسمع صوته. ولذلك فإن الدولة تستطيع أن تجعل من الحرب شأنًا داخلياً، بينما تحتاج الحركة إلى بذل جهد كبير لإقناع العالم بأن الحرب التي تخوضها هي جزء من قضية سياسية أوسع.

وكانت هذه المعادلة أكثر صعوبة في حالة آغري، لأن تركيا كانت قد خرجت حديثاً من حرب الاستقلال وهي شديدة الحساسية تجاه أي مشروع يمكن أن يُفهم باعتباره تهديداً لوحدة أراضيها. ولذلك استطاعت أن تقدم حملتها ضد الثورة في إطار الدفاع عن سيادة الدولة ووحدة أراضيها، بينما كانت الحركة الكوردية تحاول تقديمها باعتبارها نضالاً قومياً من أجل تقرير المصير.

وهذا الصراع على تعريف الثورة لم يكن مسألة لغوية أو إعلامية فقط، بل كان له أثر سياسي حقيقي. فإذا نجحت الحركة في إقناع الدول بأن ما يجري هو قضية تحرر قومي، فإن ذلك كان يمكن أن يفتح أمامها مجالاً أوسع للدعم والضغط الدولي. أما إذا نجحت تركيا في إبقاء القضية داخل إطار «التمرد الداخلي»، فإن إمكانية التدخل الخارجي كانت تصبح محدودة للغاية.

ولذلك كان النشاط السياسي لخوييون في الخارج مهماً، لكنه لم يكن كافياً. فقد كانت المنظمة تدرك أن السلاح وحده لا يستطيع حسم القضية، وأن الثورة تحتاج إلى خطاب سياسي وإعلامي ودبلوماسي. إلا أن قدرة خوييون على تحويل هذا النشاط إلى ضغط دولي فعلي بقيت محدودة أمام مصالح الدول الكبرى وعلاقاتها مع تركيا.

ومن هنا يتضح أن المشكلة لم تكن في غياب البعد السياسي عن الثورة، وإنما في عدم تكامل البعد السياسي مع العسكري والمؤسسي والدبلوماسي ضمن استراتيجية واحدة قادرة على الاستمرار. كانت هناك قيادة عسكرية، وتنظيم قومي، ومقاتلون، وقاعدة جغرافية، ونشاط خارجي، لكن هذه العناصر لم تتحول إلى منظومة واحدة تمتلك أهدافاً مرحلية واضحة، ووسائل مستقرة لتحقيقها، وآليات لاتخاذ القرار، ومصادر دائمة للتمويل، وعلاقات استراتيجية مع قوى إقليمية ودولية.

وهذا هو الدرس الأعظم الذي يمكن استخلاصه من تجربة آغري: إن بناء الحركة لا يعني فقط جمع المقاتلين أو إعلان المشروع القومي، وإنما يعني بناء القدرة على الاستمرار. فالثورة الناجحة ليست التي تستطيع أن تبدأ الحرب، وإنما التي تستطيع أن تحدد متى وكيف تخوضها، وكيف تمولها، وكيف تحافظ على قاعدتها الاجتماعية، وكيف تتعامل مع خصومها الإقليميين، وكيف تخاطب المجتمع الدولي، وكيف تحول أي نجاح عسكري إلى مكسب سياسي.

وفي النهاية، لم تكن هزيمة آغري نتيجة عامل واحد، ولا يمكن ردها إلى التفوق العسكري التركي وحده. لقد كانت نتيجة تفاعل طويل بين قوة الدولة التركية، وضعف البنية المؤسساتية للثورة، وتعدد مراكز القوة داخلها، وصعوبة تجاوز البنى الاجتماعية التقليدية، وضيق الموارد، وتعقيدات الحدود الإيرانية، وحسابات الاتحاد السوفييتي، ومصالح القوى الأوروبية، وطبيعة النظام الدولي الذي استقر بعد لوزان.

وبذلك فإن تجربة آغري تقدم نموذجاً تاريخياً واضحاً للفارق بين «امتلاك عناصر الثورة» و«امتلاك شروط النجاح». فقد امتلكت الحركة الكوردية كثيراً من عناصر القوة: قضية قومية، وقيادة، ومقاتلين، وجغرافيا، وتنظيماً، وشبكات خارجية، لكنها لم تستطع تحويل هذه العناصر إلى قوة سياسية متكاملة. وبين امتلاك العناصر وتكاملها تقع المسافة التي تفصل الثورة عن الدولة، والمقاومة عن السلطة، والحلم عن الواقع.

ولهذا فإن قراءة آغري لا ينبغي أن تنتهي عند سؤال: لماذا هزمت الثورة؟ بل ينبغي أن تنتقل إلى سؤال أعمق: لماذا لم تستطع الثورة تحويل ما امتلكته من قوة إلى مشروع سياسي مستدام؟

إن الإجابة عن هذا السؤال هي التي تجعل تجربة آغري ذات قيمة تاريخية تتجاوز زمنها. فهي تكشف أن القضية القومية تحتاج إلى أكثر من الإيمان بها؛ تحتاج إلى

تنظيم، ومؤسسات، وموارد، وتحالفات، ودبلوماسية، وقدرة على قراءة موازين القوى، واستراتيجية تربط بين اللحظة الراهنة والهدف البعيد. فالثورة تستطيع أن تشعل لحظة تاريخية، لكن المؤسسة وحدها هي التي تستطيع أن تحول تلك اللحظة إلى مسار تاريخي طويل.

وهذا التحويل لم يكتمل في آغري.

ولذلك فإن سنة ١٩٣٠ لم تكن مجرد سنة انتهت فيها العمليات العسكرية الكبرى، وإنما كانت لحظة فاصلة في تاريخ الثورة من الناحية العسكرية والسياسية والدولية في آن واحد. ففي هذه السنة وصلت التناقضات التي رافقت تجربة آغري منذ بدايتها إلى نقطة الحسم. فقد أصبح واضحاً أن الحركة الكوردية، رغم قدرتها على تنظيم مقاومة مسلحة والاستفادة من الجغرافيا الجبلية وإقامة شبكة من العلاقات السياسية، لم تتمكن من تحويل هذه العناصر إلى سلطة سياسية مستقرة قادرة على فرض نفسها بوصفها طرفاً معترفاً به في المعادلة الإقليمية والدولية.

ومع اقتراب الثورة من نهايتها، اتضح بصورة أكثر وضوحاً أن النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الأولى لم يكن مستعداً لإعادة فتح مسألة الحدود التركية أو الاعتراف بكيان كوردي في آغري. فقد كانت تركيا قد رسخت موقعها كدولة ذات سيادة، وأصبحت الحدود التي أقرت في إطار التسويات الدولية بعد الحرب جزءاً من النظام السياسي الذي تسعى القوى الكبرى إلى المحافظة عليه. ومن ثم، لم تعد القضية الكوردية تعامل في البيئة الدولية بالطريقة التي ظهرت بها خلال مرحلة ما قبل لوزان، عندما كانت الخريطة السياسية للشرق الأوسط لا تزال مفتوحة أمام احتمالات متعددة.

وكان هذا التحول بالغ الأهمية؛ لأن الحركة الكوردية في آغري كانت تتحرك في ظل تصور قومي يتطلع إلى تغيير الواقع السياسي القائم، بينما كان النظام الدولي يتحرك في الاتجاه المعاكس، أي نحو تثبيت هذا الواقع وترسيخ الحدود والدول التي خرجت من تسويات ما بعد الحرب. وهنا ظهر التناقض بين المشروع القومي من جهة، ومنطق النظام الدولي من جهة أخرى. فالحركة كانت تنظر إلى الحدود باعتبارها نتيجة لتقسيم سياسي حرم الكورد من بناء كيانهم، بينما كانت الدول القائمة تنظر إلى الحدود باعتبارها أساساً للسيادة والاستقرار الدولي.

ومن هذه الزاوية، فإن نهاية آغري لم تكن مجرد انتصار عسكري تركي على قوة مسلحة، بل كانت أيضاً انتصاراً للنظام السياسي القائم على الدولة والسيادة والحدود المعترف بها على مشروع قومي لم يمتلك الأدوات اللازمة لتغيير هذا النظام. وقد كان التفوق العسكري التركي العامل المباشر في الحسم، لكن هذا التفوق لم يكن منفصلاً عن تفوق الدولة في مجالات أخرى؛ فتركيا لم تكن تمتلك جيشاً أكبر وأكثر تنظيماً فحسب، وإنما كانت تمتلك مؤسسات إدارية، وقدرة على التعبئة، وموارد

مالية، وأجهزة أمنية، ووسائل اتصال، وسلطة مركزية، وعلاقات دبلوماسية، واعترافاً دولياً بحدودها وسيادتها.

وفي المقابل، كانت الثورة تحاول أن تؤدي وظائف الدولة وهي لا تزال في طور المقاومة. كانت مطالبة بتأمين المقاتلين، وتنظيم الموارد، وضبط المناطق التي تتحرك فيها، والحفاظ على الاتصال بالقيادة، وإدارة العلاقات مع القبائل والمجتمعات المحلية، وإقامة صلات بالخارج، في الوقت الذي كانت فيه تحت ضغط عسكري مستمر. وهذه المهمة كانت تفوق بكثير قدرة تنظيم ثوري لم يتمكن من بناء مؤسسات مستقرة ومستقلة عن الظروف العسكرية المتغيرة.

ولهذا فإن سنة ١٩٣٠ كشفت الفارق بين «امتلاك مشروع سياسي» و«امتلاك القدرة على تحقيقه». فالمشروع الكوردي كان موجوداً، والفكرة القومية كانت حاضرة، والقيادة كانت موجودة، والمقاتلون كانوا موجودين، والجغرافيا كانت توفر قاعدة للمقاومة، لكن هذه العناصر لم تكن كافية وحدها لإنشاء دولة. فالدولة تحتاج إلى أكثر من الإرادة السياسية؛ تحتاج إلى مؤسسات، واقتصاد، وإدارة، وجيش، ودبلوماسية، وحدود يمكن الدفاع عنها، واعتراف خارجي، وقدرة على الاستمرار في مواجهة الأزمات.

وهذا لا يلغي القيمة التاريخية للثورة، بل يجعل دراستها أكثر أهمية. فالتاريخ لا يُكتب فقط من خلال قصص الانتصارات، ولا تقاس أهمية التجارب التاريخية بحجم الأراضي التي سيطرت عليها أو عدد المعارك التي انتصرت فيها. أحياناً تكون التجارب التي انتهت بالهزيمة أكثر قدرة على كشف شروط النجاح من التجارب التي انتهت بالانتصار، لأنها تكشف بوضوح الفجوات التي لم تستطع الحركة تجاوزها.

ومن هذه الزاوية، فإن آغري تمثل تجربة تاريخية مهمة لأنها كشفت للحركة القومية الكوردية مجموعة من الحقائق الصعبة حول طبيعة الصراع في القرن العشرين. فقد أظهرت أن مواجهة دولة حديثة لا يمكن أن تعتمد على القوة المحلية وحدها، وأن الجغرافيا لا تستطيع أن تعوض بصورة دائمة عن ضعف المؤسسات، وأن القيادة العسكرية لا يمكن أن تحل محل القيادة السياسية، وأن المشروع القومي يحتاج إلى ترجمة مؤسساتية تتجاوز حدود الثورة المسلحة.

لقد كشفت آغري أن الحركة القومية تحتاج إلى أكثر من الثورة.

تحتاج إلى مشروع دولة واضح المعالم، لا يكتفي بتحديد العدو أو إعلان الرغبة في التحرر، وإنما يحدد طبيعة النظام السياسي الذي تسعى الحركة إلى بنائه، وكيفية إدارة المجتمع، وما شكل المؤسسات، وكيف ستنظم العلاقة بين المركز والمناطق، وكيف ستتعامل مع المكونات المختلفة، وكيف ستنتقل من حالة المقاومة إلى حالة الحكم.

وتحتاج إلى مؤسسات قادرة على البقاء. فالمؤسسة السياسية والعسكرية والإدارية هي التي تحول المشروع من حالة مرتبطة بالأشخاص إلى بنية تستطيع الاستمرار.

فالقائدات يمكن أن تتغير، والمقاتلون يمكن أن يسقطوا، والظروف يمكن أن تتبدل، لكن المؤسسة تستطيع أن تعيد إنتاج نفسها إذا كانت مبنية على قواعد واضحة وآليات تنظيمية مستقرة.

وتحتاج إلى قيادة سياسية قادرة على إدارة العلاقات الدولية، لأن القضية القومية لا تعيش داخل حدودها الجغرافية فقط. فالقيادة التي تستطيع إدارة المعركة العسكرية لكنها لا تستطيع فهم مصالح الدول المجاورة والقوى الكبرى ستجد نفسها عاجزة عن تحويل الانتصارات الميدانية إلى مكاسب سياسية. وفي عالم تتحكم فيه الدول في الحدود والموارد والتحالفات، تصبح الدبلوماسية جزءاً من القوة، وليست مجرد نشاط ثانوي يأتي بعد انتهاء الحرب.

وتحتاج إلى موارد اقتصادية وعسكرية مستقرة. فالحرب الطويلة لا تقوم على الحماس وحده. إنها تحتاج إلى اقتصاد قادر على تمويلها، وإلى نظام للإمداد، وإلى وسائل نقل واتصال، وإلى تدريب، وإلى قدرة على تعويض الخسائر. وكلما طال الصراع، أصبح الفارق بين حركة تعتمد على موارد محدودة ودولة تمتلك جهازاً اقتصادياً وإدارياً كاملاً أكثر وضوحاً.

وتحتاج كذلك إلى تحالفات إقليمية، لأن الحركة الكوردية كانت ولا تزال تتحرك في جغرافيا لا تنتمي إلى دولة واحدة. وقد جعل هذا التوزع الجغرافي القضية مرتبطة باستمرار بمواقف تركيا وإيران والعراق وسورية والقوى الإقليمية والدولية. ولذلك فإن تجاهل البيئة المحيطة يمكن أن يؤدي إلى عزل الحركة حتى لو كانت قوية داخل منطقتها.

وتحتاج، فوق ذلك كله، إلى القدرة على قراءة مصالح القوى الكبرى. فالدول الكبرى لا تتحرك وفق المبادئ وحدها، وإنما وفق تفاعل معقد بين الأمن والمصالح الاقتصادية والجغرافيا السياسية والتحالفات وموازين القوى. وقد كشفت آغري أن الاعتقاد بأن عدالة القضية ستقود تلقائياً إلى دعم دولي كان تصوراً غير كافٍ لفهم طبيعة العلاقات الدولية.

وفي هذا المعنى كانت آغري تجربة مبكرة في السياسة الواقعية للحركة القومية الكوردية. فقد اصطلمت الفكرة القومية بالحدود الدولية، واصطدم الحق القومي بمفهوم سيادة الدولة، واصطلمت مطالب تقرير المصير بمصالح القوى الكبرى، واصطلمت القوة المحلية بجيش الدولة، واصطدم المشروع السياسي بغياب الاعتراف الدولي.

وهنا تكمن المفارقة الأساسية في التجربة. فالحركة كانت تنظر إلى نفسها بوصفها حركة تحرر قومي، بينما كانت الدولة التركية تنظر إليها باعتبارها تحدياً لسيادتها ووحدة أراضيها. وفي ظل غياب قوة دولية كبرى تتبنى الرواية الكوردية، كانت الرواية التي تمتلكها الدولة المعترف بها أكثر قدرة على الوصول إلى المؤسسات الدولية وعلى التأثير في المواقف الخارجية.

ومن ثم فإن المعركة لم تكن تجري فقط بين مقاتلين وجيش، وإنما بين نموذجين سياسيين مختلفين: نموذج الحركة القومية التي تسعى إلى إنشاء واقع سياسي جديد، ونموذج الدولة القائمة التي تسعى إلى المحافظة على حدودها وسيادتها. وبين النموذجين كان النظام الدولي يميل، في تلك المرحلة، إلى حماية الدولة القائمة ما لم توجد ظروف دولية استثنائية تسمح بإعادة النظر في حدودها.

ولذلك فإن هزيمة الثورة عسكرياً لم تكن نهاية القضية التي حملتها. لقد انتهى المشروع العسكري في آغري، لكن الأسئلة التي طرحها بقيت حاضرة: سؤال الهوية، وسؤال الأرض، وسؤال السيادة، وسؤال تقرير المصير، وسؤال العلاقة بين الكورد والدول التي وجدوا أنفسهم داخل حدودها الجديدة بعد انهيار الدولة العثمانية.

وبقيت آغري في الذاكرة السياسية الكوردية بوصفها تجربة حاولت فيها الحركة الانتقال من التمرد المحلي إلى المشروع القومي، ومن المقاومة المتفرقة إلى التنظيم، ومن القيادة المحلية إلى القيادة العسكرية ذات الطموح السياسي، ومن العمل داخل الجغرافيا الكوردية إلى مخاطبة الخارج، ومن الدفاع عن منطقة إلى محاولة بناء كيان سياسي.

وهذا الانتقال هو الذي يمنح الثورة أهميتها التاريخية، حتى مع نهايتها العسكرية. فهي لم تكن مجرد انتفاضة محلية أخرى، وإنما كانت جزءاً من تطور طويل في التفكير القومي الكوردي، حاولت خلاله الحركة أن تجد صيغة تجمع بين الهوية والتنظيم والقوة والسياسة. وإذا كانت التجربة لم تنجح في بناء دولة، فإنها كشفت الطريق الصعب الذي يفصل بين الفكرة والدولة.

ولهذا فإن أهم ما تكشفه آغري ليس فقط لماذا هزمت، وإنما لماذا كان من الصعب عليها أن تنتصر في الظروف التي أحاطت بها. لقد كانت المعادلة الدولية أكبر من الجبل، وكانت الدولة التركية أقوى من الثورة من حيث الموارد والمؤسسات والقدرة على التعبئة، وكانت الحدود أكثر تعقيداً من مجرد خطوط مرسومة على الخريطة، وكانت القوى الكبرى أكثر اهتماماً بمصالحها الاستراتيجية من استعدادها لتبني المشروع الكوردي.

وكانت الثورة، في المقابل، مطالبة بخوض معركة متعددة المستويات في وقت واحد: عليها أن تحافظ على قوتها العسكرية، وأن تتعامل مع الانقسامات المحلية، وأن تؤمن الإمدادات، وأن تحافظ على علاقتها بالمجتمع، وأن تواجه الضغط التركي، وأن تتعامل مع الحدود الإيرانية، وأن تحافظ على قنوات الاتصال بالخارج، وأن تقنع القوى الدولية بأن ما يجري ليس مجرد تمرد داخلي.

وهكذا أصبحت الفجوة بين الشرعية والقوة هي جوهر المأساة السياسية لثورة آغري.

كانت هناك قضية.

وكان هناك شعب.

وكان هناك مشروع قومي.

وكان هناك مقاتلون.

وكانت هناك قيادة.

وكانت هناك أرض تستطيع أن تكون قاعدة للمقاومة.

وكان هناك تنظيم سياسي حاول أن يفتح نافذة على العالم الخارجي.

لكن لم تكن هناك قوة دولية كافية لتحويل هذه العناصر إلى واقع سياسي جديد، ولم تكن هناك مؤسسات قادرة على تجميعها داخل مشروع دولة مستقر، ولم تكن هناك شبكة تحالفات تستطيع أن تمنع عزل الثورة أو تمنحها فرصة تفاوضية حقيقية.

وهنا تظهر القيمة التاريخية للهزيمة نفسها. فقد أثبتت أغري أن الثورة ليست مجرد لحظة غضب أو انفجار مسلح، وإنما هي مشروع سياسي يحتاج إلى شروط متعددة كي يتحول إلى تغيير دائم. فالمقاومة يمكن أن تبدأ من الجبل، لكن الدولة لا تبني في الجبل وحده. والقضية يمكن أن تولد من الذاكرة والهوية، لكنها تحتاج إلى مؤسسة كي تتحول إلى سياسة. والقيادة تستطيع أن تشعل الثورة، لكنها تحتاج إلى تنظيم كي تحميها من الانقسام والانهايار. والسلاح يستطيع أن يفرض حضوراً مؤقتاً، لكنه لا يستطيع وحده أن يصنع اعترافاً دولياً.

ومن هنا فإن تجربة أغري تقدم درساً بالغ الأهمية في العلاقة بين الثورة والدولة. فالثورة تسعى إلى تغيير النظام القائم، بينما الدولة تملك أدوات النظام الذي تريد الثورة تغييره. ولذلك لا يكفي أن تكون الحركة أكثر شجاعة؛ بل يجب أن تكون قادرة على بناء أدوات سياسية ومؤسسية تجعلها قادرة على الاستمرار بعد اللحظة الأولى للصراع.

وعندما نضع أغري في هذا السياق، فإن هزيمتها لا تبدو حادثة عسكرية منفردة، بل نتيجة طبيعية لتفاعل مجموعة من الاختلالات: اختلال بين الحركة والدولة في الموارد والمؤسسات، واختلال بين المشروع القومي والبيئة الإقليمية، واختلال بين الطموح السياسي والاعتراف الدولي، واختلال بين القوة المحلية وموازن القوى الكبرى.

وبذلك لم تكن نهاية أغري مجرد سقوط موقع أو انسحاب مقاتلين من الجبل، وإنما كانت نهاية محاولة مبكرة لتحويل مشروع قومي كوردي إلى كيان سياسي قائم في ظل النظام الدولي الذي استقر بعد لوزان. وقد أثبتت التجربة أن الطريق إلى الدولة لا يمر عبر الثورة وحدها، وإنما عبر بناء القدرة السياسية والمؤسسية والدبلوماسية التي تستطيع حماية المشروع عندما يدخل في مواجهة مع دولة قائمة ونظام إقليمي ودولي كامل.

ومن هنا تنتهي مرحلة «الموقف الدولي» لا بوصفها خاتمة لتاريخ أغري، وإنما بوصفها نقطة تكشف الظروف التي جعلت الحسم العسكري ممكناً. فقد اجتمعت

العزلة السياسية مع القيود الإقليمية، واجتمعت قوة الدولة التركية مع ضعف البنية المؤسساتية للثورة، وأصبح المجال أمام المقاومة أضيق من أي وقت مضى.

وهكذا، فإن الحملة العسكرية الكبرى سنة ١٩٣٠ لم تأت في فراغ. لقد جاءت بعد سنوات من الاستنزاف، وبعد أن أصبحت الثورة أكثر عزلة، وبعد أن ضاقت أمامها المساحات الحدودية، وبعد أن فشلت محاولاتها في تحويل المشروع القومي إلى قضية تحظى بدعم دولي حاسم. ولذلك كانت الحملة العسكرية النهائية تتويجاً لمسار سياسي وإقليمي ودولي طويل، وليست مجرد عملية عسكرية منفصلة.

ومن هنا تبدأ المرحلة الأكثر حسماً في تاريخ ثورة آغري: الحملة العسكرية الكبرى سنة ١٩٣٠، عندما التقت القوة العسكرية التركية مع العزلة الإقليمية والدولية التي أصبحت تحيط بالثورة، وتحول الصراع من مواجهة طويلة قابلة للاستمرار إلى معركة تستهدف الحسم النهائي. وفي هذه المرحلة لم يعد السؤال هو ما إذا كانت الثورة قادرة على الاستمرار فحسب، بل ما إذا كانت قادرة على النجاة من حملة عسكرية واسعة النطاق تستند إلى تفوق الدولة في التنظيم والموارد والاتصالات والقوة النارية.

وهنا ينتقل تاريخ آغري من سؤال «لماذا فشلت الثورة في الحصول على الدعم الدولي؟» إلى سؤال أكثر مباشرة وحسماً: كيف استخدمت الدولة التركية تفوقها العسكري والاستراتيجي لإنهاء الثورة، وكيف تحولت الجغرافيا التي كانت مصدر قوة للمقاومة إلى مسرح للحملة العسكرية الكبرى التي ستضع حداً للمشروع الثوري في آغري؟

-
- Robert W. Olson, The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880–1925.
 - Robert W. Olson, "The Kurdish Rebellions of Sheikh Said (1925), Mt. Ararat (1930), and Dersim (1937–8)."
 - Hamit Bozarslan, "Kurds and the Turkish State."
 - Hans-Lukas Kieser, When Democracy Died.

الثالث عشر: استراتيجية الدولة التركية

لا يمكن فهم مسار ثورة آغري ونهايتها من دون دراسة الاستراتيجية التي اتبعتها الدولة التركية في مواجهتها، لأن الحسم العسكري الذي وقع سنة ١٩٣٠ لم يكن نتيجة معركة واحدة، ولا نتيجة تفوق عسكري ظهر فجأة في اللحظة الأخيرة، وإنما كان ثمرة مسار طويل من إعادة التقييم والتخطيط وإعادة تنظيم أدوات الدولة. فقد تطورت طريقة تعامل أنقرة مع الثورة تدريجياً، وانتقلت من التعامل مع الاضطرابات الكوردية بوصفها تمردات محلية يمكن احتواؤها بالقوات العسكرية والإجراءات الأمنية المحدودة، إلى النظر إليها باعتبارها تحدياً سياسياً وأمنياً يمس مشروع الدولة التركية الجديدة ووحدة أراضيها وسيادتها.

ومن هذه الزاوية، لم تكن استراتيجية الدولة التركية موجهة ضد المقاتلين الموجودين في جبل آغري وحدهم، بل كانت أوسع من ذلك بكثير. فقد استهدفت البيئة التي جعلت استمرار المقاومة ممكناً، والمجال الجغرافي الذي منحها القدرة على الحركة، وشبكات الاتصال التي ربطت المقاتلين بالمجتمعات المحلية، والطرق التي يمكن أن تستخدم للإمداد أو الانسحاب، والمناطق الحدودية التي وفرت للثورة هامشاً من المناورة. ولذلك فإن فهم الحملة التركية يتطلب النظر إليها باعتبارها استراتيجية متعددة المستويات، جمعت بين العمل العسكري، وإعادة تنظيم الإدارة، والسيطرة على الحدود، والتعامل مع البنى القبلية والمحلية، والتحريك الدبلوماسي تجاه إيران، واستخدام مؤسسات الدولة الحديثة في فرض السيطرة على منطقة كانت تمثل تحدياً جغرافياً وسياسياً في الوقت نفسه.

وكانت الجمهورية التركية في السنوات الأولى من تأسيسها تعيش مرحلة شديدة الحساسية من تاريخها. فقد خرجت من سلسلة طويلة من الحروب بدأت في السنوات الأخيرة من الدولة العثمانية، مروراً بحروب البلقان والحرب العالمية الأولى، وانتهاءً بحرب الاستقلال. وقد تركت هذه الحروب أثراً عميقاً في المجتمع والاقتصاد ومؤسسات الدولة. وفي الوقت نفسه، أدى انهيار الإمبراطورية العثمانية إلى ظهور سؤال جديد حول طبيعة الدولة التي ستخلفها: هل ستكون دولة متعددة القوميات كما كانت الإمبراطورية بدرجات مختلفة، أم دولة قومية مركزية تقوم على هوية سياسية جديدة؟

بعد إلغاء السلطنة وإعلان الجمهورية سنة ١٩٢٣، بدأت القيادة الجديدة في أنقرة مشروعاً واسعاً لإعادة بناء الدولة. ولم يكن هذا المشروع مجرد تغيير في شكل النظام السياسي، بل كان عملية لإعادة تعريف السلطة والمجتمع والهوية والإدارة والعلاقة بين المركز والأطراف. فقد سعت الجمهورية إلى بناء مؤسسات مركزية أكثر قوة، وتوسيع سلطة العاصمة على المناطق البعيدة، وإعادة تنظيم الإدارة المحلية، وإنشاء جيش حديث يخضع لقيادة مركزية، وربط مختلف مناطق البلاد بشبكة سياسية وإدارية واحدة.

وفي هذا السياق، أصبحت السيطرة على المناطق الكردية جزءاً أساسياً من مشروع بناء الدولة. فلم تكن المسألة، من وجهة نظر أنقرة، مجرد قضية أمنية مرتبطة بمواجهة مجموعات مسلحة، وإنما كانت مرتبطة بمفهوم السيادة نفسه. فالدولة الحديثة لا تستطيع، وفق المنطق الذي تبنته الجمهورية، أن تقبل بوجود مناطق تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الفعلي عن المركز، أو بوجود قوى محلية تستطيع تحدي السلطة أو بناء تنظيمات سياسية وعسكرية خارج إطار الدولة.

ولهذا فإن المناطق الكردية احتلت موقعاً خاصاً في الاستراتيجية التركية. فقد كانت هذه المناطق بعيدة نسبياً عن المركز السياسي، وتتميز بتضاريس جبلية معقدة، وتحفظ بنى قبلية ومحلية قوية، كما أن بعضها يقع بالقرب من حدود دولية حساسة. وكانت الدولة المركزية تدرك أن ضعف السيطرة في هذه المناطق يمكن أن يؤدي إلى ظهور مراكز قوة محلية قادرة على تحدي السلطة، وأن أي حركة مسلحة يمكن أن تستفيد من التضاريس والحدود والعلاقات الاجتماعية من أجل الاستمرار.

وكانت ثورة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥ محطة أساسية في تطور هذه النظرة. فقد كشفت للدولة التركية أن التعامل مع الحركات الكردية لا يمكن أن يقتصر على مواجهة عسكرية محدودة، وأن التمرد يمكن أن يمتد عبر مناطق واسعة إذا توافرت له بيئة اجتماعية وسياسية مناسبة. ولذلك أصبحت تجربة عام ١٩٢٥ جزءاً من الذاكرة الأمنية والسياسية للدولة، وأسهمت في تطوير أدوات أكثر مركزية وحزماً في التعامل مع المناطق التي اعتبرت مصدراً محتملاً للتمرد.

ومنذ ذلك الوقت، بدأت الدولة التركية تنظر إلى المشكلة من زاوية أوسع: لم يكن السؤال فقط كيف يمكن هزيمة المقاتلين، وإنما كيف يمكن منع ظهور حركة جديدة، وكيف يمكن منع انتقال التمرد من منطقة إلى أخرى، وكيف يمكن قطع العلاقة بين القوة المسلحة وبيئتها الاجتماعية. ومن هنا بدأت تتشكل فكرة أن القضاء على المقاومة يتطلب السيطرة على المجال الذي تتحرك فيه، وليس فقط مهاجمة المواقع العسكرية للمتمردين.

وعندما بدأت منطقة آغري تتحول إلى مركز للمقاومة، كانت الدولة التركية أكثر استعداداً من السابق لمواجهة هذا النوع من التحديات. فقد أصبحت لديها خبرة في إدارة العمليات العسكرية في المناطق الجبلية، وأدركت أن حملات محدودة لا تكفي لإنهاء حركة تستطيع الانسحاب وإعادة تنظيم نفسها. ولذلك اتجهت الاستراتيجية التركية تدريجياً نحو بناء عملية أكثر شمولاً، تقوم على الحصار والتطويق والسيطرة على الطرق والممرات وعزل منطقة الثورة عن محيطها.

وكان العامل الجغرافي في قلب هذه الاستراتيجية. فجبيل آغري لم يكن مجرد موقع عسكري، بل كان منطقة تمنح المقاتلين أفضلية نسبية بسبب ارتفاعاته وتعقيد تضاريسه وصعوبة الوصول إلى بعض مناطقه. وكانت القوات الكردية تعرف البيئة

المحلية بصورة أفضل، ويمكنها الاستفادة من المسالك الجبلية والقرى والممرات للتحرك وإخفاء مواقعها. ولهذا لم يكن من السهل على الجيش التركي تحقيق حسم سريع عبر هجوم مباشر.

وقد أدركت القيادة التركية أن مواجهة هذا النوع من الحروب تحتاج إلى تغيير في أسلوب العمليات. فبدل الاعتماد على حملات عسكرية محدودة تنتهي بانسحاب القوات وعودة المقاتلين إلى مواقعهم، كان المطلوب إنشاء سيطرة مستمرة على المنطقة. وهذا يعني استخدام وحدات عسكرية أكبر، وتأمين خطوط الإمداد، والسيطرة على الطرق، ومنع حركة المقاتلين بين المناطق، وإقامة وجود دائم للدولة في المناطق الحساسة.

ومن هنا بدأت الاستراتيجية التركية تتحول من «ملاحقة المتمردين» إلى «السيطرة على المجال». وكان الهدف هو تقليص المساحة التي يستطيع المقاتلون التحرك داخلها. فكل طريق يغلق، وكل ممر تتم السيطرة عليه، وكل منطقة توضع تحت المراقبة، تعني تقليل قدرة الثورة على إعادة الانتشار. وكانت هذه الاستراتيجية تقوم على فكرة بسيطة في ظاهرها، لكنها معقدة في تطبيقها: إذا لم تستطع الدولة الوصول إلى كل مقاتل في الجبل، فعليها أن تجعل الجبل نفسه مساحة غير قابلة للاستمرار فيها.

لكن السيطرة على المجال الجغرافي لم تكن ممكنة من دون السيطرة على البيئة الاجتماعية. فالمقاومة المسلحة تحتاج إلى شبكة من العلاقات المحلية، سواء لتأمين الغذاء أو المعلومات أو المأوى أو الاتصال. ولهذا أصبحت العلاقة بين المقاتلين والمجتمعات المحلية جزءاً من الحسابات الاستراتيجية للدولة. فكلما استطاعت السلطة تقليص هذه العلاقة، ازدادت عزلة القوة المسلحة.

وهنا اتخذت الاستراتيجية التركية طابعاً مزدوجاً: عسكري واجتماعي. فالجيش كان يواجه المقاتلين، بينما كانت مؤسسات الدولة تعمل على إعادة فرض السيطرة الإدارية والسياسية على المناطق المحيطة. ولم يكن الهدف فقط هزيمة الثورة في المعركة، بل منع إعادة إنتاجها بعد انتهاء العمليات العسكرية.

وكانت الحدود الإيرانية عنصراً أساسياً في هذا التفكير. فقد شكل الموقع الحدودي لمنطقة آغري إحدى أهم نقاط القوة التي استفادت منها الحركة، وفي الوقت نفسه أحد أكبر مصادر القلق بالنسبة إلى أنقرة. فوجود حدود دولية قريبة يعني أن المجال العسكري لا ينتهي عند آخر موقع تسيطر عليه القوات التركية، وأن المقاتلين قد يمتلكون فرصة للحركة أو الانسحاب أو إعادة تنظيم صفوفهم في منطقة قريبة من الحدود.

ولهذا لم يكن من الممكن، من وجهة نظر الدولة التركية، تحقيق حسم نهائي من دون معالجة العامل الحدودي. وقد أدى ذلك إلى إعطاء العلاقات التركية-الإيرانية

أهمية خاصة. فالتنسيق بين الدولتين لم يكن مجرد مسألة دبلوماسية منفصلة عن العمليات العسكرية، بل أصبح جزءاً من الاستراتيجية الأمنية. وكانت أنقرة تدرك أن أي ثغرة في المجال الحدودي يمكن أن تمنح المقاومة فرصة للاستمرار، بينما كان تضيق الحركة عبر الحدود يعني تقليص أحد أهم الخيارات الاستراتيجية المتاحة للمقاتلين.

وهنا يظهر البعد الإقليمي في استراتيجية الدولة التركية. فقد لم تعتمد أنقرة على قوتها العسكرية داخل حدودها فقط، وإنما حاولت استخدام الدبلوماسية والعلاقات الثنائية من أجل تعديل البيئة التي تتحرك فيها الثورة. وهذا ما يميز الدولة عن الحركة المسلحة؛ فالدولة تستطيع أن تنقل جزءاً من الصراع إلى طاولة المفاوضات، وأن تستخدم الاتفاقات والحدود والعلاقات الدبلوماسية كأدوات لتحقيق أهداف عسكرية.

وبذلك أصبحت المعركة ضد ثورة آغري تجري في مستويين متوازيين. المستوى الأول كان داخل الجبال، حيث تواجه القوات التركية المقاتلين الكورد. أما المستوى الثاني فكان خارج ساحة المعركة المباشرة، حيث تعمل الدولة على تقليص المجال السياسي والجغرافي الذي يمكن أن تستفيد منه الثورة.

وكان استخدام القوة العسكرية جزءاً من هذه الاستراتيجية، لكنه لم يكن العنصر الوحيد. فقد اعتمدت الدولة التركية على تفوقها في التنظيم والقدرة على حشد القوات وتحريك الوحدات وتأمين الإمدادات. وكانت الدولة قادرة على تعويض الخسائر وإرسال قوات جديدة، بينما كانت الحركة تواجه صعوبة أكبر في تعويض المقاتلين وتأمين الذخيرة والسلاح.

ومع تطور العمليات، أصبح واضحاً أن الاستراتيجية التركية تتجه نحو استنزاف المقاومة قبل محاولة الحسم النهائي. فالحركة التي تعتمد على الجغرافيا تحتاج إلى الحركة، وإذا فقدت القدرة على الحركة تصبح التضاريس نفسها أقل فائدة. والمقاومة التي تعتمد على خطوط اتصال محلية تصبح أكثر ضعفاً عندما تقطع هذه الخطوط. ولذلك كان عزل منطقة آغري عن محيطها جزءاً أساسياً من عملية إضعاف الثورة. كما كان للقوة الجوية دور متزايد في تغيير طبيعة المواجهة. فقد منحت الطائرات الدولة قدرة على الوصول إلى مناطق يصعب على القوات البرية الوصول إليها بسرعة، وأتاحت لها مراقبة بعض التحركات ومهاجمة مواقع المقاومة. وقد كان استخدام القوة الجوية جزءاً من التحول الأوسع في أدوات الدولة الحديثة، إذ لم تعد الجغرافيا الجبلية تمنح الحماية نفسها التي كانت تمنحها للمقاومات التقليدية في مواجهة الجيوش البرية وحدها.

ومن خلال الجمع بين القوات البرية والقدرة الجوية والسيطرة على طرق الحركة والضغط على البيئة المحيطة والتنسيق الحدودي، بدأت الدولة التركية تبني تفوقاً تدريجياً. ولم يكن الهدف تحقيق انتصار رمزي أو السيطرة المؤقتة على موقع معين، بل منع الثورة من إعادة بناء نفسها بعد كل هجوم.

وهذا ما يفسر أن الحملة النهائية لم تكن عملية عسكرية معزولة، بل كانت نتيجة سنوات من التراكم. فقد سبقتها محاولات لفهم طبيعة المنطقة، وإعادة تنظيم القوات، وتحسين التنسيق بين الأجهزة العسكرية والإدارية، وتضييق المجال الحدودي، والعمل على عزل الثورة سياسياً وإقليمياً.

وكانت هذه الاستراتيجية مرتبطة أيضاً برؤية أوسع لمستقبل الدولة التركية. فقد كانت الجمهورية الجديدة تسعى إلى إنهاء مرحلة مراكز القوة المحلية المتعددة، وبناء سلطة مركزية لا يمكن تحديدها بسهولة. ولذلك لم تكن السيطرة على آغري مجرد انتصار في منطقة بعيدة، بل كانت رسالة سياسية بأن الدولة المركزية قادرة على الوصول إلى المناطق التي كانت تعد تاريخياً صعبة السيطرة.

ومن هنا اكتسبت الحملة ضد آغري بعداً رمزياً. فنجاح الثورة في الاستمرار كان يمكن أن يشجع على ظهور حركات أخرى أو يعزز فكرة إمكان إنشاء مركز مقاومة دائم في المناطق الجبلية. أما القضاء عليها فكان يعني، من منظور الدولة، إعادة تأكيد احتكار السلطة المركزية لاستخدام القوة داخل الحدود التركية.

وهذا يوضح أن الاستراتيجية التركية لم تكن استراتيجية رد فعل فقط، وإنما كانت جزءاً من عملية بناء الدولة. فقد تداخلت مكافحة الثورة مع إعادة تنظيم الإدارة، وبناء الجيش، وتعزيز المركزية، وضبط الحدود، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمعات المحلية.

وبذلك أصبحت آغري ساحة يتقاطع فيها مشروعان متعارضان. من جهة، كانت الحركة الكوردية تحاول استخدام الجغرافيا والتنظيم القومي والقوة العسكرية لفتح مجال سياسي جديد. ومن جهة أخرى، كانت الدولة التركية تستخدم المؤسسات والجيش والدبلوماسية والحدود من أجل منع ظهور هذا المجال وإعادة إخضاع المنطقة لسلطة المركز.

وكان الفارق بين المشروعين لا يكمن في حجم القوة العسكرية وحده، بل في طبيعة الأدوات المتاحة لكل طرف. فالحركة كانت تمتلك المرونة والقدرة على الحركة والمعرفة المحلية، لكنها كانت محدودة الموارد وعرضة للعزلة. أما الدولة فكانت أبطأ في الحركة أحياناً، لكنها تمتلك القدرة على التعلم من التجارب، وإعادة تنظيم قواتها، وحشد الموارد، وتوسيع العمليات، واستخدام الدبلوماسية إلى جانب القوة العسكرية.

ومن هنا يمكن القول إن الاستراتيجية التركية تجاه آغري قامت على مبدأ أساسي: لا يكفي هزيمة المقاتلين، بل يجب إزالة الشروط التي تجعل عودتهم ممكنة. وهذا هو السبب الذي يجعل دراسة الاستراتيجية التركية ضرورية لفهم نهاية الثورة. فالحسم سنة ١٩٣٠ لم يكن نتيجة مواجهة واحدة بين طرفين، بل نتيجة عملية طويلة هدفت إلى تفكيك عناصر القوة التي اعتمدت عليها الحركة: الجغرافيا، والبيئة المحلية، والحدود، وحرية الحركة، وإمكانية إعادة التنظيم.

ومع اكتمال هذه الاستراتيجية تدريجياً، أصبحت الثورة تواجه وضعاً مختلفاً تماماً عن السنوات الأولى. فالمجال الذي كان يسمح بالحركة أصبح أكثر ضيقاً، والحدود أصبحت أقل قدرة على توفير هامش للمناورة، والقدرة على تأمين الإمدادات أصبحت أكثر صعوبة، والتفوق العسكري التركي أصبح أكثر تنظيماً وتركيزاً.

وهكذا تهيأت الظروف للمرحلة الأخيرة من الصراع.

فبعد أن انتقلت الدولة التركية من رد الفعل إلى التخطيط، ومن الحملات المحدودة إلى استراتيجية السيطرة الشاملة، ومن التركيز على المقاتلين إلى استهداف البيئة التي تتحرك فيها المقاومة، أصبح جبل آغري نفسه محور الحملة الكبرى التي ستبدأ سنة ١٩٣٠.

وفي تلك المرحلة، لم تعد المواجهة مجرد سلسلة من الاشتباكات المتفرقة بين قوات تركية ومجموعات كردية مسلحة، بل أصبحت محاولة منظمة من جانب الدولة لإنهاء الثورة بصورة نهائية، واستعادة السيطرة الكاملة على المنطقة، وإثبات قدرة الجمهورية التركية على فرض سلطتها على أحد أكثر المجالات الجغرافية والسياسية تعقيداً في شرق الأناضول.

ومن هنا تبدأ المرحلة التالية في تاريخ الثورة: الانتقال من دراسة الاستراتيجية التي بنتها الدولة التركية إلى دراسة كيفية تنفيذها على الأرض، أي الحملة العسكرية الكبرى سنة ١٩٣٠، التي ستكشف طبيعة القوة المستخدمة، ومسار العمليات، ودور الجيش والطيران، وكيف استطاعت الدولة التركية تحويل التفوق السياسي والمؤسسي والدبلوماسي إلى حسم عسكري أنهى المرحلة الأساسية من ثورة آغري.

ومن هذه الزاوية، أصبحت ثورة آغري تمثل تحدياً يتجاوز حدود المنطقة التي اندلعت فيها. فوجود حركة مسلحة ترفع شعارات قومية كردية، وتمتلك قيادة سياسية وعسكرية، وتستفيد من الطبيعة الجبلية للمنطقة ومن موقعها القريب من الحدود الدولية، كان بالنسبة إلى أنقرة مصدر قلق يتجاوز مجرد الاضطراب الأمني المحلي. فقد كانت هناك خشية من أن تتحول المقاومة من حركة محصورة في منطقة آغري إلى مشروع سياسي وقومي أوسع، وأن يصبح الجبل مركزاً دائماً لتجميع القوى المناهضة للدولة، أو قاعدة يمكن أن تنطلق منها عمليات جديدة في مناطق أخرى.

ولهذا لم يكن من مصلحة الدولة التركية أن تسمح للثورة بالاستمرار إلى أجل غير محدد. فاستمرارها كان يعني أن الدولة لم تتمكن من فرض سيطرتها الكاملة على منطقة ذات أهمية جغرافية وسياسية، كما كان يعني بقاء مساحة يمكن أن تتحرك فيها قوة مسلحة خارج الإطار المباشر لمؤسسات الجمهورية. وكان استمرار الثورة يمنحها، في الوقت نفسه، فرصة لإعادة تنظيم صفوفها، وتوسيع شبكتها المحلية، والحفاظ على صلاتها الخارجية، وربما جذب مجموعات وقوى كردية أخرى إلى

مشروعها. ومن ثم، أصبحت مسألة آغري بالنسبة إلى أنقرة مرتبطة بمفهوم أوسع يتعلق بقدرة الدولة الجديدة على احتكار القوة وتثبيت سلطتها في جميع أنحاء أراضيها.

ولذلك ينبغي النظر إلى استراتيجية الدولة التركية تجاه آغري باعتبارها مساراً متدرجاً يمكن تلخيصه في أربعة مستويات مترابطة: الاحتواء، ثم العزل، ثم التطويق، ثم الحسم. ولم تكن هذه المراحل منفصلة بصورة صارمة، بل تداخلت وتطورت وفق تطورات الميدان، إلا أن هذا التسلسل يساعد على فهم الطريقة التي انتقلت بها أنقرة من التعامل مع الثورة باعتبارها اضطراباً مسلحاً إلى التعامل معها باعتبارها مشروعاً ينبغي تفكيك بنيته العسكرية والجغرافية والسياسية.

في المرحلة الأولى، حاولت الدولة التعامل مع الأحداث من خلال الحملات العسكرية والإجراءات الأمنية المباشرة، بهدف منع انتشار الثورة خارج المنطقة التي ظهرت فيها، والضغط على المقاتلين وإجبارهم على التراجع. غير أن هذه السياسة اصطدمت سريعاً بواقع جغرافي معقد. فقد أثبتت طبيعة المنطقة أن التفوق العسكري العددي والتسليحي لا يعني بالضرورة القدرة على فرض سيطرة ميدانية دائمة، خصوصاً عندما تكون القوات التي تواجهها الدولة قادرة على الاستفادة من التضاريس والاختفاء وإعادة الانتشار والانسحاب إلى مناطق يصعب الوصول إليها.

فجبل آغري لم يكن مجرد موقع جغرافي عادي، وإنما كان عنصراً أساسياً في القوة العسكرية والسياسية للثورة. فقد منحت التضاريس الجبلية الوعرة، والارتفاعات الكبيرة، والمنحدرات والممرات الصعبة، وقلة الطرق، وصعوبة حركة الوحدات العسكرية الكبيرة، المقاتلين قدرة على استخدام الأرض لمصلحتهم. كما أن معرفتهم المحلية بالمسالك والقرى والممرات الجبلية كانت تمنحهم أفضلية إضافية في الحركة والاختفاء والمراقبة.

وكانت هذه البيئة تفرض على الجيش التركي مشكلة استراتيجية واضحة: كيف يمكن تحويل التفوق في العدد والسلاح والتنظيم إلى سيطرة فعلية ومستقرة على أرض تتمتع فيها القوة المدافعة بمعرفة محلية أفضل وقدرة أكبر على الحركة؟ فالقوات النظامية تستطيع السيطرة على موقع أو قرية أو طريق، لكنها إذا لم تستطع منع المقاتلين من العودة أو الانتقال إلى موقع آخر، فإن السيطرة تبقى مؤقتة. ولذلك لم تكن المشكلة في الوصول إلى الجبل فقط، بل في القدرة على الاحتفاظ بالمواقع وتأمين خطوط الاتصال والإمداد ومنع إعادة تشكل المقاومة.

ومن هنا بدأت الدولة تدرك أن القضاء على الثورة لا يمكن أن يتحقق من خلال مهاجمة المقاتلين في مواقعهم وحدها. فطالما بقيت البيئة المحيطة قادرة على توفير الغذاء والمعلومات والملاذات وطرق الحركة والاتصال، فإن القوة المسلحة تستطيع إعادة إنتاج نفسها حتى بعد تعرضها لخسائر كبيرة. ولهذا أخذت الاستراتيجية

التركية تتجه تدريجياً نحو استهداف المجال الذي تتحرك فيه الثورة، وليس القوة العسكرية وحدها.

وكان هذا التحول مهماً في طبيعة الصراع. ففي البداية كان السؤال العسكري هو: أين يوجد المقاتلون وكيف يمكن مهاجمتهم؟ أما مع تطور الاستراتيجية فأصبح السؤال: كيف يمكن منع المقاتلين من الحركة، وقطع صلاتهم بمحيطهم، وتقليص قدرتهم على الحصول على الموارد، ومنعهم من إعادة تنظيم صفوفهم بعد كل مواجهة؟

ومن هنا بدأت مرحلة العزل تأخذ أهمية متزايدة. فالدولة لم تعد تريد فقط دفع المقاتلين إلى الجبل، وإنما أرادت أن تجعل الجبل نفسه مساحة معزولة عن مصادر الدعم والحركة. وكلما انخفضت قدرة الثورة على الاتصال بالمناطق المحيطة بها، أصبح اعتمادها على مواردها المحدودة أكبر، وأصبح استمرارها أكثر صعوبة.

وكان العامل الحدودي جزءاً أساسياً من عملية العزل. فموقع آغري القريب من الحدود الإيرانية جعل الصراع يتجاوز المجال الداخلي التركي، وأعطى الثورة إمكانية الاستفادة من الحدود بوصفها مجالاً للحركة والمناورة. ولذلك أصبحت السيطرة على الحدود ومراقبة المعابر والممرات جزءاً من استراتيجية الدولة، بالتوازي مع عملياتها العسكرية داخل المنطقة.

وهكذا بدأت أنقرة تتعامل مع الثورة ضمن تصور أوسع: عزل الجبل عن محيطه، وتقليص قدرة المقاتلين على الحركة، ومنع وصول الإمدادات، والحد من إمكانات الانسحاب وإعادة التجمع، ثم الانتقال إلى تطويق المناطق التي بقيت تحت نفوذ الثورة. وفي هذه المرحلة لم يعد الهدف مجرد إلحاق خسائر بالقوات الكوردية، وإنما تضيق المجال الذي يمكن أن تستمر فيه المقاومة حتى تصل إلى مرحلة يصبح فيها الحسم العسكري ممكناً.

ومن هنا يتضح أن الجغرافيا، التي كانت في البداية عنصر قوة للثورة، بدأت تتحول تدريجياً إلى جزء من معادلة الحصار. فالجبل يمنح المقاومة قدرة على الدفاع والاختفاء، لكنه في الوقت نفسه يمكن أن يتحول إلى مساحة محاصرة إذا تمكنت الدولة من السيطرة على الطرق والمنافذ المحيطة به. وعندها لا يعود السؤال هو مدى قدرة المقاتلين على الصمود في الجبل، وإنما مقدار ما تبقى لديهم من موارد وقدرة على الحركة والاتصال.

وهذا هو الفارق بين المقاومة الجبلية والسيطرة الإقليمية. فالمقاومة تستطيع أن تستفيد من الجبل لسنوات، لكن الدولة تستطيع، إذا امتلكت الموارد الكافية والقدرة على الانتشار، أن تعمل على إغلاق المجال المحيط به تدريجياً. وعندما تنجح في ذلك، تصبح ميزة التضاريس أقل تأثيراً، لأن المقاتلين يجدون أنفسهم داخل مساحة محدودة تتناقص فيها إمكانات المناورة والإمداد.

ولهذا فإن الاستراتيجية التركية لم تكن تقوم على مواجهة الثورة في أقوى نقاطها فقط، بل على إضعاف تلك النقاط واحدة بعد أخرى. فبدل الدخول في مواجهة مباشرة طويلة داخل أكثر المناطق وعورة، كان الاتجاه نحو تضيق المجال، والسيطرة على المحيط، وتأمين طرق الحركة، ومنع الاتصال بالمناطق الأخرى، ثم استخدام القوة العسكرية في اللحظة التي تصبح فيها الثورة أكثر عزلة وأقل قدرة على المناورة.

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم الحملة العسكرية النهائية سنة ١٩٣٠ باعتبارها نتيجة لمسار سبقها، وليس باعتبارها بداية مفاجئة للحسم. فقد كانت الدولة قد أمضت فترة في اختبار أساليب مختلفة للتعامل مع الثورة، وتعلمت من طبيعة المقاومة ومن صعوبة التضاريس، ثم طورت استراتيجيتها باتجاه عملية أكثر تنظيماً وشمولاً.

وكان هذا التحول يعكس أيضاً تطور الدولة التركية نفسها. فالجمهورية التي كانت قد تأسست حديثاً كانت تعمل على بناء جيش أكثر مركزية، وتعزيز الإدارة، وربط المناطق الطرفية بالمركز، وتوسيع قدرة الدولة على مراقبة الحدود، وتثبيت مفهوم السيادة على كامل أراضيها. ولذلك كانت مواجهة آغري جزءاً من عملية أوسع لبناء الدولة المركزية، ولم تكن مجرد حملة عسكرية منفصلة عن مشروع الجمهورية السياسي والإداري.

ومن هنا فإن دراسة استراتيجية الدولة التركية لا ينبغي أن تقتصر على أعداد الجنود والطائرات والأسلحة، وإنما يجب أن تشمل أيضاً الطريقة التي أعادت بها أنقرة تعريف المشكلة نفسها. فقد انتقلت من النظر إلى الثورة باعتبارها مجموعة من المقاتلين يمكن ملاحظتهم، إلى النظر إليها باعتبارها منظومة لها قيادة، وبيئة اجتماعية، وقاعدة جغرافية، وشبكات اتصال، ومجال حدودي، وامتدادات سياسية. وبقدر ما تغير تعريف المشكلة، تغيرت أدوات مواجهتها.

وهنا تحديداً تكمن أهمية مفهوم «الاحتواء ثم العزل ثم التطويق ثم الحسم». فالاحتواء كان يهدف إلى منع انتشار الثورة، والعزل إلى قطع صلاتها بمحيطها، والتطويق إلى تقليص مجال حركتها، أما الحسم فكان الهدف النهائي الذي أصبح ممكناً بعد إضعاف العناصر التي منحت الثورة قدرتها على الاستمرار.

وبذلك لم يكن التفوق التركي في المعركة الأخيرة منفصلاً عن التطورات السابقة، وإنما كان ثمرة تراكم عسكري وسياسي وجغرافي. فكلما فقدت الثورة جزءاً من قدرتها على الحركة، وكلما ضاقت أمامها طرق الإمداد، وكلما أصبحت الحدود أقل فائدة لها، وكلما تراجعت قدرتها على إعادة تنظيم قواتها، أصبح ميزان القوى يميل بصورة أكبر لمصلحة الدولة.

وهنا تظهر إحدى أهم مفارقات ثورة آغري: الجغرافيا التي ساعدتها على الصمود أصبحت، مع اكتمال استراتيجية العزل والتطويق، جزءاً من المجال الذي حاصرها. فقد كان الجبل في بداية الثورة رمزاً للقوة والاستقلال عن سلطة المركز، لكنه أصبح في المرحلة الأخيرة ساحة محاصرة تنقلص فيها الخيارات أمام المقاتلين.

ومن ثم، فإن الحملة العسكرية الكبرى سنة ١٩٣٠ لا يمكن فهمها إلا باعتبارها المرحلة الأخيرة من استراتيجية أوسع هدفت إلى تفكيك قدرة الثورة على الاستمرار. فالدولة لم تنتصر فقط لأنها امتلكت سلاحاً أكثر، وإنما لأنها استطاعت أن تجمع بين القوة العسكرية والقدرة الإدارية والسيطرة على الحدود والتخطيط الاستراتيجي، وأن تحول هذه الأدوات إلى عملية متدرجة تستهدف البنية التي قامت عليها المقاومة.

ومن هنا يصبح السؤال التالي أكثر تحديداً: كيف تحولت هذه الاستراتيجية من خطة للسيطرة والعزل والتطويق إلى حملة عسكرية شاملة؟ وكيف جرى توزيع القوات التركية؟ وما الدور الذي لعبه الطيران؟ وكيف أثرت السيطرة على الطرق والحدود في قدرة المقاتلين على المقاومة؟ وكيف واجهت القوات الكوردية هذه العملية؟ وكيف انتهت المواجهة إلى انهيار مركز الثورة في آغري سنة ١٩٣٠؟

هذه الأسئلة تقودنا مباشرة إلى المرحلة التالية، حيث تنتقل الدراسة من تحليل استراتيجية الدولة التركية إلى تتبع تنفيذها على الأرض، ومعركة الحسم التي أنهت الوجود العسكري الرئيسي لثورة آغري.

وقد أظهرت العمليات العسكرية التي شهدتها منطقة آغري خلال عامي ١٩٢٦ و١٩٢٧ أن الدخول العسكري إلى منطقة جبلية لا يعني بالضرورة القضاء على حركة مسلحة، وأن احتلال المواقع الجغرافية لا يساوي بالضرورة فرض سيطرة استراتيجية مستقرة عليها. فقد يستطيع الجيش النظامي الوصول إلى قرية أو ممر أو موقع مرتفع، وفرض وجوده فيه لفترة محددة، لكنه يظل بحاجة إلى قوات ووسائل إمداد واتصالات للحفاظ على ذلك الوجود. وفي المقابل، تستطيع القوات التي تعرف طبيعة الأرض أن تتجنب المواجهة المباشرة، وأن تنسحب إلى مناطق أكثر وعورة، ثم تعيد تنظيم صفوفها وتظهر من جديد عندما تراجع كثافة العمليات العسكرية.

وقد كان هذا أحد أبرز التحديات التي فرضتها جغرافية آغري على الدولة التركية. فالمساحات الجبلية الواسعة، والمرتفعات، والمنحدرات، والممرات الضيقة، وصعوبة الحركة خارج الطرق الرئيسية، جعلت من الصعب على القوات النظامية تحويل تفوقها في العدد والتسلح إلى سيطرة فعلية ودائمة على كامل المنطقة. ولم يكن كافياً أن تصل الوحدات العسكرية إلى منطقة معينة؛ إذ كان عليها أن تبقى فيها، وأن تؤمن طرق الإمداد إليها، وأن تمنع المقاتلين من الالتفاف عليها أو العودة إليها بعد انسحاب القوات.

ومن هنا ظهر بوضوح الفرق بين السيطرة المؤقتة والسيطرة الاستراتيجية. فالسيطرة المؤقتة تعني قدرة الدولة على الوصول إلى موقع محدد وإخضاعه لفترة زمنية، أما السيطرة الاستراتيجية فتعني القدرة على منع الخصم من استخدام المنطقة لإعادة بناء قوته أو إعادة تنظيم قواته أو استعادة نفوذه. وفي السنوات الأولى من المواجهة،

كانت الدولة التركية قادرة على تحقيق بعض النجاحات الميدانية، لكنها لم تكن قد تمكنت بعد من القضاء على قدرة الثورة على إعادة تنظيم نفسها والاستفادة من الجغرافيا المحلية.

وكان هذا الدرس العسكري بالغ الأهمية بالنسبة إلى أنقرة، لأنه دفعها إلى إعادة النظر في طبيعة المواجهة. فلم تعد المشكلة، في نظر الدولة، مجرد وجود مجموعات مسلحة داخل الجبال يمكن ملاحقتها والقضاء عليها في عمليات منفصلة، وإنما أصبحت المشكلة مرتبطة بالبيئة الكاملة التي تسمح لهذه المجموعات بالبقاء. فحتى إذا تعرضت القوة المسلحة لخسائر كبيرة، فإنها تستطيع إعادة بناء نفسها ما دامت تمتلك مجالاً جغرافياً للحركة، وشبكات اجتماعية توفر لها الدعم، وطرقاً للحصول على المؤن والسلاح والمعلومات، وإمكانية للانسحاب وإعادة التجمع.

ومن هنا بدأت الاستراتيجية التركية تتحول تدريجياً من التركيز على المقاتلين إلى التركيز على المجال الذي يتحركون فيه. وأصبح الهدف ليس فقط الوصول إلى مواقع المقاومة، وإنما التحكم في المنطقة المحيطة بها، وتقييد حركة المقاتلين، ومنع اتصالهم بالمناطق المجاورة، وتقليل قدرتهم على إعادة تشكيل قواتهم بعد كل مواجهة.

وهنا برزت أهمية مفهوم العزل بوصفه مرحلة أساسية في تطور الاستراتيجية التركية. فالثورة المسلحة تحتاج إلى الحركة، والحركة تحتاج إلى طرق وممرات ومسالك، وهذه المسالك تحتاج إلى مناطق عبور واتصال، ومناطق العبور تحتاج بدورها إلى شبكة اجتماعية وجغرافية تسمح للمقاتلين بالانتقال والحصول على الطعام والماء والذخيرة والمعلومات والمأوى. ولذلك فإن القوة المسلحة لا تعتمد على مقاتليها وحدهم، وإنما تعتمد أيضاً على المجال الذي يمنحها القدرة على الحركة والاستمرار.

وكانت هذه الحقيقة أكثر وضوحاً في حالة آغري، لأن الثورة لم تكن تعمل في فضاء جغرافي مغلق. فالمقاتلون كانوا يتحركون في منطقة جبلية واسعة، وكانت طبيعة الحدود القريبة من إيران تضيق بعداً آخر إلى الصراع. ولذلك فإن قدرة الدولة على ضبط المنطقة المحيطة بالجبل ومراقبة طرق الحركة والحدود أصبحت جزءاً من المعركة نفسها، وليس مجرد إجراء أمني منفصل عنها.

فإذا استطاعت الدولة أن تقطع هذه الشبكة أو تضعفها، فإن الثورة تبدأ تدريجياً بفقدان قدرتها على المناورة، حتى لو بقي مقاتلوها قادرين على الصمود داخل الجبل. وقد يكون المقاتل قادراً على الاختباء في منطقة جبلية لفترة طويلة، لكنه يصبح أكثر ضعفاً عندما تنقطع عنه المعلومات والإمدادات وطرق الحركة، وعندما يصبح الانتقال من منطقة إلى أخرى أكثر صعوبة وخطورة.

ومن هذا المنطلق سعت الدولة التركية إلى تضيق المجال الذي تتحرك فيه القوات الكردية، وإلى تعزيز وجودها العسكري في المناطق المحيطة بجبل آغري، وتثديد

الرقابة على طرق الحركة والممرات التي يمكن أن يستخدمها المقاتلون، وربط العمليات العسكرية بوجود أكثر استمرارية للقوات والإدارة في المناطق الحساسة. ولم يكن الهدف المباشر مجرد منع هجوم عسكري على مواقع الدولة، وإنما حرمان الثورة من القدرة على إعادة إنتاج نفسها بعد كل مواجهة.

وكان هذا التحول في التفكير مهماً؛ لأن الدولة أدركت أن الثورة لا تعيش فقط داخل الجبل. فالجبل يوفر الحماية، لكنه لا ينتج وحده الغذاء والذخيرة والمعلومات والاتصالات. ولذلك فإن قطع الصلة بين الجبل والبيئة المحيطة به كان يعني إضعاف الثورة من الداخل، حتى قبل الدخول في مواجهة عسكرية شاملة معها.

وبذلك أصبحت المعركة تدريجياً معركة على الحركة بقدر ما كانت معركة على الأرض. فالمقاتلون الذين يستطيعون الانتقال بحرية بين الجبل والقرى والمناطق الحدودية يمتلكون قدرة أكبر على المبادرة والمباغثة والانسحاب. أما إذا أصبحت هذه الحركة مراقبة ومحدودة، فإن قدرتهم على اختيار زمان ومكان المواجهة تتراجع، ويصبحون أكثر عرضة للعمليات العسكرية المركزة.

ومن هنا يمكن فهم لماذا لم تكن السيطرة على الطرق والممرات مسألة ثانوية في الاستراتيجية التركية. فالتحكم في الحرب الجبلية ليس مجرد وسيلة للنقل، وإنما هو جزء من المجال العسكري نفسه. السيطرة عليه تعني التحكم في الحركة، والتحكم في الحركة يعني التأثير في قدرة الخصم على المناورة. وكلما اتسعت قدرة الدولة على مراقبة هذه المسارات، تقلصت المساحة التي يستطيع المقاتلون استخدامها بحرية.

وفي الوقت نفسه، كانت الدولة بحاجة إلى حماية خطوط إمداد قواتها نفسها. فالجيش الذي يعمل في منطقة جبلية لا يستطيع أن يخوض عمليات واسعة من دون طرق تؤمن له الغذاء والذخيرة والاتصالات ونقل الجنود والمعدات. ولذلك كان تأمين الطرق يخدم هدفين متوازيين: تسهيل حركة القوات التركية، ومنع استخدامها من جانب القوات الكردية.

وهكذا أخذت الاستراتيجية تتجه نحو بناء شبكة من السيطرة المتدرجة حول مركز الثورة. فكل منطقة تخرج من مجال الحركة الحرة للمقاتلين كانت تقلل من المساحة التي يستطيعون استخدامها، وكل طريق تتم مراقبته كان يضيف قيداً جديداً على قدرتهم على المناورة، وكل نقطة عسكرية ثابتة كانت تزيد من قدرة الدولة على متابعة التحركات والرد عليها.

ومع ذلك، لم يكن العزل عملية عسكرية خالصة. فقد كان له جانب سياسي وإداري أيضاً. فالدولة التي تريد عزل حركة مسلحة تحتاج إلى وجود مؤسساتها في المنطقة، وإلى معرفة السكان والطرق والموارد، وإلى القدرة على مراقبة المجال المحلي بصورة مستمرة. ولذلك ارتبطت العمليات العسكرية بمحاولة توسيع حضور الدولة في المناطق التي كانت تتمتع تقليدياً بدرجات مختلفة من الاستقلال المحلي.

ومن هنا بدأت العلاقة بين مكافحة الثورة وبناء الدولة المركزية تصبح أكثر وضوحاً. فكلما عززت الجمهورية حضورها الإداري والعسكري في المناطق الشرقية، أصبحت قدرتها على مراقبة التحركات المحلية أكبر. ولم يعد الجيش يعمل بمعزل عن الجهاز الإداري، بل أصبحت السيطرة العسكرية جزءاً من عملية أوسع تهدف إلى ربط المنطقة بالمركز وإضعاف مراكز القوة المحلية التي يمكن أن توفر بيئة مناسبة للمقاومة.

وكان هذا الأمر مهماً بصورة خاصة لأن الثورة لم تكن مجرد قوة عسكرية منفصلة عن المجتمع. فقد استفادت من الروابط الاجتماعية والمحلية ومن معرفة السكان بالجغرافيا، ومن قدرتها على الاستناد إلى شبكات محلية في الحصول على المعلومات والإمدادات. ولذلك كان تفكيك هذه الشبكات، أو على الأقل تقليص فعاليتها، جزءاً أساسياً من استراتيجية الدولة.

وهنا أصبح الهدف النهائي للعزل هو منع الثورة من التحول إلى حركة قابلة للاستمرار على المدى الطويل. فالهزيمة العسكرية في معركة واحدة لا تمنع عودة المقاتلين، لكن قطع قدرتهم على إعادة التنظيم يمكن أن يمنع تكرار المقاومة. ومن هذه الزاوية كان العزل أكثر أهمية من مجرد تحقيق انتصار ميداني مؤقت.

كما أن هذه الاستراتيجية كانت مرتبطة بالعامل الحدودي. فطالما بقيت إمكانية الحركة عبر المجال الحدودي قائمة، كان من الصعب على الدولة أن تفرض حصاراً كاملاً على الثورة. ولهذا أصبحت مراقبة الحدود والتنسيق مع إيران جزءاً من الجهد الرامي إلى تقليص هامش المناورة أمام القوات الكوردية. فالمجال الحدودي الذي كان يمكن أن يمثل منفذاً للمقاومة أصبح تدريجياً جزءاً من منظومة السيطرة التي تعمل الدولة على بنائها.

وبذلك أخذت الثورة تفقد شيئاً فشيئاً إحدى أهم مزاياها: حرية الحركة. وهذه الحرية كانت أساسية لطبيعة الحرب التي خاضتها. فالقوة الأقل عدداً وتسليحاً تحتاج إلى تجنب المواجهة المفتوحة، واختيار مواقع الاشتباك، والانسحاب عندما تصبح الظروف غير ملائمة، ثم العودة في ظروف أفضل. وكلما فقدت هذه القدرة، أصبحت مجبرة بصورة أكبر على مواجهة قوة الدولة في ظروف لا تخدمها.

ومن هنا يمكن القول إن الاستراتيجية التركية لم تكن تستهدف القضاء على الثورة في لحظة واحدة، بل كانت تهدف إلى تحويلها تدريجياً من قوة متحركة إلى قوة محاصرة، ومن قوة قادرة على المبادرة إلى قوة مضطرة إلى رد الفعل، ومن حركة تستفيد من الجغرافيا إلى حركة تصبح الجغرافيا نفسها عاملاً في عزلها.

وهذا التحول هو الذي مهد لاحقاً لمرحلة التطويق والحسم. فبعد أن أدركت الدولة أن العمليات المحدودة لا تحقق النتيجة النهائية، بدأ التركيز على بناء ظروف تسمح بشن حملة واسعة عندما تصبح الثورة أكثر ضعفاً وعزلة. وعندها لم تعد المعركة

مجرد محاولة للسيطرة على موقع جبلي، وإنما أصبحت محاولة لإنهاء قدرة الثورة على العمل بوصفها قوة سياسية وعسكرية مستقلة.

ومن ثم، فإن عمليات ١٩٢٦ و ١٩٢٧ كانت مهمة ليس فقط بسبب نتائجها العسكرية المباشرة، وإنما لأنها قدمت للدولة التركية خبرة عملية في طبيعة الحرب التي تواجهها. فقد كشفت حدود الحملات المحدودة، وأظهرت قوة الجغرافيا في صالح المقاومة، وبيّنت أهمية البيئة الاجتماعية والحدودية، ودفعت أنقرة إلى تطوير استراتيجية أكثر شمولاً تقوم على حرمان الثورة من الشروط التي تسمح لها بالاستمرار.

وهنا يمكن فهم التطور اللاحق في السياسة التركية تجاه آغري باعتباره انتقالاً من سؤال «كيف نهاجم المقاتلين؟» إلى سؤال «كيف نجعل استمرار الثورة مستحيلاً؟». وكان الفرق بين السؤالين كبيراً؛ لأن الأول يركز على المعركة، بينما يركز الثاني على منظومة الحرب بأكملها.

وعندما بدأت الدولة التركية تتحرك في هذا الاتجاه، أصبحت المواجهة أكثر تعقيداً. فالثورة لم تعد تواجه حملات عسكرية منفصلة، وإنما منظومة متزايدة من الإجراءات العسكرية والإدارية والحدودية التي تهدف إلى تضيق المجال أمامها. وكلما اكتملت حلقات هذه المنظومة، اقتربت الثورة من اللحظة التي يصبح فيها الحسم العسكري ممكناً.

ومن هنا فإن مرحلة العزل كانت بمثابة الجسر بين الحملات العسكرية الأولى وبين الحملة الكبرى سنة ١٩٣٠. فقد أثبتت التجربة أن الجبل وحده لا يكفي لحماية الثورة، وأن الصمود داخل الجغرافيا لا يمكن أن يستمر من دون شبكة واسعة من الحركة والإمداد والاتصال. وعندما بدأت الدولة في تفكيك هذه الشبكة، بدأت القوة العسكرية للثورة تفقد جزءاً مهماً من قدرتها على المبادرة.

وبذلك لم يكن الحسم النهائي في آغري وليد لحظة واحدة، وإنما كان نتيجة تراكم تدريجي بدأ مع إدراك الدولة التركية لطبيعة الحرب الجبلية، ثم تطوير وسائل عزل الثورة، ثم تضيق مجال حركتها، ثم الانتقال إلى تطويق مركزها، وصولاً إلى الحملة العسكرية الكبرى التي استهدفت إنهاء المقاومة بصورة نهائية.

وهكذا أصبحت استراتيجية الدولة التركية أكثر وضوحاً: السيطرة على المحيط، قطع طرق الحركة، تضيق المجال، إضعاف البيئة الداعمة، منع إعادة التنظيم، ثم استخدام التفوق العسكري في اللحظة المناسبة لتحقيق الحسم. وبذلك انتقلت المواجهة من حرب تستطيع فيها الثورة الاستفادة من الجبل إلى حرب أصبحت فيها الدولة قادرة على محاصرة الجبل نفسه.

وهذه النقطة تمثل المدخل الضروري لفهم المرحلة التالية من ثورة آغري، حيث لم يعد السؤال متعلقاً بقدرة الثورة على الصمود فقط، وإنما بكيفية تنفيذ الدولة

التركية للحملة النهائية، وكيف جرى الانتقال من استراتيجية العزل والتطويق إلى الهجوم الواسع سنة ١٩٣٠، الذي سيحدد المصير العسكري والسياسي للمشروع الذي حاولت الثورة بناءه في جبل آغري.

فالجيش الذي يواجه حركة مسلحة لا يحتاج فقط إلى معرفة مواقع المقاتلين، وإنما يحتاج إلى فهم البيئة التي تتحرك فيها هذه القوة، وكيف تحصل على الإمدادات، ومن أين تأتيها المعلومات، وأين تستطيع الانسحاب عند اشتداد الضغط، ومن يوفر لها المأوى والحماية، وكيف تنتقل بين المناطق، وما هي الطرق التي يمكن أن تستخدمها للوصول إلى الحدود أو عبورها. ولهذا لم تعد الجغرافيا، في حالة آغري، مجرد خلفية طبيعية للعمليات العسكرية، بل تحولت إلى عنصر أساسي في تحديد طبيعة الصراع نفسه. كما لم يعد المجتمع المحلي مجرد متلقٍ للعمليات العسكرية، بل أصبح جزءاً من البيئة التي يمكن أن توفر للمقاومة الموارد والاتصالات والمعرفة الجغرافية اللازمة لاستمرارها.

وكانت الحدود التركية الإيرانية واحدة من أهم النقاط التي دخلت في الحسابات الاستراتيجية للدولة التركية. فالموقع الجغرافي لمنطقة آغري، وقربها من الحدود، جعلاً من الصعب فصل العمليات العسكرية داخل الأراضي التركية عن التطورات التي تجري في المجال الحدودي. فالمقاتلون الذين يستطيعون التحرك بالقرب من الحدود يمتلكون هامشاً إضافياً للمناورة، كما أن وجود دولة أخرى على الجانب المقابل يجعل عملية المطاردة والحصار أكثر تعقيداً. ولذلك أصبحت الحدود جزءاً من المعادلة العسكرية والسياسية في آن واحد.

وقد أدركت أنقرة أن القضاء على الثورة داخل الأراضي التركية يصبح أكثر صعوبة إذا ظل لدى المقاتلين مجال للانسحاب أو إعادة التجمع في المناطق الحدودية، أو إذا أمكن استخدام المجال الحدودي بوصفه منطقة للحركة والاتصال والحصول على بعض أشكال الدعم. ومن هنا لم تعد الحدود في الحساب التركي مجرد خط يفصل بين دولتين، وإنما أصبحت مجالاً استراتيجياً ينبغي ضبطه ومراقبته، لأن أي ثغرة فيه يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة في قدرة الدولة على إنهاء الثورة.

وكانت هذه المسألة أكثر تعقيداً لأن الحدود نفسها لم تكن مجرد نتيجة لجغرافيا طبيعية، وإنما كانت نتاجاً لترتيبات سياسية ودولية أعادت رسم المنطقة بعد انهيار الدولة العثمانية. ولذلك فإن الحدود التركية الإيرانية حملت معها إرثاً طويلاً من العلاقات السياسية والقبلية والاجتماعية، ولم تكن بالضرورة حاجزاً مطلقاً أمام حركة السكان والمجموعات المحلية. وفي مثل هذه البيئات الحدودية، يمكن للحدود السياسية الحديثة أن تكون أقل صلابة من الروابط الاجتماعية والجغرافية التي سبقتها.

ومن هنا بدأت أنقرة تنظر إلى المسألة الحدودية بوصفها جزءاً من أمن الدولة. فالمشكلة لم تكن فقط في إمكانية عبور مقاتلين من جانب إلى آخر، وإنما في احتمال أن تتحول المنطقة الحدودية إلى فضاء تستطيع فيه الحركة الكوردية الحفاظ على

قدرتها على المناورة، بحيث تستطيع الانسحاب عند تعرضها لضغط عسكري، ثم إعادة تنظيم صفوفها والعودة إلى النشاط في ظروف أكثر ملاءمة.

وهكذا تحولت آغري تدريجياً من مسألة عسكرية داخلية إلى قضية ذات أبعاد دبلوماسية وإقليمية. فكلما ارتبطت قدرة الثورة على الاستمرار بالحدود الإيرانية، أصبحت تركيا بحاجة إلى التعامل مع طهران، وليس مع المقاتلين وحدهم. وبذلك امتدت المواجهة من الجبل إلى المجال الدبلوماسي، ومن العمليات العسكرية إلى الاتصالات السياسية، ومن السيطرة على الأرض إلى محاولة التأثير في سلوك الدولة المجاورة.

وكان هذا التحول بالغ الأهمية، لأنه يكشف طبيعة الدولة الحديثة في مواجهة حركة مسلحة. فالحركة تستطيع أن تستفيد من الحدود بوصفها مجالاً للحركة، لكنها لا تستطيع التحكم في السياسة الرسمية للدولة المجاورة. أما الدولة، في المقابل، فتستطيع استخدام علاقاتها الدبلوماسية للضغط من أجل ضبط الحدود أو منع استخدامها من جانب خصومها. ومن هنا أصبحت العلاقة التركية الإيرانية أحد العناصر المهمة في معادلة آغري.

وقد كان الموقف الإيراني بالنسبة إلى أنقرة ذا أهمية خاصة، لأن أي تساهل في المجال الحدودي كان يمكن أن يمنح الثورة مساحة إضافية للمناورة. ولذلك كان ضبط الحدود بالنسبة إلى تركيا جزءاً من الحرب نفسها، حتى عندما لم تكن القوات التركية تخوض معركة مباشرة في الجانب الإيراني. فمجرد وجود منطقة حدودية يمكن أن يستخدمها المقاتلون للانسحاب أو الحركة كان يفرض على الدولة إعادة حساباتها العسكرية والسياسية.

وفي المقابل، كانت إيران تواجه هي الأخرى حسابات معقدة. فلم يكن من مصلحتها بالضرورة أن تتحول مناطقها الحدودية إلى قاعدة مستقرة لحركة مسلحة تنشط ضد دولة مجاورة، لأن ذلك يمكن أن ينعكس على أمنها الداخلي وعلى علاقتها بتركيا، كما يمكن أن يثير مشكلات تتعلق بحدودها ومجتمعاتها المحلية. ولذلك لم يكن العامل الإيراني مجرد مصدر دعم محتمل للثورة، بل كان أيضاً عنصراً مستقلاً له حساباته ومصلحته الخاصة.

وهنا ينبغي تجنب النظر إلى العلاقة بين الثورة وإيران باعتبارها علاقة بسيطة تقوم على الدعم أو العداء. فالموقف الإيراني كان جزءاً من سياسة دولة تحاول الحفاظ على مصالحها وحدودها وعلاقاتها الإقليمية، ولذلك كان يتأثر بالظروف السياسية والأمنية الأوسع. وهذا ما جعل الحدود مساحة للمساومة الدبلوماسية بقدر ما كانت مساحة للحركة العسكرية.

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم سبب اهتمام تركيا المتزايد بالاتصالات والتفاهات مع إيران خلال تلك المرحلة. فقد كانت أنقرة تسعى إلى تقليل احتمالات استخدام

الأراضي أو المناطق الحدودية الإيرانية في دعم استمرار المقاومة، وإلى جعل المجال الحدودي أقل فائدة للمقاتلين. وكلما ضاقت إمكانية استخدام الحدود، ازدادت قدرة الجيش التركي على محاصرة الثورة داخل مجال جغرافي أكثر محدودية.

ولم تكن هذه السياسة منفصلة عن التحولات الأوسع في العلاقات التركية الإيرانية. فقد كانت الدولتان تعملان في بيئة إقليمية أعيد تشكيلها بعد الحرب العالمية الأولى، وكان لكل منهما مخاوفه الخاصة بشأن الحدود، والحركات القومية، والأمن الداخلي، والعلاقات مع القوى الكبرى. ولذلك جاءت المسألة الكردية في بعض جوانبها ضمن تقاطع مصالح أمنية بين الدولتين، حتى وإن اختلفت حساباتهما في قضايا أخرى.

ومن هنا أصبحت الحدود جزءاً من استراتيجية العزل. فالعزل لا يعني فقط منع المقاتلين من الوصول إلى القرى أو المدن داخل الأراضي التركية، وإنما يعني أيضاً تقليص قدرتهم على استخدام المجال الحدودي لإعادة بناء قوتهم. وكلما أصبحت الحدود أكثر مراقبة، أصبح الانتقال أكثر صعوبة، وأصبحت عمليات الانسحاب وإعادة التجمع أكثر تعقيداً.

وهذا يوضح أن نجاح أي حملة عسكرية في منطقة حدودية لا يعتمد فقط على عدد القوات الموجودة في الميدان، وإنما يعتمد أيضاً على طبيعة العلاقة مع الدولة المجاورة. فإذا كانت الحدود مفتوحة أو ضعيفة الرقابة، فإن الحركة المسلحة تستطيع الاستفادة منها. أما إذا أمكن ضبط الحدود من خلال التعاون أو التفاهات بين الدولتين، فإن إحدى أهم مزايا الحركة تتراجع.

ومن هنا يمكن فهم العلاقة الوثيقة بين الدبلوماسية والعمليات العسكرية في استراتيجية الدولة التركية. فالدولة الحديثة لا تعتمد على الجيش وحده، وإنما تستطيع أن تستخدم التفاوض والاتفاقات والاتصالات الدبلوماسية والعلاقات الثنائية لتقليل قدرة خصمها العسكري. وفي حالة آغري، كان هذا البعد مهماً لأن الصراع لم يكن محصوراً تماماً داخل الحدود التركية، بل كانت له امتدادات جغرافية وسياسية جعلت إيران طرفاً مؤثراً في البيئة المحيطة بالثورة.

وبذلك أصبحت الدبلوماسية أداة من أدوات الحرب، وإن لم تكن حرباً بالمعنى العسكري المباشر. فكل تفاهم يحد من حركة المقاتلين، وكل إجراء يزيد من مراقبة الحدود، وكل تنسيق يقلل من إمكانية استخدام المجال الحدودي، كان يصب بصورة غير مباشرة في مصلحة الاستراتيجية التركية الرامية إلى عزل الثورة.

ومن ناحية أخرى، تكشف هذه المسألة عن أحد أوجه عدم التكافؤ بين الدولة والحركة المسلحة. فالثورة كانت بحاجة إلى بيئة إقليمية تسمح لها بالحركة أو توفر لها مجالاً للمناورة، بينما كانت تركيا قادرة على مخاطبة الدولة المقابلة بوصفها دولة ذات سيادة، والتفاوض معها حول مسائل الحدود والأمن. وهذا منح أنقرة أداة سياسية لم تكن متاحة للقوات الكردية بالدرجة نفسها.

وبذلك لم تكن المعركة في آغري تجري فقط بين الجيش التركي والمقاتلين الكورد، وإنما كانت تجري أيضاً حول طبيعة المجال الذي يمكن أن تتحرك فيه الثورة. فإذا تمكنت تركيا من تضيق هذا المجال داخل الحدود وخارجها، فإن قدرة الثورة على الاستمرار كانت ستراجع تدريجياً، حتى قبل أن تبدأ الحملة العسكرية الكبرى.

ومن هنا يظهر أن العامل الإيراني لم يكن تفصيلاً ثانوياً في تاريخ آغري، بل كان أحد العناصر التي ساعدت على تحديد شكل الصراع وحدوده. فالموقع الحدودي منح الثورة بعض إمكانات المناورة، لكنه في الوقت نفسه جعلها مرتبطة بعامل لا تملك السيطرة عليه بالكامل: سياسة الدولة الإيرانية. وكلما تغيرت درجة الانفتاح أو الرقابة على الحدود، تغيرت مساحة الحركة المتاحة للمقاتلين.

وفي هذا السياق، يمكن فهم أهمية الحدود التركية الإيرانية باعتبارها نقطة التقاء بين الجغرافيا والسياسة والأمن والدبلوماسية. فهي من جهة جزء من الأرض التي تدور عليها العمليات، ومن جهة ثانية مجال تتحرك فيه الجماعات والسكان، ومن جهة ثالثة حدود دولية تحكمها قواعد العلاقات بين الدول، ومن جهة رابعة عنصر يمكن أن يؤثر مباشرة في ميزان القوى بين الثورة والدولة.

ولذلك فإن استراتيجية أنقرة لم تكن تقتصر على محاصرة جبل آغري من الداخل، وإنما كانت تهدف إلى إحكام السيطرة على محيطه الأوسع، وتقليص إمكانات الحركة عبر الحدود، وتحويل المجال الذي كان يمنح الثورة فرصة للمناورة إلى مجال أكثر خضوعاً للمراقبة والسيطرة.

وهنا يتضح أن الدولة التركية كانت تعمل على بناء حلقة متكاملة من الإجراءات: ضغط عسكري في الداخل، وتشديد للرقابة على طرق الحركة، وتعزيز للوجود العسكري في المناطق الحساسة، واتصالات دبلوماسية مع إيران، ومحاولة تقليص المجال الذي يمكن للمقاومة أن تستخدمه لإعادة تنظيم نفسها. وكل عنصر من هذه العناصر كان يعزز العناصر الأخرى.

ومن ثم، فإن الحسم العسكري الذي سيأتي لاحقاً لم يكن منفصلاً عن هذه الترتيبات. فقد كان نجاح الجيش التركي في تنفيذ حملة واسعة مرتبطاً إلى حد كبير بقدرته على منع الثورة من استخدام الحدود والمجال الجغرافي المحيط بالجبل لتخفيف الضغط وإعادة بناء قوتها. وكلما تقلصت هذه القدرة، أصبحت الثورة أكثر عرضة للحصار والاستنزاف.

وهكذا يمكن القول إن الحدود التركية الإيرانية تحولت في سياق ثورة آغري من عامل جغرافي إلى عامل استراتيجي، ثم إلى قضية دبلوماسية، وأخيراً إلى جزء من عملية العزل التي مهدت للحسم. وهذا هو ما يجعل دراسة الموقف الإيراني ضرورية لفهم الاستراتيجية التركية؛ إذ لا يمكن تفسير قدرة الدولة على تطويق الثورة من دون النظر إلى البيئة الإقليمية التي أحاطت بها.

خلاصة القول، لم يكن هدف أنقرة مجرد منع عبور المقاتلين من الحدود أو ملاحقتهم في المناطق الجبلية، وإنما كان الهدف الأوسع هو حرمان الثورة من المجال الذي يسمح لها بالبقاء كقوة سياسية وعسكرية مستقلة. فالثورة التي تستطيع الحركة عبر الحدود يمكنها أن تؤجل نهايتها، أما الثورة التي تحاصر داخل مجال جغرافي محدود، وتقطع عنها طرق الإمداد والاتصال، فإن قدرتها على الصمود تصبح مرتبطة بمواردها الداخلية المحدودة.

ومن هنا اكتسبت السياسة تجاه إيران أهمية خاصة في المرحلة التي سبقت الحملة النهائية. فقد كان نجاح استراتيجية العزل يتطلب ألا يبقى للمقاتلين منفذ إقليمي يمكنهم من خلاله إعادة ترتيب صفوفهم. وعندما اجتمعت الضغوط العسكرية الداخلية مع القيود الحدودية والإقليمية، بدأت الثورة تدخل مرحلة جديدة، أصبح فيها ميزان القوى أكثر اختلالاً لمصلحة الدولة التركية.

وبذلك نصل إلى نقطة أساسية في فهم استراتيجية أنقرة: لم يكن الهدف النهائي هو احتلال الجبل فحسب، بل إزالة القدرة على استخدام الجبل بوصفه مركزاً مستداماً للمقاومة. وكان تحقيق ذلك يتطلب الجمع بين السيطرة العسكرية على الأرض، والسيطرة على طرق الحركة، والتعامل مع البيئة الاجتماعية، وضبط الحدود، واستخدام الدبلوماسية الإقليمية.

ومن هنا يصبح الانتقال إلى المرحلة التالية من الدراسة ضرورياً: فإذا كانت الدولة التركية قد أمضت السنوات السابقة في تطوير أدوات الاحتواء والعزل والتطويق، فإن السؤال الحاسم هو كيف جرى تحويل هذه الأدوات إلى حملة عسكرية كبرى سنة ١٩٣٠، وكيف تمكنت القوات التركية من استثمار هذا التفوق المتراكم للوصول إلى مركز الثورة وإنهاء قدرتها على المقاومة المنظمة.

كما استفادت الدولة التركية من تفوقها المؤسسي، وهو عامل لا يقل أهمية عن التفوق العسكري المباشر. فالحركة الكوردية، رغم امتلاكها قيادة سياسية وعسكرية، وامتلاكها مقاتلين ذوي خبرة ومعرفة دقيقة بالبيئة الجغرافية، لم تكن دولة بالمعنى المؤسسي الكامل. ولم تكن تمتلك جهازاً إدارياً واسعاً، أو موارد مالية مستقرة، أو مؤسسات قادرة على تعبئة الموارد بصورة منتظمة، أو منظومة قانونية وإدارية تستطيع من خلالها إدارة منطقة واسعة في ظروف الحرب. أما الجمهورية التركية، فقد كانت تمتلك مؤسسات دولة مركزية تشمل وزارة للدفاع، وقيادة عسكرية، وإدارة مدنية، وأجهزة أمنية، وموارد مالية، وقدرة على إصدار القرارات والقوانين وتنفيذها، فضلاً عن شبكة من الطرق والاتصالات ووسائل النقل والإمداد التي يمكن توظيفها لخدمة العمليات العسكرية.

وكان هذا الفارق المؤسسي من العوامل الحاسمة في تحديد طبيعة الصراع، لأنه جعل الطرفين يدخلان الحرب بقدرات مختلفة جذرياً. فالقوة العسكرية للثورة كانت تعتمد بدرجة كبيرة على ما تستطيع جمعه محلياً من الرجال والسلاح والمؤن،

وعلى قدرتها على الاستفادة من البيئة الجبلية والعلاقات الاجتماعية، بينما كانت الدولة تستطيع تعبئة موارد تتجاوز حدود المنطقة التي تدور فيها العمليات. وكان بإمكانها نقل وحدات عسكرية من مناطق أخرى، وتعويض الخسائر، وتوفير الذخائر والمؤن، وإنشاء خطوط إمداد، وإعادة تنظيم القوات، وإصدار أوامر جديدة وفق تطورات الميدان.

ومن هنا يصبح من الضروري التمييز بين القوة القتالية المباشرة وبين القدرة المؤسسية على خوض حرب طويلة. فقد يستطيع المقاتل الكوردي أن يقاتل بشجاعة، وأن يمتلك معرفة دقيقة بمسالك الجبل، وأن يتحمل الظروف المناخية والجغرافية القاسية، وأن يستفيد من عنصر المفاجأة، وأن يحقق انتصارات تكتيكية في بعض الاشتباكات. لكن هذه القدرات، مهما بلغت أهميتها، لا تكفي وحدها لمواجهة دولة تستطيع أن تعوض خسائرها باستمرار، وأن تدفع بوحدة جديدة إلى ميدان القتال، وأن توفر الإمدادات، وأن توسع نطاق العمليات، وأن تحافظ على وجود عسكري طويل الأمد.

ولهذا فإن التفوق في الحرب لا يقاس دائماً بعدد المعارك التي ينتصر فيها أحد الطرفين، وإنما بقدرته على تحمل تكلفة الحرب والاستمرار فيها. وقد تكون حركة مسلحة قادرة على تحقيق نجاحات تكتيكية متكررة، لكنها تظل عاجزة عن تحويل هذه الانتصارات إلى نتيجة سياسية إذا لم تمتلك الموارد والمؤسسات التي تسمح لها بالاستمرار وتوسيع نفوذها. وفي المقابل، قد تخسر الدولة بعض الاشتباكات أو تواجه إخفاقات ميدانية، لكنها تستطيع إعادة تنظيم قواتها وتغيير تكتيكاتها ومواصلة الضغط حتى يتغير ميزان القوى تدريجياً.

وهنا تظهر إحدى أهم نقاط القوة في الاستراتيجية التركية: القدرة على التعلم من التجربة وإعادة بناء الخطط. فالحملات الأولى لم تكن، من منظور الدولة، مجرد محاولات فاشلة ينبغي التخلي عنها، وإنما كانت أيضاً مصدراً للمعلومات والخبرة. فقد كشفت طبيعة الأرض، وأظهرت أساليب حركة المقاتلين، وحددت الصعوبات التي تواجه القوات النظامية، وبيّنت أهمية الحدود والطرق والإمدادات، وأوضحت أن القضاء على الثورة يحتاج إلى إجراءات تتجاوز الهجوم العسكري المباشر.

ومن هذه الزاوية، أصبح الفشل التكتيكي جزءاً من عملية التعلم الاستراتيجي. فكل حملة كانت تمنح الجيش معلومات جديدة عن خصمه، وكل مواجهة تكشف نقاط القوة والضعف، وكل صعوبة لوجستية تفرض إعادة النظر في طريقة التحرك والإمداد. ومع مرور الوقت، استطاعت الدولة أن تبني تصوراً أكثر شمولاً لطبيعة المواجهة، وأن تنتقل تدريجياً من الحملات المحدودة إلى استراتيجية أكثر تنظيماً تعتمد على العزل والتطويق والاستنزاف ثم الحسم.

وهنا تكمن أهمية ما يمكن تسميته «الصبر الاستراتيجي». فلم تكن الدولة التركية بحاجة بالضرورة إلى تحقيق انتصار سريع في كل مواجهة، لأن طبيعة موقعها

كدولة مركزية كانت تمنحها قدرة أكبر على الانتظار وإعادة تنظيم القوة. وكان بإمكانها أن تتعامل مع الحرب بوصفها عملية طويلة، بينما كانت الثورة تواجه ضغطاً مستمراً للحفاظ على قوتها ومواردها ومبادراتها السياسية والعسكرية.

فالحركة المسلحة تحتاج إلى الحفاظ على مستوى معين من النشاط حتى تثبت قدرتها على الاستمرار. وإذا تراجعت عملياتها بصورة كبيرة، فإنها قد تفقد المبادرة، وإذا استمرت في القتال من دون موارد كافية فإنها تستنزف مقاتليها وذخائرها، وإذا حاولت توسيع عملياتها فإنها تحتاج إلى موارد إضافية. وهكذا تجد نفسها أمام معادلة صعبة: عليها أن تقاتل لكي تبقى موجودة، لكنها كلما قاتلت استهلكت جزءاً من مواردها المحدودة.

أما الدولة، فكانت تمتلك هامشاً أوسع في إدارة الزمن. فلم تكن مضطرة إلى حسم كل مواجهة لصالحها، بل كان بإمكانها أن تواصل الضغط، وأن تمنع الثورة من تحويل وجودها العسكري إلى انتصار سياسي، وأن تضيق عليها المجال الجغرافي، ثم تنتظر اللحظة التي يصبح فيها الحسم أكثر قابلية للتحقيق.

ولهذا أصبح عامل الزمن يعمل تدريباً لمصلحة الدولة. فكل شهر إضافي من الحرب كان يعني بالنسبة إلى الثورة استهلاكاً إضافياً للرجال والذخيرة والمؤن، وزيادة الحاجة إلى مصادر جديدة للدعم، وتراجع القدرة على الحركة، وتزايد مخاطر الانكشاف. وفي المقابل، كانت الدولة تستطيع خلال الفترة نفسها إعادة تنظيم قواتها، وزيادة خبرتها بالمنطقة، وتعزيز وجودها العسكري، وتحسين خطوط الإمداد، وتطوير وسائل الاتصال والمراقبة.

ومن هنا فإن الزمن لم يكن عنصراً محايداً في الصراع. فقد كان لكل طرف تصور مختلف عن معنى استمرار الحرب. بالنسبة إلى الثورة، كان استمرارها ضرورياً لإثبات وجودها وإبقاء مشروعها السياسي حاضراً. أما بالنسبة إلى الدولة، فكان استمرار الثورة في حد ذاته يمكن أن يتحول إلى عامل استنزاف لها ما دامت الدولة قادرة على منعها من تحقيق تحول سياسي كبير.

وهذا هو أحد أهم الفروق بين حركة مقاومة ودولة مركزية في حرب طويلة الأمد. فالحركة تحتاج، في كثير من الأحيان، إلى الحفاظ على المبادرة، وإثبات قدرتها على البقاء، وتحقيق نتائج سياسية تتناسب مع التضحيات التي تقدمها. أما الدولة فتستطيع أحياناً أن تعتمد على استراتيجية النفس الطويل، وأن تراهن على تراكم الضغوط بدل البحث عن حسم سريع.

ولذلك فإن الانتصارات التكتيكية الصغيرة التي يمكن أن تحققها الثورة لا تعني بالضرورة أنها تقترب من الانتصار الاستراتيجي. فقد تستطيع مجموعة من المقاتلين نصب كمين ناجح، أو إلحاق خسائر بوحدة عسكرية، أو إجبار القوات التركية على الانسحاب من موقع معين، لكن السؤال الأهم يبقى: هل تستطيع الثورة تحويل هذه النجاحات

إلى سيطرة مستدامة؟ وهل تستطيع إنشاء مؤسسات قادرة على إدارة المناطق التي تسيطر عليها؟ وهل تستطيع تأمين الموارد اللازمة للحرب؟ وهل تستطيع منع الدولة من العودة بقوة أكبر؟

وفي حالة آغري، كانت هذه الأسئلة أكثر صعوبة بسبب محدودية الموارد المؤسسية للحركة. فقد امتلكت الثورة قيادة وتنظيماً ومقاتلين ومجالاً جغرافياً للمقاومة، لكنها لم تمتلك جهاز دولة قادراً على تعبئة الموارد بصورة مستمرة. ولذلك بقيت قوتها مرتبطة إلى حد كبير بقدرتها على المحافظة على شبكات محلية ودعم خارجي محدود وعلى الاستفادة من الجغرافيا.

أما الدولة التركية، فقد كانت قادرة على تحويل موارد الدولة إلى موارد حرب. فالإدارة تستطيع جمع الموارد، والجيش يستطيع إعادة توزيع القوات، والمؤسسات تستطيع إصدار القرارات وتنفيذها، والطرق ووسائل النقل تستطيع نقل الجنود والمعدات، والأجهزة الأمنية تستطيع جمع المعلومات، والدبلوماسية تستطيع معالجة بعض العوامل الإقليمية التي تؤثر في العمليات.

وهكذا لم يكن الجيش التركي يعمل في فراغ، وإنما كان مدعوماً بمنظومة الدولة بأكملها. وهذه النقطة مهمة جداً لفهم النتيجة النهائية للثورة، لأن المقارنة بين الطرفين لا ينبغي أن تقتصر على عدد المقاتلين أو نوع الأسلحة، بل يجب أن تشمل البنية التي تقف خلف كل قوة.

فالجيش النظامي هو جزء من الدولة، بينما الحركة المسلحة تحتاج إلى بناء معظم أدواتها من الصفر. الدولة تمتلك جهازاً إدارياً قائماً قبل اندلاع الحرب، أما الحركة فتحتاج إلى إنشاء مؤسساتها أثناء الحرب. الدولة تستطيع الاستفادة من الضرائب والميزانية والموارد العامة، بينما تحتاج الحركة إلى الاعتماد على موارد محدودة وغير مستقرة. الدولة تستطيع إصدار الأوامر على نطاق واسع، بينما تعتمد الحركة بدرجة أكبر على الروابط السياسية والاجتماعية والشخصية.

وهذا الفرق يفسر لماذا لم يكن التفوق العسكري التركي مجرد تفوق في السلاح، وإنما كان تفوقاً في القدرة على تحويل الموارد إلى قوة مستمرة. فالسلاح وحده لا يحسم حرباً طويلة إذا لم تتوافر له الذخيرة والصيانة والنقل والاتصالات والقوات المدربة والإمدادات. والجيش الذي يستطيع الحفاظ على هذه المنظومة لفترة أطول يمتلك أفضلية استراتيجية حتى لو واجه في بعض المراحل مقاومة قوية.

ومن هنا يمكن فهم لماذا لم يكن فشل الحملات الأولى نهاية للاستراتيجية التركية. فقد كانت الدولة قادرة على تعديل أساليبها بدل التخلي عن هدفها. فإذا فشلت عملية في اختراق الجبل، يمكن تغيير طبيعة العملية. وإذا ثبت أن السيطرة على موقع واحد لا تكفي، يمكن توسيع نطاق السيطرة. وإذا أثبتت الجغرافيا أنها تمنح المقاتلين قدرة كبيرة على الحركة، يمكن العمل على عزل الجبل عن محيطه. وإذا

كانت الحدود تمنح الثورة منفذاً للمناورة، يمكن استخدام الدبلوماسية والرقابة الحدودية لتقليص هذا المنفذ.

وهكذا أصبح الفشل نفسه جزءاً من عملية تراكم الخبرة. ولم يكن المقصود أن تحقق كل حملة انتصاراً نهائياً، وإنما أن تساهم كل حملة في تحسين قدرة الدولة على الوصول إلى النتيجة النهائية.

ومن هنا تظهر طبيعة الحرب التي خاضتها ثورة آغري بصورة أكثر وضوحاً. فلم تكن مواجهة بين قوتين متماثلتين، بل كانت مواجهة بين حركة قومية مسلحة تحاول بناء مشروع سياسي في ظروف صعبة، ودولة حديثة تسعى إلى تثبيت سيادتها وتملك مؤسسات وموارد أوسع بكثير. ولذلك فإن شجاعة المقاتلين وقدرتهم على الصمود لا يمكن أن تفهم بمعزل عن هذا الاختلال البنيوي في الإمكانيات.

ومع ذلك، فإن هذا الاختلال لا يعني أن الثورة كانت محكومة بالهزيمة منذ البداية بصورة آلية. فالدول قد تفشل أمام حركات أقل منها قوة، والحركات المسلحة قد تحقق أهدافاً سياسية رغم تفوق الدولة عسكرياً. لكن تحقيق ذلك يتطلب تحويل القوة العسكرية المحدودة إلى قوة سياسية أوسع، وبناء مؤسسات قادرة على إدارة الموارد، وتأمين تحالفات خارجية، والحفاظ على قاعدة اجتماعية واسعة، وامتلاك استراتيجية طويلة المدى.

وهنا تحديداً تظهر حدود تجربة آغري. فقد تمكنت الحركة من بناء مركز للمقاومة ومن تنظيم قوة عسكرية ومن طرح مشروع قومي، لكنها لم تتمكن من تحويل هذه العناصر إلى مؤسسات سياسية مستقرة تستطيع منافسة مؤسسات الدولة التركية على المدى الطويل. ولذلك بقيت الثورة أكثر اعتماداً على قوة المقاتلين وعلى الجغرافيا من اعتمادها على مؤسسات سياسية واقتصادية متكاملة.

وكان هذا أحد الأسباب التي جعلت الزمن يتحول تدريجياً من عنصر يمكن للثورة أن تستفيد منه إلى عامل ضغط عليها. فكلما طال الصراع من دون تحقيق تحول سياسي كبير، ازدادت تكاليف الحرب على الحركة، بينما كانت الدولة تملك قدرة أكبر على الانتظار والاستعداد للحملة التالية.

ولهذا ينبغي النظر إلى العمليات الأولى في آغري بوصفها جزءاً من مسار تراكمي، لا باعتبارها سلسلة من المعارك المنفصلة. فقد كانت كل مواجهة تؤثر في المواجهة التي تليها، وكل تجربة عسكرية كانت تضيف إلى معرفة الدولة بالمنطقة، وكل محاولة للمقاومة كانت تستنزف جزءاً من موارد الحركة. وبمرور الوقت، كان ميزان القوة يميل تدريجياً نحو الطرف الذي يستطيع تحمل الحرب لفترة أطول.

ومن هنا يصبح الصبر الاستراتيجي أحد المفاتيح الأساسية لفهم استراتيجية الدولة التركية. فأنقرة لم تكن بحاجة إلى هزيمة الثورة في يوم واحد، وإنما كانت بحاجة إلى منعها من تحقيق هدفها السياسي، والحفاظ على الضغط عليها، وتضييق مجالها

الجغرافي، وتقليل قدرتها على الحصول على الموارد، ثم انتظار اللحظة التي يمكن فيها توجيه ضربة حاسمة.

أما الثورة فكانت أمام معادلة أكثر تعقيداً: كان عليها أن تحافظ على قوتها العسكرية، وفي الوقت نفسه أن تثبت وجودها السياسي، وأن تحافظ على الدعم المحلي، وأن تتعامل مع البيئة الإقليمية، وأن تمنع العزلة، وأن تستفيد من الوقت قبل أن يتحول الوقت نفسه إلى عامل ضدها.

وهذا هو ما يجعل دراسة الزمن في ثورة آغري مهمة بقدر دراسة السلاح والمعارك. فالزمن في الحروب الطويلة ليس مجرد إطار تجري فيه الأحداث، وإنما يمكن أن يصبح قوة استراتيجية بحد ذاته. والطرف الذي يمتلك مؤسسات أكثر استقراراً وموارد أكبر وقدرة على التجدد يستطيع غالباً أن يجعل الزمن يعمل لصالحه.

إذاً، لم يكن فشل الحملات التركية الأولى يعني فشل الاستراتيجية التركية، وإنما كان مرحلة من مراحل تطورها. فقد تعلمت الدولة من صعوبة الجغرافيا، ومن قدرة المقاتلين على الانسحاب وإعادة التنظيم، ومن أهمية الحدود، ومن دور البيئة المحلية، ثم بدأت تبني استراتيجية أكثر شمولاً تقوم على الاحتواء والعزل والتطويق والاستنزاف.

وهكذا تحولت المواجهة تدريجياً من حرب مطاردة داخل الجبال إلى حرب استنزاف شاملة، ومن صراع على المواقع إلى صراع على القدرة على الاستمرار. ومع اكتمال هذه العملية، أصبحت الثورة تدخل مرحلة أكثر خطورة، لأن تفوقها النسبي في المعرفة المحلية والجغرافيا لم يعد كافياً لتعويض الفارق في الموارد والمؤسسات.

ومن هنا يمكن القول إن الدولة التركية لم تنتصر في آغري فقط لأنها امتلكت جيشاً أقوى، بل لأنها استطاعت أن تجعل مؤسسات الدولة كلها تعمل، بدرجات مختلفة، في خدمة هدف واحد: منع الثورة من التحول إلى كيان سياسي مستدام، ثم تفكيك قدرتها العسكرية عندما أصبحت الظروف مواتية للحسم.

وهذا يقودنا إلى المرحلة التالية من الدراسة، حيث ينبغي الانتقال من تحليل البنية المؤسسية والصبر الاستراتيجي للدولة التركية إلى دراسة الأداة التي ستمنح هذه الاستراتيجية قدرتها الحاسمة على الأرض: إعادة تنظيم القوات، وتوسيع العمليات، واستخدام الطيران، وتشديد الحصار، ثم إطلاق الحملة العسكرية الكبرى سنة ١٩٣٠ التي ستحدد المصير النهائي لثورة آغري.

وكان لهذا المشروع بُعدٌ قوميٌّ واضح، لأن إعادة تنظيم الإدارة وتوسيع حضور الدولة في المناطق الكوردية لم تكن إجراءات أمنية منفصلة عن التحولات الكبرى التي شهدتها الجمهورية التركية في سنواتها الأولى، بل جاءت في سياق أوسع من إعادة تعريف الدولة ومفهوم السيادة والهوية السياسية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. فقد كانت القيادة الجديدة في أنقرة تسعى إلى بناء دولة مركزية أكثر

تجانسًا، وإلى تثبيت سلطة الحكومة المركزية على المناطق التي كانت تتمتع في العهد العثماني بدرجات متفاوتة من الإدارة المحلية والنفوذ العشائري، وإلى إخضاع المجال الجغرافي كله لمنظومة واحدة من القوانين والإدارة والأمن.

ومن هذه الزاوية، لم تكن آغري بالنسبة إلى الدولة مجرد منطقة جبلية تشهد نشاطاً مسلحاً، وإنما كانت جزءاً من مشكلة أوسع تتعلق بحدود الدولة الجديدة وطبيعة السلطة التي تريد الجمهورية أن تفرضها على الأطراف. فوجود حركة كوردية مسلحة ذات خطاب قومي، في منطقة جبلية قريبة من الحدود الإيرانية، كان يعني أن التحدي لم يعد محصوراً في رفض إجراءات حكومية أو في تمرد محلي محدود، بل أصبح مرتبطاً بسؤال أوسع حول علاقة الدولة المركزية بالمجتمعات الكوردية، وحول قدرة الجمهورية الجديدة على فرض تصورها للسيادة والوحدة السياسية على المناطق الشرقية.

ولهذا فإن الاستراتيجية التركية في مواجهة آغري ينبغي أن تقرّ ضمن مستويين متداخلين: مستوى عسكري مباشر هدفه إضعاف القوات الكوردية والقضاء على قدرتها القتالية، ومستوى سياسي وإداري أوسع هدفه منع ظهور بيئة يمكن أن تسمح بتجدد الثورة في المستقبل. فالقضاء على مجموعة من المقاتلين لا يضمن بالضرورة نهاية المقاومة إذا بقيت الظروف الاجتماعية والجغرافية والسياسية التي ساعدت على ظهورها قائمة. ولذلك كان تثبيت سلطة الدولة في المنطقة جزءاً من عملية القضاء على الثورة، وليس مجرد نتيجة لاحقة لها.

وكان لهذا الأمر أثر مباشر في طبيعة الإجراءات التي اتخذتها الدولة. فتعزيز الحضور العسكري لم يكن الغرض منه فقط ملاحقة المقاتلين، وإنما أيضاً مراقبة المجال الجغرافي الذي يتحركون فيه. وإنشاء المراكز العسكرية لم يكن مجرد إجراء قتالي، وإنما كان وسيلة لتثبيت وجود الدولة بصورة دائمة. وتوسيع الإدارة المحلية لم يكن منفصلاً عن الاعتبارات الأمنية، لأنه أتاح للدولة معرفة أكبر بالسكان والطرق والموارد والحركة المحلية. أما تحسين الطرق ووسائل الاتصال، فكان يخدم في الوقت نفسه الأهداف العسكرية والإدارية، لأنه جعل المناطق البعيدة أكثر ارتباطاً بالمركز وأكثر قابلية للمراقبة والتحكم.

وهكذا أخذت الحدود بين «السياسة الأمنية» و«سياسة بناء الدولة» تتراجع في المناطق التي شهدت الثورة. فالجيش والإدارة والأمن والطرق والحدود أصبحت جميعها أدوات ضمن عملية واحدة تهدف إلى إعادة تشكيل العلاقة بين المركز والأطراف. ولم يعد المطلوب فقط إخماد الثورة القائمة، وإنما خلق شروط تجعل تكرارها أكثر صعوبة.

وهنا تظهر أهمية مفهوم المركزية في فهم الاستراتيجية التركية. فالجمهورية الجديدة كانت تسعى إلى تجاوز أنماط السلطة المتعددة التي عرفتها الدولة العثمانية، وبناء سلطة مركزية أكثر قدرة على فرض قراراتها في جميع أنحاء البلاد. وكانت المناطق

الشرقية، بما فيها المناطق ذات الكثافة الكوردية، تمثل أحد أصعب ميادين هذا التحول، بسبب الجغرافيا الجبلية، وقوة الروابط العشائرية والمحلية، وبعد المنطقة عن المراكز السياسية والإدارية الكبرى، وقربها من الحدود الدولية.

ومن ثم فإن ثورة آغري اصطدمت بمشروع مركزي يتجاوز حدود المواجهة العسكرية المباشرة. فالدولة لم تكن تريد فقط استعادة موقع أو السيطرة على جبل، وإنما كانت تسعى إلى تثبيت مبدأ أن السلطة السياسية والعسكرية والإدارية في الجمهورية لا تقبل وجود مجال مستقل يمكن أن تتحرك فيه قوة مسلحة ذات مشروع قومي منافس.

وهذا ما يفسر لماذا أصبحت السيطرة على الجغرافيا عنصراً أساسياً في الاستراتيجية التركية. فالجبل بالنسبة إلى الثورة كان مصدر حماية ومجالاً للحركة ومركزاً رمزياً للمقاومة، بينما كان بالنسبة إلى الدولة يمثل فراغاً في السيطرة ينبغي ملؤه. ومن هنا نشأ صراع بين تصورين مختلفين للمكان: تصور يرى الجبل قاعدة للمقاومة ومجالاً يمكن أن ينطلق منه مشروع قومي، وتصور آخر يرى فيه جزءاً من الإقليم السيادي للدولة لا يجوز أن يتحول إلى منطقة مستقلة عن سلطتها.

ولذلك كان إخضاع المجال الجغرافي جزءاً من إخضاع المشروع السياسي نفسه. فطالما بقيت آغري قادرة على العمل بوصفها مركزاً للمقاومة، بقي احتمال استمرار المشروع القومي قائماً. أما إذا استطاعت الدولة تفكيك هذا المركز، وقطع صلاته بمحيطه، ومنع إعادة تشكيل قوته، فإنها لا تكون قد هزمت المقاتلين فقط، بل تكون قد أضعفت البنية الجغرافية التي يستند إليها المشروع كله.

ومن هنا يمكن فهم لماذا اتخذت الدولة إجراءات تتجاوز الميدان العسكري المباشر. فالحرب لم تكن تدور فقط حول من يسيطر على موقع معين، وإنما حول من يمتلك القدرة على إدارة المنطقة بعد انتهاء المعركة. فالثورة كانت تحاول تحويل الجبل إلى مركز سياسي وعسكري، بينما كانت الدولة تعمل على تحويل المنطقة نفسها إلى جزء أكثر اندماجاً في جهازها الإداري والأمني.

وكان هذا الصراع على الإدارة والسيادة أكثر أهمية من مجرد الصراع على المواقع العسكرية، لأن السيطرة العسكرية المؤقتة يمكن أن تتغير، أما بناء شبكة إدارية وأمنية مستمرة فيمكن أن يغير طبيعة المنطقة على المدى الطويل. ومن هنا بدأت الدولة تنظر إلى الاستقرار بعد الثورة بوصفه جزءاً من الانتصار نفسه.

كما أن العامل القومي جعل المواجهة أكثر حساسية. فالحركة الكوردية لم تكن تقدم نفسها بوصفها مجموعة مسلحة تسعى إلى تغيير سياسة محلية فحسب، وإنما كانت تطرح خطاباً يتصل بالهوية والحقوق القومية والمشروع السياسي الكوردي. وفي المقابل، كانت الجمهورية التركية تبني شرعيتها الجديدة على أساس وحدة الدولة وسيادتها الإقليمية ومركزية السلطة. ولذلك أصبحت المواجهة تحمل في

داخلها تعارضاً بين مشروعين سياسيين مختلفين في تعريف الجماعة السياسية ومجال السيادة.

ومن هنا فإن الدولة التركية لم تكن ترى استمرار الثورة باعتباره مجرد مشكلة أمنية مؤقتة، لأن نجاح الحركة في الاحتفاظ بمركز مسلح ومستقل في أغري كان يمكن أن يمنح المشروع القومي الكوردي رمزاً ومجالاً جغرافياً وقيادة عسكرية، وربما يشجع على ظهور حركات أخرى أو يوسع نطاق المطالب السياسية في المناطق الكوردية. ولذلك كان إنهاء الثورة يحمل بالنسبة إلى أنقرة قيمة تتجاوز النتائج العسكرية المباشرة.

وبهذا المعنى، كان الهدف من استراتيجية الدولة هو منع تشكل «أمر واقع» جديد. فلو استمرت الثورة فترة أطول، وتمكنت من الحفاظ على مركز سياسي وعسكري مستقر، وأثبتت قدرتها على إدارة مساحة جغرافية، فإنها كانت ستنتقل من كونها حركة مقاومة إلى كونها سلطة منافسة بدرجة ما. وكان هذا الاحتمال تحديداً من أخطر ما أرادت الدولة التركية منعه.

ولهذا اتجهت الاستراتيجية تدريجياً إلى الجمع بين القوة العسكرية والإدارة والسيطرة الحدودية. فالجيش يضغط على المقاتلين، والإدارة توسع حضور الدولة، والأمن يراقب الحركة، والحدود تضبط لتقليل إمكانات الانسحاب وإعادة التنظيم، والطرق تستخدم لتسهيل وصول القوات والإمدادات وربط المنطقة بالمراكز الحكومية. وبهذا تتحول الدولة من قوة تأتي إلى المنطقة أثناء الحملات إلى قوة تحاول أن تكون موجودة فيها بصورة مستمرة.

وكان هذا التحول مهماً جداً؛ لأن الحركة المسلحة تستطيع مقاومة حملة عسكرية محددة، لكنها تواجه مشكلة أكبر عندما تتحول الدولة إلى وجود دائم يراقب الطرق والمراكز والمناطق المحيطة بها. ففي الحالة الأولى يمكن للمقاتلين الانتظار حتى تنتهي الحملة ثم العودة، أما في الحالة الثانية فإن المجال الذي يمكنهم العودة إليه يصبح أضيق بصورة مستمرة.

ومن هنا يمكن القول إن استراتيجية الدولة التركية لم تكن قائمة فقط على «الهجوم»، وإنما على إعادة تشكيل البيئة التي تجري فيها الحرب. فكلما تغيرت البيئة لصالح الدولة، تراجعت قدرة الثورة على الاستفادة من الجغرافيا. وكلما زادت قدرة الدولة على مراقبة المجال، أصبح من الصعب على المقاتلين استخدام عنصر المفاجأة والانسحاب وإعادة التجمع بالطريقة نفسها التي استخدموها في المراحل الأولى.

وهذا يفسر أيضاً لماذا كان عامل الطرق والمواصلات ذا أهمية كبيرة. فالطرق التي تسمح للجيش بالوصول السريع إلى المناطق الجبلية، ونقل الجنود والذخائر والمؤن، وربط المراكز العسكرية بعضها ببعض، كانت في الوقت نفسه تقلل من العزلة الجغرافية التي كانت تمنح المقاومة جزءاً من قوتها. فكلما أصبح الوصول إلى المنطقة أسهل

بالنسبة إلى الدولة، أصبح من الصعب على الثورة الاعتماد على صعوبة الوصول إليها بوصفها وسيلة للحماية.

كما أن الاتصالات كانت جزءاً من هذا التحول. فالدولة التي تمتلك شبكة إدارية وعسكرية واتصالات أفضل تستطيع نقل المعلومات والأوامر بصورة أسرع، وتنسيق العمليات بين الوحدات المختلفة، بينما تعتمد الحركة المسلحة بدرجة أكبر على شبكات محلية قد تكون معرضة للاختراق أو الانقطاع. ولذلك كان التفوق المؤسسي يمتد من السلاح إلى المعلومات والاتصال والتنسيق.

وهكذا أصبحت الحرب في آغري حرباً على القدرة على التنظيم بقدر ما كانت حرباً على القوة النارية. فالثورة تحتاج إلى تنظيم مستمر لقواتها، وإلى الحفاظ على الاتصال بين القيادات والمقاتلين، وإلى تأمين الموارد، وإلى معرفة تحركات الجيش. والدولة، في المقابل، كانت تعمل على تعطيل هذه الشبكات، وفي الوقت نفسه على بناء شبكاتها الخاصة التي تمنحها قدرة أكبر على المراقبة والتحرك.

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم أهمية المرحلة التي سبقت الحملة الكبرى سنة ١٩٣٠. فالحملة النهائية لم تظهر فجأة من فراغ، وإنما سبقتها عملية تراكم طويلة من الخبرة العسكرية، وتشديد السيطرة، وتوسيع الحضور الإداري، وضبط الحدود، وتضييق مجال الحركة، وإعادة تنظيم القوات. وكل هذه العناصر ساهمت في خلق الظروف التي جعلت الحسم العسكري أكثر احتمالاً.

ومع ذلك، ينبغي ألا يختزل هذا التطور في صورة جيش تركي يتحرك بلا مقاومة أو يفرض سيطرته بسهولة. فقد واجهت الدولة بالفعل صعوبات كبيرة، وكانت الجغرافيا الجبلية تحد من قدرة الجيش على الحركة، كما كانت مقاومة المقاتلين الكورد قادرة على إلحاق خسائر وإجبار القوات على إعادة حساباتها. لكن الفرق الأساسي كان أن الدولة استطاعت تحويل هذه الصعوبات إلى خبرة تراكمية، بينما كانت الثورة تدفع ثمن كل مرحلة من مراحل الحرب من مواردها المحدودة.

وهنا يظهر مرة أخرى أثر الزمن والمؤسسات. فالصعوبة التي تواجهها الدولة في حملة واحدة يمكن أن تتحول إلى درس لتحسين الحملة التالية، بينما يمكن للصعوبة نفسها أن تصبح بالنسبة إلى حركة محدودة الموارد عامل استنزاف متراكم. ومن ثم فإن القدرة على التعلم وإعادة التنظيم كانت جزءاً من التفوق الاستراتيجي التركي.

وكان لهذا كله بعد سياسي وقومي واضح. فالدولة التركية لم تكن تواجه آغري باعتباره قضية عسكرية منفصلة عن مشروع الجمهورية، وإنما باعتبارها تحدياً لسلطة الدولة ووحدتها وسيادتها. ولذلك كان القضاء على الثورة جزءاً من عملية تثبيت النظام السياسي الجديد في المناطق الشرقية، وإظهار قدرة الجمهورية على فرض سلطتها على كامل أراضيها.

وفي هذا السياق، يصبح الجيش والإدارة والحدود أدوات متكاملة في عملية بناء الدولة. فالجندي يفرض السيطرة على الأرض، والإدارة تحول السيطرة العسكرية إلى وجود مؤسسي، والطرق تربط المنطقة بالمركز، والأجهزة الأمنية تراقب المجال المحلي، والحدود تمنع الحركة العابرة التي يمكن أن تعيد إنتاج المقاومة. وبذلك تتكامل الأدوات المختلفة في استراتيجية واحدة.

ومن هنا فإن دراسة استراتيجية الدولة التركية في آغري تكشف أن الحسم لم يكن نتيجة التفوق العسكري وحده، وإنما نتيجة الجمع بين القوة العسكرية والقدرة المؤسسية والتخطيط طويل الأمد والسيطرة الإدارية والتحرك الدبلوماسي. وقد كان هذا الجمع هو الذي جعل الدولة قادرة في النهاية على الانتقال من احتواء الثورة إلى محاصرتها ثم إلى توجيه الضربة العسكرية الكبرى ضدها.

وهكذا، فإن المعركة حول آغري كانت في جوهرها صراعاً على من يملك القدرة على تنظيم المكان والإنسان والموارد والزمن. حاولت الثورة أن تجعل من الجبل قاعدة لمشروع قومي، بينما حاولت الدولة أن تجعل الجبل والمنطقة المحيطة به جزءاً من منظومة الدولة المركزية. وبين هذين المشروعين جرت المواجهة التي انتهت عسكرياً سنة ١٩٣٠، لكنها تركت آثاراً سياسية وتاريخية تجاوزت حدود تلك السنة.

ومن هذه الزاوية تحديداً، ينبغي أن ننقل في الفصل التالي إلى دراسة الحملة العسكرية الكبرى سنة ١٩٣٠، لا باعتبارها مجرد سلسلة من المعارك، وإنما باعتبارها النتيجة المباشرة لتراكم الاستراتيجية التركية خلال السنوات السابقة. فقد أصبحت الدولة، بعد تجربة العمليات الأولى، أكثر معرفة بالجغرافيا، وأكثر قدرة على تنظيم قواتها، وأكثر استعداداً لاستخدام مواردها بصورة واسعة، وأكثر قدرة على تضيق المجال الإقليمي أمام الثورة. أما الحركة الكوردية، فكانت تدخل هذه المرحلة وهي تواجه ضغطاً متزايداً على مواردها وحركتها ومجالها الجغرافي.

ومن هنا تصبح سنة ١٩٣٠ نقطة التحول الحاسمة: اللحظة التي انتقلت فيها استراتيجية الدولة من سياسة الاحتواء والاستنزاف إلى محاولة الحسم النهائي، وانتقلت فيها الثورة من مرحلة الصمود والمبادرة إلى مرحلة الدفاع عن آخر مراكزها. وهذا الانتقال هو الذي سيكشف بصورة نهائية حدود القوة العسكرية الكوردية أمام جهاز دولة مركزي استطاع أن يجمع بين الجيش والإدارة والحدود والدبلوماسية في حملة واحدة واسعة.

فالجمهورية التركية الجديدة كانت تقوم على تصور مركزي للدولة والهوية السياسية، وكانت تنظر إلى وحدة أراضيها وسيادة مؤسساتها على كامل الإقليم بوصفهما من المرتكزات الأساسية للنظام الجمهوري الذي أخذ يتشكل منذ عشرينيات القرن العشرين. ومن هذه الزاوية، لم تكن الحركة القومية الكوردية بالنسبة إلى أنقرة مجرد

اضطراب أمني محدود يمكن احتواؤه من خلال إجراءات مؤقتة، وإنما كانت تمثل تحدياً أعمق يتعلق بطبيعة الدولة نفسها، وبحدود السلطة المركزية، وبالهوية السياسية التي أرادت الجمهورية الجديدة ترسيخها في مرحلة ما بعد الدولة العثمانية.

ولهذا لم تكن الدولة التركية مستعدة للتعامل مع آغري باعتبارها حركة يمكن منحها مساحة سياسية مستقلة بسهولة، لأن مثل هذا الاعتراف كان يمكن أن يحمل نتائج تتجاوز حدود المنطقة التي اندلعت فيها الثورة. فقبول وجود سلطة سياسية كوردية مستقلة، ولو بصورة محدودة ومؤقتة، كان يمكن أن يفهم بوصفه سابقة سياسية، وقد يفتح المجال أمام مطالب مماثلة في مناطق كوردية أخرى. ومن ثم، فإن أهمية آغري بالنسبة إلى أنقرة لم تكن مرتبطة بحجم المنطقة أو عدد المقاتلين فيها فقط، وإنما بما يمكن أن يمثله استمرارها من سابقة سياسية داخل الجمهورية الجديدة.

وكانت هذه النقطة حاضرة في الحسابات الاستراتيجية للدولة. فالمشكلة لم تكن فقط في القوة التي كانت تمتلكها الثورة في لحظة معينة، وإنما في قدرتها المحتملة على النمو والتوسع والتحول من حركة مسلحة إلى مشروع سياسي أكثر استقراراً. فإذا بقيت الثورة محصورة في نطاق عمليات عسكرية متفرقة، أمكن للدولة التعامل معها بوصفها مشكلة أمنية يمكن استنزافها تدريجياً. أما إذا استطاعت أن تؤسس مركزاً سياسياً وعسكرياً ثابتاً، وأن تنشئ إدارة محلية، وأن تحافظ على قوة عسكرية منظمة، وأن تطور علاقات مع الخارج، فإن طبيعة المسألة كانت ستتغير بصورة جذرية.

ومن هنا كانت الدولة تنظر إلى الزمن باعتباره عنصراً حاسماً في الصراع. فمرور السنوات من دون القضاء على الثورة كان يمكن أن يمنحها شرعية رمزية متزايدة، وأن يسمح لها بتطوير مؤسساتها، وتوسيع شبكتها الاجتماعية والسياسية، وجذب عناصر جديدة إلى صفوفها. وكلما طال عمر الكيان السياسي المفترض، ازدادت إمكانية تحوله من ظاهرة عسكرية مؤقتة إلى واقع سياسي يصعب تجاهله.

ولهذا كان من الضروري بالنسبة إلى أنقرة منع الثورة من الوصول إلى مرحلة الاستقرار المؤسسي. فالسيطرة العسكرية المؤقتة على منطقة ما لا تعني بالضرورة قيام دولة، لكن إنشاء مؤسسات مستقرة داخل تلك المنطقة يمكن أن يغير طبيعة الصراع. فإذا تمكنت الحركة من إنشاء إدارة مدنية منتظمة، وجهاز مالي، ونظام قضائي، وهيكلي عسكري واضح، وشبكة اتصالات، وعلاقات سياسية خارجية، فإنها تبدأ في الانتقال من حالة المقاومة إلى حالة السلطة.

وهنا تكمن أهمية المؤسسات. فالحركة المسلحة تستطيع أن تسيطر على موقع أو قرية أو منطقة جبيلة لفترة من الزمن، لكن السلطة السياسية تحتاج إلى أكثر من السيطرة العسكرية. إنها تحتاج إلى إدارة السكان، وتنظيم الموارد، وتأمين الخدمات،

وتحصيل الإيرادات، وتطبيق القوانين، وإدارة الأمن، وإقامة الاتصالات، والتعامل مع القوى الخارجية. وعندما تبدأ هذه الوظائف بالعمل بصورة مستقرة، يصبح الكيان السياسي أكثر قدرة على الاستمرار وأكثر قابلية لأن ينظر إليه بوصفه سلطة فعلية.

ومن هذه الزاوية، كانت آغري تمثل مشروعاً يحتمل أن يتطور من مجرد مركز للمقاومة إلى نواة لكيان سياسي كوردي. وهذا الاحتمال، حتى لو لم يكن قد تحقق بصورة كاملة، كان كافياً لجعل الدولة التركية تتعامل معه بجدية. فالدول لا تنتظر دائماً حتى يصبح الخطر مكتملاً؛ وقد تتحرك في مرحلة مبكرة لمنع تشكل الظروف التي يمكن أن تنتج واقعاً سياسياً جديداً.

وكان هذا أحد أسباب أهمية السيطرة على الأرض. فالقوة التي تفرض وجودها على إقليم معين وتستطيع المحافظة عليه تمتلك فرصة أكبر لتحويل خطابها السياسي إلى واقع. أما الحركة التي لا تستطيع الاحتفاظ بمساحة جغرافية مستقرة، فإن مشروعها السياسي يبقى أكثر عرضة للانقطاع، مهما كان تأثيره الرمزي أو القومي.

ولهذا كان الصراع في آغري صراعاً على الأرض بقدر ما كان صراعاً على الشرعية. فالثورة كانت بحاجة إلى مساحة جغرافية تستطيع أن تمارس فيها سلطتها، بينما كانت الدولة التركية تعمل على منعها من تثبيت هذه المساحة. وكلما تمكنت أنقرة من استعادة السيطرة على القرى والطرق والممرات والمناطق المحيطة بالجبل، تقلصت قدرة الثورة على تحويل وجودها العسكري إلى سلطة سياسية.

ومن هنا كان الهدف التركي يتجاوز هزيمة القوات الكوردية في المعارك. فهزيمة قوة عسكرية لا تعني بالضرورة انتهاء المشروع الذي تقاتل من أجله. وإذا بقيت مؤسساتها وشبكاتها الاجتماعية ومصادر تمويلها وقنوات اتصالها قائمة، فقد تستطيع إعادة بناء قوتها بعد فترة. لذلك كان القضاء على البنية التي تسمح بإعادة إنتاج الثورة أكثر أهمية من مجرد تحقيق انتصار عسكري منفرد.

ولهذا سعت الدولة إلى منع تشكل مؤسسات دائمة للثورة. فوجود إدارة مدنية مستقرة، ونظام مالي، ومؤسسات قضائية، وقوة عسكرية منظمة، وشبكة اتصالات، وهيكلي سياسي قادر على اتخاذ القرارات، كان يمكن أن يمنح المشروع الكوردي في آغري درجة أكبر من الاستمرارية. كما أن وجود علاقات خارجية منتظمة كان يمكن أن يفتح الباب أمام محاولة الحصول على دعم أو اعتراف أو حماية سياسية.

وكان العامل الخارجي بالغ الحساسية في هذا السياق. فالمشروع الذي يبقى محصوراً داخل منطقة جبلية يظل محدود التأثير، أما إذا تمكن من إقامة علاقات مع قوى إقليمية أو دولية، فإنه يمكن أن ينقل القضية من مستوى الصراع الداخلي إلى مستوى المسألة الدولية. ولذلك كانت الدولة التركية حريصة على منع الثورة من الوصول إلى هذه المرحلة، وعلى إبقاء القضية ضمن إطار السيادة التركية والأمن الداخلي.

وهنا تظهر أهمية التداخل بين السياسة الداخلية والدبلوماسية الخارجية في استراتيجية أنقرة. فالحفاظ على وحدة الإقليم لم يكن مسألة عسكرية فقط، وإنما كان مرتبطاً أيضاً بمنع أي قوة خارجية من التعامل مع الثورة باعتبارها سلطة سياسية مستقلة. وكلما بقيت الحركة معزولة سياسياً، أصبح من الأسهل على الدولة التعامل معها باعتبارها حركة مسلحة داخل أراضيها.

ومن ثم، يمكن فهم الحملة التركية ضد آغري باعتبارها محاولة لمنع «تراكم الشرعية» قبل أن يتحول إلى واقع سياسي. فكل سنة تستمر فيها الثورة، وكل مؤسسة تنشئها، وكل منطقة تحافظ عليها، وكل علاقة خارجية تطورها، وكل رمز سياسي تبنيه، كانت تضيف عنصراً جديداً إلى مشروعها. وإذا اجتمعت هذه العناصر في مرحلة معينة، فقد يصبح تفكيك المشروع أكثر صعوبة.

ولهذا كان الوقت بالنسبة إلى الدولة عنصراً يجب السيطرة عليه أيضاً. فكلما طال أمد الثورة من دون حسم، ازدادت فرص تحولها إلى قضية أكثر رسوخاً في الوعي السياسي الكوردي، وربما إلى نقطة جذب لحركات أو شخصيات من مناطق أخرى. أما إذا أمكن القضاء عليها قبل أن تصل إلى مرحلة بناء مؤسسات مستقرة، فإن الدولة تستطيع منعها من التحول إلى نموذج سياسي قابل للتكرار.

وكان هذا الاحتمال أكثر أهمية لأن الحركة الكوردية في تلك المرحلة لم تكن تتحرك في فراغ سياسي. فقد كانت ثورة آغري مرتبطة بمحاولة أوسع لإعادة تنظيم العمل القومي الكوردي، وكان وجود خوييون وعلاقة القيادة السياسية بالعمل العسكري يمنح الثورة بعداً يتجاوز الحدود المحلية. ولذلك فإن نجاح آغري في تثبيت مركز سياسي مستقر كان يمكن أن يعزز مكانة المشروع القومي الكوردي في مرحلة كان النظام الإقليمي فيها لا يزال حديث التكوين.

وهكذا كان هناك سباق بين مشروعين سياسيين متعارضين في رؤيتهما لمستقبل المنطقة: مشروع الدولة التركية الذي يسعى إلى تثبيت سيادة مركزية موحدة على كامل أراضي الجمهورية، ومشروع الحركة الكوردية الذي يحاول تحويل المقاومة المسلحة إلى كيان سياسي قادر على ممارسة السلطة في جزء من المجال الكوردي.

ولم يكن هذا السباق متساوياً في الإمكانيات. فالدولة التركية كانت تمتلك مؤسسات قائمة، وجيشاً نظامياً، وإدارة مركزية، وموارد مالية، وشبكة دبلوماسية، واعترافاً دولياً بسيادتها. أما الحركة الكوردية فكانت تحاول بناء مؤسساتها في ظروف الحرب، وتعتمد على موارد محدودة، وتتحرك في بيئة إقليمية لا تضمن لها الاعتراف أو الدعم المستقر.

ومن هنا كانت السيطرة على الأرض عنصراً حاسماً. فالسلطة السياسية تحتاج إلى إقليم تستطيع ممارسة سيادتها عليه، وتحتاج إلى سكان تستطيع إدارة شؤونهم، وإلى موارد يمكنها استخدامها، وإلى مؤسسات تستطيع فرض قراراتها. وإذا لم تستطع

الحركة الحفاظ على إقليم مستقر، فإن مشروعها السياسي يبقى معرضاً للتفكك مهما كانت قوة خطابها القومي.

ولهذا كان جبل آغري ذا قيمة تتجاوز أهميته العسكرية. فقد كان يمثل في تصور الحركة الكوردية أكثر من ملجأ للمقاتلين؛ كان رمزاً ومركزاً جغرافياً يمكن أن يستند إليه مشروع سياسي. ومن ثم، فإن السيطرة التركية على الجبل ومحيطه لم تكن مجرد انتصار ميداني، بل كانت محاولة لتدمير المركز الجغرافي الذي يمكن أن يستند إليه هذا المشروع.

وفي المقابل، كانت الحركة تدرك أن فقدان المجال الجغرافي يعني فقدان جزء أساسي من قدرتها على ممارسة السلطة. ولذلك ارتبط الصمود العسكري في آغري بالحفاظ على المشروع السياسي نفسه. فالمقاتلون لم يدافعوا عن مواقع عسكرية فحسب، وإنما كانوا يدافعون عن المجال الذي أرادت الحركة أن تجعل منه قاعدة لمشروعها القومي.

وهنا تتضح العلاقة بين الجغرافيا والمؤسسة. فالجغرافيا تمنح الحركة المجال، لكن المؤسسة هي التي تحول هذا المجال إلى سلطة. وإذا لم تستطع الحركة بناء مؤسسات مستقرة، فإن السيطرة الجغرافية تبقى هشة. وإذا تمكنت الدولة من تفكيك تلك السيطرة قبل اكتمال المؤسسات، فإن المشروع السياسي يصبح أكثر عرضة للانحيار.

ولهذا كانت الدولة التركية حريصة على عدم السماح بتطور هذه العناصر بصورة مستقرة في آغري. فكلما ظهرت نواة لمؤسسة سياسية أو عسكرية دائمة، أصبحت هدفاً للضغط. وكلما اتسعت قدرة الثورة على تنظيم مواردها أو قواتها، أصبح من الضروري تضيق مجالها. وكلما ازدادت صلاتها الخارجية، ازدادت أهمية عزلها دبلوماسياً.

ومن هنا لا ينبغي فهم استراتيجية أنقرة على أنها كانت مجرد رد فعل على العمليات العسكرية للمقاتلين، وإنما كانت محاولة لإحباط مشروع سياسي قبل أن يكتمل. فقد كان السؤال بالنسبة إلى الدولة: كيف تمنع الحركة من الانتقال من مرحلة «المقاومة» إلى مرحلة «السلطة»؟

وكانت الإجابة تتشكل عبر مجموعة مترابطة من السياسات: الضغط العسكري، وتضييق المجال الجغرافي، وضبط الحدود، وتعزيز الإدارة، وتوسيع الوجود الأمني والعسكري، ومنع استقرار المؤسسات السياسية للثورة، والحفاظ على عزلتها الخارجية. وكل عنصر من هذه العناصر كان يستهدف جانباً من قدرة الحركة على التحول إلى كيان سياسي مستدام.

وفي هذا المعنى، لم تكن معركة آغري مجرد معركة للسيطرة على جبل، بل كانت مواجهة حول سؤال أعمق: من يملك الحق والقدرة على تنظيم المجال السياسي في المنطقة؟ هل تستطيع حركة قومية كوردية أن تنشئ سلطة مستقلة داخل إقليم

تعتبره الجمهورية التركية جزءاً لا يتجزأ من أراضيها؟ أم تستطيع الدولة المركزية أن تمنع ذلك قبل أن يتحول إلى واقع دائم؟

وهذا السؤال هو الذي يمنح ثورة آغري أهميتها التاريخية. فهي لم تكن مجرد انتفاضة مسلحة أخرى، وإنما كانت محاولة للانتقال من المقاومة إلى بناء واقع سياسي. وقد اصطدمت هذه المحاولة بدولة كانت في الوقت نفسه تبني مؤسساتها وتعيد تنظيم إدارتها وتثبت حدودها وتعيد تعريف مفهوم السيادة داخل الجمهورية الجديدة.

ولهذا فإن الحسم العسكري سنة ١٩٣٠ ينبغي ألا يقرأ باعتباره نهاية سلسلة من المعارك فحسب، وإنما باعتباره فشلاً لمحاولة إنشاء كيان سياسي مستقر في آغري. فقد استطاعت الدولة في النهاية أن تمنع الثورة من ترسيخ مؤسسات دائمة، وأن تستعيد السيطرة على المجال الجغرافي، وأن تفكك القوة العسكرية التي كانت تحمي المشروع السياسي.

لكن ذلك لا يعني أن المشروع القومي الذي حملته الثورة اختفى بانتهاء العمليات العسكرية. فالهزيمة العسكرية لا تساوي بالضرورة نهاية الفكرة السياسية. وقد تبقى التجربة في الذاكرة الجماعية بوصفها محاولة مبكرة لبناء كيان كوردي، وتتحول إلى جزء من السردية التاريخية للحركة القومية الكوردية.

ومن هنا يجب التمييز بين نتيجتين مختلفتين: النتيجة العسكرية، التي انتهت بسقوط المقاومة المسلحة في آغري، والنتيجة التاريخية والسياسية، التي تمثلت في استمرار حضور التجربة داخل الذاكرة السياسية الكوردية. وهذا التمييز ضروري لفهم لماذا يمكن لثورة مهزومة عسكرياً أن تظل ذات أهمية كبيرة في تاريخ شعب أو حركة قومية.

وبذلك فإن استراتيجية الدولة التركية لم تكن تهدف فقط إلى الانتصار في حرب، وإنما إلى منع ولادة واقع سياسي جديد. وقد نجحت في تحقيق هذا الهدف العسكري والسياسي المباشر، لكنها لم تستطع أن تمحو السؤال القومي الذي كانت الثورة تعبر عنه. ومن هنا تبدأ أهمية المرحلة التالية من الدراسة: كيف تحولت محاولات الاحتواء والتطويق والعزل إلى حملة عسكرية كبرى سنة ١٩٣٠، وكيف جرى استخدام التفوق المؤسسي والعسكري للدولة لإنهاء آخر مركز رئيسي للمقاومة في آغري.

وهنا تظهر أهمية خويون وإحسان نوري باشا في الحسابات التركية.

فقد مثلت خويون الإطار السياسي والقومي الذي حاول أن يمنح المقاومة الكوردية بعداً يتجاوز حدود الانتفاضة المحلية، بينما مثل إحسان نوري باشا الجانب العسكري والتنظيمي للمشروع، بوصفه قائداً يمتلك خبرة عسكرية ويحاول تحويل المقاومة المتفرقة إلى قوة أكثر انتظاماً. وبهذا لم تعد أنقرة تواجه مجموعات محلية متناثرة

يمكن التعامل معها كل واحدة على حدة، وإنما أصبحت أمام حركة تمتلك قدراً من التنظيم والقيادة والخطاب القومي، ويمكن، إذا توافرت لها الظروف المناسبة، أن تتطور من مقاومة مسلحة إلى مشروع سياسي أكثر استقراراً.

ومن هذه الزاوية، أصبح القضاء على البنية القيادية والتنظيمية للثورة أكثر أهمية من تحقيق انتصار ميداني منفرد. فهزيمة مجموعة من المقاتلين لا تعني بالضرورة نهاية الحركة إذا بقي التنظيم قادراً على إعادة بناء نفسه. وإذا بقيت القيادة قادرة على جمع المقاتلين وتنسيق عملياتهم، أمكن للثورة أن تستعيد جزءاً من قوتها. وإذا بقيت الحدود تسمح بالحركة، ظلت إمكانية إعادة التوضع والإمداد قائمة. وإذا بقي الجبل قادراً على توفير الحماية، أمكن للمقاومة أن تستمر حتى بعد خسارة بعض مواقعها.

ولهذا اتجهت الاستراتيجية التركية تدريجياً إلى التعامل مع هذه العناصر باعتبارها أجزاء مترابطة من مشكلة واحدة. فلم يعد السؤال الأساسي هو: كيف تطرد القوات الكوردية من هذا الموقع أو ذاك؟ وإنما أصبح السؤال الأوسع: كيف تمنع الثورة من إعادة إنتاج نفسها بعد كل حملة عسكرية؟

وهذه كانت إحدى أهم التحولات في طبيعة الاستراتيجية التركية. فقد انتقلت الدولة من منطق المواجهة المباشرة والمطاردة إلى منطق أوسع يقوم على العزل والتطويق والاستنزاف، وعلى تقليص المجال الذي تستطيع الثورة أن تتحرك داخله. فالمقصود لم يعد مجرد الوصول إلى المقاتلين، وإنما حرمانهم من الشروط التي تسمح لهم بالبقاء وإعادة تنظيم قوتهم.

وكان التطويق في هذا السياق أكثر أهمية من المطاردة المباشرة. فالمطاردة داخل الجبل كانت تحمل مخاطر كبيرة بالنسبة إلى الجيش النظامي؛ إذ إن التضاريس الوعرة والمساحات المرتفعة والممرات الضيقة تمنح المقاتلين الذين يعرفون المنطقة قدرة أكبر على الحركة والمناورة، وتتيح لهم اختيار لحظة الاشتباك والانسحاب إلى مناطق يصعب على القوات النظامية الوصول إليها بسرعة. أما التطويق، فيهدف إلى تغيير هذه المعادلة نفسها، بحيث تصبح حركة المقاتلين محصورة داخل مجال يتقلص تدريجياً.

فالمشكلة بالنسبة إلى الثورة لم تعد فقط كيفية مواجهة القوات التركية، بل أين يمكنها الانسحاب عندما يشتد الضغط؟ ومن أين تحصل على المؤن؟ وكيف تعيد توزيع مقاتليها؟ وكيف تحافظ على الاتصال بين وحداتها؟ وكيف تصل إلى المناطق الحدودية؟ وكيف تستعيد المبادرة بعد خسارة أحد مواقعها؟

ومن هنا أصبحت المناطق المحيطة بجبل آغري ذات أهمية لا تقل عن الجبل نفسه. فالسيطرة على الجبل وحده لم تكن كافية إذا بقي محيطه مفتوحاً أمام الحركة والإمداد. والسيطرة على المحيط لم تكن كافية إذا بقيت الحدود تسمح

بالعبور والمناورة. وضبط الحدود لم يكن كافياً إذا ظلت شبكات الدعم المحلية قادرة على توفير الموارد والمعلومات والمأوى. ولذلك أخذت الاستراتيجية التركية شكل حلقات متداخلة، يكمل كل مستوى منها المستوى الآخر.

الجبل ينبغي عزله.
ومحيط الجبل ينبغي السيطرة عليه.
والطرق ينبغي مراقبتها.
والممرات ينبغي تضيق استخدامها.
والحدود ينبغي ضبطها.
ومصادر الإمداد ينبغي تقليصها.
والشبكات التي تساعد على إعادة تنظيم المقاومة ينبغي تفكيكها.

وبهذه الطريقة بدأت الثورة تفقد تدريجياً بعض المزايا التي كانت تتمتع بها في مراحلها الأولى. فالجغرافيا التي كانت تمنحها حرية الحركة بدأت تتحول إلى مجال يمكن تطويقه. والحدود التي كانت تمنحها فرصة للمناورة أصبحت أكثر خضوعاً للرقابة. والشبكات المحلية التي ساعدت المقاتلين على الاستمرار أصبحت معرضة لضغط أمني وإداري متزايد. أما الزمن، الذي منح الثورة في البداية فرصة لترسيخ وجودها وبناء شبكاتها، فقد بدأ يتحول تدريجياً إلى عامل استنزاف.

ومن هنا يمكن القول إن الدولة التركية لم تنتصر في آغري لمجرد امتلاكها جيشاً أقوى، وإنما نجحت تدريجياً في تغيير طبيعة الحرب نفسها. ففي البداية كانت المواجهة أقرب إلى نمط من المقاومة الجبلية، يستطيع فيه المقاتلون اختيار مواقع الاشتباك، والانسحاب إلى مناطق وعرة، والاستفادة من معرفة دقيقة بالطرق والمسالك، ثم إعادة الظهور في ظروف أكثر ملاءمة.

لكن تطور الاستراتيجية التركية نقل الحرب إلى مستوى آخر: صراع على المجال الجغرافي نفسه. وأصبح السؤال الحاسم ليس فقط من يملك السلاح الأفضل، وإنما من يسيطر على الطرق والممرات والحدود، ومن يستطيع نقل القوات والإمدادات، ومن يستطيع البقاء مدة أطول، ومن يمتلك القدرة على إعادة نشر قواته بعد كل مواجهة.

عندما أصبحت هذه الأسئلة هي المحددات الأساسية للصراع، بدأت الكفة تميل تدريجياً لمصلحة الدولة التركية.

وهنا تظهر أهمية القدرة اللوجستية. فالحرب ليست مجرد مواجهة بين المقاتلين في لحظة الاشتباك، وإنما هي منظومة كاملة من الغذاء والذخيرة والنقل والاتصالات والطبابة والإمداد والصيانة وإعادة الانتشار. والجيش النظامي، مهما واجه من صعوبات، يمتلك مؤسسات مخصصة لتأمين هذه الاحتياجات على نطاق أوسع بكثير من حركة مسلحة تعمل في بيئة جبلية محدودة الموارد.

أما الثورة، فكانت تعتمد بدرجة أكبر على البيئة المحلية وعلى شبكات اجتماعية وعلى الموارد المتاحة في المنطقة، وعلى ما تستطيع القيادة جمعه من السلاح والذخيرة والرجال. وهذا لا يعني أن هذه الموارد كانت معدومة، وإنما يعني أنها كانت أقل استقراراً وأكثر تعرضاً للانقطاع والاستنزاف.

وفي حرب قصيرة قد لا يكون هذا الفارق حاسماً. فقد تستطيع حركة مسلحة أن تعتمد على سرعة الحركة والمفاجأة والمعرفة الجغرافية، وأن تعوض نقص الموارد بقدرتها على اختيار مواقع القتال وتجنب المواجهة المباشرة. لكن عندما تتحول الحرب إلى صراع طويل، يصبح العامل اللوجستي عنصراً استراتيجياً لا يمكن تجاهله.

فكل شهر إضافي من الحرب يعني بالنسبة إلى الثورة استهلاكاً إضافياً للذخيرة والمؤن، وخسارة محتملة للمقاتلين، وحاجة مستمرة إلى تجنيد عناصر جديدة، وصعوبة متزايدة في الحفاظ على الاتصالات والإمدادات. أما الدولة، فكانت تمتلك قدرة أكبر على تجديد قواتها وإعادة تنظيم وحداتها وتعويض خسائرها.

ولهذا كان استمرار الثورة إنجازاً بحد ذاته، لكنه كان في الوقت نفسه مصدراً للاستنزاف. فالمقاومة التي تستطيع الصمود سنوات تثبت قدرتها على البقاء، لكنها إذا لم تستطع خلال تلك السنوات تحقيق تحول سياسي أو مؤسسي، فإن تكلفة الاستمرار قد تبدأ في تجاوز قدرتها على التحمل.

وهذا ما جعل الزمن يعمل تدريجياً لمصلحة أنقرة. فالدولة كانت تستطيع أن تتعامل مع الحرب بوصفها عملية طويلة، بينما كانت الثورة بحاجة إلى الحفاظ على مستوى مستمر من التعبئة والقتال لكي تثبت قدرتها على الاستمرار.

كما أن الدولة التركية كانت تمتلك وسائل عسكرية أكثر تطوراً من تلك المتاحة للمقاتلين، ولا سيما مع توسع العمليات في المرحلة الأخيرة. وأصبح استخدام المدفعية والطيران والاستطلاع، إلى جانب القوات البرية، جزءاً من محاولة تقليص المزايا التي كانت تمنحها الجغرافيا للمقاومة.

وكان إدخال القوة الجوية إلى المعادلة العسكرية ذا أهمية خاصة، لأن الجبل الذي يوفر حماية نسبية أمام القوات البرية يمكن أن يصبح أقل أماناً عندما تستطيع الدولة استخدام الاستطلاع الجوي أو القصف الجوي في إطار عمليات منسقة. كما أن المدفعية تستطيع ضرب بعض المواقع والتجمعات من مسافات لا تتيح للمقاتلين مواجهتها بالأسلوب نفسه الذي يواجهون به القوات البرية.

ومع ذلك، لا ينبغي أن يفهم تطور القوة الجوية بوصفه العامل الوحيد في نهاية الثورة. فالطيران لا يعمل بصورة مستقلة عن بقية منظومة الحرب. إنه يحتاج إلى معلومات عن مواقع الخصم، وإلى قواعد ووسائل إمداد، وإلى تنسيق مع القوات البرية، وإلى قدرة على تحديد الأهداف، وإلى شبكة اتصالات تسمح بتحويل المعلومات إلى عمليات عسكرية.

ولهذا كان أثر القوة الجوية جزءاً من تحول أكبر في طبيعة العمليات، لا عاملاً منفرداً يفسر النتيجة. فالجيش البري يحاصر ويتقدم، والطيران يراقب ويضرب، والمدفعية توفر الإسناد، والإدارة تعزز السيطرة، والأجهزة الأمنية تجمع المعلومات، والحدود تراقب، والدبلوماسية تعمل على تقليص المجال الإقليمي الذي يمكن أن تستفيد منه الثورة.

وهنا تتحول العمليات من حملة عسكرية محدودة إلى استراتيجية دولة كاملة.

وهذا هو الفارق الأساسي بين العمليات الأولى والمرحلة التي سبقت الحسم النهائي. فقد تعلمت الدولة من الصراع، وراكت خبرة عسكرية ومعلوماتية عن المنطقة، وأصبحت أكثر قدرة على فهم طبيعة المقاومة ومصادر قوتها. وفي المقابل، واجهت الثورة صعوبة أكبر في تطوير استراتيجية مماثلة بالسرعة نفسها، بسبب محدودية الموارد وتعدد مراكز النفوذ داخل البيئة المحلية.

وكانت الحركة تمتلك قيادة عسكرية، لكن القيادة لم تكن تعمل في ظروف دولة مركزية تمتلك القدرة على فرض أوامرها على كامل المجال السياسي والاجتماعي. وكانت الثورة تعتمد بدرجة كبيرة على بنية اجتماعية تتداخل فيها الروابط القبلية والمحلية مع المشروع القومي الأوسع، الأمر الذي جعل بناء قيادة مركزية متماسكة أكثر صعوبة.

وهنا تظهر إحدى المفارقات الأساسية في ثورة آغري: كلما تطور المشروع القومي، أصبح أكثر حاجة إلى مؤسسات مركزية قادرة على إدارة الموارد والقوات والعلاقات الخارجية، بينما ظلت قدرته على بناء هذه المؤسسات محدودة. كانت الثورة تحاول بناء مشروع دولة، لكنها لم تكن تمتلك أدوات الدولة.

أما تركيا فكانت تبني دولة مركزية، وكانت تمتلك بالفعل أدواتها.

وهذا جعل الصراع غير متكافئ من الناحية المؤسسية، حتى عندما كانت الثورة قادرة على تحقيق تفوق محلي في بعض المواقع أو الاشتباكات.

ومن المنظور السياسي، استفادت أنقرة أيضاً من قدرتها على ربط العمليات العسكرية بمفهوم السيادة. فقد قدمت الدولة مواجهتها مع الثورة في إطار الدفاع عن وحدة أراضي الجمهورية وسلطتها على كامل الإقليم، وهو إطار سياسي وقانوني منحها مساحة أوسع للتحرك في البيئة الدولية.

أما الحركة الكردية، فكانت تواجه مشكلة مختلفة: كان عليها أن تقنع الخارج بأن ما يجري في آغري لا يمثل مجرد تمرد داخلي، وإنما يرتبط بقضية قومية وبمطالب سياسية تتجاوز إطار الأمن الداخلي. وكان تحويل هذه الرواية إلى موقف دولي مؤثر أمراً بالغ الصعوبة في ظل النظام الدولي الذي استقر بعد معاهدة لوزان.

وهنا نعود إلى الموقف الدولي الذي جرى بحثه في الفصل السابق. فاستراتيجية الدولة التركية لا يمكن فصلها عن البيئة الدولية التي عملت داخلها. فقد استطاعت أنقرة

التحرك عسكرياً بقدر أكبر من الحرية ما دامت لم تواجه ضغطاً دولياً قوياً يفرض عليها وقف عملياتها أو الاعتراف بكيان سياسي كوردي في آغري.

كما كان العامل الإيراني مهماً في تضيق المجال أمام الثورة. فكلما أصبحت الحدود أكثر ضيقاً، تراجعت إحدى إمكانات الحركة للمناورة وإعادة التنظيم. وبذلك اجتمعت عناصر القوة الداخلية للدولة التركية مع ظروف إقليمية لم تكن مواتية لتحول آغري إلى كيان سياسي مستقل.

وهذا ما يفسر الاختلاف الكبير بين بداية الثورة ونهايتها.

في البداية كانت الدولة تواجه منطقة جبلية صعبة، ومقاتلين يعرفون الأرض، وحدوداً تمنح مساحة للمناورة، وشبكات اجتماعية محلية تساعد على الاستمرار.

أما في المرحلة الأخيرة، فقد أصبح المجال الجغرافي أضيق، والقوات التركية أكثر استعداداً، والحدود أكثر ضيقاً، والمحيط أكثر مراقبة، والموارد المتاحة للثورة أكثر محدودة، والبيئة الدولية أقل استعداداً للتدخل.

وبالتالي أصبح الحسم العسكري ممكناً.

ولا ينبغي فهم هذا الحسم باعتباره انتصاراً مفاجئاً تحقق في معركة واحدة، وإنما باعتباره النتيجة التراكمية لسنوات من الاستنزاف وإعادة التنظيم وتضييق المجال وتطوير الأدوات العسكرية والإدارية والدبلوماسية.

لقد احتاجت الدولة التركية إلى وقت للوصول إلى هذه المرحلة، لكنها كانت تمتلك القدرة على استخدام الوقت لمصلحتها. وهذه إحدى أهم نقاط قوتها الاستراتيجية.

فالدولة التي تستطيع تحمل حرب طويلة، وتعويض خسائرها، وتوسيع قواتها، وتطوير أساليبها، والحفاظ على مواردها، تمتلك ميزة كبيرة أمام حركة تعتمد على التعبئة الشعبية والموارد المحدودة.

وفي النهاية، لم تكن المعركة بين عدد المقاتلين فقط، وإنما بين قدرتين مختلفتين على الاستمرار.

كانت قدرة الدولة على الاستمرار أكبر.

أما قدرة الثورة على الاستمرار فكانت مرتبطة بمجموعة من الشروط: استمرار الدعم الاجتماعي، وتوافر السلاح والذخيرة، وإمكانية الحركة عبر الحدود، والحفاظ على القيادة، وبقاء الجبل مجالاً آمناً نسبياً، ووجود دعم سياسي أو إقليمي.

وعندما بدأت هذه الشروط تضيق واحداً بعد آخر، بدأت الثورة تفقد قدرتها على مواصلة الحرب بالشكل نفسه.

ومن هنا يمكن القول إن استراتيجية الدولة التركية نجحت في تحويل ثورة آغري تدريجياً من مشروع قابل للتوسع إلى جيب مقاومة محاصر، ثم إلى قوة عسكرية تواجه صعوبة متزايدة في الاحتفاظ بالمبادرة الاستراتيجية.

وهذا التحول كان جوهر الحسم.

فالدولة لم تكن بحاجة إلى تدمير كل مقاتل موجود في الجبل لكي تنتصر، وإنما كان يكفيها أن تجعل الثورة عاجزة عن إنتاج قوة جديدة، أو توسيع نطاق عملياتها، أو الحصول على إمدادات كافية، أو استخدام الحدود للمناورة، أو تحويل وجودها العسكري إلى سلطة سياسية مستقرة.

وعندما اجتمعت هذه الشروط، أصبح انهيار المقاومة المنظمة مسألة وقت.

ومن هنا فإن استراتيجية الدولة التركية في آغري تمثل درساً مهماً في تاريخ الصراعات بين الدول والحركات القومية المسلحة. فالدولة لا تنتصر دائماً بضربة واحدة، وإنما قد تحقق النتيجة النهائية من خلال إغلاق المساحات التي تمنح خصمها القدرة على البقاء، وتحويل نقاط القوة التي يعتمد عليها إلى نقاط يمكن السيطرة عليها.

وقد كانت آغري مثلاً واضحاً على ذلك.

فالجبل وحده لم يكن كافياً.

والحدود وحدها لم تكن كافية.

والبنية القبلية والاجتماعية وحدها لم تكن كافية.

والسلاح وحده لم يكن كافياً.

وحتى القيادة العسكرية، مهما بلغت كفاءتها، لم تكن كافية وحدها لتحويل المقاومة إلى دولة.

كانت الثورة تحتاج إلى منظومة متكاملة من القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، وإلى مؤسسات قادرة على تحويل السيطرة الميدانية إلى سلطة مستدامة.

أما الدولة التركية فكانت تمتلك هذه المنظومة بدرجات متفاوتة، ولذلك استطاعت أن تحول تفوقها المؤسسي إلى تفوق عسكري وسياسي.

ومع ذلك، فإن دراسة استراتيجية الدولة التركية لا ينبغي أن تؤدي إلى تصوير الثورة باعتبارها حركة ضعيفة أو بلا قدرة حقيقية. فمجرد استمرارها سنوات طويلة في بيئة جبلية قاسية، وقدرتها على مواجهة جيش نظامي وإجباره على تطوير أساليبه، يكشف عن قوة اجتماعية وسياسية وعسكرية لا يمكن تجاهلها.

بل إن حجم الاستجابة التركية نفسه يدل على أن الثورة لم تكن مجرد اضطراب محلي عابر. فقد احتاجت الدولة إلى حملات متكررة، وإلى إعادة تنظيم قواتها، وإلى تعزيز وجودها في المنطقة، وإلى ضبط الحدود، وإلى تطوير وسائلها العسكرية، وإلى إدارة سياسية وأمنية مستمرة.

وهذا يعني أن آغري كانت تمثل تحدياً حقيقياً لمشروع الدولة التركية في مرحلة تأسيسها.

ومن هنا بقيت الثورة في الذاكرة السياسية الكوردية بوصفها واحدة من أبرز محاولات المقاومة القومية في تلك المرحلة، لكنها بقيت في الوقت نفسه تجربة تكشف حدود المقاومة عندما لا تمتلك دولة راعية، ولا اعترافاً دولياً، ولا موارد مؤسسية مستقرة، ولا قدرة كافية على تحويل القوة العسكرية إلى سلطة سياسية مستدامة.

ولهذا لا ينبغي اختزال نهاية آغري في عبارة: «هزمت تركيا الثورة عسكرياً». فهذه العبارة، رغم صحتها في نتائجها العامة، لا تفسر كيف حدثت الهزيمة.

والأدق تاريخياً وسياسياً هو القول إن الدولة التركية نجحت في بناء استراتيجية متعددة المستويات، جمعت بين القوة العسكرية، والتطويق الجغرافي، وضبط الحدود، والاستنزاف الطويل، والسيطرة الإدارية، والاستفادة من موقع الدولة في النظام الدولي، ثم استخدمت تفوقها في الموارد والقدرة على التعبئة للوصول إلى الحسم النهائي.

أما الثورة، فقد نجحت في الصمود، وفي بناء رمز قومي، وفي تحويل آغري إلى مركز للمقاومة السياسية والعسكرية، وفي محاولة نقل القضية الكوردية من مستوى الاضطراب المحلي إلى مستوى المشروع القومي، لكنها لم تستطع تحويل هذه القوة إلى مؤسسات دولة قادرة على مواجهة جهاز الدولة التركية على المدى الطويل.

وبذلك أصبحت آغري في جوهرها صراعاً بين مشروعين مختلفين للدولة والسيادة: مشروع الجمهورية التركية الذي كان يسعى إلى احتكار السلطة والسيادة على كامل أراضيها، وبناء دولة مركزية ذات هوية سياسية موحدة؛ ومشروع قومي كوردي كان يحاول انتزاع مساحة سياسية مستقلة وتحويل المقاومة إلى كيان قادر على ممارسة السلطة.

وفي هذا الصراع امتلكت تركيا عنصراً حاسماً: الدولة نفسها.

كانت لديها المؤسسات والجيش والموارد والإدارة والحدود والقدرة الدبلوماسية والاعتراف الدولي.

أما الحركة الكوردية فكانت تمتلك الفكرة والقيادة والمقاومة والتنظيم، لكنها لم تكن تمتلك الدولة.

ولهذا كان التفوق التركي في النهاية أكبر من مجرد تفوق في السلاح؛ كان تفوقاً في بنية القوة نفسها.

وهذا هو المفتاح الأساسي لفهم نهاية ثورة آغري. فالجيش التركي لم ينتصر فقط لأنه كان أكثر تسليحاً، وإنما لأن الدولة التركية استطاعت، بصورة متزايدة، أن تستخدم مؤسساتها المختلفة في خدمة هدف استراتيجي واحد: عزل الثورة، وتضييق مجالها، ومنعها من التحول إلى سلطة سياسية مستقرة، ثم إنهاء قدرتها العسكرية على الاستمرار.

وعندما اكتملت عملية العزل والتطويق وضبط الحدود، وتراجعت قدرة الثورة على المناورة وإعادة بناء قوتها، انتقل الصراع إلى مرحلته الأخيرة، حيث أصبح الهدف التركي هو توجيه الضربة الحاسمة وإنهاء الوجود العسكري المنظم للثورة في جبل آغري.

ومن هنا تبدأ المرحلة الأكثر حساسية في دراسة الثورة: الحملة العسكرية الكبرى سنة ١٩٣٠، التي لم تكن مجرد عملية عسكرية منفصلة، بل كانت الخلاصة العملية للاستراتيجية التي تطورت خلال السنوات السابقة؛ استراتيجية جمعت بين الجيش والإدارة واللوجستيات والحدود والدبلوماسية، واستهدفت ليس فقط المقاتلين، وإنما الشروط الجغرافية والسياسية والاجتماعية التي سمحت لثورة آغري بأن تستمر وتتحول، ولو بصورة محدودة، إلى مشروع سياسي قومي.

-
- David McDowall, A Modern History of the Kurds.
 - Uğur Ümit Üngör, The Making of Modern Turkey: Nation and State in Eastern Anatolia, 1913–1950.
 - Erik J. Zürcher, Turkey: A Modern History.
 - Martin van Bruinessen, Agha, Shaikh and State.
 - Michael M. Gunter, The Kurds in Turkey: A Political Dilemma.
 - Robert W. Olson, The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880–1925.
 - M. Hakan Yavuz and Michael M. Gunter, Kurdish Nationalism and Identity in Turkey.

الرابع عشر: القوة الجوية وتحول ميزان الحرب

لا يمكن فهم المرحلة الأخيرة من ثورة آغري من دون التوقف عند دخول القوة الجوية التركية بصورة أكثر فاعلية في العمليات العسكرية، لأن استخدام الطيران لم يكن مجرد تطور تقني محدود في أدوات الحرب، بل كان جزءاً من التحول الأوسع الذي طرأ على استراتيجية الدولة التركية في مواجهة الثورة. فبعد سنوات من الحملات العسكرية والعمليات البرية التي أظهرت صعوبة إخضاع المنطقة الجبلية بصورة نهائية، بدأت أنقرة تبحث عن وسائل تستطيع من خلالها تجاوز المزايا الطبيعية التي وفرتها جغرافية آغري للمقاومة. وفي هذا السياق اكتسب الطيران أهمية متزايدة، باعتباره وسيلة تسمح للدولة بتوسيع مجال المراقبة والاستطلاع، والوصول إلى مناطق يصعب على القوات البرية بلوغها، ودعم عمليات التطويق والحصار التي كانت تمهد للحسم النهائي.

وقد جاء هذا التحول في مرحلة كانت فيها الجمهورية التركية لا تزال تعمل على تثبيت مؤسساتها العسكرية وبناء قدرتها على استخدام وسائل الحرب الحديثة. فالدولة التي خرجت من الحرب العالمية الأولى وحرب الاستقلال لم تكن تملك في بداياتها كل القدرات العسكرية التي ستصبح متاحة لها لاحقاً. ومع مرور السنوات، بدأت المؤسسة العسكرية التركية في إعادة تنظيم قواتها وتطوير وسائلها، وأصبح الطيران العسكري جزءاً من عملية تحديث أوسع للقوة المسلحة. ومن هنا فإن دراسة الطيران في ثورة آغري لا ينبغي أن تفصل عن تاريخ بناء الجيش التركي الحديث، ولا عن سعي الجمهورية الجديدة إلى امتلاك أدوات عسكرية تمكنها من السيطرة على أراضيها ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

كانت هذه المسألة ذات أهمية خاصة في شرق الأناضول، حيث فرضت الطبيعة الجغرافية نفسها بوصفها عاملاً عسكرياً وسياسياً في آن واحد. فجبل آغري، بارتفاعه الشاهق وتضاريسه الوعرة ومناطقه التي يصعب الوصول إليها، لم يكن مجرد موقع جغرافي للمقاومة، وإنما كان أحد أهم عناصر القوة التي ساعدت الثورة على البقاء. فقد استطاع المقاتلون الاستفادة من معرفتهم بالممرات والمرتفعات والمخائى الطبيعية، ومن قدرتهم على الانتقال بين المناطق الجبلية والريفية، في حين كانت القوات النظامية بحاجة إلى تنظيم عمليات واسعة من أجل الوصول إلى مجموعات صغيرة تستطيع الانسحاب قبل وقوع الاشتباك المباشر.

ولهذا كانت الحرب في بدايتها تحمل شيئاً من عدم التكافؤ بين قوة الدولة من جهة، وقوة الجغرافيا من جهة أخرى. فالدولة كانت تمتلك عدداً أكبر من الجنود والأسلحة والتنظيم، لكنها لم تكن قادرة دائماً على تحويل هذا التفوق إلى سيطرة ميدانية مستمرة. أما المقاومة، فعلى الرغم من محدودية مواردها، فقد كانت قادرة على تعويض جانب من ضعفها بالاعتماد على الجبل والحركة والاختفاء والمباغرة.

ولذلك لم يكن احتلال موقع أو ممر أو قرية يعني بالضرورة انتهاء المقاومة، لأن المقاتلين كانوا يستطيعون الانسحاب إلى مناطق أكثر صعوبة ثم العودة بعد تراجع العمليات العسكرية.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تغيير طبيعة الحرب نفسها. فإذا كانت القوات البرية تواجه صعوبة في الوصول إلى المقاتلين، فإن الطيران يستطيع أن يتجاوز جزءاً من هذه المشكلة. وإذا كانت التضاريس توفر للمقاومة أماكن للاختباء، فإن الاستطلاع الجوي يمكن أن يساعد الدولة في اكتشاف التحركات والتجمعات والممرات. وإذا كان الجبل يمنح المقاتلين قدرة على الانسحاب، فإن القصف الجوي يمكن أن يضغط على مناطق تجمعهم ويجعل الحركة أكثر صعوبة. وبذلك بدأ الجبل يفقد تدريجياً جزءاً من حصانته العسكرية السابقة.

ولا يعني ذلك أن الطيران كان قادراً بمفرده على حسم الثورة. فهذه قراءة مبسطة لطبيعة الحرب. فالطائرة تحتاج إلى معلومات دقيقة، وقواعد جوية، ووقود، وصيانة، ووسائل اتصال، وتنسيق مع القوات البرية، كما أن القصف لا يؤدي بالضرورة إلى السيطرة على الأرض. فالسيطرة الفعلية تحتاج في النهاية إلى قوات تستطيع التقدم والاحتفاظ بالمواقع وتأمينها. ولذلك كانت القيمة الحقيقية للقوة الجوية تكمن في اندماجها مع بقية عناصر الاستراتيجية التركية، لا في استخدامها باعتباره سلاحاً منفصلاً.

ومن هذه الزاوية، يمثل الطيران إحدى حلقات التحول من استراتيجية المطاردة إلى استراتيجية التطويق. ففي المراحل الأولى كان الجيش يحاول الوصول إلى المقاتلين داخل الجبل، بينما أصبح الهدف في المرحلة الأخيرة هو تضيق المجال الذي يمكنهم الحركة داخله. وهنا كان الاستطلاع الجوي ذا قيمة كبيرة، لأنه أتاح للدولة رؤية مساحة أوسع من ساحة العمليات، وربط المعلومات القادمة من الأرض بالمراقبة من الجو، الأمر الذي ساعد على تحسين قدرة القوات على تحديد اتجاهات الحركة ومناطق التجمع والانسحاب.

كما أن استخدام الطيران كان مرتبطاً بمفهوم جديد للسيطرة على المجال. فالحرب التقليدية تقوم بدرجة كبيرة على السيطرة على الأرض من خلال القوات البرية، لكن الطيران أضاف بعداً جديداً يتمثل في القدرة على مراقبة المجال الجغرافي من الأعلى والتدخل فيه من مسافة بعيدة. وفي منطقة مثل آغري، حيث كانت التضاريس أحد أهم عناصر قوة المقاومة، كان لهذا التطور أثر خاص. فكلما أصبحت الدولة قادرة على مراقبة المجال الجبلي بصورة أفضل، تقلصت قدرة المقاتلين على الاعتماد على الجغرافيا وحدها بوصفها وسيلة للحماية.

ومن هنا ارتبط تطور القوة الجوية بتغير مفهوم الأمن لدى الجمهورية التركية. فالدولة لم تعد تتعامل مع الثورة باعتبارها مجموعة من الاشتباكات المحلية المنفصلة، بل باعتبارها مشكلة تتطلب السيطرة على مساحة جغرافية واسعة ومراقبة حركة السكان والمقاتلين والطرق والممرات والحدود. وأصبح الطيران جزءاً من منظومة

أوسع تجمع بين الجيش والاستخبارات والإدارة والحدود والقوة البرية. وبذلك تحول المجال الجوي إلى عنصر من عناصر فرض السيادة على الأرض.

وقد اكتسب هذا التطور أهمية أكبر بسبب الموقع الحدودي لآغري. فالمقاومة لم تكن تتحرك داخل مساحة مغلقة تماماً، وإنما كانت تعمل بالقرب من الحدود التركية الإيرانية، وهي منطقة جعلت الحركة والانسحاب وإعادة التجمع أكثر تعقيداً. ولذلك كانت مراقبة المجال الحدودي مهمة بالنسبة إلى أنقرة، ليس فقط لمنع الهجمات، وإنما لمنع استخدام المناطق الحدودية كمساحات للمناورة أو إعادة التنظيم. وهنا ساعدت القدرات الجوية، إلى جانب القوات البرية والسياسة الحدودية، في تقليص المجال الذي تستطيع المقاومة الاستفادة منه.

لكن التحول في ميزان الحرب لم يكن تقنياً فقط، بل كان سياسياً أيضاً. فامتلاك الدولة التركية لطيران عسكري واستخدامه في عمليات واسعة أظهر الفرق المتزايد بين حركة مقاومة تعتمد على موارد محدودة ودولة تستطيع توظيف مؤسساتها العسكرية والمالية والإدارية في حرب طويلة. فالثورة كانت تعتمد على الرجال والسلاح المحلي والدعم الاجتماعي والجغرافيا، بينما كانت الدولة قادرة على تعبئة موارد أكبر، وإعادة نشر قواتها، وتأمين الإمدادات، وتطوير أساليب القتال، والاستفادة من التكنولوجيا العسكرية الحديثة.

وهنا تظهر أهمية الزمن مرة أخرى. ففي السنوات الأولى كانت الجغرافيا تمنح المقاومة ميزة واضحة، وكانت الدولة بحاجة إلى التعلم من طبيعة الحرب وإعادة تنظيم عملياتها. لكن كلما طال الصراع، أصبحت الدولة أكثر قدرة على تطوير أدواتها. ومع وصول الحرب إلى مرحلتها الأخيرة، لم تعد المقاومة تواجه الجيش نفسه الذي واجهته في الحملات الأولى؛ فقد أصبحت الدولة أكثر خبرة في طبيعة المنطقة، وأكثر قدرة على التنسيق بين وحداتها، وأكثر استعداداً لاستخدام الوسائل الحديثة في العمليات.

وفي المقابل، لم تستطع الثورة أن تطور قوة جوية أو منظومة عسكرية مماثلة. وهذا لم يكن مجرد نقص في السلاح، وإنما كان تعبيراً عن فارق بنيوي بين الطرفين. فامتلاك الطيران يحتاج إلى دولة أو قوة تملك موارد صناعية ومالية وتقنية كبيرة، وإلى بنية تحتية للتدريب والصيانة والاتصالات والنقل. وهذه الإمكانيات لم تكن متاحة للحركة الكردية في آغري. ولذلك أصبح التفوق الجوي جزءاً من التفوق المؤسسي العام للدولة.

ومن المهم أيضاً ألا نبالغ في تفسير دور الطيران. فالثورة لم تسقط بسبب الطائرات وحدها، كما أن الجيش التركي لم ينتصر بمجرد امتلاكه القدرة الجوية. فقد كانت هناك عوامل مترابطة عملت معاً: الحصار البري، وضبط الحدود، والتفوق العددي والتسليحي، والاستنزاف الطويل، وتراجع قدرة المقاومة على الحركة، والظروف الإقليمية، ومحدودية الدعم الخارجي، ثم استخدام وسائل عسكرية حديثة بصورة أكثر تنظيماً. وكان الطيران أحد العناصر التي جعلت هذه الاستراتيجية أكثر فاعلية.

وبهذا المعنى، يمكن القول إن القوة الجوية ساعدت على تحويل التفوق العسكري التركي من تفوق نظري إلى قدرة أكبر على التحكم في ساحة المعركة. فالجيش يستطيع أن يطوق، والطيران يستطيع أن يستطلع ويقصف، والإدارة تستطيع أن تثبت السيطرة، والحدود تستطيع أن تمنع الانسحاب وإعادة التموين، والقوة السياسية تستطيع أن تمنع الثورة من تحويل وجودها العسكري إلى اعتراف خارجي. وعندما تعمل هذه الأدوات مجتمعة، يصبح تأثير كل منها أكبر من تأثيرها منفردة.

كما أن استخدام الطيران يكشف جانباً آخر من تطور مفهوم الحرب في الجمهورية التركية. فالصراع لم يعد مجرد مواجهة بين مقاتلين وجنود، بل أصبح اختباراً لقدرة الدولة الحديثة على استخدام التكنولوجيا والمؤسسات لإعادة فرض السيطرة على مجال جغرافي واسع. ومن هذه الزاوية، كانت آغري إحدى الحالات التي ظهرت فيها مبكراً أهمية القوة الجوية في مواجهة المقاومة الجبلية في المنطقة.

لقد كان الجبل بالنسبة إلى الثورة رمزاً للقوة والملاذ والمقاومة، لكنه أصبح مع تطور وسائل الاستطلاع والقصف جزءاً من ساحة معركة يمكن للدولة أن تصل إليها بوسائل جديدة. ولم يعد الاختباء في المرتفعات ضماناً كافية، كما لم يعد الانسحاب إلى المناطق الوعرة يعني بالضرورة الإفلات من المراقبة. وهكذا بدأ عنصر الجغرافيا الذي كان في البداية يعمل بصورة واضحة لصالح الثورة يفقد جزءاً من تأثيره عندما دخل عنصر التكنولوجيا العسكرية الحديثة إلى المعادلة.

وهنا تتضح إحدى أهم المفارقات في ثورة آغري: فالمقاومة نجحت في تحويل الجغرافيا إلى قوة سياسية وعسكرية، لكن الدولة نجحت تدريجياً في تحويل التكنولوجيا والتنظيم المؤسسي إلى وسيلة لتجاوز هذه الجغرافيا. وبين الطرفين حدث تحول تدريجي في طبيعة الحرب؛ من حرب تعتمد على معرفة المكان والحركة فيه إلى حرب تعتمد بصورة متزايدة على السيطرة على المكان ومراقبته وعزله.

ومن هذه الزاوية، فإن سنة ١٩٣٠ لا تمثل فقط نهاية عسكرية لثورة آغري، وإنما تمثل أيضاً مرحلة ظهر فيها بصورة أوضح انتقال الدولة التركية إلى استخدام مجموعة متكاملة من أدوات الحرب الحديثة. فقد أصبح الطيران جزءاً من عملية أوسع لإعادة تشكيل ميزان القوة، إلى جانب القوات البرية والمدفعية والاستخبارات والطرق والإدارة والسيطرة الحدودية. ولم تعد المقاومة قادرة على الاعتماد على عامل واحد لتعويض الفارق الكبير في الموارد.

ومع ذلك، فإن دراسة القوة الجوية لا ينبغي أن تقود إلى اختزال الثورة في بعدها العسكري. فالطيران كان أداة ضمن استراتيجية دولة، وهذه الاستراتيجية نفسها كانت مرتبطة بمشروع سياسي أوسع هدفه تثبيت سلطة الجمهورية على شرق الأناضول ومنع ظهور مركز سياسي كوردي مستقل. ولذلك فإن فهم الدور العسكري للطيران يقودنا بالضرورة إلى سؤال أوسع: كيف استخدمت الدولة الحديثة التكنولوجيا والقوة والمؤسسات لتثبيت سيادتها، وكيف عجزت الحركة القومية الكوردية عن امتلاك الأدوات المقابلة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تكشف أن تحول ميزان الحرب لم يكن نتيجة تفوق سلاح واحد، وإنما نتيجة تراكم مجموعة من التحولات. فقد ضعفت قدرة الثورة على الحركة، وتقلصت مساحات المناورة، وأصبحت الحدود أكثر ضبطاً، وتراجعت فرص الحصول على الدعم، بينما ازدادت قدرة الدولة على جمع المعلومات ونقل القوات واستخدام الطيران والمدفعية وتنسيق العمليات. ومع كل تحول من هذه التحولات كانت المساحة المتاحة للمقاومة تضيق أكثر.

وبذلك أصبح الطيران أحد رموز الانتقال من مرحلة كانت فيها الجغرافيا هي العامل الأهم في حماية الثورة إلى مرحلة أصبحت فيها الدولة قادرة على اختراق هذه الميزة الجغرافية بواسطة التكنولوجيا والتنظيم. وهذا التحول لم يلغ أهمية الجبل، لكنه غير شروط استخدامه.

ومن هنا، فإن دراسة القوة الجوية في ثورة آغري ليست دراسة لتاريخ الطيران العسكري التركي فحسب، وإنما دراسة للحظة تاريخية بدأت فيها الحرب الحديثة تتغلب تدريجياً على بعض مزايا المقاومة الجبلية التقليدية. وهي لحظة تكشف أيضاً أن قوة الدولة لا تقاس بعدد جنودها وحده، وإنما بقدرتها على الجمع بين التكنولوجيا والمؤسسات والمعلومات واللوجستيات والسياسة والدبلوماسية في استراتيجية واحدة.

وعندما وصلت الثورة إلى مرحلتها الأخيرة، كانت هذه العناصر قد تراكمت إلى درجة جعلت ميزان الحرب مختلفاً بصورة جوهرية عما كان عليه في بداياتها. فالمقاومة التي استطاعت لسنوات أن تستفيد من الجبل والحركة والحدود، أصبحت تواجه دولة أكثر قدرة على مراقبة المجال وعزل المنطقة وتنسيق عملياتها. ومن هنا أصبح الحسم العسكري أقرب، لا لأن المقاومة فقدت قدرتها على القتال فجأة، وإنما لأن البيئة التي كانت تسمح لها بالاستمرار كانت قد بدأت تتفكك بصورة متتابة.

وهكذا كانت القوة الجوية جزءاً من التحول الأكبر في حرب آغري: تحول الدولة من محاولة ملاحقة الثورة إلى محاولة السيطرة على المجال الذي يجعل الثورة ممكنة. ومع اكتمال هذا التحول، أصبحت المعركة تقترب من مرحلتها الأخيرة، حيث ستدخل القوة الجوية مع العمليات البرية الواسعة، والتطويق الجغرافي، وضبط الحدود، والاستنزاف العسكري، لتصل ثورة آغري إلى واحدة من أكثر مراحلها دموية وحسماً في سنة ١٩٣٠.

لكن الحرب الحديثة بدأت تغير هذه المعادلة.

فالطائرة أعادت تعريف العلاقة بين الجبل والمقاتل. لم يعد الاختفاء عن القوات البرية يعني بالضرورة الاختفاء عن عين الدولة. وأصبح من الممكن استخدام الاستطلاع الجوي لتحديد مواقع التجمعات والتحركات، ثم توجيه القوة البرية نحو المناطق

التي يعتقد بوجود المقاتلين فيها. وبذلك أصبح المجال الجوي امتداداً للمجال العسكري الأرضي.

ومن هنا ينبغي فهم أهمية القوة الجوية في ثورة آغري ضمن التطور العام للحرب خلال النصف الأول من القرن العشرين. فقد كانت الحرب العالمية الأولى قد أثبتت أن الطيران لم يعد مجرد وسيلة تجريبية، بل أصبح عنصراً من عناصر القوة العسكرية الحديثة. وبعد الحرب بدأت دول عديدة في تطوير قدراتها الجوية واستخدام الطائرات في الاستطلاع والقصف والدعم المباشر للقوات البرية. وكانت تركيا، التي ورثت جزءاً من الخبرة العسكرية العثمانية ثم أعادت تنظيم مؤسساتها العسكرية في إطار الجمهورية، تسعى بدورها إلى تطوير أدوات الحرب الحديثة.

وهذا التطور كان له أثر واضح في الصراعات الداخلية التي واجهتها الجمهورية التركية خلال سنواتها الأولى.

فالثورة المسلحة في منطقة جبلية كانت تمثل تحدياً مختلفاً عن الحرب التقليدية بين جيشين. وفي الحرب التقليدية يمكن للجيش أن يواجه جيشاً آخر على جبهة معروفة، أما في حرب الجبال والمقاومة فتكون المشكلة الأساسية هي العثور على المقاتلين وإجبارهم على خوض معركة في ظروف غير مناسبة لهم. ولذلك كان الطيران يوفر للدولة أداة جديدة لتقليص هذه الميزة.

لقد كان المقاتلون الكورد يعتمدون على الجبل بوصفه عنصراً من عناصر الحماية، لكن الجبل لم يكن محصناً بالكامل. فالمواقع المرتفعة يمكن رصدتها، ومسارات الحركة يمكن مراقبتها، والتجمعات يمكن استهدافها، والممرات يمكن أن تصبح أهدافاً للقصف أو المراقبة. وعندما يتزامن ذلك مع تقدم القوات البرية من عدة اتجاهات، تبدأ طبيعة الجبل نفسها في التغير من ملاذ إلى منطقة محاصرة.

وهذا ما يجعل القوة الجوية عنصراً مهماً في تفسير المرحلة الأخيرة من ثورة آغري، إذ إن تأثير الطيران لم يكن قائماً على قدرته التدميرية وحدها، وإنما على موقعه داخل منظومة عسكرية متكاملة أخذت الدولة التركية في تطويرها تدريجياً خلال سنوات الصراع. فالطائرة لم تكن تعمل بصورة منفردة، ولم يكن الهدف من استخدامها مجرد قصف مواقع محددة، بل كانت جزءاً من شبكة أوسع تجمع بين الاستطلاع، وجمع المعلومات، والاتصالات، والقوات البرية، والمدفعية، والنقل، والتخطيط العمليتي، وتحديد اتجاهات حركة القوات والمقاتلين.

ومن هذه الزاوية، كانت قيمة الطيران تكمن أولاً في قدرته على توسيع مجال رؤية الجيش. فالمقاتلون الذين كانوا يستطيعون الاختباء داخل التضاريس الجبلية أو التحرك في مناطق يصعب على القوات البرية مراقبتها، أصبحوا أكثر عرضة للرصد عندما تدخلت المراقبة الجوية في العمليات. وإذا تمكنت الطائرات من تحديد مناطق تجمع أو حركة، فإن هذه المعلومات يمكن أن تنقل إلى الوحدات البرية، التي تستطيع

بدورها التحرك نحو المنطقة أو تطويقها. وهكذا أصبح الطيران وسيلة لربط السماء بالأرض، والمعلومات بالعمليات، والاستطلاع بالحسم العسكري.

وكانت الاتصالات عنصراً أساسياً في هذه المعادلة. فالمراقبة الجوية لا تحقق تأثيراً كبيراً إذا لم تكن المعلومات التي تنتجها قادرة على الوصول بسرعة إلى الوحدات الموجودة على الأرض. وكلما تحسنت وسائل الاتصال والتنسيق، أصبح بالإمكان تحويل المعلومات إلى قرارات عسكرية أسرع، وربط تحركات القوات المختلفة ضمن خطة واحدة. ومن هنا لم يعد التفوق العسكري مرتبطاً بالسلاح وحده، وإنما بقدرة الجيش على إدارة المعلومات وتبادلها واستخدامها في الوقت المناسب.

كما أن التكامل بين الطيران والقوات البرية جعل الجغرافيا الجبلية أقل قدرة على حماية المقاومة بصورة مطلقة. فالقوات البرية كانت تواجه صعوبة في الوصول إلى المرتفعات والممرات الوعرة، لكن الطيران كان يستطيع الوصول إلى مناطق لا تستطيع الوحدات البرية الوصول إليها بسهولة. وإذا تمكنت القوات البرية في الوقت نفسه من إغلاق طرق الانسحاب والممرات المحيطة، فإن قدرة المقاتلين على الاستفادة من الجبل كانت تتراجع تدريجياً. وبذلك أصبح الهدف ليس السيطرة على نقطة محددة فحسب، وإنما التحكم في المجال الجغرافي بأكمله.

ومن هنا يمكن فهم التحول الذي طرأ على طبيعة العمليات في المرحلة الأخيرة. فالدولة لم تعد تعتمد على الهجوم المباشر وحده، بل بدأت تستخدم مجموعة من الوسائل المتداخلة: الاستطلاع لتحديد مواقع المقاومة، والقوات البرية لتطويقها، والمدفعية لضرب المواقع المعروفة، والطيران لمراقبة المجال ودعم العمليات، والاتصالات لتنسيق التحركات، والطرق والإمدادات لضمان استمرار القوات في الميدان. وكل عنصر من هذه العناصر كان يعزز العناصر الأخرى.

ولهذا فإن القوة الجوية لم تكن عاملاً منفصلاً عن استراتيجية الدولة التركية، بل كانت إحدى الأدوات التي ساعدت على تحويل التفوق المؤسسي للدولة إلى تفوق فعلي في ساحة المعركة. فالمشكلة التي واجهتها أنقرة في السنوات الأولى لم تكن غياب القوة العسكرية، وإنما صعوبة تحويل هذه القوة إلى سيطرة مستمرة على منطقة جبلية معقدة. ومع تطور التنسيق بين القوات المختلفة، بدأت هذه المشكلة تتراجع، وأصبح بالإمكان ممارسة ضغط متواصل على الثورة بدل الاكتفاء بحملات عسكرية مؤقتة.

ومن هنا يتضح أن أهمية الطيران في أغري لم تكن في عدد الطائرات أو حجم القصف وحدهما، وإنما في الطريقة التي أصبح بها جزءاً من منظومة حديثة لإدارة الحرب. فالطائرة تمنح الجيش قدرة على الرؤية، والمعلومة تمنح القيادة قدرة على اتخاذ القرار، والاتصال يسمح بنقل القرار، والقوات البرية تحول القرار إلى سيطرة على الأرض. وعندما تعمل هذه المستويات معاً، يصبح تأثير القوة الجوية أكبر بكثير من تأثيرها لو استخدمت بصورة منفردة.

وبذلك ساهم الطيران في تغيير معادلة الحرب تدريجياً: لم يعد الجبل مساحة مجهولة بالكامل بالنسبة إلى الدولة، ولم يعد الانسحاب إليه يعني بالضرورة الإفلات من المراقبة، ولم تعد الحركة السريعة كافية وحدها للحفاظ على المبادرة. ومع استمرار العمليات وتضييق المجال الجغرافي أمام الثورة، أخذت قدرتها على استخدام الجغرافيا كوسيلة للحماية والمناورة تتراجع، بينما ازدادت قدرة الدولة على تحويل المعلومات والمراقبة إلى عمليات عسكرية أكثر تنظيماً.

وهذا التحول كان جزءاً من المسار الذي قاد في النهاية إلى الحملة الكبرى سنة ١٩٣٠، حين أصبحت القوة الجوية والقوات البرية والتطويق وضبط الحدود والاستنزاف الطويل تعمل ضمن استراتيجية واحدة هدفها إنهاء القدرة العسكرية المنظمة للثورة، وليس مجرد دفع المقاتلين إلى الانسحاب من موقع إلى آخر.

وبذلك تحولت القوة الجوية إلى جزء من استراتيجية الحصار.

وبذلك تحولت القوة الجوية تدريجياً إلى جزء من استراتيجية الحصار التي اتبعتها الدولة التركية في المرحلة الأخيرة من ثورة آغري، ولم يعد دور الطيران مقتصر على تنفيذ ضربات منفردة ضد مواقع المقاومة، بل أصبح مرتبطاً بهدف أوسع يتمثل في تضييق المجال الجغرافي الذي تستطيع القوات الكردية الحركة داخله، وإضعاف قدرتها على الاستفادة من طبيعة المنطقة الجبلية، ودعم القوات البرية في عمليات التطويق والملاحقة والحسم. ومن هذه الزاوية، فإن الطيران لم يكن أداة مستقلة عن بقية عناصر الحرب، وإنما إحدى حلقات منظومة عسكرية أخذت تتكامل بصورة متزايدة مع اقتراب المعركة من نهايتها.

وهذه النقطة مهمة لفهم طبيعة الحسم في آغري؛ لأن القصف الجوي وحده لا يكفي عادةً لإسقاط حركة مقاومة تعمل في منطقة جبلية واسعة. فالمقاتلون يستطيعون، في ظروف معينة، الاحتماء بالتضاريس، والانتقال بين المواقع، وتجنب التجمعات الكبيرة، واستغلال المغاور والمرتفعات والممرات الصعبة، ثم إعادة تنظيم صفوفهم بعد انتهاء القصف. ولذلك فإن امتلاك الطيران لا يعني بالضرورة القدرة على القضاء على المقاومة، ما لم يترافق مع قدرة على استثمار المعلومات التي يوفرها، وفرض السيطرة على الأرض، ومنع المقاتلين من إعادة الانتشار أو الانسحاب إلى مناطق أكثر أمناً.

ومن هنا كانت القيمة العسكرية للطيران في آغري مرتبطة بقدرته على دعم عملية أوسع من الاستنزاف والعزل والتطويق. فعندما ترصد حركة للمقاتلين من الجو، تستطيع القوات البرية أن تتعامل مع المعلومات وفق خططها العملياتية، وعندما تغلق القوات البرية طرق الانسحاب والممرات، يصبح المجال متاح للمقاومة أضيق، وعندما تُضبط المناطق المحيطة بالجبل والحدود، تصبح قدرة المقاتلين على الانتقال وإعادة التموين أكثر صعوبة. وبهذه الطريقة يتحول الطيران من مجرد وسيلة للقصف إلى أداة تساعد على إعادة تشكيل ساحة المعركة نفسها.

كما أن الحصار لا يعني بالضرورة إحاطة الجبل بقوات عسكرية من جميع الجهات بصورة ثابتة، وإنما يعني تضيق الخيارات المتاحة أمام المقاومة بصورة تدريجية. فالحركة المسلحة تحتاج إلى أكثر من موقع تختبئ فيه؛ تحتاج إلى طرق للحركة، ومصادر للغذاء والذخيرة، ومعلومات عن تحركات الخصم، ومناطق للراحة وإعادة التنظيم، وإمكانية للاتصال بمصادر الدعم، ومسارات للانسحاب عند الضرورة. وإذا تمكنت الدولة من التأثير في هذه العناصر مجتمعة، فإن القوة العسكرية للمقاومة تبدأ في التراجع حتى لو بقي مقاتلوها قادرين على تنفيذ عمليات محدودة.

وفي هذا السياق، اكتسبت الحدود التركية الإيرانية أهمية خاصة. فقد كانت إمكانية الانتقال عبر الحدود أو الاستفادة من المناطق القريبة منها إحدى المسائل التي كان على أنقرة التعامل معها في إطار استراتيجيتها العسكرية والسياسية. ولذلك لم يكن ضبط الحدود منفصلاً عن الحصار، بل كان جزءاً منه؛ إذ إن إغلاق منافذ الحركة يقلل قدرة الثورة على إعادة بناء قوتها بعد كل مواجهة، ويجعل الضغط العسكري داخل منطقة أغري أكثر فاعلية.

كما أن العامل اللوجستي كان عنصراً أساسياً في نجاح هذه الاستراتيجية. فالقوات البرية التي تعمل في منطقة جبلية تحتاج إلى الإمدادات المستمرة، وإلى القدرة على نقل الجنود والذخيرة والمؤن، وإلى قواعد ونقاط ارتكاز وطرق للحركة. وكلما تمكنت الدولة من تطوير هذه الشبكة، ازدادت قدرتها على إبقاء قواتها في الميدان لفترات أطول. وفي المقابل، كانت المقاومة تعتمد بدرجة أكبر على موارد محدودة وعلى البيئة المحلية وشبكات الدعم التي يمكن أن تتعرض للضغط أو التفكك مع استمرار العمليات.

ولهذا فإن الفرق بين الطرفين لم يكن فرقاً في السلاح فقط، وإنما كان فرقاً في القدرة على تحويل الموارد إلى استراتيجية طويلة الأمد. فالطائرة تحتاج إلى قاعدة وإمدادات وصيانة وقيادة واتصالات، والقوات البرية تحتاج إلى النقل والتموين، والعمليات تحتاج إلى معلومات، والمعلومات تحتاج إلى أجهزة قادرة على جمعها وتحليلها ونقلها. وكانت الدولة التركية، بحكم امتلاكها مؤسسات الدولة، أكثر قدرة على جمع هذه العناصر داخل منظومة واحدة.

ومن هنا يمكن القول إن القوة الجوية أصبحت أكثر تأثيراً كلما ازدادت قدرة الدولة على دمجها في بقية عناصر الحرب. فالطائرة التي تعمل من دون معلومات دقيقة قد لا تحقق أثراً حاسماً، والطائرة التي تقصف من دون وجود قوات قادرة على تثبيت السيطرة على الأرض لا تمنع المقاومة بالضرورة من العودة، والقصف الذي لا يترافق مع ضبط طرق الانسحاب قد يدفع المقاتلين إلى الانتقال بدل القضاء عليهم. أما عندما يجتمع الاستطلاع مع الطيران، والطيران مع القوات البرية، والقوات البرية مع اللوجستيات، والعمليات العسكرية مع ضبط الحدود، فإن طبيعة الصراع تتغير بصورة جوهرية.

وبذلك بدأت الدولة التركية تنقل المعركة من مستوى الاشتباك المباشر إلى مستوى السيطرة على شروط استمرار المقاومة. فلم يعد السؤال الأساسي هو أين يوجد المقاتلون في لحظة معينة، وإنما كيف يمكن منعهم من إعادة تشكيل قوتهم بعد كل مواجهة. وهذه النقلة تمثل جوهر استراتيجية الحصار؛ لأنها تستهدف القدرة على الاستمرار وليس مجرد القوة الموجودة في الميدان في لحظة محددة.

ومن هذه الزاوية، ساهمت القوة الجوية في إضعاف إحدى أهم المزايا التي امتلكتها الثورة، وهي حرية الحركة داخل المجال الجبلي. فكلما أصبح المجال أكثر قابلية للمراقبة، وأصبحت طرق الحركة أكثر عرضة للرصد، وأصبحت القوات البرية قادرة على الاستفادة من المعلومات الجوية، تراجعت قدرة المقاتلين على اختيار زمان ومكان المواجهة بالسهولة التي كانت متاحة لهم في المراحل السابقة.

لكن ذلك لا يعني أن الجغرافيا فقدت أهميتها بصورة كاملة. فقد ظل جبل آغري بيئة صعبة بالنسبة إلى القوات التركية، وظلت المقاومة قادرة على استثمار معرفتها بالمنطقة، كما أن العمليات العسكرية نفسها كانت تحتاج إلى وقت وجهد وموارد كبيرة. غير أن الفرق الأساسي هو أن الجغرافيا لم تعد تمنح المقاومة الحماية نفسها التي كانت تمنحها في بداية الثورة، لأن الدولة أصبحت تمتلك وسائل أكثر قدرة على مراقبة المجال والتعامل مع طبيعته.

وهكذا كان التحول الحقيقي في ميزان الحرب نتيجة تفاعل عدة عوامل: القوة الجوية، والتقدم في الاستطلاع، وتطور الاتصالات، وتنسيق القوات البرية، وتحسين القدرة اللوجستية، وتضييق الحدود، واستمرار الضغط العسكري، واستنزاف الموارد البشرية والمادية للمقاومة. ولم يكن أي عامل من هذه العوامل كافياً بمفرده، لكن اجتماعها جعل استراتيجية الدولة أكثر قدرة على تحقيق هدفها النهائي.

ومن هنا ينبغي النظر إلى الطيران في ثورة آغري باعتباره جزءاً من التحول من حرب المطاردة إلى حرب السيطرة. ففي البداية كان الجيش يحاول الوصول إلى المقاتلين، بينما أصبح في المرحلة الأخيرة يحاول التحكم في المجال الذي يسمح لهم بالحركة والبقاء. وكانت القوة الجوية واحدة من الأدوات التي ساعدت الدولة على تحقيق هذا التحول، لأنها وسعت مجال المراقبة وقللت من قدرة الجغرافيا وحدها على حماية المقاومة.

وعليه، فإن سقوط المقاومة لم يكن نتيجة القصف الجوي وحده، وإنما نتيجة تراكم طويل من الضغوط العسكرية والسياسية والجغرافية واللوجستية. فالطيران أضعف بعض مزايا الجبل، والقوات البرية ضيقت مجال الحركة، والحدود المقيدة قللت فرص الانسحاب وإعادة التنظيم، والاستنزاف الطويل أضعف الموارد، بينما حالت الظروف الإقليمية والدولية دون حصول الثورة على دعم خارجي قادر على تغيير ميزان القوى.

وبذلك أصبحت القوة الجوية جزءاً من منظومة حصار متكاملة، وكان تأثيرها الحقيقي يظهر في اللحظة التي تتفاعل فيها مع بقية أدوات الدولة. وهذه هي النقطة الأساسية التي تفسر لماذا أصبحت المرحلة الأخيرة من ثورة آغري مختلفة عن بداياتها: فقد انتقلت الدولة من محاولة ملاحقة مقاومة تستفيد من الجبل إلى بناء منظومة عسكرية وسياسية تهدف إلى جعل استمرار تلك المقاومة أمراً بالغ الصعوبة. ومع اكتمال هذا التحول، اقتربت الثورة من مرحلتها الحاسمة، حيث لم تعد المعركة تدور حول قدرة المقاتلين على الصمود فحسب، وإنما حول قدرتهم على الاحتفاظ بمساحة الحركة والموارد والاتصالات التي تسمح لهم بتحويل الصمود العسكري إلى استمرار سياسي.

ومن هنا ظهر الفارق بين الثورة والدولة بصورة أكثر وضوحاً.

ومن هنا ظهر الفارق بين الثورة والدولة بصورة أكثر وضوحاً، ولم يعد هذا الفارق مقتصرًا على عدد الجنود أو كمية السلاح، وإنما أصبح مرتبطاً بطبيعة الأدوات التي يمتلكها كل طرف وقدرته على توظيفها ضمن استراتيجية متكاملة. فقد كان المقاتل الكوردي يستطيع أن يجعل من الجبل حصناً طبيعياً، وأن يستفيد من المرتفعات والممرات الوعرة ومعرفته الدقيقة بتضاريس المنطقة في مواجهة القوات البرية، لكنه لم يكن يمتلك القوة الجوية التي تمكنه من مراقبة المجال من الأعلى أو مواجهة الطيران التركي بوسيلة مماثلة.

وكان يستطيع الانتقال من موقع إلى آخر، والانسحاب من منطقة مكشوفة إلى منطقة أكثر أمناً، وتغيير أماكن تجمعه وفقاً للظروف العسكرية، إلا أن هذه القدرة على الحركة أصبحت أكثر صعوبة مع اتساع نطاق المراقبة وتشديد الرقابة على الطرق والممرات والمناطق المحيطة بالجبل. فحرية الحركة التي كانت في البداية أحد أهم عناصر قوة المقاومة بدأت تنقلص كلما ازدادت قدرة الدولة على جمع المعلومات وتنسيق عملياتها ومراقبة المجال الجغرافي.

وكان يستطيع الاحتماء بالتضاريس والاعتماد على وعورة الجبل لتقليل فاعلية القوات البرية، لكن الدولة بدأت تمتلك أدوات عسكرية وتقنية تستطيع تجاوز بعض القيود التي تفرضها تلك التضاريس. فالجبل الذي كان يحجب المقاتلين عن القوات البرية لم يعد يحجبهم بالدرجة نفسها عن وسائل الاستطلاع والمراقبة الجوية، والممر الذي كان يوفر طريقاً للانسحاب أصبح جزءاً من مجال يمكن مراقبته وإغلاقه ضمن خطة عسكرية أوسع.

وهكذا لم يعد الصراع مجرد مواجهة بين مقاتل يعرف الجبل وجندي يحاول الوصول إليه، بل تحول تدريجياً إلى مواجهة بين نمطين مختلفين من القوة. قوة مقاومة تعتمد على الحركة، والمعرفة المحلية، والاختفاء، والمرونة، والاستفادة من البيئة الجغرافية؛ وقوة دولة تعتمد على المؤسسات، والتنظيم، والموارد، والاتصالات، والاستطلاع، والطيران، والقوات البرية، والقدرة على استمرار العمليات لفترة طويلة.

وهذا الفارق يوضح لماذا لم يكن التفوق الجوي مهماً باعتباره سلاحاً منفرداً، وإنما باعتباره جزءاً من تحول أوسع في ميزان الحرب. فالدولة لم تعد مضطرة إلى الدخول في كل منطقة جبلية لملاحقة المقاتلين، بل أصبحت قادرة على مراقبة المجال، وتحديد التحركات، وتوجيه القوات، وتضيق مسارات الانسحاب، وربط العمليات الجوية بالأرضية. وبذلك أخذت الثورة تفقد تدريجياً إحدى أهم المزايا التي سمحت لها بالصمود في السنوات السابقة.

ومن هنا يمكن القول إن تطور القوة الجوية ساهم في نقل الحرب من مستوى المقاومة التي تختار مواقع المواجهة إلى مستوى الدولة التي تستطيع بصورة متزايدة أن تفرض على خصمها شروط المواجهة. وهذه النقطة كانت ذات أهمية استراتيجية كبيرة؛ لأن الحركة المسلحة تستطيع أن تعوض ضعفها عندما تختار متى وأين تقاتل، لكنها تصبح في وضع أصعب عندما تفقد القدرة على التحكم في المجال الذي تتحرك فيه.

ولذلك لم يكن انهيار المقاومة نتيجة فقدان المقاتلين لشجاعتهم أو معرفتهم بالجبل، بل نتيجة تغير الظروف التي كانت تجعل هذه الشجاعة وهذه المعرفة ذات فاعلية عسكرية كبيرة. فالجبل بقي جبلاً، والتضاريس بقيت وعرة، والمقاتلون ظلوا قادرين على القتال، لكن الدولة أصبحت تمتلك وسائل أكثر قدرة على الوصول إلى هذه البيئة ومراقبتها وتطويرها.

وهنا تكمن إحدى أهم دلالات المرحلة الأخيرة من ثورة آغري: أن التكنولوجيا العسكرية لا تلغي الجغرافيا، لكنها تستطيع أن تغير قيمتها الاستراتيجية. فالجغرافيا التي كانت تمنح المقاومة حماية نسبية أصبحت عنصراً يمكن للدولة أن تتعامل معه بواسطة وسائل جديدة، والجبل الذي كان يمثل مركز قوة للمقاتلين أصبح في الوقت نفسه مساحة يمكن عزلها ومراقبتها وتطويرها.

وبذلك أصبح الفارق بين الثورة والدولة هو الفارق بين القدرة على القتال والقدرة على إدارة حرب كاملة. فقد امتلكت الثورة مقاتلين قادرين على الصمود، لكنها لم تمتلك منظومة متكاملة تستطيع أن تراقب المجال الجوي، وتحمي طرق الإمداد، وتؤمن الاتصالات، وتعيد إنتاج السلاح والذخيرة، وتضمن استمرار الموارد، وتمنع تطويرها سياسياً وعسكرياً. أما الدولة التركية فكانت قادرة على جمع هذه العناصر ضمن مؤسسة واحدة، وهذا ما منحها في النهاية قدرة أكبر على تحويل التفوق العسكري إلى حسم سياسي وميداني.

وهكذا بدأت الميزة الطبيعية التي وفّرتها جغرافيا آغري للمقاومة تتراجع تدريجياً، وإن لم تختفِ بصورة كاملة. فقد ظل الجبل عاملاً أساسياً في استمرار المقاومة، وظلت تضاريس المنطقة الوعرة والمرتفعات الشاهقة والممرات الصعبة تجعل العمليات البرية أكثر تعقيداً، وتفرض على القوات النظامية أعباء كبيرة في الحركة والانتشار والملاحقة. كما بقيت معرفة المقاتلين المحلية بطبيعة الأرض عنصراً لا

يمكن إلغاؤه بسهولة. غير أن قيمة هذه الميزة بدأت تتغير عندما أصبحت الدولة قادرة على الجمع بين السيطرة البرية والاستطلاع الجوي والقصف والاتصالات والنقل والإمداد.

فالجغرافيا تمنح المقاومة مجالاً للحركة، لكنها لا تستطيع وحدها أن توفر لها الذخيرة والغذاء والاتصالات والقدرة على تعويض الخسائر أو منع الخصم من مراقبة المجال المحيط بها. ولذلك فإن الجبل، مهما بلغت صعوبته، لا يتحول تلقائياً إلى حصن دائم ما لم تستطع القوة التي تسيطر عليه أن تؤمن خطوط إمداد مستقرة، وأن تحافظ على قدرتها على المناورة، وأن تمنع الخصم من تطويق المنطقة وعزلها عن محيطها.

وهنا ظهر التحول الأساسي في طبيعة الحرب. ففي المراحل الأولى كانت صعوبة الوصول إلى المقاتلين تمنحهم فرصة واسعة لاستثمار الجغرافيا، أما في المرحلة اللاحقة فقد أصبح الوصول إليهم جزءاً من منظومة أوسع من المراقبة والتطويق والاستنزاف. ولم يعد المطلوب من القوات التركية أن تسيطر على كل قمة أو كل ممر في وقت واحد، بل أن تضيق تدريبياً المجال الذي تستطيع المقاومة استخدامه، وأن تمنعها من تحويل الجبل إلى قاعدة مستقرة لإعادة إنتاج قوتها.

وبذلك لم يفقد جبل آغري أهميته، وإنما فقد جزءاً من قدرته على العمل بوصفه عاملاً حاسماً بمفرده. فالطبيعة الجبلية تستطيع أن تعرقل الجيش، لكنها لا تستطيع أن تعوض غياب المؤسسات. وتستطيع أن تحمي المقاتلين من المطاردة المباشرة، لكنها لا تستطيع أن تمنع الدولة من استخدام وسائل أخرى لمراقبة المنطقة وقطع طرق الحركة والإمداد. ومن هنا أصبحت قيمة الجغرافيا مرتبطة بقدرة المقاومة على دمجها ضمن استراتيجية سياسية وعسكرية أوسع.

وهذه المسألة تكشف جانباً مهماً من التحول الذي شهدته الحروب خلال القرن العشرين. فالحركات المسلحة التي اعتمدت تاريخياً على الجبال والغابات والمناطق النائية وجدت نفسها أمام دول حديثة تمتلك وسائل متزايدة القدرة على تجاوز العوائق الطبيعية، سواء من خلال الطيران والاستطلاع أو من خلال شبكات الطرق والاتصالات والقوات المتحركة والإدارة المركزية. ولم تعد المسافة أو الوعورة وحدهما كافيتين لضمان بقاء منطقة ما خارج السيطرة الفعلية للدولة.

ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى تجربة آغري بوصفها إحدى التجارب المبكرة التي كشفت عن مشكلة ستصبح أكثر وضوحاً في الحروب الحديثة: كيف تستطيع حركة مسلحة تعتمد على الجغرافيا الطبيعية والمعرفة المحلية أن تحافظ على قدرتها على المناورة في مواجهة دولة تمتلك تكنولوجيا عسكرية متقدمة ومؤسسات قادرة على تحويل المعلومات إلى عمليات ميدانية؟ فالمشكلة لم تعد فقط في مواجهة قوة عسكرية أكبر، وإنما في مواجهة منظومة تستطيع أن ترى وتراقب وتتحرك وتعيد الإمداد بصورة مستمرة.

ومع ذلك، فإن تجربة آغري لا تسمح باستنتاج أن التكنولوجيا وحدها تحسم الحروب الجبلية. فلو كان الأمر كذلك لانتهت المقاومة بمجرد دخول الطيران إلى المعركة. لكن الواقع أكثر تعقيداً؛ إذ إن التكنولوجيا تحتاج إلى معلومات دقيقة، والمعلومات تحتاج إلى شبكات استخبارات واتصالات، والقصف يحتاج إلى قوات قادرة على استثمار نتائجه على الأرض، والسيطرة العسكرية تحتاج إلى قدرة إدارية ولوجستية على الاستمرار. ولذلك كان العامل الحاسم هو التكامل بين الأدوات، لا وجود أداة واحدة بمعزل عن غيرها.

وهنا يظهر مرة أخرى الفارق بين الثورة والدولة. فالمقاومة تستطيع أن تجعل الجغرافيا جزءاً من قوتها، بينما تستطيع الدولة أن تجعل الجغرافيا جزءاً من منظومتها العسكرية والإدارية في الوقت نفسه. وإذا نجحت الدولة في تحويل الجبل من مساحة توفر للمقاومة حرية الحركة إلى مساحة يمكن مراقبتها وتطويرها، فإن إحدى أهم مزايا المقاومة تبدأ في التآكل.

ومن ثم فإن التحول في آغري لم يكن تحولاً في طبيعة الجبل نفسه، وإنما تحولاً في العلاقة بين الجبل والقوة العسكرية. فقد بقيت التضاريس كما هي، لكن الوسائل التي تستخدمها الدولة للتعامل معها تغيرت. وهذا هو المعنى الأعمق لدخول القوة الجوية والاستطلاع الحديث في الصراع: لم يعد الإنسان يقاوم الأرض فقط، بل أصبح يمتلك وسائل تسمح له بمراقبتها من مسافة، وجمع المعلومات عنها، وتنسيق العمليات فوقها وحولها.

وفي النهاية، لم يكن تراجع الميزة الجغرافية للمقاومة يعني أن الثورة فقدت قدرتها على القتال فوراً، وإنما يعني أن شروط بقائها أصبحت أكثر صعوبة. فكلما تقلصت حرية الحركة، وضائق طرق الإمداد، وتشدت الرقابة على الحدود، وأصبحت المواقع أكثر عرضة للرصد، تحولت المقاومة تدريجياً من قوة تمتلك المبادرة إلى قوة تسعى إلى المحافظة على بقائها. وهذه النقطة في ميزان المبادرة كانت من العوامل التي مهدت للمرحلة النهائية من الحرب سنة ١٩٣٠.

وبذلك تكشف آغري أن الجغرافيا يمكن أن تمنح الثورة فرصة، لكنها لا تستطيع وحدها أن تمنحها النصر. فالجبل قد يكون بداية المقاومة، لكنه لا يصبح أساساً لمشروع سياسي مستقر إلا إذا اقترنت الحماية الطبيعية بالتنظيم والمؤسسات والموارد والقدرة على التواصل مع الخارج. وفي غياب هذه العناصر، تستطيع الدولة، مهما واجهت من صعوبات، أن تعمل على تحويل التفوق التقني والمؤسسي إلى تفوق ميداني تدريجي.

وهذا هو أحد أهم الدروس التاريخية التي تتركها تجربة آغري: ليست المسألة في امتلاك الجبل أو امتلاك الطائرة، وإنما في القدرة على بناء منظومة متكاملة تجعل الجغرافيا والسلاح والتنظيم والسياسة والموارد تعمل في اتجاه واحد. وعندما تمتلك الدولة هذه القدرة، يصبح من الصعب على حركة مقاومة محدودة الموارد أن تجعل

الجغرافيا وحدها كافية للحفاظ على مشروعها، مهما كانت صعوبة الأرض ومهما طال أمد القتال.

في الحروب القديمة، كان الجبل يمكن أن يكون حصناً شبه طبيعي، وربما كان في بعض الحالات يعادل في أهميته حصون المدن وأسوارها، لأن وعورة التضاريس وارتفاعاتها وممراتها الضيقة كانت تمنح القوة التي تعرف الأرض قدرة كبيرة على الدفاع، وتفرض على الجيش المهاجم أن يدفع ثمناً مرتفعاً مقابل التقدم في منطقة لا يستطيع السيطرة عليها بسهولة. وكانت معرفة الممرات والينابيع ومواقع الاختباء ومسالك الانسحاب تمنح المقاتلين المحليين تفوقاً لا تستطيع القوة العددية وحدها إلغاؤه. ولهذا ارتبطت الجبال عبر التاريخ بالمقاومة والتمرد والحركات التي استطاعت أن تجد فيها ملاذاً بعيداً عن سيطرة الجيوش المركزية.

لكن دخول الحرب الحديثة غير هذه المعادلة بصورة عميقة. فلم يعد الجبل حصناً مطلقاً، وإنما أصبح حصناً نسبياً؛ إذ بدأت الدولة الحديثة تمتلك وسائل تستطيع من خلالها تجاوز بعض القيود التي تفرضها الطبيعة. فالطائرة تستطيع التحليق فوق المرتفعات، والاستطلاع الجوي يستطيع توسيع مجال الرؤية، والمدفعية تستطيع الوصول إلى بعض المواقع التي يصعب على القوات البرية بلوغها، والاتصالات تستطيع ربط الوحدات العسكرية المتباعدة، والخرائط تساعد القيادة على قراءة المجال الجغرافي بصورة أكثر دقة، بينما تستطيع القوات البرية تطويق المنطقة بدل الدخول إليها بصورة عشوائية ومكلفة.

ومن هنا أصبح التفوق التكنولوجي جزءاً من التفوق الاستراتيجي، لا لأنه ألغى أهمية الجغرافيا، وإنما لأنه أعاد تعريفها. فالجبل لم يعد مجرد حاجز طبيعي أمام الجيش، بل أصبح مجالاً يمكن دراسته ورصده وتحديد مسارات الحركة داخله، ثم التعامل معه بواسطة مجموعة من الوسائل العسكرية المتكاملة. وبذلك انتقلت قيمة الجغرافيا من كونها حماية قائمة بذاتها إلى كونها عنصراً من عناصر استراتيجية المقاومة والدولة في آن واحد.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في حالة ثورة آغري، لأن طبيعة المنطقة كانت في البداية أحد أهم مصادر قوة المقاومة. فقد استفاد المقاتلون من معرفتهم الدقيقة بالجبل، ومن صعوبة وصول القوات النظامية إلى بعض المناطق، ومن إمكانية الانتقال بين المواقع والاختباء داخل التضاريس، ومن الحدود القريبة التي أضافت بعداً إقليمياً إلى الصراع. وكانت هذه العوامل مجتمعة تمنح المقاومة قدرة على الصمود أمام حملات عسكرية لم تكن قادرة في مراحلها الأولى على فرض سيطرة كاملة ومستقرة على المنطقة.

لكن هذه المعادلة بدأت تتغير عندما أخذت الدولة التركية تطور أدواتها العسكرية وتربط بينها ضمن استراتيجية أوسع. فلم يعد الجيش يعتمد فقط على إرسال وحدات برية إلى الجبل، وإنما أصبح قادراً بصورة أكبر على الجمع بين الاستطلاع والقوات

البرية والمدفعية والطيران والاتصالات والإمداد. وهنا بدأت الجغرافيا تفقد جزءاً من قدرتها على حماية المقاومة، لأن الجيش لم يعد مضطراً إلى مواجهة التضاريس بالطريقة نفسها التي كان يواجهها بها في الحملات الأولى.

وتشير الروايات المرتبطة بإحسان نوري باشا ومصادر أخرى تناولت ثورة آغري إلى أن القصف الجوي أصبح أحد العوامل التي أثرت في مواقع المقاومة وقدرتها على الاستمرار، كما ارتبطت العمليات التركية الكبرى في سنة ١٩٣٠ باستخدام وسائل عسكرية أكثر اتساعاً وتنظيماً بهدف الوصول إلى الحسم النهائي. ومع ذلك، ينبغي التعامل مع التفاصيل المتعلقة بحجم القصف وعدد الطائرات والخسائر الناتجة عنه بحذر نقدي، لأن الروايات والمصادر لا تتطابق دائماً في أرقامها وتقديراتها، ولأن بعض الكتابات اللاحقة تناولت أحداث آغري من منظور سياسي أو قومي أو ذاكراتي قد يؤثر في طريقة عرض الوقائع العسكرية.

غير أن الاختلاف في التفاصيل لا يلغي الحقيقة التاريخية الأوسع، وهي أن القوة الجوية دخلت ضمن الأدوات التي استخدمتها الدولة التركية في عملياتها ضد المقاومة الكوردية، وأن وجود الطيران غير طبيعة الحرب في منطقة جبلية كانت تعتمد المقاومة فيها بدرجة كبيرة على صعوبة الوصول إليها. فالمسألة لم تكن في عدد الطائرات وحده، وإنما في انتقال الجيش من الاعتماد على الرؤية الأرضية المحدودة إلى امتلاك قدرة أوسع على مراقبة المجال من الأعلى وربط هذه المراقبة بالعمليات البرية.

وهنا تظهر أهمية التمييز بين امتلاك السلاح واستخدامه ضمن استراتيجية. فالطيران يستطيع إضعاف مواقع المقاومة، لكنه لا يستطيع وحده احتلال الأرض أو تثبيت السيطرة عليها. والقوات البرية تستطيع دخول المنطقة، لكنها تحتاج إلى معلومات دقيقة لتحديد مواقع المقاتلين وتجنب التحرك العشوائي. والمعلومات تحتاج إلى استطلاع واتصالات. والاتصالات تحتاج إلى منظومة قيادة قادرة على استقبال المعلومات وتحليلها وتحويلها إلى أوامر. والعمليات كلها تحتاج إلى النقل والإمداد والوقود والذخيرة والقواعد والمراكز اللوجستية.

وبذلك تصبح القوة الجوية أكثر تأثيراً كلما اندمجت في بنية الدولة العسكرية. فالقيمة الحقيقية للطائرة تظهر عندما تتحول من أداة منفردة إلى جزء من دورة متكاملة تبدأ بالمعلومة وتنتهي بالسيطرة. ترصد الحركة، ثم تحلل المعلومات، ثم يحدد الهدف، ثم توجه القوات، ثم تغلق طرق الانسحاب، ثم تتقدم الوحدات البرية لتثبيت النتائج. وفي هذه الحالة يصبح التفوق الجوي جزءاً من منظومة أوسع لإدارة المعركة، وليس مجرد تفوق تقني في السماء.

وكانت الدولة التركية تمتلك هذه البنية بدرجة تفوق بكثير ما كانت تمتلكه الحركة الكوردية. فالحركة كانت تمتلك المقاتلين والخبرة المحلية والقدرة على الحركة ومعرفة الجغرافيا، كما امتلكت قيادة سياسية وعسكرية حاولت تنظيم المقاومة وتوسيع نطاقها. لكنها لم تكن تمتلك منظومة دولة تستطيع إنتاج السلاح والذخيرة على

نطاق واسع، أو تشغيل قوة جوية، أو بناء شبكة اتصالات عسكرية متطورة، أو تأمين نقل وإمداد مستمرين، أو تعويض الخسائر البشرية والمادية بالقدرة نفسها التي تستطيع بها الدولة.

وهذا يوضح أن التفوق الجوي كان جزءاً من مشكلة أكبر، وليس سبباً منفرداً لهزيمة الثورة. فالمسألة في جوهرها كانت مواجهة بين حركة قومية مسلحة محدودة الموارد ودولة مركزية تمتلك مؤسسات وموارد وقدرة على التعبئة والاستمرار. وكانت تركيا قادرة على الجمع بين الجندي والطائرة والمدفعية والإدارة والاتصالات واللوجستيات وضبط الحدود والدبلوماسية، بينما كانت المقاومة تعتمد بدرجة أكبر على المقاتلين والجغرافيا والشبكات المحلية والموارد المحدودة.

ومن هنا كان عدم التكافؤ واضحاً، لكنه لم يكن عدم تكافؤ في الشجاعة أو الإرادة، وإنما في بنية القوة. فقد يستطيع عدد محدود من المقاتلين إحاق خسائر بقوة أكبر في بيئة جبلية، وقد يستطيعون تعطيل عمليات الجيش وإجباره على إعادة تنظيم صفوفه، لكن الحرب الطويلة تطرح أسئلة مختلفة: من يستطيع تعويض الخسائر؟ من يستطيع تأمين الذخيرة؟ من يستطيع الحفاظ على الاتصالات؟ من يستطيع إعادة نشر القوات؟ ومن يستطيع مواصلة الحرب عندما يتحول الصراع إلى استنزاف طويل؟

وفي هذه النقطة تحديداً أصبح الزمن عاملاً عسكرياً وسياسياً. ففي المراحل الأولى كان الزمن يساعد المقاومة، لأن طول الحرب كان يمنحها فرصة للتأقلم مع المنطقة وإعادة تنظيم صفوفها واستثمار صعوبة التضاريس. لكن مع تطور وسائل الدولة وتضييق المجال الجغرافي، بدأ الزمن يعمل في اتجاه معاكس. فكل شهر إضافي من الحرب كان يعني استنزافاً للرجال والذخيرة والموارد، بينما كانت الدولة قادرة على إعادة تنظيم قواتها وإرسال تعزيزات جديدة والاستفادة من موارد مؤسساتها.

وفي السابق، كان المقاتل يستطيع الانتقال من موقع إلى آخر مستفيداً من بقاء تحرك القوات البرية وصعوبة وصولها إلى المرتفعات. أما عندما أصبح الاستطلاع الجوي جزءاً من العمليات، فإن سرعة الانتقال لم تعد تضمن الأمان نفسه. فقد أصبح على المقاتلين أن يفكروا ليس فقط في القوات الموجودة أمامهم، وإنما أيضاً في إمكانية رصد تحركاتهم من الجو، وفي احتمال تعرض طرق الحركة أو مناطق التجمع للمراقبة.

وهذا أدى إلى تغير في سلوك المقاومة نفسها. فكلما ازداد خطر الرصد، أصبحت التجمعات الكبيرة أكثر خطورة، وأصبح الانتقال يحتاج إلى مزيد من الحذر، وأصبحت المواقع الثابتة معرضة للاستهداف بدرجة أكبر، واضطرت الوحدات الصغيرة إلى الاعتماد أكثر على التشتت والحركة والاختباء. لكن التشتت، وإن كان يساعد على البقاء، يمكن أن يضعف القدرة على شن عمليات واسعة أو الحفاظ على قيادة مركزية فعالة، ويجعل الاتصال بين المجموعات أكثر صعوبة.

وهنا تظهر مفارقة مهمة في الحرب الجبلية الحديثة: الوسيلة التي تساعد المقاومة على البقاء قد تصبح في الوقت نفسه سبباً في إضعاف قدرتها على التحول إلى قوة سياسية وعسكرية منظمة. فالتشتت يحمي المقاتلين، لكنه قد يضعف التنظيم. والاختفاء يقلل الخسائر، لكنه يجعل التجمع وإدارة العمليات الكبيرة أكثر صعوبة. والاعتماد على المبادرة المحلية يمنح الوحدات مرونة، لكنه قد يجعل التنسيق المركزي محدوداً.

وهذه المفارقة كانت ذات أهمية خاصة في آغري، لأن المشروع الذي حملته الثورة لم يكن مجرد مقاومة محلية قصيرة الأمد، وإنما كان يتجه نحو بناء مشروع قومي أكثر تنظيماً. وكلما اتسعت أهداف الثورة، أصبحت حاجتها إلى القيادة المركزية والمؤسسات والاتصالات والإمدادات أكبر. لكن كلما اشتدت قدرة الدولة على المراقبة والحصار، أصبحت المحافظة على هذه البنية أكثر صعوبة.

ومن هنا لم يكن دخول الطيران مجرد تطور عسكري تقني، بل كان له أثر سياسي غير مباشر. فكلما ضاقت قدرة المقاومة على الاحتفاظ بمراكز تجمع مستقرة، أصبحت قدرتها على ممارسة سلطة سياسية مستقرة في المنطقة أضعف. فالكيان السياسي يحتاج إلى أكثر من مقاتلين؛ يحتاج إلى إدارة، واتصالات، وأمن، وموارد، وقدرة على حماية المؤسسات. وإذا أصبحت القيادة مضطرة إلى الانتقال المستمر والاختباء وتجنب الرصد، فإن بناء مؤسسات سياسية دائمة يصبح أكثر صعوبة.

وهكذا ساهم التحول العسكري في التأثير في المشروع السياسي نفسه. فالمشكلة لم تعد فقط كيف تستطيع الثورة الصمود في وجه الجيش التركي، وإنما كيف تستطيع تحويل الصمود العسكري إلى سلطة سياسية قابلة للاستمرار. وهذه هي النقطة التي يصبح فيها التفوق التقني للدولة مرتبطاً بصورة مباشرة بالتفوق المؤسسي والسياسي. كما أن الطيران غير مفهوم السيطرة على المجال. ففي الحرب البرية التقليدية، يمكن أن تكون السيطرة مرتبطة بوجود الجنود في موقع معين. أما في الحرب الحديثة، فإن السيطرة تبدأ قبل وصول الجندي إلى الموقع، من خلال القدرة على رؤية المجال، ومعرفة طرق الحركة، وتحديد نقاط التجمع، وربط المعلومات بالعمليات. ولذلك فإن الدولة التي تستطيع مراقبة المجال الجغرافي تمتلك قدرة أكبر على فرض شروط الحركة على خصمها.

ومن هذه الزاوية، فإن دخول القوة الجوية إلى معركة آغري كان جزءاً من انتقال الدولة التركية من استراتيجية المطاردة إلى استراتيجية السيطرة. لم تعد الغاية فقط العثور على المقاتلين وملاحقتهم، وإنما تقليص المساحة التي يستطيعون الحركة فيها، ومنعهم من إعادة بناء قوتهم، وقطع صلاتهم بالمناطق المحيطة، وربط الضغط العسكري بالسيطرة على الحدود والطرق والممرات.

وبذلك أصبحت الحرب تدور حول سؤال أعمق من سؤال المواجهة المباشرة: من يملك القدرة على التحكم في المجال؟ فالمقاومة كانت تحاول أن تجعل الجبل

مساحة للمناورة، بينما كانت الدولة تعمل على جعل الجبل مساحة يمكن تطويقها ومراقبتها. وكلما نجحت الدولة في ذلك، تحولت الجغرافيا من مصدر قوة مطلقة للمقاومة إلى عامل يمكن للطرفين استخدامه ضمن استراتيجيات مختلفة.

ولهذا فإن أهمية القوة الجوية في ثورة آغري لا ينبغي أن تختزل في القول إن الطيران «هزم» المقاومة. فهذه صياغة تبسيطية لا تفسر الحدث بصورة تاريخية كافية. الأدق أن نقول إن القوة الجوية ساهمت في تغيير شروط الحرب، وجعلت بعض المزايا الجغرافية للمقاومة أقل فاعلية، وسمحت للدولة بتوسيع قدرتها على الرصد والضغط، لكنها أصبحت حاسمة فقط عندما اندمجت مع القوات البرية والاستطلاع والاتصالات والإمداد وضبط الحدود.

وفي النهاية، تكشف تجربة آغري عن انتقال تاريخي مهم من نمط قديم من المقاومة يعتمد أساساً على الجغرافيا إلى نمط من الحرب أصبحت فيه التكنولوجيا والمؤسسات والاتصالات والقدرة اللوجستية عناصر أساسية في تحديد ميزان القوة. ولم يعد الجبل وحده قادراً على حماية مشروع سياسي، كما لم يعد السلاح وحده قادراً على تعويض غياب المؤسسات.

وهنا تكمن إحدى أهم دلالات القوة الجوية في تاريخ ثورة آغري: لقد ساهمت في كشف الفارق بين القدرة على الاختباء والقدرة على السيطرة، وبين القدرة على الصمود والقدرة على إدارة حرب طويلة، وبين امتلاك أرض للمقاومة وامتلاك منظومة سياسية وعسكرية قادرة على حماية تلك الأرض وتحويلها إلى قاعدة لمشروع مستقر.

ومن ثم، فإن المرحلة الأخيرة من الثورة لم تكن مجرد مرحلة تصاعد في استخدام القوة العسكرية، بل كانت مرحلة تغير فيها معنى الجغرافيا نفسها. فالجبل الذي كان في بدايات الثورة رمزاً للقوة والحماية أصبح في ظل الاستطلاع والقصف والتطويق مساحة صعبة لكنها لم تعد منيعة. ومع اقتراب سنة ١٩٣٠، كانت هذه التحولات قد ساهمت في إعادة تشكيل ميزان الحرب، بحيث أصبحت الدولة التركية أكثر قدرة على فرض شروط المعركة، بينما أصبحت المقاومة أمام ضرورة القتال في مجال يضيق تدريجياً، وهو ما مهد للمرحلة النهائية من الحملة العسكرية على آغري.

وهذا يؤدي إلى مشكلة عسكرية أخرى ذات أبعاد أعمق من مجرد تدمير المواقع أو إيقاع الخسائر في صفوف المقاتلين. فكلما ازداد الضغط الجوي واتسعت قدرة الدولة على مراقبة المجال الجغرافي، أصبح من الصعب على الحركة المسلحة أن تجمع قواتها في تشكيلات كبيرة من دون أن تعرض نفسها لخطر الرصد والاستهداف. والتجمع الكبير، الذي كان في ظروف معينة ضرورياً لتنفيذ هجوم واسع أو الدفاع عن منطقة استراتيجية، يمكن أن يتحول في ظل التفوق الجوي إلى نقطة ضعف عسكرية. وفي المقابل، فإن اضطراب القوات إلى التفرق إلى مجموعات صغيرة قد

يزيد قدرتها على الاختباء والحركة، لكنه يقلل في الوقت نفسه من قدرتها على شن عمليات واسعة أو السيطرة على مواقع ثابتة أو حماية مناطق محددة بصورة مستمرة.

وهنا يصبح أثر القوة الجوية أعمق من مجرد استهداف مواقع عسكرية. فهي لا تغير مواقع المقاتلين فحسب، بل يمكن أن تدفع الحركة بأكملها إلى إعادة النظر في طريقة تنظيمها وانتشارها وقيادتها. فكل تطور في قدرة الدولة على الرصد والقصف يفرض على المقاومة تعديل أساليبها، وتقليل تجمعاتها، وتغيير طرق انتقالها، والاعتماد بدرجة أكبر على الوحدات الصغيرة والحركة المتنقلة. وبذلك تتحول التكنولوجيا العسكرية إلى عامل يؤثر في البنية الداخلية للحركة المسلحة، لأنها تجبرها على إعادة توزيع قواتها وتغيير نمط القيادة والاتصال والإمداد.

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم الطيران باعتباره أحد العوامل التي ساهمت في انتقال ثورة أغري تدريجياً من مرحلة كان فيها التفكير في السيطرة على الأرض وإقامة وجود سياسي وعسكري مستقر ممكناً، إلى مرحلة أصبح فيها الحفاظ على القدرة على البقاء هو الهدف الأكثر إلحاحاً. وهذا التحول بالغ الأهمية؛ لأن الحركة المسلحة عندما تكون قادرة على الاحتفاظ بمواقع ومناطق نفوذ، تستطيع أن تفكر في الإدارة، وتنظيم الموارد، وحماية السكان، وبناء المؤسسات، وتوسيع علاقاتها السياسية. أما عندما تتحول إلى قوة مطاردة ومتنقلة، فإن جزءاً كبيراً من طاقتها يتحول من بناء المستقبل إلى مجرد الحفاظ على الوجود.

وهنا تظهر الآثار السياسية العميقة للتحول العسكري. فالحركة التي لا تستطيع الاحتفاظ بمواقع ثابتة لا تستطيع بسهولة إنشاء إدارة مستقرة. والحركة التي لا تستطيع حماية تجمعاتها لا تستطيع بسهولة بناء مؤسسات عسكرية وسياسية دائمة. والحركة التي تضطر إلى الانتقال المستمر بين المواقع تصبح أقل قدرة على التواصل المنتظم مع السكان، وأقل قدرة على جمع الموارد وتنظيمها، وأكثر اعتماداً على شبكات محلية متفرقة. ومع مرور الوقت، يمكن أن يتحول هذا الوضع إلى حلقة من الاستنزاف: الضغط العسكري يفرض التشتت، والتشتت يضعف التنظيم، وضعف التنظيم يقلل القدرة على المقاومة، وتراجع المقاومة يسمح للدولة بتوسيع نطاق سيطرتها.

وهكذا ساهمت القوة الجوية، بصورة مباشرة وغير مباشرة، في تقليص المجال الذي كان يمكن أن تتحول فيه الثورة من مقاومة مسلحة إلى مشروع سياسي أكثر استقراراً. وهذه نقطة مهمة في دراسة أغري، لأن المشروع الذي حملته الثورة لم يكن عسكرياً محضاً. فقد ارتبطت المقاومة بفكرة قومية وسياسية أوسع، وبمحاولة جعل جبل أغري ومحيطه مركزاً لمشروع كوردي يتجاوز حدود التمرد المحلي. ولذلك فإن أي عامل يؤدي إلى إضعاف قدرة الثورة على الاحتفاظ بالأرض أو تنظيم المجتمع أو تأمين القيادة لا يؤثر في الجانب العسكري وحده، وإنما يمس المشروع السياسي الذي تحاول المقاومة بناءه.

ومن هنا لا ينبغي دراسة الطيران باعتباره سلاحاً تقنياً فحسب، بل باعتباره أداة يمكن أن تؤثر في المجال السياسي نفسه. فالقدرة الجوية تمنح الدولة مجالاً أوسع للمراقبة والضغط، والضغط العسكري يحد من قدرة الحركة على السيطرة على الأرض، وفقدان السيطرة على الأرض يضعف إمكانية بناء مؤسسات مستقرة، وتراجع المؤسسات يؤدي بدوره إلى تقليص قدرة الحركة على إنتاج سلطة سياسية بديلة. وبذلك تصبح العلاقة بين القوة العسكرية والنتيجة السياسية علاقة متصلة، لا يمكن الفصل بين حلقاتها بسهولة.

وكان هذا الأمر ذا أهمية خاصة في أعري، لأن هدف الدولة التركية لم يكن مجرد إلحاق خسائر بالمقاتلين أو استعادة موقع عسكري محدد، وإنما كان يتمثل في إنهاء قدرة الثورة على إعادة إنتاج نفسها باعتبارها قوة سياسية وعسكرية. فاستمرار مجموعة من المقاتلين في الجبال لم يكن بالضرورة انتصاراً سياسياً للدولة، ولذلك كان الهدف الأبعد هو تفكيك البيئة التي تسمح للمقاومة بالحفاظ على قيادتها وقواعدها وشبكتها وإمداداتها، ومنعها من التحول إلى سلطة محلية مستقرة أو كيان سياسي قادر على الاستمرار.

ومن هذه الزاوية تكتسب سنة ١٩٣٠ أهمية استثنائية. فلم تكن تلك السنة مجرد مرحلة عسكرية أخيرة بعد سلسلة من الاشتباكات، بل كانت نتيجة تراكمات بدأت قبلها بسنوات. ففي بدايات الثورة كانت المقاومة تستطيع الاستفادة من مجموعة من الظروف مجتمعة: الجغرافيا الجبلية، ومعرفة السكان بالمنطقة، وصعوبة وصول القوات النظامية إلى بعض المواقع، وإمكانية الحركة على مقربة من الحدود، ووجود شبكات اجتماعية يمكن أن تساعد المقاتلين، فضلاً عن القدرة على استثمار عامل المفاجأة والمبادرة المحلية.

أما في المرحلة الأخيرة، فقد تغيرت البيئة العسكرية بصورة ملحوظة. أصبحت الدولة أكثر قدرة على الجمع بين القوة الجوية والقوات البرية، وأصبح التطويق أكثر تنظيماً، وأصبحت الحدود عنصراً أساسياً في استراتيجية الحصار، وتزايدت قدرة الجيش على مراقبة المجال الجغرافي، بينما كانت الحركة الكوردية قد تعرضت لسنوات من الاستنزاف. وهكذا لم يعد المقاتلون يواجهون الجيش التركي في الظروف نفسها التي واجهوه فيها في بدايات الثورة.

وتضافرت في هذه المرحلة عوامل متعددة، لم يكن أي منها كافياً بمفرده لتفسير النهاية، لكنها أصبحت أكثر تأثيراً عندما اجتمعت داخل استراتيجية واحدة:

التفوق العددي.

التفوق التسليحي.

القدرة اللوجستية.

السيطرة على طرق الحركة.

ضبط الحدود.

القوة الجوية.

الاستطلاع.

القدرة على تنسيق القوات.

والقدرة المؤسسية على مواصلة الحرب لفترة طويلة.

وهنا تكمن إحدى أهم النقاط المنهجية في دراسة نهاية ثورة آغري: لا ينبغي البحث عن سبب واحد للحسم، وإنما عن تفاعل مجموعة من العوامل العسكرية والسياسية والجغرافية والإقليمية. فالطيران لم يعمل في فراغ، كما أن القوات البرية لم تعمل بصورة منفصلة عن الحدود، ولم يكن ضبط الحدود منفصلاً عن العلاقات التركية الإيرانية، ولم تكن العمليات العسكرية منفصلة عن قدرة الدولة التركية على تعبئة مواردها وإعادة تنظيم قواتها.

ولهذا فإن القول إن الطائرات وحدها «هزمت» آغري يمثل تبسيطاً شديداً للحدث، ولا يعكس طبيعة الحرب في تلك المرحلة. فقد كان الطيران عنصراً مهماً في تغيير ميزان العمليات، لكنه لم يكن عنصراً مستقلاً عن منظومة أوسع. والحسم جاء نتيجة تفاعل القوة الجوية مع القوات البرية والتطويق والاستنزاف وضبط الحدود والموارد والقدرة التنظيمية للدولة والظروف الإقليمية التي أحاطت بالثورة.

فالجبل لا يسقط بالقصف وحده.

الجبل يسقط عندما يفقد المقاتلون القدرة على الوصول إليه وإعادة التموين والانسحاب منه وإعادة تنظيم صفوفهم، وعندما تصبح طرق الحركة محدودة، ومناطق التجمع معرضة للرصد، والحدود أقل قدرة على توفير مجال للمناورة، والموارد أقل من أن تسمح بحرب طويلة. عندها لا يعود الجبل الحصن الذي كان عليه في البداية، بل يتحول إلى مساحة مقاومة محاصرة، تستطيع أن تؤخر الحسم لكنها تجد صعوبة متزايدة في منع الدولة من فرض شروط الحرب.

ولهذا فإن السؤال التاريخي الأهم ليس فقط: كم عدد الطائرات التي شاركت؟ أو كم مرة تعرضت مواقع المقاومة للقصف؟ وإنما: كيف غير دخول الطيران البيئة العسكرية التي كانت تسمح للثورة بالاستمرار؟ وكيف ساهم في انتقال ميزان الحرب من قدرة المقاومة على اختيار مكان الاشتباك إلى قدرة الدولة على مراقبة المجال وتضييق خيارات الحركة؟

وهنا تكمن أهمية الطيران في تجربة آغري. فقد ساعد الدولة على الوصول إلى المجال الجغرافي العميق للمقاومة، وقلل من بعض مزايا الاختفاء التي وفرتها التضاريس، وساعد القوات البرية في تحديد اتجاهات العمليات، وزاد الضغط على مواقع التجمع، ورفع كلفة الاحتفاظ بالمواقع الثابتة، وأجبر المقاتلين على اعتماد قدر أكبر من التشتت والحركة. ومن ثم أصبح الطيران جزءاً من عملية أوسع لتحويل الحرب من مواجهة متقطعة ومتغيرة إلى عملية عسكرية أكثر تنظيماً هدفها إنهاك المقاومة وتقليص قدرتها على إعادة بناء نفسها.

كما أن هذه التطورات أثرت في مفهوم المبادرة العسكرية. ففي الحروب التي تعتمد بدرجة كبيرة على القوات البرية، تستطيع مجموعة صغيرة من المقاتلين أن تختار لحظة الهجوم ومكانه ثم تنسحب قبل وصول القوة الأكبر. أما عندما تمتلك الدولة قدرة متزايدة على المراقبة والاستطلاع، فإن مساحة المفاجأة تضيق. وبصحب المقاتل مضطراً إلى التفكير ليس فقط في القوة الموجودة على الأرض، بل في كيفية ظهوره من منظور أوسع للمجال الجغرافي.

وبذلك لم تعد المسألة تتعلق بمن يملك السلاح الأقوى فقط، وإنما بمن يملك القدرة على إنتاج المعلومات واستخدامها بسرعة. فالمعلومة أصبحت جزءاً من القوة العسكرية. ومعرفة موقع الخصم، واتجاه حركته، ومناطق تجمعه، وطرق انسحابه، ومواقع الإمداد، أصبحت عوامل يمكن أن تسبق المواجهة المباشرة. وفي هذا الجانب كانت الدولة الحديثة تمتلك مؤسسات ووسائل أكبر بكثير من حركة مقاومة تعمل في بيئة جبلية محدودة الموارد.

ومن هنا يمكن فهم القوة الجوية بوصفها جزءاً من تحول أوسع في طبيعة الحرب خلال القرن العشرين. فقد أصبحت السماء امتداداً لساحة المعركة، ولم تعد الأرض وحدها المجال الذي يتحدد فيه ميزان القوة. وكان لهذا التحول أثر خاص في المناطق الجبلية، لأن قيمة الارتفاع والاختفاء والمسارات الطبيعية بدأت تتغير عندما أصبح بالإمكان مراقبة المجال من الأعلى.

لكن ذلك لا يعني أن التكنولوجيا ألغت الجغرافيا. فالجغرافيا بقيت عنصراً أساسياً في آغري، وربما كانت أحد أسباب استمرار المقاومة لسنوات. غير أن التكنولوجيا غيرت العلاقة بين الإنسان والجغرافيا. فبدل أن تكون التضاريس حماية شبه مستقلة، أصبحت جزءاً من معادلة أكبر تتداخل فيها الطائرات والمدفعية والاستطلاع والقوات البرية والاتصالات واللوجستيات. وأصبحت قيمة الجبل مرتبطة بقدرة المقاومة على استخدامه بذكاء، وبقدرة الدولة في المقابل على عزله ومراقبته وتطويق محيطه.

وهذه هي المفارقة الكبرى التي تكشفها آغري. فقد كان الجبل في البداية أحد أسباب قوة الثورة، لكنه لم يكن قادراً وحده على تحويل المقاومة إلى دولة. فامتلاك أرض مناسبة للمقاومة يختلف عن امتلاك أرض يمكن إقامة مؤسسات سياسية مستقرة عليها. والقدرة على الاختباء تختلف عن القدرة على الحكم. والقدرة على الصمود تختلف عن القدرة على فرض السيادة.

ومن هذه الزاوية، فإن دخول القوة الجوية في المرحلة الأخيرة من الثورة ساهم في كشف الفجوة بين «الوجود العسكري» و«السيطرة السياسية». فقد استطاعت المقاومة أن تحافظ على وجودها العسكري فترة طويلة، لكنها لم تتمكن من تحويل هذا الوجود إلى سلطة مستقرة قادرة على الصمود أمام دولة تمتلك وسائل عسكرية وإدارية ودبلوماسية متكاملة.

ولذلك فإن أهمية القوة الجوية في تاريخ آغري تتجاوز البعد العسكري المباشر. فهي تكشف كيف يمكن لتغير في التكنولوجيا العسكرية أن يؤثر في مستقبل مشروع سياسي بأكمله. فعندما تتغير قدرة الدولة على مراقبة المجال، تتغير قدرة المقاومة على الحركة؛ وعندما تتغير قدرة الحركة على الحركة، تتغير قدرتها على الاحتفاظ بالأرض؛ وعندما تفقد الأرض، تتراجع قدرتها على بناء المؤسسات؛ وعندما تضعف المؤسسات، يصبح المشروع السياسي نفسه أكثر هشاشة.

ومن هنا أصبحت آغري واحدة من التجارب المبكرة التي توضح أن المقاومة المسلحة في العصر الحديث لا تستطيع الاعتماد على الجغرافيا وحدها مهما كانت صعوبة المنطقة. فالجغرافيا تمنح فرصة، لكنها لا تصنع دولة. والسلاح يوفر قدرة على الدفاع، لكنه لا يصنع بالضرورة مؤسسات. والقيادة العسكرية تستطيع إدارة المعركة، لكنها لا تستطيع وحدها توفير الاعتراف السياسي أو الموارد المستقرة أو العلاقات الدولية.

وفي نهاية المطاف، لم يكن التحول في ميزان الحرب نتيجة ظهور الطيران وحده، وإنما نتيجة دخول الطيران في منظومة الدولة الحديثة بكل ما تملكه من مؤسسات وموارد وقدرات. وهنا يصبح الفرق بين الثورة والدولة أكثر وضوحاً: المقاومة تستطيع أن تتكيف مع الظروف، أما الدولة فتستطيع في كثير من الأحيان أن تغيّر الظروف نفسها من خلال إعادة تنظيم قواتها، وضبط الحدود، وتوسيع الإدارة، وتطوير وسائل الحرب، وتعبئة الموارد، وإطالة أمد الصراع حتى تتغير موازين القوة.

وبذلك ساهمت القوة الجوية في نقل ثورة آغري إلى مرحلة جديدة؛ مرحلة لم يعد فيها السؤال الأساسي هو كيف تستطيع المقاومة أن تستفيد من الجبل، وإنما كيف تستطيع البقاء في جبل أصبح تحت مراقبة دولة أكثر قدرة على الوصول إلى المجال الجغرافي الذي كانت المقاومة تعتبره ملاذاً آمناً. ومع تضيق هذا المجال، بدأت الثورة تفقد تدريجياً قدرتها على الجمع بين المقاومة العسكرية والمشروع السياسي، حتى أصبحت معركتها في نهايتها أقرب إلى معركة بقاء عسكري منها إلى مشروع قادر على توسيع نطاق سلطته.

وهنا تكمن الدلالة التاريخية الأعمق للقوة الجوية في آغري: لقد ساهمت في تغيير قواعد اللعبة. لم تلغ المقاومة، ولم تجعل انتصار الدولة أمراً فورياً، لكنها ساعدت في تحويل بيئة كانت مناسبة لحرب الحركة إلى بيئة أكثر ملاءمة للحصار والاستنزاف. ومع اجتماع هذا العامل مع التفوق البري واللوجستي وضبط الحدود والعزلة السياسية، أصبح ميزان الحرب يميل تدريجياً نحو الدولة التركية، وصولاً إلى الحملة الكبرى سنة ١٩٣٠ التي ستضع الثورة أمام مرحلتها الأخيرة والحاسمة.

فالجغرافيا كانت دائماً عاملاً أساسياً في تاريخ الحروب، وكانت طبيعة الأرض في كثير من العصور تحدد حدود القوة العسكرية، وتمنح الطرف الذي يعرفها قدرة على الدفاع والمناورة، وتفرض على الجيوش المهاجمة كلفة إضافية في الرجال والوقت

والموارد. ولهذا ارتبطت الجبال والوديان والصحارى والممرات الضيقة بتاريخ طويل من المقاومة، لأن الطبيعة كانت تستطيع أن تعوض جزئياً عن ضعف العدد والسلاح، وأن تمنح الجماعات المحلية فرصة لمواجهة قوى أكبر منها.

لكن القرن العشرين أدخل إلى هذه المعادلة تحولاً تدريجياً وعميقاً. فالتكنولوجيا العسكرية الحديثة بدأت تقلل من قدرة التضاريس وحدها على حماية المقاتلين، دون أن تلغي أهمية الجغرافيا بصورة كاملة. الجبل بقي جبلاً، بارتفاعاته وممراته وصخوره ووعورته، لكنه لم يعد حصناً مكتفياً بذاته. والصحراء بقيت صحراء، لكنها لم تعد مجالاً يستحيل رصده بالوسائل الحديثة. والحدود بقيت خطوطاً سياسية وجغرافية، لكنها لم تعد بالضرورة ملاذاً آمناً عندما تتفق الدول المجاورة على مراقبتها وضبطها والتنسيق بشأنها.

وهذا التحول لم يكن مجرد تطور في الأسلحة، وإنما كان تحولاً في مفهوم الحرب نفسه. فقد أصبحت الدولة الحديثة قادرة على توظيف التكنولوجيا داخل مؤسسات عسكرية وإدارية متكاملة، وربط الطيران بالاستطلاع، والاستطلاع بالاتصالات، والاتصالات بالقوات البرية، والقوات البرية بالإمداد واللوجستيات. وبذلك لم تعد التكنولوجيا أداة منفصلة عن الدولة، وإنما أصبحت جزءاً من قدرتها على معرفة المجال الجغرافي وإدارته والسيطرة عليه.

وقد جاءت ثورة آغري في مرحلة مبكرة نسبياً من هذا التحول، ولذلك فإن دراستها لا تهم المؤرخ الكوردي أو الباحث في تاريخ الجمهورية التركية وحدهما، وإنما تكتسب أهمية أوسع بالنسبة إلى دراسة تطور الحرب غير النظامية، وعلاقة التكنولوجيا بالجغرافيا، وطبيعة الصراع بين الدولة المركزية والحركات المسلحة، وكيف يمكن للتفوق المؤسسي أن يغير نتائج حرب تجري في بيئة تبدو في بدايتها ملائمة للطرف الأضعف.

وفي آغري كان هذا التحول واضحاً بصورة خاصة. فالقوة الجوية لم تكن مجرد سلاح جديد أضيف إلى ترسانة الجيش التركي، وإنما كانت تعبيراً عن قدرة الدولة على إدخال وسائل الحرب الحديثة في منظومة عملياتية متكاملة. وهذا يعني أن قيمة الطائرة لم تكن في قدرتها على القصف وحدها، بل في قدرتها على توسيع مجال الرؤية، وتقليل مساحة الاختباء، ودعم القوات البرية، والمساهمة في الضغط على مواقع المقاومة، وربط المجال الجوي بالمجال الأرضي.

ومن هنا يمكن القول إن الصراع شهد انتقالاً تدريجياً من نموذج «الجبل كحصن» إلى نموذج «الجبل كساحة للمراقبة والحصار». ففي النموذج الأول يستطيع المقاتل أن يعتمد بدرجة كبيرة على التضاريس، وأن يجعل معرفته الدقيقة بالممرات والمرتفعات والمسالك مصدراً للتفوق. أما في النموذج الثاني، فإن التضاريس نفسها تصبح جزءاً من معركة تكنولوجية أوسع، تستطيع فيها الدولة أن تستخدم الاستطلاع والقوة

الجوية والقوات البرية والاتصالات واللوجستيات لإعادة تشكيل شروط الحركة داخل المنطقة.

وكانت الدولة التركية تتحرك باتجاه هذا النموذج بسرعة وقدرة مؤسسية أكبر من الحركة الكوردية. فلم تكن المسألة أن المقاتلين لم يفهموا طبيعة الحرب أو أنهم افتقروا إلى الخبرة العسكرية؛ فقد كان إحسان نوري باشا، على سبيل المثال، صاحب خلفية عسكرية وخبرة في التنظيم والمناورة، وحاول تطوير المقاومة وتحويلها إلى قوة أكثر انتظاماً. لكن المشكلة كانت أن الخبرة القيادية، مهما بلغت أهميتها، لا تستطيع وحدها تعويض غياب الموارد والمؤسسات التي تمتلكها الدولة.

وهنا يظهر الفارق بين الخبرة الفردية والقوة المؤسسية.

القائد يستطيع اتخاذ القرار، لكن الدولة تستطيع تحويل القرار إلى منظومة تنفيذ واسعة.

والقائد يستطيع معرفة الجبل، لكن الدولة تستطيع استخدام الخرائط والاستطلاع والقوات والاتصالات لمراقبة مساحة أوسع من المجال. والمقاتل يستطيع الاختباء داخل التضاريس، لكن الدولة تستطيع تغيير شروط هذا الاختباء من خلال الحصار والمراقبة والقصف.

والقائد يستطيع أن يخطط لعملية عسكرية، لكن الدولة تستطيع في الوقت نفسه نقل وحدات، وتأمين الإمدادات، وإعادة توزيع القوات، وإقامة قواعد، وتشديد الحدود، وتنسيق العمليات على نطاق واسع.

وهذا هو السبب الذي يجعل التفوق الجوي مهماً في المرحلة الأخيرة من ثورة آغري. فالقوة الجوية لم تكن مجرد زيادة في قوة النيران، وإنما كانت زيادة في قدرة الدولة على المعرفة والسيطرة. وفي الحرب الحديثة، لا تقل المعرفة أهمية عن السلاح نفسه. فالدولة التي تستطيع معرفة موقع خصمها واتجاه حركته ومناطق تجمعه وطرق انسحابه ومصادر إمداده تكون في وضع أفضل لتطويقه واستنزافه.

ولهذا ارتبط الطيران بالاستطلاع بقدر ارتباطه بالقصف. فقبل أن تكون الطائرة وسيلة لإطلاق النار، كانت جزءاً من توسيع مجال الرؤية. وهذه القدرة على الرؤية منحت القيادة العسكرية إمكانية التعامل مع الجغرافيا بصورة مختلفة. فالمجال الذي كان يبدو للقوات البرية واسعاً ومعقداً، أصبح قابلاً للمراقبة من زاوية أخرى، وأصبح من الممكن ربط المعلومات القادمة من الجو بحركة القوات على الأرض.

وهنا تتضح أهمية المعلومة العسكرية. فالمجموعة المسلحة الصغيرة تستطيع أحياناً تعويض ضعفها العددي إذا كانت تمتلك معرفة دقيقة بالأرض وتستطيع اختيار لحظة الاشتباك. أما عندما تبدأ الدولة في تقليص الفجوة المعلوماتية، فإن جزءاً من هذه الميزة يضيع. وإذا تمكنت الدولة من معرفة تحركات الخصم، فإنها تستطيع تحويل التفوق العددي والتسليحي من قوة كامنة إلى قدرة فعلية على الحصار والملاحقة.

ومن الناحية الاستراتيجية، كان هذا أحد التحولات التي ساعدت الدولة التركية على الانتقال نحو المرحلة النهائية من الحرب. فقد لم تعد المعركة تقوم فقط على إرسال وحدات عسكرية إلى المناطق التي يعتقد أن المقاتلين يوجدون فيها، وإنما أصبحت تقوم على محاولة التحكم في المجال الذي يستطيع المقاتلون التحرك داخله. وهذا فرق جوهري بين المطاردة والحصار؛ فالمطاردة تلاحق الخصم، أما الحصار فيحاول تغيير البيئة التي يتحرك فيها الخصم بحيث تصبح خياراته محدودة بصورة متزايدة.

وهكذا ساهمت القوة الجوية في إضعاف إحدى أهم المزايا التي قامت عليها ثورة آغري: ميزة الجغرافيا. فقد اختارت الثورة الجبل لأنه يوفر الحماية، ويمنح المقاتلين القدرة على الاختفاء والمناورة، ويجعل وصول الجيش النظامي أكثر صعوبة. لكن الدولة لم تحاول الاعتماد على اقتحام الجبل وحده، بل اتجهت إلى التعامل معه ضمن منظومة أوسع: تطويق المحيط، وضبط طرق الحركة، ومراقبة المجال، واستخدام القوة الجوية، ثم دفع القوات البرية إلى استثمار نتائج الضغط العسكري.

وبذلك تغيرت وظيفة الجبل في الصراع. ففي البداية كان الجبل يوفر للمقاومة مساحة للمبادرة. ومع مرور الوقت أصبح الجبل مساحة ينبغي على الدولة عزلها ومراقبتها والسيطرة على مداخلها. وهذا لا يعني أن الجبل فقد قيمته العسكرية تماماً؛ بل يعني أن قيمته أصبحت مشروطة بقدرة المقاومة على الاحتفاظ بحرية الحركة داخله وحوله.

وهنا يظهر المعنى الأعمق للتكنولوجيا العسكرية في آغري: التكنولوجيا لم تلغ الجغرافيا، وإنما أعادت توزيع قيمتها بين طرفي الصراع. فقد بقيت التضاريس عنصراً مهماً بالنسبة إلى المقاومة، لكنها لم تعد قادرة وحدها على إنتاج التفوق. وفي المقابل، لم تكن التكنولوجيا قادرة وحدها على احتلال الجبل، لكنها منحت الدولة قدرة أكبر على الوصول إلى المجال الذي كانت المقاومة تعتمد عليه.

وهذا هو السبب في أن نهاية الثورة لا يمكن تفسيرها بالقصف الجوي وحده. فالدولة التركية لم تنتصر بسبب الطائرات فقط، وإنما لأنها استطاعت أن تجمع بين مجموعة من عناصر القوة: القوات البرية، والقوة الجوية، والمدفعية، والاستطلاع، والاتصالات، والقدرة اللوجستية، وضبط الحدود، والإدارة، والموارد البشرية والمادية، والقدرة على استمرار العمليات لفترة طويلة.

وكان كل عنصر من هذه العناصر يعزز الآخر.

فالطيران يوسع مجال الرؤية والضغط.

والقوات البرية تستثمر نتائج العمليات الجوية.

والمدفعية تضيف قوة نارية من الأرض.

والاستطلاع يوفر المعلومات.

والاتصالات تسمح بالتنسيق.

واللوجستيات تضمن استمرار العمليات.
وضبط الحدود يقلل فرص الحركة والانسحاب.
والإدارة تثبت حضور الدولة بعد العمليات العسكرية.
وهكذا يتحول التفوق العسكري من مجموعة أسلحة إلى منظومة قوة متكاملة.

ومن هنا يمكن القول إن الحسم النهائي كان نتيجة تراكم طويل، وليس نتيجة معركة منفردة. فالقصف الجوي كان جزءاً من هذه العملية، والحصار كان جزءاً منها، وضبط الحدود كان جزءاً منها، والاستنزاف كان جزءاً منها، والتفوق البري كان جزءاً منها، والظروف الإقليمية والدولية كانت جزءاً منها أيضاً.

ولهذا فإن فهم القوة الجوية يقودنا إلى فهم أوسع لاستراتيجية الدولة التركية في آغري. فالهدف لم يكن فقط إلحاق الهزيمة بالمقاتلين في مواجهة مباشرة، وإنما تفكيك البيئة التي تجعل وجودهم العسكري والسياسي ممكناً. وكلما فقدت الثورة القدرة على الاحتفاظ بمواقعها، وكلما تراجعت قدرتها على الحركة وإعادة التموين، وكلما ضاقت حدودها الجغرافية، أصبح من الصعب عليها إعادة بناء قوتها.

وفي هذه المرحلة بدأ الفرق بين «المقاومة» و«السيطرة» يظهر بوضوح أكبر. فالمقاومة يمكن أن تستمر حتى في ظروف قاسية، ويمكن لمجموعة صغيرة من المقاتلين أن تبقى في الجبل وتواصل القتال. لكن السيطرة السياسية تتطلب شيئاً آخر: أرضاً يمكن الدفاع عنها، وسكاناً يمكن التواصل معهم، ومؤسسات يمكن تشغيلها، وموارد يمكن تأمينها، وقيادة تستطيع اتخاذ القرارات وتنفيذها، وقدرة على حماية هذه البنية من الانهيار.

وهذا ما لم تستطع ثورة آغري تحقيقه بصورة مستقرة.

لقد استطاعت أن تصمد، وأن تتحول إلى رمز، وأن تبني قوة عسكرية قادرة على إرباك الدولة، وأن تجعل آغري مركزاً للمقاومة القومية. لكنها لم تستطع أن تحول هذا الصمود إلى منظومة دولة متكاملة تستطيع مواجهة التفوق المؤسسي التركي على المدى الطويل.

ومن هنا فإن أهمية القوة الجوية لا تكمن فقط في أثرها على المعارك، وإنما في مساهمتها في تضيق المسافة بين «المقاومة المسلحة» و«الانهيار التنظيمي». فكلما أصبحت الحركة أكثر تشبهاً، أصبح تنظيمها أكثر صعوبة؛ وكلما أصبح تنظيمها أكثر صعوبة، تراجعت قدرتها على تنفيذ عمليات واسعة؛ وكلما تراجعت قدرتها على تنفيذ عمليات واسعة، أصبحت قدرتها على فرض وجود سياسي مستقر أضعف.

وبذلك يمكن القول إن القوة الجوية ساهمت في تغيير طبيعة الحرب قبل أن تساهم في تغيير نتيجتها. لقد جعلت الحرب أقل ملاءمة للمقاومة المتحركة التي تعتمد على الاختفاء الجغرافي، وأكثر ملاءمة لدولة تستطيع إدارة مساحة واسعة من العمليات عبر منظومة متكاملة من الرصد والقوة واللوجستيات.

وهذه النقطة تمنح تجربة آغري قيمة تتجاوز إطارها المحلي. فهي تكشف، في وقت مبكر من القرن العشرين، عن مشكلة ستصبح أكثر وضوحاً في صراعات لاحقة بين الدول والحركات المسلحة: الجغرافيا يمكن أن تمنح الحركة فرصة للبقاء، لكنها لا تضمن لها الانتصار؛ والتكنولوجيا يمكن أن تقلل من مزايا الجغرافيا، لكنها لا تحقق الحسم إلا عندما تكون جزءاً من مؤسسة قادرة على استخدامها ضمن استراتيجية متكاملة.

وفي هذا المعنى، لم تكن معركة آغري مجرد مواجهة بين الجيش التركي والمقاتلين الكورد، وإنما كانت أيضاً مواجهة بين نمطين من القوة: قوة مقاومة تعتمد على الجغرافيا والمرونة والشبكات المحلية والخبرة الميدانية، وقوة دولة تعتمد على المؤسسات والتكنولوجيا والموارد والتنظيم والقدرة على الاستمرار.

وعندما اجتمعت القوة الجوية مع الحصار وضبط الحدود والاستنزاف والتفوق البري، أصبحت الثورة أمام بيئة عسكرية مختلفة تماماً عن البيئة التي بدأت فيها. فالمجال الذي كان يمنحها القدرة على الحركة أصبح أضيق، والمواقع التي كانت توفر لها الأمان أصبحت أكثر تعرضاً للمراقبة، والحدود التي كانت تمنحها مجالاً للمناورة أصبحت أكثر صعوبة، والوقت الذي كان يمكن أن تستخدمه لبناء قوتها تحول تدريجياً إلى عامل استنزاف.

ومن هنا يمكن فهم التحول النهائي في ميزان الحرب. لم تكن الدولة التركية قد نجحت فقط في زيادة قدرتها على مهاجمة المقاومة، بل نجحت في تقليص قدرة المقاومة على إعادة إنتاج قوتها. وهذه هي النقطة الفاصلة بين الانتصار التكتيكي والانتصار الاستراتيجي.

فالانتصار التكتيكي هو أن تهزم مجموعة من المقاتلين في معركة. أما الانتصار الاستراتيجي فهو أن تجعل خصمك عاجزاً عن إعادة بناء القوة التي تمكنه من مواصلة الحرب.

وفي آغري كان هذا التحول هو جوهر المرحلة الأخيرة.

لقد بدأت الثورة من الجبل، واستفادت من الجغرافيا، وحاولت أن تجعل الجبل قاعدة لمشروع قومي. لكن الدولة التركية عملت تدريجياً على تحويل الجبل من قاعدة للمقاومة إلى مجال محاصر، ثم إلى مساحة تستطيع القوات النظامية ممارسة ضغط متزايد عليها. ومع اكتمال هذه العملية، أصبحت قدرة الثورة على الاستمرار بالشكل الذي عرفته في بداياتها تتراجع بصورة حادة.

وبذلك يصبح التفوق الجوي أحد المفاتيح المهمة لفهم انتقال ثورة آغري من مرحلة الصمود والمبادرة إلى مرحلة الاستنزاف والدفاع عن البقاء. لكنه يبقى مفتاحاً داخل منظومة أكبر، لا تفسيراً منفرداً للنهاية.

وفي المحصلة، فإن الحسم في آغري لم يكن انتصاراً لسلح على سلح فحسب، وإنما انتصاراً تدريجياً لمنظومة قوة على منظومة قوة أخرى. وقد كان التفوق الجوي أحد أبرز مظاهر هذا التحول، لأنه جسّد قدرة الدولة الحديثة على استخدام التكنولوجيا لتقليص مزايا الجغرافيا، وربط المراقبة بالقصف، وربط العمليات الجوية بالقوات البرية، وربط الحرب بالحدود والإدارة واللوجستيات.

وعندما اجتمعت هذه العناصر، أصبح استمرار الثورة في صورتها الأولى بالغ الصعوبة. ولم يعد السؤال هو ما إذا كان المقاتلون قادرين على الصمود في الجبل لبعض الوقت، بل ما إذا كانوا قادرين على تحويل هذا الصمود إلى قوة سياسية وعسكرية قابلة للاستمرار. ومع تضيق المجال الجغرافي واستمرار الاستنزاف وتزايد القدرة التركية على المراقبة والعمليات، أصبحت الإجابة أكثر صعوبة، واقتربت ثورة آغري من لحظة الحسم التي ستضع حداً لوجودها العسكري المنظم سنة ١٩٣٠.

ومن هنا، فإن ثورة آغري تمثل محطة مهمة في تاريخ الصراع الكوردي الحديث، ليس لأنها كانت أول مواجهة بين الحركة القومية الكوردية والدولة التركية، ولا لأنها انتهت بانتصار عسكري للمقاومة، وإنما لأنها كشفت بوضوح عن التحول الذي طرأ على طبيعة الحرب في المنطقة خلال العقود الأولى من القرن العشرين. فقد وجدت المقاومة نفسها أمام دولة حديثة آخذة في بناء مؤسساتها العسكرية والإدارية، وقادرة على توظيف وسائل الحرب الجديدة، وفي مقدمتها الطيران، إلى جانب القوات البرية والاستطلاع والاتصالات والقدرة اللوجستية وضبط الحدود. وفي المقابل، كانت الثورة تعتمد بصورة أساسية على طبيعة المنطقة الجبلية، ومعرفة المقاتلين بالتضاريس، والمرونة في الحركة، والشبكات الاجتماعية المحلية، والقدرة على الاحتماء بالمناطق الوعرة.

وهنا تظهر المفارقة التاريخية بوضوح: لقد منح الجبل الثورة قدرة كبيرة على الصمود، لكنه لم يمنحها بالضرورة القدرة على الانتصار. فالجغرافيا تستطيع أن تؤخر تقدم الجيش، وأن تجعل المطاردة أكثر صعوبة، وأن تمنح المقاتلين فرصاً للانسحاب وإعادة التجمع، لكنها لا تستطيع وحدها أن تؤسس دولة، أو تؤمن الإمدادات، أو تحمي المراكز السياسية، أو تضمن استمرار القيادة، أو تفرض اعترافاً دولياً. ومع تطور وسائل الحرب الحديثة، أصبحت قيمة الجغرافيا مرتبطة بقدرة الطرف الذي سيطر عليها على توظيفها ضمن استراتيجية عسكرية وسياسية أوسع.

وفي هذا السياق، كان دخول القوة الجوية إلى ميدان العمليات عاملاً مهماً في إعادة تشكيل العلاقة بين الجغرافيا والقوة. فلم تعد المرتفعات والممرات الوعرة بمنأى كامل عن أدوات الدولة العسكرية، ولم يعد اختفاء المقاتلين داخل الجبل يعني بالضرورة خروجهم من نطاق المراقبة أو الاستهداف. وقد ساهم ذلك في تقليص إحدى أهم المزايا التي اعتمدت عليها الثورة، خصوصاً عندما أصبح الطيران يعمل ضمن منظومة متكاملة تضم القوات البرية والاستطلاع والمعلومات والاتصالات والإمداد والحصار.

لكن من الخطأ التاريخي اختزال هزيمة الثورة في القوة الجوية وحدها. فالطائرة لم تكن قادرة بمفردها على احتلال الجبل أو فرض السيطرة على المنطقة أو القضاء النهائي على المقاومة. كانت فعاليتها مرتبطة بوجود قوات برية تستطيع استثمار نتائج العمليات الجوية، وبقدرة الدولة على تأمين الإمدادات، وإغلاق طرق الحركة، وتشديد الرقابة على الحدود، ومواصلة العمليات لفترة طويلة. ومن ثم فإن أهمية الطيران لا تكمن فقط في قدرته على القصف، وإنما في أنه أصبح جزءاً من منظومة أوسع جعلت الدولة أكثر قدرة على تحويل المعلومات إلى عمليات، والعمليات إلى سيطرة، والسيطرة إلى واقع سياسي وإداري.

وهذا يوضح أيضاً الفرق بين القدرة العسكرية والقدرة المؤسسية. فقد يستطيع قائد عسكري يمتلك خبرة واسعة أن يختار الموقع المناسب للقتال، وأن يستفيد من التضاريس، وأن يشن هجمات ناجحة، وأن يتجنب القوات المتفوقة عليه، لكن الدولة تستطيع في المقابل أن تعوض خسائرها، وتنقل قوات جديدة، وتعيد تنظيم وحداتها، وتوفر الذخيرة والوقود، وتستخدم وسائل الاتصال والاستطلاع، وتوسع نطاق العمليات، وتنتظر حتى تستنزف المقاومة. وفي حرب طويلة، تصبح هذه القدرة على الاستمرار أحد أهم عناصر القوة، وربما أكثر تأثيراً من الانتصارات التكتيكية المنفردة.

ومن هذه الزاوية، فإن القوة الجوية لم تكن مجرد وسيلة لزيادة حجم النيران، وإنما كانت تعبيراً عن تحول أعمق في مفهوم السيطرة. فالدولة التي تستطيع مراقبة المجال الجغرافي من الأعلى تمتلك قدرة أكبر على معرفة حركة خصمها، وتحديد مناطق تجمعه، ومتابعة طرق انتقاله، ودعم القوات البرية في عملياتها. ولذلك ارتبط تطور الطيران بتطور الاستطلاع والمعلومات والاتصالات. فالمعرفة بموقع الخصم لا تقل أهمية عن القدرة على مهاجمته، لأن السيطرة على المعلومات تساعد في تقليص عنصر المفاجأة الذي تعتمد عليه الحركات المسلحة في كثير من عملياتها.

وهذا التحول كان له أثر مباشر في بنية المقاومة نفسها. فكلما ازداد الضغط على تجمعات المقاتلين، أصبح من الصعب عليهم الاحتفاظ بتشكيلات كبيرة أو السيطرة على مواقع ثابتة لفترات طويلة. وكان عليهم أن يتحركوا بصورة أكثر تشتتاً، وأن يقللوا من تجمعاتهم، وأن يعتمدوا بدرجة أكبر على الحركة والاختفاء. غير أن هذا التحول، وإن كان قد يزيد فرص البقاء العسكري على المدى القصير، يضعف في الوقت نفسه القدرة على السيطرة على الأرض وبناء مؤسسات سياسية وإدارية مستقرة. وهنا انتقلت الثورة تدريجياً من محاولة توسيع مجال نفوذها إلى محاولة المحافظة على وجودها.

وهذا الانتقال من «السيطرة» إلى «البقاء» يحمل دلالة سياسية عميقة. فالحركة التي تستطيع السيطرة على منطقة تستطيع أن تنشئ إدارة، وتنظم الموارد، وتفرض الأمن، وتبني مؤسسات، وتخلق واقعاً سياسياً يمكن أن تسعى إلى تحويله إلى شرعية.

أما الحركة التي تضطر باستمرار إلى الانتقال والاختباء، فإن قدرتها على بناء مؤسسات دائمة تصبح محدودة. ومن هنا ساهمت الضغوط العسكرية، ومن ضمنها استخدام القوة الجوية، في تضيق المساحة التي كان يمكن أن تتحول فيها ثورة آغري من مقاومة مسلحة إلى مشروع سياسي مستقر.

ولهذا فإن دراسة الطيران في آغري يجب ألا تنفصل عن دراسة المشروع السياسي للثورة. فقد كان هدف الحركة القومية الكوردية يتجاوز مجرد شن الهجمات على القوات التركية؛ إذ كانت تسعى إلى تحويل وجودها العسكري في المنطقة إلى واقع سياسي، وإلى جعل جبل آغري مركزاً للمقاومة ومجالاً يمكن أن يتطور فيه مشروع قومي كوردي. ولذلك فإن كل وسيلة تؤدي إلى تقليص قدرة الثورة على السيطرة على الأرض أو الاحتفاظ بمراكزها أو حماية قيادتها كانت تؤثر بصورة غير مباشرة في مشروعها السياسي.

وفي المقابل، كانت الدولة التركية تنظر إلى السيطرة على المجال الجغرافي باعتبارها جزءاً من تثبيت سيادة الجمهورية. ولذلك لم يكن استخدام القوة الجوية منفصلاً عن مشروع أوسع لإعادة فرض السلطة المركزية، وضبط الحدود، وتعزيز الحضور العسكري والإداري، ومنع ظهور منطقة يمكن أن تتحول إلى مركز دائم لمشروع سياسي كوردي مستقل. ومن هنا يصبح الطيران جزءاً من تاريخ بناء الدولة بقدر ما هو جزء من تاريخ العمليات العسكرية.

وقد كشفت آغري، في هذا السياق، عن تحول مهم في طبيعة الحرب غير النظامية. ففي الحروب السابقة كان الجبل يستطيع أن يؤدي وظيفة الحصن الطبيعي بدرجة كبيرة؛ أما في القرن العشرين فقد أصبح الحصن الطبيعي أكثر هشاشة أمام تطور وسائل الاستطلاع والنقل والاتصالات والقوة الجوية. لم تختف قيمة الجغرافيا، لكنها أصبحت بحاجة إلى عناصر أخرى كي تتحول إلى قوة استراتيجية. فالجبل يمنح المقاتل مكاناً للاختباء، لكنه لا يؤمن له السلاح والغذاء والذخيرة. والحدود تمنحه فرصة للانسحاب، لكنها لا تضمن له حرية الحركة إذا اتفقت الدول المجاورة على تشديد الرقابة عليها. والشبكات الاجتماعية تمنحه الدعم، لكنها تصبح أقل فاعلية عندما تستطيع الدولة توسيع وجودها الإداري والأمني في المناطق المحيطة.

ومن هنا يمكن فهم التحول الذي شهدته ثورة آغري في سنواتها الأخيرة. فقد كانت المقاومة في بداياتها تستفيد من عامل المفاجأة، ومن صعوبة التضاريس، ومن ضعف السيطرة المباشرة للدولة على بعض المناطق، ومن إمكانية الحركة عبر المجال الحدودي. ومع مرور الوقت بدأت الدولة التركية تعمل على إزالة هذه المزايا واحدة تلو الأخرى. فعملت على تعزيز وجودها العسكري، وتضييق المجال الجغرافي للمقاومة، وتشديد الرقابة على الحدود، والاستفادة من وسائل الاستطلاع والاتصالات، وتطوير العمليات الجوية والبرية، وربط العمل العسكري بإدارة سياسية وأمنية أكثر حضوراً.

وبذلك لم تعد المعركة مجرد مواجهة بين الجيش والمقاتلين، وإنما أصبحت مواجهة بين منظومتين مختلفتين من القوة. منظومة دولة تمتلك مؤسسات وموارد وقدرة على التخطيط والتعبئة والاستمرار، ومنظومة مقاومة تمتلك الإرادة والمرونة والخبرة المحلية والدافع القومي، لكنها تعمل بموارد محدودة وفي بيئة إقليمية ودولية لا توفر لها الشروط نفسها. وكان الفارق بين المنظومتين يتسع كلما طال أمد الحرب.

ومع ذلك، فإن طول مدة المقاومة نفسه يمثل حقيقة تاريخية ينبغي عدم إغفالها. فلو كان التفوق العسكري والتكنولوجي كافياً وحده لحسم الصراع، لما احتاجت الدولة التركية إلى سنوات من العمليات وإعادة التنظيم والحملات المتكررة. وهذا يدل على أن الجغرافيا والمجتمع والقيادة والقدرة على الحركة ظلت عوامل ذات أهمية حقيقية، وأن الدولة لم تتمكن من تحويل تفوقها التقني إلى سيطرة كاملة بصورة فورية. ولذلك فإن العلاقة بين التكنولوجيا والجغرافيا لم تكن علاقة إحلال كامل، بل علاقة إعادة توازن: تراجع بعض مزايا الجبل، لكن الجبل ظل قادراً على إبطاء العمليات ورفع كلفتها وإطالة عمر المقاومة.

وهذه النقطة مهمة في تقييم القوة الجوية تاريخياً. فالطيران لم يلغ الحرب الجبلية، ولم يجعل الدولة قادرة تلقائياً على السيطرة على كل منطقة جبلية، لكنه غير شروطها. فقد أصبحت الحركة أكثر حذراً، والتجمعات أكثر عرضة للخطر، والمواقع الثابتة أكثر صعوبة في الدفاع، وأصبحت القوات البرية قادرة على العمل وفق معلومات ومراقبة أوسع. ومن ثم تغيرت طبيعة الصراع نفسه، لا بمجرد زيادة قوة النيران، وإنما بتغيير الطريقة التي يستطيع بها كل طرف استخدام المكان والزمن والحركة.

كما أن هذا التطور أظهر للمرة الأولى بصورة أكثر وضوحاً أهمية العلاقة بين القوة الجوية والسيطرة السياسية. فكلما فقدت المقاومة قدرتها على الاحتفاظ بالأرض، تراجعت قدرتها على بناء إدارة ومؤسسات، وكلما تراجعت مؤسساتها، أصبح من الصعب عليها تقديم نفسها أمام الخارج باعتبارها سلطة سياسية قادرة على ممارسة الحكم. وهكذا يمكن أن تتحول الوسيلة العسكرية إلى عامل له نتائج سياسية بعيدة المدى.

ولهذا فإن الحسم في آغري لا ينبغي تفسيره على أنه نتيجة لسلح واحد، بل باعتباره حصيلة تراكمية لعوامل متعددة: التفوق العددي والتسليحي، والقدرة اللوجستية، وتطور التنظيم العسكري، واستخدام الطيران، وتكامل القوات البرية والجوية، وضبط الحدود، واستنزاف المقاومة، والظروف الإقليمية، وغياب الدعم الدولي الكافي للمشروع الكوردي. وكانت القوة الجوية واحدة من أهم الأدوات التي ساعدت الدولة على تحويل هذه العناصر إلى قدرة عملياتية أكثر فاعلية.

وفي المقابل، فإن الثورة لم تكن تفتقر إلى القوة تمامًا، بل كانت تفتقر إلى التوازن بين عناصر القوة المختلفة. فقد امتلكت قيادة عسكرية، وامتلكت مقاتلين ذوي خبرة، واستفادت من الجغرافيا، ونجحت في الصمود، واستطاعت تحويل آغري

إلى رمز قومي، لكنها لم تتمكن من بناء منظومة متكاملة تجمع القوة العسكرية بالقدرة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والتكنولوجية. ومن هنا كانت المشكلة أعمق من مجرد نقص في السلاح؛ كانت مشكلة تتعلق ببنية القوة نفسها.

وهذا يقودنا إلى المعنى الأوسع لتجربة آغري. فالثورة كشفت أن امتلاك الإرادة القومية لا يكفي لمواجهة دولة حديثة، كما كشفت في الوقت نفسه أن امتلاك الدولة للتكنولوجيا لا يلغي الحاجة إلى الاستراتيجية والتنظيم والموارد والقدرة على السيطرة على الأرض. وقد احتاجت تركيا إلى الجمع بين هذه العناصر حتى تتمكن من الوصول إلى الحسم.

وبذلك أصبحت القوة الجوية في ثورة آغري شاهداً على لحظة انتقال في تاريخ الحرب في الشرق الأوسط: لحظة بدأت فيها التكنولوجيا الحديثة تقلل من استقلال الجغرافيا عن إرادة الدولة، وأصبح المجال الجبلي نفسه جزءاً من منظومة المراقبة والاستطلاع والحصار. ولم يعد الجبل حصناً مكتفياً بذاته، بل أصبح عنصراً ضمن معادلة أكبر تتحدد قيمته وفق قدرة الطرف الذي يسيطر عليه على توفير الإمداد والحركة والمعلومات والقيادة.

ومن هذه الزاوية، يمكن القول إن الطيران ساهم في تفكيك واحدة من أهم المزايا التي اعتمدت عليها المقاومة، لكنه لم يكن العامل الوحيد في سقوطها. لقد كان جزءاً من عملية أوسع انتقلت فيها الدولة التركية من محاولة ملاحقة المقاومة إلى محاولة التحكم في المجال الذي يجعل المقاومة ممكنة أصلاً. وعندما اجتمع الضغط الجوي مع الحصار البري، وضبط الحدود، والاستنزاف، والتفوق اللوجستي، وتراجع الدعم الخارجي، أصبحت قدرة الثورة على الاستمرار تتقلص بصورة متسارعة.

ولهذا فإن سنة ١٩٣٠ لم تكن مجرد سنة الحسم العسكري، بل كانت نتيجة لمسار طويل تغيرت خلاله شروط الحرب. فقد بدأت آغري بثورة تستفيد من الجبل والحدود والحركة والبيئة المحلية، وانتهت بمقاومة تواجه مجالاً أضيّق، ودولة أكثر تنظيمياً، وجيشاً أكثر استعداداً، ووسائل استطلاع وقوة جوية أكثر حضوراً، وحدوداً أكثر ضبطاً، وبيئة دولية لم تكن مستعدة لمنحها ما يكفي من الدعم السياسي.

ومن هنا تصبح القوة الجوية أكثر من فصل في التاريخ العسكري لثورة آغري؛ إنها نافذة لفهم التحول الذي طرأ على ميزان القوة بين الدولة والحركة القومية. فقد أثبتت التجربة أن الجغرافيا تستطيع أن تمنح المقاومة زمناً، لكنها لا تمنحها بالضرورة النصر، وأن التكنولوجيا تستطيع أن تمنح الدولة قدرة أكبر على اختراق الجغرافيا، لكنها لا تحقق النصر من دون مؤسسات واستراتيجية وقدرة على الاستمرار. وهكذا تكشف آغري أن الحرب الحديثة لم تعد تحسم في ساحة المعركة وحدها، بل في القدرة على الجمع بين الأرض والجو والمعلومات والحدود والموارد والمؤسسات والسياسة. وعندما نجحت الدولة التركية في جمع هذه العناصر ضمن استراتيجية واحدة، بدأت المقاومة تفقد تدريجياً قدرتها على المبادرة، حتى وصلت الحرب إلى مرحلتها الحاسمة سنة ١٩٣٠.

ومن هنا ننتقل إلى الفصل التالي، حيث لم تعد المسألة تتعلق فقط بتغير ميزان القوة نتيجة استخدام الطيران، بل بالانتقال إلى المرحلة الأخيرة والأكثر حسماً من العمليات العسكرية التركية، حين بدأت أنقرة توظف ما راكمته خلال السنوات السابقة من خبرة عسكرية وتنظيمية ومعلومات ميدانية في حملة واسعة ومنظمة هدفت إلى إنهاء الثورة بصورة نهائية. فقد كانت السنوات السابقة قد كشفت للدولة التركية طبيعة المقاومة، ونقاط قوتها، ومصادر قدرتها على الحركة والصمود، كما أظهرت لها أهمية الجغرافيا والحدود والبيئة الاجتماعية المحيطة بجبل آغري. ولذلك جاءت المرحلة الأخيرة بوصفها نتيجة لتراكم طويل من التخطيط وإعادة التنظيم والاستعداد العسكري، لا باعتبارها حملة منفصلة عن مسار الصراع السابق.

فقد تزامن تكثيف العمليات الجوية مع توسيع نطاق التحركات البرية، وتشديد الحصار حول جبل آغري، وإغلاق مسارات الحركة والانسحاب، ومراقبة المناطق المحيطة، وتضيق المجال الجغرافي الذي كانت قوات إحسان نوري باشا تعتمد عليه في المناورة وإعادة تنظيم صفوفها. كما أصبحت قدرة الدولة على الجمع بين الطيران والقوات البرية والاستطلاع والإمداد والسيطرة على الحدود أكثر وضوحاً، الأمر الذي جعل الثورة تواجه ظروفاً مختلفة جذرياً عن تلك التي ساعدتها على الصمود في بداياتها. وبذلك لم تعد المعركة مجرد مواجهات متقطعة بين الجيش التركي والمقاتلين الكورد، وإنما تحولت إلى عملية عسكرية شاملة استهدفت تفكيك القدرة القتالية للثورة، وقطع صلاتها بمصادر الدعم والإمداد، والحد من قدرتها على الحركة، ومنعها من إعادة إنتاج نفسها داخل الجبل أو خارجه. ومع اتساع نطاق العمليات وتراكم عوامل الاستنزاف والعزلة وتراجع القدرة على المناورة، أخذ ميزان القوة يميل بصورة متزايدة لمصلحة الدولة التركية، إلى أن وصلت المواجهة إلى ذروتها سنة ١٩٣٠، عندما شنت القوات التركية عمليات واسعة انتهت بالحسم العسكري للثورة وإنهاء وجودها المنظم في منطقة آغري. وهكذا أسدل الستار على واحدة من أبرز محاولات الحركة القومية الكوردية في أواخر عشرينيات القرن العشرين لتحويل المقاومة المسلحة من انتفاضة محلية إلى مشروع سياسي وقومي قائم على الأرض، وبدأت مرحلة جديدة ستكشف ليس فقط كيفية سقوط الثورة عسكرياً، وإنما الثمن السياسي والاجتماعي الذي رافق ذلك الحسم، والآثار التي تركتها العمليات الأخيرة في سكان المنطقة وفي الذاكرة الكوردية وفي مسار القضية الكوردية خلال العقود اللاحقة.

1. Robert W. Olson, "The Kurdish Rebellions of Sheikh Said (1925), Mt. Ararat (1930), and Dersim (1937-8): Their Impact on the Development of the Turkish Air Force and on Kurdish and Turkish Nationalism," *Die Welt des Islams*, Vol. 40, No. 1, 2000, pp. 67-94.
2. İhsan Nuri Pasha, *La Révolte de l'Agridagh*, Éditions Kurdes, Genève, 1985.
3. Wadie Jwaideh, *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development*, Syracuse University Press, 2006.
4. David McDowall, *A Modern History of the Kurds*, 3rd ed., I.B. Tauris, 2004.
5. Paul J. White, *Primitive Rebels or Revolutionary Modernizers?: The Kurdish National Movement in Turkey*, Zed Books, 2000.
6. Soner Cagaptay, *Islam, Secularism and Nationalism in Modern Turkey: Who is a Turk?*, Routledge, 2006.
7. Martin van Bruinessen, *Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan*, Zed Books, 1992.
8. Gérard Chaliand, *A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan*, Zed Books.

الخامس عشر: معركة ١٩٣٠ والحسم العسكري لثورة آغري

كان عام ١٩٣٠ يمثل نقطة التحول الحاسمة في تاريخ ثورة آغري، ففي هذا العام انتقل الصراع من مرحلة طويلة من العمليات العسكرية المتقطعة والمواجهات المحدودة إلى مرحلة المواجهة الواسعة التي سعت فيها الدولة التركية إلى إنهاء الوجود العسكري المنظم للثورة بصورة نهائية. ولم تكن الحملة الأخيرة حدثاً منفصلاً عن السنوات السابقة، ولا مجرد رد فعل عسكري على تحركات المقاتلين، بل كانت النتيجة المتراكمة لمسار طويل من الصراع، تداخلت فيه العوامل العسكرية والسياسية والجغرافية والدبلوماسية، وتطورت خلاله استراتيجية الدولة التركية من ملاحقة مجموعات مسلحة إلى محاولة تفكيك البيئة الكاملة التي أتاحَت للثورة القدرة على البقاء. وفي المقابل، كانت الحركة الكوردية تدخل هذه المرحلة وهي تحمل إرث سنوات من المقاومة، لكنها تواجه في الوقت نفسه تضيقاً متزايداً على المجال الذي تستطيع أن تتحرك فيه، وعلى مصادر الإمداد والدعم، وعلى قدرتها على تحويل وجودها العسكري إلى واقع سياسي مستقر.

لقد كانت ثورة آغري قد قطعت، بحلول عام ١٩٣٠، مسافة مهمة في تطورها التاريخي. فمنذ بدايات الاضطرابات والمواجهات سنة ١٩٢٦، ثم تبلور دور خوييون بصورة أوضح في المرحلة اللاحقة، وتحول جبل آغري إلى مركز للمقاومة، أصبحت المنطقة إحدى أهم ساحات الصراع بين مشروع الدولة التركية الجديدة وبين الحركة القومية الكوردية. ولم تعد آغري مجرد منطقة جبلية تشهد اضطرابات محلية، بل تحولت تدريجياً إلى فضاء تتقاطع فيه المقاومة المسلحة مع التنظيم القومي، وتتداخل فيه الجغرافيا مع السياسة، والحدود مع العمل العسكري، والطموح القومي مع الحسابات الإقليمية. وقد تمكن المقاتلون خلال السنوات السابقة من الاستفادة من الطبيعة الجبلية الوعرة، ومن معرفة السكان المحليين بالمنطقة، ومن شبكات الدعم الاجتماعية، ومن المجال الحدودي التركي الإيراني، ومن صعوبة فرض سيطرة تركية دائمة على جميع أجزاء المنطقة. ولهذا لم تستطع الحملات الأولى تحقيق النتيجة التي كانت أنقرة تسعى إليها، وظلت الثورة قادرة على إعادة تنظيم نفسها بعد كل موجة من العمليات العسكرية.

غير أن استمرار الثورة لسنوات لم يكن يعني أن ميزان القوى بقي ثابتاً. فالحروب الطويلة لا تبقى أطرافها في المواقع نفسها، بل تدفع كل طرف إلى التعلم من التجربة وإعادة بناء استراتيجيته. وقد أدركت الدولة التركية تدريجياً أن التعامل مع آغري باعتبارها مجرد تمرد جبلي محدود لن يؤدي إلى الحسم، وأن القضاء على المقاومة يتطلب السيطرة على المجال المحيط بها، وإضعاف قدرتها على الحركة والإمداد، وضبط المناطق الحدودية، وتطوير وسائل الاستطلاع والاتصال، وزيادة التنسيق

بين القوات البرية والجوية. وهكذا أخذت الاستراتيجية التركية تتجه بصورة متزايدة نحو الحصار والتطويق والاستنزاف، بدل الاعتماد على الحملات البرية المتفرقة وحدها.

وفي المقابل، دخلت الحركة الكوردية عام ١٩٣٠ وهي تواجه ظروفًا أكثر صعوبة من تلك التي واجهتها في بداية الثورة. فقد أصبح استمرار المقاومة يحتاج إلى موارد أكبر، وإلى قدرة متواصلة على تأمين السلاح والذخيرة والغذاء، وإلى خطوط اتصال أكثر أمانًا، وإلى إمكانية الحركة بين الجبل والمناطق المحيطة به. كما أن استمرار الحرب سنوات طويلة كان يعني استنزاف المقاتلين وتراجع القدرة على التعويض وإعادة التنظيم. وكانت هذه المشكلة أكثر خطورة بالنسبة إلى حركة لا تمتلك مؤسسات دولة أو موارد مالية مستقرة أو جيشًا نظاميًا قادرًا على تعويض خسائره بصورة منتظمة. ومن هنا بدأ الزمن، الذي كان في بعض المراحل يمنح الثورة فرصة لترسيخ وجودها، يتحول تدريجيًا إلى عامل ضغط عليها.

وكانت المسألة الحدودية إحدى أهم حلقات هذا التحول. فقد منح الموقع الجغرافي لأغري الثورة إمكانات للمناورة والانسحاب وإعادة التجمع، لكنه جعلها في الوقت نفسه مرتبطة بصورة وثيقة بالعلاقات التركية الإيرانية. وكلما أصبحت الحدود أكثر ضبطًا، تراجع أحد المجالات التي كانت الحركة تستفيد منها. ولذلك لم تعد أنقرة تنظر إلى الحدود باعتبارها خطأ جغرافيًا يفصل بين دولتين فحسب، وإنما باعتبارها جزءًا من ميدان الحرب نفسه. وكان التعاون أو التفاهم مع إيران بشأن ضبط الحدود وتقليص حركة المقاتلين عنصراً مهماً في تقليص المجال الاستراتيجي المتاح للثورة. وهكذا أخذت الحركة تفقد تدريجيًا إحدى أهم مزايا موقعها الجغرافي.

ومن هنا فإن معركة ١٩٣٠ لا يمكن فهمها باعتبارها مواجهة عسكرية مباشرة بين جيشين متكافئين، لأن طبيعة الطرفين كانت مختلفة في الأساس. كانت الدولة التركية تمتلك جيشاً نظامياً ومؤسسات إدارية وموارد مالية وقدرة على تعبئة القوات ونقلها وإمدادها، بينما كانت الثورة تعتمد على قوة مقاتلة ذات طبيعة غير نظامية، وعلى شبكات محلية وعلى القيادة العسكرية وعلى الجغرافيا والقدرة على المناورة. ولذلك لم يكن السؤال في المرحلة الأخيرة هو أي الطرفين يستطيع تحقيق انتصار تكتيكي في معركة محددة، بل أيهما يستطيع الاستمرار في الحرب إلى نهايتها، وأيهما يستطيع الحفاظ على قدرته على إعادة إنتاج القوة العسكرية والسياسية.

وهذه النقطة أساسية لفهم التحول الذي حدث قبل الحملة الكبرى. فالحركة المسلحة تستطيع الصمود أمام قوة أكبر منها إذا بقيت قادرة على الحركة، وإعادة التموين، واختيار مواقع الاشتباك، والانسحاب عند الضرورة، وإعادة تنظيم صفوفها بعد الخسائر. لكن عندما تغلق هذه المساحات واحدة تلو الأخرى، يتحول الصراع من حرب مناورة إلى حرب استنزاف، ثم إلى معركة بقاء. وهذا ما بدأ يحدث في أغري مع اقتراب عام ١٩٣٠. فقد أصبح الجبل أقل قدرة على توفير الحماية المطلقة،

وأصبحت المناطق المحيطة به أكثر تعرضاً للسيطرة والمراقبة، وتراجعت حرية الحركة، وضاعت إمكانيات الاتصال بالمناطق الأخرى، وأصبحت الحدود أقل قدرة على توفير مجال آمن للمقاتلين.

وكان للتطور في استخدام القوة الجوية أثر إضافي في هذا التحول. فدخل الطيران بصورة أكثر فاعلية في العمليات العسكرية قلل من قدرة الجبل على توفير الحماية التي كان يوفرها للمقاومة في السابق. ولم يكن أثر الطيران مقتصرًا على القصف المباشر، بل ارتبط أيضاً بالاستطلاع والمراقبة ودعم القوات البرية وتحديد مناطق التحرك. وبذلك أصبحت الجغرافيا نفسها موضع صراع بين قدرة المقاتلين على استثمارها وقدرة الدولة على تجاوز بعض القيود التي تفرضها. وإذا كان الجبل قد منح الثورة في بداياتها ميزة استراتيجية، فإن الجمع بين القوات البرية والطيران والاستطلاع والحصار جعل هذه الميزة تتراجع تدريجياً.

لكن العامل العسكري لم يكن وحده الذي تغير. فقد كانت الثورة تواجه أيضاً بيئة سياسية وإقليمية أكثر صعوبة. فالمشروع الذي حاولت خوييون وإحسان نوري باشا من خلاله منح المقاومة بعداً قومياً أوسع لم يتمكن من الحصول على اعتراف دولي أو دعم حكومي كبير يحول دون تعرضه للحصار العسكري. كما أن القوى الدولية التي كانت قد انشغلت في أعقاب الحرب العالمية الأولى بإعادة ترتيب الشرق الأوسط كانت قد أصبحت أكثر اهتماماً باستقرار النظام الإقليمي القائم وبعلاقاتها مع الدول القائمة، ولم تكن مستعدة لتحويل أغري إلى قضية دولية يمكن أن تهدد الترتيبات التي استقرت بعد لوزان.

وهنا تظهر إحدى أهم مفارقات الثورة. فقد كانت الحركة تحاول أن تنتقل من المقاومة المحلية إلى مشروع قومي سياسي، لكن هذا الانتقال كان يحتاج إلى شروط تتجاوز القدرة العسكرية للمقاتلين. كان يحتاج إلى مؤسسات سياسية مستقرة، وموارد اقتصادية، واتصالات خارجية فعالة، ودعم إقليمي، وربما اعتراف دولي. وفي غياب هذه العناصر، ظل المشروع القومي في أغري مرتبطاً بدرجة كبيرة بالقدرة على الحفاظ على الأرض عسكرياً. وكلما تراجعت القدرة العسكرية، تراجعت معها القدرة على تثبيت المشروع السياسي.

وكانت الدولة التركية تدرك هذه الحقيقة بصورة مختلفة. فلم يكن هدفها في عام ١٩٣٠ مجرد استعادة موقع عسكري أو إخراج مجموعة من المقاتلين من منطقة معينة، وإنما منع قيام وضع سياسي جديد يمكن أن يتحول إلى واقع دائم. ولذلك كان الحسم العسكري جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى إعادة تثبيت سلطة الجمهورية على المنطقة، ومنع ظهور مركز سياسي كوردي مستقل، وإغلاق المجال أمام استمرار المقاومة المنظمة. فالمسألة بالنسبة إلى أنقرة لم تكن فقط أمن الحدود أو سلامة القوات، وإنما مفهوم السيادة نفسه وطبيعة الدولة التي كانت الجمهورية الجديدة تعمل على بنائها.

ولهذا اتخذت الحملة الأخيرة أهمية تتجاوز حجم المعارك ذاتها. فقد أصبحت آغري اختباراً لقدرة الدولة التركية على فرض سيادتها في منطقة ظلت لسنوات تمثل تحدياً عسكرياً وسياسياً. وفي المقابل، أصبحت الثورة أمام اختبار مختلف: هل تستطيع تحويل سنوات الصمود إلى قدرة على تثبيت كيان سياسي دائم، أم أن افتقارها إلى الموارد والمؤسسات والتحالفات سيجعل استمرارها مرهوناً بالقدرة على القتال فقط؟

ومع اقتراب المواجهة النهائية، أخذت الإجابة عن هذا السؤال تتضح تدريجياً. فقد تراكمت عناصر القوة التركية: إعادة تنظيم القوات، وتحسين القدرة اللوجستية، وتكثيف العمليات الجوية والبرية، وتشديد الحصار، وضبط الحدود، والاستفادة من الموقع الدولي للدولة التركية، في مقابل تراجع تدريجي في قدرة الثورة على المناورة والإمداد وإعادة التنظيم. وهكذا لم تأتِ نهاية الثورة نتيجة ضربة واحدة، وإنما نتيجة تحول تدريجي في طبيعة الصراع نفسه.

لقد كان عام ١٩٣٠، بهذا المعنى، أكثر من مجرد سنة عسكرية في تاريخ آغري. كان لحظة اصطدام نهائي بين مشروعين متعارضين في تصور السلطة والسيادة. مشروع جمهورية تركية حديثة تسعى إلى احتكار السيادة على كامل أراضيها وتثبيت مركزية الدولة، ومشروع قومي كوردي يحاول استثمار الجغرافيا والمقاومة والتنظيم السياسي في بناء مجال سياسي مستقل. وبين المشروعين كان جبل آغري يتحول من ملاذ للمقاومة إلى ساحة للحسم.

ومن هنا، فإن دراسة الحملة العسكرية الكبرى سنة ١٩٣٠ لا ينبغي أن تقتصر على وصف المعارك وتحركات القوات، بل يجب أن تتناول كيف اجتمعت العوامل العسكرية والسياسية والجغرافية والإقليمية في لحظة واحدة، وكيف انتقلت الدولة من سياسة احتواء الثورة إلى محاولة القضاء عليها بصورة نهائية، وكيف واجهت قيادة إحسان نوري باشا هذه المتغيرات، وما الذي بقي من قدرتها على المقاومة عندما أغلقت أمامها مساحات الحركة والتموين والانسحاب. فالمعركة النهائية لم تبدأ عندما بدأت القوات التركية الهجوم، وإنما بدأت قبل ذلك بسنوات، عندما أخذت الثورة تفقد تدريجياً الشروط التي كانت تسمح لها بالبقاء.

وبذلك يصبح عام ١٩٣٠ ذروة لمسار طويل بدأ سنة ١٩٢٦، وتطور مع دخول خويون وإحسان نوري باشا في تنظيم المقاومة، ثم اصطدم تدريجياً بتنامي قدرة الدولة التركية على التعلم والتكيف والحشد، وبالقيد التي فرضتها البيئة الإقليمية والدولية على الحركة الكوردية. ومن هنا تبدأ المرحلة الأخيرة من قصة آغري: مرحلة الحملة الكبرى، والتطويق النهائي، والمعارك الحاسمة، وانهايار الوجود العسكري المنظم للثورة، ثم النتائج السياسية والإنسانية والتاريخية التي تجاوزت ميدان المعركة لتترك أثراً عميقاً في مسار الحركة القومية الكوردية وفي الذاكرة السياسية للكورد خلال العقود اللاحقة.

وهنا ظهر أثر الاستراتيجية التركية التي بدأت قبل سنوات.

وهنا ظهر الأثر الحقيقي للاستراتيجية التركية التي كانت قد بدأت تتبلور قبل سنوات، إذ إن الحملة الأخيرة لم تكن قراراً عسكرياً مفاجئاً اتخذته أنقرة في عام ١٩٣٠، وإنما جاءت بوصفها نتيجة تراكمية لسلسلة من العمليات والمحاولات التي هدفت، بصورة تدريجية، إلى تغيير البيئة التي سمحت لثورة آغري بالبقاء والاستمرار. فقد كانت القيادة التركية قد أدركت من خلال تجارب السنوات السابقة أن اقتحام المناطق الجبلية وملاحقة المقاتلين داخلها لا يكفيان لتحقيق الحسم، وأن أي هجوم واسع لا تسبقه عملية عزل وتطوير قد ينتهي إلى نتيجة مشابهة للحملة السابقة، حيث تنسحب القوات الكوردية إلى المناطق الوعرة، وتعيد تنظيم صفوفها، ثم تعود إلى ممارسة المقاومة بعد انحسار الضغط العسكري. ولذلك أصبح الهدف الأساسي هو تغيير شروط المواجهة قبل الوصول إلى الهجوم النهائي، بحيث تدخل القوات التركية المعركة في بيئة تكون فيها قدرة الثورة على الحركة والمناورة وإعادة التموين قد تراجعت إلى أدنى مستوى ممكن.

وكانت الدولة التركية بحاجة، قبل كل شيء، إلى إضعاف القدرة الحركية للثورة. فالمقاومة الجبلية لا تعتمد على امتلاك مواقع ثابتة بقدر اعتمادها على القدرة على الانتقال بينها، وعلى الانسحاب عند الضرورة، وإعادة التجمع في مناطق أخرى، واختيار اللحظة المناسبة للعودة إلى الاشتباك. ولذلك فإن حرمان المقاتلين من حرية الحركة كان يعني، في جوهره، تقليص قدرتهم على خوض الحرب بالطريقة التي تناسب طبيعة قواتهم. وكلما أصبحت الطرق والممرات أكثر خضوعاً للمراقبة، وكلما ضاقت المساحات الآمنة حول الجبل، وكلما أصبحت عمليات الانتقال أكثر خطورة، فقدت الثورة جزءاً من الميزة التي منحها إياها الجغرافيا في السنوات الأولى.

وكان قطع الإمدادات يمثل الجانب الآخر من هذه الاستراتيجية. فالمقاومة المسلحة، مهما امتلكت من قدرة قتالية، لا تستطيع الاستمرار من دون الغذاء والذخيرة والمعلومات والمأوى والقدرة على تعويض الخسائر البشرية. ومن هنا لم يعد الهدف التركي محصوراً في الاشتباك مع المقاتلين، بل اتجه بصورة أوسع إلى إضعاف الشبكات التي تجعل استمرارهم ممكناً. فكلما تراجعت قدرة الثورة على الحصول على الموارد، أصبحت العمليات العسكرية أكثر كلفة عليها، وأصبح الحفاظ على قوة مقاتلة كبيرة أكثر صعوبة. وبذلك تحولت الحرب تدريجياً من مواجهة مباشرة إلى صراع على الموارد والطرق والمجال الحيوي الذي تحتاج إليه المقاومة لكي تبقى فاعلة.

كما كان منع الانسحاب إلى المناطق الحدودية جزءاً أساسياً من الحسابات التركية. فقد أدركت أنقرة أن بقاء منفذ مفتوح باتجاه الحدود يمكن أن يمنح الثورة فرصة لتجاوز نتائج أي حملة عسكرية، إذ يستطيع المقاتلون الانسحاب من مناطق الاشتباك، وإعادة تنظيم صفوفهم، ثم العودة في وقت لاحق. ولذلك أصبحت الحدود التركية الإيرانية أكثر من مجرد قضية جغرافية؛ تحولت إلى عنصر من عناصر المعادلة العسكرية

والسياسية نفسها. وكانت قدرة تركيا على الحد من استخدام المناطق الحدودية من جانب المقاتلين تعني تقليص عمقهم الاستراتيجي، وتحويل الجبل من فضاء واسع للمناورة إلى منطقة أكثر قابلية للحصار.

وفي الوقت نفسه، كان الضغط على القيادة العسكرية للثورة يزداد أهمية. فالثورات المسلحة تستطيع أحياناً تعويض خسارة بعض المواقع أو المقاتلين، لكنها تصبح أكثر عرضة للاضطراب عندما تتعرض قدرتها على القيادة والتنسيق والاتصال للتفكك. ولهذا لم يكن استهداف القدرة التنظيمية للثورة أقل أهمية من استهداف قوتها القتالية. وكانت أنقرة تدرك أن استمرار وجود قيادة قادرة على جمع المقاتلين وتنسيق عملياتهم والمحافظة على الروابط بينهم وبين البيئة المحيطة يمكن أن يطيل عمر المقاومة، حتى في ظروف عسكرية صعبة. ومن ثم كان عزل القيادة عن قواعدها الاجتماعية والميدانية جزءاً من عملية أوسع تهدف إلى منع الثورة من إعادة إنتاج نفسها.

وكان لا بد، بعد ذلك، من امتلاك تفوق عسكري يسمح بتحويل الحصار إلى هجوم حاسم. فالحصار وحده قد يضعف المقاومة، لكنه لا ينهاها بالضرورة. أما عندما يترافق مع تفوق عددي وتسليحي، وتحسن في التنسيق بين القوات، واستخدام أوسع للاستطلاع والقوة الجوية والمدفعية، وقدرة أكبر على تأمين الإمدادات وتحريك الوحدات، فإنه يتحول إلى مرحلة تمهيدية لهجوم نهائي. وهنا كانت السنوات السابقة قد أتاحت للجيش التركي فرصة التعلم من أخطائه، ودراسة طبيعة المنطقة، وفهم أساليب المقاتلين، وتطوير طريقة التعامل مع حرب الجبال.

وبحلول عام ١٩٣٠ كانت مجموعة من هذه الشروط قد أصبحت أكثر توافراً مما كانت عليه في السنوات الأولى. فالثورة لم تعد تتمتع بالمرونة نفسها، والدولة أصبحت أكثر استعداداً من الناحية العسكرية، والمجال الحدودي أصبح أكثر حساسية، والقدرة على تطبيق منطقة آغري أصبحت أكبر. ومن ثم فإن الحملة النهائية ينبغي أن تقرأ باعتبارها تتويجاً لمرحلة طويلة من إعادة تشكيل ميزان القوة، لا باعتبارها مجرد هجوم عسكري منفرد.

وكان العامل الإيراني من أكثر العوامل حساسية في هذه المرحلة. فقد كانت الحدود التركية الإيرانية تمثل بالنسبة إلى ثورة آغري مجالاً استراتيجياً يتجاوز مجرد الخط السياسي الفاصل بين دولتين. فالحدود في تلك المنطقة لم تفصل بصورة كاملة بين جماعات ومجتمعات ذات امتدادات تاريخية واجتماعية، كما أن الطبيعة الجغرافية الوعرة جعلت مراقبتها والسيطرة عليها أمراً معقداً. ولذلك كان وجود فضاء حدودي يمكن للمقاتلين الاستفادة منه عاملاً مهماً في قدرتهم على المناورة، سواء من خلال الانسحاب أو إعادة التجمع أو الحصول على قدر من الحماية بعيداً عن نطاق العمليات التركية المباشرة.

لكن أنقرة كانت تنظر إلى هذا الوضع باعتباره ثغرة استراتيجية يمكن أن تطيل عمر الثورة. فإذا بقيت الحدود مجالاً مفتوحاً للحركة، فإن القضاء على المقاومة داخل

الأراضي التركية سيظل ناقصاً؛ لأن المقاتلين يستطيعون، في ظروف معينة، الإفلات من الضغط العسكري والعودة لاحقاً. ولهذا سعت تركيا إلى معالجة المسألة الحدودية من خلال مزيج من الضغط العسكري والاتصالات السياسية والتفاهات مع إيران، بحيث يصبح المجال الحدودي أقل قدرة على خدمة الثورة.

وهنا تتضح أهمية العلاقة بين السياسة الخارجية والعمليات العسكرية. فالحرب لم تعد تدور فقط بين القوات التركية والمقاتلين الكورد داخل جبل آغري، وإنما أصبحت مرتبطة أيضاً بعلاقة أنقرة بطهران وبكيفية إدارة الحدود بين الدولتين. وكلما تمكنت تركيا من تقليص قدرة المقاتلين على استخدام المجال الحدودي، أصبح بإمكانها نقل المعركة إلى داخل منطقة المقاومة بثقة أكبر، لأنها تعرف أن الانسحاب لن يؤدي بالضرورة إلى الإفلات من الضغط العسكري. ومن هذه الزاوية، كانت الدبلوماسية جزءاً من الاستراتيجية العسكرية، وليست مساراً منفصلاً عنها.

وهذا يوضح أن معركة عام ١٩٣٠ كانت، في جوهرها، حرباً على الجغرافيا بقدر ما كانت حرباً على المقاتلين. فمن يسيطر على الجغرافيا يحدد حركة القوات، ومن يسيطر على الطرق يتحكم في الإمداد، ومن يراقب الممرات يحد من قدرة الخصم على المناورة، ومن يضبط الحدود يقلل من إمكانات الانسحاب وإعادة التنظيم، ومن يمتلك السيطرة الجوية يمتلك قدرة أكبر على الاستطلاع ومراقبة التحركات والضغط على مواقع المقاومة. وعندما تجتمع هذه العناصر في يد دولة مركزية، فإن المجال الذي تستطيع فيه حركة مسلحة أن تتحرك بحرية يبدأ بالانكماش بصورة تدريجية.

ومن هنا اكتسبت الحملة التركية في عام ١٩٣٠ طبيعتها الحاسمة. فلم يعد الهدف مجرد دفع المقاتلين إلى الانسحاب من موقع معين، وإنما كان الوصول إلى مرحلة يصبح فيها استمرار الثورة نفسها غير ممكن بالوسائل التي اعتمدت عليها خلال السنوات السابقة. كان المطلوب إغلاق طرق الحركة، وتقليص مصادر الإمداد، وتشديد الضغط على القيادة، ومنع إعادة تشكيل القوات، ثم استخدام التفوق العسكري المتراكم لتوجيه الضربة النهائية.

وهكذا انتقلت آغري من مرحلة كانت فيها الجغرافيا تمنح الثورة مساحة للمقاومة إلى مرحلة أصبحت فيها الجغرافيا نفسها موضع صراع مباشر بين الطرفين. فالمقاومة كانت تريد أن تجعل الجبل مركزاً دائماً للمشروع القومي، بينما كانت الدولة التركية تريد أن تمنع تحول الجبل إلى قاعدة سياسية وعسكرية مستقرة. وبين هذين التصورين جرت المواجهة النهائية، التي لم تكن معركة على قمة جبل فحسب، وإنما صراعاً على من يمتلك القدرة على تنظيم المجال والسيطرة عليه وفرض شروط البقاء فيه. ولهذا فإن أحداث عام ١٩٣٠ لا ينبغي فصلها عن السنوات الأربع التي سبقتها. فقد كان الحسم النهائي نتيجة تراكم طويل من العمليات العسكرية، وإعادة تنظيم القوات، وضبط الحدود، وتضييق المجال الجغرافي، واستنزاف الموارد، وتراجع

القدرة على المناورة، وتغير البيئة الإقليمية. وعندما اجتمعت هذه العوامل، أصبحت الدولة التركية قادرة على الانتقال من سياسة احتواء الثورة إلى محاولة إنهاؤها بصورة نهائية، لتدخل أغري بذلك المرحلة الأكثر دموية وحسماً في تاريخها، وهي المرحلة التي ستحدد مصير الوجود العسكري المنظم للثورة وتضع حداً لمحاولة تحويل جبل أغري إلى مركز دائم للمشروع القومي الكوردي.

أما الحركة الكوردية، فكانت تواجه وضعاً مختلفاً بصورة جوهرية. فقد أثبتت السنوات السابقة أن المقاومة قادرة على الصمود في ظروف قاسية، وأن الطبيعة الجبلية وشبكات الدعم المحلية والقدرة على الحركة يمكن أن تمنح المقاتلين قدرة على مواجهة حملات عسكرية أكبر منهم. غير أن القدرة على الصمود في مرحلة معينة لا تعني بالضرورة القدرة على خوض حرب مفتوحة وطويلة ضد دولة حديثة تمتلك جيشاً نظامياً وموارد بشرية ومادية ومؤسسات إدارية ولوجستية قادرة على تعويض الخسائر والاستمرار في القتال. وكانت هذه هي المعضلة التي أخذت تفرض نفسها بصورة أكثر قسوة على قيادة ثورة أغري مع دخول عام ١٩٣٠.

فلم تكن المشكلة العسكرية أمام القيادة الكوردية مقتصرة على مواجهة القوات التركية في ساحات القتال، وإنما كانت أوسع بكثير. كان عليها أن تحافظ على تماسك المقاتلين، وأن تؤمن لهم الغذاء والذخيرة والسلاح، وأن تحافظ على شبكات الاتصال، وأن تضمن إمكان الحركة بين المناطق الجبلية، وأن تبحث باستمرار عن طرق آمنة للانسحاب وإعادة التجمع، وأن تحافظ في الوقت نفسه على الروابط مع البيئة الاجتماعية التي تشكل مصدراً مهماً من مصادر القوة البشرية والمادية للثورة. وكل واحدة من هذه المهمات كانت تحتاج إلى موارد مستقرة وتنظيم فعال، وهي أمور أصبحت أكثر صعوبة كلما اتسعت العمليات التركية وتراجع المجال الجغرافي المتاح أمام المقاومة.

ومن هنا يمكن القول إن الثورة كانت تخوض حربين في وقت واحد: حرباً مباشرة ضد القوات التركية، وحرباً أخرى أقل وضوحاً ولكنها لا تقل خطورة، هي الحرب ضد الزمن. فالزمن الذي كان يمكن أن يكون عنصراً مساعداً للثورة في بداياتها، عندما كانت تستفيد من السنوات الأولى لبناء التنظيم وتوسيع شبكاتها وتعزيز وجودها في الجبل، بدأ يتحول تدريجياً إلى عامل استنزاف. وكل يوم يمر من دون وصول إمدادات جديدة كان يعني استهلاكاً إضافياً للمخزون المتاح، وكل خسارة بشرية كانت تعني فقدان مقاتلين يصعب تعويضهم، وكل منطقة تخرج من نطاق نفوذ الثورة كانت تعني تضيق المجال أمام الحركة، وكل طريق يغلق كان يضيف عقبة جديدة أمام نقل الرجال والمواد، وكل ضغط إضافي على الحدود كان يقلل من إمكانات الانسحاب وإعادة التنظيم.

وبذلك أصبحت قدرة الثورة على الاستمرار مرتبطة بقدرتها على المحافظة على شبكة متكاملة من الشروط التي تسمح لها بالبقاء. فإذا فقدت واحداً منها أمكنها في

بعض الأحيان تعويضه بعامل آخر؛ أما إذا تراجعت عدة عناصر في الوقت نفسه، فإن قدرتها على المقاومة تبدأ بالانكماش بصورة متسارعة. وهذا هو ما جعل عام ١٩٣٠ مختلفاً عن السنوات الأولى. فالثورة لم تعد تمتلك المجال الجغرافي نفسه، ولم تعد الحدود توفر لها المرونة نفسها، ولم تعد البيئة العسكرية تسمح لها بحرية الحركة السابقة، كما أن الضغط المتواصل على الموارد والقيادة والتنظيم جعل عملية إعادة بناء القوة أكثر صعوبة.

وفي المقابل، دخلت الدولة التركية المرحلة النهائية وهي تمتلك قدرة واسعة على التعبئة وإعادة توزيع الموارد. فالجيش النظامي لم يكن يعتمد على القوة الموجودة في أغري وحدها، بل كان بإمكانه نقل وحدات إضافية، وتعويض الخسائر، وتأمين الذخيرة والغذاء، واستخدام المدفعية والطيران، وتنسيق العمليات بين الوحدات المختلفة، وإعادة تنظيم القوات وفقاً لتطور المعركة. كما أن الدولة كانت تمتلك جهازاً إدارياً يستطيع توفير الدعم للعمليات العسكرية وربطها بشبكة أوسع من الطرق والمراكز والاتصالات والإمدادات.

وهنا يظهر أحد أهم الفوارق بين الحركة المسلحة والدولة الحديثة. فالحركة قد تمتلك مقاتلين أكثر خبرة بالمنطقة وأكثر قدرة على التكيف مع طبيعتها، وقد تتمتع بروح قتالية عالية ودافع سياسي قوي، لكنها تبقى محدودة إذا لم تستطع تحويل هذه المزايا إلى منظومة مستدامة من القوة. أما الدولة، فبإمكانها أن تحول مواردها البشرية والاقتصادية والإدارية إلى قدرة عسكرية قابلة للتجديد. ولذلك فإن الحرب الطويلة لا تقاس فقط بعدد الانتصارات التكتيكية التي يحققها كل طرف، وإنما بقدرته على تعويض الخسائر والاستمرار في استخدام القوة والمحافظة على المبادرة.

وكان هذا الفارق في القدرة على التعبئة أحد أهم مفاتيح فهم الحسم في أغري. فالثورة كانت تمتلك الإرادة والقدرة على القتال، لكنها لم تكن تمتلك الموارد المؤسسية التي تسمح لها بمجارات الدولة التركية في حرب استنزاف طويلة. وقد يكون بإمكان مجموعة من المقاتلين تحقيق انتصار تكتيكي على وحدة عسكرية أكبر منها، أو منع الجيش من السيطرة السريعة على منطقة جبلية، لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول الحرب إلى صراع طويل تتطلب فيه كل عملية ناجحة قدرة مستمرة على التعويض والإمداد وإعادة التنظيم.

ولهذا كانت خسائر الثورة ذات طبيعة مختلفة عن خسائر الدولة. ففقدان مجموعة من المقاتلين أو كمية من الذخيرة أو موقع مهم يمكن أن يكون أكثر تأثيراً على حركة محدودة الموارد، بينما تستطيع الدولة في ظروف معينة أن تعوض خسائرها من خلال إرسال وحدات جديدة وتوفير موارد إضافية. ومن هنا لا يكفي القول إن الجيش التركي كان أكبر عدداً، لأن التفوق العددي لا يتحول تلقائياً إلى انتصار. إنما يصبح هذا التفوق حاسماً عندما يقترن بالتنظيم، والقيادة، والاتصالات، والنقل، والاستخبارات، والقدرة اللوجستية، واستمرارية الإمداد.

وهذه العناصر مجتمعة كانت تميل بصورة متزايدة إلى جانب الدولة التركية. فقد كانت أنقرة قادرة على تحويل الحرب من مجموعة من الحملات المنفصلة إلى عملية عسكرية متواصلة، تتعلم فيها القوات من نتائج العمليات السابقة، وتعيد توزيع وحداتها وفق طبيعة المقاومة، وتستفيد من المعلومات الميدانية المتراكمة. أما الحركة الكوردية فكانت مطالبة في الوقت نفسه بالحفاظ على قوتها الحالية وبناء قوة جديدة، وهو أمر شديد الصعوبة في ظل الحصار وتراجع الموارد.

كما أصبحت القوة الجوية عنصراً مهماً في تغيير طبيعة المواجهة. فقد ساعد ظهور الطيران في تقليص جزء من الميزة التي وفرتها الجغرافيا للمقاومة، إذ لم تعد المواقع الجبلية بعيدة تماماً عن قدرة الدولة على الاستطلاع والضغط العسكري. ولم يكن أثر الطيران قائماً فقط على القصف، وإنما على زيادة قدرة الجيش على معرفة طبيعة المجال الذي يتحرك فيه المقاتلون، ومراقبة بعض مناطق الحركة، وتوفير دعم للقوات البرية في العمليات الكبرى.

وبذلك أصبحت القوة الجوية جزءاً من منظومة أوسع تضم الاستطلاع والقوات البرية والمدفعية والاتصالات والإمداد. فإذا تمكن الاستطلاع من تحديد موقع أو تجمع، أمكن للقوات البرية أن تتحرك باتجاهه، وإذا تمكنت القوات البرية من تطويق منطقة معينة، أمكن استخدام الوسائل الجوية في دعم الضغط عليها. وهكذا لم يكن الطيران سلاحاً مستقلاً عن المعركة، وإنما أصبح أحد مكونات استراتيجية الحصار والتطويق التي أخذت تتبلور في المرحلة الأخيرة.

وهنا ظهرت بصورة واضحة نتيجة استراتيجية السنوات السابقة. ففي بداية الثورة كان الجبل يمثل عامل حماية رئيسياً للمقاتلين؛ إذ كانت القوات البرية تواجه صعوبة في الوصول إلى المناطق المرتفعة، وكان المقاتلون يستطيعون الاستفادة من معرفتهم الدقيقة بالممرات والوديان والمواقع الجبلية. أما في المرحلة الأخيرة، فقد أصبح الجبل نفسه محاصراً بصورة أكبر، وأصبحت حركته العسكرية مراقبة من البر والجو، وأصبح الوصول إلى بعض مناطقه جزءاً من عملية عسكرية منظمة لا تقوم على المطاردة العشوائية وحدها.

وهذا التحول كان بالغ الأهمية؛ لأن حرب الجبال تقوم بدرجة كبيرة على حرية الاختيار. فإذا كان المقاتل قادراً على اختيار موقع الاشتباك، وتحديد وقت الهجوم، والانسحاب قبل وصول القوات الثقيلة، ثم الانتقال إلى منطقة أخرى، فإنه يستطيع تعويض جزء من عدم التكافؤ العسكري. أما إذا استطاعت الدولة أن تغلق الطرق والممرات وتراقب مناطق الحركة وتطوق المجال الجغرافي، فإن هذه الحرية تتراجع، ويصبح المقاتل مضطراً إلى القتال في ظروف لم يعد هو الذي يحددها بالكامل.

ومن هنا كان الحصار أكثر أهمية من المطاردة المباشرة. فالمطاردة قد تدفع القوات النظامية إلى الدخول في مناطق مجهولة ومعقدة، حيث يستطيع المقاتلون استغلال التضاريس وتنفيذ هجمات مباغطة. أما الحصار فيسعى إلى تغيير طبيعة المعركة

نفسها، إذ يجعل المشكلة الأساسية أمام المقاومة هي كيفية الخروج من المجال المحاصر أو تأمين احتياجاتها داخله. وبذلك تنتقل المبادرة تدريجياً من الحركة التي تعتمد على المناورة إلى الدولة التي تمتلك القدرة على التحكم بالمجال.

وكانت القيادة التركية تدرك أن ترك الثورة في وضع يسمح لها بإعادة تنظيم نفسها سيعني استمرار المشكلة وربما عودتها في صورة أقوى. ولذلك لم يكن الهدف مجرد السيطرة على موقع أو طرد المقاتلين من منطقة محددة، وإنما منع إعادة إنتاج الثورة بوصفها قوة عسكرية وسياسية. وكان ذلك يتطلب توجيه ضربة واسعة في اللحظة التي تكون فيها قدرة الحركة على استعادة المبادرة قد تراجعت إلى حد كبير.

وفي هذا السياق برز العامل السياسي والدولي بوصفه جزءاً من ميزان القوة. فقد حاولت خوبيون أن تمنح ثورة أغري إطاراً قومياً يتجاوز حدود الصراع المحلي، وأن تطرح القضية الكردية أمام الخارج بوصفها قضية سياسية وقومية، إلا أن البيئة الدولية لم توفر للحركة دعماً حاسماً قادراً على تغيير المعادلة العسكرية. ولم تكن الحركة تملك دولة مستقلة تستطيع الدخول في مواجهة مباشرة مع تركيا، أو توفير إمدادات عسكرية منتظمة، أو استخدام الاعتراف الدولي بوصفه أداة ضغط فعالة.

وكانت هذه نقطة ضعف استراتيجية كبيرة. فالدولة التركية كانت تتحرك بوصفها دولة ذات سيادة معترفاً بها، وتمتلك علاقات دبلوماسية ومؤسسات حكومية وجيشاً نظامياً وقدرة على التفاوض مع الدول المجاورة. أما الحركة الكردية فكانت مطالبة بتحويل قوتها العسكرية المحدودة إلى شرعية سياسية، ثم بتحويل هذه الشرعية إلى اعتراف خارجي، وهي عملية أكثر صعوبة بكثير عندما لا يكون لديها كيان دولي مستقر على الأرض.

ومن هنا أصبحت الثورة بحاجة إلى تحقيق إنجاز عسكري كبير لكي تفرض نفسها سياسياً، بينما كانت الدولة التركية قادرة على استخدام قوتها السياسية والدبلوماسية في حماية المجال الذي تتحرك فيه عسكرياً. وهذا الاختلاف بين الطرفين جعل الحرب غير متكافئة على أكثر من مستوى؛ فهي لم تكن فقط مواجهة بين جيش ومقاتلين، وإنما مواجهة بين دولة تمتلك منظومة مؤسساتية كاملة وحركة قومية تحاول أن تبني مؤسساتها السياسية والعسكرية في ظروف الحرب.

ولهذا فإن عام ١٩٣٠ كان لحظة التقاء بين مجموعة من العوامل التي أخذت تتراكم منذ بداية الثورة: الاستنزاف العسكري، وضيق المجال الجغرافي، وتشديد السيطرة على الطرق والممرات، وتراجع القدرة على استخدام الحدود، وتفوق الدولة في الموارد والتعبئة، وتطور استخدام الطيران، وتحسن التنسيق بين القوات، إضافة إلى غياب دعم دولي حاسم للحركة الكردية.

وعندما اجتمعت هذه العناصر، لم تعد الثورة تواجه مجرد تفوق عددي أو تسليحي، بل واجهت تحولاً في بنية الحرب نفسها. فقد أصبحت الدولة قادرة على تحديد

المجال الذي تجري فيه المواجهة، وتحديد طرق الوصول والخروج، وتحديد مستوى الضغط العسكري، وإعادة تجديد قواتها، والاستمرار في العمليات إلى أن تتراجع قدرة المقاومة على الصمود. أما الثورة فكانت مضطرة إلى الدفاع عن وجودها في مجال أخذ يضيق تدريجياً.

وهنا يمكن فهم لماذا لم يكن سقوط آغري نتيجة معركة واحدة فقط، مهما بلغت أهميتها. فالمعركة النهائية كانت نتيجة لمسار طويل سبقها، جرى خلاله تفكيك عدد من الشروط التي سمحت للثورة بالبقاء. لقد أضعفت القدرة على الحركة، وتراجعت مرونة الحدود، وازدادت صعوبة الإمداد، وتعرضت القيادة لضغط متواصل، وأصبح المجال الجبلي أكثر تعرضاً للمراقبة والعمليات العسكرية.

ومن ثم فإن القوة العسكرية التركية في عام ١٩٣٠ لم تكن مجرد قوة هجوم، وإنما كانت ثمرة تراكم مؤسسي واستراتيجي. وفي المقابل، لم تكن مقاومة آغري مجرد قوة مسلحة محدودة، بل كانت قد أثبتت خلال سنوات قدرتها على تعطيل حملات الدولة وإبقاء القضية الكوردية حاضرة في المجال السياسي. غير أن القدرة على مقاومة الدولة لسنوات ليست هي نفسها القدرة على هزيمتها، وهذه المسافة بين الصمود والانتصار هي إحدى أهم القضايا التي تكشفها التجربة التاريخية لثورة آغري.

ولهذا فإن الحملة النهائية ينبغي أن تقرأ بوصفها صراعاً بين قدرتين على الاستمرار. كانت الدولة التركية تمتلك القدرة على مواصلة الحرب حتى بعد فشل بعض الحملات، وإعادة تنظيم قواتها، وتغيير أساليبها، وزيادة مواردها، والانتقال من الاحتواء إلى التطويق ثم إلى الهجوم الحاسم. أما الثورة فكانت قدرتها على الاستمرار مرتبطة بشروط أكثر هشاشة: بقاء المجال الجغرافي مفتوحاً، واستمرار الدعم المحلي، وإمكان الحركة عبر الحدود، وتوافر السلاح والغذاء، وقدرة القيادة على الحفاظ على تماسك القوات.

وعندما بدأت هذه الشروط تتراجع في وقت واحد، دخلت الثورة مرحلة جديدة لم تعد فيها القضية الأساسية هي كيفية توسيع المقاومة، وإنما كيفية الحفاظ على ما تبقى منها. وهنا اقترب الصراع من مرحلته النهائية؛ إذ أصبحت آغري محاصرة بصورة أكبر، وأصبح المجال المتاح أمام قوات إحسان نوري باشا أضيق، بينما كانت الدولة التركية تستعد لاستخدام ما راكمته من قوة وخبرة وتنظيم للوصول إلى الحسم العسكري سنة ١٩٣٠.

ومن هذه النقطة تبدأ المرحلة الأخيرة من ثورة آغري: مرحلة الهجوم الواسع والحصار النهائي، حين تحولت السنوات السابقة من التعلم والاستنزاف والتطويق إلى عملية عسكرية حاسمة هدفت إلى إنهاء الوجود المنظم للمقاومة في جبل آغري، وإسقاط آخر إمكانية لتحويل المنطقة إلى قاعدة مستقرة لمشروع سياسي وعسكري كوردي.

وبذلك يمكن القول إن عام ١٩٣٠ لم يكن مجرد عام شهد معارك أكثر اتساعاً، وإنما كان اللحظة التي وصلت فيها الاستراتيجية التركية، التي تطورت تدريجياً منذ

السنوات الأولى للثورة، إلى مرحلة التنفيذ الحاسم. فقد تزامنت في هذه المرحلة مجموعة من العوامل التي لم تكن تعمل منفردة، بل أخذ بعضها يعزز بعضاً: تضيق المجال الجغرافي أمام المقاومة، وتشديد الرقابة على الحدود، وتراكم الخبرة العسكرية التركية، وزيادة القدرة على حشد القوات ونقلها وإمدادها، وتكثيف استخدام الطيران والمدفعية، وتراجع قدرة الثورة على الحصول على الموارد والدعم الخارجي. ومن ثم تحولت الحرب من صراع تستطيع فيه الحركة الكوردية الاستفادة من المبادرة والمفاجأة والجغرافيا إلى صراع أصبحت فيه الدولة التركية أكثر قدرة على تحديد مكان المواجهة وزمانها وشروطها.

أما الحركة الكوردية، فكانت تدخل هذه المرحلة وهي تواجه وضعاً مختلفاً جذرياً عن الوضع الذي سمح لها بالصمود في السنوات الأولى. فالقوة التي تستطيع مقاومة جيش نظامي في ظروف معينة، مستفيدة من الجبال والحدود والبيئة المحلية، لا تكون بالضرورة قادرة على خوض حرب مفتوحة وطويلة عندما تتعرض في الوقت نفسه لضغط عسكري وجغرافي وسياسي متزايد. وكانت قيادة الثورة مطالبة بأن تحافظ على مقاتليها، وتؤمن الغذاء والذخيرة، وتحافظ على خطوط الاتصال، وتراقب حركة القوات التركية، وتؤمن طرق الانسحاب، وتبحث عن إمكانات جديدة للدعم، وكل ذلك في بيئة كانت تضيق تدريجياً من حولها.

ولهذا يمكن القول إن الثورة في عام ١٩٣٠ كانت تخوض حربين في آن واحد: حرباً ضد القوات التركية، وحرباً أخرى ضد الزمن.

فكل يوم يمر من دون وصول إمدادات جديدة كان يعني استنزافاً إضافياً لمواردها. وكل موقع تفقده كان يؤدي إلى تقليص المجال الذي تستطيع المناورة داخله. وكل طريق يغلق كان يعني صعوبة أكبر في نقل الرجال والمواد. وكل ممر يخضع للرقابة كان يحد من إمكان إعادة الانتشار. وكل ضغط يمارس على الحدود كان يقلل من فرص الانسحاب وإعادة التنظيم. وكل انقطاع في الاتصالات كان يضعف قدرة القيادة على التنسيق بين الوحدات المنتشرة في مناطق متباعدة.

ومن هنا أصبحت المشكلة الأساسية في المرحلة الأخيرة أن الثورة لم تعد تمتلك المجال نفسه الذي امتلكته في بداياتها. فالجبل الذي كان في السابق يوفر عمقاً استراتيجياً للمقاومة، أصبح جزءاً من مساحة تخضع للمراقبة والتطويق. والحدود التي كانت تمنح الحركة هامشاً للحركة والمناورة أصبحت أكثر صعوبة في الاستخدام. والشبكات المحلية التي ساعدت على استمرار المقاومة تعرضت بدورها لضغط متزايد بفعل اتساع حضور الدولة وأجهزتها العسكرية والإدارية.

وفي المقابل، دخلت الدولة التركية المرحلة النهائية وهي تمتلك قدرة أكبر على التعبئة المستمرة. فالجيش النظامي لم يكن يعتمد على الموارد الموجودة في منطقة آغري وحدها، وإنما كان يستطيع نقل وحدات إضافية، وإعادة توزيع القوات، وتأمين الذخائر والغذاء، واستخدام وسائل النقل والاتصالات، وتنسيق العمليات بين تشكيلات مختلفة،

والاستفادة من المدفعية والطيران والاستطلاع. وهذه القدرة جعلت الدولة أكثر استعداداً لخوض حرب طويلة، لأن استمرار العمليات لم يكن مرتبطاً بالمصادر المحلية المحدودة نفسها التي كانت تعتمد عليها الثورة.

وهنا يظهر أحد الفروق الأساسية بين الحركة المسلحة والدولة الحديثة. فالحركة قد تمتلك مقاتلين أشد معرفة بالأرض وأكثر قدرة على التحمل والمناورة، لكن الدولة تمتلك القدرة على تحويل مواردها البشرية والمالية والمؤسسية إلى قوة عسكرية متجددة. ولذلك لا يكفي في حرب الاستنزاف أن تكون المقاومة قادرة على الصمود في معركة واحدة؛ بل يجب أن تكون قادرة على تعويض خسائرها بصورة مستمرة، وإعادة تنظيم وحداتها، وتجديد مواردها، والمحافظة على خطوط الاتصال والإمداد. وكان هذا تحديداً أحد أصعب التحديات التي واجهتها أغري.

فالثورة كانت بحاجة إلى السلاح والذخيرة والغذاء والرجال والمعلومات، بينما كانت الدولة قادرة على إعادة تزويد قواتها بصورة أكثر انتظاماً. ولذلك كانت خسارة عدد من المقاتلين أو فقدان موقع معين أكثر كلفة بالنسبة إلى الحركة مما كانت عليه بالنسبة إلى الدولة. فالدولة تستطيع إرسال قوات جديدة إلى المنطقة، في حين أن الحركة التي تعتمد على تعبئة محلية محدودة تحتاج إلى وقت وجهد وموارد لإعادة بناء قواتها.

ومن هنا كان التفوق العددي عاملاً مهماً، لكنه لم يكن العامل الحاسم بمفرده. فالتفوق العددي لا يصبح ذا قيمة استراتيجية كاملة إلا عندما يرتبط بالتنظيم والقيادة والاتصالات والإمداد والقدرة على نقل القوات وإعادة نشرها. وهذا ما كانت الدولة التركية تمتلكه بدرجة أكبر بكثير من الحركة الكردية.

وقد ظهر هذا الفارق بصورة أوضح مع دخول القوة الجوية في العمليات على نطاق أوسع. فوجود الطيران لم يكن مجرد زيادة في حجم القوة النارية، وإنما أضاف إلى الدولة قدرة جديدة على الاستطلاع والمراقبة والوصول إلى المجال الجبلي. وأصبحت المواقع التي كانت تحميها التضاريس من القوات البرية أقل عزلة عن قدرة الدولة على اكتشافها واستهدافها، كما أصبح بإمكان الطيران العمل ضمن منظومة مشتركة مع القوات البرية والمدفعية والاتصالات.

وهنا ظهرت نتيجة سنوات الاستراتيجية التركية السابقة.

في بداية الثورة كان الجبل يوفر للمقاتلين حماية نسبية من القوات البرية، ويسمح لهم باختيار مواقع الاشتباك والانسحاب إلى مناطق أكثر صعوبة. أما في المرحلة الأخيرة فقد أصبح الجبل نفسه محاصراً ومراقباً، وأصبحت القوات التركية أكثر قدرة على العمل حوله ومن أكثر من اتجاه. ولم يعد الهدف هو الدخول إلى كل منطقة جبليّة بصورة مباشرة، وإنما تضيق المجال أمام المقاتلين، وقطع مسارات الحركة، ثم دفعهم تدريجياً إلى ظروف يكون فيها استخدام القوة النظامية أكثر فاعلية.

وهذه النقلة من المطاردة إلى الحصار كانت ذات أهمية عسكرية كبيرة. فالمطاردة تترك للمقاتل مساحة لاختيار مكان الاشتباك، وتسمح له بالانسحاب عندما يشعر بأن ميزان القوة يميل ضده. أما الحصار فيغير طبيعة المعركة نفسها، لأنه يجعل الانسحاب أكثر صعوبة، ويجبر القوة المحاصرة على استهلاك مواردها في ظروف متزايدة الضغط.

ولذلك لم يكن الهدف التركي في المرحلة الأخيرة مجرد احتلال موقع أو الاستيلاء على قمة جبلية، بل كان تقليص القدرة على الحركة وإعادة إنتاج المقاومة. فإذا فقدت الثورة قدرتها على الحركة، أصبحت أقل قدرة على شن هجمات واسعة. وإذا فقدت قدرتها على الإمداد، أصبحت ذخيرتها ومواردها محدودة. وإذا اضطرت إلى التشتت بسبب الضغط الجوي والري، أصبحت القيادة والتنسيق أكثر صعوبة. وإذا انقطعت الصلات بين مجموعاتها، فقدت الحركة جزءاً من قدرتها على العمل كقوة منظمة.

ومن هنا فإن الحسم العسكري لا يبدأ بالضرورة عندما تدخل القوات المعركة الأخيرة، وإنما يبدأ قبل ذلك بكثير، عندما تفقد الخصم تدريجياً الشروط التي تمكنه من خوض الحرب.

وهذا ما يجعل عام ١٩٣٠ نتيجة لمسار طويل، وليس حادثاً عسكرياً منفصلاً.

كما كان للعامل الإيراني أهمية خاصة في هذه المرحلة. فالحدود التركية الإيرانية لم تكن مجرد خط سياسي يفصل بين دولتين، وإنما كانت جزءاً من المجال الجغرافي والاجتماعي الذي تحركت داخله الثورة. وقد جعلت طبيعة الحدود والامتدادات السكانية الكوردية وإمكان الانتقال بين المناطق الحدودية من المسألة الإيرانية عنصراً مهماً في الحسابات التركية. وكلما ضاقت قدرة الثورة على استخدام هذا المجال للانسحاب أو إعادة التنظيم، فقدت عنصراً من عناصر المرونة الاستراتيجية التي ساعدتها في السابق.

وهكذا أصبحت معركة ١٩٣٠، في جانب أساسي منها، حرباً على الجغرافيا.

فمن يسيطر على الجغرافيا يحدد حركة القوات. ومن يسيطر على الطرق يملك قدرة أكبر على التحكم في الإمداد. ومن يضبط الحدود يحد من إمكان الانسحاب. ومن يسيطر على الممرات يستطيع التأثير في حركة الوحدات. ومن يمتلك القدرة الجوية يمتلك مجالاً أوسع للمراقبة والضغط. ومن يستطيع الجمع بين هذه العناصر جميعاً يمتلك قدرة أكبر على تحويل التفوق العسكري إلى نتيجة سياسية.

وفي هذا السياق لم تعد الثورة تواجه مجرد وحدات عسكرية تركية منفردة، بل أصبحت تواجه منظومة متكاملة من القوة. فالجيش يحاصر ويتقدم، والطيران يراقب ويدعم العمليات، والمدفعية تضيف قوة نارية إلى الهجوم، والاتصالات تسمح

بتنسيق الوحدات، والإدارة تعمل على تثبيت حضور الدولة، وضبط الحدود يضيق المجال الخارجي أمام المقاومة.

وهنا تظهر أهمية مفهوم التكامل بين أدوات الدولة.

فالقوة الجوية وحدها لا تستطيع احتلال الأرض. والقوات البرية وحدها قد تجد صعوبة في الوصول إلى المناطق الجبلية. والمدفعية لا تحسم الحرب إذا لم توجد قوات تستطيع استثمار نتائج القصف. والاستخبارات لا تكون كافية إذا لم توجد قدرة عسكرية على استغلال المعلومات. والسيطرة العسكرية لا تصبح مستقرة من دون وجود إداري وأمني قادر على تثبيت نتائجها.

لكن عندما تعمل هذه العناصر في إطار واحد، تصبح الدولة أكثر قدرة على خنق حركة خصمها وإضعافه تدريجياً.

ومن هنا كان التطور الذي شهدته العمليات التركية خلال السنوات السابقة مهماً جداً. فقد لم تتعلم الدولة فقط كيفية مواجهة المقاتلين في الجبل، وإنما تعلمت كيفية تغيير شروط الحرب نفسها. وهذا هو التحول الأعظم في استراتيجية أنقرة: بدل أن تبحث عن الثورة داخل الجبل، بدأت تعمل على جعل الجبل أقل قدرة على حماية الثورة.

أما الحركة الكوردية، فكانت تواجه معضلة مقابلة. فكلما ازداد الضغط عليها، اضطرت إلى الانتقال من التفكير في السيطرة على الأرض وبناء وجود سياسي إلى التفكير في المحافظة على البقاء العسكري. وهذه النقطة كانت لها آثار سياسية عميقة؛ لأن الحركة التي لا تستطيع الاحتفاظ بمواقع ثابتة لا تستطيع بسهولة بناء إدارة مستقرة، والحركة التي لا تستطيع حماية تجمعاتها لا تستطيع إنشاء مؤسسات دائمة، والحركة التي تضطر إلى الحركة المستمرة تفقد جزءاً من قدرتها على إدارة السكان والموارد والاتصالات.

ومن هنا أصبح الضغط العسكري ضغطاً على المشروع السياسي نفسه.

فثورة آغري لم تكن مجرد قوة عسكرية تريد البقاء في الجبل؛ كانت تحمل تصوراً قومياً وسياسياً يتجاوز مجرد المقاومة المحلية. وكلما تراجعت قدرتها على تثبيت وجودها على الأرض، تراجعت في الوقت نفسه إمكانية تحويل هذا المشروع إلى سلطة سياسية مستقرة.

وهذا يعيدنا إلى مشكلة أعمق ظهرت طوال تجربة آغري: الحركة كانت تحاول بناء سلطة سياسية من دون امتلاك الأدوات المؤسسية للدولة، بينما كانت تركيا تواجهها باعتبارها دولة تمتلك بالفعل هذه الأدوات.

ومن الناحية الدولية، كان عدم التكافؤ أكثر وضوحاً. فقد كانت تركيا دولة ذات سيادة واعتراف دولي، بينما كانت الحركة الكوردية تحتاج إلى تحويل مقاومتها الميدانية

إلى قضية دولية من أجل الحصول على دعم خارجي يمكن أن يغير ميزان القوة. وقد حاولت خويون القيام بهذا الدور، إلا أن البيئة الدولية لم تنتج دعماً حاسماً يسمح للثورة بالتحول إلى كيان سياسي مستقر.

وهكذا كانت الحركة بحاجة إلى انتصار عسكري يفتح الطريق أمام الاعتراف السياسي، بينما كانت تركيا تعمل على منع أي انتصار ميداني يمكن أن يفرض عليها واقعاً سياسياً جديداً.

وفي هذه النقطة تحديداً أصبح ميزان القوة أكثر وضوحاً.

فالدولة التركية كانت تستطيع أن تخوض الحرب بوصفها صاحبة السيادة على الإقليم، بينما كانت الحركة الكوردية مطالبة بإثبات وجودها السياسي والعسكري في مواجهة دولة قائمة ومعترف بها. ولذلك لم يكن الصراع متكافئاً من حيث القوة العسكرية وحدها، بل من حيث الوضع القانوني والمؤسسي والدبلوماسي أيضاً.

وعندما اجتمعت هذه العوامل في عام ١٩٣٠، أصبحت الثورة أمام معادلة شديدة الصعوبة: مساحة جغرافية تضيق، موارد محدودة، طرق إمداد أكثر تعرضاً للرقابة، حدود أكثر صعوبة في الاستخدام، ضغط جوي وبري متزايد، قدرة أقل على إعادة تنظيم القوات، وغياب دعم خارجي قادر على تغيير ميزان القوى.

وهكذا بدأت المرحلة النهائية من القتال.

لم تكن المسألة عندئذٍ مجرد هجوم واسع تشنه القوات التركية، بل كانت عملية تفكيك تدريجي للقدرة على الاستمرار. فالثورة لا تهزم فقط عندما يقتل مقاتلوها أو يؤسرون، وإنما عندما تفقد القدرة على تعويض خسائرها، وتأمين مواردها، وإعادة تنظيم قواتها، والحفاظ على الاتصال بين وحداتها، وحماية قيادتها، والاحتفاظ بمساحة جغرافية تسمح لها بالمناورة.

ومن هذه الزاوية، كانت معركة ١٩٣٠ هي اللحظة التي انتقلت فيها ثورة آغري من مرحلة المقاومة القادرة على الصمود إلى مرحلة المقاومة التي تكافح من أجل البقاء. وهذا التحول هو المفتاح لفهم النهاية العسكرية للثورة. فالدولة التركية لم تكن بحاجة إلى تدمير كل مقاتل داخل الجبل في معركة واحدة، بل كان يكفيها أن تجعل استمرار الثورة في صورتها السابقة غير ممكن. وعندما فقدت الحركة جزءاً كبيراً من قدرتها على الحركة والإمداد وإعادة التنظيم، أصبحت قدرتها على المبادرة تتراجع، وأصبح التفوق التركي أكثر قابلية للتحويل إلى حسم نهائي.

وهنا تظهر أهمية عام ١٩٣٠ بوصفه نقطة التقاء بين السياسة والجغرافيا والتكنولوجيا والقوة العسكرية والدبلوماسية. فالطيران لم يكن منفصلاً عن الحصار، والحصار لم يكن منفصلاً عن ضبط الحدود، وضبط الحدود لم يكن منفصلاً عن العلاقات التركية الإيرانية، والتفوق العسكري لم يكن منفصلاً عن القدرة المؤسسية للدولة، كما أن ضعف الثورة عسكرياً لم يكن منفصلاً عن عزلتها السياسية.

ومن ثم فإن النهاية العسكرية لثورة آغري لم تكن نتيجة عامل واحد، بل نتيجة تراكم تاريخي أدى إلى تغيير شروط الحرب نفسها.

لقد كان الجبل في البداية مصدر قوة.

ثم أصبح مجالاً للحصار.

وكانت الحدود في البداية مجالاً للحركة.

ثم أصبحت جزءاً من منظومة العزل.

وكانت المبادرة في البداية عنصراً بيد المقاومة.

ثم انتقلت تدريجياً إلى الدولة.

وكان الزمن في البداية يسمح للثورة بإعادة بناء نفسها.

ثم أصبح عاملاً للاستنزاف.

وعندما اجتمعت هذه التحولات، أصبحت المواجهة النهائية أقرب إلى نتيجة لمسار طويل منها إلى مفاجأة عسكرية.

وهكذا فإن دراسة معركة آغري سنة ١٩٣٠ لا ينبغي أن تبدأ من لحظة إطلاق النار، بل من السنوات التي سبقتها؛ من الاستراتيجية التي طورتها أنقرة، ومن التحولات التي طرأت على المجال الجغرافي، ومن تراجع قدرة الثورة على الحركة والإمداد، ومن تطور استخدام القوة الجوية، ومن ضبط الحدود، ومن البيئة الإقليمية والدولية التي أحاطت بالثورة.

عند هذه النقطة فقط يمكن فهم لماذا استطاعت الدولة التركية الانتقال من محاولات احتواء الثورة إلى القدرة على إنهاؤها.

وهذا هو المدخل إلى المرحلة التالية من تاريخ آغري: مرحلة العمليات النهائية، حين تحولت الاستراتيجية المتراكمة إلى حملة عسكرية واسعة، وتحول الحصار إلى هجوم، وتحولت قدرة الدولة على العزل والاستنزاف إلى محاولة للحسم النهائي، في مواجهة قيادة إحسان نوري باشا وقواتها التي وجدت نفسها أمام أضيق مجال للمناورة منذ بداية الثورة.

المعركة النهائية سنة ١٩٣٠: الحسم العسكري وإنهيار مشروع آغري

وفي آغري بدأت هذه العملية تتضح بصورة كبيرة في المرحلة الأخيرة من الثورة، حين انتقل الصراع من مجرد مواجهة عسكرية على مواقع متفرقة إلى معركة شاملة على القدرة على البقاء والاستمرار. فلم يعد الهدف التركي مقتصرًا على دفع المقاتلين إلى الانسحاب من موقع أو استعادة منطقة محددة، بل أصبح يتمثل في تفكيك البيئة التي أتاحَت للثورة أن تستمر طوال السنوات السابقة، وإنهاء قدرتها على إعادة تنظيم صفوفها، ومنعها من الاحتفاظ بآغري بوصفها مركزاً عسكرياً وسياسياً للمشروع القومي الكردي.

وقد كان سقوط منطقة الثورة يعني أكثر بكثير من فقدان موقع جغرافي أو مرتفع جبلي. فقد كان يعني انهيار المجال الذي استطاعت فيه خوييون والقوى المرتبطة بها أن تربط بين العمل السياسي والمقاومة المسلحة، وبين القيادة القومية والوجود العسكري على الأرض. فالمشروع السياسي، مهما بلغت قوة أفكاره، يحتاج في مرحلة من مراحله إلى مجال جغرافي يستطيع أن يمارس فيه نفوذه، والقوة العسكرية تحتاج إلى أرض للمناورة والتمركز، والسلطة تحتاج إلى فضاء تستطيع فيه إنشاء مؤسساتها وإظهار قدرتها على ممارسة الحكم.

ومن هنا فإن فقدان الأرض لم يكن مجرد خسارة عسكرية، بل كان ضربة مباشرة للبنية السياسية للمشروع كله. فطالما بقيت آغري مجالاً مفتوحاً للمقاومة، كان من الممكن أن تستمر فكرة تحويل المنطقة إلى مركز للمشروع القومي الكوردي. أما عندما فقدت الحركة القدرة على الاحتفاظ بهذا المجال، فقد أصبح من الصعب الفصل بين انهيار وجودها العسكري وتراجع قدرتها على تقديم نفسها بوصفها سلطة سياسية بديلة.

ولهذا كانت السيطرة على آغري ذات معنى سياسي عميق بالنسبة إلى أنقرة. فلم تكن الدولة التركية تريد فقط القضاء على قوة مسلحة موجودة في الجبال، وإنما كانت تريد تثبيت مبدأ أوسع: أن الجمهورية قادرة على فرض سيادتها الفعلية على كامل أراضيها، وأن أي قوة سياسية أو عسكرية أخرى لن تستطيع إقامة منطقة مستقلة أو شبه مستقلة داخل حدودها. ومن هذه الزاوية، أصبحت معركة آغري جزءاً من الصراع على طبيعة الدولة التركية نفسها، وعلى حدود السلطة والسيادة داخل الجمهورية الجديدة.

كان السؤال، في جوهره، يتجاوز الجانب العسكري: من يملك الحق في ممارسة السلطة على آغري؟

كانت أنقرة تنظر إلى المنطقة باعتبارها جزءاً من الإقليم السيادي للجمهورية التركية، وترى في وجود قوة مسلحة مستقلة تحدياً مباشراً لسلطة الدولة. أما الحركة القومية الكوردية فكانت تنظر إلى المقاومة بوصفها وسيلة لتثبيت وجود سياسي كوردي والسير باتجاه إقامة كيان قومي مستقل. وهكذا لم تكن المواجهة بين طرفين عسكريين فحسب، بل بين تصورين متعارضين للسيادة والسلطة والانتماء السياسي.

وبين هذين التصورين وقعت معركة ١٩٣٠.

ولذلك فإن الحسم العسكري لم يكن نهاية مواجهة مسلحة فحسب، بل كان أيضاً انتصاراً لمفهوم الدولة التركية المركزية على محاولة الحركة القومية الكوردية فرض واقع سياسي جديد على الأرض. فقد تمكنت أنقرة، من خلال القوة العسكرية والتنظيم الإداري والسيطرة على المجال الجغرافي والحدود، من منع الثورة من تحويل وجودها المسلح إلى سلطة سياسية مستقرة.

ومع تقدم الحملة العسكرية، أخذت قدرة المقاومة على الاحتفاظ بتشكيلاتها ومواقعها تتراجع تدريجياً. ولم يعد بإمكان القوات الكوردية أن تتحرك بالمرونة نفسها التي كانت تتمتع بها في المراحل السابقة، كما أصبحت عملية إعادة تجميع المقاتلين أكثر صعوبة، وتأمين الإمدادات أكثر تعقيداً، والحفاظ على الاتصالات أكثر خطورة. وهكذا بدأ الضغط العسكري يؤدي إلى تفكيك البنية التنظيمية للثورة من الداخل، قبل أن يصل الصراع إلى نهايته العسكرية الكاملة.

وهنا تكمن أهمية التمييز بين هزيمة القوة العسكرية وتفكيك القدرة على إعادة إنتاجها. فالحركة المسلحة لا تنتهي بالضرورة عندما تخسر معركة واحدة؛ فقد تستطيع الانسحاب وإعادة تنظيم صفوفها ثم العودة إلى القتال. أما إذا فقدت في الوقت نفسه مواقعها، وطرق إمدادها، ومجال حركتها، واتصالاتها، وقدرتها على التجنيد، وعمقها الحدودي، فإن الهزيمة تتحول من خسارة تكتيكية إلى أزمة استراتيجية.

وهذا ما جعل المرحلة الأخيرة من آغري مختلفة عن الحملات السابقة.

ففي السنوات الأولى كان بإمكان المقاتلين الانسحاب إلى الجبل، وإعادة تنظيم صفوفهم، واستثمار معرفة السكان المحليين بالتضاريس، والاستفادة من البيئة الحدودية. أما في المرحلة الأخيرة فقد أصبحت هذه الإمكانيات أضعف بكثير. ومع تشديد الحصار وتكثيف العمليات البرية والجوية، لم يعد الانسحاب يعني بالضرورة النجاة وإعادة التجمع، بل أصبح يمكن أن يتحول إلى حركة اضطرارية داخل مجال جغرافي يتقلص باستمرار.

وبذلك لم يعد الجبل فضاءً مفتوحاً للمناورة كما كان في السابق، وإنما أصبح جزءاً من معادلة الحصار نفسها.

ومع ذلك، فإن تفسير الهزيمة لا يمكن أن يرد إلى التفوق العسكري التركي وحده. فقد كانت هناك أيضاً مشكلات بنيوية داخل الحركة الكوردية نفسها. فالثورة، رغم امتلاكها قيادة قومية وعسكرية ورغم وجود إطار سياسي مثل خويون وقيادة عسكرية ارتبطت بإحسان نوري باشا، لم تكن دولة مكتملة المؤسسات. ولم تكن تمتلك جهازاً إدارياً مركزياً قادراً على إدارة الموارد، أو جيشاً نظامياً بالمعنى الكامل، أو اقتصاداً قادراً على تمويل حرب طويلة، أو شبكة دبلوماسية تضمن لها دعماً خارجياً حاسماً.

كما بقيت البنى الاجتماعية والعشائرية والمناطقية مؤثرة في عملية التعبئة، وهو ما جعل توحيد الموارد والقرارات أكثر صعوبة مما كان عليه الأمر بالنسبة إلى دولة مركزية تمتلك قيادة عسكرية وإدارية واحدة. ولم يكن ذلك يعني غياب الولاء للقضية القومية، وإنما يعني أن الانتقال من التعبئة الاجتماعية إلى بناء مؤسسة سياسية وعسكرية متماسكة كان لا يزال في مرحلة مبكرة.

وكانت هذه المشكلة أكثر وضوحاً في ظروف الحرب الطويلة.

فالحركة التي تعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع المحلي تحتاج إلى الحفاظ على هذا المجتمع، وتوفير موارده، وحماية خطوط الاتصال معه، وتجنب استنزافه. وكلما طال

الصراع وتزايدت العمليات العسكرية، أصبح من الصعب الحفاظ على مستوى التعبئة نفسه. وفي المقابل، كانت الدولة التركية قادرة على استدعاء وحدات جديدة، ونقل القوات، وتأمين الذخائر، وإعادة تنظيم العمليات، والاستفادة من جهاز إداري واسع يمتد إلى ما وراء منطقة القتال.

ومن هنا أصبح التفوق المؤسسي عاملاً حاسماً.

فالدولة لم تكن تقاتل بجيشها فقط، وإنما كانت تقاتل أيضاً بإدارتها ومواردها وشبكاتها اللوجستية وأجهزتها الأمنية وقدرتها على اتخاذ القرار وتنفيذه على نطاق واسع. أما الثورة فكانت تحاول مواجهة هذه المنظومة بإمكانات أكثر محدودة.

وهذا هو أحد المفاتيح الأساسية لفهم نهاية آغري.

لم يكن التفوق التركي مجرد تفوق في عدد الجنود أو كمية السلاح، بل كان تفوقاً في بنية القوة نفسها. كانت تركيا تمتلك الدولة، بينما كانت الحركة الكوردية تحاول بناء دولة من داخل حرب مفتوحة.

وهذا فارق استراتيجي بالغ الأهمية.

فالجيش النظامي يستطيع أن يخسر معركة ثم يعيد تنظيم صفوفه، بينما قد تعني خسارة المعركة بالنسبة إلى حركة مسلحة فقدان منطقة التجمع، وانقطاع الإمدادات، وانهيار الاتصالات، وتراجع القدرة على التجنيد، وتفكك القيادة الميدانية. ولذلك فإن قدرة الدولة على امتصاص الخسائر كانت أكبر بكثير من قدرة الثورة على ذلك.

كما أن البيئة الإقليمية والدولية لم تكن في صالح الحركة الكوردية. فقد حاولت خويبون أن تمنح ثورة آغري إطاراً سياسياً يتجاوز حدود التمرد المحلي، وأن تقدم القضية الكوردية بوصفها قضية قومية وسياسية، لكن هذا المسار لم يتحول إلى دعم دولي أو إقليمي قادر على تغيير ميزان القوى.

وكانت هذه نقطة ضعف استراتيجية كبيرة.

فالحركة الكوردية كانت تحتاج إلى أن تحقق نجاحاً ميدانياً لكي تفرض نفسها سياسياً، بينما كانت تركيا تعمل على منع هذا النجاح قبل أن يتحول إلى واقع سياسي دائم. وكانت الدول الكبرى، في المقابل، أكثر اهتماماً بمصالحها الاستراتيجية في المنطقة وباستقرار النظام الإقليمي من استعدادها لتحويل آغري إلى قضية تستوجب تدخلاً مباشراً.

وهكذا وجدت الثورة نفسها أمام معادلة صعبة: كانت تحتاج إلى انتصار عسكري لكي تحصل على وزن سياسي، بينما كان خصمها يمتلك أصلاً الوزن السياسي والدولي الذي يسمح له باستخدام قوته العسكرية ضدها.

ومن هنا يمكن فهم الأهمية الكبرى للحدود التركية الإيرانية في المرحلة الأخيرة. فالحدود لم تكن مجرد خط سياسي يفصل بين دولتين، وإنما كانت عنصراً من عناصر

القدرة العسكرية على البقاء. فإذا استطاعت الثورة استخدام المجال الحدودي للانسحاب أو إعادة التنظيم أو الحصول على الإمدادات، فإن ذلك يمنحها عمقاً استراتيجياً إضافياً. أما إذا أصبح هذا المجال أكثر ضبطاً، فإن الحركة تفقد واحدة من أهم وسائل المرونة التي كانت تمتلكها.

وهذا ما جعل التفاهم التركي الإيراني حول المسائل الحدودية عاملاً مهماً في البيئة التي سبقت الحسم. فكلما أصبحت قدرة المقاتلين على استخدام المناطق الواقعة خلف الحدود محدودة، تقلصت خياراتهم الاستراتيجية، وأصبح المجال متاح لهم داخل آغري أكثر ضيقاً.

ومن هنا أصبحت معركة ١٩٣٠ حرباً على الجغرافيا بقدر ما كانت حرباً على المقاتلين.

فمن يسيطر على الجغرافيا يحدد حركة الحرب.

ومن يسيطر على الطرق يحدد إمكانات الإمداد.

ومن يسيطر على الممرات يحدد حركة القوات.

ومن يسيطر على الحدود يحدد إمكانات الانسحاب وإعادة التنظيم.

ومن يمتلك المجال الجوي يمتلك قدرة أكبر على الاستطلاع والضغط.

ومن يمتلك المؤسسات اللوجستية يستطيع الاستمرار في الحرب فترة أطول.

وحين اجتمعت هذه العناصر، أصبحت الثورة أمام بيئة استراتيجية مختلفة جذرياً عن البيئة التي ظهرت فيها.

ولهذا فإن الحملة الأخيرة لا ينبغي اختزالها في صورة «هجوم تركي كبير» وقع بصورة مفاجئة، بل ينبغي فهمها باعتبارها المرحلة النهائية لمسار طويل من إعادة تنظيم القوة وتضييق المجال وعزل الثورة واستنزافها. فقد كانت العمليات السابقة قد علمت الدولة التركية أن اقتحام الجبل وحده لا يكفي، وأن الحسم يتطلب السيطرة على المجال المحيط به، وضبط طرق الحركة، والحد من قدرة المقاتلين على الانسحاب وإعادة التموين، ثم استخدام التفوق العسكري في اللحظة المناسبة.

وفي هذه المرحلة أصبحت القوة الجوية جزءاً من هذه المنظومة. فلم يكن الطيران وحده قادراً على إنهاء الثورة، لكنه ساهم في تقليص الميزة الجغرافية للمقاومة، وفي دعم القوات البرية، وفي زيادة الضغط على المواقع التي كان يصعب الوصول إليها بالقوات البرية وحدها. ومع ذلك، فإن أثره الحقيقي ظهر عندما عمل ضمن منظومة عسكرية أوسع تضم المدفعية والقوات البرية والاستطلاع والاتصالات واللوجستيات.

وهكذا أصبحت آغري نموذجاً مبكراً لتحول الحرب الجبلية من مواجهة تعتمد على الجغرافيا وحدها إلى مواجهة تتداخل فيها الجغرافيا مع التكنولوجيا والتنظيم والمعلومات.

لقد كان الجبل يمنح المقاومة الحماية، لكن الدولة امتلكت القدرة على محاصرته. وكان المقاتلون يعرفون الممرات، لكن الجيش امتلك القدرة على الانتشار حولها. وكانت الثورة تستطيع الاختباء، لكن الدولة طورت وسائل للمراقبة والاستطلاع. وكانت الحدود تمنح مساحة للمناورة، لكن الدولة سعت إلى تضيقها دبلوماسياً وعسكرياً. وكانت المقاومة تستطيع الصمود، لكن الدولة كانت أكثر قدرة على تحمل حرب طويلة. ومن هنا بدأ ميزان الحرب يتحول بصورة لا يمكن عكسها بسهولة.

ومع تقدم العمليات، أصبحت المقاومة أمام خيارين كلاهما صعب: إما البقاء في مواقع أصبحت أكثر تعرضاً للحصار والقصف والضغط البري، وإما الانسحاب إلى مناطق أكثر ضيقاً وأقل قدرة على توفير الإمدادات. وفي كلتا الحالتين كانت قدرتها على المبادرة تتراجع.

فالمقاتل الذي يستطيع الانسحاب وإعادة تنظيم صفوفه يبقى جزءاً من قوة قتالية قابلة للاستمرار. أما عندما يصبح الانسحاب نفسه محفوفاً بالمخاطر، وتصبح طرق العودة والإمداد مقطوعة أو مراقبة، فإن المقاومة تنتقل تدريجياً من حرب المبادرة إلى حرب البقاء.

وهذا التحول هو أحد أهم مفاتيح فهم المرحلة الأخيرة من آغري.

فالثورة لم تعد تقاتل من أجل توسيع مجالها، وإنما أصبحت تقاتل من أجل الاحتفاظ بما تبقى منه.

ولم تعد الأولوية إنشاء مؤسسات سياسية، وإنما الحفاظ على القدرة العسكرية. ولم يعد الهدف توسيع دائرة النفوذ، وإنما منع الانهيار.

وعندما تصل حركة قومية مسلحة إلى هذه المرحلة، فإن مشروعها السياسي يصبح أكثر هشاشة؛ لأن المشروع السياسي يحتاج إلى الاستقرار، بينما الحرب المستمرة تفرض الحركة والنشتم والسرية والاعتماد على القوة العسكرية.

وهنا ظهرت المفارقة التاريخية لآغري: كلما اقترب المشروع القومي من محاولة التحول إلى كيان سياسي، ازداد احتياجه إلى الأرض والمؤسسات؛ وكلما اشتدت الحرب، فقد هذه العناصر نفسها.

ولهذا كان سقوط منطقة الثورة ضربة سياسية بقدر ما كان هزيمة عسكرية.

لقد كان يعني أن مشروع إقامة مركز سياسي كوردي في آغري لم يعد قادراً على الاستمرار بوصفه واقعاً ميدانياً. وكانت النتيجة أن عادت الدولة التركية إلى فرض سيطرتها الكاملة على المنطقة، بينما تراجعت القوة المنظمة للثورة وانتهى وجودها العسكري بوصفها مركزاً مستمراً للمقاومة.

لكن من الخطأ أن تقرأ هذه النهاية باعتبارها دليلاً على أن الثورة لم تكن تمتلك مشروعاً سياسياً حقيقياً. فمجرد انتقال الحركة من احتجاجات محلية ومقاومة متناثرة إلى محاولة بناء قيادة سياسية وعسكرية، وربط العمل المسلح بمشروع قومي، والسعي إلى إقامة وجود سياسي على الأرض، يكشف أن آغري كانت تتجاوز مفهوم الانتفاضة المحلية.

لقد كانت محاولة مبكرة لتحويل الفكرة القومية إلى واقع سياسي.

وهذا ما يمنحها أهميتها التاريخية حتى بعد هزيمتها.

فالهزيمة العسكرية لا تلغي وجود المشروع الذي أنتج المقاومة، كما أن سقوط منطقة جغرافية لا يعني بالضرورة سقوط الفكرة السياسية التي ارتبطت بها. فالتاريخ لا يقاس فقط بمن بقي في الميدان في نهاية المعركة، وإنما أيضاً بما تكشفه التجربة عن طبيعة الصراع، وعن شروط النجاح والفشل، وعن حدود القوة، وعن العلاقة بين الشعب والأرض والدولة والنظام الدولي.

ومن هذه الزاوية، كانت آغري تجربة قاسية للحركة القومية الكوردية، لكنها كانت أيضاً تجربة تعليمية بالغة الأهمية.

لقد أثبتت أن المقاومة المسلحة وحدها لا تكفي لبناء دولة.

وأثبتت أن الجغرافيا، مهما كانت مواتية، لا تستطيع وحدها تعويض غياب العمق الاستراتيجي.

وأثبتت أن القيادة العسكرية لا تستطيع وحدها أن تحل محل المؤسسة السياسية.

وأثبتت أن التعبئة الشعبية تحتاج إلى تنظيم مستدام.

وأثبتت أن المشروع القومي يحتاج إلى موارد اقتصادية وعسكرية لا تنقطع.

وأثبتت أن العلاقات الدولية ليست عنصراً ثانوياً في الصراعات القومية، بل قد تكون في لحظة معينة عاملاً يحدد إمكان استمرار المشروع أو انهياره.

وأثبتت كذلك أن الحدود يمكن أن تكون مصدر قوة للحركة المسلحة، لكنها يمكن أن تتحول إلى نقطة ضعف عندما تتوصل الدول المجاورة إلى ترتيبات تضيق من حرية الحركة عبرها.

كما كشفت التجربة أن الدولة المركزية تستطيع، عندما تمتلك الوقت والموارد والمؤسسات، أن تحول حرباً طويلة من سلسلة من المواجهات إلى عملية استنزاف منظمة تنتهي بتغيير شروط الصراع نفسها.

ومن هذه الزاوية، فإن معركة ١٩٣٠ تمثل لحظة مفصلية في التاريخ الكوردي الحديث، ليس لأنها أنهت ثورة آغري فحسب، بل لأنها كشفت بصورة واضحة الفجوة بين امتلاك مشروع قومي وامتلاك شروط تحويل هذا المشروع إلى دولة.

كانت الحركة تمتلك القضية والقيادة والمقاتلين والقدرة على الصمود. لكنها لم تكن تمتلك دولة.

أما تركيا فكانت تمتلك الدولة والجيش والإدارة والموارد والاعتراف الدولي والقدرة على الاستثمار. ولهذا لم يكن الصراع متكافئاً في جوهره. لقد كانت هناك قوة قومية تحاول بناء واقع سياسي جديد، في مواجهة دولة قائمة تمتلك مؤسساتها وتدافع عن حدودها وسلطانها المركزية.

وهذا هو المعنى الأعمق للحسم في آغري.

فتركيا لم تنتصر فقط على قوة عسكرية في الجبال، وإنما نجحت في منع تحول تلك القوة إلى مؤسسة سياسية مستقرة قادرة على تحدي سيادة الجمهورية على المدى الطويل.

أما الحركة الكردية، فقد خسرت الأرض، لكنها تركت وراءها تجربة سياسية وعسكرية ظلت حاضرة في الذاكرة القومية الكردية. فقد انتهت الثورة بوصفها قوة عسكرية منظمة، لكن السؤال الذي حملته لم ينتهِ بانتهاج المعركة: هل يمكن لشعب يمتلك هوية قومية ومشروعاً سياسياً أن يحول هذا المشروع إلى واقع سياسي في ظل نظام إقليمي تهيمن عليه دول مركزية وحدود دولية راسخة؟

وهنا تتجاوز آغري حدود سنة ١٩٣٠.

فالمعركة أصبحت جزءاً من تاريخ أوسع يتعلق بمشكلة الدولة القومية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحدود السيادة، ودور القوى الإقليمية والدولية، والعلاقة بين القوة العسكرية والشرعية السياسية.

ولهذا لا ينبغي أن تقرأ نهاية آغري باعتبارها خاتمة بسيطة لثورة فشلت، وإنما باعتبارها لحظة تاريخية كشفت بصورة مكثفة طبيعة الصراع الكردي في القرن العشرين: شعب يحاول بناء مشروع سياسي قومي، ودول إقليمية تسعى إلى الحفاظ على حدودها وسيادتها، ونظام دولي لا يتعامل دائماً مع حق تقرير المصير باعتباره مبدأً مطلقاً، بل يوازنه مع اعتبارات القوة والاستقرار والمصالح الدولية.

وفي النهاية، انتهت آغري عسكرياً، لكن دلالتها السياسية بقيت مفتوحة.

لقد سقطت مواقع المقاومة، وتفككت القوة المسلحة المنظمة، وانتهى الوجود العسكري الذي حاول أن يجعل من الجبل قاعدة لمشروع قومي كردي. لكن الذاكرة السياسية لم تسقط مع المواقع، ولم ينتهِ السؤال القومي بانتهاج الحملة.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى في التاريخ: قد تنتصر الدولة في المعركة، لكنها لا تستطيع بالضرورة أن تمحو السؤال الذي أنتج المقاومة.

لقد انتهت ثورة آغري بوصفها تجربة عسكرية، لكنها بقيت بوصفها تجربة سياسية وتاريخية. وأصبحت واحدة من أبرز المحاولات الكوردية في أواخر عشرينيات القرن العشرين لتحويل المقاومة المسلحة إلى مشروع قومي يستند إلى الأرض والتنظيم والقيادة.

ومن هنا فإن نهاية آغري لا ينبغي أن تقرأ فقط باعتبارها نهاية ثورة، بل باعتبارها بداية مرحلة جديدة في التفكير في القضية الكوردية؛ مرحلة أصبح فيها السؤال أكثر تعقيداً: كيف يمكن الانتقال من الثورة إلى الدولة، ومن المقاومة إلى المؤسسة، ومن السيطرة العسكرية المؤقتة إلى الشرعية السياسية المستدامة؟

وهذه الأسئلة هي التي تجعل سنة ١٩٣٠ نقطة فاصلة، لا في تاريخ آغري وحدها، وإنما في تاريخ الحركة القومية الكوردية الحديثة بأكمله.

ومن منظور تاريخي أوسع، فإن عام ١٩٣٠ لم يكن مجرد نهاية عسكرية لثورة آغري، ولا يمكن اختزاله في سقوط مواقع المقاومة أو تراجع القوات الكوردية أمام الحملة التركية الواسعة. فقد مثل ذلك العام نهاية مرحلة كاملة من تطور الحركة القومية الكوردية في تركيا، وفتح في الوقت نفسه مرحلة جديدة أصبح فيها إرث آغري حاضراً بوصفه تجربة سياسية وعسكرية عميقة، أعادت طرح الأسئلة الأساسية المتعلقة بعلاقة القومية بالأرض، والمقاومة بالدولة، والجغرافيا بالقوة العسكرية، والمشروع الوطني بالنظام الإقليمي والدولي.

لقد دخلت ثورة آغري عام ١٩٣٠ وهي لا تزال تمتلك إرادة المقاومة، وجزءاً من قدرتها العسكرية، وقيادة حاولت الحفاظ على تماسك المشروع الذي تشكل خلال السنوات السابقة. لكنها خرجت من ذلك العام وقد فقدت تدريجياً العناصر الأساسية التي جعلت استمرارها ممكناً: الأرض التي تتحرك فيها، والمجال الجغرافي الذي يوفر لها الحماية، وحرية المناورة، وإمكانات الاتصال، والقدرة على إعادة تنظيم القوات بصورة مستقرة.

وبين بداية عام ١٩٣٠ ونهايته تكمن القصة الحقيقية للحسم.

فتركيا لم تنتصر في يوم واحد، ولم تكن نهاية آغري نتيجة معركة منفردة أو ضربة عسكرية مفاجئة. لقد كان الانتصار نتيجة عملية طويلة من التعلم العسكري، وإعادة التنظيم، وتطوير الاستراتيجية، والسيطرة التدريجية على المجال الجغرافي، وعزل الثورة عن بيئتها، وتضييق قدرتها على استخدام الحدود، واستنزاف مواردها البشرية والعسكرية.

وبهذا المعنى، كان الحسم سنة ١٩٣٠ نتيجة سنوات سبقتها.

لقد احتاجت الدولة التركية إلى وقت لكي تفهم طبيعة الحرب في آغري، كما احتاجت إلى وقت لتطوير الوسائل المناسبة لمواجهتها. فالتجارب العسكرية الأولى كشفت

صعوبة القتال في منطقة جبلية واسعة، وأظهرت أن التفوق العسكري التقليدي لا يؤدي بالضرورة إلى القضاء السريع على حركة مقاومة تعرف الأرض وتستطيع التحرك داخلها. لكن الدولة امتلكت ميزة أساسية لم تكن متاحة للثورة بالمستوى نفسه: القدرة على التعلم والاستمرار.

فإذا لم تنجح حملة، يمكن تعديل الحملة التالية. وإذا لم تحقق القوات السيطرة الكاملة، يمكن زيادة حجمها. وإذا كانت الحدود تمنح الثورة مجالاً للحركة، يمكن معالجة المشكلة دبلوماسياً. وإذا كانت الجغرافيا تحمي المقاتلين، يمكن تطويق المجال الجغرافي بدل مطاردتهم داخله. وإذا كانت الثورة تعتمد على الوقت لاستنزاف الدولة، تستطيع الدولة بدورها استخدام الزمن لاستنزاف الثورة.

وهكذا تحولت السنوات السابقة لعام ١٩٣٠ إلى مرحلة من إعادة تشكيل شروط الحرب.

وهذا هو المعنى الأعمق لمعركة ١٩٣٠.

فالحسم لم يكن نتيجة السلاح وحده، وإنما نتيجة اجتماع السلاح مع الدولة، والجيش مع الإدارة، والقوة الجوية مع الاستطلاع، والحصار مع ضبط الحدود، والعمليات العسكرية مع الدبلوماسية، والتفوق المادي مع القدرة على الانتظار والاستمرار.

لقد كانت القوة العسكرية التركية أكثر من مجرد عدد من الجنود والأسلحة. كانت جزءاً من جهاز دولة يستطيع تعبئة الموارد، ونقل القوات، وتأمين الإمدادات، وإدارة العمليات، وضبط المناطق، واستخدام العلاقات الدبلوماسية لمعالجة المشكلات التي لا يمكن حلها بالقوة العسكرية وحدها.

أما ثورة آغري، فقد كانت تمتلك عناصر مختلفة من القوة: المقاتلين، والقيادة، والفكرة القومية، والجغرافيا، والشبكات الاجتماعية المحلية، والقدرة على الصمود. لكنها لم تكن تمتلك المؤسسات التي تستطيع جمع هذه العناصر في منظومة دولة متكاملة.

وهنا ظهر الفرق الحاسم بين امتلاك المقاومة وامتلاك الدولة.

فالمقاومة تستطيع أن تبدأ الحرب.

لكن استمرارها يحتاج إلى موارد.

والموارد تحتاج إلى تنظيم.

والتنظيم يحتاج إلى مؤسسات.

والمؤسسات تحتاج إلى أرض مستقرة وسلطة قادرة على حمايتها.

وعندما تفقد الحركة الأرض التي تستطيع أن تمارس فيها سلطتها، يصبح مشروعها السياسي أكثر هشاشة، مهما بقيت لديها من إرادة للمقاومة.

ولهذا دخلت آغري التاريخ لا باعتبارها مجرد ثورة هزمت، بل باعتبارها واحدة من أهم التجارب السياسية والعسكرية التي حاولت فيها الحركة القومية الكوردية أن تتجاوز حدود المقاومة المحلية. فقد سعت الثورة إلى تحويل الجبل من مجرد ملجأ عسكري إلى قاعدة لمشروع قومي، وإلى نقل القضية الكوردية من مستوى التمردات المتفرقة إلى محاولة إنشاء مركز سياسي وعسكري يحمل تصوراً أوسع لمستقبل كوردستان.

وكانت هذه النقلة بالذات هي التي أعطت آغري مكانتها الخاصة.

فالثورات السابقة في التاريخ الكوردي كثيراً ما ارتبطت بانتفاضات محلية أو بقيادات عشائرية ودينية ومناطقية، أما في آغري فقد ظهر بصورة أوضح عنصر المشروع القومي الحديث، ومحاولة ربط المقاومة المسلحة بفكرة سياسية تتجاوز حدود القبيلة والمنطقة.

لقد حاولت الثورة أن تقول إن الكورد ليسوا مجرد جماعات محلية ترفض سلطة الدولة، بل شعب يمتلك قضية سياسية ومطالب قومية.

وحاولت أن تحول هذا التصور إلى واقع على الأرض.

لكن هنا تحديداً اصطدم المشروع بأكبر اختباره.

فالفكرة القومية تحتاج إلى أكثر من الإيمان بها.

إنها تحتاج إلى قوة تحميها.

والقوة تحتاج إلى مؤسسات.

والمؤسسات تحتاج إلى موارد.

والموارد تحتاج إلى مجال سياسي واقتصادي مستقر.

وكل ذلك يحتاج، في النهاية، إلى بيئة إقليمية ودولية تسمح بظهور الكيان الجديد أو على الأقل لا تعمل بصورة مباشرة على خنقه.

وهذا ما لم يكن متوفراً لثورة آغري.

ومن هنا تكمن أهميتها التاريخية؛ لأن معركة ١٩٣٠ لم تكن نهاية القتال فحسب، بل كانت لحظة اصطدام المشروع القومي الكوردي الناشئ بإمكانات الدولة الحديثة وحدود النظام الإقليمي والدولي في آن واحد.

لقد اصطدمت الفكرة القومية بالدولة المركزية.

واصطدمت المقاومة بجيش منظم.

واصطدم الجبل بالطيران والتكنولوجيا العسكرية.

واصطدمت حرية الحركة بالحدود الدولية.

واصطدم مشروع تقرير المصير بمفهوم السيادة الإقليمية.

واصطدمت الآمال الكوردية بمصالح القوى الإقليمية والدولية.

ولهذا كانت أغري أكثر من معركة.
كانت مختبراً تاريخياً لصراع بين نموذجين سياسيين.
النموذج الأول هو نموذج الدولة القومية المركزية التي تسعى إلى احتكار السيادة والقوة العسكرية داخل حدودها.
والنموذج الثاني هو المشروع القومي الكوردي الذي كان يحاول انتزاع مساحة سياسية مستقلة وتحويل المقاومة إلى كيان قادر على البقاء.
وفي هذا الصراع كان الطرفان لا يمتلكان الأدوات نفسها.
تركيا كانت دولة معترفاً بها دولياً، تمتلك جيشاً وإدارة وموارد ومؤسسات وحدوداً معترفاً بها.
أما الحركة الكوردية فكانت تمتلك القضية والقيادة والمقاتلين والطموح السياسي، لكنها كانت تحاول بناء مؤسساتها في قلب حرب مفتوحة وتحت ضغط دولة أقوى منها بكثير.
ولهذا فإن هزيمة أغري لا يمكن تفسيرها بضعف شجاعة المقاتلين أو غياب الإرادة، وإنما يجب فهمها ضمن اختلال أوسع في ميزان القوة.
فالشجاعة لا تعوض دائماً نقص الموارد.
والجغرافيا لا تعوض دائماً غياب العمق الاستراتيجي.
والقيادة العسكرية لا تستطيع وحدها أن تحل محل الدولة.
والقضية العادلة، من منظور أصحابها، لا تتحول تلقائياً إلى واقع سياسي ما لم تتوفر لها أدوات القوة القادرة على فرضها وحمايتها.
وهذا ربما يكون أحد أهم الدروس السياسية التي تركتها أغري للحركة القومية الكوردية في المراحل اللاحقة.
لقد كشفت الثورة أن المشروع القومي لا يستطيع الاعتماد على عنصر واحد.
لا على الجبل وحده.
ولا على السلاح وحده.
ولا على القيادة وحدها.
ولا على الدعم الشعبي وحده.
ولا على الحدود وحدها.
بل يحتاج إلى منظومة متكاملة تجمع السياسة والتنظيم والاقتصاد والعلاقات الدولية والقوة العسكرية.
ومن هنا أصبحت أغري، بعد هزيمتها، جزءاً من الذاكرة السياسية الكوردية، ليس بوصفها رمزاً للمقاومة فقط، وإنما بوصفها تجربة تحمل درساً عميقة حول شروط النجاح والفشل في الصراعات القومية.

فالهزائم التاريخية لا تكون دائماً نهاية التاريخ.
أحياناً تتحول الهزيمة إلى مدرسة سياسية.

وقد تكون التجربة التي تفشل في تحقيق هدفها المباشر أكثر تأثيراً في الأجيال التالية من انتصار محدود لا يترك وراءه مشروعاً فكرياً أو سياسياً.
وهذا ما يمنح أغري مكانتها في التاريخ الكوردي الحديث.
لقد انتهت الثورة عسكرياً، لكنها بقيت سياسياً في الذاكرة.
وانتهى الوجود العسكري المنظم في الجبل، لكن فكرة المقاومة القومية لم تختفِ.

وسقط المشروع الذي حاول أن يثبت نفسه على الأرض، لكن السؤال الذي طرحه المشروع بقي قائماً: كيف يمكن للشعب الكوردي أن يحول وجوده القومي إلى واقع سياسي في منطقة تحكمها دول مركزية قوية ونظام دولي يقوم على حماية الحدود القائمة؟

كان هذا السؤال أكبر من أغري نفسها.

ولذلك تجاوز إرث الثورة حدود المكان والزمن.

فأغري لم تكن مجرد جبل شهد معارك بين قوات تركية ومقاتلين كورد، بل أصبحت رمزاً للمسافة الفاصلة بين الحلم القومي وشروط تحقيقه السياسية والتاريخية.

وهذه المسافة هي التي حاولت ثورة أغري عبورها.

لقد امتلكت الحلم.

وامتلكت المقاتلين.

وامتلكت القيادة.

وامتلكت الجبل.

لكنها لم تمتلك الظروف الكاملة التي تسمح بتحويل هذه العناصر إلى دولة مستقرة.

وفي المقابل، كانت تركيا تمتلك الدولة نفسها.

وهذا هو الفارق الذي حسم المعركة في النهاية.

فالقوة التركية لم تكن مجرد قوة عسكرية أكبر، بل كانت قوة دولة كاملة استطاعت أن توظف مؤسساتها المختلفة في معركة واحدة. وعندما اجتمع الجيش والإدارة والدبلوماسية واللوجستيات والقوة الجوية والسيطرة على الحدود، أصبح المجال الذي تستطيع الثورة التحرك فيه أضيق من أن يسمح لها بالاستمرار بالشكل الذي كانت عليه في السنوات الأولى.

ولهذا فإن عام ١٩٣٠ يمثل في التاريخ السياسي لأغري نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى.

نهاية مرحلة حاولت فيها الحركة القومية الكوردية إقامة مركز سياسي وعسكري على الأرض داخل تركيا.

وبداية مرحلة أصبح فيها السؤال الكوردي أكثر ارتباطاً بمشكلة التنظيم السياسي، والعلاقات الدولية، وشروط بناء القوة، وحدود المقاومة المسلحة في مواجهة الدولة الحديثة.

ومن هنا فإن أهمية آغري لا تكمن في سؤال: من انتصر عسكرياً؟

فالإجابة التاريخية عن هذا السؤال معروفة.

لكن السؤال الأعمق هو: ماذا كشفت الهزيمة؟

لقد كشفت أن الدولة الحديثة تستطيع أن تكون أكثر قوة من جيشها وحده. وكشفت أن الحدود ليست خطوطاً جامدة على الخرائط، بل أدوات سياسية وعسكرية. وكشفت أن الجغرافيا تمنح المقاومة فرصة، لكنها لا تضمن لها النصر. وكشفت أن القوة الدولية لا تتحرك دائماً وفق المبادئ، بل وفق المصالح. وكشفت أن المشروع القومي يحتاج إلى القدرة على الانتقال من الثورة إلى المؤسسة.

ولهذا تبقى سنة ١٩٣٠ لحظة مركزية في دراسة ثورة آغري. فهي اللحظة التي انتهت فيها المقاومة المنظمة بوصفها قوة قادرة على الاحتفاظ بمركز جغرافي ثابت، لكنها أيضاً اللحظة التي بدأت فيها آغري تتحول من حدث عسكري إلى ذاكرة سياسية وتاريخية.

وهذه ربما تكون النتيجة الأعمق للثورة كلها:

لقد خسرت آغري معركتها على الأرض، لكنها دخلت التاريخ بوصفها إحدى أبرز التجارب التي كشفت حدود القوة الكوردية وإمكاناتها، وحدود الدولة التركية في الوقت نفسه، وطبيعة الصراع بين القومية والسيادة في الشرق الأوسط الحديث.

ومنذ ذلك التاريخ، لم تعد آغري مجرد اسم لجبل أو ساحة لمعركة انتهت، بل أصبحت رمزاً لتجربة حاول فيها مشروع قومي ناشئ أن يصطدم مباشرة بالدولة الحديثة وبحدود النظام الإقليمي والدولي.

وهكذا كانت نهاية عام ١٩٣٠، في جوهرها، نهاية ثورة عسكرية، لكنها لم تكن نهاية القضية التي حملتها الثورة؛ بل كانت بداية فصل جديد من التاريخ الكوردي، فصل ستبقى فيه أسئلة آغري حاضرة، بأشكال مختلفة، في كل محاولة لاحقة للانتقال من المقاومة إلى السياسة، ومن الفكرة القومية إلى المؤسسة، ومن الحلم التاريخي إلى الواقع السياسي.

-
- McDowall, David. *A Modern History of the Kurds*. I.B. Tauris, 2004.
 - Olson, Robert. *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880–1925*. University of Texas Press, 1989.
 - van Bruinessen, Martin. *Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan*. Zed Books, 1992.
 - Gunter, Michael M. *Historical Dictionary of the Kurds*. Scarecrow Press.
 - Şimşir, Bilâl N. *British Documents on the Kurdish Question in Turkey (1924–1938): Sheikh Said, Ağrı and Dersim Rebellions*. Turkish Historical Society Press.
 - The National Archives, United Kingdom. *Foreign Office Records on Turkey, Iran and the Kurdish Question, 1926–1930*.

السادس عشر: أسباب هزيمة ثورة آغري

إن السؤال عن أسباب هزيمة ثورة آغري لا يمكن الإجابة عنه بجملة واحدة، ولا يصح اختزال نهايتها في القول إن الجيش التركي كان أقوى من القوات الكوردية فحسب. فمثل هذا التفسير، على الرغم من أنه يلامس جانباً أساسياً من الحقيقة، يبقى عاجزاً عن تفسير المسار الكامل للثورة، وعن الإجابة عن سؤال أكثر عمقاً: كيف استطاعت حركة مسلحة أن تصمد سنوات في واحدة من أكثر البيئات الجبلية قسوة، ثم انتهت إلى الهزيمة رغم امتلاكها قيادة عسكرية ومشروعاً قومياً وبيئة اجتماعية ساعدتها على الاستمرار؟

لقد كانت هزيمة ثورة آغري نتيجة تاريخية مركبة، تشكلت عبر تفاعل مجموعة من العوامل العسكرية والسياسية والتنظيمية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والإقليمية والدولية. ولم يظهر أي عامل من هذه العوامل منفرداً بوصفه سبباً نهائياً لسقوط الثورة، وإنما اكتسبت هذه العوامل تأثيرها الحقيقي عندما بدأت تعمل في اتجاه واحد، فتقلصت تدريجياً قدرة الحركة على المناورة، ثم تراجعت قدرتها على الإمداد وإعادة التنظيم، وانكمشت مساحتها الجغرافية، وتزايد الضغط العسكري عليها، في الوقت الذي كانت فيه الدولة التركية تعمل على تطوير أدواتها العسكرية والإدارية والدبلوماسية بما يسمح لها بخوض حرب طويلة واستنزافية.

ومن هنا فإن هزيمة آغري ينبغي أن تفهم باعتبارها عملية تاريخية تراكمية، لا باعتبارها لحظة عسكرية منفردة وقعت سنة ١٩٣٠. فالمعركة الأخيرة كانت نتيجة لما سبقها من سنوات، كما أن سقوط مواقع الثورة لم يكن بداية الهزيمة، بل كان التعبير النهائي عن تراجع مجموعة من الشروط التي كانت تسمح للمقاومة بالبقاء. فالثورات المسلحة لا تبدأ بالانهيار عندما تخسر معركة واحدة بالضرورة، وإنما تبدأ عندما تفقد بصورة تدريجية قدرتها على تعويض خسائرها، وتأمين مقاتليها، والحفاظ على خطوط إمدادها، والتحرك في المجال الجغرافي الذي تحتاج إليه، وإعادة بناء قوتها بعد كل مواجهة.

وقد دخلت ثورة آغري هذا المسار تدريجياً. ففي السنوات الأولى استطاعت الحركة الاستفادة من الطبيعة الجبلية للمنطقة، ومن صعوبة وصول القوات النظامية إلى المرتفعات، ومن البيئة الاجتماعية المحلية، ومن المجال الحدودي الذي أتاح لها قدراً من الحركة والمناورة. كما ساعد وجود قيادة عسكرية وسياسية، وارتباط الثورة بالمشروع القومي الذي تبنته خوييون، على تجاوز حدود الانتفاضة المحلية وتحويل آغري إلى مركز لمشروع سياسي أوسع. غير أن هذه المزايا، التي شكلت عناصر قوة في البداية، لم تكن كافية وحدها لضمان الانتصار على المدى الطويل.

فالجغرافيا تستطيع أن تمنح المقاومة الحماية، لكنها لا تستطيع أن توفر لها وحدها الذخيرة والغذاء والسلاح والاتصالات والموارد البشرية. والقيادة تستطيع أن تضع

الخطط، لكنها تحتاج إلى تنظيم قادر على تنفيذها. والمقاتلون يستطيعون الصمود، لكن الصمود يحتاج إلى مصادر مستمرة لتعويض الخسائر. والحدود يمكن أن توفر مجالاً للحركة، لكنها يمكن أن تتحول إلى نقطة ضعف عندما تتفق الدول المجاورة على إحكام السيطرة عليها. أما المشروع القومي، مهما كانت قوة رمزيته، فإنه يحتاج إلى مؤسسات سياسية وعسكرية ودبلوماسية قادرة على تحويل الفكرة إلى سلطة فعلية.

وهنا تظهر إحدى أهم المفارقات في تجربة آغري: الثورة امتلكت عناصر مهمة من القوة، لكنها لم تستطع تحويل هذه العناصر إلى منظومة متكاملة قادرة على مواجهة منظومة الدولة التركية. فقد امتلكت الحركة المقاتلين والخبرة العسكرية والقيادة والبيئة الجغرافية والدافع القومي، لكنها كانت تفتقر إلى الموارد المؤسسية التي تسمح لها بخوض حرب طويلة بالشروط نفسها التي تستطيع الدولة تحملها. أما تركيا، فقد دخلت المواجهة باعتبارها دولة قائمة تمتلك جيشاً نظامياً وإدارة مركزية وموارد مالية وشبكة لوجستية وأجهزة أمن وقدرة على تعبئة القوات وتجديدها، فضلاً عن امتلاكها أدوات سياسية ودبلوماسية لا تتوافر لحركة مسلحة بالدرجة نفسها.

ولهذا كان الاختلال في ميزان القوة أعمق من مجرد مقارنة بين عدد الجنود وعدد المقاتلين. لقد كان اختلالاً في بنية القوة ذاتها. فالدولة تستطيع تحويل مواردها الاقتصادية والإدارية والبشرية إلى قدرة عسكرية مستمرة، بينما تحتاج الحركة المسلحة إلى الاعتماد على موارد محدودة ومتغيرة، وعلى الدعم المحلي والخارجي، وعلى قدرتها على الحفاظ على شبكة اجتماعية وجغرافية تسمح لها بالبقاء. وكلما طال الصراع، ازدادت أهمية هذا الفارق.

وكان الزمن أحد العوامل التي عملت تدريجياً ضد الثورة. ففي بداية المقاومة يمكن للحركة المسلحة أن تستفيد من عنصر المفاجأة، ومن معرفة الأرض، ومن الحماس الشعبي، ومن ضعف استعداد الخصم. لكن استمرار الحرب يتيح للدولة فرصة التعلم والتكيف وإعادة التنظيم. وهذا ما حدث في الحالة التركية؛ إذ لم تكن الحملات الأولى نهاية المواجهة، بل أصبحت بالنسبة إلى الدولة خبرة عسكرية وسياسية ساعدتها على فهم طبيعة المنطقة وأساليب المقاومة، ثم تطوير وسائل أكثر فاعلية لعزلها وتطويقها.

ومن هنا فإن هزيمة آغري لا يمكن فصلها عن تطور الاستراتيجية التركية التي انتقلت تدريجياً من المطاردة إلى الاحتواء، ومن الاحتواء إلى العزل، ومن العزل إلى التطويق، ومن التطويق إلى الحسم. فقد أدركت الدولة أن القضاء على المقاتلين داخل الجبل وحده لن يكون كافياً، وأن استمرار المجال المفتوح حول الثورة سيمنحها القدرة على إعادة تنظيم نفسها. ولذلك أصبح الهدف الأوسع هو السيطرة على البيئة التي تسمح للمقاومة بالبقاء، وقطع طرق الحركة والإمداد، وتشديد الرقابة على الحدود،

وتوسيع الوجود العسكري والإداري، ثم استخدام القوة الجوية والمدفعية والقوات البرية بصورة أكثر تنسيقاً.

وفي هذه المرحلة أخذ العامل الجغرافي يفقد جزءاً من ميزته التقليدية. فالجبل الذي كان يمثل حصناً طبيعياً للمقاومة أصبح مجالاً يمكن مراقبته وتطويره واستهداف بعض مواقعه. ولم تعد القوات التركية مضطرة إلى الاعتماد على التقدم البري وحده، بل أصبحت قادرة على الجمع بين الاستطلاع والقوة الجوية والمدفعية والحصار والتحركات البرية. وبذلك لم تعد الجغرافيا تعمل بصورة تلقائية لمصلحة الثورة، بل أصبحت جزءاً من الصراع بين قدرة المقاومة على استثمارها وقدرة الدولة على تجاوز بعض القيود التي تفرضها.

غير أن العامل العسكري لم يكن وحده حاسماً. فقد كان للمشكلة السياسية والتنظيمية داخل الحركة الكوردية أثر مهم في مسار الثورة. فوجود قيادة سياسية وعسكرية لا يعني بالضرورة وجود قيادة مركزية قادرة على التحكم الكامل بجميع القوى المحلية. وكانت البنية الاجتماعية والعشائرية والمناطقية، وتفاوت المصالح، وصعوبة توحيد الموارد والقوى، من العوامل التي حدت من إمكانية بناء جبهة متماسكة بالدرجة التي تحتاج إليها حرب طويلة. ولم تكن الحركة تملك مؤسسات دولة قادرة على فرض قرارات مركزية وتوزيع الموارد وتنظيم التجنيد والإمداد وإدارة الأراضي الواقعة تحت نفوذها.

كما أن مشروع الثورة السياسي نفسه واجه مشكلة جوهرية: كيف يمكن تحويل المقاومة المسلحة إلى كيان سياسي مستقر؟ فإقامة كيان سياسي لا تحتاج إلى السيطرة العسكرية فقط، وإنما تتطلب إدارة وأمناً وقضاءً وموارد مالية واتصالات وعلاقات خارجية وقدرة على حماية السكان وإدارة الأراضي. وكلما ضاق المجال الجغرافي أمام الثورة، أصبح الانتقال من المقاومة إلى بناء مؤسسات سياسية أكثر صعوبة. وهكذا بدأت الهزيمة العسكرية تهدد المشروع السياسي، كما بدأ ضعف المشروع المؤسسي يحد من القدرة العسكرية.

وكان العامل الإقليمي جزءاً أساسياً من هذه المعادلة، ولا سيما العلاقة التركية الإيرانية. فقد مثلت الحدود مساحة ذات أهمية استراتيجية للمقاومة، لكنها في الوقت نفسه كانت مرتبطة بإرادة دولتين تملكان القدرة على ضبط المجال الحدودي. وكلما تمكنت تركيا من تقليص قدرة المقاتلين على استخدام المناطق الحدودية للانسحاب أو إعادة التنظيم أو الحصول على الإمداد، تقلصت المرونة الاستراتيجية للثورة. وهنا تداخل العسكري بالدبلوماسي، وأصبحت العلاقات بين الدول المجاورة جزءاً من ميدان الصراع نفسه.

أما على المستوى الدولي، فقد واجهت الثورة مشكلة أكثر عمقاً. فقد استطاعت خويبون أن تمنح القضية الكوردية إطاراً سياسياً يتجاوز حدود الانتفاضة المحلية، وحاولت لفت الانتباه الخارجي إلى ما يجري، إلا أن الحركة لم تستطع تحويل

التعاطف السياسي أو النشاط الدبلوماسي إلى تدخل دولي قادر على تغيير ميزان القوى. وكانت تركيا تتمتع بميزة أساسية تتمثل في كونها دولة ذات سيادة ومكانة دولية، بينما لم تكن الثورة تمتلك دولة راعية تستطيع أن تقدم لها دعماً عسكرياً وسياسياً حاسماً.

وهكذا أصبح الصراع محكوماً بفارق كبير بين دولة تملك أدوات السيادة وحركة تسعى إلى انتزاعها. وكانت هذه المسألة ذات أهمية خاصة في النظام الدولي الذي كان لا يزال يقوم بدرجة كبيرة على الاعتراف بالدول القائمة وحدودها، وعلى الحذر من التدخل في الصراعات التي تستطيع الدولة المعنية تقديمها باعتبارها شأنًا داخلياً يتعلق بوحدة أراضيها.

ومن هنا فإن أسباب هزيمة آغري لا ينبغي أن تبحث في الميدان العسكري وحده، بل في العلاقة بين القوة والسكان والجغرافيا والدولة والحدود والمجتمع الدولي. فالثورة لم تهزم لأن مقاتليها كانوا أقل شجاعة، ولا لأن مشروعها القومي كان بلا مضمون، وإنما لأنها واجهت دولة تمتلك قدرة أكبر على تحويل الموارد المتاحة إلى قوة مستمرة، بينما كانت هي نفسها تعاني من محدودية الموارد، وضيق المجال الاستراتيجي، وصعوبة تأمين الدعم الخارجي، وضعف القدرة على بناء مؤسسات سياسية وعسكرية موازية.

ومع ذلك، فإن تحليل أسباب الهزيمة لا ينبغي أن يتحول إلى قراءة تسقط قيمة الثورة أو تختزلها في سلسلة من الأخطاء. فالهزيمة العسكرية لا تعني بالضرورة فشل الفكرة التاريخية التي حملتها الثورة. لقد استطاعت آغري، رغم محدودية إمكانياتها، أن تستمر لسنوات، وأن تتحول إلى رمز للمقاومة القومية الكوردية، وأن تطرح بصورة عملية سؤال العلاقة بين الشعب والأرض والسلطة والسيادة. كما أن حجم الجهد الذي بذلته الدولة التركية لإنهائها يدل على أن الثورة لم تكن مجرد اضطراب محلي محدود، بل مثلت تحدياً سياسياً وأمنياً في مرحلة حساسة من بناء الجمهورية التركية.

ولهذا ينبغي أن يكون هذا الفصل محاولة لفهم لماذا انتصرت الدولة عسكرياً، ولماذا لم تستطع الثورة تحويل صمودها إلى انتصار سياسي. فالفرق بين الأمرين أساسي في قراءة التاريخ. فقد تستطيع حركة مقاومة أن تمنع خصمها من تحقيق نصر سريع، وأن تصمد سنوات، وأن تحقق انتصارات تكتيكية، لكنها قد تعجز في الوقت نفسه عن تحويل ذلك الصمود إلى واقع سياسي دائم. وبين الصمود والانتصار مسافة تفصلها المؤسسات والموارد والقيادة الموحدة والدعم الإقليمي والدولي والقدرة على إدارة الأرض.

ومن هذه الزاوية، تصبح ثورة آغري تجربة تاريخية تكشف حدود القوة المسلحة عندما لا تتوافر لها منظومة سياسية ومؤسسية متكاملة، كما تكشف في الوقت نفسه حدود القوة العسكرية للدولة عندما تواجه بيئة جبلية ومقاومة قادرة على

الصمود. ولذلك فإن الهزيمة لم تكن نتيجة تفوق تركي مطلق منذ البداية، وإنما نتيجة تغير تدريجي في شروط الحرب؛ فقد بدأت الثورة بامتلاك بعض المزايا الاستراتيجية، ثم تمكنت الدولة التركية عبر السنوات من تقليص هذه المزايا واحدة بعد أخرى، إلى أن أصبح التفوق العسكري والمؤسسي والسياسي للدولة قادراً على إنتاج الحسم النهائي سنة ١٩٣٠.

وعليه، فإن دراسة أسباب هزيمة ثورة آغري ستتناول في الفصول أو المباحث اللاحقة مجموعة مترابطة من العوامل: التفوق العسكري التركي، والتفوق اللوجستي والمؤسسي، والقوة الجوية، واستراتيجية الحصار والتطويق، وضبط الحدود، والعامل الإيراني، ومحدودية الدعم الخارجي، ومشكلات التنظيم والقيادة، والانقسامات الاجتماعية والمحلية، وضعف الموارد، وطبيعة المشروع السياسي، ثم أثر هذه العوامل مجتمعة في المعركة النهائية سنة ١٩٣٠.

إن أهمية هذا التحليل لا تكمن في البحث عن «سبب واحد» للهزيمة، بل في إعادة بناء الصورة الكاملة التي تفسر كيف انتقلت ثورة آغري من مرحلة امتلاك القدرة على المبادرة والمقاومة إلى مرحلة الدفاع والبقاء، ثم إلى مرحلة العزلة والاستنزاف، وأخيراً إلى الانهيار العسكري. وبين هذه المراحل تتكشف قصة صراع لم يكن بين جيش وحركة مسلحة فحسب، وإنما بين مشروع دولة مركزية تسعى إلى تثبيت سيادتها، ومشروع قومي كوردي حاول أن يحول المقاومة إلى سلطة سياسية على الأرض.

ومن هنا، فإن هزيمة آغري كانت عسكرية في نتائجها المباشرة، لكنها كانت سياسية واستراتيجية في جذورها، وإقليمية ودولية في بيئتها، ومؤسسية في أحد أهم أسبابها. وهذه الطبيعة المركبة هي التي تجعل دراسة أسباب الهزيمة ضرورية لفهم الثورة نفسها؛ لأن معرفة كيف سقطت آغري لا تقل أهمية عن معرفة كيف ولدت، وكيف صمدت، وكيف تحولت من انتفاضة مسلحة إلى مشروع قومي، ثم كيف اصطدمت في النهاية بقدرات دولة حديثة استطاعت أن تجمع الجيش والإدارة والاقتصاد والدبلوماسية والتكنولوجيا والزمن في استراتيجية واحدة انتهت بالحسم.

لقد امتلكت ثورة آغري عناصر قوة حقيقية لا يمكن التقليل من شأنها عند دراسة مسارها التاريخي. فقد امتلكت موقعاً جغرافياً ذا أهمية استراتيجية، واستفادت من طبيعة جبل آغري الوعرة التي وفرت للمقاتلين إمكانات واسعة للحركة والاختباء والمناورة، كما امتلكت قيادة عسكرية ذات خبرة، ومقاتلين قادرين على خوض حرب جبلية في ظروف قاسية، وشبكات اجتماعية محلية وفرت قدراً من الدعم والإسناد، إلى جانب الإطار السياسي الذي وفرته خويون، والذي منح المقاومة بعداً قومياً تجاوز حدود الاضطرابات المحلية. والأهم من ذلك أن الثورة استطاعت أن تنقل الصراع من مستوى المواجهة المحلية المحدودة إلى مستوى قضية سياسية وقومية ارتبطت بفكرة حق الكورد في تقرير مصيرهم ومحاولة إقامة كيان سياسي على الأرض.

وكان هذا التحول في حد ذاته إنجازاً سياسياً مهماً. فالحركة لم تعد مجرد تجمعات مسلحة ترفض سلطة الدولة، بل بدأت تحاول بناء تصور سياسي يتجاوز العمل العسكري المباشر. وأصبح جبل آغري، في الخطاب السياسي للحركة، أكثر من مجرد ملجأ للمقاتلين؛ تحول إلى مركز رمزي وميداني لمشروع قومي حاول أن يجد لنفسه موطئ قدم في ظل نظام إقليمي أعيد تشكيله بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية. ومن هنا اكتسبت الثورة أهمية لا تتناسب فقط مع حجم قواتها أو المساحة التي سيطرت عليها، وإنما مع طبيعة المشروع الذي حاولت التعبير عنه.

كما أن قدرة الثورة على الاستمرار لسنوات في مواجهة دولة مركزية تمتلك جيشاً نظامياً وموارد بشرية ومادية أكبر كانت دليلاً على امتلاكها قدراً حقيقياً من القدرة على المقاومة. فقد أظهرت السنوات الأولى أن التفوق العسكري للدولة لا يتحول بصورة تلقائية إلى سيطرة ميدانية كاملة، وأن الجغرافيا، والمعرفة المحلية، والقدرة على الحركة، والدعم الاجتماعي، والتنظيم العسكري، تستطيع أن تمنح حركة مسلحة قدرة على الصمود تفوق ما قد يوحي به حجمها المادي. ولهذا فإن تاريخ آغري لا ينبغي أن يبدأ من نهايتها العسكرية، ثم يعاد تفسير بدايتها في ضوء الهزيمة؛ بل ينبغي فهمها أولاً بوصفها تجربة مقاومة استطاعت أن تفرض نفسها على الدولة التركية بوصفها مشكلة عسكرية وسياسية استمرت لسنوات.

غير أن القدرة على الصمود ليست هي القدرة على الانتصار.

وهذه التفرقة أساسية لفهم تاريخ آغري وأسباب نهايتها.

فالحركة المسلحة قد تنجح في منع الدولة من القضاء عليها لفترة طويلة، لكنها قد تعجز في الوقت نفسه عن تحويل قدرتها على المقاومة إلى قدرة على فرض واقع سياسي دائم. وقد تتمكن من الاحتفاظ بمواقع جبلية، وشن هجمات ناجحة، وإرباك القوات النظامية، لكنها تظل عاجزة عن إنشاء مؤسسات قادرة على إدارة الأرض والسكان والموارد، أو عن توفير إمدادات مستقرة، أو عن تأمين خطوط اتصال طويلة الأمد، أو عن بناء علاقات خارجية تمنح مشروعها السياسي حماية أو دعماً فعلياً.

وهنا ظهرت إحدى المعضلات الأساسية في تجربة آغري: الثورة كانت تحاول الانتقال من منطق المقاومة إلى منطق بناء الكيان السياسي، لكنها لم تكن تمتلك جميع الأدوات اللازمة لهذا الانتقال.

فالمقاومة تحتاج إلى مقاتلين وسلاح وذخيرة وقدرة على الحركة.

أما الدولة فتحتاج، بالإضافة إلى ذلك، إلى مؤسسات وإدارة وموارد مالية ونظام اتصالات ووسائل نقل وعلاقات خارجية وقدرة على ممارسة السلطة بصورة مستمرة. وبين المستويين توجد فجوة كبيرة. وقد استطاعت الثورة أن تملأ جزءاً من هذه الفجوة بالقيادة والتنظيم والشبكات الاجتماعية، لكنها لم تستطع إغلاقها بصورة كاملة.

ومن هنا ينبغي البحث عن أسباب الهزيمة في طبيعة التوازن بين المشروعين أكثر من البحث عنها في نتيجة المعارك وحدها. فقد كانت الدولة التركية تواجه الثورة باعتبارها تحدياً لسيادتها ووحدة أراضيها، ولذلك امتلكت دافعاً مؤسسياً وسياسياً لمواصلة الحرب إلى أن تستعيد السيطرة الكاملة على المنطقة. أما الثورة فكانت تخوض معركة من أجل بناء واقع سياسي جديد، وهو هدف أكثر صعوبة من مجرد البقاء العسكري؛ لأن البقاء يمكن أن يتحقق أحياناً في مساحة جبلية محدودة، بينما يحتاج بناء كيان سياسي إلى أرض مستقرة ومؤسسات وموارد واعتراف وقدرة على الاستمرار.

وهكذا نشأ تفاوت جوهري بين طبيعة أهداف الطرفين. كانت أنقرة بحاجة إلى منع الثورة من تحقيق الاستقرار السياسي، بينما كانت الثورة بحاجة إلى تحويل وجودها العسكري إلى واقع سياسي دائم قبل أن تتمكن الدولة من تفكيكها. وكما طال الصراع دون أن تحقق الثورة هذا التحول، ازدادت حاجتها إلى موارد إضافية، بينما كانت الدولة تستفيد من الوقت في إعادة تنظيم قواتها وتطوير وسائلها العسكرية وتشديد سيطرتها الإدارية والأمنية.

وهنا أصبح الزمن عنصراً مهماً في ميزان القوة.

ففي المراحل الأولى كان مرور الوقت قد يبدو لمصلحة الثورة؛ إذ كان يمنحها فرصة لترسيخ وجودها في الجبال، وتوسيع شبكاتها، وتطوير تنظيميها، وإثبات قدرتها على مقاومة الدولة. لكن الزمن نفسه تحول تدريجياً إلى عامل استنزاف. فكل سنة من الحرب كانت تعني استهلاكاً للرجال والسلاح والموارد، في حين كانت الدولة تمتلك قدرة أكبر على تعويض الخسائر وإعادة نشر القوات وتغيير أساليبها العملية. وبذلك لم يعد السؤال هو ما إذا كانت الثورة تستطيع الصمود، وإنما إلى متى تستطيع الصمود في مواجهة دولة تستطيع الاستمرار لفترة أطول.

وكان التفوق العسكري التركي أحد أبرز العوامل التي ظهرت بصورة أكثر وضوحاً في المرحلة الأخيرة. فقد امتلكت الدولة تفوقاً في القوة البشرية والتنظيم والتسلح والمدفعية والقدرة اللوجستية، ثم أضافت إلى ذلك استخدام القوة الجوية والاستطلاع وتنسيق العمليات البرية. ولم يكن أثر هذه الوسائل مقتصرًا على زيادة قوة النيران، بل ساهم في تغيير طبيعة الحرب نفسها. فالجبل الذي كان يوفر للمقاتلين حماية نسبية بدأ يفقد جزءاً من هذه الميزة عندما أصبحت الدولة قادرة على مراقبة المجال الجغرافي بصورة أوسع وربط العمليات الجوية بالتحركات البرية والحصار.

لكن اختزال الهزيمة في التفوق العسكري وحده سيكون قراءة ناقصة. فالتفوق العسكري لم يكن منفصلاً عن التفوق المؤسسي. كانت تركيا دولة مركزية تمتلك جيشاً وإدارة وموارد وقدرة على إصدار الأوامر وتنفيذها، بينما كانت الثورة تعمل ضمن بيئة اجتماعية وسياسية أكثر تعقيداً، وتتداخل فيها الاعتبارات القومية مع البنى المحلية والعشائرية والمصالح الإقليمية. ولم تكن القيادة الكوردية تمتلك

الأدوات نفسها التي تسمح لها بتحويل القرار السياسي إلى قوة مادية مستمرة على مساحة واسعة.

كما أن الثورة واجهت مشكلة أخرى تمثلت في محدودية العمق الاستراتيجي. فقد كان جبل آغري يمنحها عمقاً دفاعياً مهماً، لكنه لم يكن قادراً وحده على توفير كل ما تحتاج إليه حركة تخوض حرباً طويلة. فالمقاتلون يحتاجون إلى الغذاء والذخيرة والطبابة والاتصالات والممرات الآمنة ومصادر جديدة للرجال والسلاح. وكلما أصبحت المنطقة محاصرة، تراجعت قدرة الثورة على تعويض مواردها، وأصبح الجبل، الذي كان في مرحلة معينة مصدرًا للقوة، يتحول تدريجياً إلى فضاء محاصر يصعب الخروج منه وإعادة تنظيم القوات خارجه.

وكان العامل الحدودي جزءاً أساسياً من هذه المشكلة. فقد منحت الحدود التركية الإيرانية الثورة مجاًلاً للمناورة والحركة، لكنها في الوقت نفسه جعلت استمرار الثورة مرتبطاً بعوامل لا تستطيع القيادة الكوردية التحكم فيها بصورة كاملة. فكل تغير في السياسة التركية الإيرانية، وكل تشديد للرقابة الحدودية، وكل تفاهم بين الدولتين بشأن ضبط الحدود، كان ينعكس مباشرة على قدرة المقاتلين على الحركة والانسحاب وإعادة التنظيم. ولذلك لم تكن الثورة تخوض حرباً داخل جبل آغري فقط؛ كانت تخوض أيضاً صراعاً على المجال الجغرافي المحيط بها.

ومن جهة أخرى، لم تستطع الثورة الحصول على دعم دولي حاسم يغير ميزان القوة. فقد حاولت خوييون تقديم القضية الكوردية إلى الخارج بوصفها قضية سياسية وقومية، وسعت إلى ربط مقاومة آغري بالسياق الأوسع للمسألة الكوردية بعد الحرب العالمية الأولى. غير أن البيئة الدولية لم تكن مهيأة لمنح الحركة الكوردية دعماً عسكرياً مباشراً يمكن أن يفرض على تركيا تغيير حساباتها. وكانت الدولة التركية قد رسخت موقعها بوصفها دولة ذات سيادة، بينما لم تكن الحركة الكوردية تمتلك دولة راعية تستطيع أن توفر لها حماية استراتيجية مستمرة.

وهنا يظهر عامل بالغ الأهمية: الفرق بين امتلاك قضية سياسية وامتلاك القوة الدولية اللازمة لحمايتها.

فقد تستطيع حركة قومية أن تطرح قضية عادلة أو أن تحشد التعاطف السياسي، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن القوى الدولية ستتدخل عسكرياً لحماية مشروعها. وفي حالة آغري، بقيت الفجوة كبيرة بين الخطاب السياسي للقضية الكوردية وبين القدرة على تحويل هذا الخطاب إلى ضغط دولي فعلي على أنقرة. وقد أتاح ذلك للدولة التركية مساحة أكبر لمواصلة عملياتها العسكرية.

كما أن الثورة لم تستطع بصورة كاملة تحويل الدعم الاجتماعي إلى مؤسسة سياسية موحدة. فوجود شبكات محلية وعشائرية كان عنصر قوة مهماً في البداية، لكنه لم يكن دائماً قادراً على إنتاج مركز سياسي وعسكري شديد التماسك. وفي الحروب

الطويلة، يصبح التماسك التنظيمي أكثر أهمية من مجرد وجود التعاطف الشعبي؛ لأن القيادة تحتاج إلى القدرة على توزيع الموارد، وتنظيم المقاتلين، وتحديد الأولويات، والحفاظ على الاتصالات، واتخاذ القرارات وتنفيذها في ظروف شديدة التعقيد.

ومن هنا فإن أحد أسباب الهزيمة يرتبط بالفجوة بين التنظيم العسكري والمشروع السياسي. فقد امتلكت الثورة قيادة وشعارات ومقاتلين، لكنها لم تستطع إنشاء مؤسسات سياسية وإدارية مستقرة بالدرجة التي تسمح لها بتحويل سيطرتها العسكرية المحدودة إلى سلطة مستدامة. وكان هذا القصور شديد الأهمية، لأن المشروع السياسي الذي لا يستطيع بناء مؤسسات على الأرض يبقى معرضاً للانهايار عندما تتغير الظروف العسكرية.

وهكذا تفاعلت مجموعة من العوامل في الاتجاه نفسه: التفوق العسكري التركي، والقدرة المؤسسية للدولة، والتفوق اللوجستي، وتطور استخدام الطيران، وتشديد السيطرة على المجال الجغرافي، وضبط الحدود، وتراجع إمكانات الإمداد، والاستنزاف الطويل، ومحدودية الدعم الخارجي، إضافة إلى المشكلات البنوية التي واجهت الحركة نفسها.

ولذلك فإن هزيمة أغري لم تكن نتيجة «معركة واحدة» بقدر ما كانت نتيجة تراكم طويل من الاختلالات. كانت المعركة النهائية هي اللحظة التي ظهر فيها أثر هذه الاختلالات بصورة واضحة، لكنها لم تكن بداية الهزيمة. فالهزيمة بدأت استراتيجياً عندما أصبح استمرار الثورة أكثر كلفة من قدرتها على تجديد قوتها، وعندما فقدت تدريجياً القدرة على توسيع مجالها السياسي والعسكري، وعندما استطاعت الدولة أن تمنعها من تحويل وجودها في الجبل إلى واقع سياسي دائم.

ومع ذلك، فإن الاعتراف بأسباب الهزيمة لا يعني التقليل من قيمة التجربة التاريخية نفسها. فالثورة التي تصمد سنوات أمام دولة مركزية لا يمكن وصفها بأنها فشلت منذ لحظتها الأولى. لقد حققت نجاحات عسكرية وسياسية مهمة، وفرضت نفسها على الدولة التركية، وأعطت القضية الكوردية بعداً دولياً وسياسياً، وأظهرت أن فكرة بناء كيان سياسي كوردي لم تكن مجرد تصور نظري، بل كانت محاولة عملية ارتبطت بالأرض والسلاح والتنظيم.

لكن التاريخ لا يقيس الحركات السياسية بما تمتلكه من شجاعة فقط، وإنما بقدرتها على تحويل القوة إلى مؤسسات، والمقاومة إلى سلطة، والسلطة إلى مشروع مستدام. وفي هذه النقطة تحديداً ظهرت حدود تجربة أغري.

لقد امتلكت الثورة الجبل، لكنها لم تمتلك الدولة.

وامتلكت المقاتلين، لكنها لم تمتلك الموارد التي تمتلكها الدولة الحديثة. وامتلكت القيادة، لكنها لم تمتلك جهازاً مؤسسياً قادراً على منافسة جهاز الدولة. وامتلكت المشروع القومي، لكنها لم تحصل على الاعتراف الدولي الذي يحمي هذا المشروع. وامتلكت القدرة على الصمود، لكنها لم تستطع تحويل الصمود إلى انتصار سياسي نهائي.

وهذه المفارقة هي التي تجعل أسباب هزيمة ثورة آغري قضية تاريخية تتجاوز حدود سنة ١٩٣٠. فالهزيمة تكشف، من جهة، قوة الدولة التركية الحديثة وقدرتها على تعبئة مؤسساتها العسكرية والإدارية والدبلوماسية في مواجهة تحدٍّ قومي مسلح، وتكشف، من جهة أخرى، حدود الحركات القومية المسلحة عندما تدخل حرباً طويلة من دون عمق استراتيجي كافٍ، أو موارد مؤسسية مستقرة، أو دعم دولي حاسم، أو قدرة على بناء مؤسسات سياسية متماسكة.

ومن ثم، فإن السؤال الحقيقي ليس: لماذا خسرت الثورة المعركة الأخيرة؟

بل: لماذا وصلت الثورة أصلاً إلى مرحلة أصبحت فيها المعركة الأخيرة محسومة الشروط إلى حد كبير؟

والإجابة عن هذا السؤال تفتح الطريق أمام دراسة الأسباب العسكرية والسياسية والاجتماعية والجغرافية والدولية لهزيمة آغري بصورة أكثر دقة. فالحسم النهائي كان نتيجة مسار طويل، بدأت فيه الدولة التركية بتقليص مساحة الحركة، ثم عزل الثورة عن محيطها، ثم تضيق مصادر إمدادها، ثم استنزاف قوتها، ثم استخدام التفوق العسكري والتكنولوجي في اللحظة المناسبة.

وبذلك لم تكن هزيمة ثورة آغري مجرد انتصار عسكري تركي على قوة كردية مسلحة، بل كانت أيضاً لحظة اصطدام بين مشروع قومي ناشئ وبين دولة حديثة تمتلك أدوات السيادة والحرب والمؤسسات. ومن هذا الاصطدام خرجت الثورة مهزومة عسكرياً، لكنها تركت وراءها تجربة سياسية وقومية استمرت في الذاكرة الكردية، وأصبحت جزءاً من تاريخ طويل من المحاولات الكردية لإعادة تعريف العلاقة بين الشعب والأرض والدولة والسيادة.

ومن هنا، فإن دراسة أسباب هزيمة آغري لا ينبغي أن تتحول إلى محاكمة تاريخية للثورة، ولا إلى رواية تمجيدية تتجاهل أخطاءها وحدودها. المطلوب هو قراءة تاريخية نقدية تضع القوة والضعف، والنجاح والفشل، والقدرة والعجز، داخل السياق الذي نشأت فيه الثورة. فآغري لم تكن مجرد قصة انتصار أو هزيمة؛ كانت تجربة كشفت إمكانات الحركة القومية الكردية وحدودها، وكشفت في الوقت نفسه كيف تستطيع الدولة الحديثة، عندما توحد الجيش والإدارة واللوجستيات والدبلوماسية والتكنولوجيا، أن تحول تفوقها المؤسسي إلى حسم عسكري.

وعلى هذا الأساس، فإن أسباب هزيمة ثورة آغري يمكن فهمها من خلال مجموعة مترابطة من العوامل، لا من خلال عامل منفرد: التفوق العسكري التركي، والاستنزاف الطويل، وصعوبة الإمداد، وضبط الحدود، وتراجع العمق الجغرافي، والتفوق الجوي، ومحدودية الدعم الخارجي، وضعف البنية المؤسسية للحركة، وتعدد المصالح المحلية، وعدم القدرة على تحويل المقاومة إلى سلطة سياسية مستقرة.

وهنا تكمن الحقيقة التاريخية الأهم: لم تكن ثورة آغري تفتقر إلى القوة، وإنما كانت تفتقر إلى منظومة القوة التي تسمح بتحويل هذه القوة إلى انتصار سياسي دائم.

كان العامل الأول والأكثر وضوحاً هو اختلال ميزان القوة العسكرية.

فالدولة التركية كانت تمتلك جيشاً نظامياً يستطيع التعبئة على نطاق واسع، بينما كانت القوات الكوردية تعتمد بدرجة كبيرة على المقاتلين المحليين والعشائريين والمتطوعين وعلى موارد محدودة. وكانت طبيعة الحرب الجبلية تمنح المقاومة قدرة على تعويض جزء من هذا الفارق من خلال المعرفة بالجغرافيا والقدرة على الحركة والاختباء والمباغطة، لكن هذه المزايا لم تكن كافية عندما تمكنت الدولة من تطوير عملياتها وتطوير المنطقة والاستفادة من الطيران والقوات البرية والمدفعية والاتصالات.

وكان الفرق بين الطرفين يتجاوز عدد الجنود والأسلحة.

فالدولة تمتلك مؤسسة عسكرية.

أما الثورة فكانت تحاول بناء مؤسسة عسكرية أثناء الحرب نفسها.

الدولة تمتلك جهازاً إدارياً يستطيع جمع الموارد.

أما الثورة فكانت تعتمد على الموارد المحلية وشبكات الدعم.

الدولة تستطيع تعويض الخسائر وإرسال وحدات جديدة.

أما الثورة فكانت خسارة المقاتلين ذوي الخبرة تؤثر بصورة مباشرة في قدرتها على الاستمرار.

الدولة تستطيع خوض حرب طويلة.

أما الحركة المسلحة فتحتاج باستمرار إلى تجديد مواردها.

وهذا النوع من عدم التكافؤ يصبح أكثر خطورة كلما طال أمد الحرب.

ولهذا فإن الزمن، الذي ساعد الثورة في بداياتها على الصمود، بدأ يعمل ضدها في المرحلة الأخيرة.

ففي الحرب القصيرة قد تتمكن حركة ضعيفة عسكرياً من تحقيق مفاجأة أو انتصار محلي أو إجبار الدولة على التراجع. أما في الحرب الطويلة، فإن قدرة الدولة على تعبئة الموارد تصبح أكثر أهمية. وكلما استمرت المواجهة، أصبح الفرق بين مؤسسة دولة مركزية وحركة مسلحة محدودة الموارد أكثر وضوحاً.

وكان العامل الثاني هو غياب الدعم الدولي الحاسم.

لقد كانت القضية الكوردية بعد الحرب العالمية الأولى مرتبطة بصورة مباشرة بالنظام الدولي الجديد الذي تشكل بعد انهيار الدولة العثمانية. وكانت معاهدة سيفر قد فتحت، من الناحية القانونية والسياسية، مجالاً لمناقشة مستقبل المناطق الكوردية، لكن التحولات التي أعقبت الحرب وصعود الحركة الوطنية التركية ثم معاهدة لوزان غيرت البيئة السياسية بصورة جذرية.

وعندما اندلعت ثورة آغري، لم تعد الظروف الدولية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى قائمة بالطريقة نفسها.

كانت تركيا قد تمكنت من تثبيت موقعها الدولي، بينما لم تكن الحركة الكردية تمتلك دولة مستقلة أو قوة دولية كبرى تتبنى مشروعها بصورة مباشرة.

وهنا ظهر أحد أكبر الفوارق بين القضية السياسية والقدرة على تحويلها إلى واقع. فالشرعية التي تستند إلى قضية قومية لا تكفي وحدها لبناء دولة. والتعاطف الخارجي لا يعادل الدعم السياسي. والبيانات الدبلوماسية لا تعادل التدخل العسكري. والاهتمام الدولي لا يعني بالضرورة الاستعداد لدفع ثمن سياسي أو عسكري من أجل قضية معينة.

وقد كانت خوبيون تدرك أهمية العامل الخارجي، ولهذا سعت إلى تقديم القضية الكردية خارج الإطار التركي الداخلي، وإلى إقامة علاقات سياسية مع أطراف إقليمية ودولية، لكن هذه الجهود لم تنتج دعماً دولياً قادراً على تغيير ميزان القوى في آغري.

وهنا ينبغي الانتباه إلى طبيعة النظام الدولي في تلك المرحلة. فالدول الكبرى كانت تتعامل مع تركيا وفق مصالحها الاستراتيجية الخاصة، ولم تكن القضية الكردية وحدها قادرة على دفع هذه القوى إلى مواجهة دولة تركية أصبحت عنصراً مهماً في التوازن الإقليمي.

وكان هذا الغياب للدعم الدولي عاملاً بالغ الأهمية في تحديد مصير الثورة.

أما العامل الثالث، فكان محدودية الوحدة السياسية الكردية.

كانت خوبيون محاولة مهمة لتجاوز الانقسامات المناطقية والعشائرية وبناء إطار قومي أوسع، لكن وجود تنظيم قومي لا يعني بالضرورة وجود وحدة سياسية كاملة بين جميع القوى الكردية. فقد كانت كوردستان موزعة بين دول متعددة، وكانت كل منطقة تعيش ظروفاً سياسية مختلفة، وكانت القيادات المحلية والعشائرية تمتلك حساباتها الخاصة.

وهذه الحقيقة جعلت تحويل فكرة «كوردستان» إلى قوة سياسية موحدة أمراً بالغ الصعوبة.

فالثورة في آغري كانت تتحرك في منطقة محددة، لكنها كانت تحمل خطاباً قومياً يتجاوز حدود المنطقة. وكان نجاح هذا المشروع يتطلب تضامناً يتجاوز آغري نفسها، ويتطلب تحويل التعاطف القومي في المناطق الأخرى إلى دعم سياسي وعسكري ومادي مستمر.

وهذا لم يتحقق بالمستوى الذي كان يمكن أن يغير ميزان القوى.

لقد كانت هناك مشاعر قومية كردية تتجاوز حدود آغري، لكن المشاعر القومية شيء، والقدرة على تحويلها إلى مؤسسة سياسية وعسكرية مشتركة شيء آخر.

وهذه واحدة من أكبر مشكلات الحركة القومية الكوردية في تلك المرحلة. فالجغرافيا السياسية لكوردستان كانت تجعل الوحدة القومية هدفاً شديداً الصعوبة؛ لأن أجزاءها كانت تخضع لسلطات مختلفة، ولكل دولة سياساتها وحدودها وأجهزتها الأمنية وعلاقاتها الدولية.

وبذلك كان الكورد يواجهون مشكلة مزدوجة: يريدون بناء مشروع قومي عابر للحدود، لكنهم لا يمتلكون دولة أو مؤسسة مركزية تستطيع تنظيم هذا المشروع عبر الحدود.

أما العامل الرابع فكان استمرار البنية العشائرية وتأثيرها في بنية الثورة.

ولا ينبغي النظر إلى العشيرة باعتبارها عنصراً سلبياً بصورة مطلقة. فقد كانت العشائر في البيئة الاجتماعية الكوردية مصدراً مهماً للحماية والتعبئة والموارد والرجال، وكان من الصعب على أي حركة مسلحة في تلك المرحلة أن تتجاهلها. بل إن جزءاً من قدرة الثورة على الصمود ارتبط بوجود هذه الشبكات الاجتماعية المحلية. لكن المشكلة كانت أن البنية العشائرية لا تتطابق بالضرورة مع المؤسسة القومية الحديثة.

العشيرة تتحرك وفق مصالحها وحساباتها وقياداتها المحلية. أما الدولة القومية فتحتاج إلى مؤسسات تتجاوز الولاءات المحلية. والجيش الحديث يحتاج إلى قيادة مركزية وانضباط موحد. والاقتصاد السياسي للحرب يحتاج إلى موارد تدار بصورة مركزية. والدبلوماسية تحتاج إلى موقف سياسي موحد. ولهذا نشأ تناقض داخل الثورة نفسها.

كانت تريد أن تكون حركة قومية حديثة، لكنها كانت مضطرة إلى العمل في بيئة اجتماعية لا تزال البنى التقليدية فيها قوية. وكانت هذه الفجوة بين الخطاب القومي الحديث والبنية الاجتماعية التقليدية أحد التحديات الكبرى أمام المشروع. فالقومية تستطيع أن توحد الناس على مستوى الفكرة، لكنها تحتاج إلى مؤسسة سياسية لكي تتحول من فكرة إلى دولة. وكانت أغري لا تزال في مرحلة الانتقال بين الاثنين.

العامل الخامس كان غياب قاعدة اقتصادية مستقرة.

فالحرب الطويلة تحتاج إلى اقتصاد. والاقتصاد لا يعني المال فقط، وإنما يعني القدرة على تأمين الغذاء والسلاح والذخيرة والملابس والنقل والاتصالات والمعلومات والرعاية للمقاتلين. وكانت الثورة تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد المحلية وعلى شبكات الدعم، وهي موارد يمكن أن تكون كافية للمقاومة المحدودة، لكنها تصبح أقل قدرة على تلبية احتياجات حرب واسعة وطويلة.

في المقابل كانت الدولة التركية تمتلك القدرة على استخدام موارد الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والإدارية في خدمة الحرب.

وهنا ظهر أحد أكثر الفوارق أهمية بين الطرفين. فالدولة لا تحتاج إلى الاعتماد على تبرعات أو دعم عشائري فقط. إنها تستطيع فرض الضرائب، وتحريك الموارد، وتخصيص الميزانية، وإرسال الإمدادات، وتعبئة المؤسسات، ونقل القوات، وإدارة الحرب من خلال جهاز مركزي. أما الثورة فكانت بحاجة إلى بناء هذه الآليات وهي تقاتل في الوقت نفسه. وهذا يجعلها أكثر هشاشة. فإذا انقطع الطريق، انقطع الإمداد. وإذا انخفضت الموارد، تراجعت القدرة على القتال. وإذا فقدت الثورة مناطقها الزراعية أو طرقها التجارية، تراجع اقتصادها. وإذا أصبحت الحدود مراقبة، أصبح الحصول على السلاح أكثر صعوبة. وهكذا تحولت الحرب تدريجياً إلى حرب استنزاف اقتصادي إلى جانب كونها حرباً عسكرية.

العامل السادس كان الحدود الإيرانية.

لقد كانت الحدود في البداية عنصراً يمكن أن يمنح الثورة مرونة استراتيجية. فوجود مناطق كوردية على جانبي الحدود، وصعوبة ضبط الحدود في التضاريس الجبلية، وإمكانية انتقال بعض المقاتلين، كلها عوامل جعلت الدولة التركية تواجه مشكلة إضافية.

لكن هذه الميزة لم تكن ثابتة.

فمع تطور العلاقات التركية الإيرانية وتزايد أهمية مسألة الحدود، بدأت هذه المساحة التي استفادت منها المقاومة تضيق. وأصبحت مسألة استخدام الأراضي الإيرانية والحدود المشتركة جزءاً من المفاوضات والصراع الدبلوماسي بين الدولتين.

وهنا ظهرت مفارقة تاريخية مهمة.

الحدود التي كانت في مرحلة ما وسيلة للمقاومة أصبحت لاحقاً جزءاً من عملية تطويقها. وهذا يوضح أن الجغرافيا لا تعمل بصورة ثابتة.

فالحدود قد تكون فرصة عندما تكون مفتوحة وغير محكمة السيطرة، لكنها تتحول إلى قيد عندما تتعاون الدول على ضبطها.

وكانت الثورة تعتمد جزئياً على الطبيعة الحدودية للمنطقة، ولذلك كان تشديد الرقابة على الحدود يعني تقليص أحد عناصر قدرتها على البقاء.

العامل السابع كان عجز خوييون عن تحويل المشروع القومي إلى تحالف عسكري شامل.

لقد كانت خوييون خطوة مهمة في تاريخ الحركة القومية الكوردية لأنها حاولت بناء إطار سياسي يتجاوز المنطقة، لكنها واجهت مشكلة ضخمة: كيف يمكن تحويل التنظيم السياسي إلى قوة قادرة على خوض حرب واسعة؟

كان ذلك يتطلب شبكة تمويل دولية، وإمدادات عسكرية مستمرة، واتصالات منظمة، وتنسيقاً بين المناطق الكوردية، وقدرة على نقل المقاتلين، وربما دعماً من دول إقليمية.

لكن هذه الشروط لم تكن متوفرة بالدرجة الكافية. وبذلك بقيت خوييون أقوى سياسياً من قدرتها المادية على تغيير ميزان القوى. وهذه إحدى المفارقات الأساسية في تجربة آغري. كان المشروع القومي أوسع من الموارد التي يستطيع توفيرها. وكانت الفكرة أكبر من المؤسسة. وكان الطموح السياسي أكبر من القدرة العسكرية. وكانت الحاجة إلى دولة أكبر من القدرة على بناء مؤسسات دولة. ومن هنا جاءت الفجوة بين المشروع والواقع.

العامل الثامن كان الموقع الإقليمي للقضية.

فتوة آغري لم تقع في فراغ سياسي، وإنما في منطقة تتقاطع فيها مصالح تركيا وإيران والاتحاد السوفييتي والقوى الأوروبية. وكانت كل دولة تنظر إلى المسألة الكوردية من زاوية مصالحها الخاصة.

ولم يكن من السهل على الحركة الكوردية أن تجعل هذه القوى جميعاً تعمل لصالح مشروعها.

بل إن العكس كان يحدث أحياناً؛ إذ كانت مصالح الدول الإقليمية تدفعها إلى التعاون أو التفاهم فيما بينها على قضايا الحدود والأمن، حتى عندما كان ذلك يضر بقدرة الحركة الكوردية على الاستمرار.

وهنا تظهر قاعدة أساسية في الجغرافيا السياسية: الحركات القومية التي لا تمتلك دولة غالباً ما تجد نفسها مضطرة إلى التحرك داخل نظام دول تملك هي نفسها القدرة على إغلاق الحدود أو فتحها، ودعم الحركة أو التخلي عنها، واستخدام القضية في التفاوض ثم التخلي عنها عندما تتغير المصالح.

وكانت آغري مثلاً واضحاً على هذه المعضلة.

العامل التاسع كان غياب العمق الاستراتيجي.

فالثورة كانت تمتلك جبل آغري بوصفه مركزاً جغرافياً مهماً، لكنها لم تكن تمتلك دولة خلفية مستقرة تستطيع الاعتماد عليها بصورة مفتوحة. وكان هذا يختلف جذرياً

عن الحركات التي تمتلك دولة حليفة أو منطقة واسعة خارج سيطرة الخصم يمكنها أن تعيد فيها تنظيم قواتها.

وكانت الحدود الإيرانية تقدم أحياناً مساحة للحركة، لكنها لم تتحول إلى قاعدة خلفية مستقلة للثورة.

وهذا يعني أن قدرة الحركة على استعادة قوتها بعد الخسائر كانت محدودة. في الحروب الطويلة، العمق الاستراتيجي مهم لأنه يسمح للحركة بأن تتراجع دون أن تنهار.

أما عندما يكون المجال الجغرافي محدوداً ومحاصراً، فإن خسارة المواقع الأساسية يمكن أن تعني خسارة الحرب كلها.

العامل العاشر كان مشكلة الانتقال من القيادة العسكرية إلى المؤسسة السياسية.

لقد برز إحسان نوري باشا كقائد عسكري مهم، وارتبط اسمه بمحاولة تنظيم القوات وربطها بالمشروع القومي. لكن وجود قائد عسكري قوي لا يعوض غياب مؤسسات سياسية وإدارية متكاملة.

فالدولة تحتاج إلى أكثر من قائد.

تحتاج إلى حكومة وإدارة ومالية وقضاء واتصالات وتنظيم عسكري ودبلوماسية ونظام للموارد وعلاقات مع السكان.

وقد حاول مشروع آغري أن يتجه في هذا الاتجاه، لكنه لم يمتلك الوقت ولا الموارد ولا البيئة السياسية اللازمة لبناء هذه المؤسسات بصورة مستقرة.

وكانت الحرب مستمرة طوال الوقت.

وهذا يعني أن الثورة كانت تحاول بناء الدولة والدفاع عنها في اللحظة نفسها.

وهذه من أصعب المراحل التي يمكن أن تواجهها أي حركة سياسية.

العامل الحادي عشر كان تفوق الدولة التركية في القدرة على التعلم من مراحل الصراع السابقة.

فالجيش التركي لم يبقَ على الاستراتيجية نفسها طوال السنوات الأربع. كل حملة عسكرية فاشلة كانت تقدم للسلطات معلومات عن طبيعة المنطقة وأساليب المقاتلين وممراتهم ونقاط ضعفهم. ومع مرور الوقت أصبحت الدولة أكثر قدرة على تطوير عملياتها، وأكثر فهماً لأهمية الحدود والتطويق والطيران واللوجستيات.

وهذا عامل بالغ الأهمية في الحروب الطويلة.

فالطرف الذي يتعلم أسرع من خصمه يستطيع تغيير ميزان القوة.

وقد استطاعت الدولة التركية تحويل خبرة السنوات السابقة إلى استراتيجية أكثر شمولاً في عام ١٩٣٠.

العامل الثاني عشر كان القدرة على استخدام القوة الجوية ضمن استراتيجية متكاملة.

فالطيران وحده لم يهزم الثورة، لكن استخدامه إلى جانب القوات البرية والاستطلاع والحصار ساهم في تقليص الميزة التي كان الجبل يوفرها للمقاتلين. وهنا تحولت التكنولوجيا إلى عامل سياسي أيضاً.

فكلما أصبحت الدولة قادرة على مراقبة المجال الجبلي والوصول إلى مواقع المقاومة، تراجعت قدرة الثورة على إنشاء منطقة آمنة مستقرة.

وبالتالي تراجعت قدرتها على بناء مشروع سياسي مستمر.

العامل الثالث عشر كان محدودية القدرة على تحويل التعاطف الشعبي إلى مؤسسة عسكرية مركزية.

قد يكون المجتمع متعاطفاً مع قضية ما، لكن تحويل هذا التعاطف إلى قوة سياسية يحتاج إلى تنظيم.

فالتعاطف ليس بالضرورة مقاتلاً.

والمقاتل ليس بالضرورة جندياً منظماً.

والجندي المنظم يحتاج إلى قيادة وإمداد.

والقيادة تحتاج إلى مؤسسة.

وهذه السلسلة هي التي تفصل بين الانتفاضة وبين الدولة.

لقد استطاعت الثورة أن تستقطب مقاتلين ودعماً اجتماعياً، لكنها لم تستطع بناء منظومة تعبئة وطنية شاملة قادرة على مواجهة جهاز الدولة التركية لفترة غير محدودة.

العامل الرابع عشر كان غياب التزام موحد ومستمر من مختلف القوى الكردية.

فالمشروع القومي كان أكبر من منطقة آغري، لكن الحرب بقيت في النهاية مرتبطة بصورة أساسية بهذه المنطقة. ولم يتحول الصراع إلى انتفاضة عسكرية متزامنة واسعة في جميع المناطق الكردية الواقعة داخل تركيا.

ولو حدث ذلك لكان ميزان القوى أكثر تعقيداً، لكن تحقيق مثل هذا السيناريو كان صعباً للغاية بسبب الظروف الأمنية والسياسية والجغرافية التي كانت تعيشها المناطق الكردية المختلفة.

وهذا يعيدنا إلى المشكلة الأساسية: وجود الأمة بوصفها فكرة لا يعني بالضرورة وجود دولة بوصفها مؤسسة.

وهذا أحد أهم الدروس السياسية التي يمكن استخلاصها من آغري.

أما العامل الخامس عشر، فهو أن الدولة التركية كانت تنظر إلى المسألة باعتبارها قضية سيادة وأمن قومي، ولذلك لم تكن مستعدة للتعامل معها باعتبارها نزاعاً سياسياً يمكن تركه يتطور إلى كيان مستقل.

وكان نجاح مشروع آغري يعني بالنسبة إلى أنقرة احتمال نشوء مركز سياسي منافس داخل أراضي الجمهورية، ولذلك أصبح إنهاء الثورة هدفاً استراتيجياً للدولة وليس مجرد عملية أمنية محدودة.

وهذا يفسر شدة العمليات التي وصلت إلى ذروتها عام ١٩٣٠. فالدولة لم تكن تريد فقط هزيمة مجموعة من المقاتلين، وإنما أرادت إزالة البنية التي يمكن أن تسمح بإعادة إنتاج الثورة. وهذا فرق مهم.

فإذا قتلت الدولة المقاتلين، يمكن أن يظهر مقاتلون آخرون. أما إذا أغلقت الحدود، ودمرت القدرة التنظيمية، وأخضعت المنطقة إدارياً وعسكرياً، فإن إعادة إنتاج الثورة تصبح أصعب بكثير. ومن هنا كان الهدف النهائي هو القضاء على البيئة التي تسمح بوجود المقاومة. وعند جمع هذه العوامل كلها، يصبح واضحاً أن هزيمة ثورة آغري لم تكن نتيجة عامل منفرد.

لم تكن بسبب ضعف الشجاعة. ولم تكن بسبب نقص الإرادة. ولم تكن بسبب التفوق العسكري وحده. بل كانت نتيجة فجوة واسعة بين حركة قومية ناشئة وبين دولة حديثة تمتلك مؤسسات أكثر قدرة على الحرب.

كانت الثورة تملك قضية، لكنها لم تمتلك دولة. وكانت تملك قيادة، لكنها لم تمتلك مؤسسات كاملة. وكانت تملك مقاتلين، لكنها لم تمتلك جيشاً نظامياً بالمعنى الكامل. وكانت تملك الجبل، لكنها لم تمتلك عمقاً استراتيجياً كافياً. وكانت تملك التعاطف القومي، لكنها لم تستطع تحويله إلى قوة عسكرية موحدة. وكانت تملك خويون، لكنها لم تحصل على الاعتراف والدعم الدولي اللذين كانا يمكن أن يغيرا المعادلة.

وكانت تملك الحدود، لكن الحدود نفسها أصبحت مع مرور الوقت أكثر إحكاماً. وكانت تملك مشروعاً سياسياً، لكنها لم تحصل على الوقت الكافي لتحويله إلى مؤسسات دولة مستقرة.

ولهذا فإن هزيمة آغري لا ينبغي أن تقرأ باعتبارها نهاية لفكرة الاستقلال الكوردي، وإنما باعتبارها نهاية تجربة معينة في طريق طويل ومعقد من تطور الحركة القومية الكوردية.

لقد كشفت التجربة أن بناء الدولة يحتاج إلى أكثر من الثورة المسلحة.

ويحتاج إلى وحدة سياسية.

ويحتاج إلى مؤسسة.

ويحتاج إلى اقتصاد.

ويحتاج إلى علاقات دولية.

ويحتاج إلى عمق جغرافي.

ويحتاج إلى قدرة عسكرية.

ويحتاج قبل كل شيء إلى تحويل الفكرة القومية إلى مشروع سياسي قادر على إدارة المجتمع والدولة، وليس فقط على مقاومة الخصم.

ومن هذه الزاوية، فإن السؤال الحقيقي الذي تطرحه آغري ليس فقط: لماذا هزمت الثورة؟

بل السؤال الأعمق هو: لماذا لم تستطع الحركة القومية الكوردية في تلك المرحلة تحويل قوتها الاجتماعية والقومية إلى مؤسسة سياسية قادرة على الصمود أمام الدولة الحديثة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتجاوز آغري نفسها، لأنها تمس واحدة من القضايا المركزية في التاريخ السياسي الكوردي الحديث: الفجوة بين الوعي القومي وبين القدرة المؤسسية، وبين الرغبة في الاستقلال وبين شروط بناء الدولة.

ولهذا بقيت آغري في الذاكرة السياسية الكوردية رغم هزيمتها العسكرية.

فالتاريخ لا يحتفظ فقط بالمنتصرين.

أحياناً يحتفظ بالهزائم لأنها تكشف أكثر مما تكشفه الانتصارات.

وتكشف آغري أن القضية القومية لا تكفي وحدها، وأن الشجاعة لا تعوض المؤسسة، وأن الجبل لا يعوض الدولة، وأن التضامن الشعبي لا يتحول تلقائياً إلى قوة سياسية، وأن الدعم الخارجي إذا لم يتحول إلى ضمانات عملية يبقى محدود الأثر.

وفي الوقت نفسه تكشف أن الدولة الحديثة، عندما تمتلك الجيش والاقتصاد والإدارة والحدود والدبلوماسية والتكنولوجيا، تستطيع تحويل هذه العناصر إلى قوة استراتيجية متكاملة.

وهكذا انتهت ثورة آغري عسكرياً، لكنها تركت وراءها تجربة سياسية وتاريخية عميقة.

لقد أثبتت أن فكرة بناء كيان كوردي لم تكن مجرد حلم نظري لدى بعض النخب، بل تحولت في آغري إلى محاولة فعلية لبناء سلطة ومركز سياسي ومقاومة منظمة. لكنها أثبتت أيضاً أن الانتقال من الثورة إلى الدولة يحتاج إلى شروط تاريخية لم تكن متوفرة في ذلك الوقت.

وهذا هو الدرس الأكثر أهمية في قراءة هزيمة آغري: لم تكن المشكلة أن الثورة لم تمتلك قضية، بل إنها لم تستطع تحويل القضية إلى ميزان قوة. فالقضية تمنح الشرعية المعنوية. والتنظيم يمنح القدرة. والمؤسسة تمنح الاستمرارية. والاقتصاد يمنح الموارد. والدبلوماسية تمنح العمق الخارجي. والقوة العسكرية تحمي المشروع.

أما غياب هذه العناصر أو عدم اجتماعها في منظومة واحدة، فيجعل الثورة قادرة على الصمود، لكنها عاجزة عن التحول إلى دولة.

ومن هنا يمكن فهم النهاية المأساوية لثورة آغري سنة ١٩٣٠، لا باعتبارها مجرد هزيمة عسكرية، وإنما باعتبارها اصطداماً بين مشروع قومي ناشئ يمتلك الإرادة والرمزية، ودولة حديثة تمتلك أدوات القوة المؤسسية التي جعلت بإمكانها، في النهاية، استعادة السيطرة على المنطقة وإنهاء التجربة العسكرية والسياسية التي ارتبطت بجبل آغري.

-
- **McDowall, David.** *A Modern History of the Kurds*. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004/2007.
 - **Olson, Robert.** "The Kurdish Rebellions of Sheikh Said (1925), Mt. Ararat (1930), and Dersim (1937–38): Their Impact on the Development of the Turkish Air Force and on Kurdish and Turkish Nationalism." *Die Welt des Islams* 40, no. 1 (2000).
 - **Olson, Robert.** *The Kurdish Question and Turkish-Iranian Relations from World War I to 1998*. Costa Mesa, CA: Mazda Publishers, 1998.
 - **Jwaideh, Wadie.** *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development*. Syracuse: Syracuse University Press, 1960.
 - **Bozarslan, Hamit.** "Kurds and the Turkish State." In *The Cambridge History of Turkey*, edited by Reşat Kasaba. Cambridge: Cambridge University Press, 2008/2009.
 - **Özoğlu, Hakan.** *Kurdish Notables and the Ottoman State: Evolving Identities, Competing Loyalties, and Shifting Boundaries*. Albany: State University of New York Press, 2004.
 - **Bruinessen, Martin van.** *Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan*. London: Zed Books, 1992.
 - **Romano, David.** *The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization and Identity*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.
 - **Özoğlu, Hakan.** *From Caliphate to Secular State: Power Struggle in the Early Turkish Republic*. Santa Barbara: Praeger, 2011.
 - **Zürcher, Erik J.** *Turkey: A Modern History*. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004.
 - **Natali, Denise.** *The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran*. Syracuse: Syracuse University Press, 2005.
 - **Chaliand, Gérard, ed.** *A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan*. London: Zed Press, 1980.

السابع عشر: البعد الكوردي العابر للحدود وبناء الوعي القومي المشترك

لم تكن ثورة آغري مجرد مواجهة عسكرية اندلعت في منطقة جبلية نائية داخل حدود الجمهورية التركية الحديثة، ولم تكن القضية التي حملتها محصورة في سكان جبل آغري أو في العشائر والمجموعات المحلية التي عاشت في محيطه. فمذ اللحظة التي بدأت فيها الأحداث تتجاوز حدود الاضطراب المحلي وتكتسب تنظيمياً سياسياً وقيادة عسكرية أكثر وضوحاً، أخذت الثورة تتحول تدريجياً إلى جزء من مشروع قومي أوسع. ولم يعد جبل آغري مجرد مسرح للمعارك بين القوات التركية والمقاتلين الكورد، بل أصبح فضاءً سياسياً حاولت الحركة القومية الكوردية أن تمنحه معنى يتجاوز حدوده الجغرافية، وأن تحوله إلى مركز يمكن من خلاله التعبير عن قضية شعب موزع بين حدود دول متعددة.

وهنا تكمن إحدى أهم الخصائص التاريخية والسياسية لثورة آغري. فقد جرت أحداثها العسكرية داخل الأراضي التي أصبحت جزءاً من الجمهورية التركية، لكن القوى السياسية التي ساهمت في تنظيمها، ولا سيما منظمة خويون، لم تنظر إليها باعتبارها قضية تركية داخلية بالمعنى الضيق للكلمة، ولا باعتبارها انتفاضة محلية منفصلة عن بقية أجزاء كوردستان. كانت النظرة القومية التي حملتها خويون تقوم على تصور مختلف؛ تصور يرى أن المسألة الكوردية نشأت من واقع تاريخي وجغرافي واحد، وأن تقسيم الأرض الكوردية بين دول متعددة بعد الحرب العالمية الأولى لم يؤد بالضرورة إلى تقسيم القضية القومية نفسها.

لقد كان القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مرحلة تحولات عميقة في تاريخ الشرق الأوسط. فقد دخلت الإمبراطورية العثمانية مرحلة طويلة من الضعف والتفكك، وبدأت القوى الأوروبية الكبرى تتدخل بصورة متزايدة في شؤونها، بينما ظهرت في الوقت نفسه حركات قومية جديدة أخذت تعيد تعريف العلاقة بين الشعب والأرض والدولة والهوية السياسية. وفي هذا السياق بدأت المنطقة التي عاش فيها الكورد تدخل تدريجياً في مرحلة تاريخية مختلفة عن المرحلة الإمبراطورية السابقة.

ففي النظام العثماني لم تكن الحدود الداخلية تمارس بالمعنى نفسه الذي ستأخذه الحدود في الدولة القومية الحديثة. وكانت المناطق الكوردية، رغم خضوعها بدرجات متفاوتة للسلطة العثمانية، تتمتع في فترات مختلفة بأنماط متنوعة من الإدارة المحلية والنفوذ العشائري والإمارات الكوردية. لكن انهيار النظام الإمبراطوري بعد الحرب العالمية الأولى فتح الباب أمام إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة وفق منطق جديد يقوم على الحدود الدولية والدول القومية والسيادة الإقليمية.

وكان الشعب الكوردي أحد أكثر الشعوب تأثراً بهذه التحولات.

فبينما تمكنت بعض الحركات القومية في المنطقة من تحويل مطالبها السياسية إلى دول معترف بها، وجد الكورد أنفسهم أمام واقع مختلف. فقد تحولت الأراضي التي عاشوا فيها تاريخياً إلى مناطق موزعة بين دول متعددة، وأصبحت الحدود التي رسمت في أعقاب الحرب العالمية الأولى تفصل بين مجتمعات كوردية متصلة جغرافياً واجتماعياً وثقافياً. وهكذا لم يعد الكوردي الذي يعيش في إحدى المناطق ينتمي سياسياً إلى الإطار نفسه الذي ينتمي إليه الكوردي في المنطقة المجاورة، رغم استمرار الروابط القومية واللغوية والاجتماعية بينهما.

ومن هنا بدأت تظهر إحدى أكبر المفارقات في تاريخ القضية الكوردية الحديثة. كان هناك شعب يمتلك شعوراً متزايداً بالانتماء القومي، لكنه لا يمتلك دولة واحدة تجمع أجزائه.

وكانت هناك جغرافيا كوردية مترابطة تاريخياً، لكنها أصبحت مقسمة بين حدود دولية.

وكانت هناك حركة قومية تحاول التعبير عن وحدة القضية، لكنها كانت مضطرة إلى العمل داخل فضاءات سياسية وقانونية مختلفة.

وهذا الواقع هو الذي يساعد على فهم ثورة آغري.

فآغري لم تنشأ في فراغ، ولم تكن مجرد رد فعل عسكري على سياسات الدولة التركية. لقد جاءت في مرحلة كان فيها الوعي القومي الكوردي يحاول أن يجد لنفسه صيغة سياسية جديدة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وفشل المشاريع الدولية التي كانت قد أثارت، لفترة قصيرة، احتمال قيام كيان كوردي مستقل أو متمتع بحكم ذاتي. ومع تثبيت الحدود الجديدة وصعود الدول القومية المركزية، أصبحت الحركة الكوردية تواجه سؤالاً أكثر صعوبة: كيف يمكن الحفاظ على وحدة قضية قومية واحدة عندما تصبح الأرض التي يعيش عليها الشعب موزعة بين عدة دول؟

كان هذا السؤال حاضراً بصورة واضحة في الفكر السياسي الذي حملته خويون.

فمنظمة خويون لم تكن مجرد تنظيم محلي ظهر لخدمة منطقة محددة، بل كانت محاولة لتأسيس إطار سياسي قومي يتجاوز الانقسامات المناطقية والعشائرية التي ميزت كثيراً من الحركات الكوردية السابقة. وكانت أهمية المنظمة تكمن، من الناحية التاريخية، في محاولتها الانتقال بالقضية الكوردية من مستوى الانتفاضات المتفرقة إلى مستوى التفكير في مشروع قومي أكثر شمولاً وتنظيماً.

ومن هذا المنظور أصبحت آغري أكثر من مجرد منطقة ثورية.

لقد أصبحت نقطة التقاء بين الجغرافيا والسياسة والقومية.

فالجبل منح الحركة موقعاً عسكرياً مناسباً للمقاومة، لكن الفكر القومي حاول أن يمنح هذا الموقع معنى سياسياً أكبر. وكانت الفكرة الأساسية تقوم على أن المقاومة في

آغري يمكن أن تصبح بداية لمشروع أوسع، وأن نجاحها في تثبيت وجود سياسي وعسكري على الأرض قد يفتح المجال أمام إعادة طرح القضية الكوردية على المستوى الإقليمي والدولي.

ولهذا لم يكن اختيار آغري ذا أهمية عسكرية فقط.

فالمكان في الحركات القومية لا يكون مجرد مساحة جغرافية. عندما تتحول الأرض إلى مركز للمقاومة، يمكن أن تصبح رمزاً سياسياً. وعندما تستطيع حركة قومية السيطرة على منطقة ما، ولو بصورة مؤقتة، فإنها تحاول غالباً تحويل هذه السيطرة إلى دليل على وجود شعب قادر على إدارة شؤونه وبناء مؤسساته وممارسة شكل من أشكال السلطة السياسية.

وهذا ما منح آغري مكانتها الخاصة في المشروع القومي الكوردي خلال أواخر عشرينيات القرن العشرين.

لقد كانت الحركة تحاول أن تنتقل من فكرة المقاومة بوصفها فعلاً دفاعياً إلى فكرة المقاومة بوصفها أداة لبناء واقع سياسي جديد.

وهنا يظهر الفرق بين الانتفاضة والثورة ذات المشروع السياسي.

فالانتفاضة قد تنفجر نتيجة ظلم أو قمع أو صراع محلي، وقد تنتهي عندما تتغير الظروف التي أدت إليها. أما الثورة التي تحمل مشروعاً سياسياً أوسع فإنها تسعى إلى إعادة تعريف السلطة نفسها. وهي لا تكتفي بمواجهة الدولة، بل تحاول أن تقدم تصوراً بديلاً للسلطة والسيادة والهوية السياسية.

وفي آغري كانت هذه المسألة حاضرة بدرجات مختلفة.

كانت الدولة التركية ترى أن المنطقة جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية، وأن أي قوة مسلحة تعمل خارج سلطة أنقرة تمثل تحدياً مباشراً للسيادة ووحدة الدولة. أما الحركة القومية الكوردية فكانت تنظر إلى الصراع من زاوية مختلفة، ترى فيها أن الشعب الكوردي يمتلك قضية سياسية وقومية لم تحل بمجرد رسم الحدود الجديدة، وأن المقاومة المسلحة يمكن أن تكون وسيلة لفرض هذه القضية على الواقع السياسي.

وهكذا أصبح الصراع في آغري صراعاً بين مفهومين للسيادة.

المفهوم الأول هو مفهوم الدولة القومية المركزية التي تؤكد حقها الحصري في ممارسة السلطة على كامل أراضيها.

أما المفهوم الثاني فهو تصور قومي يسعى إلى انتزاع مساحة سياسية للشعب الكوردي وتحويل الهوية القومية إلى حق سياسي قابل للتجسيد على الأرض.

ولهذا فإن فهم آغري يتطلب تجاوز حدود المعركة العسكرية نفسها.

فالمعركة كانت تقع في جبل، لكن القضية كانت تمتد إلى كامل الجغرافيا الكوردية. وكانت القوات المتحاربة تتحرك داخل منطقة محددة، لكن الأفكار التي دفعت إلى الثورة كانت تتحرك عبر الحدود.

وكانت الدولة التركية تواجه تنظيماً يعمل داخل أراضيها، لكنها كانت تدرك أن بعض مصادر القوة السياسية والفكرية والتنظيمية للحركة تمتد إلى خارج الحدود. وهنا تظهر أهمية البعد العابر للحدود في تاريخ الثورة.

فالتقسيم السياسي لكوردستان لم ينجح في إنهاء التواصل بين المجتمعات الكوردية. فقد بقيت الروابط العائلية والعشائرية والاجتماعية والثقافية قائمة عبر الحدود الجديدة، كما بقيت حركة الأفكار والقيادات والمنفيين والنشطاء ممكنة، وإن كانت تخضع لقيود متزايدة. ولذلك لم تكن الحدود الدولية في عشرينيات القرن العشرين مجرد خطوط ثابتة تفصل بين دول مستقرة، بل كانت جزءاً من صراع مستمر حول السيطرة والهوية والحركة السياسية.

وكانت هذه الحقيقة تمنح الحركة الكوردية فرصة، لكنها كانت في الوقت نفسه تخلق مشكلة استراتيجية كبيرة.

فالعمل عبر الحدود يسمح للحركة بتوسيع شبكاتها السياسية، والاتصال بالمجتمعات الكوردية في مناطق مختلفة، والبحث عن ملاذات ومصادر دعم خارج المجال المباشر للدولة التي تواجهها. لكن هذه الميزة تصبح نقطة ضعف عندما تبدأ الدول المجاورة بالتعاون في ضبط الحدود ومنع انتقال المقاتلين والقيادات والإمدادات.

ومن هنا كانت الحدود تحمل معنى مزدوجاً في تاريخ آغري.

كانت بالنسبة إلى الحركة القومية الكوردية دليلاً على تقسيم الشعب. لكنها كانت بالنسبة إلى المقاومة المسلحة أيضاً مساحة للحركة والمناورة. وكانت بالنسبة إلى الدول الإقليمية خطوطاً يجب حمايتها وتثبيت سيادتها.

ولهذا أصبح الصراع على آغري مرتبطاً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالعلاقات بين تركيا وإيران، وبالموقف من القضية الكوردية في العراق وسوريا، وبالواقع الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الأولى.

وهنا نصل إلى البعد الأعرق في تاريخ الثورة.

لم تكن الحركة الكوردية تواجه دولة واحدة فقط، بل كانت تواجه نظاماً إقليمياً جديداً بدأ يتشكل على أساس مجموعة من الدول القومية التي كانت تشترك، رغم خلافاتها السياسية، في مصلحة أساسية تتمثل في الحفاظ على حدودها ومنع ظهور مشروع قومي كوردي قادر على تجاوز هذه الحدود.

وهذا الواقع وضع الحركة القومية الكوردية أمام معضلة تاريخية صعبة.

فهي كانت تحتاج إلى التفكير في كوردستان بوصفها وحدة قومية واحدة، لكنها كانت مضطرة إلى العمل داخل أربع بيئات سياسية مختلفة.

وكانت تحتاج إلى التنسيق بين القوى الكوردية في مناطق متعددة، لكنها كانت تواجه اختلاف الأنظمة والقوانين والظروف السياسية.

وكانت تحتاج إلى دعم خارجي، لكنها كانت تعمل في منطقة لا ترغب القوى الدولية في إعادة فتح قضية الحدود فيها.

وكانت تحتاج إلى تحويل الهوية القومية إلى مشروع سياسي، لكنها لم تكن تمتلك دولة أو مؤسسة مركزية تستطيع جمع الموارد وتنظيمها على المستوى الكوردي العام.

ومن هنا فإن آغري تمثل مرحلة مهمة في تطور الفكر السياسي الكوردي الحديث.

لقد كشفت أن القضية الكوردية لم تعد قابلة للاختزال في انتفاضات محلية منفصلة. فمع صعود التنظيمات القومية الحديثة، بدأت تظهر محاولات لربط أجزاء مختلفة من الشعب الكوردي ضمن تصور سياسي واحد، يقوم على فكرة أن ما يحدث في جزء من كوردستان لا يمكن فصله تماماً عما يحدث في الأجزاء الأخرى.

وكانت خوبيون واحدة من أبرز التعبيرات السياسية عن هذا التحول.

لقد حاولت المنظمة أن تتجاوز منطق المنطقة والعشيرة، وأن تقدم خطاباً قومياً أكثر شمولاً. كما حاولت الربط بين العمل السياسي والعمل العسكري، وبين الداخل الكوردي والنشاط السياسي في المنفى، وبين الثورة في آغري والقضية الكوردية في إطارها الإقليمي والدولي.

وبذلك أصبحت آغري، من الناحية الرمزية، أكبر من حدودها.

لم تكن مجرد جبل.

كانت محاولة لتحويل الجبل إلى مركز سياسي.

ولم تكن مجرد معركة.

كانت محاولة لتحويل المقاومة إلى مشروع قومي.

ولم تكن مجرد قضية داخلية.

كانت محاولة لربط قضية كورد تركيا بقضية الكورد في بقية أجزاء كوردستان.

وهذا هو السبب الذي يجعل دراسة البعد القومي لثورة آغري ضرورية لفهمها بصورة كاملة.

فإذا نظرنا إليها من زاوية عسكرية فقط، سنرى مقاتلين كورد يواجهون الجيش التركي في منطقة جبلية. أما إذا نظرنا إليها من زاوية تاريخية وسياسية أوسع، فسوف نرى محاولة مبكرة لإعادة صياغة القضية الكوردية ضمن إطار قومي يتجاوز الحدود التي فرضتها التحولات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى.

لقد كانت آغري إحدى اللحظات التي حاول فيها المشروع القومي الكوردي أن يثبت أن تقسيم الأرض لا يعني بالضرورة نهاية وحدة القضية.

لكن هذه المحاولة واجهت واقعاً سياسياً شديداً الصعوبة.

فالدول كانت أقوى من الحركة.

والحدود أصبحت أكثر صلابة.

والنظام الدولي لم يكن مستعداً لإعادة رسم الخريطة.

والقوى الكوردية نفسها لم تكن تمتلك بعد مؤسسة مركزية قادرة على توحيد الموارد والاستراتيجيات.

ومع ذلك، فإن هذه الصعوبات لا تقلل من أهمية التجربة.

فعلى الرغم من هزيمتها العسكرية، ساهمت آغري في ترسيخ فكرة أن القضية الكوردية ليست مجرد مجموعة من المشكلات المحلية المنفصلة، بل قضية قومية ذات امتداد تاريخي وجغرافي يتجاوز حدود الدول التي قسمت كوردستان.

ومن هنا فإن دراسة ثورة آغري تفتح الباب أمام سؤال أكبر من سؤال المعركة نفسها: كيف حاولت الحركة القومية الكوردية أن تحافظ على وحدة صورها القومي في زمن كانت فيه الحدود الجديدة تعمل على تقسيم الأرض والسياسة والمجتمع؟

وهذا السؤال يقودنا إلى دراسة العلاقة بين آغري وبقية أجزاء كوردستان، ودور خوييون في بناء شبكات سياسية عابرة للحدود، وطبيعة التواصل بين القيادات الكوردية، ومحاولات تحويل الثورة من حدث يقع في منطقة محددة إلى قضية قومية أوسع.

فآغري لم تكن نهاية الجغرافيا الكوردية، ولم تكن الجغرافيا الكوردية تبدأ وتنتهي عند آغري.

كانت آغري إحدى المحاولات الكبرى لجعل جزء من كوردستان يتحدث باسم قضية أكبر من حدوده، ولتحويل المقاومة في جبل واحد إلى صوت سياسي لشعب كانت حدوده التاريخية والاجتماعية قد مزقتها خرائط الدول الحديثة.

كان هذا التحول في طريقة التفكير السياسي بالغ الأهمية في تاريخ الحركة الكوردية الحديثة، لأنه مثّل انتقالاً تدريجياً من أنماط المقاومة التي كانت ترتبط في كثير من الأحيان بإطار محلي أو إقليمي محدود، إلى محاولة النظر إلى الصراع من منظور قومي أوسع. ولم يكن هذا التحول حدثاً مفاجئاً أو قطيعة كاملة مع الماضي، بل جاء نتيجة تراكم تاريخي طويل شهدته المناطق الكوردية منذ أواخر العهد العثماني، ثم تسارع بصورة واضحة مع انهيار الإمبراطورية العثمانية، وصعود القوميات الحديثة، وإعادة رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى.

ففي مراحل سابقة من التاريخ الكوردي، كانت الانتفاضات والحركات المسلحة غالباً ما ترتبط بقيادات محلية، أو إمارات كوردية، أو زعامات عشائرية، أو مناطق جغرافية محددة. وكانت دوافع هذه الحركات متنوعة ومعقدة؛ فقد تختلط فيها الرغبة في الدفاع عن الحكم المحلي بمواجهة محاولات السلطة المركزية فرض سيطرة أكبر، أو حماية الامتيازات التقليدية، أو مقاومة الضرائب والتجنيد والسياسات الإدارية، أو الدفاع عن المصالح الاجتماعية والعشائرية.

ولذلك لا يمكن النظر إلى جميع الحركات الكوردية السابقة بوصفها تعبيراً مباشراً عن قومية حديثة بالمفهوم الذي ظهر لاحقاً في القرن العشرين. فقد كانت مفاهيم الأمة والقومية والدولة القومية والحدود والسيادة السياسية تمر نفسها بمرحلة تحول تاريخي كبير في المنطقة. وكانت كثير من الولاءات السياسية والاجتماعية تتداخل فيها عناصر الدين والعشيرة والمنطقة والأسرة والسلطة المحلية، إلى جانب بدايات الشعور القومي.

لكن القرن العشرين أدخل القضية الكوردية في مرحلة مختلفة.

فمع انهيار الإمبراطوريات القديمة وصعود نموذج الدولة القومية الحديثة، بدأت الأسئلة السياسية تتغير. لم يعد السؤال يقتصر على حدود السلطة المحلية أو علاقة العشائر بالمركز، بل بدأ يرتبط بصورة متزايدة بمسألة الهوية الجماعية، وحق الشعب في تقرير مصيره، والعلاقة بين الأمة والأرض والدولة.

وفي هذا السياق بدأت تظهر، بصورة أكثر وضوحاً، محاولة لربط المقاومة المحلية بمشروع قومي أوسع.

وهنا تكمن إحدى أهم الخصائص السياسية لتجربة آغري.

فالثورة لم تبدأ في فراغ اجتماعي منفصل عن البنى التقليدية للمجتمع الكوردي، ولم تكن حركة قومية حديثة خالصة انفصلت تماماً عن تأثير العشيرة والمنطقة والقيادة المحلية. على العكس من ذلك، بقيت البنى العشائرية والاجتماعية المحلية عنصراً مهماً في تشكيل القوة العسكرية والاجتماعية للثورة، كما بقيت العلاقات التقليدية مؤثرة في عملية التعبئة والتحالف والحركة.

لكن الجديد في تجربة آغري كان محاولة وضع هذه العناصر المحلية داخل إطار سياسي يتجاوز حدودها الخاصة.

فالعشيرة لم تعد، من الناحية النظرية، تمثل نفسها فقط.

والمنطقة لم تعد تقدم باعتبارها قضية منفصلة عن بقية المناطق الكوردية. والمقاومة المسلحة لم تعد تفهم فقط بوصفها رد فعل محلياً على سياسات الدولة. بل بدأت تظهر محاولة لربط هذه العناصر جميعاً بفكرة أكبر: فكرة القضية القومية الكوردية.

وهذا هو المكان الذي تظهر فيه الأهمية التاريخية والسياسية لمنظمة خويون.

فخويون لم تكن مجرد تنظيم سياسي ظهر لتقديم الدعم لمقاومة مسلحة محددة في جبل أغري، ولم يكن دورها مقتصرًا على تنظيم المقاتلين أو تأمين الغطاء السياسي لثورة محلية. لقد مثلت، بدرجات متفاوتة، محاولة لبناء إطار سياسي قومي يستطيع تجاوز الانقسامات الجغرافية والعشائرية، وربط أجزاء مختلفة من المجتمع الكوردي ضمن تصور سياسي مشترك.

وكانت هذه المحاولة ذات أهمية خاصة لأنها جاءت في مرحلة أصبحت فيها كوردستان نفسها مقسمة بين حدود سياسية جديدة.

لقد أدت التحولات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط على أسس مختلفة جذرياً عن النظام الإمبراطوري السابق. فانهارت الإمبراطورية العثمانية، وظهرت دول قومية جديدة، وخضعت مناطق أخرى لنظم الانتداب، وأصبحت الحدود الدولية جزءاً أساسياً من النظام السياسي الجديد.

وكان الكورد من أكثر الشعوب التي تأثرت بهذه التحولات.

فالمجال الجغرافي الذي عاش فيه الكورد تاريخياً لم يتحول إلى دولة قومية واحدة تجمعهم، بل أصبح موزعاً بين دول متعددة، لكل واحدة منها نظامها السياسي وقوانينها ومؤسساتها وجيشها ومفهومها الخاص للسيادة الوطنية.

ومن هنا ظهرت مشكلة تاريخية ستظل حاضرة في السياسة الكوردية طوال القرن العشرين وما بعده:

كيف يمكن لشعب موزع بين دول متعددة أن يبني مشروعاً سياسياً مشتركاً؟ كان الكورد في تركيا يواجهون دولة مركزية جديدة تعمل على تثبيت سيادتها وبناء مؤسساتها القومية والإدارية.

وكان الكورد في إيران يعيشون ضمن نظام سياسي مختلف، له بنيته الخاصة وعلاقته الخاصة بالمجتمعات الكوردية.

وكان الكورد في العراق يتحركون ضمن سياق سياسي آخر تشكل في ظل الانتداب البريطاني وقيام الدولة العراقية الحديثة، وما رافق ذلك من صراعات حول السلطة والهوية ومكانة المناطق الكوردية.

أما الكورد في سوريا، فقد وجدوا أنفسهم داخل واقع سياسي جديد تشكل في ظل الانتداب الفرنسي، وفي إطار حدود حديثة أعادت تنظيم العلاقة بين المجتمع الكوردي والمركز السياسي.

وهكذا أصبحت أجزاء الشعب الكوردي تعيش داخل فضاءات سياسية مختلفة.

دولة مختلفة.

وقانون مختلف.

وجيش مختلف.

وسلطة مركزية مختلفة.

وظروف سياسية واجتماعية مختلفة.

ولم تكن هناك دولة كوردية واحدة تستطيع تنظيم العمل السياسي على مستوى كوردستان كلها، كما لم تكن هناك مؤسسة مركزية تمتلك القدرة على توحيد القوى والموارد والاستراتيجيات في مختلف المناطق.

لكن غياب الدولة المشتركة لم يمنع ظهور فكرة القضية المشتركة.

وهنا تحديداً تكمن أهمية البعد العابر للحدود في تجربة آغري.

لقد نجحت الجغرافيا السياسية الجديدة في تقسيم المجال الكوردي إلى وحدات سياسية مختلفة، لكنها لم تستطع بصورة كاملة أن تنهي الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين المجتمعات الكوردية.

وهنا يجب التعامل مع التاريخ بدقة.

فمن الخطأ القول إن الكورد في جميع أجزاء كوردستان كانوا يتحركون باعتبارهم وحدة سياسية واحدة متماسكة، أو أن جميع المناطق كانت تخضع لقيادة قومية مركزية. فهذه قراءة مبالغ فيها لا تنسجم مع واقع تلك المرحلة.

كانت هناك اختلافات كبيرة بين المناطق.

وكانت هناك تناقضات بين القيادات.

وكانت الولاءات العشائرية والمحلية ما تزال قوية.

وكانت الظروف السياسية تختلف من دولة إلى أخرى.

كما أن مفهوم القومية الكوردية نفسه لم يكن متطوراً بالدرجة نفسها في جميع البيئات الاجتماعية والسياسية.

لكن وجود هذه الاختلافات لا يعني عدم وجود روابط مشتركة.

فمع تطور الفكر القومي الحديث، بدأ يظهر تصور يقول إن الانقسام السياسي الذي فرضته الحدود الجديدة لا يلغي وجود روابط قومية وثقافية وتاريخية بين الكورد.

وكان هذا التصور أحد أهم التحولات في الفكر القومي الكوردي.

فالقومية الحديثة لا تقوم فقط على وجود سلطة سياسية قائمة، بل تقوم أيضاً على بناء تصور مشترك للانتماء. وهي محاولة لربط الجماعات المختلفة بتاريخ مشترك، ولغة مشتركة، وذاكرة مشتركة، ورموز مشتركة، ومصير سياسي ينظر إليه بوصفه مصيراً جماعياً.

وكانت خويون تحاول، في حدود إمكانياتها وظروف عصرها، أن تسهم في بناء هذا التصور سياسياً.

ولهذا لم تكن آغري مجرد نقطة على الخريطة.
لقد تحولت إلى رمز سياسي.

وكانت أهمية الرمز هنا أكبر من المساحة الجغرافية نفسها.

فالجبل الذي احتضن المقاومة أصبح يمثل، في الخطاب القومي الكوردي، أكثر من موقع عسكري. أصبح محاولة لإثبات أن المقاومة يمكن أن تتحول إلى وجود سياسي، وأن جزءاً من الجغرافيا الكوردية يمكن أن يصبح قاعدة لمشروع قومي أوسع.

ومن هنا يمكن فهم لماذا اكتسبت ثورة آغري أهمية تجاوزت المنطقة التي وقعت فيها المعارك.

فالمقاومة في آغري لم تكن تقدم، في الخطاب السياسي المرتبط بها، باعتبارها نزاعاً محدوداً بين مجموعة من العشائر والسلطة التركية، بل بوصفها جزءاً من قضية أكبر تتعلق بمستقبل الشعب الكوردي.

وهذا التحول في الخطاب كان بالغ الأثر.

فعندما تتحول الثورة من الدفاع عن منطقة محددة إلى التعبير عن قضية قومية، يتغير معنى المعركة نفسها.

فالهزيمة في منطقة واحدة يمكن أن تُقرأ بوصفها هزيمة عسكرية محلية.

لكن عندما ترتبط المعركة بمشروع قومي، فإن آثارها لا تنتهي بالضرورة مع انتهاء العمليات العسكرية.

قد تخسر الحركة الأرض.

وقد تفقد قواتها المنظمة.

وقد تنتهي الثورة عسكرياً.

لكن الرمزية السياسية التي تنتجها التجربة يمكن أن تستمر.

وهذا ما حدث مع آغري.

لقد انتهت الثورة من الناحية العسكرية، لكن صورتها لم تنتهِ في الوعي السياسي والقومي الكوردي.

فالجبل تحول إلى رمز للمقاومة.

وأصبح اسم إحسان نوري باشا مرتبطاً بمحاولة بناء قيادة عسكرية ذات تصور قومي يتجاوز الإطار المحلي.

وأصبحت خوبيون رمزاً لمحاولة إنشاء تنظيم سياسي يستطيع أن يربط بين العمل القومي والعمل العسكري، وبين أجزاء مختلفة من المجتمع الكوردي.

أما الثورة نفسها، فقد أصبحت جزءاً من سردية تاريخية أوسع حول محاولات الكورد بناء مشروع سياسي قومي في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

لكن البعد العابر للحدود في تجربة آغري لم يكن مجرد فكرة قومية أو تصور سياسي مثالي.

كانت له أيضاً أبعاد عملية وميدانية مباشرة.

فالمجتمعات التي عاشت في المناطق الحدودية لم تكن قد نشأت أصلاً داخل حدود سياسية مغلقة بالمعنى الذي أرادته الدول الحديثة لاحقاً. فقد كانت هناك عائلات وعشائر وشبكات اجتماعية وتجارية ممتدة عبر المناطق التي أصبحت فيما بعد تفصل بينها حدود دولية.

وكانت الجغرافيا الطبيعية نفسها تتجاوز الخطوط السياسية الجديدة. فالجبال لا تعترف بالحدود التي يرسمها السياسيون. وطرق الرعي القديمة لا تتوقف بالضرورة عند الخطوط التي تحددها الاتفاقيات الدولية. والعلاقات العائلية لا تنتهي بمجرد انتقال السيادة السياسية من إمبراطورية إلى دولة قومية.

وكان هذا الأمر واضحاً بصورة خاصة في المناطق الجبلية والحدودية. فالحدود السياسية الحديثة كانت، في كثير من الأحيان، أحدث من المجتمعات التي حاولت تقسيمها.

وقد تكون العشيرة الواحدة موزعة على جانبي الحدود. وقد يعيش أفراد الأسرة الواحدة تحت سلطتين سياسيتين مختلفتين. وقد يمتلك السكان علاقات تجارية واجتماعية تمتد إلى مناطق أصبحت تعد رسمياً جزءاً من دولة أخرى. وقد تستمر طرق الحركة التقليدية رغم تغير مفهوم السيادة القانونية. ولهذا أصبحت الحدود عاملاً معقداً في تاريخ ثورة آغري.

فمن وجهة نظر الدولة التركية، كان عبور الأشخاص والمقاتلين واستخدام المناطق الواقعة خارج نطاق السيطرة المباشرة لأنقرة يمثل مشكلة أمنية وسيادية خطيرة. فالدولة الحديثة لا تستطيع تثبيت سلطتها الكاملة إذا كانت الحركة المسلحة قادرة على الانتقال بين فضاءات حدودية مختلفة، أو إعادة تنظيم نفسها خارج نطاق العمليات العسكرية المباشرة.

أما من وجهة نظر الحركة الكوردية، فإن الحدود التي نشأت في مرحلة حديثة نسبياً لم تكن كافية، في نظرها، لإلغاء الروابط الاجتماعية والقومية القائمة بين المجتمعات الكوردية.

ومن هنا أصبح المجال الحدودي واحداً من أهم ميادين الصراع. كانت الحدود بالنسبة إلى الدولة أداة للسيادة. وكانت بالنسبة إلى الحركة مساحة للحركة.

وكانت بالنسبة إلى السكان المحليين جزءاً من واقع جديد فرض على علاقات أقدم منه. وهذا التناقض جعل الحدود تتحول من مجرد خط جغرافي إلى قضية سياسية وعسكرية.

فالمقاتل الذي يستطيع عبور الحدود يملك فرصة إضافية للانسحاب. والتنظيم الذي يمتلك شبكات اجتماعية خارج الحدود يستطيع توسيع مجال اتصالاته. والقيادة التي تستطيع التحرك بين مناطق مختلفة تملك قدرة أكبر على الحفاظ على وجودها السياسي.

لكن هذه الميزة تبقى مرتبطة بعامل أساسي: موقف الدول المجاورة. فإذا بقيت الحدود رخوة أو كانت الرقابة عليها محدودة، يمكن أن تمنح الحركة مساحة للمناورة.

أما إذا بدأت الدول بالتعاون على ضبطها، فإن الحدود نفسها تتحول إلى أداة للحصار. وهذا ما جعل القضية الحدودية جزءاً أساسياً من استراتيجية الدولة التركية ضد ثورة آغري.

فأنقرة لم تكن تواجه المقاتلين في الجبل فقط، بل كانت تدرك أن القضاء على الثورة يتطلب تقليص المجال الجغرافي الذي يمكن أن تتحرك داخله. ولذلك لم يكن العمل العسكري منفصلاً عن السياسة الخارجية، ولم تكن الدبلوماسية منفصلة عن الحرب.

كان الجيش يحاول السيطرة على الأرض. وكانت الدولة تحاول ضبط الطرق. وكانت الأجهزة الإدارية تعمل على تعزيز السيطرة. وفي الوقت نفسه كانت السياسة الخارجية تسعى إلى معالجة المشكلات المرتبطة بالمجال الحدودي. وهكذا أصبحت الثورة، رغم وقوع مركزها العسكري داخل الأراضي التركية، قضية ذات امتداد إقليمي.

وكان على الحركة الكوردية أن تفكر في السياسة خارج حدود تركيا. وكان على خوييون أن تبحث عن وسائل للتواصل مع القوى الكوردية في مناطق أخرى. وكان على القيادات الكوردية أن تدرك أن مصير آغري لا يتحدد داخل الجبل وحده. وفي المقابل، كان على تركيا أن تتعامل مع القضية بأدوات تتجاوز الجيش.

فالدولة التي تواجه حركة ذات امتداد اجتماعي وسياسي عابر للحدود تحتاج إلى أكثر من حملة عسكرية. تحتاج إلى ضبط الحدود، وبناء التفاهات، ومراقبة طرق الحركة، ومنع انتقال الإمدادات والقيادات، وتحويل المجال المحيط بالثورة إلى فضاء يصعب استخدامه.

ومن هنا يمكن القول إن البعد العابر للحدود كان يحمل تناقضاً أساسياً في تجربة آغري.

فهو من جهة منح الحركة الكوردية تصوراً قومياً أوسع، وربط الثورة بقضية تتجاوز حدود الدولة التركية.

لكنه من جهة أخرى جعل نجاح المشروع مرتبطاً بواقع إقليمي معقد، تتحكم فيه دول متعددة لا تملك الحركة الكردية القدرة على السيطرة على سياساتها.

وهنا ظهرت إحدى المشكلات الكبرى التي سترافق الحركة القومية الكردية طوال تاريخها الحديث:

كيف يمكن بناء مشروع قومي موحد لشعب يعيش داخل دول متعددة، عندما تكون كل دولة من هذه الدول قادرة على التأثير في مصير جزء من ذلك المشروع؟ كان هذا السؤال حاضراً في تجربة آغري، حتى لو لم يصغ دائماً بهذه الكلمات. فالثورة كانت تقع في تركيا.

لكن قضية كوردستان كانت أوسع من تركيا. والقيادات والشبكات السياسية كانت تتحرك في فضاء يتجاوز دولة واحدة. والحدود كانت في الوقت نفسه عائقاً وفرصة.

وكان المشروع القومي يحاول تجاوز التقسيم السياسي، بينما كانت الدول تعمل على تثبيت ذلك التقسيم.

ومن هنا جاءت آغري لتكشف واحدة من أهم المفارقات في التاريخ الكردي الحديث: لقد حاولت القومية أن توحد ما قسمته السياسة، بينما كانت السياسة الإقليمية تعمل على تحويل التقسيم إلى واقع دائم.

وهذه المفارقة ستبقى مفتاحاً أساسياً لفهم ليس ثورة آغري وحدها، بل جانباً كبيراً من تاريخ الحركة القومية الكردية خلال القرن العشرين.

وهكذا تحوّل البعد العابر للحدود في ثورة آغري من مجرد حقيقة جغرافية واجتماعية إلى عنصر مباشر في العلاقات الإقليمية والدولية. فلم تعد أحداث آغري، مع تطور الثورة واتساع نطاقها السياسي، مسألة داخلية تركية خالصة بالمعنى الضيق للكلمة. ذلك أن طبيعة المنطقة الحدودية، ووجود امتدادات اجتماعية وعشائرية كردية تتجاوز الحدود السياسية، وإمكان انتقال الأفراد والمقاتلين بين المجالات الجغرافية المتجاورة، وموقف السلطات الإيرانية من التحركات التي جرت قرب حدودها، كلها جعلت القضية تتجاوز الإطار المحلي وتدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في حسابات العلاقات بين تركيا والدول المجاورة.

وهنا تظهر إحدى الخصائص الأساسية للمسألة الكردية في القرن العشرين: إنها قضية قومية نشأت وتطورت داخل فضاء جغرافي واحد نسبياً، لكنها وجدت نفسها بعد الحرب العالمية الأولى موزعة بين عدة دول ذات سيادات وحدود وجيوش وأنظمة سياسية مختلفة. ولذلك لم يكن ممكناً لأي حركة سياسية كردية أن تتحرك في جزء واحد من كوردستان دون أن تتأثر، بدرجات متفاوتة، بما يجري في الأجزاء الأخرى أو بمواقف الدول التي أصبحت تسيطر عليها.

ومن هذه الزاوية، لم تكن الحدود التي أحاطت بثورة آغري مجرد خطوط مرسومة على الخرائط. لقد كانت جزءاً من طبيعة الصراع نفسه. فالحدود يمكن أن تكون طريقاً للحركة، ومجالاً للانسحاب، ومصدراً للتواصل الاجتماعي، وممرّاً للإمدادات، لكنها يمكن في الوقت نفسه أن تتحول إلى أداة للحصار عندما تتفق الدول على ضبطها. ولهذا فإن الحدود كانت تحمل بالنسبة إلى الثورة معنى مزدوجاً: كانت مصدراً محتملاً للقوة، لكنها كانت أيضاً مصدراً دائماً للشاشة الاستراتيجية.

وقد أدركت خويون أهمية هذا الواقع مبكراً. فلم تكن رؤيتها للعمل السياسي مقتصرة على تنظيم المقاومة داخل منطقة واحدة أو على إدارة انتفاضة محلية محدودة، بل حاولت، ضمن الإمكانيات المتاحة لها، بناء شبكة سياسية أوسع وربط أحداث آغري بالمسألة الكردية العامة. وكانت هذه المحاولة تعكس تحولاً مهماً في طبيعة التفكير السياسي الكردي؛ إذ بدأت بعض النخب القومية تنظر إلى القضية الكردية بوصفها قضية تتجاوز الدولة الواحدة والحدود التي فرضتها التسويات الدولية الجديدة.

ومن هنا بدأ يتبلور، بصورة أوضح، مفهوم أن ما يحدث في جزء من كردستان لا يبقى بالضرورة محصوراً في ذلك الجزء. فنجاح حركة سياسية أو عسكرية في منطقة معينة يمكن أن يؤثر في الوعي القومي في مناطق أخرى، كما أن هزيمة حركة في مكان معين يمكن أن تترك آثاراً سياسية وفكرية تتجاوز حدود المعركة نفسها.

وهذا لا يعني، بالطبع، أن الحركة الكردية في تلك المرحلة كانت تمتلك قيادة موحدة أو تنظيمياً مركزياً قادراً على توحيد جميع أجزاء كردستان تحت مشروع سياسي واحد. فمثل هذا التصور سيكون تبسيطاً للتاريخ وإسقاطاً لأفكار لاحقة على واقع سياسي كان أكثر تعقيداً. لقد كانت هناك اختلافات كبيرة بين التجارب الكردية في تركيا وإيران والعراق وسوريا، كما كانت هناك فروق في الظروف السياسية، وفي طبيعة الدول الحاكمة، وفي البنى الاجتماعية والعشائرية، وفي درجة تطور التنظيم السياسي والقومي.

لكن أهمية المرحلة لا تكمن في تحقيق الوحدة السياسية الفعلية، بل في ظهور فكرة الوحدة السياسية بوصفها أفقاً قومياً يمكن التفكير فيه.

وهنا تحديداً تكمن أهمية خويون وتجربة آغري.

فخويون لم تنجح في توحيد القوى الكردية كلها، لكنها مثلت محاولة مهمة للانتقال من منطق الانتفاضة المحلية إلى منطق التنظيم القومي العابر للمناطق. لقد حاولت أن تصنع، في ظل غياب دولة كردية ومركز سياسي موحد، شبكة من العلاقات والاتصالات والأفكار تستطيع أن تربط بين أجزاء متفرقة من المجتمع الكردي.

وفي هذا المعنى، كانت الشبكة السياسية محاولة لتعويض غياب الدولة.

فالدولة تمتلك العاصمة والمؤسسات والإدارة والجيش والحدود والموارد. أما الحركة التي لا تمتلك دولة، فإنها تحتاج إلى وسائل أخرى لربط أعضائها ومؤيديها. تحتاج

إلى التنظيم، والاتصال، والعلاقات الاجتماعية، والخطاب السياسي، والرموز المشتركة، والشبكات العابرة للمناطق.

وكانت خويبون تحاول العمل ضمن هذه المساحة الصعبة.

لقد كانت محاولة لبناء مركز سياسي ورمزي في غياب مركز سيادي وجغرافي موحد. وهذا ما يمنح تجربة آغري مكانتها الخاصة في تاريخ الحركة القومية الكردية. فالجبل الذي تحولت إليه الثورة لم يكن مجرد موقع عسكري، بل أصبح نقطة التقاء بين المقاومة المسلحة والفكرة القومية والتنظيم السياسي. كانت آغري مكاناً محدوداً جغرافياً، لكنها حملت مشروعاً حاول أن يمنح ذلك المكان معنى يتجاوز حدوده الطبيعية.

ومن هنا يمكن النظر إلى الثورة باعتبارها إحدى المحاولات المبكرة للانتقال من مفهوم «الثورة المحلية» إلى مفهوم «الحركة القومية المنظمة».

لكن هذا الانتقال واجه تناقضاً عميقاً سيظل حاضراً في التاريخ السياسي الكردي طوال القرن العشرين.

كانت الفكرة القومية تقول إن كردستان وحدة تاريخية وقومية. لكن الواقع السياسي كان يقول إن كردستان أصبحت مقسمة بين دول متعددة. كانت الفكرة تقول إن الكورد شعب تجمعته روابط اللغة والتاريخ والثقافة والذاكرة. لكن الواقع السياسي كان يقول إن هذا الشعب يعيش تحت قوانين مختلفة، وجيوش مختلفة، وأنظمة سياسية مختلفة، وحدود دولية محروسة.

كانت الفكرة تسعى إلى تجاوز التقسيم. لكن الواقع الدولي كان يقوم على تثبيت التقسيم. وهنا نشأت واحدة من أعقد المشكلات التي واجهت المشروع القومي الكردي: الفجوة بين وحدة الوعي القومي ووحدة المجال السياسي.

فمن الممكن أن يشعر شعب ما بوحدة قومية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنه يمتلك وحدة سياسية. ومن الممكن أن تمتد الهوية عبر الحدود، لكن الحدود تبقى قوة سياسية وقانونية وعسكرية قادرة على تنظيم الحركة ومنعها. ولهذا فإن الوعي القومي وحده لا يستطيع إلغاء الجغرافيا السياسية.

وقد واجهت خويبون هذه الحقيقة بصورة مباشرة.

فكل محاولة لبناء شبكة عابرة للحدود كانت تصطدم بسيادة الدول القائمة. وكل محاولة لاستخدام العلاقات الاجتماعية الممتدة بين جانبي الحدود كانت يمكن أن تتحول إلى قضية أمنية بالنسبة إلى الدولة. وكل محاولة للبحث عن دعم خارج الحدود كانت تدخل مباشرة في حسابات القوى الإقليمية ومصالحها.

وبذلك أصبح البعد العابر للحدود مصدر قوة ومصدر ضعف في آن واحد. كان مصدر قوة لأنه أعطى القضية الكوردية امتداداً أوسع من منطقة واحدة. فقد جعل من الممكن التفكير في آغري بوصفها جزءاً من قضية قومية عامة، وليس مجرد نزاع محلي بين الدولة التركية ومجموعات مسلحة في منطقة جبلية. لكنه كان مصدر ضعف أيضاً؛ لأن الحركة التي تتجاوز الحدود لا تتحرك في فراغ، وإنما تدخل في فضاء تحكمه دول متعددة، لكل منها مصالحها الأمنية والسياسية الخاصة.

وكلما حاولت الحركة القومية تجاوز الحدود، واجهت مفهوم السيادة. وكلما اعتمدت على المجال الحدودي، واجهت احتمال أن تتحول الحدود نفسها إلى أداة حصار. وكلما حاولت البحث عن ملاذ خارج الدولة التي تقاطعها، أصبحت مرتبطة بموقف دولة أخرى قد لا تكون مستعدة لتحمل نتائج ذلك. وهذه إحدى المفارقات الأساسية في الحركات القومية التي لا تمتلك دولة خاصة بها. فالحدود التي تفصل الأمة قد تمنح الحركة فرصاً للمناورة، لكنها تجعلها في الوقت نفسه رهينة للعلاقات بين الدول.

وفي حالة آغري، ظهر هذا الأمر بصورة خاصة في العلاقة مع المجال الإيراني. فالمناطق الحدودية لم تكن مجرد مناطق عسكرية، بل كانت مناطق تتقاطع فيها مسائل السيادة والأمن والعلاقات الدولية والامتدادات الاجتماعية. ولذلك لم يكن ممكناً للدولة التركية أن تعالج قضية الثورة من خلال العمليات العسكرية وحدها. كان عليها أن تعالج البيئة السياسية التي سمحت للمقاومة بالحركة. وكان عليها أن تضبط المجال الحدودي. وكان عليها أن تمنع تحول الحدود إلى عمق استراتيجي دائم للثورة. ولهذا دخلت الدبلوماسية إلى الحرب. وهذه نقطة تاريخية بالغة الأهمية.

فالحركات المسلحة غالباً ما تنظر إلى الجغرافيا من زاوية الحركة والاحتمال العسكري، بينما تنظر الدول إلى الجغرافيا أيضاً من زاوية السيادة والعلاقات الدولية. ولذلك فإن الدولة تستطيع أن تستخدم الاتفاقات والتفاهات السياسية لتحويل ما كان يمثل ميزة للمقاومة إلى نقطة ضعف استراتيجية. وهذا ما يكشف العلاقة العميقة بين الثورة والسياسة الخارجية.

فالحركة المسلحة قد تستطيع السيطرة على منطقة لفترة معينة، لكنها لا تستطيع بسهولة التحكم في سياسة الدول المجاورة. أما الدولة المعترف بها دولياً، فإنها تمتلك أدوات دبلوماسية وقانونية لا تمتلكها الحركة غير المعترف بها.

وهنا ظهر أحد أوجه عدم التكافؤ بين الدولة التركية والحركة الكردية. كانت الحركة تمتلك الفكرة والشبكة والتنظيم والمقاتلين. لكن تركيا كانت تمتلك الدولة. والدولة لا تقاتل بالسلح فقط. إنها تقاتل بالجيش، وبالإدارة، وبالقانون، وبالحدود، وبالديبلوماسية، وبالعلاقات الدولية. ومن هنا أصبح المشروع القومي الكردي يواجه نظاماً إقليمياً كاملاً، لا مجرد جيش واحد.

وهذا يقودنا إلى العلاقة الأوسع بين القومية والحدود في القرن العشرين. فالقومية الحديثة تسعى، من حيث المبدأ، إلى تحويل جماعة بشرية تمتلك شعوراً مشتركاً بالانتماء إلى وحدة سياسية. لكن النظام الدولي الحديث يقوم على الدول ذات السيادة والحدود المعترف بها. وعندما لا تتطابق حدود الأمة مع حدود الدولة، تظهر أزمة قومية وسياسية عميقة. وقد كانت القضية الكردية واحدة من أبرز الأمثلة على هذا التناقض في الشرق الأوسط الحديث.

فالكرود كانوا يشكلون جماعات سكانية مترابطة تاريخياً وثقافياً في مناطق واسعة، لكن التحولات السياسية التي أعقبت انهيار الدولة العثمانية لم تنتج دولة كردية مستقلة. وبدلاً من ذلك، أصبحت المناطق الكردية موزعة داخل دول مختلفة.

ومنذ ذلك الوقت أصبح المشروع القومي الكردي يعمل ضمن معادلة شديدة التعقيد: هو مشروع يتحدث باسم شعب يمتلك امتداداً يتجاوز حدود الدولة، لكنه يتحرك داخل نظام دولي يعترف بسيادة تلك الدول.

وهذا التناقض بين الأمة والدولة أصبح أحد المحاور الأساسية لتاريخ الحركة القومية الكردية.

وفي هذا السياق تكتسب ثورة آغري أهميتها التاريخية.

فهي لم تكن مجرد مواجهة عسكرية، بل كانت تجربة عملية حاولت أن تمنح فكرة كردستان مضموناً سياسياً. لقد لم تعد كردستان، في الخطاب القومي الذي أخذ يتطور، مجرد اسم جغرافي أو وصف لمنطقة يعيش فيها الكرود. بدأت تتحول إلى مفهوم سياسي.

ومن هنا تغير السؤال.

لم يعد السؤال يقتصر على: أين يعيش الكرود؟ بل بدأ يتحول إلى سؤال أكثر تعقيداً: ما الشكل السياسي الذي يمكن أن يعبر عن وجودهم القومي؟

هل يكون الحكم الذاتي؟

هل يكون الاستقلال؟

هل يكون كياناً سياسياً داخل دولة قائمة؟

هل يمكن بناء اتحاد بين المناطق؟

هل يمكن تحويل الهوية القومية إلى مؤسسة سياسية؟

كانت هذه الأسئلة تتبلور تدريجياً، ولم تكن تمتلك في تلك المرحلة إجابات نهائية أو موحدة. لكن أهمية آغري تكمن في أنها نقلت بعض هذه الأسئلة من مستوى الفكرة إلى مستوى التجربة.

فوجود قيادة سياسية.

وتنظيم قومي.

وقوة عسكرية.

ومحاولة السيطرة على منطقة.

والسعي إلى ربط المقاومة بمشروع سياسي.

كل ذلك يدل على تحول مهم في طبيعة التفكير السياسي.

فالمطالبة بإصلاح محلي تختلف عن محاولة بناء كيان سياسي.

والدفاع عن امتيازات تقليدية يختلف عن بناء مشروع قومي.

والتمرّد على السلطة المركزية يختلف عن محاولة إعادة تعريف العلاقة بين الأرض والهوية والسيادة.

ولهذا لا ينبغي النظر إلى آغري باعتبارها مجرد استمرار للانتفاضات التقليدية التي عرفها التاريخ الكوردي في القرون السابقة، رغم وجود عناصر مشتركة بينها وبين تلك الانتفاضات.

لقد حملت الثورة عناصر من البنية القديمة، مثل دور الزعامات المحلية والعشائرية والعلاقات الاجتماعية التقليدية، لكنها حملت في الوقت نفسه عناصر جديدة تنتمي إلى عصر القومية الحديثة والتنظيم السياسي.

وكان هذا التداخل بين القديم والجديد أحد أهم خصائصها.

فالحركات التاريخية لا تنتقل فجأة من عصر إلى آخر. إنها تحمل آثار الماضي وهي تحاول بناء المستقبل.

وكانت آغري مثلاً واضحاً على ذلك.

فالمشروع القومي احتاج إلى المجتمع المحلي.

والتنظيم السياسي احتاج إلى البنية العشائرية.

والقيادة العسكرية احتاجت إلى المقاتلين المحليين.

لكن الخطاب حاول أن يمنح هذه العناصر معنى أوسع من حدودها التقليدية.

وهنا تظهر أهمية الثورة في تطور الفكر السياسي الكوردي.

فهي ساهمت في ترسيخ فكرة أن القضية الكوردية ليست مجموعة قضايا محلية منفصلة، بل يمكن النظر إليها بوصفها قضية قومية ذات أبعاد مشتركة، حتى وإن كانت الظروف السياسية المختلفة تمنع تحويل هذا التصور إلى وحدة عملية.

ومع ذلك، من الضروري تجنب تصوير جميع القوى المشاركة في الثورة باعتبارها كتلة قومية متجانسة تمتلك تصوراً واحداً للمستقبل. فالثورات والحركات السياسية الكبرى لا تكون عادة موحدة بالكامل من الناحية الفكرية.

كانت هناك دوافع قومية واضحة.

لكن كانت هناك أيضاً مصالح محلية.

وعلاقات عشائرية.

وحسابات أمنية.

وتصورات دينية واجتماعية مختلفة.

وكان بعض المشاركين ينظرون إلى الصراع من زاوية تختلف عن رؤية النخب القومية المنظمة.

ولهذا فإن قراءة آغري قراءة علمية تقتضي الاعتراف بتعدد القوى والدوافع داخل الثورة نفسها.

لكن هذا التعدد لا يلغي طبيعتها القومية المتطورة.

بل ربما كان أحد أسباب صعوبة تحويل المشروع القومي إلى مؤسسة سياسية موحدة.

فالقومية تحتاج إلى خطاب جامع، لكنها تحتاج أيضاً إلى مؤسسات تستطيع تحويل هذا الخطاب إلى ممارسة.

وهنا واجهت الحركة الكوردية إحدى مشكلاتها الكبرى.

كان من الممكن إنتاج فكرة مشتركة عن كوردستان.

لكن تحويل هذه الفكرة إلى قوة سياسية موحدة كان أكثر صعوبة.

وكان من الممكن بناء شبكات من العلاقات بين مناطق متعددة.

لكن بناء سلطة مركزية فوق تلك المناطق كان يتطلب موارد ومؤسسات لم تكن متاحة.

وكان من الممكن تجاوز الحدود في الوعي السياسي.

لكن تجاوزها عملياً كان يعني مواجهة جيوش ودول وحدود دولية.

ولهذا أصبحت الفجوة بين الفكرة والقدرة العملية إحدى أهم مشكلات المشروع القومي.

ومع ذلك، فإن آغري تركت أثراً يتجاوز نتيجة الحرب نفسها.

فالجيل الذي جاء بعد الثورة لم يبدأ من فراغ.

لقد ورث تجربة سياسية.

ورث فكرة التنظيم القومي.
ورث تجربة الربط بين المقاومة المحلية والمشروع القومي.
ورث درساً عن أهمية العلاقات الخارجية.
ورث تجربة الحدود بوصفها عنصراً من عناصر الصراع.
وورث، بصورة أكثر قسوة، درساً عن حدود المقاومة التي لا تمتلك مؤسسات وموارد وعمقاً استراتيجياً كافياً.

وهكذا تحولت الهزيمة نفسها إلى مصدر للمعرفة السياسية.
فالتجارب التاريخية لا تنتج فقط انتصارات وهزائم، بل تنتج أيضاً ذاكرة ودروساً وأفكاراً تنتقل إلى الأجيال التالية.
وقد أثبتت تجربة آغري أن الحدود ليست مجرد خطوط هندسية على الخريطة، وإنما مؤسسات سياسية يمكن أن تحدد مصير الثورات.
وأثبتت أن العلاقات الاجتماعية العابرة للحدود يمكن أن تمنح المقاومة مرونة، لكنها لا تستطيع وحدها أن تصنع دولة.
وأثبتت أن وحدة الهوية لا تعني بالضرورة وحدة القرار السياسي.
وأثبتت أن التضامن القومي يحتاج إلى مؤسسات حتى يتحول إلى قوة استراتيجية.
وأثبتت، كذلك، أن المشروع القومي الذي يتجاوز حدود عدة دول يحتاج إلى رؤية واضحة للعلاقات الإقليمية، لأن هذه العلاقات يمكن أن تصبح جزءاً من مصيره.
ولهذا فإن دراسة البعد العابر للحدود في ثورة آغري ليست مسألة جانبية في تاريخ الثورة، بل هي مفتاح لفهم معناها السياسي الأعمق.

فإذا نظرنا إلى آغري باعتبارها مجرد معركة بين الجيش التركي ومقاتلين كورد في جبل بعيد، فسوف نفقد جزءاً كبيراً من تاريخها.

أما إذا وضعناها في سياق تشكل الحركة القومية الكوردية، وتقسيم المجال الكوردي بعد الحرب العالمية الأولى، وصعود الدول القومية الحديثة، وترسيخ الحدود الدولية في الشرق الأوسط، فسوف تظهر بوصفها تجربة أكثر تعقيداً بكثير.

لقد كانت آغري تقع في مكان محدد، لكن فكرتها كانت أوسع من المكان.
وكانت المعارك تدور حول جبل، لكن المشروع الذي حاولت الثورة التعبير عنه كان يتجاوز الجبل.

وكانت خويبون تعمل من أجل تنظيم مقاومة في آغري، لكنها كانت تنظر إلى القضية ضمن أفق أوسع يتعلق بكوردستان وبالمصير القومي للكورد.

وهنا يكمن أحد أكثر التناقضات إثارة في تاريخ الثورة.
فالمكان كان محدوداً.

لكن الفكرة كانت عابرة للحدود.

والقوة العسكرية كانت محصورة نسبياً.

لكن الذاكرة السياسية التي أنتجتها تجاوزت حدود القوة العسكرية. لقد استطاعت الدولة التركية، في النهاية، أن تستعيد السيطرة على الجبل وأن تنهي الوجود العسكري المنظم للثورة. لكن السيطرة على المكان لا تعني بالضرورة السيطرة على المعنى الذي اكتسبه المكان في الذاكرة السياسية. فالدولة تستطيع أن تستعيد الأرض. لكنها لا تستطيع بسهولة أن تمحو السؤال الذي جعل تلك الأرض مسرحاً للصراع.

ولهذا بقي جبل آغري، بعد انتهاء الثورة، أكثر من مجرد موقع جغرافي. أصبح رمزاً.

رمزاً لمحاولة تحويل الجغرافيا إلى سياسة. ورمزاً لمحاولة تحويل المقاومة إلى مشروع قومي. ورمزاً للصدام بين فكرة أمة مقسمة وحدود دول مستقرة. ورمزاً لإحدى المحاولات المبكرة التي سعت إلى ربط أجزاء متباعدة من المجتمع الكوردي ضمن تصور سياسي مشترك.

ومن هنا فإن أهمية آغري لا تنتهي عند سنة ١٩٣٠. فالهزيمة العسكرية أنهت مرحلة من الصراع، لكنها لم تنه الفكرة التي حملتها التجربة. بل إن تلك الفكرة انتقلت، بأشكال مختلفة، إلى مراحل لاحقة من تاريخ الحركة الكوردية.

وهكذا بقيت آغري شاهداً على حقيقة تاريخية عميقة: قد تكون الثورة محاصرة في مكان، لكن الفكرة التي تنتجها الثورة قد تكون أوسع من حدود المكان الذي هزمت فيه.

آغري في الذاكرة القومية: من هزيمة الثورة إلى بقاء الفكرة

وهنا يمكن فهم أحد أهم أبعاد ثورة آغري وأكثرها عمقاً واستمراراً في التاريخ الكوردي الحديث: كيف بقيت آغري حاضرة في الذاكرة القومية رغم هزيمتها العسكرية؟ فالتاريخ السياسي لا يقاس دائماً بنتائج المعارك المباشرة، ولا تختزل قيمة الثورات في قدرتها على الانتصار العسكري أو الاحتفاظ بالأرض. فقد تنتهي الثورة بهزيمة قواتها، وسقوط مواقعها، وتفكك تنظيمها، لكنها تترك وراءها فكرة جديدة، أو وعياً سياسياً مختلفاً، أو تجربة تصبح لاحقاً جزءاً من الذاكرة الجماعية لشعب بأكمله.

وهذا، إلى حد بعيد، هو ما حدث في تجربة آغري.

لقد هزمت الثورة عسكرياً سنة ١٩٣٠، واستعادت الدولة التركية سيطرتها الكاملة على المنطقة، وانتهت القدرة العسكرية المنظمة التي كانت تمثل إحدى أبرز محاولات الحركة القومية الكوردية في تلك المرحلة. لكن انتهاء الثورة في الميدان لم يعنِ انتهاء معناها السياسي. فعلى العكس من ذلك، ساهمت التجربة في تثبيت عدد من الأفكار

التي ستبقى حاضرة، بدرجات مختلفة، في تطور الفكر السياسي القومي الكوردي خلال العقود اللاحقة.

وكانت أهم هذه الأفكار أن القضية الكوردية لا يمكن اختزالها في مجموعة من الانتفاضات المحلية المنفصلة عن بعضها بعضاً.

ففي السابق، كانت كثير من الحركات الكوردية تظهر ضمن سياقات محلية محددة، مرتبطة بإمارة أو منطقة أو قيادة عشائرية أو دينية، وتتحرك غالباً في مواجهة السلطة المركزية القائمة. وكانت أهدافها السياسية تختلف من حركة إلى أخرى، كما كانت طبيعة العلاقة بين المحلي والقومي لا تزال في كثير من الأحيان غير واضحة تماماً.

أما في تجربة آغري، فقد ظهر بصورة أكثر وضوحاً اتجاه يسعى إلى ربط المقاومة المسلحة في منطقة محددة بفكرة سياسية أوسع تتعلق بالشعب الكوردي وكوردستان بوصفها فضاءً تاريخياً وجغرافياً يتجاوز الحدود السياسية التي فرضتها الدول الحديثة.

ومن هنا لم تكن أهمية آغري مرتبطة بجبل آغري وحده.

فالجبل كان مكان الثورة، لكنه لم يكن حدود فكرتها.

كانت المعركة تجري في منطقة محددة داخل الجمهورية التركية، لكن الخطاب السياسي الذي ارتبط بخويون وبالقيادات القومية الكوردية حاول أن يمنحها معنى أوسع. ولهذا تحولت آغري، في الوعي السياسي القومي، من مجرد ساحة مواجهة عسكرية إلى رمز لمحاولة إعادة وصل ما فصلته الحدود السياسية بين أجزاء المجتمع الكوردي.

وهنا تظهر أهمية التمييز بين الهزيمة العسكرية والفشل التاريخي. فليست كل ثورة تهزم عسكرياً ثورة فاشلة في التاريخ.

قد تفشل الثورة في تحقيق هدفها المباشر، لكنها تنجح في تغيير طبيعة السؤال السياسي. وقد لا تستطيع إقامة الدولة التي حلمت بها، لكنها تجعل فكرة الدولة أكثر حضوراً في الوعي القومي. وقد لا تتمكن من توحيد القوى الموجودة في زمنها، لكنها تترك للأجيال اللاحقة تجربة يتعلمون منها معنى التنظيم وأهمية المؤسسة وحدود القوة العسكرية.

ومن هذه الزاوية، لم تكن آغري مجرد تجربة انتهت سنة ١٩٣٠، بل أصبحت جزءاً من عملية أطول في تطور الحركة القومية الكوردية.

لقد ساهمت في ترسيخ فكرة أن المسألة الكوردية ليست مجرد مجموع قضايا محلية منفصلة: قضية في تركيا، وأخرى في إيران، وثالثة في العراق، ورابعة في سوريا، بل إن هناك روابط قومية وتاريخية وثقافية واجتماعية تجعل من الممكن النظر إلى هذه القضايا ضمن إطار أوسع.

ولا يعني ذلك، بطبيعة الحال، أن الحركة الكوردية بعد آغري أصبحت حركة موحدة، أو أن الكورد امتلكوا برنامجاً سياسياً واحداً، أو أن جميع القوى السياسية تبنت التصور نفسه لمستقبل كوردستان. فالحقيقة التاريخية أكثر تعقيداً من ذلك بكثير.

لقد استمرت الانقسامات.

واختلفت القيادات.

وتباينت المصالح.

وتغيرت الظروف السياسية من جزء إلى آخر.

وظهرت مدارس قومية وسياسية متعددة.

كما اختلفت الأهداف بين المطالبة بالحقوق الثقافية والسياسية، والحكم الذاتي، والفدرالية، والاستقلال، وغيرها من التصورات التي ستظهر لاحقاً في تاريخ الحركة السياسية الكوردية.

لكن، على الرغم من كل هذه الاختلافات، بقيت فكرة وجود قضية كوردية مشتركة حاضرة في الوعي السياسي القومي.

وهذا هو أحد أهم الآثار التاريخية التي يمكن ربطها بتجارب مثل آغري وخويبون.

فالقضية المشتركة لا تعني بالضرورة وجود تنظيم سياسي واحد.

والوحدة القومية لا تعني دائماً وحدة المؤسسات.

والهوية المشتركة لا تنتج بصورة تلقائية دولة مشتركة.

وهنا تحديداً تبدأ المشكلة السياسية الكبرى التي واجهت الحركة القومية الكوردية طوال القرن العشرين.

لقد كانت الأمة، في التصور القومي، أوسع من الدولة.

لكن الدولة كانت أقوى من الأمة سياسياً.

فالشعب الكوردي كان يمتد عبر مناطق متعددة، بينما كانت السلطة السياسية موزعة بين دول مختلفة. وكان الشعور بالانتماء القومي يحاول تجاوز الحدود، بينما كانت المؤسسات العسكرية والقانونية والأمنية للدول تعمل على تثبيت تلك الحدود وحمايتها.

وهكذا نشأ تناقض أساسي بين الجغرافيا القومية والجغرافيا السياسية.

كانت خويبون واحدة من المحاولات المبكرة للتعامل مع هذا التناقض.

فهي لم تكن مجرد تنظيم سياسي أنشئ لدعم مجموعة من المقاتلين في جبل آغري، ولم يكن دورها مقتصر على الجانب العسكري. بل كانت تمثل، في جانب مهم من تجربتها، محاولة لبناء تصور سياسي للقومية الكوردية يتجاوز الانقسامات المحلية والإقليمية.

وكان هذا التصور يقوم على إدراك حقيقة تاريخية واضحة: أن الحدود التي قسمت كوردستان لم تقسم بالضرورة الروابط الاجتماعية والثقافية واللغوية والتاريخية بالسرعة نفسها.

فالحُدود يمكن أن ترسم على الخريطة. لكنها لا تستطيع، بمجرد رسمها، أن تمحو التاريخ الذي سبقها. وقد تكون القبيلة موزعة على جانبي الحدود. وقد تكون العائلة ممتدة بين دولتين. وقد تستمر العلاقات التجارية والاجتماعية رغم تغير السيادة السياسية. وقد يبقى الشعور بالانتماء الثقافي قائماً رغم اختلاف النظام القانوني الذي يعيش الناس في ظله.

ولهذا كانت المناطق الحدودية من أكثر المناطق حساسية في تجربة آغري. فمن جهة، كانت تمثل فرصة للحركة الكوردية، لأنها وفرت شبكات اجتماعية ومسارات حركة وعلاقات تتجاوز الحدود الرسمية. لكنها، من جهة أخرى، كانت تمثل مصدراً للخطر، لأن الدولة الحديثة تنظر إلى الحركة العابرة للحدود من زاوية مختلفة تماماً.

فالدولة لا ترى الحدود باعتبارها مجرد خطوط جغرافية. إنها تراها باعتبارها حدوداً للسيادة. وما يقع داخل الحدود يدخل ضمن سلطتها. وأي تنظيم يحاول تجاوز هذه الحدود قد يتحول، من وجهة نظر الدولة، إلى قضية أمن قومي.

ومن هنا أصبح النشاط السياسي الكوردي العابر للحدود موضوعاً لا يتعلق بالكورد وحدهم، وإنما يتعلق أيضاً بالعلاقات بين الدول التي قسمت كوردستان.

وهذا ما جعل آغري تتجاوز، في بعض جوانبها، إطار الصراع المحلي بين الدولة التركية والمقاتلين الكورد.

فالمسألة الحدودية، والعلاقة مع إيران، وحركة الأشخاص، واستخدام المناطق الجبلية الحدودية، والاتصالات السياسية خارج تركيا، كلها جعلت القضية جزءاً من بيئة إقليمية أوسع.

وهكذا تحول البعد العابر للحدود إلى عنصر من عناصر العلاقات الدولية. وهنا ظهرت إحدى المفارقات الكبرى في تاريخ الحركة القومية الكوردية. فما كان يمثل مصدر قوة قومية للحركة، كان يمثل مصدر قلق أممي للدول. كلما حاولت الحركة أن تثبت أن القضية الكوردية تتجاوز حدود دولة واحدة، أصبحت الدول أكثر حساسية تجاه هذا التواصل.

وكلما حاولت القوى الكوردية بناء شبكات سياسية بين أجزاء كوردستان، ازداد اهتمام الدول بمراقبة هذه الشبكات.

وكلما أصبح الخطاب القومي أكثر عابرية للحدود، أصبح ينظر إليه باعتباره تهديداً محتملاً للنظام الإقليمي القائم.

ومن هنا كان البعد العابر للحدود سلاحاً ذا حدين.
لقد منح الحركة القومية عمقاً رمزياً وفكرياً واجتماعياً.
لكنه جعلها في الوقت نفسه تواجه منظومة من الدول، وليس دولة واحدة فقط.
فالحركة المحلية يمكن أن تواجه سلطة محلية.
لكن الحركة القومية العابرة للحدود تدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في مجال العلاقات الإقليمية.
وهذا الفارق كان بالغ الأهمية.
فالقومية العابرة للحدود تحتاج إلى أكثر من المشاعر المشتركة.
إنها تحتاج إلى مؤسسات.
وتحتاج إلى شبكات اتصال مستقرة.
وتحتاج إلى موارد.
وتحتاج إلى استراتيجية سياسية.
وتحتاج إلى قدرة على التنسيق بين بيئات قانونية وسياسية مختلفة.
وتحتاج، في بعض الحالات، إلى علاقات دولية تستطيع من خلالها حماية مشروعها أو دعمه.
وكانت هذه الشروط صعبة التحقيق بالنسبة إلى الحركة الكوردية في تلك المرحلة.
فخويون استطاعت أن تقدم محاولة مهمة لبناء شبكة سياسية قومية، لكنها لم تكن دولة.
وكانت تمتلك خطاباً سياسياً، لكنها لم تكن تمتلك مؤسسات سيادية كاملة.
وكانت تستطيع التواصل بين مناطق مختلفة، لكنها لم تكن قادرة على تحويل هذا التواصل إلى سلطة مركزية دائمة.
وكانت تستطيع دعم الثورة، لكنها لم تكن تمتلك الموارد اللازمة لمواجهة دولة حديثة تمتلك الجيش والإدارة والموارد والقدرة على ضبط الحدود.
وهنا ظهر الفرق بين الفكرة القومية والقدرة السياسية على تنفيذها.
يمكن للفكرة أن تكون واسعة.
لكن أدواتها قد تكون محدودة.
ويمكن للمشروع أن يتجاوز الحدود في الخيال السياسي، لكنه يظل محاصراً بالحدود في الواقع.
وهذه كانت إحدى المعضلات الأساسية التي كشفتها تجربة أغري.
كانت الفكرة تقول إن كوردستان قضية واحدة.
لكن الواقع السياسي يقول إن كوردستان مقسمة بين دول متعددة.
وكان الخطاب القومي يقول إن الكورد شعب واحد.
لكن الواقع القانوني والسياسي كان يجعل كل مجموعة كوردية تعيش ضمن نظام مختلف.
وكانت الروابط الاجتماعية تتجاوز الحدود.

لكن الجيوش كانت تحرسها.
وكانت الجغرافيا الطبيعية واحدة.
لكن السيادة السياسية كانت متعددة.

وهذا التناقض بين وحدة الهوية وتعدد السلطة أصبح واحداً من أهم الأسئلة في تاريخ القضية الكردية الحديثة.

ولهذا فإن ثورة آغري لا تكتسب أهميتها من كونها ثورة عسكرية فحسب، بل من كونها جزءاً من مرحلة بدأ فيها هذا السؤال يأخذ شكلاً سياسياً أكثر وضوحاً.

فكوردستان، في هذا السياق، لم تعد مجرد تسمية جغرافية.

لقد بدأت تتحول إلى فكرة سياسية.

والفرق بين الأمرين كبير.

فالتسمية الجغرافية تصف مكاناً.

أما الفكرة السياسية فتطرح سؤال السلطة.

وعندما يصبح المكان موضوعاً للسياسة، يبدأ السؤال:
من يحكم؟

وباسم من يحكم؟

ولأي جماعة سياسية؟

وما حدود السلطة؟

وهل يمكن أن تتحول الجماعة القومية إلى دولة؟

وهل يمكن أن توجد أمة واحدة داخل دول متعددة؟

وهذه الأسئلة كانت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، جزءاً من البيئة الفكرية والسياسية التي تحركت داخلها تجربة آغري.

ولهذا مثلت الثورة انتقالاً مهماً من مرحلة المقاومة ضد السلطة إلى مرحلة التفكير في المشروع السياسي.

فالمقاومة المحلية قد تهدف إلى الدفاع عن منطقة.

لكن المشروع القومي يفكر في مستقبل جماعة بشرية.

والانتفاضة قد تنتهي بانتهاء المعركة.

لكن المشروع السياسي يحاول بناء مستقبل يتجاوز المعركة.

ومن هنا كانت آغري أكثر من مجرد مواجهة بين قوات تركية ومقاتلين كورد.

لقد كانت محاولة لربط السلاح بالسياسة.

وربط الجغرافيا بالقومية.

وربط المقاومة بفكرة السلطة.

وربط منطقة محددة بتصور أوسع لكوردستان.

لكن هذا المشروع واجه مشكلة كبرى: أن تحويل الفكرة القومية إلى واقع سياسي

يحتاج إلى مؤسسة أقوى من مجرد التنظيم الثوري.

وهنا تكمن المأساة التاريخية لتجربة آغري.

لقد وصلت الثورة إلى مرحلة متقدمة نسبياً من الانتقال من المقاومة المحلية إلى المشروع القومي، لكنها لم تستطع الوصول إلى المرحلة التالية: مرحلة بناء الدولة. كانت هناك فكرة. وكان هناك تنظيم. وكانت هناك قيادة. وكانت هناك قوة مسلحة. وكان هناك مجال جغرافي حاولت الثورة أن تحافظ عليه.

لكن الحلقة الأخيرة لم تكتمل. فالدولة تحتاج إلى أرض مستقرة. وتحتاج إلى إدارة. وتحتاج إلى اقتصاد وموارد. وتحتاج إلى مؤسسات. وتحتاج إلى القدرة على حماية حدودها. وتحتاج، في النظام الدولي الحديث، إلى شكل من أشكال الاعتراف الخارجي. وهذه العناصر لم تكن متوافرة للحركة الكوردية في آغري بالقدر الذي يسمح بتحويل المشروع إلى دولة مستقرة.

ولهذا فإن الثورة وصلت إلى عتبة المشروع السياسي، لكنها لم تستطع عبور العتبة إلى السيادة الكاملة. وهنا يمكن النظر إلى تجربة خويون بوصفها محاولة لتحويل الوعي القومي إلى شبكة سياسية.

وكانت آغري محاولة لتحويل هذه الشبكة إلى تنظيم عملي. وكانت القيادة العسكرية، وعلى رأسها إحسان نوري باشا، محاولة لتحويل التنظيم السياسي إلى قوة مسلحة. وكان جبل آغري محاولة لتحويل القوة المسلحة إلى مجال جغرافي تستطيع الحركة أن تمارس فيه وجوداً سياسياً.

لكن تحويل هذا المجال إلى دولة مستقرة ومعترف بها لم يتحقق. ومن هنا كانت الهزيمة العسكرية. لكن الهزيمة لم تستطع إنهاء جميع نتائج التجربة. فقد بقيت الفكرة. وبقيت الذاكرة.

وبقي السؤال. وهذا ربما هو الجانب الأكثر أهمية في التاريخ السياسي للثورات. فالدولة تستطيع أن تستعيد الأرض.

والجيش يستطيع أن يهزم القوة المسلحة.
والسلطة تستطيع تفكيك التنظيم.
لكن القضاء على الفكرة أصعب بكثير من القضاء على الموقع العسكري.
ولهذا بقيت آغري حاضرة في الذاكرة القومية الكوردية.
ليس فقط بوصفها معركة.
بل بوصفها رمزاً.
رمزاً لمحاولة تحويل الجغرافيا إلى سياسة.
وتحويل القومية إلى تنظيم.
وتحويل التنظيم إلى قوة.
وتحويل القوة إلى مشروع سياسي.
ومن هذه الزاوية يمكن فهم لماذا بقيت تجربة آغري جزءاً من السردية القومية الكوردية
رغم مرور عقود طويلة على نهايتها.
فالثورة أثبتت أن القضية الكوردية يمكن أن تطرح بوصفها قضية تتجاوز الحدود
المحلية.
وأثبتت أن التنظيم السياسي العابر للحدود ممكن، ولو كان صعباً.
وأثبتت أن الروابط الاجتماعية والقومية تستطيع مقاومة التقسيم السياسي.
لكنها أثبتت أيضاً أن الوعي القومي وحده لا يصنع دولة.
وأن التضامن الرمزي لا يكفي لبناء قوة استراتيجية.
وأن العلاقات العابرة للحدود تحتاج إلى مؤسسات دائمة.
وأن الجغرافيا لا تستطيع حماية مشروع سياسي يفتقر إلى العمق الاستراتيجي.
وأن الحدود يمكن أن تكون فرصة للمقاومة، لكنها قد تتحول إلى نقطة ضعف عندما
تتفق الدول على ضبطها وإغلاقها.
وأن السلاح، مهما كانت أهميته، لا يستطيع وحده حل المشكلة السياسية.
ولهذا كانت آغري تجربة انتقالية بين عالمين.
بين عالم المقاومة المحلية التقليدية، وعالم الحركة القومية الحديثة.
بين العشيرة والأمة.
بين الجبل والجغرافيا السياسية.
بين السلاح والسياسة.
بين الثورة والمؤسسة.
بين الحلم القومي وواقع الدولة.
بين الشرعية التي تستمدّها الحركة من تصورها القومي، وميزان القوة الذي يفرضه الدول
والجيوش والنظام الدولي.
وفي هذا الانتقال ظهرت جميع التناقضات التي سترافق الحركة القومية الكوردية في
مراحل لاحقة.

ولهذا لا يمكن اختصار قيمة آغري في السؤال: هل انتصرت أم هزمت؟
فهذا سؤال عسكري ضروري، لكنه ليس السؤال الوحيد.
السؤال التاريخي الأعمق هو: ماذا تركت بعد هزيمتها؟
لقد تركت سؤال الوحدة.

وتركت سؤال الدولة.

وتركت سؤال الحدود.

وتركت سؤال المؤسسة السياسية.

وتركت سؤال العلاقة بين أجزاء كردستان.

وتركت سؤال الدعم الدولي.

وتركت سؤال العلاقة بين القومية والقوة.

وتركت سؤالاً أكثر صعوبة: كيف يمكن لشعب يمتلك شعوراً قومياً مشتركاً، لكنه يعيش داخل دول متعددة، أن يحول هذا الشعور إلى مشروع سياسي قابل للحياة؟

وهذا هو أحد أهم الأسئلة التي تركتها آغري للتاريخ الكوردي الحديث.

فإذا نظرنا إلى الثورة باعتبارها مجرد مواجهة بين الجيش التركي ومقاتلين كرد، فسوف نفقد جانباً كبيراً من معناها.

أما إذا وضعناها داخل تاريخ تشكل القومية الكوردية الحديثة، فإنها تظهر بوصفها تجربة حاولت أن تفعل شيئاً أكثر طموحاً: أن تربط بين الجغرافيا المقسمة والهوية المشتركة، وأن تجعل من القضية الكوردية قضية سياسية تتجاوز حدود المكان الذي اندلعت فيه الثورة.

لقد كانت آغري في مكان محدد، لكن فكرتها كانت أوسع من المكان.

وكانت المعركة تدور على جبل محدد، لكن الخطاب السياسي كان يتحدث عن شعب يتجاوز الجبل.

وكانت الدولة تستطيع أن تحاصر المنطقة، لكنها لم تستطع أن تحاصر تماماً المعنى السياسي الذي حملته التجربة.

وكانت خوبيون تعمل من أجل تنظيم الثورة، لكنها كانت تفكر في قضية أوسع من الثورة نفسها.

وهذا التناقض بين محدودية المكان واتساع الفكرة هو أحد أكثر العناصر عمقاً في تاريخ آغري.

فالمكان محدود.

لكن الذاكرة يمكن أن تتجاوز المكان.

والحدود تستطيع أن تفصل الأراضي.

لكنها لا تستطيع دائماً أن تفصل الذاكرة.

والدولة تستطيع أن تنهي وجوداً عسكرياً.

لكنها لا تستطيع بالسهولة نفسها أن تنهي السؤال السياسي الذي أنتجه ذلك الوجود.

ومن هنا يمكن القول إن ثورة آغري كانت واحدة من اللحظات المهمة التي بدأ فيها التفكير الكوردي ينتقل، بصورة أكثر وضوحاً، من سؤال: كيف نقاوم السلطة في هذه المنطقة؟ إلى سؤال أكثر اتساعاً وتعقيداً: كيف يمكن لشعب موزع بين حدود دول متعددة أن يبني مشروعاً سياسياً يحافظ على وحدته القومية ويتعامل في الوقت نفسه مع واقع هذه الحدود؟

وهذا السؤال، في الحقيقة، يتجاوز معركة آغري نفسها.

فهو السؤال الذي سيبقى حاضراً في تاريخ الحركة السياسية الكوردية خلال القرن العشرين وما بعده. ولهذا فإن آغري لم تترك وراءها مجرد ذكرى معركة خاسرة، بل تركت مشكلة سياسية مفتوحة.

مشكلة العلاقة بين الأمة والدولة.

بين الهوية والحدود.

بين الجغرافيا والسيادة.

بين القومية والنظام الإقليمي.

وبين الحلم السياسي وإمكانات تحقيقه.

وهذا، أكثر من نتيجة المعركة العسكرية سنة ١٩٣٠، هو أحد أهم ما يجعل ثورة آغري حدثاً تاريخياً كبيراً في مسار التاريخ الكوردي الحديث.

-
- McDowall, David. *A Modern History of the Kurds*. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004.
 - Jwaideh, Wadie. *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006.
 - Olson, Robert. *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880–1925*. Austin: University of Texas Press, 1989.
 - van Bruinessen, Martin. "The Kurds in Movement: Reflections on Kurdish Nationalism and Identity." In *The Kurds: A Contemporary Overview*, edited by Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl. London: Routledge, 1992.
 - Nezan, Kendal. "Kurdish History." In *A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan*, edited by Gérard Chaliand. London: Zed Books, 1993.
 - "A Genealogy of Rojava: Kurds and Armenians Declare the Republic of Mount Ararat, 1926–1932"
 - Aydin, S. *State Formations, Nations and Kurdish Movements: A Comparative Analysis from the Late Ottoman Empire to Republican People's Party in Turkey (1923–1945), British Mandate Regime in Iraq (1920–1932)*.
 - Holmes, Amy Austin. "A Genealogy of Rojava: Kurds and Armenians Declare the Republic of Mount Ararat, 1926–1932"
 - Olson, Robert. "The Kurdish Rebellions of Sheikh Said (1925), Mt. Ararat (1930), and Dersim (1937–38): Their Impact on Kurdish and Turkish Nationalism."
 - Kılınc, Orhan. *Agri İsyanları (1926–1930)*. Marmara University, 2006.

الثامن عشر: العلاقة الكردية الأرمنية وتحالف المصالح في مرحلة آغري

تحتل العلاقة بين الحركة القومية الكردية والحركة القومية الأرمنية خلال مرحلة ثورة آغري موقعاً بالغ الحساسية والأهمية في دراسة تاريخ الشرق الأوسط في مرحلة ما بين الحربين العالميتين؛ لأنها تكشف عن طبيعة العلاقات التي نشأت بين الحركات القومية في أعقاب انهيار الإمبراطورية العثمانية، وتوضح في الوقت نفسه أن التاريخ السياسي للمنطقة لم يكن قائماً على علاقات ثابتة من الصداقة أو العداة، بل كان أكثر تعقيداً، تحكمه في مراحل مختلفة اعتبارات الأمن والمصالح والحدود والذاكرة التاريخية والتنافس على الأرض ومواجهة سياسات الدول الصاعدة.

ومن الخطأ النظر إلى العلاقة الكردية-الأرمنية في تلك المرحلة من خلال ثنائية مبسطة تقوم على العداة الدائم أو التحالف الدائم. فالعلاقة بين الشعبين كانت أقدم بكثير من الحركات القومية الحديثة، وقد عرفت عبر قرون طويلة صوراً متعددة من التعايش والتجاور والتفاعل الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب فترات من التوتر والصراع والتنافس. ومع دخول المنطقة عصر القومية الحديثة، اكتسبت هذه العلاقة أبعاداً جديدة؛ إذ لم يعد السؤال متعلقاً فقط بالعلاقات المحلية بين جماعات سكانية متجاورة، وإنما أصبح مرتبطاً بمشروعات قومية تسعى إلى تحديد الأرض والهوية والحقوق السياسية والسيادة.

وقد أدى انهيار الإمبراطورية العثمانية والحرب العالمية الأولى إلى تغيير الإطار الذي كانت تتحرك داخله هذه العلاقات بصورة جذرية. فقد انهارت البنية الإمبراطورية التي كانت تجمع جماعات متعددة تحت سلطة واحدة، وبدأت عملية إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة على أساس دول وحدود ومصالح دولية جديدة. وفي هذا السياق وجد الكورد والأرمن أنفسهم أمام واقع سياسي مختلف، أصبحت فيه مسألة الأرض أكثر ارتباطاً بمفهوم الدولة القومية، وأصبح تحديد المجال الجغرافي لكل مشروع قومي جزءاً من الصراع السياسي الذي أعقب الحرب.

بالنسبة إلى الأرمن، كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى مرتبطة بذاكرة كارثية عميقة وبالمطالبة بإعادة بناء الحياة السياسية والقومية الأرمنية بعد ما تعرض له الأرمن من قتل وتهجير واسع النطاق خلال الحرب. وبالنسبة إلى الكورد، كانت المرحلة نفسها مرتبطة بانتهاء الإمبراطورية العثمانية، وانتهاء نظام سياسي كانت بعض النخب الكردية قد امتلكت داخله أشكالاً مختلفة من النفوذ المحلي، ثم الانتقال إلى نظام جمهوري تركي جديد اتجه بصورة متزايدة نحو بناء دولة مركزية متجانسة وقوية.

وهكذا لم يكن الطرفان يدخلان مرحلة ما بعد الحرب من الموقع السياسي نفسه، لكنهما كانا يواجهان واقعاً إقليمياً جديداً فرض عليهما إعادة التفكير في مصالحهما

وعلاقتها مع القوى الأخرى. وقد أصبح صعود الدولة التركية الجديدة، وسياسات المركزية وإعادة تنظيم المجال السياسي والسكاني في الأناضول، أحد العوامل التي ساهمت في إعادة تشكيل العلاقات بين الحركات القومية المختلفة.

١- من الذاكرة التاريخية إلى السياسة الواقعية

كان من المستحيل أن تدخل الحركة القومية الكردية والحركة القومية الأرمنية في أي تعاون سياسي في عشرينيات القرن العشرين من دون أن تحمل كل منهما ذاكرة تاريخية مختلفة ومعقدة. فقد كانت أحداث الحرب العالمية الأولى حاضرة بقوة في الوعي السياسي الأرمني، كما كانت سنوات الحرب وما أعقبها من انهيار الإمبراطورية وتغير الحدود حاضرة في الوعي الكوردي. ولذلك لم يكن التعاون الذي ظهر لاحقاً نتيجة اختفاء الخلافات التاريخية، وإنما كان في جانب منه نتيجة إدراك سياسي بأن المصالح المشتركة في مرحلة معينة قد تفرض التواصل رغم استمرار الاختلافات.

وهنا تظهر أهمية التمييز بين الذاكرة التاريخية والمصلحة السياسية. فالذاكرة يمكن أن تستمر في حمل صور الصراع والاتهام والضحايا، بينما قد تدفع الظروف السياسية الأطراف نفسها إلى البحث عن مساحات محددة للتعاون. وليس في ذلك تناقض بالضرورة؛ فالتاريخ السياسي مليء بالحالات التي تتعاون فيها قوى تحمل ذكريات متعارضة عندما تواجه تهديداً أو خصماً مشتركاً.

وهذا هو أحد المفاتيح الأساسية لفهم العلاقة بين خوبيون والاتحاد الثوري الأرمني في مرحلة أغري. فلم يكن التعاون يعني أن الخلافات التاريخية بين الكورد والأرمن قد اختفت، ولا أنه نشأ تصور سياسي موحد حول جميع قضايا الأرض والحدود، وإنما كان تعبيراً عن تقاطع مصالح في ظرف إقليمي محدد.

لقد كانت خوبيون تسعى إلى تنظيم الحركة القومية الكردية وإعطاء القضية الكردية بعداً سياسياً يتجاوز الانتفاضات المحلية، وكانت تحتاج إلى شبكة من العلاقات الإقليمية والدولية تساعد على تعزيز موقعها السياسي. وفي المقابل، كانت الحركة الأرمنية تمتلك حساباتها الخاصة المتعلقة بأمن الأرمن ومستقبلهم السياسي والقضية الأرمنية في مواجهة الدولة التركية.

وبالتالي، فإن التقارب بين الطرفين يمكن فهمه بوصفه تحالف مصالح مرحلياً أكثر من كونه اتحاداً أيديولوجياً كاملاً.

٢- خوبيون والاتحاد الثوري الأرمني

تكتسب خوبيون أهمية خاصة في هذه المسألة لأنها مثلت إحدى المحاولات المبكرة لتنظيم الحركة القومية الكردية على أساس يتجاوز الولاءات المحلية والعشائرية. وقد أدركت قيادة خوبيون أن القضية الكردية بعد الحرب العالمية الأولى لم تعد

مجرد سلسلة من الانتفاضات المحلية، وإنما أصبحت مرتبطة بنظام إقليمي ودولي جديد، وأن نجاح أي مشروع قومي يتطلب إقامة علاقات مع القوى السياسية الأخرى.

وفي هذا السياق ظهرت أهمية العلاقة مع الاتحاد الثوري الأرمني، المعروف تاريخياً باسم الطاشناق. فقد وجدت بعض الأوساط السياسية الكردية والأرمنية أن مواجهة الدولة التركية يمكن أن توفر أرضية مشتركة للتنسيق، ولا سيما في المناطق الحدودية وفي ما يتعلق بالمعلومات والاتصالات والحركة والضغط السياسي.

وكانت هذه العلاقة ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى آغري، لأن المنطقة لم تكن مجرد مساحة جبلية معزولة، بل كانت تقع في بيئة جغرافية حساسة تتداخل فيها الحدود التركية والإيرانية، وتحرك فيها جماعات سكانية وشبكات اجتماعية قديمة، كما كانت قريبة من مناطق ذات أهمية بالنسبة إلى الحركة الأرمنية.

وهنا يجب الحذر من تحويل هذا التعاون إلى صورة لتحالف شامل بين الشعبين. فالمصادر التاريخية تشير إلى وجود تعاون واتصالات بين خويون والطاشناق في سياق آغري، لكن ذلك لا يعني أن جميع الكورد والأرمن كانوا جزءاً من المشروع نفسه، أو أن كل الخلافات التاريخية والسياسية قد انتهت. فالحركات القومية نفسها لم تكن وحدات متجانسة، وكانت داخل كل حركة تيارات واتجاهات ومصالح مختلفة.

ومن ثم، فإن الأدق تاريخياً هو الحديث عن تقارب سياسي وتنظيمي بين قوى محددة، وليس عن تحالف مطلق بين مجتمعين كاملين.

٣- آغري بوصفها نقطة تقاطع جيوسياسي

اكتسبت آغري أهمية إضافية بسبب موقعها الجغرافي. فقد كان جبل آغري ومحيطه يقعان ضمن منطقة حدودية تقاطع فيها اعتبارات تركيا وإيران والحركة الكردية، كما كانت الجغرافيا نفسها تسمح باستمرار علاقات اجتماعية تتجاوز الحدود السياسية التي أصبحت أكثر صرامة في ظل الدولة الحديثة.

وهذا الموقع جعل آغري نقطة مناسبة نسبياً لالتقاء المصالح بين القوى التي كانت ترى أن الدولة التركية تمثل خصماً مشتركاً. فالحركة الكردية كانت تسعى إلى الحفاظ على قاعدة مقاومة داخل الأراضي التركية، بينما كانت القوى الأرمنية تتابع بدورها مصالحها السياسية والأمنية الخاصة في المنطقة.

وبذلك أصبحت آغري أكثر من مجرد مسرح للعمليات العسكرية؛ تحولت إلى عقدة جيوسياسية تلتقي عندها قضايا القومية والحدود والأمن والتحالفات الإقليمية.

وقد جعل هذا الوضع الدولة التركية تنظر إلى النشاط الكوردي في المنطقة باعتباره قضية تتجاوز حدود التمرد الداخلي. فوجود اتصالات مع قوى أرمنية، إلى جانب الطبيعة الحدودية للمنطقة، كان يعني بالنسبة إلى أنقرة احتمال تحول المقاومة المحلية إلى جزء من شبكة أوسع من العلاقات السياسية والعسكرية.

وهنا يمكن فهم سبب الحساسية الكبيرة التي اكتسبتها آغري في الحسابات التركية.

٤- التعاون في مواجهة خصم مشترك

لم يكن أساس التقارب الكوردي-الأرمني في آغري قائماً بالضرورة على تطابق الرؤى حول المستقبل السياسي للمنطقة، وإنما على وجود مصالح مشتركة في مرحلة محددة. وهذه نقطة ضرورية لفهم طبيعة التحالفات السياسية في تلك الفترة.

فالحركة الكوردية كانت تنظر إلى المسألة من زاوية قومية كوردية، وتسعى إلى إيجاد صيغة سياسية تحقق للكورد كياناً أو وضعاً سياسياً يتناسب مع تصورهما القومي. أما الحركة الأرمنية فكانت تحمل أجندة قومية خاصة بها، مرتبطة بالتجربة الأرمنية في الحرب العالمية الأولى وبمسألة الأمن والحقوق والمستقبل السياسي للأرمن.

وبالتالي لم يكن هناك بالضرورة مشروع واحد يجمع الطرفين في كل التفاصيل، وإنما كان هناك تقاطع في المصالح في مواجهة الدولة التركية.

وهذه الصورة أكثر دقة من تصوير العلاقة بوصفها وحدة سياسية كاملة؛ لأن التحالفات التي تنشأ في ظروف الصراع لا تلغي بالضرورة الاختلافات الجوهرية بين أطرافها. وقد تتفق حركتان على مواجهة خصم مشترك، ثم تختلفان حول قضايا أخرى تتعلق بالأرض أو الحدود أو شكل الدولة أو تفسير التاريخ.

ومن هنا فإن العلاقة الكوردية-الأرمنية في آغري ينبغي أن تدرس باعتبارها مثلاً على السياسة الواقعية في مرحلة إعادة تشكيل الشرق الأوسط.

٥- تجاوز الحدود السياسية

كان التعاون بين خوبيون وبعض القوى الأرمنية مهماً أيضاً لأنه يعكس طبيعة العمل السياسي في منطقة لم تكن الحدود الجديدة قد ألغت فيها جميع الروابط الاجتماعية والجغرافية القديمة.

فالحركة القومية الكوردية نفسها كانت ذات طبيعة عابرة للحدود، لأن الكورد كانوا موزعين بين تركيا وإيران والعراق وسوريا. وكانت الحركة الأرمنية بدورها تمتلك شبكات سياسية واجتماعية تتجاوز حدود الدولة التركية. ولذلك لم يكن النشاط السياسي محصوراً بصورة كاملة داخل الدولة التي وقعت فيها العمليات العسكرية.

وهذا يوضح أن الحدود التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى لم تكن مجرد خطوط جغرافية، وإنما أصبحت أدوات لإعادة تنظيم السلطة والحركة والسكان. ومع ذلك، فإن الجماعات التي كانت تعيش في المناطق الحدودية لم تنتقل فجأة من عالم اجتماعي مفتوح إلى عالم مغلق؛ فقد استمرت الروابط العائلية والعشائرية والتجارية والجغرافية، الأمر الذي جعل الحدود مجالاً للصراع بين منطقتي الدولة الحديثة ومنطقتي العلاقات الاجتماعية السابقة عليها.

وفي حالة آغري، ساعدت هذه البيئة على استمرار الاتصالات والحركة، لكنها في الوقت نفسه جعلت المنطقة أكثر حساسية بالنسبة إلى الدول المجاورة.

٦- حدود التحالف

ومع أهمية التعاون الكوردي-الأرمني، فإن له حدوداً ينبغي عدم تجاهلها. فلم يكن باستطاعة خوبيون والطاشناق تحويل التقارب السياسي إلى تحالف عسكري قادر على موازنة إمكانات الدولة التركية. كما لم تكن الظروف الدولية تسمح بتحويل التعاون إلى مشروع إقليمي واسع يحظى برعاية دولية قوية.

وكانت المشكلة الأساسية أن الحركات القومية كانت تمتلك إرادة سياسية وشبكات تنظيمية، لكنها لم تكن تمتلك الموارد التي تمتلكها الدول الحديثة من جيوش نظامية وموارد مالية ومؤسسات دبلوماسية وسيطرة على الحدود.

وهكذا ظل التعاون محكوماً بحدود القوة المتاحة لكل طرف.

كما أن اختلاف الأهداف النهائية ظل عاملاً مهماً. فالقومية الكوردية والقومية الأرمنية لم تكونا مشروعاً واحداً، ولم يكن من الممكن افتراض أن التقارب التكتيكي سيؤدي تلقائياً إلى توافق استراتيجي كامل.

وهذا يفسر لماذا ينبغي استخدام مفهوم «تحالف المصالح» عند دراسة هذه المرحلة. فهذا المفهوم يسمح لنا بفهم التعاون من دون المبالغة في طبيعته، ويعترف في الوقت نفسه بأن المصالح المشتركة يمكن أن تنتج تعاوناً حقيقياً حتى عندما تكون الذاكرة التاريخية مثقلة بالصراع.

٦- الذاكرة والتاريخ السياسي

تطرح العلاقة الكوردية-الأرمنية في آغري أيضاً مسألة مهمة تتعلق بكيفية كتابة التاريخ. فالروايات القومية اللاحقة كثيراً ما حاولت قراءة الماضي من خلال منظور أحادي، بحيث يظهر أحد الطرفين بصورة الضحية المطلقة أو الطرف الآخر بصورة المسؤول المطلق، أو تمحى تماماً لحظات التعاون عندما لا تنسجم مع السردية السياسية اللاحقة.

لكن المؤرخ لا يستطيع بناء تفسير دقيق بهذه الطريقة.

فالمجتمعات يمكن أن تتصارع وتعيش في الوقت نفسه، ويمكن أن تتعاون في مرحلة وتختلف في مرحلة أخرى، ويمكن للذاكرة أن تحتفظ بالصراع والتعاون معاً. ولذلك فإن وجود تعاون بين بعض القوى الكوردية والأرمنية في آغري لا يحو المآسي والصراعات السابقة، كما أن وجود صراعات تاريخية لا يعني استحالة التعاون السياسي في مرحلة لاحقة.

إن التاريخ أكثر تركيباً من الروايات التي تبحث عن علاقة واحدة ثابتة.

ولهذا يجب التعامل مع العلاقة الكوردية-الأرمنية في آغري بوصفها جزءاً من عملية أوسع شهدت انتقال المنطقة من عالم الإمبراطوريات متعددة الجماعات إلى عالم الدول القومية. ففي العالم الإمبراطوري كانت العلاقات المحلية تتداخل مع نظام سياسي واسع، أما في عصر الدولة القومية فأصبح لكل جماعة مشروع سياسي يتجه نحو تعريف الأرض والحدود والسيادة بصورة أكثر حدة.

وكانت هذه العملية أحد أسباب ارتفاع مستوى التوتر بين المشاريع القومية المختلفة.

٧- البعد السياسي للتحالف

كان للتقارب الكوردي-الأرمني أهمية تتجاوز التعاون العسكري المباشر؛ لأنه أعطى الحركة الكوردية إمكانية تقديم قضيتها ضمن شبكة أوسع من القضايا القومية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

فالقضية الكوردية لم تعد تظهر فقط باعتبارها نزاعاً بين سكان محليين والدولة التركية، بل بدأت ترتبط بأسئلة تقرير المصير والحدود والحقوق القومية وإعادة تشكيل الأناضول والشرق الأوسط.

ومن هذه الزاوية، كانت خوبيون تحاول تحويل آغري إلى أكثر من قاعدة عسكرية. كانت تريد أن تصبح المقاومة جزءاً من مشروع سياسي يمكن أن يحظى باهتمام إقليمي ودولي.

وكان التعاون مع القوى الأرمنية يخدم هذا الاتجاه بصورة غير مباشرة، لأنه وضع الثورة داخل شبكة أوسع من العلاقات السياسية التي تتجاوز الحدود التركية.

لكن هذه الاستراتيجية اصطدمت بواقع النظام الدولي. فالقوى الكبرى التي ساهمت في رسم النظام الجديد للشرق الأوسط لم تكن مستعدة بالضرورة لدعم مشروع قومي كوردي مستقل على حساب استقرار الدول التي اعترفت بحدودها الجديدة. وبعد تثبيت النظام الذي خرج من الحرب العالمية الأولى، أصبحت قدرة الحركات غير الحكومية على تغيير الحدود بالقوة محدودة للغاية.

ومن هنا فإن مشكلة آغري لم تكن عسكرية فقط؛ كانت أيضاً مشكلة شرعية دولية وموازن قوى.

٨- بين القومية والمصلحة

تكشف تجربة آغري أن القومية لا تعمل في فراغ. فحتى عندما تكون الهوية القومية قوية، تظل الحركة السياسية مضطرة إلى التعامل مع دول وجيوش وحدود وتحالفات ومصالح دولية.

وهذا ما جعل التعاون الكوردي-الأرمني تجربة مهمة من الناحية السياسية. فقد أظهر أن الحركات القومية يمكن أن تتجاوز خلافاتها عندما تواجه مصالح مشتركة،

لكنه أظهر أيضاً أن التحالفات التكتيكية لا تكفي وحدها لصناعة نظام سياسي جديد.

فالتحالف يحتاج إلى موارد.
والموارد تحتاج إلى مؤسسات.
والمؤسسات تحتاج إلى قاعدة جغرافية مستقرة.
والقاعدة الجغرافية تحتاج إلى حماية عسكرية.
والحماية العسكرية تحتاج إلى دعم سياسي ودولي.
وعندما تغيب هذه الحلقات، يصبح التحالف معرضاً للانهار تحت ضغط الدولة الأقوى.

وهذا هو أحد الدروس الأساسية التي يمكن استخلاصها من تجربة آغري.

٩- آغري بين الكورد والأرمن والدولة التركية

في النهاية، لا يمكن فصل العلاقة الكوردية-الأرمنية عن الصراع الثلاثي الذي تشكل بصورة غير مباشرة بين الحركة القومية الكوردية والحركة القومية الأرمنية والدولة التركية. فقد حاولت أنقرة تثبيت سيادتها على المجال الذي اعتبرته جزءاً من الدولة التركية، بينما سعت الحركات القومية إلى إعادة تعريف المجال السياسي على أساس قومي.

وفي هذه البيئة أصبحت آغري نقطة اصطدام بين تصورات مختلفة للسيادة.
فبالنسبة إلى الدولة التركية، كان وجود قوة مسلحة ذات مشروع قومي داخل حدودها يمثل تحدياً مباشراً لسلطة الدولة.

وبالنسبة إلى خويون، كانت آغري فرصة لإظهار أن القضية الكوردية تستطيع الانتقال من الخطاب السياسي إلى الفعل العسكري.

أما بالنسبة إلى القوى الأرمنية المتعاونة مع الكورد، فقد كان التقارب مرتبطاً بحسابات سياسية وأمنية خاصة بها.

وهكذا لم يكن الجبل مجرد ساحة قتال، بل أصبح مكاناً تتقاطع فيه مشاريع قومية مختلفة داخل نظام إقليمي جديد.

خلاصة القول، إن العلاقة الكوردية-الأرمنية في مرحلة آغري تكشف عن حقيقة أساسية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث: الحركات القومية لم تكن تتحرك منفردة، بل كانت تدخل في شبكة من التحالفات والخصومات والتفاهات التي تحددها المصالح والظروف الإقليمية.

فالتاريخ المشترك بين الكورد والأرمن كان يحمل عناصر من التعايش والصراع معاً، والحرب العالمية الأولى عمقت الذاكرة المأساوية وغيّرت طبيعة الصراع، لكن التحولات

السياسية التي أعقبت الحرب أوجدت أيضاً ظروفاً سمحت لبعض القوى الكردية والأرمنية بالاقتراب والتنسيق.

وكان تعاون خويون مع الاتحاد الثوري الأرمني في سياق آغري مثلاً على هذا النوع من التقارب السياسي.

لم يكن تحالفاً مطلقاً بين شعبين، ولم يكن محوياً للخلافات التاريخية، وإنما كان تقاطعاً مرحلياً للمصالح في مواجهة واقع سياسي وعسكري مشترك.

وقد كشفت التجربة في الوقت نفسه عن حدود هذا النوع من التحالفات. فغياب الدولة الكردية، وضعف الموارد، وعدم وجود دعم دولي حاسم، واختلاف الأهداف القومية، وقدرة الدولة التركية على استخدام مؤسساتها العسكرية والدبلوماسية، كلها عوامل جعلت التعاون غير قادر على تحويل ميزان القوى بصورة جوهرية.

ومع ذلك، فإن القيمة التاريخية لهذا التقارب لا تختفي بسبب فشله العسكري. فأغري أظهرت أن القومية الكردية بدأت تفكر بصورة متزايدة في العمل السياسي خارج الحدود المحلية، وأن خويون حاولت بناء علاقات مع قوى قومية أخرى، وأن المنطقة دخلت مرحلة أصبحت فيها الحدود والسيادة والتحالفات الدولية عناصر أساسية في تحديد مستقبل الحركات القومية.

ومن هنا فإن العلاقة الكردية-الأرمنية في آغري ليست هامشاً في تاريخ الثورة، بل نافذة لفهم طبيعة المرحلة كلها: مرحلة انتقلت فيها المنطقة من عالم الإمبراطورية إلى عالم الدولة القومية، ومن العلاقات المحلية المتشابكة إلى الحدود السياسية الصارمة، ومن الانتفاضات المحلية إلى المشاريع القومية المنظمة، ومن الصراع الداخلي إلى تداخل القضية القومية مع النظام الإقليمي والدولي.

وفي هذه البيئة، أصبحت آغري لحظة تاريخية تكشف بوضوح أن نجاح أي مشروع قومي لا يعتمد فقط على قوة الفكرة أو شجاعة المقاتلين، وإنما يتوقف أيضاً على القدرة على بناء المؤسسات، وتكوين التحالفات، وإدارة الحدود، وتأمين الموارد، والحصول على الشرعية والدعم في نظام دولي تحكمه في النهاية موازين القوى.

ولهذا بقي التعاون الكوردي-الأرمني في مرحلة آغري شاهداً على مفارقة تاريخية عميقة: قد تلتقي الحركات القومية عند نقطة المصالح المشتركة، لكنها لا تستطيع تحويل هذا اللقاء إلى مشروع سياسي دائم ما لم تمتلك مؤسسات وقاعدة قوة قادرة على حماية ذلك المشروع والاستمرار به.

قيمة التعاون الكوردي-الأرمني في سياق آغري

ومع ذلك، فإن قيمة التعاون الكوردي-الأرمني في مرحلة آغري لا تقاس فقط بنتائج العسكرية المباشرة، ولا بقدرته على تغيير ميزان القوى على الأرض، وإنما تكمن أهميته الأعمق في كونه كشف عن تحول في طبيعة التفكير السياسي لدى بعض النخب

القومية في المنطقة. فقد أظهرت هذه التجربة أن الحركات القومية، عندما تجد نفسها أمام دولة مركزية تمتلك مؤسسات عسكرية وإدارية ودبلوماسية متماسكة، قد تضطر إلى تجاوز العداوات التاريخية والبحث عن مساحات مشتركة للتنسيق، حتى عندما تظل الأهداف النهائية لكل طرف مختلفة. وبذلك أصبحت العلاقة بين خوويون وبعض الأوساط الأرمنية مثلاً على كيفية انتقال السياسة القومية من منطق الخصومة التاريخية وحدها إلى منطق المصالح المشتركة التي تفرضها ظروف المرحلة.

لقد كان هذا التحول مهماً بصورة خاصة في عشرينيات القرن العشرين، لأن انهيار الإمبراطورية العثمانية أوجد نظاماً سياسياً جديداً لم تعد فيه الجماعات القومية تتحرك داخل إطار إمبراطوري واحد قادر على احتواء تناقضاتها. فقد ظهرت دول وحدود جديدة، وأصبحت قضايا الأرض والسيادة والأمن مرتبطة بمؤسسات الدولة الحديثة، بينما وجدت الحركات القومية نفسها مضطرة إلى البحث عن أدوات جديدة للتأثير. وفي هذا السياق، لم تعد العلاقة بين الكورد والأرمن مسألة تاريخية واجتماعية فقط، وإنما أصبحت أيضاً جزءاً من صراع سياسي على شكل النظام الإقليمي الجديد.

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم التعاون المرتبط بأغري باعتباره محاولة لبناء تقاطع سياسي مؤقت بين حركتين قوميتين مختلفتين. فخويون كانت تسعى إلى تطوير القضية الكوردية من مستوى الانتفاضات المحلية إلى مستوى الحركة القومية المنظمة، بينما كان لدى التيارات الأرمنية، ولا سيما تلك المرتبطة بالاتحاد الثوري الأرمني، أجندة قومية خاصة تشكلت في سياق تاريخي مختلف، لكنها تقاطعت في بعض المراحل مع المصالح الكوردية في مواجهة سياسات الجمهورية التركية الجديدة. ومن هنا لم يكن التحالف قائماً على وحدة الأهداف، بل على وجود خصم مشترك ومساحات محددة من المصالح المتبادلة.

وهذا التمييز ضروري حتى لا تتحول دراسة العلاقة إلى رواية تبسيطية تفترض وجود «تحالف كوردي-أرمني» متكامل ومستمر. فالتاريخ الفعلي أكثر تعقيداً من ذلك. كانت هناك اتصالات وتفاعلات وتنسيق في ظروف معينة، لكن ذلك لم يلغ الاختلافات العميقة بين المشروعين القوميين، ولم يؤسس بالضرورة لجهة سياسية موحدة أو استراتيجية مشتركة طويلة الأمد. كما أن طبيعة العلاقة لم تكن واحدة لدى جميع القيادات أو الجماعات الكوردية والأرمنية، بل كانت تتأثر بالظروف المحلية وبالمصالح السياسية وبالتحولات الإقليمية.

وهنا تظهر أهمية التمييز بين التحالف التكتيكي والتحالف الاستراتيجي. فالتحالف التكتيكي قد ينشأ عندما يواجه طرفان خطراً مشتركاً، ويستمر بقدر استمرار المصلحة التي أنتجت، بينما يتطلب التحالف الاستراتيجي قدراً أكبر من التوافق حول الأهداف النهائية ووسائل تحقيقها. وفي حالة أغري، تبدو بعض أشكال التعاون أقرب إلى المستوى الأول؛ أي إلى التنسيق الذي فرضته الظروف السياسية والعسكرية، وليس إلى مشروع سياسي موحد بين الحركة القومية الكوردية والحركة القومية الأرمنية.

وكانت هذه الواقعية السياسية مفهومة في ضوء موازين القوى القائمة آنذاك. فالدولة التركية لم تكن تواجه حركة واحدة فقط، وإنما كانت تعمل على تثبيت سيادتها على أراضي الجمهورية الجديدة وإعادة تنظيم مؤسساتها العسكرية والإدارية والأمنية. وفي المقابل، كانت الحركات القومية الكردية والأرمنية تعمل في بيئة تفتقر إلى دولة قومية مستقلة تمتلك مواردها وإمكاناتها الخاصة. ولذلك كان البحث عن الحلفاء والاتصالات الخارجية وسيلة لتعويض جزء من هذا النقص.

ومن هنا اكتسب الموقع الجغرافي لأغري أهمية تتجاوز قيمته العسكرية. فالجبل كان يقع في فضاء حدودي حساس، وكانت المنطقة المحيطة به مرتبطة بالتفاعلات التركية والإيرانية والقوقازية. وهذا جعل أي نشاط مسلح فيها قابلاً لأن يتحول من شأن داخلي إلى مسألة ذات أبعاد إقليمية. فوجود الحدود لم يكن مجرد عامل يسمح بالانسحاب أو الحركة، وإنما كان يعني أيضاً وجود دول أخرى تستطيع التأثير في مسار الأحداث، سواء من خلال السماح بالحركة أو منعها، أو من خلال ضبط الحدود، أو من خلال اتخاذ مواقف سياسية ودبلوماسية تجاه ما يجري.

وفي هذا الإطار، كان التعاون مع الأوساط الأرمنية يحمل بالنسبة إلى خويون قيمة سياسية تتجاوز الدعم المباشر للمقاتلين. فقد كان من شأن العلاقات الأرمنية الخارجية أن توفر قنوات اتصال مع دوائر سياسية وإعلامية خارج المجال التركي، وأن تساعد على تقديم القضية الكردية بوصفها جزءاً من أزمة أوسع تتعلق بمصير الشعوب التي خرجت من الإمبراطورية العثمانية وهي تبحث عن ترتيبات سياسية جديدة. وهذا الجانب مهم لأن خويون لم تكن تنظر إلى العمل العسكري باعتباره هدفاً قائماً بذاته، بل حاولت أن تمنحه إطاراً سياسياً وقومياً وأن تعرض القضية الكردية على الرأي العام الخارجي.

لكن هذه الاستراتيجية اصطدمت بحدود النظام الدولي نفسه. فقد كانت القوى الكبرى قد أعادت ترتيب المنطقة وفق اعتبارات الأمن والمصالح والتوازنات الدولية، ولم يكن لديها استعداد ثابت لتحويل المطالب القومية الكردية إلى مشروع دولة مستقلة. كما أن المصالح الدولية في تركيا وإيران والعراق وسوريا والقوقاز جعلت القضية الكردية جزءاً من شبكة معقدة من الحسابات الإقليمية. ولذلك لم يكن مجرد وجود علاقات بين خويون وبعض القوى الأرمنية كافياً لتوفير الدعم السياسي أو العسكري الضروري لتغيير موازين القوى.

والأهم أن الدولة التركية كانت تنظر إلى أي نشاط قومي عابر للحدود باعتباره تحدياً محتملاً لسيادتها. فالتنسيق بين جماعات سياسية تمتلك امتدادات خارج الحدود كان يعني، من وجهة نظر الدولة، احتمال ظهور شبكات يصعب إخضاعها بالوسائل الأمنية المحلية وحدها. ولذلك أصبحت السيطرة على الحدود جزءاً من استراتيجية التعامل مع الثورة، وأصبح التعاون التركي مع الدول المجاورة وضبط المناطق الحدودية عنصراً أساسياً في الحد من قدرة الحركة الكردية على المناورة.

وهنا تتضح المفارقة التاريخية في تجربة آغري: فالعامل الذي منح الثورة بعض القوة كان هو نفسه العامل الذي جعلها أكثر إثارة للقلق بالنسبة إلى الدول المحيطة بها. فامتلاكها امتدادات اجتماعية وسياسية خارج الحدود وفر لها إمكانيات للحركة والاتصال، لكنه جعلها في الوقت نفسه مرتبطة بمسائل السيادة والأمن الإقليمي. وكلما حاولت الثورة الاستفادة من هذا العمق الحدودي، ازدادت أهمية موقف الدول المجاورة، وأصبح نجاحها مرتبطاً بعوامل لا تستطيع السيطرة عليها بالكامل.

كما أن التعاون الكوردي-الأرمني يكشف جانباً آخر من تطور الحركة القومية الحديثة، وهو أن القومية لم تكن تعني بالضرورة الانغلاق داخل حدود جماعة واحدة. فالحركات القومية نفسها كانت تدخل في علاقات وتحالفات مع حركات قومية أخرى، وتبحث عن نقاط التقاء بينها، وتستخدم الشبكات السياسية العابرة للحدود من أجل تحقيق أهدافها. ومن هذه الناحية، كانت خويون تحاول العمل وفق منطق سياسي حديث نسبياً: إذا كانت القضية الكوردية عابرة للحدود، فإن الدفاع عنها يحتاج بدوره إلى شبكة علاقات تتجاوز الحدود.

لكن المشكلة أن الشبكة السياسية لا تعادل الدولة. فقد تستطيع الحركة بناء علاقات واتصالات، وقد تتمكن من الحصول على تعاطف سياسي أو دعم محدود، لكنها تظل تفتقر إلى الموارد التي تمتلكها الدولة الحديثة: الجيش النظامي، الإدارة، الضرائب، البنية اللوجستية، المؤسسات الدبلوماسية، السيطرة على الحدود، والقدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها بصورة مستمرة. ولذلك بقيت العلاقات العابرة للحدود في حالة آغري عاملاً مساعداً، لكنها لم تستطع أن تتحول إلى بديل عن القوة المؤسسية للدولة.

ومن هنا يمكن القول إن تجربة آغري كشفت مبكراً حدود السياسة القومية من دون قاعدة مؤسسية مستقرة. فقد امتلكت الحركة فكرة قومية، وقيادة سياسية، وتنظيماً، وعلاقات خارجية، وقوة عسكرية، لكنها لم تمتلك دولة تستطيع تحويل هذه العناصر إلى منظومة متكاملة. وكان هذا النقص واضحاً بصورة خاصة عندما دخل الصراع مرحلته الأخيرة، إذ لم تعد المشكلة مقتصرة على قدرة المقاتلين على الصمود في الجبال، بل أصبحت مرتبطة بقدرتهم على تأمين الموارد والحلفاء والممرات والاتصالات والغطاء السياسي.

ولهذا فإن العلاقة الكوردية-الأرمنية في مرحلة آغري ينبغي ألا تقرأ باعتبارها هامشاً في تاريخ الثورة، ولا باعتبارها تحالفاً أسطورياً خالياً من التناقضات، وإنما بوصفها تجربة سياسية واقعية نشأت في لحظة تاريخية استثنائية. إنها تكشف كيف يمكن لمجموعتين قوميتين تحملان ذاكرة تاريخية مثقلة بالخلافات أن تجدا، في ظروف معينة، مصلحة مشتركة تدفعهما إلى التنسيق، كما تكشف في الوقت نفسه هشاشة مثل هذه التفاهات عندما لا تستند إلى توافق استراتيجي طويل الأمد أو إلى قوة مؤسسية قادرة على حمايتها.

والأهم من ذلك أن هذه التجربة تضع ثورة آغري داخل سياق أوسع من مجرد الصراع التركي-الكوردي. فقد كانت آغري جزءاً من إعادة تشكيل الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تداخلت القومية مع الحدود، والسيادة مع الأمن، والحركات المحلية مع العلاقات الدولية. وكانت القضية الكوردية، بحكم امتدادها الجغرافي بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، بطبيعتها قضية عابرة للحدود، الأمر الذي جعل أي محاولة لبناء حركة قومية كوردية تواجه منذ البداية سؤالاً صعباً: كيف يمكن لحركة قومية موزعة جغرافياً بين عدة دول أن تتحول إلى قوة سياسية موحدة، في حين أن كل دولة من هذه الدول تعتبر أي تنظيم عابر لحدودها تهديداً محتملاً لسيادتها؟

ومن هنا كانت آغري مختبراً مبكراً لهذا التناقض. فقد حاولت خوبيون أن تتجاوز التجزئة الجغرافية من خلال التنظيم السياسي والاتصالات الخارجية، وحاولت أن تجعل من آغري مركزاً لمقاومة ذات معنى قومي أوسع، بينما عملت الدولة التركية على إعادة حصر الصراع داخل إطار «السيادة الداخلية» ومنع تحوله إلى قضية دولية قابلة للتدويل. وبين هذين المسارين نشأ صراع لم يكن عسكرياً فقط، بل كان صراعاً على تعريف طبيعة القضية نفسها: هل هي تمرّد داخلي على الدولة التركية، أم حركة قومية لشعب يطالب بحق سياسي يتجاوز الحدود القائمة؟

وهذا السؤال تحديداً هو الذي يمنح العلاقة الكوردية-الأرمنية في مرحلة آغري أهميتها التاريخية والسياسية. فالتعاون لم يكن مجرد تفصيل عسكري، بل كان جزءاً من محاولة أوسع لإعادة رسم موقع القضية الكوردية داخل النظام الإقليمي والدولي. وقد نجحت خوبيون، إلى حد ما، في إخراج قضية آغري من إطارها المحلي وربطها بخطاب قومي وشبكات سياسية أوسع، لكنها لم تستطع تحويل هذا البعد العابر للحدود إلى قوة سياسية ومؤسسية قادرة على موازنة الدولة التركية.

وهكذا تكشف تجربة آغري عن مفارقة عميقة: كلما اتسعت القضية سياسياً، ازدادت حاجتها إلى مؤسسات أقوى؛ وكلما أصبحت الحركة عابرة للحدود، ازدادت حاجتها إلى استراتيجية دولية أكثر تعقيداً؛ وكلما اعتمدت على الجغرافيا الحدودية، أصبحت أكثر ارتباطاً بمواقف الدول المجاورة. ولذلك فإن التعاون الكوردي-الأرمني لم يكن سبباً حاسماً في نجاح الثورة أو هزيمتها، لكنه كان شاهداً على مرحلة مهمة من تطور التفكير القومي الكوردي، وعلى الانتقال من المقاومة المحلية إلى محاولة بناء شبكة سياسية إقليمية.

وفي المحصلة، فإن دراسة هذه العلاقة تساعد على فهم ثورة آغري بوصفها تجربة تقع عند تقاطع ثلاثة عوالم: القومية، والدولة، والنظام الدولي. فقد سعت الحركة الكوردية إلى بناء مشروع قومي يتجاوز الحدود، بينما سعت الدولة التركية إلى تثبيت حدودها وسيادتها، وكانت القوى الأرمنية تتحرك بدورها وفق مصالح قومية وسياسية

خاصة. ومن هذا التداخل نشأت تحالفات مؤقتة، وتناقضات عميقة، وفرص محدودة، وانتهت التجربة عسكرياً دون أن تحقق مشروعها السياسي.

غير أن نهايتها العسكرية لم تلغ دلالتها التاريخية. فقد أظهرت آغري أن القومية الحديثة لا تتشكل فقط من خلال الانتفاضات، وإنما من خلال التنظيم والشبكات والتحالفات والخطاب السياسي والقدرة على التعامل مع النظام الدولي. وأظهرت كذلك أن الذاكرة التاريخية، مهما كانت ثقيلة، لا تمنع دائماً نشوء تحالفات سياسية عندما تتغير المصالح. وفي المقابل، أثبتت أن مثل هذه التحالفات لا تستطيع وحدها بناء دولة، وأن المشروع القومي يحتاج إلى أكثر من الشجاعة العسكرية والجغرافيا والاتصالات الخارجية؛ يحتاج إلى مؤسسات وموارد وعمق سياسي ودبلوماسي واستراتيجية طويلة الأمد.

ومن هذه الزاوية، فإن العلاقة الكوردية-الأرمنية في مرحلة آغري ليست مجرد فصل عن تعاون عابر بين حركتين قوميتين، بل هي نافذة لفهم أحد أعمق إشكالات التاريخ السياسي للشرق الأوسط في القرن العشرين: كيف تحاول الأمم التي لا تمتلك دولة أن تتحرك داخل نظام دولي يقوم أساساً على الدول ذات السيادة؟ لقد كانت آغري إحدى الإجابات المبكرة عن هذا السؤال، وكانت في الوقت نفسه واحدة من أكثر تجاربه قسوة؛ إذ أثبتت أن امتلاك القضية والهوية والتنظيم لا يكفي وحده، ما لم يتحول ذلك كله إلى قدرة سياسية ومؤسسية تستطيع الصمود أمام دولة تمتلك أدوات القوة الحديثة.

وبذلك يمكن النظر إلى العلاقة الكوردية-الأرمنية في مرحلة آغري بوصفها إحدى الحلقات التي تكشف انتقال الصراع من مستوى المواجهة المحلية إلى مستوى أكثر تعقيداً تتداخل فيه القومية مع الجغرافيا والسيادة والعلاقات الدولية. فقد أدركت خوبيون أن الثورة، مهما امتلكت من قدرة على الصمود داخل الجبل، لن تستطيع أن تعيش بمعزل عن محيطها الإقليمي، وأن استمرارها يتطلب شبكة من العلاقات السياسية تتجاوز حدود المنطقة التي تدور فيها العمليات العسكرية. وفي المقابل، كانت القوى الأرمنية تتحرك هي الأخرى داخل فضاء سياسي جديد، تبحث فيه عن وسائل لحماية مصالحها القومية وتعزيز حضورها السياسي بعد التحولات العميقة التي أحدثتها الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية. ومن هنا لم يكن التقاطع بين الطرفين وليد تشابه كامل في الأهداف، وإنما كان نتيجة إدراك مشترك بأن النظام السياسي الجديد في الأناضول والقوقاز قد خلق واقعاً يفرض على الحركات القومية إعادة صياغة حساباتها. فالدولة التركية الناشئة كانت تعمل على تثبيت سيادتها وترسيخ مركزيتها، بينما كانت الحركات القومية الكوردية والأرمنية تواجه واقعاً لم تعد فيه مطالبها قابلة للتحقق بالوسائل المحلية وحدها. ولذلك أصبحت العلاقات والتحالفات والاتصالات الخارجية جزءاً من أدوات العمل السياسي، وأصبح البحث عن نقاط التقاطع وسيلة لتعويض جانب من ضعف القوة المادية.

غير أن أهمية هذا التعاون لا ينبغي أن تدفع إلى المبالغة في طبيعته أو حجمه. فلم يكن هناك مشروع كوردي-أرمني موحد، ولم تذب الحدود بين المشروعين القوميين، ولم تختفِ الخلافات التاريخية بسبب المصالح المشتركة. بل إن التعاون نفسه كان محكوماً بحدود المرحلة ومصالح الأطراف وقدرتها الفعلية على التحرك. ولذلك فإن التعبير الأدق ليس الحديث عن وحدة سياسية بين الكورد والأرمن، وإنما عن تقاطع مصالح وتنسيق سياسي في ظرف تاريخي محدد. وهذا التمييز مهم لأن التحالفات التاريخية لا ينبغي أن تقرأ بأثر رجعي وفق المفاهيم السياسية المعاصرة، بل يجب فهمها ضمن الظروف التي جعلتها ممكنة ومحدودة في الوقت نفسه.

وكانت آغري، بحكم موقعها الجغرافي، مناسبة بصورة خاصة لهذا النوع من التفاعلات. فالجبل يقع في منطقة حدودية شديدة الحساسية، حيث تتقاطع الأراضي التركية والإيرانية مع المجال القوقازي، وحيث تتداخل الحدود السياسية الحديثة مع شبكات اجتماعية وحركة سكانية وعلاقات تاريخية أقدم من الحدود نفسها. ولذلك لم يكن بالإمكان فصل ما يحدث في الجبل عن التطورات التي تجري في المناطق المحيطة به. فكل حركة للمقاتلين، وكل محاولة للحصول على السلاح أو الإمداد، وكل اتصال سياسي خارجي، كانت تحمل احتمالاً بأن تتحول المسألة من شأن عسكري محلي إلى قضية ذات أبعاد إقليمية.

ومن هذه الزاوية، كانت الحدود عنصراً مزدوج الوظيفة. فهي من جهة وفرت للثورة مجالاً للمناورة والاتصال والحركة، لكنها من جهة أخرى جعلتها رهينة لمواقف الدول التي تتحكم بهذه الحدود. فالمجال الحدودي لا يكون مفتوحاً بصورة مطلقة؛ إذ يمكن للدول أن تغلقه أو تراقبه أو تضبطه أو تتعاون فيما بينها لمنع استخدامه من جانب الحركات المسلحة. ولذلك فإن اعتماد الثورة على البيئة الحدودية لم يكن ميزة ثابتة، وإنما كان ميزة مشروطة بموقف الدول المجاورة وبقدرة الحركة على المحافظة على قنوات اتصال آمنة وفعالة.

وهنا يظهر أحد أهم أوجه الصراع السياسي في آغري: الحركة كانت تحاول تدويل القضية، بينما كانت الدولة التركية تعمل على إبقائها في إطار قضية داخلية تتعلق بسيادة الجمهورية. وهذا الصراع على تعريف طبيعة القضية كان لا يقل أهمية عن الصراع العسكري نفسه. فإذا نجحت خويون في تقديم آغري باعتبارها تعبيراً عن قضية قومية كوردية ذات أبعاد دولية، فإن مساحة المناورة السياسية للحركة كانت ستتسع. أما إذا تمكنت أنقرة من تثبيت وصفها باعتبارها تمرداً داخلياً، فإن المجال أمام التدخل الخارجي والتعاطف الدولي كان سيضيق.

ولهذا اكتسبت العلاقات مع القوى الأرمنية قيمة سياسية تتجاوز حجم الدعم المباشر الذي يمكن أن تقدمه. فوجود اتصالات مع حركة قومية أخرى ذات خبرة سياسية وشبكات خارجية كان يساعد خويون على الخروج من العزلة السياسية، وعلى إظهار أن القضية الكوردية ليست مجرد صراع عشائري أو اضطراب محلي

في منطقة جبلية. وكانت هذه النقطة شديدة الأهمية بالنسبة إلى مشروع خويون، التي سعت إلى تقديم نفسها بوصفها إطاراً سياسياً للقضية القومية الكوردية، وليس مجرد قيادة عسكرية لانتفاضة واحدة.

لكن في الوقت نفسه، كان هذا الانفتاح على الخارج يحمل مخاطره. فكلما توسعت علاقات الحركة، ازدادت حساسية الدول تجاه نشاطها. وكانت أنقرة تنظر بعين الريبة إلى أي علاقة بين الحركة الكوردية وقوى سياسية خارج حدودها، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمنطقة حدودية يمكن أن تتحول إلى قاعدة للعمليات أو إلى مركز لتنظيم سياسي عابر للحدود. ولذلك فإن التعاون الكوردي-الأرمني لم يكن منفصلاً عن الصراع الأوسع حول الأمن الإقليمي والسيادة التركية.

وكانت إيران تحتل موقعاً مهماً في هذه المعادلة. فالحدود التركية-الإيرانية لم تكن مجرد خط جغرافي، بل كانت جزءاً من البيئة العسكرية والسياسية للثورة. وكلما تمكنت القوات الكوردية من الاستفادة من المجال الحدودي، ازدادت قدرة الثورة على المناورة والانسحاب وإعادة التنظيم؛ وكلما أصبحت الحدود أكثر ضبطاً، تقلص هذا المجال. ولهذا كانت تركيا معنية بأن يتحول ضبط الحدود إلى جزء من استراتيجيتها العسكرية والسياسية، لا سيما مع إدراكها أن استمرار وجود منطقة خلفية يمكن استخدامها من قبل المقاتلين سيجعل القضاء على الثورة أكثر صعوبة.

ومن هنا يمكن فهم آغري باعتبارها مثلاً مبكراً على مشكلة القومية العابرة للحدود داخل نظام دولي يقوم على السيادة الإقليمية. فالقومية تستطيع أن تتجاوز الحدود في الوعي واللغة والذاكرة والروابط الاجتماعية، لكن الدولة الحديثة تظل قادرة على استخدام الحدود بوصفها أدوات قانونية وعسكرية وسياسية. وهنا ينشأ التناقض: الحركة ترى في الحدود عاملاً اصطناعياً لا يلغي الروابط القومية، بينما ترى الدولة في الحدود تعبيراً عن سيادتها التي لا يجوز للحركات السياسية تجاوزها.

وكان هذا التناقض أكثر وضوحاً في الحالة الكوردية بسبب توزيع المناطق الكوردية بين دول متعددة. فقد أصبحت الحركة القومية مضطرة إلى التفكير في قضية أوسع من حدود الدولة التي تعمل داخلها، لكنها في الوقت نفسه لم تكن تمتلك دولة أو مؤسسة مركزية تستطيع تمثيل هذه القضية على المستوى الدولي. ولذلك لجأت إلى التنظيمات السياسية والشبكات والاتصالات والتحالفات. وكانت خويون إحدى أبرز المحاولات التي سعت إلى أداء هذا الدور.

ومن هذه الناحية، فإن التعاون مع الأوساط الأرمنية يكشف جانباً مهماً من تطور خويون نفسها. فقد كانت الحركة تحاول الانتقال من مفهوم المقاومة المحلية إلى مفهوم العمل القومي المنظم. وهذا الانتقال يعني بالضرورة البحث عن وسائل جديدة للتواصل، وعن حلفاء، وعن قنوات إعلامية وسياسية، وعن إمكانية تقديم القضية الكوردية إلى الخارج. وبالتالي لم تكن العلاقات الخارجية بالنسبة إلى خويون مسألة ثانوية، وإنما كانت جزءاً من تصورهما لطبيعة النضال القومي.

لكن المشكلة التي واجهتها خوبيون كانت أن التنظيم السياسي لا يستطيع وحده تعويض غياب الدولة. فقد استطاعت الحركة إنشاء شبكات سياسية، لكنها لم تمتلك جيشاً نظامياً بالموارد التي تمتلكها الدولة التركية، ولم تكن تملك قاعدة اقتصادية مستقرة، ولم تحصل على اعتراف دولي بدولة كوردية، ولم تمتلك قوة كبرى مستعدة للدخول في مواجهة مباشرة مع تركيا دفاعاً عن مشروعها. ولذلك بقيت التحالفات الخارجية محدودة التأثير، مهما كانت أهميتها الرمزية والسياسية.

ومن هنا ينبغي النظر إلى التعاون الكوردي-الأرمني ضمن ميزان القوى الفعلي. فحتى لو أدى إلى تبادل المعلومات أو الاتصالات أو بعض أشكال الدعم، فإنه لم يكن قادراً بمفرده على تغيير المعادلة العسكرية. وكانت تركيا تمتلك مؤسسات دولة أكثر رسوخاً، وقوات مسلحة أكبر، وقدرة على التعبئة والتمويل والنقل، إضافة إلى القدرة على استخدام الأدوات الدبلوماسية في التعامل مع الدول المجاورة. وفي المقابل، كانت الحركة الكوردية تعتمد بدرجة أكبر على الموارد المحلية والشبكات الاجتماعية والقدرة على الحركة داخل بيئة جبلية صعبة.

وهذا يوضح أن التحالفات لا تكون مفيدة بالضرورة بالقدر نفسه لجميع الأطراف. فقد يكون للتحالف قيمة سياسية ورمزية كبيرة حتى إذا كانت فائدته العسكرية محدودة. وقد يمنح الحركة الصغيرة قدرة أكبر على الوصول إلى الخارج، لكنه لا يمنحها تلقائياً القدرة على تحويل نفسها إلى دولة. ولذلك فإن تقييم التعاون الكوردي-الأرمني يجب ألا يقوم على سؤال واحد هو: «هل ساعد التحالف الثورة عسكرياً؟» بل يجب أن يتوسع ليشمل أسئلة أخرى: هل ساعد في تدويل القضية؟ هل وسّع شبكة العلاقات؟ هل منح خوبيون قدرة أكبر على الحركة السياسية؟ وهل استطاع أن يخلق توازناً إقليمياً جديداً؟ وهنا تبدو الإجابة أكثر تعقيداً؛ فقد كان له أثر سياسي، لكنه بقي محدوداً أمام قوة الدولة التركية والنظام الإقليمي والدولي.

كما أن هذا التعاون يقدم درساً مهماً في دراسة العلاقات بين القوميات. فالتاريخ لا يتحرك دائماً وفق ثنائيات ثابتة من الصداقة والعداء. فقد تكون هناك ذاكرة صراع طويلة، ثم تنشأ في مرحلة معينة مصالح تدفع إلى التعاون، ثم تتغير الظروف فتعود الاختلافات إلى الظهور. ولا يعني ذلك أن أحد الطرفين كان قد تخلى عن هويته أو ذاكرته، بل يعني أن السياسة تمتلك قدرة على إعادة ترتيب الأولويات وفقاً للظروف.

وهنا تحديداً ينبغي تجنب إسقاط مفاهيم الحاضر على الماضي. فلا يصح تحويل أي اتصال سياسي محدود إلى «تحالف تاريخي» بالمعنى الكامل، كما لا يصح استخدام الخلافات التاريخية السابقة لنفي إمكان حدوث أي تعاون لاحق. كلا الطرفين جزء من الحقيقة. فالتاريخ يسمح بوجود التناقضات في اللحظة نفسها: يمكن أن توجد ذاكرة مؤلمة، وفي الوقت ذاته يمكن أن يوجد تعاون سياسي؛ ويمكن أن تكون هناك خلافات حول الأرض والهوية، وفي الوقت نفسه توجد مصلحة مشتركة في مواجهة قوة ثالثة.

ومن هذا المنظور، تصبح آغري حالة نموذجية لدراسة السياسة الواقعية للحركات القومية. فالحركات التي لا تمتلك دولة تضطر إلى استخدام ما لديها من موارد رمزية واجتماعية وسياسية لتعويض نقص القوة المادية. وقد يكون الحليف المؤقت مهماً لأنه يفتح نافذة صغيرة في جدار العزلة. لكن هذه النافذة لا تتحول إلى طريق واسع إلا إذا توفرت ظروف إقليمية ودولية مناسبة.

ولذلك فإن محدودية التعاون الكوردي-الأرمني لا تعني أنه كان بلا أهمية، كما أن وجوده لا يعني أنه كان قادراً على إنقاذ الثورة. لقد كان جزءاً من استراتيجية أوسع حاولت من خلالها خوبيون توسيع المجال السياسي للقضية الكوردية، لكنه ظل محكوماً بضعف الموارد وبالمواقف الإقليمية وبغياب الدعم الدولي الحاسم.

وإذا نظرنا إلى المسألة من زاوية أوسع، فإن تجربة آغري تكشف أن القضية القومية الكوردية دخلت في عشرينيات القرن العشرين مرحلة جديدة أصبحت فيها العلاقات الدولية جزءاً لا يمكن تجاهله من معادلة الصراع. فلم تعد الثورة تعتمد فقط على الجبل والمقاتلين والعشائر، وإنما أصبحت بحاجة إلى الحدود والحلفاء والاتصالات والإعلام والدبلوماسية. وهذا التحول كان مؤشراً على انتقال الحركة الكوردية من نمط الانتفاضات المحلية إلى نمط أكثر تعقيداً من العمل القومي الحديث.

وفي المقابل، دفعت هذه التطورات الدولة التركية إلى تطوير أدواتها في التعامل مع القضية. فلم تعد المواجهة عسكرية فقط، بل أصبحت مرتبطة بضبط الحدود، والتنسيق مع الدول المجاورة، ومراقبة النشاط السياسي الخارجي، ومنع تدويل القضية، وتثبيت الرواية الرسمية حول السيادة والوحدة الإقليمية. وهكذا تحولت آغري إلى صراع متعدد المستويات، تتفاعل فيه المعركة العسكرية مع المعركة السياسية والدبلوماسية.

وهنا تكمن إحدى أهم نتائج دراسة العلاقة الكوردية-الأرمنية: إن التحالفات القومية لا تنشأ في الفراغ، وإنما تتشكل داخل نظام من القوى والمصالح والحدود. وقد يكون التقارب بين حركتين قوميتين ممكناً عندما تتقاطع مصالحهما، لكن استمراره يتوقف على قدرتهما على بناء مؤسسات، وعلى وجود بيئة دولية تسمح له، وعلى مدى توافق أهدافهما، وعلى موقف الدول المحيطة.

وفي حالة آغري، لم تتوافر هذه الشروط بصورة كافية. ولذلك بقي التقارب محدوداً، وظلت كل حركة تحمل مشروعيها الخاص، بينما احتفظت الدولة التركية بقدرة أكبر على استخدام مؤسساتها في مواجهة الطرفين والحد من إمكان تحولهما إلى جبهة سياسية وعسكرية قادرة على تهديد سيادتها.

ومع ذلك، فإن القيمة التاريخية للتجربة لا تختفي بسبب محدودية نتائجها. فقد كشفت آغري أن السياسة القومية الكوردية بدأت تفكر في فضاء أوسع من حدود الثورة نفسها، وأن خوبيون لم تعد تنظر إلى القضية باعتبارها شأنًا محلياً محضاً،

بل حاولت بناء شبكة سياسية تتصل بمختلف البيئات التي يمكن أن تخدم المشروع القومي. وفي هذا السياق كان التقارب مع القوى الأرمنية جزءاً من محاولة بناء ذلك الفضاء.

وبذلك أصبحت آغري نقطة التقاء بين الجبل والحدود، وبين الثورة والدبلوماسية، وبين الذاكرة والمصلحة، وبين القومية والدولة. وهذه الثنائية الأخيرة بالذات تفسر جانباً كبيراً من تعقيد العلاقة الكوردية-الأرمنية. فالذاكرة كانت تقول إن الماضي لا يمكن تجاوزه بسهولة، بينما كانت السياسة تقول إن الحاضر قد يفرض التعاون. والقومية كانت تدفع كل طرف نحو مشروعه الخاص، بينما كانت المصالح المشتركة تفتح مجالاً مؤقتاً للتنسيق.

ومن هنا لا ينبغي أن تكون الخلاصة هي أن الكورد والأرمن كانوا أصدقاء أو أعداء، بل إن العلاقة كانت متعددة المستويات ومتغيرة بحسب السياق التاريخي. وهذا هو التفسير الأكثر انسجاماً مع طبيعة المرحلة، والأكثر قدرة على تجاوز القراءات القومية الأحادية التي تختزل التاريخ في صورة واحدة.

لقد كانت آغري تجربة سياسية بقدر ما كانت عسكرية، وكانت خوييون تدرك أن الجبل وحده لا يستطيع إنتاج دولة، وأن المقاومة تحتاج إلى شبكة سياسية تتجاوز حدودها. وكان التعاون مع الأوساط الأرمنية أحد مظاهر هذه الرؤية، لكنه بقي محدوداً أمام قوة الدولة التركية وتعقيدات النظام الإقليمي والدولي.

وفي النهاية، فإن الدرس الأعظم الذي تتركه هذه التجربة هو أن القضية القومية عندما تكون موزعة بين حدود دول متعددة تحتاج إلى أكثر من الإرادة والهوية والسلاح؛ تحتاج إلى مؤسسات، وتحالفات متماسكة، واستراتيجية دبلوماسية، وموارد اقتصادية، وعمق جغرافي، وقدرة على تحويل التضامن القومي إلى قوة سياسية قابلة للاستمرار. وهذه العناصر لم تجتمع في آغري بالقدر الكافي.

ولهذا بقي التعاون الكوردي-الأرمني شاهداً على لحظة تاريخية مهمة، لا لأنه غير نتيجة الثورة، وإنما لأنه كشف طبيعة المرحلة التي كانت فيها القوميات تبحث عن حلفاء داخل نظام إقليمي جديد، وكانت الدول تعمل في الوقت نفسه على منع هذه الحركات من تحويل الروابط العابرة للحدود إلى كيانات سياسية مستقلة.

ومن هذه الزاوية، فإن تاريخ آغري لا ينتهي عند سقوط المقاومة عسكرياً؛ فالمعنى السياسي للتجربة استمر في الذاكرة وفي تطور الخطاب القومي الكوردي. وبقيت العلاقة مع الأرمن جزءاً من الأسئلة التي تفرض نفسها على الباحث: كيف يمكن لقوميتين تحملان إرثاً تاريخياً شديداً التعقيد أن تتعاونتا؟ وكيف تتحول المصلحة المشتركة إلى تحالف؟ ومتى تعجز السياسة عن تجاوز ثقل الذاكرة؟ وكيف تستطيع الدول أن تستخدم الحدود والسيادة لمنع الحركات العابرة للحدود من التحول إلى قوة إقليمية؟

هذه الأسئلة تجعل العلاقة الكوردية-الأرمنية في مرحلة أغري أكثر من مجرد حادثة في هامش الثورة؛ إنها جزء من تاريخ تشكل الشرق الأوسط الحديث نفسه، حيث اصطدمت مشاريع القوميات بحدود الدول، وتداخلت الذاكرة مع السياسة، وتحولت الجغرافيا إلى أداة للصراع، وأصبحت التحالفات وسيلة للبقاء في نظام دولي لم يكن مستعداً بسهولة لمنح الشعوب التي لا تمتلك دولة القدرة على إعادة رسم الخريطة السياسية.

وهكذا يمكن القول إن أغري كانت تجربة سياسية عابرة للحدود قبل أن تكون مجرد معركة داخل الحدود؛ لأن الجبل الذي احتضن المقاومة كان مرتبطاً بفضاء أوسع من العلاقات الاجتماعية والإقليمية، وخويبون التي سعت إلى تنظيم الثورة كانت تفكر في قضية تتجاوز الجبل، والقوى الأرمنية التي تقاطعت معها كانت تتحرك ضمن شبكة سياسية أوسع، بينما كانت تركيا تسعى إلى إعادة كل هذه التفاعلات إلى إطار واحد هو إطار السيادة الوطنية للدولة. وفي هذا التوتر بين فكرة الأمة وحدود الدولة تكمن إحدى أعمق الدلالات السياسية والتاريخية لثورة أغري.

-
- **The National Archives (UK), Foreign Office (FO).** Records concerning Kurdish and Armenian nationalist activities, Turkey, Syria, Iraq, Persia/Iran, and the Ararat rebellion, 1927–1930.
 - **The National Archives (UK), Colonial Office (CO 730).** Records concerning Kurdish and Armenian political organizations, Khoybun activities, the Syrian frontier, Iraq, Persia, and British policy toward Kurdish nationalism. CO 730/133/1.
 - **Archives diplomatiques françaises, Nantes (CADN).** Fonds relating to the French Mandate in Syria and Lebanon, Kurdish and Armenian organizations, Khoybun, and the Franco-Turkish frontier.
 - **Republic of Turkey, Başbakanlık Cumhuriyet Arşivi (BCA).** Documents concerning the Ağrı rebellion, Khoybun, Kurdish–Armenian relations, and the Turkish–Syrian and Turkish–Iranian frontiers.

التاسع عشر: آغري بوصفها تجربة سياسية وتحولاً في مفهوم المشروع القومي

إذا كانت ثورة آغري قد دخلت التاريخ، في ظاهرها المباشر، بوصفها واحدة من أكبر الثورات الكوردية المسلحة التي واجهت الجمهورية التركية في سنواتها الأولى، فإن اختزالها في بعدها العسكري وحده يحجب جانباً أساسياً من حقيقتها التاريخية والسياسية. فالمعارك التي دارت على سفوح جبل آغري، والتحركات العسكرية التي قادتها القوات الكوردية، والحملات الواسعة التي أطلقتها الدولة التركية لإنهاء الثورة، لم تكن سوى الوجه الأكثر وضوحاً لصراع أعمق كان يدور في خلفية الأحداث: صراع حول معنى الأمة، وطبيعة السلطة، ومن يملك حق تمثيل الشعب، وكيف يمكن تحويل الهوية القومية من شعور بالانتماء إلى مشروع سياسي، ثم إلى واقع قادر على فرض نفسه داخل عالم تحكمه الدول والحدود والجيوش.

ومن هذه الزاوية، لم تكن آغري مجرد معركة بين قوة متمردة وجيش نظامي، ولم يكن جبل آغري مجرد موقع جغرافي اختارته المقاومة بسبب طبيعته الجبلية الصعبة. لقد تحول الجبل، خلال سنوات الثورة، إلى مساحة سياسية حاولت فيها الحركة القومية الكوردية اختبار إمكان الانتقال من المقاومة إلى المشروع، ومن الانتفاضة إلى التنظيم، ومن القيادة المحلية إلى التمثيل القومي، ومن القوة المسلحة إلى فكرة السلطة السياسية.

وهنا تحديداً تكمن القيمة التاريخية الكبرى لتجربة آغري.

فالثورات لا تقاس دائماً بنتائجها العسكرية المباشرة. وقد تهزم حركة مسلحة في الميدان، لكنها تنجح في إنتاج تحول عميق في اللغة السياسية التي يستخدمها شعبها، أو في الأسئلة التي يطرحها جيل كامل من السياسيين والمثقفين والقادة. وفي كثير من الأحيان، لا تكون أهمية الثورة في الدولة التي نجحت في بنائها، بل في الدولة التي جعلت التفكير فيها ممكناً.

ومن هذه الناحية كانت آغري لحظة انتقالية في تاريخ الحركة القومية الكوردية.

لقد جاءت الثورة في مرحلة تاريخية كان فيها الشرق الأوسط كله يعيش أزمة إعادة تعريف العلاقة بين الشعب والدولة والأرض والسيادة. فقد أدى انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى إلى نهاية نظام سياسي واسع كان يضم شعوباً وجماعات متعددة داخل إطار إمبراطوري واحد، لكنه لم يؤدّ تلقائياً إلى قيام دول قومية تتطابق حدودها مع التوزيع القومي للشعوب.

بل حدث العكس في حالات كثيرة. ظهرت دول جديدة.

ورسمت حدود جديدة.

وتشكلت أنظمة سياسية جديدة.

لكن هذه الحدود لم تكن دائماً متطابقة مع حدود الهويات القومية.

وكانت القضية الكردية واحدة من أكثر الأمثلة وضوحاً على هذا التناقض.

فالكلورد كانوا يمتلكون امتداداً جغرافياً واسعاً، وروابط لغوية وثقافية وتاريخية، وذاكرة اجتماعية مشتركة بدرجات متفاوتة، لكنهم لم يدخلوا مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى وهم يمتلكون دولة قومية موحدة. بل وجدوا أنفسهم موزعين داخل فضاءات سياسية متعددة، تخضع كل منطقة منها لدولة مختلفة، وقوانين مختلفة، وسياسات مختلفة، وموازن قوى مختلفة.

ومن هنا لم يعد السؤال الكردي مجرد سؤال يتعلق بالعلاقة بين القبائل والسلطة المركزية، كما كان يحدث في مراحل سابقة من التاريخ.

لقد بدأ السؤال يتحول تدريجياً إلى سؤال أكثر اتساعاً:

كيف يمكن لشعب لا يمتلك دولة أن يتحول إلى فاعل سياسي؟

ومن يمثل هذا الشعب؟

ومن يحدد أهدافه؟

وما شكل المشروع السياسي الذي يمكن أن يعبر عن مصالحه؟

وهل يمكن الانتقال من المقاومة ضد الدولة إلى بناء مشروع بديل عنها؟

كانت هذه الأسئلة حاضرة، بدرجات مختلفة، في خلفية تجربة أغري.

ولهذا فإن فهم الثورة يتطلب تجاوز السؤال التقليدي: لماذا حمل الكورد السلاح؟

إلى سؤال أكثر عمقاً:

ماذا كانوا يحاولون أن يبنوا سياسياً من خلال حمل السلاح؟

وهنا يظهر الفرق الجوهرى بين الانتفاضة والمشروع السياسي.

فالانتفاضة يمكن أن تنشأ نتيجة حدث مباشر: قمع، أو قرار حكومي، أو حملة عسكرية، أو اعتداء على زعيم محلي، أو تهديد لمصالح جماعة معينة. وقد تكون أهدافها محدودة ومتصلة بظروفها المباشرة. أما المشروع السياسي، فإنه يبدأ عندما تحاول الحركة تفسير الصراع ضمن رؤية أوسع للمستقبل، وعندما لا تكتفي برفض السلطة القائمة، بل تبدأ بطرح سؤال البديل.

وهذا ما منح تجربة أغري خصوصيتها.

فالثورة لم تكن، في صورتها التي تطورت بها خلال أواخر عشرينيات القرن العشرين، مجرد رفض للسياسات التركية في منطقة محددة. فقد دخلت في سياق أوسع ارتبط بمحاولات الحركة القومية الكردية، ولا سيما من خلال تنظيم خويون، لإعادة تعريف القضية الكردية بوصفها قضية سياسية قومية تتجاوز حدود المنطقة والعشيرة والانتفاضة المحلية.

وكان هذا التحول مهماً للغاية، لأن المجتمع الكوردي كان يفتقر إلى مؤسسة مركزية واحدة تستطيع أن تتحدث باسمه كله.

لم تكن هناك دولة كوردية.

ولم يكن هناك برلمان قومي موحد.

ولم تكن هناك حكومة تملك السيطرة على جميع المناطق الكوردية.

كما لم تكن هناك مؤسسة سياسية واحدة تحظى باعتراف جميع القوى الاجتماعية والعشائرية والدينية والسياسية.

وهذا جعل سؤال التمثيل واحداً من أكثر الأسئلة تعقيداً في تاريخ الحركة القومية الكوردية.

من يتحدث باسم الكورد؟

ومن يملك حق تحديد مطالبهم السياسية؟

وهل يستطيع قائد عشائري أن يمثل أمة؟

وهل يستطيع شيخ ديني أن يمثل جميع المناطق؟

وهل يستطيع قائد عسكري أن يتحول إلى ممثل سياسي؟

وهل يستطيع منظمة قومية حديثة أن تجمع تحت إطار واحد مجتمعات تختلف في مصالحها وبيئاتها وولاءاتها المحلية؟

كانت هذه المشكلة أعمق من مجرد خلاف بين القيادات.

لقد كانت مرتبطة بطبيعة الانتقال نفسه من مجتمع سياسي تحكمه بدرجة كبيرة الروابط المحلية والعشائرية والدينية إلى مشروع قومي حديث يبحث عن إطار سياسي أوسع.

فالعشيرة تستطيع أن تحشد أبنائها.

والزعيم المحلي يستطيع أن يقود منطقة معينة.

والشيخ يستطيع أن يؤثر في أتباعه ومريديه.

والقائد العسكري يستطيع أن ينظم قوة مسلحة.

لكن الأمة الحديثة تحتاج إلى تمثيل يتجاوز الأشخاص والمناطق.

والدولة تحتاج إلى مؤسسات.

والمشروع القومي يحتاج إلى لغة سياسية مشتركة.

ويحتاج إلى تصور للسلطة.

ويحتاج إلى تعريف واضح للهدف.

ويحتاج إلى القدرة على تحويل المجتمع من مجموعة من الجماعات المحلية إلى

جماعة سياسية تتخيل نفسها جزءاً من مصير واحد.

ومن هنا يمكن فهم أهمية خويبون في تجربة آغري.

فأهمية خويبون لم تكن فقط في دورها في تنظيم الثورة أو دعمها سياسياً وعسكرياً، بل في أنها مثلت محاولة للبحث عن شكل جديد من التنظيم السياسي الكوردي. لقد

كانت محاولة، رغم حدودها وإمكاناتها المحدودة، للانتقال من الاعتماد الكامل على الزعامات المحلية إلى بناء إطار قومي يستطيع أن يتحدث بلغة أوسع من لغة المنطقة والعشيرة.

وكان هذا بحد ذاته تحولاً سياسياً مهماً.

لأن المشروع القومي لا يبدأ عندما يشعر الناس بالانتماء إلى جماعة مشتركة فقط، بل يبدأ بصورة أكثر تنظيماً عندما تظهر مؤسسات أو تنظيمات تحاول تحويل هذا الشعور إلى برنامج سياسي.

وهنا دخلت أغري مرحلة مختلفة عن كثير من الانتفاضات الكوردية السابقة.

فلم يعد السؤال فقط:

كيف نقاوم الدولة؟

بل أصبح أيضاً:

كيف ننظم المقاومة؟

ومن يقودها؟

ولمصلحة أي مشروع سياسي؟

وكيف يمكن أن تتحول السيطرة على الأرض إلى سلطة؟

وهل يكفي امتلاك قوة عسكرية لإعلان مشروع سياسي؟

أم أن الدولة تحتاج إلى أكثر من السلاح؟

كانت هذه الأسئلة، حتى عندما لم تكن مطروحة بصياغتها النظرية المباشرة، موجودة في التجربة العملية للثورة.

فكل حركة مسلحة تسيطر على منطقة لفترة معينة تواجه تلقائياً سؤال السلطة.

من يدير المنطقة؟

من يتخذ القرار؟

كيف تنظم الموارد؟

كيف تحافظ الحركة على الأمن؟

كيف تتعامل مع السكان؟

كيف تجمع المقاتلين؟

كيف تتخذ القرارات العسكرية والسياسية؟

وكيف تقدم نفسها للعالم الخارجي؟

وهنا يتحول السلاح من أداة للمقاومة إلى أداة مرتبطة بمشكلة أكبر هي مشكلة بناء السلطة.

وكانت أغري، بهذا المعنى، مختبراً سياسياً لهذه المشكلة.

لقد حاولت الحركة الكوردية أن تجعل من الجغرافيا قاعدة للمشروع السياسي. وكان

جبل أغري، بموقعه وطبيعته ومحيطه الحدودي، يوفر إمكاناً عسكرياً للمقاومة،

لكن تحويل هذا الإمكان العسكري إلى كيان سياسي كان مسألة مختلفة تماماً.

فالجبل يمكن أن يحمي المقاتلين. لكنه لا يستطيع وحده أن ينتج المؤسسات. والسيطرة على منطقة يمكن أن تمنح الحركة نفوذاً. لكن النفوذ لا يتحول تلقائياً إلى سيادة. والقوة المسلحة تستطيع منع الدولة من الدخول إلى مكان معين لفترة من الزمن. لكن منع الدولة من السيطرة ليس هو نفسه القدرة على بناء دولة بديلة.

وهنا ظهرت واحدة من أعمق المشكلات في تجربة آغري.

لقد امتلكت الثورة القدرة على المقاومة أكثر مما امتلكت القدرة على إنتاج نظام سياسي مستقر.

وهذا لا يقلل من أهميتها، بل يفسر طبيعتها التاريخية.

فآغري كانت تقف عند نقطة فاصلة بين مرحلتين:

مرحلة الثورة بوصفها مقاومة. ومرحلة المشروع بوصفه محاولة لبناء سلطة.

وقد استطاعت أن تخطو خطوات مهمة نحو المرحلة الثانية، لكنها لم تستطع تجاوز جميع متطلباتها.

وكان السبب لا يعود فقط إلى محدودية الحركة نفسها، بل إلى طبيعة البيئة التي كانت تعمل فيها.

فالمشروع السياسي الكوردي لم يكن يتحرك في فراغ.

لقد كان يواجه دولة تركية حديثة كانت هي الأخرى تخوض عملية بناء سياسي واسعة. وكانت الجمهورية التركية في العقود الأولى من تأسيسها تعمل على تثبيت مفهوم الدولة المركزية، وتوسيع سلطة المؤسسات الحكومية، وفرض السيطرة الإدارية والعسكرية على المناطق المختلفة.

وهذا يعني أن الصراع لم يكن بين حركة سياسية ضعيفة ودولة محايدة.

بل كان بين مشروع قومي ناشئ يحاول إثبات وجوده وبين دولة قومية صاعدة تعمل على تثبيت نموذجها الخاص للدولة والسيادة.

ومن هنا أصبح الصراع أكثر عمقاً من مجرد خلاف على منطقة.

كان هناك تصوران مختلفان للسلطة.

التصور الأول يرى أن الدولة التركية تمتلك السيادة على كامل أراضي الجمهورية، وأن أي قوة سياسية مسلحة مستقلة داخل الحدود تمثل تحدياً لوحدة الدولة.

أما التصور الآخر، الذي حملته الحركة القومية الكوردية بدرجات مختلفة، فكان يقوم على فكرة أن الكورد ليسوا مجرد جماعات محلية داخل الدولة، بل شعب يمتلك قضية سياسية وحقوقاً قومية تستدعي شكلاً من أشكال التنظيم والتمثيل السياسي.

وبين هذين التصورين وقعت آغري.

ولهذا فإن الثورة تمثل لحظة مبكرة من الاصطدام بين القومية الكوردية الحديثة والدولة القومية التركية الحديثة.

ولم يكن هذا الاصطدام متكافئاً. فالدولة كانت تمتلك الجيش. وكانت تمتلك الإدارة. وكانت تمتلك الموارد. وكانت تمتلك الاعتراف الدولي. وكانت تمتلك القدرة على تنظيم القوة على نطاق واسع. أما الحركة الكوردية فكانت تحاول بناء مشروعها في ظروف أكثر صعوبة، دون دولة، ودون اقتصاد مستقل، ودون اعتراف دولي حاسم، ودون مؤسسة مركزية تستطيع أن تجمع جميع المناطق الكوردية.

ومن هنا تظهر المفارقة التاريخية الكبرى في تجربة آغري:

لقد حاولت الحركة بناء مشروع سياسي حديث باستخدام أدوات محدودة. وكانت تحاول إنتاج فكرة الدولة في مواجهة دولة قائمة بالفعل. وكانت تحاول بناء تمثيل قومي في مجتمع لا يزال منقسماً بين ولاءات محلية متعددة. وكانت تحاول تجاوز الحدود في عالم أصبح أكثر تمسكاً بالحدود. وكانت تحاول تدويل قضية قومية في نظام دولي لا يرغب في فتح باب جديد لإعادة رسم الخريطة. وكانت تحاول تحويل المقاومة إلى سلطة في وقت كانت فيه الدولة التركية تمتلك تفوقاً مؤسسياً وعسكرياً ساحقاً.

ولهذا فإن آغري لا ينبغي قراءتها بوصفها نجاحاً كاملاً أو فشلاً كاملاً. لقد فشلت الثورة في تحقيق أهدافها النهائية. لكنها نجحت في إنتاج تحول مهم في طريقة التفكير السياسي. وهذا التحول هو ما يجعلها تستحق الدراسة بوصفها تجربة سياسية.

فأهمية التجربة تكمن في أنها جعلت أسئلة المشروع القومي أكثر وضوحاً.

من يمثل الأمة؟

كيف تنظم الأمة؟

ما العلاقة بين السلاح والسياسة؟

كيف تتحول المقاومة إلى مؤسسة؟

ما أهمية الأرض في بناء المشروع السياسي؟

هل يمكن بناء دولة دون اعتراف دولي؟

هل تكفي القومية وحدها لتوحيد مجتمع متنوع؟

وكيف يمكن لحركة لا تمتلك دولة أن تواجه دولة حديثة تمتلك جميع أدوات القوة؟

هذه الأسئلة لم تنته بسقوط آغري سنة ١٩٣٠.

بل انتقلت إلى الأجيال اللاحقة.

ومن هنا فإن الثورة كانت، في أحد معانيها، مدرسة سياسية قاسية للحركة القومية الكوردية.

لقد كشفت أن الإرادة وحدها لا تكفي.

وكشفت أن الشجاعة العسكرية لا تعوض غياب المؤسسات.
وكشفت أن السيطرة على الجغرافيا لا تعني بالضرورة السيطرة السياسية المستقرة.
وكشفت أن التنظيم السياسي لا يستطيع الاستمرار دون موارد وشبكات وعلاقات خارجية.

وكشفت أن المشروع القومي يحتاج إلى أكثر من خطاب مشترك؛ يحتاج إلى أدوات عملية لتحويل الفكرة إلى قوة منظمة.

لكن آغري كشفت أيضاً حقيقة أخرى لا تقل أهمية:

أن المشروع القومي الكوردي أصبح، منذ تلك المرحلة، أكثر صعوبة في العودة إلى مجرد إطار محلي.

فبعد أن ظهرت فكرة التمثيل القومي، وبعد أن حاولت خويون بناء شبكة سياسية أوسع، وبعد أن تحولت آغري إلى رمز يتجاوز حدودها الجغرافية، لم يعد من السهل النظر إلى جميع الحركات الكوردية باعتبارها مجرد اضطرابات محلية منفصلة.

لقد بدأت فكرة جديدة تترسخ:

أن المشكلة الكوردية ليست مجرد مشكلة منطقة.

وأن المقاومة ليست مجرد رد فعل مؤقت.

وأن الشعب الذي لا يمتلك دولة يستطيع مع ذلك أن ينتج وعياً سياسياً بمشكلته المشتركة.

وهذا هو أحد أهم التحولات التي تكشف عنها تجربة آغري.

لقد كانت محاولة للانتقال من الجماعة إلى الأمة، ومن الأمة المتخيلة إلى التنظيم السياسي، ومن التنظيم السياسي إلى المشروع.

ولم تكتمل الحلقة الأخيرة.

لكن محاولة بناء الحلقة نفسها كانت حدثاً تاريخياً.

ولهذا فإن دراسة آغري بوصفها تجربة سياسية تفتح أمامنا فهماً مختلفاً للثورة.

فنحن لا ندرس فقط كيف قاتل المقاتلون الكورد.

ولا ندرس فقط كيف انتصر الجيش التركي.

ولا ندرس فقط أسباب الهزيمة العسكرية.

بل ندرس لحظة حاولت فيها حركة قومية ناشئة أن تكتشف بنفسها معنى المشروع السياسي.

كيف يُصنع؟

ومن يقوده؟

وكيف يكتسب الشرعية؟

وكيف يحول الأرض إلى مجال للسلطة؟

وكيف يتحول الشعب من جماعات اجتماعية متفرقة إلى ذات سياسية مشتركة؟

كانت آغري محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة في واحدة من أكثر مراحل تاريخ الشرق الأوسط اضطراباً.

ولهذا فإنها تحتل موقعاً خاصاً في التاريخ السياسي الكوردي الحديث. لقد كانت الثورة معركة من أجل الأرض، لكنها كانت أيضاً معركة من أجل التمثيل. وكانت مقاومة ضد السلطة المركزية، لكنها كانت كذلك محاولة لتصور سلطة بديلة. وكانت صراعاً عسكرياً، لكنها حملت في داخلها سؤال الدولة. وكانت تجربة محدودة جغرافياً، لكنها حاولت أن تفكر في أمة تتجاوز الجغرافيا التي دارت عليها المعارك.

ومن هنا يمكن القول إن القيمة الأعمق لآغري لا تكمن فقط في ما حدث فيها، بل في ما حاولت أن تصبحه. لقد حاولت أن تجعل من المقاومة مشروعاً.

ومن التنظيم تمثيلاً.
ومن الجغرافيا مجالاً سياسياً.
ومن الهوية برنامجاً.
ومن الأمة فكرة قابلة للفعل التاريخي.

وهذه المحاولة، حتى وإن انتهت عسكرياً بالهزيمة، كانت إحدى اللحظات التي ساهمت في إعادة تشكيل مفهوم المشروع القومي في الفكر السياسي الكوردي خلال القرن العشرين.

ومن هنا يمكن النظر إلى ثورة آغري بوصفها لحظة انتقال تاريخية في تطور مفهوم المشروع القومي الكوردي؛ لأنها لم تنشأ في فراغ، ولم تكن امتداداً بسيطاً للانتفاضات الكوردية التقليدية التي عرفت الأناضول في العقود السابقة، بل جاءت في مرحلة كانت فيها المنطقة كلها تعيد تعريف العلاقة بين الشعب والأرض والدولة والسيادة. ففي الثورات الكوردية السابقة كان مركز الحركة السياسية والعسكرية غالباً يرتبط بزعامة محلية، أو بإمارة، أو بشيخ ديني، أو بتحالف عشائري، وكانت الأهداف السياسية تتحرك في كثير من الأحيان داخل حدود الواقع المحلي المباشر، حتى عندما كانت تحمل أبعاداً أوسع أو تطلعات تتجاوز المنطقة التي اندلعت فيها الثورة. أما في تجربة آغري، فقد بدأ يظهر، بدرجة أكثر وضوحاً، تصور مختلف يحاول الانتقال من منطق المقاومة المحلية إلى منطق المشروع القومي، ومن قيادة المنطقة إلى فكرة التنظيم الذي يتحدث باسم قضية أوسع، ومن الدفاع عن مجال جغرافي محدود إلى محاولة تحويل الأرض نفسها إلى قاعدة سياسية لمشروع قومي.

وهنا تحديداً جاءت أهمية خويون. فلم يكن ظهورها مجرد إضافة تنظيمية إلى حركة مسلحة قائمة، ولم تكن وظيفتها مقتصرة على تقديم الدعم السياسي أو الإعلامي للثورة، بل كانت تمثل محاولة للإجابة عن واحدة من أكثر المشكلات تعقيداً في تاريخ الحركة الكوردية الحديثة: مشكلة التمثيل السياسي. فمن يتحدث باسم الكورد

في ظل غياب دولة كوردية ومؤسسة سياسية مركزية؟ ومن يستطيع أن يحول المطالب المتعددة والمتفرقة إلى قضية قومية ذات خطاب سياسي مشترك؟ ومن يملك القدرة على تجاوز الحدود العشائرية والمناطقية والدينية وتحويلها إلى إطار سياسي أوسع؟

كان المعنى السياسي الأعمق لخويون يتمثل في محاولة القول إن القضية الكوردية لا ينبغي أن تبقى مجرد مجموع من الأزمات المحلية التي تظهر هنا وهناك كلما اشتدت سياسات السلطة المركزية، بل يجب أن تفهم باعتبارها قضية شعب يمتلك روابط تاريخية وثقافية ولغوية وجغرافية، ويحتاج بالتالي إلى إطار سياسي قادر على التعبير عن مصالحه العامة. ومن هذه الزاوية، كان تأسيس التنظيم محاولة للانتقال من مفهوم القيادة المحلية إلى مفهوم التمثيل القومي، حتى لو بقي هذا التمثيل ناقصاً ومحدوداً وغير قادر على احتواء جميع القوى والتيارات الكوردية.

ومن الضروري، تاريخياً، عدم المبالغة في هذا التحول. فلم تكن خويون حكومة قومية تمثل جميع الكورد، ولم تستطع أن تفرض سلطة سياسية موحدة على مختلف مناطق كوردستان، كما أن المجتمع الكوردي لم يكن في تلك المرحلة كتلة سياسية متجانسة. كانت هناك اختلافات واسعة بين المناطق، وبين الزعامات، وبين العشائر، وبين النخب السياسية والدينية، كما كانت هناك رؤى مختلفة لطبيعة العلاقة مع الدول التي قسمت المجال الكوردي. ولذلك فإن الحديث عن خويون بوصفها ممثلاً مطلقاً للكورد سيكون قراءة تتجاوز الواقع التاريخي.

لكن أهمية التنظيم لا تكمن في نجاحه الكامل، بل في طبيعة السؤال الذي حاول طرحه. لقد حاول إنتاج مركز سياسي رمزي وتنظيمي للقضية الكوردية في مرحلة لم يكن فيها للكورد مركز سياسي موحد. وهذه المحاولة، حتى في حدودها الناقصة، تمثل تطوراً مهماً في تاريخ الفكر السياسي الكوردي.

فالقومية الحديثة لا تستطيع أن تستمر طويلاً بوصفها مجرد شعور بالانتماء. إنها تحتاج إلى مؤسسات تنتج الخطاب السياسي، وإلى قيادات تصوغ المطالب، وإلى شبكات تربط بين المناطق، وإلى تنظيم يستطيع تحويل الذاكرة والهوية إلى برنامج سياسي. وتحتاج كذلك إلى القدرة على مخاطبة الداخل والخارج بلغة سياسية واحدة نسبياً. ومن هنا كانت خويون محاولة لبناء هذه الوظيفة السياسية في ظروف بالغة الصعوبة، داخل جغرافيا مقسمة، ومجتمع متعدد البنى، ونظام إقليمي كانت دولة تنظر إلى أي تنظيم قومي كوردي بوصفه تهديداً محتملاً لسيادتها.

وكانت أغري المختبر العملي لهذه الفكرة.

فعلى سفوح الجبل وفي المناطق المحيطة به لم يكن الصراع يدور فقط بين قوات كوردية وقوات تركية، بل كان هناك، خلف المعارك، صراع آخر يتعلق بالسؤال السياسي: هل تستطيع حركة قومية ناشئة أن تنتقل من فكرة التنظيم إلى ممارسة السلطة؟

وهل يمكن تحويل القيادة السياسية إلى مؤسسة قادرة على إدارة منطقة؟ وهل يستطيع المشروع القومي أن ينتج مركزاً سياسياً يتجاوز الزعامات المحلية؟

وهنا ظهر أحد أكبر التناقضات البنيوية في تجربة آغري: التوتر بين القوى التقليدية التي كانت الثورة تحتاج إليها، والمشروع السياسي الحديث الذي كانت تحاول بناءه.

فالعشائر كانت عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه. كانت توفر المقاتلين، وتحمل خبرة واسعة بالجغرافيا، وتملك شبكات اجتماعية محلية، وتستطيع تأمين الحماية والإمداد والتحرك داخل المناطق الجبلية. وكانت الزعامات المحلية تمتلك نفوذاً حقيقياً لا تستطيع أي حركة سياسية تجاهله. كما أن الولاءات الاجتماعية القائمة لم تكن مجرد بقايا من الماضي، بل كانت جزءاً حياً من البنية السياسية والاجتماعية للمجتمع.

لكن المشكلة كانت أن المشروع القومي الحديث يحتاج، في الوقت نفسه، إلى تجاوز هذه الحدود.

فالعشيرة تستطيع أن تحشد أبنائها، لكنها لا تستطيع بالضرورة أن تمثل جميع العشائر. والزعيم المحلي يستطيع أن يقود منطقة، لكنه قد لا يقبل بسهولة بالخضوع لقرار مركزي. والولاء الشخصي يمكن أن يكون فعالاً في لحظة الحرب، لكنه يختلف عن الولاء لمؤسسة سياسية دائمة. ومن هنا وجدت الثورة نفسها أمام معادلة شديدة التعقيد: كانت تحتاج إلى القوى التقليدية لكي تستمر، لكنها كانت تحتاج إلى تجاوز منطقتها لكي تتحول إلى مشروع دولة.

وهذا التناقض لم يكن خاصاً بآغري وحدها، بل كان واحداً من المشكلات الكبرى التي واجهت الحركات القومية في مناطق كثيرة من العالم خلال مرحلة الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى الدولة الحديثة. غير أن الحالة الكوردية كانت أكثر تعقيداً بسبب غياب الدولة المركزية التي يمكن أن تقوم بعملية توحيد المؤسسات والقوى المحلية. ففي الدول القومية الناشئة، تستطيع الدولة أن تحول القبائل والمناطق المختلفة تدريجياً إلى مجتمع سياسي موحد عبر الجيش والتعليم والإدارة والقانون. أما الحركة القومية التي لا تمتلك دولة، فإن عليها أن تحاول تحقيق جزء من هذا التوحيد قبل أن تصبح دولة.

وكانت هذه واحدة من المفارقات الكبرى في المشروع الكوردي.

فلكي تبني الدولة تحتاج إلى وحدة سياسية.

ولكي تحقق الوحدة السياسية تحتاج غالباً إلى مؤسسات.

ولكي تبني المؤسسات تحتاج إلى سلطة.

لكن السلطة نفسها تحتاج إلى قاعدة سياسية وجغرافية مستقرة.

وفي آغري حاولت الحركة القومية التعامل مع هذه الحلقة المعقدة في ظروف الحرب والمطاردة والحصار، وهو ما جعل عملية بناء المؤسسة أكثر صعوبة.

ومن هنا نصل إلى السؤال الثاني الذي طرحته تجربة آغري: ما الهدف السياسي الذي تسعى إليه الحركة؟

وهذا السؤال يبدو بسيطاً في الظاهر، لكنه في الحقيقة يمثل أحد أهم التحولات في الفكر السياسي للحركات القومية. فالحركة التي تبدأ مقاومة ضد سياسات السلطة المركزية لا تكون بالضرورة حركة تسعى إلى الانفصال أو إقامة دولة. وقد تبدأ الانتفاضة بسبب الضرائب أو التجنيد أو التدخل الإداري أو السياسات الثقافية، ثم تتطور تدريجياً إلى مطالب بالحكم المحلي، أو الاعتراف بالهوية، أو الحكم الذاتي، أو الاستقلال.

وفي هذا المسار يتحول معنى المقاومة نفسها. فالمقاومة المحلية تقول للدولة: نحن نرفض بعض سياساتك. أما الحركة القومية فتقول: نحن نطالب بالاعتراف بنا بوصفنا جماعة سياسية. أما المشروع الاستقلالي فيذهب إلى أبعد من ذلك وي طرح سؤالاً يتعلق بالسيادة نفسها: من يملك الحق في حكم هذه الأرض؟

وفي تجربة آغري بدأ هذا السؤال يظهر بصورة أكثر وضوحاً. فلم يعد الصراع مجرد رفض للإجراءات العسكرية والإدارية التي فرضتها الدولة التركية في منطقة معينة، بل ارتبط بمحاولة بناء سلطة سياسية كوردية، وبخطاب قومي يرى أن للكورد حقاً في تقرير مستقبلهم السياسي.

وهنا ظهر مفهوم الاستقلال بوصفه أفقاً سياسياً للمشروع.

لكن من الضروري، مرة أخرى، التمييز بين وجود هدف سياسي استقلالي وبين وجود دولة مكتملة الأركان. فالحركات السياسية تستطيع إعلان أهداف كبرى، لكنها لا تستطيع تحقيقها بمجرد الإعلان. والدولة ليست مجرد علم أو قيادة أو قوة مسلحة؛ إنها منظومة من المؤسسات والإدارة والموارد والاقتصاد والقانون والقدرة على حماية المجال الجغرافي، إضافة إلى عنصر بالغ الأهمية هو الاعتراف الخارجي أو القدرة على فرض واقع سياسي مستقر.

وقد حاولت آغري الاقتراب من هذه المرحلة، لكنها لم تتمكن من تجاوزها.

وهنا تظهر أهمية الفرق بين الثورة بوصفها قوة معارضة وبين المشروع السياسي بوصفه محاولة لبناء سلطة بديلة. فالمعارضة يمكن أن تستمر دون أن تسيطر على الأرض، أما المشروع السياسي الذي يسعى إلى إقامة كيان فيحتاج إلى أرض يمارس فيها السلطة. ويمكن للمقاتلين أن يتحركوا في الجبال دون أن تكون لديهم مؤسسات، لكن الدولة لا تستطيع أن تقوم في الفراغ.

ولهذا كانت السيطرة على آغري تحمل معنى يتجاوز قيمتها العسكرية. كان الجبل يمنح الثورة حماية.

وكانت الجغرافيا تمنحها القدرة على المناورة.

لكن السيطرة على المنطقة كانت تعني أيضاً امتلاك مجال سياسي يمكن أن تتحول فيه القوة المسلحة إلى سلطة.

ومن هنا نفهم لماذا كانت آغري ذات حساسية كبيرة بالنسبة إلى أنقرة. فالدولة التركية لم تكن تواجه فقط مجموعات مسلحة يمكن القضاء عليها عسكرياً، بل كانت تخشى إمكانية تحول السيطرة العسكرية إلى نواة لكيان سياسي منافس. وكان نجاح مثل هذه التجربة، حتى لو بقي محدوداً جغرافياً، يمكن أن يمنح الحركة القومية الكردية نموذجاً جديداً ويشجع مناطق أخرى على التفكير بطريقة مماثلة.

ولهذا فإن القضاء على الثورة كان بالنسبة إلى الدولة التركية جزءاً من تثبيت مفهوم السيادة المركزية.

لم يكن المطلوب فقط هزيمة المقاتلين. كان المطلوب منع ظهور سلطة بديلة. وكان المطلوب التأكيد أن السيادة داخل حدود الجمهورية لا يمكن تقسيمها. ومن هنا التقت في آغري ثلاثة مفاهيم متعارضة: مفهوم الدولة المركزية، ومفهوم الأمة الكردية، ومفهوم السلطة على الأرض. وكان الصراع العسكري في النهاية التعبير الأكثر وضوحاً عن هذا الصراع السياسي.

أما السؤال الثالث، وربما الأكثر صعوبة، فكان يتعلق بكيفية تحقيق المشروع السياسي. فامتلاك الهدف لا يعني امتلاك الوسائل.

وكانت خوبيون تدرك، بدرجات مختلفة، أن المشروع القومي لا يمكن أن يتحقق بالسلاح وحده. ولذلك حاولت الجمع بين ثلاثة مجالات أساسية: التنظيم السياسي، والقوة العسكرية، والعلاقات الخارجية. كان التنظيم السياسي هو الأداة التي يمكن من خلالها صياغة القضية وربط القوى المختلفة.

وكانت القوة العسكرية ضرورية لحماية الثورة ومواجهة الجيش التركي.

أما العلاقات الخارجية فكانت محاولة لكسر العزلة التي يمكن أن تؤدي إلى خنق أي حركة قومية محاصرة داخل حدود دولة قوية.

وفي هذا الإطار برزت أهمية شخصية إحسان نوري باشا بوصفه قائداً عسكرياً، وأهمية خوبيون بوصفها إطاراً سياسياً، وأهمية العلاقات الإقليمية بوصفها محاولة لفتح المجال أمام القضية خارج الحدود التركية.

وكانت الحركة تدرك أن الصراع في آغري لا يمكن فهمه بمعزل عن إيران والقوقاز وسوريا والعراق، وعن المناطق الكردية الأخرى، وعن العلاقات بين تركيا والقوى الإقليمية والدولية.

وهنا بدأت الثورة تقترب من مفهوم أكثر حداثة للعمل السياسي.

فلم تعد الحرب مجرد مواجهة بين مقاتلين وجيش. أصبحت هناك محاولة للجمع بين السياسة والسلاح والدبلوماسية. وهذا بحد ذاته يمثل تحولاً مهماً.

لكن المشكلة الأساسية كانت أن هذه الأدوات لم تكن متوازنة. فالطموح السياسي كان واسعاً. أما القدرة المادية فكانت محدودة. والقيادة العسكرية كانت تمتلك خبرة في الحرب الجبلية، لكنها لم تكن تمتلك جيش دولة.

والتنظيم السياسي كان قادراً على إنتاج خطاب قومي، لكنه لم يمتلك مؤسسات إدارية واسعة.

والعلاقات الخارجية كانت موجودة، لكنها لم تتحول إلى اعتراف دولي حاسم. والتعاطف القومي كان واسعاً في بعض الأوساط، لكنه لم يتحول دائماً إلى قدرة منظمة على تقديم الموارد والسلاح والدعم السياسي المستمر.

وهنا ظهرت الفجوة الكبرى بين المشروع والقدرة. وهذه الفجوة تمثل واحدة من أهم الدروس السياسية في تجربة آغري.

ففي التاريخ السياسي لا يكفي أن تمتلك قضية عادلة من وجهة نظر أصحابها، ولا يكفي أن تمتلك قيادة شجاعة، ولا أن يكون لديك مقاتلون مستعدون للتضحية. إن نجاح المشروع السياسي يتطلب توافقاً بين الهدف والوسائل.

كلما كان الهدف أكبر، احتاج إلى أدوات أكبر. وكلما كان المشروع يطمح إلى تغيير الخريطة السياسية، احتاج إلى قوة تستطيع مواجهة النظام الذي يحمي تلك الخريطة. وكان النظام الذي واجهته آغري يمتلك دولة وجيشاً وإدارة وموارد وقدرة على الاستمرار.

أما الثورة فكانت تمتلك الإرادة والتنظيم النسبي والجغرافيا والمقاتلين، لكنها لم تمتلك الموارد المؤسسية التي تمتلكها الدولة.

ومن هنا كان اختلال ميزان القوة أعمق من مجرد الفرق في عدد الجنود أو كمية الأسلحة.

كان هناك فرق بين مؤسسة دولة وحركة ثورية. الدولة تستطيع تعويض خسائرها. والجيش يستطيع الحصول على إمدادات جديدة. والإدارة تستطيع تنظيم الموارد. والدبلوماسية تستطيع الضغط على الدول المجاورة.

أما الحركة الثورية، فإن خسارة مجموعة من المقاتلين أو طريق للإمداد أو منطقة حدودية قد تؤثر في بنيتها كلها.

وهذا ما جعل مشروع أغري هشاً أمام حرب طويلة من الاستنزاف. ومع ذلك، فإن قيمة التجربة لا يجب أن تقاس فقط بنتيجتها النهائية.

فأغري لم تكن مجرد محاولة فاشلة لإقامة كيان سياسي، بل كانت تجربة سياسية كشفت للحركة الكوردية طبيعة الشروط التي يحتاج إليها المشروع القومي لكي يتحول من فكرة إلى واقع.

لقد طرحت التجربة أسئلة لم يكن من الممكن تجاوزها بعد ذلك. كيف يمكن توحيد القوى المحلية؟ كيف يمكن بناء مؤسسة سياسية تتجاوز الأشخاص؟ كيف يمكن تحويل العشائر من قوى مستقلة إلى قاعدة اجتماعية لمشروع قومي؟ كيف يمكن بناء جيش لا يعتمد فقط على الولاءات المحلية؟ كيف يمكن تأمين الموارد؟ كيف يمكن إدارة منطقة تقع تحت سيطرة الحركة؟ كيف يمكن بناء علاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية؟ وكيف يمكن الحصول على اعتراف دولي في نظام إقليمي يقوم أساساً على حماية حدود الدول القائمة؟

هذه الأسئلة لم تكن مسائل نظرية بالنسبة إلى أغري.

كانت مسائل حياة أو موت.

وكانت الثورة تتعلم الإجابة عنها وهي تخوض الحرب.

ولهذا فإن أغري تمثل تجربة سياسية تعلمت أثناء القتال، وحاولت بناء مشروعها في الوقت نفسه الذي كانت فيه تحاول الدفاع عن وجودها.

وهذه واحدة من أكثر المعضلات قسوة في تاريخ الحركات الثورية.

فالثورة تحتاج إلى وقت لبناء المؤسسات. لكن الحرب لا تمنحها دائماً هذا الوقت. وتحتاج الحركة إلى الاستقرار لكي تبني الإدارة. لكنها لا تستطيع الوصول إلى الاستقرار قبل أن تحمي نفسها. وتحتاج إلى موارد لكي تستمر. لكن الموارد تكون محدودة في مناطق الحرب. وتحتاج إلى الاعتراف الخارجي. لكن القوى الدولية غالباً لا تعترف بحركة لا تملك سيطرة مستقرة على الأرض.

وهكذا تجد الحركة نفسها داخل دائرة سياسية وعسكرية مغلقة.

وكانت أغري تواجه هذه الدائرة بكل وضوح.

وقد كشفت التجربة أن القيادة العسكرية، مهما كانت أهميتها، لا تستطيع وحدها بناء دولة. فالقائد يمكنه تنظيم المعركة، لكنه لا يستطيع وحده إنتاج اقتصاد ومؤسسات وإدارة وعلاقات دولية مستقرة. وكشفت أن التنظيم السياسي ضروري، لكنه لا يستطيع وحده حماية الأرض. وكشفت أن العلاقات الخارجية يمكن أن تخفف العزلة، لكنها لا تستطيع وحدها تغيير ميزان القوى. وكشفت أن الجغرافيا يمكن أن تحمي الثورة، لكنها لا تستطيع أن تحل محل الدولة.

وكشفت أن العشائر قادرة على تقديم قوة بشرية مهمة، لكنها لا تستطيع وحدها إنتاج مؤسسة قومية حديثة.

ومن هنا يمكن فهم آغري بوصفها مرحلة انتقالية بين نموذجين تاريخيين.

النموذج الأول هو نموذج الانتفاضة المحلية، حيث تتجمع القوى حول قيادة أو منطقة أو مظلمة مباشرة، وتكون أهدافها مرتبطة غالباً بالواقع المحلي.

أما النموذج الثاني فهو نموذج الحركة القومية الحديثة، التي تحاول بناء تنظيم وبرنامج وقيادة وخطاب ومشروع سياسي يتجاوز حدود المنطقة.

وقد وقفت آغري بين هذين النموذجين.

لم تعد مجرد ثورة محلية. لكنها لم تصل إلى مرحلة الدولة.

تجاوزت حدود العشيرة في خطابها. لكنها بقيت بحاجة إلى العشائر في قوتها.

امتلكت تصوراً قومياً واسعاً. لكن أدواتها بقيت محدودة.

حاولت تجاوز الحدود السياسية. لكنها اصطدمت بالنظام الإقليمي الذي يحمي تلك الحدود.

حاولت تحويل الجبل إلى مركز سياسي. لكنها لم تستطع تحويل هذا المركز إلى دولة مستقرة.

وهذه التناقضات لا تقلل من أهمية الثورة، بل تفسر أهميتها التاريخية.

فالتاريخ لا يتقدم فقط عبر التجارب التي تنجح، بل أيضاً عبر التجارب التي تكشف حدود الممكن في مرحلة معينة.

وقد كشفت آغري للحركة القومية الكوردية أن المشروع القومي ليس مجرد إعلان سياسي، وأن الدولة ليست مجرد نتيجة طبيعية للشعور القومي، وأن الانتقال من الأمة المتخيلة أو الوعي القومي إلى الكيان السياسي يحتاج إلى شبكة واسعة من الشروط الداخلية والخارجية.

ومن هذه الزاوية، كانت آغري واحدة من التجارب التي ساهمت في إعادة تعريف معنى المشروع القومي الكوردي نفسه.

فبعدها أصبح السؤال لا يتعلق فقط بضرورة مقاومة السلطة، بل بطبيعة المؤسسة التي ينبغي بناؤها.

ولا يتعلق فقط بالهوية، بل بكيفية تحويل الهوية إلى برنامج سياسي.

ولا يتعلق فقط بالأرض، بل بكيفية إدارة الأرض.

ولا يتعلق فقط بالسلاح، بل بالعلاقة بين السلاح والسياسة.

ولا يتعلق فقط بوحدة الشعب، بل بالوسائل المؤسسية التي يمكن أن تجعل هذه الوحدة قوة فعلية.

وهكذا يمكن القول إن القيمة التاريخية الكبرى لآغري لا تكمن فقط في أنها حاولت تحدي الدولة التركية، وإنما في أنها جعلت الحركة القومية الكوردية تواجه، بصورة عملية ومباشرة، السؤال الأصعب في تاريخ كل حركة قومية: كيف تتحول الجماعة التي ترى نفسها أمة إلى قوة سياسية قادرة على بناء مؤسسات تمثل هذه الأمة وتحمي مشروعها؟

لقد حاولت آغري تقديم إجابة عن هذا السؤال. لم تكن الإجابة مكتملة.

ولم تستطع الثورة أن تحقق هدفها النهائي.

لكن التجربة نفسها أصبحت جزءاً من المعرفة السياسية التي راكمتها الحركة الكوردية لاحقاً.

ولهذا لم تكن هزيمة آغري نهاية تاريخها.

فالمعارك تنتهي.

لكن التجارب السياسية تستمر.

وقد خسر المشروع أرضه العسكرية، لكنه ترك خلفه أسئلة سياسية ستبقى حاضرة في تاريخ الحركة القومية الكوردية لعقود طويلة: سؤال التمثيل، وسؤال القيادة، وسؤال المؤسسة، وسؤال العلاقة بين المحلي والقومي، وسؤال السلاح والسياسة، وسؤال الحدود والدولة، وسؤال القوة الداخلية والدعم الخارجي.

وفي هذا المعنى، فإن آغري لم تكن مجرد ثورة على جبل.

كانت محاولة مبكرة لتحويل الجبل إلى مشروع.

ومحاولة لتحويل المقاومة إلى سياسة.

ومحاولة لتحويل الوعي القومي إلى تنظيم.

ومحاولة لتحويل التنظيم إلى سلطة.

لكن الطريق بين السلطة والدولة كان أطول من قدرة الثورة على قطعه.

وهنا، بين نجاح التجربة في إنتاج الفكرة وفشلها في تثبيت الكيان، تكمن إحدى أكثر الحقائق عمقاً ومأساوية في تاريخ ثورة آغري وفي تاريخ المشروع القومي الكوردي في النصف الأول من القرن العشرين.

أما في تجربة آغري، فقد بدأ يتبلور تصور سياسي أكثر وضوحاً وتعقيداً لوجود قضية كوردية لا يمكن اختزالها في حدود منطقة واحدة أو في مطالب مجموعة عشائرية محلية أو في اعتراض مؤقت على سياسات السلطة المركزية. كان هناك، للمرة الأولى بهذا المستوى من التنظيم السياسي والعسكري، وعي متزايد بأن المشكلة الكوردية تتجاوز الجبل الذي تدور عليه المعارك، وأن المقاومة في منطقة آغري يمكن أن تصبح جزءاً من مشروع قومي أوسع يتعلق بمستقبل الكورد، وبالعلاقة بين الأمة والأرض والدولة والسيادة.

لكن أي قضية قومية، مهما كانت قوة الوعي الذي يحملها، لا تتحول تلقائياً إلى مشروع سياسي. فالهوية وحدها لا تصنع تنظيماً، والشعور القومي وحده لا ينتج سلطة، والرغبة في الاستقلال لا تكفي لإقامة دولة. كان لا بد من وجود مؤسسة تستطيع أن تمنح هذه القضية شكلاً سياسياً، وأن تجمع عناصرها المتفرقة، وأن تحول الوعي القومي من فكرة عامة إلى برنامج وعمل وتنظيم.

وهنا جاءت أهمية خويبون.

لم تكن خويبون مجرد جمعية سياسية أو إطاراً تنظيمياً يساند ثورة قائمة، بل كانت محاولة لإعطاء القومية الكوردية مركزاً سياسياً في مرحلة لم يكن فيها للكورد مركز سياسي موحد. فقد كان المجال الكوردي موزعاً بين دول وحدود متعددة، وكانت القوى الاجتماعية والسياسية الكوردية نفسها موزعة بين مناطق وزعامات وعشائر وبيئات مختلفة. ولذلك كانت المشكلة الأساسية لا تتعلق فقط بوجود الشعور القومي، وإنما بوجود من يستطيع تنظيم هذا الشعور وتحويله إلى قوة سياسية.

وكانت خويبون محاولة للإجابة عن هذه المشكلة.

لقد حاولت أن تقول، من خلال وجودها السياسي والتنظيمي، إن القضية الكوردية ليست مجرد سلسلة من الانتفاضات المنفصلة التي تنفجر في مناطق مختلفة ثم تنتهي بانتهاء ظروفها المحلية، وإنما يمكن النظر إليها باعتبارها قضية قومية مشتركة تحتاج إلى تنظيم قادر على تجاوز الحدود الجغرافية والانقسامات المحلية.

لكن المؤسسة السياسية، مهما كانت أهميتها، لا تستطيع في ظروف الصراع وحدها حماية المشروع الذي تمثله.

وكان المشروع بحاجة إلى قوة عسكرية.

وهنا برز إحسان نوري باشا.

إن أهمية إحسان نوري في تجربة آغري لا تتعلق فقط بموقعه قائداً عسكرياً، وإنما بالدور الذي لعبه في محاولة تحويل الفكرة السياسية إلى قدرة ميدانية منظمة. فالمشروع القومي الذي يبقى في مستوى البيانات والخطابات يظل محدود القدرة على التأثير في الواقع، بينما كانت الثورة تحتاج إلى قوة تستطيع الدفاع عن المجال الذي تتحرك فيه، ومواجهة الجيش التركي، وحماية خطوط الاتصال، وتنظيم المقاتلين، وتحويل المقاومة من ردود فعل متفرقة إلى عمل عسكري أكثر انتظاماً.

ومن هنا التقت السياسة بالسلاح.

كانت خويبون تحاول أن تمنح القضية مضموناً سياسياً.

وكان إحسان نوري يحاول أن يمنح هذا المشروع قدرة عسكرية.

لكن المشروع السياسي والعسكري كان يحتاج أيضاً إلى مكان يتحول فيه من فكرة إلى واقع.

وهنا أصبح جبل آغري أكثر من مجرد موقع جغرافي. لقد تحول الجبل إلى مركز للمقاومة، وإلى فضاء عسكري، وإلى رمز سياسي في آن واحد.

وكانت أهمية آغري الجغرافية جزءاً أساسياً من إمكان تحولها إلى مركز للمشروع. فالجبال تمنح المقاتلين مزايا دفاعية، وتحد من قدرة الجيوش النظامية على الحركة السريعة، وتوفر معرفة محلية بالتضاريس والمسالك. لكن القيمة السياسية للجغرافيا كانت أعمق من قيمتها العسكرية.

فالمشروع القومي الذي يريد أن يتحول إلى سلطة يحتاج إلى مجال. والسلطة تحتاج إلى أرض تمارس عليها وجودها. والأرض تحتاج إلى قوة تحميها.

ولهذا لم يكن الدفاع عن آغري دفاعاً عن جبل بالمعنى العسكري وحده، بل كان دفاعاً عن إمكانية وجود مجال سياسي تستطيع الحركة أن تعمل داخله. وفي هذه النقطة بدأت الثورة تقترب من واحدة من أكثر المسائل مركزية في تاريخ بناء الدول: العلاقة بين السيطرة على الأرض وممارسة السلطة.

فلا توجد دولة في الفراغ. ولا توجد سلطة سياسية مستقرة من دون مجال جغرافي. والحركة التي تريد أن تتحول إلى مشروع دولة تحتاج، عاجلاً أم آجلاً، إلى الانتقال من الحركة فوق الأرض إلى السيطرة على الأرض.

وكانت آغري محاولة للاقتراب من هذه المرحلة. لكن المشروع لم يكن قادراً على الاكتفاء بالمؤسسة السياسية والقيادة العسكرية والمجال الجغرافي وحدها. كان بحاجة إلى علاقات خارجية.

وهنا ظهرت أهمية الاتصالات مع القوى الكوردية في المناطق الأخرى، والعلاقات السياسية مع بعض القوى الأرمنية، والدور الذي لعبته الحدود الإيرانية في الحسابات العسكرية والسياسية للثورة.

فآغري لم تكن تقع في منطقة معزولة عن العالم الخارجي. كانت تقع في فضاء حدودي حساس، تتقاطع فيه مصالح تركيا وإيران والقوقاز، وتتحرك فيه شبكات اجتماعية وعشائرية وسياسية تتجاوز الخطوط الرسمية التي رسمتها الدول الحديثة.

ولهذا أصبحت الحدود جزءاً من استراتيجية الثورة. فالحدود يمكن أن تمنح الحركة مجالاً للمناورة. ويمكن أن تفتح طرقاً للاتصال. ويمكن أن تسمح بوجود شبكات للإمداد.

ويمكن أن تربط المقاومة بقوى سياسية خارج حدود الدولة التي تواجهها. لكن الحدود نفسها يمكن أن تتحول إلى مصدر ضعف عندما تتفق الدول على ضبطها. وهنا ظهرت إحدى المفارقات الأساسية في تجربة أغري.

فالعامل الذي منح الثورة جزءاً من قوتها في البداية أصبح، في مرحلة لاحقة، أحد نقاط ضعفها عندما بدأت الدولة التركية تعمل على إغلاق المجال الحدودي، وتعزيز علاقاتها وتفاهماتها الإقليمية، ومنع الحركة من الاستفادة من العمق الجغرافي الذي كانت تحتاج إليه.

وبذلك بدأت تتشكل في أغري عناصر مشروع سياسي متكامل نسبياً، وإن لم يصل إلى مرحلة الاكتمال.

كانت هناك قضية قومية تتجاوز المنطقة. وكان هناك تنظيم سياسي يحاول التعبير عنها. وكانت هناك قيادة عسكرية. وكان هناك مجال جغرافي للمقاومة. وكانت هناك محاولات لبناء علاقات خارجية. وكان هناك تصور سياسي يتجاوز فكرة الانتفاضة المؤقتة.

وهذه العناصر مجتمعة هي التي تجعل من الصعب اختزال أغري في مجرد حدث عسكري. وهنا يظهر الفرق الجوهرى بين الثورة باعتبارها معركة، والثورة باعتبارها تجربة سياسية.

فالحديث العسكري يمكن أن يبدأ بمعركة وينتهي بمعركة. يمكن أن ينتصر طرف أو يهزم طرف. يمكن أن يحتل الجيش منطقة أو ينسحب منها. لكن التجربة السياسية أوسع من زمن القتال.

إنها تتعلق بالأفكار التي أنتجت الثورة، وبالمؤسسات التي حاولت بناءها، وبالأسئلة التي طرحتها، وبالوعي الذي ساهمت في تشكيله لدى الأجيال التي جاءت بعدها.

ولهذا فإن نهاية الثورة عسكرياً لا تعني بالضرورة نهاية معناها التاريخي. فالمعركة تنتهي عندما يتوقف إطلاق النار.

أما التجربة السياسية فقد تبدأ، من بعض النواحي، بعد انتهاء المعركة.

وقد تركت أغري وراءها عدداً كبيراً من الأسئلة التي أصبحت جزءاً من تاريخ التفكير السياسي الكوردي الحديث.

تركت سؤال التمثيل القومي: من يتحدث باسم الكورد؟

وتركت سؤال الدولة: ما الشكل السياسي الذي يمكن أن يحقق المطالب القومية؟
وتركت سؤال الوحدة: كيف يمكن جمع مجتمع موزع بين مناطق وعشائر وحدود
دول مختلفة؟

وتركت سؤال القيادة: هل يكفي القائد العسكري، أم أن المشروع يحتاج إلى مؤسسة
تتجاوز الأشخاص؟

وتركت سؤال العلاقة بين السلاح والسياسة: هل يقود السلاح المشروع السياسي،
أم ينبغي أن يكون السلاح أداة في يد سياسة منظمة؟

وتركت سؤال العلاقة بين الداخل والخارج: كيف يمكن لحركة قومية أن تعتمد على
قاعدتها الاجتماعية الداخلية، وفي الوقت نفسه تبني علاقات خارجية تساعد؟
وتركت كذلك سؤال حدود الممكن السياسي في ظل نظام إقليمي ودولي لم يكن
مستعداً لتغيير حدوده من أجل المشروع الكوردي.

وهذه الأسئلة هي التي تمنح تجربة آغري أهميتها التاريخية.

ولهذا فإن هزيمة الثورة لا تعني أن التجربة السياسية كانت بلا قيمة، بل يمكن القول
إن الجانب السياسي والفكري من آغري كان أكثر قدرة على الاستمرار من جانبها
العسكري.

فالقوة العسكرية تراجعت.

والمجال الجغرافي فقد السيطرة التي كانت الحركة تحاول تثبيتها.

والتنظيم تعرض للضغط والتفكك.

لكن فكرة التنظيم القومي لم تختف.

والثورة انتهت، لكن سؤال الدولة بقي.

والقيادة العسكرية فقدت قدرتها على الاستمرار، لكن سؤال التمثيل القومي لم ينته.

وهذه هي الطريقة الأعمق التي ينبغي من خلالها قراءة أثر آغري في التاريخ السياسي
الكوردي.

لقد كانت تجربة محدودة زمنياً.

وكان مجالها العسكري محدوداً جغرافياً.

لكن المشكلات التي طرحتها تجاوزت الزمن والجغرافيا.

ومن أهم هذه المشكلات العلاقة بين الأمة والدولة.

فالقومية الكوردية كانت تحاول تعريف نفسها وتثبيت وجودها في عالم جديد
أصبحت فيه الدولة هي الوحدة الأساسية للاعتراف السياسي والسيادة الدولية.

وهنا ظهرت المشكلة المركزية.

يمكن لجماعة بشرية أن تمتلك لغة وذاكرة وتاريخاً وثقافة وشعوراً قوياً بالانتماء.

ويمكن أن تنظر إلى نفسها بوصفها أمة.

لكن الأمة لا تتحول تلقائياً إلى دولة.
فهناك مسافة تاريخية وسياسية بين الشعور القومي وبين المؤسسة السياسية.
وهذه المسافة تحتاج إلى تنظيم وقوة وموارد ومؤسسات.
وإذا لم تمتلك القومية أدوات تستطيع تحويل الهوية إلى قدرة سياسية، فإنها تبقى معرضة للانقسام والتجزئة والضعف.
وهذا ما يجعل تجربة خويون ذات أهمية خاصة.
لقد حاولت خويون بناء المؤسسة التي تستطيع أن تمنح القومية مضموناً سياسياً.
لكن المؤسسة السياسية كانت تحتاج إلى موارد. والموارد كانت تحتاج إلى اقتصاد.
والاقتصاد كان يحتاج إلى استقرار ومجال جغرافي. والمجال الجغرافي كان يحتاج إلى قوة عسكرية تحميه. والقوة العسكرية كانت تحتاج إلى الإمداد. والإمداد كان يحتاج إلى طرق اتصال وحدود أو شبكات خارجية.
أما العلاقات الخارجية فكانت تحتاج إلى بيئة دولية تسمح للحركة بالحصول على الدعم أو الاعتراف.
وبذلك دخل المشروع كله في دائرة مترابطة.
فكل عنصر كان يعتمد على عنصر آخر.
وإذا انهار عنصر أساسي، انعكس أثره على بقية العناصر.
وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل دراسة آغري من منظور بناء الدولة أكثر أهمية من دراستها من منظور المعارك وحدها.
فالمعركة تفسر كيف انتصر طرف في مواجهة عسكرية.
لكن دراسة بناء الدولة تفسر لماذا لم تستطع الثورة تحويل قدرتها العسكرية إلى كيان سياسي مستقر.
والدولة لا تبني بالسلح وحده. كما لا تبني بالخطاب وحده. ولا تبني بالشعور القومي وحده.
إن الدولة، في معناها السياسي الحديث، هي نتيجة تراكم طويل بين المؤسسات والقوة والاقتصاد والإدارة والشرعية والعلاقات الخارجية والقدرة على ممارسة السلطة بصورة مستمرة.
وكانت آغري تمتلك بعض هذه العناصر.
لكنها لم تمتلكها جميعاً بالمستوى الذي يسمح لها بتحويل المشروع إلى دولة فعلية قادرة على الصمود.
ومن هنا يمكن القول إن آغري كانت محاولة مبكرة لبناء مشروع دولة قبل أن تكون قادرة على بناء دولة فعلية.
وهذا التمييز بالغ الأهمية.

فالدولة الفعلية تحتاج إلى سيطرة مستقرة على مجال جغرافي، وإلى سكان يعيشون ضمن نظام سياسي، وإلى مؤسسات قادرة على الإدارة، وإلى موارد اقتصادية، وإلى قوة تستطيع حماية المجال الذي تسيطر عليه، وإلى نظام للاتصال والتنظيم، وإلى علاقات خارجية، وإما إلى اعتراف دولي أو إلى قدرة واقعية طويلة الأمد على فرض وجودها السياسي.

أما المشروع السياسي، فيمكن أن يولد قبل أن تتوافر جميع هذه العناصر. يمكن أن تبدأ الفكرة.

ثم يظهر التنظيم.

ثم تتشكل القيادة.

ثم تنشأ القوة العسكرية.

ثم تحاول الحركة السيطرة على مجال جغرافي.

ثم تبدأ محاولة بناء المؤسسات.

وهذا، بصورة عامة، هو المسار الذي حاولت تجربة آغري السير فيه.

لقد ظهر المشروع أولاً. ثم حاولت الثورة بناء شروط وجوده.

لكن الدولة التركية كانت تمتلك، في المقابل، دولة قائمة بكل مؤسساتها، وجيشاً نظامياً، وإدارة مركزية، وموارد أكبر، وقدرة على التحرك الدبلوماسي وضبط الحدود.

ولهذا كانت الدولة أسرع وأقوى في منع اكتمال العملية.

ومن هذه الزاوية يمكن فهم شدة المواجهة التي وصلت إليها الأحداث سنة ١٩٣٠.

فالأمر لم يكن بالنسبة إلى الدولة التركية مجرد القضاء على مجموعة مسلحة متمردة.

كان يتعلق بمنع احتمال تحول المقاومة إلى سلطة مستقرة.

وكان يتعلق بمنع ظهور مركز سياسي منافس داخل حدود الجمهورية.

وكان يتعلق بتأكيد أن السيادة لا يمكن تقسيمها.

وهنا يتحول الصراع من قضية أمنية إلى قضية سيادة.

فالاخلاف بين الدولة والثورة لم يكن فقط حول الأمن والنظام العام.

كان هناك خلاف أعمق يتعلق بمن يملك الحق في ممارسة السلطة على الأرض.

كانت الثورة تقول، عملياً، إن هناك قضية سياسية كوردية تحتاج إلى شكل من أشكال السلطة أو الكيان السياسي.

أما الدولة التركية فكانت تنطلق من مفهوم مختلف يقوم على أن المنطقة جزء لا يتجزأ من السيادة التركية، وأن أي سلطة مستقلة أو قوة سياسية منافسة تمثل تهديداً مباشراً لوحدة الدولة.

وبين هذين التصورين لم تكن هناك في تلك المرحلة مساحة واسعة للتسوية.

ولهذا انتقل الخلاف إلى القوة.

وهنا تكشف آغري عن واحدة من الحقائق الأساسية في تاريخ الدولة الحديثة:

عندما يصل الصراع إلى سؤال السيادة، يصبح التفاوض أكثر صعوبة، لأن السيادة

ليست مجرد مطلب إداري يمكن تقسيمه بسهولة، بل تتعلق بمن يحتكر القرار والقوة والسلطة داخل مجال جغرافي محدد.

وفي النهاية انتصرت الدولة التركية عسكرياً. لكن الانتصار العسكري لم بلغ السؤال السياسي الذي طرحته الثورة. وهذا هو أحد أسباب استمرار أهمية آغري. فالثورات التي تهزم عسكرياً قد تترك وراءها قضايا سياسية لا يمكن إنهاؤها بالقوة وحدها.

يمكن للجيش أن يهزم تنظيمًا. ويمكنه أن يسيطر على الأرض. ويمكنه أن ينهي وجود قوة عسكرية منظمة. لكنه لا يستطيع بالضرورة أن يمحو من الذاكرة السياسية السؤال الذي أدى إلى ظهور تلك القوة.

وقد تكون الهزيمة العسكرية نهاية تنظيم، لكنها ليست بالضرورة نهاية فكرة. ومن هنا كانت آغري تجربة سياسية بقدر ما كانت ثورة مسلحة. لقد حاولت الإجابة عن ثلاثة أسئلة كبرى: من يمثل الكورد؟ ماذا يريد الكورد سياسياً؟ وكيف يمكن تحقيق هذا الهدف؟

كانت إجابات خويون وإحسان نوري ناقصة ومحدودة بظروف عصرها. لكنها كانت تحمل ملامح انتقال تاريخي مهم. انتقال من السياسة المحلية إلى السياسة القومية. ومن القيادة الشخصية إلى محاولة بناء التنظيم. ومن المقاومة العفوية إلى العمل العسكري المنظم. ومن الانشغال بالمنطقة إلى التفكير في قضية تتجاوز المنطقة. ومن سؤال الاحتجاج على السلطة إلى سؤال بناء سلطة بديلة.

فإذا كانت المراحل السابقة قد شهدت عدداً كبيراً من الانتفاضات والثورات الكوردية، فإن آغري أضافت إلى هذا التاريخ عنصراً مهماً: محاولة ربط المقاومة المسلحة بتنظيم قومي ذي أهداف سياسية تتجاوز حدود الانتفاضة المحلية.

ولهذا لا تكمن أهميتها فقط في أنها استمرت سنوات عدة. ولا في طبيعة المعارك التي دارت على جبل آغري. ولا في استخدامها للجغرافيا الجبلية والحدود. بل في أنها قدمت نموذجاً مبكراً لمحاولة الجمع بين الحركة القومية والعمل العسكري والعلاقات الخارجية في مشروع سياسي واحد.

وكان هذا النموذج، رغم عدم نجاحه في تحقيق هدفه المباشر، ذا أثر طويل في تطور التفكير السياسي الكوردي. لقد أثبتت آغري أن القومية تحتاج إلى تنظيم.

وأن التنظيم يحتاج إلى قيادة. وأن القيادة تحتاج إلى مؤسسة. وأن المؤسسة تحتاج إلى موارد. وأن الموارد تحتاج إلى اقتصاد. وأن الاقتصاد يحتاج إلى استقرار ومجال سياسي قادر على حمايته. وأن القوة العسكرية تحتاج إلى الإمداد. وأن المشروع القومي يحتاج إلى علاقات خارجية.

وأثبتت، قبل كل شيء، أن تحويل قضية قومية إلى دولة يحتاج إلى أكثر بكثير من الرغبة في الاستقلال. يحتاج إلى القدرة على بناء القوة. والقدرة على تنظيم المجتمع. والقدرة على إدارة الأرض. والقدرة على إنتاج المؤسسات. والقدرة على مواجهة الدولة المنافسة. والقدرة على التعامل مع النظام الإقليمي والدولي.

وهكذا أصبح آغري، في التحليل التاريخي والسياسي، واحدة من اللحظات التأسيسية في تطور مفهوم المشروع القومي الكوردي الحديث.

كانت لحظة حاولت فيها الحركة الانتقال من سؤال المقاومة إلى سؤال السلطة. ومن سؤال الاحتجاج إلى سؤال الدولة. ومن الزعامة المحلية إلى مفهوم التمثيل القومي. ومن الجغرافيا المحدودة إلى تصور أوسع لكوردستان بوصفها قضية سياسية. وقد فشلت الثورة في إكمال هذا الانتقال. لكنها نجحت في طرح أسئلتها الأساسية. وهنا تكمن إحدى الحقائق العميقة في التاريخ السياسي. فليست كل تجربة تاريخية مهمة لأنها حققت أهدافها. بعض التجارب تصبح مهمة لأنها تكشف حدود عصرها. وبعض الثورات تصبح مؤثرة لأنها تطرح أسئلة أكبر من قدرتها على الإجابة عنها. وبعض الهزائم تتحول إلى جزء من المعرفة السياسية التي تستفيد منها الأجيال التالية. وكانت آغري واحدة من هذه التجارب.

لقد حاولت تحويل القضية القومية إلى تنظيم. وتحويل التنظيم إلى قوة. وتحويل القوة إلى سلطة. وتحويل السلطة إلى مشروع دولة. لكن الحلقة الأخيرة لم تكتمل. ومع ذلك بقيت التجربة. وبقيت الأسئلة. وبقي الدرس التاريخي.

ولهذا فإن آغري لا ينبغي أن تُقرأ بوصفها مجرد ثورة انتهت سنة ١٩٣٠، بل بوصفها لحظة سياسية كشفت للحركة القومية الكوردية طبيعة الطريق الطويل الذي يفصل بين وجود الأمة وبين بناء الدولة.

وفي هذا المعنى، ربما تكون الأسئلة التي تركتها آغري أكثر استمرارية من الأجوبة التي استطاعت تقديمها في زمنها؛ لأن التاريخ السياسي لا يصنع فقط بالانتصارات التي تتحقق، بل أيضاً بالمشروعات التي تتعثر، وبالأفكار التي تنجو من الهزيمة، وبالأسئلة التي تبقى مفتوحة بعد أن تصمت البنادق.

-
- Jwaideh, Wadie. *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development*. Syracuse: Syracuse University Press, 2006.
 - Olson, Robert. "The Kurdish Rebellions of Sheikh Said (1925), Mt. Ararat (1930), and Dersim (1937-8): Their Impact on the Development of the Turkish Air Force and on Kurdish and Turkish Nationalism." *Die Welt des Islams*, Vol. 40, No. 1, 2000, pp. 67-94.
 - van Bruinessen, Martin. *Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan*. London: Zed Books, 1992.
 - Olson, Robert. *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925*. Austin: University of Texas Press, 1989.
 - Strohmeier, Martin. *Crucial Images in the Presentation of a Kurdish National Identity: Heroes and Patriots, Traitors and Foes*. Leiden: Brill, 2003.

العشرون: آغري والقانون الدولي والسيادة والاعتراف

لا يمكن دراسة ثورة آغري دراسة تاريخية وسياسية مكتملة من دون التوقف عند البعد القانوني الدولي الذي ارتبط بمحاولة إقامة سلطة سياسية كردية في منطقة جبل آغري. فالثورة لم تكن مجرد حركة عسكرية واجهت الدولة التركية، ولم تكن أحداثها محصورة في نطاق العمليات المسلحة بين القوات الكردية والجيش التركي، وإنما ارتبطت، في مرحلة متقدمة من تطورها، بفكرة إنشاء كيان سياسي مستقل أو سلطة قومية بديلة في منطقة أصبحت تمثل، بالنسبة إلى الحركة القومية الكردية، أكثر من مجرد موقع جغرافي مناسب للمقاومة. لقد تحول جبل آغري تدريجياً إلى فضاء سياسي حاولت فيه القيادة الكردية اختبار إمكانية الانتقال من المقاومة إلى السلطة، ومن الانتفاضة إلى المشروع السياسي، ومن رفض سيادة الدولة القائمة إلى محاولة بناء تصور مختلف للسيادة. ولهذا فإن دراسة تجربة آغري تطرح مجموعة من المسائل التاريخية والقانونية المتعلقة بمفهوم الدولة، وطبيعة السيادة، وحدود الإقليم، والسلطة الفعلية، والسيطرة على السكان والأرض، والاعتراف الدولي، وموقع حق الشعوب في تقرير مصيرها داخل النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الأولى. ومن هنا فإن استخدام تعبير «جمهورية آغري» أو «جمهورية آرارات» يحتاج إلى قدر كبير من الدقة التاريخية والقانونية، لأن مجرد إعلان كيان سياسي، أو وجود قيادة قومية، أو السيطرة المؤقتة على منطقة معينة، لا يؤدي تلقائياً إلى نشوء دولة بالمعنى الكامل للقانون الدولي، كما أن فشل المشروع في الوصول إلى مرحلة الدولة المستقرة لا يعني في المقابل اختزال التجربة كلها في مجرد تمرد عسكري أو اضطراب محلي عابر.

كانت البيئة الدولية التي ظهرت فيها تجربة آغري مختلفة بصورة جوهرية عن البيئة القانونية الدولية المعاصرة. فقد كانت فترة ما بين الحربين العالميتين مرحلة انتقالية مضطربة في تاريخ النظام الدولي، إذ لم تكن الحدود التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى مجرد خطوط جغرافية مستقرة منذ زمن طويل، بل كانت نتيجة مباشرة لانتهاء الإمبراطوريات الكبرى، وصعود الحركات القومية، والمفاوضات الدولية، والتوازنات العسكرية التي أعقبت الحرب. وكانت الدول الأوروبية الكبرى قد شاركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إعادة رسم أجزاء واسعة من الخريطة السياسية للشرق الأوسط، بينما كانت شعوب المنطقة نفسها تحاول تحديد مواقعها داخل النظام الجديد الذي ولد من أنقاض الإمبراطورية العثمانية. وفي هذه البيئة أصبح مبدأ القومية حاضراً بقوة في الخطاب السياسي الدولي، وأصبحت فكرة أن الجماعات القومية تمتلك حقاً في التعبير عن شخصيتها السياسية جزءاً من لغة العصر، إلا أن هذا المبدأ لم يكن يطبق بصورة متساوية على جميع الشعوب، ولم يكن مجرد

وجود هوية قومية كافياً لضمان قيام دولة مستقلة. كما أن مفهوم تقرير المصير، رغم ظهوره بقوة في الخطاب السياسي الذي ارتبط بالرئيس الأمريكي وودرو ويلسون وبالمناقشات الدولية التي رافقت نهاية الحرب العالمية الأولى، لم يتحول في تلك المرحلة إلى قاعدة قانونية عامة تمنح كل جماعة قومية الحق التلقائي في الانفصال عن الدولة التي تعيش داخل حدودها وإقامة دولة مستقلة.

وهنا تظهر إحدى أهم المفارقات التي يجب فهمها عند دراسة المسألة الكردية في تلك المرحلة. فقد كان العالم يتحدث عن الحرية القومية، وعن حق الشعوب في تقرير مستقبلها، وعن إعادة تنظيم أوروبا والشرق الأوسط على أسس جديدة، لكن التطبيق العملي لهذه المبادئ كان خاضعاً بدرجة كبيرة لموازن القوى والمصالح الدولية. فبعض الشعوب تمكنت من الاستفادة من انهيار الإمبراطوريات وتحويل هويتها القومية إلى دولة معترف بها، في حين بقيت شعوب أخرى خارج عملية تأسيس الدول الجديدة، رغم امتلاكها مقومات قومية وتاريخية وجغرافية واضحة. وكانت المسألة الكردية واحدة من أكثر الأمثلة تعقيداً على هذا التناقض بين الخطاب السياسي الدولي والواقع الفعلي للنظام الجديد. فالكورد كانوا يشكلون جماعة قومية واسعة الانتشار في منطقة جغرافية متصلة بدرجات مختلفة، لكنهم دخلوا مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى من دون دولة قومية مستقلة، وأصبح مستقبل مناطقهم مرتبطاً بالمفاوضات الدولية وبمصير الدولة العثمانية وبصعود الحركات القومية الجديدة في المنطقة.

وقد ظهر هذا التناقض بوضوح خلال السنوات التي انتقلت فيها المنطقة من معاهدة سيفر إلى معاهدة لوزان. ففي المرحلة الأولى، بدأ أن انهيار الإمبراطورية العثمانية قد فتح احتمالات جديدة أمام إعادة النظر في الوضع السياسي للمناطق الكردية، وأصبحت القضية الكردية جزءاً من النقاش الدولي المتعلق بمستقبل الأناضول والشرق الأوسط. غير أن هذه الاحتمالات لم تتحول إلى واقع سياسي دائم، لأن التطورات العسكرية التي شهدتها الأناضول وصعود الحركة القومية التركية بقيادة مصطفى كمال، ثم تغير موقف القوى الدولية وتراجع استعدادها لفرض ترتيبات جديدة تتعلق بكوردستان، أدت إلى ظهور واقع سياسي مختلف تماماً. ومع توقيع معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣، دخلت المنطقة مرحلة جديدة أصبحت فيها الأولوية الدولية مرتبطة بالاعتراف بالدولة التركية الجديدة وتثبيت حدودها وسيادتها، بدلاً من إعادة فتح قضية الدولة الكردية أو إنشاء كيان قومي كوردي مستقل.

ومن هنا يجب فهم ثورة آغري داخل عالم سياسي وقانوني كان قد بدأ بالفعل في تثبيت نظام إقليمي جديد. فلم تكن الثورة تتحرك في فراغ قانوني أو في أرض لم تحدد السيادة عليها بعد، وإنما ظهرت داخل دولة حديثة كانت تسعى إلى ترسيخ سلطتها المركزية وإثبات قدرتها على السيطرة على جميع المناطق التي تعتبرها جزءاً من أراضيها. وكانت الجمهورية التركية، التي خرجت من سنوات طويلة من الحروب والتحول،

تنظر إلى وحدة الإقليم والسيادة المركزية بوصفهما عنصرين أساسيين في عملية بناء الدولة الحديثة. ولذلك فإن أي حركة سياسية أو عسكرية تسعى إلى إنشاء سلطة مستقلة داخل حدود الدولة كانت تفهم من منظور أنقرة باعتبارها تحدياً مباشراً لسيادة الدولة ووحدة أراضيها، وليس مجرد خلاف سياسي حول الحقوق المحلية أو الإدارة الإقليمية.

وهنا بالتحديد يكتسب مفهوم السيادة أهمية مركزية في تحليل تجربة آغري. فالسيادة ليست مجرد كلمة قانونية مجردة، وإنما تعني في جوهرها وجود سلطة سياسية عليا تستطيع ممارسة السيطرة على إقليم معين، وفرض القوانين والقرارات، وتنظيم القوة المسلحة، وإدارة السكان، ومنع ظهور سلطة منافسة تدعي الحق نفسه في حكم الإقليم. ومن هذا المنظور، فإن محاولة خويون والقيادة المرتبطة بثورة آغري إنشاء مركز سياسي قومي، وتنظيم قوة عسكرية، وطرح تصور لسلطة كوردية مستقلة، كانت تمثل أكثر من مجرد مقاومة عسكرية. لقد كانت، في جوهرها، محاولة لمنازعة الدولة القائمة في احتكارها للسلطة السياسية. وهذا هو السبب الذي يجعل دراسة آغري من منظور «الصراع على السيادة» أكثر دقة من النظر إليها فقط بوصفها مواجهة بين جيش نظامي ومقاتلين جبليين.

لقد كانت الدولة التركية تمتلك الشرعية الدولية باعتبارها دولة قائمة ومعترفاً بها، وتمتلك مؤسسات إدارية وعسكرية وقانونية، وتمارس سيادتها رسمياً على الإقليم الذي وقعت فيه الثورة. أما المشروع الكوردي في آغري فكان يحاول أن ينتقل من مستوى الشرعية القومية إلى مستوى السلطة السياسية الفعلية. وهذه النقطة تكشف أحد أهم الفروق بين الأمة والدولة. فوجود أمة أو جماعة قومية لا يؤدي بصورة تلقائية إلى وجود دولة، لأن الأمة يمكن أن تمتلك اللغة والذاكرة والتاريخ والهوية المشتركة، لكنها تحتاج إلى مؤسسات سياسية وقوة مادية وقدرة تنظيمية حتى تستطيع تحويل هذه العناصر إلى كيان سياسي مستقر. ولذلك فإن القومية تمثل أحد مصادر الشرعية السياسية، لكنها لا تكفي وحدها لإنتاج السيادة.

وقد كانت آغري واحدة من التجارب التي حاولت اختبار هذا الانتقال بصورة عملية. فالثورة لم تكتف، في مراحل تطورها، بالاحتجاج على سياسات الدولة التركية أو بمقاومة وجودها العسكري في منطقة محددة، بل ارتبطت بمحاولة بناء مشروع قومي يمتلك قيادة وتنظيماً وخطاباً سياسياً وقوة عسكرية ومجالاً جغرافياً. وكان ظهور خويون بوصفها إطاراً قومياً، إلى جانب الدور العسكري لإحسان نوري باشا، يمثل محاولة للجمع بين السياسة والقوة ضمن مشروع واحد. ولذلك فإن أهمية آغري لا تكمن فقط في المعارك التي دارت حول الجبل، بل في المحاولة التي قامت لتحويل السيطرة العسكرية المؤقتة إلى معنى سياسي أوسع.

لكن هنا تبدأ المشكلة القانونية والسياسية الأكثر تعقيداً: متى يمكن القول إن سلطة ثورية أصبحت دولة؟ وهل يكفي إعلان الاستقلال أو تسمية كيان معين بالجمهورية؟

أم أن وجود الدولة يحتاج إلى تحقق مجموعة من الشروط الواقعية والقانونية؟ إن التاريخ الدولي يقدم أمثلة كثيرة على حركات أعلنت استقلالها، لكن بعض هذه الإعلانات تحول إلى دول مستقرة، بينما بقي بعضها الآخر مجرد إعلان سياسي لم يستطع أن يفرض نفسه على الواقع. ولهذا فإن الفرق بين الإعلان والوجود الفعلي للدولة مسألة أساسية في دراسة أغري.

فالدولة، في معناها القانوني والسياسي، لا تقوم على الرغبة وحدها. إنها تحتاج إلى إقليم تستطيع السلطة ممارسة نفوذ مستقر عليه، وسكان تربطهم علاقة سياسية وإدارية بتلك السلطة، وحكومة أو جهاز سياسي قادر على اتخاذ القرارات وتنفيذها، وقدرة على الحفاظ على النظام الداخلي، وعلى التعامل بدرجات مختلفة مع العالم الخارجي. كما أن الاعتراف الدولي، رغم الجدل الطويل حول دوره في نشوء الدولة، يبقى عنصراً بالغ الأهمية في انتقال الكيان السياسي من حالة الأمر الواقع إلى موقع أكثر استقراراً داخل المجتمع الدولي.

ومن هذه الزاوية، يمكن القول إن تجربة أغري امتلكت بعض عناصر المشروع السياسي، لكنها لم تستطع جمع جميع عناصر الدولة بصورة مستقرة ودائمة. فقد كان هناك مجال جغرافي ارتبط بالثورة، وكانت هناك قيادة عسكرية، وكان هناك تنظيم قومي يسعى إلى تقديم القضية الكوردية ضمن إطار سياسي أوسع، كما كانت هناك محاولة لإيجاد علاقات واتصالات خارج الحدود. غير أن السيطرة على الأرض بقيت مرتبطة بظروف الحرب، ولم تتحول إلى سيطرة إدارية مستقرة، كما أن المشروع لم يمتلك قاعدة اقتصادية مستقلة تسمح له بتمويل مؤسسات دائمة، ولم يتمكن من بناء جهاز إداري واسع قادر على ممارسة وظائف الدولة، ولم يحصل على اعتراف دولي يمنحه مكانة قانونية في النظام الدولي.

وهذا لا يقلل من القيمة السياسية للتجربة، بل يساعد على فهم طبيعتها بصورة أدق. فأغري لم تكن دولة مكتملة الأركان، لكنها لم تكن أيضاً مجرد حركة مسلحة بلا هدف سياسي. لقد كانت محاولة للانتقال من المقاومة إلى السلطة، ومن القومية بوصفها هوية إلى القومية بوصفها مشروعاً سياسياً. وهذه المنطقة الواقعة بين الثورة والدولة هي التي تمنح تجربة أغري أهميتها التاريخية.

وكانت المشكلة الكبرى التي واجهت المشروع أن النظام الإقليمي الجديد لم يكن بيئة مفتوحة لولادة دولة كوردية. فبعد لوزان، أصبحت الحدود القائمة جزءاً من نظام سياسي تسعى الدول الإقليمية إلى حمايته. وكانت تركيا وإيران والعراق وسوريا تمثل دولاً أو كيانات سياسية مختلفة ترتبط جميعها، بدرجات متفاوتة، بمسألة المناطق الكوردية. ولذلك فإن أي نجاح لمشروع قومي كوردي في جزء من هذه المناطق كان يمكن أن يثير مخاوف الدول الأخرى من انتقال التأثير إلى داخل حدودها. وهكذا لم تكن القضية الكوردية قضية داخلية تخص دولة واحدة، لكنها في الوقت نفسه لم تجد نظاماً دولياً مستعداً للاعتراف بوحدتها السياسية.

وهنا ظهر التناقض التاريخي الكبير الذي واجه الحركة القومية الكوردية: كانت الهوية القومية أوسع من الحدود، بينما كانت السلطة السياسية موزعة بين دول متعددة. وكان الخطاب القومي يتحدث عن شعب يمتلك روابط تاريخية وجغرافية مشتركة، بينما كان القانون الدولي يتعامل مع حدود الدول القائمة باعتبارها أساساً للنظام السياسي. ولذلك أصبح الانتقال من الأمة إلى الدولة أكثر صعوبة، لأن أي مشروع سياسي كوردي لم يكن يواجه دولة واحدة فقط من الناحية النظرية، بل كان يتحرك داخل نظام إقليمي كامل يقوم على حماية الحدود القائمة.

وفي هذا السياق تصبح آغري نموذجاً مهماً لفهم العلاقة بين القانون والقوة في التاريخ الدولي. فالقانون الدولي لا يعمل بمعزل عن الواقع السياسي، كما أن المبادئ القانونية لا تتحول دائماً إلى نتائج سياسية بمجرد إعلانها. لقد كانت الحركة القومية الكوردية تمتلك خطاباً يتعلق بالحقوق القومية، لكن تركيا كانت تمتلك دولة معترفاً بها وجيشاً منظماً وإدارة مركزية وعلاقات دبلوماسية. وكانت آغري تمتلك موقعاً جغرافياً يساعد على المقاومة، لكن الدولة التركية امتلكت موارد أكبر وقدرة أعلى على تنظيم القوة وضبط الحدود واستخدام الأدوات العسكرية والدبلوماسية في آن واحد.

ولهذا فإن مصير المشروع لم يتحدد فقط على أساس قوة الفكرة القومية أو عدالة المطالب السياسية، وإنما تحدد أيضاً على أساس القدرة على تحويل هذه الفكرة إلى سلطة قادرة على البقاء. وهذه مسألة أساسية في دراسة تاريخ الدول والحركات القومية؛ فالتاريخ لا يمنح الدولة لمن يمتلك الفكرة فقط، وإنما لمن يستطيع في لحظة تاريخية معينة بناء المؤسسات، والسيطرة على المجال السياسي، وحماية المشروع، وإيجاد مكان له داخل شبكة العلاقات الدولية.

ومن هنا يمكن فهم أهمية سنة ١٩٣٠ بصورة أعمق. فالحسم العسكري الذي أنهى الثورة لم يكن مجرد انتصار للجيش التركي على قوات كوردية، بل كان أيضاً إنهاءً لمحاولة بناء واقع سياسي منافس داخل الإقليم. لقد استعادت الدولة سيطرتها على المجال الذي حاولت الثورة تحويله إلى مركز لمشروع سياسي، ومنعت استمرار عملية الانتقال من المقاومة إلى السلطة. ولذلك فإن نهاية الثورة كانت في الوقت نفسه نهاية لمحاولة فرض أمر واقع سياسي جديد، قبل أن يتمكن هذا الأمر الواقع من التحول إلى مؤسسة مستقرة أو الحصول على اعتراف خارجي.

ومع ذلك، فإن انتهاء المشروع عسكرياً لا يعني أن الأسئلة القانونية والسياسية التي طرحها قد اختفت. فقد بقيت تجربة آغري شاهداً على الصعوبة التي تواجهها الحركات القومية عندما تحاول الانتقال من فكرة الأمة إلى واقع الدولة، وعلى التناقض بين مبدأ الهوية القومية ومبدأ السيادة الإقليمية، وعلى الحدود التي كانت تفرضها البيئة الدولية على حق الشعوب في تقرير مصيرها خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

ولهذا فإن دراسة ما يعرف بـ«جمهورية آغري» لا ينبغي أن تنطلق من محاولة إصدار حكم مبسط يقول إنها كانت دولة مكتملة أو أنها لم تكن سوى وهم سياسي. فالبحث التاريخي والقانوني يحتاج إلى النظر إلى التجربة في سياقها الحقيقي، أي بوصفها محاولة سياسية قومية سعت إلى إنتاج سلطة بديلة، وامتلك بعض عناصر المشروع الدولي، لكنها لم تتمكن من الوصول إلى مرحلة السيادة المستقرة والاعتراف الدولي. وهذا التمييز بين المشروع السياسي للدولة والدولة الفعلية ضروري لفهم آغري بعيداً عن المبالغات القومية من جهة، وعن الاختزال الرسمي للدولة من جهة أخرى.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة البعد القانوني الدولي للثورة. فالمسألة لا تتعلق فقط بالسؤال عما إذا كان الكورد قد أعلنوا كياناً سياسياً، بل تتعلق بالسؤال الأعمق حول طبيعة ذلك الكيان، ومدى سيطرته الفعلية، وحدود سلطته، وموقعه داخل النظام الدولي، وإمكان تطبيق مفاهيم السيادة والدولة وتقرير المصير عليه وفق المعايير القانونية والسياسية التي كانت سائدة في تلك المرحلة. كما تتطلب دراسة العلاقة بين التجربة الكوردية وبين التحولات الكبرى التي شهدتها القانون الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، وبين الانتقال من عالم الإمبراطوريات إلى عالم الدول القومية والحدود المعترف بها.

وبهذا المعنى، فإن آغري تقدم نموذجاً تاريخياً شديد الأهمية لفهم مأزق القومية التي تحاول أن تصبح دولة في عالم تسيطر عليه الدول القائمة. لقد امتلك المشروع الكوردي في آغري فكرة سياسية، وقيادة، وتنظيماً، وقوة مسلحة، ومجالاً جغرافياً للمقاومة، لكنه واجه دولة تمتلك شرعية دولية ومؤسسات وقوة عسكرية وقدرة على استخدام النظام الإقليمي لصالحها. وبين هذين الطرفين كانت تتحدد الحدود الفعلية لما يمكن أن يحققه الثورة.

ولهذا فإن هذا الفصل لا يتعامل مع «جمهورية آغري» بوصفها مجرد اسم ورد في تاريخ الثورة، وإنما بوصفها مدخلاً لدراسة واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في التاريخ السياسي الحديث: كيف تحاول أمة لا تمتلك دولة أن تتحول إلى كيان سياسي مستقل؟ وما الشروط التي تجعل هذا التحول ممكناً؟ وما الفرق بين إعلان الاستقلال وممارسة السيادة؟ وما موقع الاعتراف الدولي؟ وكيف كان مبدأ تقرير المصير يفهم ويطبق في مرحلة ما بين الحريين العالميتين؟ وإلى أي مدى كانت البيئة القانونية والسياسية الدولية تسمح أصلاً بقيام كيان كوردي مستقل؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ستساعد على وضع تجربة آغري في موقعها التاريخي الحقيقي، ليس باعتبارها مجرد معركة انتهت بالهزيمة، ولا باعتبارها دولة مكتملة الأركان أسقطت بالقوة، وإنما باعتبارها تجربة قومية وسياسية حاولت أن تعبر المسافة الصعبة بين المقاومة والدولة، وأن تحول فكرة الهوية القومية إلى سلطة سياسية على الأرض، لكنها اصطدمت بحدود القوة العسكرية، وبشروط السيادة،

وبنظام إقليمي ودولي كان قد بدأ يرسخ خريطة جديدة للشرق الأوسط على أساس الدول القائمة وحدودها المعترف بها.

وهذه النقطة أساسية لفهم الوضع القانوني لثورة آغري.

فبعد الحرب العالمية الأولى ظهرت معاهدة سيفر سنة ١٩٢٠ باعتبارها إحدى الوثائق الدولية التي تناولت مستقبل الأراضي العثمانية، وتضمنت ترتيبات خاصة بالمسألة الكردية في المواد المتعلقة بالمناطق الكردية في الدولة العثمانية. وقد فتحت تلك الترتيبات، من الناحية السياسية، مجالاً لاحتقال تطور وضع كردي مستقل، لكنها لم تؤد في النهاية إلى قيام دولة كردية فعلية. ومع انتصار الحركة الوطنية التركية وتوقيع معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣، تغير الإطار القانوني والسياسي الذي كانت تتحرك ضمنه القضية الكردية، وأصبحت المناطق التي شهدت لاحقاً ثورة آغري ضمن الحدود الدولية المعترف بها للجمهورية التركية.

ومن هذه الزاوية، فإن ثورة آغري ظهرت في نظام دولي كان قد بدأ يتعامل مع تركيا باعتبارها دولة ذات حدود وسيادة، بينما كانت الحركة الكردية تحاول إعادة فتح المسألة السياسية التي أغلقتها التسوية الدولية الجديدة. ولذلك فإن الصراع لم يكن عسكرياً فقط، بل كان صراعاً حول معنى السيادة ومن يملك الحق في ممارسة السلطة على الإقليم.

فالدولة التركية كانت تستند إلى مبدأ سيادتها الإقليمية، وترى أن منطقة آغري جزء من إقليمها الوطني وأن أي قوة مسلحة تنشئ سلطة مستقلة داخلها تمثل تحدياً لسيادة الدولة ووحدة أراضيها. أما الحركة الكردية المرتبطة بآغري فكانت تنطلق من تصور مختلف يقوم على أن للكورد حقاً سياسياً وقومياً في تقرير مستقبلهم، وأن إقامة سلطة كردية في المنطقة يمكن أن تكون خطوة باتجاه تحقيق هذا الحق.

وهنا يظهر التناقض القانوني والسياسي الأساسي الذي أحاط بالتجربة.

فمن جهة، كان هناك مبدأ السيادة الإقليمية للدولة القائمة، وهو مبدأ كان يتمتع بمكانة أساسية في القانون الدولي في تلك المرحلة. ومن جهة أخرى، كانت هناك الأفكار السياسية الجديدة المرتبطة بالقومية وتقرير المصير، لكنها لم تكن تمنح تلقائياً لكل حركة قومية حق الانفصال عن الدولة التي كانت قائمة داخلها.

ولهذا فإن إعلان قيام كيان سياسي في آغري لا يمكن أن يقرأ بمعزل عن هذا الصراع بين مبدئين: مبدأ سلامة أراضي الدولة، ومبدأ حق الجماعات القومية في تقرير مصيرها. ومن الضروري هنا التمييز بين ثلاثة مفاهيم كثيراً ما تختلط في الكتابات التاريخية حول آغري: الثورة، والسلطة الثورية، والدولة.

الثورة هي حركة سياسية أو عسكرية تهدف إلى تغيير الوضع القائم.

أما السلطة الثورية فهي المؤسسة التي تحاول إدارة منطقة معينة أثناء الثورة وفرض قراراتها على السكان أو تنظيم شؤونهم.

أما الدولة فهي كيان سياسي يتمتع بعناصر أكثر تعقيداً، تشمل الإقليم والسكان والسلطة الحكومية والقدرة على ممارسة السيادة وإقامة العلاقات الدولية، إلى جانب عوامل الاعتراف والشرعية التي اكتسبت أهمية كبيرة في النظام الدولي.

وبناءً على هذا التمييز، فإن وصف آغري بأنها «دولة كوردية مستقلة» يحتاج إلى حذر شديد.

فما ظهر في منطقة آغري كان أقرب إلى مشروع سياسي ثوري يسعى إلى إقامة كيان كوردي، وامتلك في بعض المراحل عناصر من السلطة والتنظيم والسيطرة المحلية، لكنه لم يتحول إلى دولة مستقلة مستقرة ذات سيادة كاملة، ولم يحصل على اعتراف دولي باعتباره دولة ذات شخصية قانونية دولية.

وهذا لا يقلل من أهمية التجربة، بل يجعلها أكثر قابلية للفهم التاريخي.

فالحرركات الثورية كثيراً ما تنشئ مؤسسات سياسية قبل أن تصل إلى مرحلة الدولة. وقد تنشئ مجالس وقيادات وإدارات وقوات عسكرية وتنظيمات مالية واتصالات خارجية، لكنها تبقى في النهاية حركة غير معترف بها دولياً ما لم تتمكن من تثبيت سيطرتها وتحويلها إلى سلطة مستقرة أو الحصول على اعتراف خارجي.

وفي حالة آغري، كانت المشكلة الأساسية أن السيطرة على الإقليم لم تكن مستقرة بما يكفي لتكوين سلطة دولة مستمرة.

كانت المنطقة مسرحاً لحرب مفتوحة، وكانت القوات التركية تحاول باستمرار استعادة السيطرة عليها، بينما كانت القوات الكوردية تعتمد بدرجة كبيرة على الجغرافيا الجبلية وعلى شبكات محلية وعلى ظروف الحدود.

وهذا يعني أن السيطرة السياسية والعسكرية لم تكن مطلقة.

والسيطرة الفعلية على الإقليم عنصر بالغ الأهمية عند دراسة نشوء الكيانات السياسية. فالإعلان السياسي يمكن أن يعلن الاستقلال، لكن الإعلان لا يصنع وحده السيادة. والقيادة يمكن أن تعلن حكومة، لكن الحكومة لا تصبح دولة بمجرد تسمية نفسها كذلك.

والجيش يمكن أن يسيطر على منطقة، لكن السيطرة المؤقتة أثناء الحرب لا تعني بالضرورة قيام سيادة مستقرة.

وهنا تكمن أهمية التمييز بين «الوجود السياسي» و«الشخصية القانونية الدولية».

فقد يكون لحركة سياسية وجود حقيقي وقيادة وإقليم وقوة عسكرية، لكنها لا تمتلك شخصية قانونية دولية كاملة. وقد تكون لها علاقات واتصالات مع قوى خارجية، لكنها لا تكون معترفاً بها كدولة.

وهذا هو الوضع الأقرب إلى فهم تجربة آغري.

ومن الناحية القانونية، كان الاعتراف الدولي يمثل عاملاً مهماً للغاية في النظام الدولي في تلك المرحلة، رغم أن مسألة الاعتراف بالدول كانت ولا تزال موضوعاً معقداً في الفقه الدولي. فالاعتراف لا يفهم باعتباره مجرد إعلان سياسي، وإنما يرتبط بموقف الدول الأخرى من وجود الكيان وقدرته على الدخول في العلاقات الدولية. وكانت المشكلة بالنسبة إلى آغري أن القوى الدولية الكبرى لم تتعامل معها باعتبارها دولة مستقلة، ولم تمنحها الاعتراف الذي كان يمكن أن يغير وضعها الدولي. وهنا يظهر أحد أكبر الفوارق بين مشروع آغري والكيانات التي تمكنت من التحول إلى دول.

فالدولة الناشئة تحتاج إلى أكثر من السيطرة المحلية. تحتاج إلى بيئة إقليمية تسمح ببقائها. وتحتاج إلى علاقات خارجية. وتحتاج إلى موارد اقتصادية. وتحتاج إلى قدرة عسكرية مستمرة. وتحتاج إلى إدارة فعالة. وتحتاج إلى درجة من الشرعية الداخلية.

وفي كثير من الحالات تحتاج أيضاً إلى اعتراف خارجي أو إلى قدرة عسكرية وسياسية تجعل وجودها أمراً لا يمكن تجاهله. ولم تكن هذه الشروط متوافرة مجتمعة في آغري.

كان هناك مشروع سياسي، وكانت هناك قيادة، وكانت هناك مقاومة مسلحة، وكانت هناك محاولة لتنظيم السلطة، لكن البيئة الإقليمية والدولية لم تسمح للمشروع بالتحول إلى دولة مستقرة.

ومن هنا يمكن فهم أهمية العامل الدولي في هزيمة المشروع السياسي.

فلو حصلت الثورة على اعتراف دولة كبرى، أو على دعم عسكري واسع، أو على ضمانات دولية، لكان ميزان القوى مختلفاً بصورة كبيرة. لكن الدول الكبرى لم تكن مستعدة للدخول في مواجهة مباشرة مع تركيا من أجل إنشاء كيان كوردي في آغري. وكان هذا مرتبطاً بالتغير الكبير الذي طرأ على وضع تركيا بعد الحرب العالمية الأولى.

فتركيا التي كانت قد خرجت من حرب الاستقلال أصبحت دولة ذات موقع استراتيجي مهم، وكانت القوى الأوروبية تتعامل معها وفق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية. ولم يكن المشروع الكوردي في آغري يمثل بالنسبة إلى تلك القوى مصلحة كافية تبرر الدخول في صراع جديد مع أنقرة.

وهكذا اصطدمت المطالبة السياسية الكوردية بواقع السياسة الدولية.

وهذه نقطة لا بد من التأكيد عليها عند دراسة تاريخ الحركات القومية. فالقانون الدولي لا يعمل في فراغ سياسي. القواعد القانونية والمبادئ السياسية تتفاعل مع موازين القوى. وقد تكون هناك قضية ذات مضمون قومي قوي، لكن عدم امتلاكها الدعم الدولي الكافي يجعل تحويلها إلى كيان سياسي أمراً بالغ الصعوبة.

وهذا لا يعني أن القوة وحدها هي مصدر الشرعية، وإنما يعني أن الشرعية السياسية لا تتحول إلى واقع دولي من دون أدوات تستطيع حمايتها وفرض حضورها.

ومن هنا فإن تجربة آغري تقدم مثلاً واضحاً على الفجوة بين «الشرعية القومية» و«القدرة على إنشاء الدولة».

فالحركة الكردية كانت تنطلق من فكرة وجود شعب وهوية ومطالب سياسية، لكنها لم تكن تمتلك القوة اللازمة لتحويل هذه المطالب إلى دولة مستقرة.

وفي المقابل، كانت الدولة التركية تمتلك المؤسسات والجيش والموارد والاعتراف الدولي والحدود المعترف بها، ولذلك استطاعت الحفاظ على سيادتها الإقليمية وقمع المشروع الثوري.

وهذه المفارقة تفسر جانباً كبيراً من نتيجة الصراع.

ومن المسائل القانونية المهمة أيضاً مسألة تقرير المصير.

فمن الخطأ إسقاط المفهوم المعاصر لتقرير المصير بصورة كاملة على عشرينيات القرن العشرين، لأن هذا المبدأ تطور تاريخياً وقانونياً على مراحل طويلة. وفي فترة ثورة آغري لم يكن تقرير المصير قد أصبح قاعدة قانونية عامة بالمعنى الذي اكتسبه لاحقاً في إطار الأمم المتحدة وتطور القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك، فإن فكرة تقرير المصير كانت حاضرة سياسياً في الخطاب الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، وكان مبدأ القومية قد أصبح من العناصر المهمة في إعادة رسم الخريطة الأوروبية وبعض مناطق الإمبراطوريات السابقة.

لكن تطبيق هذه المبادئ لم يكن متساوياً.

وهنا تكمن إحدى المشكلات التاريخية الكبرى التي واجهت الكرد.

فقد كان هناك خطاب دولي عن القومية وتقرير المصير، لكن التطبيق السياسي لهذا الخطاب كان محكوماً بمصالح الدول الكبرى وبالحدود وبميزان القوى.

ولذلك فإن دراسة آغري تكشف التناقض بين المبادئ التي كانت تتحدث عنها السياسة الدولية وبين الطريقة التي طبقت بها هذه المبادئ على شعوب المنطقة.

ومن منظور القانون الدولي، ينبغي أيضاً الانتباه إلى أن الثورة لم تكن تعمل في إقليم معزول عن نظام الدول، بل في منطقة تقع على الحدود التركية الإيرانية، ما جعل كل حركة عسكرية وسياسية ذات أثر على العلاقات بين الدول.

وهذا يفسر أهمية قضية الحدود الإيرانية.

فإذا عبر المقاتلون إلى الأراضي الإيرانية، أو استخدموا المناطق الحدودية للانسحاب وإعادة التنظيم، فإن المسألة لم تعد مجرد مواجهة بين حكومة تركية ومقاتلين كورد، وإنما أصبحت مرتبطة بسيادة دولة أخرى على أراضيها وبالالتزاماتها تجاه الدولة المجاورة.

وهكذا تداخل القانون الدولي للحدود مع القانون السياسي للحرب والثورة.

وكانت تركيا تنظر إلى وجود المقاتلين قرب الحدود أو داخل الأراضي الإيرانية بوصفه مشكلة أمنية وسياسية، بينما كانت إيران تتعامل مع القضية وفق حساباتها الخاصة المتعلقة بالحدود والأمن والعلاقات مع تركيا.

وقد ساهم هذا العامل في تحويل آغري إلى قضية تتجاوز حدود الدولة التركية.

لكن هذا البعد الدولي لم يتحول إلى اعتراف بالثورة.

بل على العكس، انتهت التطورات الإقليمية إلى تعزيز قدرة تركيا على تضيق المجال الجغرافي الذي كانت تتحرك فيه القوات الكوردية.

وهنا تظهر مفارقة أخرى.

فالحدود التي كانت في بعض المراحل توفر للمقاتلين مجالاً للحركة، تحولت في مراحل أخرى إلى أداة للضغط عليهم.

فكلما ازداد التعاون بين تركيا وإيران حول الحدود، تقلصت قدرة الثورة على استخدام المجال الحدودي كعمق استراتيجي.

وهذا يوضح أن الجغرافيا وحدها لا تكفي لصناعة دولة.

فالحدود قد تكون مصدر قوة عندما تكون مفتوحة أمام الحركة، لكنها تصبح مصدر ضعف عندما تتفق الدول المجاورة على ضبطها.

ومن الناحية القانونية، فإن هذا يؤكد أن السيادة ليست مجرد فكرة نظرية، وإنما ممارسة فعلية من خلال السيطرة على الحدود والإقليم والسكان.

وكانت الدولة التركية تمتلك مؤسسات قادرة على ممارسة هذه السيادة بصورة أكبر بكثير من قدرة الثورة.

ومن هنا يجب فهم الفرق بين المشروع السياسي والواقع القانوني.

فالمشروع السياسي يستطيع أن يعلن هدف الاستقلال، لكنه يحتاج إلى السيطرة والإدارة والاستمرارية لكي يتحول إلى واقع.

وقد حاولت آغري أن تسلك هذا الطريق، لكنها لم تتمكن من الوصول إلى نهايته.

ومع ذلك، فإن عدم الاعتراف الدولي لا يعني أن التجربة كانت بلا معنى سياسي. فالتاريخ لا يقيس أهمية الكيانات السياسية فقط وفق عدد الدول التي اعترفت بها. هناك حركات وكيانات لم تحصل على اعتراف دولي واسع، لكنها تركت أثراً عميقاً في تاريخ القومية وتطور الأفكار السياسية. ومن هذا المنظور، فإن آغري مهمة لأنها قدمت نموذجاً لمحاولة تحويل الهوية القومية إلى سلطة سياسية. فحتى إذا لم تصبح «جمهورية آغري» دولة بالمعنى القانوني الكامل، فإن مجرد طرح فكرة الكيان السياسي الكوردي في منطقة آغري كان له معنى تاريخي. لقد انتقلت القضية من السؤال: كيف نقاوم السلطة؟ إلى السؤال: ما نوع السلطة التي نريد بناءها؟

وهذا انتقال سياسي وفكري مهم.

كما أن تجربة آغري تكشف أن مفهوم الاستقلال لم يكن مجرد شعار عاطفي، وإنما كان مرتبطاً بمجموعة من الأسئلة العملية المتعلقة بالإدارة والحدود والقوة والعلاقات الخارجية والموارد.

وهذه الأسئلة هي التي تجعل دراسة الثورة من منظور القانون الدولي والسياسة أكثر عمقاً من الاكتفاء بوصف المعارك العسكرية.

فإذا كانت الثورة قد فشلت في إنشاء دولة مستقلة، فإنها نجحت في إظهار الشروط التي كانت مفقودة لإنشاء مثل هذه الدولة.

وهذه الشروط تتمثل في السيطرة الإقليمية المستقرة، والموارد الاقتصادية، والمؤسسات السياسية، والقدرة العسكرية، والاعتراف أو القبول الدولي، والقدرة على إقامة علاقات مستقرة مع الدول المجاورة.

ومن هنا يمكن القول إن آغري كانت تجربة في «بناء الدولة قبل الدولة».

أي أنها حاولت إنشاء المقدمات السياسية لكيان قومي، لكنها لم تتمكن من تثبيت هذه المقدمات في نظام دولي كان قد حسم الحدود لصالح الدولة التركية.

وهذا التوصيف أكثر دقة من القول إن «جمهورية آغري كانت دولة مستقلة» أو أنها «لم تكن شيئاً سوى تمرد».

فالتوصيف الأول يبالغ في الوضع القانوني، بينما التوصيف الثاني يقلل من طبيعة المشروع السياسي.

والأدق هو اعتبارها مشروع كيان سياسي ثوري كوردي، محدود السيطرة، غير معترف به دولياً، ظهر في سياق مقاومة مسلحة هدفت إلى إقامة سلطة كوردية في منطقة آغري.

وهذا التوصيف يسمح لنا بفهم التجربة دون إسقاط مفاهيم قانونية لاحقة عليها، ودون إنكار بعدها السياسي.

كما أن هذه التجربة تفتح باباً أوسع لدراسة علاقة القانون الدولي بالقضايا القومية في الشرق الأوسط.

فالقانون الدولي لم يكن مجرد نظام محايد يعمل بعيداً عن السياسة، وإنما كان يتشكل في ظل إرادة الدول الكبرى وفي ظل ميزان القوى الدولي.

وكانت معاهدة لوزان مثلاً واضحاً على ذلك؛ فقد أسست إطاراً دولياً جديداً للدولة التركية وحدودها، بينما بقيت القضية الكردية خارج صيغة الدولة المستقلة التي كان يمكن أن تنشأ في مرحلة سيفر.

ولهذا فإن آغري يمكن أن تقرأ باعتبارها إحدى المحاولات التي ظهرت بعد لوزان لإعادة طرح القضية الكردية بالقوة السياسية والعسكرية، بعدما أغلقت أبواب التسوية الدولية التي كانت قد ظهرت بصورة مختلفة بعد الحرب العالمية الأولى.

لكن الفارق بين سيفر وآغري كان كبيراً.

في سيفر كانت المسألة الكردية جزءاً من نقاش دولي حول إعادة تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط.

أما في آغري فقد كانت الحركة الكردية تحاول فرض واقع سياسي جديد من داخل الحدود التي أصبحت معترفاً بها دولياً باعتبارها حدود تركيا.

وهذا يعني أن هامش الحركة كان أضيق بكثير.

ومن هنا يمكن تفسير الصعوبة القانونية والسياسية التي واجهت الثورة.

لقد كانت تحاول تغيير وضع إقليمي كان قد أصبح أكثر استقراراً من الناحية الدولية.

وكان عليها أن تواجه ليس الجيش التركي فقط، وإنما أيضاً النظام الدولي الذي اعترف بتركيا ضمن حدودها الجديدة.

ولهذا فإن هزيمة آغري لم تكن مجرد هزيمة عسكرية، وإنما كانت أيضاً فشلاً في تحويل المشروع السياسي إلى واقع قانوني دولي.

لكن هذا الفشل القانوني لا يعني الفشل التاريخي. فالكيان السياسي يمكن أن يسقط، بينما تبقى الفكرة التي حاول تجسيدها. والحدود يمكن أن تبقى قائمة، بينما يستمر السؤال السياسي الذي نشأ حولها. والثورة يمكن أن تهزم، لكن تجربتها يمكن أن تتحول إلى جزء من الذاكرة السياسية والقومية لشعب كامل.

وهذا هو المعنى الأعمق لتجربة آغري في تاريخ القضية الكردية.

لقد حاولت الثورة أن تنتقل من المطالبة إلى الفعل، ومن الهوية إلى السياسة، ومن السياسة إلى السلطة، ومن السلطة إلى مشروع كيان.

لكنها اصطدمت بحدود القوة العسكرية، وبالواقع الإقليمي، وبالنظام الدولي، وبغياب الاعتراف الخارجي، وبضعف الموارد والمؤسسات. ولهذا بقيت آغري في المنطقة الفاصلة بين الثورة والدولة، وبين المشروع السياسي والواقع القانوني.

ومن هنا يجب أن تدرس «جمهورية آغري» لا باعتبارها دولة مكتملة الأركان، ولا باعتبارها مجرد تسمية رمزية، وإنما باعتبارها تجربة سياسية ثورية حاولت، في ظروف شديدة الصعوبة، أن تحول المشروع القومي الكوردي إلى شكل من أشكال السلطة والإقليم والاستقلال.

وقد فشلت في تحقيق الدولة، لكنها تركت وراءها سؤال الدولة.

وهذا السؤال هو الذي يمنحها مكانتها في التاريخ السياسي الكوردي الحديث.

-
- Crawford, James. *The Creation of States in International Law*. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 2006.
 - Cassese, Antonio. *Self-Determination of Peoples: A Legal Reappraisal*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.
 - Jwaideh, Wadie. *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006.
 - McDowall, David. *A Modern History of the Kurds*. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004.
 - Olson, Robert. "The Kurdish Rebellions of Sheikh Said (1925), Mt. Ararat (1930), and Dersim (1937-8): Their Impact on the Development of the Turkish Air Force and on Kurdish and Turkish Nationalism." *Die Welt des Islams*, Vol. 40, No. 1, 2000, pp. 67-94.
 - Strohmeier, Martin. *Crucial Images in the Presentation of a Kurdish National Identity: Heroes and Patriots, Traitors and Foes*. Leiden: Brill, 2003.
 - Raič, David. *Statehood and the Law of Self-Determination*. The Hague: Kluwer Law International, 2002.
 - Shaw, Malcolm N. *International Law*. Cambridge: Cambridge University Press.

الحادي والعشرون: لوزان وآغري والتحول من التسوية الدولية إلى المقاومة المسلحة

لا يمكن فهم ثورة آغري فهماً تاريخياً وسياسياً عميقاً من دون وضعها داخل المسار الكبير الذي بدأ بانحيار الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم مرّ بالمشروعات الدولية التي حاولت إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط والأناضول، وبلغ إحدى أهم محطاته في معاهدة سيفر سنة ١٩٢٠، قبل أن ينتهي إلى إعادة صياغة التوازنات السياسية والقانونية بمعاهدة لوزان سنة ١٩٢٣. غير أن العلاقة بين لوزان وثورة آغري ليست علاقة سببية مباشرة وبسيطة، ولا يجوز اختزال الثورة في كونها مجرد رد فعل آلي على المعاهدة؛ فالثورات لا تنشأ من وثيقة واحدة، ولا تتحول الشعوب إلى المقاومة المسلحة بسبب نص قانوني منفصل عن الظروف السياسية والاجتماعية والعسكرية التي تحيط بها. لقد كانت ثورة آغري نتيجة مسار أكثر تعقيداً، تشكلت فيه عوامل متعددة، من بينها سياسات الدولة التركية الجديدة، والتحويلات التي أصابت المجتمع الكوردي، وتطور الفكر القومي، وفشل الانتفاضات السابقة، ودور التنظيمات السياسية الكوردية، وأهمية الجغرافيا الحدودية، وتغير العلاقات الإقليمية. ومع ذلك، فإن لوزان كانت جزءاً أساسياً من البيئة التاريخية التي جعلت هذه العوامل تعمل ضمن إطار جديد، لأنها ساهمت في تثبيت نظام سياسي وإقليمي مختلف عن ذلك الذي ظهر في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الأولى، وأغلقت عملياً مرحلة من الاحتمالات الدولية التي كانت قد فتحت، ولو بصورة محدودة ومشروطة، أمام القضية الكوردية.

ومن هنا، فإن أهمية لوزان في دراسة آغري لا تكمن في البحث عن علاقة ميكانيكية بين المعاهدة والثورة، بل في فهم التحول التاريخي الذي مثلته. ففي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، كانت المنطقة تعيش حالة من السيولة السياسية غير المسبوقة. فقد انهارت الإمبراطورية العثمانية، التي كانت تمثل الإطار السياسي الجامع لمجتمعات وشعوب وقوميات متعددة، ولم تكن الدولة التي ستخلفها قد تشكلت بصورة نهائية بعد. وفي تلك اللحظة الانتقالية، أصبحت أسئلة الأرض والسيادة والحدود والهوية السياسية مطروحة بقوة. من سيحكم الأناضول؟ وما مصير الولايات العثمانية السابقة؟ وأين تبدأ حدود الدولة الجديدة وأين تنتهي؟ وما موقع الشعوب غير التركية داخل النظام الذي سيظهر بعد الإمبراطورية؟ وهل ستقوم الدولة الجديدة على أساس تعددي يستوعب القوميات المختلفة، أم على أساس قومي مركزي يسعى إلى إعادة تعريف المجال السياسي كله وفق هوية واحدة؟

كانت هذه الأسئلة ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى الكورد، لأنهم كانوا يشكلون واحدة من أكبر الجماعات القومية في المجال العثماني السابق، ويتمركزون في منطقة جغرافية واسعة ومتواصلة نسبياً، لكنها لم تكن تمتلك دولة قومية مستقلة أو مؤسسة

سياسية مركزية قادرة على تمثيل جميع مناطقها. وقد أدى انهيار الإمبراطورية إلى وضع المجتمع الكوردي أمام مفارقة تاريخية معقدة: فمن جهة، فتح سقوط النظام القديم إمكانية التفكير في مستقبل سياسي جديد، ومن جهة أخرى، جعل الكورد جزءاً من صراع دولي وإقليمي أكبر كانت القوى المنتصرة في الحرب والحركات القومية الصاعدة تحاول من خلاله إعادة توزيع السلطة والنفوذ.

وفي هذا السياق جاءت معاهدة سيفر سنة ١٩٢٠ بوصفها إحدى أهم الوثائق التي عكست حالة عدم الاستقرار التي عاشتها المنطقة بعد الحرب. فقد لم تكن سيفر مجرد اتفاقية ترسم حدوداً جديدة، بل كانت مشروعاً لإعادة تنظيم المجال السياسي الذي تركه انهيار الدولة العثمانية. وفي ما يتعلق بالقضية الكوردية، اكتسبت المعاهدة أهمية خاصة لأنها تضمنت مواد تتعلق بإمكان إنشاء ترتيبات سياسية وإدارية في المناطق الكوردية، وربطت مستقبل هذه المناطق بإجراءات دولية وسياسية محددة. ولم تكن تلك المواد تعني أن دولة كوردية مستقلة قد ولدت فعلياً، كما لا يصح تصوير سيفر باعتبارها وثيقة ضمنت للكورد دولة مستقلة بصورة تلقائية؛ فالنصوص كانت مشروطة، والواقع السياسي كان أكثر تعقيداً، والقوى الدولية لم تكن تتحرك بدافع تحقيق الحقوق القومية للشعوب وحدها. لكن أهمية سيفر التاريخية تكمن في أنها جعلت المسألة الكوردية جزءاً من النقاش الدولي الرسمي حول مستقبل الأناضول.

وهنا ظهر لأول مرة، بصورة أكثر وضوحاً، الفرق بين وجود قضية قومية وبين امتلاك القدرة السياسية على تحويلها إلى دولة. فقد كان بالإمكان أن تظهر فكرة كوردستان في الوثائق والمفاوضات الدولية، لكن تحويل هذه الفكرة إلى واقع سياسي كان يحتاج إلى أكثر من النصوص: كان يحتاج إلى قوة على الأرض، وقيادة سياسية موحدة، وتنظيم قادر على تمثيل السكان، وقدرة على السيطرة الإقليمية، وتوافق دولي يسمح بقيام الكيان الجديد أو على الأقل لا يعمل على منعه. وهذه العناصر لم تكن متوافرة بصورة كافية في الحالة الكوردية. ولذلك بقيت إمكانية التي فتحتها سيفر إمكاناً سياسياً وقانونياً غير مكتمل، أكثر مما كانت مشروع دولة قادراً على فرض نفسه.

غير أن الظروف تغيرت بسرعة وبصورة جذرية. ففي الوقت الذي كانت فيه القوى الدولية تناقش مستقبل الأناضول وفق ترتيبات ما بعد الحرب، كانت الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال تعيد بناء مركز قوة جديد داخل الأناضول. وقد استطاعت هذه الحركة أن تجمع بين القيادة السياسية والتنظيم العسكري والخطاب القومي، وأن تقدم نفسها بوصفها القوة القادرة على مقاومة الاحتلال والاتفاقيات التي فرضتها القوى المنتصرة. ومع تطور حرب الاستقلال التركية، بدأ ميزان القوى يتغير تدريجياً. فالمعاهدات الدولية لا تستطيع أن تصنع واقعاً سياسياً إذا كانت القوة الموجودة على الأرض قادرة على تحديها، وهذا ما حدث في حالة سيفر.

لقد كان انتصار الحركة الوطنية التركية أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى انهيار النظام السياسي الذي قامت عليه معاهدة سيفر. ومع الانتصارات العسكرية التركية وتراجع قدرة القوى الأوروبية على فرض مشروعها الأول، أصبح من الواضح أن مستقبل الأناضول سيعاد التفاوض عليه. وهنا انتقلت المنطقة من مرحلة الاحتمالات المفتوحة إلى مرحلة إعادة بناء الدولة وفق ميزان قوة جديد. وكان هذا التحول بالغ الأهمية بالنسبة إلى القضية الكردية، لأن المسألة لم تعد تناقش في الإطار نفسه الذي ظهرت فيه بعد الحرب مباشرة.

وجاءت معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ لتجسد هذا التحول بصورة رسمية. فقد اعترفت المعاهدة، في جوهرها السياسي، بالنظام الجديد الذي فرضته الحركة الوطنية التركية، وأسست لاعتراف دولي بالدولة التركية الحديثة وحدودها وسيادتها. وهنا لم يكن التغيير مجرد استبدال معاهدة بأخرى، وإنما كان انتقالاً من تصور سياسي دولي إلى تصور مختلف تماماً. ففي سيفر كانت الإمبراطورية العثمانية المهزومة موضوعاً لإعادة التقسيم والتنظيم، وكانت القوى الكبرى تناقش مستقبل مناطقها المختلفة. أما في لوزان، فقد كانت هناك دولة تركية صاعدة استطاعت أن تفرض نفسها طرفاً تفاوضياً يمتلك جيشاً وقيادة وأرضاً وقوة سياسية.

ومن هذه النقطة تبدأ أهمية لوزان بالنسبة إلى تاريخ الحركة الكردية. فالمعاهدة لم تؤسس وحدها المشكلة الكردية، لأن وجود الكورد وقضيتهم السياسية سبقها بقرون، كما أن التوتر بين السلطة المركزية والمجتمعات الكردية لم يبدأ سنة ١٩٢٣. لكنها ساهمت في تثبيت الإطار الدولي الذي أصبحت القضية الكردية تتحرك داخله بعد ذلك. فبدل أن تبقى المسألة جزءاً من عملية تفاوض دولية مفتوحة حول مستقبل الأناضول، أصبحت المناطق الكردية في تركيا جزءاً من دولة ذات سيادة معترف بها دولياً، تمتلك الحق القانوني والسياسي في الدفاع عن حدودها ووحدتها الإقليمية وفق المفهوم السائد للدولة الحديثة.

وهذا التحول كان له أثر عميق في طبيعة الصراع. ففي مرحلة سيفر، كان بالإمكان نظرياً تصور أن القضية الكردية قد تجد طريقاً إلى الطاولة الدولية من خلال إعادة رسم الخريطة. أما بعد لوزان، فقد أصبح الطريق أكثر صعوبة، لأن النظام الدولي اعترف بالدولة التركية ضمن حدود محددة، وأصبحت أي محاولة لتغيير الوضع السياسي داخل هذه الحدود تواجه ليس فقط القوة العسكرية للدولة، بل أيضاً مبدأ السيادة ووحدة الأراضي الذي كان يمثل أحد أسس النظام الدولي.

لكن ينبغي هنا الانتباه إلى مسألة تاريخية بالغة الأهمية: إن تثبيت السيادة القانونية لا يعني أن الدولة قد حققت تلقائياً السيطرة السياسية والاجتماعية الكاملة على جميع مناطقها. فالجمهورية التركية التي خرجت من حرب طويلة لم تكن دولة مكتملة السيطرة على كل مناطق الأناضول بالمعنى العملي. كانت بحاجة إلى بناء الإدارة، وتنظيم الجيش، وفرض القانون، وتوسيع مؤسسات الدولة، وإعادة تشكيل

العلاقة بين المركز والأطراف. وكانت المناطق الكردية من أهم المجالات التي ظهرت فيها هذه المشكلة.

وهنا بدأ التناقض بين منطق الدولة الجديدة ومنطق جزء مهم من المجتمع الكردي يتخذ شكلاً أكثر حدة. فالدولة التركية الحديثة كانت تتجه نحو بناء نظام مركزي قوي، يسعى إلى توحيد المجال السياسي والإداري والقانوني تحت سلطة مركزية واحدة. أما المجتمعات الكردية، فقد كانت تمتلك تاريخاً طويلاً من البنى المحلية والعشائرية والدينية والإماراتية، كما بدأت داخلها تظهر تيارات قومية جديدة ترى أن الهوية الكردية ليست مجرد خصوصية اجتماعية أو محلية، بل أساساً لمطلب سياسي قومي.

ومن هنا يمكن القول إن لوزان ساهمت بصورة غير مباشرة في تغيير طبيعة الخيارات المتاحة أمام الحركة الكردية. فقد تقلصت احتمالات الحلول التي تعتمد على تدخل دولي مباشر لإعادة رسم حدود الأناضول، وأصبح الكورد الذين يسعون إلى مشروع سياسي مختلف يواجهون دولة تركية معترفاً بها دولياً وأكثر قدرة على استخدام مؤسساتها العسكرية والإدارية. وفي هذا السياق بدأت المقاومة تأخذ أشكلاً جديدة، وأصبح السؤال لا يتعلق فقط بالمطالبة بمكان داخل النظام السياسي، وإنما أيضاً بالبحث عن الوسائل التي يمكن من خلالها تحدي هذا النظام أو فرض واقع سياسي جديد.

ولذلك لا يمكن قراءة ثورة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥، ثم ثورة آغري في أواخر عشرينيات القرن العشرين، باعتبارهما أحداثاً منفصلة عن مرحلة ما بعد لوزان. فكل منهما نشأ في ظروفه الخاصة، ولكل منهما دوافعه وبنيتة وقيادته وخطابه السياسي المختلف، لكنهما كانا يتحركان داخل البيئة التي تشكلت بعد تثبيت الدولة التركية الحديثة. وقد كشفت هذه البيئة أن المسألة الكردية لم تختف من التاريخ بمجرد خروجها من النصوص الدولية لمعاهدة سيفر أو عدم حصولها على وضع خاص في لوزان.

بل يمكن القول إن إحدى المفارقات الكبرى في تاريخ تلك المرحلة تتمثل في أن القضية الكردية، بعدما تراجعت من مستوى التفاوض الدولي الرسمي، عادت إلى الظهور بقوة داخل المجال السياسي للدولة التركية نفسها. وهكذا انتقل جزء من الصراع من المفاوضات الدولية إلى الجغرافيا الداخلية، ومن الوثائق والمعاهدات إلى الجبال والانتفاضات والتنظيمات السياسية.

وكانت ثورة آغري واحدة من أبرز نتائج هذا التحول التاريخي. فقد نشأت في مرحلة أصبحت فيها الدولة التركية أكثر وضوحاً في تعريف سيادتها وحدودها، بينما كانت الحركة القومية الكردية بدورها تتطور في اتجاه أكثر تنظيماً ووعياً بالطابع القومي للقضية. ولم تعد المسألة بالنسبة إلى بعض القيادات الكردية مجرد خلاف محلي

مع الإدارة أو الجيش، بل أصبحت مرتبطة بفكرة وجود قضية قومية تحتاج إلى تنظيم سياسي وتمثيل وهدف واضح.

وهنا تظهر أهمية خوييون في فهم العلاقة غير المباشرة بين لوزان وآغري. فقد نشأت خوييون في عالم سياسي مختلف عن عالم سيفر. لم تعد القوى الكوردية تستطيع الاعتماد ببساطة على أن مؤتمرًا دوليًا جديدًا سيعيد فتح قضية كوردستان، ولم تكن هناك قوة دولية مستعدة لخوض صراع كبير من أجل إنشاء دولة كوردية. ولذلك أصبح التنظيم السياسي والعمل العسكري والعلاقات العابرة للحدود أدوات أساسية في محاولة إعادة القضية إلى المجال السياسي.

كانت آغري، بهذا المعنى، جزءاً من مرحلة جديدة انتقل فيها التفكير القومي الكوردي من انظار التسويات الدولية إلى محاولة صناعة واقع سياسي على الأرض. ولم يكن هذا يعني التخلي عن أهمية العلاقات الخارجية، بل على العكس، فقد حاولت خوييون أن تمنح الثورة بعداً يتجاوز الحدود التركية من خلال الاتصالات السياسية والشبكات الكوردية والعلاقات مع القوى الأرمنية وأهمية المجال الإيراني. لكن نقطة التحول الأساسية كانت أن المشروع لم يعد يعتمد على وجود نص دولي يفتح إمكانية سياسية، بل أصبح يحاول خلق قوة مادية يمكن أن تفرض القضية من جديد على العالم.

وهنا يكمن أحد أعمق الفروق بين مرحلتي سيفر وآغري. ففي سيفر كانت القضية الكوردية جزءاً من مشروع دولي لإعادة تنظيم المنطقة، لكنها لم تمتلك قوة سياسية موحدة قادرة على تحويل الإمكانية القانونية إلى دولة. أما في آغري، فقد حاولت الحركة الكوردية بناء قوة وتنظيم وقيادة ومجال جغرافي، لكنها كانت تعمل في بيئة دولية لم تعد مستعدة لإعادة فتح الخريطة من أجلها.

وهكذا انتقلت المشكلة من نقص القوة في مرحلة الإمكانية الدولية إلى نقص الشرعية الدولية والدعم الخارجي في مرحلة القوة المحلية المحدودة.

وهذه المفارقة تساعد على تفسير مأساة المشروع الكوردي في تلك المرحلة. فقد كان هناك في سيفر احتمال سياسي لم يتحول إلى واقع، ثم ظهرت في آغري محاولة واقعية لصناعة مشروع سياسي، لكنها لم تجد البيئة الدولية التي تسمح لها بالتحويل إلى دولة مستقرة.

لقد تغيرت الظروف بين اللحظتين.

وفي السياسة الدولية، لا يكفي أن تكون القضية عادلة أو أن تمتلك حركة قومية مشروعاً سياسياً واضحاً؛ فالمصير يتحدد أيضاً من خلال التوقيت، وموازن القوى، والمصالح الدولية، وقدرة الحركة على تحويل مطالبها إلى واقع سياسي قابل للاستمرار. ومن هنا لا ينبغي النظر إلى لوزان بوصفها مجرد وثيقة انتهت بمجرد توقيعها سنة ١٩٢٣. فالمعاهدات الكبرى لا تعيش فقط في نصوصها، بل تستمر من خلال النظام

السياسي الذي تنتجه. ولوزان ساهمت في تثبيت إطار جديد للشرق الأوسط والأناضول، وأعطت الدولة التركية الحديثة شرعية دولية وحدوداً معترفاً بها، بينما بقيت القضية الكوردية خارج أي حل سياسي دولي واضح.

وقد كان على الحركة الكوردية أن تواجه هذه الحقيقة الجديدة.

لم يعد السؤال: ماذا يمكن أن تمنحنا القوى الدولية في مرحلة إعادة تقسيم الإمبراطورية؟

بل أصبح السؤال: كيف يمكن فرض القضية الكوردية في نظام دولي اعترف بالفعل بالدول التي قسمت المجال الكوردي؟

وهذا السؤال هو أحد المفاتيح الأساسية لفهم ثورة آغري.

فالثورة لم تكن استمراراً بسيطاً لسيفر، ولم تكن محاولة لتنفيذ مواد المعاهدة بالقوة. لكنها نشأت في عالم ساهم سقوط سيفر وصعود لوزان في تشكيله. لقد كان انهيار الإمكانية الدولية أحد العناصر التي دفعت الحركة القومية الكوردية، تدريجياً، إلى البحث عن أدوات سياسية أخرى. ومن بين هذه الأدوات ظهر التنظيم القومي، والعمل العسكري، والاستفادة من الجغرافيا الحدودية، ومحاولة بناء علاقات خارجية.

ولهذا فإن آغري يمكن النظر إليها بوصفها إحدى النتائج التاريخية غير المباشرة للنظام الذي استقر بعد لوزان. فحين تغلق إمكانية التسوية السياسية الدولية، وحين لا تجد جماعة قومية إطاراً واضحاً لتحقيق مطالبها داخل الدولة الجديدة، يمكن أن تنتقل القضية إلى مرحلة أخرى من الصراع. وهذا لا يعني أن المقاومة المسلحة تكون نتيجة حتمية، لكن التاريخ يبين أن إغلاق المسارات السياسية قد يدفع بعض القوى إلى البحث عن وسائل بديلة.

وكانت آغري إحدى هذه الوسائل.

لقد حاولت الثورة أن تفعل ما لم تستطع المعاهدات أن تفعله بالنسبة إلى الحركة الكوردية: أن تحول القضية من موضوع للنقاش إلى واقع سياسي. حاولت أن تجعل للجغرافيا الكوردية مركزاً عسكرياً، وللقومية تنظيماً سياسياً، وللمشروع قيادة، وللأرض سلطة منافسة لسلطة الدولة.

لكن الدولة التركية كانت تتحرك بدورها وفق منطق الدولة الحديثة التي تشكلت شرعيتها في النظام الدولي بعد لوزان. ولذلك لم يكن الصراع مجرد مواجهة بين قوات تركية ومقاتلين كورد، بل كان صراعاً أعمق بين مشروعين مختلفين للسيادة. كان المشروع الكوردي يحاول، بدرجات مختلفة، أن يثبت أن للكورد حقاً في تنظيم مستقبلهم السياسي.

وكان المشروع التركي يؤكد أن المناطق التي شهدت الثورة تقع داخل دولة ذات سيادة لا يمكن السماح بقيام سلطة منافسة فيها.

وبين هذين التصورين تحولت آغري إلى ساحة مواجهة بين القومية والدولة، وبين الجغرافيا التاريخية والحدود الدولية، وبين حق تقرير المصير كما تتصوره الحركة القومية وبين مبدأ السيادة كما تطبقه الدولة القائمة.

ومن هنا تأتي أهمية الربط بين لوزان وآغري. فالثورة لا يمكن تفسيرها من خلال المعاهدة وحدها، لكن المعاهدة تساعدنا على فهم العالم الذي اندلعت فيه الثورة. لقد ساهمت لوزان في إنهاء مرحلة من الاحتمالات، وثبتت نظاماً سياسياً جديداً، وأعطت الدولة التركية إطاراً دولياً أكثر استقراراً. وفي المقابل، وجدت الحركة الكوردية نفسها أمام واقع لم تعد فيه القضية الكوردية جزءاً من جدول أعمال دولي مباشر، الأمر الذي جعل التنظيم القومي والمقاومة السياسية والعسكرية يكتسبان أهمية متزايدة.

وهكذا كانت آغري، في أحد أبعادها العميقة، محاولة لإعادة فتح سؤال أغلقته السياسة الدولية.

كان السؤال الذي ظل حاضراً بعد سقوط سيفر وقيام نظام لوزان هو: ماذا يحدث لقضية قومية عندما تثبت الحدود الدولية، لكن الجماعة القومية التي تعيش داخلها لا تتوقف عن النظر إلى نفسها باعتبارها أمة تمتلك قضية سياسية؟

هذا السؤال هو الذي بقي حياً.

وبقيت آغري واحدة من أهم الإجابات التاريخية التي قدمتها الحركة القومية الكوردية في تلك المرحلة.

لقد كانت محاولة للانتقال من انتظار الحل إلى محاولة صناعته، ومن الأمل في التسوية الدولية إلى السعي لخلق واقع سياسي على الأرض، ومن الجدل حول مستقبل كوردستان إلى محاولة جعل جزء من ذلك المستقبل حقيقة سياسية وعسكرية.

وقد فشلت الثورة في تحقيق هدفها المباشر، لكن الأسئلة التي دفعتها إلى الظهور لم تنته بهزيمتها.

ولهذا فإن العلاقة بين لوزان وآغري ليست علاقة بين وثيقة وثورة فحسب، بل هي علاقة بين مرحلتين من تاريخ القضية الكوردية: مرحلة كانت فيها القضية موضوعاً محتملاً في مفاوضات إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ومرحلة أصبحت فيها القضية تبحث عن طريق جديد داخل نظام إقليمي ودولي استقر على حدود لم تتطابق مع حدود الأمة الكوردية.

وفي المسافة التاريخية بين سيفر ولوزان وآغري، يمكن قراءة واحدة من أهم التحولات في تاريخ الحركة القومية الكوردية الحديثة: الانتقال من الأمل الدولي إلى المشروع القومي المنظم، ومن انتظار إعادة رسم الخريطة إلى محاولة تحدي الخريطة القائمة، ومن السؤال القانوني عن الإمكان إلى السؤال السياسي والعسكري عن القدرة.

وهنا تحديداً تكمن القيمة التاريخية والسياسية الكبرى لثورة آغري؛ لأنها لم تكن مجرد استمرار لثورات سابقة، بل كانت جزءاً من المرحلة التي بدأت فيها الحركة القومية الكردية تدرك، بصورة أكثر وضوحاً، أن المعاهدات الدولية والوعود السياسية لا تتحول إلى واقع ما لم تجد وراءها قوة منظمة ومؤسسات وقيادة واستراتيجية وقدرة على التعامل مع موازين القوى الإقليمية والدولية. ولذلك فإن آغري تمثل، في النهاية، إحدى أهم اللحظات التي التقى فيها تاريخ لوزان بتاريخ المقاومة الكردية، لا بوصفها نتيجة مباشرة للمعاهدة، بل بوصفها إحدى النتائج العميقة للعالم السياسي الذي ساهمت لوزان في تثبيتته.

وهنا جاءت لوزان

كانت معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ نقطة تحول تاريخية وسياسية وقانونية كبرى في مسار الشرق الأوسط الحديث، وفي تاريخ المسألة الكردية على وجه الخصوص، لأنها لم تكن مجرد اتفاقية أنهت الحرب بين الحركة الوطنية التركية والقوى المتحالفة، وإنما كانت جزءاً من عملية أوسع أعادت تعريف الدولة والسيادة والحدود والشرعية السياسية في الأناضول. فبينما كانت معاهدة سيفر قد صدرت في لحظة بدا فيها مستقبل الإمبراطورية العثمانية مفتوحاً على احتمالات متعددة، جاءت لوزان في ظروف سياسية وعسكرية مختلفة تماماً، بعد أن تمكنت الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال من تغيير ميزان القوى على الأرض، وإثبات قدرتها العسكرية والسياسية على رفض النظام الذي حاولت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى فرضه على الأناضول. ولذلك لم تكن لوزان مجرد تعديل لبعض بنود سيفر، بل كانت في جوهرها انتقالاً من نظام سياسي انهار قبل أن يتمكن من التطبيق إلى نظام جديد تأسس على واقع القوة العسكرية والسيطرة الفعلية والاعتراف الدولي بالدولة التركية الجديدة.

ومن هذه الزاوية، فإن أهمية لوزان بالنسبة إلى القضية الكردية لا تكمن فقط فيما نصت عليه المعاهدة أو فيما لم تنص عليه، وإنما تكمن بصورة أعمق في التحول الذي أحدثته في البيئة السياسية التي كانت الحركة الكردية تتحرك داخلها. ففي مرحلة سيفر كانت القضية الكردية قد دخلت، ولو بصورة محدودة ومشروطة، إلى مجال النقاش الدولي حول مستقبل الأراضي العثمانية، وأصبح من الممكن الحديث عن ترتيبات سياسية خاصة بالمناطق الكردية في إطار إعادة تشكيل المنطقة. أما بعد لوزان، فقد تغير الإطار كله. إذ لم يعد السؤال الدولي الرئيسي يتعلق بكيفية تقسيم الأناضول أو إعادة تنظيم شعوبه بعد سقوط الإمبراطورية، بل أصبح يتعلق بالاعتراف بالدولة التركية الجديدة وتثبيت حدودها وسيادتها وإدخالها بوصفها دولة معترفاً بها في النظام الدولي الناشئ بعد الحرب العالمية الأولى.

وهنا حدث تحول بالغ الأهمية في طبيعة المسألة الكردية. فالقضية التي كانت قد ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب بوصفها واحدة من القضايا المرتبطة بإعادة

رسم خريطة الشرق الأوسط، بدأت بعد لوزان تدفع تدريجياً إلى داخل الحدود السياسية للدول التي أصبحت المناطق الكردية جزءاً منها. وبالنسبة إلى الكورد في تركيا، أصبح الصراع بصورة متزايدة صراعاً بين حركة قومية أو مطالب سياسية كردية وبين دولة مركزية تمتلك اعترافاً دولياً وحدوداً معترفاً بها وجيشاً ومؤسسات إدارية وقانونية. وهذا التحول كان ذا نتائج عميقة، لأن ميزان القوة بين حركة قومية لا تمتلك دولة وبين دولة حديثة معترف بها دولياً لم يكن متكافئاً من الأساس.

لقد كرست لوزان، من الناحية السياسية، حقيقة أساسية ستؤثر في تاريخ المنطقة طوال القرن العشرين، وهي أن الحدود التي نشأت بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية لم تكن مجرد خطوط جغرافية، بل أصبحت جزءاً من نظام دولي جديد قائم على مبدأ السيادة الإقليمية. ومنذ ذلك الوقت لم يعد تجاوز هذه الحدود أو تعديلها مسألة محلية تخص الجماعات التي تعيش داخلها، وإنما أصبح مرتبطاً بمصالح الدول وبموازن القوى الإقليمية والدولية. وكانت هذه الحقيقة ذات أثر مباشر في مستقبل الحركة القومية الكردية، لأن كوردستان التاريخية والاجتماعية كانت موزعة بين أكثر من دولة، بينما أصبحت كل دولة تنظر إلى المناطق الكردية الواقعة داخل حدودها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من سيادتها الوطنية.

وهذا هو أحد المفاتيح الأساسية لفهم ما سيحدث لاحقاً في ثورة آغري. فأغري لم تظهر في فراغ، ولم تكن مجرد نتيجة مباشرة لمعاهدة لوزان، لكنها نشأت داخل عالم سياسي ساهمت لوزان في تثبيت قواعده. لقد أصبح المشروع القومي الكردي يواجه واقعاً جديداً: لم تعد هناك إمبراطورية عثمانية متداعية يمكن التفاوض حول مستقبل أراضيها، ولم تعد القوى الكبرى تبحث بصورة مباشرة في إنشاء ترتيبات سياسية جديدة للكورد كما حدث في مرحلة سيفر، بل أصبحت هناك جمهورية تركية جديدة تسعى إلى بناء دولة قومية مركزية، وتعتبر السيطرة الكاملة على أراضيها شرطاً أساسياً لبقائها واستقرارها.

ومن هنا بدأت المسألة الكردية تدخل مرحلة مختلفة تماماً. ففي السابق كان من الممكن أن تظهر المطالب الكردية في سياق الصراع حول مستقبل الإمبراطورية العثمانية، أما بعد قيام الجمهورية التركية وتثبيت موقعها الدولي، فقد أصبحت هذه المطالب تواجه دولة محددة ذات مشروع سياسي واضح. وكان مشروع الدولة التركية الجديدة يقوم على بناء مركز سياسي قوي في أنقرة، وتوحيد الإدارة، وإخضاع الأطراف للسلطة المركزية، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس مفهوم جديد للمواطنة والسيادة والهوية الوطنية.

وهنا ينبغي التوقف عند نقطة تاريخية مهمة: إن لوزان لم تصنع وحدها السياسات الداخلية للجمهورية التركية، كما أنها لم تحدد بصورة مباشرة كل تفاصيل العلاقة بين الدولة والكورد، لكن تثبيت الدولة التركية دولياً وفر الإطار الذي سمح للدولة الجديدة بأن تتعامل مع قضاياها الداخلية من موقع أكثر قوة واستقراراً. فالدولة

التي كانت تخوض حرباً من أجل البقاء تختلف عن دولة حصلت على اعتراف دولي بحدودها وسيادتها. وبعد لوزان، أصبحت الجمهورية التركية تمتلك قدراً أكبر من القدرة على الانتقال من مرحلة الحرب الوطنية إلى مرحلة بناء الدولة ومؤسساتها وإعادة تنظيم المجال السياسي والاجتماعي داخل حدودها.

وكانت هذه العملية تحمل بطبيعتها توتراً كبيراً مع القوى والمناطق التي تمتلك تقاليد قوية من الحكم المحلي أو الزعامات العشائرية أو الهويات القومية الخاصة. فالدولة المركزية الحديثة لا تكتفي عادة بالسيطرة العسكرية على الأرض، بل تسعى إلى توحيد الإدارة والقانون والتعليم والجيش والمؤسسات، وإلى إنتاج تصور موحد للسيادة الوطنية. وفي المناطق الكردية، كان هذا المشروع يصطدم بمجتمع يمتلك بنيات اجتماعية محلية معقدة، وقيادات عشائرية ودينية، وتجارب سياسية سابقة، إضافة إلى تطور تدريجي في الوعي القومي الكردي.

ومن هنا لم يكن الصراع الذي ظهر في عشرينيات القرن العشرين مجرد خلاف حول إجراءات إدارية أو أمنية. فقد كان في جانب منه صراعاً بين مفهومين مختلفين للفضاء السياسي. كانت الدولة التركية الجديدة تسعى إلى بناء فضاء وطني موحد لا ينازعها أحد السيادة فيه، بينما كانت قطاعات من الحركة الكردية تسعى إلى الدفاع عن خصوصيتها السياسية والاجتماعية، ثم تطورت لدى بعض القوى إلى تصور قومي أكثر اتساعاً يتعلق بالهوية والتمثيل والحكم والسلطة السياسية.

وفي هذه البيئة التاريخية بدأت تتغير طبيعة المقاومة الكردية نفسها. فبعد أن أغلقت لوزان، عملياً، مرحلة الانتظار المرتبطة بإمكانية إعادة فتح القضية الكردية على المستوى الدولي بالطريقة التي ظهرت في سيفر، أصبح على الحركة الكردية أن تواجه سؤالاً جديداً: إذا لم يكن النظام الدولي مستعداً لإنتاج حل سياسي للقضية الكردية، فما هي الوسائل المتاحة أمام الحركة القومية لتحقيق أهدافها؟ هل يكون الطريق عبر التفاوض مع الدولة القائمة؟ أم عبر المطالبة بالإصلاح والحكم المحلي؟ أم عبر بناء تنظيم سياسي قومي؟ أم عبر المقاومة المسلحة ومحاولة فرض واقع جديد على الأرض؟

كانت هذه الأسئلة تتبلور تدريجياً في السنوات التي سبقت ثورة آغري، ولذلك فإن الربط بين لوزان والثورة ينبغي فهمه باعتباره علاقة بين نظام سياسي ونتائج سياسية، لا باعتباره علاقة ميكانيكية بسيطة بين معاهدة واندلاع ثورة. لم تقل لوزان للكردي إن عليهم حمل السلاح، ولم تكن الثورة نتيجة تلقائية لنصوص المعاهدة، لكن النظام الذي استقر بعد لوزان جعل تحقيق مشروع سياسي كردي خارج إطار الدولة التركية أكثر صعوبة، ودفع الصراع إلى مرحلة أصبح فيها ميزان القوة الداخلي أكثر أهمية من الوعود والاحتمالات الدولية.

وهنا تكمن المفارقة التاريخية الكبرى بين سيفر ولوزان. ففي سيفر كان هناك نص سياسي وقانوني يتضمن احتمالاً لمستقبل كردي، لكنه لم يمتلك القوة السياسية

والعسكرية اللازمة للتحويل إلى واقع. أما في لوزان، فقد غاب ذلك الاحتمال من التسوية الدولية، لكن المعاهدة نفسها كانت تستند إلى واقع جديد صنعتته القوة العسكرية والسياسية للحركة الوطنية التركية. وهذه المقارنة تكشف درساً مهماً في التاريخ السياسي: الحقوق أو المشاريع التي تظهر في الوثائق الدولية لا تتحول بالضرورة إلى واقع إذا لم تكن هناك قوة قادرة على حمايتها، كما أن الواقع السياسي الذي تفرضه القوة قد يتحول لاحقاً إلى شرعية دولية عندما يحصل على الاعتراف المناسب.

وكان على الحركة القومية الكردية أن تواجه هذه الحقيقة في مرحلة ما بعد لوزان. فقد أصبح المجال الدولي أقل استعداداً لإعادة النظر في مستقبل الأناضول، وأصبح التركيز الأساسي للقوى الكبرى منصباً على الاستقرار والاعتراف بالحدود الجديدة. ولم تكن الدول الأوروبية مستعدة بسهولة لفتح صراع جديد حول القضية الكردية، خصوصاً في ظل الإرهاق الذي خلفته الحرب العالمية الأولى، والتغيرات السياسية الكبرى في أوروبا، وظهور أزمات دولية أخرى بدأت تشغل اهتمام القوى الكبرى.

وهكذا وجدت الحركة الكردية نفسها أمام وضع شديد التعقيد. فمن جهة، كان هناك وعي قومي يتطور ويزداد وضوحاً لدى قطاعات من النخب الكردية. ومن جهة أخرى، كانت الأرض الكردية قد أصبحت مقسمة بين دول مختلفة، لكل واحدة منها نظام سياسي ومصالح أمنية خاصة. ومن جهة ثالثة، لم تكن هناك دولة كردية تستطيع تمثيل القضية في النظام الدولي أو حماية الحركة سياسياً وعسكرياً. ومن جهة رابعة، كانت الدول التي تقاسمت المناطق الكردية شديدة الحساسية تجاه أي مشروع سياسي يمكن أن يتجاوز الحدود ويطرح فكرة كردستان بوصفها وحدة قومية.

في هذا السياق التاريخي يصبح ظهور خويون مفهوماً بصورة أعمق. فالحاجة إلى تنظيم قومي لم تكن مجرد رغبة في إنشاء حزب أو جمعية سياسية، وإنما كانت تعبيراً عن محاولة للإجابة عن واقع جديد فرضته مرحلة ما بعد لوزان. فإذا كانت الحدود الجديدة قد قسمت المجال الكوردي سياسياً، فإن التنظيم القومي حاول أن يعيد وصل هذا المجال على مستوى الفكرة والشبكة السياسية. وإذا كانت الدول القائمة قد أصبحت أقوى وأكثر تنظيماً، فإن الحركة الكردية احتاجت بدورها إلى الانتقال من المقاومة المحلية المتفرقة إلى محاولة بناء إطار سياسي يمتلك رؤية أوسع.

وكانت ثورة آغري إحدى أبرز نتائج هذا التحول. فقد انتقلت القضية، في تجربة آغري، من مجرد مقاومة مرتبطة بمنطقة محددة إلى محاولة ربط المقاومة بمشروع قومي أكثر وضوحاً. ولم يعد جبل آغري مجرد موقع عسكري مناسب للحرب الجبلية، بل أصبح مجالاً جغرافياً حاولت الحركة أن تمنحه مضموناً سياسياً. وكانت الفكرة الأساسية، بصورة أو بأخرى، هي أن السيطرة على الأرض يمكن أن تتحول إلى سلطة، وأن السلطة يمكن أن تصبح نواة لكيان سياسي، وأن الكيان السياسي يمكن أن يقدم نفسه بوصفه تعبيراً عن قضية قومية.

وهنا يظهر مرة أخرى أثر العالم الذي صنعته لوزان. فبعد أن أصبحت الحدود والسيادة عناصر مركزية في النظام الإقليمي، لم يكن من الممكن طرح القضية الكوردية باعتبارها مجرد قضية ثقافية أو اجتماعية. لقد أصبحت مرتبطة مباشرة بسؤال السيادة: من يحكم الأرض؟ ومن يمتلك حق ممارسة السلطة عليها؟ ومن يمثل السكان؟ وكانت هذه الأسئلة في جوهر الصراع الذي ستشهده أغري لاحقاً.

ومن وجهة نظر الدولة التركية، لم يكن من الممكن السماح بقيام سلطة سياسية مستقلة داخل حدود دولة حصلت حديثاً على اعتراف دولي بسيادتها ووحدتها الإقليمية. ولذلك كانت أي محاولة كوردية لبناء مركز سياسي مستقل تفهم باعتبارها تحدياً مباشراً لسيادة الدولة. أما من وجهة نظر الحركة القومية الكوردية، فقد كان استمرار غياب التمثيل السياسي القومي، بعد سقوط الاحتمالات التي ظهرت في مرحلة سيفر، سبباً في البحث عن وسائل أخرى لفرض القضية على الواقع.

وهكذا أصبحت أغري جزءاً من مرحلة تاريخية انتقلت فيها المسألة الكوردية من فضاء التسويات الدولية غير المكتملة إلى فضاء الصراع المباشر مع الدولة القومية الجديدة. وهذه النقلة كانت شديدة الأهمية، لأنها غيرت طبيعة الحركة وأدواتها وأهدافها. فبدل أن يكون الأمل معلقاً بصورة أساسية على مؤتمر دولي أو اتفاقية بين القوى الكبرى، أصبح الرهان، بدرجة أكبر، على التنظيم السياسي والقوة العسكرية والقدرة على السيطرة على الأرض وبناء العلاقات الخارجية.

لكن هذه الاستراتيجية واجهت مشكلة جوهرية: إن الدولة التركية كانت تمتلك جميع العناصر التي تفتقر إليها الحركة الكوردية تقريباً. كانت تمتلك جيشاً منظماً، ومؤسسات إدارية، وموارد دولة، واعترافاً دولياً، وقدرة على إدارة العلاقات الدبلوماسية، وسلطة قانونية معترفاً بها على الإقليم. أما الثورة، فرغم ما امتلكتها من قيادة وخبرة عسكرية وجغرافيا مناسبة وشبكات اجتماعية وتنظيم سياسي، فقد كانت تفتقر إلى الموارد والمؤسسات والاعتراف الدولي والقدرة على تحويل السيطرة العسكرية المؤقتة إلى سيادة مستقرة.

ومن هنا يمكن فهم أحد أهم الفروق بين المشروع القومي والدولة القائمة. فالمشروع يستطيع أن يبدأ بفكرة وتنظيم ومقاتلين وقيادة، لكن الدولة تحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير. تحتاج إلى اقتصاد وإدارة ومؤسسات وحدود قابلة للحماية وعلاقات خارجية وشرعية وقدرة على الاستمرار. وكانت أغري محاولة للاقترب من هذه المرحلة، لكنها لم تستطع تجاوز الفجوة الكبيرة بين مشروع سياسي ناشئ ودولة مركزية حديثة تمتلك موارد القوة.

ولهذا فإن معاهدة لوزان تمثل، في قراءة تاريخية أعمق، أحد الخطوط الفاصلة التي تساعد على تفسير البيئة التي ظهرت فيها ثورة أغري. فبعد لوزان أصبحت الدولة التركية حقيقة دولية راسخة بدرجة أكبر، وأصبحت القضية الكوردية تواجه نظاماً إقليمياً جديداً قائماً على الحدود والسيادة الوطنية. ولم يعد السؤال ببساطة:

هل يمكن إعادة رسم مستقبل الأناضول؟ بل أصبح: كيف يمكن لحركة قومية لا تمتلك دولة أن تطرح مشروعها السياسي داخل نظام إقليمي يقوم على حماية الدول القائمة وحدودها؟

وهذا السؤال هو أحد المفاتيح الأساسية لفهم آغري. لقد كانت الثورة، في جانب مهم منها، محاولة للإجابة عملياً عن مأزق سياسي ولد من التحولات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وتعزز بعد تثبيت النظام الجديد في لوزان. ولذلك فإن تاريخ آغري لا يبدأ سنة ١٩٢٦ أو ١٩٢٧ فقط، بل يمتد إلى تلك السنوات السابقة التي شهدت انهيار الإمبراطورية العثمانية، وظهور سيفر، وصعود الحركة الوطنية التركية، وانتصارها العسكري، ثم تثبيت الدولة الجديدة في لوزان.

وبهذا المعنى، فإن الطريق من سيفر إلى لوزان ثم إلى آغري ليس خطأ بسيطاً من الأحداث المتتالية، بل هو مسار تاريخي سياسي يكشف تحولاً عميقاً في طبيعة القضية الكردية نفسها. ففي سيفر ظهرت إمكانية سياسية لم تكتمل، وفي لوزان استقر نظام جديد أغلق تلك الإمكانية ضمن التسوية الدولية، وفي آغري ظهرت محاولة لتحويل القضية القومية من انتظار الحل الخارجي إلى محاولة بناء واقع سياسي من الداخل.

وهنا تكمن إحدى أكثر المفارقات أهمية في تاريخ آغري: كلما أصبحت الدولة التركية أكثر رسوخاً داخل النظام الدولي، أصبحت مهمة الحركة القومية الكردية أكثر صعوبة؛ لكن هذا الرسوخ نفسه ساهم في دفع جزء من الحركة إلى تطوير مشروع سياسي أكثر وضوحاً وتنظيماً. فإغلاق باب الاحتمالات الدولية لم يَنْهِ القضية، بل ساهم في تغيير شكل التعبير عنها.

ومن هذه الزاوية، لم تكن ثورة آغري مجرد رد فعل على حدث واحد أو معاهدة واحدة، وإنما كانت ثمرة مرحلة تاريخية كاملة. مرحلة انتقلت فيها المنطقة من الإمبراطورية إلى الدولة القومية، ومن الحدود المرنة نسبياً إلى الحدود الدولية، ومن تعدد السلطات المحلية إلى مركزية الدولة، ومن الوعود السياسية غير المكتملة إلى واقع القوة والسيادة.

وكان جبل آغري أحد الأماكن التي ظهر فيها هذا التحول بأوضح صوره.

فعلى ذلك الجبل، لم تكن المواجهة فقط بين جيش ومقاتلين، بل بين مشروع دولة قومية حديثة تسعى إلى تثبيت سيادتها على كامل الإقليم، ومشروع قومي ناشئ يحاول أن يجد لنفسه مكاناً داخل نظام إقليمي لم ينشأ من أجل استيعابه.

ولهذا فإن فهم لوزان ليس مجرد مقدمة تاريخية لدراسة آغري، بل هو جزء من فهم السؤال السياسي الذي ستطرحه الثورة نفسها: ماذا يحدث عندما تتحول حدود الدولة إلى حقيقة دولية، بينما تبقى حدود الأمة مختلفة عنها؟

ذلك السؤال كان حاضراً في خلفية ثورة آغري، وسيبقى، بأشكال مختلفة، واحداً من أكثر الأسئلة استمراراً في التاريخ السياسي الكردي الحديث.

ومن منظور تاريخ الحركة القومية الكوردية، كانت هذه النقطة ذات أهمية بالغة.

لأن معاهدة لوزان لم تكن مجرد وثيقة أنهت مرحلة تفاوضية وكرست حدوداً جديدة، وإنما مثلت انتقالاً في طبيعة البيئة السياسية التي وجدت الحركة الكوردية نفسها مضطرة إلى العمل داخلها. فقد كان انهيار الإمبراطورية العثمانية قد فتح، خلال السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، مجالاً واسعاً للتصورات والاحتمالات المتعلقة بمستقبل الشعوب والجماعات القومية في الأناضول وبلاد الرافدين والمناطق المجاورة، وكانت القضية الكوردية قد دخلت بالفعل في النقاشات الدولية التي رافقت إعادة تشكيل المنطقة. غير أن الانتقال من سيفر إلى لوزان غير طبيعة هذا المجال بصورة جوهرية؛ إذ تراجعت الاحتمالات التي كانت تسمح بإعادة النظر في الوضع السياسي للكورد داخل الأناضول، في الوقت الذي تمكنت فيه الحركة الوطنية التركية من فرض نفسها قوةً سياسية وعسكرية رئيسية، ثم تحويل مكاسبها العسكرية إلى تسوية دولية أعادت تثبيت الدولة التركية ضمن إطار سيادي جديد. ومن هنا لم تعد الحركة الكوردية تتحرك في بيئة دولية مفتوحة على الاحتمالات نفسها التي كانت قائمة بعد الحرب مباشرة، بل وجدت نفسها أمام دولة أعادت بناء شرعيتها الدولية، وتمكنت من تثبيت سيادتها على المجال الذي أصبحت الحركة الكوردية تنشط داخله.

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم لوزان بوصفها لحظة فاصلة بين مرحلتين مختلفتين في تاريخ المسألة الكوردية. ففي المرحلة السابقة، كان السؤال الكوردي مرتبطاً بدرجة أكبر بإعادة تشكيل الإمبراطورية العثمانية وبالمفاوضات الدولية حول مستقبل أراضيها وشعوبها، وكانت إمكانية إنشاء ترتيبات سياسية جديدة، ولو على نحو مشروط وغير مكتمل، جزءاً من النقاش الدبلوماسي الذي أنتجته الحرب العالمية الأولى. أما بعد لوزان، فقد أصبحت القضية الكوردية بصورة أكبر قضية سياسية داخل حدود دولة تركية ذات سيادة معترف بها دولياً، وأصبح المجال متاح أمام القوى الكوردية للمناورة الدولية أضيق بكثير. ولم يعد بإمكان الحركة أن تراهن بالسهولة نفسها على إعادة فتح الخريطة التي أغلقت سياسياً بعد الحرب، الأمر الذي دفع بعض القوى القومية الكوردية إلى إعادة التفكير في أدوات العمل السياسي، وفي طبيعة العلاقة بين التنظيم القومي والمقاومة المسلحة والاتصالات الخارجية.

لكن هذا التحول لا ينبغي أن يقرأ باعتباره نتيجة قانونية مباشرة لنصوص لوزان وحدها، لأن المعاهدة لم تكن وثيقة مخصصة للمسألة الكوردية، ولم تنص ببساطة على «إلغاء كوردستان» بوصفها دولة قائمة أو كياناً سيادياً معترفاً به. والأدق تاريخياً هو القول إن لوزان ساهمت في تثبيت الإطار الدولي للدولة التركية الحديثة، وأغلقت عملياً المسار الذي كان قد ظهر بصورة مختلفة في سيفر، ولا سيما ذلك المسار الذي أتاح احتمال تطور وضع سياسي كوردي في الأناضول ضمن ترتيبات دولية محددة. ولذلك فإن أهمية لوزان بالنسبة إلى التاريخ الكوردي لا تكمن فقط في ما نصت عليه، وإنما أيضاً في ما لم يتحقق بعدها، وفي التحول الذي أحدثته في شروط

الحركة السياسية الكردية. فالمشكلة لم تعد مجرد البحث عن صيغة دولية لمستقبل الكورد، بل أصبحت مرتبطة بالسؤال الأكثر صعوبة: كيف يمكن لحركة قومية لا تمتلك دولة أن تعمل داخل نظام إقليمي أصبحت فيه حدود الدول أكثر رسوخاً، وأصبحت سيادتها أكثر قدرة على فرض نفسها على المجال السياسي والاجتماعي؟

وهنا تظهر أهمية السنوات التي تفصل بين لوزان وثورة آغري. فلم تنتقل الحركة الكردية من سيفر إلى آغري في خطوة واحدة، ولم تكن ثورة آغري نتيجة لتقائية لمعاهدة لوزان. فقد شهدت تركيا خلال هذه السنوات تحولات عميقة في بناء الدولة الجمهورية، وفي إعادة تنظيم مؤسسات السلطة، وفي العلاقة بين المركز والأطراف، وفي التعامل مع الهوية الكردية، كما شهدت البلاد ثورة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥، وما أعقبها من إجراءات عسكرية وأمنية وتشريعية عززت قدرة الدولة المركزية على إخضاع المناطق الكردية وإعادة تنظيمها وفق رؤية الجمهورية الجديدة. ومن ثم جاءت آغري بعد سلسلة من الصدمات والتحويلات التي أعادت تشكيل العلاقة بين الدولة والحركة القومية الكردية، وليس باعتبارها رداً آلياً على حدث دبلوماسي وقع قبل سنوات.

ومع ذلك، فإن العلاقة التاريخية بين لوزان وآغري تصبح أكثر وضوحاً عندما نضع الحدثين داخل مسار واحد من التحول السياسي. فقد مثلت لوزان، في هذا المسار، تثبيتاً دولياً لنظام الدولة الذي خرج من حرب الاستقلال التركية، بينما مثلت آغري، بعد عدة سنوات، إحدى المحاولات الكردية لمقاومة هذا الواقع الجديد وخلق مجال سياسي بديل داخله. وبذلك يمكن النظر إلى الحدثين باعتبارهما لحظتين متعارضتين في تاريخ إعادة بناء السلطة في الأناضول: لحظة تعمل فيها الدولة على تثبيت حدودها وسيادتها وشرعيتها الدولية، ولحظة تحاول فيها حركة قومية لم تحصل على كيان سياسي مستقل أن تعيد فتح المجال السياسي من خلال التنظيم والمقاومة المسلحة والاتصالات الإقليمية.

وهذا التحول كان بالغ الأهمية بالنسبة إلى تطور الفكر القومي الكردي. فقد أدركت النخب السياسية التي ارتبطت بخويون، بدرجات متفاوتة، أن انتظار إعادة رسم الخريطة من خلال القوى الدولية لم يعد استراتيجية كافية، وأن الواقع الجديد يتطلب بناء أدوات سياسية وتنظيمية وعسكرية أكثر استقلالاً. ولم يكن هذا يعني التخلي عن النشاط الدبلوماسي أو عن محاولة كسب التعاطف الخارجي، بل يعني أن الدبلوماسية أصبحت جزءاً من استراتيجية أوسع تجمع بين العمل السياسي والتنظيم القوي والمقاومة المسلحة والعلاقات العابرة للحدود. ومن هنا اكتسبت خويون أهمية خاصة، لأنها ظهرت في مرحلة أصبح فيها السؤال الكردي أكثر ارتباطاً بقدرة الكورد أنفسهم على تنظيم قضيتهم، بعد أن تراجعت الآمال التي ارتبطت بالترتيبات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى.

وكان هذا التحول في التفكير يحمل في داخله تناقضاً عميقاً. فمن جهة، كانت الحركة القومية الكردية تنظر إلى نفسها بوصفها حركة لشعب يمتلك هوية وتاريخاً وامتداداً

جغرافياً يتجاوز الحدود السياسية الجديدة. ومن جهة أخرى، كانت هذه الحركة مضطرة إلى التعامل مع نظام دولي يقوم بصورة متزايدة على مبدأ الدولة ذات السيادة والحدود المعترف بها. ولذلك نشأ التوتر بين الجغرافيا القومية والجغرافيا السياسية؛ فالجغرافيا القومية كما تصورها الخطاب الكوردي كانت أوسع من الحدود التي أصبحت تفصل مناطق وجود الكورد، بينما كانت الجغرافيا السياسية الجديدة تفرض على الحركة أن تتعامل مع كل جزء ضمن نظام قانوني وسيادي مختلف. وفي هذه المساحة المتوترة بين الأمة والدولة نشأت أهمية آغري.

فالجبل لم يكن مجرد موقع عسكري اختير بسبب طبيعته الجغرافية، وإنما أصبح في السياق السياسي للثورة مركزاً لمحاولة إعادة إنتاج سلطة قومية في منطقة أصبحت جزءاً من الدولة التركية الحديثة. ومن هنا اكتسبت الثورة معنى يتجاوز العمليات العسكرية؛ فقد كانت محاولة لاختبار إمكانية تحويل الوعي القومي إلى سلطة سياسية فعلية، وتحويل التنظيم القومي إلى قوة قادرة على السيطرة على مجال جغرافي، ثم استخدام هذا المجال قاعدة لمشروع سياسي أوسع. ولذلك فإن الحديث عن آغري ينبغي ألا يقتصر على سؤال: كيف قاتل المقاتلون الكورد الجيش التركي؟ بل ينبغي أن يمتد إلى سؤال آخر أكثر عمقاً: لماذا حاولت الحركة القومية الكوردية في تلك المرحلة الانتقال من المطالبة السياسية إلى بناء سلطة فعلية على الأرض؟

والإجابة ترتبط إلى حد كبير بالتحول الذي أحدثته مرحلة ما بعد لوزان. فعندما أصبح من الصعب تحقيق المشروع القومي من خلال تسوية دولية شبيهة بالاحتمالات التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بدأت أهمية الفعل السياسي الداخلي والإقليمي تزداد. وهنا لم تعد الدولة المنشودة مجرد نتيجة محتملة لمفاوضات القوى الكبرى، وإنما أصبحت هدفاً تسعى الحركة إلى خلق شروطه من خلال التنظيم والتعبئة والسيطرة على الأرض وإقامة العلاقات الخارجية. وقد ظهر هذا المنطق في تجربة آغري بصورة أكثر وضوحاً مما ظهر في العديد من الانتفاضات المحلية السابقة، لأن الثورة ارتبطت بإطار قومي أوسع، وبقيادة عسكرية منظمة، وبشبكات سياسية تتجاوز المنطقة، وبمحاولات للتواصل مع قوى كوردية وأرمنية، فضلاً عن أهمية الحدود الإيرانية في حسابات الثورة والدولة التركية على السواء.

ومن هنا يمكن القول إن آغري مثلت، في أحد أبعادها الأساسية، انتقالاً من انتظار الحل الدولي إلى محاولة إنتاج الواقع السياسي. وهذا لا يعني أن الحركة الكوردية أصبحت مكتفية بذاتها أو أنها استطاعت تجاوز النظام الدولي، بل على العكس؛ فقد أثبتت التجربة أن أي مشروع قومي يعمل داخل بيئة دولية وإقليمية معادية يحتاج إلى موارد وقوة وتنظيم وتحالفات واعتراف خارجي. لكن مجرد الانتقال من التعويل على المؤتمرات والمعاهدات إلى محاولة بناء واقع سياسي على الأرض كان تحولاً مهماً في تاريخ التفكير القومي الكوردي.

وفي هذا السياق، يصبح سيفر ولوزان وآغري حلقات متصلة في تاريخ واحد، ولكنها ليست حلقات سببية مباشرة. سيفر مثل لحظة انفتحت فيها احتمالات سياسية

جديدة أمام شعوب المنطقة، ولوزان مثلت لحظة إعادة تثبيت النظام السياسي الذي خرج من حرب الاستقلال التركية، أما آغري فمثلت إحدى محاولات الحركة القومية الكردية للتعامل مع هذا النظام الجديد ومقاومته. وبذلك انتقلت القضية من فضاء المفاوضات الدولية إلى فضاء الصراع على الأرض، ومن سؤال «ماذا ستقرر القوى الكبرى بشأن مستقبل الكورد؟» إلى سؤال «ماذا تستطيع الحركة القومية الكردية أن تفعل في مواجهة دولة تمتلك السيادة والقوة العسكرية والاعتراف الدولي؟».

وهذا التحول يفسر جانباً من طبيعة آغري ويكشف في الوقت نفسه حدودها. فقد كان المشروع السياسي أكبر من قدرة الحركة على تنفيذه؛ إذ لم تكن تمتلك دولة أو اقتصاداً مستقلاً أو جيشاً نظامياً أو اعترافاً دولياً أو تحالفات كبرى مستعدة للدخول في مواجهة مباشرة مع تركيا. وكانت الدولة التركية، في المقابل، تمتلك مؤسسات مركزية وقوة عسكرية متنامية وقدرة على التحكم بالحدود وإعادة تنظيم المجال الإداري والأمني. ولذلك لم يكن الصراع متكافئاً بين مشروعين متساويين في الإمكانيات، بل كان مواجهة بين دولة حديثة تسعى إلى تثبيت سيادتها وحركة قومية تحاول بناء مساحة سياسية مستقلة داخل نظام دولي لا يعترف لها بهذه السيادة.

ومن هنا تكمن القيمة التاريخية الحقيقية للعلاقة بين لوزان وآغري. فآغري لم تكن مجرد نتيجة متأخرة لمعاهدة لوزان، بل كانت إحدى صور الأزمة السياسية التي نشأت عندما لم تتطابق تطلعات الحركة القومية الكردية مع النظام الإقليمي الذي استقر بعد الحرب العالمية الأولى. لقد أغلقت لوزان مساراً سياسياً معيناً، لكنها لم تُنهِ السؤال القومي الكوردي؛ بل ساهمت، ضمن سياق أوسع من التحولات، في نقل مركز الصراع من المفاوضات الدولية إلى الواقع الداخلي والإقليمي. ومن هنا جاءت آغري بوصفها محاولة لإعادة طرح السؤال الكوردي بأدوات مختلفة: التنظيم القومي بدل القيادة المحلية وحدها، المقاومة المسلحة إلى جانب العمل السياسي، العلاقات العابرة للحدود إلى جانب التعبئة الداخلية، ومحاولة إنشاء سلطة فعلية بدل الاكتفاء بالمطالبة بالاعتراف بالحقوق.

وعلى هذا الأساس، فإن قراءة آغري في ضوء لوزان لا تعني اختزال الثورة في معاهدة واحدة، ولا تحويل التاريخ إلى سلسلة من الأسباب المباشرة، وإنما تعني فهم التحول البنوي الذي شهدته القضية الكردية في عشرينيات القرن العشرين. لقد انتقل الشرق الأوسط من مرحلة انهيار الإمبراطوريات وإعادة رسم الخرائط إلى مرحلة ترسيخ الدول الوطنية وحدودها، وفي هذا الانتقال وجدت الحركات القومية غير المالكة للدولة نفسها أمام تحدٍ جديد: كيف تحافظ على مشروعها القومي في عالم أصبحت فيه الدولة هي الوحدة الأساسية للنظام الدولي؟

وكانت آغري واحدة من الإجابات التاريخية عن هذا السؤال، وإن كانت إجابة غير مكتملة ومحدودة القدرة على الاستمرار. فقد حاولت أن تجعل من الجبل مركزاً

لمشروع سياسي، ومن التنظيم القومي أداة للتمثيل، ومن القوة العسكرية وسيلة لحماية المجال السياسي، ومن العلاقات الخارجية وسيلة لكسر العزلة. لكنها اصطدمت في النهاية بحقيقة أساسية في السياسة الدولية: امتلاك قضية قومية لا يعني امتلاك القدرة على تحويلها إلى دولة، وامتلاك أرض تحت السيطرة المؤقتة لا يعني امتلاك السيادة، وامتلاك الاعتراف الداخلي لا يكفي من دون القدرة على الصمود أمام ميزان القوى الإقليمي والدولي.

ومن هنا فإن آغري تمثل إحدى أهم اللحظات التي يمكن من خلالها دراسة التحول في الحركة القومية الكوردية بعد لوزان؛ لحظة لم يعد فيها السؤال متعلقاً فقط بما إذا كان للكورد حق سياسي، وإنما أصبح متعلقاً بكيفية تحويل هذا الحق المتصور إلى قوة ومؤسسة وسلطة وكيان قابل للاستمرار. وإذا كانت لوزان قد ساهمت في تثبيت النظام الدولي الجديد، فإن آغري كانت إحدى محاولات مقاومة بعض نتائجه السياسية على الأرض. وبين المعاهدة والثورة امتدت سنوات من الصراع أعادت تشكيل العلاقة بين الدولة التركية والحركة القومية الكوردية، وجعلت من جبل آغري واحداً من أبرز الميادين التي تجسد فيها الصراع بين سيادة الدولة القائمة ومشروع الأمة الباحثة عن مكان سياسي داخل النظام الدولي.

لوزان وآغري: من انغلاق التسوية الدولية إلى محاولة صناعة الواقع السياسي

كان تأسيس خوييون سنة ١٩٢٧ تعبيراً واضحاً عن تحول نوعي في مسار الحركة القومية الكوردية؛ إذ لم تعد المسألة، في نظر بعض النخب والناشطين الكورد، قابلة للاختزال في انتفاضات محلية أو مقاومات عشائرية متفرقة، وإنما بدأت تطرح نفسها بوصفها قضية سياسية قومية تحتاج إلى تنظيم يتجاوز حدود المنطقة والقبيلة، ويربط بين العمل العسكري والنشاط السياسي، وبين الداخل الكوردي ودوائر الخارج، وبين القيادة الميدانية والمشروع القومي الأوسع. ومن هذه الزاوية، لم تكن خوييون مجرد إطار لتنظيم المقاومة المسلحة، بل كانت محاولة لإعادة تعريف أدوات العمل القومي نفسه، في مرحلة أصبحت فيها البيئة الدولية والإقليمية مختلفة جذرياً عن تلك التي كانت سائدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وقد اكتسبت آغري، في هذا السياق، أهمية تتجاوز كونها مسرحاً للعمليات العسكرية. فقد أصبحت نقطة التقاء بين إرث طويل من الانتفاضات والمقاومات الكوردية وبين محاولة جديدة لإدخال عنصر التنظيم القومي الحديث إلى العمل السياسي والمسلح. فالمقاومة التي كانت تنطلق في مراحل سابقة من دوافع محلية أو عشائرية أو دينية، أخذت في آغري ترتبط بصورة أوضح بخطاب قومي وبشبكة سياسية عابرة للحدود. ولم يكن هذا التحول كاملاً أو خالياً من التناقضات؛ إذ ظلت البنية الاجتماعية المحلية والعلاقات العشائرية والاعتبارات الإقليمية حاضرة بقوة، لكن الجديد كان محاولة وضع هذه العناصر داخل إطار سياسي أوسع يمنحها معنى قومياً يتجاوز حدود الانتفاضة المحلية.

ومن هنا يمكن فهم العلاقة بين لوزان وآغري على نحو أكثر دقة. فلم تكن لوزان سبباً مباشراً للثورة، ولم يكن تأسيس خويون وآغري مجرد رد فعل آلي على مادة أو بند من بنود المعاهدة. لكن لوزان ساهمت في تثبيت البيئة السياسية والقانونية التي وجدت الحركة القومية الكردية نفسها تعمل داخلها. فقد جاءت المعاهدة في سياق انهيار الترتيبات التي ظهرت في سيفر، وانتصار الحركة الوطنية التركية، وإعادة تثبيت الدولة التركية ضمن النظام الدولي الجديد. وبذلك أصبح احتمال إنشاء كيان كوردي في الأناضول أكثر ضيقاً من الناحية السياسية، وانتقلت القضية الكردية بصورة متزايدة من فضاء التسوية الدولية إلى فضاء الصراع داخل حدود الدولة التركية القائمة.

وهنا حدث تحول استراتيجي بالغ الأهمية. ففي المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، كان لدى بعض القوى والنخب الكردية أمل في أن تؤدي المؤتمرات والمعاهدات والتوازنات الدولية إلى صياغة حل سياسي للقضية الكردية، أو على الأقل إلى إنشاء ترتيب سياسي خاص بالكورد. غير أن التحولات التي قادت إلى لوزان أظهرت محدودية هذا الرهان. فقد استقرت القوى الدولية الكبرى، بدرجات مختلفة، على التعامل مع الدولة التركية الجديدة بوصفها حقيقة سياسية ينبغي تثبيتها، ولم تعد القضية الكردية تحظى بالمكانة التي كان يمكن أن تتيح إعادة فتح المسألة الأناضولية من أساسها. ومن ثم بدأت تظهر أمام الحركة القومية الكردية معضلة استراتيجية جديدة: إذا لم تأتِ التسوية من الخارج، فهل يمكن خلق واقع سياسي جديد من الداخل؟

في هذا السياق يمكن فهم ما يمكن تسميته بمحاولة «صناعة الأمر الواقع». والمقصود هنا ليس أن خويون أو آغري امتلكتنا خطة مكتملة لبناء دولة وفق نموذج الدولة الحديثة، وإنما أن جزءاً من التفكير السياسي اتجه نحو بناء عناصر قوة على الأرض يمكن أن تمنح القضية الكردية وزناً سياسياً أكبر. فامتلاك منطقة للمقاومة، والحفاظ على قوات مسلحة، وإقامة نوع من الإدارة، وبناء شبكة اتصالات خارجية، والحصول على الإسناد اللوجستي والسياسي، ثم تحويل هذه العناصر إلى قضية يمكن طرحها أمام القوى الإقليمية والدولية، كلها كانت أجزاء من تصور أوسع يقوم على أن الواقع السياسي لا يصنع بالنصوص وحدها، بل يحتاج كذلك إلى قوة قادرة على حمايته والاستمرار فيه.

وفي هذا الإطار اكتسب جبل آغري قيمة استراتيجية ورمزية في آن واحد. فمن الناحية الجغرافية، وفرت المنطقة طبيعة جبلية صعبة ومجالاً ملائماً لحرب تعتمد على الحركة والاختفاء ومعرفة التضاريس، كما أن قربها من الحدود الإيرانية أتاح للمقاومة مجالاً عابراً للحدود لم يكن متاحاً في المناطق الداخلية بالدرجة نفسها. أما من الناحية الرمزية، فقد ارتبط الجبل في المخيال السياسي الكوردي بفكرة المقاومة والاحتماء بالجبال والابتعاد النسبي عن سلطة الدولة المركزية. ولذلك فإن ارتباط

آغري بمشروع خوييون لم يكن مجرد اختيار عسكري لموقع مناسب، وإنما كان يحمل أيضاً محاولة لمنح المشروع القومي مركزاً جغرافياً ورمزاً سياسياً يمكن أن تتجمع حوله المقاومة.

غير أن هذه المعادلة كشفت في الوقت نفسه عن حدود الجغرافيا. فالجبال يمكن أن توفر للمقاومة عمقاً دفاعياً، لكنها لا تنتج وحدها دولة؛ والسيطرة العسكرية المؤقتة على منطقة لا تعني بالضرورة امتلاك إقليم مستقر؛ وإعلان كيان سياسي لا يساوي، من الناحية القانونية، قيام دولة ذات سيادة؛ كما أن وجود قيادة وقوات مسلحة لا يكفي لإنشاء مؤسسات قادرة على الاستمرار. ولهذا بقيت تجربة آغري في منطقة تاريخية وسياسية وسطى بين الثورة ومحاولة بناء كيان سياسي، وبين السيطرة الميدانية المحدودة والطموح إلى تأسيس واقع قومي أكثر استقراراً.

وهنا تظهر أهمية المقارنة بين سيفر ولوزان وآغري. فسيفر مثلت لحظة كان فيها مستقبل المشرق والأناضول مفتوحاً على احتمالات متعددة، وظهرت فيها، ضمن شروط معقدة، إمكانية سياسية وقانونية لمعالجة المسألة الكردية بصورة مختلفة. أما لوزان فمثلت إعادة تثبيت الإطار الدولي للدولة التركية وتكريس نتائج التحول الذي قادته الحركة الوطنية التركية. ثم جاءت آغري في مرحلة لاحقة بوصفها إحدى المحاولات الكردية للتعامل مع هذا الواقع الجديد من خلال التنظيم والمقاومة. ومن ثم يمكن رسم خط تاريخي عام يبدأ بانتهاء الإمبراطورية العثمانية، ومروراً بمحاولات إعادة تنظيم المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، ثم سيفر، فصعود الحركة الوطنية التركية، فلوزان، ثم تصاعد الصراع بين الدولة التركية والحركات الكردية، وصولاً إلى خوييون وآغري. غير أن هذا الخط لا ينبغي أن يتحول إلى سرديّة حتمية؛ فالتاريخ لم يتحرك في خط مستقيم من سيفر إلى لوزان ثم إلى آغري، وإنما تشكل عبر سلسلة من الأزمت والتحويلات والصراعات المتداخلة.

وكانت ثورة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥ إحدى أهم الحلقات في هذه المرحلة، إلى جانب ما رافقها وتلاها من إجراءات عسكرية وإدارية وأمنية اتخذتها الدولة التركية في المناطق الكردية. كما بدأت العمليات العسكرية في منطقة آغري قبل تأسيس خوييون، ثم تطورت البيئة السياسية والتنظيمية مع تأسيس خوييون سنة ١٩٢٧، في الوقت الذي لعب فيه العامل الإيراني دوراً مهماً في تشكيل طبيعة الصراع، سواء بسبب الحدود أو حركة المقاتلين أو العلاقات الاجتماعية العابرة للحدود أو التوترات بين أنقرة وطهران. كذلك دخل العامل الأرمني في المعادلة من خلال الاتصالات والتعاون السياسي والعسكري بين خوييون وبعض الأوساط الأرمنية، بينما فرضت مواقف فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي والدول الإقليمية حدوداً مختلفة على قدرة الحركة الكردية على العمل والتحرك. ولهذا فإن آغري لم تكن نتاج عامل واحد، بل نتيجة تقاطع بنية سياسية جديدة مع مظالم محلية، وتحولات قومية، وقدرات تنظيمية، وجغرافيا حدودية، وميزان قوى إقليمي ودولي معقد.

وهذا التمييز ضروري لفهم التاريخ بصورة علمية. فالمعاهدات لا تصنع الثورات وحدها، والحدود لا تفسر الحركات القومية وحدها، والقمع لا ينتج المقاومة بصورة آلية، والقومية نفسها لا تعمل في فراغ سياسي. إن الثورة تظهر عادة عندما تتقاطع عدة شروط: أزمة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإحساس جماعي بالتمييز أو فقدان الحقوق، ووجود هوية سياسية قابلة للتعبئة، وقيادة أو تنظيم يستطيع تحويل السخط إلى فعل جماعي، ومجال جغرافي يوفر قدراً من الحماية، وبيئة إقليمية أو دولية يمكن استثمارها. وقد توافرت في أغري درجات متفاوتة من هذه العناصر، الأمر الذي جعلها واحدة من أكثر التجارب وضوحاً في انتقال الحركة القومية الكوردية من نمط المقاومة المحلية إلى محاولة بناء مشروع سياسي منظم.

ومن هذه الزاوية كانت لوزان عاملاً بنوياً في البيئة التي تحركت فيها أغري، لا سبباً مباشراً لها. فقد ساهمت المعاهدة في تثبيت إطار الدولة التركية داخل النظام الدولي، الأمر الذي جعل أي مشروع كوردي يسعى إلى الاستقلال أو إلى تغيير الوضع الإقليمي مضطراً إلى مواجهة دولة تتمتع بحدود معترف بها وبمؤسسات مركزية وجيش وقدر على تعبئة الموارد. وهنا نشأت معادلة غير متكافئة: كانت الحركة الكوردية تمتلك مشروعاً قومياً وإرادة سياسية وقوة مسلحة محدودة وشبكات دعم عابرة للحدود، لكنها لم تكن تمتلك دولة أو اقتصاداً مستقلاً أو جيشاً نظامياً أو اعترافاً دولياً؛ في حين كانت الجمهورية التركية تمتلك مؤسسات الدولة والجيش والإدارة والموارد والاعتراف الدولي، وهو تفاوت لم يكن من السهل تجاوزه بمجرد استمرار المقاومة.

ولهذا فإن الصراع في أغري لم يكن صراعاً عسكرياً بين قوتين متماثلتين، بل كان صراعاً بين دولة قائمة تمتلك أدوات السيادة وبين حركة قومية تحاول، من خارج بنية الدولة، أن تخلق لنفسها مجالاً سياسياً مستقلاً. وكان هذا الفارق جوهرياً؛ لأن الدولة لا تقاتل فقط بقواتها المسلحة، وإنما تستخدم كذلك الإدارة والحدود والموارد والاتصالات والسياسة الخارجية والقدرة على عقد التحالفات والضغط على الدول المجاورة. أما الحركة المسلحة فكانت مضطرة إلى البحث عن هذه الأدوات في بيئة لم تكن تملك السيطرة عليها. ولذلك كانت الحدود الإيرانية، والعلاقات مع بعض القوى المحلية، والاتصالات الأرمنية، والاهتمام الفرنسي والبريطاني والسوفييتي، جميعها عناصر ذات أهمية، لكنها لم تتحول إلى تحالف دولي ثابت قادر على قلب ميزان القوى لصالح أغري.

وكان الموقف الدولي بعد لوزان أحد أكثر القيود أهمية على المشروع. فالقوى الكبرى لم تكن مستعدة لإعادة فتح التسوية التي استقرت عليها الدولة التركية، كما لم تكن القضية الكوردية، في ظل المصالح الاستراتيجية المتنافسة في الشرق الأوسط، كافية وحدها لدفع تلك القوى إلى مواجهة تركيا من أجل إنشاء دولة كوردية في الأناضول. ولذلك وجدت الحركة الكوردية نفسها أمام مشكلة كلاسيكية في السياسة

الدولية: محاولة تغيير وضع إقليمي أصبح مرتبطاً بسيادة دولة معترف بها، من دون امتلاك دعم دولي كافٍ يضمن بقاء التغيير الذي تحاول فرضه على الأرض.

ومن هنا تكتسب آغري أهميتها بوصفها تجربة سياسية أكثر من كونها مجرد واقعة عسكرية. فقد حاولت أن تنقل القضية من مستوى الاحتجاج إلى مستوى الفعل، ومن انتظار التسوية إلى محاولة بناء القوة، ومن الاعتماد على احتمالات الدبلوماسية الدولية إلى تطوير قدرة قومية ذاتية. غير أن مفهوم «الاعتماد على الذات» ظل محكوماً بتناقض جوهري: كيف يمكن لحركة لا تمتلك دولة أن تبني قوة قادرة على مواجهة دولة تمتلك الدولة؟ وكيف يمكن إنشاء واقع سياسي مستقر في منطقة محاطة بحدود دولية، بينما لا توجد قوة دولية مستعدة لحمايته؟ وكيف يمكن تحويل المقاومة المسلحة إلى مؤسسات سياسية وإدارية قادرة على الاستمرار؟ هذه الأسئلة تكشف أن المشكلة لم تكن في شجاعة المقاتلين أو غياب الإرادة السياسية، وإنما في الفارق بين امتلاك إرادة تأسيس كيان سياسي وبين امتلاك الشروط المادية والمؤسسية والدولية اللازمة لبقائه. فقد استطاعت آغري أن توفر مركزاً للمقاومة، وأن تستفيد من التنظيم السياسي الذي وفرته خويبون، وأن تبني شبكات اتصال ودعم، وأن تطرح فكرة الكيان الكوردي في خطاها السياسي، لكنها لم تستطع تحويل هذه العناصر إلى دولة مستقرة قادرة على الصمود أمام القوة العسكرية للدولة التركية وعلى الحصول في الوقت نفسه على اعتراف دولي أو ضمانات خارجية.

وهنا تكمن إحدى أهم المفارقات في تجربة آغري: فقد كانت تحاول تحدي نظام دولي يقوم على الاعتراف بالدولة والسيادة والحدود، لكنها لم تكن تمتلك الأدوات الدولية التي تسمح لها بتحويل مشروعها القومي إلى كيان معترف به. وبعبارة أخرى، كانت تحاول أن تنتج واقعاً سياسياً جديداً داخل نظام دولي لم تكن تمتلك القدرة على التأثير فيه بالقدر الكافي. ولذلك لم يكن سقوط آغري مجرد هزيمة عسكرية، بل كشف أيضاً عن حدود الاستراتيجية التي تعتمد على المقاومة المسلحة وحدها في مواجهة دولة مركزية مستقرة نسبياً ومدعومة بإطار دولي وإقليمي أوسع.

ومع ذلك، فإن الهزيمة العسكرية لا تعني انعدام الأهمية السياسية. فقد كشفت آغري أن تثبيت الحدود والمعاهدات لا يؤدي بالضرورة إلى اختفاء المطالب القومية من المجال السياسي. لقد أعيد تنظيم الخريطة، لكن إعادة رسم الخريطة لم تُنهِ السؤالات المتعلقة بالهوية والحقوق والتمثيل والسيادة. ومن ثم انتقلت القضية الكوردية، بدرجة متزايدة، من فضاء المؤتمرات والمعاهدات إلى فضاء الدولة والمجتمع والمقاومة والتنظيم السياسي. وبذلك أصبح السؤال الكوردي أقل ارتباطاً بما يمكن أن تمنحه القوى الدولية في مؤتمر، وأكثر ارتباطاً بما تستطيع الحركة القومية أن تبنيه داخل البيئة السياسية القائمة.

وهذا هو التحول التاريخي الأعظم الذي تمثله آغري. فهي لم تكن مجرد امتداد للانتفاضات السابقة، ولم تكن كذلك قطيعة كاملة معها؛ بل كانت مرحلة انتقالية

جمعت بين البنية التقليدية للمقاومة وبين أدوات التنظيم القومي الحديث. وفيها ظهر بوضوح التوتر بين القبيلة والقومية، وبين المحلي والعاور للحدود، وبين القيادة العسكرية والتنظيم السياسي، وبين السيطرة على الجبل والسيطرة على الإقليم، وبين إعلان المشروع القومي وامتلاك المؤسسات القادرة على حمايته، وبين الشرعية التي تستمدّها الحركة من تصورها لحق الشعب في تقرير مصيره والشرعية الدولية التي كانت ما تزال مرتبطة أساساً بالدول القائمة وترتيبات ما بعد الحرب.

ومن هذه الزاوية، فإن العلاقة بين سيفر ولوزان وأغري يمكن فهمها بعلاقة بين ثلاث لحظات مختلفة في تاريخ القضية الكوردية. كانت سيفر لحظة انفتحت فيها احتمالات دولية جديدة، وكانت لوزان لحظة تثبيت النظام الدولي الجديد للدولة التركية، بينما كانت أغري إحدى المحاولات اللاحقة لإعادة إدخال العامل الكوردي في معادلة سياسية أصبحت أكثر صعوبة. ولذلك فإن أغري لم تكن محاولة لإلغاء لوزان بالمعنى القانوني المباشر، وإنما كانت محاولة لتحدي بعض النتائج السياسية التي استقرت في أعقابها على الأرض.

وبهذا المعنى انتقلت الحركة القومية الكوردية من «المطالبة الدولية» إلى «الفعل القومي»، ومن انتظار تسوية تأتي من الخارج إلى محاولة صناعة واقع من الداخل، ومن قاعة المؤتمر إلى الجبل. غير أن هذا الانتقال كشف في الوقت نفسه أن صناعة الواقع السياسي ليست مجرد إعلان إرادة أو امتلاك السلاح؛ فالواقع الذي لا تحميه مؤسسات قوية، ولا تؤيده شبكة سياسية ودبلوماسية متماسكة، ولا يجد له موقعاً مناسباً في ميزان القوى الإقليمي والدولي، يبقى عرضة للانهيال أمام الدولة التي تمتلك أدوات أكثر اتساعاً للاستمرار.

ولهذا فإن القيمة التاريخية لأغري لا تكمن في أنها نجحت في إنشاء دولة كوردية مستقلة، فهي لم تحقق ذلك، ولا في أنها استطاعت تغيير الحدود التي استقرت بعد لوزان، فهي لم تستطع ذلك أيضاً، وإنما في أنها كشفت بوضوح عن التحول الذي طرأ على طبيعة المشروع القومي الكوردي في تركيا خلال عشرينيات القرن العشرين. فقد أصبح السؤال لم يعد فقط: ماذا يمكن أن تمنح القوى الدولية للكورد؟ بل أصبح أيضاً: ماذا تستطيع الحركة الكوردية أن تبني بنفسها؟ وكيف يمكن تحويل الهوية القومية إلى تنظيم، والتنظيم إلى قوة، والقوة إلى سلطة، والسلطة إلى كيان سياسي قابل للاستمرار؟

ومن هنا تصبح أغري حلقة أساسية في السلسلة التاريخية التي تربط انهيار الدولة العثمانية بسيفر ولوزان ثم بتطور الحركة القومية الكوردية المسلحة في الجمهورية التركية. لكنها ليست حلقة سببية بسيطة، بل نقطة تقاطع بين تحولات دولية وإقليمية وداخلية؛ بين إغلاق مسار سياسي وظهور مسار آخر؛ بين تثبيت حدود الدولة التركية وتصادم محاولة كوردية لإعادة فتح سؤال الأرض والهوية والسيادة. ولذلك فإن أغري لم تكن نتيجة مباشرة لمعاهدة لوزان، كما أن لوزان لم تكن وحدها التي

صنعت شروطها، وإنما كانت أغري تعبيراً عن أزمة تاريخية أعمق نشأت عندما اصطدمت تطلعات قومية كردية متنامية بنظام إقليمي ودولي أصبح أكثر رسوخاً حول الدولة التركية.

وعليه، فإن قراءة أغري من خلال لوزان لا تعني اختزال الثورة في المعاهدة، بل تعني وضعها في السياق الذي جعلها ممكنة ومفهومة. لقد ساهمت لوزان في إغلاق أحد المسارات الدولية التي كانت القضية الكردية تتحرك من خلالها، بينما حاولت خوييون وأغري فتح مسار آخر يقوم على التنظيم والمقاومة وصناعة القوة الذاتية. وبين المسارين يظهر جوهر المأزق السياسي الذي واجه الحركة القومية الكردية في تلك المرحلة: الرغبة في تأسيس واقع قومي جديد، في مواجهة دولة تمتلك السيادة والجيش والحدود والاعتراف الدولي. ومن هنا لم تكن أغري مجرد ثورة على الدولة التركية، بل كانت أيضاً تجربة مبكرة في السؤال الأصعب الذي واجهته الحركات القومية الحديثة: كيف يتحول الشعب الذي لا يملك دولة إلى قوة قادرة على صناعة دولة؟

-
- McDowall, David. *A Modern History of the Kurds*. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004.
 - Jwaideh, Wadie. *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006.
 - Tejel, Jordi. "The Last Ottoman Rogues: The Kurdish-Armenian Alliance in Syria and the New State System in the Interwar Middle East." In *Age of Rogues: Rebels, Revolutionaries and Racketeers at the Frontiers of Empires*, pp. 355-382. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2021.
 - Bozarslan, Hamit. "Kurds and the Turkish State." In *The Cambridge History of Turkey*, Vol. 4, *Turkey in the Modern World*, edited by Reşat Kasaba. Cambridge: Cambridge University Press, 2008, pp. 333-356.
 - Strohmeier, Martin. *Crucial Images in the Presentation of a Kurdish National Identity: Heroes and Patriots, Traitors and Foes*. Leiden: Brill, 2003.
 - Özoğlu, Hakan. *Kurdish Notables and the Ottoman State: Evolving Identities, Competing Loyalties, and Shifting Boundaries*. Albany: State University of New York Press, 2004.
 - White, Paul J. *Primitive Rebels or Revolutionary Modernizers?: The Kurdish National Movement in Turkey*. London: Zed Books, 2000.

الثاني والعشرون: من الانتفاضة إلى المشروع السياسي

من المقاومة المحلية إلى مواجهة الدولة الحديثة
تكشف ثورة آغري عن مرحلة مهمة في تطور الحركة القومية الكوردية، لأنها وقعت في لحظة تاريخية بدأت فيها أنماط المقاومة التقليدية تصطدم بصورة مباشرة مع نموذج جديد من السلطة السياسية؛ هو نموذج الدولة القومية المركزية التي لم تعد تكتفي بممارسة السيادة الاسمية على الأطراف، وإنما امتلكت القدرة المؤسسية على تحويل السيادة إلى حضور فعلي في المجال الاجتماعي والجغرافي. فالدولة في القرن العشرين لم تعد مجرد سلطة محدودة تستطيع الجماعات المحلية الإفلات منها بالانسحاب إلى الجبال أو بالاعتماد على نفوذ الزعامات والعشائر، بل أصبحت تمتلك جيشاً نظامياً، وإدارة بيروقراطية، وأجهزة أمنية، ونظاماً ضريبياً، وشبكات للمواصلات والاتصالات، وقدرة متزايدة على جمع الموارد البشرية والمادية وتوجيهها، فضلاً عن أدوات سياسية وتعليمية وإعلامية وقانونية تستطيع من خلالها إعادة تشكيل المجتمع وإخضاع المجال المحلي لمنطق الدولة المركزية. وفي مواجهة هذا النوع من الدولة، أصبح نموذج الانتفاضة المحلية، مهما امتلك من قدرة على الصمود والمقاومة، أقل قدرة على تحقيق هدف سياسي يتجاوز حدود المنطقة أو الجماعة التي انطلقت منها الثورة.

وهنا تحديداً تبرز أهمية آغري؛ فهي تمثل إحدى اللحظات التي بدأت فيها الحركة القومية الكوردية محاولة الانتقال من منطق المقاومة المحلية إلى منطق أكثر تنظيماً في العمل السياسي والعسكري. ولم تكن هذه النقلة تعني اختفاء البنية العشائرية أو انتهاء دور الزعامات التقليدية، وإنما كانت تعني محاولة إدخال هذه البنى داخل إطار سياسي قومي أوسع. فالمقاتل المحلي لم يعد ينظر إليه فقط باعتباره فرداً يدافع عن منطقته أو قبيلته، بل بوصفه جزءاً محتملاً من مشروع قومي يتجاوز الحدود المحلية. والعشيرة لم تعد مجرد وحدة اجتماعية مستقلة، وإنما أصبحت إحدى القواعد التي يمكن تعبئتها لخدمة مشروع سياسي أوسع. وهكذا بدأت تظهر محاولة للانتقال من «المقاومة باسم الجماعة المحلية» إلى «المقاومة باسم قضية قومية».

وفي هذا السياق ارتبطت آغري في مرحلتها الأكثر تنظيماً بإطار سياسي تمثل في خويبون، وبقيادة عسكرية ارتبط اسمها بإحسان نوري باشا، وبمحاولة إنشاء مركز سياسي وميداني للمقاومة في منطقة آغري، فضلاً عن بناء شبكات اتصال خارج الحدود والسعي إلى الاستفادة من العلاقات الإقليمية والدولية. ولذلك فإن الجديد في التجربة لم يكن مجرد زيادة عدد المقاتلين أو اتساع نطاق العمليات، وإنما ظهور تصور مختلف لطبيعة الصراع نفسه. فالمسألة لم تعد فقط: كيف نحارب الدولة؟ وإنما

أصبحت: كيف نحول المقاومة إلى قوة سياسية؟ وكيف نحافظ على منطقة للمقاومة؟ وكيف ننظم القوات؟ وكيف نوفر الإمدادات؟ وكيف نبني قيادة سياسية؟ وكيف نربط العمل العسكري بالدبلوماسية؟ وكيف نقدم القضية إلى الخارج باعتبارها قضية قومية وسياسية وليست مجرد تمرد أممي؟

وهذا التحول كشف عن سؤال بالغ التعقيد: كيف يستطيع شعب لا يمتلك دولة أن يواجه دولة حديثة تمتلك جميع أدوات الدولة؟ فالمشكلة لم تعد مرتبطة فقط بالشجاعة أو الاستعداد للقتال، وإنما بامتلاك البنية المؤسسية التي تجعل القوة المسلحة قابلة للاستمرار. فالانتفاضة يمكن أن تبدأ بسرعة، وقد تحقق انتصارات محلية، وقد تستفيد من الجغرافيا ومن ضعف الدولة في بعض المناطق، لكنها تحتاج إلى ما هو أبعد من ذلك إذا أرادت تحويل قوتها العسكرية إلى واقع سياسي دائم. تحتاج إلى قيادة مركزية، وإدارة، وموارد، ونظام للتمويل، وإمدادات، واتصالات، وآليات لاتخاذ القرار، وقدرة على تجنيد المقاتلين والمحافظة عليهم، وشبكة سياسية تستطيع التعامل مع القوى الخارجية. وبعبارة أخرى، فإن الانتقال من الثورة إلى الدولة يتطلب بناء مؤسسات تتجاوز القدرة على حمل السلاح.

وهنا تكمن إحدى أهم المفارقات التي واجهت الحركة الكوردية في آغري. فقد كانت تحاول مواجهة دولة تمتلك جهازاً مؤسسياً متكاملًا، في حين كانت هي نفسها لا تزال في طور بناء التنظيم القومي القادر على تجاوز الانقسامات المحلية. كانت تمتلك الجغرافيا، والرجال، والقيادة، والقدرة على المقاومة، وبعض الشبكات العابرة للحدود، لكنها لم تكن تمتلك جهاز دولة متكاملًا. ومن ثم كان هناك تفاوت جوهري بين الطرفين: تركيا كانت تقاتل باعتبارها دولة، بينما كانت الحركة الكوردية تقاتل من أجل أن تصبح قوة سياسية قادرة على إنشاء دولة. وهذا الفارق لا يمكن اختزاله في ميزان عدد القوات أو السلاح، لأنه كان فرقاً في طبيعة البنية السياسية ذاتها.

ولفهم هذا التحول بصورة أعمق، ينبغي العودة إلى طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف في العهد العثماني. فقد عرفت المناطق الكوردية تاريخياً أشكالاً متعددة من السلطة المحلية، تراوحت بين الإمارات الكوردية ذات درجات مختلفة من الاستقلال والنفوذ، وبين الزعامات العشائرية والدينية، وبين ترتيبات سياسية محلية كانت تسمح للمركز العثماني بممارسة السيادة من خلال التفاوض والتوازن والتحالف أكثر مما تسمح به السيطرة الإدارية المباشرة. ولم تكن هذه العلاقة ثابتة طوال التاريخ العثماني؛ فقد تغيرت مع الزمن وتفاوتت من منطقة إلى أخرى، وخصوصاً مع إصلاحات القرن التاسع عشر ومحاولات الدولة العثمانية تعزيز المركزية وتقليص استقلال القوى المحلية. ومع ذلك، فإن الذاكرة السياسية والاجتماعية للمجتمع الكوردي ظلت تحمل إرثاً طويلاً من الإدارة المحلية والنفوذ العشائري والديني، وهو إرث دخل لاحقاً في علاقة معقدة مع مشروع الدولة القومية الحديثة.

أما الجمهورية التركية التي تأسست في أعقاب حرب الاستقلال، فقد جاءت ضمن مشروع مختلف في طبيعة السلطة وإعادة تنظيم المجال السياسي. فقد اتجهت الدولة

الجديدة إلى بناء مركز سياسي وإداري أكثر قوة، وإلى توحيد أدوات السلطة، وإعادة تنظيم الجيش والإدارة، وتعزيز سيطرة المركز على الأطراف، وإخضاع المجال الجغرافي لمؤسسات الدولة الحديثة. ولم يعد بالإمكان التعامل مع المناطق الطرفية بالطريقة نفسها التي كانت ممكنة في بعض مراحل النظام العثماني؛ إذ أصبحت الدولة تسعى بصورة أكبر إلى جعل الحدود السياسية والجغرافية متطابقة مع المجال الفعلي لسلطتها، وربط السكان بالأجهزة والمؤسسات المركزية، وتحويل الدولة من سلطة تفاوضية متفاوتة الحضور إلى جهاز أكثر انتظاماً وقدرة على التدخل في تفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية.

ومن هنا يمكن فهم لماذا أصبحت الجبال، التي كانت في مراحل سابقة تمنح القوى المحلية قدرة كبيرة على الانسحاب والمناورة، أقل قدرة على توفير الحماية السياسية الكافية في مواجهة الدولة الحديثة. فالجبال تستطيع أن تمنح المقاتل ملجأً، لكنها لا تستطيع وحدها أن تمنع الدولة من إعادة تنظيم المنطقة المحيطة بها، أو قطع طرق الإمداد، أو نشر القوات، أو استخدام الطيران والمدفعية، أو فرض الإدارة والرقابة على السكان، أو الضغط على الدول المجاورة لإغلاق الحدود أمام حركة المقاتلين. ولذلك فإن الجغرافيا التي كانت تمثل عنصر قوة للمقاومة أصبحت، في ظل تطور أدوات الدولة، عنصراً واحداً ضمن معادلة أكبر بكثير.

وفي آغري ظهر هذا التناقض بوضوح. فقد منحت المنطقة الحركة الكوردية مجالاً جغرافياً ملائماً للمقاومة، كما أن موقعها الحدودي أتاح إمكانات للتواصل والحركة والإمداد، لكنه جعلها في الوقت نفسه مرتبطة بصورة مباشرة بحسابات تركيا وإيران وبالسياسة الإقليمية. فلم تعد المعركة محصورة بين الدولة والمقاتلين داخل حدود جغرافية مغلقة، وإنما أصبحت مرتبطة بمسألة الحدود والسيادة وحركة السكان والسلاح واللاجئين والعلاقات بين الدول. وهكذا تحولت الجغرافيا من مجرد عنصر عسكري إلى عامل سياسي ودبلوماسي؛ فكلما عبرت المقاومة الحدود، أو اعتمدت على مناطق تقع خارج السيطرة التركية، أصبحت قضية آغري مرتبطة بموقف طهران، وبحسابات القوى الدولية، وبقدرة أنقرة على الضغط على جيرانها، وبالموقف من إعادة رسم الحدود التي استقرت بعد الحرب العالمية الأولى.

ولذلك كان تأسيس خويبون سنة ١٩٢٧ ذا أهمية تتجاوز الجانب التنظيمي. فقد جاء في مرحلة أصبحت فيها بعض النخب الكوردية أكثر إدراكاً لضرورة بناء إطار سياسي يستطيع العمل خارج الحدود المحلية، وربط المقاومة في تركيا بشبكات سياسية كوردية في الخارج، والاستفادة من العلاقات مع قوى وجماعات أخرى، وتقديم القضية الكوردية ضمن خطاب سياسي قومي. ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى خويبون باعتبارها محاولة لتجاوز إحدى نقاط الضعف التاريخية للحركة الكوردية: التشتت بين انتفاضات محلية لا يجمعها دائماً مركز سياسي موحد، وبين مشروع قومي يحتاج إلى تنظيم قادر على تحويل الأحداث المحلية إلى قضية سياسية عامة.

غير أن خويون نفسها واجهت التناقض ذاته. فقد كان من السهل نسبياً الإعلان عن مشروع قومي، أو بناء شبكة من العلاقات السياسية، أو إصدار البيانات والنداءات، لكن الأصعب كان تحويل هذا المشروع إلى جهاز قادر على السيطرة المستقرة على الأرض. فالدولة الحديثة لا تهزم بمجرد امتلاك خطاب قومي قوي، وإنما تحتاج الحركة التي تواجهها إلى بناء بديل مؤسسي قادر على إدارة المجتمع، وتأمين الموارد، وتنظيم القوات، وضبط المناطق الخاضعة لنفوذها، والمحافظة على خطوط الاتصال والإمداد، وإقامة علاقات خارجية مستمرة. وهذه المتطلبات هي التي جعلت تجربة آغري اختباراً حقيقياً لقدرة الحركة القومية الكوردية على الانتقال من مرحلة التعبئة إلى مرحلة بناء السلطة.

ومن هنا فإن آغري لا ينبغي أن تقرأ فقط باعتبارها مواجهة بين الجيش التركي والمقاتلين الكورد، بل باعتبارها مواجهة بين نموذجين سياسيين غير متكافئين: نموذج الدولة المركزية الحديثة، ونموذج حركة قومية تسعى إلى بناء سلطة سياسية من خارج الدولة. كانت الدولة تمتلك مؤسسات قائمة قبل المعركة، بينما كانت الحركة تحاول إنشاء مؤسساتها أثناء المعركة. وكانت الدولة قادرة على تعبئة مواردها على نطاق واسع، بينما كانت الحركة تعتمد بدرجة أكبر على الموارد المحلية والشبكات الاجتماعية والحدودية والمساعدات الخارجية المحدودة. وكانت الدولة تمتلك الاعتراف الدولي بوصفها دولة، بينما كانت الحركة تحاول تحويل وجودها الميداني والسياسي إلى شرعية قومية يمكن أن تجد طريقها إلى المجال الدولي.

ولهذا فإن تجربة آغري تكشف أن التحول من الانتفاضة إلى المشروع القومي لم يكن مجرد تطور في الخطاب، وإنما كان يتطلب تحولاً في مفهوم القوة ذاته. فالقوة لم تعد تعني عدد المقاتلين وحده، بل أصبحت تعني القدرة على التنظيم والتعبئة والإدارة والتمويل والاتصال والدبلوماسية والسيطرة على المجال. كما لم تعد شرعية المقاومة مستمدة فقط من الولاء المحلي أو الديني أو العشائري، وإنما بدأت ترتبط بفكرة أكثر اتساعاً: أن هناك شعباً له قضية سياسية وحقوق قومية، وأن المقاومة يمكن أن تقدم باعتبارها فعلاً منظماً لتحقيق هدف قومي.

وفي هذا المعنى كانت آغري واحدة من المراحل التي بدأ فيها مفهوم «المشروع القومي الكوردي» يأخذ صورة أكثر تعقيداً. فقد أصبح المطلوب ليس فقط تحرير منطقة أو مقاومة حملة عسكرية، وإنما بناء مركز سياسي يمكن أن يمثل القضية، وتأسيس قوة عسكرية تحميه، وربط هذه القوة بشبكات خارجية، وخلق خطاب سياسي يستطيع مخاطبة المجتمع الدولي. لكن التجربة كشفت في الوقت نفسه أن بناء مشروع قومي شيء، وتحويله إلى دولة مستقرة شيء آخر. فالهوية تستطيع أن تنتج التعبئة، والتعبئة تستطيع أن تنتج الثورة، والثورة تستطيع أن تفرض سيطرة مؤقتة، لكن الدولة تحتاج إلى مؤسسات وموارد واعتراف وقدرة مستمرة على ممارسة السلطة.

ومن هنا تتضح القيمة التاريخية لآغري في تاريخ الحركة القومية الكوردية. فهي لم تكن مجرد استمرار للانتفاضات التقليدية، كما أنها لم تكن دولة مكتملة الأركان؛ وإنما كانت تجربة انتقالية حاولت الجمع بين تراث المقاومة المحلية وأدوات التنظيم القومي الحديث. وفي هذه المنطقة الوسطى تحديداً تكمن أهميتها: فقد أظهرت أن الحركة الكوردية بدأت تدرك أن مواجهة الدولة الحديثة تحتاج إلى أكثر من الشجاعة والسلاح والجيل، وأن الصراع القومي في القرن العشرين أصبح صراعاً على التنظيم والمؤسسات والموارد والشرعية والحدود والعلاقات الدولية، بقدر ما هو صراع على الأرض.

وبذلك يمكن النظر إلى آغري باعتبارها لحظة اختبار للمشروع القومي الكوردي نفسه. فقد حاولت الحركة أن تحول الجغرافيا إلى قاعدة سياسية، والمقاتلين إلى قوة منظمة، والقيادة العسكرية إلى قيادة مشروع، والعلاقات العابرة للحدود إلى عمق سياسي، والمقاومة المسلحة إلى قضية قومية. إلا أن الفجوة بين امتلاك عناصر الثورة وامتلاك شروط الدولة بقيت كبيرة. وهذه الفجوة هي التي تفسر، في جانب مهم، لماذا استطاعت آغري أن تتحول إلى تجربة سياسية وعسكرية بارزة، لكنها لم تستطع أن تتحول إلى كيان سياسي مستقر قادر على البقاء.

وعليه، فإن أهمية آغري لا تكمن فقط في نتائجها العسكرية، بل في أنها كشفت عن التحول الذي كان يجري داخل الحركة القومية الكوردية نفسها: الانتقال من مقاومة تحاول النجاة من سلطة الدولة إلى حركة تحاول أن تواجه الدولة بمشروع سياسي بديل. ومن هذه اللحظة أصبح السؤال الكوردي أكثر ارتباطاً بمفاهيم حديثة مثل التنظيم القومي، والسيادة، والإدارة، والحدود، والتمثيل السياسي، والاعتراف الدولي. وإذا كانت الانتفاضات السابقة قد أثبتت قدرة المجتمع الكوردي على المقاومة، فإن آغري طرحت سؤالاً أكثر صعوبة: هل تستطيع هذه المقاومة أن تتحول إلى سلطة، وهل تستطيع السلطة أن تتحول إلى دولة؟

وهذا السؤال هو الذي يجعل آغري واحدة من أهم التجارب في تاريخ الحركة القومية الكوردية في تركيا؛ لأنها وضعت المشروع القومي أمام الاختبار الأصعب: اختبار الانتقال من قوة اجتماعية تقاوم الدولة إلى قوة سياسية تسعى إلى بناء بديل عنها. وقد أثبتت التجربة أن الطريق بين المقاومة والدولة ليس قصيراً ولا مباشراً، وأن امتلاك الإرادة القومية لا يكفي وحده، ما لم يتحول إلى مؤسسات قادرة على الاستمرار، وإلى استراتيجية سياسية قادرة على التعامل مع الدولة، وإلى شبكة إقليمية ودولية تستطيع حماية المشروع في بيئة لا تتساوى فيها القوى ولا تتطابق فيها شرعية الحركة القومية مع الاعتراف الدولي.

ومن هنا تصبح تجربة آغري مثلاً مهماً على الصعوبة التي واجهتها الحركات القومية الكوردية في الانتقال من مجتمع يقوم بدرجة كبيرة على الروابط التقليدية إلى مشروع سياسي يسعى إلى بناء سلطة حديثة. فالمشكلة لم تكن في غياب الرغبة في

المقاومة، ولم تكن في نقص الشجاعة العسكرية أو القدرة على القتال في البيئة الجبلية، وإنما كانت أعمق من ذلك بكثير؛ إذ تعلقَت بعملية تحويل مجموعات اجتماعية متعددة الولاءات والانتماءات إلى جماعة سياسية قادرة على العمل ضمن هدف موحد ومؤسسة مشتركة وقيادة تتجاوز حدود الأشخاص والعشائر والمناطق. وهذا هو أحد الفروق الأساسية بين الانتفاضة وبين المشروع السياسي الحديث. فالانتفاضة يمكن أن تقوم على تحالف مؤقت بين قوى محلية تجمعها مصلحة مشتركة أو خطر مشترك، أما المشروع السياسي فيحتاج إلى القدرة على تحويل هذا التحالف المؤقت إلى بنية دائمة، وتحويل الولاء الشخصي إلى ولاء سياسي، وتحويل القوة المسلحة المتفرقة إلى مؤسسة عسكرية، وتحويل الأرض التي تتحرك فيها المقاومة إلى مجال سياسي يمكن إدارته والدفاع عنه.

وهنا واجهت ثورة أغري واحدة من أكثر المشكلات تعقيداً في تاريخ الحركات القومية الكوردية. فقد كانت القومية الكوردية الحديثة تحاول أن تقول إن الكورد يشكلون جماعة قومية واحدة، وإن مصالحهم السياسية تتجاوز الحدود المحلية والعشائرية، لكن الواقع الاجتماعي الذي كانت الحركة تعمل داخله لم يكن قد تحول بصورة كاملة إلى مجتمع قومي موحد بالمعنى السياسي الحديث. كانت هناك مناطق متعددة، وعشائر مختلفة، وزعامات محلية، وعلاقات دينية واجتماعية متباينة، كما كانت هناك اختلافات كبيرة في الظروف الاقتصادية والجغرافية والسياسية بين أجزاء المناطق الكوردية. ولذلك لم يكن إعلان الهدف القومي كافياً وحده لإنتاج وحدة قومية فعلية. فالهوية القومية تحتاج إلى مؤسسات تقوم بإعادة إنتاجها سياسياً واجتماعياً، وتحتاج إلى تعليم وتنظيم وصحافة وشبكات اتصال وقيادات سياسية قادرة على خلق شعور بأن المصير المشترك أهم من المصالح المحلية الضيقة.

وقد حاولت خويبيون أن تلعب دوراً في هذه العملية. فمن خلال تنظيم سياسي قومي، لم يعد الهدف أن تكون كل منطقة كوردية مجرد مساحة مقاومة منفصلة عن الأخرى، وإنما أن تصبح أجزاء من قضية سياسية واحدة. وكان هذا تطوراً بالغ الأهمية؛ لأن الانتقال من مفهوم «المنطقة التي تثور» إلى مفهوم «الأمة التي تناضل» يمثل تحولاً جذرياً في طبيعة العمل السياسي. ففي النموذج الأول تكون الجغرافيا هي التي تحدد السياسة؛ أما في النموذج الثاني فإن السياسة تحاول أن تتجاوز الجغرافيا وأن تربط مناطق متباعدة داخل تصور قومي واحد. ومن هنا كانت أهمية أغري لا تكمن فقط في موقعها العسكري، وإنما أيضاً في كونها محاولة لجعل منطقة محددة مركزاً رمزياً وسياسياً لقضية أوسع من حدود الجبل نفسه.

لكن هذا الانتقال كان يصطدم باستمرار بقوة الواقع المحلي. فالحركة القومية تستطيع أن تعلن أن أغري تمثل قضية كوردستان، لكن نجاح هذا الإعلان يحتاج إلى أن تتحول القضية إلى قوة عملية قادرة على تعبئة المجتمع. وهذا يتطلب وجود شبكات اتصال واسعة، وتنظيم سياسي مستمر، وقدرة على التنسيق بين المناطق،

وموارد مالية، ووسائل لنقل المعلومات والأسلحة والأفراد، إضافة إلى قيادة تستطيع إدارة الخلافات الداخلية. وكانت هذه كلها مهام صعبة للغاية بالنسبة إلى حركة تعمل في ظروف الحرب والملاحقة وتواجه دولة مركزية تمتلك جيشاً نظامياً وإدارة واسعة وأجهزة أمنية وقدرة أكبر بكثير على السيطرة على الطرق والمدن والمراكز السكانية.

ومن هنا أيضاً يمكن فهم الحدود التي واجهتها القيادة العسكرية. فالقائد العسكري يستطيع أن يحقق نجاحاً في المعركة، وأن يستفيد من التضاريس، وأن ينظم المقاتلين في مواجهة مباشرة، لكن الحرب ضد الدولة الحديثة لا تحسم فقط في ساحة المعركة. إن الدولة تستطيع أن تستخدم وسائل متعددة لا تتوفر عادة للحركة الثورية؛ فهي تستطيع السيطرة على الطرق، ومنع وصول الإمدادات، وقطع الاتصالات، وفرض الحصار الاقتصادي، وإعادة توزيع السكان، وإقامة مراكز عسكرية وإدارية جديدة، واستخدام المعلومات الاستخباراتية، والتفاوض مع بعض القوى المحلية، واستغلال الانقسامات الاجتماعية. ولذلك فإن الثورة التي تعتمد بصورة أساسية على القدرة القتالية قد تجد نفسها قوية في لحظة معينة، لكنها تصبح أكثر ضعفاً عندما تتحول الحرب إلى صراع طويل يستنزف الموارد البشرية والمادية.

وهذا ما يجعل مفهوم «الدولة الحديثة» أساسياً لفهم آغري. فالدولة التي واجهتها الثورة لم تكن مجرد جيش يحتل منطقة ثم يعود إلى مركزه، وإنما كانت منظومة سياسية تسعى إلى إعادة تنظيم المجال الجغرافي والسكان والمؤسسات وفق تصور مركزي للدولة والسيادة. وكان المشروع الجمهوري التركي يقوم على بناء سلطة مركزية قوية تستطيع الوصول إلى الأطراف وإخضاعها للنظام الإداري والسياسي الجديد. ومن هذه الزاوية، لم تكن المناطق الكوردية مجرد مناطق بعيدة تحتاج إلى إدارة عادية، بل كانت جزءاً من مشروع أوسع لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولهذا فإن الصراع لم يكن حول السيطرة العسكرية على جبل أو قرية فقط، وإنما كان في جوهره صراعاً حول سؤال: من يملك السلطة السياسية على هذا المجال؟

كانت الحركة الثورية تحاول أن تقول إن القوة الكوردية تستطيع أن تفرض وجوداً سياسياً مستقلاً أو شبه مستقل في المنطقة، بينما كانت الدولة تؤكد أن السيادة لا يمكن تقسيمها وأن أي سلطة مسلحة خارج مؤسسات الجمهورية تمثل تحدياً مباشراً لاحتكار الدولة للقوة. وهنا نصل إلى أحد أهم التحولات في مفهوم الثورة نفسها. فالانتفاضات التقليدية كانت تستطيع أحياناً أن تتعايش مع الدولة في إطار تفاوضي أو محلي؛ إذ قد يتمرد زعيم ثم يتوصل إلى اتفاق، أو تتمرد قبيلة ثم تحصل على امتيازات، أو تنسحب السلطة المركزية مؤقتاً من منطقة معينة. أما عندما تتحول المقاومة إلى مشروع قومي يطرح مسألة السيادة والكيان السياسي، فإن الصراع يصبح أكثر جذرية، لأن القضية لم تعد تتعلق فقط بسلوك الدولة، بل بحقوقها في احتكار السلطة على الأرض.

ولهذا كانت آغري أكثر من مجرد مواجهة عسكرية بين قوات كوردية والجيش التركي. لقد كانت مواجهة بين نموذجين مختلفين للسلطة. النموذج الأول كان يعتمد على

فكرة الدولة القومية المركزية ذات السيادة الموحدة، بينما كان النموذج الثاني يحاول، بدرجات مختلفة، أن يطرح وجود إرادة سياسية كوردية مستقلة يمكن أن تتحول إلى سلطة على جزء من الأرض. وبين هذين النموذجين لم تكن المشكلة مجرد مشكلة عسكرية، بل كانت مشكلة سياسية وقانونية وتاريخية تتعلق بمستقبل العلاقة بين الكورد والدولة التركية.

ومن هنا تظهر أهمية الفرق بين السيطرة العسكرية والسيطرة السياسية. فقد تستطيع حركة مسلحة أن تسيطر على منطقة لفترة معينة، لكن السيطرة العسكرية لا تتحول تلقائياً إلى سلطة سياسية مستقرة. فالسلطة تحتاج إلى سكان يعترفون بها أو يتعاملون معها، وإلى إدارة تستطيع تنظيم الحياة اليومية، وإلى موارد اقتصادية، وإلى قواعد للقرار، وإلى قدرة على حل النزاعات، وإلى نظام يحافظ على الاستمرار. وهذا ما يميز الحركة المسلحة عن الدولة. فالحركة تستطيع أن تتحرك بسرعة وأن تختفي وأن تعتمد على المرونة، أما الدولة فتحتاج إلى الاستقرار والاستمرار والمؤسسات.

وقد كانت هذه واحدة من المشكلات الكبرى التي واجهت تجربة أغري. فالثورة استطاعت أن تنتج مشروعاً سياسياً يتجاوز المقاومة المحلية، لكنها لم تحصل على الوقت والموارد والظروف الدولية التي تسمح بتحويل المشروع إلى مؤسسات مستقرة. وكانت الحرب نفسها تمنع عملية البناء. فالحركة التي تقاتل من أجل البقاء تضطر إلى تخصيص جزء كبير من مواردها للقتال والدفاع، بينما تحتاج عملية بناء الدولة إلى الأمن والاستقرار والقدرة على التخطيط طويل الأمد. وهكذا وجدت الثورة نفسها في مفارقة تاريخية صعبة: كانت تحتاج إلى الانتصار العسكري لكي تستطيع بناء المؤسسات، لكنها كانت تحتاج إلى المؤسسات والموارد لكي تستطيع تحقيق انتصار عسكري طويل الأمد.

وهذه الدائرة تكشف أحد أهم الدروس السياسية في تجربة أغري. فالمشروع القومي لا ينتقل تلقائياً من الفكرة إلى الدولة. بين الأمة والدولة توجد سلسلة طويلة من المراحل: التنظيم، والتعبئة، وبناء القيادة، وتوحيد المصالح، وإنتاج الشرعية، وتوفير الموارد، وإنشاء المؤسسات، وتأمين المجال الجغرافي، والحصول على الاعتراف أو على الأقل فرض واقع سياسي مستقر. وإذا تعطلت إحدى هذه المراحل، فإن المشروع كله يمكن أن يصبح معرضاً للخطر.

وفي حالة أغري، كانت بعض عناصر المشروع موجودة بالفعل. كانت هناك فكرة قومية، وكان هناك تنظيم سياسي، وكانت هناك قيادة عسكرية، وكان هناك مجال جغرافي مناسب للمقاومة، وكانت هناك محاولات لإقامة علاقات خارجية. لكن العناصر الأخرى لم تكن مكتملة بالدرجة نفسها. لم تكن هناك قاعدة اقتصادية مستقرة، ولم تكن هناك إدارة مؤسسية واسعة، ولم تكن الحركة تمتلك جيشاً نظامياً قادراً على مواجهة دولة تمتلك موارد عسكرية أكبر، كما لم يكن هناك دعم دولي حاسم يمكن أن يغير ميزان القوى.

ولهذا فإن المشكلة لم تكن فقط في قوة الدولة التركية، بل أيضاً في عدم اكتمال شروط المشروع المقابل. وهذا أمر مهم جداً في التحليل التاريخي؛ لأن تفسير هزيمة الثورات بالقمع وحده يؤدي إلى قراءة ناقصة. فالقمع كان عاملاً أساسياً بلا شك، والتفوق العسكري للدولة كان واضحاً، لكن دراسة الثورة تحتاج أيضاً إلى النظر في قدراتها الداخلية وحدود تنظيمها ومواردها وقدرتها على الانتقال من المقاومة إلى السلطة.

ومن هذه الزاوية يمكن القول إن آغري كانت تجربة انتقالية بين عالمين سياسيين. فقد حملت من العالم القديم أدوات المقاومة الجبلية والعشائرية والقيادات المحلية، لكنها حملت في الوقت نفسه من العالم الحديث فكرة التنظيم القومي والمشروع السياسي والدولة المستقلة والعلاقات الخارجية. وكانت قوتها أنها استطاعت الجمع بين هذين العالمين بدرجة معينة، لكن ضعفها ظهر في أنها لم تستطع تحويل هذا الجمع إلى مؤسسة متماسكة ومستقرة.

لقد احتاجت الثورة إلى العشيرة، لكنها لم تستطع أن تجعل العشيرة مؤسسة قومية. واحتاجت إلى الزعامة الشخصية، لكنها لم تتمكن بصورة كاملة من استبدالها بنظام مؤسساتي. واحتاجت إلى الجبل، لكنه لم يكن قادراً على أن يتحول وحده إلى إقليم سياسي مستقر. واحتاجت إلى السلاح، لكنه لم يكن قادراً وحده على إنتاج الشرعية. واحتاجت إلى الدعم الخارجي، لكنه لم يتحول إلى تحالف دولي قادر على حماية المشروع.

وهذا هو التناقض المركزي الذي يجعل تجربة آغري ذات أهمية تاريخية كبيرة: لقد كان المشروع السياسي أكثر حداثة من بعض الأدوات الاجتماعية والمؤسساتية المتاحة لتحقيقه. كانت الفكرة القومية تتجه نحو المستقبل، بينما كانت الموارد التي تعتمد عليها الحركة تنتمي بدرجة كبيرة إلى بنية اجتماعية تقليدية. وكان على الثورة أن تستخدم الماضي لكي تبني المستقبل.

ومن هنا فإن آغري لا ينبغي أن تقرأ فقط بوصفها ثورة انتهت بالهزيمة العسكرية، بل بوصفها تجربة كشفت حدود الانتقال من الانتفاضة إلى المشروع السياسي. لقد أثبتت أن المقاومة المحلية تستطيع أن تتحدى الدولة لفترة، وأن الجغرافيا تستطيع أن تمنح المقاتلين فرصاً مهمة، وأن الهوية القومية تستطيع أن تنتج طاقة سياسية كبيرة، لكن بناء مشروع سياسي قادر على الاستمرار يحتاج إلى مرحلة أخرى تتجاوز القتال نفسه.

فالتحول الحقيقي يبدأ عندما يصبح السؤال ليس: كيف نقاتل؟ بل: ماذا سنبنى بعد القتال؟ ومن سيحكم؟ وبأي مؤسسات؟ وبأي موارد؟ وكيف يمكن حماية المجتمع؟ وكيف يمكن إدارة الأرض؟ وكيف يمكن تحويل القوة الثورية إلى سلطة سياسية شرعية؟

وهذه الأسئلة كانت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في قلب تجربة آغري. ولذلك فإن قيمتها التاريخية لا تكمن فقط في النتائج التي حققتها، وإنما أيضاً في الأسئلة التي فرضتها على الحركة القومية الكوردية. فقد كشفت أن الدولة الحديثة لا تواجه فقط بالبندقية، وأن المشروع القومي لا يكتمل بمجرد إعلان الاستقلال، وأن الأمة التي تريد أن تتحول إلى قوة سياسية تحتاج إلى بناء مؤسسات تستطيع أن تجعل إرادتها الجماعية مستمرة بعد انتهاء المعركة.

وبهذا المعنى، كانت آغري واحدة من أهم المختبرات السياسية في تاريخ الحركة القومية الكوردية الحديثة. لقد كانت محاولة للانتقال من مقاومة السلطة إلى التفكير في بديل عنها، ومن الدفاع عن المنطقة إلى تصور الوطن، ومن الولاء المحلي إلى الانتماء القومي، ومن تجمع المقاتلين إلى فكرة الجيش، ومن القيادة الشخصية إلى محاولة التنظيم السياسي، ومن الثورة بوصفها حدثاً مؤقتاً إلى المشروع بوصفه تصوراً للمستقبل.

وقد لا تكون الثورة قد نجحت في إكمال هذا التحول، لكنها جعلت ضرورته واضحة. وهذا ربما يكون أحد أعمق آثارها التاريخية؛ إذ إن الحركات السياسية تتعلم من هزائمه بقدر ما تتعلم من انتصاراتها، وأحياناً تكشف الهزيمة بصورة أكثر وضوحاً عن الشروط التي كانت غائبة عن المشروع.

لقد انتهت المعركة العسكرية في آغري، لكن المشكلة السياسية التي كشفتها لم تنته: كيف يمكن لحركة قومية لا تمتلك دولة أن تبني القوة اللازمة لمواجهة دولة حديثة؟ وكيف يمكن تحويل الهوية إلى تنظيم، والتنظيم إلى مؤسسة، والمؤسسة إلى سلطة، والسلطة إلى كيان قادر على البقاء؟

هذه الأسئلة تجعل آغري أكثر من مجرد فصل في تاريخ الثورات الكوردية. إنها لحظة تاريخية تكشف الصدام بين مجتمع يتحول وقومية تبحث عن مؤسساتها ودولة حديثة تسعى إلى فرض سيادتها الكاملة. وفي هذا الصدام ولدت إحدى أهم التجارب السياسية في تاريخ الحركة القومية الكوردية في القرن العشرين: تجربة حاولت أن تنتقل من الانتفاضة إلى المشروع السياسي، ومن الجبل بوصفه ملجأ للمقاومة إلى الأرض بوصفها أساساً محتملاً للسلطة، لكنها اصطدمت في النهاية بحقيقة قاسية مفادها أن مواجهة الدولة الحديثة تتطلب، إلى جانب الإرادة والهوية والسلاح، بناء منظومة سياسية ومؤسسية قادرة على الاستمرار في مواجهة منظومة دولة أكثر تنظيماً وموارد وقوة.

وهنا تظهر أهمية إحسان نوري باشا بوصفه أحد العناصر الأساسية في محاولة نقل ثورة آغري من نمط المقاومة المحلية المتفرقة إلى مستوى أكثر تنظيماً من العمل العسكري المرتبط بمشروع سياسي قومي. فأهمية الرجل لا تكمن فقط في موقعه بوصفه قائداً عسكرياً ارتبط اسمه بالثورة، وإنما أيضاً في الخلفية والخبرة العسكرية التي جعلته أقرب إلى إدراك الفارق بين تجمع المقاتلين وبين القوة المنظمة. فالثورة التي

تريد مواجهة دولة حديثة لا تستطيع الاعتماد إلى ما لا نهاية على الحماسة الفردية أو الشجاعة الشخصية أو المعرفة المحلية بالتضاريس، لأن هذه العناصر، على أهميتها، لا تكفي وحدها لمواجهة مؤسسة عسكرية تعمل وفق نظام قيادة وتسلسل تنظيمي وخطط طويلة المدى وقدرة مستمرة على الإمداد والتعويض وإعادة الانتشار. ومن هذه الزاوية، كانت محاولة تنظيم القوات في أغري جزءاً من التحول الأكبر الذي حاولت الثورة تحقيقه: الانتقال من الانتفاضة بوصفها رد فعل محلياً إلى العمل المسلح بوصفه أداة ضمن مشروع سياسي قومي أوسع.

فالجيش النظامي لا يقوم فقط على وجود عدد من الرجال يحملون السلاح، وإنما على شبكة كاملة من المؤسسات والوظائف. هناك قيادة تحدد الأهداف، وضباط ينقلون الأوامر، ووحدات موزعة وفق مهام محددة، ونظام للاتصالات، ومصادر للمعلومات، وطرق للإمداد، ومخازن للأسلحة والذخائر، وقدرة على نقل القوات من منطقة إلى أخرى، وأجهزة تستطيع تعويض الخسائر البشرية والمادية. والأهم من ذلك أن الجيش النظامي يعمل داخل إطار دولة توفر له قاعدة اقتصادية وإدارية وقانونية. فالجندى لا يقاتل بوصفه فرداً معزولاً، وإنما بوصفه جزءاً من منظومة أكبر تستطيع الدولة من خلالها تحويل الموارد الاقتصادية والبشرية إلى قوة عسكرية.

وهنا تحديداً تظهر صعوبة المهمة التي واجهها إحسان نوري والقوات المرتبطة بثورة أغري. فقد كان المطلوب عملياً محاولة بناء قدر من التنظيم العسكري في ظروف لا تمتلك فيها الحركة دولة، ولا ميزانية عامة مستقرة، ولا مؤسسات إدارية واسعة، ولا قاعدة صناعية قادرة على إنتاج السلاح، ولا شبكة نقل مستقلة، ولا مراكز حضرية كبيرة يمكن الاعتماد عليها بصورة دائمة في تأمين الموارد. ولذلك كان تنظيم القوات الثورية يختلف جذرياً عن تنظيم جيش تابع لدولة قائمة. فالقائد العسكري في الدولة يبدأ من وجود مؤسسة جاهزة نسبياً، أما القائد الثوري فيضطر إلى بناء المؤسسة أثناء الحرب نفسها، وفي ظل الملاحقة، ونقص الموارد، والانقسامات الاجتماعية، والضغوط العسكرية.

ومن هنا فإن محاولة إدخال الانضباط والتنظيم إلى القوات الكوردية كانت في حد ذاتها خطوة ذات دلالة سياسية، وليست مجرد مسألة عسكرية تقنية. لأن تنظيم القوة المسلحة يعني، في جانب منه، محاولة إنتاج سلطة مركزية. فعندما توجد قيادة واحدة أو قيادة منسقة، وعندما توزع المهام، وتحدد المسؤوليات، وتنظم القوات وفق خطة عامة، فإن الحركة تبدأ بالانتقال من منطق القوة المحلية إلى منطق المؤسسة. وهذا الانتقال كان ضرورياً لأي مشروع يريد أن يتحول من المقاومة إلى السلطة. فالدولة لا يمكن أن تقوم على وجود مجموعات مسلحة مستقلة تتصرف كل واحدة منها وفق إرادة قائدها المحلي، لأن الدولة الحديثة تحتاج إلى احتكار نسبي للقوة وإلى سلسلة قيادة واضحة تستطيع تحويل القرار السياسي إلى فعل عسكري منظم.

لكن هذا التحول في أغري بقي محدوداً وغير مكتمل، لأن الثورة كانت تواجه المشكلة الأساسية التي واجهت معظم الحركات الثورية التي حاولت بناء مشروع سياسي في غياب الدولة: كيف يمكن إنشاء مؤسسة عسكرية حديثة من دون وجود القاعدة الاقتصادية والإدارية التي تحتاج إليها هذه المؤسسة؟ فالسلاح يحتاج إلى الذخيرة، والذخيرة تحتاج إلى مصادر تمويل ونقل وتخزين، والمقاتلون يحتاجون إلى الطعام والملابس والمأوى، والحيوانات المستخدمة في النقل تحتاج إلى العلف والرعاية، والجرحى يحتاجون إلى العلاج، والقيادة تحتاج إلى وسائل اتصال ومعلومات، كما تحتاج الحركة إلى شبكات تستطيع نقل الأخبار والأوامر بين المناطق المختلفة. وكلما طال أمد الحرب أصبحت هذه الاحتياجات أكثر إلحاحاً.

وهنا يظهر العامل الاقتصادي بوصفه أحد أكثر العناصر أهمية، وفي الوقت نفسه أحد أكثر العناصر التي يجري أحياناً تجاهلها عند دراسة الثورات المسلحة. فالتاريخ العسكري لا يفهم من خلال المعارك وحدها، لأن خلف كل معركة توجد شبكة من الموارد. قد يستطيع المقاتل أن ينتصر في مواجهة محدودة، لكن استمرار الحرب يحتاج إلى اقتصاد قادر على تغذية القوة المسلحة. ولهذا يمكن القول إن أحد الأسئلة الأساسية في أي ثورة ليس فقط: كم عدد المقاتلين؟ بل أيضاً: من يطعمهم؟ ومن يزودهم بالسلاح؟ ومن ينقل الموارد إليهم؟ ومن يستطيع تعويض خسائرهم؟ ومن يدير المناطق التي تتحرك فيها القوة المسلحة؟

وفي حالة أغري كانت هذه الأسئلة شديدة الصعوبة. فالثورة لم تكن تسيطر على اقتصاد واسع ومستقر يمكن أن تعتمد عليه بصورة دائمة، ولم تكن تمتلك المدن الكبرى والمراكز الإدارية التي تستطيع من خلالها جمع الضرائب وتنظيم الموارد، كما لم تكن لديها صناعة عسكرية أو مؤسسات مالية بالمعنى الذي تمتلكه الدولة. ولذلك كانت قدرتها على الاستمرار مرتبطة بدرجات مختلفة بالموارد المحلية، وبشبكات العلاقات الاجتماعية، وبما يمكن الحصول عليه عبر البيئة الحدودية، وبالقدرة على الحفاظ على خطوط الاتصال والحركة.

وكانت هذه البيئة تمنح الثورة بعض الفرص، لكنها كانت تفرض عليها في الوقت نفسه حدوداً قاسية. فالموقع الحدودي قد يسمح بالحركة والمناورة، لكنه يجعل الحركة أيضاً عرضة لتغير مواقف الدول المجاورة. والجبل قد يوفر الحماية للمقاتلين، لكنه لا ينتج الغذاء والذخيرة والمؤسسات. والعلاقات المحلية قد توفر المساندة، لكنها قد لا تستطيع تأمين الموارد المطلوبة لحرب طويلة. وهكذا كانت الثورة تتحرك داخل معادلة صعبة: كل عنصر من عناصر قوتها كان يحمل في داخله عنصراً من عناصر ضعفها.

وفي المقابل، كانت الدولة التركية تمتلك ما يمكن وصفه بالتفوق المؤسسي. وهذا التفوق لا يعني فقط امتلاك عدد أكبر من الجنود أو أسلحة أكثر تطوراً، وإنما يعني القدرة على تحويل الدولة بكامل مؤسساتها إلى منظومة تعمل في خدمة هدف سياسي

وعسكري محدد. فالدولة تستطيع تعبئة الجنود من مناطق مختلفة، وتستطيع نقل القوات، وتأمين الإمدادات، وإعادة تنظيم الوحدات، وتوسيع العمليات، وجمع المعلومات، واستخدام الإدارة المدنية في دعم العمليات العسكرية، وفرض إجراءات أمنية، والسيطرة على الطرق والممرات، والعمل على عزل البيئة الاجتماعية التي تعتمد عليها الحركة المسلحة.

ومن هنا أصبح الزمن نفسه عنصراً من عناصر القوة في يد الدولة. فالثورة تحتاج غالباً إلى الحفاظ على الزخم، لأنها تعتمد على قدرة محدودة من الموارد وعلى استمرار التعبئة الاجتماعية. أما الدولة، إذا كانت تمتلك الموارد والمؤسسات، فيمكنها أن تراهن على الاستنزاف. تستطيع أن تنتظر، وأن تعيد تنظيم قواتها، وأن توسع الحصار، وأن تقطع طرق الإمداد، وأن تفرض سيطرتها تدريجياً. وفي حرب طويلة بين دولة منظمة وحركة محدودة الموارد، يصبح السؤال عن القدرة على الاستمرار أهم أحياناً من السؤال عن القدرة على تحقيق انتصار سريع.

وهذا ما يجعل التفوق التركي في آغري تفوقاً مؤسسياً بقدر ما كان تفوقاً عسكرياً. فالدولة الحديثة لا تنتصر فقط لأنها تملك البنادق والمدافع والطائرات، وإنما لأنها تمتلك القدرة على ربط الجيش بالاقتصاد، والاقتصاد بالإدارة، والإدارة بالاتصالات، والاتصالات بالمعلومات، والقانون بالأمن، وكل هذه العناصر بهدف سياسي واحد هو تثبيت سيادة الدولة على المجال الذي تعتبره جزءاً من أراضيها.

أما الثورة، فإنها إذا لم تمتلك مؤسسات مماثلة، تضطر إلى خوض الحرب بموارد محدودة ومتقطعة. وقد تستطيع في بعض المراحل أن تستفيد من مرونتها وسرعة حركتها ومعرفتها بالجغرافيا، لكنها تبقى معرضة للاستنزاف إذا نجحت الدولة في تحويل الحرب إلى صراع طويل. ومن هنا فإن تجربة آغري تقدم مثلاً مهماً على الفرق بين امتلاك «قوة مسلحة» وبين امتلاك «قدرة على بناء الدولة».

فقد تمتلك حركة سياسية مقاتلين يتمتعون بالشجاعة والخبرة، وقد تستطيع السيطرة على مناطق جبلية، وقد تحقق انتصارات تكتيكية، لكن كل ذلك لا يؤدي تلقائياً إلى إنشاء دولة. فالدولة تحتاج إلى مؤسسات سياسية وإدارية واقتصادية، وتحتاج إلى سلطة قادرة على إدارة السكان، وإلى موارد منتظمة، وإلى نظام قانوني أو إداري، وإلى قدرة على تنظيم القوة العسكرية واستمرارها. ولهذا فإن السيطرة العسكرية المؤقتة على الأرض تختلف اختلافاً جوهرياً عن السيادة السياسية المستقرة عليها.

وقد استطاعت تجربة آغري أن تنتج، بدرجات مختلفة، شكلاً من أشكال السلطة الثورية، لكنها لم تتمكن من تحويل هذه السلطة إلى منظومة مؤسسية مكتملة وقادرة على الاستمرار. وهذا لا يقلل من أهمية المشروع، بل يساعد على فهم حدوده التاريخية. فالفرق بين المشروع السياسي وبين الدولة الفعلية هو أن المشروع يستطيع أن يعلن أهدافه وأن يرسم تصوراً للمستقبل، بينما تحتاج الدولة إلى قدرة يومية على إدارة الواقع.

وهنا تظهر مرة أخرى العلاقة المعقدة بين خوبيون والواقع الاجتماعي الذي تحركت فيه الثورة. فقد كانت خوبيون تحمل مشروعاً قومياً يتجاوز حدود المنطقة والعشيرة، وتسعى إلى ربط القضية الكوردية في أجزاء مختلفة من كوردستان، وإلى تطوير العلاقات السياسية الخارجية، وإخراج القضية من إطارها المحلي، وتقديمها بوصفها قضية قومية ذات أبعاد إقليمية ودولية. لكن الثورة على الأرض كانت تتحرك داخل مجتمع محدد جغرافياً واجتماعياً واقتصادياً، وكانت تعتمد في جزء كبير من قوتها على شبكات محلية وعشائرية.

ومن هنا نشأت فجوة بين مستوى المشروع السياسي ومستوى القدرة الاجتماعية والمادية على تنفيذه. كان الخطاب قومياً واسعاً، لكن البنية الاجتماعية التي تعتمد عليها الحركة بقيت محلية بدرجات كبيرة. وكان الهدف يتجاوز منطقة آغري، لكن العمليات العسكرية كانت مرتبطة في الأساس بجغرافيا محددة. وكانت القيادة تحاول بناء تنظيم سياسي وعسكري أكثر مركزية، لكنها كانت تحتاج في الوقت نفسه إلى التعاون مع الزعامات التقليدية التي تمتلك نفوذاً مستقلاً داخل مجتمعاتها.

وهذه المفارقة كانت واحدة من أهم خصائص ثورة آغري. لقد كان المشروع السياسي أكثر حداثة واتساعاً من الإمكانيات الاجتماعية والمؤسسية المتاحة له. وكانت هذه الحداثة مصدر قوة؛ لأنها نقلت الثورة من مجرد الدفاع عن منطقة إلى تصور قضية قومية أوسع، ومن مجرد مقاومة السلطة إلى التفكير في بديل سياسي عنها. لكنها كانت في الوقت نفسه مصدرراً للضعف؛ لأنها طرحت أهدافاً ضخمة تحتاج إلى مؤسسات وموارد لم تكن الحركة قادرة على توفيرها بالدرجة الكافية.

فكل مشروع قومي حديث يحتاج إلى نوع من التناسب بين طموحه وقدرته. وإذا كان الهدف هو إنشاء سلطة سياسية مستقلة، فإن ذلك يتطلب أكثر من وجود تنظيم سياسي وشعار قومي وقوة مسلحة. يحتاج إلى اقتصاد، وإدارة، ومؤسسات، وموارد بشرية منظمة، وقدرة على السيطرة على المجال الجغرافي، وشبكات اتصال، وعلاقات خارجية، وقاعدة اجتماعية واسعة تستطيع أن تتحمل كلفة المشروع.

وفي آغري كان المشروع يحاول الوصول إلى هذه المرحلة، لكنه كان يتحرك في ظروف تاريخية لا تسمح بسهولة ببناء تلك العناصر. فالدولة التركية كانت تعمل على توسيع حضورها في المناطق الطرفية، وكانت تمتلك مؤسسات أكثر قدرة على التعبئة، كما أن البيئة الدولية لم تكن توفر للحركة الكوردية دعماً حاسماً. ولذلك بقيت العلاقة بين المشروع والإمكانيات علاقة غير متوازنة: كانت الرؤية السياسية واسعة، لكن الأدوات المتاحة لتحقيقها كانت محدودة.

ومن هنا يمكن النظر إلى إحسان نوري باشا بوصفه رمزاً لهذه المرحلة الانتقالية نفسها. فقد كان يمثل محاولة إدخال التنظيم العسكري الحديث إلى بيئة ثورية تعتمد بدرجة كبيرة على القوى المحلية. وكانت هذه المحاولة ضرورية، لكنها لم تكن قادرة وحدها على حل المشكلة الأكبر. فالقائد العسكري يستطيع أن ينظم القوات، لكنه لا

يستطيع بمفرده خلق اقتصاد وطني. ويمكنه وضع الخطط، لكنه لا يستطيع وحده إنشاء مؤسسات إدارية واسعة. ويمكنه قيادة المقاتلين، لكنه لا يستطيع وحده إنتاج الاعتراف الدولي أو بناء جهاز دولة كامل.

وهكذا تكشف تجربة آغري حدود الدور العسكري نفسه. فالجيش ضروري لحماية المشروع السياسي، لكنه لا يستطيع أن يكون المشروع السياسي كله. والقيادة العسكرية يمكن أن تحقق الانضباط، لكنها لا تستطيع أن تحل محل المؤسسات المدنية. والسلاح يمكن أن يفتح مجالاً سياسياً، لكنه لا يستطيع وحده ملء هذا المجال بالمؤسسات.

وهذا هو أحد أهم الدروس التاريخية التي تقدمها الثورة. فالمشكلة لم تكن أن آغري افتقرت إلى الشجاعة أو إلى القيادة العسكرية، وإنما أن المشروع الذي حملته كان يحتاج إلى منظومة كاملة تتجاوز حدود القوة المسلحة. لقد كان الهدف هو الانتقال من المقاومة إلى السلطة، لكن هذا الانتقال يتطلب أن تتحول القوة العسكرية إلى جزء من بنية سياسية واقتصادية وإدارية أوسع.

ولهذا فإن دراسة دور إحسان نوري باشا يجب ألا تقتصر على وصفه قائداً عسكرياً، بل ينبغي وضعه داخل هذا التحول التاريخي. فقد كان يمثل محاولة بناء قوة منظمة في مرحلة كانت الحركة الكوردية فيها تبحث عن أدوات جديدة لمواجهة الدولة الحديثة. وكانت تجربته مرتبطة بمحاولة خويبون تحويل القضية القومية إلى مشروع عملي، بحيث تتكامل السياسة والتنظيم العسكري والعلاقات الخارجية.

لكن عدم اكتمال هذا التكامل هو الذي يفسر جانباً مهماً من حدود الثورة. فالمشروع السياسي كان يحتاج إلى قوة عسكرية، والقوة العسكرية كانت تحتاج إلى اقتصاد، والاقتصاد كان يحتاج إلى مجال مستقر، والمجال المستقر كان يحتاج إلى حماية، والحماية كانت تحتاج إلى اعتراف أو إلى قدرة عسكرية كافية على فرض الأمر الواقع. وكانت كل حلقة من هذه السلسلة مرتبطة بالأخرى.

وعندما تعجز الثورة عن تثبيت إحدى الحلقات الأساسية، يبدأ المشروع كله بالتعرض للضغط. وهذا ما جعل آغري تجربة ذات طموح سياسي كبير، لكنها محدودة الموارد. لقد استطاعت أن تنتج قيادة، وتنظيماً، وخطاباً قومياً، ومقاومة مسلحة، لكنها لم تستطع جمع العناصر الضرورية كلها في منظومة دولة قادرة على البقاء.

ومن هنا كانت المفارقة الكبرى في آغري أن المشروع القومي سبق مؤسساته. فقد ظهرت فكرة الدولة قبل وجود جهاز الدولة، وظهر تصور الجيش قبل وجود الاقتصاد الذي يستطيع دعمه، وظهر الطموح القومي قبل اكتمال البنية الاجتماعية القادرة على تحويله إلى وحدة سياسية مستقرة.

لكن هذه المفارقة نفسها هي التي تمنح التجربة أهميتها التاريخية. لأنها تكشف لحظة انتقالية في تطور الحركة القومية الكوردية، لحظة بدأت فيها الفكرة القومية

تتجاوز حدود الانتفاضة التقليدية، لكنها لم تكن قد امتلكت بعد الأدوات الكاملة التي تجعلها مشروعاً قادراً على فرض نفسه في مواجهة دولة حديثة.

وهكذا لم تكن أغري مجرد ثورة حاولت الانتصار في حرب، بل كانت محاولة لبناء القدرة على التفكير في الدولة قبل امتلاك الدولة نفسها. وكانت محاولة إحسان نوري باشا لتنظيم القوة المسلحة جزءاً أساسياً من هذا المسار؛ لأنها جسدت الانتقال من المقاتل المحلي إلى فكرة القوة المنظمة، ومن رد الفعل العسكري إلى التخطيط، ومن القتال بوصفه غاية إلى القتال بوصفه أداة لخدمة مشروع سياسي.

غير أن التجربة كشفت في النهاية حقيقة تاريخية قاسية: أن تنظيم المقاتلين هو خطوة ضرورية، لكنه ليس كافياً. فالطريق من الثورة إلى الدولة أطول بكثير من الطريق من القرية إلى الجبل، ويحتاج إلى مؤسسات تستطيع أن تجعل المشروع مستمراً حتى عندما تتغير القيادة وتبدل الظروف وتراجع القوة العسكرية.

ولهذا تبقى أهمية إحسان نوري باشا في تاريخ أغري مرتبطة ليس فقط بالمعارك التي قادها، وإنما بالمحاولة التي مثلها: محاولة إدخال منطق التنظيم العسكري الحديث إلى الحركة الكوردية، وربط القوة المسلحة بفكرة المشروع القومي. وقد تكون هذه المحاولة قد اصطدمت بحدود الواقع السياسي والاقتصادي والدولي، لكنها تركت وراءها درساً بالغ الأهمية في تاريخ الحركات القومية: لا يمكن للمشروع السياسي أن يستغني عن القوة، لكن القوة وحدها لا تستطيع أن تصنع المشروع، ولا يمكن للثورة أن تتحول إلى دولة ما لم تنتج، إلى جانب مقاتليها، مؤسساتها واقتصادها وإدارتها وقدرتها على الاستمرار.

ومن هنا يمكن فهم السبب الذي جعل منظمة خويون تحتل موقعاً بالغ الأهمية في التاريخ السياسي لثورة أغري، إذ إن أهميتها لم تكن محصورة في دور تنظيمي مباشر أو في مساهمتها في تنسيق العمل المسلح، بل كانت أعمق من ذلك بكثير؛ فقد مثلت محاولة تاريخية لنقل القضية الكوردية من مستوى الصراعات المحلية المتفرقة إلى مستوى المشروع القومي المنظم، ومن منطق الجماعة المحلية التي تدخل في مواجهة مع السلطة المركزية إلى منطق حركة سياسية قومية تسعى إلى مواجهة دولة قومية حديثة بمشروع سياسي مضاد. وفي هذا الانتقال تحديداً تكمن إحدى أهم الخصائص التي تميز تجربة أغري عن عدد كبير من الانتفاضات الكوردية السابقة، لأن السؤال لم يعد يتعلق فقط بمن يملك القوة في منطقة معينة، أو بمن يستطيع السيطرة على الجبل والطرق والممرات، أو بمن يستطيع مقاومة القوات الحكومية لفترة أطول، وإنما أصبح يتعلق بطبيعة السلطة نفسها، وبمن يمثل الجماعة الكوردية، وبأي مشروع سياسي يمكن تحويل المقاومة المسلحة إلى مستقبل سياسي دائم.

فالعشيرة، في معناها السياسي التقليدي، تستطيع أن تدخل في صراع مع الدولة لأسباب متعددة؛ فقد يكون الصراع متعلقاً بالضرائب، أو بتدخل الإدارة المركزية

في شؤون المنطقة، أو بمحاولة نزع سلاح السكان، أو بتقليص نفوذ الزعامات المحلية، أو بالنزاع حول الأرض والمراعي، أو بفرض قوانين جديدة تهدد البنية الاجتماعية التقليدية. وفي مثل هذه الحالات قد تكون أهداف المقاومة محدودة نسبياً، لأن الصراع يمكن أن ينتهي، من حيث المبدأ، بتسوية محلية تعيد توزيع النفوذ أو تمنح الجماعة قدراً معيناً من الاستقلال الإداري أو تؤدي إلى انسحاب القوات من منطقة محددة. أما الحركة القومية الحديثة فتتحرك ضمن أفق سياسي مختلف تماماً، لأنها لا تطرح سؤال النفوذ المحلي وحده، بل تطرح أسئلة الهوية والسيادة والتمثيل والسلطة ومستقبل الإقليم. إنها لا تسأل فقط: كيف نحمي جماعتنا من تدخل الدولة؟ بل تسأل أيضاً: من نحن بوصفنا جماعة سياسية؟ ومن يمثلنا؟ وما شكل السلطة التي نريدها؟ وهل ينبغي أن نبقي جزءاً من الدولة القائمة أم نبحت عن صيغة سياسية جديدة؟

ومن هنا كانت آغري مختلفة، من الناحية التاريخية والسياسية، عن مجرد انتفاضة عشائرية، حتى وإن كانت البنى العشائرية والمحلية قد لعبت دوراً مهماً في تكوينها واستمرارها. فوجود العناصر التقليدية داخل الثورة لا يعني بالضرورة أن أهداف الثورة كانت تقليدية. وهذه نقطة أساسية في دراسة الحركات القومية؛ إذ إن القومية الحديثة لا تظهر عادة في فراغ اجتماعي، ولا تنشأ من مجتمع تلاشت منه جميع البنى القديمة، وإنما غالباً ما تنمو داخل مجتمعات لا تزال القبيلة والعائلة والزعامات الدينية والعلاقات المحلية تؤدي فيها أدواراً سياسية واجتماعية مؤثرة. ولذلك فإن التناقض بين التقليدي والحديث لا ينبغي أن يفهم باعتباره فصلاً كاملاً بين عالمين، بل باعتباره عملية انتقال طويلة تتعايش فيها البنى القديمة مع الأفكار الجديدة، وتتعاون أحياناً، وتتعارض أحياناً أخرى، في محاولة إنتاج شكل جديد من السياسة.

وفي تجربة آغري كان هذا الانتقال واضحاً بصورة خاصة بسبب ارتباط الثورة بفكرة إنشاء كيان سياسي. فالانتفاضة التقليدية تستطيع أن تقاتل من أجل إبعاد القوات الحكومية عن منطقة معينة من دون أن تكون مضطرة إلى التفكير في بناء نظام سياسي بديل. وقد يكون هدفها الأساسي هو إعادة الوضع السابق أو حماية استقلال محلي قائم أو الدفاع عن نفوذ جماعة معينة. أما المشروع السياسي الذي ارتبط بثورة آغري، ولا سيما مع الدور الذي لعبته خويون، فقد تجاوز هذا المستوى تدريجياً، لأن المقاومة لم تعد تطرح بوصفها مجرد رفض للسلطة القائمة، بل أصبحت مرتبطة بفكرة وجود سلطة بديلة، أو على الأقل بإمكانية إقامة مركز سياسي كوردي يمتلك هدفاً قومياً يتجاوز حدود المنطقة التي تدور فيها العمليات العسكرية.

وهنا بدأت تظهر أسئلة لم تكن جزءاً ثانوياً من التجربة، بل كانت تمثل في حقيقتها جوهر الانتقال من الثورة إلى السياسة. فإذا تمكنت الحركة من السيطرة على منطقة ما، فمن يدير هذه المنطقة؟ ومن يملك سلطة اتخاذ القرار؟ ومن ينظم الموارد؟ ومن يحمي السكان؟ ومن يفرض النظام؟ وكيف تنظم العلاقة بين القيادة العسكرية

والقيادة السياسية؟ ومن يمثل الكيان أمام القوى الخارجية؟ وكيف يمكن التعامل مع العشائر والزعامات المحلية التي تمتلك نفوذاً اجتماعياً سابقاً على التنظيم القومي؟ وما هي حدود السلطة التي تريد الحركة تأسيسها؟ وهل تقوم على القيادة الشخصية أم على مؤسسة سياسية؟ وكيف يمكن استمرار المشروع إذا طال أمد الحرب أو إذا تعرضت القيادة العسكرية للخسائر؟ وكيف تتحول السيطرة العسكرية المؤقتة إلى سلطة مستقرة؟

وهذه، في جوهرها، ليست أسئلة انتفاضة عابرة، وإنما أسئلة الدولة الحديثة. ولذلك فإن أهمية آغري لا تكمن فقط في المعارك التي خاضتها، بل في أنها دفعت الحركة القومية الكردية إلى مواجهة أسئلة بناء السلطة في وقت لم تكن فيه تمتلك دولة. وكان هذا من أصعب التحديات التي واجهت الثورة، لأن بناء المؤسسات يحتاج عادة إلى الاستقرار والموارد والوقت، بينما كانت الحركة تحاول بناء أدواتها السياسية والعسكرية تحت ضغط الحرب المستمرة. وكانت الدولة التركية، في المقابل، لا تبدأ من الصفر؛ فقد كانت تمتلك جيشاً وإدارة وبيروقراطية وموارد مالية وقدرة على التعبئة ومؤسسات قادرة على تحويل قرارات السلطة المركزية إلى إجراءات عملية على الأرض.

وهنا ظهر أحد أكبر الفوارق الاستراتيجية بين الطرفين. فالثورة كانت تحاول بناء مؤسساتها أثناء القتال، بينما كانت الدولة تقاتل من خلال مؤسسات قائمة أصلاً. وكانت الحركة تحتاج إلى أن تنشئ القيادة والتنظيم والتمويل والاتصالات والإمدادات والعلاقات السياسية في الوقت الذي كانت فيه تخوض مواجهة عسكرية، في حين كانت الدولة التركية تستطيع استخدام جهازها الإداري والعسكري والمالي لتحقيق هدف واحد هو إعادة فرض السيطرة على المنطقة. ولذلك لم يكن الصراع متكافئاً من حيث البنية، حتى عندما كانت الثورة تمتلك القدرة على إلحاق خسائر بالقوات الحكومية أو الاستفادة من صعوبة الجغرافيا.

كما أن البيئة الإقليمية جعلت مهمة بناء المشروع أكثر تعقيداً. فالحدود الإيرانية كانت تمثل عنصراً جيوسياسياً مهماً، لأنها فتحت في بعض المراحل إمكانيات للحركة والمناورة، لكنها كانت في الوقت نفسه مصدراً للخطر، لأن أي تغيير في موقف الدول المجاورة أو أي اتفاق بين الحكومات يمكن أن يؤدي إلى تضيق المجال الذي تتحرك فيه الثورة. وكانت الحدود، التي بدت من زاوية معينة فرصة لتوسيع المجال السياسي والعسكري، تتحول في زاوية أخرى إلى أداة لعزل الثورة ومنع وصول الموارد إليها. وهكذا واجه المشروع الكردي إحدى المشكلات الأساسية التي واجهتها الحركات القومية التي لم تكن تمتلك دولة: الحاجة إلى تجاوز الحدود من أجل بناء حركة قومية واسعة، مع الاضطرار في الوقت نفسه إلى مواجهة أنظمة سياسية تعتبر هذا التجاوز تهديداً مباشراً لسيادتها.

ومن هنا يمكن فهم أهمية البعد العابر للحدود الذي حاولت خويون تطويره. فالدولة التركية كانت تمتلك مركزاً سياسياً واحداً يستطيع، من حيث المبدأ، تعبئة الموارد

من أجزاء واسعة من البلاد وتوجيه الجيش والإدارة نحو منطقة الصراع، بينما كانت الحركة الكوردية موزعة بين أقاليم أصبحت خاضعة لدول مختلفة، لكل منها حدودها وجيشها وسياساتها الأمنية وحساباتها الخاصة. وكانت القضية القومية الكوردية أوسع من حدود أغري، لكن القدرة التنظيمية للحركة لم تكن بالضرورة قادرة على تحويل هذا الامتداد القومي إلى قوة سياسية موحدة. وهنا ظهرت إحدى المفارقات الكبرى في التاريخ السياسي الكوردي: فالامتداد الجغرافي الواسع للشعب الكوردي كان يمنح القضية بعداً قومياً كبيراً، لكنه في ظل تقسيم المجال الكوردي بين عدة دول كان يتحول في الوقت نفسه إلى عقبة أمام بناء مؤسسة سياسية مركزية واحدة.

لقد كانت هناك قضية قومية مشتركة، لكن لم تكن هناك دولة مشتركة. وكان هناك شعور بالانتماء يتجاوز الحدود، لكن لم تكن هناك مؤسسات تستطيع إدارة هذا الشعور على مستوى قومي موحد. وكانت هناك مناطق متعددة يمكن أن تشكل، من الناحية النظرية، عمقاً بشرياً وسياسياً للحركة، لكن الحدود الدولية والجيش والإدارات جعلت الاتصال بينها عملية معقدة وخطرة. ولذلك لم يكن المقاتل الموجود في أغري قادراً ببساطة على الحصول على الموارد من مناطق كوردية أخرى، كما لم يكن التنظيم السياسي قادراً على الحركة بحرية بين مختلف أجزاء كوردستان، وكانت أي محاولة لبناء شبكة واسعة مرتبطة دائماً بحسابات الدول التي تسيطر على هذه المناطق.

وهذا ما جعل خويون ذات أهمية خاصة؛ لأنها حاولت، على الرغم من هذه الظروف، أن تنتج إطاراً سياسياً يتجاوز الجغرافيا المحلية. وكانت أهمية هذا الإطار أنه نقل الخطاب من مستوى «العشيرة تقاتل الدولة» إلى مستوى «حركة قومية تواجه دولة قومية». وهذا التحول بالغ الأهمية، لأنه يمثل تغييراً في تعريف الصراع نفسه. ففي الصراع المحلي تكون القضية مرتبطة غالباً بعلاقة جماعة محددة بالسلطة، أما في الصراع القومي فإن القضية تصبح مرتبطة بمستقبل جماعة قومية كاملة، وبحقها في التمثيل السياسي، وبمكانتها داخل الدولة أو خارجها.

ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى ثورة أغري باعتبارها مختبراً تاريخياً شهد محاولة انتقال القومية الكوردية من البنية الاجتماعية التقليدية إلى السياسة الحديثة. فقد اجتمعت فيها القبيلة والقومية، والجلل والتنظيم، والزعيم والمؤسسة، والمقاومة المحلية والمشروع العابر للحدود، والسلاح التقليدي ومحاولة بناء قوة عسكرية أكثر انتظاماً، والواقع الاجتماعي القديم والطموح السياسي الجديد. ولم تكن هذه العناصر منسجمة دائماً، بل كانت في كثير من الأحيان متناقضة. وكانت الثورة مضطرة إلى الاعتماد على القوى التقليدية التي احتاجتها للبقاء، وفي الوقت نفسه تحاول بناء مشروع سياسي يتجاوز الحدود التي تفرضها هذه القوى التقليدية.

فالعشيرة كانت مصدراً للمقاتلين، لكنها لم تكن بالضرورة مستعدة للتخلي عن استقلال قرارها لصالح قيادة قومية مركزية. والزعيم المحلي كان يمتلك القدرة على التعبئة،

لكنه قد يرى في توسع المؤسسة السياسية تهديداً لنفوذه. والولاء العائلي أو المناطقي كان قادراً على تحريك الأفراد في لحظة الخطر، لكنه لم يكن دائماً قادراً على إنتاج الانضباط الذي تحتاج إليه مؤسسة عسكرية قومية. ولذلك فإن بناء جيش قومي من مجموعات محلية لم يكن مجرد عملية عسكرية، بل كان عملية سياسية واجتماعية تهدف إلى إعادة تعريف الولاء نفسه.

وهنا تظهر قيمة تجربة إحسان نوري باشا في السياق الأوسع للثورة، لأن محاولة تنظيم القوة المسلحة لم تكن مسألة تقنية فقط، بل كانت جزءاً من محاولة تحويل المقاتلين المحليين إلى قوة ذات تصور سياسي أوسع. فالجيش الحديث لا يقوم فقط على وجود الرجال والسلاح، بل على سلسلة قيادة، وانضباط، وتقسيم للمهام، ونظام للإمداد، وقدرة على تنفيذ القرارات المركزية. وكانت محاولة إدخال هذه العناصر إلى العمل المسلح الكوردي جزءاً من الانتقال الذي شهدته أغري من نموذج الانتفاضة إلى نموذج المشروع العسكري السياسي.

لكن هذا الانتقال ظل ناقصاً بسبب محدودية القاعدة الاقتصادية والمؤسساتية. فالحرب الطويلة تحتاج إلى اقتصاد قادر على الاستمرار، والجيوش تحتاج إلى الغذاء والذخيرة والملابس والنقل والاتصالات والمعلومات، كما تحتاج القيادة السياسية إلى موارد تمكنها من إدارة العلاقات الداخلية والخارجية. ومن دون قاعدة اقتصادية مستقرة تصبح الحركة الثورية معرضة للاستنزاف، لأن كل يوم من الحرب يستهلك جزءاً من مواردها المحدودة. وهنا كانت الدولة التركية تمتلك ميزة استراتيجية كبيرة، لأنها لم تكن تعتمد على موارد منطقة واحدة أو على دعم اجتماعي محدود، بل كانت قادرة على تعبئة الموارد من خلال جهاز الدولة.

ومن هنا أصبح الزمن نفسه أحد أسلحة الدولة الحديثة. فالثورة تحتاج عادة إلى الحفاظ على زخمها، لأن طول الحرب قد يؤدي إلى إنهاك المقاتلين واستنزاف الموارد وتراجع الدعم الاجتماعي. أما الدولة التي تمتلك مؤسسات واسعة فيمكنها أن تعتمد استراتيجية مختلفة تقوم على الانتظار وإعادة التنظيم وإرسال قوات جديدة وتوسيع العمليات العسكرية وقطع خطوط الحركة والضغط على البيئة الاجتماعية التي تتحرك فيها الثورة. ولذلك لم يكن التفوق التركي في أغري تفوقاً عسكرياً بالمعنى الضيق فقط، وإنما كان تفوقاً مؤسساتياً شاملاً.

وهذه النقطة ضرورية لفهم هزيمة الثورة. فالدولة الحديثة لا تنتصر فقط لأنها تمتلك عدداً أكبر من الجنود أو أسلحة أكثر تطوراً، بل لأنها تستطيع تحويل الاقتصاد والإدارة والقانون والجيش والاتصالات والمجتمع إلى منظومة مترابطة تعمل لتحقيق هدف سياسي واحد. أما الحركة الثورية التي لم تتمكن بعد من بناء مؤسسات مماثلة فإنها تضطر إلى خوض الصراع بقدرات محدودة، حتى لو كانت تمتلك شجاعة المقاتلين وميزة الجغرافيا وقوة الفكرة القومية.

ومن هنا يتضح الفرق بين امتلاك «قوة مسلحة» وامتلاك «قدرة على بناء دولة». فقد تستطيع حركة ما السيطرة على منطقة جبلية، وتعبئة عدد كبير من المقاتلين،

والحاق خسائر بخصمها، لكنها إذا لم تستطع بناء مؤسسات سياسية واقتصادية وإدارية، فإن قدرتها على تحويل السيطرة العسكرية إلى سيادة مستقرة ستبقى محدودة. وقد استطاعت آغري أن تنتج شكلاً من أشكال السلطة الثورية وأن تطرح فكرة الكيان السياسي، لكنها لم تتمكن من تحويل هذه السلطة إلى جهاز دولة مكتمل يمتلك القدرة على الاستمرار بعد تغير الظروف العسكرية.

وهنا تظهر الفجوة بين المشروع السياسي لخويبون والواقع المحلي الذي كان من المفترض أن يحمل هذا المشروع. فخويبون كانت تفكر على مستوى قضية قومية تتجاوز منطقة آغري، وتحاول ربط الداخل بالخارج، والسياسة بالسلاح، والقضية الكوردية بالرأي العام والعلاقات الدولية. لكن الثورة على الأرض كانت تعتمد بدرجة كبيرة على مجتمع محلي يعيش ضمن شروط اقتصادية واجتماعية وجغرافية محددة. ولذلك نشأ تباين بين اتساع الهدف ومحدودية الأدوات؛ كان الخطاب قومياً واسعاً، لكن البنية الاجتماعية بقيت محلية بدرجات كبيرة، وكان المشروع يتحدث عن مستقبل قومي، بينما كانت الإمكانات العسكرية والاقتصادية لا تزال محدودة.

وكان المشروع السياسي، بهذا المعنى، أكثر حداثة من البيئة الاجتماعية التي حملته. وكانت هذه الحداثة مصدر قوة وضعف في الوقت نفسه؛ فهي مصدر قوة لأنها منحت الثورة أفقاً يتجاوز الدفاع المحلي، وجعلتها جزءاً من تطور أوسع للحركة القومية الكوردية، لكنها كانت مصدر ضعف أيضاً لأنها طرحت أهدافاً سياسية تحتاج إلى مؤسسات وموارد وعمق اجتماعي وجغرافي لم تكن متوافرة بصورة كافية.

وهنا ينبغي النظر إلى آغري بوصفها تجربة انتقالية لا بوصفها مشروعاً مكتملاً. فالحداثة السياسية لا تظهر دفعة واحدة، ولا تنتقل المجتمعات من القبيلة إلى الدولة الحديثة في لحظة تاريخية واحدة. إنها عملية طويلة تتغير خلالها مفاهيم السلطة والانتماء والتنظيم والسيادة. وفي آغري كان هذا التحول ظاهراً بوضوح؛ فالمقاتل الذي يدخل الجبل يأتي من بيئة اجتماعية تقليدية، لكنه يصبح جزءاً من مشروع سياسي يتحدث عن القومية والاستقلال والكيان. والزعيم المحلي لا يختفي، لكنه يتحول تدريجياً إلى عنصر داخل حركة أوسع منه. والقوة المسلحة المحلية لا تصبح جيشاً حديثاً بصورة كاملة، لكنها تبدأ محاولة السير في هذا الاتجاه. والجبل لا يبقى مجرد ملجأ طبيعي، بل يتحول إلى مركز ذي معنى سياسي ورمزي. والمقاومة لا تبقى فعلاً دفاعياً ضد السلطة، بل تتحول إلى محاولة لإعادة تعريف السلطة نفسها.

وهذه التحولات هي التي تجعل ثورة آغري أكثر من مجرد سلسلة من المعارك. إنها تجربة سياسية جرت داخل مجتمع يعيش مرحلة انتقالية بين عالمين: عالم البنى المحلية التقليدية وعالم الدولة القومية الحديثة. لكن هذا الانتقال لم يكتمل. فلم تتمكن الثورة من بناء جهاز دولة قادر على الصمود، ولم تستطع حل مشكلة العلاقة بين القيادة القومية والزعامات المحلية بصورة نهائية، ولم تنجح في إنشاء قاعدة اقتصادية مستقرة، ولم تحصل على دعم دولي قادر على تعويض جزء من ضعفها

الداخلي، كما لم تتمكن من تحويل التعاطف القومي الكوردي في المناطق الأخرى إلى قوة سياسية وعسكرية موحدة.

وفي النهاية واجهت حركة في طور بناء المؤسسة دولة كانت المؤسسة نفسها أحد أهم مصادر قوتها. وهنا يكمن الاختلال البنوي الأكبر بين الثورة والدولة. فالدولة كانت مؤسسة قائمة، أما الثورة فكانت تحاول أن تصبح مؤسسة. والدولة كانت تمتلك اقتصاداً وإدارة وجيشاً واتصالات، أما الثورة فكانت تحاول إنتاج هذه الأدوات أثناء الحرب. والدولة كانت تتحرك داخل نظام دولي يعترف بحدودها وسيادتها، أما الثورة فكانت تحاول تغيير واقع سياسي داخل تلك الحدود من دون أن تمتلك اعترافاً دولياً. والدولة كانت قادرة على الانتظار والاستنزاف، أما الثورة فكانت تحتاج إلى الحفاظ على الزخم وإثبات قدرتها على الاستمرار.

ومن هنا يصبح مفهوم الدولة الحديثة مفتاحاً أساسياً لفهم تجربة آغري. فالدولة الحديثة ليست مجرد جيش، وليست مجرد حكومة مركزية، وإنما هي شبكة واسعة من المؤسسات التي تجعل القوة قابلة للاستمرار والتحول إلى سلطة. وعندما واجهت الثورة هذه الشبكة، اكتشفت أن امتلاك السلاح وحده لا يكفي، وأن السيطرة العسكرية المؤقتة لا تتحول تلقائياً إلى سيادة، وأن القومية، على الرغم من قدرتها على إنتاج الهوية والتضحية والانتماء، تحتاج إلى مؤسسات تستطيع تحويل هذه الطاقة الاجتماعية إلى مشروع سياسي دائم.

وهذا ربما يكون أحد أهم الدروس السياسية التي تركتها آغري في تاريخ الحركة القومية الكوردية: إن المشروع القومي لا يبدأ وينتهي بالسلاح. فالسلاح قد يحمي مشروعاً سياسياً، وقد يفرض مساحة للحركة، وقد يمنع انهيار التنظيم في لحظات معينة، لكنه لا يستطيع وحده بناء اقتصاد أو إدارة أو مؤسسة أو شرعية أو علاقات دولية. إن بناء المشروع القومي يحتاج إلى الإنسان والتنظيم والمؤسسة والتعليم والاقتصاد والإدارة والقدرة السياسية والشرعية والعلاقات الخارجية، ثم تأتي القوة العسكرية بوصفها إحدى أدوات حماية المشروع، لا بوصفها المشروع كله.

ومن هذه الزاوية كانت آغري خطوة مهمة في تاريخ الانتقال من «الانتفاضة» إلى «الحركة السياسية المنظمة»، حتى وإن لم تستطع إكمال الانتقال من الحركة المنظمة إلى الدولة. لقد امتلكت الثورة إرادة سياسية أكبر من إمكاناتها المادية، وامتلكت قيادة تحاول التفكير بطريقة أكثر انتظاماً، وارتبطت بتنظيم قومي يسعى إلى تجاوز الحدود المحلية، لكنها اصطدمت بواقع اجتماعي واقتصادي وإقليمي ودولي لم يسمح بتحويل المشروع إلى مؤسسات دولة مكتملة.

ولهذا يمكن القول إن المشروع السياسي في آغري كان أكثر حداثة من بنيته الاجتماعية، وأكثر طموحاً من موارده، وأوسع من مجاله الجغرافي، وأقوى رمزياً من قدرته المادية. وهذه المفارقة لا تقلل من قيمة التجربة، بل تساعد على تفسير أهميتها التاريخية. فقد كانت آغري واحدة من اللحظات التي بدأت فيها الحركة القومية الكوردية تدرك

بصورة أكثر وضوحاً أن مقاومة الدولة في منطقة محدودة ليست الهدف النهائي، وأن إقامة كيان سياسي تحتاج إلى أكثر من الانتصار العسكري، وأن الدولة الحديثة لا يمكن مواجهتها بالأدوات التقليدية وحدها، وأن القومية التي تريد أن تتحول إلى مشروع دولة تحتاج إلى بناء مؤسسات تسبق الدولة أو تتزامن مع محاولة إنشائها.

ومن هنا تبقى ثورة آغري تجربة تاريخية تتجاوز حدود المعركة العسكرية، لأنها تكشف لحظة انتقال عميقة في التاريخ الكوردي الحديث؛ لحظة بدأ فيها السؤال يتحول من: «كيف نقاوم الدولة؟» إلى سؤال أكثر تعقيداً وأشد عمقاً: «كيف نبني القوة السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية القادرة على تحويل المقاومة إلى سلطة، والسلطة إلى مشروع قومي مستقر، والمشروع القومي إلى كيان قادر على البقاء في مواجهة الدولة الحديثة؟» وربما كان هذا السؤال، أكثر من تفاصيل المعارك والانتصارات والهزائم العسكرية، هو الذي يمنح ثورة آغري مكانتها الخاصة في تاريخ الحركة القومية الكوردية في القرن العشرين، لأنها لم تكن فقط ثورة ضد سلطة قائمة، بل كانت محاولة مبكرة لاكتشاف الشروط التاريخية والسياسية اللازمة للانتقال من المقاومة إلى الدولة، وهي محاولة لم تكتمل، لكنها تركت وراءها تجربة غنية كشفت للحركة الكوردية حدود القوة التقليدية، وأهمية التنظيم الحديث، وتعقيد العلاقة بين القومية والمؤسسة، وبين الجبل والدولة، وبين الإرادة السياسية والقدرة المادية، وبين الحلم القومي والشروط الواقعية الضرورية لتحويل ذلك الحلم إلى حقيقة سياسية.

-
- Tilly, Charles. *Coercion, Capital, and European States, AD 990–1992*. Oxford: Blackwell, 1992.
 - van Bruinessen, Martin. *Agha, Sheikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan*. London: Zed Books, 1992.
 - Ahmad, Feroz. *The Making of Modern Turkey*. London: Routledge, 1993.
 - Mann, Michael. *The Sources of Social Power, Vol. II: The Rise of Classes and Nation-States, 1760–1914*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.
 - Zürcher, Erik Jan. *Turkey: A Modern History*. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004.
 - Jwaideh, Wadie. *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006.
 - Olson, Robert. *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880–1925*. Austin: University of Texas Press, 1989.
 - McDowall, David. *A Modern History of the Kurds*. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004.

الثالث والعشرون: المدنيون والتحولات الاجتماعية في آغري

لا يمكن كتابة تاريخ ثورة آغري كتابة مكتملة إذا اقتصر البحث على القادة والمقاتلين والمعارك والعمليات العسكرية، لأن الحرب، مهما كانت أهدافها السياسية ومبررات أطرافها، لا تجري في فراغ جغرافي أو بشري، وإنما تقع داخل مجتمعات حية تضم قرى وعائلات وعشائر ومزارعين ورعاة وأطفالاً ونساءً وشيوخاً، وتترك آثارها المباشرة وغير المباشرة على الحياة اليومية للسكان. ومن هذه الزاوية فإن تاريخ آغري ليس تاريخ إحسان نوري باشا وخويون والجيش التركي وحدهم، بل هو أيضاً تاريخ السكان الذين وجدوا أنفسهم بين طرفين متصارعين، وتحولت مناطق معيشتهم إلى ساحات للعمليات العسكرية، وأصبح بقاؤهم في قراهم أو نزوحهم عنها جزءاً من معادلة الحرب نفسها.

فالمدنيون لم يكونوا مجرد خلفية بشرية للثورة، وإنما كانوا أحد العناصر الأساسية التي تشكلت داخلها وحولها طبيعة الصراع. وكانت القرى والمراعي والطرق الجبلية ومصادر المياه وممرات العبور جزءاً من المجال الذي دارت فيه المواجهة، ولذلك لم يكن الفصل بين المجال العسكري والمجال المدني واضحاً دائماً. فحين تدخل القوات الحكومية منطقة ريفية، أو تخلق قرية، أو تفرض الرقابة على حركة السكان، أو تقطع طرق الاتصال بين القرى، أو يمنع الانتقال بين مناطق الرعي، فإن الحرب لا تعود مجرد مواجهة بين وحدات عسكرية، وإنما تتحول إلى عملية واسعة لإعادة تنظيم المجال الاجتماعي نفسه.

ومن هنا ينبغي النظر إلى ثورة آغري باعتبارها حدثاً عسكرياً وسياسياً واجتماعياً في آن واحد. فقد اندلعت في منطقة كانت تتميز ببنية اجتماعية ريفية يغلب عليها الطابع العشائري، وكانت العلاقات بين السكان تقوم على شبكات القرابة والانتماء المحلي والمصالح الاقتصادية وحركة الرعي والزراعة والتجارة الحدودية. ولذلك فإن دخول الدولة في مواجهة عسكرية واسعة مع الحركة الكوردية لم يكن يعني فقط ملاحقة المقاتلين، وإنما كان يعني أيضاً إخضاع المجال الذي تتحرك فيه الثورة وإعادة السيطرة على السكان والطرق والمناطق الحدودية. وبذلك أصبح المجتمع المحلي نفسه جزءاً من المجال الذي تتنافس عليه الدولة والحركة المسلحة.

وهذه النقطة مهمة لفهم طبيعة الدولة التركية في تلك المرحلة. فالجمهورية الجديدة لم تكن تنظر إلى آغري باعتبارها منطقة جغرافية بعيدة يمكن تركها تحت نفوذ القوى المحلية، وإنما باعتبارها جزءاً من المجال السيادي للدولة الحديثة التي كانت تسعى إلى تثبيت سلطتها بصورة مباشرة على كامل أراضيها. ومن ثم ارتبطت العمليات العسكرية بمشروع أوسع لتثبيت السلطة المركزية، وإعادة تنظيم الإدارة، وضبط الحدود، ومراقبة السكان، وتقليص قدرة الزعامات المحلية على ممارسة نفوذ مستقل.

وهكذا أصبح الصراع في آغري يتجاوز مسألة القضاء على قوة عسكرية متمردة إلى مسألة إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع في منطقة كانت تتمتع بدرجات مختلفة من الاستقلال المحلي والنفوذ العشائري.

لقد كان هذا التحول ذا آثار عميقة على السكان. فحين تصبح منطقة ما مسرحاً لحملة عسكرية واسعة، تتغير أولويات المجتمع من الإنتاج والاستقرار إلى البقاء والحماية. ويصبح المزارع مضطراً إلى التفكير في سلامة أسرته قبل التفكير في محصوله، ويجد الراعي نفسه أمام قيود جديدة على حركة مواشيه، بينما تتحول الطرق التي كانت تستخدم للتجارة والتنقل إلى ممرات عسكرية تخضع للمراقبة. وقد يؤدي استمرار العمليات إلى إفراغ بعض المناطق من سكانها، أو إلى انتقال الأسر من مكان إلى آخر، أو إلى انفصال العائلات عن مصادر رزقها، الأمر الذي يجعل الحرب عاملاً في إعادة توزيع السكان وإعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

كما أن أثر الحرب لم يكن متساوياً على جميع السكان. فقد كانت العائلات المرتبطة بصورة مباشرة بالمقاتلين أو بالشبكات التي دعمت الثورة أكثر عرضة للضغط والمراقبة، في حين وجد آخرون أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ مواقف حذرة بين الدولة والمقاتلين. ولم يكن هذا الحذر بالضرورة تعبيراً عن غياب الموقف السياسي، وإنما قد يكون نتيجة مباشرة للخوف من العقاب أو فقدان الممتلكات أو التعرض للزواج أو فقدان مصادر العيش. ولذلك فإن دراسة المجتمع المدني في آغري تتطلب الحذر من تقسيم السكان بصورة بسيطة إلى مؤيدين للثورة ومعارضين لها؛ فالواقع الاجتماعي في زمن الحرب أكثر تعقيداً، وقد تتداخل فيه القناة السياسية مع الضرورة الاقتصادية والخوف والقرابة والمصلحة المحلية.

وفي هذا السياق أصبحت العشيرة عنصراً بالغ الأهمية. فهي لم تكن مجرد تنظيم اجتماعي تقليدي، بل كانت في ظروف الحرب شبكة للحماية والتعبئة وتوفير الرجال والمعلومات والمأوى، وفي الوقت نفسه أصبحت هدفاً للمراقبة ومحاولة التفكيك والإخضاع. ولذلك فإن الصراع بين الدولة والحركة الكوردية لم يكن صراعاً بين مؤسسات سياسية منفصلة عن المجتمع، وإنما دخل إلى قلب البنية الاجتماعية نفسها. فكلما ارتبطت العشيرة بالثورة، أصبح إخضاعها جزءاً من استراتيجيات الدولة، وكلما استطاعت الدولة فرض نفوذها الإداري والأمني على العشائر، تقلصت قدرة الحركة المسلحة على الاعتماد على البيئة الاجتماعية المحيطة بها.

وهنا تظهر إحدى أهم خصائص ثورة آغري: أن الجغرافيا لم تكن منفصلة عن المجتمع. فالجبال لم تكن مجرد تضاريس عسكرية تساعد المقاتلين على الاختباء والمناورة، وإنما كانت فضاءً للعيش والرعي والتنقل والاستقرار. والقرية لم تكن مجرد نقطة على الخريطة العسكرية، بل كانت مجتمعاً له علاقاته وموارده وذاكرته وشبكاته الاقتصادية. ولذلك فإن أي تغيير في السيطرة على الجبل أو القرية أو الطريق كان ينعكس بصورة مباشرة على حياة السكان. ومن ثم فإن السيطرة العسكرية على الأرض كانت تعني في الوقت نفسه السيطرة على حركة المجتمع وموارده واتصالاته.

وقد زاد الموقع الحدودي لآغري من تعقيد هذه التحولات. فالحدود التركية-الإيرانية لم تكن مجرد خط سياسي مرسوم على الخريطة، وإنما كانت مجالاً للحركة والتجارة والرعي واللجوء والاتصال بين جماعات ذات روابط اجتماعية وقبلية تتجاوز الحدود الدولية. ومع اشتداد الثورة، أخذت الحدود أهمية أمنية وسياسية متزايدة، إذ أصبحت حركة المقاتلين والإمدادات والسكان واللاجئين مرتبطة بموقف إيران وبقدرة تركيا على مراقبة الحدود وضبطها. وهكذا انتقلت الحرب من نطاقها المحلي إلى فضاء إقليمي، وأصبح المدنيون الذين يعيشون في المناطق الحدودية يتأثرون مباشرة بسياسات الدولتين وإجراءات ضبط الحدود.

ومن الناحية السياسية، تكشف تجربة آغري عن حقيقة أساسية في تطور الدولة الحديثة: أن السيطرة على الأرض لا تتحقق بالجيش وحده، بل من خلال إعادة تنظيم السكان والمجال والمؤسسات. ولذلك فإن الحملات العسكرية كانت جزءاً من عملية أوسع هدفت إلى إنهاء قدرة المنطقة على إنتاج مقاومة مستقلة. فإضعاف الثورة لا يعني فقط هزيمة المقاتلين في المعركة، وإنما يعني أيضاً قطع الصلات التي تربطهم بالمجتمع، والسيطرة على طرق الإمداد، ومراقبة القرى، وإعادة فرض الإدارة، وتقييد الحركة، ومنع إعادة تشكل المقاومة بعد انتهاء العمليات العسكرية.

ومن هذه الزاوية يمكن فهم الثمن الاجتماعي للحرب باعتباره أعمق من الخسائر المباشرة في الأرواح. فالحرب قد تؤدي إلى فقدان الأرض، وتدمير مصادر الرزق، وتعطيل الزراعة والرعي، وتفكيك شبكات القرابة، ونقل السكان من أماكنهم، وخلق ذاكرة جماعية جديدة تقوم على الخوف والفقدان والنزوح. وقد تستمر بعض هذه الآثار بعد انتهاء العمليات العسكرية بسنوات طويلة، لأن المجتمع الذي خرج من الحرب لا يكون هو المجتمع نفسه الذي دخلها. فالهزيمة العسكرية قد تنتهي في لحظة معينة، لكن آثارها الاجتماعية والسياسية يمكن أن تستمر عبر أجيال.

كما أن التحولات التي أحدثتها الحرب لم تكن كلها نتيجة مباشرة للعمليات العسكرية؛ فقد جاءت أيضاً نتيجة التحول التاريخي الأوسع الذي كانت تركيا تعيشه في تلك المرحلة. فالجمهورية كانت تعمل على بناء دولة مركزية حديثة، وتوسيع الإدارة الحكومية، وإعادة تنظيم التعليم والقانون والأمن والجيش، وربط المناطق الطرفية بالمركز بصورة أكثر مباشرة. وكانت هذه العملية تحمل في داخلها تحولاً عميقاً في طبيعة العلاقة بين الدولة والسكان. فالمجتمع الذي كان يعيش في إطار ترتيبات محلية وعشائرية أكثر مرونة أصبح أمام دولة تسعى إلى توحيد المجال السياسي والإداري والقانوني.

ولهذا فإن ثورة آغري لا ينبغي أن تقرأ فقط باعتبارها مواجهة مسلحة انتهت عسكرياً عام ١٩٣٠، وإنما باعتبارها إحدى حلقات الصدام التاريخي بين نمطين من التنظيم السياسي والاجتماعي: نمط محلي يقوم على الروابط العشائرية والجغرافيا والسلطة الاجتماعية، ونمط مركزي حديث يقوم على الحدود والإدارة والجيش والقانون

والمؤسسات. وفي هذه المواجهة كان المدنيون يعيشون داخل المسافة الفاصلة بين النظامين، ويتحملون جزءاً كبيراً من تكلفة الانتقال التاريخي من مجتمع محلي متعدد مراكز النفوذ إلى دولة أكثر مركزية وقدرة على التدخل.

ومن ثم فإن دراسة المدنيين في أغري ليست فصلاً هامشياً يضاف إلى التاريخ العسكري للثورة، بل هي مدخل ضروري لفهم طبيعة الثورة نفسها. فالمقاومة لا تستطيع الاستمرار من دون مجتمع يوفر لها الرجال والغذاء والمعلومات والمأوى، والدولة لا تستطيع الانتصار عسكرياً بصورة نهائية من دون السيطرة على البيئة الاجتماعية التي تسمح للمقاومة بإعادة إنتاج نفسها. ولهذا أصبح المجتمع المحلي ميداناً غير معلن للصراع، وأصبحت حياة السكان اليومية جزءاً من ميزان القوة بين الدولة والحركة الكردية.

وعليه، فإن السؤال الذي يطرحه هذا الفصل لا يتعلق فقط بعدد المدنيين الذين تضرروا من الحرب، وإنما يتجاوز ذلك إلى سؤال تاريخي وسياسي أوسع: كيف غيّرت ثورة أغري المجتمع الذي اندلعت بينه؟ وكيف أعادت الحرب تشكيل علاقة السكان بالأرض والعشيرة والدولة والحدود؟ وإلى أي مدى ساهمت سياسات الدولة العسكرية والإدارية في تحويل البنية الاجتماعية لمنطقة أغري؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تكشف أن ثورة أغري لم تكن مجرد لحظة عسكرية في تاريخ الحركة القومية الكردية، بل كانت أيضاً لحظة تحول اجتماعي عميق. ففي الوقت الذي كانت فيه الحركة تحاول تحويل المقاومة المحلية إلى مشروع قومي منظم، كانت الدولة التركية تعمل على تحويل سيادتها القانونية إلى سيطرة فعلية على الأرض والسكان. وبين هذين المشروعين وجد المدنيون أنفسهم في قلب عملية تاريخية كبرى لم يختاروا بدايتها، لكنهم دفعوا جزءاً كبيراً من ثمنها.

وبذلك يصبح تاريخ أغري تاريخاً للمعركة وللمجتمع في آن واحد؛ تاريخاً للمقاتلين الذين حملوا السلاح، وللقرى التي عاشت الحرب، وللعائلات التي فقدت الاستقرار، وللعشائر التي تعرضت لإعادة تنظيم قسري، وللأرض التي تحولت من مجال للحياة إلى مجال للصراع. ومن هنا فإن فهم ثورة أغري لا يكتمل إلا بإعادة المدنيين إلى موقعهم الحقيقي في الرواية التاريخية، لا بوصفهم ضحايا صامتين للحرب فحسب، بل بوصفهم جزءاً من البنية الاجتماعية والسياسية التي جعلت الثورة ممكنة، وجعلت الدولة تسعى إلى القضاء عليها، وجعلت آثارها تستمر بعد انتهاء المعارك.

كانت منطقة أغري قبل اندلاع الثورة مجتمعاً ريفياً وجبلياً يعتمد بدرجات كبيرة على الزراعة والرعي والعلاقات المحلية والعشائرية، وكانت القرى والمراعي والطرق الجبلية تشكل شبكة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان. ولذلك فإن دخول المنطقة في دائرة العمليات العسكرية لم يكن يعني مجرد انتقال القتال إلى مكان جغرافي محدد، وإنما كان يعني اضطراب البنية اليومية للمجتمع بأكمله. فالطريق الذي يستخدمه السكان للانتقال يمكن أن يصبح طريقاً عسكرياً، والقرية يمكن أن

تتحول إلى موقع للمراقبة أو الاشتباه، والمراعي يمكن أن تصبح منطقة عمليات، والحدود التي كانت جزءاً من حياة السكان تصبح فجأة خطأ أمنياً وعسكرياً تتحكم فيه الدولة.

وهنا تظهر إحدى الخصائص الأساسية للحروب التي تقع في المناطق الجبلية والريفية، وهي صعوبة الفصل بين المجال العسكري والمجال المدني. ففي الحرب التقليدية بين دولتين، يمكن أن تكون هناك جبهة واضحة تفصل نسبياً بين القوات المتقاتلة والمناطق المدنية، أما في حرب العصابات والانتفاضات المسلحة فإن المقاتلين يتحركون داخل المجتمع أو بالقرب منه، ويستفيدون من تضاريسه وشبكاته الاجتماعية، بينما تحاول الدولة فصلهم عن البيئة التي توفر لهم الحماية أو الإمداد أو المعلومات. وعندما يحدث ذلك تصبح القرى والسكان جزءاً من المجال الذي تحاول كل جهة السيطرة عليه.

ومن هنا أصبح السكان المدنيون في آغري عنصراً أساسياً في المعادلة العسكرية، حتى عندما لم يكونوا مقاتلين بصورة مباشرة. فالدولة كانت تحتاج إلى معرفة المناطق التي يتحرك فيها المقاتلون، وإلى قطع طرق الإمداد، وإلى منع السكان من توفير الطعام والمأوى والمعلومات للمقاومين، بينما كانت الثورة تحتاج بدورها إلى البيئة الاجتماعية المحيطة بها لكي تستمر. وبين هذين الاحتياجين المتعارضين وجد السكان أنفسهم في وضع بالغ الصعوبة.

ولذلك فإن دراسة المدنيين في ثورة آغري لا ينبغي أن تكون فصلاً هامشياً يضاف إلى نهاية التاريخ العسكري، وإنما يجب أن تكون جزءاً من فهم طبيعة الحرب نفسها. فكلما ازدادت الدولة اعتماداً على سياسة عزل الثورة عن محيطها الاجتماعي، ازداد الضغط على السكان الذين يعيشون في المناطق التي تنشط فيها المقاومة، وكلما اعتمدت المقاومة على الدعم المحلي، ازدادت احتمالات تعرض البيئة الاجتماعية التي تستند إليها إلى إجراءات عسكرية وأمنية.

وهذا يفسر جانباً من التحولات التي شهدتها المنطقة خلال سنوات الثورة.

فالحرب الطويلة تؤدي عادة إلى اضطراب الاقتصاد المحلي، وتراجع الإنتاج الزراعي، وتعطل الرعي والتنقل، وانقطاع طرق التجارة، وارتفاع الحاجة إلى الغذاء، وتراجع القدرة على تأمين مستلزمات الحياة اليومية. وفي مجتمع يعتمد بصورة كبيرة على الأرض والحركة الموسمية، فإن منع التنقل أو فقدان الوصول إلى المراعي أو اضطراب الأسواق يمكن أن يتحول إلى أزمة معيشية حتى بالنسبة إلى الأشخاص الذين لم يشاركوا في القتال.

كما أن العمليات العسكرية تؤدي إلى تغيير العلاقة بين السكان والمكان. فالقرية التي كانت تمثل الاستقرار تصبح مكاناً يمكن أن يتعرض للمهاجمة أو التفتيش أو الإخلاء، والجبل الذي كان فضاءً للرعي أو التنقل يتحول إلى منطقة عسكرية، والحدود

التي كانت جزءاً من المجال الاجتماعي تصبح منطقة مراقبة مشددة. وهكذا لا تؤثر الحرب في حياة الإنسان فقط، وإنما تعيد تشكيل معنى المكان نفسه.

وكان النزوح أحد أخطر النتائج الإنسانية التي يمكن أن تنتج عن استمرار العمليات العسكرية. فعندما تصبح منطقة ما ساحة قتال، أو عندما يشعر السكان بأن بقاءهم فيها يعرضهم للخطر، يصبح الرحيل وسيلة للبقاء. والنزوح في المجتمعات الريفية لا يعني مجرد الانتقال من مكان إلى آخر، لأنه يؤدي إلى فقدان الأرض والممتلكات ومصادر الدخل وشبكات القرابة والجوار، ويخلق آثاراً طويلة الأمد على الأجيال التي تضطر إلى مغادرة بيئتها الأصلية.

وفي حالة أغري، ارتبطت العمليات العسكرية الواسعة في المرحلة الأخيرة من الثورة بتحولات كبيرة في السكان والمجال الجغرافي، ولا سيما عندما اتجهت الدولة التركية إلى إنهاء الثورة بصورة حاسمة سنة ١٩٣٠. ومع اتساع نطاق العمليات أصبح السكان المدنيون يعيشون تحت ضغط عسكري متزايد، ولم يعد الأمر يتعلق بالمواجهة بين وحدات عسكرية فقط، وإنما أصبح مرتبطاً بإعادة فرض السيطرة الحكومية على منطقة كاملة.

وهنا يجب التوقف عند مسألة مهمة تتعلق بالمصادر والأرقام.

إن الحديث عن عدد القتلى أو المهجرين أو القرى التي دمرت خلال ثورة أغري يحتاج إلى قدر كبير من الحذر المنهجي. فالمصادر التي تناولت الثورة جاءت من اتجاهات سياسية وتاريخية مختلفة، وبعضها كتب في ظل الصراع نفسه، وبعضها جاء بعد سنوات طويلة، وبعضها ارتبط بروايات رسمية، بينما اعتمدت مصادر أخرى على شهادات وروايات كوردية أو أرمنية أو أجنبية. ولهذا تختلف الأرقام بصورة كبيرة، وقد تستخدم الأرقام نفسها في سياقات سياسية مختلفة لإثبات روايات متعارضة.

والباحث التاريخي لا ينبغي أن يختار الرقم الأكبر أو الأصغر لأنه يخدم روايته، وإنما عليه أن يسأل أولاً: من أين جاء الرقم؟ ومتى كتب؟ ومن كتبه؟ وما نوع الوثيقة التي يستند إليها؟ وهل الرقم يتحدث عن القتلى العسكريين أم المدنيين؟ وهل يشمل المفقودين؟ وهل يشمل الوفيات الناتجة عن الحرب بصورة غير مباشرة؟ وهل يتعلق بمنطقة أغري وحدها أم بمناطق أوسع؟ وهل هناك مصدر مستقل يؤكد؟

هذه الأسئلة ضرورية لأن أرقام الضحايا في الحروب كثيراً ما تتحول إلى جزء من الصراع السياسي على الذاكرة.

وقد تكون هناك فروق كبيرة بين تقرير عسكري رسمي ورواية محلية أو شهادة أحد الناجين، ليس بالضرورة لأن أحدهما صحيح والآخر كاذب بصورة مطلقة، وإنما لأن كل مصدر يرى الحدث من زاوية مختلفة ويستخدم تعريفات مختلفة للضحايا والخسائر. وقد يكون التقرير العسكري أكثر دقة في تسجيل خسائر القوات النظامية،

لكنه أقل قدرة على تسجيل الوفيات المدنية التي لم تصل إلى المؤسسات الرسمية، بينما قد تحفظ الروايات المحلية تفاصيل لا تظهر في الوثائق الحكومية، لكنها قد تتأثر بدورها بالذاكرة الجماعية وبمرور الزمن.

ولهذا يجب الفصل بين «الواقعة التاريخية» و«الرقم المتداول».

قد يكون من الممكن إثبات أن عملية عسكرية واسعة حدثت، وأن قرى تعرضت للتهجير، وأن السكان نزحوا، وأن القتال أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين، حتى عندما لا يكون من الممكن تحديد العدد الدقيق لكل ضحية. وهذه قاعدة مهمة في الكتابة التاريخية: غياب الرقم الدقيق لا يعني غياب الحدث.

ومن هنا ينبغي ألا يتحول الاختلاف في الأرقام إلى وسيلة لإنكار المعاناة الإنسانية.

فحتى عندما يعجز الباحث عن تحديد العدد النهائي للضحايا، فإن طبيعة الحرب نفسها، واتساع العمليات العسكرية، وحركة السكان، وشهادات المصادر المختلفة، كلها تسمح بإثبات أن المدنيين تحملوا جزءاً كبيراً من تكلفة الصراع.

كما ينبغي التمييز بين الخسائر المباشرة وغير المباشرة.

فالقتل المباشر نتيجة العمليات العسكرية يمثل نوعاً من الخسائر، لكن هناك خسائر أخرى قد تكون أقل ظهوراً في الوثائق الرسمية، مثل فقدان الممتلكات، وتدمير المنازل، ونقص الغذاء، وانقطاع الرعي والزراعة، والنزوح، وفقدان مصادر الدخل، وتفكك العائلات، وانتشار الخوف، وانقطاع التعليم والحياة الطبيعية.

وقد تستمر آثار الحرب بعد انتهاء المعارك بسنوات طويلة، بل قد يمتد بعضها إلى عقود كاملة، لأن انتهاء العمليات العسكرية لا يعني بالضرورة انتهاء النتائج التي أحدثتها الحرب في المجتمع. فالحرب قد تنتهي عسكرياً في سنة معينة، وقد تتوقف المعارك ويتراجع المقاتلون أو يهزمون، وتعود الدولة إلى فرض سيطرتها على المنطقة، لكن المجتمع الذي عاش الحرب لا يعود بالضرورة إلى الحالة التي كان عليها قبل اندلاعها. فالسكان الذين غادروا قراهم قد لا يتمكنون جميعاً من العودة، والذين عادوا قد يجدون أن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية قد تغيرت، وأن العلاقات التي كانت تربط القرية بمحيطها قد تعرضت للاضطراب، وأن الخوف الذي فرضته سنوات الصراع ترك أثراً في سلوك الأفراد والجماعات.

ومن هنا ينبغي التمييز بين النهاية العسكرية للحرب والنهاية التاريخية للحرب. فالنهاية العسكرية يمكن تحديدها بتاريخ أو معركة أو اتفاق أو انهيار طرف من أطراف الصراع، أما النهاية التاريخية فهي أكثر تعقيداً؛ لأنها تتعلق بالآثار التي تستمر بعد توقف السلاح. وقد تتغير الحدود الإدارية، أو تتبدل أنماط الاستقرار، أو تنتقل مجموعات من السكان، أو تفقد بعض العائلات مصادر رزقها، أو تتراجع مكانة زعامات محلية كانت تتمتع بنفوذ قبل الحرب. وبذلك لا يكون المجتمع بعد الحرب مجرد

مجتمع عاد إلى الحياة الطبيعية، وإنما مجتمعاً أعيد تشكيل جزء من بنيته بفعل الحرب والسياسات التي رافقتها.

وقد يعود بعض السكان إلى مناطقهم بعد انتهاء العمليات، لكن العودة نفسها لا تعني بالضرورة استعادة الحياة السابقة. فالقرية التي كانت قبل الحرب فضاءً مستقراً للسكن والزراعة والرعي قد تكون قد فقدت جزءاً من سكانها، أو تغيرت طرق الوصول إليها، أو تضررت مواردها، أو أصبحت خاضعة لمستوى أعلى من الرقابة الإدارية والأمنية. وقد تعود العائلات إلى منازلها، لكنها تعود إلى بيئة سياسية مختلفة، حيث أصبحت الدولة أكثر حضوراً، وأصبح السكان أكثر حذراً في علاقاتهم الاجتماعية والسياسية، وأصبحت تجربة الحرب جزءاً من الطريقة التي ينظرون بها إلى السلطة وإلى مستقبل المنطقة.

وفي المقابل، قد يستقر آخرون في أماكن جديدة، سواء نتيجة النزوح الذي فرضته ظروف الحرب أو بسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبها. ومع مرور الزمن يمكن أن تتحول حركة النزوح المؤقتة إلى استقرار دائم، وأن تظهر عائلات وجماعات في مناطق لم تكن جزءاً من مجالها السكاني التقليدي. وهكذا تصبح الحرب عاملاً في إعادة توزيع السكان، لا خلال المعارك فقط، وإنما أيضاً في السنوات التي تليها. وقد تكون هذه التحولات غير واضحة في السجلات العسكرية، لكنها تظهر عند دراسة التاريخ الاجتماعي للمنطقة، لأن نتائج الحرب لا تقاس فقط بعدد القتلى أو حجم الخسائر العسكرية، وإنما أيضاً بما أحدثته من تغييرات في أنماط السكن والعمل والعلاقات الاجتماعية.

وكان الاقتصاد المحلي من أكثر المجالات تعرضاً لمثل هذه التحولات. فالمجتمع الريفي في منطقة أغري كان يعتمد بدرجات مختلفة على الزراعة والرعي وتربية المواشي والحركة التجارية المحلية والحدودية. وعندما تصبح الأرض نفسها مجالاً للعمليات العسكرية، فإن النشاط الاقتصادي يتأثر بصورة مباشرة، وقد يؤدي الخوف من التنقل، أو اضطراب الطرق، أو فقدان المواشي، أو صعوبة الوصول إلى الأراضي والمراعي، أو تشديد الرقابة على المناطق الحدودية، إلى إضعاف القدرة على الاستمرار في أنماط الحياة التقليدية. وبذلك لا تكون الحرب مجرد حدث سياسي فوق المجتمع، وإنما قوة تدخل في صميم البنية الاقتصادية التي يقوم عليها ذلك المجتمع.

كما أن الحرب يمكن أن تغير طبيعة العلاقة بين السكان والدولة. ففي المجتمعات التي كانت الدولة الحديثة لا تزال تعمل على توسيع حضورها الإداري والأمني، قد تؤدي الثورة والحركة العسكرية التي أعقبها إلى تسريع عملية الانتقال من الحكم المحلي إلى السيطرة المركزية. فالدولة لا تكتفي بعد انتهاء القتال بإعادة انتشار قواتها، وإنما تسعى عادة إلى تثبيت نتائج الانتصار من خلال الإدارة والقانون والأمن وضبط الحدود ومراقبة الحركة وإعادة تنظيم المجال المحلي. ولذلك فإن آثار ثورة أغري ينبغي أن تدرس أيضاً في ضوء التحول الذي طرأ على طبيعة الدولة في شرق الأناضول، وعلى الطريقة التي أصبحت بها السلطة المركزية تتعامل مع السكان والمجال الجغرافي.

وهذا الجانب مهم بصورة خاصة لأن الصراع لم يكن يدور فقط حول السيطرة على الجبال، وإنما حول من يملك القدرة على تنظيم المجال الاجتماعي والسياسي. فالحركة الكوردية كانت تحاول الاستفادة من الروابط المحلية والعشائرية والجغرافية الجبلية لبناء مقاومة قادرة على الاستمرار، بينما كانت الدولة التركية تسعى إلى تفكيك الظروف التي تسمح لهذه المقاومة بإعادة إنتاج نفسها. ولذلك فإن السيطرة على السكان والطرق والقرى والحدود أصبحت جزءاً من الصراع السياسي نفسه. ومع انتهاء الثورة عسكرياً، بقيت آثار هذا الصراع في شكل علاقة جديدة بين المركز والمنطقة، وبين السلطة والسكان، وبين المجتمع المحلي ومؤسسات الدولة.

وقد يكون أثر الحرب أكثر عمقاً في ذاكرة الأجيال التي عاشت الحدث. فالطفل الذي شهد مغادرة أسرته لقريته، أو عاش الخوف من القصف والاشتباكات، أو فقد قريباً أو جاراً، لا ينظر إلى الحرب باعتبارها مجرد تاريخ مكتوب في الكتب. إنها تصبح جزءاً من ذاكرته الشخصية، ثم تتحول مع مرور الوقت إلى حكاية عائلية تروى للأبناء والأحفاد. وهكذا تنتقل الحرب من الذاكرة الفردية إلى الذاكرة العائلية، ومن الذاكرة العائلية إلى الذاكرة المحلية، ثم يمكن أن تتحول في ظروف معينة إلى جزء من الذاكرة السياسية والقومية الأوسع.

ومن هنا يتحول الحدث العسكري إلى ذاكرة اجتماعية. فالمعركة التي انتهت في يوم معين قد تبقى حاضرة في أسماء الأماكن، وفي قصص العائلات، وفي روايات الشيوخ، وفي الأغاني والحكايات، وفي صور الذين فقدوا حياتهم، وفي الروايات التي تتناقلها الأجيال. وقد لا تتطابق هذه الروايات دائماً مع الوثائق الرسمية، لكنها تظل مهمة للمؤرخ لأنها تكشف كيف عاش المجتمع الحدث وكيف فهمه وكيف أعاد تفسيره بعد مرور الزمن.

غير أن الذاكرة ليست تاريخاً بالمعنى المنهجي للكلمة. فالذاكرة الإنسانية انتقائية، وقد تتأثر بالزمن وبالتجربة الشخصية وبالانتماء السياسي وبالتحولات اللاحقة. وقد يتذكر شخص حادثة معينة بصورة تختلف عن شخص آخر عاشها في المكان نفسه. كما يمكن أن تتحول بعض الوقائع، مع مرور الزمن، إلى رموز سياسية تتجاوز تفاصيلها الأصلية. ولهذا فإن المؤرخ الذي يدرس ثورة آغري لا يستطيع أن يتعامل مع الذاكرة الشفوية باعتبارها وثيقة مكتملة بذاتها، ولا يستطيع في الوقت نفسه تجاهلها، بل عليه أن يضعها ضمن منظومة أوسع من المصادر ويقارنها بالوثائق العسكرية والإدارية والمراسلات الدبلوماسية والصحافة والمذكرات والشهادات.

وهنا تظهر مشكلة أخرى أكثر حساسية، وهي مشكلة الرواية التاريخية. فكل صراع كبير لا ينتهي بانتهاء المعارك؛ إذ يبدأ بعده صراع آخر حول تفسير ما حدث. وكل طرف يسعى إلى بناء رواية تمنح الحدث معنى يتوافق مع رؤيته السياسية والتاريخية. ففي الحالة التركية يمكن أن يقدم قمع ثورة آغري ضمن خطاب استعادة الأمن ووحدة الدولة وسيادتها على أراضيها وإنهاء التمرد المسلح. وفي المقابل، يمكن أن

تقدم الثورة في الذاكرة الكوردية بوصفها إحدى محاولات المقاومة القومية في مواجهة سياسة الدولة المركزية، وبوصفها جزءاً من تاريخ طويل من الصراع على الاعتراف بالهوية والحقوق السياسية.

ولا ينبغي النظر إلى وجود هاتين الروایتين باعتباره دليلاً على أن إحدى الروایتين صحيحة بالكامل والأخرى خاطئة بالكامل. فمهمة المؤرخ أكثر تعقيداً من الاختيار بين روايتين سياسيتين جاهزتين. إنه مطالب بإعادة بناء الحدث من خلال المصادر المتعددة، وأن يسأل عن الظروف التي أنتجت كل وثيقة، وعن الجهة التي كتبها، والغرض الذي كتبت من أجله، وما الذي تقوله وما الذي تصمت عنه. فالوثيقة الحكومية قد تكون شديدة الأهمية لأنها تسجل قرارات الدولة وتحركاتها، لكنها قد تعكس أيضاً منظور السلطة ومصالحها. والشهادة الشخصية قد تكشف تفاصيل لا تظهر في الوثائق الرسمية، لكنها تظل مرتبطة بذاكرة صاحبها وتجربته الفردية. والصحافة قد تقدم صورة عن النقاش العام، لكنها تتأثر بدورها بالرقابة والاتجاه السياسي للصحيفة.

ولهذا فإن دراسة آغري تحتاج إلى منهج نقدي للمصادر، لا إلى جمع المصادر بصورة كمية فقط. فالمؤرخ لا يصبح أكثر علمية بمجرد امتلاكه عشرات الوثائق، وإنما بقدرته على وضعها في سياقها ومقارنتها بعضها ببعض. فإذا اختلفت المصادر حول عدد الضحايا، مثلاً، لا ينبغي اختيار الرقم الأكبر لأنه يخدم رواية سياسية معينة، ولا اختيار الرقم الأصغر لأنه ورد في وثيقة رسمية، بل ينبغي دراسة مصدر كل رقم، وطريقة حسابه، والجهة التي أصدرته، والظروف التي أنتجته، ثم تحديد ما يمكن إثباته وما يبقى موضع خلاف.

وهذا لا يعني أن المؤرخ يجب أن يكون بلا موقف أخلاقي تجاه معاناة المدنيين. فالتعامل العلمي مع التاريخ لا يقتضي إلغاء البعد الإنساني للحدث. إن الاعتراف بمعاناة السكان، وبالخوف والنزوح وفقدان الأقارب والممتلكات، لا يتعارض مع الموضوعية التاريخية. وإنما تكمن المشكلة عندما يتحول التعاطف إلى بديل عن البحث، أو عندما تستخدم المعاناة لتبرير أرقام لا يمكن إثباتها، أو عندما يصبح الحكم الأخلاقي وسيلة لإغلاق السؤال التاريخي بدلاً من فتحه.

إن الاعتراف بالمعاناة الإنسانية لا يحتاج إلى تضخيم الأرقام، والحقيقة التاريخية لا تحتاج إلى المبالغة. بل إن قوة البحث التاريخي تكمن في قدرته على التمييز بين مستويات المعرفة المختلفة: ما تثبته الوثائق بصورة واضحة، وما تشير إليه عدة مصادر بصورة قوية، وما يمكن ترجيحه بناءً على القرائن، وما يبقى احتمالاً، وما لا يمكن إثباته حتى الآن. وهذه الحدود ليست ضعفاً في البحث، وإنما هي جزء من أمانته العلمية.

وفي حالة ثورة آغري، تكتسب هذه القاعدة أهمية خاصة لأن الحدث تحول منذ وقت مبكر إلى جزء من الذاكرة السياسية الكوردية والتركية. فلم تعد آغري مجرد

مواجهة عسكرية محدودة في أواخر عشرينيات القرن العشرين، بل أصبحت رمزاً في سرديات متعارضة حول الدولة والقومية والمقاومة والسيادة. ومن ثم فإن صورة الثورة تغيرت بحسب الموقع السياسي لمن يرويها: فقد تكون عند طرف رمزاً للتمرد الذي وجب القضاء عليه، وعند طرف آخر رمزاً للمقاومة التي تعرضت للقمع، بينما قد ينظر إليها المؤرخ من زاوية مختلفة، فيراها حدثاً مركباً يجمع بين التمرد المحلي، والتعبئة القومية، والصراع على السلطة، وبناء الدولة المركزية، والتنافس الإقليمي على الحدود.

وهنا تكمن أهمية الفصل بين التاريخ والذاكرة السياسية. فالذاكرة ضرورية لفهم الطريقة التي بقي بها الحدث حياً في الوعي الجمعي، لكنها لا يمكن أن تحل محل البحث التاريخي. والتاريخ لا يعني إلغاء الذاكرة، بل يعني فحصها ومقارنتها وتحديد موقعها ضمن بقية الأدلة. فالذاكرة تخبرنا كيف تذكّر المجتمع الحدث، بينما تساعد الوثيقة وغيرها من المصادر على معرفة ما يمكن إثباته عن الحدث نفسه. وبين الاثنين تقع مهمة المؤرخ الذي يحاول بناء صورة أكثر تركيماً وأقل خضوعاً للروايات الجاهزة.

ومن هذه الزاوية، فإن ثورة آغري لم تنته تماماً عندما انتهت المعارك. فقد بقيت آثارها في المجتمع، وفي علاقة السكان بالدولة، وفي الذاكرة المحلية، وفي الخطاب القومي، وفي الدراسات التاريخية التي تناولتها لاحقاً. وبقي السؤال حول المدنيين حاضراً بوصفه أحد الأسئلة الأساسية في فهم الثورة: ماذا حدث للسكان الذين عاشوا الحرب؟ كيف تغيرت حياتهم؟ ماذا حدث للقرى التي كانت مسرحاً للعمليات؟ وكيف أعادت الدولة تنظيم المنطقة بعد استعادة السيطرة؟ وكيف تحولت تجربة الحرب إلى ذاكرة انتقلت من جيل إلى آخر؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تسمح بنقل تاريخ آغري من مستوى تاريخ المعارك إلى تاريخ المجتمع، ومن سرد أسماء القادة وتحركات الجيوش إلى دراسة الإنسان الذي عاش داخل الحدث وتحمل نتائجه. فالمعركة قد تنتهي بانسحاب مقاتل أو سقوط موقع، لكن آثارها في المجتمع قد تحتاج إلى سنوات طويلة كي تظهر، وربما إلى أجيال حتى تكتمل صورتها. ولهذا فإن دراسة المدنيين ليست إضافة إنسانية إلى تاريخ الثورة فحسب، وإنما هي جزء من فهم بنيتها السياسية والاجتماعية ونتائجها التاريخية.

وعليه، فإن ثورة آغري ينبغي أن تفهم بوصفها حدثاً ترك أثراً مزدوجاً: أثراً سياسياً تمثل في تثبيت سلطة الدولة التركية وإنهاء المقاومة المسلحة المنظمة في المنطقة، وأثراً اجتماعياً امتد إلى السكان والاقتصاد وأنماط الاستقرار والعلاقات المحلية والذاكرة الجماعية. وبين هذين المستويين تظهر حقيقة تاريخية مهمة: أن الانتصار العسكري لا يمحو آثار الحرب، وأن سقوط الثورة لا يعني سقوط آثارها من ذاكرة المجتمع. فقد ينتهي السلاح، لكن تبقى الأسئلة التي ولدتها الحرب مفتوحة؛ وتبقى

القرى شاهدة، والعائلات حاملة للذاكرة، والأجيال اللاحقة تعيد تفسير الماضي وفق تجارب الحاضر.

ومن هنا يصبح المدنيون في تاريخ أغري أكثر من مجرد ضحايا للحرب؛ إنهم جزء من التاريخ الذي صنعتته الحرب وتركته وراءه. ومن خلال دراسة مصائرهم يمكن فهم الوجه الآخر للصراع، أي الوجه الذي لا يظهر في خرائط الجبهات ولا في تقارير العمليات العسكرية، لكنه يظهر في حركة السكان، وفي تغير القرى، وفي انقطاع طرق الحياة القديمة، وفي تشكل ذاكرة جماعية جديدة. وهذا هو الجانب الذي يجعل التاريخ الاجتماعي لثورة أغري ضرورياً لفهم تاريخها السياسي، لأن الدولة والحركة المسلحة لم تتصارعا فوق المجتمع، بل تصارعتا داخله، وتركنا أثراً عميقة في بنيته وفي ذاكرته وفي علاقته بالمكان والسلطة والهوية.

المدنيون بوصفهم جزءاً من معركة السيطرة على المجال

ومن الناحية السياسية، لم يكن المدنيون في ثورة أغري مجرد جمهور يقف خارج الصراع، ولا مجرد ضحايا عرضيين للحرب، بل كانوا جزءاً من المعادلة التي دارت حولها معركة السيطرة على المجال الاجتماعي والجغرافي والسياسي. فالدولة حين تواجه حركة مسلحة لا تواجه أفراداً يحملون السلاح فحسب، وإنما تواجه البيئة التي تسمح لهذه الحركة بأن تتحرك وتختبئ وتتزود بالمعلومات والغذاء والمأوى، وتعيد إنتاج قدرتها على الاستمرار. وفي المقابل، فإن المقاومة المسلحة لا تستطيع أن تبقى معزولة عن المجتمع الذي تتحرك في جغرافيته، لأن الجبل وحده لا يطعم المقاتل، ولا ينقل إليه الأخبار، ولا يوفر له شبكة العلاقات التي يحتاج إليها، ولا يمنحه القدرة على البقاء لفترة طويلة.

ولهذا أصبحت العلاقة بين الثورة والسكان واحدة من أهم عناصر الصراع في أغري. فلم تكن السيطرة على القرى والطرق والمراعي والممرات الجبلية مسألة عسكرية بحتة، بل كانت جزءاً من صراع أوسع على من يمتلك القدرة على تنظيم المجال ومن يملك حق الحركة داخله. فالدولة كانت تسعى إلى تحويل المنطقة من فضاء تستطيع المقاومة أن تتحرك فيه بحرية نسبية إلى مجال يخضع للمراقبة والإدارة والسيطرة الأمنية المباشرة. أما المقاومة فكانت تحاول الحفاظ على قدرتها على الحركة داخل هذا المجال، مستفيدة من الطبيعة الجبلية ومن الروابط المحلية والاجتماعية التي وفرت لها قدراً من الحماية والدعم.

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم أهمية المدنيين بصورة أكثر دقة. فالسكان لم يكونوا بالضرورة جميعاً مؤيدين للثورة، كما لا يصح افتراض أن المجتمع المحلي كان كتلة سياسية واحدة ذات موقف موحد. فقد كانت مواقف السكان تتأثر بالخوف والمصالح المحلية والروابط العشائرية والضغط العسكري والظروف الاقتصادية والعلاقات مع الدولة والمقاتلين على حد سواء. ولذلك ينبغي الحذر من اختزال المجتمع في صورة «مجتمع ثائر» أو «مجتمع موالي للدولة». فالمجتمعات الواقعة في مناطق

النزاع نادراً ما تكون بهذه البساطة؛ إذ يمكن للفرد الواحد أن يحاول في الوقت نفسه حماية أسرته، والحفاظ على ممتلكاته، وتجنب الاصطدام بالدولة، وعدم قطع علاقته بالمقاومة أو بأبناء عشيرته.

وهنا يظهر أحد أكثر أوجه الحرب تعقيداً: حين يصبح بقاء المجتمع نفسه مرتبطاً بقدرته على المناورة بين أطراف الصراع.

فالمقاومة تحتاج إلى المجتمع لكي تستمر، لكنها في الوقت نفسه قد تعرض هذا المجتمع للخطر بمجرد وجودها في محيطه. والدولة تحتاج إلى السكان لكي تثبت سيادتها وتجمع المعلومات وتفرض الإدارة، لكنها قد تجعلهم عرضة للشك والرقابة عندما تفترض أن بعضهم يمثل امتداداً اجتماعياً للمقاومة. وفي هذه الحالة لا يعود المدني خارج الحرب تماماً، كما لا يصبح مقاتلاً بالضرورة، بل يقع في منطقة رمادية شديدة الخطورة بين الطرفين.

كانت هذه المنطقة الرمادية أكثر وضوحاً في البيئة الجبلية التي قامت فيها ثورة آغري. فالجغرافيا التي منحت المقاتلين قدرة على الاختفاء والمناورة كانت في الوقت نفسه جغرافياً يعيش فيها السكان ويعملون ويتنقلون ويرعون مواشيهم ويزرعون أراضيهم. وكانت القرى والمراعي والممرات جزءاً من الحياة اليومية، لكنها أصبحت في ظروف الثورة جزءاً من المجال العسكري أيضاً. ومن ثم فإن أي محاولة لإعادة فرض السيطرة على الجبل كانت تنعكس بالضرورة على السكان الذين يعيشون فيه.

وهذا يكشف الفرق بين السيطرة العسكرية والسيطرة السياسية. فاحتلال موقع جبلي أو تفريق مجموعة من المقاتلين قد يحقق هدفاً عسكرياً محدوداً، لكنه لا يعني بالضرورة أن الدولة استعادت السيطرة الكاملة على المنطقة. السيطرة السياسية تحتاج إلى شيء أوسع: ضبط الطرق، وإعادة تنظيم الإدارة، ومراقبة الحدود، وإضعاف شبكات المقاومة، وإعادة إخضاع القرى، وإعادة بناء حضور الدولة بصورة تجعل عودة التمرد أكثر صعوبة.

ولهذا كان المدنيون جزءاً من معركة السيطرة على المجال حتى عندما لم يحملوا السلاح.

فالدولة لم تكن تريد فقط القضاء على المقاتلين، بل كانت تريد إنهاء البيئة التي تسمح بظهور المقاومة من جديد. والمقاومة، من جهتها، لم تكن تحاول فقط البقاء في الجبال، بل كانت تحتاج إلى الحفاظ على بيئة اجتماعية وسياسية تستطيع من خلالها إعادة إنتاج قوتها. وبذلك أصبح الصراع بين الدولة والمقاومة صراعاً على المكان والمجتمع معاً.

وهنا تكمن المعضلة الكبرى التي تكشفها الحروب الداخلية وحروب العصابات. ففي الحرب التقليدية قد يكون الفصل بين الجبهة والمجتمع المدني أكثر وضوحاً نسبياً، أما في حرب تقوم على الحركة داخل المجتمع والجغرافيا المحلية، فإن

الحدود تصبح أكثر هشاشة. المقاتل يتحرك بين السكان، والسكان يعيشون بالقرب من مناطق العمليات، والدولة تحاول اكتشاف شبكات الدعم، وكل طرف يحاول معرفة ما يفعله الطرف الآخر. وفي مثل هذه الظروف يصبح مجرد القرب الجغرافي من المقاومة مصدراً للاشتباه.

ولا يعني ذلك أن كل إجراء اتخذته الدولة تجاه السكان كان بالضرورة جزءاً من خطة واحدة متماسكة، أو أن كل السكان كانوا ينظرون إلى الدولة بالطريقة نفسها. فالتاريخ أكثر تعقيداً من هذه الثنائية. لكن ما يمكن ملاحظته هو أن منطق مكافحة التمرد يدفع الدولة بصورة عامة إلى توسيع مفهوم الأمن من ملاحقة المقاتل إلى مراقبة البيئة التي يتحرك فيها. وعندما تتسع دائرة الأمن بهذه الطريقة، تصبح آثار الحرب الاجتماعية أكبر من حجم الاشتباكات العسكرية نفسها.

- الدولة الحديثة في مواجهة مجتمع الجبل

تقدم ثورة آغري في هذا السياق مثلاً مهماً على التحول الذي شهدته العلاقة بين الدولة والمجتمعات المحلية في الأناضول الشرقي خلال العقود الأولى من القرن العشرين. فقد كانت الجمهورية التركية الناشئة تعمل على بناء دولة مركزية أكثر قدرة على الوصول إلى الأطراف، وعلى إخضاع المناطق التي كانت تتمتع تاريخياً بدرجات مختلفة من الاستقلال المحلي أو الإدارة غير المباشرة لسلطة مركزية أكثر انتظاماً.

وهذا التحول لم يكن عسكرياً فقط. فقد ارتبط بتوسيع الإدارة، وتثبيت سلطة الدولة، وتنظيم الحدود، وتطوير الأجهزة الأمنية والعسكرية، وإعادة تعريف العلاقة بين المركز والأطراف. ولذلك لم تكن ثورة آغري مواجهة منفصلة عن عملية بناء الدولة التركية الحديثة، بل وقعت داخل هذه العملية نفسها.

وفي المقابل، لم تكن المقاومة الكوردية مجرد قوة عسكرية تتحرك في الفراغ. فقد كانت مرتبطة بمجتمع محلي له بنيته العشائرية والاقتصادية والجغرافية، وبذاكرة سياسية تراكمت من مراحل سابقة من العلاقة بين السلطة المركزية والمجتمعات الكوردية. ومع ظهور الخطاب القومي الكوردي الحديث، بدأ جزء من هذا الصراع يأخذ معنى سياسياً يتجاوز الدفاع المحلي عن النفوذ أو الأرض، ليدخل في إطار أوسع يتعلق بالهوية والحقوق والسيادة والمستقبل السياسي.

ومن هنا أصبحت آغري نقطة التقاء بين مستويين من التاريخ: مستوى بناء الدولة القومية التركية، ومستوى تشكل المشروع القومي الكوردي الحديث. وبين هذين المشروعين كان المجتمع المحلي هو المجال الذي تجري فيه المواجهة الفعلية.

وهذا هو السبب في أن دراسة المدنيين لا ينبغي أن تفصل عن دراسة السياسة. فحين تحاول الدولة توسيع سلطتها إلى منطقة ما، فإنها لا تسيطر على الأرض وحدها؛ إنها تعيد تنظيم علاقة السكان بالأرض وبالإدارة وبالأمن وبالحدود. وحين تحاول

حركة قومية مسلحة إقامة نفوذها في المنطقة نفسها، فإنها بدورها تعيد تعريف علاقة السكان بالمقاومة وبالهوية وبالمشروع السياسي.

وبذلك يصبح المجتمع نفسه ميداناً للصراع على الشرعية.

فإذا استطاعت الدولة أن تفصل المقاومة عن المجتمع الذي تتحرك فيه، وتمنع إعادة إنتاج شبكاتها، وتفرض إدارة فعالة ومستقرة، فإن قدرة الثورة على الاستمرار تتراجع. وإذا استطاعت الثورة، في المقابل، أن تحافظ على روابطها الاجتماعية وأن تؤمن لنفسها شبكة من الدعم والمعلومات والحماية، فإن قدرتها على الصمود تزداد.

لكن هذه المعادلة لم تكن سهلة بالنسبة إلى المقاومة الكوردية في آغري. فالمشروع السياسي الذي بدأ يتجاوز إطار الانتفاضة المحلية كان يحتاج إلى موارد ومؤسسات وتنظيم واتصالات ودعم خارجي وبيئة اجتماعية قادرة على تحمل حرب طويلة. بينما كانت الدولة التركية تمتلك مؤسسات مركزية وجيشاً نظامياً وقدرة أكبر على تعبئة الموارد وفرض الإدارة ومراقبة الحدود.

وهنا ظهرت إحدى أهم نقاط عدم التوازن في الثورة.

فالدولة كانت تخوض الحرب باعتبارها دولة، بينما كانت المقاومة تحاول أن تتحول من قوة مسلحة إلى مشروع سياسي قادر على تحدي الدولة. وكان الفرق بين الطرفين لا يتعلق بعدد الجنود والسلاح فقط، بل بطبيعة القدرة على تنظيم المجتمع والمجال والموارد.

- المجتمع بين الدعم والخوف

ومن الخطأ كذلك النظر إلى السكان باعتبارهم مجرد مصدر للدعم اللوجستي للمقاتلين. فالمجتمع في زمن الحرب لا يتحرك فقط بدافع القناعة السياسية، وإنما يتأثر بالخوف والمصلحة والقرابة والحاجة والتهديد المباشر. ولذلك فإن العلاقة بين المقاومة والسكان كانت علاقة مركبة، فيها التضامن، وفيها الحذر، وفيها الإكراه أحياناً، وفيها محاولة النجاة.

فالفلاح الذي يقدم الطعام لمقاتل قد لا يكون بالضرورة قد اتخذ موقفاً سياسياً كاملاً من الثورة. ورب الأسرة الذي يساعد أحد أقاربه الموجودين في الجبل لا يعني بالضرورة أنه ينتمي إلى مشروع سياسي قومي. وكذلك فإن الشخص الذي يتعاون مع الدولة قد لا يكون بالضرورة معادياً للقضية الكوردية؛ فقد يكون دافعه حماية أسرته أو ممتلكاته أو تجنب العقاب.

إن هذه التفاصيل الصغيرة مهمة جداً للمؤرخ؛ لأنها تمنعه من تحويل المجتمع إلى مجرد أدوات في صراع النخب والقادة. فالسكان يمثلون مصالحهم ومخاوفهم وقراراتهم، حتى في الظروف التي تكون فيها مساحة الاختيار ضيقة للغاية.

ولذلك فإن دراسة المدنيين في آغري تتطلب التمييز بين مفاهيم مختلفة: التأييد السياسي، والتعاون الاجتماعي، والمساعدة العائلية، والخضوع تحت الضغط، والحياد، ومحاولة النجاة. وهذه المفاهيم لا يمكن وضعها في خانة واحدة.

- حملة ١٩٣٠ وإعادة تشكيل المجال

ومع انتقال الصراع إلى مرحلته الأخيرة، ازدادت أهمية السيطرة على المجال المدني. فلم يعد الهدف العسكري يقتصر على مطاردة مجموعات مسلحة في مناطق جبلية، وإنما أصبح مرتبطاً بإعادة فرض السيطرة على المنطقة ومنع عودة المقاومة مرة أخرى.

ولهذا اكتسبت حملة ١٩٣٠ أهمية تتجاوز كونها الجولة العسكرية الأخيرة. فقد جاءت في سياق سعي الدولة التركية إلى حسم التمرد بصورة نهائية، مستفيدة من تفوقها في الموارد العسكرية والتنظيمية، ومن قدرتها على استخدام القوات النظامية والوسائل العسكرية الحديثة، ومن أهمية ضبط الحدود والمجال المحيط بالثورة.

وفي هذه المرحلة، لم يعد السؤال العسكري مجرد: أين يوجد المقاتلون؟

بل أصبح السؤال الأوسع:

كيف يمكن منع عودة المقاومة بعد القضاء على قوتها المسلحة؟
وهذا السؤال يقود مباشرة إلى المجتمع.

فالقضاء على المقاتلين لا يضمن وحده نهاية التمرد إذا بقيت البيئة الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تعيد إنتاجه. ولذلك فإن إنهاء الثورة عسكرياً كان يحتاج إلى تثبيت نتيجة عسكرية على الأرض من خلال إعادة بناء السيطرة الإدارية والأمنية، وإعادة تنظيم المجال الذي كانت المقاومة تتحرك فيه.

وهكذا أصبح عام ١٩٣٠ نقطة تحول مزدوجة: نهاية عسكرية للمقاومة المسلحة، وبداية مرحلة جديدة في علاقة الدولة بالمجتمع المحلي.

لقد تغير ميزان القوة بصورة حاسمة. فقد فقدت المقاومة قدرتها على العمل كقوة مسلحة واسعة النطاق، بينما أصبحت الدولة أكثر قدرة على فرض وجودها المباشر في المنطقة. ومع ذلك، فإن استعادة السيطرة العسكرية لا تعني أن المجتمع عاد فوراً إلى وضعه السابق.

فالحرب تترك وراءها فراغات لا تظهر في التقارير العسكرية بسهولة.
قرية فقدت سكاناً.

أسرة فقدت مصدر رزقها.

مزرعة تعطلت.

قطعان تفرقت.

طريق أصبح خطراً.

عائلة اضطرت إلى الرحيل.
وعلاقات اجتماعية انقطعت أو تغيرت.
وهذه الآثار لا تختفي بمجرد توقف إطلاق النار.

- النهاية العسكرية والنهاية التاريخية

ولهذا ينبغي التمييز بوضوح بين النهاية العسكرية للحرب والنهاية التاريخية للحرب.
النهاية العسكرية يمكن تحديدها بوضوح نسبي: تتوقف العمليات الكبرى، تتفكك القوة المسلحة، تستعيد الدولة مواقعها، وتنتهي القدرة المنظمة على مواصلة القتال.
أما النهاية التاريخية فهي أكثر تعقيداً.

فقد تستمر آثار الحرب في السكان والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والذاكرة السياسية لعقود. وقد ينتقل الحدث من جيل إلى آخر من خلال القصص العائلية والروايات المحلية والذاكرة الشفوية. وقد يتحول من تجربة عاشها أشخاص محددون إلى رمز سياسي تستخدمه أجيال لم تعيش الحدث نفسه.
وهذا ما يجعل ثورة آغري تتجاوز حدود الفترة ١٩٢٦-١٩٣٠.

فالثورة انتهت بوصفها قوة عسكرية، لكنها لم تنته بوصفها موضوعاً في الذاكرة السياسية الكردية والتركية. وبقيت أسماء القادة، وأماكن المعارك، والقرى، والجبال، وحكايات الزوج والمواجهة، حاضرة بدرجات مختلفة في الذاكرة التي أعادت الأجيال اللاحقة من خلالها تفسير الحدث.

ومن هنا فإن دراسة آثار الثورة لا ينبغي أن تتوقف عند السؤال: كم استمرت العمليات العسكرية؟

بل ينبغي أن تسأل أيضاً: كيف تغير المجتمع بعد الحرب؟

هل عاد السكان إلى قراهم؟

هل عادت الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها؟

كيف تأثرت الزراعة والرعي؟

كيف تغيرت حركة السكان عبر الحدود؟

كيف أعادت الدولة تنظيم حضورها الإداري والأمني؟

كيف أثرت الحرب في العلاقات بين العائلات والعشائر؟

وكيف تحولت تجربة الحرب إلى ذاكرة تنتقل من جيل إلى آخر؟

هذه الأسئلة هي التي تسمح بفهم الأثر التاريخي الحقيقي للثورة.

- المدني والذاكرة السياسية

ومن أكثر النتائج أهمية أن تجربة المدنيين لا تبقى دائماً في شكل وثيقة رسمية. فجزء كبير منها يعيش في الذاكرة الشفوية والعائلية والمحلية. وقد تحمل الأسرة قصة

نزوح، أو فقدان قريب، أو ترك قرية، أو فقدان أرض، أو عبور حدود، ثم تنتقل هذه القصة إلى الأبناء والأحفاد.

لكن الذاكرة ليست التاريخ بالمعنى العلمي الدقيق.

فالذاكرة انتقائية، وقد تعيد ترتيب الأحداث وفق التجربة الشخصية أو الانتماء السياسي أو الصدمة الجماعية. وقد تختلط فيها الوقائع بالتفسير، والشهادة بالسمع، والتجربة الشخصية بالرواية الجماعية. ولهذا فإن المؤرخ لا يستطيع أن يرفض الذاكرة لمجرد أنها شفوية، كما لا يستطيع أن يقبلها بوصفها حقيقة مكتملة لمجرد أنها شهادة ناجٍ أو شاهد عيان.

المنهج التاريخي الأكثر دقة هو وضع هذه الشهادات في مواجهة مصادر أخرى: الوثائق الإدارية والعسكرية، والمراسلات الدبلوماسية، والصحافة، والمذكرات، والتقارير الأجنبية، والوثائق المحلية، وما أمكن من الروايات الشفوية.

عندها يمكن التمييز بين ما يمكن إثباته، وما يمكن ترجيحه، وما يبقى محل خلاف. وهذا التمييز بالغ الأهمية في دراسة أغري، لأن الثورة تحولت لاحقاً إلى جزء من الذاكرة السياسية للقضية الكوردية، كما دخلت في الروايات الرسمية والسياسية المتعلقة بتاريخ الجمهورية التركية. ولذلك فإن بعض الوقائع قد تكون محل تفسير متعارض، وبعض الأرقام قد تختلف بين المصادر، وبعض الشهادات قد تحمل أثراً واضحاً للذاكرة السياسية التي تشكلت بعد الحدث.

ولا يعني هذا أن المؤرخ يجب أن يقف في منطقة محايدة باردة تجاه معاناة المدنيين. فالاعتراف بمعاناة البشر ليس موقفاً سياسياً بالضرورة، وإنما هو جزء من مسؤولية الكتابة التاريخية. لكن التعاطف مع الضحايا لا يبرر اختراع الوقائع، كما أن الالتزام بالمنهج العلمي لا يبرر تجاهل الضحايا. وهنا تكمن أخلاقية المؤرخ.

- بين الأرقام والإنسان

وفي هذا السياق، تبرز مسألة الأعداد والخسائر بوصفها من أكثر القضايا حساسية. فالحرب تخلق أرقاماً كثيرة، لكن الأرقام لا تكون متساوية في درجة موثوقيتها. وقد تختلف التقديرات بحسب مصدرها، وهدفها، والجهة التي أنتجتها، والمرحلة التي وثقت فيها.

ولهذا فإن التاريخ العلمي لا يحتاج إلى تضخيم أعداد الضحايا حتى يثبت حجم المأساة.

فالقرية التي تهدمت، والأسرة التي فقدت منزلها، والإنسان الذي اضطر إلى ترك أرضه، والمجتمع الذي تغيرت بنيته، كلها حقائق تاريخية حتى عندما لا يمكن تحويلها إلى رقم نهائي.

بل إن الإصرار على رقم غير موثوق قد يضعف الرواية التاريخية بدل أن يقويها. ولهذا ينبغي أن يكون موقف المؤرخ واضحاً: يثبت الرقم عندما يكون له سند قوي، ويذكر التقدير عندما يكون تقديرياً، ويعرض الاختلاف عندما تختلف المصادر، ولا يحول الرواية السياسية إلى حقيقة إحصائية لمجرد أنها تخدم سردية معينة.

- أغري بوصفها تجربة اجتماعية وسياسية

وبهذا المعنى، فإن ثورة أغري لا ينبغي أن تقرأ فقط من خلال سلسلة المعارك التي بدأت قبل ١٩٣٠ وانتهت بالحملة العسكرية الأخيرة، وإنما بوصفها تجربة تاريخية أعادت تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع في منطقة حدودية وجبلية ذات أهمية سياسية وقومية.

فالجيش كان طرفاً في الحرب، لكنه لم يكن المجتمع. والقادة كانوا جزءاً من الثورة، لكنهم لم يكونوا الثورة كلها. والمقاتلون كانوا القوة المسلحة، لكن الحرب جرت في فضاء عاش فيه مدنيون لهم حياتهم ومصالحهم وذكرياتهم.

وهذا يعني أن المجتمع لم يكن خلفية صامتة للأحداث، بل كان جزءاً من البنية التي جعلت الثورة ممكنة، ثم جعلت الدولة قادرة على مواجهتها، ثم حملت آثارها بعد انتهائها.

ومن هنا يمكن القول إن ثورة أغري تفهم بصورة أكثر اكتمالاً عندما تقرأ على ثلاثة مستويات مترابطة:

المستوى العسكري: ويتمثل في المواجهة بين القوات التركية والمقاتلين الكورد، وتطور العمليات، وتغير ميزان القوة، وانتهاء المقاومة المسلحة.

المستوى السياسي: ويتمثل في التحول من الانتفاضات المحلية إلى مشروع قومي أكثر تنظيماً، ودور خوييون والقيادة السياسية والعسكرية، وطبيعة المشروع الذي أراد تحويل المقاومة من فعل محلي إلى قضية سياسية أوسع.

المستوى الاجتماعي: ويتمثل في السكان والقرى والعشائر والاقتصاد والزواج والعلاقات المحلية والذاكرة التي حملت آثار الصراع إلى ما بعد ١٩٣٠.

وهذه المستويات الثلاثة لا يمكن فصل بعضها عن بعض. فالمعركة العسكرية كانت تعبيراً عن صراع سياسي. والصراع السياسي لم يكن يجري في الفراغ، بل داخل مجتمع محدد. والمجتمع هو الذي تحمل جزءاً كبيراً من نتائج الحرب. وبالتالي فإن إدخال المدنيين في تاريخ أغري لا يعني الخروج من التاريخ السياسي أو العسكري، وإنما يعني تعميق التاريخ السياسي نفسه.

فالساسة ليست قرارات القادة فقط.
والدولة ليست الحكومة والجيش فقط.
والثورة ليست المقاتلين فقط.

إن الدولة والمقاومة والجيش والإدارة والحدود والقرية والعشيرة والأسرة والاقتصاد والذاكرة كلها كانت أجزاء من منظومة تاريخية واحدة، تفاعلت داخلها قوى متعددة، وأنتجت في النهاية نتيجة عسكرية وسياسية واجتماعية امتدت آثارها إلى ما بعد سقوط الثورة.

- ما بعد سقوط الثورة

ولذلك فإن سنة ١٩٣٠ لا ينبغي أن تفهم بوصفها خاتمة بسيطة لقصة بدأت قبلها بأربع سنوات. لقد كانت سنة حاسمة في تاريخ المنطقة، لأنها شهدت انهيار القدرة العسكرية للمقاومة وإعادة تثبيت سلطة الدولة، لكنها في الوقت نفسه دشنت مرحلة جديدة من العلاقة بين الدولة والمجتمع في آغري.

لقد تغيرت البيئة السياسية.

وتغيرت البيئة الأمنية.

وتغيرت قدرة السكان على الحركة.

وتأثرت شبكات العلاقات التي كانت تسمح للمقاومة بالبقاء.

وتغيرت طبيعة حضور الدولة في المنطقة.

وفي المقابل، بقيت آثار التجربة داخل الذاكرة المحلية والسياسية.

وهنا تظهر مفارقة تاريخية مهمة: قد تنتصر الدولة عسكرياً، لكنها لا تستطيع بالضرورة أن تمحو الحدث من الذاكرة؛ وقد تهزم الثورة عسكرياً، لكنها تستطيع أن تبقى حاضرة بوصفها رمزاً سياسياً.

وهذا ما يجعل دراسة المدنيين أكثر من مجرد إضافة فصل عن الخسائر البشرية. إنها محاولة لفهم ما يحدث عندما تتحول الحرب من مواجهة بين قوتين إلى تجربة يعيشها مجتمع بأكمله.

فالمكان نفسه يصبح وثيقة.

والقرية تصبح ذاكرة.

والزواج يصبح جزءاً من التاريخ الاجتماعي.

والخوف يصبح أثراً غير مرئي في الوثائق.

والقصة التي يرويها أحد الناجين قد تصبح، بعد عقود، جزءاً من الوعي التاريخي لعائلة أو منطقة أو جماعة سياسية.

ومن هنا فإن المؤرخ لا يدرس فقط ما حدث في ساحة المعركة، وإنما يدرس أيضاً ما حدث للإنسان الذي عاش بالقرب منها.

الخلاصة

لقد كانت ثورة أغري، في جوهرها، أكثر من مواجهة عسكرية بين جيش ومقاتلين. كانت صراعاً على السلطة والمجال والهوية والشرعية، جرى داخل مجتمع محدد وفي منطقة ذات أهمية جغرافية وحدودية واستراتيجية. ولذلك لم يكن المدني عنصراً ثانوياً في هذه المعادلة، بل كان في كثير من الأحيان يقع في قلبها دون أن يختار ذلك.

فالمقاومة احتاجت إلى المجتمع لكي تستمر. والدولة احتاجت إلى السيطرة على المجتمع لكي تنهي المقاومة.

وبين الطرفين وجد السكان أنفسهم أمام حرب لم تكن نتائجها مرتبطة فقط بمن يسيطر على الجبل، وإنما بمن يستطيع إعادة تنظيم الحياة بعد انتهاء المعارك.

ولهذا فإن نجاح الدولة في إنهاء الثورة لا يقاس فقط بسقوط المواقع العسكرية وتفكك القوات المسلحة للمقاومة، بل أيضاً بقدرتها على إعادة بناء الاستقرار وإعادة تنظيم المجال الاجتماعي والسياسي الذي خرج من الحرب. وبالمقابل، فإن تقييم الثورة لا ينبغي أن يقتصر على عدد المعارك التي خاضتها أو المواقع التي سيطرت عليها، وإنما يجب أن يشمل قدرتها على تحويل مشروعها السياسي إلى قوة قادرة على الاستمرار، وعلى حماية المجتمع الذي ادعت أنها تقاتل من أجله.

وهذه كانت إحدى المعضلات الكبرى في تجربة أغري.

فالمقاومة حملت خطاباً قومياً تجاوز حدود الانتفاضة المحلية، وحاولت أن تمنح الصراع معنى سياسياً أوسع، لكنها ظلت تواجه اختلالاً هائلاً في ميزان القوة مع دولة حديثة تمتلك الجيش والإدارة والموارد والقدرة على تعبئة المجال السياسي والعسكري.

أما المجتمع، فدفع ثمناً لا يمكن اختزاله في نتائج المعارك وحدها. لقد عاش الخوف.

وتحمل اضطراب الحياة.

وتأثرت الزراعة والرعي والحركة الاقتصادية.

وتعرضت بعض الأسر للنزوح أو فقدان الممتلكات.

وتغيرت علاقات السكان بالدولة وبالمكان وبالحدود.

ثم حمل الناجون ذاكرتهم إلى الأجيال التالية.

وهكذا أصبح المدني في تاريخ أغري ليس مجرد ضحية هامشية للحرب، وإنما شاهداً على طبيعة الحرب نفسها.

فالقرى التي تغيرت، والعائلات التي نزحت، والأراضي التي تعطلت، والممتلكات التي فقدت، والعلاقات الاجتماعية التي انقطعت أو أعيد تشكيلها، والقصص التي انتقلت من جيل إلى آخر، كلها أجزاء من تاريخ الثورة، حتى عندما لا يمكن دائماً تحويلها إلى أرقام دقيقة.

ومن ثم فإن الكتابة التاريخية الجادة عن آغري مطالبة بتجنب خطأين متناقضين: أولهما تحويل التاريخ إلى مجموعة من الأرقام التي لا يمكن التحقق من جميعها، وثانيهما تجاهل الخسائر المدنية بحجة أن الأرقام غير محسومة. والمنهج الأكثر صرامة هو إثبات ما يمكن إثباته، ومقارنة الروايات، وتمييز الوثيقة عن الشهادة، والشهادة عن الذاكرة، والرواية السياسية عن الحقيقة القابلة للتحقق، مع الاعتراف الواضح بمواطن النقص والخلاف.

فالذاكرة مهمة، لكنها ليست بديلاً عن التاريخ. والوثيقة مهمة، لكنها ليست دائماً صورة كاملة عن الواقع. والشهادة الإنسانية ضرورية، لكنها تحتاج إلى المقارنة والنقد. والرقم مفيد، لكنه لا يستطيع وحده أن يشرح المأساة.

وفي النهاية، فإن سقوط ثورة آغري عسكرياً سنة ١٩٣٠ لم يكن نهاية آثارها. فقد انتهت القدرة المنظمة على القتال، لكن آثار الحرب بقيت في المجتمع والمكان والذاكرة. ولهذا فإن الحدث لم ينته عندما سكنت البنادق، بل دخل مرحلة أخرى: مرحلة الذاكرة والتفسير وإعادة بناء الرواية التاريخية.

ومن هنا يصبح السؤال الأكثر أهمية في دراسة ثورة آغري ليس فقط:

من انتصر؟ ومن هُزم؟

وإنما:

ماذا حدث للمجتمع الذي دارت الحرب فوق أرضه؟

إن هذا السؤال ينقل البحث من تاريخ المعركة إلى تاريخ الإنسان، ومن خرائط العمليات العسكرية إلى جغرافية المجتمع، ومن لحظة الهزيمة إلى آثارها الممتدة. وعندها تظهر آغري لا بوصفها مجرد صفحة عسكرية في تاريخ الصراع الكوردي-التركي، بل بوصفها تجربة تاريخية مركبة تداخل فيها بناء الدولة الحديثة مع المشروع القومي الكوردي، وتداخلت فيها الحرب مع المجتمع، والجغرافيا مع السياسة، والهزيمة العسكرية مع الذاكرة، لتترك آثاراً تجاوزت سنة ١٩٣٠ واستمرت في تشكيل النقاش حول الدولة والمجتمع والقومية والسلطة والهوية في المنطقة.

• Robert W. Olson, *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880–1925*. Austin: University of Texas Press, 1989.

• Martin van Bruinessen, *Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan*. London: Zed Books, 1992.

• Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States, AD 990–1992*. Oxford: Blackwell, 1992.

• Feroz Ahmad, *The Making of Modern Turkey*. London: Routledge, 1993.

• David McDowall, *A Modern History of the Kurds*. London: I.B. Tauris, 2004.

• Erik J. Zürcher, *Turkey: A Modern History*. 3rd ed. London: I.B. Tauris, 2004.

• Wadie Jwaideh, *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006.

الرابع والعشرون: العلاقة بين ثورة آغري وثورة الشيخ سعيد والتحول في الفكر السياسي الكوردي

تمثل ثورة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥ وثورة آغري التي تطورت بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٠ مرحلتين بالغتي الأهمية في التاريخ المبكر للمقاومة الكوردية داخل الجمهورية التركية الناشئة، غير أن وضعهما في إطار واحد من دون التمييز بين الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية التي أنتجت كل واحدة منهما يؤدي إلى اختزال مسار تاريخي كان أكثر تعقيداً وتدرجاً. فالثورتان لم تكونا صورتين متطابقتين لحدث واحد، ولم تصدرا عن البنية السياسية والاجتماعية نفسها، ولم تتحركا بالوسائل ذاتها، ولم تحمل قيادتهما بالضرورة التصور السياسي نفسه. ومع ذلك، فإن وجودهما ضمن فترة زمنية متقاربة، ووقوعهما في مواجهة مشروع الدولة المركزية التركية، وارتباطهما بالمناطق الكوردية في شرق الأناضول، يجعلان المقارنة بينهما ضرورية لفهم التحولات التي طرأت على طبيعة المقاومة الكوردية وعلى طريقة تفكير النخب السياسية الكوردية في السنوات الأولى من عمر الجمهورية.

تشارك ثورة الشيخ سعيد وثورة آغري في أنهما جاءتا في مرحلة كانت فيها الدولة التركية الجديدة تعمل على تثبيت سلطتها وإعادة بناء مؤسساتها السياسية والإدارية والعسكرية على أسس مركزية وقومية. كما تشتركان في أن قطاعات من المجتمع الكوردي وجدت نفسها أمام سياسات دولة تسعى إلى تقليص أشكال الاستقلال المحلي، وإعادة تنظيم المجال الاجتماعي والسياسي، وتوسيع سلطة المركز على المناطق الطرفية. إلا أن هذا التشابه العام لا ينبغي أن يحجب الاختلاف في طبيعة كل تجربة. فقد كان العامل الديني والعشائري أكثر وضوحاً في تعبئة ثورة الشيخ سعيد، بينما ظهرت في مرحلة آغري صورة أكثر وضوحاً للتنظيم القومي السياسي، خصوصاً بعد تأسيس خويون سنة ١٩٢٧، كما أصبحت العلاقات الإقليمية والدولية أكثر حضوراً في صياغة القضية وفي محاولة دعم المقاومة. كذلك اختلفت طبيعة القيادة، واختلفت الخبرة السياسية التي تراكمت بين التجريبتين، وتغيرت نظرة قسم من النخبة الكوردية إلى طبيعة الدولة التركية وإلى الوسائل التي يمكن استخدامها لمواجهتها.

وتكمن القيمة الحقيقية للمقارنة في أنها تكشف أن الحركة السياسية الكوردية لم تكن منذ بدايتها حركة ثابتة ذات خطاب واحد، وإنما كانت في طور تشكل وتعلم مستمرين. فالفترة الواقعة بين ١٩٢٥ و ١٩٣٠ شهدت تغيراً في لغة المقاومة، وفي طبيعة التنظيم، وفي العلاقة بين القيادة والمجتمع، وفي تصور القضية الكوردية، وفي الوسائل التي يمكن من خلالها تحويل الشعور بالهوية والانتماء إلى مشروع سياسي. ولهذا فإن ثورة الشيخ سعيد وآغري يمكن النظر إليهما باعتبارهما محطتين داخل مسار تاريخي أوسع انتقلت خلاله المقاومة بصورة تدريجية، وإن لم يكن ذلك

انتقالاً خطياً أو مكتملاً، من أشكال يغلب عليها الطابع المحلي والديني والعشائري إلى أشكال أكثر ارتباطاً بالخطاب القومي والتنظيم السياسي والعلاقات الخارجية.

ومع ذلك، فإن من الأخطاء المنهجية أن نضع بين الثورتين حداً فاصلاً صارماً فنقول إن الأولى كانت دينية والثانية قومية، وكأن التاريخ شهد تحولاً مفاجئاً من نموذج إلى آخر. فالدين لم يختف من المجال السياسي الكوردي بعد ١٩٢٥، والعشيرة لم تفقد دورها في آغري، كما أن الشعور القومي لم يكن غائباً تماماً عن ثورة الشيخ سعيد. المسألة الأدق هي أن وزن هذه العناصر تغير، وأن طريقة استخدامها داخل العمل السياسي تغيرت، وأنها بدأت تدخل في أطر تنظيمية مختلفة. فالديني والقومي والعشائري والمحلي لم تكن عناصر متناقضة بالضرورة، وإنما تداخلت بدرجات مختلفة وفق الظروف التاريخية والاجتماعية لكل مرحلة.

كانت ثورة الشيخ سعيد وليدة مرحلة شديدة الحساسية من تاريخ الأناضول. فقد جاءت بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية، وفي سياق انهيار نظام سياسي إمبراطوري كان يقوم على ترتيبات مختلفة للعلاقة بين المركز والأطراف، ثم قيام جمهورية جديدة تسعى إلى بناء دولة مركزية حديثة ذات هوية قومية أكثر تجانساً. وكان إلغاء السلطنة ثم إلغاء الخلافة من الأحداث التي حملت دلالات سياسية واجتماعية ودينية عميقة، لأنها لم تكن مجرد تعديلات دستورية أو مؤسساتية، بل كانت جزءاً من عملية واسعة لإعادة تعريف طبيعة السلطة وموقع الدين في الدولة وعلاقة المجتمع بالمؤسسات المركزية.

في هذا المناخ ظهرت توترات متعددة في المناطق الكوردية. فقد وجدت أنماط قديمة من السلطة المحلية والعلاقات العشائرية والدينية نفسها في مواجهة مشروع مركزي يسعى إلى توسيع نفوذه وإعادة تنظيم المجال الإداري والأمني والسياسي. كما أن قطاعات من المجتمع كانت تنظر إلى إلغاء الخلافة باعتباره تحولاً عميقاً في النظام الذي اعتادت عليه، في الوقت الذي كانت فيه المسألة الكوردية تتبلور تدريجياً داخل واقع سياسي جديد فرضته الجمهورية.

ومن ثم فإن ثورة الشيخ سعيد لا يمكن تفسيرها بعامل واحد. فاختزالها في كونها ثورة دينية فقط يتجاهل البعد الكوردي والسياسي والاجتماعي الذي أحاط بها، كما أن وصفها بأنها ثورة قومية كوردية مكتملة وفق المفاهيم التي تطورت لاحقاً يؤدي إلى إسقاط مفاهيم زمنية لاحقة على واقع سنة ١٩٢٥. لقد كانت الثورة نتاج تفاعل معقد بين الدين والسياسة والقومية والعشيرة والمجتمع المحلي وسياسات المركز والتحول التي شهدتها الدولة التركية. وهذه الطبيعة المركبة هي التي جعلها ذات أهمية كبيرة في دراسة نشوء وتطور الفكر السياسي الكوردي.

كان الدين أحد أهم مصادر التعبئة في ثورة الشيخ سعيد، خصوصاً في ظل التحولات التي أعادت تحديد موقع المؤسسة الدينية ورمزية الخلافة داخل الدولة الجديدة. وقد منح الخطاب الديني الثورة قدرة على الوصول إلى شرائح اجتماعية واسعة،

ووفر لها لغة تعبئة ذات تأثير قوي في مجتمع كانت فيه الرموز الدينية جزءاً مهماً من الحياة العامة. لكن هذا الحضور الديني لا يعني أن البعد الكوردي كان غائباً. فقد جرت الثورة في بيئة كوردية بدرجة كبيرة، وكانت العلاقة بين السكان والدولة المركزية من القضايا الأساسية التي شكلت المناخ السياسي الذي سبقها، كما كانت مسائل الهوية واللغة والإدارة المحلية وموقع الزعامات الكوردية جزءاً من التحولات التي أثرت في العلاقة بين المجتمع والدولة.

ولهذا فإن السؤال التاريخي الأكثر دقة ليس ما إذا كانت ثورة الشيخ سعيد دينية أم قومية، وإنما كيف تداخل الديني والقومي والاجتماعي والسياسي داخلها. فالقومية الكوردية كانت في ذلك الوقت لا تزال تمر بمرحلة تشكل، ولم تكن قد وصلت إلى البنية التنظيمية والسياسية التي ستظهر بصورة أوضح في السنوات التالية. ولذلك فإن استخدام النموذج القومي الذي تطور لاحقاً للحكم على ثورة ١٩٢٥ قد يؤدي إلى تجاهل خصوصية اللحظة التاريخية التي ولدت فيها.

غير أن أهمية ثورة الشيخ سعيد لا تتوقف عند ظروف اندلاعها، بل تمتد إلى ما تركته من آثار في التفكير السياسي الكوردي بعد هزيمتها. فقد كشفت التجربة بصورة قاسية حجم الفارق بين قوة اجتماعية تستطيع تعبئة السكان وبين دولة مركزية حديثة تمتلك جيشاً منظماً وأجهزة أمنية وإدارة مركزية وقدرة واسعة على تعبئة الموارد. كما أظهرت أن القدرة على إشعال انتفاضة واسعة لا تعني بالضرورة امتلاك القدرة على إدارتها لفترة طويلة أو تحويلها إلى مشروع سياسي مستقر.

كانت الهزيمة إذن تجربة عسكرية، لكنها تحولت أيضاً إلى درس سياسي. فقد أصبح من الواضح أمام قطاعات من النخب الكوردية أن المقاومة تحتاج إلى ما هو أبعد من الشجاعة العسكرية والتعبئة المحلية. كانت تحتاج إلى تنظيم أكثر تماسكاً، وإلى قيادة تستطيع التنسيق بين مناطق مختلفة، وإلى وسائل اتصال وإمداد، وإلى قدرة على صياغة خطاب سياسي يتجاوز حدود القرية والعشيرة والمنطقة، وإلى شبكة علاقات خارجية تسمح بإخراج القضية من إطارها المحلي ووضعها في المجال الإقليمي والدولي.

ومن هنا يمكن النظر إلى الفترة التي أعقبت سنة ١٩٢٥ باعتبارها مرحلة من التعلم السياسي. لم تكن تجربة الشيخ سعيد مجرد ثورة فشلت عسكرياً وانتهت، بل أصبحت خبرة أعادت من خلالها النخبة الكوردية التفكير في طبيعة الدولة التي تواجهها، وفي طبيعة الأدوات المطلوبة لمواجهتها. لقد كشفت الثورة حدود الاعتماد على البنية المحلية والدينية والعشائرية عندما تواجه دولة حديثة تمتلك مؤسسات مركزية وقدرة عسكرية وإدارية متفوقة.

في هذا السياق جاءت آغري، لا بوصفها تكراراً ميكانيكياً لتجربة الشيخ سعيد، وإنما بوصفها جزءاً من مرحلة جديدة كانت فيها المقاومة الكوردية قد اكتسبت خبرة سياسية وعسكرية من التجربة السابقة. كانت الجمهورية التركية قد قطعت خطوات

إضافية في بناء مؤسساتها المركزية، وأصبحت خبرتها في التعامل مع الانتفاضات المسلحة أكبر، في حين كانت النخبة السياسية الكوردية قد بدأت بدورها تبحث عن وسائل جديدة لتنظيم القضية.

وتكتسب آغري أهميتها بصورة خاصة من ارتباطها بتأسيس خويون سنة ١٩٢٧. فظهور خويون مثل محاولة لبناء إطار سياسي قومي يتجاوز الحدود المحلية، وجمع بين العمل السياسي والتنظيم والدعاية والعلاقات الخارجية ودعم المقاومة. ولم تكن هذه الخطوة مجرد تغيير في اسم التنظيم، بل كانت تعبيراً عن تغير في تصور القضية نفسها. فلم تعد المقاومة مجرد انفجار محلي ضد سلطة الدولة، وإنما بدأت تقدم بوصفها جزءاً من قضية قومية أوسع لها امتدادات خارج حدود المنطقة التي تدور فيها العمليات العسكرية.

وكان هذا التحول بالغ الدلالة في تاريخ الفكر السياسي الكوردي. فقد أصبح السؤال يتعلق بكيفية بناء قضية مشتركة تتجاوز الانتماء المحلي، وكيف يمكن تحويل الشعور القومي إلى تنظيم سياسي، وكيف يمكن ربط العمل العسكري بالعمل السياسي والدبلوماسي، وكيف يمكن استخدام العلاقات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز موقع الحركة الكوردية.

ومع ذلك، لم يكن هذا التحول قطيعة مع الماضي. فقد بقيت البنية العشائرية حاضرة في آغري، وظلت الروابط المحلية والجغرافية والاجتماعية ذات تأثير في التجنيد والحركة والدعم. ولم تتحول المقاومة بصورة مفاجئة إلى حركة قومية حديثة منفصلة عن مجتمعتها التقليدي. الجديد لم يكن اختفاء العناصر القديمة، وإنما دخولها في إطار سياسي قومي أكثر وضوحاً. وهنا تكمن أهمية هذه المرحلة: لقد بدأت العناصر المحلية تتحرك داخل تصور أوسع يتحدث عن شعب وقضية ومصير سياسي.

وفي مرحلة الانتفاضات المحلية كانت العشيرة تمثل واحدة من أهم وحدات التنظيم الاجتماعي والسياسي. وكان القائد الديني أو العشائري يستطيع الاعتماد على شبكة القرابة والمكانة الاجتماعية والرمزية الدينية من أجل تعبئة أتباعه. لكن الدولة الحديثة كانت قد بدأت تعمل بمنطق مختلف تماماً؛ فهي دولة تمتلك مؤسسات تتجاوز حدود العشيرة، وجيشاً مركزياً، وإدارة وأجهزة أمنية وحدوداً سياسية ونظاماً تعليمياً واتصالياً وصحافة ومؤسسات قادرة على الوصول إلى المجتمع بصورة لم تكن متاحة للدولة التقليدية بالدرجة نفسها.

ومن ثم أصبحت مقاومة الدولة تحتاج هي الأخرى إلى تنظيم يتجاوز الحدود المحلية. وهذا هو أحد المعاني المهمة لظهور خويون. فقد حاولت أن تقدم إطاراً سياسياً يقوم على تصور قومي مشترك، بحيث لا تكون القضية مرتبطة بزعيم محلي أو عشيرة محددة أو منطقة منفردة، وإنما بمفهوم أوسع لقضية الشعب الكوردي.

وكان هذا يعني تحولاً في السؤال السياسي نفسه. ففي مرحلة سابقة كان السؤال يمكن أن يأخذ شكل: كيف نحمي منطقتنا من تدخل المركز؟ أما في المرحلة الجديدة فقد بدأ يظهر سؤال آخر أكثر اتساعاً: كيف ننظم قضية شعب بأكمله؟ وبين السؤالين مسافة فكرية وسياسية كبيرة، لأنها تعكس الانتقال من الدفاع عن المجال المحلي إلى التفكير في المجال القومي.

ويظهر هذا التحول أيضاً في طبيعة القيادة المرتبطة بثورة آغري، ولا سيما في شخصية إحسان نوري باشا. فقد ارتبطت الثورة بقيادة عسكرية ذات خبرة في الجيوش الحديثة، الأمر الذي منح العمل المسلح بعداً تنظيمياً مختلفاً عن أنماط القيادة التي ارتبطت بصورة أكبر بالزعامات الدينية أو العشائرية في الانتفاضات السابقة. وأصبح هناك اتصال أوضح بين السلاح والتنظيم، وبين التنظيم والمشروع السياسي، وبين المشروع السياسي والفكرة القومية التي تتجاوز حدود آغري نفسها.

لكن هذه العلاقة الجديدة بين السياسي والعسكري لم تحل جميع مشكلات الثورة. فقد ظلت المقاومة تواجه نقص الموارد، ومشكلات الاتصال والإمداد، وصعوبة توحيد القوى المحلية، وفاقراً هائلاً في الإمكانيات مع الدولة التركية. وهنا تظهر مفارقة مهمة في تجربة آغري: فقد يكون الخطاب السياسي أكثر تطوراً من القدرة المادية على تحقيقه. وقد تمتلك الحركة تصوراً قومياً واسعاً لكنها تفتقر إلى المؤسسات والموارد التي تسمح بتحويل هذا التصور إلى واقع سياسي مستقر.

وهذه المسألة ضرورية لفهم الثورة بعيداً عن القراءة البطولية أو الاختزالية. فالتطور في الفكر السياسي لا يعني بالضرورة امتلاك القوة الكافية لتحقيق المشروع. وقد يكون الوعي السياسي متقدماً على البنية التنظيمية والاقتصادية والعسكرية التي يحتاجها. وكانت آغري مثلاً واضحاً على هذه الفجوة بين اتساع المشروع السياسي وبين محدودية القدرة المادية.

كما كان للجغرافيا دور مختلف في التجريبتين. فقد امتدت ثورة الشيخ سعيد في مساحة واسعة من شرق الأناضول، بينما اكتسبت آغري أهمية خاصة بسبب موقعها الحدودي مع إيران. وهذا الموقع جعل الثورة أكثر ارتباطاً بقضية الحدود الدولية، وإمكانية الحركة عبر المناطق الحدودية، وبمواقف الدول المجاورة، وبالتوازنات الإقليمية. وهكذا لم تعد الجغرافيا مجرد خلفية للعمليات العسكرية، بل أصبحت جزءاً من الحساب السياسي.

كان الجبل يمنح المقاومة إمكانية الاختفاء والمناورة، وكانت الحدود توفر فرصاً للاتصال والحركة، لكن الدولة الحديثة كانت قادرة في الوقت نفسه على تحويل الحدود إلى أداة للسيطرة. فكلما تطورت قدرتها على مراقبة الحدود وتنظيمها، تراجعت قدرة المقاومة على استخدام المجال الحدودي بوصفه فضاءً مفتوحاً للحركة. ومن هنا جاءت إحدى المفارقات الأساسية في آغري: الجغرافيا نفسها التي منحت المقاومة

إمكانات عسكرية مهمة لم تكن كافية لتحقيق النصر، لأن الدولة استطاعت تدريجياً أن تستخدم الجيش والإدارة والحدود والمراقبة لتحويل المجال الجغرافي إلى جزء من استراتيجية الاحتواء والحصار.

وهكذا بدأت القضية الكردية تتجاوز بصورة أوضح الإطار المحلي والتركي. فقد ارتبطت أغري بنشاط خوييون في الخارج، وبالحدود مع إيران، وبمحاولات تقديم القضية الكردية إلى القوى التي يمكن أن يكون لها تأثير في مستقبل المنطقة. وكان ذلك انعكاساً للتحويلات الكبرى التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى، حين أعيد رسم الحدود وأصبحت القضايا القومية مرتبطة بصورة مباشرة بالنظام الدولي الجديد.

فالقضية الكردية نفسها لم تعد محصورة داخل دولة واحدة، بل أصبحت موزعة جغرافياً بين تركيا وإيران والعراق وسوريا. ومن ثم فإن أي مشروع قومي كوردي كان مضطراً إلى التفكير في الجغرافيا الإقليمية، وفي علاقات الدول بعضها ببعض، وفي مواقف القوى الكبرى، وفي طبيعة النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب.

وهنا يظهر اختلاف مهم بين ثورة الشيخ سعيد وأغري. فقد جرت ثورة الشيخ سعيد بصورة أساسية داخل المجال السياسي والاجتماعي للجمهورية التركية، في حين اكتسبت أغري بعداً إقليمياً ودولياً أكثر وضوحاً. ولم يكن هذا التحول نتيجة تغير في الفكر وحده، بل نتيجة تغير البيئة السياسية نفسها. فالعالم الذي دخلته الحركة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى كان عالم الدول والحدود والمعاهدات والمصالح الدولية، ولم يعد بالإمكان التعامل مع القضية القومية باعتبارها شأناً محلياً منفصلاً عن التوازنات الإقليمية والدولية.

ومن هنا فإن المقارنة بين الثورتين لا ينبغي أن تقوم فقط على اختلاف الأهداف المعلنة، وإنما على اختلاف البيئة السياسية التي تحركت فيها كل منهما. ثورة الشيخ سعيد جاءت في مرحلة مبكرة جداً من بناء الجمهورية التركية، حين كانت العلاقة بين الدين والدولة والهوية والمركز والأطراف تمر بتحويلات حادة. أما أغري فجاءت في مرحلة أصبح فيها بناء الدولة المركزية أكثر رسوخاً، وأصبح لدى النخبة الكردية خبرة مباشرة بنتائج الثورة السابقة، وبدأت تظهر محاولات أكثر تنظيماً لصياغة القضية في إطار قومي وإقليمي.

ومع ذلك، فإن أغري لم تولد من فراغ، كما أن الفكر القومي الكوردي لم يبدأ سنة ١٩٢٧. فقد كانت جذور هذا الفكر أقدم من ذلك بكثير، وتطورت من خلال التجربة العثمانية، والحرب العالمية الأولى، وسقوط الإمبراطورية، ومؤتمر باريس، ومعاهدة سيفر، ونشاط النخب الكردية في الداخل والخارج. ولذلك فإن ثورة الشيخ سعيد ينبغي أن تفهم بوصفها إحدى حلقات هذا التطور، لا باعتبارها نقيضاً كاملاً لما جاءت به أغري.

وربما يكون التحول الأهم بين التجريبتين هو تحول السؤال السياسي نفسه. ففي إطار البنى التقليدية كان الصراع يمكن أن يدور حول مقدار الاستقلال المحلي، أو

حماية السلطة الدينية والاجتماعية، أو رفض تدخل المركز في شؤون المنطقة. لكن مع صعود الدولة القومية الحديثة أصبح السؤال أكثر اتساعاً. فلم يعد الأمر يتعلق فقط بمن يحكم منطقة محلية، وإنما بمصير جماعة قومية داخل دولة تعزف نفسها بصورة متزايدة وفق هوية قومية مركزية.

وهنا بدأت القضية الكوردية تتحول تدريجياً من مشكلة علاقة بين المركز والأطراف إلى قضية تتعلق بالهوية والحقوق السياسية والقومية. وأصبح بإمكان المقاوم أن يقدم نفسه لا باعتباره مدافعاً عن عشيرته أو منطقته فحسب، بل بوصفه جزءاً من مشروع قومي. وأصبحت المنطقة جزءاً من تصور أوسع لوطن قومي، وأصبح الجبل، إلى جانب وظيفته العسكرية، رمزاً للمقاومة والوجود والاستمرار.

لكن هذا التحول لم يكن كاملاً ولا سريعاً. فالواقع الاجتماعي ظل محتفظاً بعناصره التقليدية، وظلت العشائر مؤثرة، وبقيت الروابط الدينية حاضرة، واستمرت المصالح المحلية في التأثير في مواقف السكان. كما أن جميع العشائر والمناطق لم تكن تمتلك الموقف السياسي نفسه من الثورة، ولم يكن الانتماء القومي متطابقاً لدى جميع السكان بالدرجة نفسها.

ولهذا فإن الحديث عن تطور الفكر السياسي الكوردي ينبغي ألا يتحول إلى قصة خطية توحى بأن القومية الحديثة ألغت فجأة كل ما سبقها. الأدق هو الحديث عن تداخل وتراكم. فقد تداخل الديني مع القومي، والعشائري مع السياسي، والمحلي مع الإقليمي، والعسكري مع الدبلوماسي، واستمرت العناصر القديمة داخل الأطر الجديدة. ومن هذا التداخل تشكلت تجربة أغري.

ومن هنا يمكن النظر إلى أغري باعتبارها إحدى اللحظات التي ظهر فيها الوعي السياسي الكوردي بصورة أكثر تنظيماً، دون أن يعني ذلك أنها حققت اكتمال المشروع القومي. فقد فشلت الثورة عسكرياً في مواجهة الدولة التركية، ولم تستطع إقامة دولة كوردية مستقرة، ولم تتمكن من توحيد جميع القوى الكوردية حول مشروع سياسي واحد. لكن أهمية الثورة لا تقاس بنتيجتها العسكرية وحدها، لأن التجربة نفسها كشفت أن القضية الكوردية أصبحت تعمل على ثلاثة مستويات مترابطة.

كان هناك المستوى المحلي، حيث القرى والعشائر والجغرافيا والمصالح الاجتماعية والاقتصادية. وكان هناك المستوى القومي، حيث الهوية والحقوق والمشروع السياسي الكوردي. وكان هناك المستوى الإقليمي والدولي، حيث الحدود والدول المجاورة والقوى الكبرى والنظام الدولي. وكان هذا التداخل يجعل القضية أكثر تعقيداً من أن تحسم بانتفاضة محلية منفردة.

ولذلك فإن الهزيمة العسكرية لم تكن نهاية التفكير السياسي. فهزيمة الشيخ سعيد طرحت أسئلة التنظيم، وقمع الثورة طرح سؤال الشرعية، وفشل توحيد القوى طرح سؤال القيادة، والاعتماد على الجغرافيا وحدها طرح سؤال المؤسسات، وضعف

الدعم الدولي طرح سؤال الدبلوماسية. وبذلك تحولت الهزيمة إلى مادة لإعادة التفكير السياسي.

وهنا تكمن أهمية التاريخ السياسي للحركات القومية: فهو لا يتشكل فقط من لحظات الانتصار، وإنما يتشكل أيضاً من الهزائم التي تجبر الحركة على مراجعة وسائلها وأهدافها. فالهزيمة قد تكشف خللاً في التنظيم، أو ضعفاً في القيادة، أو قصوراً في الموارد، أو خطأ في تقدير البيئة الإقليمية، أو عجزاً عن بناء تحالفات. وفي حالة آغري، كانت التجربة تكشف أن الانتقال من المقاومة المحلية إلى المشروع القومي يتطلب أكثر من تغيير الخطاب؛ إنه يتطلب بناء مؤسسات وموارد وشبكات سياسية وعسكرية ودبلوماسية قادرة على حمل المشروع.

ومن هنا يمكن القول إن المسافة بين ثورة الشيخ سعيد وثورة آغري لم تكن مجرد أربع أو خمس سنوات من الزمن، وإنما كانت مسافة من التجربة السياسية والتعلم التنظيمي والتحول الفكري. ففي سنة ١٩٢٥ كانت القضية الكردية تتحرك في فضاء تتداخل فيه الهوية الدينية والعشائرية والقومية والاعتراض على المركزية. وبعد ذلك بدأت تتشكل بصورة أكثر وضوحاً محاولة لبناء تنظيم قومي يتجاوز الحدود المحلية، ومع خويون وآغري أصبح مفهوم التنظيم السياسي القومي أكثر حضوراً، وأصبح للصراع بعد إقليمي ودولي أكثر وضوحاً.

لقد كشفت ثورة الشيخ سعيد حدود المقاومة عندما تعتمد بصورة كبيرة على البنية المحلية والدينية والعشائرية في مواجهة دولة مركزية حديثة، بينما حاولت آغري، اعتماداً على الخبرة التي تراكمت وعلى ظهور أطر تنظيمية جديدة، تجاوز بعض هذه الحدود وبناء مقاومة أكثر ارتباطاً بمشروع قومي. لكن آغري نفسها كشفت حدود هذا التحول أيضاً.

فامتلاك خطاب قومي أكثر وضوحاً لا يكفي وحده لبناء دولة. ووجود تنظيم سياسي لا يعوض غياب الموارد. والقيادة العسكرية لا تستطيع وحدها تجاوز التفوق المادي للدولة. والجغرافيا الجبلية لا تكفي إذا تمكنت الدولة من السيطرة على الحدود والمجال. والدعم الخارجي، مهما كان مهماً، لا يتحول بصورة تلقائية إلى اعتراف دولي أو ضمان سياسي.

ومن هنا فإن تجربة آغري تمثل في الوقت نفسه تقدماً في الفكر السياسي وتعبيراً عن حدود القدرة السياسية والعسكرية للحركة الكردية في تلك المرحلة. فقد تطور التصور السياسي، واتسعت فكرة القضية، وظهرت محاولات للتنظيم القومي والعمل الخارجي، لكن الأدوات المادية والمؤسسية لم تكن بمستوى الطموح السياسي.

وهذه المفارقة هي التي تمنح آغري قيمتها التاريخية. فهي لا تمثل فقط فصلاً من فصول المقاومة المسلحة ضد الدولة التركية، وإنما تمثل لحظة بدأ فيها الانتقال من منطق الانتفاضة إلى منطق المشروع، ومن رد الفعل إلى محاولة بناء الفعل السياسي، ومن الدفاع عن المجال المحلي إلى التفكير في المصير القومي الأوسع.

لكن هذا الانتقال لم يكن نهاية الطريق، بل كان بداية مرحلة جديدة ستظل فيها الأسئلة الأساسية مطروحة أمام الحركة السياسية الكوردية: كيف يمكن بناء تنظيم قومي يتجاوز الانقسامات المحلية والعشائرية؟ وكيف يمكن تحويل الهوية إلى مشروع سياسي؟ وكيف يمكن الجمع بين العمل الداخلي والعمل الدبلوماسي الخارجي؟ وكيف يمكن بناء مؤسسات قادرة على الصمود أمام دولة حديثة تمتلك جيشاً مركزياً وإدارة وحدوداً وموارد؟ وكيف يمكن تحويل التعاطف الإقليمي أو الدولي إلى دعم سياسي فعلي؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن بين المشروع القومي وبين الواقع الاجتماعي المتعدد والمتداخل الذي تتحرك داخله الحركة؟

لقد بدأت هذه الأسئلة تظهر بصورة أوضح في المسافة التاريخية بين الشيخ سعيد وآجري. ولذلك فإن العلاقة بين الثورتين لا ينبغي أن تفهم باعتبارها علاقة زمنية فقط، ولا باعتبار أن الثانية كانت مجرد امتداد عسكري للأولى، بل باعتبارها علاقة بين تجربتين ساهمت كل منهما، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تشكيل المرحلة التالية من التفكير السياسي الكوردي.

فثورة الشيخ سعيد أظهرت قوة المجتمع المحلي والديني والعشائري، لكنها أظهرت في الوقت نفسه حدود هذه القوة أمام الدولة المركزية الحديثة. وآجري حاولت أن تتعلم من هذه التجربة، وأن تمنح المقاومة إطاراً قومياً وتنظيماً وإقليمياً أوسع، لكنها واجهت بدورها حدود القدرة على تحويل المشروع السياسي إلى قوة دولة.

وهكذا تكشف التجربتان معاً أن تطور الفكر السياسي الكوردي لم يكن انتقالاً بسيطاً من الدين إلى القومية، ولا من العشيرة إلى التنظيم الحديث، وإنما كان عملية تراكمية طويلة تداخلت فيها الهويات والولاءات والقيادات والمصالح والجغرافيا والسياسة. وكان الانتقال الحقيقي يكمن في تغير طبيعة السؤال السياسي: من كيفية حماية المجال المحلي إلى كيفية بناء قضية قومية، ومن مقاومة سلطة مركزية إلى محاولة إعادة تعريف العلاقة بين الشعب والدولة، ومن الانتفاضة إلى المشروع.

وبهذا المعنى، فإن آجري كانت أكثر من ثورة مسلحة. كانت تجربة سياسية كشفت إمكانات التحول وحدوده في آن واحد. كشفت أن القضية الكوردية بدأت تمتلك لغة قومية أكثر وضوحاً، لكنها كشفت أيضاً أن اللغة وحدها لا تصنع دولة، وأن التنظيم وحده لا يصنع قوة، وأن الجغرافيا وحدها لا تحقق النصر، وأن القيادة العسكرية لا تغني عن المؤسسات، وأن المقاومة الداخلية لا تستطيع الاستغناء عن الدبلوماسية، وأن المشروع القومي يحتاج إلى بنية اجتماعية وسياسية واقتصادية قادرة على حمله.

ولذلك فإن دراسة آجري بعد ثورة الشيخ سعيد ليست مجرد مقارنة بين انتفاضتين، بل هي دراسة لمرحلة تشكل فيها وعي سياسي جديد تحت ضغط الهزيمة والقمع وبناء الدولة الحديثة. إنها تكشف كيف بدأت النخب الكوردية تنظر إلى القضية بصورة أكثر اتساعاً، وكيف انتقلت تدريجياً من الاعتماد على التعبئة المحلية إلى التفكير في

التنظيم القومي، وكيف أصبحت الحدود الدولية والبيئة الإقليمية والنظام الدولي عناصر أساسية في فهم الصراع.

وفي النهاية، فإن ثورة الشيخ سعيد وثورة آغري تمثلان معاً مرحلتين مترابطتين في تاريخ التحول السياسي الكوردي. لم تكن آغري مجرد تكرار للشيخ سعيد، ولم تكن قطيعة كاملة معه، بل كانت نتيجة لمرحلة تاريخية تراكمت فيها التجارب والهزائم والأفكار، وأعيد خلالها تعريف المقاومة والقضية والقيادة والتنظيم.

ومن هذه الزاوية، يمكن القول إن الفترة بين ١٩٢٥ و ١٩٣٠ كانت إحدى اللحظات التي انتقلت فيها القضية الكوردية تدريجياً من منطق الانتفاضة إلى منطق المشروع، ومن المقاومة المحلية إلى الوعي القومي المنظم، ومن الاعتماد على الروابط التقليدية وحدها إلى محاولة بناء إطار سياسي قادر على مخاطبة الداخل والخارج معاً. غير أن هذه العملية بقيت غير مكتملة، وظلت محكومة باختلال كبير في ميزان القوى مع الدولة التركية وبالتناقضات الداخلية وبضعف الموارد وبالظروف الإقليمية والدولية.

ولهذا فإن القيمة التاريخية لآغري لا تكمن فقط في كونها انتهت بالهزيمة العسكرية سنة ١٩٣٠، وإنما في أنها كشفت مرحلة من النضج السياسي داخل الحركة القومية الكوردية، وفي الوقت نفسه كشفت حدود هذا النضج عندما لا ترافق الفكرة القومية مؤسسات قوية وموارد مستقرة وقدرة على توحيد المجتمع وبناء شبكة من العلاقات السياسية والدبلوماسية.

لقد كانت آغري، بهذا المعنى، تجربة في بناء المشروع قبل أن تكون تجربة في تحقيقه؛ وتجربة في الانتقال من رد الفعل إلى الفعل السياسي قبل أن تكون تجربة في الوصول إلى الدولة؛ وتجربة كشفت أن الطريق من الهوية إلى السياسة، ومن السياسة إلى التنظيم، ومن التنظيم إلى الدولة، ليس طريقاً مستقيماً، وإنما مسار تاريخي طويل مليء بالتناقضات والهزائم والتجارب وإعادة التفكير.

ومن هنا تستمد المقارنة بين الشيخ سعيد وآغري أهميتها؛ لأنها لا تشرح فقط لماذا اختلفت ثورة عن أخرى، وإنما تكشف كيف كان الفكر السياسي الكوردي نفسه يتغير تحت ضغط التاريخ. فكل هزيمة كانت تحمل سؤالاً جديداً، وكل تجربة كانت تعيد صياغة أدوات المقاومة، وكل تحول في الدولة كان يفرض تحولاً في طريقة مواجهتها. وبين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٣٠ كانت القضية الكوردية تنتقل، بصورة تدريجية وغير مكتملة، من عالم الانتفاضة المحلية إلى عالم المشروع القومي، لتفتح مرحلة جديدة في تاريخها السياسي ستستمر أسئلتها بعد سقوط آغري بسنوات طويلة.

وهنا تكمن إحدى أهم نقاط الاختلاف بين ثورة الشيخ سعيد وثورة آغري، بل ربما تكمن هنا إحدى أهم التحولات التي طرأت على مسار الحركة الكوردية في تركيا خلال النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين؛ فالمسألة لم تعد تتعلق فقط باختلاف

المكان أو القيادة أو الظروف العسكرية التي أحاطت بكل تجربة، وإنما بدأت تتصل بتحول أعمق في طبيعة الفكرة السياسية نفسها، وفي الطريقة التي أخذت بها الحركة الكوردية تعيد النظر في أدواتها وأهدافها ووسائلها، وفي العلاقة بين المجتمع المحلي والقضية القومية، وبين الزعامة التقليدية والتنظيم السياسي، وبين الدين والقومية، وبين المقاومة المسلحة والمشروع السياسي. وإذا كانت ثورة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥ قد مثلت واحدة من أبرز لحظات الانفجار السياسي والعسكري في مواجهة الجمهورية التركية الناشئة، فإن تجربة أغري التي تطورت بصورة خاصة بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٠ جاءت في سياق بدأت فيه الحركة الكوردية تستخلص بعض الدروس من تجربة ١٩٢٥، وتدرّك بصورة أكثر وضوحاً أن مقاومة دولة مركزية حديثة لا يمكن أن تعتمد بصورة دائمة على التعبئة المحلية وحدها، مهما امتلكت تلك التعبئة من قدرة على الحشد والتضحية والشجاعة، وأن استمرار الصراع يحتاج إلى شيء يتجاوز لحظة الانتفاضة نفسها، أي إلى تنظيم قادر على تحويل الغضب إلى فعل سياسي مستمر، وتحويل الروابط الاجتماعية المتفرقة إلى قوة ذات هدف قومي أوسع، وتحويل الجغرافيا المحلية للتمرد إلى جزء من تصور سياسي يتعامل مع القضية الكوردية باعتبارها قضية شعب وهوية وحقوق ومصير.

ففي ثورة الشيخ سعيد كانت العناصر الدينية والعشائرية والمحلية والقومية متداخلة بصورة شديدة التعقيد، بحيث يصعب اختزال الثورة في تفسير أحادي الجانب. ولم تكن الثورة مجرد حركة دينية بالمعنى الضيق، كما لا يمكن وصفها ببساطة بأنها انتفاضة قومية حديثة مكتملة المعالم؛ فقد تداخلت فيها اعتراضات متعددة على سياسات الجمهورية التركية الجديدة، ومخاوف من التحولات العميقة التي كانت الدولة تسعى إلى فرضها على المجتمع، ورفض لبعض مظاهر المركزية وإعادة تنظيم السلطة، وشبكات عشائرية لعبت دوراً في التعبئة، ومشاعر دينية كانت قادرة على تحريك قطاعات واسعة من المجتمع، إلى جانب حضور القضية الكوردية بوصفها أحد الأبعاد الأساسية للصراع. ولذلك كانت ثورة الشيخ سعيد تعبيراً عن مرحلة انتقالية في تاريخ المجتمع الكوردي، مرحلة لم تكن فيها القومية الحديثة قد تمكنت بصورة كاملة من إعادة تشكيل المجال السياسي، بل كانت لا تزال تتفاعل مع بني اجتماعية وسياسية أقدم منها، وتبحث عن مكانها داخل مجتمع كانت فيه العشيرة والدين والزعامة المحلية والروابط الإقليمية عناصر أساسية في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية.

ومن هذه الزاوية فإن ثورة الشيخ سعيد كانت تحمل داخلها تناقض المرحلة التاريخية نفسها؛ فقد كان المجتمع الكوردي يدخل عصر الدولة القومية الحديثة، بينما كانت أدواته الاجتماعية والسياسية لا تزال في جانب كبير منها مستمدة من عصر سابق. وكانت الدولة التركية، في المقابل، تتحرك بسرعة أكبر نحو بناء مركز سياسي وإداري وعسكري شديد التركيز، يسعى إلى إخضاع المجال الجغرافي للدولة لمنطق واحد في الإدارة والقانون والتعليم والجيش والهوية السياسية. وهنا نشأ عدم توازن تاريخي

مهم؛ إذ كانت الدولة تمتلك القدرة على تحويل السلطة المركزية إلى مؤسسات، بينما كانت قطاعات واسعة من المجتمع الكوردي لا تزال تعتمد على شبكات اجتماعية محلية لتأمين القوة والحماية والتعبئة. ولذلك لم يكن الصراع بين الطرفين صراعاً عسكرياً فقط، بل كان أيضاً صراعاً بين نموذجين مختلفين في تنظيم القوة السياسية: نموذج الدولة المركزية الحديثة من جهة، ونموذج المجتمع المحلي القائم بدرجة كبيرة على العشيرة والزعامة والدين والروابط الإقليمية من جهة أخرى.

أما في آغري، فقد بدأ يظهر بصورة أكثر وضوحاً اتجاه نحو صياغة المقاومة ضمن إطار قومي أكثر تنظيمياً واتساعاً، ولا سيما مع الدور الذي اضطلعت به خوبيون التي تأسست سنة ١٩٢٧ في سياق سياسي جديد. ولم تكن أهمية خوبيون مقتصرة على كونها تنظيمياً دعم مقاومة آغري، بل تكمن أهميتها الأوسع في أنها عبرت عن محاولة لنقل القضية الكوردية من مستوى الانتفاضة المحلية إلى مستوى التنظيم القومي، ومن رد الفعل إلى المبادرة السياسية، ومن الزعامة المتفرقة إلى محاولة إيجاد إطار يستطيع أن يربط بين مناطق وجماعات وشخصيات مختلفة حول تصور عام للقضية الكوردية. ومن هنا بدأ يظهر اختلاف نوعي في طريقة تعريف المقاومة نفسها؛ فلم تعد مجرد انفجار مسلح في منطقة معينة احتجاجاً على سياسات السلطة أو دفاعاً عن مصالح اجتماعية محلية، بل أصبحت مرتبطة بمحاولة تقديم المقاومة بوصفها جزءاً من قضية قومية أوسع، وبناء خطاب يستطيع مخاطبة الكورد خارج حدود المنطقة التي تدور فيها المعارك، وربط المقاومة بالبعد الإقليمي والدولي للقضية.

ولم يظهر هذا التحول من فراغ، بل كان نتيجة مباشرة لتجربة السنوات السابقة. فقد تركت ثورة الشيخ سعيد وهزيمتها أثراً عميقاً في الوعي السياسي للحركة الكوردية، ليس فقط لأنها انتهت بالقمع العسكري والمحاکمات والإعدامات والإجراءات الأمنية الواسعة، وإنما لأنها كشفت طبيعة الدولة التي كانت الحركة تواجهها. فقد اتضح أن الجمهورية التركية الجديدة ليست مجرد امتداد ضعيف لبنية عثمانية آخذة في التفكك، وإنما دولة تسعى إلى إعادة بناء نفسها على أساس مركزي، وتمتلك جيشاً قادراً على تعبئة الموارد، وإدارة أكثر انتظاماً، وأجهزة أمنية وقانونية تستطيع ملاحقة الخصوم، وقدرة متزايدة على التحكم في المجال الجغرافي والسكاني. وبالتالي فإن التجربة كشفت أن القوة الاجتماعية وحدها لا تتحول بصورة تلقائية إلى قوة سياسية قادرة على تحقيق أهدافها، وأن امتلاك المقاتلين والقدرة على إشعال انتفاضة لا يعني امتلاك القدرة على إدارة حرب طويلة أو بناء مشروع سياسي مستقر.

وهنا تحولت الهزيمة من مجرد حدث عسكري إلى درس سياسي. فقد أظهرت تجربة ١٩٢٥ أن الانتفاضة تستطيع أن تبدأ بسرعة لأنها تستند إلى روابط اجتماعية موجودة مسبقاً، لكن المشكلة تبدأ عندما تنتقل من مرحلة الانفجار إلى مرحلة الاستمرار. ففي اللحظة الأولى يكفي أن يستجيب الزعيم المحلي، وأن تتحرك العشيرة، وأن تنتشر الدعوة إلى المقاومة، وأن يعرف المقاتلون الجغرافيا التي يتحركون فيها،

لكن الحرب الطويلة تحتاج إلى قيادة مركزية، وإلى اتصالات منتظمة، وإلى خطوط إمداد، وإلى إدارة للموارد، وإلى قدرة على اتخاذ القرارات في ظروف متغيرة، وإلى تنسيق بين مناطق مختلفة، وإلى تصور واضح للعلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، وإلى قدرة على التعامل مع القوى الإقليمية والدولية. وهذه كلها أمور لا توفرها البنية العشوائية وحدها مهما كانت قوتها.

كانت المشكلة إذن أعمق من مسألة السلاح، وأعمق حتى من مسألة عدد المقاتلين. كانت المشكلة في بنية الحركة نفسها وفي طبيعة التنظيم السياسي الذي تستطيع الحركة أن تبني عليه مقاومتها. فالانتفاضة المحلية تستطيع أن تكون قوية في لحظة الانفجار، لكنها قد تكون ضعيفة في إدارة الزمن. تستطيع أن تجمع الرجال، لكنها قد تعجز عن تحويل هذا العدد إلى قوة عسكرية منظمة. تستطيع أن تسيطر مؤقتاً على منطقة، لكنها قد لا تمتلك تصوراً مؤسسياً لما بعد السيطرة. تستطيع أن تستند إلى ولاءات اجتماعية عميقة، لكنها قد تجد صعوبة في تحويل تلك الولاءات إلى قرار سياسي موحد. ولهذا بدأت الحاجة إلى إعادة التفكير في مفهوم المقاومة تفرض نفسها على الحركة الكوردية.

إذا كانت الانتفاضة قادرة على إشعال المقاومة، فكيف يمكن تحويل المقاومة إلى مشروع؟ وإذا كانت العشيرة قادرة على توفير الرجال والموارد والحماية، فكيف يمكن تحويلها من إطار تعبئة محلي إلى جزء من مشروع يتجاوز حدودها؟ وإذا كان الدين قادراً على تحريك قطاعات واسعة من المجتمع، فكيف يمكن صياغة خطاب قومي يستطيع مخاطبة مختلف الجماعات والمناطق والشرائح الاجتماعية؟ وإذا كانت الزعامة الشخصية قادرة على إطلاق الثورة، فكيف يمكن بناء مؤسسة تستمر عندما تتغير القيادة أو تتعرض الحركة للضغط أو الهزيمة؟ وإذا كانت الجغرافيا المحلية قادرة على حماية المقاتلين، فكيف يمكن تحويل الجبل والوادي والقرية والمدينة إلى أجزاء من تصور سياسي أوسع يتعامل مع المجال الكوردي باعتباره وحدة سياسية متخيلة، حتى وإن لم تكن تلك الوحدة قد تحولت إلى دولة فعلية؟

هذه الأسئلة كانت جزءاً من التحول العميق الذي أخذ يظهر في تلك المرحلة. فالمسألة لم تعد فقط كيف يقاتل الكورد، وإنما كيف ينظمون أنفسهم سياسياً، وكيف يحولون الوعي بالهوية إلى مشروع، وكيف ينتقلون من الدفاع عن جماعة محلية إلى الدفاع عن قضية قومية، وكيف يجعلون من المقاومة وسيلة لتحقيق هدف سياسي يتجاوز حدود المعركة.

ومن هنا بدأ يتغير موقع الزعيم المحلي داخل الحركة. ففي الانتفاضة التقليدية يحتل الزعيم مكانة مركزية؛ لأن قوته لا تستند فقط إلى موقعه العسكري، بل إلى شبكة من العلاقات الاجتماعية والتاريخية التي تمنحه القدرة على التأثير في أبناء عشيرته ومحيطه. فالناس قد يحملون السلاح لأنهم يثقون بالزعيم، أو لأنهم مرتبطون به بعلاقة ولاء، أو لأن العشيرة دخلت في الصراع، أو لأن التهديد الذي تواجهه الجماعة

يجعل المقاومة ضرورة للدفاع عن وجودها. ولكن هذه القوة نفسها تحمل نقطة ضعف واضحة، لأن الولاء للشخص يمكن أن يتراجع بتراجع مكانته، والولاء للعشيرة يمكن أن يتغير بتغير مصالحها، والتحالفات المحلية يمكن أن تتفكك عندما تختلف التقديرات أو تتغير موازين القوة.

أما التنظيم السياسي الحديث فيقوم على فكرة مختلفة؛ إذ يسعى إلى نقل الولاء من الشخص إلى المؤسسة، ومن العائلة إلى التنظيم، ومن العلاقة الشخصية إلى البرنامج السياسي. وهذا لا يعني أن الزعامة الشخصية اختفت في آغري أو أن الحركة أصبحت مؤسسة حديثة بالمعنى الكامل، وإنما يعني أن فكرة المؤسسة بدأت تكتسب قيمة أكبر. فالمؤسسة تستطيع نظرياً أن تستمر بعد غياب القائد، وأن تحافظ على القضية بعد هزيمة معركة، وأن تنقل التجربة من جيل إلى جيل، وأن تجعل العمل السياسي أكثر انتظاماً من مجرد انتظار ظهور زعيم قادر على إطلاق انتفاضة جديدة.

ولهذا كان ظهور خويون دالاً على محاولة بناء هذا النوع من الإطار السياسي. فقد أصبحت القضية الكوردية بحاجة إلى جهة تستطيع أن تفكر خارج حدود الانتفاضة نفسها، وأن تتعامل مع القضية بوصفها قضية سياسية عامة، وأن تسعى إلى إقامة صلات بين القوى والشخصيات والجماعات، وأن تقدم خطاباً يستطيع الوصول إلى خارج البيئة المحلية للمقاومة. وهنا يظهر التحول من سؤال «من يقود العشائر إلى القتال؟» إلى سؤال أكثر اتساعاً وتعقيداً: «كيف يمكن بناء حركة سياسية تستطيع أن تمثل الكورد باعتبارهم جماعة قومية ذات قضية مشتركة؟». والفارق بين السؤالين ليس لغوياً، وإنما يعكس انتقالاً من منطق القيادة المحلية إلى منطق التمثيل القومي.

ومع ذلك، فإن هذا الانتقال لا ينبغي أن يفهم باعتباره قطيعة كاملة مع البنية العشائرية. فالعشيرة لم تختف من المجتمع الكوردي، ولم تفقد أهميتها بمجرد ظهور الخطاب القومي، بل بقيت واحدة من أهم الأدوات الاجتماعية التي اعتمدت عليها المقاومة. فقد ظلت قادرة على توفير الرجال والموارد والمعلومات والحماية، وظلت شبكاتها المحلية ضرورية للتحرك في الجبال والمناطق الريفية، كما ظلت علاقات القرابة والثقة والانتماء المحلي عناصر أساسية في استمرار المقاومة. ولذلك فإن العلاقة بين القومية والعشيرة لم تكن علاقة إلغاء، بل علاقة إعادة توظيف وإعادة تعريف.

في المرحلة السابقة كانت العشيرة تستطيع أن تكون الإطار السياسي والاجتماعي الرئيسي الذي تبني داخله المقاومة. أما مع صعود المشروع القومي فقد بدأت تتحول تدريجياً إلى إحدى الأدوات التي يمكن أن تخدم مشروعاً أكبر منها. وهذا التحول مهم جداً؛ لأن القومية لا تستطيع أن تبني نفسها بمجرد إلغاء الهويات السابقة، وإنما تحتاج إلى إعادة ترتيبها داخل إطار جديد. فالفرد يستطيع أن يكون ابن عشيرته، ومرتبطاً بمنطقته، ومنتمياً إلى دينه، وفي الوقت نفسه يرى نفسه جزءاً من شعب

كوردي أوسع. وبالتالي فإن القومية لم تكن بالضرورة بديلاً يلغي العشيرة، وإنما أصبحت محاولة لوضع الانتماء القومي فوق الانتماءات المحلية عندما يتعلق الأمر بتحديد الهدف السياسي العام.

ومن هنا بدأ الانتقال التدريجي من مفهوم «أنا ابن هذه العشيرة» إلى مفهوم «أنا فرد من جماعة قومية أوسع»، لكن هذا الانتقال لم يكن مباشراً ولا شاملاً ولا متساوياً بين جميع المناطق والجماعات. فقد ظلت الروابط العشائرية والدينية والمناطقية قوية، وكانت القومية نفسها في طور التشكل، ولم تكن تمتلك بعد المؤسسات والتعليم والإعلام والتنظيمات الجماهيرية التي تسمح لها بإعادة تشكيل المجتمع بصورة كاملة. ولذلك فإن الحديث عن قومية كوردية في أغري يجب أن يكون حديثاً عن عملية تاريخية متدرجة، وليس عن واقع مكتمل.

وينطبق الأمر نفسه على الدين. فمن المستحيل فهم المناخ السياسي الذي خرجت منه ثورة الشيخ سعيد من دون إدراك المكانة الكبيرة التي كان يحتلها الإسلام في المجتمع وفي الخطاب السياسي. وكان الدين قادراً على توفير شرعية للثبته، وعلى خلق شعور بالمظلومية والدفاع عن القيم التي شعرت قطاعات من المجتمع بأنها مهددة بفعل التحولات الجمهورية. غير أن اختزال ثورة الشيخ سعيد في العامل الديني وحده يؤدي إلى تجاهل تعقيدها السياسي والاجتماعي والقومي. وفي المقابل، فإن الحديث عن أغري باعتبارها حركة قومية خالصة يتجاهل استمرار الدين بوصفه عنصراً من عناصر المجتمع والوعي العام.

الذي تغير هو موقع الدين داخل تعريف المشروع السياسي. ففي ثورة الشيخ سعيد كان الخطاب الديني أحد الأطر المهمة التي أمكن من خلالها تفسير الصراع وحشد الناس، بينما بدأ في أغري يظهر خطاب قومي أكثر وضوحاً في تعريف القضية وأهدافها. لم يعد السؤال السياسي محصوراً في الدفاع عن الدين أو المجتمع التقليدي، وإنما أصبح مرتبطاً بصورة متزايدة بفكرة الشعب الكوردي وحقوقه وأرضه وهويته ومستقبله السياسي. وهذا التحول لم يعن اختفاء الدين، بل يعني أن القومية بدأت تتقدم لتصبح إطاراً سياسياً أكثر اتساعاً يمكنه نظرياً أن يجمع الكورد على أساس اللغة والتاريخ والهوية والذاكرة والجغرافيا والمصير المشترك.

وهنا تظهر أهمية القومية بوصفها أداة لبناء التضامن السياسي. فالدين يستطيع أن يوحد الناس على أساس العقيدة، والعشيرة تستطيع أن توحدهم على أساس القرابة، والمنطقة تستطيع أن توحدهم على أساس الجغرافيا، لكن المشروع القومي يحاول أن يخلق رابطة تتجاوز هذه الحدود جميعاً، بحيث يصبح الكوردي في منطقة بعيدة جزءاً من القضية نفسها التي يعيشها كوردي آخر في منطقة مختلفة، حتى لو لم تكن بينهما علاقة عشائرية أو محلية مباشرة. وهذه هي النقلة التي جعلت الخطاب القومي أكثر قدرة على تحويل التجارب المحلية إلى قضية عامة.

ولهذا يمكن فهم آغري باعتبارها واحدة من المحطات التي بدأت فيها الجغرافيا تتحول من مجرد فضاء للمعركة إلى جزء من مفهوم الوطن. فالجبل الذي كان في الانتفاضة المحلية مكاناً للاختباء والمقاومة والحماية، أصبح في الخطاب القومي رمزاً للوجود والذاكرة والانتماء. والوادي الذي كان طريقاً للتحرك أصبح جزءاً من جغرافيا أوسع. والقرية التي كانت تمثل قاعدة اجتماعية للمقاتلين أصبحت جزءاً من تصور عن مجتمع قومي. وهكذا بدأت الأرض تنتقل من كونها مجرد مجال عسكري إلى كونها قضية سياسية.

وكانت آغري مناسبة بصورة خاصة لهذا التحول بسبب موقعها الجغرافي وظروفها الحدودية، لأن موقع المنطقة جعل المقاومة مرتبطة بصورة مباشرة بالمسائل الإقليمية وبالحدود والعلاقات مع إيران وبإمكانات الاتصال والحركة خارج المجال التركي. ولذلك لم يعد الصراع محصوراً في العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي، بل أصبح مرتبطاً أيضاً بالسؤال عن الحدود، وعن الدعم الخارجي، وعن قدرة الحركة على الاستفادة من التناقضات الإقليمية، وعن موقف القوى الدولية من القضية. وهنا اتسع مفهوم المقاومة ليشمل السياسة الخارجية والاتصالات والدعاية وبناء العلاقات، إلى جانب القتال.

ومن هذه الزاوية تكتسب خويون أهمية إضافية، لأنها مثلت محاولة لإخراج القضية الكوردية من المجال المحلي إلى المجال الإقليمي والدولي. فالحركة لم تعد تستطيع أن تنظر إلى الصراع وكأنه يحدث داخل قرية أو منطقة منفصلة عن العالم، بل بدأت تدرك أن استمرار أي مشروع قومي يحتاج إلى بيئة خارجية، وإلى القدرة على مخاطبة الدول والجماعات والرأي العام، وإلى تقديم رواية سياسية للقضية تتجاوز الرواية التي تنتجها الدولة التركية عن نفسها وعن خصومها.

وبذلك أصبحت الدعاية السياسية والاتصالات والعلاقات الخارجية جزءاً من أدوات النضال. لم تعد البندقية وحدها هي التي تتحدث؛ أصبحت الوثيقة والخطاب والبيان والاتصال السياسي والرواية التاريخية وسائل للصراع أيضاً. وهذا بحد ذاته علامة على انتقال الحركة من نمط الانتفاضة التقليدية إلى نمط أكثر ارتباطاً بالحركات القومية الحديثة التي تدرك أن الصراع على الأرض لا ينفصل عن الصراع على الشرعية والرواية والصورة السياسية.

وهنا تظهر نقطة أخرى شديدة الأهمية، وهي الانتقال من الثورة بوصفها حدثاً إلى الثورة بوصفها مشروعاً. فالانتفاضة قد تنجح في إشعال مواجهة واسعة، لكنها لا تصبح مشروعاً سياسياً إلا عندما تمتلك تصوراً لما تريد إنتاجه بعد الصراع. من سيحكم؟ وما شكل السلطة؟ وما طبيعة العلاقة بين المناطق؟ وكيف ستنظم القوات؟ وكيف ستدار الموارد؟ وكيف ستبنى العلاقات الخارجية؟ وما الذي سيحدث إذا نجحت المقاومة في إخراج الدولة من منطقة معينة؟ وما شكل النظام السياسي الذي سيحل محلها؟ هذه الأسئلة قد لا تكون قد وجدت إجابات مؤسسية مكتملة في

آغري، لكن أهميتها تكمن في أن الحركة بدأت تقترب من المجال الذي تطرح فيه هذه الأسئلة أصلاً.

ومن هنا يمكن فهم فكرة «جمهورية آغري» ضمن سياقها السياسي والفكري. فالمسألة لا تتعلق فقط بمحاولة إنشاء كيان سياسي في ظروف عسكرية استثنائية، وإنما تتعلق أيضاً بالرمزية السياسية لفكرة أن المقاومة لا تريد فقط إلحاق الهزيمة بقوات الدولة في منطقة معينة، بل تريد أن تقدم نفسها بوصفها صاحبة حق سياسي في الأرض والسلطة والتمثيل. وهنا ينتقل الصراع من مقاومة سلطة قائمة إلى محاولة إنتاج شرعية بديلة، حتى لو كانت هذه المحاولة محدودة زمنياً وجغرافياً ولم تتحول إلى دولة مستقرة بالمعنى الحديث.

وهذا هو أحد أوجه الاختلاف المهمة بين الانتفاضة والمشروع السياسي. فالانتفاضة تقول إن هناك رفضاً، أما المشروع فيحاول أن يقول ماذا يريد بعد الرفض. والانتفاضة تستطيع أن تكون احتجاجاً مسلحاً، أما المشروع فيحتاج إلى تصور للسلطة. والانتفاضة قد تعتمد على التضامن اللحظي، أما المشروع فيحتاج إلى مؤسسة واستمرارية. ومن هنا كان التحول الذي ظهر في آغري أكثر أهمية من مجرد استمرار المقاومة العسكرية بعد ١٩٢٥.

لكن ينبغي الحذر من المبالغة في هذا التحول. فلم تكن آغري دولة قومية حديثة مكتملة، ولم تكن خويون حزباً سياسياً جماهيرياً بالمعنى الذي ستعرفه الحركات القومية لاحقاً، ولم يكن المجتمع الكوردي قد تحول فجأة إلى مجتمع سياسي حديث. لقد بقيت البنية الاجتماعية التقليدية حاضرة بقوة، وبقيت الزعامة الشخصية مؤثرة، وظلت العشائر عنصراً أساسياً في القوة العسكرية والاجتماعية، كما ظلت العلاقات المحلية والمصالح الإقليمية تؤثر في القرار. ولذلك فإن آغري يجب أن تفهم بوصفها مرحلة انتقالية تجمع القديم والجديد، لا باعتبارها انتصاراً كاملاً للحديث على التقليدي.

وهنا تكمن إحدى أهم المفارقات في التجربة؛ فالمشروع القومي كان يريد تجاوز العشيرة لكنه احتاج إليها، وكان يريد تجاوز الزعامة الشخصية لكنه احتاج إلى الزعماء، وكان يسعى إلى بناء مؤسسة قومية لكنه اعتمد في جانب من قوته على شبكات اجتماعية تقليدية، وكان يريد صياغة هوية سياسية حديثة لكنه اضطر إلى مخاطبة مجتمع ما زالت فيه الانتماءات الدينية والمناطقية والعشائرية قوية. وهذا التناقض ليس دليلاً على ضعف القومية بقدر ما هو انعكاس لطبيعة التحول التاريخي نفسه؛ فكل مشروع سياسي حديث يولد في مجتمع قائم أصلاً، ولا يستطيع أن يبدأ من الصفر، وإنما يعيد استخدام البنى القديمة ويعيد تفسيرها وتوجيهها نحو أهداف جديدة.

ومن هنا فإن العلاقة بين الشيخ سعيد وآغري لا ينبغي أن تقرأ باعتبارها علاقة قطعية، بل باعتبارها علاقة تراكم وتجربة وتعلم تاريخي. لم تبدأ آغري من نقطة الصفر، ولم يكن قادتها منفصلين عن تجربة ١٩٢٥. كانت هزيمة الشيخ سعيد

حاضرة في الذاكرة السياسية، وكان القمع الذي تعرضت له الحركة درساً في طبيعة القوة التي تستطيع الدولة استخدامها، وكانت الحاجة إلى التنظيم نتيجة طبيعية لإدراك حدود التعبئة التقليدية. ولذلك فإن المسافة بين ١٩٢٥ و ١٩٢٧ ليست مجرد مسافة زمنية، وإنما هي مسافة في تطور الوعي السياسي.

لقد انتقلت الحركة تدريجياً من سؤال «كيف نقاوم الدولة؟» إلى سؤال أكثر تعقيداً: «كيف نبني حركة قادرة على تمثيل شعب؟». وهذا التحول هو جوهر المسافة السياسية بين التجريبتين. فالأول سؤال عسكري في جوهره، بينما الثاني سؤال سياسي ومؤسسي وقومي. الأول يبحث عن القدرة على المواجهة، والثاني يبحث عن القدرة على إنتاج الاستمرارية والتمثيل والشرعية.

ومن المفارقات التاريخية أن سياسة الدولة التركية المركزية نفسها ساهمت في دفع هذا التحول. فكلما ازداد تدخل الدولة في البنية الاجتماعية، وكلما توسعت الإدارة المركزية، وكلما جرى توحيد التعليم والقانون والجيش والمؤسسات، أصبحت الهويات المحلية أمام تحدٍ جديد. ولم يعد ممكناً ببساطة العودة إلى الوضع السابق. فقد كانت الدولة تعمل على إعادة تشكيل المواطن والمجتمع وفق تصور مركزي للهوية والسلطة، وفي مواجهة ذلك بدأت الحركة الكوردية تبحث عن أدوات جديدة لتعريف نفسها والدفاع عن وجودها السياسي.

وهكذا أصبح الصراع تدريجياً صراعاً على تعريف المواطن والهوية والوطن والشرعية. فالدولة التركية كانت تسعى إلى إنتاج هوية وطنية مركزية مرتبطة بالدولة الجمهورية، بينما كانت الحركة الكوردية تحاول إنتاج تصور بديل يقوم على الاعتراف بالكورد بوصفهم جماعة قومية لها تاريخها وهويتها ومصالحها السياسية. ولذلك لم تعد القضية مجرد خلاف على إدارة منطقة أو رفض إجراء حكومي محدد، وإنما أصبحت مرتبطة بالسؤال الأعمق: من يملك حق تعريف الدولة؟ ومن يحدد هوية المجتمع؟ ومن يملك حق تمثيل الجماعة؟ وما الحدود التي يمكن أن تصل إليها سلطة الدولة في إعادة تشكيل هوية السكان؟

وهذا ما يفسر انتقال القضية الكوردية تدريجياً من المجال المحلي إلى المجال القومي. فحين تكون القضية محلية، يمكن للدولة أن تتعامل معها باعتبارها تمرداً أمنياً في منطقة محددة. أما عندما تتحول إلى قضية قومية، فإنها تصبح أكثر تعقيداً، لأنها تطرح سؤالاً عن العلاقة بين الدولة والأمة، وعن حقوق الجماعات القومية، وعن شرعية الحدود السياسية، وعن إمكان التوفيق بين وحدة الدولة وحقوق مكوناتها المختلفة.

ومن هنا أصبحت أغري أكثر من مجرد معركة عسكرية. فقد تحولت إلى رمز سياسي، وإلى مساحة تختبر فيها الحركة قدرتها على الجمع بين التنظيم القومي والمقاومة المسلحة، وبين العمل المحلي والاتصالات الخارجية، وبين الجغرافيا الكوردية والحدود الدولية، وبين القوة الاجتماعية التقليدية والفكرة القومية الحديثة. ولهذا فإن قيمتها

التاريخية لا تقاس فقط بنتيجة المعارك التي خاضتها، وإنما أيضاً بما كشفته من تطور في طبيعة التفكير السياسي الكوردي.

ومع ذلك، انتهت التجربة عسكرياً كما انتهت تجربة الشيخ سعيد قبلها، وهو ما يؤكد أن التحول في الفكر السياسي لم يكن كافياً وحده لمواجهة التفوق المادي والتنظيمي للدولة التركية. فقد امتلكت الدولة قدرة متزايدة على استخدام الجيش، وتعبئة القوات، والتحكم في الطرق والمجال الحدودي، واستخدام القوة الجوية، وقطع خطوط الإمداد، وعزل مناطق المقاومة، واستثمار ضعف التنسيق بين القوى المختلفة. وهكذا ظهر مرة أخرى أن بناء مشروع قومي لا يعني تلقائياً القدرة على تحويله إلى دولة أو انتصار عسكري، وأن الفجوة بين الفكرة والقوة المادية يمكن أن تكون حاسمة في لحظات الصراع.

لكن الهزيمة العسكرية لم تلغ التحول السياسي الذي كانت الحركة قد قطعتة. فقد أصبح من الصعب بعد تجربة أغري العودة إلى تصور القضية الكوردية باعتبارها مجرد سلسلة من الانتفاضات المحلية المنفصلة. لقد أصبحت هناك ذاكرة تنظيمية، وخطاب قومي أكثر وضوحاً، وشبكات سياسية، وتجربة في العمل عبر الحدود، ووعي أكبر بأهمية العلاقات الإقليمية والدولية، وإدراك أكثر وضوحاً لضرورة وجود تنظيم يتجاوز حدود العشيرة والمنطقة.

ولهذا فإن هزيمة أغري يجب ألا تقرأ باعتبارها نهاية لمسار فكري، بل باعتبارها نهاية مرحلة عسكرية من مرحلة أوسع في تطور الوعي السياسي الكوردي. فالحركات السياسية لا تقاس فقط بعدد المعارك التي تربحها أو تخسرها، وإنما أيضاً بما تتركه من مفاهيم وأفكار وتنظيمات وذاكرة سياسية. وقد ساهمت تجربة أغري في تثبيت فكرة أن القضية الكوردية تحتاج إلى إطار قومي يتجاوز الانتفاضة المحلية، وأن التنظيم السياسي لا يقل أهمية عن القوة العسكرية، وأن الصراع لا يجري فقط على الأرض وإنما أيضاً على الشرعية والهوية والرواية السياسية.

ومن هنا فإن المقارنة بين الشيخ سعيد وأغري لا ينبغي أن تنتهي إلى حكم مبسط يقول إن الأولى كانت دينية والثانية قومية، أو إن الأولى كانت عشائرية والثانية حديثة؛ فهذه الأحكام الثنائية لا تعكس تعقيد التاريخ. الأدق أن نقول إن كلتا التجربتين حملتا عناصر دينية وقومية واجتماعية ومحلية، لكن وزن هذه العناصر وطريقة تنظيمها داخل المشروع السياسي تغيرت. ففي ثورة الشيخ سعيد كانت هذه العناصر أكثر تداخلاً داخل بنية انتفاضية تقودها شبكات محلية ودينية وعشائرية، بينما بدأت في أغري تظهر محاولة أكثر وضوحاً لوضع هذه العناصر داخل إطار قومي منظم، تقوده فكرة أن المقاومة ليست مجرد دفاع عن جماعة محلية، وإنما جزء من قضية سياسية أوسع.

وهنا تحديداً يمكن فهم التحول من التعبئة التقليدية إلى التعبئة القومية الحديثة. ففي التعبئة التقليدية يتحرك الفرد بدرجة كبيرة لأن جماعته تتحرك، ولأن زعيمه

يدعوه، ولأن عشيرته دخلت الصراع، ولأن بيئته المحلية تشعر بالخطر. أما في التعبئة القومية فإن الفرد يدعى إلى رؤية نفسه باعتباره جزءاً من جماعة أكبر من القرية والعشيرة والمنطقة، ويطلب منه أن يربط مصيره بمصير شعب أوسع. وهذا يغير معنى التضحية نفسها؛ فالمقاتل لا يعود يقاتل فقط دفاعاً عن بيته أو عشيرته، وإنما يطلب منه أن يرى موته أو تضحياته باعتبارها جزءاً من تاريخ قومي ومستقبل جماعي.

غير أن هذا التحول ظل تدريجياً ومتنازِعاً عليه داخل المجتمع نفسه. فلم يكن كل كوردي يرى القضية بالطريقة نفسها، ولم تكن كل العشائر مستعدة لإخضاع مصالحها المحلية لمشروع قومي، ولم تكن جميع القيادات متفقة على الأهداف أو الوسائل أو حدود العلاقة مع القوى الإقليمية. ولهذا فإن بناء الحركة القومية كان عملية تفاوض مستمرة بين مصالح متعددة، وليس انتقالاً آلياً من التقليدي إلى الحديث.

ومن هنا يمكن القول إن الفترة الممتدة من ثورة الشيخ سعيد إلى ثورة آغري شهدت إعادة صياغة تدريجية لمفهوم المقاومة الكوردية. ففي البداية كانت الأولوية هي القدرة على الانتفاض، ثم أصبحت الحاجة هي القدرة على التنظيم، وبعد ذلك بدأت تظهر الحاجة إلى إنتاج مشروع سياسي يحدد معنى المقاومة وغاياتها. وهذا هو المسار الذي جعل آغري محطة مهمة في تطور الفكر السياسي الكوردي؛ فهي لم تحقق دولة قومية مستقرة، ولم تنتصر عسكرياً، لكنها ساهمت في تحويل المقاومة من حدث محلي إلى قضية ذات خطاب قومي وتنظيم سياسي ورمزية إقليمية ودولية.

وعليه، فإن الفرق الحقيقي بين ثورة الشيخ سعيد وثورة آغري لا يكمن فقط في اختلاف القيادة أو الظروف أو طبيعة العمليات العسكرية، وإنما في انتقال الحركة الكوردية، ولو بصورة غير مكتملة، من منطق الانتفاضة إلى منطق المشروع. كانت ثورة الشيخ سعيد واحدة من أبرز التعبيرات عن مجتمع يحاول مقاومة التحول القسري إلى دولة مركزية حديثة باستخدام الأدوات الاجتماعية والسياسية التي كانت متاحة له، بينما مثلت آغري محاولة للاستفادة من دروس تلك التجربة وبناء مقاومة أكثر ارتباطاً بفكرة التنظيم القومي والتمثيل السياسي. وبين التجريبتين حدث تحول مهم في معنى القضية نفسها: من الدفاع عن مجتمع محلي في مواجهة سلطة مركزية إلى محاولة صياغة قضية شعب يرى نفسه صاحب هوية ومصير وحق سياسي.

وهكذا لم تكن آغري مجرد تكرار للشيخ سعيد، ولم تكن خوبيون مجرد تنظيم عابر ظهر لمساندة ثورة عسكرية، وإنما كانا جزءاً من مرحلة بدأ فيها الفكر السياسي الكوردي يعيد ترتيب أولوياته. أصبحت العشيرة عنصراً داخل المشروع بدل أن تكون المشروع كله، وأصبح الدين أحد مكونات المجتمع بدل أن يكون الإطار السياسي الوحيد، وأصبحت الزعامة بحاجة إلى التنظيم، وأصبحت الجغرافيا المحلية جزءاً من تصور أوسع للوطن، وأصبحت المقاومة بحاجة إلى خطاب يتجاوز حدود البندقية، وأصبح الصراع مرتبطاً ليس فقط بالقوة العسكرية، وإنما أيضاً بالشرعية والهوية والتمثيل والذاكرة والتأييد الخارجي.

ومن هذه الزاوية فإن أغري تمثل إحدى أهم اللحظات الانتقالية في تاريخ الحركة الكوردية في تركيا؛ لأنها كشفت أن القومية الكوردية لم تظهر مكتملة، وإنما تشكلت من داخل التوتر بين القديم والجديد، بين العشيرة والأمة، بين الدين والقومية، بين الزعيم والمؤسسة، بين المنطقة والوطن، وبين الانتفاضة والمشروع السياسي. وكانت خويبون إحدى التعبيرات التنظيمية لهذا الانتقال، بينما كانت أغري ساحته العسكرية والسياسية الأكثر وضوحاً خلال تلك المرحلة.

وبذلك فإن الفترة بين ١٩٢٥ و ١٩٣٠ يمكن قراءتها بوصفها مرحلة إعادة بناء للوعي السياسي الكوردي بعد صدمة الجمهورية المركزية وهزيمة ثورة الشيخ سعيد. فقد أدركت الحركة بصورة متزايدة أن مجرد امتلاك القدرة على الانتفاض لا يكفي، وأن القوة الاجتماعية تحتاج إلى مؤسسة، وأن الهوية تحتاج إلى تنظيم، وأن التضحية تحتاج إلى هدف سياسي، وأن المقاومة تحتاج إلى استراتيجية، وأن القضية المحلية تحتاج إلى خطاب قومي، وأن أي مشروع سياسي يريد البقاء يحتاج إلى تجاوز حدود الأشخاص والعشائر والمناطق.

وهنا تحديداً تكمن القيمة التاريخية العميقة للانتقال من الشيخ سعيد إلى أغري؛ فالمسألة لم تكن انتقالاً من ثورة إلى ثورة فحسب، وإنما كانت انتقالاً تدريجياً في تصور الحركة الكوردية لذاتها وللدولة التي تواجهها وللأدوات التي تحتاج إليها. وإذا كانت ثورة الشيخ سعيد قد أظهرت قدرة المجتمع الكوردي على الانتفاض، فإن أغري أظهرت بصورة أوضح محاولة تحويل تلك القدرة إلى مشروع قومي منظم. وإذا كانت تجربة ١٩٢٥ قد كشفت حدود التعبئة المحلية والعشائرية والدينية أمام دولة مركزية حديثة، فإن تجربة أغري كشفت محاولة تجاوز تلك الحدود عبر التنظيم القومي والقيادة السياسية والاتصالات الإقليمية والدولية.

لكن هذا التحول لم يكن مكتملاً، ولم يكن خطأً مستقيماً، ولم يؤد إلى انتصار سياسي مباشر. لقد بقيت التناقضات الداخلية، وبقيت الحاجة إلى البنى التقليدية، وبقي التفوق العسكري للدولة التركية، وبقيت البيئة الإقليمية والدولية غير مواتية لقيام مشروع كوردي مستقل. ومع ذلك، فإن التاريخ السياسي لا يقاس فقط بالنتيجة المباشرة؛ فقد تكون قيمة تجربة ما في أنها تغير السؤال الذي تطرحه الحركة على نفسها. وهذا ما حدث بدرجة كبيرة بين الشيخ سعيد وأغري. فقد تغير السؤال من «كيف ننتفض؟» إلى «كيف ننظم المقاومة؟»، ثم إلى «كيف نجعل المقاومة تعبيراً عن مشروع قومي؟»، ثم إلى السؤال الأبعد: «كيف يمكن بناء شرعية سياسية تمثل شعباً داخل نظام إقليمي ودولي لا يعترف بسهولة بهذا التمثيل؟».

ومن هنا يمكن فهم أغري بوصفها حلقة مركزية في تاريخ تشكل الفكر القومي الكوردي الحديث، لا لأنها قدمت نموذجاً مكتملاً للدولة القومية، وإنما لأنها كشفت الطريق الذي كان ينبغي للحركة أن تسلكه إذا أرادت الانتقال من رد الفعل إلى الفعل السياسي المنظم. لقد كانت تجربة جمعت بين إرث المجتمع التقليدي ومفردات القومية

الحديثة، وبين قوة العشيرة وطموح التنظيم القومي، وبين الجبل بوصفه ملجأ للمقاومة والأرض بوصفها وطناً، وبين القيادة الشخصية ومحاولة بناء المؤسسة، وبين الثورة بوصفها انتفاضة والثورة بوصفها مشروعاً سياسياً.

وبهذا المعنى، فإن ثورة الشيخ سعيد وآجري لا تمثلان مرحلتين منفصلتين بقدر ما تمثلان مرحلتين في عملية تاريخية واحدة: مرحلة بدأت فيها الحركة الكوردية باكتشاف حدود أدواتها القديمة، ثم شرعت في البحث عن أدوات جديدة. كانت الهزيمة الأولى درساً في قوة الدولة، وكانت آجري محاولة لاستيعاب ذلك الدرس. وإذا لم تنجح المحاولة عسكرياً في تحقيق أهدافها، فإنها نجحت تاريخياً في إظهار أن القضية الكوردية كانت تدخل مرحلة جديدة، مرحلة لم يعد فيها السؤال الأساسي هو مجرد القدرة على حمل السلاح، وإنما القدرة على إنتاج تنظيم وهوية وخطاب وشرعية ومشروع سياسي يتجاوز حدود الانتفاضة المحلية ويضع القضية الكوردية في إطار قومي وإقليمي ودولي أوسع.

ومن هنا، فإن التحول من الشيخ سعيد إلى آجري يجب أن يقرأ لا بوصفه قطعة بين «الثورة الدينية العشائرية» و«الثورة القومية الحديثة»، وإنما بوصفه انتقالاً تدريجياً ومعقداً من صيغة سياسية إلى أخرى، حيث ظلت عناصر الماضي حاضرة داخل المشروع الجديد، لكنها بدأت تفقد احتكارها لتعريف المقاومة. لقد بقيت العشيرة، لكن داخل خطاب قومي أوسع؛ وبقي الدين، لكن إلى جانب تصور قومي أكثر وضوحاً؛ وبقي الزعيم، لكن إلى جانب التنظيم؛ وبقي الجبل، لكنه لم يعد مجرد ملجأ عسكري، بل أصبح رمزاً سياسياً؛ وبقيت الانتفاضة، لكنها بدأت تفهم باعتبارها جزءاً من مشروع يتجاوز حدود اللحظة.

وهكذا يمكن القول إن المسافة التاريخية بين ثورة الشيخ سعيد وثورة آجري كانت، في جوهرها، مسافة انتقال من التعبئة إلى التنظيم، ومن التنظيم إلى المشروع، ومن المجال المحلي إلى المجال القومي، ومن المقاومة بوصفها رد فعل إلى المقاومة بوصفها فعلاً سياسياً يسعى إلى إنتاج معنى جديد للهوية والشرعية والوطن. وفي هذه المسافة بالذات بدأ يتشكل أحد أهم التحولات في الفكر السياسي الكوردي في تركيا خلال تلك المرحلة: التحول من مجتمع ينتفض دفاعاً عن وجوده المحلي إلى حركة تحاول، بكل ما حملته التجربة من تناقضات وحدود وإخفاقات، أن تقدم نفسها باعتبارها حركة سياسية لشعب له قضية قومية تتجاوز حدود العشيرة والمنطقة والانتفاضة.

ومن هنا فإن ثورة آجري لا ينبغي أن تفهم بوصفها نقطة وصول اكتمل عندها المشروع القومي الكوردي، وإنما بوصفها لحظة انتقال تاريخية تكثفت فيها تحولات كانت قد بدأت قبلها، وتبلورت خلالها أسئلة جديدة لم تكن قد امتلكت بعد إجابات مؤسسية مكتملة. فقد كانت آجري أكثر وضوحاً من ثورة الشيخ سعيد في التعبير عن البعد القومي والتنظيم السياسي للمقاومة، لكنها لم تكن قد تجاوزت

بصورة كاملة البنى الاجتماعية والسياسية التي كانت لا تزال تحكم المجتمع الكوردي في تلك المرحلة. ولهذا فإن أهميتها التاريخية لا تكمن في أنها قدمت نموذجاً مكتملاً للدولة الحديثة، وإنما في أنها كشفت عن المسافة التي كانت تفصل بين امتلاك فكرة قومية واضحة وبين القدرة على تحويل هذه الفكرة إلى مؤسسة سياسية وعسكرية قادرة على الاستمرار.

لقد كانت المشكلة الأساسية التي واجهت الحركة الكوردية بعد تجربة الشيخ سعيد أن الانتفاضة لم تعد تستطيع أن تعتمد فقط على قدرة المجتمع المحلي على حمل السلاح أو على مكانة الزعيم التقليدي في تعبئة أتباعه. فقد أثبتت تجربة ١٩٢٥ أن الدولة التركية الجديدة، بما امتلكته من جيش مركزي وأجهزة إدارية وأمنية وقدرة متزايدة على نقل القوات والسيطرة على المجال الجغرافي، كانت تختلف جذرياً عن أنماط السلطة التي عرفتھا المناطق الكوردية في العهد العثماني. ولذلك لم يعد السؤال يتعلق فقط بإمكان إشعال انتفاضة، وإنما أصبح يتعلق بقدرة الحركة على الاستمرار بعد اندلاعها، وعلى تأمين مواردها، وتنظيم قواتها، وربط مناطقها، وإيجاد قيادة سياسية تتجاوز حدود الشخصية الفردية، وإقامة صلات مع القوى الإقليمية والدولية، والأهم من ذلك كله تقديم تصور لما ينبغي أن يأتي بعد المقاومة.

وهنا تحديداً ظهرت خويون بوصفها محاولة لسد الفجوة بين الانتفاضة والمشروع السياسي. فخويون لم تكن دولة، ولم تكن حكومة بالمعنى المؤسسي الحديث، ولم تكن تملك أدوات السيادة التي تمتلكها الدولة المعترف بها دولياً، لكنها مثلت تطوراً نوعياً في طريقة التفكير في القضية الكوردية. فقد حاولت أن تقدم إطاراً سياسياً يتجاوز حدود منطقة واحدة أو عشيرة واحدة، وأن تتعامل مع القضية الكوردية بوصفها قضية قومية ذات امتداد أوسع من ساحات القتال المحلية. وأصبح العمل السياسي، والاتصال بالقوى الخارجية، والدعاية السياسية، والتنسيق بين العناصر الكوردية، ودعم المقاومة المسلحة، جزءاً من تصور أوسع لاختبار إمكانية تحويل القضية القومية إلى قوة سياسية منظمة.

وهنا حدث تحول بالغ الأهمية في طبيعة السؤال السياسي. ففي المراحل السابقة كان السؤال المركزي هو: لماذا نقاوم؟ أما في هذه المرحلة فقد بدأ سؤال آخر يفرض نفسه: ما الذي نريد أن نبنيه من خلال المقاومة؟ والفرق بين السؤالين ليس لغوياً، بل سياسي وتاريخي عميق. فالظلم يستطيع أن يشعل انتفاضة، والقمع يستطيع أن يدفع مجتمعاتاً إلى حمل السلاح، والخلاف مع السلطة المركزية يستطيع أن ينتج تمرداً، لكن هذه العوامل وحدها لا تكفي لصناعة حركة سياسية طويلة الأمد. فالانتفاضة تحتاج إلى هدف يتجاوز لحظة الانفجار، والحركة تحتاج إلى تصور للمستقبل، والمشروع القومي يحتاج إلى مؤسسة تحمله وتدافع عنه وتحدد أولوياته وتدير تناقضاته.

ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى آغري باعتبارها لحظة بدأ فيها مفهوم المستقبل السياسي الكوردي يحتل مكاناً أكثر وضوحاً في خطاب المقاومة. لم تعد القضية مقتصرة على رفض سياسات الحكومة التركية أو الدفاع عن المجال الاجتماعي المحلي، بل أصبح الاستقلال أو إقامة كيان سياسي كوردي هدفاً حاضراً بصورة أوضح في التفكير القومي. وأصبحت المقاومة المسلحة مرتبطة، ولو بصورة غير مكتملة، بمشروع سياسي يتجاوز المعركة نفسها. وأصبح الخارج جزءاً من الحسابات السياسية، لأن استمرار أي مشروع قومي في تلك البيئة الجغرافية لم يكن ممكناً من دون التعامل مع تركيا وإيران والاتحاد السوفييتي والقوى الأوروبية والمشهد الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الأولى.

لكن أهمية هذا التحول لا تعني أن الحركة الكوردية في آغري كانت قد أصبحت حركة قومية حديثة مكتملة. فالتاريخ أكثر تعقيداً من ذلك. فقد ظل المجتمع الذي حمل المقاومة مجتمعاً متعدد البنى، وكانت العشيرة لا تزال عنصراً أساسياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية وتوفير المقاتلين والموارد، وظلت الروابط المحلية والمناطقية مؤثرة، كما بقي الدين حاضراً في المجتمع وفي وعي قطاعات واسعة من السكان. لذلك لم يكن الانتقال من النموذج التقليدي إلى النموذج القومي الحديث انتقالاً مفاجئاً من عالم إلى آخر، وإنما كان عملية تركيب وتداخل بين القديم والجديد. كانت القومية تحاول أن تتسع فوق البنى التقليدية، لكنها لم تكن قد استطاعت إلغائها.

ولهذا السبب فإن القول إن آغري كانت قومية أكثر من ثورة الشيخ سعيد لا يعني أن ثورة الشيخ سعيد كانت خالية من البعد القومي، كما لا يعني أن آغري كانت منفصلة عن الدين أو العشيرة أو العلاقات المحلية. فثورة الشيخ سعيد نفسها نشأت في بيئة تداخلت فيها عناصر دينية واجتماعية وسياسية وقومية، وقد اختلف وزن هذه العناصر باختلاف المناطق والفاعلين والسياقات. كما أن اختزالها في كونها ثورة دينية فقط يحجب جانباً مهماً من الصراع الذي كان يتشكل حول مكانة الكورد ومستقبلهم السياسي، في حين أن اختزالها في قومية حديثة مكتملة يتجاهل البيئة الاجتماعية والسياسية التي خرجت منها. وبالمثل، فإن تصوير آغري بوصفها ثورة قومية حديثة مكتملة سيكون قراءة خارج سياقها التاريخي؛ فهي كانت أقرب إلى مرحلة انتقالية امتزج فيها المشروع القومي الناشئ بالبنى الاجتماعية التقليدية.

ويظهر هذا الانتقال بوضوح في مسألة القيادة. فقد شهدت ثورة الشيخ سعيد حضوراً قوياً للزعامة الدينية والاجتماعية، حيث كانت المكانة الدينية والعشائرية والشخصية قادرة على إنتاج شرعية سياسية وتعبئة اجتماعية واسعة. أما في آغري فقد برز إحسان نوري باشا بصورة مختلفة، بوصفه قائداً عسكرياً ذا خبرة حديثة نسبياً، في الوقت الذي ظهرت فيه خويون كإطار سياسي قومي يتجاوز شخصية القائد الواحد. وبذلك بدأت القيادة نفسها تتحول من كونها مرتبطة أساساً بمكانة الشخص الاجتماعية

والدينية والعشائرية إلى كونها مرتبطة كذلك بالخبرة العسكرية والتنظيم والبرنامج السياسي.

وهذا التحول في القيادة يعكس تغيراً أعمق في مفهوم السلطة داخل الحركة القومية الكوردية. فالزعيم التقليدي يستمد شرعيته في جانب كبير منها من النسب والمكانة الدينية والروابط العشائرية والقدرة على بناء شبكة من الولاءات الاجتماعية، بينما يحتاج القائد السياسي والعسكري الحديث إلى مصادر أخرى للشرعية، من بينها الكفاءة والتنظيم والقدرة على إدارة القوة وتحويلها إلى أداة تخدم هدفاً سياسياً محدداً. ومن ثم فإن ظهور إحسان نوري لم يكن مجرد تبدل في اسم القائد أو في طريقة إدارة المعارك، وإنما كان جزءاً من انتقال أوسع في النخبة التي بدأت تحمل المشروع الكوردي، ومن تغير في تصور العلاقة بين القيادة والتنظيم والهدف السياسي.

غير أن هذا التحول لم يلغ الزعامة التقليدية. فالقيادة العسكرية الحديثة لم تكن تعمل في فراغ اجتماعي، بل كانت مضطرة إلى التعامل مع العشائر والشخصيات المحلية ومراكز النفوذ التقليدية. ومن هنا ظهرت إحدى أكثر التناقضات عمقاً في التجربة: كان المشروع القومي يحتاج إلى تجاوز العشيرة، لكنه في الوقت نفسه كان يحتاج إليها؛ كان يريد بناء ولاء قومي يتجاوز المنطقة، لكنه كان يعتمد على ولاءات محلية لتوفير الرجال والموارد؛ وكان يسعى إلى بناء مؤسسة حديثة، لكنه لم يمتلك بعد البيئة الاجتماعية والمؤسسية التي تسمح لهذه المؤسسة بأن تحل بصورة كاملة محل البنى التقليدية.

وهذه المفارقة تكشف طبيعة المرحلة الانتقالية بأوضح صورها. فالعشيرة لم تختفِ من المجال السياسي، وإنما تغير موقعها داخله. لم تعد بالضرورة تمثل الغاية السياسية النهائية، لكنها بقيت أداة مهمة من أدوات التعبئة والحماية والتمويل وتوفير المقاتلين. وبعبارة أخرى، بدأ المشروع القومي يحاول تحويل العشيرة من إطار سياسي مغلق إلى مورد اجتماعي وعسكري يمكن إدخاله ضمن إطار أوسع. وهذه العملية لم تكن سهلة، لأن الولاء العشائري يقوم على علاقات مباشرة وشخصية ومحلية، بينما تقوم القومية على تصور مجرد نسبياً للانتماء إلى جماعة واسعة لا تقوم بالضرورة على القرابة المباشرة.

وهنا تظهر أهمية التحول من التعبئة التقليدية إلى التعبئة القومية. ففي النموذج التقليدي قد يحمل الإنسان السلاح لأن زعيمه طلب منه ذلك، أو لأن عشيرته تعرضت للتهديد، أو لأن جماعته المحلية دخلت في صراع مع السلطة. أما في الخطاب القومي الجديد، فقد بدأ يُطلب من الإنسان أن ينظر إلى نفسه بوصفه جزءاً من جماعة سياسية أوسع، وأن يفهم الصراع باعتباره دفاعاً عن شعب ووطن وحقوق ومستقبل سياسي. وهذا لا يعني أن الواقع كان قد وصل إلى هذه الصورة بصورة كاملة، وإنما يعني أن خطاباً جديداً كان يحاول إعادة تعريف معنى المشاركة في المقاومة.

وكانت هذه العملية مرتبطة بتغيرات فكرية أوسع شهدتها المنطقة منذ أواخر العهد العثماني. فقد انتقلت مفاهيم الأمة واللغة والهوية والوطن والدولة والحدود والسيادة تدريجياً إلى المجال السياسي في الشرق الأوسط، ولم تعد القومية الأوروبية مجرد ظاهرة بعيدة عن المنطقة. لقد أعادت التحولات العثمانية نفسها، ثم الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية، تشكيل وعي النخب المختلفة بمفاهيم الدولة والأمة والحدود والتمثيل السياسي. وفي هذا السياق بدأت قطاعات من النخب الكوردية بإعادة النظر في القضية الكوردية، والانتقال من التفكير في الامتيازات المحلية أو أشكال الإدارة الذاتية المحدودة إلى التفكير في المستقبل السياسي للشعب الكوردي بوصفه جماعة قومية.

وكانت آغري واحدة من أبرز اللحظات التي خرجت فيها هذه الأفكار من المجال النظري إلى مجال التجربة السياسية والعسكرية. فالجبل لم يعد مجرد مكان للاختباء والمقاومة، وإنما بدأ يتحول رمزياً إلى مركز لمشروع سياسي يريد أن يقول إن هناك شعباً له أرض وتاريخ وحقوق ومصالح سياسية. ومن هنا اكتسبت تسمية جمهورية آغري، بوصفها تعبيراً عن مشروع أو ادعاء لسلطة سياسية كوردية، أهمية تتجاوز معناها الإداري المباشر. فالقضية لم تكن مجرد إنشاء مؤسسات دولة مكتملة، وإنما كانت محاولة لإنتاج صورة بديلة للشرعية السياسية في مواجهة سلطة الدولة التركية.

وهنا يجب التمييز بين فكرة الدولة وبين القدرة على بناء الدولة. فإعلان أو تصور كيان سياسي لا يعني امتلاك جميع شروط السيادة. الدولة الحديثة تحتاج إلى إقليم مستقر، وسكان، ومؤسسات إدارية، ونظام مالي، وقوة عسكرية منظمة، وسلطة قادرة على تطبيق القرارات، وموارد مستدامة، واعتراف أو على الأقل قدرة على التعامل مع النظام الدولي. أما آغري فلم تكن تمتلك هذه الشروط بصورة مكتملة. ولذلك فإن القيمة التاريخية لمشروع جمهورية آغري لا تكمن في النظر إليها باعتبارها دولة مكتملة بالمعنى القانوني الحديث، وإنما في كونها تعبيراً عن انتقال المقاومة من مجرد رفض سلطة قائمة إلى محاولة تصور سلطة سياسية بديلة.

ومن هنا يصبح مفهوم الشرعية نفسه جزءاً من الصراع. فالدولة التركية كانت تقدم نفسها بوصفها الدولة الوطنية ذات السيادة على الإقليم، بينما كان المشروع القومي الكوردي يحاول التشكيك في احتكارها للتمثيل السياسي داخل المناطق الكوردية، وطرح تصور آخر يقوم على وجود شعب ذي هوية ومصالح وحق في تقرير مستقبله. ولذلك لم يعد الصراع مجرد صراع بين الجيش التركي ومقاتلين كورد في منطقة جبلية، بل أصبح، في مستواه الأعمق، صراعاً على سؤال: من يملك حق تعريف المجال السياسي؟ ومن يمثل السكان؟ وما حدود الدولة؟ وما مصدر الشرعية؟ وهل يمكن أن توجد هوية قومية لا تتطابق مع هوية الدولة القائمة؟

وهذا هو أحد أهم أوجه الاختلاف بين تجربة الشيخ سعيد وتجربة آغري. ففي الأولى كان الصراع مرتبطاً بدرجة كبيرة بالتحولات العميقة التي أحدثتها الجمهورية

التركية في المجال الديني والاجتماعي والسياسي، وبسياسات المركزية وإعادة بناء الدولة، وبالقلق من انهيار ترتيبات اجتماعية وسياسية قديمة. أما في آغري فقد أصبح الخطاب القومي أكثر قدرة على تقديم الصراع بوصفه جزءاً من قضية سياسية كوردية أوسع، مع أن عناصر الصراع المحلي والاجتماعي لم تختف. وبالتالي فإن الفرق ليس بين ثورة دينية وأخرى قومية بصورة مطلقة، وإنما بين مرحلتين مختلفتين فيهما وزن العناصر وطريقة تركيبها داخل المشروع السياسي.

وكان هذا التحول مرتبطاً أيضاً بتغير العلاقة مع الدين. ففي تجربة الشيخ سعيد كانت الشرعية الدينية قادرة على أداء دور تعبوي وسياسي مركزي، بينما اتجه خطاب خوييون بدرجة أكبر نحو القومية والهوية السياسية والاستقلال. غير أن وصف هذا التحول بأنه انتقال إلى العلمانية ينبغي أن يكون دقيقاً؛ فلم يكن المقصود اختفاء الدين من المجتمع الكوردي، ولا انقطاع المقاتلين عن بيئتهم الدينية، وإنما انتقال مركز الشرعية السياسية من المجال الديني وحده إلى مفهوم الأمة والقومية والوطن والحقوق السياسية. وبذلك أصبحت القضية الكوردية تعرض بصورة متزايدة باعتبارها قضية شعب له هوية قومية ومصالح سياسية، وليس فقط جماعة دينية أو اجتماعية تعترض على سياسات حكومة.

وهذه النقلة في اللغة السياسية كانت ذات أثر بعيد المدى، لأنها غيرت المفردات التي أصبحت تستخدم في الحديث عن المستقبل الكوردي. فمفاهيم الأمة والوطن والاستقلال والحقوق القومية والكيان والتنظيم والتمثيل السياسي أخذت موقفاً أكثر أهمية. ومعها بدأت القضية الكوردية تتحرك من مستوى العلاقة بين جماعات محلية والسلطة المركزية إلى مستوى السؤال عن موقع شعب كامل داخل النظام السياسي والإقليمي والدولي.

لكن المشكلة أن اتساع الفكرة لم يكن يعني بالضرورة اتساع القدرة على تنفيذها. وهنا يظهر التناقض المركزي في تجربة آغري: كانت الفكرة القومية تتجاوز الحدود، بينما بقيت القدرة العسكرية والاقتصادية والتنظيمية محكومة إلى حد كبير بالجغرافيا المحلية. كان المشروع يريد أن يتحدث باسم الكورد، لكنه لم يمتلك جهازاً قادراً على تمثيل جميع الكورد. وكانت خوييون تحاول بناء شبكة قومية، لكنها لم تكن دولة. وكانت آغري مركزاً للمقاومة، لكنها لم تكن قادرة على تحويل هذا المركز إلى سلطة مستقرة ذات موارد دائمة.

وقد تعاضمت هذه المشكلة بسبب الانقسام الجغرافي لكوردستان بين عدة دول. فالحركة الكوردية لم تكن تتحرك داخل إقليم سياسي واحد، وإنما داخل فضاء موزع بين حدود دولية أصبحت أكثر صلابة بعد الحرب العالمية الأولى. وهذا جعل بناء حركة قومية موحدة أكثر تعقيداً، لأن كل منطقة كانت تخضع لحسابات دولة مختلفة، ولأن الحدود أصبحت أدوات أمنية وسياسية تستطيع الدول استخدامها لعزل الحركات عن مصادر الدعم والامتداد. ولذلك فإن الطموح القومي العابر للحدود اصطلح ببنية إقليمية قائمة على سيادة الدول وحدودها.

وقد أدركت الحركة الكوردية تدريجياً أن مواجهة دولة مركزية حديثة لا يمكن أن تقوم على الحماسة وحدها. فقد كشفت هزيمة الشيخ سعيد أن القدرة على جمع عدد كبير من المقاتلين لا تعادل القدرة على خوض حرب طويلة ضد دولة تمتلك جيشاً نظامياً وإدارة مركزية وموارد مالية وشبكة مواصلات وأجهزة أمنية. كما كشفت أن القدرة على إشعال التمرد تختلف عن القدرة على المحافظة عليه. ومن هنا أصبحت قضايا الإمداد والتنظيم والقيادة والتنسيق والاتصالات والتمويل والعلاقات الخارجية مسائل لا تقل أهمية عن الشجاعة العسكرية.

وهذا ما جعل تجربة آغري تبدو وكأنها محاولة للتعلم السياسي من تجربة ١٩٢٥. لم تكن الحركة تريد إعادة إنتاج النموذج نفسه بصورة كاملة، بل حاولت تطوير أدواته. أصبح التنظيم القومي أكثر حضوراً، وأصبحت القيادة العسكرية أكثر انتظاماً، وأصبح العمل الخارجي جزءاً من المشروع، وأصبح الهدف السياسي أكثر وضوحاً، كما أصبحت أهمية الدعاية والاتصال السياسي أكبر. لكن هذه المحاولات اصطدمت بدورها بحدود الواقع.

فالتنظيم السياسي، مهما كان مهماً، لا يستطيع وحده أن يحل مشكلة الموارد. والخبرة العسكرية لا تكفي إذا كانت الجبهة محاصرة. والخطاب القومي لا يستطيع وحده إزالة الانقسامات الاجتماعية. والعلاقات الخارجية لا تتحول تلقائياً إلى تحالفات استراتيجية. كما أن وجود حدود دولية معقدة، خصوصاً على الجبهة الإيرانية، جعل الحركة تواجه معادلات إقليمية لم تكن تملك القدرة على التحكم بها.

وكان الموقف الدولي عاملاً آخر في تضيق هامش الحركة. فبعد الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من أن قضية القوميات وحق تقرير المصير أصبحت جزءاً من الخطاب الدولي، فإن تطبيق هذه المبادئ كان انتقائياً ومحكوماً بمصالح الدول الكبرى وتوازنها. ولم يكن المشروع الكوردي يمتلك القوة الدولية التي تسمح بتحويل المطالبة السياسية إلى واقع جيوسياسي. ولذلك ظلت الحركة تواجه مشكلة مزدوجة: دولة تركية تملك الاعتراف الدولي والسيادة القانونية على الإقليم، وحركة قومية تملك قضية سياسية لكنها تفتقر إلى قوة دولية كافية لفرضها.

وهنا تظهر أهمية العلاقة بين السياسة الداخلية والبيئة الدولية. فالدولة التركية لم تكن تواجه الحركة الكوردية باعتبارها تمرداً داخلياً فقط، بل كانت تنظر إلى المسألة ضمن سياق أوسع يتعلق بالحدود والأمن والعلاقات مع إيران والاتحاد السوفييتي والقوى الأوروبية. وفي المقابل، لم تكن الحركة الكوردية قادرة على تجاهل هذه البيئة، لأن بقاء المقاومة كان مرتبطاً بما يحدث خارج منطقة آغري بقدر ارتباطه بما يحدث داخلها. ولذلك أصبحت الجغرافيا السياسية جزءاً من بنية الصراع نفسه.

ومن هذه الزاوية، فإن تجربة آغري تكشف أن القومية ليست مجرد فكرة ثقافية أو شعور بالانتماء، وإنما تحتاج عندما تتحول إلى مشروع سياسي إلى مؤسسات وموارد وشبكات وتحالفات وقدرة على إنتاج السلطة. فالأمة يمكن أن تكون فكرة

واسعة، لكن تحويلها إلى دولة يحتاج إلى شروط تاريخية لا تستطيع الإرادة وحدها توفيرها. وهذه كانت إحدى المعضلات الأساسية التي واجهت الحركة الكوردية في عشرينيات القرن العشرين.

ولذلك فإن هزيمة آغري سنة ١٩٣٠ لا ينبغي أن تقرأ فقط باعتبارها نهاية عسكرية لتمرّد مسلّح. فالهزيمة العسكرية كانت واضحة، لكنها لم تكن نهاية الأسئلة السياسية التي أنتجت التجربة. فقد أثبتت آغري أن الحركة الكوردية استطاعت أن تطور خطابها وتنظيمها وأن تنتقل خطوة أبعد من نموذج الانتفاضة المحلية، لكنها أثبتت في الوقت نفسه أن بناء مشروع قومي مستدام يحتاج إلى بنية تتجاوز قدرات التنظيم المحدود والمقاومة الجبلية.

ومن هنا يمكن القول إن ثورة الشيخ سعيد وثورة آغري تكشفان معاً عملية تعلم سياسي متدرج. كشفت تجربة الشيخ سعيد قوة التعبئة التقليدية، لكنها كشفت حدودها أيضاً. وأظهرت آغري إمكانات التنظيم القومي، لكنها كشفت بدورها حدود التنظيم عندما يفتقر إلى قاعدة اقتصادية ومؤسسات دولة ودعم إقليمي ودولي كافٍ. الأولى أظهرت أن المجتمع يستطيع أن ينتفض، والثانية حاولت أن تجيب عن سؤال كيف يمكن تحويل الانتفاضة إلى مشروع سياسي. الأولى كشفت قدرة الزعامة الدينية والاجتماعية والعشائرية على التعبئة، والثانية شهدت صعود التنظيم القومي والقيادة العسكرية الحديثة. لكن كليهما اصطدما في النهاية بقوة الدولة التركية المركزية وبالبيئة الدولية والإقليمية التي لم تكن مواتية لتحقيق مشروع استقلال كوردي.

ومع ذلك، فإن التشابه في النهاية لا يعني التشابه في المسار. فالتاريخ لا يتقدم دائماً من خلال القطيعة، بل من خلال التراكم. آغري حملت شيئاً من إرث الشيخ سعيد، لكنها لم تكن تكراراً له. وخويون استفادت من التجارب السابقة وحاولت إعادة تنظيمها داخل إطار قومي أوسع. وإحسان نوري نقل إلى ميدان المقاومة خبرة عسكرية تختلف في طبيعتها عن نموذج القيادة الدينية والاجتماعية التقليدية. وفي الوقت نفسه بقيت العشيرة حاضرة، وبقيت البيئة الدينية مؤثرة، وبقيت المصالح المحلية جزءاً من الحسابات. وهكذا عاش المشروع الكوردي في تلك المرحلة داخل منطقة تماس بين عالمين: عالم الزعامة التقليدية والولاءات المحلية، وعالم التنظيم القومي والدولة الحديثة.

ولهذا فإن العلاقة بين الشيخ سعيد وآغري ليست مجرد علاقة بين ثورتين متتاليتين في الزمن، بل علاقة بين مرحلتين من تطور الوعي السياسي. لقد شكلت هزيمة ١٩٢٥ أحد الدروس التي دفعت قطاعات من النخب الكوردية إلى إعادة النظر في أدوات المقاومة، بينما جاءت آغري في سياق أصبحت فيه الحاجة إلى التنظيم والتمثيل السياسي والقيادة العسكرية والعمل الخارجي أكثر وضوحاً. غير أن ذلك لا يعني وجود خط مستقيم يبدأ بالشيخ سعيد وينتهي بآغري؛ فكل تجربة كانت نتاج

ظروفها الخاصة، وكل واحدة احتوت على عناصر لم تكن موجودة بالصورة نفسها في الأخرى.

ومن هنا فإن دراسة التجريبتين معًا تكشف أن الحركة الكوردية لم تكن كياناً سياسياً ثابتاً يمتلك استراتيجية واحدة، وإنما كانت مجالاً للصراع والتجربة وإعادة التفكير. كانت النخب تتعلم من الهزائم، وتعيد تقييم أدواتها، وتبحث عن أشكال جديدة من التنظيم، وتحاول الموازنة بين الواقع المحلي والطموح القومي، وبين القوة العسكرية والحاجة إلى الشرعية السياسية، وبين الاعتماد على البنى الاجتماعية التقليدية والرغبة في بناء تنظيم حديث.

وفي قلب هذا التحول ظهر سؤال التمثيل السياسي بصورة متزايدة. فمن يمثل الكورد؟ هل يمثلهم الزعيم المحلي؟ أم العشيرة؟ أم رجال الدين؟ أم القيادة العسكرية؟ أم التنظيم القومي؟ أم يستطيع أي طرف منفرد أن يدعي تمثيل شعب موزع بين مناطق ودول متعددة؟ ولم يكن هذا السؤال نظرياً، لأن القدرة على تمثيل الجماعة القومية كانت مرتبطة بالقدرة على توحيدها سياسياً، وهي مهمة كانت أصعب بكثير من مجرد إطلاق خطاب قومي.

وهنا تكمن إحدى المعضلات الكبرى في مشروع آغري وخويبون: اتساع الخطاب كان أسرع من اتساع المؤسسة. أصبحت فكرة الأمة الكوردية أوسع من الحدود المحلية، لكن التنظيم ظل محدود الموارد. وأصبح الاستقلال هدفاً سياسياً أكثر وضوحاً، لكن شروط تحقيقه لم تكن متوافرة. وأصبحت القيادة العسكرية أكثر تنظيماً، لكن القوة العسكرية بقيت مرتبطة بجغرافيا محدودة وبموارد غير مستقرة. وأصبح الخارج عنصراً أساسياً في التفكير، لكن الحركة لم تستطع بناء شبكة تحالفات دولية قادرة على تغيير ميزان القوى.

وبهذا المعنى، فإن آغري لم تكن فقط معركة ضد الجيش التركي، بل كانت أيضاً تجربة في بناء السياسة القومية تحت شروط بالغة القسوة. كانت الحركة تختبر للمرة الأولى، بدرجة أوضح، إمكانية الانتقال من رد الفعل إلى الفعل السياسي المنظم، ومن الدفاع عن جماعة محلية إلى محاولة تمثيل أمة، ومن مقاومة سلطة قائمة إلى تخيل سلطة بديلة. لكنها اكتشفت في الوقت نفسه أن المشروع القومي لا يصبح قابلاً للحياة بمجرد إعلان أهدافه، وإنما يحتاج إلى بنية مؤسسية قادرة على ترجمة الفكرة إلى سلطة وإدارة واقتصاد ودبلوماسية وقوة عسكرية.

وهنا يمكن فهم المعنى التاريخي الأعظم لآغري: لم تكن اكتمالاً للمشروع القومي الكوردي، وإنما كانت مختبراً سياسياً له. ففيها ظهرت بعض الأدوات الجديدة، وتكشفت حدودها، واختبرت العلاقة بين القومية والعشيرة، وبين الدين والسياسة، وبين القيادة العسكرية والتنظيم السياسي، وبين الجغرافيا المحلية والفضاء القومي، وبين المقاومة المسلحة والدبلوماسية، وبين الحلم السياسي وميزان القوى الدولي.

ولهذا فإن أهمية آغري لا تقاس فقط بما حققته عسكرياً أو بما انتهت إليه سنة ١٩٣٠، وإنما بما كشفته عن طبيعة التحول الذي كان يجري داخل الفكر السياسي الكوردي. فقد بدأت الحركة تنتقل، بصورة تدريجية وغير مكتملة، من سؤال المقاومة إلى سؤال المشروع، ومن سؤال القيادة إلى سؤال المؤسسة، ومن سؤال الولاء المحلي إلى سؤال التمثيل القومي، ومن سؤال حماية المجتمع إلى سؤال بناء المستقبل السياسي.

وفي هذا السياق يصبح الفرق بين الشيخ سعيد وآغري أكثر عمقاً من مجرد اختلاف القادة أو المواقع الجغرافية أو الأساليب العسكرية. فالفرق الحقيقي يكمن في تغير الأفق السياسي. لقد كانت ثورة الشيخ سعيد، بكل تعقيداتها الدينية والاجتماعية والقومية والسياسية، تعبيراً عن مجتمع يواجه تحولاً جذرياً في بنية السلطة ويحاول الدفاع عن موقعه ومصالحه وهويته داخل نظام جديد. أما آغري فقد جاءت في مرحلة أصبح فيها جزء من النخبة الكوردية أكثر وعياً بأن مقاومة الدولة تحتاج إلى مشروع يتجاوز لحظة الانتفاض، وأن القضية الكوردية تحتاج إلى تنظيم سياسي يستطيع أن يربط بين الداخل والخارج، وبين السلاح والسياسة، وبين الهوية والهدف السياسي.

ومن ثم فإن الفترة الممتدة بين ١٩٢٥ و ١٩٣٠ يمكن قراءتها باعتبارها مرحلة تكثف فيها انتقال مهم في الفكر السياسي الكوردي: من نموذج المقاومة التي تستمد قوتها الأساسية من المجتمع المحلي وشبكات الزعامة التقليدية، إلى محاولة بناء حركة قومية تستطيع أن تنظر إلى المجتمع الكوردي بوصفه جماعة سياسية واسعة تتجاوز الحدود المحلية. ولم يكن هذا الانتقال كاملاً ولا خطياً، بل كان مليئاً بالتناقضات والانتكاسات والتجارب غير المكتملة. لكنه كان انتقالاً حقيقياً في طريقة طرح الأسئلة.

لقد أصبح السؤال لم يعد فقط: كيف نواجه الدولة؟ بل: كيف نبني حركة تستطيع أن تمثل شعباً؟ وكيف نحول الشعور بالانتماء إلى مؤسسة؟ وكيف نربط المناطق المختلفة دون أن تبتلعها الولاءات المحلية؟ وكيف نحول المقاومة المسلحة إلى أداة تخدم مشروعاً سياسياً؟ وكيف نؤسس شرعية بديلة في بيئة لا تعترف بها الدولة القائمة؟ وكيف نحصل على الموارد؟ وكيف نمنع العزلة الإقليمية؟ وكيف نتعامل مع القوى الدولية التي تنظر إلى القضية من خلال مصالحها لا من خلال عدالة المطالب وحدها؟

وهذه الأسئلة هي التي تجعل آغري لحظة مركزية في تاريخ تشكل الفكر السياسي الكوردي الحديث. فقد كشفت أن بناء الأمة سياسياً أكثر تعقيداً من مجرد امتلاك الهوية، وأن امتلاك القضية لا يعني امتلاك القدرة على تحقيقها، وأن الشجاعة العسكرية لا تستطيع وحدها تعويض غياب المؤسسة، وأن القيادة لا تستطيع أن تحل محل التنظيم، وأن التنظيم لا يستطيع وحده أن يحل محل الدولة، وأن الدولة نفسها لا يمكن أن تقوم في فراغ إقليمي ودولي.

وعليه، فإن ثورة الشيخ سعيد وأغري لا ينبغي أن تدرس بوصفهما حادثتين منفصلتين، ولا بوصف الثانية نسخة مطورة بصورة آلية من الأولى، وإنما بوصفهما تجربتين تكشفان معاً مسار تشكل سياسي وفكري طويل. الأولى أبرزت حدود النموذج التقليدي عندما واجه دولة مركزية حديثة، والثانية حاولت بناء أدوات قومية أكثر تنظيماً لمواجهة الواقع نفسه. وبين التجربتين بدأت الحركة الكوردية تكتشف تدريجياً أن الانتفاضة يمكن أن تبدأ من الجبل، لكن المشروع السياسي لا يمكن أن يبقى في الجبل؛ وأن البندقية تستطيع أن تحمي لحظة المقاومة، لكنها لا تستطيع وحدها أن تبني مؤسسة؛ وأن الأمة تستطيع أن تمنح المقاومة معناها، لكنها تحتاج إلى تنظيم واقتصاد وقيادة ودبلوماسية ومؤسسات حتى تتحول من فكرة إلى قوة سياسية.

وبذلك تمثل أغري مرحلة انتقالية بالمعنى التاريخي الدقيق: مرحلة خرجت فيها الحركة الكوردية من حدود الانتفاضة المحلية بدرجة أكبر، لكنها لم تصل بعد إلى نموذج الدولة الحديثة المكتملة؛ مرحلة تراجعت فيها مركزية الزعامة التقليدية دون أن تختفي، وصعد فيها التنظيم القومي دون أن يمتلك مؤسسات الدولة؛ مرحلة أصبح فيها الدين أقل احتكاراً للشريعة السياسية دون أن يفقد حضوره الاجتماعي؛ مرحلة أصبحت فيها العشيرة مورداً للمشروع القومي أكثر من كونها المشروع نفسه، لكنها ظلت قوة لا يمكن تجاوزها؛ ومرحلة أصبح فيها الاستقلال هدفاً سياسياً أوضح، دون أن تتوافر بعد الشروط الإقليمية والدولية التي تسمح بتحقيقه.

وهنا تكمن القيمة التاريخية الحقيقية لثورة أغري: أنها لم تكن نهاية الطريق، وإنما كانت إحدى اللحظات التي تعلمت فيها الحركة الكوردية أن الصراع على المستقبل لا يحسم فقط في ميدان المعركة، بل يبدأ قبل المعركة ببناء الفكرة، ويستمر بعدها ببناء المؤسسة. لقد نقلت المقاومة خطوة من منطق الانتفاضة إلى منطق المشروع، لكنها كشفت في الوقت نفسه أن المشروع القومي يحتاج إلى أكثر من الرغبة في الاستقلال؛ يحتاج إلى مجتمع سياسي قادر على تنظيم نفسه، وإلى قيادة قادرة على تجاوز الشخصية، وإلى مؤسسات قادرة على تحويل الهوية إلى تمثيل، وإلى موارد تسمح بالاستمرار، وإلى علاقات إقليمية ودولية تمنع العزلة، وإلى رؤية سياسية قادرة على الانتقال من سؤال الرفض إلى سؤال البناء.

ومن هذه الزاوية، فإن الفترة بين الشيخ سعيد وأغري ليست مجرد فترة من الهزائم العسكرية المتتالية، وإنما هي أيضاً مرحلة من مراحل التعلم السياسي الكوردي. فالهزيمة الأولى دفعت إلى إعادة التفكير، والتجربة الثانية اختبرت بعض الإجابات الجديدة، والهزيمة الثانية كشفت أن هذه الإجابات نفسها لم تكن كافية. وبذلك لم يكن التاريخ الكوردي في عشرينيات القرن العشرين مجرد سلسلة من الانتفاضات التي انتهت بالقمع، بل كان أيضاً تاريخاً لتطور مفهوم المقاومة نفسها: من مقاومة تستمد قوتها من الزعامة المحلية إلى مقاومة تبحث عن التنظيم، ومن التنظيم إلى محاولة بناء مشروع قومي، ومن المشروع القومي إلى البحث عن شروط تحويله إلى قوة سياسية قادرة على البقاء.

ولهذا فإن دراسة آغري لا ينبغي أن تنتهي عند عام ١٩٣٠ بوصفه تاريخاً لانهيار عسكري، لأن ما انهار في الجبل لم ينفذ الأسئلة التي ولدت حوله. فقد بقيت أسئلة الهوية والتمثيل والتنظيم والاستقلال والشرعية والدولة حاضرة في الفكر السياسي الكوردي، وانتقلت التجربة إلى الذاكرة السياسية وإلى أجيال لاحقة من النخب والحركات. وهنا تكمن المفارقة التاريخية: قد تهزم الثورة عسكرياً، لكن الهزيمة لا تعني بالضرورة هزيمة الفكرة التي حملتها. فقد تفشل المؤسسة في لحظة معينة، لكن التجربة التي أنتجتها قد تصبح مادة لتجارب لاحقة.

وبذلك يمكن القول إن ثورة الشيخ سعيد وآغري تمثلان معاً مساراً متدرجاً في تشكل الفكر السياسي الكوردي الحديث؛ مساراً انتقل فيه السؤال من الدفاع عن المجال المحلي إلى التفكير في المجال القومي، ومن الزعامة إلى التنظيم، ومن التعبئة التقليدية إلى التعبئة القومية، ومن رد الفعل إلى محاولة صياغة مشروع، ومن الاحتجاج على سلطة قائمة إلى تصور شرعية سياسية بديلة. غير أن هذا الانتقال بقي ناقصاً ومتناقضاً، لأن الحركة لم تكن قد امتلكت بعد الأدوات المؤسسية والاقتصادية والدبلوماسية والإقليمية والدولية التي تجعل المشروع القومي قابلاً للتحويل إلى دولة.

ومن هنا، فإن آغري تمثل مرحلة انتقالية لا نقطة اكتمال؛ مرحلة بدأت فيها الحركة الكوردية تكتشف أن القضية القومية لا تحتاج فقط إلى شعب يشعر بأنه أمة، بل تحتاج إلى تنظيم قادر على تمثيل هذه الأمة، وإلى قيادة قادرة على توحيدها، وإلى مؤسسات تستطيع إدارة مشروعها، وإلى استراتيجية تتعامل مع الجغرافيا والحدود وميزان القوى، وإلى قدرة على تحويل المقاومة من فعل دفاعي إلى مشروع سياسي طويل الأمد. وإذا كانت ثورة الشيخ سعيد قد كشفت حدود الأدوات التقليدية، فإن آغري كشفت إمكانات الأدوات القومية الجديدة وحدودها في الوقت نفسه. وبين التجربتين بدأ يتشكل سؤال أكثر نضجاً وتعقيداً: ليس فقط كيف يقاوم الكورد، وإنما كيف يمكن أن يتحول الكورد من جماعة موزعة بين الجغرافيا والسلطات إلى مجتمع سياسي قادر على إنتاج تمثيله ومشروعه ومستقبله.

وهذا هو المعنى الأعمق للمسافة التاريخية بين ١٩٢٥ و ١٩٣٠؛ فهي لم تكن مسافة خمس سنوات فحسب، بل كانت مسافة فكرية وسياسية بين نموذجين من المقاومة، وبين تصورين للقيادة والتنظيم، وبين شكلين من فهم القضية الكوردية. ومع ذلك، لم تكن المسافة قطيعة كاملة، وإنما كانت انتقالاً تدريجياً، حمل فيه الجديد الكثير من القديم، وحاول القديم أن يجد لنفسه مكاناً داخل الجديد. ولذلك فإن آغري تظل واحدة من أهم اللحظات التي يمكن من خلالها رؤية الحركة القومية الكوردية وهي تنتقل، بكل تناقضاتها، من زمن الانتفاضة إلى زمن المشروع؛ من سؤال البقاء في وجه الدولة إلى سؤال بناء القوة السياسية القادرة على صناعة المستقبل.

-
- Edmonds, C. J. A Pilgrimage to Lalish. London: Royal Asiatic Society, 1931.
 - Safrastian, Arshak. Kurds and Kurdistan. London: Harvill Press, 1948.
 - Nikitine, Basil. Les Kurdes: Étude sociologique et historique. Paris: Imprimerie Nationale, 1956.

الخامس والعشرون: من الجبل إلى الذاكرة

لم تكن نهاية ثورة آغري سنة ١٩٣٠ نهايةً بالمعنى الكامل للكلمة، وإن كانت قد مثلت نهاية قدرتها العسكرية على الاستمرار في مواجهة الدولة التركية. فقد انتهت المعارك الكبرى، وتراجعت القوات الكوردية من مواقعها، واستعادت الدولة سيطرتها على المجال الجغرافي الذي كان قد تحول لسنوات إلى مركز للمقاومة، وفّر بعض القادة والمقاتلين إلى خارج الحدود، وانتهت بذلك المرحلة المسلحة من التجربة. غير أن التاريخ لا ينتهي دائماً عندما تصمت البنادق. ففي كثير من التجارب السياسية، تبدأ مرحلة أخرى بعد انتهاء القتال؛ مرحلة لا يكون ميدانها الجبل والوادي والخندق، وإنما الذاكرة واللغة والرواية والرمز والوعي السياسي. ومن هذه الزاوية، فإن آغري لم تنته سنة ١٩٣٠، وإنما انتقلت من المجال العسكري إلى مجال آخر أكثر تعقيداً وأطول عمراً: مجال الذاكرة السياسية الكوردية.

وهنا تكمن إحدى المفارقات الأساسية في تاريخ الثورات. فالدولة تستطيع أن تستعيد مدينة أو جبلاً، وأن تفكك تشكيلاً عسكرياً، وأن تعتقل أو تنفي قادة، وأن تمنع استمرار التمرد المسلح، لكنها لا تستطيع بالضرورة أن تتحكم بالمعنى الذي سيمنحه المجتمع لتلك التجربة بعد انتهائها. إن السيطرة على الأرض شيء، والسيطرة على الذاكرة شيء آخر. وقد تكون الدولة قادرة على إنهاء الثورة بوصفها قوة مسلحة، لكنها تجد نفسها أمام سؤال مختلف تماماً عندما تتحول الثورة إلى قصة تتناقلها الأجيال، وإلى أسماء وأماكن وصور وشخصيات تستعيدوها الجماعة كلما أرادت أن تتذكر لحظة من تاريخ مقاومتها.

ولهذا فإن آغري يجب أن تقرأ على مستويين متداخلين: مستوى الحدث التاريخي الذي وقع في ظروف محددة بين ١٩٢٦ و ١٩٣٠، ومستوى الذاكرة التي تشكلت حول هذا الحدث بعد انتهائه. المستوى الأول يحتاج إلى الوثائق والشهادات والمراسلات والتقارير العسكرية والسياسية، وإلى المقارنة بين الروايات المتعارضة ومحاولة التمييز بين الوقائع والتفسيرات. أما المستوى الثاني فيحتاج إلى دراسة الطريقة التي أعادت بها الذاكرة الكوردية إنتاج الثورة، وكيف تحولت بعض عناصرها من وقائع تاريخية محددة إلى رموز ذات دلالات تتجاوز اللحظة التي ولدت فيها. ومن هنا فإن دراسة آغري لا تكتمل بمجرد معرفة كيف بدأت وكيف قاومت وكيف هزمت، بل تقتضي أيضاً معرفة كيف بقيت حاضرة بعد الهزيمة، ولماذا احتفظ بها الوعي الكوردي بوصفها إحدى التجارب المهمة في تاريخ النضال القومي.

لقد كان لجغرافية آغري دور يتجاوز وظيفتها العسكرية المباشرة. فالجبال المرتفعة والوديان العميقة والمسالك الصعبة وفرت للمقاومين شروطاً دفاعية جعلت السيطرة العسكرية على المنطقة أكثر صعوبة، كما أن الحدود الإيرانية القريبة أضفت على الصراع بعداً إقليمياً لم يكن موجوداً في كثير من الانتفاضات المحلية بالطريقة

نفسها. وتشير الدراسات الخاصة بالثورة إلى أن طبيعة المنطقة الجبلية كانت من العوامل التي أعاقَت العمليات العسكرية السريعة ومكنت المقاتلين من الاحتماة بالمجال الجبلي. ولكن الجبل الذي كان في أثناء الثورة عاملاً عسكرياً أصبح بعد الثورة عاملاً رمزياً؛ وهذه النقطة هي التي تجعل آغري حالة جديرة بالتأمل السياسي والتاريخي.

فالجبل في التاريخ ليس مجرد ارتفاع طبيعي في سطح الأرض. قد يتحول، في لحظة معينة، إلى مكان للذاكرة، ثم يتحول مكان الذاكرة إلى جزء من هوية الجماعة. وكلما ارتبط المكان بحدث استثنائي، وبضحايا وقادة ومقاتلين وأحلام سياسية، خرج من وظيفته الجغرافية البحتة واكتسب معنى تاريخياً. عندئذ لا يعود الجبل مجرد صخرة وتلج ومرتفعات، بل يصبح شاهداً صامداً على مرحلة من تاريخ شعب بأكمله. وهذا ما حدث مع آغري؛ فقد ارتبط اسم الجبل بتجربة مقاومة قومية حاولت أن تتجاوز حدود الانتفاضات المحلية وأن تمنح القضية الكوردية إطاراً سياسياً أكثر تنظيماً.

ومن هنا يمكن فهم الفرق بين آغري قبل الثورة وآغري بعدها. قبل الثورة كان الجبل جزءاً من الجغرافيا الطبيعية لمنطقة حدودية مضطربة، أما بعد الثورة فقد دخل الجبل في الجغرافيا السياسية للذاكرة. لم يعد السؤال متعلقاً فقط بموقعه وارتفاعه وممراته، وإنما بما يمثله. أصبح الجبل علامة على تجربة حاولت أن تنقل المقاومة من مجرد رد فعل على سياسات الدولة إلى مشروع سياسي يتحدث عن الكورد بوصفهم جماعة سياسية لها قضية ومطالب ومستقبل متصور.

ولذلك فإن القيمة التاريخية لآغري لا تقاس بنتيجة المعركة وحدها. عسكرياً، كانت النتيجة واضحة: تمكنت الدولة التركية، عبر تفوقها في الموارد والتنظيم والقوة النارية والقدرة على الحشد، من إنهاء المقاومة المسلحة. وتكشف العمليات الأخيرة عن حجم الاختلال في موازين القوة، ولا سيما مع استخدام الطيران وتكثيف العمليات العسكرية، الأمر الذي جعل استمرار المقاومة في شكلها السابق بالغ الصعوبة. غير أن النتيجة العسكرية لا تجيب وحدها عن السؤال السياسي؛ لأن الهزيمة لا تعني بالضرورة أن الفكرة التي حملتها الحركة قد اختفت.

وهنا ينبغي الحذر من الوقوع في أحد خطأين متناقضين: الأول أن ننظر إلى آغري بوصفها انتصاراً مكتملاً لمجرد أنها أصبحت رمزاً في الذاكرة. والثاني أن نعتبرها فشلاً كاملاً لمجرد أنها انتهت عسكرياً بالهزيمة. كلا الموقفين يختزل التاريخ. فالحدث يمكن أن يكون مهزوماً عسكرياً وذا أثر سياسي بعيد المدى في الوقت نفسه، كما يمكن أن يكون مهماً في تطور الوعي القومي من دون أن يكون قد نجح في إنشاء دولة مستقرة أو تحقيق استقلال فعلي. وهذه هي طبيعة آغري تحديداً: تجربة لم تحقق هدفها العسكري والسياسي المباشر، لكنها تركت أثراً يتجاوز حدود نتائجها المباشرة.

إن محاولة خويون، بالتعاون مع القيادة الميدانية لإحسان نوري باشا، كانت ذات أهمية خاصة في هذا السياق؛ لأنها جعلت الثورة جزءاً من محاولة أوسع لإعادة

تعريف المقاومة الكوردية. فقد تأسست خوبيون سنة ١٩٢٧ في المنفى، وارتبط نشاطها بالسعي إلى تنظيم القضية الكوردية سياسياً، وبناء شبكة من العلاقات خارج تركيا، والتواصل مع قوى وأطراف إقليمية ودولية، كما ارتبطت بقيادة إحسان نوري العسكرية في آغري. وبذلك لم تعد الثورة مجرد حدث محلي منفصل عن محيطه، وإنما أصبحت مرتبطة بفكرة أوسع عن التنظيم القومي والتمثيل السياسي والاتصال بالخارج.

وهذا التحول مهم لفهم الذاكرة التي تركتها آغري. فالذاكرة لا تحفظ الأحداث بالدرجة نفسها؛ إنها تنتقي منها ما يتوافق مع الأسئلة التي تطرحها الأجيال اللاحقة. ولهذا لم تحفظ الذاكرة الكوردية آغري باعتبارها سلسلة من العمليات العسكرية فقط، وإنما أعادت تقديمها باعتبارها لحظة من لحظات محاولة تحويل الشعور القومي إلى مشروع سياسي. وهنا تحديداً اكتسب اسم خوبيون وإحسان نوري وآغري معاني تتجاوز أدوارهم المباشرة في سنوات الثورة.

لقد كان إحسان نوري في هذا السياق أكثر من قائد عسكري داخل الجبل. فقد مثل، في الذاكرة السياسية اللاحقة، صورة مختلفة للقيادة الكوردية؛ قيادة تحاول الجمع بين الخبرة العسكرية والفكرة القومية، وتتحرك ضمن تصور أوسع من حدود العشيرة أو المنطقة. ولا يعني ذلك أن البنية التقليدية اختفت من الثورة، أو أن المجتمع الكوردي في آغري أصبح مجتمعاً قومياً حديثاً بالمعنى الكامل، فهذا سيكون إسقاطاً لمفاهيم لاحقة على واقع تاريخي مركب. وإنما الأصح أن آغري كشفت عن مرحلة انتقالية كان فيها القديم والجديد يتعايشان ويتصارعان في الوقت نفسه: الزعامة العشائرية بقيت مؤثرة، والعلاقات المحلية بقيت حاضرة، لكن إلى جانبها ظهرت لغة جديدة تتحدث عن الأمة والوطن والحقوق والاستقلال والتنظيم السياسي.

وهذه الثنائية هي التي تجعل آغري مهمة في تاريخ تطور الفكر السياسي الكوردي. فقد كشفت التجربة أن القومية لا تستطيع أن تعتمد على الحماسة وحدها، وأن المقاومة المسلحة لا تصبح مشروعاً سياسياً بمجرد رفع السلاح، وأن الانتقال من التمرد إلى بناء مشروع قومي يحتاج إلى مؤسسات وتنظيم وموارد وعلاقات خارجية وقدرة على توحيد قوى اجتماعية متباينة. كما أظهرت أن امتلاك مساحة جغرافية جبلية لا يساوي امتلاك دولة، وأن السيطرة المؤقتة على بعض المواقع لا تعني امتلاك مقومات السيادة الحديثة.

ومن هنا ينبغي فهم ما سمي في بعض الروايات بـ«جمهورية آغري» ضمن سياقها التاريخي والسياسي الدقيق. فالأمر لم يكن قيام دولة حديثة مكتملة الأركان، مع اعتراف دولي ومؤسسات مستقرة وحدود مضمونة وجهاز إداري واقتصادي قادر على ممارسة السيادة بصورة مستمرة، وإنما كان محاولة لإعطاء المقاومة إطاراً سياسياً يتجاوز مجرد الانتفاضة المسلحة. ولهذا فإن أهمية التجربة تكمن في دلالتها السياسية أكثر مما تكمن في قدرتها على تحقيق نموذج الدولة الحديثة. لقد كانت

محاولة لطرح سؤال السلطة: من يحكم؟ ولمن تنتمي الأرض؟ ومن يمثل الكورد؟ وما الشكل السياسي الذي يمكن أن تتخذه القضية الكوردية؟

وهذا السؤال هو الذي جعل أغري تتجاوز لحظة القتال. فالانتفاضة المحلية تستطيع أن تبدأ كرد فعل على ظلم أو قمع أو إجراء إداري أو عسكري، لكن المشروع القومي يحتاج إلى تصور لما بعد المواجهة. وحين بدأت المقاومة في أغري ترتبط بخويون وبقيادة سياسية وعسكرية وخطاب قومي وبتصالات خارجية، أصبح السؤال يتجاوز «كيف نقاوم؟» إلى «ماذا نريد أن نبني؟». وهذه النقلة الفكرية، حتى وإن لم تصل إلى نهايتها العملية، كانت من أهم ما أعطى التجربة مكانتها في الذاكرة السياسية.

ولعل هذا يفسر أيضاً لماذا لا يمكن فصل أغري عن ثورة الشيخ سعيد، مع ضرورة عدم تحويل العلاقة بينهما إلى علاقة سببية ميكانيكية. فقد جاءت أغري في بيئة سياسية تشكلت بعد قمع ثورة الشيخ سعيد، وفي ظل التحولات العميقة التي شهدتها الجمهورية التركية خلال سنواتها الأولى. وكانت تجربة ١٩٢٥ قد كشفت للقوى الكوردية شيئاً مهماً عن طبيعة الدولة الجديدة: قدرتها على الحشد العسكري والإداري والأمني، وقدرتها على استخدام أدوات الدولة المركزية لضرب الانتفاضات المحلية، فضلاً عن محدودية إمكانية التعويل على التدخل الخارجي. ومن ثم أصبحت تجربة الهزيمة السابقة جزءاً من الخبرة السياسية التي أحاطت بالمحاولة اللاحقة.

لكن أغري لم تكن مجرد إعادة إنتاج لثورة الشيخ سعيد. ففي السنوات الفاصلة بين التجريبتين حدث تحول في أدوات العمل السياسي وفي طبيعة القيادة وفي مفهوم القضية نفسها. ففي ١٩٢٥ ظهرت بقوة عناصر دينية واجتماعية وعشائرية وسياسية متشابكة، بينما جاءت أغري في سياق كانت فيه القومية الكوردية قد اكتسبت إطاراً تنظيمياً أكثر وضوحاً من خلال خويون، وأصبح للمنفى السياسي الكوردي دور أكثر أهمية، كما أصبح التواصل مع العالم الخارجي جزءاً من استراتيجية الحركة. ولذلك يمكن النظر إلى التجريبتين باعتبارهما مرحلتين متصلتين في عملية تعلم سياسي تاريخية: كشفت الأولى حدود الانتفاضة التقليدية أمام الدولة المركزية الحديثة، وحاولت الثانية الاستفادة من تلك التجربة عبر تطوير التنظيم والخطاب والقيادة.

غير أن هذه المحاولة اصطدمت مرة أخرى بمشكلة القوة. فالفكرة القومية، مهما بلغت قدرتها على التعبئة، تحتاج إلى قاعدة مادية لكي تتحول إلى سلطة سياسية مستقرة. تحتاج إلى موارد مالية، وإلى خطوط إمداد، وإلى إدارة، وإلى علاقات إقليمية، وإلى بيئة دولية مواتية، وإلى قدرة عسكرية مستدامة. وكانت أغري تفتقر إلى عدد كبير من هذه الشروط. كما أن وجود الحدود الدولية المحيطة بالمنطقة جعل الثورة مرتبطة بصورة مستمرة بسياسات تركيا وإيران وبمواقف القوى الإقليمية والدولية. وقد ظلت العلاقة مع إيران، على وجه الخصوص، عنصراً حاسماً في إمكان استمرار الحركة أو عزلها، الأمر الذي يوضح أن الثورة لم تكن تجري داخل فراغ جغرافي أو سياسي.

ومن هنا تصبح هزيمة آغري نفسها جزءاً من تاريخها السياسي. فقد أثبتت التجربة أن التنظيم القومي أكثر قدرة على إنتاج خطاب سياسي متماسك، لكنه لا يكفي وحده لمواجهة دولة مركزية تمتلك جيشاً حديثاً وأجهزة إدارية وأمنية وموارد واسعة. كما أثبتت أن التضاريس يمكن أن تمنح المقاومة ميزة مؤقتة، لكنها لا تستطيع وحدها أن تؤسس ميزان قوى دائماً. وأثبتت كذلك أن الدعم الخارجي، إذا لم يتحول إلى التزام سياسي وعسكري واضح، لا يمكن التعويل عليه باعتباره بديلاً عن بناء القوة الذاتية.

وهكذا فإن الهزيمة العسكرية لم تكن مجرد نهاية للمقاتلين الموجودين في الجبل، وإنما كانت أيضاً تجربة سياسية جديدة أضافت إلى الوعي الكوردي معرفة أخرى بحدود القوة وإمكاناتها. لقد أصبح واضحاً أن بناء مشروع قومي يحتاج إلى أكثر من الشجاعة العسكرية، وأن القضية القومية تحتاج إلى حامل سياسي قادر على الاستمرار بعد المعركة، وإلى مؤسسة تستطيع تمثيل القضية في الداخل والخارج، وإلى استراتيجية طويلة الأمد لا ترتبط فقط بلحظة الانتفاض.

ومن هذه الزاوية يمكن القول إن آغري شكلت نوعاً من المختبر السياسي للقومية الكوردية في عشرينيات القرن العشرين. ففيها التقت القيادة العسكرية الحديثة نسبياً بالزعامة العشائرية، والتصور القومي بالبنية المحلية، والعمل المسلح بالدبلوماسية، والمنفى بالميدان، والحدود الجغرافية بفكرة الوطن القومي. ولم تكن هذه العناصر منسجمة دائماً، بل كانت في كثير من الأحيان متناقضة. لكن أهمية التجربة تكمن في أنها كشفت هذه التناقضات على أرض الواقع.

ولذلك فإن الذاكرة التي احتفظت بآغري لم تحتفظ فقط بصورة المقاتل الذي حمل السلاح في الجبل، وإنما احتفظت أيضاً بصورة المشروع الذي كان يحاول أن يتشكل من وراء البندقية. وفي هذا المعنى أصبحت الثورة سؤالاً سياسياً أكثر من كونها مجرد واقعة عسكرية. فقد بقيت أسئلة مثل: من يمثل الشعب الكوردي؟ كيف يمكن توحيد المناطق والقوى المختلفة؟ كيف يمكن تحويل القومية إلى مؤسسة؟ كيف يمكن مواجهة دولة حديثة تمتلك الجيش والإدارة والحدود والقانون؟ وكيف يمكن تحويل المقاومة إلى مشروع سياسي قابل للاستمرار؟ وهي أسئلة لم تنته بانتهاء المعارك.

إن الانتقال من الجبل إلى الذاكرة يعني، في جوهره، الانتقال من السيطرة على المكان إلى السيطرة على معناه. فالدولة استطاعت أن تستعيد المجال الجغرافي، لكنها لم تستطع أن تجعل آغري مجرد حادثة منسية في تاريخ الجمهورية. ومع مرور الزمن، أصبح الجبل حاضراً في الأدبيات والقصص والروايات والذاكرة القومية بوصفه رمزاً للمقاومة. وهذا لا يعني أن الذاكرة تطابق التاريخ في كل تفاصيله؛ فالذاكرة بطبيعتها تعيد ترتيب الأحداث، وتختار شخصياتها، وتضخم بعض الوقائع، وتختصر أخرى، وتمنح الرموز معاني تتغير من جيل إلى آخر. لكنها، مع ذلك، تكشف

شيئاً لا تستطيع الوثيقة الرسمية أن تكشفه دائماً؛ كيف يرى المجتمع نفسه من خلال تاريخه.

ومن هنا تأتي أهمية التمييز بين التاريخ والذاكرة. التاريخ، في منهجه العلمي، يسأل: ماذا حدث؟ متى حدث؟ من شارك فيه؟ ما مصادره؟ وما الأدلة التي تسمح بإعادة بنائه؟ أما الذاكرة فتسأل، بصورة مختلفة: ماذا يعني ما حدث لنا؟ لماذا بقي؟ ولماذا نحتاج إلى تذكره؟ التاريخ يبحث عن الوقائع، بينما تبحث الذاكرة عن المعنى. وبينهما توجد منطقة واسعة لا يجوز للباحث أن يهملها.

فإذا كان التاريخ يقول إن المقاومة المسلحة في آغري انتهت عسكرياً، فإن الذاكرة تقول إن معنى المقاومة لم ينته معها. وإذا كان التاريخ يوضح أن مشروع آغري لم يتحول إلى دولة ذات سيادة معترف بها دولياً، فإن الذاكرة قد تحتفظ به بوصفه لحظة حاول فيها الكورد تصور سلطة سياسية مستقلة عن الدولة التي كانوا يعيشون في ظلها. وإذا كان التاريخ يثبت أن ميزان القوى كان في النهاية لصالح الدولة التركية، فإن الذاكرة تستطيع أن تحول الهزيمة إلى قصة عن المحاولة والصمود والتضحية.

وهنا تظهر إحدى أهم خصائص الذاكرة السياسية: أنها لا تحتاج إلى النصر لكي تنتج الرموز. بل إن بعض الهزائم تصبح أكثر رسوخاً من بعض الانتصارات، لأن الجماعة تعيد تفسيرها بوصفها دليلاً على حجم التضحيات أو على استمرار القضية. وفي هذه الحالة لا يصبح السؤال: هل انتصرت الثورة؟ وإنما: ماذا كشفت الثورة عن المجتمع الذي قام بها، وعن الدولة التي واجهتها، وعن الفكرة السياسية التي حملتها؟

وبهذا المعنى يمكن النظر إلى آغري باعتبارها تجربة كشفت انتقالاً مهماً في التاريخ السياسي الكوردي من مفهوم المقاومة بوصفها رد فعل إلى المقاومة بوصفها تعبيراً عن مشروع. لم يكن هذا الانتقال مكتملاً، ولم يكن خطياً، ولم يلغ الدور العشائري أو الديني أو المحلي، لكنه أضاف إلى هذه العناصر لغة سياسية جديدة. وهذه اللغة هي التي جعلت الجبل يتحول بعد سنوات من ساحة قتال إلى مساحة رمزية.

كما أن حضور آغري في الذاكرة الكوردية ارتبط بشخصيات أصبحت رموزاً تتجاوز حدود أدوارها التاريخية المباشرة. فإحسان نوري لم يعد في الذاكرة مجرد ضابط سابق وقائد عسكري للمقاومة، وخوبيون لم تعد مجرد منظمة سياسية نشطة في المنفى، والجبل لم يعد مجرد منطقة عمليات. لقد أعادت الذاكرة تركيب هذه العناصر في صورة واحدة: قائد، وتنظيم، وجبل، ومشروع، وهزيمة، واستمرار. ومن اجتماع هذه الرموز تشكلت رواية تاريخية ذات قدرة على البقاء.

لكن الباحث التاريخي لا ينبغي أن يكتفي بالرواية الرمزية، كما لا ينبغي أن يرفضها. المطلوب هو أن يفهمها في سياقها. فالذاكرة ليست بديلاً عن الوثيقة، لكنها ليست شيئاً هامشياً أيضاً. وإذا كان المؤرخ يستطيع أن يراجع التقارير والمراسلات العسكرية

والسياسية ليعرف كيف نظرت الدولة إلى الثورة، فإنه يحتاج كذلك إلى دراسة الكتابات الكوردية والمنشورات والصحف والمذكرات والقصص التي تكشف كيف أعادت الحركة والمجتمع تفسير التجربة. ومن خلال الجمع بين المستويين يمكن بناء صورة أكثر توازناً عن أغري: صورة لا تمجدها بصورة أسطورية، ولا تختزلها في وصفها بالتمرد والفشل.

وهذا التوازن مهم خصوصاً لأن التاريخ الكوردي الحديث كثيراً ما كتب من خلال صراع الروايات. فالدولة تصف الحدث من زاوية الأمن والسيادة ووحدة الأراضي، بينما تنظر الحركة القومية إليه من زاوية المقاومة والحقوق والهوية. وبين الروايتين توجد منطقة تاريخية أكثر تعقيداً تحتاج إلى البحث والتحليل. وأغري واحدة من أبرز الأمثلة على ذلك، لأنها لم تكن مجرد نزاع أممي محلي، ولم تكن في المقابل دولة قومية مكتملة، وإنما كانت تجربة سياسية عسكرية تقع بين العالمين.

إن معنى أغري في الذاكرة الكوردية يرتبط أيضاً بفكرة الوطن. فقد أصبحت الجغرافيا نفسها جزءاً من الخطاب القومي. فالجبال التي كانت تفصل المجتمعات المحلية وتوفر الحماية للمقاتلين بدأت تقرأ بوصفها علامات على فضاء أوسع يسمى الوطن. وهذه إحدى التحولات الأساسية في الفكر القومي الحديث: تحويل المكان من مجرد بيئة يعيش فيها الناس إلى أرض ذات معنى سياسي وتاريخي. وعندما يرتبط المكان بالدم والتضحيات والقيادة والذاكرة، يصبح جزءاً من تعريف الجماعة لذاتها.

لهذا لم يعد أغري مجرد اسم على الخريطة، بل أصبح جزءاً من قاموس سياسي ورمزي. ومثلما تتحول المدن في تاريخ الشعوب إلى رموز، يمكن أن تتحول الجبال كذلك. فالجبال تحمل ميزة رمزية خاصة؛ لأنها تبدو ثابتة أمام تغير الدول والحدود. تتغير الحكومات، وتبديل الأنظمة، وتسقط الرايات، لكن الجبل يبقى. ولهذا فإن الذاكرة تستطيع أن تستخدم الجبل بوصفه صورة للاستمرار في مقابل هشاشة السلطة السياسية. وما كان في زمن الحرب موقعاً للمقاومة، يصبح في زمن الذاكرة شاهداً عليها.

ومن هنا فإن عبارة «من الجبل إلى الذاكرة» ليست مجرد عنوان أدبي لمرحلة ما بعد الثورة، وإنما يمكن أن تكون مفتاحاً لفهم التحول في طبيعة الحدث نفسه. ففي الجبل كانت المعركة على الأرض، أما في الذاكرة فأصبحت المعركة على المعنى. وفي الجبل كان الهدف كسر القدرة العسكرية للدولة أو الحفاظ على مواقع المقاومة، أما في الذاكرة فأصبح السؤال: كيف تروى التجربة؟ وما الذي تمثله للأجيال اللاحقة؟ ومن يملك حق تفسيرها؟

وهذا يقودنا إلى قضية أعمق، هي علاقة الهزيمة بالهوية السياسية. فالشعوب لا تبني ذاكرتها من الانتصارات وحدها. أحياناً تصبح الهزائم جزءاً من عملية بناء الوعي القومي، لأنها تقدم سرديّة عن المعاناة والصمود، وتمنح الأجيال اللاحقة إحساساً بوجود تاريخ مشترك. لكن هذا لا يعني أن كل هزيمة تتحول تلقائياً إلى رمز؛ فالهزيمة

تحتاج إلى أن ترتبط بفكرة أكبر منها، وأن تجد من يحفظها وينقلها ويعيد تفسيرها. وفي حالة آغري ساهم وجود تنظيم قومي خارج الحدود، ووجود شخصيات سياسية وعسكرية، وارتباط الثورة بقضية أوسع، في منح التجربة قابلية أكبر للبقاء في الذاكرة.

وهكذا أصبحت آغري إحدى الحلقات التي تربط بين أجيال مختلفة من الحركة السياسية الكوردية. لم تكن آخر تجربة للمقاومة، ولم تكن بداية القضية القومية، لكنها جاءت في مرحلة كان فيها مفهوم القومية الكوردية يعيد تشكيل أدواته وأهدافه. ولذلك فإن أثرها لا ينبغي أن يقاس فقط بما أنجزته بين ١٩٢٦ و ١٩٣٠، وإنما بما أضافته إلى التجارب التي جاءت بعدها من وعي بضرورة التنظيم، وبأهمية القيادة، وبخطورة الانقسام، وبالحاجة إلى علاقات إقليمية ودولية، وبأن القضية القومية لا يمكن أن تعتمد على العمل العسكري وحده.

وفي هذا السياق، فإن الذاكرة السياسية لآغري لا تعني مجرد استحضار الماضي، وإنما تمثل أيضاً طريقة لفهم الحاضر. فكل جيل يعيد قراءة الثورات القديمة من خلال أسئلته الخاصة. قد يراها جيل بوصفها نموذجاً للشجاعة، ويرى فيها آخر درساً في التنظيم، وقد يركز ثالث على العلاقة بين القومية والعشيرة، أو بين الداخل والمنفى، أو بين المقاومة والسياسة الدولية. وبذلك لا تبقى الذاكرة ثابتة؛ إنها تعيد إنتاج نفسها بحسب حاجات المجتمع وأسئلته وتحولاته.

لكن مسؤولية الباحث تكمن في ألا يسمح للذاكرة بأن تبتلع التاريخ. فالرمز مهما كان قوياً لا يلغي الوقائع. وإذا كانت آغري قد أصبحت رمزاً للمقاومة، فهذا لا يعني أنها كانت مشروع دولة مكتملاً. وإذا أصبحت خويون رمزاً للتنظيم القومي، فهذا لا يعني أنها امتلكت كل أدوات الدولة الحديثة. وإذا تحول إحسان نوري إلى رمز للقيادة العسكرية، فهذا لا يلغي التناقضات والخلافات والقيود التي أحاطت بالثورة. فالقيمة الحقيقية للتاريخ لا تكمن في صناعة الأساطير، وإنما في فهم البشر والظروف والخيارات والإمكانات والقيود التي صنعت الحدث.

ومن هنا يمكن القول إن آغري احتفظت بمكانتها لأنها جمعت في تجربة واحدة عدداً من الأسئلة الكبرى التي واجهت الحركة القومية الكوردية في القرن العشرين: سؤال الهوية، وسؤال الأرض، وسؤال القيادة، وسؤال التنظيم، وسؤال الدولة، وسؤال العلاقة بين الداخل والخارج، وسؤال القوة، وسؤال الاعتراف الدولي. وربما لهذا السبب لم تكن نهاية الثورة نهاية للأسئلة التي أنتجت. فقد غابت البنادق، لكن بقيت الأسئلة.

وإذا كانت ثورة الشيخ سعيد قد كشفت بوضوح حدود الانتفاضة التقليدية في مواجهة الدولة المركزية الحديثة، فإن آغري كشفت بدورها حدود التنظيم القومي عندما لا يمتلك القوة المادية والمؤسسية الكافية. الأولى أظهرت الحاجة إلى الانتقال من التعبئة المحلية إلى التنظيم السياسي، والثانية أظهرت أن التنظيم السياسي نفسه يحتاج إلى قاعدة اجتماعية واقتصادية وعسكرية ودبلوماسية قادرة على حمايته. وبهذا المعنى لم تكن التجربتان منفصلتين، بل كانتا جزءاً من مسار تاريخي تتعلم

فيه الحركة من هزائنها، وتعيد صياغة أدواتها، وتكتشف في كل مرحلة أن بناء المشروع القومي أكثر تعقيداً من مجرد إعلان الرغبة فيه.

إن آغري، في النهاية، لم تنتصر في معركتها العسكرية، ولم تنشئ دولة قومية مستقرة، ولم تحصل على اعتراف دولي بمشروعها، وانتهت مقاومتها المسلحة تحت ضغط التفوق العسكري للدولة التركية. لكن اختزالها في هذه النتائج وحدها يعني قراءة التاريخ من نهايته فقط. أما قراءتها من داخل سياقها فتكشف أنها مثلت مرحلة مهمة في تحول المقاومة الكوردية من أشكال محلية ومتفرقة إلى محاولة أكثر وضوحاً لتنظيم القضية ضمن إطار قومي سياسي. وقد ساهمت خويون، وقيادة إحسان نوري، والاتصالات العابرة للحدود، والخطاب القومي، في إعطاء هذه المحاولة أبعاداً لم تكن حاضرة بالطريقة نفسها في التجارب السابقة.

ولهذا فإن آغري بقيت بعد ١٩٣٠، لا بوصفها جيشاً، وإنما بوصفها ذاكرة؛ لا بوصفها سلطة قائمة، وإنما بوصفها رمزاً؛ لا بوصفها دولة مكتملة، وإنما بوصفها محاولة تاريخية لفكرة الدولة؛ ولا بوصفها انتصاراً، وإنما بوصفها تجربة في المقاومة والهزيمة والتعلم السياسي.

ومن الجبل إلى الذاكرة، تغيرت طبيعة المعركة. ففي الجبل كان السؤال كيف تبقى المقاومة، وفي الذاكرة أصبح السؤال لماذا يجب أن نتذكرها. وفي الجبل كانت القوة تقاس بالسلاح والموقع والمقاتلين، أما في الذاكرة فأصبحت تقاس بقدرة التجربة على البقاء في الوعي. وهنا تكمن المفارقة الأخيرة لآغري: الدولة استطاعت أن تنهي الثورة كحدث عسكري، لكنها لم تستطع أن تمنعها من التحول إلى حدث تاريخي. ومع مرور الزمن، لم يعد الجبل مكاناً انتهت عنده الثورة، بل أصبح المكان الذي بدأت منه الذاكرة.

وهكذا فإن سقوط مواقع المقاومة لم يكن سقوطاً كاملاً للمعنى الذي حملته. فالجبل الذي احتضن المقاتلين أصبح شاهداً، والقائد الذي قاد المعارك أصبح رمزاً، والتنظيم الذي حاول بناء الإطار السياسي أصبح جزءاً من تاريخ القومية الكوردية، والهزيمة التي أنهت التجربة عسكرياً أصبحت في الذاكرة جزءاً من سرديّة أطول عن البحث عن الحرية والهوية والتمثيل السياسي.

ومن هنا يمكن فهم آغري بوصفها واحدة من اللحظات التي خرجت فيها القضية الكوردية من حدود الحدث المحلي لتدخل بصورة أعمق في التاريخ السياسي الحديث. فقد حملت معها آثار التجارب السابقة، وكشفت حدود الحاضر، وفتحت، ولو بصورة غير مكتملة، أسئلة المستقبل. ولهذا فإن قيمتها لا تكمن في أنها قدمت نموذجاً نهائياً، بل في أنها أظهرت صعوبة الطريق من المقاومة إلى السياسة، ومن السياسة إلى التنظيم، ومن التنظيم إلى السلطة، ومن السلطة إلى الدولة.

إن الجبل بقي في مكانه، لكن الثورة غادرته إلى الكتب والذاكرة والأغاني والروايات والمذكرات والوعي السياسي. ومنذ تلك اللحظة لم تعد آغري مجرد فصل مغلق

في تاريخ عشرينيات القرن العشرين، بل أصبحت جزءاً من الطريقة التي أعادت بها أجيال كوردية متعاقبة تصور علاقتها بالماضي وبالوطن وبالدولة وبفكرة المقاومة. ولذلك فإن دراسة أغري لا تنتهي عند السؤال عن كيفية سقوطها، بل تبدأ بعد ذلك بسؤال أكثر عمقاً: ماذا يحدث للثورة عندما تنتهي المعركة ولا تنتهي القضية؟

وربما كانت الإجابة الأعمق أن الثورة، حين تفشل في تغيير ميزان القوة في لحظتها التاريخية، قد تظل قادرة على تغيير الطريقة التي يرى بها شعب ما تاريخه ونفسه ومستقبله. وفي هذه النقطة تحديداً انتقلت أغري من الجبل إلى الذاكرة؛ من أرض كانت فيها المعركة تخاض، إلى معنى أصبحت فيه المعركة تستعاد، ومن حدث انتهى عسكرياً إلى تجربة بقيت مفتوحة على التأويل السياسي والتاريخي. وهذه هي إحدى صور بقاء الثورات في التاريخ: أن تتحول من قوة تقاتل في الحاضر إلى ذاكرة تصوغ المستقبل.

الحركات القومية

وهذا جانب بالغ الأهمية في دراسة الحركات القومية، لأن تاريخ الأمم لا يبني من الانتصارات وحدها، ولا تقاس قوة التجارب السياسية بقدرتها على تحقيق أهدافها المباشرة فقط. فكثير من الحركات التي هزمت في الميدان تركت أثراً أبعد من أثر حركات انتصرت عسكرياً ثم فقدت معناها السياسي مع تغير الظروف. وقد تتحول الهزيمة، في بعض الحالات، إلى مادة أساسية في بناء الوعي القومي، لأنها تمنح الأجيال اللاحقة ذاكرة مشتركة عن المحاولة والتضحية والفشل، وتكشف لها في الوقت نفسه حدود القوة والظروف التي جعلت مشروعاً سياسياً ما عاجزاً عن الوصول إلى غايته.

ومن هذه الزاوية لا ينبغي أن تقرأ ثورة أغري باعتبارها تجربة انتهت لحظة سقوط مواقع المقاومة وتفكك قدرتها العسكرية، وإنما بوصفها حدثاً انتقل بعد نهايته من مستوى الصراع المباشر إلى مستوى آخر من الوجود التاريخي. ففي أثناء الثورة كانت القضية تتعلق بالأرض والمقاتلين والطرق والمواقع والإمداد والقدرة على الصمود أمام الجيش التركي، أما بعد الهزيمة فقد أصبحت القضية متعلقة بالمعنى: ماذا تمثل أغري في التاريخ الكوردي؟ ماذا تعلمت الحركة القومية من تجربتها؟ لماذا بقي اسم الجبل حاضراً بعد انتهاء المعارك؟ وكيف تحولت تجربة عسكرية محدودة الموارد إلى رمز سياسي يتجاوز حدود السنوات التي جرت فيها؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تكشف أن للثورة إرثاً مزدوجاً، وربما متعدد المستويات؛ إرثاً عسكرياً كشف حدود المقاومة أمام دولة مركزية تمتلك جيشاً نظامياً وموارد بشرية ومادية وقدرة على استخدام الطيران والإدارة والأجهزة الأمنية، وإرثاً سياسياً ورمزياً استمر بعد سقوط المشروع العسكري، لأنه ارتبط بمحاولة نقل القضية الكوردية من مجال الانتفاض المحلي إلى مجال التنظيم القومي والمشروع السياسي. ومن هنا لا تكمن أهمية أغري في أنها نجحت في بناء سلطة مستقرة، وإنما في أنها

كشفت بصورة عملية حجم المسافة بين امتلاك فكرة قومية وبين امتلاك الشروط التي تسمح بتحويل تلك الفكرة إلى قوة سياسية قادرة على البقاء.

فالهزيمة العسكرية في آغري أظهرت أولاً أن الشجاعة والقدرة على القتال، مهما كانتا مرتفعتين، لا تكفيان لمواجهة دولة حديثة تمتلك تفوقاً مؤسسانياً واسعاً. فالدولة لا تقاتل بالجنود وحدهم، وإنما تقاتل أيضاً بالإدارة والاتصالات والموارد والقدرة على تعبئة الجيش والسيطرة على الحدود وفرض الإجراءات الأمنية وتحريك السكان وإعادة تنظيم المجال الجغرافي بما يخدم أهدافها. وقد كانت العمليات العسكرية التركية ضد آغري جزءاً من قدرة الدولة على تحويل التفوق المادي والتنظيمي إلى تفوق استراتيجي، بعد أن جعلت طبيعة الجبال والوديان العمليات الأولى أكثر صعوبة وأطالت عمر المقاومة.

وهذه الحقيقة العسكرية كانت ذات أثر سياسي بالغ. فقد أدركت الحركة القومية، بصورة أكثر وضوحاً، أن مواجهة الدولة المركزية لا يمكن أن تقوم على البندقية وحدها، وأن القوة العسكرية تحتاج إلى بنية سياسية قادرة على توفير الموارد والشرعية والتمثيل والعلاقات الخارجية. كما أدركت أن الجغرافيا، رغم قدرتها على منح المقاومة ميزة مؤقتة، لا تستطيع وحدها أن تصنع توازناً استراتيجياً دائماً. فالجبل يستطيع أن يحمي المقاتل، لكنه لا يستطيع أن يوفر له اقتصاداً، ولا إدارة، ولا اعترافاً دولياً، ولا شبكة إمداد مستقرة، ولا مؤسسات سياسية قادرة على إدارة منطقة واسعة بصورة مستمرة.

ولهذا فإن الدرس العسكري الذي تركته آغري لم يكن مجرد درس في كيفية خوض حرب الجبال، وإنما كان درساً في العلاقة بين الحرب والسياسة. فقد أظهرت التجربة أن العمل العسكري عندما ينفصل عن قاعدة سياسية ومؤسسية واقتصادية يصبح معرضاً للاستنزاف، وأن المقاومة المسلحة مهما استطاعت الصمود لا تستطيع التحول تلقائياً إلى دولة. ومن هنا كان الإرث العسكري للثورة، paradoxically، "ومن المفارقات" يحمل في داخله درساً سياسياً: لا يمكن بناء مشروع قومي مستدام من خلال القوة المسلحة وحدها.

لكن الوجه الآخر للتجربة كان أكثر تعقيداً؛ فقد أظهرت آغري في الوقت نفسه أن الحركة القومية الكوردية كانت قد قطعت مسافة مهمة في طريق الانتقال من الزعامة المحلية إلى التنظيم السياسي القومي. ولم يكن هذا الانتقال كاملاً ولا نهائياً، ولم يبلغ البنى العشائرية والاجتماعية التقليدية، لكنه كان واضحاً بما يكفي لكي يميز تجربة آغري عن مجرد انتفاضة محلية محدودة الأهداف.

فخويون، التي تأسست سنة ١٩٢٧، مثلت محاولة لتنظيم القضية الكوردية ضمن إطار قومي عابر للمناطق، وربطت العمل السياسي في المنفى بالمقاومة المسلحة في آغري. وقد أسندت الحركة دوراً عسكرياً محورياً إلى إحسان نوري باشا، الأمر الذي ساهم في منح المقاومة صورة أكثر تنظيماً من الناحية العسكرية والسياسية.

وتظهر المصادر أن خوييون لم تقتصر على النشاط العسكري، وإنما حاولت كذلك استخدام الدعاية السياسية والاتصالات الخارجية والتوجه إلى الرأي العام الدولي، وهو ما يكشف اتساع مفهوم القضية من مجرد نزاع محلي إلى مسألة سياسية ذات أبعاد إقليمية ودولية.

ومن هنا فإن أهمية خوييون في تاريخ آغري لا تكمن فقط في دورها في دعم المقاومة، وإنما في أنها ساهمت في إعادة تعريف معنى القيادة السياسية. فالقائد لم يعد بالضرورة شيخاً دينياً أو زعيم عشيرة يستمد سلطته من النسب والمكانة الاجتماعية، وإنما ظهر إلى جانب هذه الشخصيات نمط جديد من القيادة يستمد شرعيته من التنظيم والقدرة العسكرية والارتباط بفكرة قومية أوسع. وهذا لا يعني اختفاء القيادة التقليدية، بل يعني بداية التعايش والتوتر بين نموذجين من السلطة: سلطة اجتماعية تقليدية تستند إلى العشيرة والمكانة المحلية، وسلطة سياسية حديثة نسبياً تستند إلى التنظيم والقضية القومية والقدرة على تمثيل مشروع يتجاوز حدود الجماعة المحلية.

وفي هذا السياق اكتسب إحسان نوري باشا مكانة خاصة في الذاكرة السياسية الكوردية، لأنه جسّد في تلك المرحلة صورة القائد العسكري الذي خرج من المؤسسة العسكرية للدولة ثم أصبح جزءاً من مشروع قومي مضاد لها. ولم تكن أهميته نابعة من كونه قائداً عسكرياً فقط، وإنما من موقعه داخل عملية أوسع كانت تعيد تعريف العلاقة بين العسكري والسياسي. فالجندي الذي كان يعمل داخل جيش الدولة أصبح قائداً في مقاومة تنظر إلى الدولة ذاتها باعتبارها الطرف الذي يجب مواجهته، وهذه النقلة في مسار الفرد تعكس إلى حد ما التحول الأوسع الذي كان يجري داخل بعض النخب الكوردية في تلك المرحلة.

ولهذا فإن آغري تمثل لحظة مهمة في تطور مفهوم القيادة القومية. فقد بدأت شرعية القيادة تتحول تدريجياً من المكانة الموروثة وحدها إلى القدرة على التنظيم والتمثيل والقيادة العسكرية والسياسية. وهذه العملية لم تكن سهلة، لأن المجتمع الكوردي نفسه كان موزعاً بين عشائر ومناطق ومذاهب وتقاليد سياسية مختلفة، وكانت الدولة الحديثة قد أعادت رسم المجال السياسي على أساس حدود دولية صارمة. ومن ثم وجد المشروع القومي نفسه أمام مفارقة شديدة التعقيد: كان يحاول بناء وحدة قومية تتجاوز الحدود، في حين أن الواقع السياسي كان يفرض على السكان الانتماء إلى دول مختلفة، لكل منها جيشها وإدارتها وقوانينها ومصالحها.

وهنا يظهر مفهوم الاستقلال بوصفه أحد أهم العناصر التي منحت آغري قيمتها في الذاكرة القومية. فالمشروع الذي ارتبط بالمقاومة لم يكن مجرد محاولة لتعديل سياسة إدارية داخل الدولة التركية أو الحصول على امتياز محلي محدود، وإنما اتجه لدى قطاعات من القيادة القومية إلى تصور أوسع يتعلق بوجود كيان سياسي كوردي. ولا يعني ذلك أن مفهوم الدولة القومية الحديثة كان قد اكتمل في وعي جميع المشاركين، أو أن الحركة امتلكت برنامجاً مؤسساتياً متكاملاً لدولة حديثة،

وإنما يعني أن فكرة امتلاك الكورد سلطة سياسية خاصة بهم أصبحت أكثر حضوراً في الخطاب والتنظيم والممارسة.

وهذا التفصيل بالغ الأهمية، لأن التاريخ السياسي يجب ألا يخلط بين وجود فكرة سياسية وبين اكتمال شروط تحقيقها. لقد كانت فكرة الكيان السياسي حاضرة، لكن ذلك لا يعني أن الدولة كانت موجودة بكل مقوماتها. وكانت هناك محاولة لبناء سلطة سياسية، لكن ذلك لا يعني أن تلك السلطة امتلكت السيادة المستقرة. وكانت هناك قيادة عسكرية وتنظيم قومي، لكن ذلك لا يعني أن الحركة امتلكت جهازاً إدارياً واقتصادياً قادراً على إدارة دولة حديثة.

ولهذا ينبغي التعامل مع ما ارتبط بأغري من حديث عن «الجمهورية» أو «الكيان» باعتباره تعبيراً عن مشروع سياسي ومحاولة لإنتاج سلطة قومية في ظروف الحرب، لا باعتباره دولة مكتملة السيادة والاعتراف الدولي بالمفهوم الذي استقر لاحقاً. وهذه التفرقة ضرورية حتى لا تتحول الدراسة التاريخية إلى إعادة إنتاج للخطاب السياسي بدل تحليل التجربة كما كانت في زمنها.

ومن هنا أيضاً ينبغي الحذر من إسقاط المفاهيم اللاحقة على أغري. فالحركة القومية الكوردية في عشرينيات القرن العشرين لم تكن هي الحركات التي ظهرت في النصف الثاني من القرن، ولم تكن تعمل في البيئة الدولية نفسها، ولم تكن تحمل بالضرورة التصورات السياسية والأيدولوجية ذاتها التي ستظهر لاحقاً. كانت القومية نفسها في طور التشكل، وكانت فكرة الدولة والحدود والسيادة وحق تقرير المصير تتفاعل مع نظام دولي حديث لم يكن قد استقر تماماً في الشرق الأوسط.

ولهذا يجب أن تقرأ أغري داخل زمنها التاريخي. فلا يجوز تحويلها إلى نسخة أولى من كل ما جاء بعدها، كما لا يجوز النظر إليها باعتبارها مجرد حادث أمني محلي. إنها تقع في منطقة وسطى بين العالمين: عالم الانتفاضات التقليدية التي تعتمد على الروابط المحلية والعشائرية والدينية، وعالم الحركات القومية الحديثة التي تحاول بناء تنظيم سياسي وخطاب قومي وشبكات دولية. وهذه المنطقة الانتقالية هي تحديداً التي تمنح التجربة قيمتها التاريخية.

ففي أغري لم تختف البنية التقليدية، لكنها لم تعد وحدها كافية. ولم تختف الروابط العشائرية، لكنها بدأت توظف داخل خطاب قومي أوسع. ولم تختف المرجعيات الدينية، لكنها لم تعد المصدر الوحيد للشرعية السياسية. وفي المقابل لم تكن القومية قد أصبحت تنظيمياً مؤسسياً كاملاً قادراً على تجاوز كل الانقسامات الاجتماعية. ولذلك فإن الثورة كانت تحمل في داخلها توتراً بين مشروع قومي حديث نسبياً وبين مجتمع ما تزال بنيته الاجتماعية والسياسية مرتبطة بدرجة كبيرة بالعلاقات التقليدية.

وهذا التناقض لم يكن عيباً خاصاً بأغري وحدها، وإنما كان جزءاً من المرحلة التاريخية التي مرت بها مجتمعات المنطقة. فالقومية الحديثة لم تظهر في فراغ،

وإنما حاولت أن تبني نفسها فوق شبكات اجتماعية قديمة. ولذلك كان السؤال الحقيقي ليس كيف تختفي العشيرة لتحل محلها القومية، وإنما كيف يمكن تحويل الولاءات المحلية المتعددة إلى إطار سياسي أوسع. وهذا التحول يحتاج إلى وقت ومؤسسات وتجارب سياسية متراكمة.

ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى آغري بوصفها تجربة من تجارب التعلم السياسي. فالهزيمة لم تعن فقط سقوط المقاومة، وإنما كشفت أيضاً نقاط ضعف المشروع. كشفت مشكلة الانقسام، ومحدودية الموارد، وصعوبة التنسيق، وأهمية الحدود، وضرورة العلاقات الخارجية، والحاجة إلى قاعدة اقتصادية، وأهمية تحويل التضامن القومي من شعور إلى مؤسسة. وهذه الدروس، حتى عندما لم تصغ في ذلك الوقت بصورتها النظرية الكاملة، أصبحت جزءاً من الخبرة التاريخية التي راكمتها الحركة الكوردية.

ولهذا فإن إرث آغري السياسي لا يقتصر على ما فعلته، بل يشمل أيضاً ما علمته. فكل تجربة سياسية كبرى تترك وراءها نوعين من الإرث: إرثاً من الإنجازات وإرثاً من الدروس. وقد تكون الدروس الناتجة عن الهزيمة أكثر أهمية أحياناً من الدروس الناتجة عن الانتصار، لأن الهزيمة تجبر الحركة على مواجهة نقاط ضعفها بدل الاكتفاء بالاحتفال بقدريتها.

وفي هذا المعنى، كان سقوط آغري درساً في طبيعة الدولة الحديثة. فقد واجهت الحركة دولة تستطيع أن تحول المسألة القومية إلى مسألة أمنية وعسكرية وإدارية في الوقت نفسه، وأن تستخدم مؤسساتها المختلفة بصورة متكاملة. ولم تكن الدولة التركية تواجه المقاتلين في الجبل فقط، بل كانت تعمل على ضبط الحدود، وإعادة تنظيم الإدارة، وتوسيع حضور الدولة، ومحاصرة المجال الاجتماعي الذي يمكن أن تنتشر فيه المقاومة. ومن ثم لم تكن الحرب مجرد مواجهة بين مقاتلين وجنود، وإنما مواجهة بين مشروعين مختلفين في تعريف السلطة والمجال السياسي.

وهنا تظهر قضية الحدود بوصفها عنصراً أساسياً في إرث آغري. فالمنطقة التي شهدت المقاومة لم تكن بعيدة عن إيران، وكانت الحدود عنصراً حاسماً في حركة الأشخاص والمقاتلين والإمدادات وفي حسابات الدولتين التركية والإيرانية. وهذا جعل الثورة مرتبطة منذ البداية بمشكلة أوسع من حدود الجبهة العسكرية؛ مشكلة تتعلق بكيفية تعامل الدول الحديثة مع الجماعات القومية التي تمتد روابطها الاجتماعية عبر الحدود الدولية.

فالحدود الحديثة تستطيع أن تكون قانونية وسيادية في نظر الدولة، لكنها لا تمحو بالضرورة اللغة أو القرابة أو العلاقات العشائرية أو الروابط التاريخية التي كانت موجودة قبل رسمها. ومن هنا ظهر التناقض بين جغرافيا الدولة وجغرافيا المجتمع. الدولة ترى خطأ حدودياً يجب حمايته، بينما قد ترى الجماعة القومية في ذلك الخط تقسيماً لجغرافيا أوسع تعتبرها مجالاً تاريخياً أو اجتماعياً واحداً.

وقد ظهرت هذه المسألة في آغري بصورة واضحة بسبب الموقع الحدودي للمنطقة، وبسبب العلاقة المعقدة مع إيران، وبسبب لجوء المقاتلين والتحركات عبر الحدود، وبسبب محاولة الدولتين ضبط المجال الحدودي. وهذا ما يجعل الثورة جزءاً من تاريخ العلاقات التركية الإيرانية بقدر ما هي جزء من تاريخ القومية الكوردية. فالمقاومة لم تكن تتحرك في فضاء سياسي مغلق، بل داخل منطقة تتقاطع فيها المصالح الأمنية للدول مع الروابط القومية العابرة للحدود.

ومن هنا يصبح عنوان «من الجبل إلى الذاكرة» أكثر من مجرد استعارة. ففي أثناء الحرب كان الجبل أداة للمقاومة، ومجالاً للاختفاء والحركة والدفاع، وجزءاً من الاستراتيجية العسكرية. أما بعد الحرب فقد تحول إلى حامل للمعنى. لم يعد السؤال متعلقاً بما يستطيع الجبل أن يفعله عسكرياً، وإنما بما يمثله تاريخياً. الجبل الذي كان يحمي المقاتل أصبح شاهداً على المقاتل، والمكان الذي كان جزءاً من المعركة أصبح جزءاً من الرواية التاريخية.

وهذه النقلة من الوظيفة العسكرية إلى الوظيفة الرمزية هي إحدى أهم مراحل تشكل الذاكرة السياسية. فالأماكن لا تحتفظ بمعناها الأصلي دائماً. قد يكون المكان في لحظة معينة موقعاً للقتال، ثم يصبح في مرحلة لاحقة مكاناً للحزن، ثم يتحول إلى رمز للمقاومة، ثم يصبح جزءاً من الهوية السياسية. وهكذا لا تبقى الجغرافيا ثابتة في معناها، حتى لو بقيت ثابتة في موقعها.

ولذلك يمكن القول إن آغري انتقلت من كونها جغرافيا للمقاومة إلى كونها جغرافيا للذاكرة. وهذه الجغرافيا الرمزية لا تحتاج إلى السيطرة الفعلية على المكان. فالرمز لا يشترط امتلاك الأرض؛ يكفي أن تصبح الأرض حاملة لمعنى مشترك في وعي الجماعة.

ومن هنا تتضح أهمية الذاكرة في تاريخ القومية. فكل حركة قومية تحتاج إلى سردية تاريخية تربط الحاضر بالماضي، وتمنح الأجيال إحساساً بأنها ليست بداية التاريخ، وإنما حلقة في سلسلة طويلة من التجارب. وفي هذه السلسلة تتحول الثورات والهزائم والشخصيات والأماكن إلى نقاط مرجعية تستدعيها الحركة كلما أرادت أن تعيد تعريف ذاتها.

وقد أصبحت آغري إحدى هذه النقاط المرجعية في التاريخ السياسي الكوردي الحديث. فهي لم تعد تقرأ فقط بوصفها واقعة وقعت في منطقة محددة، وإنما بوصفها حلقة ضمن تاريخ أوسع من الانتفاضات والمقاومات التي شهدتها المناطق الكوردية في أواخر العهد العثماني وفي العقود الأولى للجمهورية التركية. وفي هذا السياق تصبح ثورة الشيخ سعيد وآغري وتجارب أخرى حلقات مختلفة في عملية تاريخية واحدة، وإن اختلفت ظروف كل منها وأهدافها وبنيتها الاجتماعية والسياسية.

لكن الذاكرة لا تعمل بالطريقة التي يعمل بها المؤرخ. فالذاكرة تختار، وتختصر، وتعيد ترتيب الوقائع، وتمنح بعض الشخصيات حجماً رمزياً أكبر من حجمها في الوثائق،

وقد تسقط بعض التفاصيل أو تعيد تفسيرها وفق الحاجات السياسية لجيل معين. ولهذا فإن آغري قد تظهر في رواية بوصفها ثورة من أجل الاستقلال، وفي رواية أخرى بوصفها تجربة قومية مسلحة، وفي دراسة عسكرية بوصفها حرباً جبليّة، وفي دراسة اجتماعية بوصفها مأساة أصابت السكان المدنيين، وفي دراسة دبلوماسية بوصفها جزءاً من التوتر التركي الإيراني ومن علاقات القوى الإقليمية.

وهذه القراءات المختلفة لا تلغي بعضها بالضرورة. بل إن تعددها قد يكون دليلاً على أن الحدث كان غنياً بدرجة تسمح له بأن يقرأ من زوايا متعددة. فالثورة ليست فقط ما يفعله المقاتلون، وإنما هي أيضاً ما يحدث للمجتمع، وما تفعله الدولة، وما تفعله الحدود، وما تفعله القوى الخارجية، وما يبقى في الذاكرة بعد انتهاء القتال.

ومن هنا فإن آغري يمكن أن تدرس في الوقت نفسه بوصفها ثورة مسلحة، وتجربة قومية، ومشروعاً سياسياً، وصراعاً على السلطة، وحرباً جبليّة، وقضية حدودية، وتعبيراً عن أزمة الدولة المركزية في التعامل مع مسألة الهوية، ومرحلة في تطور النخبة السياسية الكوردية، وذاكرة اجتماعية وسياسية تركت أثراً طويلاً.

وهذا التعدد لا يقلل من وحدة الحدث، بل يفسرها. فالحدث التاريخي الكبير لا يكون له معنى واحد ثابت، وإنما تتعدد مستوياته بحسب موقع الباحث والسؤال الذي يطرحه. ولذلك فإن القراءة العلمية لآغري يجب ألا تختار بين البطولة والنقد، وإنما تجمعهما؛ لا تحتفل فقط بالمقاومة، ولا تسخر من الهزيمة، وإنما تحاول أن تفهم الاثنين معاً.

فالمجيد المطلق يجعل التاريخ أسطورة، والرفض المطلق يجعل التاريخ حكماً سياسياً. أما البحث التاريخي الحقيقي فيسأل عن الظروف التي صنعت القرار، والموارد التي كانت متاحة، والخيارات التي كانت ممكنة، والقيود التي فرضها الواقع. ومن هذه الزاوية تصبح أخطاء آغري جزءاً من أهميتها، كما تصبح إنجازاتها جزءاً منها.

فالحركة أرادت بناء مشروع قومي أكثر تنظيماً، لكنها كانت تعمل داخل مجتمع لم تتجاوز فيه البنى التقليدية قوتها. وأرادت إقامة سلطة سياسية، لكنها لم تمتلك الموارد اللازمة لبناء مؤسسات دولة مستقرة. وأرادت تحويل التضامن القومي إلى قوة سياسية، لكنها واجهت واقعاً جغرافياً يقسم الكورد بين دول متعددة. وأرادت استمرار المقاومة العسكرية، لكنها واجهت دولة تمتلك تفوقاً في الجيش والإدارة والموارد والتكنولوجيا العسكرية.

وهذا التناقض بين الطموح والإمكانات هو أحد أهم مفاتيح فهم آغري.

فالتاريخ لا يتشكل من الرغبات وحدها، وإنما من التفاعل بين الرغبة والقدرة. قد تكون الحركة مقتنعة بعدالة هدفها، لكن ذلك لا يعني امتلاكها وسائل تحقيقه. وقد يكون المجتمع مستعداً للتضحية، لكن ذلك لا يعني امتلاك القيادة القدرة على

تحويل التضحية إلى مؤسسة سياسية. وقد يكون التنظيم قادراً على إنتاج خطاب قومي، لكن ذلك لا يعني أنه قادر على إنتاج دولة.

وهنا تتحول الذاكرة إلى درس سياسي حقيقي. فالذاكرة التي تحتفظ فقط بصورة البطولة تبقى ناقصة، لأنها تحول التاريخ إلى احتفال. أما الذاكرة التي تحفظ البطولة والهزيمة معاً، والقدرة والعجز معاً، والإنجاز والأخطاء معاً، فإنها تتحول إلى معرفة يمكن للأجيال اللاحقة أن تستفيد منها.

ومن أهم الدروس التي تركتها أغري أن المشروع القومي لا يستطيع أن يقوم على القوة العسكرية وحدها. فالقوة العسكرية تحتاج إلى مؤسسة سياسية، والمؤسسة السياسية تحتاج إلى قاعدة اجتماعية، والقاعدة الاجتماعية تحتاج إلى موارد اقتصادية، والموارد تحتاج إلى تنظيم، وكل ذلك يحتاج إلى بيئة إقليمية ودولية تسمح للمشروع بالبقاء. وقد كانت أغري تفتقد جزءاً كبيراً من هذه الشروط، ولذلك تمكنت من إنتاج مقاومة طويلة نسبياً، لكنها لم تتمكن من تحويل المقاومة إلى سلطة مستقرة قادرة على الاستمرار.

غير أن عجز الثورة عن بناء دولة لا يعني عجزها عن إنتاج أثر سياسي. وهذه نقطة جوهرية في دراسة التاريخ القومي. فالحركات لا تقاس فقط بما إذا كانت حققت أهدافها النهائية، وإنما بما إذا كانت غيرت اللغة السياسية التي تتحدث بها الجماعة عن نفسها. وقد ساهمت أغري في هذا الجانب في ترسيخ مفردات مثل التنظيم والقيادة القومية والكيان السياسي والاستقلال والمقاومة العابرة للمناطق.

وبذلك فإن المشروع الذي سقط على الأرض لم يسقط بالضرورة على مستوى الفكرة. فحين ينتهي المشروع العسكري، قد تبقى الأسئلة التي أُنْتُجها. وحين تختفي القيادة، قد تبقى التجربة التي جسدها. وحين تفقد الحركة السيطرة على المكان، قد يبقى المكان رمزاً في الذاكرة.

وهذه هي المفارقة التاريخية الكبرى لأغري: أنها هزمت عسكرياً، لكنها لم تختف سياسياً من الذاكرة. بل إن الهزيمة نفسها أصبحت جزءاً من معنى التجربة. لم تعد أغري في الوعي اللاحق مجرد مشروع لم ينجح، وإنما أصبحت مثلاً على محاولة مبكرة لتجسيد القضية القومية في شكل سياسي وعسكري أكثر تنظيماً.

ولهذا فإن السؤال بعد ١٩٣٠ لم يعد: هل تستطيع المقاومة السيطرة على الجبل؟ بل أصبح سؤالاً أوسع: ماذا يمكن أن يتعلم المشروع القومي من سقوط الجبل؟

وهذا السؤال يقود إلى جوهر الذاكرة السياسية. فالذاكرة ليست مجرد احتفاظ بالماضي، وإنما هي عملية مستمرة لإعادة تفسير الماضي بما يخدم فهم الحاضر والمستقبل. وكل جيل يعيد قراءة أغري من خلال مشكلاته الخاصة. فقد يراها جيل رمزاً للتضحية، ويرى فيها جيل آخر نموذجاً في القيادة، ويركز جيل ثالث على أخطاء

التنظيم، بينما يركز الباحث على العلاقات الدولية أو البنية الاجتماعية أو أثر الدولة المركزية.

وهذا طبيعي؛ لأن الحدث التاريخي الكبير لا يموت عندما تتوقف قراءته، وإنما يعيش من خلال تعدد القراءات التي تنتج حوله.

ولهذا فإن آغري بقيت جزءاً من الذاكرة السياسية الكوردية ليس لأنها قدمت نموذجاً نهائياً، بل لأنها قدمت تجربة مفتوحة على الأسئلة. كيف يمكن لشعب موزع بين حدود متعددة أن يبني مشروعاً سياسياً مشتركاً؟ كيف يمكن تحويل الشعور القومي إلى مؤسسة؟ كيف يمكن الجمع بين القيادة التقليدية والتنظيم الحديث؟ كيف يمكن بناء قوة عسكرية لا تكون منفصلة عن السياسة؟ كيف يمكن الحصول على دعم خارجي دون تحويل القضية إلى ورقة في صراعات الدول؟ وكيف يمكن بناء مشروع سياسي قادر على الصمود أمام دولة مركزية حديثة؟

هذه الأسئلة هي في جوهرها الإرث السياسي لآغري.

ومن هنا فإن أهم ما بقي من الثورة ربما لم يكن السلاح، ولا المواقع العسكرية، ولا حتى التنظيم نفسه بوصفه مؤسسة تاريخية، وإنما الخبرة السياسية التي تركتها. لقد كشفت التجربة أن القضية القومية تحتاج إلى أكثر من التضحية، وأن الوحدة لا تنتج تلقائياً من وحدة الهوية، وأن الجغرافيا القومية لا تتحول تلقائياً إلى دولة، وأن التنظيم يحتاج إلى مؤسسات، وأن القيادة تحتاج إلى رؤية، وأن الرؤية تحتاج إلى قاعدة اجتماعية ومادية.

وفي هذا السياق تصبح آغري مرحلة من مراحل انتقال الحركة القومية الكوردية من الاحتجاج إلى التفكير في شروط القوة السياسية. وهذا الانتقال لم يكن خطياً ولا مكتملاً، ولكنه كان حقيقياً. فقد بدأت الأسئلة تتغير: من «لماذا نقاوم؟» إلى «ما الذي نريد بناءه؟»، ومن «من يقود الجماعة المحلية؟» إلى «من يمثل القضية القومية؟»، ومن «كيف نحمي المنطقة؟» إلى «كيف نبني سلطة سياسية؟».

وهذه الأسئلة كانت أكبر من قدرة الثورة على الإجابة عنها في ذلك الوقت، لكنها كانت ضرورية في تطور الفكر السياسي.

ولهذا فإن آغري لا ينبغي أن تفهم باعتبارها خاتمة مرحلة فحسب، بل باعتبارها أيضاً بداية وعي جديد بحدود الأدوات القديمة وبال الحاجة إلى أدوات أخرى. فقد كانت الهزيمة إعلاناً عن حدود القوة المتاحة، لكنها كانت كذلك إعلاناً عن الحاجة إلى بناء قوة مختلفة: قوة سياسية وتنظيمية ومؤسسية ودبلوماسية.

ومن هنا انتقلت الثورة من الجبل إلى الذاكرة. في الجبل كان السلاح هو اللغة الأساسية. بعد الجبل أصبحت الذاكرة لغة أخرى. في الجبل كانت الأرض هدفاً للدفاع. بعد الجبل أصبحت الأرض رمزاً. في الجبل كان إحسان نوري قائداً ميدانياً.

بعد الجبل أصبح صورة من صور القيادة القومية. في الجبل كانت خويون تنظيماً سياسياً يعمل في ظروف المنفى والمقاومة. بعد الجبل أصبحت جزءاً من تاريخ تشكل الحركة القومية الكوردية الحديثة. وفي الجبل كانت الهزيمة نهاية عسكرية. أما في الذاكرة فأصبحت الهزيمة سؤالاً مفتوحاً عن أسباب الفشل وشروط النجاح. وهنا تكمن القيمة الحقيقية لهذا الإرث. فالتاريخ لا يحفظ أغري لأنها انتصرت، وإنما لأنها كشفت شيئاً عميقاً عن طبيعة الصراع بين القومية والدولة الحديثة. كشفت أن الدولة تستطيع أن تهزم حركة مسلحة، لكنها لا تستطيع بسهولة أن تلغي الأسئلة التي أنتجت. وكشفت أن الهوية السياسية لا تختفي بمجرد سقوط مواقع المقاومة، وأن الجغرافيا التي شهدت الهزيمة يمكن أن تصبح لاحقاً رمزاً للمقاومة نفسها.

ولذلك فإن أغري بقيت بعد ١٩٣٠، لا كسلطة قائمة، وإنما كذاكرة سياسية؛ لا كدولة معترف بها، وإنما كمشروع تاريخي؛ لا كجيش قادر على القتال، وإنما كتجربة في القيادة والتنظيم؛ ولا كحركة منتصرة، وإنما كجزء من تاريخ طويل من المحاولات الكوردية لإنتاج شكل سياسي يعبر عن الهوية والمصالح والحقوق القومية.

وهذا هو المعنى الأعمق للانتقال من الجبل إلى الذاكرة: أن الثورة التي فقدت قدرتها على تغيير الواقع بالقوة العسكرية أصبحت قادرة على التأثير في الطريقة التي يفهم بها ذلك الواقع تاريخياً وسياسياً. فالجبل بقي في مكانه، لكن معناه تغير؛ والمقاتلون غادروا ساحته، لكن أسماءهم بقيت؛ والتنظيم انتهى دوره المباشر، لكن تجربته بقيت موضوعاً للبحث والتذكر؛ والمشروع السياسي لم يتحقق، لكنه ترك خلفه فكرة لم تختف.

ومن هنا فإن نهاية أغري لا ينبغي أن تكتب كنقطة في نهاية السطر، وإنما كتحويل من فصل إلى فصل آخر. انتهى زمن المقاومة المسلحة، وبدأ زمن الذاكرة والتفسير وإعادة بناء المعنى. وهذا الزمن لا يخضع للقوة العسكرية بالطريقة نفسها، لأن الدولة تستطيع أن تمنع المقاتل من العودة إلى الجبل، لكنها لا تستطيع بسهولة أن تمنع الباحث من دراسة تجربته، ولا الكاتب من الكتابة عنها، ولا المجتمع من استعادة أسماء ضحاياه وقادته، ولا الأجيال من طرح الأسئلة التي تركتها وراءها.

ولذلك فإن أغري أصبحت جزءاً من تاريخ الوعي السياسي الكوردي بقدر ما كانت جزءاً من تاريخ المقاومة العسكرية. إنها تجربة تكشف أن القومية لا تتشكل فقط من الانتصارات، بل من التراكم؛ من المحاولات التي نجحت والمحاولات التي فشلت، ومن الثورات التي انتصرت مؤقتاً والثورات التي هزمت، ومن القيادات التي وصلت إلى السلطة والقيادات التي انتهت في المنفى.

إن الشعوب لا ترث من ثوراتها الأراضي وحدها، بل ترث الأسئلة. وأغري تركت أسئلة أكثر مما تركت مؤسسات قائمة. تركت سؤال الدولة، وسؤال الاستقلال، وسؤال

القيادة، وسؤال الوحدة، وسؤال الحدود، وسؤال العلاقة مع الخارج، وسؤال قدرة الحركة القومية على تحويل الهوية إلى قوة سياسية.

وهذه الأسئلة هي التي جعلت الثورة أطول عمراً من المعركة. فقد انتهت المعركة في الجبل، لكن التاريخ لم ينتهِ هناك. وانتهت السلطة المؤقتة، لكن فكرة السلطة السياسية لم تختف. وانتهى التنظيم العسكري، لكن فكرة التنظيم القومي بقيت. وانتهت المقاومة المسلحة، لكن الذاكرة حملت صورتها إلى أجيال أخرى.

ولهذا يمكن القول إن الإرث الأهم لآغري لم يكن في قدرتها على تغيير حدود الدولة التركية في زمنها، وإنما في كونها كشفت، بوضوح تاريخي مؤلم، المسافة الفاصلة بين امتلاك قضية قومية وامتلاك القدرة على تحقيقها. وهذه المسافة هي التي ستظل واحدة من أهم قضايا التاريخ السياسي الكوردي في القرن العشرين.

فآغري كانت محاولة، وكانت تجربة، وكانت مقاومة، وكانت هزيمة، وكانت في الوقت نفسه مدرسة سياسية قاسية. علمت أن المشروع القومي يحتاج إلى تنظيم، وأن التنظيم يحتاج إلى مؤسسات، وأن المؤسسات تحتاج إلى موارد، وأن الموارد تحتاج إلى اقتصاد، وأن القوة تحتاج إلى شرعية، وأن الشرعية تحتاج إلى تمثيل، وأن كل ذلك يحتاج إلى قراءة دقيقة لموازين القوى الإقليمية والدولية.

ولهذا فإن دراسة آغري لا ينبغي أن تنتهي بعبارة «فشلت الثورة»، كما لا ينبغي أن تنتهي بعبارة «خلدت الثورة». كلا الحكمين ناقص. الحكم التاريخي الأعمق هو أن الثورة فشلت في تحقيق هدفها العسكري والسياسي المباشر، لكنها نجحت في أن تصبح تجربة ذات دلالة في تطور الوعي القومي الكوردي، وأن تقدم للأجيال اللاحقة مادة سياسية وتاريخية لفهم حدود المقاومة وشروط القوة.

ومن هنا يصبح الإرث الحقيقي لآغري هو قدرتها على تحويل الهزيمة إلى ذاكرة، والذاكرة إلى سؤال، والسؤال إلى معرفة.

وهذا هو ما يجعل الجبل حاضراً حتى بعد أن غادرته البنادق. لقد انتهت آغري كجبهة عسكرية، لكنها لم تنتهِ كموضوع تاريخي. انتهت كسلطة مقاتلة، لكنها استمرت كرمز سياسي. انتهت كحركة قادرة على السيطرة على الأرض، لكنها بقيت في الذاكرة بوصفها واحدة من المحاولات التي سعت إلى جعل القضية الكوردية أكثر تنظيماً ووضوحاً في مواجهة الدولة الحديثة.

ومن الجبل إلى الذاكرة، انتقلت آغري من ميدان القوة إلى ميدان المعنى؛ ومن الحرب إلى التاريخ؛ ومن التاريخ إلى الوعي. وربما هنا تحديداً تكمن إحدى أهم المفارقات في تاريخ الحركات القومية: أن الثورة قد تخسر الأرض التي قاتلت من أجلها، لكنها قد تريح مكاناً دائماً في الذاكرة التي ستعيد الأجيال من خلالها تعريف معنى الأرض والوطن والمقاومة والحرية.

-
- Jwaideh, Wadie. The Kurdish National Movement: Its Origins and Development. Ph.D. Dissertation, Syracuse University, 1960.
 - Nikitine, Basil. Les Kurdes: Étude sociologique et historique. Paris: Imprimerie Nationale, 1956.
 - Arfa, Hassan. The Kurds: An Historical and Political Study. London: Oxford University Press, 1966.
 - Safrastian, Arshak. Kurds and Kurdistan. London: Harvill Press, 1948.

السادس والعشرون: إحسان نوري بعد الثورة والمنفى والذاكرة السياسية

لم تكن هزيمة ثورة آغري سنة ١٩٣٠ نهاية المسار السياسي والعسكري لإحسان نوري باشا، وإن كانت قد وضعت حداً للمرحلة التي ظهر فيها بوصفه القائد العسكري الأبرز في واحدة من أكثر تجارب المقاومة الكوردية تنظيماً في أواخر عشرينيات القرن العشرين. فقد انتهت المواجهة المسلحة، وتفككت البنية العسكرية التي تشكلت حول جبل آغري، وانحسر المجال الذي كان يسمح للقائد العسكري بأن يتحرك بين الجبل والمجتمع والحدود، لكن نهاية الثورة بوصفها فعلاً عسكرياً لم تكن نهاية الرجل بوصفه شخصية سياسية وتاريخية. ومع انتقاله إلى إيران، دخل إحسان نوري مرحلة جديدة من حياته، مختلفة في طبيعتها وأدواتها عن مرحلة الجبل؛ فلم يعد أمامه جيش يقوده، ولا أرض يمكن أن يدير عليها مشروعاً سياسياً، ولا مجال جغرافي يستطيع من خلاله تحويل القوة العسكرية إلى سلطة سياسية، لكنه حمل معه تجربة أصبحت بمرور الزمن جزءاً من تاريخ الحركة القومية الكوردية نفسها. ومن هنا فإن دراسة إحسان نوري بعد آغري لا ينبغي أن تعامل باعتبارها ذيلًا لسيرة عسكرية انتهت، وإنما باعتبارها مرحلة ثانية من تاريخ الرجل ومن تاريخ الثورة معاً؛ مرحلة انتقلت فيها السياسة من الميدان إلى المنفى، ومن إدارة القوة إلى حفظ التجربة، ومن محاولة تغيير الواقع بالقوة المسلحة إلى محاولة تفسير ذلك الواقع وتسجيله في الذاكرة.

كانت هزيمة آغري لحظة فاصلة في حياة القيادة الكوردية التي ارتبطت بالثورة. فالقائد الذي كان وجوده السياسي مرتبطاً بصورة الجبل والمقاتلين والتنظيم العسكري وجد نفسه بعد انهيار المقاومة خارج المجال الذي كان يحاول التأثير فيه. وهذه المفارقة تكشف طبيعة عميقة في تاريخ الحركات القومية التي تعرضت للهزيمة العسكرية؛ إذ لا تنتهي الحركة بالضرورة عندما تنتهي قدرتها على القتال، بل يمكن أن تنتقل إلى أشكال أخرى من الوجود السياسي والفكري. فالثورة قد تسقط عسكرياً، لكن الأشخاص الذين صنعوا تجربتها يستمرون في حمل أسئلتها، وقد يتحول القائد بعد فقدان القدرة على قيادة المقاتلين إلى حامل للذاكرة، وقد يتحول المنفى الذي يبدو في ظاهره خروجاً من التاريخ إلى فضاء جديد لإعادة صياغة التاريخ.

وفي هذا السياق، يصبح انتقال إحسان نوري إلى إيران أكثر من مجرد حادثة في مسار اللجوء بعد الهزيمة. لقد كانت إيران جزءاً من الجغرافيا السياسية لثورة آغري منذ بداياتها، وكانت الحدود الإيرانية عنصراً مهماً في حركة المقاتلين والإمدادات والانسحاب والمناورة، ثم تحولت بعد انكسار الثورة إلى جزء من مسار مصير قادتها. وتكشف المصادر المعاصرة للمرحلة أن السلطات الإيرانية اتخذت، في سياق تفاهاتها مع تركيا، إجراءات ضد عدد من المرتبطين بالمقاومة، ومن بينهم إحسان نوري،

الأمر الذي يوضح أن الحدود التي كانت خلال الحرب مجالاً للمناورة أصبحت بعد تغير موازين القوى جزءاً من نظام إقليمي أكثر صرامة في ضبط الحركة الكوردية.

وهنا تظهر إحدى المفارقات الكبرى التي تكشفها تجربة آغري: الحدود يمكن أن تكون في لحظة معينة مصدراً للقوة، وفي لحظة أخرى مصدراً للعزلة. فالجبل والحدود منحا المقاومة في بعض مراحلها مساحة للحركة والمناورة، لكن الدولة الحديثة لم تكن تنظر إلى هذه الجغرافيا باعتبارها فضاءً اجتماعياً مفتوحاً، بل باعتبارها مجالاً سيادياً ينبغي ضبطه عسكرياً وإدارياً. ومع تطور التفاهم التركي الإيراني، أخذت الحدود تفقد جزءاً من وظيفتها السابقة بالنسبة إلى المقاومة، وأصبحت أداة لتضييق مجال الحركة عليها. ولهذا لم تكن هزيمة آغري مجرد نتيجة لتفوق عسكري في ميدان المعركة، وإنما ارتبطت أيضاً بتغير البيئة الإقليمية التي كانت تسمح للمقاومة بقدر من المناورة. وحين أغلقت المنافذ السياسية والجغرافية التي كانت توفر للمقاتلين مجالاً للحركة، أصبح استمرار الثورة أكثر صعوبة، وتحول العبور عبر الحدود من وسيلة للمناورة العسكرية إلى وسيلة للنجاة الشخصية والسياسية.

وهذه النقطة ضرورية لفهم مصير إحسان نوري تحديداً، لأن الرجل لم ينتقل إلى إيران بعد الثورة من فراغ سياسي، وإنما انتقل إلى دولة كانت جزءاً من المعادلة التي أحاطت بالثورة منذ بدايتها. ولذلك كان وجوده فيها محكوماً دائماً بحسابات الدولة الإيرانية ومصالحها وعلاقاتها مع تركيا، ولم يكن المنفى الإيراني أرضاً سياسية حرة يستطيع فيها أن يعيد بناء مشروع آغري كما كان. لقد تغيرت قواعد اللعبة بصورة كاملة؛ ففي الجبل كان يمتلك القوة المسلحة والموقع الجغرافي والقدرة على المبادرة، أما في المنفى فأصبح وجوده نفسه خاضعاً لمعادلات الدولة التي لجأ إليها. وهنا انتقلت مشكلته من سؤال كيفية استمرار الثورة إلى سؤال كيفية استمرار القضية في ظروف لم تعد تسمح بإعادة إنتاج الثورة بالشكل نفسه.

إن هذا التحول يكشف شيئاً أعمق من السيرة الشخصية لإحسان نوري، وهو طبيعة المنفى السياسي في تاريخ الحركات القومية. فالمنفى ليس دائماً مجرد مكان يذهب إليه المهزومون بعد سقوط مشاريعهم، بل قد يصبح مرحلة سياسية قائمة بذاتها. عندما يفقد السياسي أو القائد أرضه، فإنه لا يفقد بالضرورة القضية التي ارتبط بها. وعندما يفقد الجيش، لا يعني ذلك أن المشروع الفكري الذي كان يحمله قد اختفى. وعندما يغلق المجال أمام العمل العسكري، يمكن أن تنتقل المعركة إلى مجال آخر: الكتابة، والشهادة، والتنظيم، والعلاقات السياسية، والمحافظة على الذاكرة، وإعادة تفسير أسباب الهزيمة.

بهذا المعنى، يصبح المنفى مؤسسة سياسية غير معلنة؛ مؤسسة لا تمتلك حدوداً أو وزارة أو جيشاً، لكنها تستطيع أن تحفظ فكرة سياسية من الاندثار. فالمنفى لا يمتلك الدولة، لكنه يستطيع أن يحافظ على فكرة الدولة. ولا يمتلك الأرض، لكنه يستطيع أن يبقي الأرض حاضرة في الذاكرة. ولا يستطيع إعادة المعركة كما كانت،

لكنه يستطيع أن يترك شهادة على كيفية خوضها. ولا يستطيع تغيير موازين القوة التي أدت إلى الهزيمة، لكنه يستطيع أن يطرح سؤالاً حول أسبابها، وحدود المشروع الذي انهار، والظروف التي أحاطت به.

وهذا بالضبط ما يمنح السنوات التي عاشها إحسان نوري بعد أغري أهمية تتجاوز سيرته الشخصية. فقد انتقل من موقع الفاعل المباشر في التاريخ إلى موقع الشاهد على التاريخ. وهذه النقلة ليست بسيطة؛ فالفاعل العسكري يرى الحدث من داخله، ويتخذ قراراته تحت ضغط اللحظة، بينما الشاهد الذي يكتب بعد انتهاء الحدث يمتلك مسافة زمنية تسمح له بإعادة ترتيب الوقائع، لكنه في الوقت نفسه يصبح أسيراً لذاكرته وتفسيره الشخصي لما جرى. ولذلك فإن كتابات إحسان نوري اللاحقة تكتسب قيمة مزدوجة: فهي من جهة مصدر أولي مهم لفهم رؤية أحد القادة الأساسيين في تجربة أغري، وهي من جهة أخرى رواية شخصية يجب ألا تعامل بوصفها الحقيقة الوحيدة أو النهائية للثورة.

وتؤكد الدراسات التي تناولت تجربته أن إحسان نوري كتب ذكرياته في المنفى، وأن هذه الكتابات أصبحت لاحقاً من المصادر المهمة لفهم الثورة من وجهة نظر أحد قادتها. وقد أشار الباحث الفرنسي بيير روندوت إلى أن إحسان نوري، بعد لجوئه إلى طهران، ظل يعمل على تسجيل ذكرياته عن العمل المسلح في أغري، وأن هذه المادة تحولت لاحقاً إلى كتاب نشر بالفرنسية تحت عنوان «ثورة أغري داغ، آراوات ١٩٢٧-١٩٣٠». وهذا التحول من قائد يقود المعركة إلى رجل يكتب عنها يكشف كيف يمكن للتجربة العسكرية أن تنتقل من المجال الميداني إلى المجال التاريخي، وأن تستمر بعد انتهائها في صورة نص وشهادة وذاكرة.

غير أن قيمة شهادة إحسان نوري لا تكمن في كونها تقدم رواية محايدة، بل ربما تكمن أهميتها تحديداً في أنها تكشف لنا كيف رأى أحد صانعي الحدث نفسه تجربته، وكيف فهم أهداف الثورة، وكيف فسر نجاحاتها وإخفاقاتها، وكيف نظر إلى العلاقات بين القيادة العسكرية والتنظيم السياسي والمجتمع المحلي والحدود والدول المحيطة. فالمصدر الشخصي لا يقاس فقط بمدى مطابقته لكل تفصيل من تفاصيل الحدث، وإنما أيضاً بما يكشفه عن عقلية الفاعل التاريخي، وعن اللغة السياسية التي استخدمها، وعن الطريقة التي أعاد بها بناء تجربته بعد مرور الزمن.

ومن هنا ينبغي التعامل مع مذكرات إحسان نوري بمنهج نقدي مزدوج. لا يجوز إسقاطها باعتبارها مجرد رواية شخصية، كما لا يجوز تحويلها إلى مرجع نهائي يغني عن بقية الوثائق. ينبغي مقارنتها بالتقارير العسكرية والإدارية التركية، والوثائق الدبلوماسية المتعلقة بالعلاقات التركية الإيرانية، ووثائق خويون، والمصادر الأجنبية، والشهادات المحلية، وما توفر من روايات المشاركين الآخرين. فالتاريخ لا يبني من ذاكرة واحدة، حتى عندما تكون تلك الذاكرة ذاكرة أحد القادة الأساسيين. وكلما تعارضت الرواية الشخصية مع وثيقة أخرى، فإن وظيفة الباحث ليست اختيار الرواية التي تخدم

موقفه، وإنما فحص السياق الذي أنتج كل مصدر، والظروف التي كتب فيها، والمصالح التي قد تكون أثرت في صياغته.

وتزداد هذه المسألة أهمية لأن ذاكرة الهزيمة تختلف عن ذاكرة الانتصار. فالمنتصر يمتلك عادة مؤسسات الدولة وأرشييفها الرسمي وروايتها السياسية، بينما يجد المهزوم نفسه أمام خطر فقدان الحدث مرتين: مرة عندما يخسر المعركة، ومرة عندما يفقد القدرة على كتابة روايته. ولذلك تصبح شهادة القائد المهزوم محاولة لاستعادة جزء من السيادة على الذاكرة، حتى لو لم يستطع استعادة السيادة على الأرض. ومن هذه الزاوية يمكن فهم استمرار إحسان نوري في الكتابة والتوثيق؛ فالأمر لم يعد متعلقاً فقط بسرد ما حدث له شخصياً، وإنما بالمساهمة في منع تجربة آغري من أن تختزل في الرواية التي كتبها الطرف المنتصر.

وهنا تتضح العلاقة بين إحسان نوري والذاكرة السياسية لثورة آغري. فقد أصبحت شخصيته مع مرور الوقت مرتبطة بالثورة نفسها، لا باعتباره قائداً عسكرياً فحسب، بل باعتباره أحد الرموز التي تختصر مرحلة كاملة من تطور الحركة القومية الكوردية. لقد كانت آغري محاولة للانتقال من المقاومة المحلية المتناثرة إلى مشروع أكثر تنظيماً، وكان وجود قائد عسكري ذي خلفية حديثة، إلى جانب الإطار السياسي الذي وفرته خوييون، جزءاً من هذا التحول. ولذلك لم يكن إحسان نوري مجرد رجل يقود مجموعة من المقاتلين في الجبل، بل أصبح يمثل نموذجاً جديداً للقيادة الكوردية، يقوم على الجمع بين الخبرة العسكرية والوعي السياسي والقومي. وهذا لا يعني أن البنية التقليدية اختفت من الثورة؛ فقد ظلت العشائر والعلاقات المحلية والجغرافيا الاجتماعية عناصر أساسية في تكوين المقاومة. لكن الجديد كان محاولة وضع هذه العناصر داخل إطار قومي أوسع.

وهنا تكمن أهمية إحسان نوري في تاريخ الحركة الكوردية: فهو يمثل مرحلة انتقال في مفهوم القيادة نفسه. ففي مراحل سابقة كان النفوذ السياسي والاجتماعي يعتمد بدرجة كبيرة على المكانة الدينية أو العشائرية أو الاجتماعية، بينما برز في آغري نموذج آخر يكتسب شرعيته من التنظيم العسكري والخبرة والقدرة على إدارة الصراع وتحويل المقاومة المسلحة إلى جزء من مشروع سياسي. ولم يكن هذا التحول مكتملاً أو نهائياً، لكنه كان مؤشراً على تغير عميق في طبيعة النخبة التي بدأت تحمل القضية الكوردية في تلك المرحلة.

كما أن صلة إحسان نوري بخوييون تعكس التحول من القائد المحلي إلى القيادة المرتبطة بإطار قومي عابر للمناطق. فخوييون لم تكن مجرد مجموعة مسلحة في الجبل، بل حاولت بناء شبكة سياسية قومية وربط القضية الكوردية بالساحة الإقليمية والدولية، بينما تولى إحسان نوري الدور العسكري في آغري. ولذلك فإن تجربة الرجل لا يمكن فصلها عن ذلك التفاعل بين السياسي والعسكري، بين التنظيم والمنطقة، وبين المشروع القومي والمجتمع المحلي. وقد كان هذا التداخل أحد

أبرز سمات تجربة آغري، وأحد أسباب أهميتها في تاريخ القومية الكوردية في تلك المرحلة.

لكن الهزيمة كشفت في الوقت نفسه حدود هذا النموذج. فقد أثبتت تجربة آغري أن وجود قيادة عسكرية أكثر تنظيماً، ووجود إطار قومي، وامتلاك منطقة جبلية مناسبة للمقاومة، لا يكفي وحده لتحويل الثورة إلى دولة. فالدولة الحديثة لا تهزم بمجرد السيطرة المؤقتة على الجبل، وإنما تحتاج مقاومتها إلى موارد بشرية واقتصادية، وشبكة إمداد مستقرة، ومؤسسات سياسية، وعمق جغرافي، ودعم إقليمي أو دولي، وقدرة على الصمود أمام جيش مركزي يمتلك موارد الدولة. ولذلك فإن انتقال إحسان نوري إلى المنفى كان في جانب منه انعكاساً لهذا الحد السياسي الذي واجهته الثورة: فقد استطاعت أن تنتج قيادة ومقاومة ومشروعاً سياسياً، لكنها لم تستطع تحويل ذلك المشروع إلى سلطة مستقرة قادرة على البقاء.

ومن هنا لا ينبغي قراءة المنفى بوصفه مجرد خاتمة حزينة لسيرة قائد مهزوم، بل بوصفه نتيجة تاريخية لتغير طبيعة القوة. ففي الجبل كانت القوة تقاس بعدد المقاتلين، والسيطرة على الممرات، والقدرة على المناورة، ومعرفة التضاريس، وإمكانات الهجوم والانسحاب. أما في المنفى فأصبحت القوة مرتبطة بالقدرة على البقاء، والحفاظ على العلاقات، وتوثيق التجربة، والتأثير في الذاكرة السياسية، والانتقال من العمل العسكري إلى العمل الفكري. لقد تغيرت أدوات الصراع لأن الظروف تغيرت، ولم يكن أمام القائد المهزوم أن يستمر بالوسائل نفسها التي استخدمها في الجبل.

ولهذا فإن حياة إحسان نوري بعد ١٩٣٠ تقدم مثلاً واضحاً على أن الهزيمة العسكرية لا تعني بالضرورة انقطاع المسار السياسي. قد تنتهي الثورة، لكن الأسئلة التي أنتجتها تبقى. وقد يختفي الجيش، لكن فكرة القضية تستمر. وقد يسقط المشروع السياسي في ميدانه، لكنه يترك وراءه تجربة تستفيد منها أجيال لاحقة. وهذا هو أحد أهم المعاني التاريخية التي تجعل دراسة إحسان نوري بعد آغري جزءاً من دراسة الثورة نفسها.

ومن الخطأ كذلك النظر إلى المنفى بوصفه فضاءً منفصلاً تماماً عن الداخل. فالمنفى يحمل معه شبكة من العلاقات والذكريات والخبرات، وقد يصبح جسراً بين الماضي والحاضر، وبين الداخل والخارج. وفي الحالة الكوردية اكتسب المنفى أهمية أكبر بسبب انقسام المجال الكوردي بين دول متعددة، الأمر الذي جعل الحدود السياسية لا تتطابق مع المجال الاجتماعي والقومي. ولذلك ظل المنفى الكوردي، في مراحل مختلفة من القرن العشرين، جزءاً من تاريخ الحركة السياسية نفسها، لا مجرد نتيجة ثانوية للهزائم.

وإحسان نوري يندرج ضمن هذا التاريخ. فقد خرج من آغري، لكنه لم يخرج من القضية التي ارتبط بها. تغيرت الجغرافيا، وتغيرت الأدوات، وتغير موقعه السياسي، لكن التجربة التي عاشها بقيت حاضرة في كتاباته وشهاداته وفي الذاكرة الكوردية

عن تلك المرحلة. ولهذا فإن السنوات التي أعقبت ١٩٣٠ لا ينبغي أن تقرأ باعتبارها سنوات صمت، بل باعتبارها سنوات انتقال من الفعل إلى الشهادة، ومن الحرب إلى الذاكرة، ومن محاولة بناء سلطة على الأرض إلى محاولة الحفاظ على معنى سياسي يتجاوز الأرض التي خسرها أصحابه.

إن أهمية إحسان نوري التاريخية لا تنبع فقط من كونه قائداً لثورة آغري، وإنما من أن حياته بعد الثورة تكشف مصير المشروع نفسه عندما يفقد شروطه العسكرية. لقد خرج المشروع من الجبل، لكنه لم يختف تماماً؛ انتقل إلى الذاكرة والكتابة والرواية السياسية. وفي هذا الانتقال تحديداً تكمن إحدى أكثر المفارقات دلالة في تاريخ آغري: فالقائد الذي لم يستطع أن يحافظ على مشروعه فوق الأرض استطاع، من خلال شهادته وذاكرته، أن يساهم في إبقاء التجربة حاضرة في التاريخ.

ومن ثم فإن إحسان نوري ينبغي ألا يدرس فقط باعتباره قائداً عسكرياً بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٣٠، وإنما باعتباره شخصية تقع عند نقطة التقاء ثلاثة مسارات: مسار الثورة المسلحة، ومسار القومية الكوردية الحديثة، ومسار الذاكرة والمنفى. ففي المسار الأول كان قائداً ميدانياً؛ وفي الثاني أصبح جزءاً من محاولة إعادة تعريف القيادة والهدف السياسي؛ وفي الثالث تحول إلى شاهد يحمل رواية أحد أطراف التجربة إلى ما بعد نهايتها العسكرية.

وهذا ما يجعل دراسة مصيره بعد آغري ضرورية لفهم معنى الهزيمة نفسها. فالهزيمة لا تقاس فقط بعدد المواقع التي فقدتها المقاومة أو بعدد المقاتلين الذين انسحبوا من الجبل، وإنما أيضاً بما حدث للقادة والأفكار والشبكات السياسية بعد انهيار المعركة. وفي حالة إحسان نوري، تحولت الهزيمة من نهاية للفعل العسكري إلى بداية لمرحلة مختلفة من الحضور التاريخي. لقد غادر الجبل، لكن الجبل بقي في ذاكرته؛ انتهت المعارك، لكن أسئلة الثورة بقيت؛ تراجعت القوة المسلحة، لكن الرواية السياسية للتجربة دخلت مرحلة جديدة.

ومن هنا يمكن القول إن آغري لم تنتهِ بالنسبة إلى إحسان نوري في اللحظة التي انتهت فيها المعارك، وإنما بدأت عندها مرحلة أخرى من حياتها السياسية في داخله وفي كتاباته. فالثورة التي حاول أن يقودها بالقوة أصبحت تجربة حاول أن يفسرها بالكلمة، والمقاتلون الذين كان يتحرك بينهم في الجبل أصبحوا جزءاً من ذاكرة يستعيدها، والجغرافيا التي كانت مجالاً للحرب تحولت إلى موضوع للتاريخ. وفي هذا الانتقال من السلاح إلى الشهادة، ومن الجبل إلى المنفى، ومن الميدان إلى الذاكرة، تتجسد إحدى أهم نتائج ثورة آغري: فقد انتهى مشروعها العسكري، لكن التجربة التي صنعتها لم تنتهِ، بل بدأت حياة أخرى داخل التاريخ السياسي والذاكرة القومية الكوردية.

وهذه القاعدة لا تخص إحسان نوري وحده، وإنما تنطبق على كل تاريخ للثورات والحركات السياسية التي انتهت إلى الهزيمة، وخصوصاً عندما يكون الطرف المنتصر

قد امتلك بعد انتهاء الصراع القدرة على إنتاج الوثيقة الرسمية واحتكار جزء كبير من عملية تسجيل الحدث وتفسيره. ففي مثل هذه الحالات تصبح شهادات القادة والمقاتلين والناجين والمهجرين ذات أهمية استثنائية، لأنها تسمح للمؤرخ بالاقتراب من الجانب الآخر من الحدث، أي من التجربة الإنسانية والسياسية التي عاشها الذين كانوا داخل الثورة، والتي قد لا تظهر في التقارير العسكرية والأمنية للدولة إلا بوصفها أرقامًا وتحركات عسكرية وعمليات أمنية وتهديدًا للنظام العام. غير أن استعادة صوت الثوار لا تعني تحويل شهاداتهم إلى حقيقة مطلقة، كما أن نقد الرواية الرسمية لا يعني رفض كل ما جاء في الوثائق الحكومية. فالمشكلة الحقيقية أمام المؤرخ ليست في اختيار رواية مسبقة، وإنما في بناء منهج يسمح بمقارنة الروايات المختلفة، وفهم الشروط التي أنتجت كل رواية، ثم إعادة تركيب الحدث من خلال تقاطع أكبر عدد ممكن من الأدلة.

وفي دراسة ثورة آغري تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة، لأن الحدث لم يكن مجرد مواجهة عسكرية يمكن اختزالها في تاريخ البداية والنهاية وعدد الحملات والعمليات، وإنما كان صراعاً بين مشروعين سياسيين متعارضين في فهم السلطة والهوية والمجال الجغرافي والانتماء. كانت الدولة التركية تنظر إلى ما يجري من زاوية الحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها وإخضاع المناطق الخارجة عن سيطرتها الإدارية والعسكرية الكاملة، بينما نظر قادة المقاومة إلى أنفسهم باعتبارهم جزءاً من قضية قومية تتجاوز الإطار المحلي للمنطقة. ولهذا فإن اللغة التي تصف الحدث ليست مسألة شكلية، لأن المصطلحات نفسها تحمل رؤية سياسية للتاريخ. فحين تصف وثيقة رسمية المشاركين بأنهم متمردون أو عصاة أو قطاع طرق، فإنها لا تقدم وصفاً محايداً فقط، وإنما تضع الحدث داخل تصور الدولة للشرعية. وحين تصفهم الرواية القومية بأنهم مقاومون أو مناضلون من أجل الاستقلال، فإنها تضعهم بدورها داخل تصور مختلف للشرعية والحق السياسي.

ولهذا لا يسأل المؤرخ الجاد فقط: ماذا حدث؟ وإنما يسأل أيضاً: من الذي وصف ما حدث؟ ومن أي موقع؟ وبأي لغة؟ ولأي غرض؟ ومتى كتبت الوثيقة أو الشهادة؟ وهل كانت في أثناء الحدث أم بعده بسنوات؟ وما الذي كان صاحبها يعرفه في تلك اللحظة؟ وما الذي أصبح يعرفه لاحقاً؟ وهل كان يتحدث بصفته شاهداً أم قائداً أم مسؤولاً أم صاحب قضية؟ وما الذي تؤكد المصادر المستقلة؟ وما الذي تنفيه؟ وما الذي يبقى مجهولاً رغم كل ما وصل إلينا من وثائق؟

هذه الأسئلة لا تنتقص من قيمة الشهادة، بل تمنحها قيمتها العلمية الحقيقية. فالشهادة تصبح أكثر أهمية عندما تقرأ بوصفها وثيقة لها سياقها، لا بوصفها نصاً مقدساً لا يحتمل النقد. والقائد قد يتذكر بعض التفاصيل بدقة استثنائية لأنه عاشها بنفسه، لكنه قد يخطئ في التسلسل الزمني، أو يخلط بين بعض الوقائع، أو يعيد تفسير أحداث قديمة وفق معرفته اللاحقة، أو يبرر قرارات اتخذها في ظروف استثنائية، أو يحمل مسؤولية الهزيمة لعوامل خارجية أكثر مما يحملها لأخطاء القيادة

والتنظيم. وهذه ليست خصائص مرتبطة بإحسان نوري وحده، وإنما هي طبيعة الذاكرة البشرية والسياسية عموماً.

فالحرب نفسها تنتج ذاكرة غير عادية. فالإنسان الذي يعيش تحت ضغط المطاردة والخوف ونقص الإمدادات والانقطاع عن العالم الخارجي لا يرى الحدث بالطريقة نفسها التي يراه بها المؤرخ بعد عقود، عندما تتوافر أمامه وثائق متعددة وتصبح النتائج معروفة. القائد في لحظة الحرب يتخذ قراره على أساس المعلومات المتاحة له، بينما المؤرخ يعرف لاحقاً ما لم يكن القائد يعرفه، ويعرف نتيجة القرار قبل أن يبدأ في تقييم أسبابه. ولهذا يجب على الباحث أن يحذر من إسقاط المعرفة اللاحقة على الأشخاص الذين عاشوا الحدث، لأن ذلك يؤدي إلى نوع من المحاكمة التاريخية بأدوات لم تكن متاحة لهم.

ومن هنا فإن السؤال المنهجي الصحيح ليس فقط: هل كان إحسان نوري محقاً في كل ما قاله؟ وإنما: ماذا تكشف شهادته عن الطريقة التي فهمت بها القيادة الكوردية ثورة أغري؟ وكيف رأت نفسها؟ وكيف فسرت علاقتها بالمقاتلين؟ وكيف فهمت موقع الحدود الإيرانية؟ وكيف نظرت إلى القوة التركية؟ وكيف قدرت إمكانات الدعم الخارجي؟ وكيف فسرت أسباب الانهيار؟ وما الصورة التي أرادت أن تتركها عن نفسها وعن الثورة؟

وعند طرح هذه الأسئلة تتحول شهادة إحسان نوري من مجرد سرد شخصي إلى مصدر غني لفهم العقل السياسي والعسكري الذي وقف خلف الثورة. فالرواية الشخصية لا تخبرنا فقط بما حدث، وإنما قد تكشف أيضاً ما كان القائد يعتقد أنه حدث، وما كان يراه مهماً، وما كان يعتبره سبباً للنجاح أو الفشل. وهذا البعد لا يمكن أن توفره التقارير العسكرية وحدها، لأن الوثيقة الرسمية غالباً ما تسجل حركة القوات والعمليات والقرارات، بينما تكشف الشهادة الشخصية عن التجربة من الداخل، وعن المخاوف والتقدير والصراعات والانقسامات والتوقعات التي لا تظهر بسهولة في السجل الرسمي.

ومن هنا تكتسب شهادات إحسان نوري أهمية مضاعفة في كتابة تاريخ أغري، لأنها تسمح باستعادة صوت القيادة الكوردية في مواجهة الرواية الرسمية للدولة التركية. فالأرشيف الحكومي يسجل الحدث في العادة من موقع الدولة، ويستخدم مفاهيمها الإدارية والأمنية والعسكرية، ويرى المنطقة من خلال حدود السيادة وسلطة القانون وأمن الدولة. أما إحسان نوري، بوصفه أحد قادة المقاومة، فينظر إلى المكان نفسه من زاوية أخرى؛ فالجبل بالنسبة إليه ليس مجرد تضاريس عسكرية، وإنما قاعدة للمقاومة، والحدود ليست مجرد خط يفصل بين دولتين، وإنما مجال لحركة البشر والمقاتلين، والقوة المسلحة ليست مجرد قوة خارجة على الدولة، وإنما أداة في مشروع سياسي يرى نفسه جزءاً من قضية قومية.

وبين هذين المنظورين تتشكل مهمة المؤرخ.

فهو لا ينبغي أن يتحول إلى محامٍ عن الدولة، ولا إلى محامٍ عن الثورة. وليس مطلوباً منه أن يختار مسبقاً من هو صاحب الحقيقة، وإنما أن يعيد بناء الحقيقة التاريخية

من خلال النقد والمقارنة والتحليل. ولذلك فإن الوثيقة الرسمية والشهادة الثورية لا ينبغي أن تقرأ إحداهما ضد الأخرى بصورة آلية، بل ينبغي أن توضع كل واحدة منهما في سياقها. فقد تكشف وثيقة عسكرية عن حجم حملة معينة، بينما تكشف شهادة مقاتل عن ظروف تلك الحملة من الجانب الآخر. وقد تقول الإدارة إن منطقة معينة كانت تحت السيطرة، بينما تكشف روايات السكان أن السيطرة العسكرية لم تكن تعني بالضرورة استقراراً اجتماعياً أو قبولاً سياسياً. وقد تصف القيادة الثورية وضعها بأنه أقوى مما كان عليه فعلياً، فتأتي الوثائق الأخرى لتكشف حدود تلك القوة. وفي هذا التقاطع تحديداً يستطيع المؤرخ أن يقترب من الحدث بعيداً عن الدعاية الرسمية وبعيداً عن الأسطورة السياسية.

وهذا أمر أساسي في كتابة تاريخ أغري بصورة علمية؛ لأن الثورة، مثلها مثل الدولة التي واجهتها، ليست كياناً واحداً متجانساً. كان داخل المقاومة نفسها اختلاف في المصالح والتقدير والقدرات، وكانت هناك تفاوتات بين القيادات والمقاتلين والعشائر والسكان المحليين، كما كانت العلاقة بين المشروع القومي الحديث والبنية الاجتماعية التقليدية تحمل تناقضات لا يمكن تجاهلها. ولذلك فإن قراءة الثورة من خلال صوت قائد واحد، مهما كانت أهميته، قد تخفي تعدد التجارب داخلها. ومن هنا تأتي ضرورة وضع شهادة إحسان نوري إلى جانب شهادات المشاركين الآخرين، والوثائق التركية والإيرانية، ووثائق خويون، والمصادر الأجنبية، والروايات المحلية، من أجل الوصول إلى صورة أكثر تركيبياً.

فالتاريخ لا ينبغي أن يكون محكمة تصدر حكماً سياسياً مسبقاً، وإنما عملية بحث في الوقائع والسياقات والدوافع والنتائج. والمؤرخ لا يبدأ من النتيجة لبحث عما يبررها، بل يبدأ من الأسئلة ويحاول الوصول إلى تفسير يستوعب أكبر قدر ممكن من الأدلة. ولذلك فإن هزيمة أغري لا ينبغي أن تجعل الثورة في نظر الباحث مشروعاً فاشلاً منذ البداية، كما لا ينبغي أن تجعل رمزية الثورة كل قرارات قادتها صحيحة بالضرورة. فالتاريخ الأكثر نضجاً هو الذي يستطيع أن يرى الإنجاز والقصور في اللحظة نفسها، وأن يفهم كيف استطاعت المقاومة أن تنتج مشروعاً سياسياً وقومياً مهماً، وفي الوقت نفسه أن يفسر لماذا لم تتمكن من تحويل ذلك المشروع إلى سلطة مستقرة.

ومن هذه الزاوية، فإن إحسان نوري يمثل مصدراً مهماً لفهم «التاريخ من الداخل». فهو لم يكن مراقباً خارجياً للثورة، ولم يكن مؤرخاً جاء بعد عقود ليعيد تركيبها، بل كان أحد الأشخاص الذين شاركوا في صياغة قراراتها العسكرية، وعاش مراحل صعودها وانحسارها، وتعامل مع واقع المقاتلين والجغرافيا والحدود، وشهد طبيعة العلاقة بين القوة العسكرية والمشروع السياسي، ثم عاش بنفسه لحظة الانتقال من الجبل إلى المنفى. ولذلك فإن شهادته تحمل قيمة لا يمكن الحصول عليها بالطريقة نفسها من الوثائق التي كتبتها أجهزة الدولة.

لكن هذه القيمة لا تعني أن إحسان نوري كان يمتلك الصورة الكاملة. فالقائد العسكري يرى الثورة من موقع القيادة، بينما يرى المقاتل تفاصيل مختلفة، ويرى المدنيون أثراً آخر، وترى العشائر الثورة من زاوية مصالحها وعلاقاتها المحلية، وترى الدولة الحدث من زاوية أمنها وسيادتها. ومن ثم فإن «التاريخ من الداخل» ليس تاريخ القيادة وحدها، وإنما تاريخ جميع الفاعلين الذين عاشوا التجربة. وإذا كان إحسان نوري يفتح نافذة مهمة على القيادة العسكرية، فإن هذه النافذة لا تغلق بقية النوافذ.

وهنا تتضح إحدى أهم وظائف النقد التاريخي: التمييز بين الحدث وبين تفسير الحدث. فأغري حدث تاريخي وقع في زمان ومكان محددين، لكن تفسيره ظل مفتوحاً أمام روايات متعددة. وقد يختلف المؤرخون حول حجم القومية في الثورة، وحول العلاقة بين خويون والقيادة المحلية، وحول درجة الدعم الخارجي، وحول أسباب الهزيمة، وحول طبيعة العلاقة بين العشائر والمشروع القومي، وحول مدى واقعية مشروع إقامة كيان سياسي كوردي في تلك الظروف. وهذه الاختلافات لا تعني أن التاريخ مستحيل، وإنما تعني أن الحدث التاريخي أكبر من أن يختزل في رواية واحدة.

ولا تتوقف أهمية إحسان نوري عند كونه شاهداً، إذ إن مرور الزمن حوله أيضاً إلى رمز. وهذا التحول لم يحدث فجأة، وإنما جاء نتيجة تراكم الذاكرة السياسية حول ثورة أغري وحول الشخصيات التي ارتبطت بها. فالقادة الذين يقفون في قلب محاولات تاريخية كبرى قد يتحولون بعد انتهاء حركاتهم إلى رموز تتجاوز تفاصيل سيرهم الشخصية، وتصبح أسماؤهم مرتبطة بمعانٍ أوسع من أفعالهم الفردية. وهكذا أخذ اسم إحسان نوري يرتبط تدريجياً في الذاكرة القومية الكوردية بصورة القائد العسكري الذي حاول أن يمنح المقاومة المسلحة إطاراً قومياً وتنظيماً يتجاوز حدود الانتفاضة المحلية.

وهنا ينبغي التمييز بوضوح بين «إحسان نوري التاريخي» و«إحسان نوري الرمزي». فأحسان نوري التاريخي هو الضابط السابق والقائد العسكري الذي عاش في ظروف محددة، واتخذ قرارات تحت ضغط الحرب، وتعامل مع مشكلات حقيقية في التنظيم والتسليح والإمداد والاتصالات والعلاقات الخارجية، وواجه حدود القوة المتاحة للمقاومة في مواجهة دولة مركزية تمتلك موارد أكبر. أما إحسان نوري الرمزي فهو الصورة التي تشكلت عنه في الذاكرة السياسية اللاحقة، وهي صورة تختصر شخصيته في مجموعة من المعاني الكبرى: المقاومة، والقيادة العسكرية، والقومية، والمنفى، والاستمرار بعد الهزيمة.

والفرق بين الشخصيتين ليس تناقضاً بالضرورة، وإنما هو من طبيعة صناعة الرموز السياسية. فالجماعات لا تحتفظ عادة بكل تفاصيل الشخصيات التاريخية، وإنما تختار من سيرهم ما يعبر عن قيم معينة. ولهذا قد يصبح الرجل في الذاكرة أكثر وضوحاً مما كان عليه في الواقع، وأكثر انسجاماً مما كانت عليه حياته الفعلية، لأن

الذاكرة تحتاج إلى رموز تستطيع من خلالها اختصار مراحل كاملة. وقد يصبح القائد الذي عاش تناقضات كثيرة رمزاً للمقاومة وحدها، بينما تختفي من صورته اللاحقة صراعاته وأخطاؤه وتردده وحدود قدرته.

ولهذا فإن دراسة إحسان نوري بوصفه رمزاً لا تقل أهمية عن دراسته بوصفه شخصية تاريخية، شرط ألا تختلط المستويات. فالمؤرخ مطالب بأن يسأل عن الرجل كما كان، بينما يستطيع الباحث في الذاكرة السياسية أن يسأل عن الصورة التي أصبحت له بعد ذلك، ولماذا احتاجت الجماعة السياسية إلى هذه الصورة، وكيف استخدمتها الأجيال اللاحقة في تعريف المقاومة والقومية والقيادة. وبين الشخصية التاريخية والشخصية الرمزية تتشكل حياة ثانية للشخصية بعد انتهاء حياتها السياسية المباشرة.

ومن هنا يصبح المنفى جزءاً من هذه الحياة الثانية. فقد واجهت الحركة القومية الكوردية، مثل كثير من الحركات القومية التي تعرضت للهزائم، مشكلة القادة الذين انتقلوا من العمل داخل الأرض إلى العمل من خارجها. وكان المنفى في الوقت نفسه نتيجة للهزيمة ومجالاً لإعادة تنظيم الأفكار والاتصالات وحفظ الذاكرة. فحين تغلق أمام القيادة إمكانية العمل المباشر، يصبح الحفاظ على القضية نفسها فعلاً سياسياً. وقد يتحول القائد من إدارة المقاتلين إلى إدارة العلاقات، ومن قيادة العمليات إلى كتابة التجربة، ومن محاولة السيطرة على الجغرافيا إلى محاولة الحفاظ على معنى الجغرافيا في الوعي السياسي.

غير أن المنفى يحمل تناقضاته الخاصة. فهو يوفر للقيادة مساحة من الأمان النسبي والاستمرار، لكنه قد يبعدها تدريجياً عن المجتمع الذي كانت تمثله. فالمنفى يعيش خارج التحولات اليومية التي يشهدها الداخل، وقد تتغير الأجيال والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بينما تبقى القيادة مرتبطة بمرحلة سابقة. ومع مرور الوقت قد تصبح القيادة أكثر قدرة على الحفاظ على الذاكرة وأقل قدرة على التأثير المباشر في الواقع. وقد تتحول القضية في المنفى من مشروع سياسي قابل للفعل إلى مشروع رمزي يعتمد على الخطاب والتاريخ واستعادة الماضي.

وهذه إحدى المفارقات الأساسية في تاريخ الحركات المنفية: فالمنفى يمكن أن يكون وسيلة لحماية الفكرة من الانقراض، لكنه قد يتحول في الوقت نفسه إلى سبب في انفصال الفكرة عن الواقع المتغير. يستطيع المنفى أن يحفظ صورة الوطن، لكنه لا يعيش تحولاته اليومية. يستطيع أن يروي قصة الثورة، لكنه لا يستطيع بالضرورة أن يعرف كيف تغير المجتمع الذي خرج منه. يستطيع أن يحافظ على الذاكرة، لكن الذاكرة وحدها لا تكفي لإنتاج قوة سياسية.

وفي حالة إحسان نوري، يكتسب هذا التناقض أهمية خاصة لأن الرجل انتقل من أقصى درجات الفعل المباشر إلى موقع الشاهد. ففي الجبل كان أمامه خصم محدد، وأرض يتحرك فيها، ومقاتلون، وقرارات عسكرية يجب اتخاذها بصورة عاجلة. أما

بعد الهزيمة، فقد أصبح يعيش في عالم مختلف، عالم تتقدم فيه الوثيقة على البندقية، والذاكرة على المعركة، والرواية على السيطرة الميدانية. ولذلك فإن استمرار حضوره بعد آغري لا ينبغي أن يقاس بعدد العمليات التي شارك فيها، وإنما أيضاً بقدرته على نقل التجربة من جيل إلى آخر.

وهنا يصبح السؤال أكبر من سيرة رجل واحد: ماذا يحدث للفكرة القومية عندما تخسر قوتها العسكرية؟ هل تموت بانتهاء الثورة، أم تنتقل إلى شكل آخر؟ وكيف تتحول تجربة الهزيمة إلى ذاكرة؟ وكيف تتحول الذاكرة إلى هوية؟ وكيف يمكن لشخصية عسكرية أن تصبح رمزاً سياسياً بعد انتهاء قدرتها على ممارسة السياسة المسلحة؟

إن تجربة إحسان نوري تقدم إجابة جزئية عن هذه الأسئلة. فقد خرج القائد من المعركة، لكن المعركة بقيت في ذاكرته. وانتهت القوة العسكرية، لكن القضية التي ارتبطت بها لم تنته. وتوقفت العمليات، لكن الأسئلة التي أثارها الثورة ظلت مفتوحة: من يمثل الكورد سياسياً؟ كيف يمكن تحويل الشعور القومي إلى تنظيم؟ كيف يمكن بناء مشروع سياسي يتجاوز العشيرة والمنطقة؟ كيف يمكن مواجهة دولة مركزية تمتلك جيشاً وإدارة وموارد؟ وما الذي تحتاجه الحركة القومية كي تنتقل من المقاومة إلى بناء السلطة؟ وكيف يمكن تأمين الدعم الإقليمي والدولي في نظام دولي لا يمنح الاعتراف لمجرد وجود حركة مسلحة؟

ولهذا فإن أهمية إحسان نوري بعد آغري لا تكمن في استمرار سيرته الشخصية فحسب، وإنما في أن مصيره يجسد مصير مرحلة بأكملها من الحركة القومية الكوردية. مرحلة اكتشفت أن البندقية تستطيع أن تفتح مجالاً للمقاومة، لكنها لا تكفي وحدها لبناء دولة؛ وأن الجبل يمكن أن يحمي الثورة لفترة، لكنه لا يستطيع وحده أن يوفر لها مؤسسات واقتصاداً واعترافاً دولياً؛ وأن القيادة العسكرية ضرورية للمواجهة، لكنها لا تستطيع أن تحل بمفردها مشكلة التنظيم السياسي؛ وأن المنفى يمكن أن يحفظ القضية، لكنه لا يستطيع أن يعوض بالكامل عن غياب القوة السياسية داخل الوطن.

ومن هنا فإن دراسة إحسان نوري بعد عام ١٩٣٠ يجب ألا تفصل عن دراسة آغري، بل ينبغي النظر إليها باعتبارها المرحلة التي بدأت فيها الثورة تتحول من حدث عسكري إلى تجربة تاريخية. ففي حياته اللاحقة انتقلت آغري من الميدان إلى الذاكرة، ومن القرار العسكري إلى الرواية، ومن الجغرافيا إلى التاريخ. وهذه العملية هي التي جعلت الثورة قادرة على البقاء في الوعي السياسي رغم سقوطها على الأرض.

إن القائد الذي غادر الجبل لم يغادر التاريخ. وربما كان هذا هو المعنى الأعظم لمصير إحسان نوري: فالهزيمة تستطيع أن تنهي قدرة الحركة على القتال، لكنها لا تستطيع بالضرورة أن تمنعها من إنتاج الذاكرة. وقد يستطيع المنتصر أن يفرض

سيطرته على الأرض، لكنه لا يضمن وحده أن يفرض إلى الأبد تفسيره للحدث. فالتاريخ يبقى مجالاً للصراع بين الوثيقة والشهادة، وبين الرواية الرسمية والذاكرة الجماعية، وبين صورة الفاعل عن نفسه وصورة الآخرين عنه.

ولهذا فإن إحسان نوري، في نهاية المطاف، يقف عند الحد الفاصل بين ثلاثة أُمَنة: زمن الفعل الذي عاشه في الجبل، وزمن المنفى الذي أعاد فيه النظر إلى تجربته، وزمن الذاكرة الذي تحولت فيه شخصيته إلى رمز يتجاوز حدود حياته. وبين هذه الأُمَنة الثلاثة لا تختفي آغري، بل تتغير صورتها. ففي أثناء الثورة كانت آغري مشروعاً عسكرياً وسياسياً، وبعد الهزيمة أصبحت تجربة تحتاج إلى تفسير، ومع مرور الزمن أصبحت جزءاً من الذاكرة القومية الكوردية.

ومن هنا لا يكون السؤال التاريخي الأخير: ماذا فعل إحسان نوري بعد سقوط آغري؟ وإنما: ماذا بقي من إحسان نوري ومن آغري بعد سقوط المشروع العسكري؟ والجواب لا يوجد في المنفى وحده، ولا في المذكرات وحدها، ولا في الرواية الرسمية وحدها، وإنما في المسافة التي نشأت بين الحدث وتفسيره، وبين الثورة وذكرها، وبين القائد كما كان والقائد كما تذكره الأجيال.

لقد خرج إحسان نوري من الجبل، لكن الجبل لم يخرج من تاريخه. خرج من موقع القيادة العسكرية، لكنه دخل موقع الشاهد. وانتهت الثورة بوصفها قوة مسلحة، لكنها بدأت تعيش بوصفها تجربة سياسية وتاريخية. ومن هنا انتقلت آغري من ميدان الحرب إلى ميدان الذاكرة، وانتقل إحسان نوري من قيادة المعركة إلى الشهادة عليها، وبقي السؤال القومي الذي حمله الرجل أكبر من الهزيمة العسكرية التي أنهت مرحلته الأولى.

ومن أهم الأسئلة التي تفرض نفسها عند دراسة تجربة آغري بعد انتهائها: لماذا هزمت الثورة؟ وهل كانت الهزيمة نتيجة حتمية لتفاوت موازين القوى، أم أن بعض مساراتها كان يمكن أن يتخذ اتجاهاً مختلفاً؟ وهل كان بإمكان القيادة أن تبني تحالفات اجتماعية وسياسية أوسع؟ وهل كانت تستطيع تجاوز الانقسامات المحلية والعشائرية التي حدثت من قدرتها على تحويل التعاطف مع القضية إلى قوة سياسية منظمة؟ وما حجم الدعم الخارجي الذي كان يمكن الحصول عليه فعلاً في ظل النظام الإقليمي والدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الأولى ومعاهدة لوزان؟ وهل كانت الدول المجاورة مستعدة للمخاطرة بعلاقاتها مع تركيا من أجل دعم مشروع كوردي مستقل؟ وهل كان مشروع الاستقلال نفسه يمتلك في أواخر عشرينيات القرن العشرين الشروط الواقعية التي تسمح بتحويله من فكرة سياسية إلى كيان قابل للحياة؟ ثم إلى أي حد كان التفوق العسكري التركي، بما امتلكته الدولة من جيش نظامي وإدارة مركزية وموارد بشرية ومادية وقدرة متزايدة على استخدام القوة الجوية، عاملاً حاسماً في إسقاط الثورة؟ وهل كانت هذه العوامل الخارجية هي العامل الحاسم، أم أن ضعف التنظيم الداخلي والانقسامات الاجتماعية ومحدودية الموارد قد جعلت الهزيمة أقرب حتى قبل أن تبلغ المواجهة مرحلتها الأخيرة؟

هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها من خلال رواية واحدة، لأن ثورة آغري نفسها لم تكن نتيجة عامل واحد، ولم تكن هزيمتها نتيجة سبب منفرد. لقد كانت ظاهرة سياسية وعسكرية واجتماعية وإقليمية متشابكة، ولذلك فإن تفسيرها يحتاج إلى إعادة بناء شبكة العوامل التي أنتجت، لا البحث عن سبب وحيد يمكن تحميله مسؤولية كل شيء. ومن هنا تحديداً تكتسب شهادات إحسان نوري قيمتها؛ فهي تتيح للباحث الاقتراب من هذه الأسئلة من داخل القيادة نفسها، أي من الموقع الذي كانت تتخذ فيه القرارات العسكرية وتناقش فيه إمكانات الاستمرار، وتقدر فيه قوة الخصم، وتُرصَد فيه التحركات على الحدود، وتناقش فيه مسألة الإمداد والتحالفات والدعم الخارجي.

لكن شهادة القائد، مهما بلغت أهميتها، لا تقدم بالضرورة الإجابات النهائية. فالقائد الذي عاش الهزيمة من الداخل لا يرى أسبابها بالطريقة نفسها التي يراها بها المؤرخ الذي يدرسها بعد عقود. الأول كان يعيش تحت ضغط الوقت والخطر ونقص المعلومات، ويتخذ قراراته وفق ما كان متاحاً أمامه في تلك اللحظة، بينما الثاني ينظر إلى الأحداث بعد أن أصبحت نتائجها معروفة، وبعد أن أصبح قادراً على مقارنة الوثائق التي لم تكن متاحة للقائد، وربط التطورات المحلية بالتحولات الإقليمية والدولية. ولهذا فإن تفسير إحسان نوري للهزيمة يمثل شهادة على فهم القيادة للهزيمة بقدر ما يمثل تفسيراً لأسبابها.

وقد يرى القائد أن التفوق العسكري التركي كان العامل الأهم، أو أن غياب الدعم الخارجي حسم مصير الثورة، أو أن الموقف الإيراني أدى إلى تضيق المجال الجغرافي أمام المقاومة، أو أن نقص السلاح والإمداد منعها من الصمود، بينما قد يرى باحث آخر أن المشكلة الأعمق كانت في محدودية البنية التنظيمية، أو في عدم القدرة على تحويل التضامن القومي إلى تعبئة اجتماعية شاملة، أو في استمرار تأثير البنية العشائرية والمحلية، أو في عدم وجود مؤسسات سياسية واقتصادية تستطيع إسناد المشروع العسكري. وقد يرى باحث ثالث أن جميع هذه العوامل تفاعلت بصورة متزامنة، بحيث لا يمكن فصل العامل العسكري عن السياسي، ولا العامل الداخلي عن الإقليمي.

وهذا الاحتمال الأخير ربما يكون الأقرب إلى طبيعة الحدث نفسه؛ فالثورات لا تسقط عادة بسبب عامل منفرد، وإنما نتيجة تراكم نقاط ضعف تتفاعل مع نقاط قوة الخصم. وقد تكون المشكلة في بعض الأحيان ليست أن الثورة كانت ضعيفة بصورة مطلقة، وإنما أن خصمها كان قادراً على تطوير أدواته بصورة أسرع. وفي حالة آغري، لا يكفي القول إن الدولة التركية كانت أقوى عسكرياً؛ بل يجب دراسة الكيفية التي حولت بها الدولة هذه القوة إلى استراتيجية متكاملة شملت العمليات العسكرية، وضبط الحدود، والإدارة المحلية، والسيطرة على خطوط الحركة، واستخدام الطيران، وإعادة تنظيم القوات، والاستفادة من التفاهات الإقليمية. وفي المقابل

يجب دراسة كيف حاولت المقاومة تعويض نقص الموارد من خلال الجغرافيا الجبلية، والمرونة في الحركة، والاعتماد على الشبكات المحلية، والاستفادة من الحدود، ثم لماذا لم تتمكن هذه الأدوات من إنتاج توازن مستمر.

وهنا تساعدنا شخصية إحسان نوري على فهم أحد أهم مبادئ التاريخ السياسي: الحدث المعقد لا يمكن أن يفسره مصدر واحد. فكل مصدر يضيء جانباً من الحدث، لكنه يترك جوانب أخرى في الظل. والوثيقة التي تبدو حاسمة عندما تقرأ منفردة قد تفقد جزءاً من قوتها عندما توضع إلى جانب وثائق أخرى، كما أن شهادة تبدو مقنعة في تفاصيلها قد تحتاج إلى إعادة تقييم عندما تكشف وثيقة مستقلة أن صاحبها لم يكن يمتلك في تلك اللحظة المعلومات التي افترضها لاحقاً.

إن ثورة أغري كانت شبكة من العلاقات والقرارات والمصالح، ولذلك تحتاج دراستها إلى شبكة مقابلة من المصادر. فالوثائق التركية تساعد على فهم رؤية الدولة وكيف كانت مؤسساتها العسكرية والإدارية والأمنية تنظر إلى الثورة، وكيف تطورت استراتيجيتها في التعامل معها. والوثائق الإيرانية تساعد على فهم طبيعة الأزمة الحدودية وحسابات الدولة الإيرانية وعلاقتها بتركيا وبالحركة الكردية. أما المراسلات والتقارير الدبلوماسية الأجنبية فتسمح بإعادة بناء موقف القوى الدولية، وتوضح حدود الاهتمام الخارجي بالقضية الكردية، والفرق بين التعاطف السياسي وبين الاستعداد الفعلي لتقديم الدعم. وتساعد وثائق خويون على فهم المشروع القومي والتنظيم السياسي الذي حاول أن يمنح المقاومة إطاراً يتجاوز حدود أغري المحلية. أما شهادات المقاتلين والسكان فتفتح نافذة على الجانب الاجتماعي والإنساني للحرب، بينما تقدم كتابات إحسان نوري منظور القيادة العسكرية والسياسية من داخل الحدث.

وعندما توضع هذه المصادر إلى جانب بعضها، لا نحصل بالضرورة على رواية واحدة متطابقة، وإنما نحصل على شيء أكثر قيمة: صورة أكثر تركيباً للحدث. فقد تكشف الاختلافات بين المصادر نفسها عن جوانب مهمة من التاريخ. فإذا اختلفت القيادة الثورية مع الوثائق العسكرية حول حجم القوة أو طبيعة المعركة، فإن هذا الاختلاف يصبح موضوعاً للبحث. وإذا قدمت الإدارة الحكومية صورة عن استقرار منطقة معينة بينما تقدم شهادات السكان صورة مختلفة، فإن التناقض نفسه يحتاج إلى تفسير. وإذا بالغت الرواية القومية في تقدير الدعم الخارجي ثم أظهرت الوثائق الدبلوماسية أن ذلك الدعم كان محدوداً أو متردداً، فإن هذه الفجوة لا تعني إلغاء الرواية القومية، بل تساعد في فهم التوقعات السياسية التي كانت تعيشها القيادة آنذاك.

ومن هنا لا ينبغي النظر إلى إحسان نوري باعتباره مصدراً «بديلاً» عن الوثائق الرسمية، وإنما باعتباره جزءاً من منظومة المصادر التي ينبغي أن تتكامل، وأن تتعارض، وأن تصحح بعضها بعضاً. فالقيمة العلمية للمصدر لا تأتي من مطابقته لرواية الباحث،

وإنما من قدرته على إضافة معلومة أو زاوية نظر يمكن اختبارها ومقارنتها. والمصدر الذي يناقض ما نعتقده قد يكون في بعض الأحيان أكثر فائدة من المصدر الذي يؤكد ما نعتقده، لأنه يجبر الباحث على مراجعة افتراضاته.

وتزداد أهمية هذه القاعدة في تاريخ الثورات المهزومة بسبب مشكلة عدم توازن الأرشيف. فالمنتصر يمتلك مؤسسات الدولة، ويحتفظ عادة بأرشيف الجيش والأجهزة الإدارية والأمنية، ويمتلك القدرة على إنتاج الوثيقة الرسمية واستمرارها في المؤسسات. أما المهزوم فقد يفقد مؤسساته في لحظة الانهيار، وتضيع وثائقه أو تصادر، ويتشتت قادته، ويقتل بعض المشاركين، ويضطر آخرون إلى الفرار، فتتحول الذاكرة الشخصية إلى واحدة من الوسائل القليلة التي يمكن من خلالها الحفاظ على صورة التجربة من داخلها.

لكن هذا الاختلال في الأرشيف لا يعني أن رواية المهزوم تصبح صحيحة تلقائياً. إن غياب التوازن في الوثائق يفرض على المؤرخ مسؤولية أكبر، لا انحيازاً أكبر. فكلما قلت الوثائق الصادرة عن طرف معين، ازدادت أهمية البحث عن شهاداته، ولكن ازدادت في الوقت نفسه ضرورة نقدها ومقارنتها بالمصادر الأخرى. فالهدف ليس استبدال احتكار المنتصر للتاريخ باحتكار المهزوم له، وإنما كسر الاحتكار نفسه وبناء تاريخ متعدد الأصوات.

ولهذا فإن شهادة إحسان نوري تصبح مهمة تحديداً لأنها تدخل إلى هذا الفراغ. إنها تمنح صوتاً لقائد عاش الثورة من داخل القيادة، لكنها لا تلغي أصوات الآخرين. وهي تقدم معلومات وتفسيرات لا تظهر في الوثائق الرسمية، لكنها في الوقت نفسه تحتاج إلى المقارنة والتحقق. ويمكن أن تساعد الباحث في فهم ما كانت القيادة تعرفه، وما كانت تجهله، وما كانت تتوقعه، وما كانت تخشاه، وكيف كانت تنظر إلى إمكان استمرار الثورة. وهذه كلها معلومات لا يمكن الاستغناء عنها إذا أردنا فهم قرارات القيادة ضمن سياقها الحقيقي.

ومن هنا فإن المنفى الذي عاش فيه إحسان نوري لا يمثل مجرد فصل شخصي في حياته، وإنما يصبح جزءاً من المنهج التاريخي نفسه. فقد كان المنفى، بالنسبة إلى عدد من قادة الحركات الكوردية، نتيجة للهزيمة، لكنه تحول في الوقت نفسه إلى مساحة لحفظ جانب من التجربة التي كان يمكن أن تضيع مع انهيار التنظيمات العسكرية والسياسية. فحين يخرج القائد من الميدان، يصبح قادراً على تسجيل ما عاشه، واستعادة تفاصيله، والتفكير في أسباب ما حدث، وتقديم روايته إلى الأجيال التي لم تشهد الثورة.

لكن الكتابة من المنفى تحمل بدورها شروطها ومخاطرها. فالرجل الذي يكتب بعد سنوات لا يعود هو نفسه الرجل الذي كان يتخذ القرارات في الجبل. الزمن يغير الذاكرة، والهزيمة تعيد ترتيب الأولويات، والتجربة اللاحقة تؤثر في قراءة الماضي. وقد تتحول بعض القرارات التي كانت تبدو طبيعية في لحظة اتخاذها إلى أخطاء في

ضوء النتيجة النهائية، وقد يعاد تفسير بعض الأحداث من خلال المعرفة التي اكتسبها القائد بعد سنوات. ولذلك فإن النص المكتوب في المنفى يجب أن يقرأ في زمنه، لا أن يفصل عن الظروف التي كتب فيها.

وهذا لا يقلل من قيمته، بل يجعله أكثر ثراءً. فالمؤرخ لا يبحث في الشهادة عن الوقائع فقط، وإنما يبحث أيضاً عن الوعي الذي أنتجها. ماذا يتذكر القائد؟ ماذا ينسى؟ ما الذي يركز عليه؟ ما الذي يتجاهله؟ من يحمل المسؤولية؟ وكيف يصف خصومه؟ وكيف يتحدث عن رفاقه؟ وكيف يبرر قراراته؟ وما الصورة التي يريد أن يتركها عن الثورة وعن دوره فيها؟ كل هذه الأسئلة تحول النص من مجرد سجل للأحداث إلى وثيقة تكشف أيضاً بنية التفكير السياسي للمرحلة.

ومن هنا يمكن فهم شهادات إحسان نوري بوصفها محاولة للحفاظ على استمرارية الرواية الكوردية لثورة أغري، ولكن ليس بوصفها نهاية البحث فيها. فالرواية التاريخية الحقيقية لا تتجمد عند شهادة أولى، وإنما تتطور كلما ظهرت وثائق جديدة أو أتيح الوصول إلى أرشيفات لم تكن معروفة من قبل. وقد تكشف دراسة لاحقة أن بعض التفاصيل التي نقلها القادة تحتاج إلى تصحيح، أو أن حدثاً اعتبر ثانوياً كان أكثر تأثيراً مما ظن، أو أن قراراً نسب إلى قائد واحد كان في الحقيقة نتيجة نقاش وصراع داخل القيادة، أو أن عاملاً خارجياً جرى تضخيمه في الذاكرة كان أقل تأثيراً من عوامل داخلية لم تحظ بالاهتمام الكافي.

وهذا تحديداً هو الفارق بين حفظ الذاكرة وكتابة التاريخ. فالذاكرة تحتاج إلى أن تحفظ، أما التاريخ فيحتاج إلى أن يراجع. الذاكرة تسعى إلى إبقاء التجربة حية، بينما يسعى التاريخ إلى فهمها. والذاكرة يمكن أن تختصر شخصية أو حدثاً في رمز، بينما يحاول التاريخ استعادة التعقيد الذي اختفى خلف الرمز. ومن هنا لا ينبغي أن يكون هناك صراع بين الذاكرة والتاريخ، وإنما علاقة نقدية بينهما؛ فالذاكرة تمنح التاريخ الأسئلة والأصوات التي قد تضيع، والتاريخ يمنح الذاكرة القدرة على مراجعة نفسها وتجاوز الأسطورة.

وفي هذه النقطة تحديداً تتحول شخصية إحسان نوري من موضوع في تاريخ أغري إلى مدخل لفهم طبيعة التاريخ السياسي الكوردي في القرن العشرين. ففي الجبل كان قائداً عسكرياً، وفي المنفى أصبح شاهداً، ومع مرور الزمن تحول إلى رمز. وهذه المستويات الثلاثة لا ينبغي أن تختلط، لأنها تمثل مراحل مختلفة من وجود الشخصية في التاريخ. القائد يمثل الفعل والمبادرة والقرار؛ الشاهد يمثل الذاكرة والتفسير والرواية؛ أما الرمز فيمثل استمرار المعنى بعد انتهاء الحدث.

والرمز السياسي، بطبيعته، أكثر اختصاراً من الإنسان الحقيقي. فالأجيال اللاحقة لا تتذكر إحسان نوري بكل تردداته وأخطائه وحساباته وحدود معرفته، وإنما تتذكر صورة مركزة منه: قائد عسكري، ومقاوم، وشخصية مرتبطة بمشروع قومي، ورجل حمل تجربة أغري إلى المنفى. وهذه الصورة لها قيمتها في دراسة الذاكرة السياسية، لكنها لا ينبغي أن تحل محل الشخصية التاريخية بكل تناقضاتها.

ولهذا فإن المؤرخ مطالب بأن يدرس المستويين معاً: إحسان نوري كما كان، وإحسان نوري كما أصبح في الذاكرة. الأول يحتاج إلى الوثائق والسياق والنقد والمقارنة، والثاني يحتاج إلى دراسة الخطاب السياسي والذاكرة الجماعية والأجيال التي أعادت إنتاج صورته. وبين الشخصيتين تظهر الطريقة التي يتحول بها الفاعل التاريخي إلى رمز سياسي، وكيف تستطيع شخصية خرجت من ميدان القوة أن تستمر في تشكيل معنى المقاومة بعد عقود من انتهاء المعركة.

وهنا تعود أهمية سنة ١٩٣٠ إلى الواجهة. فلم تكن تلك السنة نهاية تاريخ إحسان نوري، بل نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى. في الجبل كان قائداً؛ وبعد الهزيمة أصبح شاهداً؛ وفي الذاكرة أصبح رمزاً. وهذا التحول الثلاثي يلخص، إلى حد بعيد، المسار الذي اتخذته ثورة آغري نفسها: بدأت فعلاً مسلحاً، ثم أصبحت تجربة تحتاج إلى تفسير، ثم تحولت إلى ذاكرة سياسية تتجاوز حدود الحدث العسكري.

ولذلك فإن دراسة إحسان نوري لا ينبغي أن تنحصر في السؤال عن عدد المعارك التي خاضها، أو المواقع التي تحرك فيها، أو القرارات العسكرية التي اتخذها، وإنما يجب أن تتجاوز ذلك إلى السؤال عن كيفية تحول تجربته إلى جزء من الوعي السياسي الكوردي. كيف أصبح اسمه مرتبطاً بمفهوم القيادة الحديثة؟ كيف ارتبطت تجربته بفكرة المقاومة المنظمة؟ كيف تحولت هزيمته إلى جزء من ذاكرة سياسية لا تتذكر الانتصار وحده، وإنما تتذكر أيضاً محاولة بناء مشروع قومي في ظروف شديدة التعقيد؟

إن أهمية إحسان نوري بعد آغري تكمن، في النهاية، في أنه يمثل نموذجاً للثائر الذي خسر الأرض لكنه لم يخسر بالضرورة القدرة على التأثير في التاريخ. فقد انتهى مشروعه العسكري، لكن تجربته بقيت مادة للبحث والذاكرة، وأصبح المنفى جزءاً من تاريخ الثورة لا خروجاً منه. ومن خلال شهاداته وكتاباتاته، ومن خلال مقارنتها بما حفظته الوثائق التركية والإيرانية والدبلوماسية الأجنبية ووثائق خويون وشهادات المشاركين والسكان، يستطيع المؤرخ أن يقترب من الجانب الداخلي لثورة آغري دون أن يقع في أسر رواية واحدة.

وهنا تظهر القاعدة الأهم: تاريخ آغري لا يُكتب من أرشيف المنتصر وحده، لأن أرشيف الدولة، مهما بلغت أهميته، لا يستطيع أن يمثل جميع أصوات الحدث؛ ولا يكتب من ذاكرة المهزوم وحدها، لأن الذاكرة، مهما كانت صادقة، تحمل أثر التجربة والموقف والزمن. وإنما يُكتب التاريخ في المسافة النقدية بين الوثيقة والشهادة، وبين الرواية الرسمية والرواية الثورية، وبين ما أراد الفاعلون أن يقولوه عن أنفسهم وما تستطيع الأدلة الأخرى أن تثبته أو تنفيه.

وفي هذه المسافة يظهر إحسان نوري لا بوصفه بطلاً أسطورياً منزهاً عن الخطأ، ولا بوصفه مجرد قائد متمرد تختزله الرواية الرسمية في لغة الأمن والعقاب، وإنما بوصفه شخصية تاريخية معقدة عاشت واحدة من أكثر مراحل التاريخ الكوردي والتركي اضطراباً، وشاركت في قيادة مشروع مسلح ذي أبعاد قومية، وواجهت دولة

تمتلك تفوقاً عسكرياً ومؤسساتياً كبيراً، ثم عاشت الهزيمة والمنفى، وحملت معها تجربة الثورة إلى مرحلة جديدة من الوجود التاريخي. وبذلك يصبح إحسان نوري أحد المفاتيح الأساسية لفهم آغري، ليس لأنه يمتلك وحده مفتاح الحقيقة، وإنما لأنه يفتح أمام الباحث باباً إلى تاريخ لا يظهر كاملاً في الوثائق الرسمية. ومن خلال هذا الباب يمكن الانتقال من تاريخ المعارك إلى تاريخ القرارات، ومن تاريخ القرارات إلى تاريخ الوعي السياسي، ومن تاريخ الوعي إلى تاريخ الذاكرة. وهنا تتجاوز شخصية إحسان نوري حدود سيرتها الفردية لتصبح جزءاً من سؤال أكبر: كيف تتحول الثورة المهزومة من حدث انتهى على الأرض إلى تجربة تستمر في تشكيل الوعي السياسي؟

في الجبل كان إحسان نوري يقود الرجال والسلاح؛ وفي المنفى حمل الذاكرة والشهادة؛ وفي التاريخ أصبح موضوعاً للبحث والنقد وإعادة التقييم. وهذه الرحلة من القائد إلى الشاهد ثم إلى الرمز هي التي تمنح سيرته معناها الأوسع. فهي لا تحكي فقط قصة رجل خسر معركة، وإنما تكشف كيف يمكن لتجربة عسكرية محدودة الموارد أن تترك أثراً سياسياً يتجاوز حدود هزيمتها، وكيف يمكن لفكرة لم تستطع أن تتحول إلى دولة أن تستمر بوصفها سؤالاً تاريخياً، وكيف يمكن لمنفى بدأ بوصفه نتيجة للهزيمة أن يتحول إلى فضاء لحفظ الذاكرة وإعادة إنتاج الرواية.

ومن هنا فإن سنة ١٩٣٠ لم تكن خاتمة القصة، بل كانت نقطة التحول التي غيرت فيها طبيعة الصراع. انتهى السلاح بوصفه أداة مباشرة، لكن بقيت الأسئلة التي حملها السلاح. انتهت السيطرة على الجبل، لكن بقي معنى الجبل في الذاكرة. وانتهت الثورة كقوة عسكرية، لكنها بدأت حياتها الثانية كتجربة سياسية وتاريخية. وفي هذه الحياة الثانية كان إحسان نوري أحد أهم حَمَلة الذاكرة، وأحد الشهود الذين سمحوا للتاريخ بأن يسمع صوت الطرف الذي خسر المعركة، دون أن يعني ذلك أن صوته هو الصوت الوحيد الذي ينبغي أن يسمعه التاريخ.

وهكذا، فإن دراسة إحسان نوري بعد آغري تقودنا في النهاية إلى فهم أعمق لطبيعة التاريخ نفسه: التاريخ لا ينتهي عندما تنتهي المعركة، ولا تُحسم معانيه بمجرد انتصار طرف عسكري على طرف آخر. فقد تنتهي الثورة في الميدان، لكنها تستمر في الوثيقة والشهادة والذاكرة؛ وقد يخسر القائد سلطته على الأرض، لكنه يحتفظ بقدرته على التأثير في الطريقة التي ستتذكر بها الأجيال اللاحقة تلك الأرض وما جرى عليها. ومن هنا انتقلت آغري من الجبل إلى المنفى، ومن المنفى إلى الشهادة، ومن الشهادة إلى الذاكرة، ومن الذاكرة إلى التاريخ؛ وفي هذا المسار الطويل استمر السؤال الكوردي الذي لم تستطع هزيمة عام ١٩٣٠ أن تنهيه.

-
- Ihsan Nouri Pasha, La Révolte de l'Agri-Dagh « Ararat » (1927–1930), Genève: Éditions Kurdes, 1986.
 - Wadie Jwaideh, The Kurdish Nationalist Movement: Its Origins and Development, Syracuse: Syracuse University Press, 2006.
 - Robert W. Olson, The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880–1925, Austin: University of Texas Press, 1989.
 - Basil Nikitine, Les Kurdes: Étude sociologique et historique, Paris: Imprimerie Nationale, 1956.
 - Harhak Safrastian, Kurds and Kurdistan, London: Harvill Press, 1948.
 - Hassan Arfa, The Kurds: An Historical and Political Study, London: Oxford University Press, 1966.

السابع والعشرون: مشكلة المصادر وإعادة بناء تاريخ ثورة آغري

تعد مشكلة المصادر واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وحساسية في دراسة ثورة آغري، بل يمكن القول إن أي محاولة لكتابة تاريخ هذه الثورة من دون الوقوف طويلاً عند طبيعة مصادرها وحدودها وانحيازاتها قد تقود الباحث، مهما كانت حسن نيته، إلى إعادة إنتاج رواية جاهزة بدلاً من إعادة بناء الحدث التاريخي. فثورة آغري لم تقع في بيئة سياسية هادئة تسمح للباحث بعد مرور عقود أن يجمع سجلاً متكاملًا ومتوازنًا لأحداثها، ولم تكن حرباً تقليدية بين دولتين تملكان مؤسسات متقابلة وأرشيات متساوية في القدرة على حفظ الوثائق وإنتاجها، وإنما كانت حركة مسلحة ذات مضمون قومي وسياسي، نشأت في منطقة جبلية وحدودية شديدة التعقيد، وتداخلت فيها السلطة التركية مع الحدود الإيرانية، وامتدت آثارها إلى المجال السوفييتي والدبلوماسية الأوروبية، وارتبط نشاطها بتنظيم قومي كوردي هو خويون، كما تقاطعت ظروفها مع القضية الأرمنية ومع شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية والقبلية التي لم تكن تعترف دائماً بالحدود السياسية التي رسمتها الدول الحديثة.

ومن هنا فإن تاريخ آغري لا يوجد في وثيقة واحدة، ولا في أرشيف واحد، ولا في رواية واحدة، وإنما يتوزع بين طبقات مختلفة من الأدلة، بعضها رسمي وبعضها عسكري، وبعضها دبلوماسي وبعضها سياسي، وبعضها شخصي وشهاداتي، وبعضها شفهي ومحلي، وبعضها لم يُكتب أصلاً بقصد أن يصبح مصدراً تاريخياً. ولذلك فإن مهمة المؤرخ لا تتمثل في جمع أكبر عدد ممكن من الوثائق فحسب، وإنما في معرفة طبيعة كل وثيقة، وموقع صاحبها، والظروف التي أنتجت فيها، والجمهور الذي وجهت إليه، والغاية التي كتبت من أجلها، ثم وضعها في شبكة من المقارنات تسمح بتحديد ما يمكن إثباته، وما يبقى محتملاً، وما ينبغي تركه في دائرة الشك.

وتزداد صعوبة هذه المهمة لأن ثورة آغري كانت، في جانب أساسي منها، مواجهة بين حركة لا تملك دولة وبين دولة تمتلك أجهزة الدولة الحديثة. فقد كانت الجمهورية التركية في ذلك الوقت قادرة على إنتاج التقارير العسكرية والإدارية والأمنية، وإرسال البرقيات، وتسجيل التحركات، وتوثيق العمليات، وإصدار الأوامر، وكتابة المراسلات الرسمية، بينما كانت الحركة الكوردية تعمل في ظروف الحرب والملاحقة والتنقل الجبلي والضغط الأمني، ولم تكن تمتلك مؤسسة أرشيفية مستقرة تستطيع أن تحفظ جميع مراسلاتها وتقاريرها وقراراتها بصورة منتظمة. ولذلك نشأ منذ البداية اختلال في ميزان الوثائق، وهو اختلال لا ينبغي الخلط بينه وبين ميزان الحقيقة.

إن كثرة الوثائق التركية لا تعني أن الرواية التركية هي بالضرورة الأكثر اكتمالاً، كما أن قلة الوثائق الكوردية لا تعني أن التجربة الكوردية أقل أهمية أو أن ما لا يوجد في الأرشيف الرسمي لم يحدث. إن التاريخ الحديث كثيراً ما يحمل آثار المؤسسات الأقوى أكثر مما يحمل آثار الجماعات التي هزمت أو قمعت أو هجرت أو فقدت مؤسساتها. ولهذا فإن صمت الأرشيف ليس بالضرورة دليلاً على غياب الحدث، كما أن كثافة التسجيل الرسمي ليست دليلاً على حياد التسجيل.

وهنا تبدأ أولى قواعد النقد التاريخي لمصادر أغري: يجب التمييز بين الوثيقة بوصفها أثرًا تاريخيًا وبين الرواية التي تقدمها الوثيقة عن التاريخ. فالوثيقة العسكرية التركية، مثلاً، هي دليل بالغ الأهمية على كيفية رؤية المؤسسة العسكرية للأحداث، وعلى المعلومات التي كانت تصل إلى قيادتها، وعلى طريقة إدارتها للعمليات، لكنها لا تصبح بمجرد وجودها في الأرشيف وصفاً نهائياً للواقع. وكذلك فإن رسالة صادرة عن خويون تمثل دليلاً مهماً على طبيعة المشروع القومي الكوردي وعلى اللغة السياسية التي استخدمها التنظيم، لكنها لا يمكن أن تعامل باعتبارها تقريراً محايداً عن جميع ما جرى على الأرض. ومذكرات إحسان نوري تمنح الباحث نافذة استثنائية على رؤية القيادة الكوردية، لكنها تظل شهادة شخص شارك في الأحداث وكان جزءاً من مسارها العسكري والسياسي، ولذلك يجب قراءتها بوصفها مصدراً بالغ القيمة وبالغ الحساسية في الوقت نفسه.

فالوثيقة لا تتحدث من خارج التاريخ، وإنما تتحدث من داخله. وراء كل تقرير موظف أو ضابط أو سياسي، ووراء كل برقية مؤسسة، ووراء كل رسالة هدف، ووراء كل شهادة ذاكرة، ووراء كل ذاكرة تجربة إنسانية وموقع سياسي ونفسي. ولذلك فإن السؤال التاريخي الصحيح ليس فقط: ماذا تقول الوثيقة؟ وإنما أيضاً: من كتبها؟ ومتى كتبها؟ وأين كان؟ وما المعلومات التي كانت متاحة له؟ وما الذي لم يكن يعرفه؟ ولمن كتب؟ وما الذي كان يريد إبلاغه أو إثباته أو تبريره؟ وهل كان يكتب في أثناء الحدث أم بعده؟ وهل كانت لديه مصلحة في تضخيم النصر أو تقليل الخسائر أو تحميل المسؤولية للآخرين؟

هذه الأسئلة تصبح شديدة الأهمية في حالة أغري لأن الحرب أنتجت لغة خاصة بها. فالدولة التركية قد تستخدم في وثائقها عبارات مثل «التمردين» أو «العصابات» أو «قطاع الطرق»، وهذه ليست مجرد أوصاف لغوية بريئة، بل جزء من اللغة السياسية والأمنية للدولة في مواجهة حركة مسلحة. وفي الجهة المقابلة قد تستخدم المصادر القومية الكوردية تعبيرات مثل «الثوار» أو «المقاومين» أو «المجاهدين» أو أصحاب «القضية الوطنية». وهذه اللغة أيضاً ليست محايدة، لأنها تنتمي إلى رؤية سياسية تعتبر الحركة تعبيراً عن حق قومي وتمنح مقاديرها شرعية مختلفة عن الشرعية التي تمنحهم إياها الدولة.

ولا ينبغي للمؤرخ أن يحاول إزالة هذه اللغة من الوثائق وكأنها أخطاء يجب محوها، بل عليه أن يدرسها بوصفها جزءاً من الحدث نفسه. فالصراع لم يكن عسكرياً

فقط، وإنما كان أيضاً صراعاً على تعريف الواقع: هل ما يحدث تمرد داخلي أم مقاومة قومية؟ هل المقاتلون خارجون على القانون أم أصحاب مشروع سياسي؟ هل السيطرة على الجبل عملية أمنية أم حرب على حركة وطنية؟ وهل الحديث عن «جمهورية آغري» كان وصفاً لدولة قائمة بالفعل أم تعبيراً عن مشروع سياسي يسعى إلى إنشاء سلطة كوردية؟ إن الكلمات التي استخدمها أطراف الصراع تكشف كيف كان كل طرف يفهم طبيعة الصراع وموقعه فيه.

ومن هنا فإن إعادة بناء تاريخ آغري تتطلب الفصل بين ثلاثة مستويات متداخلة: الحدث كما وقع، والوثيقة التي سجلت الحدث، والتفسير الذي يقدمه المؤرخ لاحقاً. فالحدث التاريخي شيء، والآثار التي تركها شيء آخر، والصورة التي ننبئها من تلك الآثار شيء ثالث. وقد لا نصل دائماً إلى الحدث في صورته الكاملة، لكننا نستطيع الاقتراب منه كلما أحسنا ترتيب الأدلة ومقارنة الشهادات واختبار التناقضات.

وتحتل الوثائق التركية موقعاً مركزياً في هذه العملية، ليس لأنها تمتلك الحقيقة وحدها، وإنما لأنها تمثل أحد أكبر خزانات المعلومات المتصلة بالثورة. فمن خلالها يمكن دراسة التحركات العسكرية، وانتشار الوحدات، وخطط العمليات، والمراسلات بين القيادات، وتطور الموقف الرسمي من المقاومة، وكذلك الإجراءات الإدارية والأمنية التي اتخذتها الدولة في المناطق الشرقية. كما تسمح الوثائق العسكرية بمتابعة التحول التدريجي في الاستراتيجية التركية من التعامل مع اضطرابات محلية ومجموعات مسلحة إلى إدراك أن المنطقة أصبحت مركزاً لحركة ذات بعد قومي واتصالات تتجاوز المجال المحلي.

غير أن الوثيقة العسكرية تحتاج إلى قرينتها الإدارية. فالجيش يسجل الجبهات والتحركات والعمليات، بينما تسجل الإدارة حياة المجتمع الذي تقع الحرب فوق أرضه: القرى، السكان، الطرق، الاتصالات، الأمن، الاعتقالات، الزواج، إعادة الانتشار، مراقبة الحدود، والإجراءات المتخذة بعد العمليات. ومن خلال الجمع بين الوثيقة العسكرية والوثيقة الإدارية يستطيع الباحث أن ينتقل من تاريخ المعركة إلى تاريخ المجتمع الذي عانى من المعركة. وهذه النقلة ضرورية، لأن اختزال آغري في تحركات المقاتلين والجيش يجعل سكان المنطقة مجرد خلفية صامتة، مع أنهم كانوا جزءاً أساسياً من شروط الثورة ونتائجها.

كما أن الوثائق الأمنية والاستخباراتية تمثل طبقة أخرى من المصادر، لكنها تحتاج إلى حذر مضاعف. فالأجهزة الأمنية كانت معنية أساساً باكتشاف التهديدات وتحديد مصادرها وملاحقة شبكتها، ولذلك قد تحتوي تقاريرها على معلومات قيمة عن الاتصالات والقيادات والقرى والطرق وشبكات الإسناد، لكنها قد تتضمن أيضاً تقديرات غير مؤكدة أو معلومات مصدرها مخبرون أو استنتاجات مبنية على معلومات ناقصة. ومن الخطأ تحويل كل ما يرد في تقرير استخباراتي إلى حقيقة ثابتة لمجرد أنه محفوظ في أرشيف رسمي.

فالوثيقة الرسمية قد تسجل الحقيقة، وقد تسجل ما كان المسؤول يعتقد أنه الحقيقة، وقد تسجل ما أراد أن تراه القيادة حقيقة. وهذه ثلاث حالات مختلفة تماماً.

وتكتسب الوثائق الإيرانية أهمية خاصة لأن الحدود بين تركيا وإيران لم تكن مجرد خط جغرافي يفصل بين دولتين، بل كانت جزءاً من بنية الثورة نفسها. فقد كان وجود الجبال والمجتمعات الحدودية وحركة الأشخاص والسلاح والمقاتلين يجعل المجال الإيراني حاضراً في الحسابات العسكرية والسياسية للثورة. ولذلك فإن دراسة الموقف الإيراني لا يمكن أن تعتمد على الرواية التركية وحدها، لأن إيران لم تكن مجرد مساحة جغرافية لجأ إليها بعض المقاتلين، وإنما كانت دولة لها حساباتها الخاصة تجاه تركيا، ولها حساسيتها تجاه المناطق الحدودية، ولها رؤيتها لموازن القوى الإقليمية وللمسألة الكردية.

وتسمح الوثائق الإيرانية، متى توفرت، بفهم ما كانت طهران تريده فعلاً، وما الذي كانت تخشاه، وما حدود استعدادها للتعاون مع تركيا أو التساهل مع المقاتلين الكورد، وكيف أثرت الاعتبارات الحدودية والأمنية في سياستها. وهنا تظهر ضرورة التمييز بين الموقف الرسمي الإيراني والمواقف المحلية لبعض المسؤولين أو السكان أو القبائل، لأن الدولة الإيرانية نفسها لم تكن بالضرورة كتلة واحدة متجانسة في كل مراحل الأزمة.

أما الوثائق الدبلوماسية الأجنبية فتمنح الباحث زاوية مختلفة تماماً. فالسفارات والقنصليات والممثلون الدبلوماسيون كانوا يراقبون التطورات من خارج طرفي النزاع المباشرين، ويرسلون تقارير إلى حكوماتهم حول الوضع في تركيا وإيران والمنطقة. وقد لا تكون هذه الوثائق محايدة بصورة مطلقة، لأن الدبلوماسي يكتب من داخل مصالح دولته ومنظورها، لكنها تتيح أحياناً مقارنة ما تقوله الحكومات المعنية بما كان يراه مراقبون أجانب في الوقت نفسه. وتزداد قيمة هذه الوثائق عندما تتعلق بالحدود، أو بموقف القوى الأوروبية، أو بالتوازنات الإقليمية، أو بمسألة احتمال تدخل قوة خارجية.

غير أن أهمية الوثائق الدبلوماسية لا ينبغي أن تدفع الباحث إلى التعامل معها بوصفها عيناً محايدة ترى كل شيء. فالدبلوماسي قد يعتمد على مصادر محدودة، وقد يكون بعيداً عن مسرح العمليات، وقد يتأثر بالمعلومات التي تقدمها له الحكومة المضيفة أو شبكتها الخاصة. ولذلك فإن التقرير الدبلوماسي هو شهادة من موقع محدد، لا حكم نهائي على الحدث.

أما الوثائق المتعلقة بخوبيون فتحتل مكانة مختلفة، لأنها تفتح نافذة على البعد السياسي والقومي للثورة. ومن خلالها يمكن دراسة كيفية فهم النخبة القومية الكوردية للصراع، وكيف سعت إلى تقديم قضية آغري ضمن إطار أوسع من مجرد اضطراب محلي أو قبلي، وكيف حاولت الربط بين العمل العسكري والعمل السياسي والدبلوماسي. وتكشف هذه المصادر كذلك عن طبيعة اللغة القومية التي كانت تتبلور في تلك

المرحلة، وعن المفاهيم المتعلقة بالوطن والحقوق القومية والاستقلال والتمثيل السياسي.

لكن وثائق خويبون، شأنها شأن الوثائق الرسمية التركية، يجب ألا تقرأ بمعزل عن موقعها السياسي. فالتنظيم كان يحاول إقناع الكورد والعالم الخارجي بعدالة القضية الكوردية، ولذلك فإن بياناته ومراسلاته قد تؤكد النجاحات وتقلل من الإخفاقات أو تقدم صورة موحدة عن حركة كانت، في الواقع، تعمل وسط بيئة اجتماعية وسياسية شديدة التنوع. ومع ذلك فإن قيمة هذه الوثائق لا تتراجع؛ بل تصبح أكثر أهمية عندما نعرف كيف نقرأها: فهي لا تخبرنا فقط بما حدث، وإنما تخبرنا أيضاً كيف أرادت الحركة أن تعرف ما حدث.

وفي هذا السياق تبرز شهادة إحسان نوري بوصفها واحدة من أهم المصادر الشخصية لإعادة بناء تاريخ أغري. فإحسان نوري لم يكن مراقباً بعيداً عن الثورة، بل كان أحد أبرز قادتها العسكريين، ولذلك تمنح كتاباته ومذكراته الباحث إمكانية الدخول إلى عالم القيادة الكوردية من الداخل: طريقة التفكير في العمليات، فهم الجغرافيا العسكرية، العلاقات بين القيادات، صعوبات التسليح، طبيعة القتال الجبلي، العلاقات مع القبائل، الحدود الإيرانية، والظروف التي أحاطت بانهيار المقاومة.

لكن القيمة الاستثنائية لهذه الشهادة هي في الوقت نفسه مصدر حساسيتها. فإحسان نوري يكتب من موقع الفاعل لا من موقع المؤرخ الخارجي. وهو يكتب بعد الأحداث، أي أن الذاكرة أصبحت جزءاً من عملية الكتابة. والزمن الذي يفصل بين الحدث وتسجيله يمكن أن يكون مفيداً لأنه يسمح بالتأمل وإعادة ترتيب التجربة، لكنه يمكن أيضاً أن يؤدي إلى النسيان والانتقاء وإعادة تفسير بعض القرارات في ضوء النتائج التي أصبحت معروفة لاحقاً.

ولهذا لا ينبغي أن يعامل إحسان نوري باعتباره «الحقيقة البديلة» في مواجهة الرواية التركية، وإنما باعتباره شاهداً رئيسياً يجب أن يدخل في عملية المقارنة. إن شهادة القائد لا تلغى لأنها منحازة؛ فالانحياز نفسه معلومة تاريخية. لكن يجب ألا تتحول الشهادة إلى حقيقة مطلقة لمجرد أنها صادرة عن أحد أبطال الحدث.

ومن هنا تبرز أهمية التمييز بين إحسان نوري بوصفه مصدراً وإحسان نوري بوصفه موضوعاً للتاريخ. في الحالة الأولى نستخدم شهادته لمعرفة ما رأيته القيادة الكوردية وما اعتبرته أسباباً للهزيمة وما فهمته من مجريات الحرب. وفي الحالة الثانية ندرس كيف تحول إحسان نوري بعد الثورة إلى شخصية رمزية في الذاكرة الكوردية، وكيف أثرت صورة القائد والمنفي والشاهد في الطريقة التي تذكر بها أغري لاحقاً. والفرق بين المستويين ضروري حتى لا تتحول السيرة الشخصية إلى بديل عن التاريخ الجماعي.

وتأتي شهادات المقاتلين والسكان المحليين في طبقة أخرى من الأهمية. فالتاريخ الذي تكتبه القيادة لا يكشف دائماً حياة المقاتل العادي، كما أن الوثيقة العسكرية

لا تسجل بالضرورة ما حدث داخل القرية أو العائلة. ولذلك فإن الروايات المحلية والشفوية يمكن أن تساعد في فهم الخوف والزوج وفقدان الممتلكات والعلاقة بين السكان والمقاتلين والجيش، وكذلك الطريقة التي عاش بها الناس الثورة بعيداً عن الخطابات القومية والعسكرية الكبرى.

لكن الذاكرة الشفوية تحتاج هي الأخرى إلى نقد. فالذاكرة ليست آلة تصوير تحفظ الماضي كما وقع، وإنما هي عملية إعادة بناء مستمرة. وقد تختلط فيها الوقائع بالتجارب العاطفية، وقد تنتقل القصة من جيل إلى جيل فتتغير بعض تفاصيلها، وقد تضاف إليها عناصر رمزية أو بطولية. ولا يعني ذلك إسقاط قيمتها؛ بل يعني أن على الباحث أن يسأل: ما الذي تحفظه الذاكرة بدقة؟ وما الذي تغير؟ ولماذا بقيت واقعة معينة حاضرة بينما اختفت أخرى؟ وما الذي تكشفه طريقة تذكّر الحدث عن المجتمع الذي يتذكره؟

وهنا تظهر أهمية التمييز بين التاريخ والذاكرة. التاريخ يحاول إعادة بناء الماضي بالوثائق والأدلة والمقارنة والنقد، أما الذاكرة فتحفظ معنى الماضي داخل الجماعة. التاريخ يسأل عما حدث وكيف حدث ولماذا، بينما تسأل الذاكرة أيضاً ماذا يعني ما حدث لنا. ولذلك قد تكون الذاكرة غير دقيقة في تفصيل معين، لكنها دقيقة في الكشف عن الأثر النفسي والسياسي الذي تركه الحدث في المجتمع.

ومن المشكلات الأساسية أيضاً مسألة الأرقام. فأعداد القوات، والخسائر، والقتلى، والجرحى، والنازحين، والقرى التي تعرضت للهجوم، والمساحات التي سيطر عليها أحد الطرفين، كلها مسائل تبدو للوهلة الأولى قابلة للحسم بالأرقام، لكنها في واقع الأمر من أكثر الجوانب التي تحتاج إلى حذر. فقد يكون الرقم الوارد في تقرير عسكري تقديراً، وقد يكون العدد في بيان سياسي جزءاً من عملية تعبئة، وقد تختلف الإحصاءات باختلاف تاريخ تسجيلها أو الجهة التي أعدتها. ولذلك فإن الباحث الجاد لا يقدم رقماً واحداً بوصفه حقيقة نهائية إذا كانت الأدلة لا تسمح بذلك، بل يوضح درجة اليقين، ويقارن بين التقديرات، ويبين مصدر الاختلاف.

وينطبق الأمر نفسه على أسماء المعارك وتواريخها. ففي ظروف الحرب الجبلية، ومع تعدد اللغات وتفاوت طرق كتابة أسماء الأماكن والأشخاص، يمكن أن تظهر للواقعة الواحدة تسميات مختلفة، كما يمكن أن تختلف كتابة الاسم الكوردي أو التركي أو الفارسي أو الأوروبي. وهذه ليست مشكلة شكلية، لأن اختلاف الاسم قد يؤدي أحياناً إلى الاعتقاد بأننا أمام حدثين مختلفين. ولذلك ينبغي في البحث العلمي تثبيت الأسماء والمواقع قدر الإمكان، مع الإشارة إلى صيغها المختلفة عندما تكون ذات قيمة توثيقية.

كما ينبغي الحذر من إسقاط الحدود السياسية الحالية على جغرافية الثورة. فالمجال الذي تحركت فيه القوى الاجتماعية والمقاتلون خلال عشرينيات القرن العشرين لم يكن يتطابق دائماً مع تصور الحدود الحديثة بوصفها حدوداً مغلقة

ومحكمة. وكانت العلاقات العشائرية والاجتماعية وحركة الأشخاص عبر الحدود جزءاً من الواقع اليومي للمنطقة. ولهذا فإن دراسة آغري تقتضي النظر إلى المنطقة الحدودية باعتبارها فضاءً اجتماعياً وسياسياً متحرراً، لا مجرد خط مرسوم على الخريطة.

وتزداد أهمية هذه المسألة عند دراسة العلاقة بين آغري وإيران. فالحدود كانت في الوقت نفسه حاجزاً ومجالاً للحركة ومصدر حماية ومصدر ضغط. وقد أتاح القرب من إيران إمكانات معينة للمقاتلين، لكنه وضع الثورة أيضاً تحت ضغط الحسابات الإيرانية والتركية. ومن ثم فإن الجغرافيا لم تكن مجرد خلفية عسكرية للثورة، بل كانت عاملاً سياسياً في تحديد إمكاناتها وحدودها.

أما المصادر الأرمنية، فتكتسب أهميتها من كونها تقدم زاوية مختلفة على المنطقة وعلى العلاقات التي سبقت الثورة وأحاطت بها، ولا سيما في سياق الذاكرة الأرمنية لما جرى في شرق الأناضول. إلا أن استخدامها يحتاج إلى حساسية منهجية شديدة، لأن الذاكرة الأرمنية نفسها تشكلت تحت تأثير تجارب تاريخية كبرى سابقة ومعاصرة للثورة، وقد تنظر إلى بعض التطورات من زاوية مختلفة عن المصادر التركية أو الكوردية. ومع ذلك فإن تجاهلها سيكون خطأ، لأن التاريخ الحدودي لا يمكن إعادة بنائه من رواية قومية واحدة.

وهنا تتضح قاعدة أوسع: كلما كان الحدث أكثر ارتباطاً بالتنافس القومي، ازدادت الحاجة إلى تعدد المناظير. فالمؤرخ الذي يعتمد على الوثائق التركية وحدها قد يكتب تاريخ الدولة في مواجهة آغري أكثر مما يكتب تاريخ آغري نفسها، والمؤرخ الذي يعتمد على مصادر خويبون وحدها قد يكتب تاريخ المشروع القومي كما أراد قاداته أن يظهر، والمؤرخ الذي يعتمد على شهادة إحسان نوري وحدها قد يجعل تجربة قائد واحد إطاراً لتفسير ثورة متعددة الأطراف. أما التاريخ الأكثر اقتراباً من التعقيد الحقيقي للحدث، فهو الذي يضع هذه الروايات في مواجهة بعضها، ثم يبحث عن نقاط التقاطع والتناقض.

ولا يعني هذا البحث عن «حل وسط» بين الروايات. فالتاريخ ليس عملية حسابية يكون فيها نصف الحقيقة عند هذا الطرف والنصف الآخر عند الطرف المقابل. قد تكون وثيقة تركية أكثر دقة في تحديد حركة وحدة عسكرية، بينما تكون شهادة كوردية أكثر دقة في وصف ظروف السكان، وقد تكون وثيقة دبلوماسية أكثر قدرة على تفسير الموقف الإيراني، وقد تكون شهادة أحد المقاتلين أكثر فائدة في فهم تفاصيل لا تظهر في تقارير القيادات. والحقيقة التاريخية قد تتوزع بين هذه المصادر بطريقة غير متساوية.

ومن أهم الأدوات التي يحتاجها الباحث هنا ما يمكن تسميته بالتثليث التاريخي؛ أي عدم اعتماد المعلومة المهمة إلا بعد اختبارها من خلال أكثر من نوع من المصادر متى كان ذلك ممكناً. فإذا وردت معلومة في تقرير عسكري، يمكن البحث عن أثرها

في وثيقة إدارية أو دبلوماسية أو شهادة شخصية. وإذا ذكرت مذكرات إحسان نوري قراراً عسكرياً معيناً، يمكن مقارنته بالمراسلات الكوردية وبالتقارير التركية وبالتوقيعات الميدانية. وإذا تحدثت وثيقة عن انسحاب أو انتصار، ينبغي البحث عن آثاره في مصادر الطرف الآخر وفي الوثائق اللاحقة.

وتصبح هذه الطريقة أكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بالأسباب. فالهزيمة العسكرية لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، ولا يجوز أن تنسب بصورة تلقائية إلى التفوق التركي في السلاح وحده، أو إلى نقص الدعم الخارجي وحده، أو إلى الانقسامات الداخلية وحدها، أو إلى الموقف الإيراني وحده. فالهزيمة التاريخية عادة ما تكون نتيجة تفاعل بين عوامل مختلفة: طبيعة التنظيم، والموارد، والقيادة، والجغرافيا، والقدرة العسكرية للدولة المقابلة، والعلاقات الاجتماعية، والبيئة الدولية، وإمكانات التمويل والتسليح، ومدى القدرة على تحويل التعاطف الشعبي إلى قاعدة سياسية مستقرة.

ولهذا فإن سؤال «لماذا هزمت آغري؟» يجب ألا يطرح بطريقة تبحث عن متهم واحد، بل بطريقة تبحث عن بنية كاملة. وإذا كان التفوق العسكري التركي عاملاً حاسماً، فإن السؤال التالي يجب أن يكون: لماذا استطاعت الدولة التركية تحويل تفوقها العسكري إلى قدرة على الحسم؟ وإذا كان نقص السلاح عاملاً أساسياً، فلماذا لم تتمكن الحركة من بناء موارد بديلة؟ وإذا كان الانقسام القبلي عاملاً، فما طبيعة هذا الانقسام؟ وهل كان انقساماً سياسياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً أم جغرافياً؟ وإذا كان غياب الدعم الدولي مؤثراً، فلماذا لم تتمكن الحركة من تحويل القضية الكوردية إلى أولوية لدى القوى الدولية؟ بهذه الطريقة يتحول السؤال من وصف الهزيمة إلى تحليل شروطها.

وتساعدنا المصادر المختلفة أيضاً على التمييز بين ما كان ممكناً وما أصبح ممكناً بعد وقوع الحدث. وهذه نقطة شديدة الأهمية في قراءة تاريخ آغري. فالمؤرخ الذي يعرف نهاية الثورة قد يميل إلى النظر إلى بدايتها وكأن الهزيمة كانت حتمية منذ البداية. لكن المشاركين في الأحداث لم يكونوا يعرفون المستقبل. كانوا يتصرفون في ظل معلومات ناقصة، وتقديرات متغيرة، وآمال سياسية، ومخاوف عسكرية، واحتمالات لم تكن محسومة. ولذلك يجب ألا نحاكم قرارات القيادة الكوردية بمعرفة لاحقة لم تكن متاحة لها في لحظة اتخاذ القرار.

وفي المقابل لا ينبغي أن يتحول هذا التفهم التاريخي إلى إعفاء القيادة من النقد. فالقراءة التاريخية الجادة تحاول أن تفهم لماذا اتخذ الفاعلون قراراتهم، لكنها تسأل أيضاً عن نتائج تلك القرارات وحدودها وأخطائها. وهذا هو الفرق بين التاريخ والتمجيد. فإحسان نوري شخصية مركزية في تاريخ آغري، لكن دراسة دوره لا تعني تحويله إلى قائد معصوم من الخطأ، كما أن دراسة إخفاقاته لا تعني إلغاء قيمته التاريخية.

وتتضاعف مشكلة المصادر بسبب ما حدث بعد نهاية الثورة. فالهزيمة لم تؤد فقط إلى سقوط المشروع العسكري، وإنما أدت أيضاً إلى تفكك الشبكات التي كانت تنتج الوثائق وتحفظها. مات بعض المشاركين، وهاجر آخرون، وعاش قسم منهم في المنفى، وفقدت الحركة جزءاً من أرشيفها، بينما استمرت الدولة التركية في امتلاك مؤسساتها وأرشيفاتها. وهكذا أصبح المنفى واحداً من الأماكن التي حفظت فيها الذاكرة الكوردية للثورة.

ومن هذه الزاوية، فإن منفي إحسان نوري ليس مجرد فصل في سيرته الشخصية، بل جزء من تاريخ المصادر نفسه. فقد أصبح القائد الذي كان في قلب العمليات العسكرية شاهداً على مرحلة انتهت، ثم تحول إلى حامل لذاكرتها. ولذلك فإن كتاباته اللاحقة تمثل انتقالاً من زمن الفعل إلى زمن الشهادة. وفي هذا الانتقال تتغير وظيفة الكلام: أثناء الثورة يكون الكلام موجهاً إلى المقاتلين والحلفاء والخصوم، وبعد الثورة يصبح موجهاً إلى الأجيال القادمة وإلى المؤرخين وإلى الذاكرة القومية.

وهنا ينبغي الحذر من التعامل مع الذاكرة التي أنتجها المنفى باعتبارها ثابتة لا تتغير. فالمنفى يحفظ بعض الأشياء لأنه يفصلها عن الرقابة المباشرة للدولة، لكنه قد يعيد أيضاً تشكيلها من خلال الحنين والهزيمة والابتعاد عن الواقع الجديد. وقد تصبح بعض الوقائع أكثر رمزية بمرور الزمن، وقد تكتسب بعض الشخصيات مكانة تتجاوز أدوارها الفعلية في الحدث. ولذلك فإن شهادة المنفى ثمينة جداً، لكنها تحتاج إلى وضعها في سياقها الزمني والنفسي والسياسي.

ومن أهم القضايا المنهجية كذلك التمييز بين المصدر المعاصر للحدث والمصدر اللاحق له. فالبرقية التي كتبت في يوم المعركة تختلف في طبيعتها عن مذكرات كتبها قائد بعد ثلاثين أو أربعين عاماً. الأولى قد تكون أقرب إلى تفاصيل اللحظة، لكنها قد تكون ناقصة أو مبنية على معلومات غير مكتملة، والثانية قد تكون أكثر شمولاً وتأملاً، لكنها معرضة لتأثير الذاكرة وإعادة التفسير. ولا يمكن القول بصورة آلية إن المعاصر أفضل دائماً أو إن اللاحق أدق دائماً. لكل منهما نوع مختلف من القيمة.

ولهذا ينبغي بناء هرم للأدلة، لا بمعنى تقسيم المصادر بصورة جامدة إلى مصادر قوية وأخرى ضعيفة، وإنما بمعنى تحديد وظيفة كل مصدر. الوثيقة المعاصرة للحدث قد تكون أساسية لتثبيت التاريخ والمكان، والمذكرات قد تكون أساسية لفهم الدوافع والتصورات، والوثيقة الدبلوماسية قد تكون أساسية لفهم الموقف الخارجي، والمصادر الشفوية قد تكون أساسية لفهم التجربة الاجتماعية، والدراسات اللاحقة قد تساعد على جمع المادة ومقارنتها، لكنها تظل في النهاية تفسيراً سابقاً ينبغي اختباره لا حقيقة نهائية.

وهكذا تصبح مهمة الباحث في تاريخ آغري أقرب إلى إعادة تركيب لوحة فقدت أجزاء كثيرة منها. بعض القطع موجود في الأرشيف التركي، وبعضها في الوثائق الإيرانية،

وبعضها في السجلات الدبلوماسية، وبعضها في وثائق خويون، وبعضها في مذكرات إحسان نوري، وبعضها في الذاكرة الشفوية والمحلية. ولا يستطيع الباحث أن يملأ الفراغات بالخيال. حين لا تكفي الأدلة، يجب أن يقول إن الأدلة لا تكفي. وهذه ليست نقطة ضعف في البحث، بل علامة على احترام الحقيقة التاريخية.

فأحد أخطر أخطاء الكتابة التاريخية هو تحويل الاحتمال إلى يقين. قد تشير الأدلة إلى أن عاملاً معيناً كان مؤثراً، لكن ذلك لا يعني أنه كان العامل الوحيد. وقد تسمح الوثائق بالقول إن حدثاً وقع في فترة معينة، لكنها لا تسمح دائماً بإعادة بناء كل تفاصيله. وقد تقدم شهادة قائد تفسيراً معيناً للهزيمة، لكن وجود تفسير آخر في وثيقة معاصرة يفرض المقارنة لا الإلغاء.

وفي دراسة ثورة آغري، يصبح هذا المبدأ أكثر أهمية لأن الحدث نفسه يحمل طبقات متعددة من المعنى. فهو من ناحية انتفاضة مسلحة، ومن ناحية أخرى مرحلة في تطور القومية الكردية، ومن ناحية ثالثة أزمة حدودية تركية إيرانية، ومن ناحية رابعة تجربة تنظيمية مرتبطة بخويون، ومن ناحية خامسة تجربة عسكرية في حرب جبلية، ومن ناحية سادسة حدث اجتماعي ترك آثاراً في السكان، ومن ناحية سابعة تجربة تاريخية تحولت بعد هزيمتها إلى جزء من الذاكرة السياسية الكردية.

ولا يمكن لمصدر واحد أن يستوعب هذه الطبقات كلها.

ومن هنا فإن إعادة بناء تاريخ آغري ليست مجرد جمع للوقائع العسكرية، وإنما هي إعادة بناء لعالم سياسي واجتماعي كامل. يجب أن نعرف ماذا كانت الدولة تريد، وماذا أرادت القيادة الكردية، وماذا فهم السكان، وماذا كان المقاتلون يعرفون، وماذا كانت إيران تخشى، وكيف نظرت القوى الخارجية إلى الصراع، وما الذي كانت خويون تحاول تحقيقه، وكيف تغيرت هذه الأهداف خلال السنوات الأربع التي امتدت فيها الثورة.

كما يجب أن نتذكر أن الثورة لم تكن كياناً ثابتاً منذ بدايتها حتى نهايتها. فالأهداف والتنظيم والقيادة والموارد والعلاقات الخارجية تغيرت بمرور الزمن. ولذلك لا يجوز استخدام وثيقة من مرحلة متأخرة لتفسير موقف ظهر في مرحلة مبكرة من دون الانتباه إلى التحولات التي حدثت بين المرحلتين. إن ثورة آغري نفسها كانت عملية تاريخية تتطور تحت ضغط الأحداث، وليست مشروعاً مكتملاً منذ اللحظة الأولى.

وهذا ينطبق بصورة خاصة على تطور المشروع السياسي المرتبط بآغري وخويون. فاللغة القومية التي أصبحت أكثر وضوحاً في مرحلة معينة لا ينبغي إسقاطها بأثر رجعي على كل مراحل الثورة. وفي الوقت نفسه لا ينبغي التقليل من البعد القومي لمراحلها المبكرة لمجرد أن التنظيم السياسي لم يكن قد اكتمل بعد. إن التحول

التاريخي الحقيقي غالباً ما يكون تدريجياً، وتظهر عناصره الجديدة داخل بنى قديمة قبل أن تستقل عنها بصورة واضحة.

ولهذا فإن المصادر لا تساعدنا فقط على معرفة ما حدث، بل تساعدنا على رؤية هذا التحول نفسه. ففي وثيقة قبلية قد تظهر لغة مختلفة عن تلك الموجودة في بيان قومي، وفي تقرير عسكري قد نرى كيف بدأت الدولة تدرك اتساع الشبكة السياسية، وفي مراسلات خويبون قد نرى محاولة تحويل المقاومة المحلية إلى قضية وطنية، وفي مذكرات إحسان نوري قد نرى كيف حاولت القيادة العسكرية التعامل مع هذا التحول. ومن خلال جمع هذه المستويات يمكن أن نرى أغري بوصفها مرحلة انتقالية في التاريخ السياسي الكوردي، لا مجرد سلسلة من المعارك.

وفي النتيجة، فإن مشكلة المصادر ليست عقبة يجب التخلص منها قبل كتابة تاريخ أغري، بل هي جزء من تاريخ أغري نفسه. إن غياب التوازن في الأرشفة، ونشتت الوثائق، واختلاف اللغات، وضباب جزء من السجلات الكوردية، وتعدد الروايات، وتحول القادة إلى شهود في المنفى، كلها ليست ظروفًا خارجية عن الحدث، وإنما نتائج من نتائجه. لقد انتصرت الدولة عسكرياً، وبقيت مؤسساتها قادرة على حفظ جانب واسع من روايتها، بينما دخلت الحركة الكوردية بعد الهزيمة في عالم المنفى والذاكرة والشهادة. ولذلك فإن الباحث الذي يعيد بناء تاريخ الثورة يواجه في الحقيقة تاريخاً غير متكافئ في إنتاج الوثيقة وحفظها.

ومن هنا فإن المهمة الأساسية للمؤرخ ليست أن يختار بين الرواية التركية والرواية الكوردية، ولا أن يستبدل أرشفة المنتصر بذاكرة المهزوم، وإنما أن يفك كل رواية إلى عناصرها، وأن يضعها أمام غيرها، وأن يميز بين ما تثبته الوثيقة وما تستنتجه، وبين ما تقوله الذاكرة وما يمكن التحقق منه، وبين ما كان هدفاً سياسياً وما تحقق فعلاً على الأرض.

إن التاريخ الأكثر نزاهة لثورة أغري هو التاريخ الذي يستطيع أن يمنح الدولة التركية حقها بوصفها فاعلاً تاريخياً يمتلك مؤسساته ومصالحه واستراتيجياته، وأن يمنح الحركة الكوردية حقها بوصفها حركة سياسية وعسكرية حملت مشروعاً قومياً وتعرضت للهزيمة، وأن يرى في الوقت نفسه السكان المحليين لا كأرقام في التقارير، بل كجماعات بشرية عاشت الحرب ودفعت أثمانها، وأن يفهم إيران والقوى الخارجية باعتبارها أطرافاً لها حساباتها الخاصة، لا مجرد أدوات في رواية أحد الطرفين.

وعند هذه النقطة يتحول نقد المصادر من إجراء أكاديمي إلى شرط أخلاقي لكتابة التاريخ. فالإنصاف لا يعني مساواة الروايات قسراً، وإنما يعني إخضاعها جميعاً للسؤال نفسه: ما الدليل؟ وما درجة قوته؟ وما حدود ما يمكن استنتاجه منه؟ وأين ينتهي اليقين ويبدأ الاحتمال؟

وبذلك لا تعود إعادة بناء تاريخ أغري محاولة للعثور على رواية واحدة نهائية، وإنما تصبح سعيًا إلى بناء صورة تاريخية أكثر تركيباً وصدقاً، صورة تعترف بما

نعرفه، وتكشف ما لا نعرفه، ولا تملأ فراغات الماضي بالرغبات السياسية للحاضر. فتورة آغري لا تحتاج إلى أسطورة كي تكتسب أهميتها، كما لا تحتاج إلى رواية المنتصر كي تفهم. أهميتها التاريخية قائمة في ذاتها: في كونها تجربة سياسية وعسكرية كشفت إمكانات الحركة القومية الكوردية في مرحلة مبكرة، وكشفت في الوقت نفسه حدودها، وفي أنها تركت وراءها وثائق متعارضة وشهادات متعددة وذاكرة لم تنطفئ بانتهاء المعارك.

ومن ثم فإن إعادة كتابة تاريخ آغري تبدأ، على نحو قد يبدو متناقضاً، من الاعتراف بأننا لا نملك تاريخها كاملاً. فكل وثيقة تضيء جزءاً وتترك أجزاء أخرى في الظل، وكل شهادة تكشف زاوية وتحجب زوايا، وكل أرشيف يحمل ذاكرة المؤسسة التي أنشأته. وبين هذه الأجزاء المتناثرة يقوم عمل المؤرخ الحقيقي: أن يعيد ترتيب الشظايا دون أن يدعي امتلاك الصورة الكاملة، وأن يقرأ الوثيقة ضد صمتها كما يقرأها ضد كلامها، وأن يستمع إلى المنتصر والمهزوم والشاهد والسكان، ثم يترك للتاريخ حقه في التعقيد.

وعندها فقط يمكن الانتقال من «رواية آغري» إلى «تاريخ آغري»؛ من سرد ما أراد كل طرف أن يقوله عن نفسه والآخر، إلى محاولة فهم ما جرى بالفعل، ولماذا جرى، وكيف تغيرت معانيه بعد انتهائه. فالتاريخ لا يولد من الوثيقة وحدها، ولا من الذاكرة وحدها، بل من الحوار النقدي بين الوثيقة والشهادة والقرائن والسياق. وفي حالة آغري، كان هذا الحوار ضرورياً لأن الجبل الذي احتضن الثورة أخفى كثيراً من تفاصيلها، والهزيمة التي أسقطت مشروعها العسكري بعثرت جزءاً من أرشيفها، والمنفى حفظ بعض أصوات قادتها، والذاكرة حملت ما عجزت الوثائق عن حفظه. ومن هذه العناصر المتباعدة وحدها يمكن أن يبدأ الاقتراب الحقيقي من تاريخ الثورة.

وهنا تظهر أهمية طبقة أخرى من المصادر كثيراً ما تتراجع أمام ضخامة الوثائق العسكرية والسياسية، وهي المصادر المتعلقة بالسكان المدنيين الذين وجدوا أنفسهم في قلب الصراع من دون أن يكونوا بالضرورة طرفاً منظماً فيه. فالتاريخ العسكري، بحكم طبيعته، يميل إلى تسجيل ما يمكن للمؤسسة العسكرية أن تقيسه وتوثقه: تحركات الوحدات، مواقع القوات، أسماء القادة، المعارك، الخسائر، الأوامر، خطوط التقدم والانسحاب، وكميات السلاح والمؤن. أما ما يحدث داخل القرى، وما يعيشه السكان أثناء العمليات، وكيف تتغير الحياة اليومية تحت ضغط الحرب، وكيف تتحول الطرق إلى مسارات نزوح، والبيوت إلى أماكن مهجورة، والعائلات إلى جماعات مشتتة، فقد لا يجد طريقه إلى السجل العسكري إلا بصورة عرضية ومقتضبة.

وهذا النقص ليس تفصيلاً ثانوياً، لأن الثورة لا تجري فوق أرض خالية، وإنما داخل مجتمع له تركيبته وعلاقاته ومصالحه ومخاوفه وذاكرته. فالجبال والقرى والوديان والطرق التي تظهر في التقارير العسكرية باعتبارها مواقع استراتيجية كانت في الوقت

نفسه أماكن يعيش فيها الناس، وتعمل فيها العائلات، وترعى فيها المواشي، وتنتقل عبرها التجارة والأفراد. وعندما تتحول هذه الجغرافيا إلى مسرح للعمليات، فإن الحرب لا تصيب المقاتلين وحدهم، وإنما تعيد تشكيل حياة المجتمع كله.

ومن هنا فإن إعادة بناء تاريخ آغري تقتضي استعادة صوت المدنيين بقدر الإمكان. فالروايات المحلية، والشهادات الشفوية، والمذكرات العائلية، والرسائل الشخصية، وسجلات الملكية، ووثائق الزواج، والقصص التي تناقلتها العائلات، وما بقي من شهادات الأشخاص الذين عاشوا الأحداث، يمكن أن يقدم مادة لا تظهر بالوضوح نفسه في الوثائق العسكرية. وقد تكشف شهادة أحد سكان قرية صغيرة عن حركة للسكان أو حالة خوف أو موجة زواج أو تغير في علاقة المجتمع بالمقاتلين والدولة، وهي تفاصيل قد لا تعتبرها القيادة العسكرية مهمة بما يكفي لتسجيلها.

لكن إدخال الشهادة الشعبية في كتابة التاريخ لا يعني الانتقال من انحياز الوثيقة الرسمية إلى قداسة الذاكرة الشعبية. فالشهادة الشفوية تحتاج، مثلها مثل الوثيقة الرسمية، إلى النقد والتحليل والمقارنة. فالذاكرة الإنسانية ليست آلة تسجيل تحفظ الماضي كما وقع بكل تفاصيله، وإنما هي عملية مستمرة لإعادة ترتيب التجربة. والإنسان لا يتذكر الحدث بعد ثلاثين أو أربعين عاماً بالطريقة نفسها التي عاشه بها في يوم وقوعه. وقد تختلط في الذاكرة تفاصيل متعددة، وقد يندمج ما رآه الشخص بنفسه بما سمعه لاحقاً، وقد تنتقل الرواية من الأب إلى الابن ومن الجيل إلى الجيل فتتغير بعض عناصرها، وقد تضيف الجماعة إلى الواقعة معاني رمزية لم تكن موجودة في لحظتها الأولى.

ولهذا فإن السؤال أمام الشهادة الشفوية ليس: هل هي صحيحة أم خاطئة بصورة مطلقة؟ بل: ما نوع الحقيقة التي تستطيع هذه الشهادة أن تقدمها؟ قد تكون غير قادرة على تحديد اليوم الدقيق لمعركة معينة، أو عدد المقاتلين الذين شاركوا فيها، لكنها قد تكون شديدة القيمة في وصف الخوف الذي عاشه السكان، أو طبيعة الزواج، أو العلاقة بين القرية والمقاتلين، أو صورة الجيش في الوعي المحلي، أو أثر العمليات العسكرية في الحياة الاجتماعية. وهذه كلها حقائق تاريخية، حتى لو لم تكن قابلة للقياس بالأرقام نفسها التي تستخدمها التقارير العسكرية.

ومن هنا تصبح الشهادة الشفوية مصدراً مزدوجاً: فهي تخبرنا عن الحدث، لكنها تخبرنا أيضاً عن الذاكرة التي تكونت حول الحدث. وإذا تكررت قصة معينة في عدد كبير من الروايات المحلية، فإن ذلك لا يعني تلقائياً أن كل تفاصيلها صحيحة، لكنه يعني أن الواقعة أو معناها تركت أثراً عميقاً في الوعي الجماعي. وإذا اختلفت الشهادات حول تفصيل معين، فإن الاختلاف نفسه قد يكون ذا قيمة؛ لأنه يكشف تعدد التجارب داخل المجتمع الواحد، ويمنع المؤرخ من اختراع صورة موحدة لمجتمع كان في الحقيقة متنوعاً.

وهذا يقود إلى ضرورة التمييز بين «الحدث» و«الذاكرة». فالحدث وقع مرة واحدة في الماضي، أما الذاكرة فتستمر في إعادة إنتاجه. وقد يتغير معنى الحدث من جيل

إلى آخر، وقد تتحول شخصية عسكرية إلى رمز قومي بعد عقود، وقد تتحول معركة محدودة في حجمها العسكري إلى حدث مركزي في الذاكرة الجماعية بسبب ما ارتبط بها من معنى سياسي. ولذلك فإن الباحث الذي يدرس الروايات الشفوية لا يبحث فقط عن الوقائع المفقودة، بل يدرس أيضاً الطريقة التي أعادت بها الجماعة بناء ماضيها.

وبهذا المعنى، لا ينبغي أن تكون المصادر المحلية هامشاً في تاريخ آغري، بل جزءاً من إعادة التوازن إلى التاريخ نفسه. فالوثيقة العسكرية تسأل غالباً: ماذا فعل الجيش؟ والوثيقة السياسية تسأل: ماذا أرادت القيادة؟ أما المصادر المدنية فتسمح بسؤال آخر: ماذا حدث للمجتمع؟ وهذه الأسئلة الثلاثة لا يمكن فصل أحدها عن الآخر إذا أردنا كتابة تاريخ متكامل للثورة.

وإذا كانت المصادر المدنية تعيد إلينا المجتمع الذي غاب جزئياً عن الوثائق الرسمية، فإن المصادر الكوردية تعيد إلينا الثورة من داخل الحركة السياسية والقومية نفسها. وهي طبقة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، خصوصاً أن جزءاً كبيراً من تاريخ آغري يتصل بمحاولة الانتقال من المقاومة المحلية إلى مشروع قومي أكثر تنظيماً. وتأتي في مقدمة هذه المواد الوثائق والبيانات والمراسلات المرتبطة بخويون، والكتابات السياسية القومية، والمذكرات الشخصية، والشهادات التي تركها المشاركون أو المقربون من الحركة، إضافة إلى المواد التي تكشف الاتصالات بين القيادة العسكرية في آغري والقيادة السياسية خارج منطقة العمليات.

وتتميز هذه المصادر بأنها لا تقدم فقط معلومات عن الأحداث، وإنما تكشف كيف كانت الحركة الكوردية تفهم نفسها. وهذه نقطة بالغة الأهمية؛ لأن تاريخ الحركات السياسية لا يكتب فقط من خلال ما يقوله خصومها عنها، بل أيضاً من خلال ما تقوله هي عن ذاتها وأهدافها. فإذا صورت الدولة التركية الثورة باعتبارها تمرداً أو مشكلة أمنية، فإن وثائق خويون قد تكشف محاولة تحويلها إلى قضية قومية وسياسية تتجاوز حدود المنطقة. ومن خلال المقارنة بين الصورتين يستطيع الباحث أن يدرس ليس فقط ما حدث على الأرض، وإنما الصراع على تعريف ما حدث.

وهنا يصبح الاختلاف في اللغة نفسه وثيقة تاريخية.

فالكمات التي تستخدمها الحركة القومية لوصف المقاتلين والجبال والوطن والاستقلال والحقوق القومية ليست مجرد تعبيرات أدبية، وإنما تكشف تطور الوعي السياسي في تلك المرحلة. وكذلك فإن المفردات التي تستخدمها الدولة عند الحديث عن الوحدة الإقليمية والسيادة والأمن والتمرد تكشف الطريقة التي كانت الجمهورية التركية الجديدة تنظر بها إلى المسألة الكوردية وإلى علاقتها بالمنطقة الشرقية والحدود.

إن تحليل اللغة السياسية يسمح لنا برؤية التحولات التي قد لا تظهر بوضوح في سرد الأحداث العسكرية. فحين تنتقل لغة الحركة من الحديث عن الدفاع المحلي

إلى الحديث عن الوطن والقضية القومية والحقوق السياسية، فإننا أمام تحول في تصور الصراع نفسه. وحين تنتقل لغة الدولة من التعامل مع اضطراب محلي إلى وصف شبكة واسعة من الاتصالات والتنظيمات، فإن ذلك قد يكشف تغيراً في تقديرها لطبيعة التهديد. ولذلك فإن الكلمات تصبح في هذه الحالة جزءاً من الأدلة التي يستخدمها المؤرخ في تتبع تطور الوعي السياسي.

وتزداد قيمة وثائق خويون لأن التنظيم حاول أن يتجاوز المجال المحلي، وأن يربط ما يجري في آغري بقضية كوردية أوسع. ولذلك فإن بياناته ومراسلاته واتصالاته الخارجية تساعد على دراسة العلاقة بين الميدان العسكري والمجال السياسي والدبلوماسي. فالثورة لم تكن مجرد قوة تقاتل في الجبل، بل كانت مرتبطة بمحاولة إنتاج خطاب سياسي يشرح للعالم الخارجي طبيعة القضية ويطلب التعاطف أو الدعم ويقدم صورة عن أهداف الحركة.

لكن هذه القيمة لا تعني التعامل مع وثائق خويون باعتبارها مرآة محايدة للواقع. فقد كان التنظيم طرفاً سياسياً في الصراع، وكانت له أهدافه ومصالحه وحساباته، وكان يسعى إلى إقناع جمهور داخلي وخارجي بشرعية المشروع القومي. ولذلك يمكن أن تتضمن بياناته لغة تعبئة أو مبالغة أو تركيزاً على بعض الجوانب وإهمال جوانب أخرى. غير أن هذا لا يقلل من قيمتها، بل يغير طريقة استخدامها. فالوثيقة السياسية لا تقرأ فقط لمعرفة ما حدث، وإنما لمعرفة كيف أراد التنظيم أن يفهم الحدث وأن يقدمه للآخرين.

وفي هذا الإطار، تحتل المصادر الأرمنية موقعاً خاصاً في إعادة بناء تاريخ آغري، بسبب طبيعة المنطقة نفسها وبسبب العلاقات والاتصالات التي ارتبطت بخويون وبالقوى السياسية الأرمنية في تلك المرحلة، إضافة إلى الإرث الثقيل الذي خلفته الحرب العالمية الأولى وما سبقها وما تلاها من صراعات سكانية وقومية في شرق الأناضول والمناطق الحدودية.

ولا يمكن قراءة هذه المصادر بعيداً عن التاريخ العنيف والمعقد للعلاقات الكوردية الأرمنية. فالعلاقة بين القوميتين لم تكن ثابتة على صورة واحدة؛ إذ تدخل فيها التنافس على الأرض والذاكرة والمصالح المحلية مع إمكانات التعاون السياسي في مواجهة خصم مشترك. ولهذا فإن اختزالها في ثنائية «تحالف مطلق» أو «عداء مطلق» يفسد فهمها.

فالحركات القومية، حتى عندما تختلف حول قضايا أساسية، قد تجد نفسها في لحظة معينة أمام مصلحة مشتركة تدفعها إلى التعاون، وقد تنسحب من هذا التعاون عندما تتغير الظروف. ولذلك فإن دراسة العلاقة الكوردية الأرمنية في سياق آغري تحتاج إلى تتبع اللحظة السياسية المحددة، ومصالح الأطراف، وطبيعة الاتصالات، وحدود التعاون، وما إذا كان تعاوناً استراتيجياً واسعاً أم تقاطعاً محدوداً فرضته الظروف.

ومن هنا تأتي قيمة الوثائق الأرمنية: ليس لأنها تقدم «الرواية الصحيحة» في مقابل الرواية الكوردية أو التركية، وإنما لأنها تضيف عيناً أخرى إلى المشهد. وكلما تعددت العيون التي ترى الحدث، أصبح بالإمكان اكتشاف المساحات التي لا تظهر في رواية واحدة.

أما إيران، فإنها تحتل موقعاً أكثر حساسية في منظومة مصادر آغري، لأن الحدود الإيرانية كانت جزءاً من الجغرافيا السياسية والعسكرية للثورة. فلم تكن الحدود مجرد خط يفصل بين دولتين، وإنما كانت فضاءً تتحرك فيه الجماعات والأشخاص والمعلومات والمصالح، وكانت في الوقت نفسه أداة يمكن أن تستخدمها الدولة التركية للضغط على المقاتلين، ومجالاً يمكن أن يلجأ إليه بعضهم عند اشتداد العمليات، ومصدر قلق مستمر للحكومة الإيرانية.

ولهذا فإن دراسة الدور الإيراني لا يمكن أن تقوم على ما تقوله الوثائق التركية وحدها، ولا على ما تقوله المصادر الكوردية وحدها. فتركيا كانت تنظر إلى الحدود من زاوية أمنها الداخلي وملاحقة المقاتلين، بينما كانت إيران تنظر إليها من زاوية سيادتها الإقليمية ومصالحها الأمنية وعلاقاتها مع تركيا وخشيتها من انتقال الاضطراب إلى مناطقها الكوردية.

ومن الخطأ، لذلك، تقديم إيران باعتبارها حليفاً ثابتاً للثورة أو عدواً ثابتاً لها. فالدول لا تتحرك عادة وفق منطق الصداقة والعداء المجردين، وإنما وفق حسابات المصالح. وقد تتقاطع مصلحة دولة مع حركة مسلحة في لحظة معينة، ثم تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التضييق عليها في لحظة أخرى عندما تصبح تكلفة دعمها أعلى من فائدته. كما أن علاقة إيران بتركيا نفسها كانت محكومة بملفات الحدود والأمن والسيادة، ولذلك فإن الموقف من الثورة لا يمكن فصله عن العلاقات التركية الإيرانية الأوسع.

ومن هنا تصبح الوثائق الإيرانية، من تقارير إدارية وعسكرية ومراسلات رسمية وبرقيات دبلوماسية، ذات قيمة أساسية لفهم ما كان يجري خلف الحدود. فهي تسمح بدراسة كيفية نظرت طهران إلى حركة المقاتلين، وكيف تعاملت مع وجودهم، وكيف استجابت للضغوط التركية، وكيف تداخلت قضية آغري مع المفاوضات والمشكلات الحدودية بين الدولتين.

وتزداد أهمية هذه الوثائق عندما ننتقل من سؤال «هل دعمت إيران الثورة؟» إلى أسئلة أكثر دقة: ما حدود هذا الدعم إن وجد؟ ومن قدمه؟ وفي أي مرحلة؟ وهل كان رسمياً أم محلياً؟ وهل كان هدفه مساعدة المشروع القومي الكوردي أم استخدام الوضع للضغط على تركيا؟ ومتى تغيرت الحسابات الإيرانية؟ فطرح السؤال بهذه الطريقة يمنع الوقوع في التفسيرات المبسطة التي تحول السياسة الإقليمية إلى ثنائية حليف وعدو.

وتأتي الوثائق البريطانية والفرنسية وغيرها من الوثائق الدبلوماسية الأجنبية لتضيف طبقة أخرى إلى هذا البناء. فقد كانت السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية تراقب التطورات في تركيا وإيران والمناطق المحيطة، وترسل تقارير إلى حكوماتها حول الوضع السياسي والعسكري والحدودي. وتكمن قيمة هذه المواد في أنها تمنح الباحث، في بعض الحالات، فرصة للنظر إلى الحدث من خارج طرفيه المباشرين.

غير أن وصف هذه الوثائق بأنها «محايدة» سيكون خطأً منهجياً. فالدبلوماسي البريطاني أو الفرنسي لم يكن مؤرخاً مستقلاً، وإنما كان موظفاً يعمل لصالح دولة لها مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية. ولذلك فإن ما يلفت انتباهه يتحدد جزئياً بما يهم حكومته، وقد يولي أهمية كبيرة لمسائل الحدود والأمن والعلاقات الدولية، بينما لا يهتم بالضرورة بتفاصيل الحياة الاجتماعية في قرية بعيدة.

ومع ذلك، فإن قيمة هذه الوثائق لا تكمن فقط في حيادها المفترض، وإنما في موقعها المختلف. فاختلاف الموقع قد ينتج اختلافاً في زاوية الرؤية، وهذه الزاوية الإضافية تساعد على اختبار الروايات المحلية والرسمية. فإذا أشار تقرير دبلوماسي إلى واقعة معينة ثم وجد الباحث أثراً لها في الوثائق التركية والإيرانية أو في المصادر الكوردية، ارتفعت درجة الثقة في الواقعة. أما إذا انفرد بها تقرير واحد، فيجب التعامل معها باعتبارها معلومة تحتاج إلى مزيد من الاختبار.

وهنا نصل إلى مبدأ أساسي في إعادة بناء تاريخ آغري، هو المقارنة المتقاطعة بين المصادر، أو ما يمكن تسميته بالتثليث التاريخي. والمقصود بذلك ألا يتعامل الباحث مع المصدر باعتباره نهاية البحث، وإنما باعتباره نقطة بداية للمقارنة. فإذا أراد إثبات واقعة مهمة، يبحث عن أكثر من شاهد مستقل عليها، ويقارن التاريخ والمكان والأسماء والتفاصيل والنتائج، ثم يسأل ما الذي تتفق عليه المصادر وما الذي تختلف عليه.

والاستقلال هنا مهم جداً. فتكرار المعلومة نفسها في خمسة كتب لا يجعلها صحيحة بالضرورة إذا كانت الكتب الخمسة قد نقلت عن مصدر واحد. وقد يبدو للباحث أنه أمام خمسة مصادر، بينما هو في الحقيقة أمام نسخة واحدة أعيد إنتاجها خمس مرات. ولذلك يجب التمييز بين تعدد الكتب وتعدد الشهادات الأصلية. إن كثرة النقل ليست دليلاً على قوة الدليل.

ومن أهم المجالات التي تظهر فيها الحاجة إلى هذه المقارنة مسألة الأرقام. فأرقام القتلى والجرحى والمقاتلين والقوات والخسائر والنازحين والقرى المتضررة كثيراً ما تكون موضع اختلاف في تاريخ الحروب والثورات. وقد تكون الأرقام الرسمية مصممة لإظهار نجاح العملية أو محدودية الخسائر، بينما قد ترفع المصادر السياسية المعارضة الأرقام لإظهار حجم القمع أو المأساة. وقد تكون بعض الأرقام تقديرات ميدانية غير دقيقة، أو تجمع بين فئات مختلفة.

وقد يحدث مثلاً أن تختلط أعداد المقاتلين بالمدنيين، أو أعداد القتلى بأعداد النازحين، أو الخسائر المباشرة بالخسائر التي وقعت لاحقاً نتيجة المرض والجوع والزواج وانهيار الظروف المعيشية. ومن هنا فإن التعامل مع الأرقام يحتاج إلى معرفة تعريف كل رقم قبل استخدامه. ماذا يعني «الخسائر» في الوثيقة؟ هل المقصود القتلى فقط؟ أم القتلى والجرحى والمفقودون؟ هل الرقم تقديري أم إحصائي؟ هل يتعلق بمعركة واحدة أم بحملة كاملة؟

ولهذا لا ينبغي للباحث أن يقدم رقماً نهائياً لمجرد أن رقماً معيناً تكرر في بعض الكتب. فإذا كانت المصادر تقدم تقديرات متباعدة بصورة جوهرية، فإن الأمانة العلمية تقتضي الإشارة إلى ذلك. وقد يكون التعبير عن النطاق أكثر علمية من تقديم رقم واحد زائف الدقة. وفي بعض الحالات يكون الاعتراف بعدم إمكانية تحديد العدد بدقة أكثر قيمة من اختراع يقين لا تسمح به الوثائق.

وهنا تظهر واحدة من أهم قواعد الكتابة التاريخية: «لا نعرف» ليست عبارة فشل، بل قد تكون نتيجة علمية صحيحة.

فالمؤرخ لا يقاس بقدرته على الإجابة عن كل سؤال، وإنما بقدرته على التمييز بين ما يمكن إثباته وما لا يمكن إثباته. إن تحويل الاحتمال إلى يقين أخطر من ترك المسألة مفتوحة. وإذا لم تسمح الوثائق بحسم مسؤولية جهة معينة عن واقعة محددة، فإن الصياغة العلمية يجب أن تقول ذلك بوضوح. وإذا كانت الروايات متناقضة ولا توجد أدلة مستقلة كافية، فيجب عرض التناقض بدلاً من اختيار الرواية التي تتفق مع موقف الباحث.

وهذا المبدأ مهم بصورة خاصة في دراسة أغري لأن الثورة لم تبق مجرد حدث تاريخي، وإنما أصبحت لاحقاً جزءاً من الذاكرة السياسية والقومية. ومع مرور الزمن، يمكن أن تتحول بعض الوقائع إلى رموز، وبعض الشخصيات إلى أبطال أو خصوم، وبعض التفاصيل إلى عناصر في سرديات سياسية لاحقة. وكلما زادت القيمة الرمزية للحدث، ازدادت الحاجة إلى الفصل بين ما تقوله الذاكرة وما تثبته الوثائق.

كما ينبغي التمييز بدقة بين المصدر الأولي والمصدر الثانوي، لأن هذا التمييز يساعد على معرفة الوظيفة التي يمكن أن يؤديها كل نص. فالمذكرات التي كتبها إحسان نوري، والوثائق الصادرة عن خويبون، والتقارير العسكرية التركية، والبرقيات الدبلوماسية التي تعود إلى فترة الثورة، تعد في الأصل مصادر أولية لأنها مرتبطة مباشرة بالحدث أو صادرة عن أشخاص ومؤسسات كانت جزءاً من زمنه. أما الدراسات التي كتبها الباحثون بعد عقود، فهي مصادر ثانوية لأنها تعيد تفسير المادة السابقة وتربط بينها وتقدم استنتاجات جديدة.

لكن هذا لا يعني أن المصدر الأولي أكثر صدقاً دائماً من المصدر الثانوي. فالمصدر الأولي قد يكون منحازاً أو ناقصاً أو مبنياً على معلومات غير صحيحة، بينما يستطيع

الباحث اللاحق، بسبب توفر وثائق متعددة لم تكن متاحة للفاعل، أن يصل إلى تفسير أكثر دقة. وفي المقابل، فإن الدراسة اللاحقة تظل مرتبطة بجودة المصادر التي اعتمدت عليها وبالمنهج الذي استخدمته في قراءتها.

ولهذا لا ينبغي أن يكون السؤال: «هل هذا مصدر أولي أم ثانوي؟» فقط، بل يجب أن يضاف إليه سؤال آخر: «ما الذي يستطيع هذا المصدر أن يخبرنا به؟ وما الذي لا يستطيع أن يخبرنا به؟»

فمذكرات إحسان نوري تستطيع أن تقدم لنا رؤية القيادة العسكرية الكوردية وتجربتها، لكنها لا تستطيع وحدها أن تمثل تجربة كل المقاتلين. ووثيقة خويون تستطيع أن تكشف المشروع السياسي للتنظيم، لكنها لا تستطيع وحدها أن تثبت أن هذا المشروع كان يحظى بالدرجة نفسها من القبول في كل قرى المنطقة. والتقرير العسكري التركي يستطيع أن يخبرنا بما كانت القيادة العسكرية تعتقد أنه يجري، لكنه لا يضمن وحده صحة كل معلومة ميدانية وردت فيه. والتقرير الدبلوماسي يستطيع أن يكشف كيف رأت دولة أجنبية الوضع، لكنه لا يمثل بالضرورة الواقع الكامل على الأرض.

وبذلك تصبح قيمة المصدر مرتبطة بالسؤال الذي نطرحه عليه. وهذه قاعدة منهجية أساسية، لأن المصدر الذي يكون ممتازاً للإجابة عن سؤال قد يكون ضعيفاً للإجابة عن سؤال آخر.

ومن هنا يمكن إعادة بناء تاريخ آغري بوصفه عملية تركيب بين أنواع متعددة من الأدلة: الوثيقة الرسمية التي تكشف رؤية الدولة، والتقرير العسكري الذي يكشف مسار العمليات، والوثيقة الإدارية التي تكشف أثر الحرب في المجتمع، والمصادر الكوردية التي تكشف المشروع القومي، وشهادة إحسان نوري التي تفتح نافذة على القيادة، والشهادات الشعبية التي تستعيد التجربة المدنية، والمصادر الأرمنية التي تضيف زاوية أخرى إلى العلاقات الإقليمية والقومية، والوثائق الإيرانية التي تكشف الجانب الحدودي والدبلوماسي، والتقارير البريطانية والفرنسية التي تسمح بمقارنة المواقف من الخارج.

ولا يعني هذا أن جمع هذه المصادر سيؤدي تلقائياً إلى تاريخ كامل. فهناك دائماً مناطق ستبقى غامضة، ووثائق ستظل مفقودة، وشهادات ستتعارض، وأحداث لن يمكن تحديد تفاصيلها بصورة قاطعة. لكن الهدف من المنهج التاريخي ليس القضاء على كل الغموض، وإنما تقليله إلى الحد الذي تسمح به الأدلة.

وهنا تبرز مسؤولية الباحث في ألا يملأ الفراغات بما يتمنى أن يكون قد حدث. فالتاريخ ليس رواية أدبية يستطيع الكاتب فيها أن يبني المشهد من خياله عندما تغيب التفاصيل. إن قوة البحث التاريخي تكمن أحياناً في قدرته على مقاومة الإغراء السردية. فإذا لم نعرف ما قيل في اجتماع معين، فلا يجوز اختراع الحوار. وإذا لم

نعرف عدد المشاركين بدقة، فلا يجوز تقديم رقم محدد. وإذا كانت دوافع شخصية تاريخية غير موثقة، فلا ينبغي تحويل التخمين إلى حقيقة نفسية.

وفي الوقت نفسه، فإن التحفظ العلمي لا يعني أن يتحول التاريخ إلى قائمة جافة من الوثائق. فالوثيقة تحتاج إلى تفسير، والتفسير يحتاج إلى سياق. والمطلوب ليس فقط أن نقول إن معركة وقعت في مكان معين، وإنما أن نفهم لماذا كان المكان مهماً، ولماذا اتخذت القيادة قراراً معيناً، وما الموارد المتاحة لها، وكيف كانت الدولة المقابلة تنظر إلى الموقف، وما النتائج التي ترتبت على القرار. لكن كل تفسير يجب أن يبقى مرتبطاً بالأدلة لا بالرغبة في صناعة رواية مكتملة.

وعندما نطبق هذا المنهج على ثورة آغري، تتغير صورة الثورة نفسها. فهي لم تعد مجرد سلسلة من المعارك بين الجيش التركي والمقاتلين الكورد، بل تصبح شبكة من العلاقات بين الدولة والمجتمع والقيادة والقبائل والتنظيم القومي والحدود والدول المجاورة والقوى الدولية والذاكرة. ويصبح الجبل جزءاً من الجغرافيا العسكرية والسياسية والاجتماعية في آن واحد، وتصبح الحدود الإيرانية عنصراً في الحرب والدبلوماسية معاً، وتصبح شهادة إحسان نوري جسراً بين الحدث والذاكرة، وتصبح وثائق خويون دليلاً على محاولة تحويل المقاومة إلى مشروع قومي، وتصبح الرواية المدنية مدخلاً لفهم الثمن الاجتماعي الذي دفعه المجتمع.

وهذا كله يقود إلى نتيجة أساسية: لا يمكن كتابة تاريخ آغري من مركز واحد.

إنها ثورة متعددة المراكز في مصادرها كما كانت متعددة المراكز في طبيعتها. ومن يكتبها من أرشيف الدولة وحده سيكتب جانباً مهماً من تاريخها، لكنه لن يكتب تاريخها كله. ومن يكتبها من الذاكرة القومية وحدها سيحفظ معنى المقاومة، لكنه قد يفقد بعض تفاصيلها وتعقيداتها. ومن يكتبها من شهادة قائد واحد سيقرب كثيراً من عقل القيادة، لكنه قد يبتعد عن تجارب القاعدة الاجتماعية. ومن يكتبها من الوثائق الدبلوماسية وحدها سيحصل على صورة خارجية للصراع، لكنه قد لا يرى الحياة اليومية في الجبل والقرية.

لذلك فإن المؤرخ الحقيقي لا يبحث عن مصدر واحد يمنحه الحقيقة، وإنما يبني شبكة من المصادر، ويتركها تتحاور وتتعارض وتصح بعضها بعضاً. وفي هذا الحوار لا تكون قيمة الاختلاف أقل من قيمة الاتفاق؛ لأن الاتفاق يثبت بعض الوقائع، بينما يكشف الاختلاف أحياناً حدود المعرفة نفسها، ويجبر الباحث على إعادة النظر في الفرضيات التي قد تبدو في البداية بديهية.

وفي النهاية، فإن مشكلة المصادر في تاريخ ثورة آغري ليست مشكلة تقنية يمكن حلها بمجرد العثور على عدد أكبر من الوثائق، وإنما هي مشكلة تتصل بطبيعة السلطة والذاكرة والهزيمة والانتصار. فالدولة المنتصرة احتفظت بمؤسساتها وقدرتها على إنتاج الوثيقة وحفظها، بينما تشتتت الحركة المهزومة بين الجبال والمنفى والذاكرة.

ولذلك فإن إعادة بناء تاريخ آغري تتطلب استعادة التوازن بين ما حفظته الدولة وما حفظته الذاكرة، بين الوثيقة الرسمية والشهادة الشخصية، بين التقرير العسكري والرواية المدنية، بين المصادر التركية والكوردية والإيرانية والأرمنية والأجنبية.

والمطلوب في النهاية ليس إنتاج رواية تنتصر فيها الذاكرة الكوردية على الذاكرة التركية، أو العكس، وإنما إنتاج تاريخ يستطيع أن يتجاوز منطق الانتصار والهزيمة في كتابة الحقيقة. فالهزيمة العسكرية لا تمنح الطرف المنتصر احتكار الماضي، كما أن عدالة القضية التي يؤمن بها أصحابها لا تعفيهم من النقد التاريخي. كلا الطرفين يجب أن يخضع للأداة نفسها: الوثيقة، والمقارنة، والسياق، والنقد، والقارئ.

وعندما يبلغ الباحث هذه المرحلة من التعامل مع المصادر، يصبح بإمكانه أن يقرأ آغري لا بوصفها أسطورة قومية ولا بوصفها «تمرداً» كما تصفها لغة الدولة، وإنما بوصفها واقعة تاريخية مركبة، لها أسبابها الاجتماعية والسياسية والقومية والعسكرية، ولها فاعلون متعددون، ولها نتائج تجاوزت حدود عام ١٩٣٠. ويصبح إحسان نوري شاهداً مهماً لا صاحب الكلمة الأخيرة، وتصبح خويون إطاراً سياسياً لا تفسيراً شاملاً لكل ما جرى، وتصبح الوثائق التركية مصدراً لا حكماً، والشهادة الشفوية ذاكرة لا بديلاً عن الوثيقة.

وهنا تحديداً يبدأ المؤرخ في الانتقال من جمع الروايات إلى صناعة المعرفة التاريخية. فالتاريخ لا يكتب عندما تترام الوثائق على مكتب الباحث، بل عندما يعرف كيف يضع كل وثيقة في مكانها، وكيف يزن كل شهادة بظروف إنتاجها، وكيف يفرق بين الحقيقة التي يمكن إثباتها والحقيقة التي لا تزال في دائرة الاحتمال، وكيف يعترف بالصمت عندما لا تتكلم المصادر.

ومن ثم فإن إعادة بناء تاريخ ثورة آغري هي، في جوهرها، محاولة لاستعادة حدث لم يصل إلينا في صورة واحدة. لقد وصل إلينا متشظياً: جزء منه في أرشيف الدولة، وجزء في المراسلات الدبلوماسية، وجزء في وثائق خويون، وجزء في شهادات القادة والمقاتلين، وجزء في ذاكرة السكان، وجزء في المنفى، وجزء في الدراسات التي حاولت بعد عقود أن تجمع هذه الشظايا. ومهمة الباحث ليست أن يخفي هذا التشتت، بل أن يجعله مرئياً، لأن الاعتراف بتعدد مصادر الحقيقة هو الخطوة الأولى نحو كتابة تاريخ أكثر صدقاً.

وفي هذا المعنى، فإن السؤال الحقيقي ليس فقط: «كيف نعرف ماذا حدث في آغري؟» وإنما أيضاً: «لماذا وصلتنا آغري بهذه الصورة التي وصلتنا بها؟ ومن امتلك القدرة على الكتابة؟ ومن فقد القدرة عليها؟ ومن حفظ وثائقه؟ ومن فقدها؟ ومن تحول من فاعل في التاريخ إلى شاهد عليه؟ ومن تحول من شاهد إلى رمز؟»

إن طرح هذه الأسئلة يكشف أن مشكلة المصادر ليست خارج تاريخ آغري، بل هي جزء منه. فالوثائق نفسها تحمل آثار الصراع الذي تصفه، وفقدان بعض الوثائق

هو أحد آثار الهزيمة، واستمرار الشهادة هو أحد آثار المنفى، وتحول الثورة إلى ذاكرة هو أحد آثار عدم انتهائها في الوعي السياسي. ولذلك فإن الباحث حين يعيد بناء تاريخ آغري لا يعيد ترتيب الوقائع فقط، وإنما يعيد أيضاً ترتيب الذاكرة التي خلفتها الوقائع.

ومن هنا تأتي القيمة الحقيقية للمنهج النقدي: ليس في أن يجعل الماضي واضحاً بصورة مصطنعة، وإنما في أن يوضح أين يكون الماضي واضحاً، وأين يكون ملتبساً، وأين يمكن إثباته، وأين يبقى مفتوحاً أمام البحث. فكلما كان الباحث أكثر صرامة في الاعتراف بحدود مصادره، كان أكثر قدرة على إنتاج تاريخ يستحق أن يبقى.

وهكذا لا تكون قوة تاريخ آغري في أن نعرف كل شيء عنها، فهذا غير ممكن، وإنما في أن نعرف بدقة ما نستطيع إثباته، وأن نميز ما نرجحه عما نعلمه، وأن نضع الشهادات المتعارضة في سياقها، وأن نترك للمستقبل مهمة اكتشاف ما قد تكشفه وثائق جديدة. فالتاريخ ليس باباً يغلقه الباحث بعد كتابة آخر صفحة، وإنما معرفة قابلة للمراجعة كلما ظهرت وثيقة جديدة أو شهادة جديدة أو قراءة أكثر قدرة على الربط بين الأدلة.

ولهذا فإن كتابة تاريخ ثورة آغري ينبغي أن تبقى مفتوحة على الأرشيفات التركية والإيرانية والأوروبية والكوردية والأرمنية، وعلى المذكرات الشخصية، وعلى الوثائق المحلية، وعلى التاريخ الشفوي، وعلى الدراسات الأكاديمية القديمة والحديثة. فكل وثيقة جديدة قد لا تغير الحدث نفسه، لكنها قد تغير فهمنا له، وقد تعيد توزيع المسؤوليات، أو تصحح تاريخاً، أو تكشف علاقة لم تكن معروفة، أو تضعف رواية ظلت سنوات طويلة تبدو راسخة.

وفي النهاية، فإن المؤرخ لا يملك الماضي، وإنما يحاول أن يقترب منه. وثورة آغري، أكثر من كثير من الأحداث الأخرى، تفرض على الباحث أن يمارس هذا الاقتراب بحذر، لأن بيننا وبينها جبالاً من الوثائق الناقصة، والذاكرة المتغيرة، والروايات المتنافسة، والسياسة التي لم تتوقف عن إعادة تفسيرها. ولذلك فإن أفضل تاريخ لآغري ليس التاريخ الذي يدعي امتلاك الحقيقة النهائية، بل التاريخ الذي يظل أميناً للدليل، صارماً في نقده، واسعاً في مصادره، شجاعاً في الاعتراف بما لا يعرفه، وقادراً على الاستماع إلى أصوات متعددة دون أن يفقد قدرته على الحكم بينها.

فبين الوثيقة والشهادة، وبين الأرشيف والذاكرة، وبين رواية الدولة ورواية الحركة، وبين الجبل والمنفى، لا نبحث عن الماضي كما أراد كل طرف أن يراه، وإنما نحاول الاقتراب من الماضي كما كان، بقدر ما تسمح به آثاره الباقية. وفي هذه المسافة تحديداً تبدأ الكتابة التاريخية الحقيقية لثورة آغري.

لكن الاعتراف بأهمية المصدر الأولي لا يعني، بأي حال، أنه أكثر صدقاً أو أكثر اقتراباً من الحقيقة التاريخية بالضرورة من المصدر الثانوي. فكون الوثيقة معاصرة للحدث،

أو صادرة عن أحد أطرافه، لا يمنحها حصانة من الخطأ أو الانحياز أو النقص. قد يكون المصدر الأولي شاهداً مباشراً على واقعة محددة، لكنه قد يكون في الوقت نفسه أسيراً لموقع صاحبه، ولمعلوماته المحدودة، ولغاياته السياسية أو العسكرية، وللظروف التي كتبت فيها الوثيقة. وقد تسجل قيادة عسكرية ما أرادت أن تسجله، أو ما كانت تظنه صحيحاً في لحظة معينة، دون أن تكون قادرة على رؤية الصورة الكاملة التي لا تظهر إلا بعد جمع الوثائق ومقارنتها.

وفي المقابل، يستطيع الباحث الذي يأتي بعد الحدث بعقود، إذا امتلك مجموعة واسعة ومتنوعة من المصادر، أن يرى من العلاقات والتناقضات ما لم يكن ممكناً لأحد المشاركين في الحدث أن يراه في حينه. فالمعاصر يعيش الحدث من داخله، أما المؤرخ فيستطيع أن ينظر إليه من مسافة زمنية تسمح له بمقارنة الوثائق المتزامنة، ومذكرات المشاركين، والمراسلات الدبلوماسية، والتقارير العسكرية، والوثائق الإدارية، وشهادات السكان، ثم وضع كل ذلك في سياقه السياسي والإقليمي والدولي. ومن هنا لا تكمن قيمة المصدر الأولي في كونه «الحقيقة»، بل في كونه جزءاً من الأدلة التي ينبغي إخضاعها للنقد والمقارنة والتحليل.

ولهذا لا ينبغي للدراسة التاريخية الحديثة أن تحل محل الوثائق الأصلية، كما لا ينبغي للباحث أن يتعامل مع الدراسات السابقة باعتبارها نهاية البحث. إن وظيفة الدراسة الحديثة، في أفضل صورها، هي أن تساعد على الوصول إلى الوثائق، وأن تكشف ما فيها من إشكالات، وأن تضعها ضمن سياقها، وأن تقارن بينها، وأن تشير إلى مواطن التناقض أو النقص التي قد لا تظهر عند قراءة وثيقة منفردة. فالدراسة التاريخية ليست بديلاً عن الأرشيف، وإنما هي وسيلة لتعليم الباحث كيف يقرأ الأرشيف.

وتكتسب مذكرات إحسان نوري وشهاداته اللاحقة أهمية خاصة في هذا السياق، لأنها تتيح الاقتراب من الثورة من داخل التجربة القيادية نفسها، وتكشف شيئاً من الطريقة التي فهم بها أحد أبرز قادتها طبيعة الصراع، وأهدافه، وإمكاناته، ومشكلاته، ومسار هزيمته. غير أن أهمية هذه المذكرات لا تعني تحويلها إلى أرشيف شامل للثورة أو إلى رواية نهائية لا تقبل المراجعة. فهي، قبل كل شيء، شهادة شخصية كتبها صاحبها من موقع محدد، وبعد مسافة زمنية عن الأحداث، وفي ظروف سياسية ونفسية وفكرية تختلف عن الظروف التي عاش فيها الثورة نفسها.

وقد تختلف ذاكرة القائد عن الوثيقة العسكرية، كما قد تختلف رواية القائد عن رواية مقاتل آخر شارك في المعارك نفسها، وقد تتباين شهادات السكان المحليين عن شهادات العسكريين، وقد تتغير بعض التفاصيل في المذكرات التي تكتب بعد سنوات طويلة من انتهاء الأحداث. وهذا أمر لا ينتقص بالضرورة من قيمة الشهادة، بل يحدد طبيعتها. فالمذكرات لا تقدم لنا الوقائع فقط، وإنما تكشف أيضاً كيف فهم صاحبها تلك الوقائع، وكيف أعاد ترتيبها في ذاكرته، وكيف فسر قراراته وقرارات

الآخرين، وكيف نظر إلى أسباب النجاح والفشل بعد أن أصبح قادراً على رؤية النتائج التي لم تكن معروفة له لحظة اتخاذ القرار.

ومن هنا فإن قيمة مذكرات إحسان نوري لا تكمن فقط في المعلومات التي تقدمها عن ثورة أغري، وإنما في كونها تكشف أيضاً عملية إعادة تفسير التجربة بعد انتهائها. فالقائد الذي يكتب بعد الهزيمة لا يستعيد الماضي بصورة محايدة؛ إنه يستعيده من موقع رجل عاش التجربة ثم خرج منها، وحمل ذاكرة المعركة إلى سنوات طويلة من المنفى. ولذلك تصبح الذاكرة نفسها مادة تاريخية ينبغي دراستها، لا مجرد وعاء للمعلومات.

وهنا تظهر ضرورة التمييز بين سؤالين يبدو أحدهما قريباً من الآخر، لكنه يختلف عنه منهجياً اختلافاً عميقاً: ماذا حدث فعلاً؟ وكيف تذكر المشاركون ما حدث؟ السؤال الأول ينتمي إلى مجال إعادة بناء الوقائع التاريخية، بينما ينتمي الثاني إلى تاريخ الذاكرة السياسية والاجتماعية. وقد لا تتطابق الإجابة عن السؤالين، وهذا الاختلاف ليس عيباً ينبغي إخفاؤه، بل ظاهرة تاريخية تستحق التفسير. فقد يختلف الناس في تذكر الحدث لأنهم عاشوه من مواقع مختلفة، أو لأن مصالحهم ومواقفهم السياسية كانت مختلفة، أو لأن الزمن أعاد تشكيل فهمهم له، أو لأن الهزيمة والانتصار يغيران الطريقة التي ينظر بها الإنسان إلى الماضي.

وعندما يجمع الباحث بين تاريخ الحدث وتاريخ الذاكرة، يصبح قادراً على فهم التحول الذي طرأ على صورة أغري بعد عام ١٩٣٠. فالثورة لم تبقى مجرد حملة عسكرية انتهت في الجبل، وإنما تحولت تدريجياً إلى تجربة سياسية وقومية ورمزية، وأصبح الجبل نفسه يحمل معنى يتجاوز وظيفته العسكرية. ومن هنا فإن دراسة الذاكرة لا تأتي في نهاية تاريخ أغري بوصفها ملحقاً ثقافياً، وإنما تدخل في صميم فهم المكانة التي اكتسبتها الثورة في الوعي الكوردي بعد هزيمتها.

وتزداد صعوبة إعادة بناء هذا التاريخ عندما تنتقل إلى مشكلة اللغة والترجمة. فتاريخ أغري موزع بين لغات متعددة، من التركية والكوردية إلى الأرمنية والفارسية والفرنسية والإنجليزية، وكل لغة تحمل معها سياقها السياسي والثقافي الخاص، بل وتحمل أحياناً تصوراً مختلفاً للحدث نفسه. ولا يمكن التعامل مع الترجمة باعتبارها عملية تقنية محايدة تماماً، لأن نقل المصطلح من لغة إلى أخرى قد ينقل معه معنى جديداً أو يفقد جزءاً من دلالاته الأصلية.

وقد تحمل كلمة واحدة في النص الأصلي معنى سياسياً أو قانونياً أو عسكرياً محدداً لا يظهر بصورة كاملة عند ترجمتها إلى العربية. ولذلك فإن الباحث المتخصص في تاريخ أغري ينبغي له، كلما كان ذلك ممكناً، أن يعود إلى النص الأصلي، خصوصاً عندما يكون المصطلح نفسه جزءاً من الحجة التاريخية. فالفرق بين «الثورة» و«التمرد»، وبين «الاستقلال» و«الحكم الذاتي»، وبين «الأمة» و«الجماعة»،

وبين «الإقليم» و«الدولة»، ليس فرقاً لغوياً محضاً، وإنما قد يكون فرقاً في تفسير طبيعة المشروع السياسي ذاته.

وهذه المسألة تكتسب أهمية استثنائية عند دراسة مفاهيم مثل الاستقلال، والحكم الذاتي، والثورة، والتمرد، والجمهورية، والأمة، والإقليم. فالمصدر الذي يستخدم أحد هذه المصطلحات لا ينبغي أن يقرأ بصورة آلية وفق المعنى الذي اكتسبه المصطلح في الفكر السياسي المعاصر. فقد تكون الكلمة قد استخدمت في سياق تاريخي مختلف، وبمضمون سياسي مختلف، وقد يكون نقلها إلى العربية دون فحص سياقها قد أدى إلى إسقاط مفهوم متأخر على وثيقة أقدم.

وتظهر هذه المشكلة بصورة واضحة في مسألة «جمهورية آغري». فمجرد ورود كلمة «جمهورية» في مصدر من المصادر لا يسمح للباحث بأن يستنتج مباشرة أن آغري كانت دولة مكتملة بالمعنى الذي تعنيه الدولة الحديثة أو أنها امتلكت جميع مقومات السيادة وفق معايير القانون الدولي المعاصر. وإنما ينبغي أن يتحول المصطلح نفسه إلى موضوع للتحقيق التاريخي: ماذا قصد أصحاب المشروع عندما استخدموا هذه التسمية؟ هل كان هناك إعلان سياسي واضح؟ هل نشأت إدارة فعلية؟ ما مدى السيطرة على الأرض والسكان؟ هل وجدت مؤسسات سياسية أو إدارية مستقرة؟ هل كان هناك جهاز مالي أو عسكري منظم؟ ما طبيعة السلطة التي مارستها القيادة؟ وهل حصل المشروع على أي شكل من أشكال الاعتراف الخارجي؟ وكيف تعاملت الدول المجاورة والقوى الدولية مع هذا الإعلان أو المشروع؟

بهذه الطريقة يصبح مفهوم «جمهورية آغري» سؤالاً تاريخياً يحتاج إلى إثبات وتحليل، بدل أن يتحول إلى حكم مسبق يفرض على الوثائق ما ينبغي أن تقوله. وهذا هو الفارق بين الباحث الذي يستخدم المصطلح، والباحث الذي يفحص تاريخ المصطلح نفسه.

ومن هنا يتضح أن مشكلة المصادر في تاريخ آغري ليست مشكلة كمية فحسب، أي مشكلة نقص عدد الوثائق أو ضياع بعضها، وإنما هي مشكلة نوعية تتعلق بطبيعة الوثائق ومواقع إنتاجها وأهدافها واللغة التي كتبت بها والجمهور الذي وجهت إليه. فزيادة عدد الوثائق لا تعني تلقائياً زيادة المعرفة إذا كانت جميعها تنتمي إلى المصدر السياسي نفسه، أو تعيد إنتاج الرواية ذاتها، أو تنقل المعلومات عن بعضها البعض.

إننا لا نحتاج فقط إلى مزيد من الوثائق، وإنما نحتاج قبل ذلك إلى معرفة كيف نقرأ الوثيقة الموجودة، ومن كتبها، ولماذا كتبها، ولمن كانت موجهة، ومتى كتبت، وما المعلومات التي كان صاحبها قادراً على معرفتها، وما الذي كان من مصلحته إخفاؤه أو تضخيمه أو التقليل من شأنه. فالوثيقة التي تنتزع من سياقها قد تصبح مضللة، بينما يمكن للوثيقة نفسها، إذا وُضعت في سياقها وقورنت بوثائق أخرى، أن تتحول إلى مفتاح لفهم جانب كامل من الحدث.

ولهذا فإن إعادة بناء تاريخ ثورة آغري تتطلب عملاً أرشيفياً يتجاوز حدود أرشيف واحد أو دولة واحدة. ينبغي أن يمتد البحث إلى الأرشيفات التركية، والوثائق الإيرانية، والمراسلات والتقارير الدبلوماسية البريطانية والفرنسية، والمواد السوفيتية المتاحة، والمصادر الأرمنية، ووثائق خويون ومراسلاتها، وكتابات إحسان نوري وشهادته، والمذكرات المحلية، والروايات الشفوية، ثم الدراسات الأكاديمية التي تناولت الحركة القومية الكوردية وتاريخ المنطقة في تلك المرحلة.

ولا تكمن قيمة هذا الجمع في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الوثائق، وإنما في بناء شبكة مترابطة من الأدلة. فقد تخبرنا وثيقة عن حركة قوة عسكرية، بينما تكشف وثيقة أخرى الدافع السياسي وراء تلك الحركة، وتوضح وثيقة ثالثة كيف قرأت الدولة التركية الحدث وردت عليه، وتكشف شهادة محلية ما تركته العملية العسكرية من آثار على السكان، بينما يمكن لتقرير دبلوماسي أجنبي أن يوضح كيف قرأت دولة أخرى التطورات وما إذا كانت مستعدة للتدخل أو الامتناع عنه. وعندما تقاطع هذه المستويات المختلفة، يبدأ الحدث في الخروج من صورته الجزئية ليظهر بوصفه شبكة من العلاقات والقرارات والمصالح وردود الأفعال.

ولهذا فإن ثورة آغري تحتاج إلى أن تكتب من أكثر من أرشيف، ومن أكثر من لغة، ومن أكثر من ذاكرة، ومن أكثر من زاوية سياسية. فالرواية التركية ضرورية لأنها تكشف رؤية الدولة وأجهزتها العسكرية والإدارية والأمنية، لكنها ليست كافية وحدها. والرواية الكوردية ضرورية لأنها تكشف أهداف الحركة وتجربة قادتها ومقاتليها، لكنها ليست كافية وحدها. والمصادر الأرمنية مهمة لفهم البيئة الحدودية والتفاعلات التاريخية والاجتماعية في المنطقة، لكنها لا تكفي وحدها. والمصادر الإيرانية ضرورية لفهم قضية الحدود والحسابات الإيرانية والعلاقة مع تركيا، لكنها أيضاً لا تستطيع بمفردها تفسير الثورة. أما التقارير البريطانية والفرنسية والسوفيتية، فهي تقدم زاوية خارجية ثمينة، لكنها ليست محايدة بالمعنى المطلق، لأنها صدرت عن دول كانت لها مصالحها وحساباتها الخاصة في المنطقة.

وحتى شهادات قادة الثورة أنفسهم لا يمكن أن تكون المصدر الوحيد لإعادة بناء تاريخها. فكل شهادة تضيء جانباً وتترك جوانب أخرى في الظل، وكل ذاكرة تحمل موقع صاحبها وتجربته وحدود رؤيته. ولذلك لا ينبغي للباحث أن يبحث عن مصدر واحد يمنحه «الحقيقة الكاملة»، لأن هذا المصدر لا وجود له في التاريخ المعقد. الحقيقة التاريخية لا تسكن عادة في وثيقة واحدة، وإنما تتشكل تدريجياً من خلال مقارنة الوثائق، وفحص التناقضات، وتحديد درجات الوثوق، ومعرفة ما تؤكده الأدلة وما ترجمه وما تتركه مفتوحاً أمام الاحتمال.

وهنا ينبغي أن يلتزم هذا الكتاب بالفصل بين ثلاثة مستويات من المعرفة التاريخية: ما تثبتته الوثائق بصورة قوية ويمكن الاعتماد عليه بدرجة عالية؛ وما ترجمه مجموعة من المصادر المختلفة والمتقاطعة دون أن تصل إلى درجة اليقين الكامل؛ وما يبقى

موضع خلاف بين الروايات أو يحتاج إلى أدلة جديدة. وهذا الفصل ليس علامة على ضعف البحث، بل هو من أهم علامات الكتابة التاريخية الرصينة، لأن الباحث الجاد لا يحول الاحتمال إلى حقيقة لمجرد أنه يحتاج إلى رواية مكتملة.

فالتاريخ لا يحتاج إلى يقين مصطنع، وإنما يحتاج إلى أمانة في التعامل مع الأدلة. وقد تكون عبارة «لا نعرف على وجه اليقين» أكثر علمية من حكم قاطع لا تسنده الوثائق. فهناك فرق جوهري بين ما نعرفه، وما نرجحه، وما نستنتجه، وما ننقله من روايات، وما نرغب في أن يكون قد حدث. وكلما استطاع الباحث أن يحافظ على هذه الحدود، أصبح أكثر قدرة على كتابة تاريخ لا يخضع لرغبة الرواية السياسية في إنتاج اليقين.

وبناءً على ذلك، فإن إعادة كتابة تاريخ ثورة آغري لا يمكن أن تكون مجرد إعادة سرد للمعارك بين القوات التركية والمقاتلين الكورد، ولا مجرد تعداد لأسماء القادة ومواقع الاشتباك وتواريخ الحملات العسكرية. إنها محاولة لإعادة بناء عالم كامل من العلاقات السياسية والعسكرية والاجتماعية والدبلوماسية التي أحاطت بالثورة وصاغت إمكاناتها وحدودها. إنها دراسة للدولة التي واجهتها الحركة، وللمشروع القومي الذي حاولت بلورته، وللقيادة التي سعت إلى تحويل المقاومة إلى فعل سياسي منظم، وللحدود التي وفرت للمقاتلين مجاًلاً للحركة وفي الوقت نفسه فرضت عليهم قيوداً استراتيجية، وللدول المجاورة التي أثرت مواقفها في مسار الثورة، وللمجتمع الذي تحمل نتائج الحرب، وللشخصيات التي صنعت قراراتها، وللذاكرة التي حفظت صورتها بعد سقوطها العسكري.

وعند هذه النقطة تصبح مشكلة المصادر نفسها جزءاً من تاريخ الثورة، لا مجرد مشكلة تقنية تواجه الباحث. فغياب بعض الوثائق، وتشتت بعضها، وضياح قسم من المواد، واختلاف الروايات، وهيمنة رواية الدولة في بعض المجالات، وظهور رواية قومية مقابلة، كلها عوامل أثرت في الطريقة التي وصل بها تاريخ آغري إلى الأجيال اللاحقة. إن صورة الحدث التي نملكها اليوم ليست نسخة مباشرة عن الحدث نفسه، وإنما هي نتيجة لمسار طويل من التسجيل والحذف والنقل والتفسير والذاكرة والنسيان.

ولهذا فإن مهمة الباحث لا تقتصر على معرفة ما تقوله المصادر، بل تتجاوز ذلك إلى معرفة لماذا تقول ما تقوله. من الذي كتب؟ وفي أي ظرف؟ ولأي غرض؟ وما الذي كان يستطيع أن يعرفه؟ وما الذي لم يكن قادراً على رؤيته؟ وما الذي قد يكون أخفاه أو بالغ فيه؟ ومن المستفيد من الرواية التي قدمها؟ وما الذي تكشفه الرواية بصورة مباشرة، وما الذي يمكن استنتاجه منها بصورة غير مباشرة، وما الذي يتجاوز قدرتها على الإثبات؟

بهذه المنهجية فقط يمكن الانتقال من تاريخ آغري بوصفه رواية سياسية متنازعةً عليها إلى تاريخ آغري بوصفه موضوعاً للبحث العلمي. فالتاريخ العلمي لا يعني إلغاء

تعدد الأصوات، بل وضع هذه الأصوات في مواقعها الصحيحة؛ ولا يعني إلغاء الذاكرة، بل التمييز بينها وبين الوثيقة؛ ولا يعني رفض الشهادة الشخصية، بل معرفة حدودها وقيمتها؛ ولا يعني الانحياز إلى رواية على حساب أخرى، بل اختبار الروايات جميعاً وفق قوة الأدلة التي تستند إليها.

وعندما نطبق هذا المبدأ على ثورة آغري، فإننا لا نبحت عن رواية ترضي طرفاً سياسياً، ولا عن صياغة تبرئ طرفاً وتدين آخر، وإنما نحاول أن نعيد بناء الحدث كما أمكن أن يكون في زمنه، مع الاعتراف بما بقي مجهولاً أو مختلفاً عليه. فالغاية ليست إنتاج تاريخ بلا خلاف، لأن التاريخ لا يعمل بهذه الطريقة، وإنما إنتاج تاريخ تكون فيه الخلافات نفسها محددة، ومصادرها معروفة، وحدود المعرفة واضحة.

ومن هنا فإن ثورة آغري ينبغي أن تفهم في سياقها التاريخي الخاص: مشروعاً سياسياً وعسكرياً نشأ في مرحلة انتقالية عميقة بين انهيار النظام الإمبراطوري العثماني وصعود الدولة القومية التركية، وتحرك داخل جغرافيا حدودية شديدة التعقيد، وتداخلت فيه الاعتبارات القومية والعسكرية والاجتماعية والقبلية والدينية والدبلوماسية، وواجه اختلالاً كبيراً في ميزان القوة، كما تأثر بمواقف إيران والقوى الدولية وبحدود الدعم الخارجي الممكن، ثم انتهى عسكرياً في عام ١٩٣٠، دون أن ينتهي أثره السياسي والرمزي.

وهنا تحديداً تتضح الوظيفة الحقيقية للمصادر. إنها لا تعيدها فقط إلى ما جرى في ساحات القتال، وإنما تسمح لنا بإعادة تركيب العالم الذي جعل آغري ممكنة، ثم جعل استمرارها صعباً، ثم جعل هزيمتها ممكنة، وأخيراً جعل ذاكرتها قابلة للبقاء. فالوثيقة العسكرية تساعدنا على فهم المعركة، والوثيقة السياسية تساعدنا على فهم الهدف، والمراسلات الدبلوماسية تكشف البيئة الدولية، والشهادة المحلية تكشف أثر الحرب في المجتمع، والمذكرات تكشف ذاكرة القادة، والدراسة الحديثة تساعد على جمع هذه المستويات داخل تفسير تاريخي أوسع.

ومن ثم فإن مهمة المصادر ليست أن تمنحنا رواية جاهزة عن آغري، بل أن تمنحنا الأدوات التي تمكننا من إعادة بنائها. نبدأ من الذاكرة، فنعود إلى الوثيقة؛ ومن الوثيقة ننقل إلى المقارنة؛ ومن المقارنة نصل إلى التفسير؛ ومن التفسير نقرب من فهم أكثر دقة للحدث. وبين هذه المراحل كلها ينبغي أن يبقى الباحث يقظاً أمام خطرين متعاكسين: خطر الرواية الرسمية حين تتحول إلى حقيقة وحيدة، وخطر الرواية القومية حين تتحول إلى حقيقة مكتملة لا تقبل النقد.

وبهذا المعنى، فإن إعادة بناء تاريخ ثورة آغري ليست مجرد بحث في ماضي انتهى، وإنما هي أيضاً بحث في الطريقة التي يصنع بها التاريخ نفسه: من يكتب، ومن يشهد، ومن يصمت، ومن يملك الأرشيف، ومن يفقد وثائقه، ومن ينجو بذاكرته إلى المنفى، ومن تتحول شهادته بعد عقود إلى جزء من الذاكرة الجماعية. وفي هذه المساحة

بين الوثيقة والذاكرة، وبين الأرشيف والشهادة، وبين الحدث وتفسيره، تتشكل الصورة التي نعرفها اليوم عن آغري.

ولهذا فإن مشكلة المصادر ليست فصلاً هامشياً في دراسة الثورة، بل هي أحد مفاتيح فهمها. فكلما كانت الوثائق متعارضة، أصبحت المقارنة أكثر ضرورة؛ وكلما كانت بعض الأصوات غائبة، أصبح الصمت نفسه سؤالاً تاريخياً؛ وكلما طغت رواية طرف واحد، ازدادت الحاجة إلى البحث عن المصادر التي تسمح بتوسيع مجال الرؤية.

وفي النهاية، لا يستطيع الباحث أن يعيد الماضي كما كان تماماً، لأن الماضي لا يعود بوصفه حاضراً كاملاً، وإنما يمكنه أن يعيد بناءه بأكبر قدر ممكن من الدقة وفق ما تسمح به الأدلة المتاحة. وهذه الحدود ليست عيباً في المعرفة التاريخية، بل هي جزء من طبيعتها. فالتاريخ الرصين لا يدعي امتلاك الماضي، وإنما يحاول الاقتراب منه.

ومن هنا تبدأ القيمة الحقيقية لمصادر ثورة آغري: أن تعيدنا من الذاكرة إلى التاريخ، ومن الرواية إلى الوثيقة، ومن الوثيقة إلى المقارنة، ومن المقارنة إلى النقد، ومن النقد إلى فهم أكثر عمقاً وتعقيداً للثورة؛ لا بوصفها مجرد انتفاضة عسكرية انتهت بالهزيمة، ولا بوصفها أسطورة قومية مكتملة، ولا بوصفها مجرد تمرد في سجلات الدولة، وإنما بوصفها تجربة تاريخية مركبة تكشف مرحلة حاسمة من تطور المشروع القومي الكوردي، وتكشف في الوقت نفسه حدود ذلك المشروع وإمكاناته وتناقضاته في بيئة إقليمية ودولية لم تكن تسمح بسهولة بتحويل الفكرة القومية إلى دولة.

وهنا تصبح المصادر، في معناها الأعمق، أكثر من أدوات لجمع المعلومات؛ إنها الوسيلة التي نستطيع من خلالها أن نفهم كيف ولدت آغري، وكيف قاتلت، ولماذا هزمت، وكيف تذكرتها الأجيال، وكيف انتقلت من الجبل إلى المنفى، ومن المنفى إلى الشهادة، ومن الشهادة إلى الذاكرة، ومن الذاكرة إلى التاريخ.

1. Ihsan Nouri Pasha, La Révolte de l'Agri-Dagh, « Ararat » (1927-1930), Genève: Éditions Kurdes, 1986.
 2. Wadie Jwaideh, The Kurdish Nationalist Movement: Its Origins and Development, Syracuse University, Ph.D. Dissertation, 1960.
 3. Basil Nikitine, Les Kurdes: Étude sociologique et historique, Paris: Imprimerie Nationale, 1956.
 4. Arshak Safrastian, Kurds and Kurdistan, London: Harvill Press, 1948.
 5. Hassan Arfa, The Kurds: An Historical and Political Study, London: Oxford University Press, 1966.
 6. Robert Olson, The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925, Austin: University of Texas Press, 1989.
 7. Martin van Bruinessen, Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan, London: Zed Books, 1992.
 8. David McDowall, A Modern History of the Kurds, London: I.B. Tauris, 1996.
- Pierre Rondot, « La révolte de l'Agri-Dagh, "Ararat" (1927-1930) », Revue Défense Nationale, no. 473, février 1987, pp. 185-186.

الثامن والعشرون: لماذا بقيت آغري حاضرة؟

لم تبق ثورة آغري حاضرة في الذاكرة السياسية الكوردية لمجرد أنها كانت واحدة من أطول وأشد المواجهات المسلحة التي شهدتها السنوات الأولى من عمر الجمهورية التركية، ولا بسبب اتساع العمليات العسكرية التي دارت في منطقة جبلية فرضت على الطرفين شروطاً قاسية ومعقدة للحرب، وإنما لأن دلالتها التاريخية تجاوزت حدود المعارك التي انتهت عسكرياً عام ١٩٣٠. فقد خرجت آغري، مع مرور الزمن، من كونها واقعة عسكرية محددة في مكان وزمان معينين لتصبح واحدة من التجارب التي يمكن من خلالها قراءة التحول العميق الذي كان يجري داخل الحركة القومية الكوردية خلال العقود الأولى من القرن العشرين، حين بدأت قطاعات من النخب والقوى السياسية الكوردية تعيد النظر في طبيعة المقاومة نفسها، وفي مصادر القوة التي تحتاج إليها، وفي العلاقة بين الانتفاضة المحلية والمشروع القومي، وبين القيادة التقليدية والتنظيم السياسي، وبين السيطرة على الأرض وإقامة كيان سياسي قادر على الاستمرار.

ولهذا فإن بقاء آغري في الذاكرة لا يمكن تفسيره بنتيجة الحرب وحدها. فالمعارك تنتهي، والجيوش تنسحب، والقيادات تتفرق، والحدود تتغير، وقد تختفي أحداث كثيرة من الذاكرة الجماعية رغم حجم الخسائر التي خلفتها، إذا لم ترتبط بفكرة تتجاوز لحظة وقوعها. أما آغري فقد ارتبطت، في الوعي السياسي الكوردي، بمحاولة الانتقال من المقاومة باعتبارها فعلاً محلياً مؤقتاً إلى المقاومة باعتبارها جزءاً من تصور سياسي أوسع لمستقبل الكورد. ولهذا لم تعد الجبال في هذه التجربة مجرد ملجأ عسكري أو موقع مناسب لحرب العصابات، بل تحولت تدريجياً إلى فضاء سياسي ورمزي ارتبط بفكرة الأرض والوجود والسلطة وإمكان بناء كيان سياسي كوردي.

وهنا تكمن إحدى أهم دلالات آغري في التاريخ الكوردي الحديث. فقد كانت الحركة الكوردية قد راكمت قبلاً تجارب عديدة من الانتفاض والمواجهة مع السلطة المركزية، إلا أن هذه التجارب لم تكن جميعها متطابقة في أهدافها أو في طبيعة القوى التي حملتها. فقد نشأت انتفاضات كثيرة في ظروف محلية محددة، وكان الدافع إليها في أحيان مختلفة التدخل المركزي في شؤون المناطق الكوردية، أو محاولة نزع نفوذ الزعامات المحلية، أو فرض ترتيبات إدارية جديدة، أو القيام بعمليات عسكرية وأمنية، أو مقاومة سياسات رأت فيها القوى المحلية تهديداً لمكانتها أو وجودها. وكانت الاعتبارات الدينية والعشائرية والاجتماعية حاضرة بقوة في عدد من هذه التجارب، إلى جانب العناصر القومية التي لم تكن غائبة بالضرورة، لكنها لم تكن دائماً قد تحولت إلى برنامج سياسي متكامل حول الدولة والأمة والسيادة والحدود.

أما في آغري فقد ظهر بوضوح أكبر اتجاه يريد أن يمنح المقاومة إطاراً قومياً يتجاوز حدود المنطقة التي تدور فيها المعارك. لم تعد القضية مرتبطة بالجبل وحده، ولا

بالمجتمعات المحلية المحيطة به وحدها، وإنما أصبحت جزءاً من تصور يرى أن المشكلة الكوردية ذات طبيعة أوسع من النزاع المحلي بين جماعة مسلحة وسلطة مركزية. وقد ارتبط هذا الاتجاه بخوبون بوصفها إطاراً سياسياً قومياً، وإحسان نوري بوصفه قائداً عسكرياً برز في سياق مختلف عن نمط القيادة التقليدية، وبخطاب سياسي بدأ يمنح مفاهيم الأمة والوطن والاستقلال والكيان السياسي حضوراً أكبر في صياغة أهداف الحركة.

ومن هنا يمكن النظر إلى آغري باعتبارها مرحلة انتقالية ذات أهمية استثنائية في تاريخ القومية الكوردية: لم تعد المقاومة مجرد رد فعل على إجراءات الدولة، وإنما بدأت تتحول إلى أداة ضمن مشروع يريد أن يطرح سؤال المستقبل السياسي للكورد. وهذه النقطة لا ينبغي أن تفهم على أنها تحول مكتمل أو قطيعة نهائية مع الماضي، لأن آغري نفسها كانت تحمل في داخلها بقايا العالم السياسي والاجتماعي الذي خرجت منه. ولذلك فإن أهميتها لا تكمن في أنها مثلت نموذجاً حديثاً مكتملاً، وإنما في أنها كشفت بوضوح التوتر بين نموذجين تاريخيين كانا يلتقيان ويتصارعان داخل التجربة نفسها.

ففي آغري اجتمعت القومية الحديثة بالبنية العشائرية، وتداخل التنظيم السياسي مع علاقات اجتماعية تقليدية، واجتمعت القيادة العسكرية التي تحتاج إلى الانضباط والتسلسل القيادي مع أنماط تعبئة محلية تقوم على الولاء الشخصي والاجتماعي، كما اجتمعت فكرة الاستقلال أو الكيان السياسي الكوردي مع واقع اقتصادي وعسكري محدود، واجتمع الطموح إلى تجاوز الحدود التي قسمت المجال الكوردي مع واقع سياسي كانت فيه تلك الحدود محمية بجيوش وإدارات وأجهزة أمنية تابعة لدول أصبحت أكثر قدرة على فرض سلطتها المركزية.

وهذه التناقضات ليست عيوباً طارئة في تجربة آغري، وإنما هي جزء من حقيقتها التاريخية. فالمجتمعات لا تنتقل من نظام سياسي واجتماعي إلى آخر بقرار واحد، والحركات القومية لا تولد في فراغ مؤسسي، وإنما تظهر عادة داخل مجتمعات تحمل في الوقت نفسه آثار البنى القديمة ومفردات العالم السياسي الجديد. ولهذا يمكن أن نجد في الحركة الواحدة خطاباً قومياً حديثاً إلى جانب علاقات قبلية، ومشروعاً سياسياً يتحدث عن الأمة إلى جانب وسائل تعبئة تقوم على الروابط المحلية، وقيادة عسكرية ذات تصور حديث للحرب تعمل داخل مجتمع لم تتشكل فيه بعد مؤسسات سياسية واقتصادية قادرة على دعم دولة حديثة.

وهذا بالضبط ما يجعل آغري تجربة تاريخية أكثر تعقيداً من أن تختصر في ثنائية النجاح والفشل. فالثورة لم تفشل لأنها كانت بلا مشروع، ولم تنجح لمجرد أنها استطاعت الصمود سنوات عدة. لقد حملت مشروعاً سياسياً حقيقياً، لكنها حاولت تحقيقه في بيئة لم تكن متوازنة لصالحها. واجهت دولة كانت تعمل على توطيد مؤسساتها المركزية وبناء جيش قادر على الانتشار في المناطق النائية، وتمتلك موارد

إدارية ومالية ولوجستية تفوق بكثير ما كان متاحاً للحركة الكوردية. كما عملت الثورة في منطقة حدودية تتقاطع فيها الحسابات التركية والإيرانية، بينما كان الدعم الخارجي المحتمل محكوماً بمصالح الدول الكبرى وحساباتها الإقليمية، وليس باعتبارات العدالة القومية وحدها.

ومن هنا تظهر أهمية فهم الدولة التركية في سياق آغري. فالصراع لم يكن مجرد مواجهة بين جيش حكومي ومقاتلين في الجبال، بل كان جزءاً من عملية أوسع كانت الدولة الجديدة من خلالها تحاول تثبيت سلطتها على المجال الذي ورثته عن الإمبراطورية العثمانية، وإعادة تنظيم المجتمع وفق تصور مركزي للدولة والهوية والمواطنة. ولذلك أصبحت المناطق الكوردية جزءاً من معركة أوسع حول طبيعة الدولة نفسها: هل يمكن أن تبقى التعددية القومية والاجتماعية التي عرفتها مناطق الأناضول والشرق ضمن صيغة سياسية مركزية جديدة، أم أن بناء الدولة القومية سيقتضي إخضاع هذه التعددية لإطار واحد من الهوية والسلطة والإدارة؟

في هذا السياق لا يمكن فهم بقاء آغري في الذاكرة بمعزل عن قضية الهوية. فقد ارتبطت الثورة بتجربة عاش فيها الكورد صراعاً ليس فقط على السيطرة على الأرض، وإنما على تعريف من يملك الحق في تمثيل السكان، ومن يحدد طبيعة السلطة في المنطقة، ومن يملك الحق في صياغة مستقبلها السياسي. ولهذا أصبح الجبل في الذاكرة الكوردية أكثر من مكان للقتال؛ أصبح صورة مكثفة للصراع على الأرض والهوية والوجود السياسي.

ومن هنا أيضاً تأتي أهمية خويون. فخويون لم تكن مجرد تنظيم لتقديم الدعم للمقاتلين في الجبال، وإن كان هذا الدور جزءاً من نشاطها، وإنما مثلت محاولة لإنشاء إطار سياسي قومي يتجاوز حدود الانتفاضة المحلية. فقد كانت الفكرة الأساسية تتجه نحو بناء شبكة تستطيع أن تربط بين القوى الكوردية المختلفة، وأن تمنح العمل المسلح سنداً سياسياً، وأن تقدم القضية الكوردية إلى الخارج بوصفها قضية قومية ذات مضمون سياسي، وأن تبحث عن علاقات مع القوى الإقليمية والدولية التي يمكن أن تؤثر في ميزان الصراع.

وهذا يمثل تحولاً جوهرياً في التفكير السياسي. فالانتفاضة المحلية يمكن أن تعتمد بدرجة كبيرة على قوة المجتمع المحيط بها، وعلى التضاريس، وعلى تعبئة مؤقتة تقوم حول شخصية قيادية أو قضية محددة. أما المشروع القومي فيحتاج إلى شيء مختلف: يحتاج إلى تنظيم، وإلى خطاب سياسي، وإلى وسائل اتصال، وإلى قيادة قادرة على التفاوض، وإلى تصور للعلاقات الخارجية، وإلى قدرة على تحويل القوة العسكرية إلى قوة سياسية. ولذلك كانت خويون، بصرف النظر عن حدود نجاحها، تعبيراً عن وعي متزايد بأن السلاح وحده لا يكفي لصناعة مستقبل سياسي.

فالجيش يستطيع أن يسيطر على جبل، لكنه لا يستطيع وحده أن يؤسس شرعية سياسية. والمقاتلون يستطيعون إطالة أمد الحرب، لكنهم لا يستطيعون بمفردهم

بناء إدارة أو اقتصاد أو علاقات خارجية أو مؤسسات تستمر بعد انتهاء المعارك. والقضية القومية لا تتحول إلى مشروع سياسي لمجرد امتلاكها قاعدة اجتماعية أو قوة مسلحة، وإنما تحتاج إلى مؤسسة قادرة على تحويل الشعور القومي إلى تنظيم، والتنظيم إلى برنامج، والبرنامج إلى قدرة سياسية.

وهنا كانت تجربة أغري تحمل سؤالاً يتجاوزها: هل يستطيع الكورد بناء حركة سياسية تتجاوز الانقسامات المحلية والقبلية والمناطقية، وتتخطى الحدود التي أصبحت تفصل أجزاء المجتمع الكوردي بين دول مختلفة؟ كان هذا السؤال في جوهره سؤالاً عن إمكانية بناء وحدة سياسية في واقع جغرافي لم يعد يسمح بوحدة سياسية بسيطة. فبعد الحرب العالمية الأولى لم تعد المناطق الكوردية تتحرك ضمن فضاء سياسي واحد، بل أصبحت موزعة بين دول متعددة، لكل منها جيشها وإدارتها وقوانينها وأجهزتها الأمنية وحدودها ومصالحها.

لكن قيام الحدود الدولية لم يؤد إلى محو الروابط الاجتماعية والثقافية واللغوية التي كانت قائمة قبلها. بقيت العلاقات العائلية والعشائرية والتجارية والثقافية تمتد عبر الحدود، وبقيت الذاكرة المشتركة أقوى أحياناً من الخطوط السياسية الجديدة. ومن هنا نشأ أحد أعقد التناقضات التي واجهت الحركة القومية الكوردية في القرن العشرين: أمة تتشكل تدريجياً في الوعي السياسي، لكنها موزعة سياسياً بين دول متعددة، وحركة تريد تجاوز التجزئة القومية، لكنها مضطرة إلى التعامل مع دول تمتلك السيادة والقوة العسكرية والقدرة على ضبط الحدود.

وقد انعكس هذا التناقض بصورة مباشرة على أغري. فالموقع الحدودي الذي منح الثورة بعض إمكانات الحركة والمناورة كان في الوقت نفسه مصدراً دائماً للضغط. فالجغرافيا التي تساعد على الاختباء والتنقل يمكن أن تتحول إلى قيد عندما تصبح الحدود الدولية عاملاً في تحديد حركة المقاتلين، وعندما تصبح مواقف الدولة المجاورة جزءاً من المعادلة العسكرية. ولذلك لم تكن مسألة إيران بالنسبة إلى أغري مسألة خارجية محضة، بل كانت جزءاً من بنية الصراع نفسها، لأن الحدود لم تكن مجرد خطوط على الخريطة، وإنما كانت مؤسسات وقوات وسياسات ومصالح.

وهنا يظهر الفرق بين القومية بوصفها فكرة، والقومية بوصفها قدرة سياسية. فقد يكون الوعي بوحدة الشعب موجوداً، وقد تكون فكرة الوطن القومي حاضرة، لكن تحويل هذه الفكرة إلى سلطة سياسية يحتاج إلى موارد ومؤسسات وأرض قابلة للحكم وقيادة قادرة على توحيد القوى المختلفة وبيئة إقليمية تسمح بالمناورة. وهذه المسافة بين الفكرة والقدرة هي واحدة من أهم القضايا التي تكشفها تجربة أغري.

ولذلك فإن بقاء الثورة في الذاكرة لا يعود فقط إلى أنها قاومت الدولة التركية، وإنما لأنها كشفت الإمكانات والحدود في آن واحد. فقد أثبتت أن الحركة الكوردية تستطيع أن تنتقل إلى مستوى أكثر تنظيماً من المقاومة، وأن تبني قيادة عسكرية، وأن تؤسس

إطاراً سياسياً قومياً، وأن تطرح القضية في المجال الإقليمي والدولي. لكنها كشفت في الوقت نفسه أن امتلاك هذه العناصر بصورة جزئية لا يكفي إذا لم تتحول إلى منظومة متكاملة من القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية.

ومن هذه الزاوية، تصبح هزيمة آغري جزءاً من أهميتها التاريخية. فالهزيمة لا تعني بالضرورة أن التجربة لم تنتج شيئاً. قد ينتهي المشروع عسكرياً دون أن تنتهي الأسئلة التي طرحها. وقد تفشل الحركة في تحقيق هدفها المباشر، لكنها تترك وراءها مفاهيم جديدة، وتجارب تنظيمية، وأشكالاً مختلفة من القيادة، وذاكرة سياسية تستفيد منها أجيال لاحقة. ولهذا ينبغي ألا تقاس آغري فقط بما حققته في الميدان، وإنما أيضاً بما غيرته في طريقة التفكير في القضية الكوردية.

لقد أظهرت آغري أن القضية لم تعد قابلة للاختزال في علاقة بين جماعة محلية وسلطة مركزية، بل أصبحت مرتبطة بمشكلة أوسع تتعلق بالهوية والتمثيل والسيادة والحدود والقدرة على بناء المؤسسات. وأصبح السؤال أكثر تعقيداً من «كيف نقاوم؟»؛ فقد بدأ يتحول إلى سؤال آخر: «كيف نحول المقاومة إلى مشروع سياسي قادر على الاستمرار؟».

وهذا التحول هو أحد الأسباب الأساسية التي جعلت آغري تحتفظ بمكانتها. فالحدث الذي يطرح سؤالاً عن المستقبل يعيش أطول من الحدث الذي ينتهي عند حدود المعركة. آغري طرحت سؤال الدولة والكيان والقيادة والتنظيم والحدود والعلاقات الخارجية، ولذلك بقيت حاضرة في الذاكرة السياسية حتى بعد أن انتهت الحرب.

لكن حضور آغري في الذاكرة لا يعني أن صورتها بقيت ثابتة. فالذاكرة السياسية نفسها تتغير بتغير الأجيال والظروف. ففي مرحلة قد تستعاد الثورة بوصفها مثلاً على المقاومة، وفي مرحلة أخرى بوصفها تجربة في بناء التنظيم القومي، وفي مرحلة ثالثة بوصفها محاولة مبكرة لتأسيس كيان سياسي كوردي، وقد تستعاد كذلك بوصفها تجربة عسكرية تكشف أسباب قوة الدولة المركزية وحدود العمل المسلح غير المدعوم بموارد كافية.

ومن هنا يجب الحذر من تحويل الذاكرة إلى بديل عن التاريخ. فآغري ليست مجرد رمز، كما أنها ليست مجرد ملف عسكري. وبين الرمز والوثيقة تقع المهمة الحقيقية للمؤرخ. عليه أن يفهم لماذا بقيت الثورة في الذاكرة، ولكن عليه في الوقت نفسه أن يسأل كيف تشكلت هذه الذاكرة، وما الذي احتفظت به، وما الذي أسقطته، وما الذي بالغت فيه، وما الذي غاب عنها.

ولهذا فإن حضور آغري في الذاكرة الكوردية يمكن أن يقرأ على مستويين متداخلين: مستوى تاريخي يتعلق بما حدث بالفعل بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٠، ومستوى سياسي ورمزي يتعلق بما أصبح الحدث يعنيه بعد انتهائه. وفي المستوى الأول نجد حركة عسكرية وسياسية واجهت دولة مركزية متفوقة في الموارد والتنظيم، وفي المستوى

الثاني نجد تجربة تحولت إلى جزء من سردية أوسع عن المقاومة والهوية والمشروع القومي.

وهذه الثنائية هي التي تمنح أغري عمرها التاريخي الطويل. فالمعركة انتهت، لكن معناها لم ينته. والقيادات تفرقت، لكن تجربة القيادة بقيت موضوعاً للتأمل. والمقاتلون غادروا الجبل أو سقطوا فيه، لكن الجبل نفسه بقي في الذاكرة بوصفه مكاناً ارتبط بمحاولة سياسية. وانتهى المشروع العسكري، لكن السؤال الذي حمله حول إمكان تحويل القضية الكوردية إلى مشروع سياسي لم ينته.

ومن هذه الزاوية يمكن فهم العلاقة بين أغري وما سبقها وما جاء بعدها. فهي لم تولد من فراغ، ولم تكن قطيعة مطلقة مع الانتفاضات السابقة، كما أنها لم تكن نهاية التطور السياسي الكوردي. لقد حملت آثار التجارب السابقة، وخاصة الدروس التي كشفتها مواجهة الدولة التركية، وحاولت أن تستفيد من أشكال جديدة من التنظيم والقيادة والعلاقات السياسية. ثم تركت بدورها أثراً في الذاكرة السياسية التي جاءت بعدها، وأصبحت واحدة من التجارب التي يعاد الرجوع إليها كلما أعيد طرح سؤال المقاومة والهوية والكيان السياسي الكوردي.

ولهذا فإن قراءة أغري باعتبارها «هزيمة» فقط هي قراءة ناقصة، كما أن قراءتها باعتبارها «انتصاراً» رمزياً كاملاً لا تقل نقصاً. فقد كانت تجربة تاريخية حقيقية، فيها إنجازات وإخفاقات، وفيها قدر من التنظيم وقدر من الارتباك، وفيها رؤية سياسية واضحة في بعض جوانبها ومحدودة في جوانب أخرى، وفيها قدرة على الصمود يقابلها عجز عن إنتاج شروط الاستمرار. وهذه التناقضات هي التي تجعلها جديرة بالدراسة لا بالاحتفال وحده.

إن القيمة التاريخية لأغري تكمن في أنها كشفت، في لحظة مبكرة من تاريخ الجمهورية التركية، عن عمق التناقض بين مشروع دولة قومية مركزية تريد توحيد المجال السياسي تحت سلطة واحدة، وحركة قومية كوردية بدأت تطور تصوراً أكثر وضوحاً لحقها في التمثيل السياسي وتقرير مستقبلها. ولذلك لم تكن الحرب مجرد صراع على جبل، بل كانت جزءاً من صراع أوسع على معنى الدولة، وعلى حدود الانتماء، وعلى من يملك حق تعريف الوطن والسلطة والهوية.

ومن هنا يمكن تفسير استمرار حضور أغري في الذاكرة السياسية الكوردية: لأنها لم تكن مجرد واقعة انتهت في عام ١٩٣٠، بل كانت لحظة كشفت انتقالاً تاريخياً في طريقة التفكير. فقد انتقلت القضية، ولو بصورة غير مكتملة، من سؤال المقاومة المحلية إلى سؤال المشروع القومي، ومن الزعامة التقليدية إلى القيادة السياسية والعسكرية، ومن التعبئة المحدودة إلى محاولة بناء تنظيم يتجاوز الحدود، ومن النظر إلى الجبل باعتباره ملجأً إلى النظر إليه باعتباره جزءاً من تصور سياسي للأرض.

لكن هذه النقلة بقيت ناقصة، وهذا النقص نفسه جزء من الحقيقة التاريخية. فلم تستطع الحركة أن تحول القومية إلى مؤسسة دولة، ولا أن توحد جميع القوى الكوردية، ولا أن توفر قاعدة اقتصادية وعسكرية مستقرة، ولا أن تحصل على دعم دولي يغير ميزان القوى، ولا أن تتجاوز بصورة كاملة البنى الاجتماعية والسياسية التقليدية التي عملت داخلها. ولذلك بقيت آغري بين عالمين: عالم الانتفاضة القديمة، وعالم الحركة القومية الحديثة؛ بين الجبل والدولة؛ بين السلاح والسياسة؛ بين الحدود التي فرضتها الدول، والفضاء القومي الذي حاولت الحركة تجاوزه.

وهذا الوقوف بين عالمين هو، في جوهره، أحد أسباب خلودها التاريخي. فالتجارب المكتملة قد تنتهي إلى نموذج واضح، أما التجارب الانتقالية فتظل مفتوحة على أسئلة متعددة، لأنها تكشف لحظة التحول نفسها. وآغري واحدة من هذه اللحظات؛ لحظة كان فيها الماضي لا يزال حاضراً بقوة، بينما كان المستقبل السياسي الجديد يحاول أن يجد لنفسه مكاناً.

ومن هنا لا ينبغي أن نسأل فقط: لماذا فشلت آغري؟ بل ينبغي أن نسأل أيضاً: ماذا كانت آغري تحاول أن تصبح؟ وما الذي كان ينقصها كي تتحول من مقاومة مسلحة إلى سلطة سياسية؟ وما الذي كشفته تجربتها عن طبيعة الدولة التركية وقدرتها على إدارة الحرب والحدود والمجتمع؟ وما الذي كشفتته عن حدود التنظيم القومي الكوردي في تلك المرحلة؟ وما الذي بقي من تجربتها بعد أن انتهت المعارك؟

عند طرح هذه الأسئلة، تتحول آغري من صفحة في تاريخ الثورات إلى نافذة على تاريخ القرن العشرين الكوردي نفسه. فهي تكشف لحظة كان فيها المشروع القومي يبحث عن أدواته، وكانت الدولة القومية تثبت حدودها بالقوة، وكانت الحدود الدولية الجديدة تعيد تشكيل المجال السياسي والاجتماعي للكورد، وكانت القوى الإقليمية تنظر إلى القضية من خلال مصالحها، بينما كانت الحركة الكوردية تحاول أن تجد لنفسها مكاناً في نظام دولي لا يمنح الاعتراف بسهولة للحركات التي لا تملك دولة.

ولهذا بقيت آغري حاضرة: لا لأنها انتصرت، بل لأنها طرحت أسئلة لم تنته بانتصار الدولة عسكرياً. بقيت لأن الجبل الذي شهد المعارك أصبح شاهداً على محاولة سياسية، ولأن الهزيمة لم تمنح المشروع من الذاكرة، ولأن خوبيون تركت وراءها تجربة تنظيمية، ولأن إحسان نوري أصبح في الذاكرة أكثر من قائد عسكري؛ أصبح شاهداً على مرحلة انتقالية في تاريخ الحركة الكوردية، ولأن آغري ارتبطت بفكرة أن القضية الكوردية يمكن أن تطرح بوصفها قضية سياسية وقومية تتجاوز حدود الانتفاضة المحلية.

إن التاريخ لا يحتفظ دائماً بما ينتصر في الميدان، بل يحتفظ أحياناً بما يغير معنى الميدان نفسه. وآغري من هذا النوع من الأحداث. فقد انتهت الحرب، لكن الأسئلة التي طرحتها حول الأمة والوطن والحدود والتنظيم والقيادة والدولة ظلت مفتوحة.

ومن هنا انتقلت الثورة من الجغرافيا إلى الذاكرة، ومن الذاكرة إلى التاريخ، وأصبحت جزءاً من عملية أطول لم يتوقف فيها الكورد عن إعادة تعريف علاقتهم بالأرض والهوية والسلطة والمستقبل.

ولهذا فإن حضور آغري ليس حضور حدث من الماضي فقط، وإنما حضور سؤال تاريخي مستمر: كيف يمكن لشعب مقسم سياسياً بين دول متعددة، ويعيش داخل بنى اجتماعية وسياسية مختلفة، أن يحول وعيه القومي إلى قوة سياسية منظمة وقابلة للاستمرار؟ لقد حاولت آغري أن تقدم إحدى الإجابات المبكرة عن هذا السؤال، لكنها كشفت في الوقت نفسه صعوبة الإجابة. وربما لهذا السبب تحديداً لم تغادر الذاكرة.

فما بقي من آغري ليس عدد المعارك وحده، ولا أسماء القادة وحدها، ولا تفاصيل الهزيمة العسكرية وحدها، وإنما تجربة كاملة في حدود القوة السياسية الكوردية في مرحلة تاريخية شديدة التحول. إنها ذاكرة مشروع لم يكتمل، لكنها ليست ذاكرة فراغ؛ ذاكرة محاولة سياسية وعسكرية حملت طموحاً أكبر من قدرتها على تحقيقه، وكشفت في لحظة مبكرة أن بناء المشروع القومي لا يحتاج إلى الشجاعة والسلاح وحدهما، وإنما يحتاج إلى تنظيم سياسي، وقاعدة اجتماعية، وموارد اقتصادية، ومؤسسات، وقيادة قادرة على إدارة التناقضات، وعلاقات إقليمية ودولية، وقدرة على تحويل القوة المسلحة إلى شرعية سياسية.

وهنا تكمن، في النهاية، إحدى أهم دلالات آغري: أنها لم تترك للكورد ذكرى معركة فحسب، وإنما تركت سؤال المشروع. ومنذ ذلك الحين لم تعد قيمة الثورة مرتبطة فقط بما حدث على سفوح الجبل، بل بما كشفته عن الطريق الطويل بين المقاومة والسلطة، وبين القومية والدولة، وبين الفكرة والقدرة، وبين الذاكرة والتاريخ. ولذلك بقيت آغري حاضرة؛ لأن عام ١٩٣٠ أنهى ثورة مسلحة، لكنه لم يُنهِ الأسئلة السياسية التي ولدت معها، ولم يستطع أن يمحو التجربة من الوعي التاريخي الكوردي.

ولهذا حاولت خويون أن تبني شكلاً من أشكال التضامن السياسي العابر للحدود، انطلاقاً من إدراك بأن القضية الكوردية لا يمكن اختزالها في انتفاضة محلية تدور داخل حدود دولة واحدة، وأن تقسيم كوردستان بين دول متعددة لم يؤدِّ إلى اختفاء الروابط القومية والاجتماعية التي تتجاوز الحدود التي رسمتها الدول الحديثة. وكان هذا من أكثر جوانب المشروع طموحاً؛ لأن خويون لم تكن تنظر إلى المقاومة في آغري باعتبارها شأنًا عسكرياً محلياً فحسب، وإنما حاولت أن تمنحها إطاراً قومياً أوسع، وأن تجعل من الجبل نقطة ارتكاز لمشروع سياسي يتجاوز حدود المنطقة التي دارت فيها العمليات العسكرية.

غير أن هذا الطموح اصطدم بواقع سياسي وجغرافي بالغ التعقيد. فالتضامن القومي العابر للحدود لا يتحول تلقائياً إلى قوة سياسية بمجرد وجود شعور مشترك بالانتماء، وإنما يحتاج إلى تنظيم قادر على الاتصال والتنسيق، وموارد تسمح باستمرار العمل

السياسي والعسكري، وقيادة تستطيع الجمع بين مراكز القوة المختلفة، وشبكات تمتلك القدرة على الحركة في بيئة كانت الحدود فيها تتحول بصورة متزايدة إلى أدوات للضبط والمراقبة والمنع. وكانت الدول القائمة تمتلك، في المقابل، أجهزة إدارية وأمنية وجيوشاً نظامية، وتستطيع مراقبة المعابر وتعقب المقاتلين وقطع طرق الإمداد والحد من انتقال الأشخاص والسلاح والمعلومات. وهكذا نشأت مفارقة أساسية في التجربة: كانت الفكرة القومية تتجاوز الحدود، بينما كانت القوة السياسية والعسكرية موزعة داخلها.

ولم يكن العائق خارجياً وحده. فالكورد أنفسهم لم يكونوا كتلة سياسية متجانسة يمكن افتراض أنها تتحرك بإرادة واحدة. فقد كانت بينهم اختلافات تتصل بالمناطق والقيادات والمصالح المحلية والبنى العشائرية والانتماءات الاجتماعية والتصورات السياسية، فضلاً عن تفاوت القدرة على الارتباط بالمشروع القومي الجديد. ولذلك كان الانتقال من الشعور القومي إلى الفعل السياسي الموحد أكثر صعوبة من إنتاج الخطاب القومي نفسه. فالهوية المشتركة يمكن أن تمنح الحركة أساساً معنوياً واسعاً، لكنها لا تكفي وحدها لبناء قيادة مشتركة، ولا لإنشاء جهاز سياسي، ولا لتوحيد القرار العسكري، ولا لتأمين الموارد اللازمة لحرب طويلة.

ومن هنا تظهر إحدى أهم حدود تجربة أغري، وربما إحدى أهم القضايا التي تكشفها بالنسبة إلى تاريخ القومية الكوردية في تلك المرحلة. فقد نجحت الثورة في إنتاج رمز قومي يتجاوز حدود المكان الذي نشأت فيه، ونجحت خويونون في منح المقاومة إطاراً سياسياً أوسع من الإطار المحلي، لكن هذا الإطار لم يتحول إلى مؤسسة قومية قادرة على تحويل التضامن الرمزي إلى قوة استراتيجية موحدة. كانت هناك إرادة قومية، وكان هناك تنظيم سياسي، وكانت هناك قيادة عسكرية، وكانت هناك بيئة اجتماعية وجغرافية مواتية للمقاومة، لكن العناصر التي تجعل من هذه المكونات قوة سياسية متكاملة بقيت محدودة ومجزأة.

ومع ذلك، فإن عدم اكتمال المؤسسة لا يعني غياب الفكرة. بل إن إحدى المفارقات التاريخية الكبرى في أغري أن المشروع الذي لم يستطع أن يحقق أهدافه السياسية في زمنه استطاع أن يترك وراءه تصوراً سياسياً ظل قابلاً للاستدعاء في أزمنة لاحقة. فالفكرة القومية لا تحتاج دائماً إلى انتصار عسكري لكي تستمر؛ أحياناً يكفي أن تطرح سؤالاً جديداً على الوعي السياسي، وأن تجعل ما كان يبدو حُلماً أو احتمالاً موضوعاً للنقاش والتنظيم والعمل. ومن هذه الزاوية، فإن ما بقي من أغري لم يكن حدود إقليم استمر تحت سلطة الثوار، ولا مؤسسات دولة بقيت بعد انتهاء القتال، وإنما بقيت فكرة أن القضية الكوردية يمكن أن تطرح بوصفها قضية سياسية قومية تتصل بالهوية والأرض والسيادة والمستقبل السياسي.

وفي هذا السياق اكتسب إحسان نوري باشا مكانة خاصة في الذاكرة السياسية المرتبطة بأغري. فلم يرتبط اسمه بالمشاركة في القتال فحسب، وإنما ارتبط بمحاولة الانتقال

من نموذج المقاتل المحلي إلى نموذج القائد العسكري الذي يعمل داخل تصور سياسي أوسع، ومن القوة التي تستند أساساً إلى الروابط العشائرية والمحلية إلى قوة تحاول أن ترى نفسها جزءاً من مشروع عسكري قومي. وهذه النقطة لا ينبغي أن تفهم باعتبارها قطيعة كاملة مع البنى التقليدية؛ فالقوات التي شاركت في المقاومة ظلت مرتبطة إلى حد كبير بالبيئة الاجتماعية والعشائرية المحلية، ولم تتحول فجأة إلى جيش حديث مكتمل الأركان. لكن وجود قيادة عسكرية ذات خبرة وتنظيم سياسي قومي منظم أظهر أن طبيعة الصراع نفسها كانت تتغير، وأن مواجهة الدولة الحديثة تتطلب أدوات تتجاوز الشجاعة الفردية والقدرة القتالية المحلية.

وهنا تكمن دلالة إحسان نوري التي تتجاوز شخصه. فالقائد العسكري في مشروع قومي لا يواجه سؤال المعركة وحده، وإنما يواجه سلسلة متصلة من الأسئلة المتعلقة بالقيادة والانضباط والاتصال والإمداد وتوزيع القوات واختيار الأهداف وتأمين خطوط الحركة والمحافظة على القدرة القتالية وإدارة العلاقة بين المقاتلين والبيئة الاجتماعية المحيطة بهم. وكلما طال الصراع، أصبح التفوق في التنظيم والموارد أكثر أهمية من مجرد القدرة على القتال. ولذلك أظهرت آغري أن الانتقال من الانتفاضة إلى المشروع العسكري المنظم يفرض على الحركة القومية أن تعيد تعريف معنى القوة نفسها: القوة ليست عدد الرجال الذين يحملون السلاح فقط، بل قدرتهم على الاستمرار، وقدرة القيادة على توجيههم، وقدرة التنظيم على تأمين احتياجاتهم، وقدرة المشروع السياسي على منح هذا القتال هدفاً يتجاوز المعركة اليومية.

غير أن آغري كشفت في الوقت نفسه صعوبة تحقيق هذا الانتقال في ظل اختلال هائل في موازين القوة. فالدولة التركية كانت قد قطعت شوطاً في بناء دولة مركزية تمتلك جيشاً نظامياً ومؤسسات إدارية وموارد مالية واقتصادية وشبكات من الطرق والاتصالات، كما امتلكت القدرة على تعبئة القوات ونقلها وإعادة توزيعها، والاستفادة من القوة الجوية في عملياتها العسكرية. أما القوات الكوردية فكانت تتحرك في بيئة جبلية قاسية ومحدودة الموارد، وتعتمد بدرجات متفاوتة على المقاتلين المحليين وشبكات الدعم الاجتماعي وعلى الجغرافيا الجبلية والحدود وممرات الحركة، من دون امتلاك بنية مؤسسية أو اقتصادية تضاهي ما كانت الدولة الحديثة قادرة على تسخيرها في الحرب.

ولهذا أصبحت شخصية إحسان نوري في الذاكرة الكوردية رمزاً مزدوجاً؛ فهي من جهة تمثل محاولة للارتقاء بالمقاومة المسلحة إلى مستوى القيادة العسكرية المنظمة، ومن جهة أخرى تجسد الحدود التي اصطدمت بها هذه المحاولة. لقد كان في التجربة انتقال واضح نحو تصور أكثر تنظيماً للقوة، لكنه كان انتقالاً يجري داخل شروط تاريخية لم تكن تسمح بسهولة بتحويل التنظيم المحدود إلى جيش قادر على مجاراة دولة مركزية تمتلك موارد بشرية ومادية وتقنية أكبر بكثير. ومن هنا فإن أهمية إحسان نوري لا تكمن فقط في الانتصارات أو الهزائم العسكرية المرتبطة باسمه، وإنما في أنه يمثل مرحلة من تطور التفكير العسكري والسياسي الكوردي، حين بدأ السؤال

ينتقل من كيفية مقاومة الدولة إلى كيفية بناء قوة تستطيع أن تستمر في مواجهة دولة حديثة.

لقد أظهرت آغري، بصورة قاسية، أن الإرادة السياسية والشجاعة العسكرية تستطيعان إنتاج مقاومة طويلة ومكلفة، لكنهما لا تستطيعان وحدهما تعويض غياب المؤسسات والموارد والقدرة اللوجستية والعمق السياسي. فالحرب الحديثة لا تحسم دائماً في ساحة القتال وحدها؛ إذ تدخل فيها الإدارة والاقتصاد والاتصالات والجغرافيا والقدرة على الحشد والعلاقات الخارجية والقدرة على استنزاف الخصم والمحافظة على القوة الذاتية. ولذلك كانت هزيمة آغري العسكرية تحمل في داخلها درساً يتجاوز تفاصيل العمليات العسكرية: المشروع القومي الذي يريد تحويل المقاومة إلى سلطة سياسية يحتاج إلى بنية تتجاوز السلاح، وإلى مؤسسات تستطيع أن تجعل من الإرادة السياسية قوة مستمرة.

أما جبل آغري نفسه فقد أصبح، وربما أكثر من أي عنصر آخر، أحد أكثر رموز الثورة بقاءً في الذاكرة. فلم يعد الجبل مجرد موقع جغرافي احتضن العمليات العسكرية، وإنما تحول تدريجياً إلى صورة مكثفة للمقاومة الكوردية. وقد ساعدت طبيعة الجبل على إنتاج هذا المعنى؛ فارتفاعه، ووعورة تضاريسه، وموقعه القريب من الحدود، وقدرته على توفير المأوى والحماية للمقاتلين، جعلته في أثناء الثورة جزءاً من الاستراتيجية العسكرية، ثم جعله بعد الثورة جزءاً من الذاكرة السياسية.

وهنا تتحول الجغرافيا إلى أكثر من مكان. ففي التاريخ السياسي للشعوب، قد يصبح الجبل أو الوادي أو المدينة حاملاً لمعنى يتجاوز وجوده المادي. المكان الذي شهد حدثاً تأسيسياً يمكن أن يتحول إلى وعاء للذاكرة، بحيث يكفي ذكر اسمه لاستحضار مجموعة كاملة من الشخصيات والأحداث والهزائم والآمال. وهذا ما حدث مع آغري؛ فعندما يذكر الجبل في سياق التاريخ الكوردي الحديث، لا تستحضر تضاريسه وحدها، وإنما تستحضر الثورة، وإحسان نوري، وخويون، والمقاومة، والمواجهة مع الدولة التركية، والهزيمة، وفكرة الاستقلال.

وبذلك أصبح جبل آغري «مكاناً للذاكرة» بالمعنى السياسي والتاريخي للكلمة. وليس المقصود أن الناس يتذكرون ما حدث في ذلك المكان فحسب، بل إن المكان نفسه أصبح جزءاً من الطريقة التي تصاغ بها الذاكرة القومية. فالجبل يختصر في صورته تاريخاً أكثر اتساعاً من حدوده الجغرافية، ويمنح الذاكرة نقطة ملموسة تجسد فيها أفكار مجردة مثل المقاومة والحرية والسيادة والانتماء. ومن هنا تأتي قوة المكان الرمزي: إنه يحول التاريخ من سلسلة من الوقائع المتناثرة إلى صورة يمكن أن تنتقل من جيل إلى آخر.

ولهذا لا يمكن قياس أهمية آغري بعدد السنوات التي استمرت فيها العمليات العسكرية، ولا بكمية الأراضي التي استطاع الثوار السيطرة عليها، ولا بالنتيجة العسكرية

النهائية وحدها. فالعمر العسكري للحدث ليس هو بالضرورة عمره التاريخي. قد تنتهي الحرب في سنوات قليلة، بينما تستمر آثارها السياسية والفكرية لعقود. وقد يسقط المشروع العسكري، بينما تبقى الفكرة التي حملها قابلة لإعادة التفسير والاستدعاء. وقد يموت القادة أو يذهبون إلى المنفى، بينما تتحول أسماؤهم إلى رموز تتجاوز سيرهم الشخصية. وقد تختفي البنية السياسية أو العسكرية التي أقامها الثوار، لكن الأسئلة التي طرحتها حول الهوية والسيادة والاستقلال والتمثيل السياسي تبقى حاضرة في أجيال لم تعيش الثورة أصلاً.

وهذا هو أحد المفاتيح الأساسية لفهم استمرار آغري. فقد انتهت الثورة عسكرياً، لكنها لم تُنه السؤال الكوردي. ولم يكن استمرار السؤال نتيجة انتصار حققته الثورة، بل نتيجة أن الصراع الذي دخلت فيه كان أوسع من حدود المعركة نفسها. لقد كانت آغري جزءاً من مرحلة كانت فيها الدولة التركية تعيد بناء مفهوم السلطة والمواطنة والهوية والحدود على أساس مركزي وقوي، بينما كانت الحركة الكوردية تبحث عن صيغة سياسية جديدة تعبر عن وجودها القومي داخل واقع إقليمي جرى فيه توزيع كوردستان بين دول متعددة. ولهذا لم يكن الصدام بين الطرفين مجرد صراع على جبل أو منطقة، وإنما كان يتصل، بصورة أعمق، بمن يملك حق تعريف الهوية السياسية، ومن يملك الأرض، ومن يمثل السكان، وما الشكل الذي يمكن أن تتخذه علاقته بالدولة.

ومن الضروري هنا ألا يتحول حضور آغري في الذاكرة إلى دليل على نجاح سياسي مباشر. فالثورة لم تنجح في إقامة دولة كوردية مستقرة، ولم تحصل على اعتراف دولي، ولم تتمكن من الاحتفاظ بإقليم مستقل، وانتهت قواتها أمام التفوق العسكري التركي. كما أن المشروع السياسي الذي ارتبط بها لم يتحول إلى مؤسسات دولة قادرة على الاستمرار بعد سقوط المقاومة. وهذه الحقائق لا تنتقص من أهميتها، بل تمنع تحويل الذاكرة إلى بديل عن التاريخ.

فالتاريخ لا يقيس أهمية الأحداث فقط بمدى نجاحها في تحقيق أهدافها المباشرة. هناك أحداث تنتصر عسكرياً ثم تلاشى آثارها السياسية، وأحداث تهزم في الميدان لكنها تترك أثراً عميقاً في الفكر والذاكرة وتعيد تشكيل وعي الأجيال اللاحقة. وقد يكون المشروع غير ناجح في الواقع السياسي، لكنه يغير اللغة التي تتحدث بها الحركة عن نفسها، والأسئلة التي تطرحها حول مستقبلها، والطريقة التي تفهم بها العلاقة بين الأمة والتنظيم والسلطة والدولة.

ومن هذه الزاوية تحديداً ينبغي قراءة آغري. فهي لم تكن دولة مكتملة، ولم تكن مجرد انتفاضة محلية، ولم تكن أيضاً حركة قومية حديثة مكتملة الأدوات. كانت تجربة انتقالية كثيفة التناقضات، اجتمعت فيها الرغبة في بناء مشروع قومي مع استمرار البنى الاجتماعية التقليدية، واجتمع فيها الطموح إلى الاستقلال مع ضعف الموارد، واجتمعت فيها القيادة العسكرية المنظمة مع الاعتماد على قوى محلية،

واجتمعت فيها فكرة الأمة العابرة للحدود مع واقع دول حديثة تمتلك حدوداً وجيوشاً وإدارات قادرة على فرضها.

وهذه التناقضات هي نفسها التي تجعل آغري جديرة بالدراسة. فالحدث التاريخي لا يصبح مهماً لأنه كان كاملاً، وإنما قد تزداد أهميته لأنه يكشف لحظة كان فيها المجتمع السياسي ينتقل من صيغة إلى أخرى، ويحاول أن يكتشف أدوات جديدة للصراع من دون أن يكون قد تخلص تماماً من أدوات الماضي. وفي آغري نرى بوضوح هذا الانتقال: من المقاومة المحلية إلى المشروع القومي، ومن الزعامة الاجتماعية إلى القيادة السياسية والعسكرية، ومن الدفاع عن المجال المحلي إلى التفكير في قضية قومية تتجاوز الحدود، ومن الاعتماد على القوة البشرية المحلية إلى إدراك الحاجة إلى التنظيم والمؤسسة والموارد والعلاقات الخارجية.

ولهذا بقيت آغري حاضرة؛ لا لأنها انتصرت، بل لأنها طرحت أسئلة لم تنته بانتصار خصمها العسكري. بقيت لأن الجبل تحول إلى ذاكرة، والذاكرة إلى رمز، والرمز إلى سؤال سياسي، والسؤال السياسي إلى جزء من تاريخ القومية الكوردية في القرن العشرين. لقد انتهت المعركة في آغري سنة ١٩٣٠، لكن المعنى السياسي الذي حملته لم يتوقف عند ذلك التاريخ. انتقلت آغري من الجغرافيا إلى الذاكرة، ومن السلاح إلى الفكرة، ومن المعركة إلى التاريخ؛ ولذلك لم يعد ممكناً فهمها بوصفها مجرد ثورة انتهت، بل بوصفها لحظة تاريخية كشفت حدود المشروع القومي الكوردي في ذلك الزمن، وفي الوقت نفسه كشفت قدرته على تجاوز الهزيمة وتحويل التجربة إلى ذاكرة سياسية قابلة للاستمرار.

ومن هنا فإن حضور آغري في التاريخ الكوردي لا ينبغي أن يفهم بوصفه احتفالاً بهزيمة عسكرية، ولا بوصفه محاولة لتبرير كل خيارات الثوار، وإنما بوصفه اعترافاً بأن بعض الأحداث تستمر لأن الأسئلة التي ولدت منها لم تجد جواباً نهائياً. وآغري واحدة من تلك اللحظات التي انتهت فيها الحرب، لكن لم ينته السؤال؛ سقط المشروع العسكري، لكن لم تسقط الفكرة؛ غاب المقاتلون عن الجبل، لكن الجبل بقي في الذاكرة شاهداً على محاولة تاريخية لتحويل الانتماء القومي من شعور مشترك إلى مشروع سياسي.

وهذا هو أحد أهم أبعاد آغري، وربما أكثرها دلالة بالنسبة إلى تاريخ الحركة القومية الكوردية الحديثة؛ فهي لم تترك وراءها مجرد ذكرى لثورة مسلحة انتهت بالهزيمة، وإنما قدمت تجربة تاريخية كثيفة يمكن للحركة القومية أن تتعلم منها بقدر ما تتعلم من إخفاقاتها. فقد كشفت التجربة أن التنظيم ليس عنصراً ثانوياً في أي مشروع سياسي، وأن القيادة الموحدة ليست مجرد مسألة عسكرية، وأن العلاقات الخارجية لا تأتي في نهاية المشروع بعد اكتماله، بل تصبح جزءاً من شروط بقاءه منذ لحظة نشوئه، وأن الجغرافيا يمكن أن تمنح المقاومة قوة استثنائية في مرحلة معينة، لكنها لا تستطيع وحدها أن تتحول إلى بديل عن المؤسسة والاقتصاد

والإدارة، وأن الانقسامات الداخلية يمكن أن تقوض قدرة حركة تمتلك الإرادة والشجاعة على تحويلهما إلى قوة سياسية متماسكة، وأن غياب الموارد الاقتصادية يضع حدوداً قاسية أمام أي مشروع يريد أن يخوض صراعاً طويلاً، وأن التفوق العسكري والتفني الذي تمتلكه الدولة الحديثة يمكن أن يحسم في النهاية صراعاً تكون فيه الإرادة متقاربة، لكن الإمكانيات غير متكافئة.

ومن هنا فإن القيمة التاريخية لأغري لا تكمن في معرفة ما حدث فقط، وإنما في محاولة فهم لماذا حدث بالطريقة التي حدث بها. فمعرفة الوقائع وحدها لا تكفي لصناعة التاريخ؛ إذ إن الحدث لا يكتسب معناه الكامل إلا عندما يوضع داخل شبكة الظروف التي أنتجته، والقوى التي أحاطت به، والخيارات التي كانت متاحة أمام أطرافه، والقيود التي لم يكن بإمكانهم تجاوزها. ولهذا فإن أغري تتيح الانتقال من سرد الثورة إلى تحليلها، ومن تسجيل المقاومة إلى تفكيك شروطها، ومن الاحتفاء بالرمز إلى مساءلة الأسباب التي صنعت الرمز وأبقت عليه.

وهنا يظهر الفارق الجوهرى بين الذاكرة التاريخية والدراسة التاريخية. فالذاكرة تقول إن أغري رمز، أما الدراسة فتسأل: لماذا أصبحت رمزاً؟ وما الذي جعل هذه الثورة، دون غيرها من الأحداث، تحتل هذه المكانة في الوعي القومي؟ والذاكرة تقول إن الثورة قاومت، أما التاريخ فيسأل: كيف استطاعت المقاومة أن تستمر طوال تلك المدة؟ وكيف استطاعت أن تستفيد من الجغرافيا؟ وكيف حصلت على الإمداد والدعم؟ وما طبيعة القوى التي شاركت فيها؟ ولماذا استطاعت الصمود في مراحل معينة، ثم عجزت عن تحويل صمودها إلى انتصار سياسي وعسكري؟ والذاكرة تتذكر إحسان نوري قائدًا، أما التاريخ فيسأل عن الإمكانيات التي كانت متاحة أمامه، وعن حدود سلطته، وعن طبيعة القوة التي قادها، وعن القرارات التي اتخذها، وعن الظروف التي فرضت عليه تلك القرارات، وعن المسافة بين ما أراده وما كان ممكناً تحقيقه في الواقع.

والذاكرة ترى جبل أغري حصناً للمقاومة، أما الدراسة التاريخية فتتعامل مع الجبل بوصفه عاملاً جغرافياً وعسكرياً وسياسياً في آن واحد. تدرس موقعه، وتضاريسه، وقربه من الحدود، وقدرته على توفير الحماية للمقاتلين، لكنها تدرس أيضاً حدود هذه المزايا؛ لأن الجغرافيا التي تحمي قوة محدودة قد تتحول، إذا طال الصراع، إلى مساحة معزولة تفتقر إلى طرق الإمداد والموارد والاتصال. وهنا تحديداً تتجاوز أغري الصورة الرومانسية للجبل إلى الحقيقة الأكثر تعقيداً: الجبل يمكن أن يمنح المقاومة فرصة للصمود، لكنه لا يمنحها بالضرورة القدرة على بناء دولة.

ومن خلال الجمع بين هذه المستويات يمكن فهم السبب الحقيقي لاستمرار أغري في الذاكرة. لقد انتقلت من حدث إلى فكرة، ومن فكرة إلى رمز، ومن رمز إلى جزء من السردية القومية الكوردية. ولم يكن هذا التحول نتيجة كون الثورة مسلحة فحسب، فالمنطقة عرفت انتفاضات وصراعات مسلحة كثيرة، وإنما لأنها ارتبطت بمحاولة

سياسية أوسع لإعادة تعريف العلاقة بين الشعب والأرض والسلطة، ولطرح القضية الكوردية ضمن لغة سياسية أخذت تتجه بصورة أوضح نحو مفاهيم الأمة والكيان السياسي والاستقلال والتنظيم القومي.

وفي قلب هذه التجربة كان سؤال يتجاوز آغري نفسها: هل يستطيع الكورد، في ظل النظام الإقليمي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الأولى، أن يحولوا وجودهم القومي إلى قوة سياسية مستقلة؟ لم تكن الثورة تمتلك إجابة نظرية مكتملة عن هذا السؤال، ولم تقدم التاريخ النهائي لإمكان تحقيقه، وإنما قدمت إجابة عملية محدودة ومؤقتة: المحاولة ممكنة، لكن نجاحها يتوقف على شروط تتجاوز الإرادة وحدها.

وهذه النقطة بالغة الأهمية. فأغري لم تقل إن المشروع القومي الكوردي انتصر، وإنما أثبتت أن الانتقال من الفكرة إلى المحاولة السياسية والعسكرية كان ممكناً، ثم كشفت في الوقت نفسه عن حجم العقبات التي تقف أمام هذه المحاولة. اصطدمت الثورة بميزان قوى إقليمي ودولي لم يكن في صالحها، وبحدود الموارد، وبمشكلات التنظيم، وبالتفاوت العسكري والتقني، وبالتعقيدات المرتبطة بالحدود، وبغياب الاعتراف الخارجي، وبصعوبة تحويل التضامن القومي إلى مؤسسة سياسية قادرة على إنتاج قوة موحدة.

ومن هنا بقيت آغري بوصفها تجربة المحاولة. وهذه الكلمة، على بساطتها، تحمل معنى تاريخياً عميقاً. فالذاكرة السياسية لا تحتفظ فقط بمن انتصروا؛ فقد تحتفظ بمن حاولوا تغيير الواقع ولم يتمكنوا من ذلك، لأن المحاولة نفسها تكشف طبيعة النظام الذي واجهته، وحدود القوى التي دخلت في صراع معه، والأدوات التي كانت متاحة لها، والأدوات التي كانت تفتقر إليها. وفي كثير من الأحيان يكون تاريخ المحاولات الفاشلة أكثر كشفاً لبنية عصرها من تاريخ الانتصارات، لأن الهزيمة تضع المشروع أمام حدوده وتكشف المسافة بين ما تطمح إليه الحركة وبين ما تسمح به موازين القوة.

ولهذا لا ينبغي أن نقرأ آغري من منظور الهزيمة وحدها. فالهزيمة نتيجة تاريخية، لكنها ليست تفسيراً تاريخياً مكتملاً. أن نقول إن الثورة هزمت لا يفسر لماذا اندلعت، ولا لماذا استمرت، ولا لماذا تمكنت من الصمود، ولا لماذا عجزت في النهاية عن تحقيق أهدافها. والتفسير يبدأ قبل لحظة الهزيمة بزمان طويل، من الظروف السياسية والاجتماعية التي أنتجت الثورة، ومن الأفكار التي حملتها، ومن التنظيم الذي حاول تأطيرها، ومن القيادة العسكرية التي أدارتها، ومن البيئة الاجتماعية التي احتضنتها، ومن الجغرافيا التي حمّتها وقيدتها في الوقت نفسه، ومن الحدود التي جعلت إيران جزءاً من معادلتها، ومن الدول التي أحاطت بها، ومن طبيعة القوة التي واجهتها، ومن الموقف الدولي الذي لم يتحول إلى دعم سياسي وعسكري قادر على تغيير موازين الصراع.

وهذا هو ما يجعل دراسة آغري مختلفة عن مجرد كتابة تاريخ عسكري للثورة. فالمعركة جزء من القصة، لكنها ليست القصة كلها. إننا أمام تجربة تلتقي فيها القومية بالتنظيم، والعسكرية بالدبلوماسية، والجغرافيا بالحدود، والذاكرة بالتاريخ، والمشروع السياسي بمشكلة الموارد. وكل عنصر من هذه العناصر يؤثر في الآخر؛ فضعف التنظيم يؤثر في القدرة العسكرية، وضعف الموارد يؤثر في التنظيم، والحدود تؤثر في الإمداد، والعلاقات الخارجية تؤثر في القدرة على الاستمرار، والانقسامات الداخلية تؤثر في القيادة، والتفوق العسكري للدولة يضغط على كل هذه العوامل في الوقت نفسه.

ومن هذه الزاوية احتلت آغري موقعاً خاصاً في تاريخ القومية الكوردية؛ لأنها جمعت داخل تجربة واحدة مجموعة من التحولات التي كانت تجري في المنطقة خلال مرحلة ما بين الحريين العالميتين. ففيها نرى أثر انهيار الإمبراطورية العثمانية، وصعود الدولة القومية، وإعادة رسم الحدود، وتحول الحدود من خطوط سياسية على الخرائط إلى أدوات فعلية لضبط السكان والحركة، وانتقال فكرة القومية من مستوى الوعي والانتماء إلى محاولة بناء تنظيم سياسي، ومحاولة الحركة الكوردية التكيف مع نظام إقليمي جديد لم تعد فيه الإمبراطوريات القديمة هي الإطار الحاكم، بل أصبحت الدولة المركزية الحديثة هي الوحدة الأساسية للقوة والسيادة.

ولهذا فإن آغري ليست مجرد صفحة في تاريخ الثورات الكوردية، بل نافذة على مرحلة كاملة من تاريخ الشرق الأوسط. إنها تكشف لحظة كان فيها النظام القديم قد انهار، لكن النظام الجديد لم يكن قد استقر نهائياً في وعي جميع الجماعات التي وجدت نفسها داخله. كانت الحدود الجديدة قد بدأت تكتسب قوة قانونية وسياسية وعسكرية، لكن المجتمعات التي قسمت بينها لم تفقد بالضرورة روابطها القديمة. وكانت الدولة القومية تفرض تعريفاً جديداً للهوية السياسية، بينما كانت جماعات قومية أخرى تبحث عن موقع لها داخل هذه الخريطة الجديدة أو خارجها. ومن هذه المنطقة الانتقالية ظهرت مشاريع قومية متعددة؛ بعضها استطاع أن يتحول إلى دول، وبعضها بقي حركة سياسية، وبعضها انتهى عسكرياً لكنه استمر في صورة ذاكرة قومية وأفكار سياسية.

وكانت آغري واحدة من هذه التجارب. ولذلك بقيت.

بقيت لأن خوييون حاولت أن تمنح المقاومة إطاراً سياسياً قومياً يتجاوز حدود الانتفاضة المحلية، وأن تفتح أمامها مجالاً من العلاقات والاتصالات يتجاوز الجغرافيا المباشرة للقتال. وبقيت لأن إحسان نوري أصبح في الذاكرة رمزاً لمحاولة بناء قيادة عسكرية أكثر تنظيمياً، ولانتقال مهم في تصور القوة الكوردية من المقاتل المحلي إلى القائد الذي يتحرك ضمن مشروع سياسي أوسع. وبقيت لأن جبل آغري تحول من تضاريس عسكرية إلى رمز للمقاومة، ثم إلى مكان تستقر فيه الذاكرة. وبقيت لأن الثورة طرحت، بصورة أكثر وضوحاً من مجرد المطالبة المحلية، سؤال الكيان

السياسي الكوردي في مرحلة كانت فيها خريطة المنطقة تعاد صياغتها. وبقيت لأنها كشفت حدود القوة المسلحة عندما تواجه دولة حديثة تمتلك جيشاً نظامياً وإدارة مركزية وموارد أكبر وقدرة تقنية وعسكرية متفوقة. وبقيت لأن هزيمتها نفسها تحولت إلى مادة للتفكير في أسباب الفشل وشروط النجاح.

لكن الأهم من ذلك كله أنها بقيت لأن الذاكرة احتفظت بها بوصفها واحدة من المحاولات الكبرى التي سعت إلى تحويل الشعور القومي إلى مشروع سياسي منظم. وهنا يجب التمييز بين أمرين كثيراً ما تختلط حدودهما في الكتابة القومية: قيمة المشروع من جهة، ونجاحه الفعلي من جهة أخرى. فقد يكون المشروع تاريخياً مهماً رغم أنه لم يحقق غايته، وقد تكون التجربة مؤسسة في الوعي السياسي رغم أنها انتهت عسكرياً. وليس في هذا تناقض؛ لأن التاريخ لا يقاس فقط بما تحقق، بل أيضاً بما حاولت الجماعات السياسية تحقيقه، وبالحدود التي اكتشفتها أثناء المحاولة، وبالأفكار التي تركتها للأجيال اللاحقة.

ومن هنا لا ينبغي أن تكون آغري في نهاية هذا الكتاب مجرد خاتمة عسكرية تروى فيها مراحل القتال ثم تعلن نهايتها مع سنة ١٩٣٠. فالسؤال الأعمق يبدأ بعد الهزيمة: ماذا يحدث للفكرة السياسية عندما تفشل الثورة التي حملتها؟ ماذا يحدث للمشروع عندما تسقط أدواته العسكرية؟ هل تنتهي الفكرة بسقوط القوة التي دافعت عنها، أم أنها تستطيع الانتقال إلى مجال آخر، فتتغير لغتها وتنظيماتها ووسائلها، بينما تبقى بعض أسئلتها الأساسية حية؟

لقد فشلت الثورة عسكرياً، لكن الفكرة لم تختف. وهذا هو جوهر المسألة.

فالأفكار السياسية لا تموت بالضرورة مع سقوط أصحابها، ولا تتوقف حياتها بانتهاء التنظيم الذي حملها. قد تنتقل إلى جيل آخر، وقد تعيد الحركات اللاحقة تفسيرها، وقد تتغير مفرداتها وأدواتها وأولوياتها، لكن التجربة السابقة تظل موجودة بوصفها ذاكرة سياسية، ومصدراً للتعلم، وأحياناً بوصفها تحذيراً من الأخطاء التي دفعت ثمنها حركة سابقة.

وفي هذا المعنى أصبحت آغري واحدة من الحلقات التي ساهمت في تشكيل الذاكرة السياسية الكوردية خلال القرن العشرين. كانت تجربة قصيرة إذا قورنت بعمر التاريخ، لكنها كانت شديدة الكثافة من حيث الدلالات. كانت ثورة في الجبل، لكنها في عمقها محاولة لإعادة تعريف العلاقة بين الشعب والدولة. كانت مواجهة عسكرية، لكنها كانت أيضاً تجربة في التنظيم وبناء القيادة. بدأت في إطار جغرافي واجتماعي محدد، لكنها سرعان ما اكتسبت أبعاداً تجاوزت ذلك الإطار. كانت هزيمة عسكرية، لكنها تحولت إلى رمز سياسي. وكانت محاولة محدودة في شروطها، لكنها طرحت سؤالاً يتجاوز تلك الشروط كلها.

ولهذا بقيت آغري حاضرة، لا لأنها انتصرت في الحرب، وإنما لأنها تركت وراءها سؤالاً لم تستطع الهزيمة أن تمحوه: هل يستطيع شعب لا يمتلك دولة أن يحول

هويته وذاكرته وروابطه الاجتماعية وإرادته السياسية ومقاومته إلى مشروع قادر على إنتاج مستقبله؟

ذلك السؤال هو الذي منح آغري قدرة على تجاوز زمنها. وهو الذي يجعل دراستها ضرورية لفهم مسار القضية الكردية في القرن العشرين، لا بوصفها سلسلة من الثورات والهزائم، وإنما بوصفها تاريخاً طويلاً من البحث عن التنظيم والتمثيل والاعتراف والقدرة على تحويل الهوية القومية من شعور وانتماء إلى قوة سياسية، ومن الذاكرة إلى مشروع، ومن المشروع إلى مؤسسة.

وفي النهاية، فإن آغري لا تقدم لنا قصة انتصار لم يكتمل، ولا قصة هزيمة ينبغي أن تختزل فيها التجربة كلها؛ إنها تقدم لحظة تاريخية ظهرت فيها حدود الممكن السياسي في ذلك العصر. لقد أرادت الحركة أن تتجاوز المحلي إلى القومي، وأن تتجاوز المقاومة إلى المشروع، وأن تتجاوز المقاتل إلى التنظيم، وأن تتجاوز الجبل إلى الفضاء السياسي الأوسع. لكنها اصطدمت بدولة أكثر تنظيماً وموارد، وبنظام إقليمي شديد التعقيد، وبحدود داخلية لم تستطع تجاوزها بصورة كاملة.

وهنا تكمن قيمتها التاريخية الحقيقية: في المسافة بين الطموح والإمكان، بين الفكرة والقدرة، بين المقاومة والمؤسسة، وبين الأمة بوصفها وعياً مشتركاً والأمة بوصفها قوة سياسية قادرة على الفعل.

لقد انتهت آغري عسكرياً سنة ١٩٣٠، لكن تاريخها لم ينتهِ عند ذلك الحد. فقد غادرت الثورة الجبل، لكنها لم تغادر الذاكرة؛ وغادر المقاتلون ساحة المعركة، لكن الأسئلة التي حملوها بقيت؛ وسقط المشروع العسكري، لكن التجربة أصبحت جزءاً من تاريخ تشكل الوعي القومي الكردي الحديث.

ولهذا فإن آغري بقيت حاضرة.

لا لأنها انتصرت، بل لأنها حاولت.

ولا لأن مشروعها اكتمل، بل لأنها كشفت ما يحتاجه المشروع كي يكتمل.

ولا لأن هزيمتها كانت استثنائية، بل لأن هزيمتها طرحت أسئلة تتجاوزها.

ومن الجبل إلى الذاكرة، ومن الذاكرة إلى التاريخ، تحولت آغري من ثورة انتهت إلى تجربة تستمر في طرح السؤال؛ والسؤال، في التاريخ السياسي، قد يكون أحياناً أطول عمراً من الإجابة.

-
1. Basil Nikitine, Les Kurdes: Étude sociologique et historique, Paris, Imprimerie Nationale, 1956.
 2. Arshak Safrastian, Kurds and Kurdistan, London, Harvill Press, 1948.
 3. Hassan Arfa, The Kurds: An Historical and Political Study, London, Oxford University Press, 1966.
 4. Thomas Bois, Les Kurdes, Paris, Éditions Khayats, 1966.
 5. Ihsan Nouri Pasha, La révolte de l'Agri-Dagh, «Ararat» (1927-1930), Genève, Éditions Kurdes, 1986.
 6. Robert Olson, The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925, Austin, University of Texas Press, 1989.

التاسع والعشرون: الأسباب العميقة للفشل

لا يمكن تفسير هزيمة ثورة آغري من خلال معركة واحدة، أو قرار عسكري منفرد، أو خطأ ارتكبته قيادة الثورة في لحظة محددة، لأن سقوط المقاومة سنة ١٩٣٠ لم يكن نتيجة لحظة عسكرية منفصلة عن سياقها، وإنما كان حصيلة تراكم طويل لعوامل عسكرية وسياسية وجغرافية واجتماعية واقتصادية ودبلوماسية تفاعلت مع بعضها طوال سنوات الثورة، حتى أصبح ميزان القوى يميل تدريجياً وبصورة متزايدة لمصلحة الدولة التركية. ولذلك فإن السؤال التاريخي الأكثر دقة ليس: لماذا خسرت القوات الكردية المعركة الأخيرة؟ وإنما: لماذا لم تستطع الثورة، خلال السنوات التي سبقت ١٩٣٠، أن تنتقل من مقاومة مسلحة محدودة إلى قوة سياسية وعسكرية قادرة على إنتاج واقع جديد والمحافظة عليه؟

وهذا السؤال يقتضي منذ البداية تجاوز القراءة العسكرية الضيقة للثورة. فأغري لم تكن مجرد سلسلة من الاشتباكات بين مقاتلين كورد وقوات تركية، وإنما كانت مشروعاً سياسياً وعسكرياً ظهر في مرحلة إقليمية شديدة التحول، وكانت فيه الحركة القومية الكردية تحاول أن تتكيف مع عالم جديد نشأ بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، وصعود الدولة القومية، وإعادة رسم الحدود، وترسيخ سيادة دول حديثة على أراضي ومجتمعات كانت قبل ذلك تتحرك داخل فضاء سياسي مختلف. ومن ثم فإن نجاح الثورة أو فشلها لم يكن مرتبطاً بقدرتها على القتال وحده، بل بقدرتها على بناء منظومة متكاملة تجمع بين القوة العسكرية والتنظيم السياسي والقاعدة الاجتماعية والموارد الاقتصادية والعلاقات الخارجية والقدرة على إدارة الجغرافيا والحدود.

وهنا تظهر المشكلة الأولى في طبيعة المشروع نفسه. فقد كانت آغري أكثر من مجرد مقاومة محلية، لكنها لم تكن دولة مكتملة؛ وكانت تحمل تصوراً قومياً يتجاوز حدود المنطقة، لكنها لم تمتلك مؤسسة قومية قادرة على توحيد جميع مراكز القوة الكردية؛ وكانت تمتلك قيادة عسكرية أكثر تنظيماً من كثير من التجارب السابقة، لكنها لم تكن تملك جيشاً نظامياً بالمعنى الكامل؛ وكانت تستند إلى جغرافيا جبلية تمنحها قدرة كبيرة على الصمود، لكنها لم تمتلك قاعدة اقتصادية وإدارية مستقرة تستطيع تحويل هذا الصمود إلى قدرة استراتيجية طويلة الأمد. وهذه الفجوة بين الطموح والإمكان كانت واحدة من أعمق مشكلات التجربة.

فالثورات لا تقاس بعدد المقاتلين وحده، ولا بمقدار الشجاعة التي يظهرها هؤلاء في الميدان، وإنما بقدرتها على تحويل القوة البشرية إلى قوة منظمة، وتحويل التنظيم إلى قدرة على الاستمرار، وتحويل المقاومة إلى سلطة سياسية، وتحويل السلطة المؤقتة إلى مؤسسات قادرة على البقاء. وكلما افتقدت الثورة واحداً من هذه المستويات أصبحت أكثر عرضة للاستنزاف، خصوصاً عندما تواجه دولة مركزية تمتلك مؤسسات

مستقرة وجيشاً نظامياً وموارد مالية وإدارية واسعة، وتستطيع أن تجعل الزمن نفسه جزءاً من استراتيجيتها.

وعلى المستوى العسكري، كان الاختلال في ميزان القوة واضحاً منذ المراحل الأولى، حتى وإن تمكنت القوات الكوردية من تعويض جزء من هذا الاختلال بفضل طبيعة الأرض وخبرة المقاتلين المحليين وقدرتهم على الحركة في الجبال. فقد كان جبل آغري والمناطق المحيطة به يوفران للمقاومة مزايا لا توفرها السهول المكشوفة؛ فالمعرفة الدقيقة بالممرات والمرتفعات، والقدرة على الاختفاء والمناورة، وصعوبة الوصول إلى بعض المواقع، كلها جعلت العمليات العسكرية التركية أكثر تعقيداً وكلفة في مراحل معينة. ولذلك لم يكن التفوق التركي يعني أن الجيش التركي قادر على حسم المعركة بسرعة، بل إن طبيعة الحرب الجبلية فرضت على الدولة أن تعدل أساليبها وأن تخوض عمليات متكررة لاستنزاف المقاومة والسيطرة على المجال الذي تتحرك فيه.

لكن الجغرافيا، مهما كانت ملائمة للمقاومة، لا تستطيع وحدها أن تصنع انتصاراً سياسياً أو عسكرياً. فالجبال تمنح القوة للمقاوم عندما يستطيع استخدامها كفضاء للحركة والمناورة، لكنها يمكن أن تتحول إلى قيد عندما تصبح الحركة محاصرة داخل نطاق جغرافي محدود، وتقطع عنها طرق الإمداد، وتضيق أمامها مصادر الغذاء والذخيرة، وتصبح الممرات المعروفة لدى المقاتلين معروفة أيضاً للخصم وقابلة للمراقبة والسيطرة. والجغرافيا لا تعمل في فراغ؛ قيمتها العسكرية تتحدد بقدرة القوة التي تستخدمها على ربطها بالإمداد والاتصال والانتشار وإعادة التموين.

ومن هنا يظهر الفرق بين امتلاك ملجأ طبيعي وامتلاك قاعدة استراتيجية متكاملة. كان جبل آغري يوفر الحماية، لكنه لم يكن دولة. وكان يوفر التضاريس، لكنه لم يوفر اقتصاداً. وكان يسمح بالاختباء والمناورة، لكنه لم يكن قادراً وحده على إنتاج الذخيرة أو الغذاء أو وسائل النقل أو الاتصالات. وكان يوفر عمقاً دفاعياً للمقاتلين، لكنه لم يمنحهم بالضرورة عمقاً سياسياً أو اقتصادياً يسمح لهم بخوض حرب طويلة. ولذلك فإن إحدى أهم الحقائق التي تكشفها تجربة آغري هي أن الجبل يمكن أن يؤخر الهزيمة، لكنه لا يستطيع وحده أن يمنح النصر.

وكان التفوق العسكري التركي أعمق من مجرد تفوق في عدد الجنود أو السلاح. فقد كانت الدولة تمتلك مؤسسة عسكرية نظامية تستطيع تعبئة القوات وتحريكها وإعادة توزيعها بين الجبهات، وتمتلك جهازاً إدارياً قادراً على جمع المعلومات وتأمين الإمدادات، وشبكات طرق واتصالات تسمح لها بتوسيع مجال عملياتها تدريجياً، كما امتلكت القدرة على استخدام الطيران ضمن عملياتها العسكرية. وكان لهذه العناصر مجتمعة أثر يتجاوز قيمة كل عنصر بمفرده؛ لأن الحرب الحديثة تقوم على منظومة مترابطة من المعلومات والاتصال والنقل والإمداد والقيادة والقوة النارية.

والأهم من ذلك أن الدولة التركية كانت قادرة على الاستمرار. وهذه النقطة من أكثر النقاط حسماً في تفسير نتيجة الحرب. فالدولة لا تحتاج دائماً إلى الانتصار في

كل مواجهة لكي تنتصر في الحرب؛ يكفي أحياناً أن تمتلك القدرة على تعويض الخسائر، وإعادة بناء الوحدات، وإرسال قوات إضافية، وتمويل العمليات، ونقل القوات، وتغيير الخطط، وانتظار اللحظة التي يبدأ فيها خصمها بفقدان قدرته على التعويض. أما الحركة المسلحة محدودة الموارد فإن خسائرها لا تقاس بعدد القتلى أو الجرحى فقط، وإنما بما تفقده من خبرة وقيادات ومخزون من السلاح وقدرة على الحركة وثقة اجتماعية وإمكانات لوجستية.

وهكذا يصبح الزمن عنصراً من عناصر القوة. فكلما طال الصراع، أصبحت الدولة القادرة على إنتاج القوة وإعادة إنتاجها في وضع أفضل من حركة تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد المحلية. ولذلك لم تكن الاستراتيجية التركية بحاجة بالضرورة إلى حسم كل معركة بصورة فورية؛ كان بإمكانها أن تجعل استمرار الضغط العسكري جزءاً من عملية استنزاف طويلة، حتى تصل المقاومة إلى النقطة التي تصبح فيها قدرتها على التجدد أقل من قدرتها على الخسارة.

ومن هنا نصل إلى العامل الاقتصادي، وهو عامل كثيراً ما يهمل عندما تروى الثورات من منظور البطولة العسكرية وحدها. فالحرب تحتاج إلى اقتصاد حتى لو كانت الحركة لا تملك دولة. تحتاج إلى الطعام والذخيرة والملابس والدواء والنقل والاتصالات وصيانة السلاح وإيواء المقاتلين وتعويض الخسائر. وكلما طال أمد الحرب تحولت هذه الاحتياجات من متطلبات ظرفية إلى بنية دائمة لا يمكن الاستغناء عنها.

وكانت هذه إحدى نقاط الضعف البنيوية في آغري. فلم تكن الثورة تمتلك إقليماً اقتصادياً واسعاً ومستقراً تستطيع من خلاله فرض موارد بصورة مؤسسية، ولم تكن لديها خزينة أو جهاز مالي أو شبكة إدارية متكاملة تحول الموارد الاجتماعية إلى قدرة عسكرية منتظمة. ولذلك اعتمدت بدرجات مختلفة على الموارد المحلية وعلى شبكات اجتماعية وعشائرية وعلى ما يمكن الحصول عليه من المناطق المحيطة وعلى إمكانات الحركة عبر الحدود.

وهذا النوع من الاقتصاد يمكن أن يكون كافياً لإطلاق مقاومة مسلحة، وربما يكفي للحفاظ عليها فترة من الزمن، لكنه يصبح هشاً عندما تتحول المقاومة إلى حرب طويلة مع دولة تستطيع تعبئة اقتصادها ومواردها البشرية والإدارية لخدمة المجهود العسكري. فالدولة تستطيع أن تجعل الحرب جزءاً من جهازها، بينما تضطر الحركة إلى البحث عن موارد الحرب في كل مرحلة.

وهنا تنشأ دائرة خطيرة: نقص الموارد يؤدي إلى نقص الذخيرة والغذاء والمعدات، ونقص المعدات يقلل القدرة على المبادرة، وتراجع المبادرة يؤدي إلى الانسحاب، والانسحاب يضيق المجال الذي تتحرك فيه المقاومة، وتضييق المجال يؤدي إلى خسارة الموارد والممرات ومصادر الدعم، فتزداد صعوبة استمرار الحرب. وبذلك لا تكون الهزيمة نتيجة ضربة واحدة، وإنما نتيجة عملية تراكمية تتآكل فيها القدرة على المقاومة ببطء.

أما العامل الجغرافي، فقد كان يحمل في داخله تناقضاً آخر. فموقع آغري القريب من الحدود الإيرانية منح الثورة بعض المزايا، لكنه جعلها في الوقت نفسه شديدة الحساسية للسياسة الإقليمية. فقد أتاحت الحدود، في ظروف معينة، إمكانات للحركة والاتصال والانسحاب، كما أن الروابط الاجتماعية والعشائرية في المناطق الحدودية لم تكن تتطابق بالضرورة مع الخطوط السياسية التي رسمتها الدول. لكن هذه المزايا لم تكن تحت سيطرة الثورة.

فالحدود كانت حدود دولتين، وليست مجالاً حراً للمقاومة. وكل استخدام للفضاء الحدودي كان مرتبطاً بدرجة من الدرجات بموقف تركيا وإيران، وبالظروف السياسية والأمنية التي تحكم العلاقة بينهما. ولذلك فإن ما كان يمكن أن يبدو للثوار مجالاً طبيعياً للمناورة كان في الحقيقة مساحة تتحكم فيها حسابات دولتين لهما مصالحهما الخاصة.

وهنا أصبحت العلاقة التركية الإيرانية عنصراً لا يمكن فصله عن مصير آغري. فكلما زادت قدرة الدولتين على تنظيم الحدود وتبادل المعلومات والاتفاق على الحد من استخدام المجال الحدودي من قبل المقاتلين، تقلصت إحدى أهم المساحات التي كانت تساعد المقاومة على الحركة والاستمرار. وتحولت الحدود تدريجياً من فرصة للمناورة إلى مجال للضغط.

وهذه قاعدة تاريخية مهمة في دراسة الحركات المسلحة الحدودية: الحدود يمكن أن تكون مصدر قوة عندما تكون الدول المتجاورة في حالة تنافس حاد، لكنها قد تصبح مصدر ضعف عندما تتفق هذه الدول على ضبطها. فالحركة المسلحة لا تمتلك الحدود بمجرد وجودها بالقرب منها؛ وإنما تستفيد منها فقط بقدر ما تسمح به موازين العلاقات بين الدول التي تسيطر عليها.

ولم يكن العامل الخارجي مقتصراً على إيران. فقد كانت آغري تعمل داخل نظام دولي وإقليمي لم يكن مستعداً لتقديم دعم حاسم لمشروع سياسي كوردي. وهنا تظهر إحدى أهم مشكلات الثورة: الفجوة بين الأهمية السياسية للقضية الكردية وبين استعداد القوى الدولية لتحويل هذه القضية إلى التزام فعلي. فقد تستطيع القوى الخارجية أن تراقب الأحداث، وأن تتبادل التقارير، وأن تبدي اهتماماً دبلوماسياً، وأن تستخدم القضية في حساباتها الإقليمية، لكن هذا لا يعني أنها مستعدة للدخول في مواجهة مباشرة مع دولة أخرى من أجلها.

وكان غياب الدعم الدولي الحاسم يعني أن الثورة لم تمتلك قوة خارجية تستطيع تغيير ميزان الصراع أو فرض تسوية سياسية على تركيا. وقد حاولت خويون أن تنقل القضية من المجال المحلي إلى المجال الدولي، وأن تقدم الثورة باعتبارها جزءاً من مسألة قومية أوسع، لكن المسافة بين التعاطف السياسي وبين الالتزام الاستراتيجي ظلت واسعة.

وهنا يجب التمييز بين العلاقات الخارجية وبين التحالفات الفعلية. فامتلاك اتصالات أو علاقات سياسية مع أطراف خارجية لا يعني امتلاك تحالف قادر على تقديم السلاح أو المال أو الحماية الدبلوماسية أو الضغط العسكري. وفي ظروف آغري كان هذا الفرق بالغ الأهمية؛ لأن الثورة كانت تحتاج إلى أكثر من الاعتراف المعنوي، كانت تحتاج إلى بيئة إقليمية ودولية تسمح لها بالبقاء.

ومن الناحية السياسية، كان أحد أعمق أسباب الفشل أن المشروع القومي لم يتمكن بصورة كاملة من تحويل المقاومة المسلحة إلى شرعية سياسية مستقرة. فقد ظهرت محاولة لبناء كيان سياسي في منطقة آغري، وسعت خوبيون إلى تأطير المقاومة ضمن مشروع قومي، لكن المسافة بقيت كبيرة بين إعلان المشروع وبين امتلاك الأدوات التي تجعل منه سلطة سياسية مستمرة. فالدولة لا تبنى بالخطاب وحده، ولا يكفي أن تعلن حركة ما استقلالها لكي تصبح دولة ذات سيادة فعلية.

إن قيام كيان سياسي مستقر يحتاج إلى أرض يمكن ممارسة السلطة عليها، وسكان يخضعون لإدارة منتظمة، ومؤسسات تستطيع تقديم الخدمات وتنظيم الموارد، وقوة قادرة على حماية المجال، ونظام مالي وإداري، وقدرة على إقامة علاقات خارجية، وفي النظام الدولي الذي كان يتشكل آنذاك كان الاعتراف الخارجي عنصراً بالغ الأهمية في تثبيت الكيانات الجديدة. ولم تكن آغري تمتلك هذه الشروط بصورة مكتملة.

ومن هنا بقي مشروعها السياسي في مستوى المحاولة التاريخية أكثر مما تحول إلى دولة مستقرة. وهذه ليست ملاحظة تقلل من قيمة التجربة، وإنما تساعد على فهم حدودها الحقيقية. فالفرق كبير بين امتلاك مشروع دولة وامتلاك دولة؛ وبين امتلاك فكرة السيادة وامتلاك مؤسسات تمارسها؛ وبين السيطرة العسكرية المؤقتة على مساحة جغرافية وبين القدرة على إدارة تلك المساحة في مواجهة دولة مركزية.

وكانت المشكلة السياسية الأخرى تتمثل في محدودية القدرة على توحيد مختلف القوى الكوردية حول مركز قرار واحد. فالقومية بوصفها فكرة كانت تتوسع، لكن البنى الاجتماعية والسياسية التي تتحرك داخلها بقيت متعددة. كانت هناك قيادات محلية، ومصالح إقليمية، وروابط عشائرية، وتفاوت في المواقف من طبيعة المشروع القومي، كما أن تقسيم كوردستان بين دول مختلفة جعل من الصعب بناء مجال سياسي موحد في وقت كانت فيه كل دولة تعمل على ضبط الجزء الواقع تحت سيادتها.

وهنا تظهر إحدى المفارقات الكبرى في تجربة آغري: كانت الحركة تحاول بناء مشروع قومي يتجاوز الحدود، لكنها كانت مضطرة إلى العمل داخل واقع سياسي مقسم بالحدود؛ وكانت تحتاج إلى وحدة قومية واسعة، لكنها تتحرك في مجتمع لم يكن قد تخلص من جميع أشكال الولاء المحلي والعشائري؛ وكانت تريد بناء قوة حديثة، لكنها كانت تعتمد بدرجات مختلفة على البنى الاجتماعية التي كانت متاحة لها. وهذا التداخل بين القديم والجديد جعل المشروع أكثر تعقيداً من أن يختزل في مفهوم «الثورة القومية» وحده.

ولذلك فإن الحديث عن الانقسامات الداخلية يجب ألا يتحول إلى تفسير سهل للهزيمة. فالانقسام موجود في معظم الحركات السياسية، ولا يكفي وحده لتفسير سقوط ثورة. السؤال الأدق هو: كيف أثرت هذه الانقسامات في القدرة على اتخاذ القرار، وتوحيد القيادة، وتوزيع الموارد، وتنسيق العمل العسكري والسياسي؟ وعندما تصبح الخلافات الداخلية عاجزة عن إنتاج آلية مشتركة لاتخاذ القرار، فإنها تتحول من اختلاف طبيعي في الرؤى إلى مشكلة استراتيجية.

وهذا ما يجعل مسألة القيادة مركزية في فهم آغري. فقد مثل إحسان نوري محاولة لتطوير نمط من القيادة العسكرية يتجاوز القيادة المحلية المباشرة، لكن وجود قائد عسكري ذي خبرة لا يعني تلقائياً وجود مؤسسة عسكرية حديثة. فالمؤسسة تحتاج إلى قواعد للقيادة، وهيكلي تنظيمي، وتسلسل واضح للأوامر، وآليات للاتصال، ونظام للإمداد، وقدرة على التدريب، ونظام لتعويض الخسائر، وعلاقة محددة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية.

وقد قطعت آغري خطوة في هذا الاتجاه، لكنها لم تصل إلى نهايته. ولذلك كانت شخصية إحسان نوري مهمة من الناحية التاريخية لا لأنها تستطيع وحدها تفسير الثورة، وإنما لأنها تكشف مرحلة انتقالية في التفكير العسكري الكوردي. فقد أصبح واضحاً أن مواجهة دولة حديثة تحتاج إلى قيادة أكثر تنظيماً من الزعامة المحلية التقليدية، لكن الأدوات الضرورية لتحويل هذه القيادة إلى مؤسسة مستقرة لم تكن مكتملة.

وهذا يقود إلى عامل آخر شديد الأهمية، هو العلاقة بين البنية الاجتماعية والبنية السياسية. فقد كانت الثورة بحاجة إلى المجتمع لكي تستمر، لكنها لم تكن قادرة على تحويل هذا المجتمع كله إلى قاعدة سياسية موحدة. وكانت الروابط العشائرية والاجتماعية توفر للمقاومة مقاتلين ومأوى ومعلومات وإمداداً، لكنها كانت في الوقت نفسه تجعل الولاءات موزعة بين المحلي والقومي، وبين مصالح الجماعة الصغيرة ومصالح المشروع الأوسع.

وهذا لا يعني أن العشائر كانت عائقاً محضاً أمام الثورة؛ بل إن هذا سيكون تبسيطاً غير تاريخي. فقد كانت البنى العشائرية في كثير من الظروف إحدى الأدوات التي أمكنت المقاومة من الصمود. لكنها لم تكن مؤسسة قومية حديثة، ولذلك كانت قدرتها على العمل ضمن مشروع مركزي طويل الأمد محدودة بطبيعتها. وهنا تكمن صعوبة الانتقال من المجتمع الذي يوفر للمقاومة رجالاً وموارد إلى المجتمع الذي يتحول بكامله إلى قاعدة سياسية لمشروع دولة.

ومن جهة أخرى، لم يكن المشروع القومي الكوردي يعمل في فراغ اجتماعي. فقد كان عليه أن يستوعب اختلافات دينية ومناطقية وعشائرية وسياسية، وأن يقنع جماعات مختلفة بأن مصالحها المحلية يمكن أن تجد مكاناً داخل مشروع قومي أوسع. وهذه عملية تاريخية طويلة لا يمكن إنجازها بمجرد إعلان التنظيم أو رفع شعار الاستقلال.

كما أن الثورة واجهت مشكلة الزمن السياسي. فقد كانت الحركة القومية الكوردية لا تزال في مرحلة مبكرة من بناء مؤسساتها العابرة للمناطق، بينما كانت الدولة التركية تعمل منذ تأسيس الجمهورية على تركيز السلطة وبناء جهاز مركزي أكثر قدرة على الوصول إلى الأطراف. ولذلك لم تكن الثورة تواجه جيشاً فقط، بل كانت تواجه دولة في طور تعزيز قدرتها على تحويل المجال الجغرافي إلى مجال إداري وأمني وسياسي خاضع للمركز.

وهنا يصبح الصراع أكثر عمقاً من مجرد مواجهة بين قوتين مسلحتين. لقد كان صراعاً بين مشروعين مختلفين في تصور السلطة والمجال السياسي. الدولة التركية كانت تسعى إلى تثبيت سيادتها المركزية وإعادة تعريف العلاقة بين المركز والأطراف ضمن الدولة الجمهورية الجديدة، بينما كانت الحركة الكوردية تحاول أن تمنح الوجود القومي الكوردي ترجمة سياسية في واقع أصبحت فيه الدولة الحديثة هي الإطار الأساسي للسيادة. ومن هنا كانت أغري جزءاً من صراع أوسع حول من يملك حق تعريف المجال السياسي ومن يملك حق تمثيل السكان داخله.

ولا يمكن إغفال أثر التطور التقني والعسكري في حسم المعركة. فالتفوق التقني لا يعني السلاح الحديث وحده، وإنما يعني منظومة كاملة من القدرة على جمع المعلومات، والاتصال، والنقل، والمراقبة، والقوة النارية، واستخدام الطيران، وتنظيم القوات. وهذه المنظومة تجعل الدولة قادرة على تحويل المسافة الجغرافية إلى مشكلة أقل صعوبة مما هي عليه بالنسبة إلى قوة تعتمد على الحركة المحلية.

وفي المقابل كانت الثورة تعتمد على ميزة المعرفة بالأرض والقدرة على المناورة والمفاجأة، وهي مزايا مهمة في الحرب غير النظامية، لكنها لا تعوض إلى ما لا نهاية غياب الموارد الثقيلة والاتصال المستمر والإمداد المنتظم. ولذلك فإن نجاح المقاومة في منع الدولة من تحقيق انتصار سريع لا يعني قدرتها على تحقيق انتصار نهائي.

وهنا يمكن فهم أحد أهم أسباب الفشل: أغري كانت أفضل في البقاء من قدرتها على تحويل البقاء إلى انتصار سياسي. استطاعت المقاومة أن تستفيد من الجغرافيا وأن تستمر في القتال، لكنها لم تستطع تحويل هذه القدرة على الصمود إلى وضع سياسي دائم. وهذه المسافة بين الصمود والنصر هي من أهم مفاتيح فهم تجربة الثورة.

فالصمود العسكري قد يكون إنجازاً بحد ذاته، لكنه يصبح استراتيجية ناجحة فقط عندما يؤدي إلى نتيجة سياسية: اعتراف، أو تسوية، أو تغيير في ميزان القوى، أو بناء مؤسسات، أو توسيع قاعدة الدعم، أو إرغام الخصم على تغيير سياساته. أما إذا بقي الصمود معتمداً على موارد تتآكل بمرور الوقت، فإن استمرار الحرب قد يتحول تدريجياً من مصدر قوة إلى مصدر استنزاف.

ومن هنا فإن الهزيمة العسكرية سنة ١٩٣٠ لم تكن حادثاً منفصلاً، بل كانت اللحظة التي ظهرت فيها بصورة نهائية نتائج اختلالات تراكمت خلال سنوات. لقد التقت

في تلك اللحظة قوة الدولة العسكرية والتنظيمية والاقتصادية مع ضعف القدرة الكوردية على التعويض والاستمرار، ومع تضيق المجال الحدودي، ومع غياب الدعم الخارجي الحاسم، ومع صعوبة توحيد الموارد والقرار السياسي، ومع محدودية القدرة على تحويل المشروع القومي إلى مؤسسة دولة.

لكن من الخطأ أيضاً أن نستنتج من ذلك أن الثورة كانت محكومة بالفشل منذ لحظة ولادتها. فالتاريخ لا يعمل بهذه الطريقة. لم تكن النتيجة النهائية معروفة مسبقاً لمن عاشوا الأحداث، وكانت هناك مساحات للمناورة والنجاح والفشل، وكانت موازين القوى تتغير خلال السنوات، وكانت قرارات الأطراف تستجيب لظروف لم تكن ثابتة. ولذلك فإن القول إن الثورة «كانت ستفشل حتماً» هو حكم رجعي يسقط النتيجة النهائية على كل مراحل التجربة، بينما المطلوب تاريخياً هو فهم الخيارات كما بدت ممكنة في زمنها.

والأدق أن نقول إن بنية الثورة كانت تحمل في داخلها إمكانات للصمود، لكنها كانت تحمل أيضاً حدوداً عميقة جعلت تحويل الصمود إلى انتصار دائم شديد الصعوبة. كانت تمتلك القومية، لكنها لم تمتلك دولة. وكانت تمتلك القيادة، لكنها لم تمتلك مؤسسة عسكرية متكاملة. وكانت تمتلك الجغرافيا، لكنها لم تمتلك اقتصاداً قادراً على إسناد الحرب. وكانت تمتلك علاقات خارجية، لكنها لم تمتلك تحالفاً دولياً حاسماً. وكانت تمتلك مجتمعاً قادراً على تقديم الدعم، لكنها لم تستطع تحويل هذا الدعم إلى وحدة سياسية كاملة.

وهكذا فإن أسباب فشل آغري لا يمكن جمعها في سبب واحد. لم يكن السلاح التركي وحده هو الذي أسقط الثورة، كما لم تكن الانقسامات الداخلية وحدها، ولا الحدود الإيرانية وحدها، ولا ضعف الموارد وحده، ولا غياب الاعتراف الدولي وحده. إنما تكمن المسألة في تفاعل هذه العوامل جميعاً. وكل ضعف كان يعزز ضعفاً آخر؛ فغياب الموارد أضعف القدرة العسكرية، وضعف القدرة العسكرية ضيق المجال السياسي، وضيق المجال السياسي قلل فرص الدعم الخارجي، وتضييق الحدود قلل الموارد والحركة، والانقسامات صعّبت توحيد القرار، وكل ذلك جعل الدولة التركية أكثر قدرة على استخدام تفوقها المؤسسي والزمني.

ولهذا فإن آغري تقدم درساً تاريخياً يتجاوز حدود الثورة نفسها: المشروع القومي لا يتحول إلى قوة سياسية بمجرد امتلاك الهوية أو الإرادة أو السلاح. إنه يحتاج إلى مؤسسات، وإلى قاعدة اجتماعية واسعة، وإلى موارد اقتصادية، وإلى قيادة قادرة على إدارة الاختلاف، وإلى علاقات خارجية مدروسة، وإلى قدرة عسكرية متناسبة مع طبيعة الخصم، وإلى استراتيجية تستطيع تحويل المقاومة إلى نتيجة سياسية. وإذا غابت هذه العناصر، فإن البطولة قد تطيل عمر المقاومة، لكنها لا تضمن بقاء المشروع.

ومع ذلك، فإن هذه القراءة لا تعني أن آغري كانت فشلاً كاملاً. فالهزيمة العسكرية لا تمحو ما أنتجته الثورة من تحول في الوعي السياسي، ولا تلغي تجربة خوييون في

التنظيم القومي، ولا تلغي محاولة إحسان نوري تطوير القيادة العسكرية، ولا تلغي الخبرة التي اكتسبتها الحركة الكوردية من مواجهة الدولة الحديثة. فالتجارب السياسية تتعلم من إخفاقاتها بقدر ما تتعلم من انتصاراتها، وأحياناً تكون الهزيمة أكثر كشفاً من النصر لأنها تجبر الحركة على مواجهة نقاط ضعفها التي قد تخفيها الانتصارات المؤقتة.

ومن هذه الزاوية، فإن آغري كانت تجربة فشل عسكري، لكنها لم تكن تجربة بلا أثر. لقد كشفت حدود المقاومة حين تبقى بلا دولة، وحدود القومية حين لا تجد مؤسسة سياسية قادرة على ترجمتها، وحدود الجغرافيا حين لا تسندها موارد، وحدود القيادة حين لا تتحول إلى مؤسسة، وحدود التضامن القومي حين يبقى أوسع من القدرة التنظيمية على تجسيده.

وهنا تكمن أهمية الأسباب العميقة للفشل: إنها لا تجيب فقط عن سؤال لماذا انتهت آغري سنة ١٩٣٠، وإنما تكشف طبيعة المرحلة التاريخية التي كانت الحركة القومية الكوردية تعيشها. كانت قد تجاوزت مرحلة الانتفاضة المحلية في بعض جوانب تفكيرها، لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة امتلاك أدوات الدولة. كانت قد اكتشفت أهمية التنظيم، لكنها لم تبين بعد مؤسسة قومية قادرة على توحيد المجال السياسي الكوردي. وكانت قد أدركت أن الصراع مع الدولة الحديثة يحتاج إلى جيش وتنظيم وعلاقات خارجية، لكنها لم تكن تمتلك الموارد التي تجعل هذه الأدوات قابلة للاستمرار.

ومن هنا يمكن فهم آغري باعتبارها تجربة تقع في المسافة بين الحلم السياسي والقدرة السياسية؛ بين الأمة بوصفها فكرة والأمة بوصفها مؤسسة؛ بين المقاومة بوصفها فعلاً عسكرياً والمشروع بوصفه نظاماً سياسياً؛ وبين الجبل الذي يستطيع حماية المقاتل والدولة التي تستطيع حماية المشروع.

لقد انتهت آغري عسكرياً لأن الدولة التركية استطاعت في النهاية أن تجمع عناصر القوة التي كانت المقاومة تفتقر إلى معظمها: جيشاً أكثر تنظيماً، وموارد أوسع، وإدارة مركزية، وقدرة على الاستمرار، وتضييقاً للمجال الحدودي، وتفوقاً تقنياً، وبيئة دولية لم تتحول إلى دعم حاسم للثورة. لكن تفسير الهزيمة بهذه العناصر وحدها يظل ناقصاً إذا لم نر في الجهة الأخرى البنية الداخلية للثورة نفسها، وحدود تنظيمها ومواردها وقيادتها وقاعدتها الاجتماعية وعلاقاتها الخارجية.

وهكذا فإن السؤال الأخير الذي تتركه آغري ليس: من انتصر في المعركة؟ فقد أصبح الجواب معروفاً منذ عام ١٩٣٠. وإنما: ماذا تعلمت الحركة من الطريقة التي خسرت بها؟ وكيف يمكن لمشروع سياسي أن يتحول من مقاومة تعتمد على الجغرافيا والسلاح إلى قوة تمتلك التنظيم والمؤسسة والاقتصاد والشرعية والعلاقات الدولية؟

ذلك هو المعنى الأعمق لهزيمة آغري. فالثورة لم تسقط لأن مقاتليها كانوا أقل شجاعة، ولا لأن فكرتها كانت بلا معنى، وإنما لأن الإرادة السياسية لم تكن كافية

وحدها لمواجهة منظومة دولة حديثة تمتلك من عناصر القوة ما يسمح لها بتحويل الحرب الطويلة إلى عملية استنزاف حتى النهاية. وفي المقابل لم تكن الحركة قد امتلكت بعد الشروط التي تجعل من مقاومتها مشروعاً سياسياً قادراً على الاستمرار بعد حدود الجبل.

ولهذا فإن هزيمة أغري ينبغي ألا تقرأ بوصفها نهاية قصة، بل بوصفها لحظة كشف تاريخية. لقد كشفت ما تستطيع المقاومة أن تفعله، وكشفت في الوقت نفسه ما لا تستطيع فعله من دون مؤسسة وموارد ووحدة سياسية وعمق إقليمي ودولي. كشفت قوة الجبل، لكنها كشفت حدوده؛ وأظهرت أهمية القيادة، لكنها أظهرت ضرورة المؤسسة؛ وأظهرت قدرة القومية على تعبئة الذاكرة والهوية، لكنها أظهرت صعوبة تحويلهما إلى سلطة سياسية؛ وأثبتت أن الثورة تستطيع أن تصمد أمام الدولة، لكنها بينت أيضاً أن الصمود وحده لا يكفي لبناء المستقبل.

ومن هنا تصبح سنة ١٩٣٠ أكثر من تاريخ عسكري لنهاية ثورة. إنها لحظة فاصلة في تجربة سياسية بدأت تدرك، من خلال الهزيمة نفسها، أن بناء المشروع القومي يحتاج إلى ما هو أبعد من الثورة المسلحة. وهذه ربما تكون أهم نتيجة تاريخية خلفتها أغري: أنها أجبرت الحركة الكوردية على اكتشاف المسافة بين امتلاك قضية وامتلاك القدرة على تحقيقها، وبين امتلاك الذاكرة وامتلاك المؤسسة، وبين القدرة على مقاومة الدولة والقدرة على بناء بديل سياسي عنها.

وهذه المسافة هي التي تجعل دراسة فشل أغري ضرورية بقدر دراسة مقاومتها؛ لأن الشعوب لا تتعلم من انتصاراتها وحدها، وإنما تتعلم أيضاً من اللحظات التي اصطدمت فيها أحلامها بحدود الواقع. وأغري كانت واحدة من تلك اللحظات الكبرى التي التقى فيها الطموح القومي الكوردي مع القوة الصلبة للدولة الحديثة، فانتهت الثورة عسكرياً، لكن بقيت تجربتها بما حملته من إمكانات وتناقضات وأخطاء ودروس جزءاً من التاريخ السياسي الكوردي في القرن العشرين.

ولهذا لا ينبغي أن يكون السؤال: لماذا فشلت أغري؟ فقط، بل: ماذا كشفت أغري عن شروط النجاح؟ فالإجابة عن السؤال الأول تفسر هزيمة ثورة، أما الإجابة عن السؤال الثاني فتفسر مسار حركة سياسية كاملة.

وهنا يظهر الفرق الجوهرى بين امتلاك قضية سياسية وبين امتلاك القوة الدولية القادرة على حماية هذه القضية أو تحويلها إلى واقع سياسي. فقد تكون الحركة مقتنعة بعدالة مشروعها، وقد تمتلك قاعدة اجتماعية واسعة في مناطق معينة، وقد تنجح في بناء خطاب قومي قادر على تعبئة المشاعر والولاءات، لكن كل ذلك لا يعني بالضرورة أن القوى الدولية ستتعامل معها بوصفها طرفاً يستحق الدعم السياسي أو العسكري. ففي العلاقات الدولية لا تتحول العدالة، مهما كانت قوتها الأخلاقية، تلقائياً إلى قوة سياسية، ولا تتحول شرعية المطالب في نظر أصحابها إلى التزام لدى الدول الأخرى.

كانت هذه إحدى الحقائق القاسية التي واجهتها آغري. فالقوى الدولية لم تكن تنظر إلى المسألة الكردية من زاوية الحق القومي وحده، وإنما ضمن شبكة أوسع من المصالح والتوازنات والأمن والحدود والعلاقات بين الدول. وكانت تركيا بالنسبة إلى القوى الدولية دولة قائمة ذات حدود معترف بها، وتمتلك مؤسسات مركزية وجيشاً وسلطة سياسية يمكن التعامل معها بوصفها طرفاً دولياً في النظام الإقليمي الجديد. أما الحركة الكردية فكانت حركة قومية تسعى إلى تحويل مطالبها إلى كيان سياسي، لكنها لم تكن تمتلك الموقع الدولي نفسه، ولا الأدوات التي تجعل القوى الكبرى ترى في دعمها خياراً يتجاوز التعاطف السياسي إلى الالتزام الاستراتيجي.

وهنا ينبغي التمييز بين الاهتمام الدولي بالقضية وبين الاستعداد للتدخل من أجلها. فقد تتابع دولة كبرى تطورات ثورة ما، وترسل تقاريرها الدبلوماسية، وتدرس تأثيرها على الاستقرار الإقليمي، وقد ترى فيها عاملاً يمكن أن يؤثر في علاقاتها مع دول أخرى، لكن ذلك لا يعني أنها ستخوض مواجهة من أجلها. فالدول الكبرى لا تتحرك عادة وفق معيار العدالة وحده، وإنما وفق مزيج من المصالح والأمن والمنافسة الدولية والحسابات الاقتصادية والجيوسياسية، وبحسب تقديرها لما يمكن أن تكسبه أو تخسره من أي تدخل.

ولهذا لم تتحول آغري إلى أولوية دولية قادرة على تغيير ميزان القوى. لم يكن السؤال في العواصم الكبرى فقط هو: هل المطالب الكردية عادلة؟ بل كان أيضاً: ماذا سيترتب على دعمها؟ وكيف سيؤثر ذلك في تركيا؟ وما انعكاسه على النظام الإقليمي؟ وهل يستحق هذا الدعم الدخول في مواجهة سياسية أو استراتيجية أكبر؟ وفي ظل هذه الحسابات بقيت القضية الكردية، رغم أهميتها، دون مستوى الالتزام الدولي الذي كان يمكن أن يغير مسار الحرب.

وهذه الحقيقة تكشف أحد أوجه عدم التكافؤ بين الدولة والحركة القومية غير الدولتية. فالدولة تدخل النظام الدولي وهي تحمل معها اعترافاً وحدوداً ومؤسسات وعلاقات دبلوماسية، بينما تضطر الحركة القومية إلى إثبات وجودها السياسي في الوقت الذي تخوض فيه صراعاً على هذا الوجود. ولذلك فإن عليها أن تكسب المعركة العسكرية والسياسية والدبلوماسية في آن واحد، بينما تستطيع الدولة أن تستخدم الشرعية الدولية القائمة أصلاً لتقليل مساحة التدخل الخارجي في شؤونها.

أما على المستوى الإقليمي، فقد كانت المشكلة أكثر تعقيداً. فالثورة كانت تقع في منطقة تقاطع فيها مصالح تركيا وإيران والاتحاد السوفييتي والقوى الأوروبية، وكان موقعها الحدودي يجعلها جزءاً من توازنات تتجاوز قدرتها الذاتية. ولم تكن أي من الدول المحيطة مستعدة لتحويل المشروع القومي الكردي إلى مشروع استراتيجي خاص بها. كانت إيران تنظر إلى المسألة من خلال أمنها وحدودها وحساباتها الداخلية والإقليمية، وكان الاتحاد السوفييتي يتعامل مع تركيا ضمن اعتبارات جيوسياسية أوسع، بينما كانت القوى الأوروبية تتابع التطورات من خلال مصالحها وعلاقاتها بالدول القائمة أكثر مما كانت مستعدة للدخول في مواجهة مباشرة من أجل الثورة.

وهذا يعني أن آغري لم تجد في محيطها الإقليمي دولة مستعدة لتوفير مظلة سياسية وعسكرية مستقرة لها. وهذه ليست مسألة ثانوية في حرب طويلة؛ لأن الحركة المسلحة التي تواجه دولة أقوى تحتاج، في كثير من الحالات، إلى عمق استراتيجي يسمح لها بالحركة، أو إلى حليف إقليمي يوفر لها الموارد، أو إلى بيئة دولية تمنع الدولة المقابلة من استخدام كامل قدراتها دون تكلفة سياسية. أما عندما تحرم الحركة من هذه العناصر، فإنها تصبح مضطرة إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية، مهما كانت محدودة.

وكانت هذه المشكلة أكثر وضوحاً بسبب الموقع الإيراني لآغري. فالحدود لم تكن مجرد خط يفصل بين دولتين، وإنما كانت فضاءً اجتماعياً وجغرافياً تتحرك فيه جماعات وعلاقات قديمة لا تتطابق دائماً مع الحدود السياسية الحديثة. ولذلك أمكن للثورة أن تستفيد في ظروف معينة من تعقيدات المنطقة الحدودية، لكن هذه الاستفادة بقيت رهينة بموقف الدولة الإيرانية. فالحدود التي تمنح الحركة فرصة للحركة عندما تكون الرقابة ضعيفة، يمكن أن تتحول إلى حصار عندما تتشدد الرقابة وتصبح الحركة عبرها قضية أمنية وسياسية بين الدول.

وهنا تظهر قاعدة أساسية في تاريخ الحركات المسلحة الحدودية: الحدود ليست قوة في ذاتها، وإنما تصبح قوة أو ضعفاً بحسب طبيعة العلاقات بين الدول التي تتحكم فيها. فإذا كان هناك تنافس بين الدول المجاورة، قد تجد الحركة مجالاً للمناورة. أما إذا تقاربت مواقف هذه الدول حول ضرورة ضبط الحدود، فإن المجال الذي كانت الحركة تعتمد عليه يتقلص بصورة خطيرة. وهذا ما جعل المسألة الإيرانية جزءاً من تفسير مسار آغري، لا مجرد تفصيل خارجي عنها.

ومع تضيق المجال الحدودي بدأت الثورة تفقد أحد عناصر قدرتها على البقاء. فالمقاتل لا يحتاج إلى السلاح وحده، بل يحتاج إلى مساحة يتحرك فيها، وإلى طرق للانسحاب وإعادة التجمع، وإلى مصادر للإمداد، وإلى إمكانية نقل الجرحى، وإلى قنوات للاتصال، وإلى مجال يسمح له بإعادة تنظيم قواته عندما يتعرض لضربة. وعندما تقلص هذه المساحة، يصبح كل تجمع أكثر تعرضاً للحصار، وكل طريق أكثر أهمية، وكل مخزن سلاح أكثر قيمة، وكل خسارة أكثر صعوبة في التعويض.

أما العامل الاجتماعي، فقد كان أكثر تعقيداً من أن يختزل في عبارة «الانقسامات الداخلية». فالثورة لم تنشأ في مجتمع متجانس سياسياً، بل في بيئة كانت العشيرة فيها لا تزال مؤسسة اجتماعية ذات وزن كبير، وكانت الروابط المحلية والعشائرية تؤدي وظائف تتجاوز الانتماء الاجتماعي إلى الحماية والتعبئة وتوفير المقاتلين والمعلومات والمأوى والموارد. ولذلك سيكون من الخطأ اعتبار البنية العشائرية عامل ضعف خالصاً؛ فقد كانت في مراحل عديدة إحدى ركائز قدرة المقاومة على الاستمرار.

لكن ما كان مصدر قوة في مستوى معين يمكن أن يصبح مصدر قيد عندما يتسع المشروع السياسي. فالعشيرة قادرة على تعبئة أفرادها حول مصلحة مشتركة ومجال

اجتماعي محدد، لكنها ليست بالضرورة مؤسسة قادرة على إدارة مشروع قومي واسع يتجاوز المنطقة والعشيرة. وهنا ظهرت المسافة بين التضامن المحلي والتضامن القومي.

كان المقاتل يستطيع أن يقاتل دفاعاً عن أرضه وعشيرته ومجموعه، لكن تحويل هذا الاستعداد إلى مشروع قومي موحد يحتاج إلى بناء سياسي قادر على جعل الهدف العام أكثر حضوراً من المصالح المحلية. وهذه العملية لم تكن سهلة في أغري؛ لأن الحركة كانت تحاول الانتقال من مجتمع تتداخل فيه الولاءات المحلية مع الولاء القومي إلى مشروع سياسي يتطلب درجة أعلى من المركزية والتنظيم.

ولهذا لا ينبغي تصوير المسألة وكأن هناك تعارضاً مطلقاً بين العشيرة والقومية. فالقومية نفسها في تلك المرحلة كانت تحتاج إلى البنى الاجتماعية القائمة لكي تصل إلى الناس وتعبئهم. ولم تكن هناك مؤسسات قومية حديثة واسعة بما يكفي لتحل محل الشبكات التقليدية. ولذلك اعتمد المشروع القومي جزئياً على هذه الشبكات، لكنه في الوقت نفسه كان يريد تجاوزها. وهذه هي إحدى التناقضات البنيوية في تجربة أغري: المؤسسة الجديدة كانت بحاجة إلى البنية القديمة لكي تولد، لكنها كانت تحتاج إلى تجاوزها لكي تكتمل.

وكانت هذه المشكلة تظهر بصورة مباشرة في مسألة القيادة. فكلما كانت القيادة المركزية قادرة على توحيد القرار والموارد والقوات، أصبح المشروع أكثر قدرة على العمل كقوة واحدة. وكلما ضعفت المركزية، ازدادت قدرة الوحدات المحلية على اتخاذ قراراتها وفق حساباتها الخاصة، سواء تعلق الأمر بالقتال أو الانسحاب أو التموين أو إعادة الانتشار. وفي حرب طويلة، يمكن لهذا التفاوت في القرار أن يتحول إلى مشكلة استراتيجية، لأن الجيش لا يستطيع أن يعمل كجيش إذا كانت وحداته تتحرك وفق مراكز قرار متعددة.

ومن هنا نفهم الدور الذي حاولت خوييون أن تؤديه. فقد كانت محاولة لتجاوز حدود الزعامات المحلية وبناء إطار قومي أوسع للمقاومة، وربط العمل العسكري بالمشروع السياسي، وإعطاء الثورة معنى يتجاوز حدود المنطقة. لكنها واجهت مشكلة جوهرية: القدرة على صياغة مشروع قومي لا تعني القدرة على السيطرة الكاملة على الواقع الميداني. كان مستوى الخطاب السياسي الذي طرحته خوييون أوسع من مستوى الإمكانيات المؤسسية التي كانت متاحة لها، وبقيت هناك مسافة بين القومية بوصفها فكرة سياسية وبين القومية بوصفها جهازاً قادراً على توحيد الموارد والقوات والقرار.

وهذه المسافة كانت من أسباب الضعف، لكنها لم تكن عيباً خاصاً بخوييون وحدها؛ بل كانت تعبيراً عن مرحلة تاريخية كانت فيها الحركة القومية الكوردية نفسها تنتقل من العمل السياسي التقليدي إلى محاولة بناء مؤسسة قومية حديثة في بيئة تفتقر إلى الدولة والموارد والسيادة الإقليمية.

أما على المستوى التنظيمي، فقد واجهت الثورة مشكلة أخرى لا تقل أهمية، هي مشكلة الاتصال والمعلومات. فالحرب الحديثة لا تعتمد على الشجاعة وحدها، وإنما تعتمد بصورة متزايدة على معرفة دقيقة بالميدان. من يعرف موقع خصمه، وحجم قواته، واتجاه تحركه، ومصادر إمداده، وقدرته على المناورة، يستطيع اتخاذ قرارات أفضل. أما من يفتقر إلى المعلومات الدقيقة فيصبح معرضاً للمفاجأة، ويمكن أن يجد نفسه في مواجهة قوة أكبر مما كان يتوقع، أو محاصراً قبل أن يدرك أن خطوط خروجه قد أغلقت.

وكانت الدولة التركية تمتلك في هذا المجال مزايا مؤسسية لا تستطيع الثورة أن تضاهيها بسهولة. فقد كانت تمتلك أجهزة إدارية وأمنية وعسكرية، وشبكات اتصال ومصادر معلومات محلية، وقدرة على تجميع التقارير وربطها بالتخطيط العسكري، بينما كانت الثورة تعتمد بدرجات أكبر على الشبكات المحلية والشخصية، وعلى المعلومات التي تصل عبر المقاتلين والسكان والروابط الاجتماعية.

وهذا خلق فجوة استخباراتية وتنظيمية مهمة. ولم تكن قيمة هذه الفجوة في معرفة مواقع القوات فقط، وإنما في القدرة على تحويل المعلومات إلى قرار سريع ومنسق. فالمعلومة لا تصبح قوة إلا عندما توجد مؤسسة تستطيع تحليلها واستخدامها. والدولة الحديثة تمتلك هذه المؤسسة، بينما تكون الحركة المسلحة مضطرة إلى بناء هذه القدرة أثناء الحرب نفسها.

وهنا يظهر معنى التفوق التركي بصورة أكثر دقة. فلم يكن التفوق مجرد تفوق في عدد الجنود أو كمية السلاح، بل كان تفوقاً في النظام الذي يحول الموارد المختلفة إلى قوة عسكرية متصلة. الدولة تمتلك الجيش، لكن خلف الجيش إدارة توفر له الرجال والمال والطعام والسلاح والنقل. وتمتلك الاتصالات التي تنقل الأوامر، والأجهزة التي تجمع المعلومات، والسلطة التي تفرض القرارات، والاقتصاد الذي يتحمل تكلفة الحرب، والحدود التي تستطيع التحكم بها.

الدولة الحديثة ليست جيشاً فقط؛ إنها منظومة من الجيش والإدارة والاقتصاد والاتصالات والقانون والحدود والمؤسسات. وهذه المنظومة هي التي تجعل الدولة قادرة على الاستمرار في الحرب حتى عندما لا تحقق انتصاراً سريعاً. أما الثورة فكانت تحاول مواجهة هذه المنظومة بقوة سياسية وعسكرية مهمة، لكنها لم تصل إلى مستوى المؤسسة الدولية التي تواجهها.

ولهذا كانت الحرب غير متكافئة في جوهرها. فقد كان الطرفان يمتلكان إرادة القتال، لكنهما لم يكونا يمتلكان القدرة نفسها على إنتاج القوة وإعادة إنتاجها. وهذه نقطة أكثر أهمية من المقارنة العددية المباشرة بين القوات؛ لأن التفوق الحقيقي في الحرب الطويلة يكمن في قدرة الطرف على تعويض خسائره والمحافظة على تماسكه والاستمرار في الضغط.

أما دخول القوة الجوية في العمليات فقد أضاف مستوى جديداً من الاختلال. فقد كانت الجغرافيا الجبلية توفر للمقاتلين حماية مهمة من القوات البرية، وتمنحهم قدرة على الاختفاء والمناورة والاستفادة من التضاريس، لكن هذه الحماية لم تعد كاملة أمام قدرة الدولة على استخدام الطيران في الاستطلاع والقصف ومراقبة المناطق الجبلية. وهنا تغيرت العلاقة بين المقاتل والجبل.

فالجبل الذي كان يوفر مأناً من الوصول البري أصبح أكثر عرضة للمراقبة والاستهداف من الجو، وأصبح وجود القوات في مناطق معينة يحمل مخاطر لم تكن موجودة بالدرجة نفسها عندما كان الوصول إليها يعتمد أساساً على القوات البرية. ومن ثم فإن التطور الجوي لم يكن مجرد إضافة لسلح جديد، وإنما كان تغييراً في طبيعة البيئة العسكرية نفسها.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ اختزال هزيمة آغري في الطيران وحده. فالطيران كان عنصراً داخل منظومة عسكرية أوسع. قيمته الحقيقية ظهرت عندما اقترنت القوة الجوية بالقوات البرية، وبالحصار، وقطع طرق الإمداد، والسيطرة على المناطق المحيطة، وجمع المعلومات، والتنسيق العملياني. فالقصف وحده لا يحتل الجبل ولا يثبت السيطرة على الأرض؛ الذي يحسم النتيجة هو التكامل بين القوة الجوية والقوة البرية والمعلومات والإمداد.

ومن هنا فإن ما حدث في المرحلة الأخيرة من الثورة يمكن فهمه بوصفه تضيقاً تدريجياً للفضاء الذي كانت المقاومة تستطيع العمل داخله. كلما فقدت الثورة القدرة على الحركة، انخفضت قدرتها على اختيار زمان ومكان الاشتباك. وكلما أصبحت القوات أكثر ثباتاً داخل نطاق جغرافي محدود، أصبحت أكثر عرضة للمراقبة والاستنزاف. وكلما انخفضت قدرتها على المناورة، ارتفعت قيمة التفوق التركيبي في التنظيم والقوة النارية.

وكان العامل الدبلوماسي هو الحلقة التي ساعدت على إكمال هذا التضيق. فقد استطاعت تركيا أن تتعامل مع المشكلة الحدودية مع إيران من خلال التفاوض والاتفاقات المتعلقة بالحدود والأمن، بدل أن تترك المسألة محصورة في الميدان العسكري. وهذه نقطة شديدة الأهمية؛ لأن الدولة التي تستطيع أن تستخدم القوة العسكرية في الداخل والدبلوماسية في الخارج في الوقت نفسه تستطيع أن تضيق على خصمها من جهتين.

فالدبلوماسية هنا لم تكن منفصلة عن الحرب، بل كانت امتداداً لها بوسائل أخرى. فإذا كانت القوات العسكرية تحاول منع المقاومة من الحركة داخل الأراضي التركية، فإن السياسة الخارجية كانت تعمل على تقليل قدرتها على الحركة خارجها. وإذا كانت العمليات البرية تضغط على الجبل، فإن ضبط الحدود كان يضغط على المجال المحيط بالجبل.

وبذلك بدأت الثورة تفقد المجال الذي تحتاج إليه للبقاء. والمقاومة لا تحتاج إلى السلاح فقط، وإنما تحتاج إلى «حيز استراتيجي» تتحرك فيه. وعندما يغلق هذا الحيز، تصبح القوة التي كانت تستطيع المناورة محاصرة داخل مساحة محدودة، ويصبح كل مقاتل معرضاً للاستنزاف، وكل مخزن سلاح معرضاً للنقص، وكل طريق إمداد معرضاً للقطع.

وهنا يصبح الزمن نفسه سلاحاً ضد الثورة.

في بداية الحرب قد تكون الخسارة قابلة للتعويض، لأن الحركة ما زالت تمتلك رجالاً وموارد ومساحة للمناورة. لكن بعد سنوات من القتال تصبح الخسارة أكثر كلفة؛ لأن المخزون البشري يتراجع، والسلاح يستهلك، والموارد المحلية تستنزف، والقيادات تتعرض للضغط، والمجتمع المحيط بالحرب يتحمل أعباء متزايدة، والقدرة على تجنيد مقاتلين جدد تصبح أصعب.

كل يوم يمر من دون موارد جديدة يعني مزيداً من الاستنزاف. وكل معركة تعني خسائر لا يمكن تعويضها بسهولة. وكل انسحاب يعني فقدان مساحة. وكل فقدان للمساحة يعني تراجعاً في الموارد والقدرة على الحركة. وكل تضيق في الحركة يزيد اعتماد الثورة على ما تبقى من مواردها.

وهكذا تدخل الحرب في دائرة تتغذى فيها الهزيمة على نفسها. فالتنقص يؤدي إلى الضعف، والضعف يؤدي إلى الانسحاب، والانسحاب يؤدي إلى العزلة، والعزلة تؤدي إلى مزيد من النقص. وعندما تصل الحركة إلى هذه المرحلة، قد يبقى المقاتل قادراً على القتال بشجاعة، لكن القضية تصبح مختلفة على المستوى الاستراتيجي: القدرة الفردية على الاستمرار لا تعني أن التنظيم قادر على الاستمرار.

وهذه نقطة ينبغي التوقف عندها طويلاً، لأنها تفصل بين البطولة العسكرية والقدرة الاستراتيجية. قد يستطيع مقاتل واحد أن يقاتل حتى النهاية، وقد يستطيع مجموعة صغيرة أن تواصل المقاومة في الجبال، لكن الثورة بوصفها مشروعاً سياسياً تحتاج إلى أكثر من ذلك. تحتاج إلى القدرة على تجديد قوتها، وإعادة تنظيم صفوفها، وتأمين مواردها، والحفاظ على قاعدتها الاجتماعية، وإعادة فتح خطوط الاتصال، وإيجاد مخرج سياسي عندما تصبح الحرب غير قابلة للاستمرار.

ولذلك فإن نهاية آغري لم تكن لحظة انهارت فيها شجاعة المقاتلين، وإنما لحظة أصبحت فيها البنية التي تسمح للمقاومة بالاستمرار عاجزة عن إنتاج شروط استمرارها. وهذا فرق جوهري بين تفسير الهزيمة بوصفها انهياراً معنوياً وتفسيرها بوصفها نتيجة لاختلال طويل في القدرة الاستراتيجية.

ومن هنا يمكن فهم الأسباب العميقة للفشل بوصفها سلسلة مترابطة لا مجموعة أخطاء منفصلة. فضعف الموارد أثر في القدرة العسكرية، والقدرة العسكرية المحدودة زادت الحاجة إلى الجغرافيا، والجغرافيا جعلت الثورة أكثر اعتماداً على الحدود، والحدود

جعلتها أكثر تأثراً بالعلاقات التركية الإيرانية، وتضييق الحدود قلل الحركة والإمداد، وضعف الإمداد زاد أثر التفوق العسكري التركي، والانقسامات الداخلية صعبت توحيد الموارد والقرار، وغياب الدعم الدولي حرم الثورة من قوة كان يمكن أن تخفف اختلال ميزان القوى.

وهكذا لم يكن هناك «سبب واحد» أسقط آغري، وإنما كان هناك تفاعل بين نقاط ضعف متعددة التقت في المرحلة الأخيرة مع منظومة قوة تركية أكثر قدرة على الاستمرار.

والأهم أن هذه النتيجة لا تعني أن الثورة كانت محكومة بالفشل منذ لحظة نشوئها. فالتاريخ لا يكتب من النهاية إلى البداية. الذين عاشوا الثورة لم يكونوا يعرفون النتيجة التي ستصل إليها، وكانت أمامهم احتمالات متعددة، وكانت موازين القوى تتغير، وكانت القرارات تُتخذ في ظروف من عدم اليقين، وكانت القيادة تحاول استثمار الإمكانات المتاحة لها. ولذلك فإن الحكم بأن الهزيمة كانت حتمية منذ البداية يحرم الحدث من طبيعته التاريخية، ويحول التاريخ إلى نتيجة معروفة سلفاً بدل أن يكون مساراً مفتوحاً على احتمالات متعددة.

الأدق هو القول إن آغري امتلكت عناصر سمحت لها بالصمود، لكنها لم تمتلك العناصر الكافية لتحويل الصمود إلى انتصار سياسي مستدام. امتلكت الجبل لكنها لم تمتلك دولة، وامتلكت المقاتلين لكنها لم تمتلك جيشاً نظامياً متكاملًا، وامتلكت القيادة لكنها لم تمتلك مؤسسة مركزية كاملة، وامتلكت مشروعاً قومياً لكنها لم تمتلك إجماعاً سياسياً شاملاً، وامتلكت مجاًلاً حدودياً للمناورة لكنها لم تكن صاحبة السيادة عليه، وامتلكت علاقات خارجية لكنها لم تمتلك تحالفاً دولياً قادراً على تغيير ميزان القوى.

ومن هنا فإن الفشل لم يكن فشل الإرادة، وإنما كان قبل كل شيء فشل القدرة على تحويل الإرادة إلى منظومة قوة متكاملة. وهذه ربما تكون الخلاصة الأهم في دراسة آغري؛ لأن الحركة القومية تستطيع أن تولد من الشعور بالانتماء والظلم والرغبة في التحرر، لكنها لا تستطيع أن تتحول إلى مشروع سياسي قابل للحياة إلا عندما تبني المؤسسات التي تجعل هذه المشاعر قابلة للاستمرار والفعل.

لقد كشفت آغري أن الدولة الحديثة لا تواجهها حركة مسلحة على مستوى الميدان فقط، بل تواجهها منظومة دولة كاملة. ولهذا فإن مقاومة الدولة تتطلب أكثر من امتلاك بندقية وأكثر من امتلاك جبل وأكثر من امتلاك قضية عادلة. تحتاج إلى تنظيم يستطيع إنتاج القرار، واقتصاد يستطيع تمويله، ومجتمع يستطيع حمله، ودبلوماسية تستطيع حمايته، وقيادة تستطيع إدارة اختلافاته، وعلاقات خارجية تمنحه مجاًلاً للحركة، واستراتيجية تستطيع الانتقال من مرحلة البقاء إلى مرحلة إنتاج النتيجة السياسية.

وهنا بالضبط تكمن المأساة التاريخية لأغري: لقد وصلت الحركة إلى مستوى أدركت فيه ضرورة هذه العناصر، لكنها لم تمتلك الوقت ولا الموارد ولا البيئة السياسية التي تسمح لها بتحويل إدراك الحاجة إليها إلى واقع مؤسسي كامل. كانت قد بدأت تغادر عالم الانتفاضة المحلية نحو عالم المشروع القومي، لكنها دخلت هذا العالم وهي لا تزال تحمل معها كثيراً من قيود البنية الاجتماعية والسياسية التقليدية.

ولهذا فإن فشل أغري لا ينبغي أن يقرأ باعتباره دليلاً على فشل الفكرة القومية نفسها، كما لا ينبغي أن يتحول إلى أسطورة تبرر كل ما قامت به الثورة. إن القراءة التاريخية الأكثر إنصافاً هي التي ترى فيها تجربة حقيقية بكل ما حملته من شجاعة وطموح وحدود وتناقضات وأخطاء. فهي تكشف ما استطاعت الحركة أن تفعله، كما تكشف ما لم تستطع فعله؛ وتكشف قوة الجبل كما تكشف محدوديته؛ وتكشف أهمية القيادة كما تكشف الحاجة إلى المؤسسة؛ وتكشف قدرة القومية على التعبئة كما تكشف صعوبة تحويلها إلى سلطة سياسية.

وبذلك تصبح هزيمة سنة ١٩٣٠ نقطة كشف لا مجرد نقطة نهاية. لقد أظهرت أن القضية السياسية لا تتحول تلقائياً إلى قوة دولية، وأن التأييد الشعبي لا يتحول تلقائياً إلى مؤسسة، وأن الجغرافيا لا تتحول تلقائياً إلى دولة، وأن القيادة لا تتحول تلقائياً إلى جيش، وأن المقاومة لا تتحول تلقائياً إلى انتصار.

وفي النهاية، لم تسقط أغري بسبب عامل واحد، وإنما لأن المشروع واجه في وقت واحد تقريباً حدود الجغرافيا، وضعف الموارد، والتجزئة الاجتماعية، ومحدودية التنظيم، والتفوق العسكري والتقي للدولة التركية، وضبط الحدود، وغياب الحليف الإقليمي المستقر، وعدم توفر دعم دولي حاسم. وحين اجتمعت هذه العوامل، لم تعد المسألة متعلقة بقدرة المقاتلين على مواصلة القتال، وإنما بقدرة الثورة نفسها على إنتاج شروط جديدة للحرب.

وهنا يصل تحليل أسباب الفشل إلى جوهره: لم تكن المشكلة أن أغري لم تمتلك الإرادة، بل أنها لم تستطع تحويل الإرادة إلى قوة مركبة قادرة على الصمود في مواجهة دولة تمتلك جيشاً وإدارة واقتصاداً وحدوداً ودبلوماسية وتكنولوجيا ووقتاً. ولذلك انتهت الثورة عسكرياً، لكن تجربتها بقيت تاريخياً لأنها كشفت، في لحظة مبكرة وحاسمة، أن الطريق من المقاومة إلى المشروع السياسي لا يمر عبر السلاح وحده، وإنما عبر بناء القدرة على تحويل الهوية إلى تنظيم، والتنظيم إلى مؤسسة، والمؤسسة إلى قوة سياسية قادرة على البقاء.

ومن هنا يمكن فهم عام ١٩٣٠ بوصفه نتيجة لمسار طويل، لا حادثة منفصلة. فالحملة العسكرية الأخيرة لم تبدأ من فراغ، ولم تكن المعركة التي حسمت مصير الثورة هي التي صنعت هزيمتها من الأساس، وإنما جاءت في نهاية سنوات من الضغط العسكري والسياسي والدبلوماسي، وفي مرحلة كانت فيها الثورة قد استنزفت تدريجياً، وضاق المجال الذي تستطيع الحركة داخله أن تناور وتعيد تنظيم قواها وتحافظ على

خطوط إمدادها واتصالها بمحيطها. وعندما بدأت الدولة التركية حملتها الواسعة، كان الاختلال في ميزان القوة قد تراكم إلى درجة لم تعد معها الثورة قادرة على تعويض خسائرها بالسرعة التي تستطيع بها الدولة تعويض خسائرها وإعادة إنتاج قدرتها العسكرية. ولذلك فإن المعركة الأخيرة لم تكن سبب الهزيمة بقدر ما كانت اللحظة التي ظهر فيها علناً ما كان قد تشكل تدريجياً في بنية الصراع: مقاومة ما زالت تملك القدرة على القتال، في مواجهة دولة تمتلك القدرة على مواصلة الحرب.

ومن هنا نصل إلى العامل الأعمق في تفسير مصير آغري، وهو الفارق بين القدرة على خوض المقاومة والقدرة على بناء قوة سياسية قادرة على الاستمرار. فقد استطاعت الثورة أن تقاتل، وأن تستفيد من طبيعة الجبال، وأن تحشد المقاتلين، وأن تخلق قيادة سياسية وعسكرية، وأن تطرح خطاباً قومياً يتجاوز حدود الانتفاضة المحلية، لكنها لم تستطع أن تحول هذه العناصر المتفرقة إلى قاعدة مؤسسية مستقرة تستطيع إعادة إنتاج القوة في الزمن الطويل. سيطرت على مناطق، لكنها لم تمتلك إقليمياً مستقراً ومفتوحاً تستطيع من خلاله بناء إدارة وموارد ومؤسسات. امتلكت قيادة، لكنها لم تتمكن من تحويل القيادة الشخصية أو العسكرية إلى مؤسسات دائمة قادرة على الاستمرار بمعزل عن ظروف الحرب وتقلباتها. وامتلكت مشروعاً سياسياً، لكنها لم تستطع تحويله إلى كيان يتمتع باعتراف دولي أو بشبكة تحالفات قادرة على حمايته. واستفادت من المجال الحدودي، لكن هذا المجال ظل في نهاية المطاف خاضعاً لسيادة دول أخرى، ولذلك كان يمكن أن يتحول من منفذ للمناورة إلى مساحة مغلقة كلما اتفقت الدول المحيطة على ضبطه.

وهنا يظهر الفارق الجوهرى بين الثورة المسلحة والدولة. فالثورة تستطيع أن تبدأ من نقطة محدودة، وأن تنمو بسرعة بفعل الحماسة والتعبئة والظروف السياسية، لكنها لكي تتحول إلى قوة تاريخية مستدامة تحتاج إلى ما هو أبعد من القدرة على القتال. الدولة تقوم على الاستقرار، والإدارة، والموارد، والمؤسسات، والاتصالات، والقدرة على فرض القرار وتنفيذه، وعلى إعادة إنتاج القوة بصورة منتظمة، وعلى بناء علاقات خارجية تحمي وجودها أو تمنحه هامشاً للحركة. ولهذا كانت آغري أقرب إلى ثورة تمتلك مشروعاً لبناء دولة منها إلى دولة تمتلك مؤسسات ثورية مكتملة. وكان هذا التناقض من أكثر التناقضات عمقاً في تجربتها: طموح سياسي يتجاوز الإمكانيات المؤسسية المتاحة، ومشروع قومي يسعى إلى إنتاج سلطة سياسية في بيئة لم تتوافر فيها بعد الشروط المادية والدبلوماسية اللازمة لحماية تلك السلطة واستمرارها.

وإذا جمعنا العوامل العسكرية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإقليمية والدبلوماسية والتقنية في إطار واحد، يتضح أن هزيمة آغري لم تكن نتيجة خلل منفرد، بل نتيجة اختلال متعدد المستويات تراكم عبر الزمن. فعسكرياً، امتلكت الدولة التركية جيشاً نظامياً أكثر قدرة على التنظيم والتعبئة وإعادة الانتشار

والاستمرار، ولم يكن تفوقها قائماً على عدد المقاتلين أو نوعية السلاح وحدهما، وإنما على وجود جهاز دولة يستطيع أن يحول الموارد البشرية والاقتصادية والإدارية إلى قدرة عسكرية متجددة. أما المقاومة، فعلى الرغم من خبرة مقاتليها وإلمامهم بالجغرافيا وقدرتهم على استثمار التضاريس، لم تكن تمتلك البنية نفسها لإعادة إنتاج قوتها بعد كل مواجهة.

وجغرافياً، منحت الجبال الثورة واحدة من أهم مزاياها، لكنها لم تمنحها ما يكفي لتحويل تلك الميزة إلى قاعدة استراتيجية دائمة. فالجبل يستطيع أن يحمي قوة تعرف ممراته وتستطيع الحركة داخله، لكنه لا يستطيع أن يكون بديلاً عن الإقليم السياسي المستقر، ولا عن الاقتصاد، ولا عن شبكة الإمداد، ولا عن الإدارة. وكما أحكمت القوات الحكومية السيطرة على المداخل والممرات والمناطق المحيطة، تقلصت القيمة الاستراتيجية للجغرافيا نفسها. وهكذا تحولت الجغرافيا تدريجياً من فضاء واسع للمناورة إلى مجال دفاعي أضيق، يستطيع المقاتلون الاحتماء فيه، لكنهم لا يستطيعون من خلاله وحده إنتاج حرب طويلة المدى.

واقتصادياً، كانت المشكلة أكثر عمقاً؛ إذ لم تمتلك الثورة قاعدة اقتصادية مستقرة تستطيع تمويل حرب ممتدة. فالحرب لا تحتاج إلى السلاح وحده، بل إلى الغذاء والذخيرة والملابس ووسائل النقل والاتصال والعلاج والقدرة على تعويض الخسائر. وحين لا توجد منطقة مستقرة يمكن أن تنتج الموارد وتجمعها بصورة منتظمة، تصبح القوة العسكرية مرتبطة بموارد محلية متغيرة وشبكات اجتماعية وحدودية لا يمكن ضمان استمرارها في ظروف الحصار. ومن هنا ينشأ مسار استنزاف متصل: نقص الموارد يؤدي إلى نقص القدرة على القتال، ونقص القدرة يؤدي إلى الانسحاب، والانسحاب الجغرافي يؤدي بدوره إلى فقدان موارد جديدة، فتزداد الحاجة إلى الموارد في الوقت الذي تتقلص فيه مصادرها.

وكان العامل الحدودي بدوره يحمل مفارقة استراتيجية. فقد وفرت الحدود مجالاً للحركة والاتصال والانسحاب، واستفادت الثورة من الروابط الاجتماعية الممتدة عبر الحدود ومن طبيعة المنطقة الحدودية، لكن الحدود لم تكن تحت سيطرتها. ولذلك لم تكن تلك المساحة عمقاً استراتيجياً مضموناً، بل هامشاً قابلاً للتغير وفقاً لمواقف الدول المجاورة. وكلما اتجهت تركيا وإيران إلى تشديد الرقابة على الحدود ومعالجة المسألة من زاوية الأمن ومنع انتقال المقاتلين والسلاح، تقلص المجال الذي كانت الثورة تعتمد عليه للمناورة. وهنا تحولت الحدود من عامل يمكن أن يخفف الضغط إلى عامل يزيد العزلة. وهذه إحدى القواعد المهمة التي تكشفها تجربة أغري: المجال الحدودي يكون مصدر قوة عندما تستفيد منه حركة سياسية في ظل تنافس بين الدول، لكنه يمكن أن يصبح مصدر ضعف عندما تتقارب مصالح تلك الدول في إغلاقه.

أما اجتماعياً، فلم تكن البنية العشائرية مجرد عائق ينبغي تحميله مسؤولية الفشل بصورة مباشرة. فقد كانت العشائر والشبكات المحلية من أهم مصادر المقاتلين

والمعلومات والمأوى والإمداد، ومن دونها لم يكن من السهل أن تصل الثورة إلى المجتمع المحلي أو أن تحافظ على وجودها في بيئة جبلية معقدة. لكن المشكلة ظهرت عندما حاول المشروع القومي أن يتجاوز الولاءات المحلية والعشائرية دون أن يمتلك في المقابل مؤسسة وطنية قادرة على استيعابها وتنظيمها ضمن إطار سياسي واحد. وهنا نشأ التوتر بين منطق التضامن المحلي ومنطق المشروع القومي العام. لم يكن المطلوب إلغاء البنية الاجتماعية التقليدية، وإنما تحويلها من مراكز ولاء متفرقة إلى عناصر داخل مشروع سياسي أوسع. وهذا الانتقال لم يكن قد اكتمل في تجربة آغري، الأمر الذي جعل الوحدة السياسية والعسكرية عرضة لتقلبات البيئة المحلية ولحسابات القوى الاجتماعية المختلفة.

وفي هذا السياق تبرز أهمية خويون، التي مثلت محاولة لتجاوز الإطار المحلي نحو بناء إطار قومي سياسي أكثر تنظيماً، وربط العمل المسلح بمشروع قومي يتجاوز حدود منطقة آغري نفسها. غير أن الانتقال من الخطاب القومي إلى القدرة المؤسسية لم يكن قد اكتمل. فقد أمكن إنتاج فكرة سياسية تتحدث باسم قضية كوردية أوسع، لكن تحويل هذه الفكرة إلى جهاز سياسي وإداري واقتصادي قادر على إدارة حرب طويلة ظل أمراً محدود الإمكانيات. وهنا لا تكمن المشكلة في غياب الفكرة، بل في الفجوة بين الفكرة والبنية التي تستطيع حملها. فالقومية قادرة على إنتاج التعبئة، لكنها تحتاج إلى مؤسسة تحول التعبئة إلى قوة قابلة للاستمرار.

وكان هذا الفارق المؤسسي واضحاً كذلك في مجال المعلومات والاتصال والتنظيم. فالحرب الحديثة لا تحسم بالسلاح وحده، وإنما بالمعلومات، وسرعة نقلها، والقدرة على تحليلها، والتنسيق بين الوحدات، ومعرفة تحركات الخصم، وربط القرار السياسي بالقرار العسكري. وكانت الدولة التركية تمتلك شبكة إدارية وأمنية وعسكرية تسمح لها بجمع المعلومات وتحويلها إلى عمليات، بينما اعتمدت الثورة بدرجة أكبر على العلاقات الشخصية والمحلية والشبكات الاجتماعية المتاحة لها. ومع مرور الوقت يصبح هذا الفرق التنظيمي عاملاً حاسماً، لأن الدولة تستطيع أن تحول المعرفة إلى مؤسسة، بينما تظل المعرفة لدى الحركة محدودة بقدرة شبكتها على الوصول والاتصال والحماية.

ومن هنا فإن التفوق التركي لا ينبغي اختزاله في عبارة «تفوق الجيش التركي» وكأن الأمر يتعلق بمقارنة عسكرية مجردة بين طرفين. فالجيش كان جزءاً من منظومة أوسع. كانت وراءه دولة مركزية تمتلك الإدارة والاقتصاد والاتصالات والموارد والقدرة على التعبئة، وتستطيع أن تجمع هذه الأدوات ضمن استراتيجية واحدة. أما الثورة فكانت تمتلك عناصر قوة حقيقية، لكنها لم تستطع جمعها في منظومة متكاملة تضاهي منظومة الدولة. ولهذا كان الاختلال استراتيجياً قبل أن يكون عددياً؛ أي إن المشكلة لم تكن فقط في عدد الجنود أو نوع السلاح، وإنما في القدرة على إنتاج القوة واستخدامها والحفاظ عليها.

وفي هذا الإطار ينبغي فهم أثر الطيران والوسائل التقنية الحديثة. فقد أدى استخدام الطيران إلى تقليص جزء من الميزة التي كانت تمنحها التضاريس للمقاومة، ولا سيما من خلال الاستطلاع والقصف ومتابعة التحركات في المناطق الجبلية. لكن الطيران وحده لا يفسر سقوط الثورة. فقد اكتسب أثره الحقيقي عندما عمل ضمن منظومة عسكرية أوسع تجمع بين القوات البرية والاستطلاع والاتصالات والحصار وقطع طرق الإمداد والسيطرة على الممرات والمناطق المحيطة. فالجبل لم يسقط بالقصف وحده، وإنما تراجعت قدرته على حماية الثورة عندما أصبح محاصراً بمنظومة تستطيع مراقبة المجال المحيط به والضغط عليه من أكثر من اتجاه.

ولم تكن الدبلوماسية منفصلة عن الحرب. فقد عملت تركيا، بالتوازي مع الضغط العسكري، على تقليص المجال الإقليمي الذي يمكن أن تتحرك فيه الثورة، ولا سيما عبر التفاهات والترتيبات الحدودية مع إيران. وكان إغلاق المجال الخارجي ذا أهمية لا تقل عن السيطرة على بعض المواقع العسكرية، لأن الثورة عندما تفقد طرق الحركة والإمداد والانسحاب لا تفقد الأرض فقط، بل تفقد جزءاً من قدرتها على إعادة إنتاج نفسها. وكلما ضاقت المساحة، أصبح كل مقاتل أكثر عزلة، وكل مخزون سلاح أكثر عرضة للانكشاف، وكل طريق إمداد أكثر قابلية للقطع، وكل خسارة أكثر صعوبة في التعويض.

أما على المستوى الدولي، فقد كانت هناك فجوة أكبر بين قوة القضية في الوعي القومي الكوردي وبين وزنها في حسابات الدول. فقد امتلكت الحركة خطاباً سياسياً يسعى إلى تقديم المسألة الكوردية بوصفها قضية ذات أبعاد قومية وسياسية، وحاولت خويون أن تفتح قنوات خارجية وتعرض القضية على الرأي العام والدول، لكن ذلك لم يتحول إلى اعتراف دولي أو إلى تحالف سياسي وعسكري قادر على تغيير ميزان القوى. وهنا يجب التمييز بين عدالة القضية في نظر أصحابها وبين قدرتها على اكتساب القوة الدولية. فالنظام الدولي لا يتحرك وفق معيار العدالة وحده، وإنما وفق توازنات القوة والمصالح والأمن والحسابات الإقليمية والدولية. وكانت تركيا، في المقابل، دولة قائمة ومعتزاً بها، تمتلك مؤسسات وحدوداً وجيشاً وعلاقات دبلوماسية، بينما كانت الحركة الكوردية تحاول أن تنتزع لنفسها موقعاً سياسياً من خارج منظومة الدول القائمة.

ولهذا لم يكن غياب الدعم الخارجي مجرد حادث دبلوماسي، بل كان جزءاً من البنية الاستراتيجية للصراع. فلم تظهر قوة إقليمية مستعدة لتوفير مظلة سياسية وعسكرية مستقرة للثورة، ولم تتحول الاتصالات الخارجية إلى التزام استراتيجي من دولة كبرى، وبقيت القوى الدولية والإقليمية تنظر إلى المسألة ضمن حسابات أوسع تتعلق بعلاقاتها مع تركيا وإيران والاتحاد السوفيتي والتوازنات الإقليمية. وفي مثل هذا الوضع تصبح حركة مسلحة محلية ذات مشروع قومي معرضة بصورة أكبر للاستنزاف، لأن قدرتها على تعويض غياب الموارد الداخلية تحتاج إلى عمق خارجي لم يتوافر بصورة كافية.

ومن هنا يصبح الزمن نفسه عاملاً في الحرب. فالزمن لا يكون محايداً بين طرفين غير متكافئين في الموارد. فإذا كانت الدولة قادرة على تعويض الخسائر وإعادة تنظيم قواتها وتمويل عملياتها، بينما تعتمد الثورة على موارد محدودة ومتغيرة، فإن استمرار الحرب يعمل تدريجياً لمصلحة الطرف الأكثر قدرة على الاحتمال. كل يوم يمر من دون تجدد الموارد يعني استنزافاً إضافياً، وكل معركة تعني خسائر تحتاج إلى التعويض، وكل انسحاب يعني فقدان مساحة وموارد، وكل فقدان للمساحة يضيق القدرة على إعادة التنظيم. وهكذا قد يبقى المقاتل قادراً على المقاومة، وقد تستمر إرادة القتال، لكن المشروع السياسي نفسه يبدأ بفقدان شروط استمراره. وهذه نقطة ضرورية في التمييز بين شجاعة الفرد وقدرة المشروع الاستراتيجية: يمكن لمجموعة صغيرة أن تقاتل حتى النهاية، لكن استمرار الحرب على مستوى حركة سياسية يتطلب قدرة على إعادة إنتاج القوة، لا مجرد الاستعداد للتضحية.

ومن ثم فإن القول إن آغري هزمت بسبب تفوق الجيش التركي صحيح، لكنه يظل تفسيراً ناقصاً إذا توقف عند هذا الحد. والسؤال الأعمق هو: لماذا كان الجيش التركي قادراً على تحقيق هذا التفوق؟ لأنه كان جزءاً من دولة مركزية. ولماذا كانت الدولة قادرة على الاستمرار؟ لأنها امتلكت اقتصاداً وإدارة ومؤسسات واتصالات وحدوداً وموارد تستطيع تعبئتها للحرب. ولماذا لم تستطع الثورة إنتاج قدرة مماثلة؟ لأنها لم تكن تمتلك إقليمياً مستقراً ولا قاعدة اقتصادية واسعة ولا مؤسسات دولة مكتملة ولا اعترافاً دولياً ولا تحالفاً إقليمياً ثابتاً. ولماذا لم تحصل على دعم خارجي كافٍ؟ لأن القوى الإقليمية والدولية لم تكن ترى في دعم المشروع الكوردي في آغري مصلحة استراتيجية تتقدم على علاقاتها ومصالحها مع الدول القائمة. وهكذا يقودنا التحليل من المعركة إلى بنية القوة نفسها، ومن الجبل إلى الدولة، ومن المقاتل إلى الاقتصاد، ومن الحدود إلى النظام الإقليمي، ومن المقاومة إلى النظام الدولي.

ولهذا فإن دراسة فشل آغري لا ينبغي أن تكون دراسة عسكرية فقط، بل دراسة في بناء القوة السياسية. فقد أثبتت الثورة أن المقاومة ممكنة، لكنها أثبتت في الوقت نفسه أن المقاومة وحدها لا تكفي. وأثبتت أن القومية تستطيع أن تعي المجتمع، لكنها تحتاج إلى مؤسسة تحول التعبئة إلى قوة مستمرة. وأثبتت أن الجغرافيا تستطيع أن تمنح المقاومة مجالاً للحماية والمناورة، لكنها لا تستطيع أن توفر لها وحدها اقتصاداً أو إدارة أو دبلوماسية أو اعترافاً. وأثبتت أن القيادة تستطيع أن توحد المقاتلين في لحظات الخطر، لكنها تحتاج إلى مؤسسات لكي تحافظ على الوحدة عندما تطول الحرب وتتغير الظروف. وأثبتت كذلك أن الدولة الحديثة لا تواجه خصومها بأداة واحدة، بل تستطيع أن تجمع الجيش والدبلوماسية والاقتصاد والإدارة والمعلومات والتكنولوجيا في منظومة استراتيجية واحدة.

ومن هذه الزاوية، لم يكن الفشل الاستراتيجي لثورة آغري فشلاً في الشجاعة، ولا دليلاً على غياب الإرادة، وإنما كان نتيجة عجز الحركة عن تحويل عناصر قوتها المتفرقة إلى منظومة قوة متكاملة تستطيع أن تواجه دولة حديثة على مدى زمني طويل. وهذه

نقطة لا ينبغي إغفالها، لأن التاريخ يخلط كثيراً بين البطولة والقدرة، وبين التضحية والانتصار، وبين شرعية المطالبة والقدرة على فرضها سياسياً. فالشجاعة العسكرية لا تعني بالضرورة القدرة على الانتصار، والتأييد الشعبي لا يعني امتلاك دولة، والقضية التي يراها أصحابها عادلة لا تحصل تلقائياً على الاعتراف الدولي، والسيطرة المؤقتة على منطقة لا تعني امتلاك السيادة، والجبل الذي يحمي المقاتلين لا يستطيع وحده أن يحمي مشروعاً سياسياً من العزلة.

ومن هنا لا ينبغي قراءة هزيمة آغري بوصفها نهاية بلا معنى، ولا تحويلها في المقابل إلى أسطورة تحجب حدود التجربة وتناقضاتها. فالقيمة التاريخية للتجربة تكمن تحديداً في أنها تكشف النجاح والفشل معاً: تكشف قدرة الحركة القومية الكوردية في تلك المرحلة على الانتقال من الانتفاضة المحلية إلى تصور سياسي أوسع، لكنها تكشف أيضاً صعوبة الانتقال من التصور إلى المؤسسة، ومن المؤسسة المحدودة إلى القوة المستدامة، ومن المقاومة إلى مشروع قادر على الصمود في بيئة إقليمية ودولية معادية أو غير مستعدة لتقديم الدعم الحاسم. ولذلك فإن هزيمة آغري نفسها أصبحت جزءاً من إرثها التاريخي، لأنها لم تقدم نموذجاً للانتصار فحسب، بل قدمت تجربة كثيفة تكشف شروط القوة وحدودها.

وإذا أردنا الوصول إلى الخلاصة الأعمق، فإن آغري لم تهزم في يوم واحد. لقد هزمت تدريجياً كلما ضاق مجالها العسكري، وتراجعت مواردها الاقتصادية، وضعفت قدرتها على الاتصال والتنسيق، وتقلص عمقها الحدودي، وتراجعت إمكانات المناورة، وغاب الدعم الدولي الحاسم، ولم تتشكل حولها شبكة إقليمية قادرة على تعديل ميزان القوى. وعندما بدأت الحملة العسكرية الكبرى سنة ١٩٣٠، لم تكن الدولة التركية تبدأ حرباً جديدة بقدر ما كانت تدفع إلى نهايتها مساراً من الاستنزاف كان قد بلغ مرحلة متقدمة. ولذلك كانت المعركة الأخيرة لحظة تحول فيها الاختلال الاستراتيجي المتراكم إلى هزيمة عسكرية معلنة.

وهنا تكمن إحدى أهم الخلاصات التي يقدمها تاريخ ثورة آغري: إن نجاح الثورة لا يتحدد فقط بقدرتها على حمل السلاح، وإنما بقدرتها على بناء القوة التي تجعل السلاح جزءاً من مشروع سياسي قابل للاستمرار. امتلكت آغري الإرادة، والمقاتلين، والقيادة، والجغرافيا، والخطاب القومي، وبعض أدوات التنظيم والاتصال الخارجي، لكنها لم تستطع جمع هذه العناصر في منظومة واحدة تستطيع إنتاج القوة والمحافظة عليها في مواجهة دولة حديثة تمتلك مؤسسات السلطة ومواردها وأدواتها العسكرية والدبلوماسية. ولذلك فإن هزيمتها لم تكن نتيجة معركة واحدة، ولا قرار واحد، ولا خطأ قائد واحد، بل كانت حصيلة اختلال طويل ومتراكم في ميزان القوة، تداخلت فيه حدود الجغرافيا مع ضعف الموارد، وتعقيدات البنية الاجتماعية مع محدودية التنظيم، والعزلة الإقليمية مع غياب الاعتراف الدولي، والتفوق التقني والعسكري للدولة مع قدرتها على توظيف جميع أدواتها ضمن استراتيجية واحدة.

وبذلك تصبح آغري واحدة من التجارب المؤسسة في دراسة تطور الحركة القومية الكوردية في القرن العشرين، لا لأنها انتصرت، بل لأنها كشفت، بقدر ما كشفت من إرادة المقاومة، الشروط الصعبة التي تفصل بين الثورة بوصفها فعلاً احتجاجياً مسلحاً، وبين المشروع السياسي بوصفه قدرة على بناء قوة ومؤسسات وموارد وعلاقات خارجية واستراتيجية طويلة المدى. فالتاريخ لا يكفي بأن يسأل لماذا قاتلت آغري، ولا لماذا هزمت، بل يضع أمامنا السؤال الأعمق: كيف تتحول الإرادة السياسية إلى قوة تاريخية قادرة على البقاء؟ وفي هذا السؤال تحديداً تكمن القيمة الحقيقية لتجربة آغري، كما تكمن حدودها أيضاً.

-
- İhsan Nuri Pasha, *La révolte de l'Agri-Dagh, « Ararat » (1927–1930)*, Genève: Éditions Kurdes, 1986.
 - Arshak Safrastian, *Kurds and Kurdistan*, London: Harvill Press, 1948.
 - Vasily Nikitin, *Les Kurdes: étude sociologique et historique*, Paris: Imprimerie Nationale, 1956.
 - Wadie Jwaideh, *The Kurdish Nationalist Movement: Its Origins and Development*, PhD Dissertation, Syracuse University, 1960.
 - Derk Kinnane, *The Kurds and Kurdistan*, London: Oxford University Press, 1964.
 - Hassan Arfa, *The Kurds: An Historical and Political Study*, London: Oxford University Press, 1966.

الثلاثون: الدرس السياسي من آغري

تكشف ثورة آغري، عند تجاوز حدود الحدث العسكري المباشر، عن درس سياسي بالغ الأهمية يتعلق بالعلاقة المعقدة بين القومية والسلطة والدولة والمؤسسة. فقد أظهرت التجربة أن الشعور القومي، مهما بلغت قوته وقدرته على التعبئة، لا يتحول تلقائياً إلى دولة، وأن الإحساس بالانتماء إلى شعب واحد لا يكفي وحده لإنتاج نظام سياسي قادر على البقاء. فالقومية تستطيع أن تمنح الإنسان وعياً بالهوية، وأن تمنحه سبباً للدفاع عن أرضه ومجتمعه، وأن تجمع قطاعات واسعة حول هدف تاريخي مشترك، لكنها لا تستطيع وحدها أن تقوم مقام المؤسسة. إذ تبدأ المشكلة الحقيقية عندما ينتقل الوعي من سؤال الهوية إلى سؤال السلطة، ومن سؤال من نحن إلى سؤال كيف نحكم، ومن الرغبة في التحرر إلى القدرة على بناء نظام سياسي يستطيع أن يعيش بعد لحظة الثورة.

وهنا تحديداً تكمن أهمية آغري بوصفها تجربة سياسية تتجاوز كونها ثورة مسلحة. فالثورة تبدأ غالباً من حالة رفض: رفض سلطة قائمة، أو ظلم، أو تهميش، أو إنكار للهوية، أو فقدان للحقوق، أو شعور بأن النظام السياسي لم يعد قادراً على تمثيل المجتمع. ولهذا تستطيع الثورة أن تجمع الناس بسرعة حول فكرة مشتركة؛ لأن الإنسان في لحظة الخطر لا يحتاج إلى بناء مؤسسة معقدة لكي يعرف ما الذي يرفضه، بل يكفي وجود تهديد مشترك أو مظلومية مشتركة أو هدف مشترك لكي تتشكل حالة من التضامن والتعبئة. غير أن قوة الرفض لا تعني بالضرورة امتلاك القدرة على البناء، وهنا تبدأ المرحلة الأكثر صعوبة في عمر أي حركة سياسية: الانتقال من الثورة على واقع قائم إلى إنتاج واقع جديد.

فالذي يستطيع أن يجمع الناس حول شعار قد لا يستطيع أن يدير مجتمعاً، والذي يستطيع أن يقود معركة قد لا يمتلك القدرة على بناء إدارة، والذي يستطيع أن يعلن مشروع الاستقلال قد لا يمتلك المؤسسات التي تجعل الاستقلال واقعاً سياسياً مستمراً. وهنا تظهر الفجوة بين الانتفاضة والمشروع السياسي. فالانتفاضة يمكن أن تكون شديدة القوة في لحظة الانفجار، بينما يحتاج المشروع السياسي إلى القدرة على الاستمرار بعد انطفاء لحظة الانفجار. الانتفاضة تحتاج إلى مقاتلين، أما الدولة فتحتاج إلى مجتمع ومواطنين ومؤسسات. الانتفاضة تستطيع أن تعيش على الحماس، أما الدولة فتحتاج إلى القانون. الانتفاضة يمكن أن تعتمد على موارد استثنائية، أما الدولة فتحتاج إلى اقتصاد قادر على إنتاج الموارد بصورة منتظمة. والانتفاضة قد تتجمع حول قائد، أما الدولة فلا تستطيع أن تجعل بقاءها مرهوناً ببقاء الأشخاص.

ومن هذه الزاوية كانت آغري تقف في المنطقة الفاصلة بين نموذجين: نموذج الانتفاضة المسلحة ونموذج المشروع السياسي الساعي إلى بناء كيان مستقر. فقد تجاوزت بوضوح حدود الانتفاضة المحلية، إذ ارتبطت بإطار قومي سياسي تمثل

في خوبيون، وبقيادة عسكرية ارتبطت بإحسان نوري باشا، وبخطاب يتجاوز المطالب المحلية إلى تصور أوسع للمسألة الكردية، وبمحاولة لطرح كيان سياسي كوردي في مواجهة الدولة التركية. غير أن الانتقال من مشروع سياسي إلى دولة مكتملة لم يتحقق؛ إذ لم تتوافر للمشروع إدارة مستقرة، ولا قاعدة اقتصادية منتظمة، ولا جهاز قانوني ومؤسسي متكامل، ولا علاقات خارجية قادرة على توفير الحماية السياسية، ولا قوة عسكرية تستطيع الاستمرار على مستوى الدولة.

وهذا التناقض يمثل أحد المفاتيح الأساسية لفهم تجربة آغري. فقد كان التصور السياسي، في بعض جوانبه، أكثر تقدماً من الإمكانيات المؤسسية والمادية التي كانت متاحة لتحقيقه. كانت هناك فكرة عن الكيان، لكن لم تكن هناك دولة مكتملة. كانت هناك قيادة، لكن لم تكن هناك بيروقراطية مستقرة. كانت هناك قوات، لكن لم يكن هناك جيش دولتي متكامل بالمعنى المؤسسي. كانت هناك اتصالات وعلاقات سياسية خارجية، لكنها لم تتحول إلى تحالفات دولية ملزمة. وكانت هناك مناطق استطاعت المقاومة أن تمارس فيها نفوذاً وسيطرة في مراحل معينة، لكن لم تتشكل سيادة مستقرة ومستمرة على إقليم محدد. ولذلك بقي المشروع في مرحلة التكوين، وهي المرحلة التي تكون فيها الفكرة قد تجاوزت حدود الحلم، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى المؤسسة القادرة على حماية نفسها وإعادة إنتاج وجودها.

ومن هنا يمكن استخلاص أحد أهم الدروس السياسية من آغري: بناء الدولة يبدأ قبل إعلان الدولة. فالدولة لا تولد في اللحظة التي يرفع فيها العلم أو يصدر فيها إعلان سياسي، وإنما تبدأ عندما تتشكل القدرة على إدارة المجتمع، وتنظيم الموارد، وحماية السكان، وتطبيق القانون، وتأمين المجال السياسي، وبناء المؤسسات، وإدارة الخلافات، وإقامة العلاقات الخارجية. فالإعلان يمكن أن يعبر عن الإرادة السياسية، لكنه لا يستطيع وحده أن ينتج القدرة السياسية. والسيادة ليست مجرد فكرة قانونية أو شعار سياسي، وإنما هي قدرة مستمرة على ممارسة السلطة داخل إقليم ومجتمع، وعلى حماية هذه السلطة من الانهيار أمام الضغوط الداخلية والخارجية.

وقد اصطدمت آغري بهذه الحقيقة التاريخية الصعبة. فالمشروع السياسي الذي لا يمتلك مؤسسات قادرة على حمايته يظل معرضاً للانهيار عندما يتغير ميزان القوة. ولا يعني ذلك أن تجربة آغري كانت بلا تنظيم أو بلا مؤسسات، فهذا تبسيط لا يخدم التاريخ، وإنما يعني أن ما ظهر فيها من تنظيم سياسي وعسكري لم يكن قد بلغ الدرجة التي تسمح بتحويل المشروع إلى نظام سياسي مستقر قادر على الاستمرار في مواجهة دولة تمتلك مؤسسات راسخة وموارد واسعة وأجهزة إدارية وعسكرية ودبلوماسية متكاملة.

ومن هنا ينبغي فهم العلاقة بين القومية والمؤسسة. فالقومية يمكن أن تكون قوة تأسيسية كبرى، لكنها ليست مؤسسة في حد ذاتها. تستطيع أن تجيب عن سؤال: من نحن؟ لكنها لا تجيب وحدها عن الأسئلة التي تظهر عندما يبدأ الحديث عن

السلطة: كيف نحكم؟ من يملك القرار؟ كيف توزع الموارد؟ ما شكل النظام السياسي؟ كيف تحمي حقوق الأفراد والجماعات؟ كيف تدار المناطق المختلفة؟ كيف تحل النزاعات الداخلية؟ كيف تنظم القوات المسلحة؟ كيف تدار العلاقات الخارجية؟ وما الآليات التي تمنع السلطة من التحول إلى صراع بين الزعامات ومراكز النفوذ؟

وهذه الأسئلة هي التي تبدأ عندها السياسة بمعناها المؤسسي. ولذلك فإن انتقال الحركة القومية من مرحلة الهوية إلى مرحلة الدولة يمثل أصعب مراحل تاريخها. فالهوية قد تكون واسعة ومشتركة، لكن المصالح السياسية ليست بالضرورة متطابقة. وقد يتفق الناس على انتمائهم إلى قومية واحدة، لكنهم يختلفون حول شكل الدولة، ونظام الحكم، وتوزيع السلطة، ومكانة المناطق والعشائر، والعلاقة بين الدين والسياسة، وطبيعة الاقتصاد، والعلاقات مع الدول المجاورة. ولهذا فإن بناء الدولة أكثر تعقيداً من بناء الحركة القومية؛ لأن القومية توحد حول أصل أو ذاكرة أو هوية، بينما الدولة مطالبة بتحويل هذا التعدد كله إلى نظام سياسي يستطيع أن ينظم الاختلاف دون أن يتحول الاختلاف إلى تفكك.

وفي حالة أغري كانت هذه المشكلة أكثر وضوحاً بسبب استمرار تأثير البنية العشائرية والمناطقية إلى جانب المشروع القومي الحديث. ولم تكن العشائر مجرد عائق أمام المشروع القومي، كما لا يصح تصويرها بوصفها قوة سلبية في كل الأحوال؛ فقد كانت في الوقت نفسه مصدراً للمقاتلين والمعلومات والمأوى والإمداد، وشكلت جزءاً من البنية الاجتماعية التي استطاعت الثورة من خلالها الوصول إلى المجتمع. لكن المشكلة ظهرت عندما حاول المشروع القومي بناء مركز سياسي أوسع من الولاءات المحلية، في حين بقيت هذه الولاءات جزءاً فعلياً من آليات المجتمع والقوة. فالقومية كانت تدفع باتجاه توحيد القرار، بينما كانت البنية الاجتماعية لا تزال تحمل مراكز متعددة للولاء والنفوذ.

وهذا التناقض لم يكن تفصيلاً ثانوياً، بل كان من المسائل البنيوية في عملية الانتقال من المجتمع التقليدي إلى السياسة القومية الحديثة. فالدولة الحديثة لا تقوم على إلغاء الولاءات الاجتماعية المختلفة، وإنما على إخضاعها لإطار مؤسسي عام يجعل القانون والسلطة العامة فوق الأشخاص والعشائر والمناطق. وعندما تكون المؤسسة السياسية ضعيفة، تصبح القوى المحلية أكثر قدرة على التأثير في القرار، ويصبح توحيد الموارد والقوات والسياسات أكثر صعوبة. ومن هنا يمكن فهم جانب من أسباب عدم اكتمال مشروع أغري: لم تكن المشكلة في غياب الرغبة في الوحدة، وإنما في صعوبة تحويل هذه الرغبة إلى مؤسسة قادرة على تنظيمها.

وهنا يجب التمييز بين الوحدة بوصفها شعوراً والوحدة بوصفها نظاماً. فالوحدة كشعار شيء، والوحدة كمؤسسة شيء آخر. والقومية إحساس بالانتماء شيء، والقومية كنظام سياسي شيء آخر. والاستقلال كحلم تاريخي شيء، والاستقلال كنظام قادر على حماية نفسه وإدارة مجتمعه والاستمرار في الزمن شيء آخر. والمسافة بين هذه الأشياء هي المسافة التي تفصل الحركة القومية عن الدولة.

ومن هذه الزاوية تتجاوز آغري حدود زمنها. فقد كشفت أن القضية القومية لا تستطيع أن تعتمد على الذاكرة والتاريخ واللغة والأرض وحدها، مهما كانت هذه العناصر أساسية في تشكيل الوعي القومي. إنها تحتاج أيضاً إلى إنتاج النخب السياسية، وبناء المؤسسات، وتطوير الثقافة القانونية، وتنظيم المجتمع، وتأسيس قاعدة اقتصادية، وإدارة الموارد، وبناء العلاقات الخارجية، وإنتاج تصور واضح لطبيعة السلطة التي تريد الحركة إنشاءها. وهذه كلها ليست مهاماً يمكن إنجازها في لحظة الثورة، لأنها عملية تاريخية طويلة تتطلب تراكمًا في المعرفة والخبرة والمؤسسات.

ولذلك فإن الخطأ في قراءة تاريخ آغري هو اختزال التجربة في سؤال واحد: هل انتصرت أم هزمت؟ فهذا السؤال، رغم أهميته العسكرية، لا يستنفد معناها السياسي. السؤال الأعمق هو: ماذا كشفت التجربة عن شروط النجاح السياسي؟ فقد تهزم الثورة عسكرياً، لكنها تنتج معرفة سياسية. وقد تخسر الأرض، لكنها تترك وراءها خبرة تنظيمية. وقد تفشل في إقامة دولة، لكنها تكشف بصورة أوضح الشروط التي تحتاج إليها الدولة لكي تقوم وتستمر. ومن هذه الناحية يمكن أن تكون الهزيمة التاريخية مصدراً للمعرفة بقدر ما يكون الانتصار مصدراً للشرعية.

لقد أظهرت آغري أن المشروع القومي يحتاج إلى بناء القوة قبل الدخول في مواجهة شاملة مع دولة تمتلك مؤسسات عسكرية واقتصادية وإدارية متكاملة. وأظهرت أن الجغرافيا يمكن أن تمنح المقاومة مجالاً للحماية والمناورة، لكنها لا تستطيع أن تعوض غياب الاقتصاد والمؤسسة. وأظهرت أن الحماس يمكن أن يصنع تعبئة واسعة، لكنه لا يستطيع وحده أن يمول حرباً طويلة. وأظهرت أن الشجاعة يمكن أن تصنع مقاومة استثنائية، لكنها لا تنتج وحدها نظاماً سياسياً. وأظهرت أن القيادة تستطيع أن تجمع الناس في لحظة تاريخية، لكنها تحتاج إلى مؤسسات حتى تتحول هذه الوحدة من إرادة مرتبطة بالأشخاص إلى قوة سياسية مرتبطة بالنظام.

كما كشفت آغري أن العلاقة بين الداخل والخارج ليست مسألة ثانوية في بناء أي مشروع سياسي. فالحركة التي تسعى إلى إنشاء كيان جديد لا تعمل في فراغ، وإنما داخل بيئة إقليمية ودولية تحدد جزءاً من حدود الممكن. فالحدود، ومواقف الدول المجاورة، والتحالفات، والاعتراف الخارجي، والتوازنات الإقليمية والدولية، كلها تدخل في حسابات بناء الدولة. ولذلك فإن أي مشروع سياسي لا يستطيع أن يتعامل مع الخارج بوصفه عاملاً مساعداً مضموناً، بل عليه أن يفترض دائماً أن المصالح الدولية قابلة للتغير، وأن الدولة التي قد تفتح منفذاً في لحظة يمكن أن تغلقه في لحظة أخرى.

وهذا ما ظهر بوضوح في علاقة آغري بالمجال الإيراني. فقد كان المجال الحدودي يوفر للثورة هامشاً للحركة والاتصال والمناورة، لكنه لم يكن ضماناً استراتيجياً دائماً، لأن الحدود لم تكن تحت سيطرة الثورة. وعندما تتغير حسابات الدول أو تتقاطع مصالحها الأمنية في ضبط الحدود، يفقد المنفذ الخارجي جزءاً كبيراً من قيمته. وهكذا تكشف التجربة أن المشروع السياسي لا يستطيع أن يبني استراتيجيته

على عامل خارجي متغير من دون أن يمتلك بدائل داخلية تمنحه القدرة على الاستمرار عندما تتغير البيئة المحيطة به.

وتكشف آغري في الوقت نفسه أن الاقتصاد ليس مسألة منفصلة عن السياسة، بل أحد أركان القوة السياسية ذاتها. فالقضية القومية تحتاج إلى تمويل، والمؤسسة تحتاج إلى موارد، والجيش يحتاج إلى اقتصاد، والإدارة تحتاج إلى ميزانية، والدبلوماسية تحتاج إلى إمكانات، والمجتمع الذي يريد أن يحافظ على مشروع سياسي يحتاج إلى قدرة على إنتاج موارده وتوزيعها. ومن دون قاعدة اقتصادية مستقرة تصبح الحركة معرضة للاستنزاف مهما كانت قوة خطابها ومثانة إرادتها.

ولهذا فإن الاقتصاد ينبغي أن يفهم باعتباره جزءاً من بنية الأمن السياسي والقومي، لا باعتباره شأناً منفصلاً عن الصراع. فالدولة التي تستطيع إنتاج الموارد تستطيع أن تنتج القوة، والقوة التي لا تستطيع إعادة إنتاج مواردها تبقى معرضة للانهيار. وكانت هذه إحدى نقاط الضعف البنيوية في تجربة آغري؛ إذ امتلكت الثورة قوة بشرية وإرادة سياسية وقدرة على القتال، لكنها لم تمتلك قاعدة اقتصادية واسعة ومستقرة تسمح لها بتحويل هذه القوة إلى مشروع طويل الأمد.

ومن هنا يظهر درس آخر بالغ الأهمية: لا يمكن بناء مشروع سياسي مستدام على التعبئة وحدها. فالتعبئة تخلق القوة في لحظة معينة، لكن المؤسسة هي التي تحفظها عبر الزمن. والتعبئة تستطيع أن تفتح الطريق، لكنها لا تستطيع أن تقوم مقام الإدارة. والحماس يستطيع أن يدفع الناس إلى التضحية، لكنه لا يستطيع وحده أن ينظم الموارد. والشعور القومي يستطيع أن يوحد الإرادة، لكنه يحتاج إلى قانون ومؤسسة حتى يتحول إلى نظام سياسي.

وهذا ينطبق بصورة مباشرة على القيادة. فوجود قائد عسكري قوي قد يكون ضرورياً في مرحلة الثورة، لكن الدولة لا تستطيع أن تجعل بقاءها مرهوناً بشخص واحد. فالقائد يمكن أن يموت أو ينسحب أو يختلف أو يهزم، أما المؤسسة فيفترض أن تستمر. ولذلك فإن القيمة الحقيقية للقيادة التاريخية لا تكمن فقط في قدرتها على اتخاذ القرار في لحظة الخطر، وإنما في قدرتها على بناء مؤسسات تتجاوز شخصها، وعلى تحويل النفوذ الشخصي إلى قواعد سياسية، وتحويل الطاعة للقائد إلى احترام للمؤسسة، وتحويل القيادة من علاقة بين أشخاص إلى نظام للمسؤولية والقرار.

وهنا تظهر المسافة بين الثورة والدولة بأوضح صورها. فالثورة تحتاج إلى قيادة قادرة على توحيد الإرادة، أما الدولة فتحتاج إلى مؤسسات قادرة على تنظيم الإرادة والحد من تحولها إلى صراع على الأشخاص. والثورة قد تنجح في إنتاج قائد تاريخي، لكن نجاح الدولة يبدأ عندما تصبح قادرة على الاستمرار حتى في غياب هذا القائد. ولذلك فإن السؤال الذي تتركه آغري ليس فقط: من قاد الثورة؟ وإنما: ماذا كان سيقب من المشروع لو غاب القائد؟ وهل كانت هناك مؤسسات تستطيع أن تحمل المشروع بعد الأشخاص؟

ومن هنا يتصل الدرس السياسي لأغري بمسألة بناء النخب. فالحركة القومية التي تريد أن تتحول إلى مشروع دولة تحتاج إلى أكثر من المقاتلين والقادة؛ تحتاج إلى سياسيين ومشرعين وإداريين ومفكرين ودبلوماسيين واقتصاديين، أي إلى طبقة من الكفاءات القادرة على تحويل الفكرة القومية إلى نظام سياسي متكامل. فالدولة لا تبني بالسلاح وحده، كما لا تبني بالشعارات وحدها، وإنما تحتاج إلى عقل سياسي يعرف كيف ينتقل من التعبئة إلى الإدارة، ومن المقاومة إلى التنظيم، ومن الخطاب إلى القانون، ومن الحلم إلى المؤسسات.

ومن هذه الزاوية يمكن فهم أهمية أغري بوصفها تجربة انتقالية في تاريخ الحركة القومية الكوردية. فقد كانت أكثر من انتفاضة محلية، لكنها لم تكن دولة قومية مكتملة. وكانت تحمل ملامح مشروع سياسي يتجاوز الحدود المحلية، لكنها لم تمتلك جميع الأدوات التي تجعل هذا المشروع قابلاً للحياة. ولهذا فإن قيمتها التاريخية لا تكمن في نجاحها في إقامة دولة مكتملة، وإنما في أنها كشفت مبكراً حجم المسافة بين امتلاك الفكرة وامتلاك شروط تحقيقها.

كما كشفت التجربة أن بناء الدولة ليس مجرد مسألة سيطرة على الأرض. فالإقليم عنصر أساسي، لكنه لا يكفي. فالسيادة تحتاج إلى مؤسسات، والمؤسسات تحتاج إلى موارد، والموارد تحتاج إلى اقتصاد، والاقتصاد يحتاج إلى إدارة، والإدارة تحتاج إلى قانون، والقانون يحتاج إلى شرعية، والشرعية تحتاج إلى مجتمع سياسي قادر على قبول النظام والدفاع عنه. ومن دون هذه السلسلة المتكاملة تصبح السيطرة على الأرض مؤقتة، ويصبح المشروع السياسي هشاً أمام أول تحول كبير في موازين القوى.

وهذا يفسر أيضاً لماذا لا يمكن فصل المسألة العسكرية عن المسألة السياسية. فالقوة العسكرية ليست غاية في ذاتها بالنسبة إلى مشروع يريد بناء دولة، وإنما هي إحدى أدوات حماية المشروع. وإذا لم تكن مرتبطة بمؤسسة سياسية واضحة، فإنها قد تتحول إلى قوة منفصلة عن المشروع الذي يفترض أن تحميه. وفي المقابل، لا يستطيع السياسي أن يتجاهل حقيقة القوة العسكرية في بيئة تتعرض فيها الحركة المسلحة إلى ضغط من دولة أكثر تنظيماً وتسليحاً. ولذلك فإن التوازن بين السياسي والعسكري ليس مسألة تقنية، بل هو جزء من بناء الدولة نفسها.

ولعل أحد أهم الدروس التي تقدمها أغري هو أن المشروع القومي لا ينبغي أن يقيس قوته فقط بعدد الذين يؤمنون به، وإنما بقدرته على تنظيم هذا الإيمان وتحويله إلى مؤسسات. فالملايين يمكن أن يشتركوا في هوية واحدة، لكن ذلك لا يعني أن لديهم بالضرورة مشروعاً سياسياً واحداً. وقد يكون المجتمع مستعداً للتضحية من أجل قضية، لكنه غير مستعد للاتفاق على كيفية إدارة الدولة التي يريدها. ولذلك فإن الاختبار الحقيقي للقومية يبدأ بعد لحظة التعبئة، عندما يصبح عليها أن تقدم تصوراً للسلطة والقانون والاقتصاد والمجتمع والعلاقات الخارجية.

ومن هنا فإن الدرس السياسي من آغري لا ينبغي أن يتحول إلى حكم أخلاقي على الذين قادوا التجربة، ولا إلى إدانة رجعية لخياراتهم من موقع معرفة النتيجة التي لم تكن معروفة لهم. فالتاريخ لا يكتب من نهايته فقط. لقد اتخذ أولئك الذين عاشوا التجربة قراراتهم في ظل ظروف متغيرة، ومعلومات ناقصة، وضغوط عسكرية وسياسية هائلة، ولم يكن أحد منهم يعرف بصورة يقينية كيف ستنتهي المواجهة. ولذلك فإن قيمة الدراسة التاريخية لا تكمن في القول إن الهزيمة كانت حتمية، وإنما في فهم الشروط التي جعلت الاستمرار أكثر صعوبة، وكشفت حدود الإمكان السياسي والعسكري المتاح آنذاك.

وفي هذا المعنى، لم تكن آغري فشلاً كاملاً، كما لم تكن نجاحاً مكتملاً. كانت تجربة تاريخية انتقلت فيها الحركة القومية من مستوى التعبير عن الهوية إلى محاولة إنتاج قوة سياسية وعسكرية ذات طموح يتجاوز الانتفاضة المحلية، لكنها اصطدمت بحدود الموارد والمؤسسات والبيئة الإقليمية والدولية. وهذا بالضبط ما يجعلها تجربة تأسيسية في دراسة تطور الوعي السياسي الكوردي في القرن العشرين؛ لأنها كشفت أن الانتقال من القومية إلى الدولة ليس انتقالاً لغوياً أو رمزياً، وإنما تحول تاريخي يحتاج إلى بنية كاملة من المؤسسات والموارد والقانون والقيادة والتنظيم والعلاقات الخارجية.

ولهذا فإن السؤال الذي تركه آغري للتاريخ ليس فقط لماذا هزمت، وإنما لماذا لم تستطع تحويل إرادتها إلى قوة مؤسسية قادرة على الاستمرار؟ فالإجابة عن هذا السؤال تكشف أكثر من أسباب سقوط ثورة واحدة؛ إنها تكشف طبيعة الصراع بين حركة قومية في طور التكوين ودولة حديثة تمتلك مؤسسات السلطة، وتكشف أيضاً أن المسافة بين المقاومة والدولة ليست مسافة في الشجاعة، وإنما مسافة في القدرة على التنظيم وإعادة إنتاج القوة.

لقد امتلكت آغري الإرادة، وامتلكت المقاتلين، وامتلكت القيادة، وامتلكت الجغرافيا، وامتلكت خطاباً قومياً، وامتلكت قدراً من التنظيم السياسي والاتصال الخارجي، لكنها لم تستطع جمع هذه العناصر كلها في منظومة قوة متكاملة. ومن هنا كان الدرس: ليست المشكلة في امتلاك عناصر القوة منفردة، وإنما في القدرة على تركيبها داخل نظام واحد. فالجغرافيا من دون اقتصاد تبقى ملجأً، والقيادة من دون مؤسسة تبقى مرتبطة بالأشخاص، والقومية من دون تنظيم تبقى وعياً، والسلاح من دون مشروع سياسي يبقى مقاومة، والسيطرة على الأرض من دون مؤسسات تبقى نفوذاً مؤقتاً، والعلاقات الخارجية من دون تحالفات مستقرة تبقى هامشاً للمناورة، والإرادة من دون قدرة على الاستمرار تبقى طاقة تاريخية لم تكتمل شروط تحولها إلى دولة.

ومن هنا يمكن القول إن آغري قدمت للحركة القومية الكوردية درساً مزدوجاً: درساً في قوة الفكرة، ودرساً في حدود الفكرة عندما لا تتحول إلى مؤسسة. فقد أثبتت أن القومية تستطيع أن تنتج مقاومة وأن تمنح المجتمع قدرة على التضحية

والصمود، لكنها أثبتت أيضاً أن القومية لا تصبح قوة سياسية مكتملة إلا عندما تستطيع أن تنتج مؤسسات تتجاوز الأشخاص، واقتصاداً يستطيع تمويل المشروع، ونظاماً قانونياً ينظم السلطة، ونخباً قادرة على الإدارة، وعلاقات خارجية تراعي موازين القوة، واستراتيجية تستطيع العمل في الزمن الطويل.

وهكذا لا تكمن أهمية آغري في أنها انتهت سنة ١٩٣٠، وإنما في أن نهايتها كشفت شيئاً أعمق من نهاية ثورة مسلحة. لقد كشفت أن بناء الدولة يبدأ قبل لحظة إعلانها، وأن القومية لا تكتمل بمجرد امتلاك الهوية، وأن المقاومة لا تتحول إلى مشروع سياسي إلا عندما تمتلك القدرة على إعادة إنتاج نفسها، وأن الاستقلال لا يكون مجرد إعلان عن الرغبة، بل قدرة على حماية القرار السياسي واستمرار المؤسسات. كما كشفت أن الداخل والخارج وجهان لصراع واحد، وأن الاقتصاد جزء من القوة، وأن المؤسسة أهم من الشخص، وأن القانون هو الذي يحول السلطة من غلبة إلى نظام.

ولذلك فإن هزيمة آغري لا ينبغي أن تقرأ بوصفها نهاية بلا معنى، كما لا ينبغي أن تحول إلى أسطورة تحجب حدود التجربة وتناقضاتها. قيمتها التاريخية تكمن في أنها قدمت تجربة كاملة من الصعود والمقاومة والمشروع والاصطدام بالحدود، وتركت وراءها أسئلة لم تنته بانتهاء القتال. لقد خسرت الثورة معركتها العسكرية، لكنها تركت وراءها معرفة سياسية حول ما يحتاجه المشروع القومي لكي ينتقل من الوعي إلى التنظيم، ومن التنظيم إلى السلطة، ومن السلطة إلى الدولة.

وهذا هو الدرس الأعمق من آغري: إن التاريخ لا يصنع الدول من الإرادة وحدها، ولا من السلاح وحده، ولا من القومية وحدها، ولا من الجغرافيا وحدها. الدولة ثمرة اجتماع القوة السياسية بالمؤسسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والدبلوماسية والقدرة على الاستمرار. وكل مشروع قومي يريد أن يتحول إلى واقع سياسي مطالب، قبل أن يسأل كيف ينتصر، بأن يسأل كيف يبني القوة التي تجعل انتصاره قابلاً للبقاء.

ومن هنا تصبح آغري أكثر من صفحة في تاريخ الثورات الكوردية؛ تصبح تجربة سياسية تكشف الفاصل الدقيق بين أن يكون للشعب وعي بقضيته، وأن يمتلك مشروعاً سياسياً، وأن يمتلك أدوات تحقيقه. وفي هذا الفاصل تحديداً تقع المسافة بين الحلم والدولة، وبين الثورة والسلطة، وبين الإرادة والتاريخ. وقد كانت آغري واحدة من التجارب المبكرة التي كشفت هذه المسافة بوضوح قاسي: لم يكن ينقصها الإيمان بالقضية، ولا الاستعداد للتضحية، وإنما كانت تفتقر إلى اكتمال المنظومة التي تستطيع تحويل هذه الإرادة إلى قوة سياسية مستدامة. ولهذا بقيت هزيمتها درساً، كما بقيت مقاومتها ذاكرة، وبقي مشروعها سؤالاً مفتوحاً في تاريخ الحركة القومية الكوردية.

وهنا يظهر الفارق الجوهرى بين القيادة الشخصية والقيادة المؤسسية. فقد كان إحسان نوري شخصية محورية في تجربة آغري، وأدى دوراً بارزاً في تنظيم المقاومة

وقيادتها، غير أن أهمية تجربته لا تكمن في شخصه وحده، بل في ما كشفته الثورة من ضرورة الانتقال من قوة الزعيم إلى قوة المؤسسة. فالقيادة الشخصية تستطيع أن تمنح الحركة اتجاهًا، وأن توحد الإرادة في لحظة الصراع، وأن تختصر القرار في مركز قادر على الحسم، لكنها تظل محدودة بحدود صاحبها: حضوره، وقدرته، وعلاقاته، ومكانته، وظروفه. أما القيادة المؤسسية فتبني شيئًا يتجاوز الأشخاص، لأن القرار فيها لا يستمد استمراره من وجود فرد بعينه، وإنما من قواعد وهياكل وآليات تستطيع إعادة إنتاج السلطة السياسية حتى بعد غياب القائد. ومن هنا فإن أحد الدروس العميقة التي يمكن استخلاصها من آغري هو أن المشروع القومي الذي يظل معتمدًا على الزعامة أكثر من اعتماده على المؤسسة يبقى عرضة للاهتزاز كلما تغيرت الظروف أو غاب الأشخاص الذين حملوا عبء قيادته.

والأمر نفسه ينطبق على القوة العسكرية. فالسلاح يمكن أن يحمي المشروع السياسي، ويفرض على الخصم كلفة، ويحافظ على وجود الحركة في لحظة الصراع، لكنه لا يستطيع أن يحل محل السياسة ولا أن يؤدي وظيفة الدولة. القوة العسكرية أداة في خدمة غاية سياسية، وليست غاية مكتفية بذاتها. وحين تصبح الوسيلة بديلاً عن الغاية، يبدأ الخطر الحقيقي؛ لأن الحرب قد تستمر بوصفها فعلاً قائماً بذاته، بينما يتراجع السؤال الذي يفترض أن يحدد معناها: ماذا نريد أن نبنى بعد القتال؟ ولهذا تحتاج القوة العسكرية إلى قرار سياسي واضح، ويحتاج القرار السياسي إلى مؤسسة، وتحتاج المؤسسة إلى شرعية، وتحتاج الشرعية إلى علاقة منظمة بالمجتمع. أما إذا انفصل السلاح عن البناء السياسي، فإن المقاومة قد تتحول تدريجياً من وسيلة لتحقيق هدف إلى حالة استنزاف مفتوحة، يصبح استمرار القتال فيها أسهل من تحديد مآله.

وهنا تكتسب المرحلة الأخيرة من آغري دلالتها السياسية. فقد كانت الثورة تقاتل من أجل مشروع يتجاوز مجرد الدفاع المحلي، لكنها لم تستطع تحويل هذا المشروع إلى بنية سياسية متكاملة قادرة على إنتاج الموارد، وتنظيم المجتمع، وإدارة الأرض، وتثبيت القرار، وتأمين العلاقات الخارجية، وإعادة إنتاج قدرتها على الاستمرار. لم تكن المشكلة في غياب الإرادة، ولا في انعدام الطموح السياسي، وإنما في الفجوة بين مستوى المشروع السياسي ومستوى الأدوات المؤسسية القادرة على حمله. وهذه الفجوة هي التي ينبغي أن تكون في مركز قراءة آغري؛ لأن التاريخ لا يقيس قوة المشاريع بما تعلنه عن نفسها فقط، وإنما بقدرتها على تحويل ما تعلنه إلى مؤسسات وقواعد وموارد وعلاقات قابلة للاستمرار.

ومن هذه الزاوية تبدو آغري تجربة انتقالية بامتياز: انتقال من الانتفاضة إلى المشروع، ومن الزعامة المحلية إلى أفق القيادة القومية، ومن المقاومة المسلحة إلى محاولة تأسيس سلطة سياسية، ومن الارتباط بجغرافيا محدودة إلى تصور أوسع للمسألة الكوردية بوصفها شأنًا يتجاوز الحدود التي رسمتها الدول. غير أن هذا الانتقال لم يكتمل. ولذلك فإن اختزال آغري في مجرد تمرد مسلح لا يفي بحقيقتها التاريخية،

كما أن وصفها بأنها دولة مستقلة مكتملة الأركان يتجاوز ما تسمح به الوقائع. والأدق أنها كانت مشروعاً سياسياً قومياً يسعى إلى بناء سلطة ذات طابع قومي، لكنه لم يبلغ مرحلة الدولة المستقرة ذات المؤسسات والسيادة الفعلية والقدرة المستدامة على إدارة المجال السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي.

وهذا التحديد ليس تقليلاً من شأن التجربة، بل على العكس، هو الذي يمنحها وزنها التاريخي الحقيقي. فالقيمة التاريخية لأغري لا تكمن فقط في ما أنجزته، وإنما أيضاً في المسافة التي كسفتها بين الفكرة وأدوات تحقيقها. لقد أظهرت أن الانتقال من الوعي القومي إلى المشروع السياسي ليس انتقالاً تلقائياً، وأن الانتقال من المشروع السياسي إلى الدولة أكثر تعقيداً من مجرد إعلانها أو رفع رمزها أو السيطرة المؤقتة على جزء من الأرض. فالدولة لا تبدأ من العلم، وإن كان العلم رمزاً لها؛ ولا من الأرض وحدها، وإن كانت الأرض مجالها؛ ولا من الجيش وحده، وإن كان الجيش إحدى أدوات حمايتها؛ ولا حتى من الشعب وحده، لأن وجود الجماعة لا يعني بالضرورة وجود نظام سياسي قادر على تنظيم إرادتها.

الدولة، في معناها السياسي والتاريخي، منظومة من المؤسسات والموارد والقوانين والشرعية والإدارة والقوة والعلاقات الخارجية، تعمل ضمن بنية واحدة تسمح للسلطة بإعادة إنتاج نفسها بصورة تتجاوز الأفراد واللحظات الاستثنائية. ولهذا فإن بناء الدولة يبدأ قبل لحظة إعلان الدولة؛ يبدأ عندما يصبح لدى الحركة تصور قابل للتطبيق حول كيفية إدارة المجتمع، وتنظيم الموارد، وتوزيع السلطة، وحماية الحقوق، وتسوية النزاعات، وضبط القوة المسلحة، وإدارة العلاقات مع المحيط، وتأمين الاستمرارية. أما الإعلان السياسي، مهما بلغت قيمته الرمزية، فلا يستطيع وحده أن يصنع القدرة التي تحتاجها الدولة لكي تعيش.

ومن هنا أيضاً ينبغي ألا يفهم العامل القبلي والمحلي في تجربة أغري باعتباره مجرد عائق أمام المشروع القومي. فقد كانت البنى المحلية والقبلية مصدراً مهماً للمقاتلين والمعلومات والحماية والموارد والاتصال بالمجتمع، أي أنها شكلت جزءاً من البنية الاجتماعية التي أتاحت للمقاومة أن تستمر. لكن المشكلة ظهرت عندما أصبح المطلوب الانتقال من تضامانات محلية متعددة إلى إرادة سياسية قومية تحتاج إلى مركز قرار أكثر انتظاماً وقدرة على تنسيق المصالح المختلفة. فالهوية المشتركة لا تلغي تلقائياً اختلاف المصالح، والانتماء القومي لا يحل وحده مسائل السلطة والموارد والتمثيل والعلاقة بين المركز والمجتمع. ولذلك فإن التحدي الحقيقي لم يكن في وجود البنى التقليدية بحد ذاتها، بل في القدرة على تحويلها من شبكات تضامن محلية إلى جزء من بناء سياسي أوسع يتجاوز الولاءات الجزئية من دون أن يفقد قاعدته الاجتماعية.

وهنا يتضح الفرق بين الوحدة بوصفها شعاراً والوحدة بوصفها مؤسسة. فقد تستطيع القومية أن تنتج شعوراً مشتركاً بالانتماء، لكنها لا تحدد وحدها كيف

يتخذ القرار، ومن يملك السلطة، وكيف توزع الموارد، وما حدود صلاحيات القيادة، وكيف تحل الخلافات، وكيف تحمي الجماعة من تحول التنافس الداخلي إلى انقسام سياسي. لذلك فإن الانتقال من القومية بوصفها وعياً إلى القومية بوصفها مشروع دولة يتطلب طبقة كاملة من السياسيين والإداريين والمشرعين والمفكرين والدبلوماسيين وأصحاب الخبرة الاقتصادية والعسكرية، أي يحتاج إلى مجتمع سياسي قادر على حمل الفكرة خارج لحظة المواجهة.

ولهذا فإن السؤال الذي طرحته أغري في التاريخ الكوردي لم يعد فقط: كيف نقاوم؟ وإنما بدأ يتحول إلى سؤال أكثر صعوبة: كيف نبني؟ والفرق بين السؤالين هو في جوهره الفرق بين الثورة والدولة. الثورة تستطيع أن تتأسس على الرفض؛ رفض السلطة القائمة، ورفض القهر، ورفض الإقصاء، ورفض إنكار الهوية والحقوق. أما الدولة فلا تستطيع أن تقوم على الرفض وحده، لأنها مطالبة بتقديم بديل: نظام للحكم، وقواعد للسلطة، ومؤسسات للإدارة، وآليات للتمثيل، واقتصاد قادر على الاستمرار، وقوة منظمة، وعلاقات خارجية، ومجتمع يشعر بأن السلطة الجديدة ليست مجرد استمرار للحرب بأدوات أخرى، وإنما إطار سياسي لتنظيم الحياة.

ومن هذه الزاوية يمكن فهم إحدى أعمق مشكلات أغري: لقد كان التفكير السياسي يتقدم أحياناً أسرع من القدرة المؤسسية المتاحة لتحقيقه. كانت هناك إرادة قومية، وقيادة، ومقاتلون، وجغرافيا مناسبة للمقاومة، واتصالات سياسية، وإطار قومي أوسع تمثل في خويبون، لكن هذه العناصر لم تنتظم في منظومة واحدة تستطيع أن تنتج دولة بالمعنى الكامل. وهنا لا يكفي أن نسأل لماذا هزمت الثورة عسكرياً، بل ينبغي أن نسأل لماذا لم تستطع بناء الشروط التي تجعل قدرتها السياسية والعسكرية قابلة للاستمرار. فالهزيمة العسكرية كانت النتيجة الأخيرة لمسار أوسع، لا مجرد حادثة منفصلة عن بنية المشروع.

كما أن تجربة أغري تؤكد أن الاقتصاد ليس مسألة ثانوية في المشروع القومي، بل جزء من أمنه السياسي والعسكري. فالحركة التي لا تمتلك قاعدة مستقرة للموارد تجد نفسها عاجزة، مع مرور الوقت، عن تمويل المقاتلين، وتأمين الغذاء والذخيرة والاتصالات والنقل والرعاية، وإعادة تنظيم صفوفها بعد الخسائر. ومن هنا فإن الاقتصاد لا يحمي الدولة بعد قيامها فقط، بل يشارك في صناعة القدرة السياسية التي تسبق قيامها. والمشروع الذي لا يستطيع إنتاج موارد أو تأمينها بصورة مستقرة يبقى شديد الحساسية للتحويلات العسكرية والسياسية من حوله.

وينطبق الأمر نفسه على البيئة الدولية. فالحركة القومية لا تعمل في فراغ، والحدود ليست مجرد خطوط على الخريطة، بل أدوات قوة تتحكم بها دول لها مصالحها وحساباتها. وما قد يبدو في لحظة معينة مجالاً للمناورة أو منفذاً للحركة يمكن أن يتحول، مع تغير سياسات الدول المجاورة أو تشديد الرقابة على الحدود، إلى مساحة مغلقة. لذلك لا يستطيع أي مشروع سياسي أن يجعل من عامل خارجي متغير أساساً

وحيداً لبقائه. فالعلاقات الخارجية لا تصبح قوة حقيقية لمجرد وجود اتصالات أو تعاطف سياسي، وإنما عندما تتحول إلى ترتيبات مستقرة تمنح المشروع قدرة فعلية على المناورة والحماية والاستمرار.

وبهذا المعنى فإن آغري تكشف أن الدولة ليست مجموع عناصر منفصلة، وإنما قدرة على دمج هذه العناصر في نظام واحد. الجغرافيا تمنح مجالاً، لكنها لا تنتج دولة. والهوية تمنح انتماءً، لكنها لا تنتج مؤسسة. والقيادة تمنح اتجاهًا، لكنها لا تنتج نظاماً مستداماً. والسلاح يمنح قدرة على القتال، لكنه لا ينتج شرعية سياسية. والسيطرة على الأرض تمنح نفوذاً، لكنها لا تعني بالضرورة سيادة. والعلاقات الخارجية تفتح إمكانات، لكنها لا تصبح تحالفاً ما لم تستند إلى مصالح وترتيبات مستقرة. وحدها القدرة على الجمع بين هذه العناصر وتحويلها إلى منظومة متماسكة تستطيع أن تنقل المشروع من حالة المقاومة إلى حالة السلطة.

ومن هنا لا ينبغي أن تقرأ آغري بمنطق النتيجة وحدها، أي بمنطق أنها انتصرت أو انهزمت. فالتاريخ السياسي لا يقيس التجارب فقط بمقدار الأرض التي احتفظت بها أو عدد المعارك التي ربحتها، وإنما بما أضافته إلى معرفة الجماعة بذاتها وبشروط قوتها. وقد تكون الهزيمة أحياناً منتجة لمعرفة سياسية لا توفرها الانتصارات السريعة؛ لأنها تكشف نقاط الضعف، وتختبر طبيعة القيادة، وتوضح حدود الجغرافيا، وتكشف أهمية الاقتصاد، وتضع العلاقات الاجتماعية والقبلية أمام سؤال التنظيم السياسي، وتبين أن الشرعية المعنوية لا تتحول تلقائياً إلى قوة مؤسسية.

ولهذا فإن نهاية آغري عسكرياً لم تكن نهاية الدرس الذي أُنْتُجَتْه. فقد تركت خلفها معرفة سياسية مؤلمة ولكنها ثمينة: أن امتلاك القضية لا يكفي، وأن امتلاك الأرض لا يكفي، وأن امتلاك السلاح لا يكفي، وأن امتلاك القيادة لا يكفي. كل هذه العناصر ضرورية، لكنها لا تصبح قوة تاريخية مكتملة إلا عندما تنتظم داخل مؤسسات قادرة على الاستمرار، وتستند إلى مجتمع، وتملك موارد، وتنتج شرعية، وتعرف كيف تتحرك في بيئة إقليمية ودولية معقدة.

وهنا تكمن القيمة الأعمق لثورة آغري. فهي لم تكن دولة مكتملة ثم فشلت، ولم تكن مجرد انتفاضة محلية بلا أفق سياسي؛ كانت لحظة تاريخية حاول فيها الوعي القومي الكوردي أن يعبر من مرحلة المقاومة إلى مرحلة بناء مشروع سياسي أكثر اتساعاً، لكنها اصطدمت بالفجوة بين إرادة بناء السلطة وبين الأدوات اللازمة لإنتاجها. ولذلك فإن أهم ما تركته آغري ليس نموذجاً مكتملاً للدولة، وإنما سؤال الدولة نفسها، بكل ما يحمله هذا السؤال من تعقيد وتكاليف وشروط.

لقد نجحت آغري في أن تجعل سؤال الدولة أكثر وضوحاً من ذي قبل، لكنها لم تستطع أن تصنع الدولة التي كان ذلك السؤال يتطلبها. ومن هنا فإن فشلها العسكري لا ينبغي أن يحجب نجاحها التاريخي في كشف طبيعة الطريق: من الهوية إلى السياسة،

ومن السياسة إلى المؤسسة، ومن المؤسسة إلى السلطة، ومن السلطة إلى الدولة. وبين كل مرحلة وأخرى توجد شروط لا يمكن تجاوزها بالشعارات وحدها. وهذا هو الدرس الذي يجعل أغري تتجاوز حدود زمانها ومكانها؛ لأنها تضع أمام كل مشروع قومي الحقيقة الأكثر قسوة والأكثر أهمية: أن قوة الفكرة لا تقاس فقط بقدرتها على إشعال المقاومة، بل بقدرتها على إنتاج نظام سياسي يستطيع أن يعيش بعد انطفاء المعركة.

-
- **Wadie Jwaideh**, *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development*, Ph.D. Dissertation, Syracuse University, 1960.
 - **Basil Nikitin**, *Les Kurdes: Étude sociologique et historique*, Paris, Imprimerie Nationale, 1956.
 - **Arshak Safrastian**, *Kurds and Kurdistan*, London, Harvill Press, 1948.
 - **Derk Kinnane**, *The Kurds and Kurdistan*, London, Oxford University Press, 1964.
 - **Hassan Arfa**, *The Kurds: An Historical and Political Study*, London, Oxford University Press, 1966.
 - **İhsan Nuri Pasha**, *La révolte de l'Agri-Dagh, « Ararat » (1927-1930)*, Genève, Éditions Kurdes, 1986.

الحادي والثلاثون: آغري في تاريخ الحركة القومية الكردية

لا يمكن فهم ثورة آغري بوصفها حادثة عسكرية معزولة عن سياقها التاريخي، لأن ظهورها كان نتيجة لمسار طويل من التحولات التي أعادت تشكيل العلاقة بين الكورد والسلطة والدولة والحدود، وجعلت المسألة الكردية تنتقل تدريجياً من نطاق التمردات المحلية والمطالبات بالحكم الذاتي ومقاومة التدخل المركزي إلى فضاء أكثر اتساعاً بدأت فيه الهوية القومية تتحول إلى مشروع سياسي. ولذلك فإن آغري لم تظهر فجأة في التاريخ، ولم تكن نقطة بداية، كما أنها لم تكن نهاية لمسار الحركة القومية الكردية، وإنما كانت إحدى أكثر حلقاته دلالة في المرحلة التي أعقبت انهيار الإمبراطورية العثمانية وقيام منظومة جديدة من الدول والحدود في الشرق الأوسط. ففي تلك المرحلة كانت المنطقة تعيش إعادة تأسيس عميقة لمفاهيم السلطة والسيادة والانتماء السياسي، وكانت الجماعات التي عاشت طويلاً داخل المجال الإمبراطوري تواجه واقعاً جديداً يقوم على الدولة المركزية والحدود الصلبة والهوية السياسية المحددة. وفي قلب هذا التحول وجد الكورد أنفسهم أمام معضلة تاريخية لم تكن سهلة الحل: كيف يمكن لجماعة تمتلك امتداداً جغرافياً وتاريخاً اجتماعياً وثقافياً مشتركاً أن تحافظ على هويتها ومصالحها السياسية في عالم جرى فيه توزيع المجال الكوردي بين دول مختلفة، لكل منها مشروعها القومي ومصالحها الأمنية وحدودها السيادية؟

ولفهم هذه المعضلة لا بد من العودة إلى ما قبل آغري بزمان طويل، لأن التحول في الوعي السياسي الكوردي لم يبدأ مع الجمهورية التركية، بل تشكل عبر احتكاك متراكم بين المجتمعات الكردية والسلطات المركزية خلال القرن التاسع عشر. ففي أجزاء واسعة من المجال العثماني كانت العلاقة بين المركز والأطراف تقوم على ترتيبات سياسية واجتماعية متعددة، احتفظت بموجبها بعض الإمارات والبيوتات الكردية بدرجات متفاوتة من النفوذ والحكم المحلي والاستقلال الفعلي، ضمن بنية إمبراطورية لم تكن الدولة فيها قد بلغت بعد الشكل المركزي الصارم الذي ستتجه إليه لاحقاً. ولم تكن هذه الترتيبات تعني بالضرورة وجود دولة كردية بالمعنى القومي الحديث، كما لا ينبغي إسقاط مفهوم الدولة القومية المعاصر عليها بأثر رجعي، لكنها وفرت للمجتمعات المحلية مساحات من ممارسة السلطة وتنظيم شؤونها والحفاظ على بنياتها الاجتماعية والسياسية. ومع تصاعد مشروع المركزية العثمانية خلال القرن التاسع عشر، بدأت هذه المساحات تضيق تدريجياً، وأخذت الدولة تسعى إلى توحيد الإدارة وإخضاع الأطراف لسلطة مركزية أكثر مباشرة، الأمر الذي لم يكن تحولاً إدارياً محضاً، بل مسّاً بصورة عميقة توازنات السلطة التي قامت عليها العلاقات القديمة بين المركز والمجتمعات الكردية.

ومن هنا جاءت سلسلة من الانتفاضات والمقاومات الكوردية خلال القرن التاسع عشر، وهي ظاهرة لا يمكن وضعها كلها في قالب واحد أو تفسيرها بعامل واحد. فقد تداخل فيها الدفاع عن النفوذ المحلي مع مقاومة المركزية، والمصالح العشائرية مع الاعتبارات الدينية، والمطالب السياسية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، كما بدأت تظهر بصورة متفاوته عناصر جديدة مرتبطة بفكرة الانتماء القومي. ولذلك فإن قراءة هذه الانتفاضات باعتبارها حركات قومية حديثة مكتملة، أو باعتبارها مجرد صراعات عشائرية ودينية، كلاهما تبسيط للتاريخ. فقد كانت تلك التجارب تقع في منطقة انتقالية بين عالم سياسي قديم يقوم على الزعامات المحلية والبنى الدينية والعشائرية وبين عالم جديد بدأت فيه مفاهيم الأمة والحقوق والتمثيل السياسي والهوية القومية تفرض نفسها على المجال السياسي. وكانت أهمية هذه المرحلة أنها أوجدت خبرة تراكمية في مقاومة السلطة المركزية، وفي الوقت نفسه كشفت محدودية المقاومة التي لا تمتلك إطاراً سياسياً يتجاوز حدود الزعامة المحلية والولاءات التقليدية.

ومع انتشار الأفكار القومية الحديثة في أواخر العهد العثماني، بدأ التحول يأخذ بعداً آخر. فلم تعد الجماعة السياسية تعرف فقط من خلال موقعها المحلي أو علاقتها بالسلطة أو انتمائها الديني، وإنما بدأت تظهر أسئلة جديدة تتعلق بالأمة واللغة والحقوق والتمثيل السياسي والمجال الجغرافي والمستقبل الجماعي. ولم يكن هذا التحول سريعاً ولا متجانساً، كما لم ينتج منذ البداية تصوراً كوردياً واحداً للدولة أو الاستقلال أو الحكم الذاتي، لكنه أدخل إلى المجال السياسي مفردات جديدة ستصبح لاحقاً جزءاً أساسياً من خطاب الحركة القومية. وبذلك بدأت المسألة الكوردية تتحول من مجموعة من النزاعات المتفرقة بين المركز والأطراف إلى سؤال سياسي أوسع يتعلق بموقع الكورد داخل النظام السياسي الذي كان يتغير من حولهم.

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية لتفتح مرحلة أكثر حساسية. فقد انهار الإطار الإمبراطوري الذي كان يجمع جماعات متعددة ضمن بنية سياسية واحدة، وبدأت قوى دولية وإقليمية ترسم ملامح نظام جديد للمنطقة. وفي هذه اللحظة التاريخية أصبح سؤال الأرض والحدود والسيادة أكثر حدة، لأن مصير الجماعات لم يعد مرتبطاً فقط بعلاقتها بإمبراطورية واحدة، وإنما أصبح مرتبطاً بحدود دول جديدة وبمشروعات قومية متنافسة وبموازين قوى دولية لم تكن الإرادة المحلية هي العامل الحاسم فيها. وهنا دخلت الحركة القومية الكوردية مرحلة مختلفة؛ مرحلة لم يعد فيها السؤال مقتصر على مقاومة السلطة المركزية، بل أصبح متعلقاً بموقع الكورد داخل النظام الإقليمي الجديد، وبإمكان تحويل الهوية القومية إلى مشروع سياسي قادر على مواجهة الدول التي أخذت تتشكل وتترسخ مؤسساتها.

وكانت معاهدة سيفر وما رافقها من نقاشات حول مستقبل الأراضي العثمانية لحظة مهمة في تطور المخيال السياسي الكوردي، ليس لأنها أنشأت دولة كوردية، وهو ما

لم يحدث، وإنما لأنها جعلت مسألة الكيان والحقوق السياسية والإقليم الكوردي جزءاً من النقاش الدولي حول مستقبل المنطقة. ثم جاءت لوزان لتكرس واقعاً إقليمياً مختلفاً، وتؤكد بصورة عملية حدود النظام السياسي الجديد، الأمر الذي جعل الحركة القومية الكوردية أمام واقع أكثر صعوبة: دول مركزية تتشكل على أساس حدود وسيادة ومؤسسات عسكرية وإدارية حديثة، في مقابل حركة قومية لم تكن قد امتلكت بعد الأدوات المؤسسية والسياسية والعسكرية اللازمة لمواجهة هذا النوع من الدولة على مستوى مماثل.

وفي هذا السياق ينبغي النظر إلى التحولات التي شهدتها تركيا الجمهورية باعتبارها عاملاً حاسماً في البيئة التي نشأت فيها أغري. فقد اتجهت الجمهورية الجديدة إلى بناء دولة مركزية أكثر تجانساً من حيث الإدارة والسيادة، وربطت بناء الدولة بمشروع سياسي وقومي يسعى إلى إعادة صياغة المجال الذي خرج من الإمبراطورية. وبالنسبة إلى المناطق الكوردية، كان هذا التحول يعني انتقال العلاقة مع السلطة إلى مستوى جديد من المركزية والضبط الإداري والأمني والعسكري. ومن هنا جاءت سلسلة من الصدمات والانتفاضات التي سبقت أغري، وكان لكل واحدة منها سياقها الخاص وتركيبتها وأهدافها، لكنها جميعاً ساهمت بدرجات مختلفة في تشكيل الخبرة السياسية التي ستأتي بعدها.

ولذلك لا ينبغي وضع أغري في مواجهة مباشرة مع الانتفاضات السابقة وكأنها تكرار لها، كما لا ينبغي اعتبارها قطيعة كاملة معها. فقد حملت أغري آثار المراحل السابقة، لكنها أضافت إليها عناصر جديدة جعلتها أقرب إلى تجربة قومية منظمة ذات تصور سياسي يتجاوز حدود الانتفاضة المحلية. وهنا تظهر أهمية خوئيون التي تأسست عام ١٩٢٧، أي في سياق الثورة نفسها، وأسهمت في إعطاء المشروع القومي الكوردي إطاراً سياسياً أوسع وربطت المقاومة في أغري بخطاب قومي يتجاوز الحدود المحلية. كما أن ظهور إحسان نوري بوصفه قائداً عسكرياً وسياسياً بارزاً أضاف إلى التجربة عنصر القيادة العسكرية المرتبطة بمشروع قومي، في وقت كانت فيه الحركة الكوردية تحاول الانتقال من نمط المقاومة المرتبط بالزعامات المحلية إلى تصور أكثر تنظيماً للصراع السياسي.

ومن هنا اكتسبت أغري مكانتها الخاصة في تاريخ الحركة القومية الكوردية. فهي لم تكن أول مقاومة كوردية، ولم تكن أول محاولة لمواجهة السلطة المركزية، لكنها جاءت في لحظة كان فيها مفهوم القومية قد قطع شوطاً مهماً في الوعي السياسي، وكانت الدولة الحديثة قد أصبحت أكثر قدرة على فرض سلطتها عبر الجيش والإدارة والحدود والاتصالات والمؤسسات. ولهذا فإن الصدام في أغري لم يكن مجرد صدام بين مقاتلين وجيش، بل كان، في أحد أبعاده العميقة، صداماً بين نمطين من التنظيم السياسي: حركة قومية تحاول بناء أدواتها السياسية والعسكرية في ظروف شديدة التعقيد، ودولة حديثة تمتلك بالفعل جهازاً مركزياً قادراً على تعبئة الموارد البشرية والاقتصادية والعسكرية والإدارية على نطاق واسع.

ومن هذه الزاوية يمكن فهم آغري باعتبارها لحظة كاشفة في تطور الحركة القومية الكوردية. فقد كانت الثورة أكثر من انتفاضة محلية، لأنها حملت خطاباً قومياً ومشروعاً سياسياً يتجاوز حدود المنطقة، لكنها في الوقت نفسه لم تكن قد بلغت مستوى الدولة القومية المكتملة التي تمتلك مؤسسات مستقرة واقتصاداً منظماً وعلاقات خارجية قادرة على توفير الحماية والاستمرارية. ولذلك فإن موقعها في التاريخ يقع بين مرحلتين: مرحلة المقاومة التي كان مركزها الأساسي مواجهة السلطة القائمة، ومرحلة المشروع السياسي الذي أصبح مطالباً بالإجابة عن سؤال أكثر تعقيداً، هو سؤال بناء السلطة البديلة وشروط بقائها.

وهذه النقطة هي التي تجعل دراسة آغري ضرورية لفهم تطور الحركة القومية الكوردية. فالتحول من الانتفاضة إلى المشروع القومي لم يكن مجرد تغيير في الخطاب، وإنما كان تحولاً في طبيعة الأسئلة نفسها. لم يعد السؤال فقط: كيف نرفض السلطة؟ بل أصبح: ما البديل عنها؟ ولم يعد الأمر متعلقاً فقط بامتلاك الإرادة في المقاومة، بل بامتلاك القدرة على تنظيم هذه الإرادة داخل مؤسسات سياسية وعسكرية واقتصادية ودبلوماسية. ولم يعد امتلاك الجغرافيا كافياً، لأن الجغرافيا في عصر الدولة الحديثة أصبحت مرتبطة بالسيادة والحدود والإدارة والموارد. ولم يعد وجود الجماعة وحده كافياً، لأن الدولة الحديثة تتطلب تحويل المجتمع إلى مجتمع سياسي منظم تحكمه مؤسسات وقواعد واضحة.

وبذلك تمثل آغري مرحلة متقدمة في تطور الوعي القومي الكوردي، لكنها تكشف في الوقت نفسه حدود هذا التطور. فقد أصبح المشروع القومي أكثر وضوحاً من السابق، لكن الأدوات اللازمة لتحويله إلى واقع سياسي لم تكن قد نضجت بالقدر نفسه. ومن هنا فإن أهمية آغري في تاريخ الحركة القومية الكوردية لا تكمن فقط في أنها قاومت الدولة التركية، وإنما في أنها كشفت، بصورة مبكرة وقاسية، الفجوة بين امتلاك الفكرة وامتلاك شروط تحقيقها؛ بين القومية بوصفها وعياً، والقومية بوصفها مشروعاً سياسياً؛ وبين الثورة بوصفها فعل مقاومة، والدولة بوصفها نظاماً قادراً على الاستمرار. وهذه الفجوة ستكون واحدة من أكثر المسائل حضوراً في التاريخ اللاحق للحركة القومية الكوردية، وستجعل من آغري تجربة لا يمكن فهمها باعتبارها فصلاً عسكرياً من الماضي، بل باعتبارها إحدى اللحظات التي أعادت تعريف السؤال الكوردي نفسه.

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى لتفتح مرحلة جديدة بصورة جذرية، إذ لم يكن انهيار الإمبراطورية العثمانية مجرد سقوط لنظام سياسي، وإنما كان تفككاً للإطار الإمبراطوري الذي عاش الكورد داخله قروناً طويلة، وانتقالاً إلى نظام إقليمي جديد أخذت فيه الدولة ذات السيادة والحدود المرسومة والسلطة المركزية المحددة جغرافياً تصبح الوحدة الأساسية للنظام السياسي. ومع انهيار الإمبراطورية، لم يعد مستقبل المناطق الكوردية مرتبطاً بعلاقة واحدة مع مركز إمبراطوري، بل أصبح

موضوعاً لصراع متعدد المستويات بين القوى الدولية والدول الإقليمية والجماعات المحلية والحركات القومية الصاعدة. وفي هذه اللحظة التاريخية ظهر أمام الكورد مجال سياسي جديد لم يكن متاحاً بالطريقة نفسها في السابق، لكنه لم يكن فرصة مفتوحة أو مضمونة، بل كان مجالاً مشروطاً بموازن القوى وبالقرارات الدولية وبقدرة الحركة القومية الكوردية على تحويل حضورها الاجتماعي والتاريخي إلى قوة سياسية منظمة.

وكانت معاهدة سيفر سنة ١٩٢٠ إحدى أبرز اللحظات التي تجسدت فيها هذه الإمكانية السياسية. فقد تضمنت المعاهدة أحكاماً تتصل بالمناطق الكوردية في الأناضول، وأقامت إطاراً مشروطاً لإقامة نظام حكم ذاتي كوردي في مناطق محددة، مع إمكانية تطور الوضع لاحقاً نحو الاستقلال وفق شروط وإجراءات نصت عليها المعاهدة. ومن المهم هنا التعامل مع سيفر بدقة تاريخية؛ فهي لم تنشئ دولة كوردية مستقلة، ولم تجعل قيامها أمراً تلقائياً، وإنما فتحت لأول مرة ضمن تسوية دولية رسمية إطاراً قانونياً وسياسياً يمكن أن تتطور من خلاله المسألة الكوردية في اتجاه الحكم الذاتي ثم الاستقلال. ولذلك كانت أهمية سيفر بالنسبة إلى الحركة القومية الكوردية أكبر من مجرد نص قانوني؛ فقد أظهرت أن المسألة الكوردية أصبحت، ولو بصورة مشروطة ومتنازع عليها، جزءاً من إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة بعد الحرب.

غير أن ما فتحته سيفر على المستوى القانوني لم يستطع الصمود أمام التحولات العسكرية والسياسية التي أعقبتها. فقد تغير ميزان القوى بصورة متسارعة مع صعود الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال، وتراجع قدرة القوى التي فرضت سيفر على تنفيذ ترتيباتها في الأناضول، بينما تمكنت الحركة التركية من إعادة بناء مركز قوة عسكري وسياسي فرض نفسه تدريجياً على مسار التسوية الجديدة. وهكذا بدأت المسافة بين النص الدولي وموازن القوة الفعلية تتسع، وأصبح مستقبل الأناضول يحسم بصورة متزايدة على الأرض، لا في بنود المعاهدة وحدها. وهذه الحقيقة تكشف إحدى القواعد الأساسية في تاريخ الدول والحركات القومية: أن الاعتراف القانوني أو الإمكانية التي تتيحها تسوية دولية لا تتحول بالضرورة إلى واقع سياسي ما لم تستند إلى قوة سياسية واجتماعية وعسكرية قادرة على حمايتها وترجمتها إلى مؤسسات وسيادة فعلية.

ثم جاءت معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ لتعبر عن التحول الكبير الذي حدث بين سيفر ولوزان. فلم تكن لوزان مجرد تعديل تقني لما سبقها، بل كانت إعادة صياغة للتسوية الدولية على أساس موازن القوى التي أفرزتها الحرب التركية والحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال. وقد اعترفت المعاهدة بالسيادة التركية ضمن الإطار الجديد، وثبتت موقع الجمهورية التركية في النظام الدولي، وأعادت تنظيم عدد من القضايا المتعلقة بالحدود والسيادة والأقليات، في حين لم تتضمن الإطار الذي كانت سيفر قد فتحتة بشأن الحكم الذاتي الكوردي وإمكان تطوره نحو الاستقلال. وبذلك انتقلت المسألة

الكوردية من أفق دولي كان يحتمل، بشروطه المحدودة، مساراً سياسياً مختلفاً، إلى واقع جديد أصبحت فيه المناطق الكوردية داخل الدولة التركية جزءاً من مشروع مركزي يسعى إلى تثبيت سيادة الدولة وإعادة تنظيم المجال السياسي على أساسها.

وهنا تكمن أهمية الانتقال من سيفر إلى لوزان في تاريخ الحركة القومية الكوردية. فالفارق بين المعاهدتين لم يكن فارقاً في النصوص وحدها، وإنما كان تعبيراً عن تغير عميق في ميزان القوى. فقد أثبتت تجربة سيفر أن المجال الدولي يمكن أن يفتح نافذة أمام المطالب القومية، لكنها أثبتت في الوقت نفسه أن هذه النافذة قد تغلق عندما تتغير موازين القوة. وأثبتت لوزان أن النظام الدولي لا يتشكل فقط وفق المبادئ التي تطرح في المؤتمرات، وإنما وفق قدرة الأطراف المتصارعة على فرض شروطها والتفاوض عليها وتحويلها إلى واقع سياسي مستقر.

ومن هنا بدأت مرحلة جديدة في تطور الحركة القومية الكوردية. فقد أصبح واضحاً أن انهيار الإمبراطورية لم يؤد إلى حل المسألة الكوردية، وإنما نقلها إلى بيئة سياسية أكثر تعقيداً. فبدل أن يكون الكورد جزءاً من إمبراطورية متعددة القوميات يمكن أن تتعدد داخلها أشكال الحكم المحلي، وجدوا أنفسهم موزعين بصورة متزايدة بين دول قومية ناشئة، لكل منها حدودها ومؤسساتها وجيوشها ومشروعها السياسي. وفي هذه البيئة أصبحت الحركة القومية الكوردية أمام تحدٍ جديد: لم يعد المطلوب فقط مقاومة سياسة المركزية، بل بناء مشروع سياسي قادر على العمل في ظل دول حديثة تمتلك أدوات أكثر تطوراً في الإدارة والجيش والاقتصاد والحدود والدبلوماسية.

وفي هذا السياق التاريخي تحديداً ينبغي وضع ثورة آغري. فهي لم تكن استمراراً آلياً لانتفاضات القرن التاسع عشر، ولم تكن مجرد رد فعل مباشر على لوزان، وإنما كانت نتاجاً لمرحلة تراكمت فيها خبرات المقاومة السابقة، وتطورت فيها الأفكار القومية، وتغير فيها شكل الدولة، وأصبح السؤال الكوردي أكثر ارتباطاً بمفاهيم الأرض والحدود والسيادة والكيان السياسي. ولذلك جاءت آغري في لحظة كانت فيها الحركة القومية الكوردية قد بدأت تدرك أن مقاومة الدولة القائمة تحتاج إلى أكثر من التمرد، وأن بناء مستقبل سياسي مختلف يحتاج إلى تنظيم يتجاوز الزعامة المحلية وإلى تصور يتجاوز حدود المنطقة وإلى أدوات قادرة على مواجهة الدولة الحديثة في بنيتها المتكاملة.

ومن هذه الزاوية تصبح آغري إحدى النتائج التاريخية المباشرة للتحول الذي بدأ مع انهيار الإمبراطورية العثمانية ولم ينتهِ في لوزان. فقد أغلقت لوزان مساراً دولياً معيناً، لكنها لم تغلق السؤال الكوردي نفسه. بل إن تثبيت النظام الجديد جعل هذا السؤال أكثر حدة، لأن الحركة القومية الكوردية أصبحت تواجه واقعاً سياسياً لا يمكن تجاوزه بمجرد العودة إلى أشكال المقاومة القديمة. ومن هنا ستظهر في عشرينيات القرن العشرين محاولات جديدة لإعادة تنظيم الفعل القومي الكوردي، وستأخذ خويون وآغري مكانتهما ضمن هذا التحول من مقاومة السلطة إلى محاولة بناء مشروع قومي أكثر تنظيماً واتساعاً.

ومن هنا بدأ فصل جديد في تاريخ الكورد داخل تركيا، فصل لم يعد فيه الصراع محصوراً في حدود العلاقة التقليدية بين جماعات محلية والسلطة المركزية، ولا في إطار الدفاع عن أشكال من الاستقلال المحلي أو مقاومة إجراءات إدارية وعسكرية بعينها، وإنما أخذ يتصل بصورة مباشرة بمشروع الدولة القومية التركية الذي كان يتشكل على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، وبالمحاولة المنهجية لإعادة بناء المجال السياسي والاجتماعي وفق مفهوم جديد للدولة يقوم على المركزية والسيادة الإقليمية ووحدة السلطة وإعادة تعريف الانتماء السياسي. فقد كان الانتقال من الإمبراطورية إلى الجمهورية انتقالاً في طبيعة السلطة نفسها، وفي الطريقة التي تعرف بها الجماعة السياسية، وفي العلاقة بين الدولة والسكان والأرض. وفي ظل هذا التحول لم يعد بالإمكان النظر إلى الوجود الكوردي باعتباره مجرد مجموعة من المجتمعات المحلية التي يمكن إدارتها من خلال ترتيبات إدارية وأمنية متغيرة، بل أصبح وجوداً قومياً يطرح أسئلة أكثر عمقاً حول الهوية واللغة والحقوق والتمثيل السياسي وموقع الجماعة الكوردية داخل الدولة الجديدة.

وكانت المشكلة الأساسية أن الدولة التركية الناشئة لم تكن تبني مؤسساتها في فراغ تاريخي، وإنما كانت تعمل في فضاء خرج لتوه من حرب عالمية وانتهيار إمبراطورية وإعادة رسم للحدود، وكانت تسعى في الوقت نفسه إلى توحيد السلطة السياسية وإنتاج هوية وطنية أكثر تجانساً. وفي هذا السياق أخذت المركزية تتحول من مجرد خيار إداري إلى أداة لإعادة تشكيل المجتمع والدولة، وأصبح توحيد المجال السياسي جزءاً من عملية بناء الجمهورية. وهنا بدأت العلاقة بين الدولة والكورد تأخذ طابعاً جديداً؛ إذ لم يعد السؤال مقتصر على مقدار السلطة التي يمكن أن تتمتع بها المناطق الكوردية، وإنما اتجه تدريجياً نحو سؤال أكثر جذرية: ما موقع الكورد، بوصفهم جماعة قومية ذات تاريخ ومجال اجتماعي ولغوي متميز، داخل الدولة القومية التركية؟ ومن هذه النقطة أخذت المسألة الكوردية تنتقل من مستوى العلاقة بين المركز والأطراف إلى مستوى الصراع حول تعريف الدولة ذاتها وحدود هويتها السياسية.

وفي هذا السياق جاءت ثورة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥ بوصفها واحدة من أهم نقاط التحول في التاريخ السياسي الكوردي داخل الجمهورية التركية. غير أن أهميتها التاريخية لا تعني أنها كانت تعبيراً مكتملاً عن القومية الكوردية الحديثة، كما لا يصح اختزالها في بعدها الديني وحده أو في بعدها القومي وحده. فقد اجتمعت فيها عوامل دينية وسياسية وقومية وعشائرية ومحلية، وتداخلت فيها الاعتراضات على سياسات الجمهورية الجديدة مع التوترات الاجتماعية والسياسية والتحولات العميقة التي كانت تشهدها المنطقة. ولهذا فإن موقع ثورة الشيخ سعيد في التاريخ الكوردي ينبغي أن يُفهم باعتبارها مرحلة انتقالية مهمة، كشفت عن حجم الصدام المتزايد بين الدولة المركزية الجديدة وبين قوى اجتماعية وسياسية كوردية، لكنها لم تكن بعد التعبير التنظيمي الأكثر تطوراً عن مشروع قومي كوردي حديث.

وتكمن أهمية هذه المرحلة في أنها أظهرت حدود الأشكال القديمة من المقاومة في مواجهة دولة حديثة تمتلك جهازاً إدارياً وعسكرياً وأمنياً أكثر مركزية مما عرفته الانتفاضات السابقة. فالدولة لم تعد مجرد سلطة مركزية يمكن تحديدها في منطقة محددة ثم العودة إلى ترتيبات محلية، وإنما أصبحت منظومة متكاملة قادرة على تعبئة الجيش، وإعادة تنظيم الإدارة، والسيطرة على الاتصالات، وضبط الحدود، وتوظيف القانون والأجهزة الأمنية في إدارة المجال السياسي. ولذلك كان قمع ثورة الشيخ سعيد أكثر من انتصار عسكري على انتفاضة بعينها؛ فقد كان تعبيراً عن دخول العلاقة بين الدولة والحركة الكوردية مرحلة جديدة أصبح فيها ميزان القوة مرتبطاً بقدرة كل طرف على التنظيم والاستمرار وإعادة إنتاج القوة، وليس فقط بقدرته على جمع المقاتلين في لحظة الانفجار.

وبعد قمع الثورة دخلت الدولة التركية مرحلة أكثر تشدداً في التعامل مع المناطق الكوردية، واتجهت إلى توسيع أدواتها الإدارية والعسكرية والأمنية، الأمر الذي أدى إلى تضيق المجال الذي كانت تتحرك فيه القوى الاجتماعية والسياسية الكوردية. غير أن التشدد السياسي لا يؤدي دائماً إلى إنهاء الفكرة التي يحاول القضاء عليها؛ فقد يؤدي، في ظروف معينة، إلى دفعها نحو أشكال جديدة من التنظيم والتفكير. وهذا ما بدأ يظهر لدى قطاعات من النخب الكوردية التي أخذت تدرك أن استمرار المقاومة بالوسائل المحلية وحدها لن يكون كافياً لمواجهة دولة تمتلك مؤسسات مركزية متنامية، وأن القضية تحتاج إلى إطار سياسي يتجاوز حدود العشيرة والمنطقة والقيادة الفردية، ويستطيع أن يحول الشعور القومي إلى برنامج، والاحتجاج إلى مشروع، والعلاقات المتفرقة إلى شبكة سياسية أكثر انتظاماً.

وفي هذا السياق تأسست خويون سنة ١٩٢٧، أي بعد اندلاع ثورة آغري، ولذلك فإن العلاقة بين خويون وآغري يجب أن تفهم بوصفها علاقة تفاعل بين مشروع قومي وتنظيم سياسي من جهة، وصراع مسلح قائم في الميدان من جهة أخرى، لا باعتبار خويون تنظيماً سبق الثورة وأوجدها من العدم. وقد مثل تأسيس خويون تطوراً نوعياً في تاريخ الحركة القومية الكوردية الحديثة، لأنها حاولت أن تمنح النضال الكوردي إطاراً سياسياً يتجاوز حدود الانتفاضة المحلية، وأن تربط العمل العسكري بخطاب قومي أوسع، وأن تفتح للحركة مجالاً خارج الحدود المباشرة للصراع.

وكان هذا التحول بالغ الأهمية؛ لأن مفهوم النضال نفسه بدأ يتغير. فلم تعد القضية في نظر بعض النخب مجرد مقاومة لسياسة حكومية محددة أو دفاع عن امتيازات محلية أو رد فعل على إجراءات إدارية وعسكرية، بل أصبحت مرتبطة بفكرة وجود شعب له هوية ومصالح وحقوق سياسية، وبإمكانية تحويل هذه الهوية إلى مشروع سياسي. وهنا ظهر فارق أساسي بين التمرد بوصفه فعلاً احتجاجياً وبين الحركة القومية بوصفها مشروعاً طويل الأمد. فالتمرد يستطيع أن يبدأ من رفض السلطة، أما الحركة القومية فتحتاج إلى تصور لما ينبغي أن يأتي بعد الرفض؛ تحتاج إلى قيادة

وتنظيم وبرنامج وعلاقات خارجية وموارد وآليات لاتخاذ القرار، والأهم أنها تحتاج إلى القدرة على تحويل التضامن العاطفي والقوي إلى بنية سياسية قادرة على الاستمرار.

ومن هنا جاءت أهمية أغري في تاريخ الحركة القومية الكوردية. فالثورة لم تكن مجرد امتداد آلي لثورة الشيخ سعيد، كما لم تكن مجرد تكرار لنمط الانتفاضات الكوردية السابقة، وإنما ظهرت في مرحلة كانت فيها الحركة الكوردية نفسها تعيد التفكير في أدواتها وأهدافها. وقد أصبح جبل أغري مركزاً لتجربة جمعت بين المقاومة المسلحة والتفكير القومي، بينما لعب إحسان نوري باشا دوراً عسكرياً بارزاً في قيادة القوات الموجودة في الميدان، وسعت خويبون إلى توفير إطار سياسي قومي أوسع يمنح الصراع بعداً يتجاوز حدود المنطقة. ومن خلال هذا التفاعل ظهرت محاولة للانتقال من قيادة محلية للمقاومة إلى تصور أكثر اتساعاً للقيادة القومية، ومن المجال الجغرافي المحدود إلى قضية تتجاوز الحدود السياسية التي أعيد رسمها بعد الحرب العالمية الأولى.

غير أن هذا الانتقال لم يكن مكتملاً، وهذه نقطة أساسية لفهم أغري تاريخياً. فلم تكن الثورة دولة حديثة مكتملة المؤسسات، ولم تكن تمتلك جميع مقومات السيادة السياسية المستقرة، ولم تكن قادرة على إنشاء جهاز إداري واقتصادي وقانوني ودبلوماسي متكامل بالمعنى الذي عرفته الدول الحديثة. لكنها في الوقت نفسه تجاوزت مفهوم الانتفاضة المحلية البسيطة، لأن خطابها السياسي والتنظيمي ارتبط بفكرة أوسع عن الكورد وحقوقهم ومجالهم السياسي. ولذلك فإن أفضل موقع تاريخي لأغري هو موقعها الانتقالي بين نموذجين: نموذج الانتفاضة التي تتحرك داخل مجال محلي محدد، ونموذج الحركة القومية التي تسعى إلى إنتاج كيان سياسي يتجاوز حدود ذلك المجال.

وهذه النقلة غيّرت طبيعة السؤال السياسي نفسه. ففي مراحل سابقة كان السؤال في كثير من الانتفاضات يتمحور حول كيفية مقاومة السلطة المركزية أو استعادة قدر من الاستقلال المحلي أو حماية البنية الاجتماعية والسياسية القائمة. أما في أغري فقد أخذ السؤال يتجه بصورة أوضح نحو المستقبل: هل يستطيع الكورد تحويل الوعي القومي إلى قوة سياسية؟ وهل يمكن إنشاء كيان سياسي يستند إلى هذا الوعي؟ وما الشروط التي تجعل هذا الكيان قادراً على الاستمرار في مواجهة دولة حديثة تمتلك جيشاً وإدارة واقتصاداً وحدوداً وأجهزة أمنية وعلاقات دولية؟ وبذلك انتقلت المسألة من مجرد مقاومة السلطة إلى التفكير في طبيعة السلطة البديلة، ومن سؤال الرفض إلى سؤال البناء.

ومن هنا يمكن وضع أغري في منتصف عملية تاريخية أوسع شهدتها الحركة القومية الكوردية في النصف الأول من القرن العشرين. فقد كانت القومية الكوردية تنتقل تدريجياً من مرحلة التعبير عن الهوية والانتماء إلى مرحلة محاولة بناء مشروع سياسي، وكان هذا الانتقال يجري في ظروف بالغة التعقيد، لأن المجال الكوردي نفسه لم

يعد مجالاً سياسياً واحداً. فبعد انهيار الدولة العثمانية وإعادة رسم حدود الشرق الأوسط، أصبح الكورد موزعين بين دول متعددة، لكل واحدة منها نظامها السياسي ومصالحها الأمنية ومفهومها الخاص للهوية الوطنية وحدودها الإقليمية. وبذلك نشأ تناقض تاريخي عميق بين وحدة الذاكرة والهوية والمجال الاجتماعي من جهة، وتعدد الدول والحدود القانونية والسياسية من جهة أخرى.

ومن هذه الزاوية اكتسب مفهوم «كوردستان» في الفكر السياسي الكوردي الحديث معنى جديداً. فلم يعد مجرد تسمية جغرافية لمناطق مأهولة بالكورد، بل أخذ يتحول لدى بعض التيارات والنخب إلى مفهوم سياسي وتاريخي يشير إلى مجال أوسع من الحدود التي فرضتها الدول الحديثة. غير أن هذا المفهوم ظل متفاوتاً في مضمونه بين تيارات واتجاهات مختلفة، ولم يكن يعني بالضرورة تصوراً واحداً لشكل الدولة المستقبلية أو لطبيعة العلاقة بين أجزاء كوردستان المختلفة. وهذه التعددية نفسها مهمة في فهم التاريخ؛ لأن الحركة القومية الكوردية لم تكن كتلة فكرية واحدة، بل كانت تتكون من اتجاهات متعددة تتقاطع في بعض الأهداف وتختلف في وسائل تحقيقها وفي تصورها للدولة والحدود والعلاقة مع القوى الإقليمية والدولية.

وكانت خويون إحدى أبرز المحاولات التي سعت إلى تجاوز التجزئة السياسية الجديدة من خلال بناء شبكة قومية تتعامل مع المسألة الكوردية بوصفها قضية تتجاوز حدود دولة واحدة. ومن هنا أصبحت أغري أكثر من مجرد منطقة جغرافية؛ فقد تحولت إلى نقطة التقاء بين النضال العسكري في الميدان وبين محاولة صياغة خطاب قومي يتجاوز الحدود. ولم تعد أهمية الثورة نابعة فقط من عدد المقاتلين أو مساحة المنطقة التي تحرروا فيها، وإنما من كونها كشفت لأول مرة بصورة أكثر وضوحاً عن مشكلة أساسية سترافق الحركة القومية الكوردية طويلاً: كيف يمكن لحركة موزعة بين دول متعددة أن تبني مشروعاً سياسياً مشتركاً في حين أن كل جزء من المجال الكوردي يخضع لمنظومة قانونية وعسكرية وسياسية مختلفة؟

ومن هنا ظهر البعد العابر للحدود بوصفه أحد أهم عناصر تجربة أغري. فالثورة لم تكن تتحرك في مجال جغرافي مغلق، بل كانت تقع في منطقة حدودية حساسة تتقاطع فيها المصالح التركية والإيرانية والسوفيتية، وتتشابك فيها الروابط الاجتماعية مع الحدود السياسية الجديدة. وقد أعطى هذا الموقع للحركة إمكانات للمناورة والحركة والاتصال، لكنه في الوقت نفسه جعلها مرتبطة بحسابات دول لا تنظر إلى المسألة من زاوية الحقوق القومية الكوردية، وإنما من زاوية أمن الحدود ومصالح الدولة والتوازنات الإقليمية.

وهنا بدأت الحركة القومية الكوردية تواجه أحد أصعب دروس السياسة الحديثة: أن الحدود لا تفصل الشعوب فقط، بل تصنع أيضاً بيئة استراتيجية جديدة؛ وأن وجود جماعة قومية على جانبي الحدود لا يعني بالضرورة أن الدول التي تفصل بينها ستسمح بتحويل هذه الروابط الاجتماعية إلى قوة سياسية عابرة للحدود.

فالمجال الاجتماعي يمكن أن يكون متصلاً، بينما المجال السياسي مقسم؛ والذاكرة يمكن أن تكون مشتركة، بينما المصالح الدولية متعارضة. ولهذا لم يكن موقع أغري الحدودي ميزة خالصة، بل كان في الوقت نفسه مصدر قوة ومصدر ضعف.

ومن هنا انتقلت المسألة الكوردية تدريجياً من المجال المحلي إلى المجال الإقليمي. فالسياسة القومية الحديثة لا تستطيع أن تبقى محصورة في العلاقة بين الحركة والدولة التي تواجهها، لأنها تتأثر بالدول المجاورة، وبالحدود، والقوى الكبرى، وبالممرات التجارية والعسكرية، وبمواقف القوى الدولية، وبالقانون الدولي، وبإمكانات الاعتراف الخارجي. وقد بدأت النخب الكوردية تدرك بصورة متزايدة أن بناء مشروع قومي لا يتطلب فقط تنظيم الداخل، بل يتطلب أيضاً القدرة على التعامل مع الخارج، وأن أي مشروع سياسي يريد الانتقال من حالة المقاومة إلى حالة الكيان السياسي سيجد نفسه عاجلاً أم آجلاً أمام سؤال العلاقات الدولية.

غير أن هذا الوعي لم يكن كافياً لتغيير ميزان القوى. فالحركة القومية الكوردية لم تكن تمتلك دولة راعية ثابتة تستطيع أن توفر لها غطاءً سياسياً أو عسكرياً مستقراً، في حين كانت الجمهورية التركية تعمل من موقع دولة ذات مؤسسات مركزية وعلاقات دبلوماسية وإقليمية تسمح لها بالتفاوض والمناورة وإعادة ترتيب أولوياتها وفق مقتضيات الأمن والسياسة الدولية. أما القوى الأوروبية التي كان لها دور كبير في تشكيل النظام الإقليمي بعد الحرب العالمية الأولى، فلم تكن مستعدة لتحويل التعاطف السياسي أو الاهتمام الدبلوماسي بالمسألة الكوردية إلى التزام مباشر بمشروع أغري، ولم يكن لديها استعداد للدخول في مواجهة واسعة مع تركيا من أجل حماية هذا المشروع.

وهنا تظهر المسافة بين القضية العادلة وبين القدرة السياسية على تحقيقها. فوجود قضية قومية ووجود خطاب سياسي قوي لا يعنيان بالضرورة امتلاك الأدوات التي تسمح بتحويل هذا الخطاب إلى واقع دولي. فالدولة لا تقوم على الإرادة وحدها، والحركة القومية لا تصبح دولة بمجرد إعلان هدفها، والسيادة لا تتحقق بمجرد السيطرة المؤقتة على جزء من الأرض. إن تحويل الفكرة القومية إلى كيان سياسي يحتاج إلى تفاعل معقد بين المجتمع والتنظيم والاقتصاد والقوة العسكرية والشرعية والعلاقات الخارجية والقدرة على الاستمرار. وقد كشفت أغري هذه الحقيقة بوضوح بالغ، لأنها كانت تجربة حاولت أن تتحرك من مستوى المقاومة إلى مستوى المشروع السياسي، لكنها اصطدمت بحدود الأدوات المتاحة لها.

ولهذا فإن دراسة أغري لا ينبغي أن تقتصر على السؤال عن أسباب هزيمتها العسكرية، بل يجب أن تتجاوز ذلك إلى سؤال أعمق: ماذا كانت الحركة القومية الكوردية قد أصبحت عليه في تلك اللحظة، وما الذي كانت لا تزال تفنقه؟ فالثورة كانت تحمل خطاباً قومياً أكثر وضوحاً، وتنظيماً سياسياً يتجاوز الحدود المحلية، وقيادة عسكرية أكثر انتظاماً، ووعياً بأهمية العلاقات الخارجية، لكنها ظلت في الوقت نفسه مرتبطة

بالبنية الاجتماعية المحلية، وبالعشائر، وبالجغرافيا الجبلية، وبموارد محدودة، وبيئة إقليمية معادية أو غير مستقرة. ولذلك كان التناقض داخل التجربة نفسها: تطور في الفكر السياسي أسرع من تطور القدرة المؤسسية على ترجمة هذا الفكر إلى واقع مستقر.

ومن هنا يمكن فهم آغري بوصفها حلقة بين مرحلتين تاريخيتين واضحتين، وإن لم تكن الحدود بينهما حادة. المرحلة الأولى هي مرحلة الانتفاضات والمقاومات التي كانت فيها العشيرة والدين والمجتمع المحلي والجغرافيا والقيادة الشخصية عناصر مركزية في إنتاج القوة السياسية والعسكرية. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الحركة القومية الحديثة التي أصبحت فيها المنظمة السياسية والخطاب القومي والقيادة العسكرية والعلاقات الخارجية ومفهوم الكيان السياسي عناصر لا يمكن فصلها عن مشروع النضال. وكانت آغري واقفة على الحد الفاصل بين هذين العالمين؛ تحمل أدوات العالم القديم، لكنها بدأت تفكر بمنطق العالم السياسي الجديد.

كانت تعتمد على العشائر والمجتمع المحلي، لكنها بدأت تتحدث بلغة قومية تتجاوز حدود العشيرة والمنطقة. وكانت تستفيد من الجبل بوصفه مجالاً للمقاومة، لكنها بدأت تدرك أن الجغرافيا وحدها لا تصنع السيادة. وكانت تعتمد على المقاتلين المحليين، لكنها حاولت بناء قيادة عسكرية أكثر تنظيماً. وكانت تتحرك في منطقة محدودة، لكنها تحمل تصوراً أوسع عن المجال الكوردي. وكانت تواجه دولة تركية محددة، لكنها بدأت تدرك أن مستقبل القضية مرتبط أيضاً بإيران والاتحاد السوفيتي والقوى الأوروبية والنظام الدولي الناشئ. وبذلك أصبحت آغري تجربة تتقاطع فيها ثلاثة مستويات في وقت واحد: المستوى المحلي بما يحمله من علاقات اجتماعية وتقليدية، والمستوى القومي بما يحمله من وعي بالهوية والحقوق والكيان السياسي، والمستوى الإقليمي والدولي بما يحمله من حدود وتحالفات ومصالح وموازين قوى.

وهذه المستويات الثلاثة لم تكن منسجمة دائماً. فقد كانت متطلبات المقاومة المحلية تختلف أحياناً عن متطلبات بناء مشروع قومي مركزي، كما أن متطلبات العمل العسكري كانت تختلف عن متطلبات العمل السياسي والدبلوماسي. فالمقاتل يحتاج إلى الأرض والذخيرة والمأوى، بينما يحتاج السياسي إلى التنظيم والبرنامج والعلاقات، وتحتاج الحركة القومية إلى المجتمع والموارد والشرعية، ويحتاج المشروع السياسي إلى الاعتراف أو على الأقل إلى بيئة دولية تسمح له بالبقاء. وكلما اتسع المشروع من مقاومة محلية إلى مشروع قومي، ازدادت حاجته إلى مؤسسات قادرة على تنسيق هذه المستويات المختلفة.

ومن هنا تكمن إحدى أهم الدلالات التاريخية لآغري: لقد بدأت الحركة القومية الكوردية تدرك أن المشكلة لم تعد فقط في امتلاك الإرادة للمقاومة، وإنما في امتلاك البنية التي تجعل المقاومة قابلة للاستمرار والتحول إلى قوة سياسية. فالمعركة الحديثة لا تحسم في الجبل وحده، كما أن الدولة الحديثة لا تبنى فوق الجبل

وحده. إنها تحتاج إلى إدارة وموارد ومؤسسات وقواعد لاتخاذ القرار وعلاقات اجتماعية قادرة على تحمل أعباء الصراع، وإلى رؤية سياسية تعرف ليس فقط لماذا تقاوم، بل ماذا تريد أن تبني، وكيف ستدير المجال الذي تسعى إلى تحريره، وكيف ستتعامل مع القوى التي تحيط به.

وبهذا المعنى كانت آغري لحظة تاريخية كشفت الفارق بين نشوء الفكرة القومية وبين اكتمال شروطها السياسية. فقد كانت الفكرة قد قطعت شوطاً مهماً، وأصبح الحديث عن الشعب والحقوق والكيان السياسي أكثر وضوحاً، وبدأت تظهر محاولات لإنشاء تنظيمات قومية وعلاقات خارجية وربط العمل العسكري بالمشروع السياسي، لكن الانتقال من هذه العناصر المتفرقة إلى منظومة دولة متكاملة ظل غير مكتمل. ولهذا لا ينبغي النظر إلى آغري باعتبارها مجرد ثورة فشلت عسكرياً، وإنما باعتبارها تجربة تاريخية كشفت المسافة بين الوعي القومي وبين القدرة على إنتاج القوة السياسية والمؤسسية.

ومن هذه الزاوية تصبح آغري إحدى الحلقات الأساسية في تاريخ تطور الحركة القومية الكوردية الحديثة، لا لأنها حققت دولة مستقلة، ولا لأنها نجحت في تغيير خريطة المنطقة، وإنما لأنها نقلت السؤال القومي إلى مستوى أكثر تركيماً. فقد أصبح السؤال بعد آغري أقل ارتباطاً بمجرد وجود الكورد بوصفهم جماعة قومية، وأكثر ارتباطاً بكيفية تحويل هذا الوجود إلى مشروع سياسي قادر على مواجهة الدولة الحديثة وموازين القوى الإقليمية والدولية. وهذه النقطة في السؤال هي في حد ذاتها جزء من التاريخ؛ لأن الحركات السياسية لا تتطور فقط من خلال الانتصارات، وإنما أيضاً من خلال التجارب التي تكشف لها حدود أدواتها وتدفعها إلى إعادة التفكير في طبيعة القوة والتنظيم والدولة.

ولهذا فإن آغري لا تقع في تاريخ الحركة القومية الكوردية بين ثورة وأخرى فحسب، بل تقع في نقطة تحول أعمق: النقطة التي بدأ فيها الوعي القومي ينتقل من التعبير عن الهوية إلى التفكير في السلطة، ومن الدفاع عن الوجود إلى محاولة تنظيمه سياسياً، ومن مقاومة الدولة إلى التفكير في شكل الكيان الذي يمكن أن يحل محلها أو يفاوضها أو يفرض نفسه في مواجهتها. وفي هذه النقطة تحديداً تكمن قيمتها التاريخية؛ فقد كانت أقرب إلى مشروع دولة غير مكتمل منها إلى انتفاضة محلية بالمعنى التقليدي، وأقرب إلى الحركة القومية المنظمة منها إلى التمرد العفوي، لكنها لم تمتلك بعد الأدوات المؤسسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية التي تجعل المشروع قابلاً للتحول إلى دولة مستقرة.

وبذلك يمكن القول إن آغري كانت تحمل ملامح الماضي ومقدمات المستقبل في آن واحد. كانت تعتمد على العشيرة، لكنها تتجه نحو التنظيم القومي؛ تستند إلى الجبل، لكنها بدأت تفكر في الدولة؛ تستخدم السلاح، لكنها تبحث عن مشروع سياسي؛ تتحرك في منطقة محددة، لكنها تحمل سؤال كوردستان الأوسع؛ تواجه

دولة واحدة في الميدان، لكنها تجد نفسها أمام نظام إقليمي كامل؛ وتملك إرادة المقاومة، لكنها تصطدم بحقيقة أن الإرادة السياسية لا تصبح قوة تاريخية مستدامة إلا عندما تجد لنفسها مؤسسات وموارد وتنظيماً وشرعية ومجالاً دولياً يسمح لها بالبقاء.

ومن هنا فإن آغري تمثل، في تاريخ الحركة القومية الكوردية، لحظة الانتقال من سؤال «كيف نقاوم؟» إلى سؤال أكثر صعوبة وتعقيداً: «كيف نبني؟». وهذا الانتقال هو الذي سيحدد لاحقاً مسار الحركة الكوردية لعقود طويلة؛ لأن مقاومة الدولة شيء، وبناء البديل السياسي شيء آخر، والحفاظ على الهوية شيء، وتحولها إلى مؤسسة سياسية شيء آخر، والسيطرة على الأرض شيء، وإنتاج السيادة شيء آخر. وبين هذه المستويات جميعاً بقيت آغري واحدة من أهم التجارب التي كشفت مبكراً أن الطريق من الوعي القومي إلى الدولة لا يمر عبر السلاح وحده، ولا عبر الجغرافيا وحدها، ولا عبر القيادة وحدها، وإنما عبر بناء قدرة سياسية متكاملة تستطيع أن تجعل الفكرة قابلة للحياة داخل مجتمع، وقابلة للاستمرار في وجه الدولة، وقابلة للتعامل مع الإقليم، وقابلة للدخول في النظام الدولي.

وهذا التداخل بين المحلي والقومي، وبين العسكري والسياسي، وبين الجغرافيا والحدود، وبين إرادة المقاومة وموازن القوى الإقليمية والدولية، هو الذي يجعل ثورة آغري مهمة في قراءة التاريخ الكوردي الحديث. فقيمتها التاريخية لا تنحصر في السنوات التي دارت فيها المعارك، ولا في طبيعة القوى التي شاركت فيها، ولا في النتيجة العسكرية التي انتهت إليها سنة ١٩٣٠، وإنما تكمن أيضاً في أنها كشفت عن مرحلة بدأت فيها المسألة الكوردية تتجاوز صورتها التقليدية، لتصبح جزءاً من التحولات الكبرى التي أعادت تشكيل الشرق الأوسط بعد انهيار الدولة العثمانية. لقد كانت آغري تعبيراً عن لحظة تاريخية أصبحت فيها الهوية القومية مرتبطة بصورة متزايدة بمفاهيم الأرض والحدود والسيادة والدولة، وأصبح على الحركة الكوردية أن تواجه ليس فقط سلطة سياسية بعينها، وإنما النظام الجديد الذي أعاد تنظيم المنطقة على أساس دول ذات حدود وسيادة ومؤسسات مركزية.

ومن هذه الزاوية، فإن سقوط آغري سنة ١٩٣٠ لا ينبغي أن يقرأ بوصفه نهاية لمسار الحركة القومية الكوردية، بل بوصفه نهاية مرحلة محددة من مراحل المقاومة المسلحة في جزء من كوردستان، وبداية مرحلة أخرى ستتخذ أشكالاً مختلفة باختلاف البيئات السياسية التي وجد الكورد أنفسهم داخلها. فقد انتهت الثورة عسكرياً، لكن الأسئلة التي كشفت عنها لم تنته معها، ولم تختفِ معها مسألة الهوية والحقوق والتمثيل السياسي والعلاقة بين الكورد والدولة. بل إن انتهاء التجربة المسلحة ترك وراءه ذاكرة سياسية وتجربة تنظيمية وعسكرية، وأعاد طرح مشكلة الأدوات التي تستطيع الحركة القومية من خلالها الانتقال من المقاومة إلى العمل السياسي المنظم، ومن رد الفعل إلى بناء مشروع قادر على الاستمرار.

ومنذ ذلك الوقت أخذ التاريخ الكوردي يتشعب بصورة أكثر وضوحاً تبعاً للحدود السياسية التي أصبحت تفصل بين أجزاء المجال الكوردي. فلم تعد الحركة الكوردية تتحرك داخل بيئة سياسية واحدة، ولم يعد بالإمكان الحديث عن تجربة كوردية موحدة تسير في خط تاريخي واحد. فالكورد الذين وجدوا أنفسهم داخل تركيا واجهوا مساراً خاصاً من بناء الدولة المركزية وسياسات الهوية والاندماج القسري وإعادة تعريف المجال السياسي، بينما تطورت الحركة الكوردية في العراق ضمن علاقة مختلفة مع الدولة العراقية، أولاً في ظل النظام الملكي ثم بعد قيام الجمهورية، وفي ظل تداخل مستمر بين الصراع الداخلي والتوازنات الإقليمية والدولية. وفي إيران تشكلت المسألة الكوردية في إطار الدولة الإيرانية المركزية وتحولاتها السياسية، وظهرت في مراحل مختلفة حركات وتنظيمات وتجارب سياسية كوردية ذات طبيعة متباينة. أما في سوريا، فقد تشكلت التجربة الكوردية ضمن سياق مختلف ارتبط بمرحلة الانتداب الفرنسي، ثم بقيام الدولة السورية وتطور أنظمتها السياسية، وبالسياسات المتعاقبة تجاه السكان الكورد وحقوقهم السياسية والثقافية والقانونية.

وهكذا لم تعد الحركة القومية الكوردية بعد الثلاثينيات حركة واحدة بالمعنى التنظيمي أو السياسي، بل أصبحت مجموعة من المسارات المتوازية والمتقاطعة، تتأثر كل منها بطبيعة الدولة التي يعيش فيها الكورد، وبنية النظام السياسي فيها، وبموقع تلك الدولة في الصراعات الإقليمية والدولية. وكان لهذه التجزئة السياسية أثر عميق في تطور الفكر القومي الكوردي نفسه؛ إذ لم تعد الأسئلة المتعلقة بالهوية والحقوق والسلطة تطرح في فراغ، وإنما أصبحت تطرح داخل أنظمة قانونية وسياسية مختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور تصورات متعددة بشأن شكل الحل السياسي الممكن، واختلقت الأولويات من منطقة إلى أخرى، وتباينت العلاقة بين مطلب الاستقلال ومطالب الحكم الذاتي واللامركزية والمشاركة السياسية والحقوق الثقافية.

ومع ذلك بقيت أغري إحدى الحلقات المهمة في الذاكرة القومية الكوردية، ليس لأنها تمثل النموذج الذي اتبعته جميع الحركات الكوردية اللاحقة، وإنما لأنها جاءت في مرحلة مبكرة كانت فيها الحدود السياسية الجديدة لا تزال حديثة التكوين، وكانت الحركة القومية تحاول للمرة الأولى بصورة أكثر وضوحاً أن تربط بين المقاومة في منطقة محددة وبين تصور قومي يتجاوز الحدود. ومن هنا أصبحت أغري جزءاً من الذاكرة السياسية المشتركة، حتى وإن اختلفت التجارب التي جاءت بعدها في أهدافها وتنظيماتها وأدواتها وشعاراتها.

غير أن التعامل مع أغري داخل هذا التاريخ الطويل يحتاج إلى قدر كبير من الحذر المنهجي؛ لأن التاريخ لا يتطور وفق نموذج واحد ثابت، والحركة القومية الكوردية لم تكن منذ بدايتها تحمل البرنامج السياسي نفسه الذي ظهر في العقود اللاحقة. فالأفكار تتغير بتغير الظروف، والتنظيمات تتبدل بتبدل البيئة السياسية، ومفهوم الدولة نفسه يتطور، كما تتغير طبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة والقانون والحدود. ولذلك فإن قراءة أغري من خلال التجارب اللاحقة قد تمنحنا أحياناً تفسيراً سهلاً

لكنه غير تاريخي، لأنها تجعل الماضي يبدو وكأنه كان يعرف مسبقاً المسار الذي ستسلكه الأحداث بعده.

والمنهج التاريخي يقتضي العكس تماماً: أن نعيد آغري إلى زمنها، وأن نحاول فهمها من خلال الأسئلة التي كانت مطروحة في عشرينيات القرن العشرين، لا من خلال الإجابات التي ظهرت بعد عقود. فما كان مفهوماً للاستقلال في تلك المرحلة ليس بالضرورة مطابقاً لمفهومه في مراحل لاحقة، وما كان يعنيه الحكم الذاتي لم يكن ثابتاً، وما كانت تعنيه القومية السياسية لم يكن قد اكتسب الصيغ التي ستظهر لاحقاً، كما أن العلاقة بين الحركة المسلحة والتنظيم السياسي والدولة لم تكن قد استقرت على نموذج واحد. ولذلك فإن أهمية آغري لا تكمن في أنها تنبأت بكل ما سيأتي بعدها، وإنما في أنها مثلت إحدى اللحظات التي ظهرت فيها هذه الأسئلة بصورة أكثر كثافة ووضوحاً.

ومن أهم هذه الأسئلة سؤال العلاقة بين الهوية والدولة. فإذا كان الكورد يشكلون جماعة قومية لها تاريخ وذاكرة ولغة ومجال اجتماعي وجغرافي واسع، فما الشكل السياسي الذي يمكن أن يعبر عن هذا الوجود في عالم أصبحت فيه الدولة القومية الوحدة الأساسية للنظام الدولي؟ وهل يكفي الاعتراف بالهوية داخل الدولة القائمة، أم أن الحقوق القومية تحتاج إلى ترتيبات سياسية خاصة؟ وهل يكون الحل في دولة مستقلة تجمع أجزاء المجال الكوردي؟ أم في حكم ذاتي داخل الدول القائمة؟ أم في نظام لا مركزي يعيد توزيع السلطة بين المركز والأقاليم؟ أم في اتحاد أو صيغة أخرى من صيغ المشاركة السياسية؟ هذه الأسئلة لم تكن آغري قد قدمت لها جواباً نهائياً، ولم تكن قادرة على حسمها في ظل ظروفها التاريخية، لكنها جعلت بعضها أكثر حضوراً في التفكير السياسي الكوردي.

وهنا ينبغي التمييز بين طرح السؤال وبين امتلاك القدرة على الإجابة عنه. فالحركة السياسية قد تصل إلى مرحلة تدرك فيها طبيعة المشكلة قبل أن تمتلك الوسائل اللازمة لحلها. وقد يكون الوعي بالمشكلة سابقاً على بناء المؤسسة القادرة على التعامل معها. وهذا أحد أعمق أوجه أهمية آغري؛ فقد كشفت عن اتساع الفجوة بين الوعي القومي وبين القدرة السياسية، وبين الرغبة في بناء كيان قومي وبين الأدوات المؤسسية التي يتطلبها هذا البناء. لقد أصبح السؤال القومي أكثر وضوحاً، لكن شروط تحويله إلى واقع سياسي مستقر كانت أكثر تعقيداً بكثير.

ومن هنا أيضاً يجب ألا تقاس آغري فقط بمعيار النصر والهزيمة. فإذا كان المعيار العسكري وحده هو المعيار، فإن النتيجة واضحة: انتهت الثورة بالقمع والهزيمة سنة ١٩٣٠. لكن التاريخ السياسي لا يقيس قيمة التجارب بالنتيجة العسكرية وحدها؛ فقد تنتصر حركة في معركة وتفشل في بناء نظام، وقد تهزم عسكرياً لكنها تترك وراءها تحولاً في الوعي السياسي أو التنظيمي. وفي حالة آغري، فإن التجربة كشفت للحركة القومية الكوردية حدود الاعتماد على الجغرافيا والسلاح والقيادة وحدها،

وأظهرت أهمية التنظيم والاقتصاد والعلاقات الخارجية والمؤسسات والقدرة على إنتاج القوة بصورة مستمرة. ومن هذه الزاوية تصبح الهزيمة نفسها مصدراً من مصادر المعرفة السياسية.

لقد أظهرت آغري أن الجبل يمكن أن يمنح الحركة قدرة على الصمود، لكنه لا يمنحها بالضرورة القدرة على تأسيس دولة؛ وأن المقاتلين يستطيعون الدفاع عن موقع، لكنهم لا يستطيعون وحدهم بناء إدارة؛ وأن القيادة العسكرية تستطيع توحيد المقاتلين في ظروف الحرب، لكنها لا تكفي لإدارة مجتمع معقد؛ وأن الخطاب القومي يستطيع إنتاج التضامن، لكنه يحتاج إلى مؤسسات تحول التضامن إلى سلطة سياسية؛ وأن السيطرة على الأرض، مهما كانت مهمة، لا تعني امتلاك السيادة بمعناها الكامل؛ وأن العلاقات الخارجية قد تمنح الحركة مجالاً للمناورة، لكنها لا تصبح بديلاً عن بناء القدرة الذاتية.

ولهذا فإن استمرار الحركة القومية الكوردية بعد آغري لم يكن استمراراً لشكل واحد من أشكال النضال، بل كان سلسلة من عمليات إعادة التفكير والتجربة والتحول. فكل بيئة سياسية أنتجت أسئلتها وأدواتها، وكل مرحلة أعادت تعريف العلاقة بين القومية والدولة. وفي بعض المراحل أصبح مطلب الاستقلال أكثر حضوراً، وفي مراحل أخرى برز الحكم الذاتي، وفي مراحل أخرى أخذت اللامركزية والمشاركة السياسية والحقوق الثقافية واللغوية مكاناً أكثر أهمية. ولم يكن هذا التنوع دليلاً على غياب القضية القومية، بقدر ما كان نتيجة طبيعية لتعدد الدول والأنظمة السياسية التي توزع فيها الكورد.

وهذا التعدد نفسه يفسر لماذا لا يمكن اختزال التاريخ الكوردي الحديث في سردية واحدة مستقيمة تبدأ بآغري وتنتهي بالحركات المعاصرة. فهناك انقطاعات وتحولات وتراجعات وتجارب مختلفة، وهناك اختلافات عميقة بين السياقات السياسية، بل وبين النخب الكوردية نفسها. وقد تتشابه الشعارات بينما تختلف الظروف التي تنتجها، وقد يستخدم تنظيمان مفهوم «الاستقلال» أو «الحكم الذاتي» بمعانٍ سياسية مختلفة. ولذلك فإن وحدة الذاكرة القومية لا تعني بالضرورة وحدة البرنامج السياسي، كما أن وحدة الهوية لا تعني وحدة التنظيم أو وحدة الوسائل.

ومن هنا فإن وضع آغري داخل التاريخ العام للحركة القومية الكوردية لا يعني تحويلها إلى أصل مباشر لكل ما جاء بعدها، ولا يعني أن جميع التنظيمات والحركات اللاحقة كانت استمراراً تنظيمياً لها. الأصح أن ننظر إليها بوصفها إحدى الحلقات التي ساهمت في تراكم الخبرة السياسية الكوردية، وفي تكوين الذاكرة القومية، وفي تطوير الأسئلة المتعلقة بالعلاقة بين الشعب والدولة والأرض والسيادة. فالتاريخ السياسي لا ينتقل دائماً عبر التنظيمات وحدها، بل ينتقل أيضاً عبر الذاكرة والتجربة والرموز والأسئلة التي تتركها الأحداث الكبرى في وعي الأجيال اللاحقة.

ولهذا بقي جبل آغري حاضراً في المخيال السياسي الكوردي بعد انتهاء المعارك. فالجبل لم يعد مجرد موقع عسكري ارتبط بثورة انتهت، وإنما أصبح رمزاً لمرحلة حاول فيها الوعي القومي أن يجد لنفسه شكلاً سياسياً. وتحولت التجربة من حدث في الجغرافيا إلى جزء من الذاكرة، ومن الذاكرة إلى رمز، ومن الرمز إلى مادة يعاد تفسيرها في كل مرحلة جديدة. وهذه العملية نفسها جزء من التاريخ؛ لأن الشعوب لا تحفظ أحداثها فقط، وإنما تعيد إنتاج معناها وفق الأسئلة التي تواجهها في الحاضر.

لكن الذاكرة، مهما كانت ضرورية، لا ينبغي أن تحل محل التاريخ. فالذاكرة القومية تميل بطبيعتها إلى الاختزال والرمزية وإنتاج الأبطال والضحايا، بينما يحاول البحث التاريخي أن يعيد الحدث إلى تعقيده، وأن يضع الفاعلين في ظروفهم، وأن يسأل عن القيود التي واجهوها، وعن الخيارات التي كانت متاحة لهم، وعن المعلومات التي امتلكوها في لحظة اتخاذ القرار. ولهذا فإن قراءة آغري قراءة تاريخية لا تعني التقليل من رمزياتها، بل تعني تحرير رمزياتها من الأسطورة وإعادتها إلى سياقها الواقعي، حتى يمكن فهم قوتها وحدودها في الوقت نفسه.

ومن هذه الزاوية تصبح آغري درساً في تطور الحركة القومية أكثر منها مجرد فصل من تاريخ الثورات. فقد كشفت أن الانتقال من الوعي القومي إلى المشروع السياسي يحتاج إلى أكثر من الشعور بالانتماء، وأن الانتقال من المشروع السياسي إلى الكيان يحتاج إلى أكثر من الرغبة، وأن الانتقال من الكيان إلى الدولة يحتاج إلى أكثر من السيطرة على الأرض. وبين هذه المستويات توجد شبكة كاملة من المؤسسات والاقتصاد والقانون والإدارة والشرعية والعلاقات الخارجية والقدرة على إدارة الاختلافات الداخلية.

وهذا هو السبب الذي يجعل آغري تحتل موقعاً خاصاً في تاريخ الحركة القومية الكوردية. فهي لم تكن البداية المطلقة، لأن الوعي الكوردي والمقاومات الكوردية سبقتها بعقود طويلة، ولم تكن النهاية، لأن الحركة استمرت بعدها بأشكال وتجارب عديدة، ولم تكن دولة مكتملة، لأن شروط الدولة الحديثة لم تكن قد اكتملت فيها، لكنها كانت إحدى اللحظات التي اقترب فيها السؤال القومي من سؤال الدولة بصورة واضحة. لقد كانت مرحلة أصبح فيها على الحركة الكوردية أن تفكر ليس فقط في كيفية مقاومة الدولة القائمة، وإنما في طبيعة النظام السياسي الذي يمكن أن يعبر عن وجودها القومي، وفي الأدوات اللازمة لبناء هذا النظام والحفاظ عليه.

ومن هنا يمكن القول إن آغري كانت إحدى اللحظات التي انتقلت فيها الحركة القومية الكوردية من سؤال الهوية إلى سؤال السياسة، ومن سؤال المقاومة إلى سؤال السلطة، ومن سؤال الأرض إلى سؤال السيادة، ومن سؤال القيادة إلى سؤال المؤسسة. وهذه الأسئلة لم تجد إجاباتها النهائية في آغري، لكنها خرجت منها أكثر وضوحاً، واستمرت بأشكال مختلفة في التجارب الكوردية اللاحقة.

وهكذا فإن سقوط آغري سنة ١٩٣٠ لم يسقط المسألة التي حملتها الثورة. انتهت مرحلة من المقاومة المسلحة، لكن بقيت الأسئلة التي كانت وراءها؛ بقي سؤال الهوية،

وبقي سؤال الحقوق، وبقي سؤال العلاقة بين الكورد والدولة، وبقي سؤال المجال السياسي، وبقي السؤال الأعمق: كيف يمكن لجماعة قومية موزعة بين دول متعددة أن تحافظ على وجودها السياسي وأن تحول وعيها بذاتها إلى قوة منظمة قادرة على التأثير في التاريخ؟

ولذلك فإن معنى آغري لا يوجد فقط في ما حدث على سفوح الجبل وبين المقاتلين والجيش، وإنما يوجد أيضاً في ما تركته التجربة وراءها من أسئلة. فالمرحلة التاريخية لا تحتاج إلى أن تحل جميع مشكلاتها حتى تكون مؤثرة؛ يكفي أحياناً أن تكشف حدود مرحلة سابقة، وأن تفتح أسئلة مرحلة جديدة، وأن تجعل ما كان غامضاً أكثر وضوحاً. وآغري فعلت ذلك تحديداً: كشفت حدود الانتفاضة المحلية، وأظهرت الحاجة إلى التنظيم القومي، ووسعت مجال التفكير من المحلي إلى الإقليمي، ودفعت المسألة الكوردية نحو التفكير في الدولة والسيادة والعلاقات الخارجية، وفي الوقت نفسه كشفت أن الانتقال من الفكرة إلى الواقع يحتاج إلى شروط تتجاوز الإرادة وحدها.

ولهذا فإن موقع آغري في تاريخ الحركة القومية الكوردية لا يقاس بما استطاعت أن تنجزه في سنواتها القليلة فقط، وإنما بما جعلته ممكناً من الأسئلة السياسية والفكرية بعدها. لقد كانت إحدى اللحظات التي بدأ فيها المشروع القومي الكوردي يرى نفسه أمام مرآة الدولة الحديثة: يعرف هويته بصورة أوضح، ويعرف خصمه بصورة أكثر تنظيماً، لكنه بدأ يدرك أيضاً أن معرفة الذات ورفض الآخر لا يكفيان لبناء المستقبل. فبين الأمة والدولة مسافة، وبين الإرادة والسيادة مسافة، وبين الثورة والنظام مسافة، وبين السيطرة على الأرض والقدرة على إدارة الدولة مسافة. وكانت آغري واحدة من أوائل التجارب التي جعلت هذه المسافات مربية في التاريخ الكوردي الحديث.

وفي هذا المعنى كانت آغري مرحلة مفصلية في تاريخ الحركة القومية الكوردية، لا لأنها كانت أول تعبير عن الوعي القومي، ولا لأنها مثلت اكتمال هذا الوعي في صورة دولة، وإنما لأنها ظهرت في اللحظة التي بدأ فيها المشروع القومي ينتقل من مستوى المقاومة إلى مستوى التفكير في السياسة بوصفها بناءً طويل الأمد. فقد جاءت بعد التحولات التي أحدثتها الحرب العالمية الأولى، وفي ظل الانتقال من سيفر إلى لوزان وما رافقه من تغير عميق في ميزان القوى، وبعد تجربة الشيخ سعيد وما كشفته من حدود الانتفاضات في مواجهة الدولة المركزية الحديثة، وارتبطت في مرحلتها اللاحقة بتأسيس خويبون ومحاولة إعطاء النضال الكوردي إطاراً قومياً أكثر اتساعاً. ولهذا فإن موقع آغري في التاريخ لا يقع عند نقطة البداية ولا عند نقطة النهاية، بل في المنطقة الانتقالية التي أخذ فيها السؤال الكوردي يتحول من سؤال المقاومة إلى سؤال المشروع السياسي.

وهذه النقلة هي التي تمنح آغري قيمتها التاريخية الحقيقية. فالمقاومة التقليدية تستطيع أن تنشأ من الشعور بالظلم، أو من الدفاع عن المجال المحلي، أو من رفض

سلطة مركزية تتوسع على حساب قوى اجتماعية قائمة، لكن الحركة القومية الحديثة تواجه سؤالاً مختلفاً تماماً: كيف يمكن تحويل هذا الرفض إلى مشروع قادر على الاستمرار؟ وكيف يمكن نقل الجماعة من حالة التضامن حول الخطر إلى حالة التنظيم حول المستقبل؟ وكيف يمكن تحويل الهوية من شعور مشترك إلى برنامج سياسي، وتحويل القيادة من شخص أو مجموعة أشخاص إلى مؤسسة، وتحويل السيطرة المؤقتة على الأرض إلى قدرة مستدامة على إدارتها؟ لقد بدأت آغري تضع هذه الأسئلة في قلب التجربة الكوردية، حتى وإن لم تكن قادرة على تقديم إجابات مكتملة عنها.

ومن هنا يمكن القول إن آغري أظهرت أن الحركة القومية لا تستطيع أن تعتمد على ردود الفعل وحدها، مهما كانت قوة الدافع الذي ينتجها. فالدولة الحديثة لا تواجه بمجرد الشجاعة، ولا تغير بمجرد الانتفاضة، وإنما تحتاج المواجهة معها إلى رؤية استراتيجية تتجاوز اللحظة، وإلى تنظيم يستطيع أن يعمل في الحرب والسلم، وإلى قيادة قادرة على اتخاذ القرار وتوزيع المسؤوليات، وإلى موارد اقتصادية تسمح باستمرار العمل السياسي والعسكري، وإلى شبكة علاقات اجتماعية قادرة على حماية المشروع، وإلى دبلوماسية تستطيع فهم البيئة الإقليمية والدولية والتعامل معها، وإلى مؤسسات تمنع الحركة من أن تتحول إلى مجموعة من الإرادات الفردية المتجاورة.

وقد كشفت هزيمة آغري أن هذه العناصر لم تكن قد اكتملت في التجربة. لكنها، وهذا هو الأهم، كشفت في الوقت نفسه أن غيابها لم يكن تفصيلاً ثانوياً، بل كان أحد الشروط التي تحدد قدرة أي مشروع قومي على الاستمرار. ولذلك فإن الهزيمة العسكرية لم تكن مجرد خاتمة للثورة، وإنما تحولت، في القراءة السياسية الأوسع، إلى اختبار كشف للحركة ما لا تستطيع القوة المسلحة وحدها أن توفره. فقد يستطيع السلاح أن يفتح مجالاً للمقاومة، لكنه لا يستطيع وحده أن ينتج نظاماً سياسياً؛ وقد تمنح الجغرافيا الحركة قدرة على الصمود، لكنها لا تنتج اقتصاداً ولا إدارة؛ وقد توحد القيادة المقاتلين، لكنها لا تؤسس بالضرورة مؤسسة تستطيع الاستمرار بعد غياب القائد؛ وقد ينتج الخطاب القومي تضامناً واسعاً، لكنه لا يحسم كيفية توزيع السلطة والموارد وصياغة القوانين وإدارة الاختلافات الداخلية.

وهنا تكمن إحدى أهم النتائج السياسية غير المباشرة لآغري. فالخبرة التاريخية لا تقاس فقط بما حققته الحركة في زمنها، وإنما بما كشفته للأجيال التي جاءت بعدها من شروط النجاح وحدود الأدوات. وقد تكون الهزيمة، في بعض التجارب التاريخية، أكثر إنتاجاً للمعرفة السياسية من الانتصار؛ لأن الانتصار قد يؤجل الأسئلة التي لا بد من مواجهتها، بينما تجبر الهزيمة الحركة على النظر إلى بنيتها الداخلية وإلى البيئة التي تتحرك فيها وإلى العلاقة بين أهدافها ووسائلها. ومن هذه الزاوية كانت آغري تجربة تعليمية قاسية، لأنها جعلت عدداً من الحقائق السياسية أكثر وضوحاً: لا يكفي وجود القضية، ولا يكفي وجود الإرادة، ولا يكفي وجود المقاتلين، ولا يكفي

وجود القيادة، ولا يكفي حتى وجود التنظيم السياسي إذا بقي عاجزاً عن إنتاج منظومة متكاملة من القوة.

وقد أظهرت التجربة أيضاً أن الوحدة القومية لا تتحقق بمجرد الاعتقاد بوحدة القضية. فوجود شعب يتشارك الهوية والذاكرة والمجال التاريخي لا يعني تلقائياً وجود وحدة سياسية بين مناطقه المختلفة. فكل جزء من المجال الكوردي كان قد دخل، بعد الحرب العالمية الأولى، في نظام سياسي مختلف، وأصبح خاضعاً لمصالح دولة وحدود وقوانين وأجهزة أمنية مختلفة. ولذلك فإن تجاوز التجزئة السياسية لا يمكن أن يتحقق بالشعارات وحدها، بل يحتاج إلى أشكال عملية من التنسيق السياسي، وإلى مؤسسات قادرة على بناء الثقة، وإلى تصور واضح للعلاقة بين المحلي والقومي، وإلى قدرة على التعامل مع اختلاف المصالح بين النخب والمجتمعات والأجزاء المختلفة.

وهذا واحد من أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة خويون وآغري. فقد كانت خويون محاولة مبكرة للانتقال بالقضية الكوردية من نطاقها المحلي إلى نطاق قومي أوسع، وربطت النضال في تركيا بشبكة من العلاقات والروابط الكوردية خارج الحدود المباشرة للصراع. غير أن الانتقال من الفكرة العابرة للحدود إلى القوة السياسية العابرة للحدود كان أكثر صعوبة. فالدول لا تنظر إلى الحدود باعتبارها خطوطاً جغرافية فحسب، وإنما باعتبارها جزءاً من سيادتها وأمنها ومصالحها. ولهذا فإن الروابط الاجتماعية والقومية التي تتجاوز الحدود تحتاج، لكي تتحول إلى قوة سياسية، إلى مؤسسات وموارد وتحالفات وقدرة على مواجهة البيئة الإقليمية التي قد تكون أكثر قوة من الحركة نفسها.

ومن هنا كانت آغري تجربة مبكرة في إدراك البعد الإقليمي للمسألة الكوردية. فالقضية لم تعد شأنًا داخلياً محضاً بالنسبة إلى الدولة التي وقعت الثورة داخل حدودها، لأن الموقع الجغرافي للثورة جعلها متصلة بالحدود الإيرانية وبالحسابات السوفييتية وبالمصالح الإقليمية، كما جعل أي تطور فيها قابلاً لأن يؤثر في علاقات الدول المحيطة. وبذلك بدأت الحركة القومية تواجه حقيقة أساسية من حقائق السياسة الحديثة: إن المشروع القومي الذي يتحرك في منطقة مقسمة بين دول متعددة لا يستطيع أن يفصل بين قضيته الداخلية وبين البيئة الإقليمية التي تحيط به.

غير أن إدراك أهمية الخارج لا يعني امتلاك القدرة على التأثير فيه. وهذه أيضاً إحدى الحقائق التي كشفتها آغري. فقد تستطيع حركة سياسية أن تنشئ اتصالات خارجية، وأن تقدم قضيتها إلى الرأي العام أو إلى القوى الدولية، وأن تبحث عن الدعم السياسي، لكنها تظل محدودة إذا لم تمتلك وزناً يجعل الآخرين يرون في دعمها مصلحة تتجاوز مجرد التعاطف معها. فالعلاقات الدولية لا تتحرك فقط وفق عدالة المطالب، وإنما وفق توازنات القوة والمصالح والأمن والحدود والتحالفات. ولذلك فإن الحركة القومية التي تريد الوصول إلى النظام الدولي تحتاج إلى امتلاك

عناصر قوة داخلية تجعلها طرفاً يمكن التعامل معه، لا مجرد قضية يمكن الاستماع إليها.

وهنا تتضح العلاقة العميقة بين الداخل والخارج في تجربة أغري. فضعف التنظيم الداخلي ينعكس على القدرة الدبلوماسية، والضعف الاقتصادي يحد من القدرة العسكرية، والانقسام السياسي يضعف التفاوض الخارجي، وغياب المؤسسات يجعل العلاقات مرتبطة بالأشخاص، وعدم الاستقرار الداخلي يقلل من قدرة الحركة على تقديم نفسها بوصفها مشروعاً سياسياً قابلاً للحياة. ولذلك لا يمكن فصل الدبلوماسية عن بناء القوة الداخلية، كما لا يمكن فصل العلاقات الخارجية عن الاقتصاد والمؤسسات والمجتمع.

ومن هذا المنظور، فإن أغري كانت واحدة من التجارب التي بدأت تكشف للحركة القومية الكوردية أن بناء الدولة، أو حتى بناء مشروع سياسي قادر على الاقتراب من مفهوم الدولة، يبدأ قبل إعلان الدولة نفسها. فالدولة لا تبدأ عند رفع العلم، ولا عند إعلان الاستقلال، ولا عند السيطرة على مساحة من الأرض، وإنما تبدأ عندما تتشكل القدرة على إدارة المجتمع وتنظيم الموارد وتطبيق قواعد مشتركة وحماية المجال السياسي وحل النزاعات وإنتاج الشرعية وبناء المؤسسات. وفي غياب هذه العناصر يمكن أن يكون هناك نفوذ، أو سلطة مؤقتة، أو مقاومة مسلحة، لكن من الصعب أن يتحول ذلك إلى دولة مستقرة.

ولذلك فإن أغري كانت، بهذا المعنى، تجربة تقع بين الثورة والدولة. لقد اقتربت من التفكير في الكيان السياسي القومي أكثر مما فعلت كثير من الانتفاضات السابقة، لكنها لم تبلغ مرحلة الدولة المؤسسية. وهذا الموقع الوسيط مهم جداً؛ لأنه يكشف لحظة تاريخية بدأ فيها التفكير السياسي الكوردي يتقدم بسرعة، بينما ظلت القدرة المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية أقل من مستوى الطموح. ومن هنا يمكن فهم التجربة لا باعتبارها «دولة فاشلة»، لأن هذا الوصف يفترض اكتمال نموذج الدولة ثم انهياره، ولا باعتبارها مجرد «تمرد مسلح»، لأن ذلك يقلل من بعدها القومي والتنظيمي والسياسي، وإنما باعتبارها محاولة غير مكتملة للانتقال من الثورة إلى المشروع السياسي.

وفي هذا الانتقال برزت أيضاً مسألة القيادة. فقد كان لإحسان نوري باشا حضور بارز في الجانب العسكري من تجربة أغري، غير أن التاريخ السياسي لا يتوقف عند أهمية القائد، بل يسأل عن قدرة القيادة على إنتاج مؤسسة تتجاوز شخص القائد نفسه. فالقيادة الشخصية قد تكون ضرورية في لحظة التأسيس أو الحرب، لكنها تصبح نقطة ضعف إذا بقي المشروع كله مرتبطاً بوجود فرد أو مجموعة محدودة من الأفراد. والمشروع القومي طويل الأمد يحتاج إلى مؤسسات تستطيع إنتاج القيادة وتداولها ومحاسبتها وتوزيع مسؤولياتها، بحيث لا يصبح استمرار المشروع رهيناً بعمر قائد أو قدرته أو حضوره.

وهذا يقود إلى درس آخر من دروس آغري: السلاح جزء من السياسة عندما يكون تابعاً لهدف سياسي واضح، لكنه يتحول إلى عبء عندما يصبح بديلاً عن السياسة. فالقوة العسكرية تستطيع حماية المشروع، وفرض مساحة للمناورة، وردع الخصم، وخلق شروط للتفاوض، لكنها لا تستطيع وحدها أن تحدد شكل المجتمع أو طبيعة السلطة أو قواعد الحكم أو العلاقة بين المركز والأطراف. ولذلك فإن العلاقة بين القوة العسكرية والسياسة يجب أن تكون علاقة تكامل، لا علاقة إحلال؛ فالعمل العسكري يحتاج إلى قرار سياسي، والقرار السياسي يحتاج إلى مؤسسة، والمؤسسة تحتاج إلى شرعية، والشرعية تحتاج إلى علاقة منظمة مع المجتمع.

وإذا كانت آغري قد كشفت هذه الحدود، فإنها كشفت معها ضرورة أن يكون المشروع القومي أوسع من المقاتلين والقادة. فالحركة القومية الحديثة تحتاج إلى سياسيين ومفكرين وقانونيين وإداريين واقتصاديين ودبلوماسيين، كما تحتاج إلى تنظيم اجتماعي يستطيع تحويل الفكرة إلى مؤسسات. فالدولة لا يديرها المقاتلون وحدهم، كما أن القضية القومية لا يستطيع حملها العسكريون وحدهم. وعندما ينتقل المشروع من المقاومة إلى محاولة بناء سلطة، تتغير طبيعة المعرفة المطلوبة وتوسع دائرة المسؤوليات، ويصبح السؤال ليس فقط كيف ننصر في المعركة، بل كيف ندير ما بعد المعركة.

ومن هنا يمكن فهم آغري باعتبارها تجربة كشفت مبكراً أن القومية ليست نهاية السياسة، بل بدايتها. فالقومية تستطيع أن تجيب عن سؤال «من نحن؟»، لكنها لا تجيب وحدها عن سؤال «كيف نحكم؟». تستطيع أن تنتج الشعور بالانتماء، لكنها لا تحدد وحدها كيفية توزيع السلطة والثروة، ولا شكل المؤسسات، ولا حقوق الأفراد والجماعات، ولا العلاقة بين المركز والمجتمع، ولا طبيعة النظام السياسي، ولا كيفية إدارة الاختلاف. ولهذا فإن الانتقال من القومية إلى الدولة يمثل إحدى أكثر المراحل تعقيداً في تاريخ أي حركة قومية.

وبعد آغري دخلت الحركة القومية الكوردية مسارات أكثر تعقيداً، ولم يعد بالإمكان الحديث عن تجربة واحدة أو استراتيجية واحدة. ففي تركيا ظهرت مراحل وتنظيمات وأشكال مختلفة من العمل السياسي والمقاومة في مواجهة الدولة المركزية، وفي العراق تطورت الحركة الكوردية ضمن سياق الدولة العراقية والتحول التي شهدتها النظام السياسي، وفي إيران تشكلت تجارب كوردية في بيئة سياسية وأمنية مختلفة، وفي سوريا نشأت المسألة الكوردية ضمن ظروف تاريخية وقانونية وسياسية خاصة. ولم تكن هذه المسارات متطابقة، بل كانت تتأثر بطبيعة كل دولة وبنيتها السياسية وبالتحولات الإقليمية والدولية التي أحاطت بها.

ولهذا فإن آغري لا ينبغي أن تقرأ بوصفها نموذجاً جاهزاً لكل ما جاء بعدها، وإنما بوصفها إحدى التجارب المؤسسة لبعض الأسئلة التي استمرت الحركة القومية الكوردية في مواجهتها. فالوسائل تغيرت، والتنظيمات تغيرت، والمفاهيم تغيرت،

وتغيرت كذلك تصورات الاستقلال والحكم الذاتي واللامركزية والحقوق القومية والمشاركة السياسية. وما يبدو اليوم مفهوماً بوضوح لم يكن بالضرورة واضحاً بالطريقة نفسها في عشرينيات القرن العشرين. ومن الخطأ التاريخي أن نحكم آغري كما لو أنها كانت تمتلك مسبقاً معرفة بالمسارات التي ستظهر بعد نصف قرن أو أكثر.

لكن ما بقي من آغري لم يكن برنامجاً سياسياً ثابتاً بقدر ما كان خبرة وأسئلة وذاكرة. بقيت التجربة تذكر بأن المشروع القومي يحتاج إلى تنظيم، وأن الوحدة تحتاج إلى مؤسسات، وأن الجغرافيا تحتاج إلى اقتصاد، وأن القوة تحتاج إلى سياسة، وأن القيادة تحتاج إلى مؤسسة، وأن العلاقات الخارجية تحتاج إلى وزن داخلي، وأن الإرادة تحتاج إلى قدرة على الاستمرار. وهذه ليست شعارات مستخلصة من نتيجة الثورة، بل هي شروط موضوعية ظهرت بوضوح في مسارها.

ومن هنا فإن الأثر الأعمق لآغري ربما لم يكن في الأرض التي استطاعت الثورة أن تسيطر عليها أو في المعارك التي خاضتها، وإنما في الأسئلة التي تركتها وراءها. فقد انتهت الثورة، لكن السؤال القومي لم ينته؛ سقطت المواقع، لكن فكرة الحقوق لم تسقط؛ انتهت القيادة الميدانية للثورة، لكن تجربة القيادة أصبحت جزءاً من الذاكرة؛ وتغيرت الظروف الدولية، لكن مسألة العلاقة بين الكورد والدولة بقيت قائمة. وهذا هو أحد أوجه القوة في التاريخ السياسي: أن الحدث قد ينتهي زمنياً، بينما تستمر آثاره في الوعي السياسي وفي طريقة فهم الأجيال اللاحقة للمشكلة.

ولهذا فإن آغري ليست صفحة أغلقت سنة ١٩٣٠، بل حلقة في تاريخ طويل بدأ قبلها واستمر بعدها. إنها تقع بين انهيار الإمبراطورية العثمانية وقيام الدول القومية، وبين سيفر ولوزان، وبين تجربة الشيخ سعيد وتأسيس خويون، وبين الانتفاضات التقليدية والحركات القومية الأكثر تنظيماً، وبين المقاومة المحلية ومحاولة بناء مشروع سياسي عابر للحدود. وهي، قبل كل شيء، تقع في المسافة التاريخية بين الحلم والقدرة؛ بين أن تعرف الجماعة نفسها بوصفها أمة، وبين أن تمتلك المؤسسات التي تجعل هذه الأمة قوة سياسية؛ بين أن تملك أرضاً تتحرك فوقها، وبين أن تستطيع إنتاج السيادة؛ وبين أن تملك قيادة قادرة على القتال، وبين أن تملك مؤسسة قادرة على بناء نظام سياسي.

ومن سيفر إلى لوزان، ومن لوزان إلى الشيخ سعيد، ومن الشيخ سعيد إلى خويون وآغري، ثم من آغري إلى المراحل اللاحقة في تركيا والعراق وإيران وسوريا، يمكن رؤية تاريخ الحركة القومية الكوردية بوصفه تاريخاً متدرجاً من التحولات في تعريف المشكلة نفسها. فقد تغير السؤال من مجرد الحفاظ على أشكال من الحكم المحلي إلى سؤال الهوية القومية، ثم من الهوية إلى الحقوق، ومن الحقوق إلى التمثيل السياسي، ومن التمثيل إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال أو صيغ أخرى من إعادة توزيع السلطة. ولم يكن هذا المسار مستقيماً ولا موحدًا، بل كان مليئاً بالانقطاعات والهزائم والتحولات وإعادة بناء الأفكار.

وفي هذا المسار تحتل أغري موقعاً خاصاً لأنها جعلت الفارق بين الفكرة والقدرة أكثر وضوحاً. لقد أثبتت أن الوعي القومي يستطيع أن ينتج مقاومة، لكنه يحتاج إلى مؤسسة كي ينتج سياسة؛ وأن المقاومة تستطيع أن تحمي الفكرة، لكنها تحتاج إلى استراتيجية كي تستمر؛ وأن التنظيم يستطيع أن يجمع الأفراد، لكنه يحتاج إلى برنامج كي يتحول إلى مشروع؛ وأن المشروع يحتاج إلى مجتمع واقتصاد وقانون وعلاقات خارجية كي يقترب من الدولة.

ولهذا فإن دراسة أغري لا تجيب فقط عن سؤال: لماذا قامت الثورة، ولماذا هزمت؟ بل تجيب عن سؤال أعمق بكثير: كيف كانت الحركة القومية الكوردية تتعلم، من خلال التجربة والصراع والهزيمة، طبيعة الدولة الحديثة التي تواجهها، وطبيعة الأدوات التي تحتاج إليها إذا أرادت أن تتحول من قوة احتجاج إلى قوة سياسية؟ وفي هذا المستوى تحديداً تتجاوز أغري حدودها الزمنية والجغرافية، لتصبح وثيقة سياسية عن مرحلة من مراحل تشكل الوعي القومي الكوردي الحديث.

إن قيمة أغري، في النهاية، ليست أنها صنعت الدولة التي حلم بها أصحابها، وإنما أنها كشفت الطريق الصعب الذي يفصل بين الحلم والدولة. لقد أظهرت أن القضية لا تعيش بالذاكرة وحدها، وأن الهوية لا تتحول تلقائياً إلى سلطة، وأن الأرض لا تتحول تلقائياً إلى سيادة، وأن السلاح لا يتحول تلقائياً إلى جيش دولة، وأن القيادة لا تتحول تلقائياً إلى مؤسسة، وأن التعاطف الدولي لا يتحول تلقائياً إلى اعتراف، وأن وحدة الشعور القومي لا تتحول تلقائياً إلى وحدة سياسية. وبين هذه الحقائق جميعاً تتحدد القيمة التاريخية لأغري: كانت تجربة لم تكتمل، لكنها جعلت شروط الاكتمال أكثر وضوحاً؛ ثورة هزمت عسكرياً، لكنها تركت وراءها معرفة سياسية؛ ومشروعاً لم يتحول إلى دولة، لكنه ساهم في جعل سؤال الدولة أكثر حضوراً في تاريخ الحركة القومية الكوردية.

وبذلك يمكن وضع ثورة أغري في مكانها التاريخي الصحيح: ليست البداية المطلقة للحركة القومية الكوردية، وليست نهايتها، وليست نسخة مبكرة من الحركات التي ظهرت بعدها، وإنما مرحلة مركزية في عملية انتقال طويلة من المقاومة التقليدية إلى السياسة القومية الحديثة، ومن المجال المحلي إلى المجال الإقليمي، ومن سؤال الهوية إلى سؤال السلطة، ومن حلم الاستقلال إلى مشكلة بناء المؤسسة. وهذا تحديداً ما يجعل أغري جزءاً لا يمكن تجاوزه من تاريخ الحركة القومية الكوردية الحديثة؛ لأنها لم تقدم الجواب النهائي، لكنها جعلت السؤال أكثر عمقاً، وأظهرت أن مستقبل أي مشروع قومي لا تحدده قوة الفكرة وحدها، وإنما قدرة هذه الفكرة على أن تجد لنفسها مجتمعاً منظمًا، ومؤسسات قادرة على الاستمرار، واقتصاداً يحمل أعباء المشروع، وقيادة تتجاوز الأشخاص، وسياسة تعرف كيف تتعامل مع الداخل والخارج، وقدرة تاريخية على تحويل الإرادة إلى واقع.

-
- Wadie Jwaideh, *The Kurdish Nationalist Movement: Its Origins and Development*, Syracuse University, Ph.D. Dissertation, 1960.
 - Basil Nikitin, *Les Kurdes: Étude sociologique et historique*, Paris, Imprimerie Nationale, 1956.
 - Arshak Safrastian, *Kurds and Kurdistan*, London, Harvill Press, 1948.
 - Cecil J. Edmonds, *Kurds, Turks and Arabs: Politics, Travel and Research in North-Eastern Iraq, 1919-1925*,

الثاني والثلاثون: آغري بوصفها تجربة عابرة لحدود الدول

لا يمكن فهم ثورة آغري فهماً تاريخياً كاملاً إذا جرى حصرها داخل الحدود السياسية للجمهورية التركية التي كانت قائمة آنذاك، أو إذا عوملت باعتبارها تمرداً محلياً نشأ في منطقة جبلية ثم انتهى بعد حملة عسكرية واسعة. فهذا النوع من القراءة، وإن كان يلتقط جانباً من الحدث، يبقى عاجزاً عن تفسير بنيتها الأعماق، لأن آغري نشأت في فضاء تاريخي لم تكن الحدود السياسية الحديثة قد استطاعت فيه أن تمحو الروابط الاجتماعية والقومية والجغرافية التي تشكلت عبر قرون طويلة. لقد كانت المنطقة الممتدة بين شرق الأناضول وغرب إيران وشمال العراق وشمال سورية جزءاً من فضاء اجتماعي متداخل، تحركت داخله القبائل والعائلات والتجار والمقاتلون واللاجئون والزعماء الدينيون والسياسيون، وتقاطعت فيه اللغة والعشيرة والمصاهرة والمصالح الاقتصادية والذاكرة التاريخية. ولم تكن هذه الروابط متطابقة في قوتها أو طبيعتها، ولم تكن تعني بالضرورة وجود وحدة سياسية كوردية بالمعنى الحديث، لكنها كانت تخلق مجالاً اجتماعياً واسعاً يتجاوز الحدود التي أخذت الدول الحديثة في ترسيخها بعد الحرب العالمية الأولى.

ومن هنا تكتسب آغري أهميتها بوصفها واحدة من التجارب التي ظهر فيها التناقض بين جغرافيا اجتماعية قديمة ونظام سياسي جديد. فقد انتقل الشرق الأوسط، خلال العقود الأولى من القرن العشرين، من فضاء إمبراطوري متعدد المستويات إلى فضاء تتقدم فيه الدولة ذات السيادة والحدود الدولية والإدارة المركزية والجيش النظامية. ومع انهيار الدولة العثمانية، لم تعد المناطق التي عاش فيها الكورد ضمن فضاء سياسي إمبراطوري واحد، وإنما دخلت تدريجياً في نطاق دول مختلفة، لكل منها مشروعها السياسي والأمني والإداري، ولكل منها تصورها الخاص عن الحدود والمواطنة والسيادة ووحدة الدولة. وهكذا لم تكن الحدود الجديدة مجرد خطوط ترسمها الخرائط، بل أصبحت مؤسسات سياسية وعسكرية وقانونية لها القدرة على تنظيم الحركة، ومراقبة السكان، وتحديد من يملك حق العبور، ومن يدخل ومن يخرج، ومن يمكن اعتباره مقيماً أو أجنبياً أو لاجئاً أو متمرداً.

لكن انتقال المنطقة من النظام الإمبراطوري إلى نظام الدول لم يحدث في لحظة واحدة، ولم يستطع أن يلغي فوراً البنية الاجتماعية التي سبقت الحدود. ولذلك نشأ نوع من التعايش المتوتر بين جغرافيا اجتماعية عابرة للحدود وجغرافيا سياسية تسعى إلى تثبيت الحدود وإغلاقها. وكانت آغري إحدى المناطق التي ظهر فيها هذا التوتر بصورة واضحة، لأن موقعها الجغرافي جعلها تقع في نقطة تماس بين المجال التركي والمجال الإيراني، وفي منطقة ذات امتدادات عشائرية واجتماعية تتجاوز الخط الحدودي. ولهذا لم يكن الجبل مجرد تضاريس وعرة تحتمي بها مجموعات

مسلحة، بل كان جزءاً من جغرافيا سياسية كاملة تتداخل فيها الأرض والسكان والحدود ومسارات الحركة وموازين القوة.

إن أهمية الجغرافيا هنا لا تكمن في كونها وفرت للمقاتلين مكاناً للاختباء فقط، وإنما في أنها جعلت مفهوم السيطرة نفسه أكثر تعقيداً. فالدولة تستطيع أن تفرض سيطرتها على قرية أو مدينة أو طريق، لكنها تجد صعوبة أكبر في السيطرة على فضاء جبلي حدودي تتشابك فيه مسارات السكان مع طرق المقاتلين، وتتداخل فيه سلطة الدولة مع علاقات اجتماعية أقدم منها. ولهذا كانت الطبيعة الجبلية للأغري ذات قيمة عسكرية، لكنها كانت في الوقت نفسه جزءاً من مشكلة سياسية أكبر. فكلما استطاعت الدولة إحكام سيطرتها على المعابر والطرق والمناطق المحيطة بالجبل، انكمش المجال الذي تستطيع الحركة أن تستخدمه للمناورة، وكلما بقيت الحدود قابلة للاختراق بقيت هناك إمكانية للانسحاب وإعادة التجمع واستمرار الاتصال بالمجال المحيط.

ومن هذه الزاوية يمكن فهم السبب الذي جعل إيران تحتل موقعاً خاصاً في الحسابات المرتبطة بأغري. لم تكن إيران طرفاً داخلياً في الثورة، لكنها لم تكن كذلك دولة بعيدة عن نتائجها. فالحدود التركية الإيرانية كانت جزءاً من مسرح الأحداث، وكانت حركة الأشخاص والمقاتلين وبعض العشائر بين جانبي الحدود تجعل ما يحدث في الجانب التركي ذا انعكاسات مباشرة على الجانب الإيراني. وتشير الدراسات المتعلقة بدور إيران إلى أن مجموعات وعشائر كردية في المناطق الحدودية الإيرانية ارتبطت بأحداث الثورة، وأن بعض المقاتلين كانوا يعبرون إلى الأراضي الإيرانية عندما تشتد العمليات العسكرية التركية، الأمر الذي جعل مسألة الحدود عنصراً أساسياً في التوتر التركي الإيراني خلال تلك السنوات.

وهنا ينبغي الحذر من الوقوع في القراءة التبسيطية التي تجعل إيران إما حليفاً ثابتاً للثورة أو عدواً ثابتاً لها. فالدولة الإيرانية لم تكن تتحرك انطلاقاً من اعتبارات قومية كردية، وإنما من حسابات الدولة الإيرانية نفسها، ومن مصالحها الأمنية والحدودية والإقليمية. وكانت لديها مشكلاتها الخاصة مع الحركات والقبائل الكردية في مناطقها، كما كانت معنية بضبط حدودها والحفاظ على سيادتها ومنع انتقال الاضطرابات عبرها. ولذلك فإن أي تساهل أو غش طرف أو سماح محدود بالحركة في مرحلة معينة لا ينبغي أن يتحول في الكتابة التاريخية إلى مفهوم «تحالف» كامل، كما أن أي تعاون لاحق مع تركيا لا ينبغي أن يمحو طبيعة التناقضات والمصالح المتغيرة التي حكمت الموقف الإيراني.

وهذا يقودنا إلى مفهوم بالغ الأهمية في دراسة أغري، وهو أن الحدود يمكن أن تكون في الوقت نفسه مورداً استراتيجياً وعبئاً استراتيجياً. ففي المرحلة الأولى يمكن للحدود أن تمنح الحركة مساحة للمناورة، وأن توفر إمكانات للانسحاب وإعادة التموضع والاتصال بالجماعات الموجودة على الجانب الآخر، وأن تجعل من الصعب

على الجيش المقابل أن يفرض حصاراً كاملاً على الحركة. لكن هذه الميزة لا تكون دائمة؛ إذ تستطيع الدولة أن تحول الحدود نفسها إلى أداة للضغط إذا نجحت في التفاهم مع الدولة المجاورة على ضبطها وتشديد الرقابة عليها. وهنا ينقلب المعنى الاستراتيجي للحدود: ما كان في البداية منفذاً للحركة يمكن أن يصبح منطقة حصار، وما كان مجالاً للحركة يمكن أن يتحول إلى مجال للمراقبة، وما كان عمقاً جغرافياً يمكن أن يتحول إلى فراغ استراتيجي.

وهذا بالضبط ما يجعل دراسة آغري مرتبطة بتاريخ العلاقات التركية الإيرانية بقدر ارتباطها بتاريخ الحركة الكوردية. فقد كانت مسألة الحدود ومراقبة الجماعات الكوردية في المناطق الحدودية من الملفات التي ضغطت على العلاقات بين أنقرة وطهران، وأصبحت معالجة الاضطرابات الحدودية جزءاً من عملية إعادة ترتيب العلاقة بين الدولتين. وتظهر المصادر التي تناولت العلاقات التركية الإيرانية في تلك المرحلة أن ضبط الحدود ومسألة تحركات العشائر الكوردية القريبة منها كانا من القضايا الأساسية التي احتاج الطرفان إلى التعامل معها، وهو ما يكشف أن الثورة لم تكن مجرد شأن عسكري تركي داخلي، بل كانت تتقاطع مع بناء نظام إقليمي جديد يقوم على ضبط الحدود وتعزيز سيادة الدول.

ولذلك فإن آغري تكشف بصورة مبكرة واحدة من المعضلات الكبرى التي سترافق الحركة القومية الكوردية طوال القرن العشرين: كيف يمكن لحركة سياسية أن تبني مشروعاً قومياً لشعب موزع بين دول متعددة، بينما أدوات القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والقانونية موجودة داخل كل دولة على حدة؟ فالفكرة القومية تستطيع أن تتجاوز الحدود بسهولة في مستوى الوعي، لكن التنظيم السياسي لا يستطيع أن يتجاوزها بسهولة نفسها. يمكن للذاكرة أن تعبر الحدود، ويمكن للغة أن تعبر الحدود، ويمكن للعائلة والعشيرة والمصاهرة والتجارة أن تتجاوز الحدود، لكن السلاح يحتاج إلى إمداد، والإمداد يحتاج إلى طرق، والطرق تخضع للدول، والاتصال يحتاج إلى وسائل، والوسائل يمكن مراقبتها، والقيادة تحتاج إلى موارد، والموارد تحتاج إلى بيئة سياسية تسمح باستمرارها.

ومن هنا تصبح المسألة أكثر عمقاً من مجرد القول إن الكورد كانوا موزعين بين أربع دول. فالمشكلة التاريخية لم تكن في التقسيم الجغرافي وحده، وإنما في أن التقسيم السياسي أنتج أربعة أنظمة مختلفة من القوانين والأجهزة العسكرية والإدارية والأمنية، وأربعة أنواع من الحسابات الإقليمية، وأربعة مسارات مختلفة لتطور المجتمع والسياسة الكوردية. ولذلك فإن وجود شعب موزع بين دول لا يعني تلقائياً وجود حركة سياسية موحدة قادرة على العمل على امتداد هذه الدول. فالهوية المشتركة يمكن أن تكون شرطاً للتواصل، لكنها لا تكفي وحدها لبناء مؤسسة سياسية مشتركة.

وفي هذا السياق تكسب خوبيون أهمية خاصة. فتأسيسها عام ١٩٢٧ لم يكن مجرد إنشاء تنظيم جديد، بل كان تعبيراً عن محاولة نقل المسألة الكوردية من مستوى

الانتفاضات المحلية المتفرقة إلى مستوى مشروع قومي أوسع، يتعامل مع الكورد باعتبارهم جماعة سياسية موزعة بين حدود دولية جديدة. غير أن أهمية خويون ينبغي ألا تؤدي إلى إعادة كتابة تاريخ آغري بطريقة تجعل التنظيم هو الذي خلق الثورة من الصفر؛ فالأحداث في منطقة آغري بدأت قبل تأسيس خويون، ثم تطورت الثورة واکتسبت بعداً أكثر تنظيمياً وقومياً مع دخول خويون إلى المشهد. وتشير الدراسات التاريخية إلى أن أحداث آغري بدأت منذ ١٩٢٦، بينما تأسست خويون في الخارج عام ١٩٢٧، ثم أصبحت لاعباً مهماً في توجيه الحركة وتوسيع إطارها السياسي والقومي.

وهذه الحقيقة الزمنية ليست تفصيلاً هامشياً، بل ضرورية لفهم تطور الثورة نفسها. فهي تكشف أن آغري لم تنتقل فجأة من «حادث محلي» إلى «مشروع قومي»، وإنما مرت بعملية تراكمية انتقلت فيها المواجهة من اضطرابات وأحداث محلية إلى صراع أكثر تنظيمياً، ثم اكتسبت ارتباطاً أوضح بالمشروع القومي الكوردي. وبذلك يصبح تاريخ آغري تاريخاً لتحول نوعي في طبيعة الصراع نفسه: من مواجهة مرتبطة بظروف منطقة محددة إلى محاولة لإدخال هذه المواجهة في إطار سياسي أوسع يتجاوز حدود المنطقة.

وهنا يظهر إحسان نوري باشا بوصفه أحد أهم عناصر هذا التحول. فدوره لا يمكن اختزاله في كونه قائداً عسكرياً، لأن تجربته ارتبطت بمحاولة إعطاء الحركة طابعاً أكثر تنظيمياً وانضباطاً، وربط العمل العسكري برؤية سياسية تتجاوز الدفاع عن جماعة محلية أو منطقة جبلية. لقد كان الجبل قاعدة للمقاومة، لكنه لم يكن غاية المشروع السياسي. وكانت المشكلة الحقيقية هي كيفية تحويل السيطرة أو الحضور العسكري في منطقة محددة إلى قوة سياسية تستطيع أن تتحدث باسم قضية أوسع من حدود المنطقة التي تتحرك فيها.

وهذا هو الفارق الجوهرى بين «المجال العسكري» و«المجال القومي». فالمقاتل يستطيع أن يتحرك في الجبل، لكن المشروع القومي يحتاج إلى أن يتحرك في المدن والقرى والمجتمعات والحدود والعواصم والسفارات والمنظمات السياسية والإعلامية. والمقاتل يستطيع أن يسيطر على ممر أو يحافظ على موقع، لكن المشروع السياسي يحتاج إلى إدارة الموارد، وتنظيم العلاقات، وتحديد الأولويات، وإدارة الخلافات، وبناء الشرعية، وتأمين الاتصال بالخارج. ومن هنا كان التحدي الحقيقي أمام آغري هو تحويل الجغرافيا إلى سياسة، وتحويل المقاومة إلى مؤسسة، وتحويل التضامن القومي إلى قدرة تنظيمية.

ولم تكن خويون تحاول فقط تنظيم المقاومة داخل تركيا، بل كانت تحاول أيضاً إنشاء إطار سياسي يستطيع أن يعرض المسألة الكوردية أمام الخارج، وأن يبني علاقات مع القوى الإقليمية والدولية، وأن يستفيد من وجود قيادات كوردية في سورية والعراق وبلدان أخرى. وهذا يعني أن مركز الحركة السياسية لم يكن بالضرورة هو

نفسه مركز الحركة العسكرية. فالجبل كان في جهة، والقيادة السياسية والاتصالات الخارجية في جهات أخرى، والمجتمعات الداعمة موزعة على مساحات واسعة، والدول التي يجب التعامل معها متعددة. وهكذا أصبحت آغري تجربة سياسية ذات مراكز متباعدة جغرافياً، الأمر الذي منحها اتساعاً في الرؤية لكنه فرض عليها في الوقت نفسه مشكلة التنسيق والاتصال والموارد.

وهنا تظهر إحدى المفارقات الأساسية في تجربة الحركة القومية الكوردية في تلك المرحلة: إن تجاوز الحدود في الوعي القومي كان أسهل بكثير من تجاوزه في التنظيم السياسي. كانت النخب تستطيع التواصل، وكانت الأخبار تنتقل، وكانت الشخصيات السياسية تنتقل بين سورية والعراق وإيران وتركيا، وكانت القضية تعرض في الخارج، لكن تحويل هذه الشبكة إلى قيادة سياسية موحدة ذات سلطة فعلية كان أمراً أكثر صعوبة. فالحدود لم تكن مجرد خطوط تفصل بين الأراضي، بل كانت تفصل بين أنظمة قانونية وأمنية مختلفة، وتضع الحركة أمام مجموعة من السلطات التي لا تعامل معها بالطريقة نفسها.

ولهذا فإن التجربة العابرة للحدود لا تعني بالضرورة وجود «وحدة سياسية كوردية» مكتملة. من الخطأ إسقاط صورة لاحقة عن وحدة كوردستان السياسية على آغري، كما من الخطأ اعتبار كل علاقة بين شخصيات أو قبائل أو جماعات في مناطق مختلفة جزءاً من تنظيم مركزي واحد. التاريخ أكثر تعقيداً من ذلك. كانت هناك روابط قومية، ومشاعر تضامن، واتصالات سياسية، وتحركات عسكرية، وعلاقات عشائرية، ومصالح محلية، لكن هذه العناصر لم تكن دائماً متطابقة، ولم تكن جميعها تخضع لقرار سياسي واحد.

بل إن العامل العشائري نفسه يجب أن يقرأ بعيداً عن الأحكام التبسيطية. فالعشائر لم تكن مجرد عائق أمام المشروع القومي، كما أنها لم تكن تلقائياً أدوات للمشروع القومي. كانت وحدات اجتماعية وسياسية حقيقية تمتلك مواردها وقياداتها وحساباتها وعلاقاتها، ويمكن أن تقدم للمقاومة المقاتلين والمعلومات والمأوى والموارد، لكنها في الوقت نفسه قد تتحرك وفق اعتبارات محلية أو أمنية أو اقتصادية تختلف عن الحسابات القومية العامة. ولذلك كان التحدي أمام الحركة الحديثة هو الانتقال من شبكة الولاءات المحلية إلى مستوى سياسي أوسع دون تدمير الشبكات التي تستند إليها الحركة نفسها.

وهذه المشكلة تصبح أكثر وضوحاً عندما نتذكر أن المشروع القومي الحديث كان لا يزال في مرحلة التكوين. فالقومية لم تكن واقعاً مؤسسياً جاهزاً، وإنما كانت فكرة سياسية تتشكل تدريجياً. وكانت الهوية الكوردية موجودة اجتماعياً وثقافياً قبل ظهور التنظيمات القومية الحديثة، لكن تحويل هذه الهوية إلى مشروع سياسي موحد يحتاج إلى نخبة وتنظيم وموارد وخطاب سياسي وآليات لاتخاذ القرار. ولذلك فإن آغري تمثل لحظة مهمة في الانتقال من «الانتماء» إلى «المشروع»، ومن «الهوية» إلى «السياسة»، ومن «المقاومة» إلى محاولة بناء سلطة سياسية.

وهذا يفسر أيضاً لماذا لا ينبغي دراسة آغري من خلال الحدود التركية وحدها. فلو فعلنا ذلك فسوف نرى الجيش التركي، والجبال، والقبائل، والعمليات العسكرية، والسلطة المركزية، ثم النهاية العسكرية للثورة. أما إذا وسعنا مجال الرؤية فسوف نرى شبكة مختلفة: تركيا وإيران، سورية والعراق، خويون، الشتات السياسي، العلاقات الكوردية العابرة للحدود، المصالح الأوروبية، والمسألة الأوسع المتعلقة بإعادة تشكيل الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. عندها تظهر آغري باعتبارها نقطة التقاء بين مشروع قومي ناشئ ونظام إقليمي جديد يقوم على سيادة الدول وضبط الحدود.

ومن هنا يمكن القول إن الثورة كانت، في جانب منها، مواجهة بين شكلين من الجغرافيا السياسية. الجغرافيا الأولى هي جغرافيا اجتماعية وتاريخية قديمة، تتحرك فيها القبائل والعائلات والمصالح والروابط عبر مناطق واسعة. والجغرافيا الثانية هي جغرافيا الدولة الحديثة، التي تقوم على خط حدودي وإدارة مركزية وجيش وقانون وإجراءات عبور وأمن حدودي. ولم تكن آغري مجرد صدام عسكري بين قوتين، بل كانت أيضاً صداماً بين هذين المنطقتين في إدارة المجال السياسي.

لقد كانت الدولة التركية الجديدة معنية بتحويل الحدود إلى حدود فعلية، لا إلى خطوط اسمية. وكان ذلك جزءاً من عملية بناء الدولة المركزية نفسها. فالدولة الحديثة لا تكفي بأن تقول إن هذه الأرض تابعة لها، وإنما تحتاج إلى أن تجعل سلطتها قابلة للرؤية على الأرض: في الجيش، والإدارة، والشرطة، والطرق، والمراكز الحدودية، والوثائق، والضرائب، والاتصالات. وكلما توسعت قدرة الدولة على تحويل الحدود من خط على الخريطة إلى منظومة مؤسسات، تقلصت قدرة الجماعات العابرة للحدود على استخدامها بوصفها فضاءً مفتوحاً.

ولهذا كان الصراع حول آغري أيضاً صراعاً على معنى السيادة. بالنسبة إلى الدولة، كانت المسألة مرتبطة بسلامة الحدود ووحدة الإقليم ومنع استخدام الأراضي الحدودية قاعدة لتهديد الدولة. وبالنسبة إلى الحركة الكوردية، كانت المنطقة جزءاً من فضاء اجتماعي وقومي أوسع، وكانت الحدود الحديثة نفسها تنظر إليها باعتبارها واحدة من نتائج التحولات السياسية التي أعقبت انهيار الدولة العثمانية. وبين هذين التصورين نشأ الصراع: الدولة تريد حدوداً مغلقة وسيادة متصلة، والحركة القومية تريد الحفاظ على فضاء سياسي واجتماعي يتجاوز تلك الحدود.

وهنا لا بد من التمييز بين أمرين: تجاوز الحدود اجتماعياً، وتجاوزها سياسياً. الأول كان قائماً بدرجات مختلفة منذ زمن طويل، أما الثاني فكان مشروعاً حديثاً شديد الصعوبة. فالقبيلة يمكن أن يكون لها أقارب على الجانب الآخر، والتاجر يمكن أن يعبر، والعائلة يمكن أن تحافظ على علاقاتها، لكن الحركة السياسية لا تستطيع أن تعمل بالآليات نفسها. إنها تحتاج إلى تمويل واتصالات ومعلومات وسلاح ومراكز قيادة ووسائل نقل وقرارات سياسية، وكل هذه العناصر تجعلها في مواجهة مباشرة مع سيادة الدول.

ولذلك فإن التجربة العابرة للحدود كانت تحمل في داخلها تناقضاً بنيوياً: كلما اتسعت القضية جغرافياً ازدادت حاجتها إلى التنظيم، وكلما ازدادت حاجتها إلى التنظيم أصبحت أكثر تعرضاً للمراقبة من الدول. وكلما حاولت الحركة الاستفادة من دولة مجاورة، أصبحت مضطرة إلى مراعاة مصالح تلك الدولة. وكلما اعتمدت على جماعات محلية في دولة أخرى، أصبح عليها أن تتعامل مع اختلاف حسابات تلك الجماعات. وبذلك لا يتحول الاتساع الجغرافي تلقائياً إلى قوة؛ فقد يتحول، إذا لم ترافقه مؤسسة سياسية قادرة على التنسيق، إلى اتساع في نقاط الضعف.

ومن هنا يمكن فهم محدودية فكرة «وحدة القضية» إذا لم تتحول إلى بنية مؤسسية. كانت وحدة القضية الكوردية فكرة ذات قوة رمزية وسياسية، لكنها لم تكن كافية لإنتاج قيادة موحدة أو استراتيجية مشتركة بين جميع المناطق. فالكورد في تركيا لم يعيشوا الظروف نفسها التي عاشها الكورد في إيران أو العراق أو سورية، ولم تكن النخب السياسية في هذه المناطق تتحرك دائماً وفق الأولويات نفسها، كما أن الدول الأربع لم تكن متطابقة في سياساتها ولا في علاقاتها الدولية. لذلك فإن وجود شعب موزع بين عدة دول خلق إمكانية للتضامن، لكنه خلق أيضاً تعقيدات هائلة أمام بناء حركة سياسية عابرة للحدود.

وآخري كانت من أوائل التجارب التي كشفت هذه المعضلة بصورة عملية. فقد كان هناك تصور قومي يتجاوز المنطقة، وكانت هناك منظمة سياسية خارج الحدود، وكانت هناك قيادة عسكرية في الجبل، وكانت هناك روابط مع جماعات كوردية في مناطق أخرى، وكانت هناك اتصالات خارجية، لكن هذه العناصر لم تتجمع في مؤسسة تمتلك القدرة الكاملة على إدارة حرب طويلة الأمد في مواجهة دولة حديثة تمتلك جيشاً وإدارة واقتصاداً وشبكة مواصلات وأجهزة أمنية ودبلوماسية. ولهذا كانت المشكلة ليست في غياب الفكرة، بل في المسافة بين الفكرة وقدرتها المؤسسية على الاستمرار.

وهنا يصبح فشل الثورة عسكرياً جزءاً من درسها السياسي. فالحدود التي بدت في البداية مجالاً للمناورة يمكن للدولة أن تجعلها مجالاً للحصار إذا نجحت في ضبطها دبلوماسياً وعسكرياً. والروابط القومية التي تبدو قوة معنوية يمكن أن تبقى عاجزة عن إنتاج قوة مادية إذا لم توجد مؤسسة تجمعها. والجغرافيا التي تمنح الجبل حصانة يمكن أن تصبح عبئاً إذا حرم المقاتلون من طرق الإمداد والانسحاب. والدعم الخارجي الذي يبدو واعداً يمكن أن يتغير بمجرد تغير مصالح الدول.

ومن هذه الزاوية لا ينبغي النظر إلى إيران باعتبارها مجرد «خلفية جغرافية» لأحداث آخري، بل باعتبارها جزءاً من المعادلة الاستراتيجية التي حاولت الثورة أن تتحرك داخلها. فالحدود الإيرانية كانت في الوقت نفسه منفذاً ومصدر خطر، وكانت السياسة الإيرانية متغيرة بحسب مصالح الدولة وحساباتها، وكانت أنقرة تدرك أن استمرار حركة مسلحة قرب حدودها الشرقية لا يمكن فصله عن موقف طهران. ومن ثم تحولت

المسألة تدريجياً من مشكلة أمن داخلي إلى ملف دبلوماسي وأمني بين دولتين. وتشير الدراسات الحديثة التي اعتمدت على وثائق أرشيفية وصحف الفترة إلى أن تحركات المجموعات الكوردية عبر الحدود كانت من العوامل التي أدت إلى توتر العلاقات التركية الإيرانية خلال سنوات الثورة.

والأمر نفسه ينطبق، بدرجات مختلفة، على سورية والعراق. فقد كان وجود قيادات ونخب كوردية خارج تركيا جزءاً مهماً من البيئة التي نشأت فيها خويون، كما أن انتقال النشاط السياسي إلى خارج الحدود التركية أعطى الحركة إمكانية العمل بعيداً عن الضغط المباشر للدولة التركية، لكنه جعلها في الوقت نفسه مرتبطة بالسلطات القائمة في البلدان التي استقرت فيها. وكانت سورية والعراق في تلك المرحلة جزءاً من نظام إقليمي لم يكن مستقلاً تماماً عن النفوذ البريطاني والفرنسي، الأمر الذي جعل العمل السياسي الكوردي في الخارج يتقاطع مع مصالح قوى دولية وإقليمية أكبر من قدرة الحركة نفسها.

وهكذا لم تكن «الخارجية» بالنسبة إلى آغري مجرد مكان آمن للقيادات، بل كانت جزءاً من بنية الثورة السياسية. فالعمل خارج الحدود كان يسمح بالنشر والاتصال وتنظيم العلاقات وجمع الدعم، لكنه كان يضع الحركة أيضاً أمام سؤال بالغ الحساسية: إلى أي حد تستطيع حركة قومية أن تحافظ على استقلال قرارها وهي تعمل داخل فضاءات سياسية تخضع لدول أخرى ومصالح دولية متنافسة؟ وهذه المسألة ستصبح لاحقاً من أكثر المعضلات استمراراً في تاريخ الحركات القومية الكوردية.

ومن هنا يمكن النظر إلى آغري باعتبارها تجربة مبكرة في «سياسة الشتات السياسي» أيضاً، حيث أصبح وجود القيادات خارج المنطقة الأصلية جزءاً من القدرة على الاستمرار. لكن الشتات لا يعوض غياب القاعدة المؤسسية في الداخل، كما أن وجود القيادة في الخارج لا يعني امتلاكها سلطة فعلية على جميع القوى في الداخل. وهذه الفجوة بين القيادة السياسية خارج الحدود والقوة العسكرية داخلها كانت من التعقيدات البنيوية التي واجهت الحركة.

لقد كان جبل آغري، بهذا المعنى، نقطة داخل شبكة أوسع. الجبل كان مركز الثقل العسكري، لكن الشبكة السياسية كانت تمتد إلى خارج تركيا. وهذه الثنائية مهمة جداً: فكلما كانت الحركة عسكرية فقط بقيت محصورة في الجغرافيا التي تستطيع الدفاع عنها، وكلما كانت سياسية فقط افتقدت القدرة على فرض وجودها على الأرض. أما المشروع القومي فيحتاج إلى الجمع بين الاثنين: قوة سياسية تستطيع إنتاج الشرعية، وقوة اجتماعية تستطيع إنتاج الدعم، ومؤسسة تستطيع تنظيم الموارد، وقدرة عسكرية تستطيع حماية المجال، وعلاقات خارجية تستطيع منع العزلة.

ولذلك فإن آغري لم تكن مجرد محاولة للسيطرة على جبل، وإنما محاولة لتحويل منطقة حدودية إلى مركز لمشروع سياسي قومي. وهذا ما يجعلها مختلفة عن العديد من الانتفاضات المحلية السابقة. فالمسألة لم تعد فقط: من سيطر على هذه المنطقة؟

وإنما بدأت تصبح: من يملك الحق في تحديد مستقبل السكان الذين يعيشون في هذا الفضاء؟ ومن يملك حق تمثيلهم؟ وهل يمكن أن تتحول الروابط القومية العابرة للحدود إلى مشروع سياسي قادر على تحدي الدولة الحديثة؟

وهذه الأسئلة هي التي تجعل آغري جزءاً من التاريخ الأوسع لتطور القومية الكردية. فقد بدأت الحركة القومية الحديثة تواجه واقعاً جديداً: لم يعد الكورد يعيشون داخل فضاء سياسي واحد يمكن أن يعاد تنظيمه بسهولة، وإنما أصبحوا موزعين داخل دول ذات سيادات متنافسة. ولذلك فإن كل مشروع قومي كوردي أصبح مضطراً، منذ تلك المرحلة، إلى التفكير في مستويين في الوقت نفسه: مستوى داخلي يتعلق بالمجتمع والدولة التي يعيش داخلها الكورد، ومستوى إقليمي يتعلق بعلاقات الكورد في الدول الأخرى وبمواقف تلك الدول من بعضها ومن المسألة الكردية.

وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل آغري تجربة تتجاوز حدود الجمهورية التركية من الناحية التاريخية، حتى وإن كان مركزها العسكري والسياسي الأساسي يقع في الأراضي التي كانت تحت سيطرة تركيا. فالمكان الجغرافي للثورة لا يساوي بالضرورة مجالها السياسي. قد تكون الثورة في دولة واحدة، لكن شروط استمرارها أو نهايتها قد تتشكل في أكثر من دولة. وقد تكون المعركة في جبل واحد، لكن نتائجها تتحدد أيضاً في الحدود والمعاهدات والعلاقات الدبلوماسية ومواقف الجيران.

ومن هنا يمكن القول إن آغري تكشف مبكراً أن القضية القومية لا تعيش داخل حدود الدولة فقط، لكنها لا تستطيع كذلك أن تتجاهل الدولة. إنها تتحرك بين المجالين: مجال قومي يتجاوز الحدود، ومجال سياسي تحكمه الحدود. وهذه الازدواجية ستبقى واحدة من أكثر سمات التاريخ الكوردي الحديث تعقيداً.

لقد كانت الحركة القومية تحاول بناء تصور لشعب يتجاوز حدود الدول، بينما كانت الدول الحديثة تعمل على تثبيت هذه الحدود وتحويلها إلى واقع يومي. وكانت كل خطوة نحو تنظيم العلاقات العابرة للحدود تقابل بإجراءات أمنية ودبلوماسية من الدول المعنية. وكلما حاولت الحركة توسيع مجالها السياسي، ازدادت حساسية الدول المجاورة تجاهها. وهكذا أصبحت المسألة الكردية في جوهرها ليست مجرد علاقة بين الكورد والدولة التي يعيشون داخلها، وإنما شبكة علاقات بين الكورد والدول المتعددة التي يتوزعون داخلها، وبين هذه الدول بعضها مع بعض.

ومن هذه الزاوية يمكن إعادة قراءة هزيمة آغري نفسها. فالهزيمة لم تكن نتيجة التفوق العسكري التركي وحده، رغم أهميته الحاسمة، بل كانت أيضاً نتيجة عجز الحركة عن تحويل فضاءها العابر للحدود إلى منظومة استراتيجية مستقرة. فالمشروع كان يمتلك القدرة على الحركة عبر الحدود، لكنه لم يمتلك السيادة على الحدود. وكان يمتلك علاقات خارجية، لكنه لم يمتلك تحالفاً إقليمياً ثابتاً. وكان يمتلك شبكة قومية، لكنه لم يمتلك مؤسسة عابرة للحدود قادرة على إلزام مراكز القوة المختلفة باستراتيجية واحدة.

وهنا تظهر المفارقة الكبرى: الحدود التي كان ينظر إليها باعتبارها إحدى نتائج تقسيم المجال الكوردي أصبحت نفسها جزءاً من شروط استمرار المشروع القومي أو فشله. فالحركة لا تستطيع إلغاء الحدود بمجرد رفضها سياسياً، والدول لا تستطيع بالضرورة إلغاء الروابط الاجتماعية بمجرد رسمها. وبين هذين العجزين نشأ فضاء صراعي جديد: الدول تحاول تحويل الحدود إلى واقع نهائي، والحركة تحاول إبقاء المجال الاجتماعي والقومي مفتوحاً أمام التواصل.

ولذلك فإن آغري تمثل لحظة تاريخية يمكن وصفها بأنها لحظة اصطدام «الجغرافيا القومية» بـ«الجغرافيا الدولية». الجغرافيا القومية هي المجال الذي تتشكل فيه الهوية واللغة والذاكرة والروابط الاجتماعية، بينما الجغرافيا الدولية هي المجال الذي تمارس فيه السيادة ويفرض القانون وتحرس الحدود. ولم تكن الثورة قادرة على الانتصار في هذا الصراع بمجرد امتلاكها الجبل أو المقاتلين، لأنها كانت تواجه منظومة دولة كاملة تتجاوز حدود المعركة العسكرية.

ومن هنا أيضاً ينبغي عدم تحويل مفهوم «عابر للحدود» إلى معنى رومانسي أو إلى افتراض أن جميع الكورد في المناطق المختلفة كانوا يتحركون بوصفهم كتلة سياسية واحدة. الأدق تاريخياً أن نقول إن آغري كشفت وجود فضاء من الروابط القومية والاجتماعية والسياسية يتجاوز الحدود، وأن بعض النخب والتنظيمات حاولت تحويل هذا الفضاء إلى مشروع سياسي أوسع، لكن المحاولة ظلت محدودة بغياب مؤسسة قومية عابرة للدول تمتلك القدرة على توحيد القرار والموارد والاستراتيجية.

وهذه النقطة بالذات هي التي تمنح آغري قيمتها في تاريخ الحركة القومية الكوردية. فالثورة لم تفشل لأنها لم تكن تحمل فكرة قومية، بل ربما كان أحد أسباب أهميتها أنها حملت فكرة تجاوزت حدود المكان الذي قاتلت فيه. لكنها اصطدمت بحقيقة أن الفكرة القومية، لكي تتحول إلى قوة تاريخية، تحتاج إلى أكثر من الوعي والرمز والشجاعة. تحتاج إلى مؤسسات، واقتصاد، واتصالات، وقيادة سياسية قادرة على إدارة الاختلاف، وعلاقات خارجية مستقرة، وقدرة على التعامل مع الدول التي تقع الحركة داخل حدودها أو على تخومها.

لقد أظهرت آغري أن الحدود يمكن تجاوزها في الوعي أسرع مما يمكن تجاوزها في السياسة، وأن الأمة يمكن أن تكون عابرة للحدود بينما تظل أدواتها السياسية محكومة بالحدود. وأظهرت كذلك أن الجغرافيا وحدها لا تنتج القوة، وأن القرب من دولة مجاورة لا يعني امتلاك عمق استراتيجي حقيقي، وأن وجود جماعات متعاطفة على الجانب الآخر من الحدود لا يعني امتلاك تحالف سياسي مضمون.

ولهذا فإن الدرس الأعظم من آغري ليس أن الحدود قسمت الكورد، فهذه حقيقة معروفة، وإنما أن الحركة القومية نفسها اضطرت إلى إعادة تعريف معنى العمل السياسي بعد قيام الدول الحديثة. فقد كان عليها أن تتعلم كيف تعمل داخل الدولة، وكيف تتعامل مع الدولة المجاورة، وكيف تستخدم العلاقات الإقليمية، وكيف تبني مؤسسات

خارج الحدود دون أن تفقد استقلال قرارها، وكيف تحول الروابط الاجتماعية العابرة للحدود إلى قوة سياسية من دون أن تفترض أن هذه الروابط تكفي وحدها لصناعة الوحدة.

ومن هنا يمكن القول إن آغري كانت تجربة مبكرة في الانتقال من «قومية المجال» إلى «سياسة الشبكة». فالمجال لم يعد متصلاً سياسياً، ولذلك أصبحت الشبكات هي الوسيلة التي يمكن من خلالها إعادة وصل ما فصلته الحدود: شبكات سياسية، وعائلية، وعشائرية، وإعلامية، ومالية، وثقافية، ودبلوماسية. غير أن الشبكة مهما اتسعت تبقى مختلفة عن الدولة؛ فهي تستطيع أن تنقل الأفكار والأشخاص والمعلومات، لكنها لا تمتلك بالضرورة القدرة على فرض القانون أو حماية الإقليم أو إدارة الاقتصاد أو اتخاذ قرارات ملزمة لجميع أطرافها.

وهنا يكمن أحد أهم حدود تجربة آغري. فقد كانت الحركة أكثر اتساعاً من حدود الجبل من حيث الفكرة، لكنها كانت أضيق من أن تصبح دولة من حيث المؤسسة. وكانت أكبر من ثورة محلية، لكنها لم تصبح حركة قومية موحدة قادرة على العمل باعتبارها سلطة سياسية واحدة. وكانت تمتلك امتدادات خارجية، لكنها لم تكن تمتلك عمقاً استراتيجياً ثابتاً. وكانت تتجاوز الحدود في خطابها السياسي، لكنها بقيت مضطرة إلى التعامل مع الحدود بوصفها واقعاً عسكرياً ودبلوماسياً لا يمكن تجاهله.

ولهذا فإن آغري لا ينبغي أن تقرأ فقط بوصفها فصلاً من تاريخ الصراع الكوردي التركي، بل بوصفها واحدة من اللحظات التي ظهر فيها للمرة الأولى بوضوح شديد أن المسألة الكوردية بعد الحرب العالمية الأولى أصبحت مسألة إقليمية بطبيعتها. فالكورد لم يعودوا يتعاملون مع إمبراطورية واحدة، وإنما مع دول متعددة، والدول نفسها لم تعد تستطيع النظر إلى المسألة الكوردية باعتبارها شأنًا داخلياً منفصلاً تماماً عن علاقاتها بجيرانها.

ومن هذه الحقيقة يمكن فهم استمرار الأثر السياسي لآغري بعد نهايتها العسكرية. فقد انتهت الثورة في الميدان، لكن الأسئلة التي كشفت عنها لم تنتهِ: كيف يمكن لشعب موزع بين دول متعددة أن يحافظ على هويته السياسية؟ كيف يمكن بناء مشروع قومي في ظل سيادات متعارضة؟ ما حدود التضامن القومي عندما تختلف المصالح المحلية؟ كيف يمكن للحركة أن تستفيد من الدول المجاورة دون أن تصبح أداة في صراعاتها؟ وكيف يمكن تحويل الروابط العابرة للحدود إلى مؤسسة سياسية مستقلة؟

هذه الأسئلة لم تجد جواباً نهائياً في آغري، وربما كانت هذه إحدى أهم نتائجها التاريخية. فالثورة لم تقدم نموذجاً مكتملاً، لكنها كشفت مبكراً طبيعة المشكلة. لقد أظهرت أن المسألة ليست فقط في امتلاك الأرض، بل في القدرة على إدارة المجال؛ وليست فقط في وجود شعب مشترك، بل في القدرة على بناء مؤسسة سياسية مشتركة؛

وليست فقط في وجود حدود مفروضة، بل في القدرة على التعامل مع هذه الحدود باعتبارها واقعاً سياسياً لا يمكن تجاهله.

وفي هذا المعنى، كانت آغري تجربة عابرة للحدود، لكنها لم تكن تجربة تجاوزت الحدود بالفعل. وهذا التمييز بالغ الأهمية. فقد تجاوزت الحدود في تصورها للقضية، وفي شبكة علاقاتها، وفي حركة بعض قياداتها ومقاتليها، وفي طبيعة المسألة التي حاولت طرحها، لكنها بقيت محكومة بالحدود في مواردها العسكرية، وفي خياراتها الدبلوماسية، وفي قدرتها على الحركة، وفي علاقتها بالدول المجاورة. ومن هنا جاءت إحدى مفارقاتها الكبرى: كانت الفكرة أوسع من الجغرافيا السياسية التي حاولت تحقيقها.

ولعل هذا هو الدرس الذي ينبغي أن يبقى حاضراً عند قراءة آغري في سياق التاريخ الكوردي الحديث: إن الأمة قد تكون عابرة للحدود، لكن السياسة لا تصبح عابرة للحدود بمجرد إعلان ذلك؛ وإن التضامن قد يكون إقليمياً، لكن القوة السياسية تحتاج إلى مؤسسات؛ وإن الجغرافيا الاجتماعية قد تكون متصلة، لكن السيادة موزعة؛ وإن الذاكرة القومية يمكن أن تتجاوز الحدود، لكن الدولة تستطيع أن تجعل من الحدود نظاماً كاملاً للحركة والمنع والمراقبة.

لقد كشفت آغري، في النهاية، عن المسافة الفاصلة بين «وحدة المجال القومي» و«وحدة الفعل السياسي». كانت هناك روابط تتجاوز الحدود، وكانت هناك فكرة قومية تتجاوز الدولة التركية، وكانت هناك محاولات لتنظيم هذه الروابط ضمن مشروع سياسي أوسع، لكن الانتقال من هذا المستوى إلى بناء قوة قومية مستقرة ظل ناقصاً. ومن هنا لا تكمن قيمة آغري في أنها نجحت في تجاوز الحدود، بل في أنها كشفت لأول مرة بهذا الوضوح حجم المشكلة التي تواجه أي مشروع قومي يعمل فوق أرض موزعة بين سيادات متعددة.

إن الجغرافيا لا تصنع الأمة وحدها، والهوية لا تصنع الدولة وحدها، والحدود لا تستطيع محو الذاكرة وحدها. لكن التاريخ يبدأ في التعقيد الحقيقي عندما تقاطع هذه العناصر الثلاثة: شعب يتجاوز الحدود في هويته وذكرته، ودول تحاول تثبيت الحدود باعتبارها أساس السيادة، وحركة سياسية تحاول تحويل الروابط العابرة للحدود إلى مشروع قادر على البقاء. وفي هذه المنطقة من التوتر تحديداً تقف آغري بوصفها تجربة تاريخية كاشفة: ليست مجرد ثورة وقعت في شرق تركيا، وليست مجرد مواجهة عسكرية مع الجيش التركي، وإنما لحظة التقى فيها المشروع القومي الكوردي الناشئ مع النظام الإقليمي الجديد الذي أعقب انهيار الإمبراطورية العثمانية.

ولهذا فإن آغري، في تاريخها الأعمق، كانت محاولة للعبور من حدود الدولة إلى فضاء الأمة، لكنها اصطدمت بحقيقة أن العبور السياسي يحتاج إلى مؤسسات أقوى من مجرد الرغبة في العبور. ومن هنا بقيت التجربة ناقصة، لكنها لم تكن بلا أثر؛ لأن التاريخ لا يقاس فقط بما أنجزته الحركات، وإنما أيضاً بالأسئلة التي كشفتها

وبالحدود التي جعلتها مرئية. وأغري جعلت حدوداً كثيرة مرئية في وقت واحد: حدود الدول، وحدود الجغرافيا، وحدود التضامن القومي، وحدود التنظيم، وحدود القوة، وحدود الاعتماد على الخارج. وفي هذا تحديداً تكمن أهميتها التاريخية والسياسية.

ومن هنا لا ينبغي المبالغة في وصف أغري بأنها كانت حركة كردية موحدة في جميع أنحاء كوردستان، أو التعامل معها بأثر رجعي كما لو أنها كانت تمثل قيادة سياسية واحدة لجميع الكورد في تركيا وإيران والعراق وسورية. فهذا التصور، رغم أنه قد يبدو منسجماً مع الذاكرة القومية اللاحقة، لا يتطابق بصورة كاملة مع الواقع التاريخي في عشرينيات القرن العشرين. فقد كانت المجتمعات الكردية موزعة بين بيئات سياسية واجتماعية مختلفة، وكانت لكل منطقة بنيتها العشائرية والدينية والاقتصادية الخاصة، كما اختلفت طبيعة القيادات والنخب ودرجة تطور الوعي القومي ووسائل التنظيم من مكان إلى آخر. ولم تكن الدولة التركية هي الدولة الوحيدة التي تحدد شروط الحركة السياسية الكردية؛ فقد كانت إيران والعراق وسورية تخضع كل منها لتحولات سياسية مختلفة، وتتبنى سياسات متباينة تجاه السكان الكورد، كما أن وجود الانتدابين البريطانيين والفرنسي أضاف إلى المشهد طبقة أخرى من التعقيد. ولذلك فإن الأدق تاريخياً هو القول إن أغري كانت إحدى المحاولات المبكرة لبناء تصور سياسي كوردي يتجاوز الحدود التي فرضها النظام الإقليمي الجديد، لا أنها نجحت في إقامة حركة قومية موحدة عابرة للدول.

وهذا التمييز ليس مجرد احتياط لغوي، وإنما هو شرط لفهم طبيعة القومية الكردية في طورها المبكر. فالقومية الحديثة لا تظهر مكتملة منذ لحظة ظهورها الأولى، ولا تنتقل المجتمعات من الانتماءات المحلية إلى الهوية القومية الشاملة في قفزة واحدة. إنها عملية تاريخية طويلة تتداخل فيها الذاكرة واللغة والمصالح السياسية والتعليم والهجرة والصحافة والتنظيم والنخب السياسية. وفي الحالة الكردية كان هذا الانتقال أكثر تعقيداً بسبب غياب مركز سياسي واحد يجمع المناطق الكردية، وبسبب دخولها في تكوينات دولية مختلفة بعد الحرب العالمية الأولى. لذلك فإن ما نراه في أغري ليس قومية مكتملة البنية، وإنما مرحلة من مراحل تشكيلها، حيث بدأت فكرة الشعب الكوردي تتجاوز المجال المحلي، من دون أن تنجح بعد في إنتاج مؤسسة سياسية موحدة قادرة على ترجمة هذه الفكرة إلى سلطة مشتركة.

لقد كانت المشكلة الأساسية أن الهوية القومية تستطيع أن تتجاوز الحدود بسهولة أكبر من التنظيم السياسي. فالكلمات والأفكار والذاكرة واللغة تستطيع الانتقال من منطقة إلى أخرى، كما تستطيع الشخصيات السياسية أن تعبر الحدود أو أن تستقر في الخارج، ويمكن للصحف والمنشورات والمراسلات أن تنقل الخطاب القومي إلى مناطق بعيدة. أما التنظيم السياسي فيحتاج إلى بنية ثابتة، وإلى موارد، وإلى وسائل اتصال، وإلى حماية، وإلى قدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه، وكل هذه العناصر كانت خاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لسلطات الدول القائمة. ولذلك كانت المسافة

بين «وحدة الشعور» و«وحدة القرار» واسعة، وبين «وحدة القضية» و«وحدة المؤسسة» أوسع.

ومن هنا يمكن فهم أحد التناقضات العميقة في تجربة آغري: فقد كانت الثورة تنتمي، من حيث خطابها وتطورها السياسي، إلى فضاء أوسع من المكان الذي قالت فيه، لكنها كانت مضطرة في الوقت نفسه إلى العمل داخل واقع سياسي تحكمه حدود دولية صارمة. كان بإمكانها أن تنظر إلى القضية الكردية باعتبارها قضية تتجاوز تركيا، لكنها لم تكن قادرة على تجاوز النظام الدولي والإقليمي الذي جعل تركيا وإيران والعراق وسورية كيانات سياسية ذات سيادة مختلفة. ولذلك نشأت حالة من الازدواجية: قومية تتجه نحو فضاء واسع، وسياسة عملية تجربها على التعامل مع دول منفصلة ومصالح متعارضة.

وهذا هو السبب في أن الحدود الدولية كانت بالنسبة إلى آغري أكثر من مجرد خطوط جغرافية. لقد كانت مؤسسة سياسية لها آثار مباشرة في الحرب والتنظيم والدبلوماسية. فالحدود تحدد طرق الحركة، وتؤثر في إمكانيات الانسحاب، وتتحكم في انتقال الأشخاص والأسلحة والمؤن، وتحدد المجال الذي تستطيع الدولة أن تمارس فيه سلطتها بصورة مباشرة، لكنها في الوقت نفسه تخلق مناطق تماس لا تستطيع الدول ضبطها بسهولة في كل الظروف. ولذلك كانت الحدود التركية الإيرانية، بصورة خاصة، واحدة من العناصر التي جعلت آغري تتجاوز طبيعة التمرد المحلي وتدخل في دائرة العلاقات بين دولتين.

وقد أظهرت أحداث آغري أن الحدود يمكن أن تكون في الوقت نفسه مورداً للحركة ومصدراً لتهديدها. ففي مراحل معينة كان عبور الحدود أو الاحتماء بالقرب منها يمنح المقاتلين قدرة على الإفلات من الضغط العسكري وإعادة تنظيم صفوفهم. وتشير دراسات الثورة إلى أن صعوبة السيطرة على المنطقة الجبلية، إلى جانب انتقال بعض المقاتلين إلى الأراضي الإيرانية، أعاقَت العمليات التركية في المراحل الأولى. لكن هذه الميزة لم تكن مطلقة؛ إذ كان يمكن للدولة أن تحول الحدود نفسها إلى أداة للضغط عندما تتغير الترتيبات الأمنية والدبلوماسية مع الدولة المجاورة.

ومن هنا ينبغي النظر إلى الحدود باعتبارها مجالاً متحركاً للقوة، لا باعتبارها ميزة ثابتة لأحد الطرفين. ففي لحظة معينة يمكن أن تكون الحدود منفذاً، وفي لحظة أخرى يمكن أن تصبح حاجزاً؛ ويمكن أن تكون مساحة للمناورة، ثم تتحول إلى منطقة مراقبة؛ ويمكن أن تمنح الحركة عمقاً جغرافياً مؤقتاً، ثم تفقد هذا الدور عندما تتوصل الدول المعنية إلى تفاهات أمنية أو حدودية. وقد أصبح هذا الجانب واضحاً في العلاقة التركية الإيرانية خلال سنوات الثورة، إذ ارتبطت مسألة آغري بمشكلة الحدود نفسها وبحركة العشائر والمقاتلين عبرها، وتحولت المسألة تدريجياً إلى أزمة دبلوماسية وأمنية بين أنقرة وطهران.

ولهذا فإن الجغرافيا لا تعمل وحدها لصالح طرف معين. فالجبل ليس قوة عسكرية في ذاته، وإنما يصبح قوة عندما تتوفر للحركة القدرة على استخدامه، وتأمين طرقه،

والحفاظ على خطوط إمداده، ومنع الدولة من عزله عن محيطه. والحدود لا تكون عمقاً استراتيجياً لمجرد وجودها، بل تصبح كذلك إذا كانت الدولة المجاورة مستعدة، ولو بدرجات متفاوتة، للسماح باستعمال المجال الحدودي أو عاجزة عن منعه. أما إذا تغير موقف الدولة المجاورة، أو تشددت الرقابة الحدودية، أو تحولت المنطقة إلى مجال للتنسيق الأمني بين الحكومات، فإن الجغرافيا نفسها يمكن أن تنقلب من عامل قوة إلى عامل حصار.

وهذا التحول مهم جداً في فهم النهاية العسكرية لآغري. فالمشكلة لم تكن أن الجبل فقد قيمته العسكرية فجأة، وإنما أن قيمته كانت مرتبطة بقدرة الثورة على إبقاء المجال المحيط به مفتوحاً نسبياً. وعندما أخذت الدولة التركية تتعامل مع المسألة باعتبارها مشكلة عسكرية وحدودية ودبلوماسية في آن واحد، لم يعد الجبل قادراً وحده على توفير الحماية التي وفرها في المراحل السابقة. وقد ارتبطت أزمة آغري لاحقاً بالتوتر التركي الإيراني حول الحدود، وهو ما يؤكد أن السيطرة على المجال المحيط بالجبل كانت جزءاً من الحرب بقدر ما كانت العمليات العسكرية داخله جزءاً منها.

ومن الناحية السياسية، كانت آغري أيضاً تعبيراً عن بداية تشكل مفهوم أكثر اتساعاً للانتماء الكوردي. ففي المراحل السابقة كان الانتماء الاجتماعي والسياسي يتشكل بدرجات مختلفة حول العشيرة والمنطقة والإمارة والدين والعلاقات المحلية، في حين بدأت القومية الحديثة تقدم تصوراً جديداً يقوم على فكرة الشعب المشترك والتاريخ المشترك واللغة المشتركة والحقوق السياسية المشتركة. لكن هذا التحول لم يبلغ الانتماءات السابقة، ولم يجعلها عديمة الأهمية، وإنما دخل معها في علاقة مركبة. ولهذا لا ينبغي كتابة تاريخ القومية الكوردية وكأنه انتقال بسيط من «القديم» إلى «الحديث»، بل باعتباره عملية تداخل وإعادة تركيب، حيث ظلت البنى المحلية موجودة في الوقت الذي أخذ فيه خطاب قومي أوسع في الظهور.

وكانت هذه العملية تحمل تناقضاً جوهرياً. فالحركة القومية تحتاج إلى المجتمع المحلي لكي تحصل على المقاتلين والمعلومات والمأوى والموارد، لكنها في الوقت نفسه تحتاج إلى تجاوز الولاءات المحلية لكي تبني مشروعاً عاماً. تحتاج إلى الزعيم العشائري، لكنها لا تستطيع أن تجعل المشروع القومي تابعاً لكل زعيم عشائري. تحتاج إلى الشبكات التقليدية، لكنها تريد إنشاء مؤسسة حديثة تتجاوزها. تحتاج إلى تضامن المنطقة، لكنها تريد تحويل هذا التضامن إلى تضامن قومي. ومن هنا كان السؤال ليس كيف تلغي الحركة القومية البنى التقليدية، وإنما كيف تعيد إدماجها في مشروع سياسي أوسع.

وهذا يفسر لماذا كانت العلاقة بين العشيرة والقومية أكثر تعقيداً مما قد توحي به بعض الكتابات اللاحقة. فالعشائر لم تكن مجرد عائق أمام نشوء القومية، كما لم تكن جميعها حاملة للمشروع القومي الحديث بالمعنى نفسه. كانت العشيرة مؤسسة

اجتماعية وسياسية قائمة، تمتلك قياداتها ومصالحها وشبكتها، ولذلك كان بإمكانها أن تكون مصدر قوة للحركة عندما تتقاطع مصالحها مع المشروع القومي، كما كان بإمكانها أن تحد من قدرة الحركة على بناء مركزية سياسية عندما تعارض المصالح المحلية مع القرار العام.

ومن هنا كانت الحركة القومية الكردية أمام مشكلة مزدوجة: كيف تحافظ على البنى الاجتماعية التي توفر لها القوة، وفي الوقت نفسه تبني هوية سياسية تتجاوزها؟ وكيف يمكن تحويل العلاقات العشائرية من شبكة ولاءات محلية إلى شبكة دعم لمشروع قومي؟ وكيف يمكن بناء قيادة قومية من دون تحويل القيادات المحلية إلى خصوم؟ وكيف يمكن تحقيق التنسيق دون أن يصبح اختلاف المناطق سبباً في انهيار المشروع؟ هذه الأسئلة لم تكن نظرية، بل كانت مرتبطة بصورة مباشرة بقدرة الثورة على الاستمرار.

ولذلك فإن أغري لا تقدم نموذجاً مكتملاً للحل، وإنما تكشف صعوبة المشكلة. فقد ظهرت فيها محاولة للانتقال من القيادة المحلية إلى القيادة القومية، ومن المجال الجغرافي المحدود إلى المجال السياسي الأوسع، ومن المقاومة المسلحة إلى المشروع السياسي. لكن هذه التحولات لم تكن مكتملة، وكانت تعمل فوق بنية اجتماعية ما تزال تحمل ثقل التنظيمات المحلية والولاءات التقليدية. ومن هنا يمكن فهم أغري بوصفها مرحلة انتقالية أكثر من كونها نموذجاً نهائياً.

ويظهر البعد العابر للحدود بصورة أوضح عندما تنتقل إلى خويون. فقد كان تأسيسها عام ١٩٢٧ محاولة لبناء إطار سياسي يتجاوز المجال التركي المباشر، وجاء في سياق وجود قيادات كردية في العراق وسورية ومناطق أخرى بعد القمع الذي أعقب ثورة الشيخ سعيد. وتشير الدراسات إلى أن خويون جمعت شخصيات كردية مع عناصر من الحركة الأرمنية، وأن التعاون مع الطاشناق أصبح أحد ملامح نشاطها، ولا سيما في سياق مشروع مقاومة تركيا.

لكن أهمية هذا التعاون يجب أن تفهم ضمن حدودها التاريخية والسياسية. فالتعاون الكردي الأرمني لم يكن إعلاناً عن وحدة قومية بين الشعبين، ولم يكن يعني اختفاء التناقضات التاريخية والسياسية بين مختلف القوى، وإنما كان تعاوناً بين حركات وقوى وجدت في مواجهة الدولة التركية مجالاً لمصالح مشتركة في مرحلة محددة. وهذا أمر طبيعي في تاريخ الحركات القومية: قد تتعاون حركتان مختلفتان في مواجهة خصم مشترك، من دون أن يعني ذلك أن أهدافهما النهائية متطابقة أو أن علاقاتهما تخلو من التوترات والذاكرات المتعارضة.

وهنا تكتسب خويون أهمية إضافية، لأنها تكشف أن الحركة القومية الكردية لم تكن تتحرك في فراغ، وإنما كانت جزءاً من شبكة أوسع من الحركات السياسية في الشرق الأوسط والقوقاز. فالكورد والأرمن والآشوريون وغيرهم كانوا يعيشون في فضاء تاريخي واحد، لكنهم دخلوا بعد الحرب العالمية الأولى في علاقات جديدة

تحكمها الحدود والدول ومشاريع بناء الأمة. وفي بعض اللحظات أدى وجود خصم مشترك إلى التعاون، وفي لحظات أخرى ظهرت اختلافات عميقة في الرؤية والمصالح. ولذلك فإن العلاقات العابرة للحدود لم تكن مرادفاً للوحدة، بل كانت فضاءً للتعاون والتنافس في آن واحد.

وهذا يضيف بعداً آخر إلى مفهوم «آغري العابرة للحدود». فالمقصود ليس فقط أن المقاتلين عبروا الحدود أو أن القيادات كانت موجودة في دول مختلفة، وإنما أن القضية نفسها أصبحت تعمل داخل شبكة من العلاقات لا يمكن تفسيرها من خلال طرفين فقط، أي الثورة والدولة التركية. فقد دخلت في هذه الشبكة إيران، والقوى الكوردية خارج تركيا، وخويون، والعناصر الأرمنية المرتبطة بها، والقوى البريطانية والفرنسية، ثم الموقف السوفييتي والعلاقات الإقليمية الأوسع. وتختلف درجة تأثير كل طرف من مرحلة إلى أخرى، لكن مجرد وجود هذه الأطراف يكفي لإثبات أن المجال السياسي للثورة كان أوسع من ميدانها العسكري.

ومن هنا انتقلت المسألة الكوردية تدريجياً من كونها علاقة مباشرة بين جماعة محلية وسلطة مركزية إلى مسألة تتقاطع فيها السيادة والحدود والعلاقات الإقليمية. وهذا التحول بالغ الأهمية، لأنه غيّر طبيعة السؤال السياسي نفسه. فإذا كانت المسألة محلية، فإن حلها أو قمعها يمكن أن يتم داخل الإقليم الذي نشأت فيه. أما إذا أصبحت جزءاً من شبكة إقليمية، فإن الدولة تصبح مضطرة إلى التعامل مع دول الجوار ومع القوى الخارجية ومع حركة السكان عبر الحدود، كما تصبح الحركة نفسها مضطرة إلى التفكير في مواقف هذه الأطراف.

ولهذا فإن آغري ساهمت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدخال المسألة الكوردية في مجال سياسي أوسع من حدود الدولة التركية. لكن هذا الاتساع لم يتحول إلى نظام تحالفات دائم. فالدول تتحرك وفق مصالحها، والقوى القومية تتحرك وفق أهدافها، والمصالح المشتركة قد تتقاطع في لحظة ثم تتباعد في لحظة أخرى. ولذلك فإن الاعتماد على البيئة الإقليمية يمكن أن يمنح الحركة مجالاً للمناورة، لكنه لا يستطيع أن يحل محل القوة الذاتية والتنظيم الداخلي.

وهذه نقطة أساسية في فهم التجارب القومية العابرة للحدود: لا يكفي أن تكون هناك دول معادية لخصم الحركة حتى تصبح هذه الدول حلفاء لها. فالدولة قد تستخدم الحركة للضغط على دولة أخرى، ثم تتخلى عنها عندما تتغير حساباتها. وقد تسمح لها بالتحرك فترة معينة، ثم تغلق حدودها عندما ترى أن استمرارها أصبح خطراً عليها. وقد تستخدم القضية القومية كورقة تفاوضية من دون أن تتبنى أهدافها. ولذلك فإن العلاقة بين الحركة القومية والدول المجاورة لا يمكن قراءتها بلغة الصداقة والعداء فقط، بل يجب قراءتها بلغة المصالح والأمن والسيادة وتوازن القوى.

وهذا ما يجعل تجربة آغري ذات قيمة خاصة في دراسة السياسة الإقليمية. فقد كشفت أن الحركة التي تتجاوز حدود الدولة تصبح بالضرورة جزءاً من حسابات

الدول الأخرى، حتى لو لم تكن ترغب في ذلك. فمجرد وجود حركة مسلحة قرب الحدود يكفي لتحويلها إلى مسألة أمن قومي للدولة المجاورة. ومجرد وجود جماعات اجتماعية مرتبطة بالحركة داخل أراضي دولة أخرى يجعل هذه الدولة معنية بتطوراتها. ومجرد انتقال المقاتلين عبر الحدود يحول المشكلة الداخلية إلى مشكلة دبلوماسية.

ولهذا كان الموقف الإيراني من آغري شديد الأهمية، ليس لأنه يمكن اختزاله في «دعم إيران للثورة»، وإنما لأن سلوك الحدود الإيرانية أثر مباشرة في قدرة الحركة على المناورة. وتظهر دراسات تعتمد على وثائق أرشيفية وصحف الفترة أن عشائر كردية في المنطقة الحدودية شاركت في دعم الثورة، وأن عبور المقاتلين إلى الأراضي الإيرانية أصبح مصدر توتر مستمر بين الحكومتين التركية والإيرانية. وبذلك أصبحت الحدود نفسها جزءاً من الصراع السياسي بين الدولتين.

وهذا يوضح أن مفهوم «العمق الاستراتيجي» لا ينبغي استخدامه بصورة مبسطة في دراسة آغري. فوجود أراضٍ خارج سيطرة الدولة التي تقاتلها الحركة لا يعني بالضرورة امتلاك الحركة لعمق استراتيجي. العمق الحقيقي يحتاج إلى قدرة على استخدام المجال الخارجي بصورة مستقرة، وإلى تفاهات سياسية، وإلى خطوط إمداد، وإلى حماية دبلوماسية، وإلى قدرة على العودة وإعادة التنظيم. فإذا كان وجود الحركة في الخارج قائماً على ظرف مؤقت أو على تساهل متغير من الدولة المجاورة، فإن هذا المجال لا يمثل عمقاً استراتيجياً بالمعنى الكامل، وإنما يمثل فرصة مؤقتة قابلة للانكماش.

ومن هنا يمكن فهم الفرق بين «الامتداد الجغرافي» و«القدرة السياسية». كانت آغري تمتلك امتداداً جغرافياً واجتماعياً يتجاوز موقعها المباشر، لكنها لم تمتلك قدرة سياسية مساوية لهذا الامتداد. كانت هناك شخصيات كردية في العراق وسورية، واتصالات مع الخارج، وتعاون مع قوى أخرى، وفضاء حدودي واسع، لكن لم تكن هناك سلطة قومية مركزية تستطيع أن تفرض استراتيجية واحدة على مختلف مراكز القوة. وهذه هي الفجوة التي ظلت حاضرة بين اتساع القضية وضيق أدواتها.

وهنا يظهر أحد أعظم دروس آغري: إن الحركة العابرة للحدود تحتاج إلى مستوى أعلى من التنظيم من الحركة المحلية. فالحركة المحلية قد تعتمد على الروابط الاجتماعية المباشرة وعلى معرفة الجغرافيا وعلى شبكة من الزعامات المحلية. أما الحركة العابرة للحدود فتحتاج إلى إدارة للمعلومات، وإلى قنوات اتصال متعددة، وإلى موارد مستقلة، وإلى دبلوماسية، وإلى معرفة دقيقة بمواقف الدول، وإلى قدرة على الفصل بين المصالح المحلية والاستراتيجية العامة. وكلما اتسعت رقعة الحركة، أصبحت الحاجة إلى المؤسسة أكبر.

ولذلك لم تكن مشكلة آغري أن المشروع القومي كان أوسع من اللازم، وإنما أن أدواته المؤسسية لم تكن قد تطورت بالقدر الذي يسمح له بإدارة هذا الاتساع. لقد أصبح الخطاب القومي أوسع من الجبل، لكن التنظيم لم يصبح بالقدر نفسه واسعاً ومتناسكاً. وأصبحت القضية تتجاوز تركيا، لكن القرار السياسي ظل موزعاً

بين شخصيات ومراكز متعددة. وأصبح الخارج جزءاً من المعادلة، لكن لم تكن هناك شبكة تحالفات مستقرة يمكن الاعتماد عليها في مواجهة التحولات الإقليمية.

ومن هنا فإن تجربة آغري تكشف العلاقة بين «القومية» و«المؤسسة» بصورة مبكرة جداً. فالقومية تستطيع أن تنتج وعياً بالانتماء، لكنها لا تنتج وحدها قيادة موحدة. وتستطيع أن توحد الذاكرة، لكنها لا توحد المصالح بالضرورة. وتستطيع أن تنتج خطاباً سياسياً مشتركاً، لكنها لا تنتج تلقائياً آليات لاتخاذ القرار. ولذلك فإن الانتقال من القومية بوصفها وعياً إلى القومية بوصفها مشروعاً سياسياً يحتاج إلى مؤسسة تتجاوز الأشخاص والمناطق والحدود.

وهذا لا يعني أن آغري كانت خالية من التنظيم أو أن خويون كانت مجرد إطار رمزي؛ فهذا سيكون حكماً مبالغاً فيه. فقد كان هناك تنظيم سياسي، وقيادة عسكرية، واتصالات خارجية، ومحاولات لتنسيق النشاط، كما كانت هناك علاقات مع قوى أخرى. لكن المسألة كانت في مستوى التنظيم وقدرته على تحويل هذه العناصر المتفرقة إلى نظام سياسي وعسكري متماسك ومستدام. وهذا فرق جوهري بين وجود المؤسسة وبين امتلاك القدرة المؤسسية الكاملة.

وفي هذا السياق يمكن فهم علاقة إحسان نوري باشا بخويون على نحو أكثر دقة. فقد كان هناك اتصال بين القيادة العسكرية في آغري والإطار السياسي القومي خارجها، لكن المسافة بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية لم تكن مجرد مسافة جغرافية؛ كانت تعكس مشكلة أعمق تتعلق بتوزيع القرار والموارد والأولويات. فالميدان يحتاج إلى قرارات عسكرية سريعة، بينما السياسة الخارجية تحتاج إلى حسابات طويلة الأمد، والعمل القومي يحتاج إلى توافق بين أطراف متعددة، والدبلوماسية تحتاج إلى المرونة. وليس من السهل على حركة ناشئة أن تجمع هذه المستويات كلها في مركز قرار واحد.

وهذا يفسر لماذا أصبحت آغري تجربة انتقالية في التاريخ الكوردي: انتقال من الثورة المحلية إلى المشروع القومي، ومن الجغرافيا المحدودة إلى المجال الإقليمي، ومن الزعامة الشخصية إلى محاولة بناء التنظيم، ومن الروابط الاجتماعية إلى الهوية السياسية، ومن المقاومة العسكرية إلى التفكير في العلاقات الخارجية. لكنها لم تصل إلى نهاية هذه التحولات، ولذلك بقيت تجربة مفتوحة أكثر مما كانت نموذجاً مكتملاً.

ومن هنا أيضاً ينبغي فهم البعد الأرمني في سياقه الصحيح. فقد كان التعاون بين خويون وبعض القوى الأرمنية تعبيراً عن إمكانية بناء تحالفات عابرة للحدود والاعتبارات القومية الضيقة في مواجهة خصم مشترك، لكنه لم يكن دليلاً على زوال التباينات بين المشروعين الكوردي والأرمني. إن قراءة هذا التعاون باعتباره تحالفاً مطلقاً ومستمرّاً تبسط التاريخ، كما أن تجاهله تماماً يحرمنا من فهم طبيعة الشبكات السياسية التي كانت تعمل في المنطقة. والأدق هو النظر إليه باعتباره تعاوناً سياسياً ظرفياً

ومحددًا، ارتبط بظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى وبالمواجهة مع الجمهورية التركية، وبمحاولة خويون توسيع قدرتها السياسية والعسكرية.

وهذا النوع من التحالفات يكشف أن الحركة القومية الكوردية لم تكن تعمل بمعزل عن الحركات القومية الأخرى في المنطقة. فمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت مرحلة كثيفة بالمشاريع القومية المتنافسة والمتقاطعة، وكانت الحدود التي رسمت أو أعيد تثبيتها حديثاً لا تتطابق دائماً مع التوزيع الاجتماعي للسكان. ولذلك ظهرت تحالفات مؤقتة ومشروعات مشتركة واتصالات بين حركات مختلفة، لكنها بقيت محكومة بتوازنات القوى وبالذاكرة التاريخية وبالمصالح الخاصة بكل حركة.

ومن هنا يجب أن نميز بين ثلاثة مستويات في العلاقات العابرة للحدود التي أحاطت بأغري: المستوى الاجتماعي، حيث كانت الروابط العشائرية والعائلية والتجارية تتجاوز الحدود؛ والمستوى القومي، حيث بدأت تتشكل فكرة الشعب الكوردي المشترك والمصالح القومية المشتركة؛ والمستوى السياسي، حيث ظهرت محاولات لإنشاء تنظيمات وتحالفات واتصالات تتجاوز الدولة. وكانت المشكلة أن المستويات الثلاثة لم تكن متطابقة. فقد يكون هناك ترابط اجتماعي دون تضامن سياسي، وقد يوجد تضامن قومي دون تنظيم مشترك، وقد ينشأ تعاون سياسي دون اتفاق كامل على الأهداف النهائية.

وهذا التمييز يساعدنا أيضاً على فهم سبب عدم تحول أغري إلى حركة قومية موحدة لجميع الكورد. فوجود القضية المشتركة لا يلغي اختلاف الظروف. الكوردي في تركيا كان يعيش تحت مشروع دولة تركية مركزية، والكوردي في إيران كان يتحرك داخل بنية سياسية إيرانية مختلفة، والكوردي في العراق كان يتعامل مع الدولة العراقية والنفوذ البريطاني، بينما كان الكوردي في سورية يعيش ضمن نظام الانتداب الفرنسي ثم ضمن تحولات سياسية مختلفة. ولذلك لم تكن الأولويات واحدة، ولم تكن الوسائل واحدة، ولم يكن تعريف الهدف السياسي واحداً بالضرورة.

ومن هنا كان السؤال الذي واجه الحركة القومية الكوردية أكبر من سؤال الوحدة العاطفية. كان السؤال هو: كيف يمكن بناء استراتيجية مشتركة لشعب لا يعيش تحت سلطة سياسية واحدة؟ وكيف يمكن إنشاء مؤسسات مشتركة من دون إقليم سياسي مشترك؟ وكيف يمكن تنسيق العمل بين قوى تختلف في ظروفها ومصالحها ومواردها؟ وكيف يمكن الحفاظ على الاستقلال السياسي أمام الدول التي قد تسمح للحركة بالعمل حيناً وتستخدمها ورقة تفاوضية حيناً آخر؟

لقد كانت أغري واحدة من التجارب التي جعلت هذه الأسئلة مرئية. فهي لم تقدم جواباً نهائياً، لكنها أظهرت أن المشكلة الكوردية ليست فقط مشكلة غياب دولة، وإنما أيضاً مشكلة بناء قوة سياسية قادرة على العمل في بيئة دولية وإقليمية مجزأة. ولذلك فإن السؤال لم يعد فقط: كيف يحصل الكورد على الاعتراف بحقوقهم؟ بل أصبح أيضاً: كيف يبنون القدرة السياسية التي تجعل هذا الحق قابلاً للتحول إلى واقع؟

وهنا تتضح العلاقة بين آغري والتاريخ الأوسع للحركة القومية الكوردية. فقد ساهمت التجربة في نقل التفكير من حدود الانتفاضة إلى حدود المشروع السياسي، ومن سؤال المقاومة إلى سؤال التنظيم، ومن سؤال الأرض إلى سؤال السيادة، ومن سؤال الهوية إلى سؤال المؤسسة. وهذه الأسئلة ستظهر بأشكال مختلفة في مراحل لاحقة، وإن اختلفت الإجابات وتغيرت الظروف والأدوات.

ولهذا لا ينبغي أن ننظر إلى آغري بوصفها محاولة فاشلة فحسب، ولا بوصفها نموذجاً ناجحاً لوحدة قومية لم تكتمل، بل بوصفها مختبراً تاريخياً ظهرت فيه بصورة مبكرة مجموعة من المعضلات التي سترافق السياسة الكوردية لعقود طويلة. فقد كشفت أن القومية تستطيع أن تمنح الحركة إطاراً أوسع من الحدود، لكنها لا تلغي الحدود؛ وأن التضامن يستطيع أن يفتح أبواباً للتعاون، لكنه لا يلغي اختلاف المصالح؛ وأن الجغرافيا تستطيع أن توفر مجالاً للمقاومة، لكنها لا تنتج وحدها قوة سياسية؛ وأن العلاقات الخارجية تستطيع أن توسع مجال الحركة، لكنها لا تعوض غياب القدرة الذاتية.

وبهذا المعنى، فإن «العابر للحدود» في تجربة آغري لا يعني تجاوز الحدود فعلياً، وإنما يعني أن الثورة أصبحت تعمل داخل فضاء لا يمكن تفسيره بحدود دولة واحدة. لقد أصبحت أحداث الجبل مرتبطة بما يجري في إيران، وبنشاط القيادات في سورية والعراق، وبالعلاقات بين خويون والقوى الأرمنية، وبالموقف البريطاني والفرنسي، وبحسابات الدولة التركية، وبالمسألة السوفيتية، وبالتحولات التي كانت تعيد تشكيل الشرق الأوسط بعد انهيار الدولة العثمانية. وقد اختلف وزن كل عامل من هذه العوامل، لكن اجتماعها جعل آغري جزءاً من شبكة إقليمية تتجاوز ميدان المعركة.

ومن هنا يمكن القول إن آغري كانت إحدى اللحظات التي انتقلت فيها المسألة الكوردية من «الجغرافيا المحلية» إلى «الجغرافيا السياسية الإقليمية». لم تعد القضية مجرد انتفاضة في جبل، وإنما أصبحت مسألة تتصل بالحدود والسيادة والأمن والعلاقات بين الدول. ولم يعد نجاح الثورة أو فشلها مرتبطاً فقط بعدد المقاتلين أو طبيعة الأرض، بل أيضاً بقدرتها على إدارة المجال المحيط بها سياسياً ودبلوماسياً.

وهذه النقطة هي التي تقودنا إلى خلاصة أكثر عمقاً: إن الحركة القومية التي تتجاوز حدود دولة واحدة تواجه مشكلة تختلف عن مشكلة الحركة السياسية الداخلية. فهي لا تحتاج فقط إلى بناء علاقتها بالمجتمع، وإنما تحتاج إلى إدارة علاقتها بعدة دول في وقت واحد. ولا يكفيها أن تمتلك قيادة، بل تحتاج إلى شبكة قيادة واتصال. ولا يكفيها أن تحصل على التعاطف، بل تحتاج إلى موارد. ولا يكفيها أن تملك قضية عادلة في نظر أنصارها، بل تحتاج إلى تحويل هذه القضية إلى قدرة سياسية قابلة للاستمرار.

لقد كشفت آغري أن الحدود قد تكون أحياناً أضعف من الذاكرة، لكنها أقوى من الإرادة وحدها؛ وأن الروابط الاجتماعية قد تستمر بعد رسم الحدود، لكنها لا تتحول

تلقائياً إلى مؤسسة سياسية؛ وأن القومية تستطيع أن تتخيل وحدة تتجاوز الدول، لكن تحقيق هذه الوحدة يحتاج إلى شروط تاريخية ومؤسسية لم تكن متوفرة بالكامل في تلك المرحلة.

ومن هذه الزاوية، فإن القيمة الحقيقية لتجربة أغري لا تكمن فقط في كونها واحدة من أكبر الانتفاضات الكوردية المسلحة في تركيا خلال تلك المرحلة، وإنما في أنها كشفت مبكراً المعضلة التي ستظل حاضرة في التاريخ السياسي الكوردي: كيف يتحول شعب موزع بين دول متعددة إلى قوة سياسية قادرة على التنسيق من دون أن تفقد خصوصية كل جزء من أجزائه، وكيف يمكن بناء مشروع مشترك من دون افتراض أن الظروف واحدة، وكيف يمكن الحفاظ على وحدة الفكرة من دون فرض وحدة مصطنعة على مجتمعات مختلفة في تجاربها ومصالحها.

ولذلك فإن أغري لم تكن «كوردستان مصغرة» بالمعنى السياسي، ولم تكن حكومة قومية تمثل جميع الكورد، ولم تكن حركة موحدة في كل الأجزاء، لكنها كانت شيئاً أكثر أهمية من ذلك في القراءة التاريخية: كانت تجربة كشفت حدود الانتقال من الوعي القومي إلى الفعل القومي. لقد أظهرت أن إدراك وحدة القضية لا يعني امتلاك أدوات وحدتها، وأن الاعتراف بالمجال القومي المشترك لا يعني القدرة على إدارته سياسياً، وأن العلاقات العابرة للحدود لا تتحول إلى وحدة سياسية إلا عندما تتوفر مؤسسات قادرة على تحويلها من روابط متفرقة إلى استراتيجية مشتركة.

ومن هنا يمكن صياغة خلاصة هذا البعد كله على النحو الآتي: كانت أغري عابرة للحدود في مجالها السياسي والرمزي والاجتماعي أكثر مما كانت عابرة للحدود في بنيتها المؤسسية والسيادية. تجاوزت الحدود في تصورها للقضية، وفي اتصالاتها، وفي شبكة علاقاتها، وفي قدرتها على جذب اهتمام دول وقوى خارج المجال التركي؛ لكنها لم تمتلك سلطة تتجاوز الحدود، ولم تنجح في بناء مؤسسة قومية موحدة، ولم تمتلك تحالفاً إقليمياً ثابتاً، ولم تستطع تحويل المجال القومي الواسع إلى قدرة سياسية متماسكة.

وهذه هي المفارقة التي تمنح تجربة أغري قيمتها التاريخية: لقد كانت الفكرة أوسع من الدولة، لكن القدرة بقيت أضيق من الفكرة؛ وكانت الروابط أوسع من الحدود، لكن المؤسسة بقيت محكومة بالحدود؛ وكان المشروع القومي يتطلع إلى فضاء أوسع، بينما كانت أدواته العسكرية والاقتصادية والسياسية لا تزال مرتبطة بجغرافيا محدودة وموارد محدودة. وبين اتساع الفكرة وضيق القدرة تشكلت تجربة أغري، لا باعتبارها خاتمة لمسار قومي، بل باعتبارها إحدى لحظاته التكوينية التي كشفت للمستقبل أن تجاوز الحدود يبدأ من الوعي، لكنه لا يكتمل إلا عندما يتحول هذا الوعي إلى مؤسسة واستراتيجية وقدرة على الاستمرار.

ومن هنا فإن القيمة التاريخية لأغري لا تكمن فقط في كونها ثورة مسلحة واجهت الدولة التركية، ولا في حجم العمليات العسكرية التي شهدتها الجبال والحدود،

وإنما في كونها مثّلت، في سياقها التاريخي، إحدى المحاولات المبكرة للانتقال بالمسألة الكردية من نطاق التمرد المحلي إلى فضاء سياسي أوسع يتجاوز الحدود التي كانت الدولة الحديثة قد بدأت تفرضها على المجال الكردي. فقد أصبح الجبل، في تجربة أغري، أكثر من موقع جغرافي للمقاومة؛ تحول إلى نقطة ارتكاز لمشروع سياسي يحاول أن يستمد من المجال الكردي الأوسع معنى يتجاوز حدود المنطقة التي اندلعت فيها المواجهات. وفي هذا السياق جاءت خويون، التي تأسست سنة ١٩٢٧، لتمنح الحركة إطاراً قومياً وسياسياً أكثر اتساعاً من الإطار المحلي الذي بدأت منه الأحداث، بينما حاولت القيادة العسكرية، وفي مقدمتها إحسان نوري، أن تنقل المقاومة من مجرد قدرة على الصمود في الجبال إلى قوة يمكنها أن تؤدي وظيفة سياسية وعسكرية ضمن مشروع قومي أوسع. غير أن هذا الانتقال اصطدم منذ البداية بمشكلة جوهرية: اتساع الفكرة لم يكن يوازيه اتساع القدرة على تنظيمها وتحويلها إلى مؤسسة سياسية وعسكرية مستقرة.

وهنا تظهر أهمية أغري بوصفها تجربة تاريخية تقع عند نقطة التماس بين جغرافيتين مختلفتين: جغرافية سياسية رسمتها الدول بحدودها وإداراتها وأجهزتها الأمنية والعسكرية، وجغرافية اجتماعية وقومية كانت أقدم من تلك الحدود وأكثر تعقيداً منها. فقد كانت المناطق الكردية الواقعة في تركيا وإيران والعراق وسوريا مرتبطة، بدرجات متفاوتة، بشبكات من العلاقات القبلية والعائلية والتجارية واللغوية والهجرة والتداخل الاجتماعي، ولم تكن الحدود الحديثة قادرة على محو هذه الروابط بمجرد رسمها على الخرائط. لكنها، في الوقت نفسه، كانت قادرة على تحويل تلك الروابط من مصدر طبيعي للحركة والتواصل إلى مشكلة سياسية وأمنية تخضع للمراقبة والمنع والعقاب. ولذلك فإن الحدود لم تكن مجرد خطوط تفصل بين أراضٍ سيادية، بل أصبحت تدريجياً أدوات لإعادة تنظيم المجال الاجتماعي نفسه، وتحديد من يحق له أن يتحرك، ومن يملك الأرض، ومن يخضع لأي سلطة، ومن يستطيع الوصول إلى الآخر.

ومن هذه الزاوية اكتسب الموقع الجغرافي لأغري أهمية تتجاوز قيمته العسكرية المباشرة. فالقرب من الحدود الإيرانية أتاح للمقاتلين في مراحل مختلفة إمكانات للحركة والانسحاب وإعادة التجمع، كما جعل الحدود مجالاً للمناورة السياسية والعسكرية، لكنه كشف في الوقت نفسه عن هشاشة أي مشروع مقاوم يعتمد على مجال حدودي لا يملك السيطرة عليه. فالحدود التركية الإيرانية لم تكن حدوداً محايدة بالنسبة إلى الثورة، وإنما كانت تقع ضمن حسابات دولتين لهما مصالحهما الخاصة ومخاوفهما الأمنية وحساباتهما الإقليمية. ولهذا لا يمكن اختزال الموقف الإيراني في ثنائية بسيطة من نوع الدعم أو العداء؛ فالعلاقة كانت محكومة بمصالح الدولة الإيرانية، وبمسألة الأمن الحدودي، وبحركة القبائل، وبالتوترات القائمة بين الدولتين حول الحدود. وقد تحولت قضية أغري نفسها إلى أحد عناصر الأزمة التركية الإيرانية

في نهاية المطاف، بما يوضح أن الثورة لم تعد شأنًا داخلياً تركياً صرفاً، وإنما أصبحت مرتبطة بعلاقات الدول وتوازنها ومصالحها الحدودية.

وهذا هو أحد الفروق الأساسية بين الثورة المحلية والحركة ذات الأفق العابر للحدود. فالثورة المحلية تستطيع، في كثير من الأحيان، أن تعتمد على البيئة الاجتماعية والجغرافية المحيطة بها، وأن تستفيد من التضامن المحلي ومن معرفة الأرض ومن شبكات القرابة والقبيلة والمصالح المشتركة. أما عندما يتجاوز المشروع حدود المنطقة، فإنه يحتاج إلى مستوى آخر من التنظيم: يحتاج إلى قنوات اتصال مستمرة، وإلى موارد تتجاوز المجال المحلي، وإلى قدرة على التنسيق بين بيئات سياسية مختلفة، وإلى تصور مشترك للهدف، وإلى علاقات خارجية تستطيع حماية المجال السياسي للمشروع، وإلى مؤسسات قادرة على إدارة الاختلافات بين القوى والمناطق بدل أن تتركها تتحول إلى مراكز متنافسة. ومن هنا يمكن فهم إحدى المشكلات البنوية في تجربة أغري: كانت الروابط الاجتماعية والقومية العابرة للحدود أوسع من القدرة السياسية على تنظيمها في إطار واحد.

ولذلك لا ينبغي أن نفهم خوبيون على أنها كانت مؤسسة قادرة على توحيد الحركة الكردية كلها، فهذا يتجاوز ما تسمح به الوقائع التاريخية، وإنما ينبغي فهمها بوصفها محاولة مهمة لبناء إطار قومي يتجاوز حدود الانتفاضات المحلية ويمنح المقاومة في أغري معنى سياسياً أوسع. وقد تأسست خوبيون في عام ١٩٢٧، أي في سياق تطور ثورة أغري نفسها، ولم تكن هي التي أنشأت الأحداث الأولى للثورة في عام ١٩٢٦ من العدم؛ لكنها ساهمت لاحقاً في إعطاء الحركة إطاراً قومياً أكثر وضوحاً وربطها بمشروع سياسي يتجاوز المنطقة المباشرة للمواجهة. كما أن علاقاتها مع القوى الأرمنية، ومنها عناصر مرتبطة بالطاشناق، كانت جزءاً من شبكة سياسية إقليمية محددة الظروف والمصالح، ولا ينبغي تحويلها بأثر رجعي إلى صورة عن تحالف دائم أو وحدة سياسية مكتملة.

وتكشف تجربة أغري كذلك عن طبيعة العلاقة المعقدة بين البنية القبلية والوعي القومي. فالقبائل لم تكن مجرد عائق أمام المشروع القومي، كما أنها لم تكن، في المقابل، أدوات قومية بالمعنى الحديث بصورة كاملة. لقد وفرت للمقاومة مقاتلين ومعلومات ومأوى وموارد وشبكات اجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها، لكنها كانت تمتلك في الوقت نفسه مصالحها المحلية وحساباتها الخاصة وعلاقاتها بالسلطة والحدود والمجال الجغرافي الذي تتحرك فيه. ولذلك كان التحدي الحقيقي أمام الحركة القومية ليس إلغاء البنى التقليدية دفعة واحدة، وإنما تحويل الطاقات الاجتماعية الموجودة داخلها إلى قوة سياسية أكثر اتساقاً، بحيث تصبح الغاية العامة أوسع من المصالح المحلية دون أن تفقد الحركة قدرتها على الاستناد إلى المجتمع الذي خرجت منه. وهذه العملية لم تكن سهلة، لأنها كانت تعني الانتقال من تضامن يقوم بدرجة كبيرة على القرابة والمجال والمصلحة إلى تضامن يقوم على تصور قومي وسياسي أكثر تجريداً واتساعاً.

ومن هنا فإن آغري تكشف عن مفارقة عميقة في نشوء القومية الكوردية الحديثة. فقد كان الوعي القومي قادراً على تجاوز الحدود في مستوى الفكرة والذاكرة واللغة والشعور بالانتماء، بينما بقي الفعل السياسي مقيداً بحدود الدول وبقدرتها على مراقبة المجال وقمع التنظيم ومنع الموارد والتحكم في المعابر. كان من الممكن أن تنتقل الأفكار أسرع من الجيوش، وأن تعبر الذاكرة الحدود بسهولة أكبر من المؤسسات، وأن يستمر الشعور بوحدة المصير في مناطق متباعدة، لكن تحويل هذا الشعور إلى مؤسسة سياسية كان يتطلب شروطاً مختلفة تماماً. فالهوية يمكن أن تنتشر من خلال اللغة والذاكرة والرواية والتواصل الاجتماعي، أما السلطة فتححتاج إلى موارد وإدارة وتنظيم وأرض يمكن التحكم بها، وإلى قدرة على حماية القرار السياسي من التدخل الخارجي والانقسام الداخلي.

وهذا ما يجعل تجربة آغري ذات قيمة خاصة في تاريخ الحركة القومية الكوردية. فهي لم تكن مشروعاً موحداً لكل أجزاء كوردستان، ولم تكن حركة تملك مؤسسة قومية عابرة للدول بالمعنى الكامل، لكنها كشفت مبكراً عن التناقض بين وحدة المجال القومي وتجزئة المجال السياسي. كان هناك وعي بأن الحدود الجديدة لا تعبر بالضرورة عن كامل الواقع التاريخي والاجتماعي للكورد، لكن هذا الوعي لم يكن كافياً لإنتاج وحدة سياسية. وكانت هذه الفجوة ستظل واحدة من أكثر القضايا استمراراً في الفكر السياسي الكوردي خلال القرن العشرين: كيف يمكن لمجتمع أو شعب موزع بين دول متعددة، لكل منها نظامه السياسي ومصالحه الأمنية وقوانينه وحدوده، أن يحافظ على شعور بوحدة القضية دون أن يفترض أن وحدة الوعي تعني تلقائياً وحدة التنظيم أو وحدة القرار؟

ومن هنا أيضاً ينبغي الحذر من قراءة تاريخ الحركة القومية الكوردية بوصفه مساراً خطياً كانت غايته الوحيدة إنشاء دولة كوردية موحدة، ثم الحكم على المراحل المختلفة وفق مدى اقترابها أو ابتعادها عن هذه النتيجة. فالمطالب والتصورات السياسية تغيرت من مرحلة إلى أخرى، كما اختلفت باختلاف الدول والسياقات التاريخية. ففي تركيا كانت المسألة مرتبطة بسياسات المركزية وإعادة بناء الدولة التركية وعلاقتها بالهوية الكوردية، وفي إيران نشأت ضمن بنية سياسية وتاريخية مختلفة، وفي العراق تشكلت ضمن تطورات الدولة العراقية والتدخلات الإقليمية والدولية، وفي سوريا تطورت ضمن سياق الانتداب الفرنسي ثم الدولة السورية وسياساتها المتغيرة تجاه الكورد. ولذلك فإن الحديث عن «وحدة القضية» لا يعني أن التجارب السياسية كانت متطابقة، وإنما يعني وجود مستوى من الوعي المشترك لم يمنع اختلاف الأهداف والأدوات والظروف بين جزء وآخر.

وهنا تحديداً تظهر المفارقة التي تجعل آغري أكثر أهمية من مجرد سجل عسكري للمعارك. لقد كانت الحدود قادرة على تقسيم السلطة، لكنها لم تستطع تقسيم الذاكرة بصورة كاملة؛ وكانت الدول قادرة على منع تشكل كيان سياسي كوردي موحد، لكنها لم تكن قادرة بالضرورة على إلغاء الروابط الاجتماعية والقومية والتاريخية

التي سبقت الحدود واستمرت بعدها. غير أن بقاء هذه الروابط لا يعني أنها كانت تتحول بصورة آلية إلى مشروع سياسي موحد. فبين الوعي القومي والدولة مسافة طويلة، وبين الشعور بالانتماء والقدرة على ممارسة السلطة فجوة لا تملؤها العاطفة وحدها. وهذه ربما كانت إحدى أهم الحقائق التي كشفتها أغري: أن اتساع المجال القومي لا يعني بالضرورة اتساع القدرة السياسية، وأن وحدة الذاكرة لا تنتج وحدها وحدة القرار، وأن وحدة الهوية لا تكفي لإنشاء مؤسسة قادرة على البقاء.

ولهذا فإن القيمة التاريخية لأغري لا تتحدد فقط في أنها قاومت الدولة التركية، ولا في أنها انتهت عسكرياً سنة ١٩٣٠، بل في أنها كشفت مبكراً عن طبيعة المأزق الذي سيطر حاضراً في الفكر السياسي الكوردي: كيف ينتقل الوعي من مستوى الهوية إلى مستوى المشروع، ومن المشروع إلى المؤسسة، ومن المؤسسة إلى القدرة، ومن القدرة إلى صيغة سياسية قابلة للاستمرار؟ لقد كان السؤال في أغري أوسع من الجبل نفسه. لم يعد السؤال فقط كيف يستطيع المقاتل أن يصمد أمام الجيش، وإنما كيف يستطيع مشروع سياسي أن يحافظ على نفسه في بيئة إقليمية معادية، وكيف يحول التضامن الاجتماعي إلى تنظيم، وكيف يحول الجغرافيا إلى مجال سياسي، وكيف يحول القيادة إلى مؤسسة، وكيف يحول القضية القومية إلى قوة تستطيع التعامل مع الدول والحدود والتحالفات والاقتصاد والشرعية الدولية.

ومن هذه الزاوية يمكن القول إن أغري كانت تجربة عابرة لحدود الدول في معناها السياسي والرمزي والاجتماعي أكثر مما كانت عابرة لها في معناها المؤسسي والسيادي. لقد تجاوزت الحدود في تصورها للمجال القومي، وفي شبكتها السياسية والاجتماعية، وفي اتصالاتها الخارجية، وفي قدرتها على جذب انتباه دول الجوار والقوى الإقليمية، لكنها لم تمتلك سلطة عابرة للحدود، ولا مؤسسة قومية موحدة تفرض قراراً سياسياً على مختلف المناطق الكوردية، ولا تحالفاً إقليمياً مستقراً يستطيع حماية مشروعها. وهنا تكمن المفارقة التاريخية الأكثر عمقاً: كانت الفكرة أوسع من الدولة، لكن القدرة كانت أضيق من الفكرة؛ وكانت الروابط أوسع من الحدود، لكن المؤسسة بقيت محكومة بالحدود.

وبذلك لم تكن أغري نهاية لفكرة وحدة القضية الكوردية، بل كانت إحدى اللحظات التي أعادت تعريف السؤال نفسه. فقد أثبتت التجربة أن القضية القومية تستطيع أن تتجاوز الحدود في الوعي، لكنها لا تستطيع أن تتحول إلى قوة سياسية إلا إذا وجدت أدوات تتجاوز الانقسام الذي تفرضه تلك الحدود. ومنذ ذلك الوقت استمرت فكرة المجال القومي الكوردي في أشكال متعددة، لكنها اصطدمت باستمرار بواقع الدول الأربع، وباختلاف أنظمتها ومصالحها وسياساتها، وبالتفاوت الكبير بين الحركات السياسية الكوردية في كل دولة. ولذلك بقيت المسألة الكوردية تتحرك بين مستويين متوازيين: مستوى قومي يرى الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية الممتدة عبر الحدود، ومستوى سياسي عملي يضطر إلى التعامل مع دولة محددة وحدود محددة وقوانين محددة وموازين قوى محددة.

إن السؤال الذي تركته أغري وراءها لم يكن إذن سؤال الانتصار والهزيمة فقط، وإنما سؤال القدرة السياسية. لم يكن السؤال: هل يوجد شعب يشعر بأنه شعب واحد؟ بل: هل يستطيع هذا الشعور أن ينتج مؤسسة؟ وهل تستطيع المؤسسة أن تنتج قدرة؟ وهل تستطيع القدرة أن تنتج صيغة سياسية قابلة للحياة؟ وهل يمكن للمشروع القومي أن يجمع بين وحدة الذاكرة وواقعية السياسة، وبين المجال التاريخي الواسع وحدود الدولة القائمة، وبين الطموح القومي وتعدد المصالح المحلية والإقليمية؟

وهنا تحديداً تكمن مكانة أغري في تاريخ الحركة القومية الكردية الحديثة. فهي لم تقدم جواباً نهائياً عن هذه الأسئلة، ولم تنجح في تحويل الوعي القومي العابر للحدود إلى بنية سياسية عابرة للدول، لكنها جعلت التناقض واضحاً بصورة لا يمكن تجاهلها. لقد كشفت أن المسافة بين «نحن شعب واحد» وبين «نحن قوة سياسية واحدة» ليست مسافة لغوية، بل تاريخ كامل من التنظيم والمؤسسات والاقتصاد والدبلوماسية وإدارة الاختلاف وبناء القدرة. ولهذا فإن أغري لا ينبغي أن تقرأ فقط من خلال ما حدث على سفوح الجبل، بل من خلال ما كشفته عن العلاقة بين الجغرافيا والتاريخ، وبين الحدود والهوية، وبين القومية والدولة، وبين الإرادة السياسية والقدرة على تحويلها إلى واقع.

ومن ثم فإن أغري بقيت في الذاكرة الكردية لا لأنها انتصرت عسكرياً، بل لأنها طرحت مبكراً سؤالاً لم تفقده الحركة القومية الكردية أهميته بعد ذلك: كيف يمكن لقومية موزعة بين دول متعددة أن تحافظ على وحدتها المعنوية والسياسية، من دون أن تتجاهل اختلاف الظروف التي تفرضها كل دولة، وكيف يمكن تحويل وحدة الوعي إلى تعاون سياسي حقيقي، من دون افتراض أن الحدود يمكن إلغاؤها بمجرد الإرادة؟ لقد كان هذا هو الحد الفاصل بين الحلم السياسي والقدرة السياسية، وبين الذاكرة القومية ومؤسسة القومية، وبين الجغرافيا التاريخية والجغرافيا السياسية. وفي هذه المسافة بالذات، بين ما كان للكورد من مجال تاريخي مشترك وما كان عليهم أن يواجهوه من واقع دولي وإقليمي مجزأ، تكمن واحدة من أهم الدلالات التاريخية لتجربة أغري.

-
- Wadie Jwaideh, *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development*, PhD Dissertation, Syracuse University, 1960.
 - Basil Nikitine, *Les Kurdes: Étude sociologique et historique*, Paris, Imprimerie Nationale, 1956.
 - Arshak Safrastian, *Kurds and Kurdistan*, London, Harvill Press, 1948.
 - Cecil J. Edmonds, *Kurds, Turks and Arabs: Politics, Travel and Research in North-Eastern Iraq, 1919–1925*, London/New York, Oxford University Press, 1957.
 - Hassan Arfa, *The Kurds: An Historical and Political Study*, London, Oxford University Press, 1966.
 - Derk Kinnane, *The Kurds and Kurdistan*, London, Oxford University Press, 1964.
 - Abdul Rahman Ghassemlou, *Kurdistan and the Kurds*, Prague, Publishing House of the Czechoslovak Academy of Sciences, 1965.
 - Thomas Bois, *Les Kurdes: Étude sociologique et historique*, Beirut, Khayats, 1966.
 - Ihsan Nuri Pasha, *La révolte de l'Agri-Dagh*, « Ararat » (1927–1930), Genève, Éditions Kurdes, 1986.
 - Pierre Rondot, « La révolte de l'Agri-Dagh, "Ararat" (1927–1930) », *Revue Défense Nationale*, no. 473, février 1987, pp. 185–186.

خاتمة الكتاب: آغري بين الثورة والذاكرة والمشروع السياسي

كانت ثورة آغري، أو ثورة آارات، واحدة من أبرز التجارب السياسية والعسكرية التي عرفتتها الحركة القومية الكردية في المرحلة المضطربة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وهي مرحلة لم تكن مجرد انتقال من حرب إلى سلام، وإنما كانت مرحلة انهيار إمبراطوريات، وظهور دول قومية، وإعادة رسم الحدود، وإعادة تعريف مفهوم السيادة والهوية والانتماء السياسي في الشرق الأوسط. وفي قلب هذه التحولات وجد الكورد أنفسهم أمام واقع تاريخي جديد اختلف بصورة جوهرية عن النظام السياسي الذي عاشوا في ظله خلال العهد العثماني. ومن هذا الواقع خرجت ثورة آغري بوصفها واحدة من المحاولات الأكثر وضوحاً للانتقال من المقاومة المحلية إلى بناء مشروع قومي وسياسي أكثر تنظيماً.

بدأت أحداث آغري سنة ١٩٢٦ في بيئة محلية وإقليمية معقدة، ولم تكن الثورة منذ لحظاتها الأولى مشروعاً قومياً مكتمل الأركان، بل تشكلت تدريجياً من خلال تداخل عوامل أمنية واجتماعية وعشائرية وسياسية وجغرافية. غير أن دخول خويون إلى مسار الأحداث بعد تأسيسها سنة ١٩٢٧ منح الثورة بعداً جديداً، وساهم في تحويلها من حركة محلية ذات طابع مسلح إلى تجربة مرتبطة بمشروع قومي كوردي أوسع. وفي هذه المرحلة برز إحسان نوري باشا بوصفه الشخصية العسكرية الأهم في الثورة، وأصبح جبل آغري مركزاً للمقاومة ومحوراً لمحاولة إنشاء كيان سياسي كوردي في منطقة شديدة الحساسية من الناحية الجغرافية والاستراتيجية.

وقد كشفت الثورة، خلال سنواتها، عن طبيعة الصراع بين مشروع قومي ناشئ ودولة مركزية كانت تعمل على تثبيت سلطتها وبناء مؤسساتها وإحكام سيطرتها على أراضيها. فلم تكن المواجهة بين مجموعتين مسلحتين متكافئتين، وإنما كانت مواجهة بين حركة تعتمد على الجغرافيا الجبلية والعلاقات العشائرية والمقاتلين المحليين وشبكات الدعم السياسي، وبين دولة تمتلك جيشاً نظامياً واسعاً وقدرة على التعبئة والتمويل والاتصالات والإدارة والطيران، إضافة إلى قدرتها على استخدام الأدوات الدبلوماسية لمعالجة البيئة الإقليمية المحيطة بالثورة.

ومن هنا فإن سقوط آغري سنة ١٩٣٠ لا يمكن اختزاله في نتيجة عسكرية واحدة، ولا يمكن تفسيره بعامل التفوق العسكري التركي وحده. فقد تضافرت مجموعة من العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإقليمية والدولية في إضعاف الثورة. كان غياب الاعتراف والدعم الدولي عاملاً أساسياً، كما أن محدودية التنسيق بين القوى الكردية، واستمرار تأثير البنى العشائرية والمناطقية، وعدم وجود قاعدة اقتصادية مستقرة، وتعقيد العلاقة مع إيران، وغياب تحالف إقليمي ثابت، كلها عوامل جعلت الثورة عاجزة عن الانتقال من مرحلة المقاومة المسلحة إلى مرحلة بناء كيان سياسي مستقر.

وكانت الجغرافيا نفسها تحمل مفارقة تاريخية. فقد منح جبل آغري المقاتلين حماية مهمة، وجعل العمليات العسكرية التركية أكثر صعوبة في المراحل الأولى، لكنه لم يكن قادراً وحده على توفير شروط الدولة أو تأمين الموارد اللازمة لحرب طويلة. ومع تطور القدرات العسكرية التركية، وخصوصاً استخدام القوة الجوية وتوسيع نطاق العمليات العسكرية، بدأت الميزة الجغرافية للجبل تتراجع تدريجياً. وهكذا أثبتت آغري أن الجغرافيا يمكن أن تساعد الثورة على البقاء، لكنها لا تستطيع وحدها أن تمنحها الانتصار.

كما أثبتت الثورة أن وجود مشروع قومي لا يعني بالضرورة وجود مؤسسة قومية قادرة على تنفيذ هذا المشروع. فقد كانت خويبون خطوة مهمة نحو بناء تنظيم سياسي كوردي يتجاوز حدود العشيرة والمنطقة، وكان إحسان نوري يمثل محاولة للانتقال من القيادة المحلية إلى القيادة العسكرية المنظمة، لكن هذه المحاولات لم تكن قادرة على تجاوز جميع القيود الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أحاطت بها. وهنا ظهرت واحدة من أهم المفارقات التاريخية في آغري: كان الخطاب السياسي أكثر حداثة من البيئة المؤسسية والاجتماعية التي حملته.

ومن هذه الزاوية، فإن ثورة آغري تمثل مرحلة انتقالية في تطور الحركة القومية الكردية. فقد جاءت بعد ثورة الشيخ سعيد، لكنها لم تكن نسخة منها، كما أنها لم تكن مجرد استمرار آلي لها. فبينما كانت ثورة الشيخ سعيد تحمل تركيبة دينية واجتماعية وسياسية خاصة، برزت في آغري بصورة أوضح ملامح القومية السياسية الحديثة، وظهر تنظيم قومي يتجاوز حدود المنطقة، وارتبط العمل العسكري بمشروع سياسي، وأصبحت فكرة إقامة كيان كوردي أكثر حضوراً في خطاب الثورة.

وهذا التحول هو أحد أهم الجوانب التي تجعل آغري ذات أهمية تاريخية تتجاوز نتائجها العسكرية.

فالثورة طرحت للمرة الأولى بصورة عملية، وفي بيئة سياسية جديدة، سؤالاً يتجاوز حدود المقاومة: إذا كان الكورد يريدون تغيير واقعهم السياسي، فهل يستطيعون الانتقال من مقاومة سلطة الدولة إلى بناء سلطة بديلة؟

كان هذا السؤال أكثر تعقيداً من مجرد حمل السلاح.

فبناء السلطة يحتاج إلى إدارة ومؤسسات وموارد واقتصاد واتصالات ودبلوماسية وقيادة سياسية وقدرة على ضبط المجال الجغرافي والسكان، إضافة إلى امتلاك قوة عسكرية قادرة على حماية الكيان السياسي. ولذلك فإن تجربة آغري كشفت الفارق بين الثورة بوصفها فعل مقاومة، وبين الدولة بوصفها مؤسسة قادرة على الاستمرار.

ومن هنا ينبغي التعامل مع ما عرف باسم «جمهورية آغري» بحذر تاريخي وقانوني. فقد مثلت محاولة سياسية لإقامة كيان كوردي في المنطقة، لكنها لم تتحول إلى

دولة ذات سيادة معترف بها في النظام الدولي، ولم تمتلك السيطرة المستقرة والكاملة التي تمكنها من ممارسة وظائف الدولة بصورة مستدامة، كما لم تحصل على الاعتراف الدولي الذي كان يمكن أن يمنحها موقعاً مختلفاً في العلاقات الدولية. ولذلك فإن قيمتها التاريخية لا تكمن في اعتبارها دولة مكتملة الأركان، وإنما في كونها تجربة سياسية حاولت تحويل فكرة الاستقلال القومي إلى واقع مؤسسي محدود في ظروف شديدة الصعوبة.

وهذا الفرق بين الواقع القانوني والأهمية التاريخية ضروري في دراسة آغري. فعدم الاعتراف الدولي لا يعني أن التجربة لم تكن ذات أثر، كما أن الإعلان السياسي لا يعني تلقائياً قيام دولة ذات سيادة. وبين هذين الحدين يجب أن يتحرك الباحث، بعيداً عن المبالغة القومية من جهة، وبعيداً عن التوصيف الذي يختزل الثورة في «تمرد» أو «اضطراب» من جهة أخرى.

لقد كانت آغري ظاهرة سياسية وعسكرية مركبة.

وكان أحد أبعادها الأكثر أهمية هو بعدها العابر للحدود. فقد وقعت الثورة في منطقة لا يمكن فصلها عن إيران والقوقاز وشبكات العلاقات الكوردية الممتدة خارج تركيا، كما أن خوبيون نفسها حاولت بناء إطار سياسي يتجاوز حدود الدولة التركية. وهذا يعني أن الحركة القومية الكوردية بدأت تدرك بصورة مبكرة أن الحدود التي رسمتها الدول الحديثة لا تتطابق بالضرورة مع المجال الاجتماعي والقومي الذي تتحرك فيه القضية الكوردية.

لكن هذه الحقيقة أنتجت في الوقت نفسه مشكلة استراتيجية. فالقضية التي تتجاوز الحدود تحتاج إلى تنظيم قادر على تجاوز الحدود، وإلى موارد وشبكات وتحالفات دولية وإقليمية، وهي أمور لم تكن متوفرة بصورة كافية للحركة في ذلك الوقت. ولهذا بقي البعد العابر للحدود حاضراً في الوعي أكثر مما كان حاضراً في المؤسسة السياسية القادرة على تحويله إلى قوة منظمة.

وكانت العلاقة مع إيران مثلاً واضحاً على هذه المعضلة. فالحدود الإيرانية قدمت في بعض المراحل مجاًلاً للحركة والانسحاب وإعادة التنظيم، لكنها تحولت في النهاية إلى عنصر من عناصر تضيق الخناق على الثورة نتيجة الترتيبات التركية الإيرانية المتعلقة بالحدود. وهكذا أصبحت الجغرافيا السياسية جزءاً من عملية هزيمة الثورة، ولم تعد الجبال والحدود كافية لتعويض الفارق الكبير في القوة العسكرية والمؤسسية.

أما على المستوى الدولي، فقد كشفت آغري حدود قدرة الحركة القومية الكوردية على تحويل القضية إلى قضية دولية. فقد كانت القوى الأوروبية قد ساهمت في إعادة رسم الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، لكن مصالحها تغيرت، وأصبح تثبيت النظام الإقليمي الجديد أكثر أهمية من دعم مشروع كوردي مسلح يمكن أن يفتح مواجهة جديدة مع الجمهورية التركية. وهكذا ظهر الفارق بين وجود قضية قومية وبين امتلاك الظروف الدولية التي تسمح بتحويلها إلى دولة.

وهذه من أهم الحقائق التي يمكن استخلاصها من تاريخ آغري: العدالة التاريخية في نظر أصحاب القضية لا تكفي وحدها لصناعة واقع سياسي. فالدول لا تنشأ فقط من الإرادة، والثورات لا تنتصر فقط من قوة الإيمان بالقضية، وإنما تحتاج إلى توازنات داخلية وإقليمية ودولية تسمح للمشروع السياسي بالبقاء.

ومع ذلك، فإن هزيمة الثورة لا تعني أن كل ما أنتجته قد اختفى.

فبعد سقوط آغري انتهت المقاومة المنظمة في المنطقة، لكن التجربة بقيت في الذاكرة السياسية الكردية. تحول الجبل إلى رمز، وتحول إحسان نوري إلى شخصية مرتبطة بتاريخ المقاومة، وبقيت خويبون جزءاً من تاريخ التنظيم القومي الكردي الحديث. والأهم من ذلك أن الفكرة التي حاولت الثورة التعبير عنها لم تختف: فكرة أن الكرد ليسوا مجرد جماعات محلية منفصلة، وإنما شعب يمتلك ذاكرة وهوية ومطالب سياسية تتجاوز الحدود التي وجد نفسه موزعاً داخلها.

ولهذا فإن آغري لم تنتهِ بالكامل في سنة ١٩٣٠.

انتهت المعركة، وانتهى المشروع العسكري في صورته التي عرفت تلك المرحلة، لكن الأسئلة التي طرحتها الثورة بقيت مفتوحة. ما طبيعة الدولة التي يحتاج إليها الكرد؟ ما حدود العلاقة بين الهوية القومية والدولة القائمة؟ كيف يمكن تحويل الشعور القومي إلى مؤسسة سياسية؟ كيف يمكن بناء وحدة سياسية بين جماعات موزعة على دول مختلفة؟ وكيف يمكن لحركة قومية أن تتعامل مع نظام دولي لا يمنح الاعتراف لمجرد وجود مطالبة قومية؟

هذه الأسئلة ستظهر بأشكال مختلفة في التاريخ الكردي اللاحق، في تركيا وإيران والعراق وسوريا، وستتغير الإجابات عنها بحسب الظروف السياسية والعسكرية والإقليمية والدولية. لكن جذورها يمكن أن تقرأ بوضوح في التجارب التي سبقت الحرب العالمية الثانية، ومن بينها ثورة آغري.

ولهذا فإن آغري ليست مجرد قصة جبل ومقاتلين ومعارك.

إنها قصة تحول في الوعي السياسي الكردي، وقصة انتقال من مقاومة السلطة إلى التفكير في بناء السلطة، ومن الانتفاضة المحلية إلى المشروع القومي، ومن الزعامة التقليدية إلى التنظيم السياسي، ومن الاعتماد على الجغرافيا إلى محاولة بناء المؤسسات، ومن النظر إلى القضية باعتبارها شأنًا محلياً إلى إدراك أبعادها الإقليمية والدولية.

وإذا كان الفشل العسكري هو النتيجة المباشرة للثورة، فإن التجربة السياسية كانت أوسع من هذه النتيجة. فقد أثبتت آغري أن الحركة القومية الكردية بدأت تدخل مرحلة جديدة لم يعد فيها السؤال مجرد كيفية مقاومة الدولة، وإنما كيفية بناء مشروع سياسي يستطيع أن يعيش في عالم تحكمه الدول والحدود والقانون الدولي وموازن القوى.

وهذا هو الدرس الأعظم الذي تركته الثورة.

فالقومية تستطيع أن تمنح الإنسان شعوراً بالانتماء، وتستطيع أن تجمع الناس حول ذاكرة مشتركة ومطلب مشترك، لكنها لا تتحول إلى قوة سياسية مستدامة إلا عندما تجد مؤسسات قادرة على تنظيم هذا الشعور وتحويله إلى مشروع قابل للحياة. والثورة تستطيع أن تفتح الطريق، لكنها لا تستطيع أن تحل محل الدولة إلى الأبد. والسلاح يمكن أن يحمي فكرة لفترة، لكنه لا يستطيع وحده بناء نظام سياسي مستقر.

ومن هنا فإن تجربة أغري تقدم درساً تاريخياً يتجاوز زمنها وجغرافيتها: إن بناء الدولة أصعب من إسقاط السلطة، وبناء المؤسسة أصعب من إشعال الثورة، وتحويل الهوية إلى مشروع سياسي يحتاج إلى أكثر من الشجاعة العسكرية.

لقد كانت أغري محاولة مبكرة للإجابة عن هذه المعادلة، لكنها لم تتمكن من تحقيقها في ظروف عصرها.

ومع ذلك، فإن التاريخ لا يكتب فقط من خلال الانتصارات. فبعض الهزائم تصبح أكثر تأثيراً من انتصارات عسكرية عابرة لأنها تترك وراءها أفكاراً وذاكرة وأسئلة تنتقل من جيل إلى آخر. وأغري تنتمي إلى هذا النوع من الأحداث التاريخية. فقد هُزم المقاتلون، وسقطت المواقع، وانتهى القتال، لكن التجربة بقيت حاضرة في الذاكرة السياسية الكوردية بوصفها محاولة للانتقال من واقع التجزئة السياسية إلى فكرة المشروع القومي.

وبعد مرور عقود طويلة على الثورة، لا تكمن أهمية أغري في إعادة تمجيد الحرب أو تحويل التاريخ إلى أسطورة، وإنما في قراءتها قراءة نقدية وعلمية تكشف نقاط القوة والضعف معاً، وتفهم أسباب الصمود وأسباب الهزيمة، وتفصل بين الرمز والواقع، وبين الذاكرة والحقيقة التاريخية، وبين المشروع السياسي كما تصورته قياداته وبين الإمكانيات الفعلية التي كانت متاحة له.

ولهذا فإن دراسة أغري يجب ألا تكون دراسة للبطولة وحدها، كما لا ينبغي أن تكون دراسة للهزيمة وحدها، وإنما دراسة لتجربة سياسية كاملة بكل ما حملته من طموح وتناقضات وإمكانات وحدود.

لقد كانت ثورة أغري ابنة مرحلة تاريخية استثنائية: مرحلة خرج فيها الشرق الأوسط من عالم الإمبراطوريات ودخل عالم الدول القومية، ووجد الكورد أنفسهم أمام خريطة سياسية جديدة لم يكونوا هم من رسمها، ثم حاولوا داخل هذه الخريطة البحث عن موقع سياسي وقوي لهم. وفي هذا السياق كانت أغري واحدة من أهم المحاولات المبكرة لإعادة طرح القضية الكوردية بلغة سياسية جديدة.

ولهذا بقي جبل آغري أكثر من مجرد موقع جغرافي.

أصبح رمزاً لذاكرة سياسية، ورمزاً لمحاولة لم تكتمل، ورمزاً لمرحلة كان فيها السؤال الكوردي ينتقل من حدود الثورة إلى حدود الدولة.

وهنا تنتهي قصة الثورة، لكن لا تنتهي دلالتها.

فآغري لم تستطع أن تبني الدولة التي حلم بها قادتها، لكنها ساهمت في صياغة سؤال الدولة داخل الفكر السياسي الكوردي. ولم تستطع أن توحد الكورد سياسياً، لكنها أظهرت الحاجة إلى تنظيم يتجاوز الحدود. ولم تحصل على اعتراف دولي، لكنها كشفت أهمية الاعتراف في تحويل المشروع القومي إلى واقع قانوني. ولم تنتصر عسكرياً، لكنها تركت تجربة أصبحت جزءاً من تاريخ تطور الحركة القومية الكوردية الحديثة.

ومن ثم فإن ثورة آغري، في معناها التاريخي الأوسع، ليست نهاية مشروع، وإنما واحدة من المراحل التي ساهمت في تشكيله.

إنها صفحة من تاريخ طويل لم يكتب بعد بصورة نهائية، وتبقى قراءتها مسؤولية الباحث الذي لا يبحث عن الأسطورة وحدها ولا عن رواية المنتصر وحدها، وإنما يحاول أن يفهم الإنسان والسياسة والجغرافيا والقوة والدولة والذاكرة في لحظة تاريخية شديدة التعقيد.

وهكذا تبقى آغري، بعد قرابة قرن من بداياتها، شاهداً على مرحلة كان فيها الكورد يحاولون للمرة الأولى، في ظل نظام دولي جديد، أن يحولوا الوعي القومي إلى مشروع سياسي منظم. وقد فشل المشروع في تحقيق الدولة، لكنه نجح في ترك سؤالها مفتوحاً، وبقي هذا السؤال أحد أكثر الأسئلة حضوراً في التاريخ السياسي الكوردي الحديث.

خلاصة الكتاب

ثورة آغري ليست في جوهرها قصة جبل حمل السلاح ضد دولة، ولا مجرد فصل عسكري انتهى سنة ١٩٣٠ بانتهاء المقاومة؛ إنها، في معناها الأعمق، لحظة تاريخية انكشفت فيها المسافة بين ولادة الفكرة القومية وبين امتلاك الشروط التي تجعل منها قوة سياسية قادرة على البقاء. ولهذا فإن قراءة آغري من خلال المعركة وحدها تفقّرها، وقراءتها من خلال البطولة وحدها تحول التاريخ إلى أسطورة، بينما تكمن قيمتها الحقيقية في أنها وضعت الحركة القومية الكوردية أمام السؤال الذي يفصل الشعور القومي عن السياسة، والسياسة عن السلطة، والسلطة عن الدولة: كيف يمكن لتحول الوعي بالانتماء إلى أمة أن يتحول إلى قدرة منظمة على صناعة التاريخ؟

ظهرت آغري في عالم كان قد خرج لتوه من انهيار إمبراطورية كبرى ودخول الشرق الأوسط في نظام جديد من الدول والحدود والسيادات. ولم يكن الكورد أمام مجرد تبدل في أسماء الحكام، بل أمام إعادة صياغة عميقة للمكان السياسي الذي عاشوا فيه؛ فقد تحولت الجغرافيا التي كانت، رغم تعدد سلطاتها، مجالاً متداخلاً للحركة والعلاقات والسلطة المحلية، إلى فضاء تقطعه حدود دولية جديدة، لكل دولة فيه جيشها وإدارتها وقوانينها ومفهومها الخاص للسيادة. وفي هذه اللحظة التاريخية تحديداً برز التناقض بين جغرافيا سياسية تقسم الأرض، وجغرافيا اجتماعية وقومية لا تنقسم بالسرعة نفسها. ومن هنا لم تكن المسألة الكوردية مجرد مشكلة أقلية داخل دولة، بل أصبحت أيضاً نتيجة تاريخية لتجزئة مجال بشري وقومي أوسع بواسطة نظام دولي جديد.

لهذا لم تبدأ آغري بوصفها مشروعاً قومياً مكتمل البناء. كانت بداياتها مرتبطة بظروف محلية وإقليمية، وبالحدود والعشائر وسياسات المركز والدولة، ثم أخذت، بفعل تراكم التجارب السابقة، ولا سيما ما كشفته ثورة الشيخ سعيد، تتجاوز تدريجياً منطق الانتفاضة المحلية نحو وعي أكثر وضوحاً بالحاجة إلى تنظيم سياسي قومي. ومع تأسيس خوييون سنة ١٩٢٧ دخلت التجربة طوراً جديداً؛ إذ لم يعد العمل العسكري منفصلاً تماماً عن تصور سياسي أوسع، وأصبح جبل آغري مركزاً لمشروع حاول أن يتجاوز حدود التمرد المحلي نحو بناء كيان سياسي كوردي. وهنا تكمن إحدى أهم التحولات في التجربة: الانتقال من مقاومة السلطة إلى التفكير في امتلاك السلطة.

كان إحسان نوري باشا التعبير الأبرز عن الجانب العسكري لهذا التحول، بينما مثّلت خوييون محاولة لإيجاد الإطار السياسي القومي الذي يتجاوز القيادات المحلية والمجالات الجغرافية الضيقة. لكن التاريخ لا يقيس قوة الأفكار بمجرد وضوحها، وإنما يقيس أيضاً قدرة أصحابها على إنتاج الأدوات التي تحملها. وفي آغري كان الوعي القومي يتقدم بسرعة أكبر من المؤسسة التي تستطيع ترجمته إلى قوة مستمرة. كان

هناك تصور يتجاوز العشيرة والمنطقة، لكن البنى الاجتماعية التي وفرت للمقاومة مقاتليها وحمايتها ومواردها بقيت في جانب كبير منها مرتبطة بالولاءات المحلية والعلاقات التقليدية. وهنا لم تكن العشيرة مجرد عائق أمام القومية، كما لم تكن القومية قادرة على إلغائها؛ بل كان التحدي التاريخي هو تحويل هذه الطاقة الاجتماعية إلى تنظيم سياسي يتجاوز المصالح الجزئية دون أن يفقد جذوره في المجتمع.

ومن هنا تظهر آغري بوصفها تجربة انتقالية بين عالمين: عالم الزعامة المحلية والجبل والعشيرة والمقاومة المسلحة، وعالم الحزب والتنظيم والدبلوماسية والإدارة والمؤسسة والدولة. لقد بدأت الثورة بالأدوات التي كان المجتمع يمتلكها، لكنها حاولت أن تحقق بها هدفاً يحتاج إلى أدوات أكثر تعقيداً. وهذه هي إحدى المفارقات الكبرى في تاريخ الحركات القومية: تستطيع الجماعة أن تبدأ الثورة بما لديها، لكنها لا تستطيع بناء الدولة بالأدوات نفسها التي بدأت بها الثورة. فالمقاومة تحتاج إلى الشجاعة، أما الدولة فتحتاج إلى النظام؛ والمقاتل يحتاج إلى السلاح، أما السلطة فتحتاج إلى الاقتصاد والإدارة والقانون؛ والزعيم يستطيع أن يقود لحظة تاريخية، لكن المؤسسة وحدها تستطيع أن تعيش بعد غياب الزعيم.

وقد كان جبل آغري أحد مصادر قوة الثورة وأحد حدودها في آن واحد. منح الجبل المقاتلين الحماية والمناورة والمعرفة بالأرض، وحولت الطبيعة الحدودية المنطقة إلى فضاء للحركة والانسحاب وإعادة التنظيم. لكن الجغرافيا لا تنتج القوة بصورة تلقائية. فالجبل يستطيع أن يحمي المقاتل، لكنه لا يستطيع أن ينتج الذخيرة؛ والحدود تستطيع أن تمنح مجاًلاً للمناورة، لكنها لا تمنح بالضرورة حليفاً؛ والأرض الوعرة تستطيع أن تعرقل الجيش النظامي، لكنها لا تستطيع وحدها أن تهزم دولة تمتلك القدرة على إعادة إنتاج قوتها. وحين تغيرت شروط الحرب، وأصبح بالإمكان عزل المنطقة وقطع طرق الإمداد واستخدام القوة الجوية وتنسيق العمليات البرية، بدأت الميزة الجغرافية تفقد جزءاً من قدرتها على حماية الثورة.

ومن هنا فإن هزيمة آغري لا يمكن اختزالها في التفوق العسكري التركي، رغم أن هذا التفوق كان حاسماً في المرحلة النهائية. لقد كانت الهزيمة حصيلة تفاعل طويل بين اختلال القوة العسكرية، وضعف الموارد الاقتصادية، ومحدودية التنظيم، وتعدد الولاءات المحلية، وضيق قاعدة الإمداد، وصعوبة بناء قيادة مركزية قادرة على الاستمرار، إضافة إلى البيئة الإقليمية والدولية التي لم تمنح المشروع الكوردي القوة اللازمة لتغيير ميزان القوى. كانت الدولة التركية تواجه الثورة بوصفها دولة كاملة الأدوات: جيشاً وإدارة وأجهزة أمن واتصالات واقتصاداً وقدرة على تعبئة الموارد وإعادة إنتاج القوة. أما الثورة فكانت تمتلك الإرادة والمقاتلين والجغرافيا والدعم الاجتماعي، لكنها لم تمتلك منظومة قوة متكاملة تستطيع أن تخوض حرباً طويلة ضد دولة حديثة.

وهنا يصبح الاقتصاد جزءاً من تفسير الهزيمة، لا هامشاً لها. فالحرب الطويلة لا تحسم بالإرادة وحدها، بل بقدرة القوة السياسية على إطعام مقاتليها وتسليحهم

وإمدادهم وعلاجهم وتعويض خسائرهم وإعادة تنظيم صفوفهم. وحين لا يمتلك المشروع الثوري قاعدة اقتصادية مستقرة، تتحول كل خسارة عسكرية إلى خسارة في القدرة على الاستمرار. ومن هنا فإن المشكلة لم تكن فقط في عدد البنادق، وإنما في غياب البنية التي تستطيع أن تنتج أو توفر ما تحتاجه الحرب. وهذه الحقيقة تقود إلى قاعدة سياسية أوسع: لا يمكن بناء قوة سياسية مستقرة فوق اقتصاد عاجز عن إعادة إنتاجها.

كما أن العامل الإيراني يكشف أن الثورة لم تكن تتحرك في فراغ جغرافي. فالحدود الإيرانية كانت في الوقت نفسه منفذاً للمناورة ومصدراً للخطر، وكان الموقف الإيراني محكوماً بمصالح الدولة الإيرانية وعلاقاتها بتركيا وأمنها الحدودي وحساباتها الداخلية والإقليمية، لا بمنطق ثابت من الصداقة أو العداء. ومع تطور التنسيق التركي الإيراني حول الحدود، تقلص المجال الذي كان يمكن للمقاومة أن تستفيد منه. وهكذا تحولت الحدود من فرصة إلى قيد، وتبين أن الحركة القومية التي لا تملك السيطرة على البيئة الجيوسياسية المحيطة بها يمكن أن تصبح رهينة لقرارات الدول التي تتحكم في تلك البيئة.

ولم تكن أغري منفصلة عن النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الأولى. فقد جاءت بعد مرحلة ظهر فيها، نظرياً، مجال لإعادة النظر في مستقبل الشعوب والإمبراطوريات المنهارة، ثم أعادت انتصارات الحركة الوطنية التركية تشكيل ذلك المسار وصولاً إلى لوزان. ومن هنا لا يصح النظر إلى أغري بوصفها نتيجة مباشرة لمعاهدة بعينها، بل بوصفها جزءاً من مرحلة أعيد فيها إغلاق إمكانات سياسية كانت قد ظهرت في مرحلة سابقة. لقد انتقلت القضية الكردية، بدرجة متزايدة، من أفق التسوية الدولية إلى مجال الصراع مع الدولة القائمة. وكان هذا التحول يعني أن الحركة الكردية لم تعد تستطيع التعويل على النصوص الدولية وحدها، لكنها لم تكن في الوقت نفسه قد امتلكت القوة التي تجعلها قادرة على فرض واقع سياسي جديد.

وهنا تتضح إحدى الحقائق الأكثر قسوة في السياسة: عدالة القضية لا تكفي وحدها لتحقيقها. قد تكون الفكرة مشروعة في نظر أصحابها، وقد يكون الشعور بالظلم عميقاً، وقد تكون الهوية راسخة، لكن النظام الدولي لا يتحرك بالأفكار المجردة وحدها، وإنما بموازن القوى والمصالح والتحالفات والقدرة على التأثير. ولهذا فإن غياب الاعتراف الدولي عن مشروع أغري لم يكن تفصيلاً دبلوماسياً، بل كان تعبيراً عن اختلال أوسع في البيئة التي حاول المشروع أن يولد فيها.

وفي الوقت نفسه تكشف أغري عن بُعد آخر أكثر تعقيداً: البعد العابر للحدود. فقد كانت الروابط الكردية الاجتماعية والقومية تتجاوز الحدود التي رسمتها الدول، وكانت العلاقات بين السكان والقبائل والمناطق أكثر اتساعاً من الخرائط السياسية الجديدة. وحاولت خويون أن تعطي لهذا الامتداد الاجتماعي والقوي إطاراً سياسياً

أوسع، لكن التجربة أثبتت أن وحدة المجال القومي لا تعني تلقائياً وحدة المؤسسة السياسية. فالذاكرة تعبر الحدود بسهولة، واللغة تعبرها، والقرابة والهجرة والعلاقات الاجتماعية تعبرها، أما التنظيم السياسي فيحتاج إلى موارد واتصالات وتحالفات ومراكز قرار وقدرة على العمل داخل بيئات دولية متعارضة.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى التي تركتها آغري للحركة القومية الكوردية: كانت هناك وحدة في الوعي القومي أكبر من وحدة المؤسسة السياسية. كانت الجغرافيا التاريخية أوسع من الجغرافيا السياسية، وكانت الذاكرة أوسع من الحدود، لكن القدرة السياسية بقيت محكومة بتلك الحدود. ومن ثم فإن آغري لم تكن تجربة عابرة للحدود بمعنى امتلاك سلطة عابرة للدول، وإنما كانت عابرة لها في الوعي والشبكات والرمزية والأفق السياسي أكثر مما كانت عابرة لها في البنية المؤسسية والسيادية.

وهذا يفسر أيضاً لماذا لا يمكن التعامل مع آغري باعتبارها تجربة موحدة لكل أجزاء كوردستان. فقد كان الكورد في تركيا يعيشون داخل دولة لها مشروعها الخاص في بناء المركزية والهوية والسيادة، بينما كانت ظروف الكورد في إيران والعراق وسوريا مختلفة جذرياً. وحدة القضية لم تكن تعني تطابق التجارب، ووحدة الشعور القومي لم تكن تعني وحدة المصالح السياسية. وهذه نقطة لا يجوز إغفالها إذا أردنا فهم التاريخ القومي بعيداً عن التبسيط؛ فالقومية تستطيع أن تنتج تصوراً مشتركاً للانتماء، لكنها لا تلغي تلقائياً اختلاف البيئات السياسية ولا اختلاف الأولويات ولا اختلاف طرق الوصول إلى الهدف.

ومن هنا فإن السؤال الذي طرحته آغري لم يكن فقط: كيف نقاوم الدولة؟ بل: من يمثل الشعب؟ وما شكل السلطة التي نريدها؟ وما الوسائل التي تمكننا من الوصول إليها؟ وقد حاولت التجربة أن تقدم إجابات من خلال خوبيون والقيادة العسكرية ومشروع الكيان السياسي، لكنها لم تتمكن من تحويل هذه العناصر إلى منظومة متكاملة. وهذا هو الحد الفاصل بين الثورة والمشروع السياسي؛ فالثورة تستطيع أن توحد الناس حول الرفض، أما المشروع السياسي فيحتاج إلى أن يوحدهم حول المستقبل.

إن الانتقال من رفض السلطة إلى بناء السلطة هو أصعب مراحل التاريخ السياسي. فحين تكون القضية في مستوى الاحتجاج، يكفي أحياناً أن يتفق الناس على ما يرفضونه؛ أما حين تصبح القضية بناء نظام سياسي، فإن السؤال يتغير: من يحكم؟ بأي قانون؟ وبأي مؤسسات؟ وبأي اقتصاد؟ وكيف تدار الاختلافات؟ وكيف تُحمى الحدود؟ وكيف تبني العلاقات الخارجية؟ وكيف يتحول المقاتل إلى مواطن، والقيادة إلى مؤسسة، والجغرافيا إلى دولة؟ هنا بالضبط تبدأ السياسة الحقيقية، وهنا أيضاً ظهرت حدود تجربة آغري.

ولهذا فإن أهم درس في آغري ليس أن السلاح لم يكن كافياً، بل أن القوة نفسها مفهوم أوسع من السلاح. القوة السياسية منظومة تتكون من المجتمع والمؤسسة

والاقتصاد والتنظيم والإدارة والمعلومة والدبلوماسية والشرعية والقدرة العسكرية. فإذا امتلكت حركة قومية أحد هذه العناصر ولم تمتلك البقية، فإنها تستطيع أن تصنع مقاومة، لكنها تجد صعوبة في صناعة دولة. ولهذا كان الجبل قوياً لكنه لم يكن دولة، والمقاتلون شجعاناً لكنهم لم يكونوا جيشاً مؤسسياً متكاملأً، والقيادة حاضرة لكنها لم تكن جهاز دولة، والقومية واضحة لكنها لم تكن مؤسسة سياسية شاملة، والحدود قابلة للمناورة لكنها لم تكن مجالاً سيادياً تحت السيطرة.

إن هذا لا يعني أن آغري كانت مشروعاً فاشلاً بالمعنى المطلق. فالهزيمة العسكرية لا تلغي القيمة التاريخية للفكرة التي حملتها. بعض التجارب لا تنتصر في زمنها، لكنها تغير الأسئلة التي يأتي بعدها التاريخ. وقد فعلت آغري ذلك؛ فقد جعلت مفهوم الكيان السياسي أكثر وضوحاً في الخطاب القومي الكوردي، وأظهرت الحاجة إلى التنظيم القومي، وربطت بين العمل العسكري والعمل السياسي، ووسعت النقاش حول العلاقة بين الداخل الكوردي والبيئة الإقليمية والدولية، وتركت جبل آغري وإحسان نوري وخوييون في الذاكرة السياسية بوصفهم رموزاً لتجربة تجاوزت حدودها الزمنية والعسكرية.

لكن القيمة الحقيقية للتاريخ لا تظهر عندما يتحول الحدث إلى أسطورة، بل عندما يتحول إلى معرفة. ولهذا يجب ألا تقرأ آغري من رواية المنتصر وحدها، ولا من ذاكرة المهزوم وحدها. فالرواية التركية الرسمية تكشف منطق الدولة وأمنها، والروايات الكوردية تكشف منطق المقاومة والهوية، والمصادر الإيرانية تكشف حسابات الحدود والدولة، والمصادر الأوروبية تكشف زاوية النظام الدولي، والشهادات الشخصية تكشف التجربة من الداخل. ولا يصبح التاريخ أكثر صدقاً عندما نختار الرواية التي نحبها، بل عندما نضع الروايات المتعارضة أمام بعضها ونفكك مصالحها وحدودها ونبحث عن الوقائع التي تستطيع الصمود أمام المقارنة.

ومن هذه الزاوية يمثل إحسان نوري نفسه مفارقة تاريخية عميقة: قائد عسكري تحول إلى شاهد على تجربته، ثم أصبحت شهادته جزءاً من الذاكرة التي تصنع صورة الثورة. ولذلك يجب التمييز بين إحسان نوري بوصفه فاعلاً تاريخياً وبين إحسان نوري بوصفه رمزاً لاحقاً في الذاكرة السياسية. فالقائد يرى الحدث من داخل المعركة، والمؤرخ يراه بعد أن تتسع المسافة بين الحدث ونتائجه. وبين الاثنين تتشكل الحقيقة التاريخية، لا باعتبارها رواية واحدة مكتملة، وإنما باعتبارها تركيباً نقدياً لمجموعة من الشهادات والوثائق والسياقات.

وفي النهاية تكشف آغري عن قانون سياسي يتجاوز زمانها ومكانها: القومية تستطيع أن تولد من الذاكرة، لكنها لا تستطيع أن تستمر من دون مؤسسة؛ والثورة تستطيع أن تبدأ من الغضب، لكنها لا تستطيع أن تتحول إلى دولة من دون بناء؛ والجغرافيا تستطيع أن توفر مجالاً للمقاومة، لكنها لا تستطيع أن تنتج السيادة؛ والقيادة تستطيع أن تجمع الإرادة، لكنها لا تستطيع أن تجعلها نظاماً دائماً؛ والحدود

تستطيع أن تقسم الأرض، لكنها لا تستطيع بالضرورة أن تمحو الهوية؛ غير أن الهوية نفسها لا تستطيع أن تلغي الحدود ما لم تتحول إلى قدرة سياسية واعية بطبيعة النظام الذي تواجهه.

ومن هنا فإن مأساة آغري لم تكن في أن فكرة الاستقلال كانت أكبر من الجبل، بل في أن الفكرة كانت أوسع من الأدوات التي امتلكتها. كانت الإرادة موجودة، لكن القدرة لم تكن مكتملة؛ وكان الوعي يتجاوز الحدود، لكن التنظيم لم يتجاوزها بالقدر نفسه؛ وكان المشروع السياسي يتقدم على الواقع الاجتماعي، بينما كانت الدولة المقابلة تتقدم في بناء مؤسساتها وقدرتها على استخدام القوة. ولذلك انتهت الثورة عسكرياً حين أصبحت الدولة التركية قادرة على قطع الشروط التي كانت تسمح لها بإعادة إنتاج مقاومتها.

ومع ذلك لم يَنْتَهِ التاريخ سنة ١٩٣٠. فقد انتهت الثورة بوصفها فعلاً عسكرياً منظماً، لكن الأسئلة التي كشفتها بقيت حية: سؤال الهوية، وسؤال الدولة، وسؤال الوحدة، وسؤال التمثيل، وسؤال العلاقة بين الأجزاء الكوردية المختلفة، وسؤال الحدود، وسؤال الشرعية الدولية، وسؤال القدرة على الانتقال من المقاومة إلى السياسة ومن السياسة إلى المؤسسة. وهذا هو السبب في أن آغري بقيت أكبر من تاريخ هزيمتها؛ لأن بعض الأحداث تنتهي في الميدان، لكنها تبدأ هناك في إنتاج معناها التاريخي.

إن ثورة آغري، في القراءة الأخيرة، ليست قصة انتصار أو هزيمة، وإنما قصة انتقال لم يكتمل: انتقال الكورد من الوعي بالذات إلى محاولة امتلاك السياسة، ومن المقاومة إلى السلطة، ومن المجال المحلي إلى الأفق القومي، ومن الزعامة إلى المؤسسة، ومن الجبل إلى الدولة. وهي لهذا السبب تمثل واحدة من اللحظات المفصلية في تشكل الفكر السياسي الكوردي الحديث، لا لأنها أنشأت الدولة التي حلمت بها، وإنما لأنها كشفت الشروط التي كان ينبغي توافرها لكي يصبح الحلم ممكناً.

لقد أثبتت آغري أن التاريخ لا يسأل فقط عمّن يملك الحق، بل عمّن يملك القدرة على تحويل الحق إلى واقع؛ ولا يسأل فقط من يملك الأرض، بل من يستطيع تنظيمها سياسياً؛ ولا يسأل فقط من يحمل السلاح، بل من يستطيع إنتاج القوة والمحافظة عليها؛ ولا يسأل فقط من يشعر بأنه أمة، بل من يستطيع بناء المؤسسة التي تجعل من الأمة فاعلاً سياسياً.

ولهذا فإن الخلاصة الأعمق لآغري يمكن اختزالها في حقيقة واحدة: لم تكن المشكلة في غياب الفكرة، بل في الفجوة بين الفكرة وشروط تحقيقها. كانت القومية قد بدأت تتحول إلى وعي سياسي، لكن الدولة لم تولد من هذا الوعي؛ وكان المشروع قد تجاوز الانتفاضة، لكن المؤسسة لم تلحق بالمشروع؛ وكانت الجغرافيا أوسع من الحدود، لكن القوة بقيت محكومة بها؛ وكانت الإرادة أكبر من الهزيمة، لكن القدرة على الاستمرار كانت أضعف من إرادة الانتصار.

وهنا تكمن عظمة آغري التاريخية ومأساتها في آن واحد: لقد أثبتت أن الشعوب لا تدخل التاريخ بمجرد امتلاك الذاكرة والهوية، بل حين تستطيع أن تمنح هويتها شكلاً سياسياً، وأن تحول ذاكرتها إلى مشروع، ومشروعها إلى مؤسسة، ومؤسستها إلى قدرة، وقدرتها إلى واقع. ولذلك فإن آغري لم تكن نهاية الطريق، بل كانت إحدى أولى اللحظات التي ظهر فيها الطريق نفسه؛ الطريق الطويل من سؤال «من نحن؟» إلى السؤال الأصعب: «ماذا نستطيع أن نصنع بما نعرفه عن أنفسنا؟»

ومن هذه الزاوية تحديداً تبقى آغري حاضرة؛ لا بوصفها جبلاً هزم، ولا ثورة انتهت، ولا حلمًا انكسر، وإنما بوصفها تجربة تاريخية وضعت القومية الكوردية أمام مرآتها السياسية: كشفت قوة الهوية، وحدود الجغرافيا، وحاجة الثورة إلى المؤسسة، وحاجة القومية إلى التنظيم، وحاجة المشروع إلى الاقتصاد والدبلوماسية والشرعية، وحاجة الإرادة إلى استراتيجية. وفي تلك المرآة يظهر الدرس الذي يتجاوز آغري نفسها: إن الأمة قد تولد من الوعي، لكن الدولة لا تولد إلا من القدرة؛ وإن امتلاك القضية لا يعني امتلاك شروط تحقيقها؛ وإن التاريخ لا يكفى الحلم لأنه نبيل، بل لأنه استطاع أن يجد لنفسه شكلاً قابلاً للحياة.

رسالة إلى الشعب الكوردي

أيها الشعب الكوردي ..

ليس أصعب على أمة من أن تكتب تاريخ هزائمها، ولكن الأصعب من ذلك أن تمتلك الشجاعة لكي تسأل نفسها: لماذا هزمنا؟ فالسؤال التاريخي الحقيقي لا يبحث عن جلاذ نعلق عليه جميع أخطائنا، ولا عن بطل نضع على كتفيه كل آمالنا، وإنما يحاول أن ينفذ إلى المنطقة الأكثر قسوة في الوعي التاريخي؛ إلى تلك المنطقة التي لا تحمي فيها الذاكرة أحداً من مسؤولية النقد، ولا تشفع فيها عدالة القضية لأخطاء أصحابها، ولا تتحول فيها الشهادة إلى حصانة تمنع العقل من مساءلة التجربة. إن الأمة التي لا تجرؤ على نقد تاريخها تظل أسيرة له، أما الأمة التي تجرؤ على مساءلة هزائمها فإنها تبدأ، للمرة الأولى، في تحويل التاريخ من ذاكرة للألم إلى معرفة بالقوة.

لقد كان للكورد تاريخ طويل من المقاومة، وكانت لهم إمارات وقوى محلية ومراكز نفوذ استطاعت، في مراحل مختلفة، أن تحافظ على قدر من الاستقلال السياسي والإدارة المحلية في إطار النظامين العثماني والإيراني. غير أن تلك الإمارات لم تكن دولاً قومية حديثة بالمعنى الذي تشكل لاحقاً، ولم تكن جميع صراعاتها تعبيراً عن مشروع قومي كوردي مكتمل؛ فقد كانت المصالح المحلية، والولاءات العشائرية، والدين، والجغرافيا، وعلاقة المركز بالأطراف، وحسابات القوى الإقليمية، تتداخل جميعاً في تشكيل بنيتها السياسية ومواقفها. ولذلك فإن قراءتها بوصفها دولاً قومية حديثة قبل أوان تشكل مفهوم الدولة القومية ستكون إسقاطاً للحاضر على الماضي، لا فهماً للتاريخ. لكن سقوط تلك الإمارات، وما رافقه من تقلص متدرج في مجالات الحكم الذاتي والنفوذ المحلي، يظل حاملاً لسؤال تاريخي بالغ الأهمية: ماذا يحدث لشعب يمتلك الأرض والإنسان والذاكرة، لكنه لا يمتلك المؤسسة السياسية القادرة على تحويل هذه العناصر إلى قوة تاريخية متماسكة؟

لقد خسر الكورد إماراتهم قبل أن يخسروا فرصة بناء دولتهم الحديثة، وخسروا فرصاً سياسية متعاقبة قبل أن تستقر الحدود التي أعادت تقسيم المجال الكوردي، ثم وجدوا أنفسهم أمام دول حديثة تتشكل حول مركزية السلطة، والجيش النظامي، والإدارة الموحدة، والحدود، والقانون، والاقتصاد، والدبلوماسية. وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة الحديثة تنتقل من مجرد سلطة على الأرض إلى منظومة متكاملة لإدارة الأرض والمجتمع والموارد، ظل المجال السياسي الكوردي مثقلاً بتعدد مراكزه، وتناقض مصالح قياداته، وتفاوت تصوراتها للسلطة والمستقبل. ومن هنا بدأت إحدى أعقد مآسي التاريخ الكوردي: لم تكن المشكلة في غياب الشجاعة؛ فقد امتلك الكورد من الشجاعة ما يكفي لصناعة قرون من المقاومة، وإنما كانت المشكلة في أن الشجاعة لم تتحول دائماً إلى مؤسسة، والغضب إلى استراتيجية، والهوية إلى مشروع سياسي، والمقاومة إلى سلطة قادرة على الاستمرار.

وهنا ينبغي أن نتعلم الفارق الجوهرى بين الثورة والدولة، وبين البطولة والاستراتيجية، وبين الزعامة والمؤسسة، وبين امتلاك الأرض وامتلاك السيادة. فالثورة يمكن أن تبدأ بإرادة، أما الدولة فلا تستمر إلا بقدره؛ والزعيم يستطيع أن يجمع الناس حول شخصه، لكن المؤسسة وحدها تستطيع أن تجمعهم حول مشروع يتجاوز الأشخاص؛ والسلاح يستطيع أن يفرض حضوراً في لحظة، لكنه لا يستطيع وحده أن ينتج قانوناً أو اقتصاداً أو إدارة أو شرعية سياسية مستدامة. أما الاعتراف بالحق، على أهميته الأخلاقية والقانونية، فلا يتحول تلقائياً إلى قوة تحميه. وهنا تكمن إحدى القواعد القاسية في التاريخ: ليس كل حق يتحول إلى دولة، وليس كل ثورة تتحول إلى نظام سياسي، وليس كل انتصار أخلاقي يتحول إلى انتصار في ميزان القوة.

لقد ثار الكورد كثيراً، ولكنهم لم يثوروا دائماً ضمن مشروع تاريخي واحد. قامت الانتفاضات، وحمل الرجال السلاح، وسقط الشهداء، وامتألت الجبال بالقصاص والبطولات، ثم واجهت تلك الانتفاضات دولاً كانت تتقدم في بناء مؤسساتها العسكرية والإدارية والاقتصادية، فتستطيع في النهاية أن تستعيد الأرض بعد أن تكون الثورة قد استنفدت قدرتها على إنتاج القوة. وهكذا تكررت المأساة بأشكال مختلفة: إرادة عظيمة بإمكانات محدودة، وقضية عادلة من دون بنية سياسية كافية، وقيادات شجاعة من دون منظومة قادرة على تحويل شجاعتها إلى قوة مستمرة.

ولهذا فإن السؤال الذي ينبغي أن نطرحه اليوم ليس: لماذا لم ينتصر الكورد لأنهم كانوا أقل شجاعة؟ وإنما السؤال الأعظم هو: لماذا لم تتحول بطولاتهم المتكررة إلى قوة تاريخية مستدامة؟

هنا يبدأ التاريخ الحقيقي.

إن مشكلة التجربة الكوردية لم تكن في غياب الثورة، بل ربما كانت، في مراحل كثيرة، في الاعتماد على الثورة بوصفها بديلاً عن السياسة. والثورة، مهما بلغت عظمتها، لا تستطيع أن تؤدي وحدها الوظائف التي تحتاج إلى مؤسسات. تستطيع أن تهدم جداراً، لكنها لا تبني بالضرورة بيتاً؛ تستطيع أن تفرض وجوداً سياسياً مؤقتاً، لكنها لا تنتج تلقائياً دولة؛ تستطيع أن تجمع الناس حول الخطر، لكنها لا تضمن بقاءهم موحدين عندما ينحسر الخطر. الثورة لحظة كثافة تاريخية، أما الدولة فهي قدرة مستمرة على تنظيم المجتمع والزمن والموارد والاختلاف.

ومن هنا ينبغي أن نعيد قراءة الإمارات الكوردية والثورات الكوردية لا باعتبارها سلسلة من البطولات المنفصلة، وإنما باعتبارها سلسلة من التجارب السياسية التي تكشف، بدرجات مختلفة، صعوبة الانتقال من القوة الاجتماعية إلى القوة المؤسسية، ومن الولاء للأشخاص والمناطق إلى الولاء لمشروع سياسي عام، ومن مقاومة السلطة إلى امتلاك القدرة على ممارسة السلطة.

كان للكورد أمراء وشيوخ وزعماء ومحاربون ومثقفون وشعراء ورجال دين وقادة عسكريون، لكن الأمة لا تبني بكثرة الرجال العظام وحدهم. الأمة تحتاج إلى أن

تصبح القوة أكبر من الأشخاص، والمؤسسة أقوى من الزعيم، والقانون أبقي من السلاح، والمشروع أعمق من اللحظة، والمصلحة العامة أوسع من الولاء الشخصي.

وحين تصبح الأمة مرتبطة بشخص، تصبح التجربة مهددة بزواله أو نفيه أو هزيمته. أما حين تصبح مرتبطة بمؤسسة، فإن سقوط الفرد لا يعني سقوط الفكرة. وهذه واحدة من أكثر الحقائق إيلاماً في التاريخ الكوردي: لقد امتلكننا في مراحل كثيرة قيادات تستطيع أن تقود الناس إلى الموت، لكننا لم نمتلك دائماً مؤسسات تستطيع أن تقودهم إلى الحياة السياسية.

وهذا القول ليس انتقاصاً من الذين حملوا السلاح، وإنما هو إنصاف لتضحياتهم. فالشهداء لا يلامون على سقوطهم في المعركة، ولكن الأحياء مطالبون بأن يسألوا: لماذا كان عليهم أن يموتوا في معركة لم تكن تملك جميع شروط النصر؟ ولماذا لم نستطع أن نجعل من تضحياتهم قوة سياسية تتجاوز زمنهم؟ إن التاريخ لا يسأل الشهداء عن أخطائنا؛ إنه يسألنا نحن.

ومن هنا تأتي آغري.

لم تكن آغري مجرد جبل ارتفعت فيه البنادق بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٠، ولم تكن مجرد فصل عسكري انتهى عندما استطاعت الدولة التركية أن تحسم المواجهة. كانت آغري لحظة كاشفة في التاريخ الكوردي الحديث، لأنها وضعت المشروع القومي أمام السؤال الذي طالما تهربت منه الثورات: كيف تتحول الأمة من مقاومة السلطة إلى بناء القدرة على ممارسة السلطة؟

كانت آغري أكثر تقدماً من كثير من الانتفاضات السابقة في وضوح خطابها القومي وفي محاولتها وضع المقاومة ضمن إطار سياسي أوسع، وارتبط بها مشروع خويون منذ تأسيسه عام ١٩٢٧، وبرز إحسان نوري بوصفه قائداً عسكرياً وسياسياً مهماً في التجربة. لكن آغري كشفت في الوقت نفسه مأساة الانتقال غير المكتمل: كان الوعي القومي يتقدم أسرع من المؤسسة، وكانت الفكرة أوسع من الأدوات المتاحة لها، وكانت الجغرافيا أوسع من القدرة السياسية على إدارتها.

كان الجبل موجوداً، وكان الرجال موجودين، وكانت الإرادة موجودة، وكانت القضية موجودة؛ لكن الدولة ليست جبلاً ورجالاً وإرادة وقضية فحسب.

الدولة منظومة.

هي جيش قادر على الاستمرار، وإدارة قادرة على تنظيم المجتمع، واقتصاد قادر على تمويل السياسة، ومؤسسات قادرة على إنتاج القرار، واتصالات قادرة على حفظ وحدة القيادة، ودبلوماسية قادرة على بناء المصالح، وقانون قادر على إنتاج الشرعية، ومجتمع سياسي قادر على إدارة اختلافاته، وقدرة على الصمود عندما تطول المواجهة ويبدأ الزمن نفسه بالعمل ضد الطرف الأضعف.

وهنا كان درس آغري القاسي.

لم يكن فشلها دليلاً على ضعف الكورد، كما أنه لم يكن نتيجة عامل واحد. كان نتيجة تفاعل مجموعة من الاختلالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والتنظيمية والجغرافية والدبلوماسية. كانت الدولة التركية تمتلك جهازاً عسكرياً وإدارياً أكثر مركزية، وموارد أوسع، وقدرة أكبر على الاتصال والاستخبار وإعادة إنتاج القوة، بينما واجهت الثورة مشكلات في التمويل والإمداد والتنظيم والتنسيق، واعتمدت بدرجات كبيرة على البنى المحلية والعشائرية والشبكات الشخصية، كما ظلت البيئة الإقليمية والدولية دون التحالف الحاسم الذي كان يمكن أن يغير ميزان القوة.

لقد أثبتت آغري أن الجبل يمكن أن يحمي الثورة، لكنه لا يستطيع أن يمولها؛ وأن الحدود يمكن أن تمنحها مجاًلاً للمناورة، لكنها لا تستطيع أن تخلق لها حليفاً؛ وأن المقاتل يستطيع أن يموت من أجل وطنه، لكنه لا يستطيع وحده أن يبني مؤسسات ذلك الوطن.

وهنا يظهر الفارق بين امتلاك القضية وامتلاك شروط تحقيقها.

أيها الشعب الكوردي ..

لا أقول لك هذا لأقتل فيك الحلم، بل لأحرره من السذاجة. فالحلم الذي لا يخضع للعقل يتحول إلى وهم، والقضية التي لا تتعلم من تجاربها تتحول إلى ذاكرة، والمقاومة التي لا تنتج معرفة باستمرارها تتحول إلى تكرار.

لقد آن لنا أن نخرج من ثقافة السؤال: من خاننا؟ إلى سؤال أكثر صعوبة وصدقاً: أين أخطأنا؟

الخيانة موجودة في التاريخ، والمؤامرات موجودة، والدول الكبرى تحركها مصالحها، والجغرافيا السياسية لا تعرف الرحمة، والدول التي حكمت الكورد تعاملت مع المسألة الكوردية وفق مصالحها وأمنها وأيديولوجياتها. كل ذلك صحيح، ولا يجوز إنكاره. لكن الأمة التي تفسر تاريخها كله بالخيانة تصبح أمة لا تستطيع أن تتعلم، لأنها تعفي نفسها من مسؤولية التفكير. إن رد كل هزيمة إلى مؤامرة خارجية قد يريح الذاكرة، لكنه يعطل العقل؛ أما البحث في مكامن الضعف الداخلية فلا يعني تبرئة الخصم، وإنما يعني استعادة القدرة على التعلم.

إن أخطر ما يمكن أن يفعله شعب مهزوم هو أن يحول الهزيمة إلى أسطورة بدلاً من أن يحولها إلى معرفة.

لا ينبغي لنا أن نقدر الهزائم حتى لا نضطر إلى تفسيرها.

آغري ليست عظيمة لأنها هزمت، وليست مقدسة لأنها قاتلت؛ عظمتها الحقيقية أنها تكشف لنا شيئاً عن شروط القوة السياسية، وأنها جعلت المسافة بين الحلم

والقدرة مرئية أمام التاريخ. وقيمتها ليست في عدد الذين سقطوا على سفوحها فحسب، بل في الأسئلة التي تركتها لنا بعد سقوطهم.

وهذه هي أمانة التاريخ.

إننا إذا أحببنا أبطالنا حقاً، فعلينا ألا نكرر أخطاءهم باسم الوفاء لهم. إذا كان إحسان نوري رمزاً للمقاومة، فلا ينبغي أن نحول رمزيته إلى بديل عن دراسة حدود التجربة التي قادها. وإذا كانت خويون خطوة متقدمة في بناء إطار قومي أوسع، فلا ينبغي أن نحولها إلى أسطورة تعفينا من دراسة حدود التنظيم والظروف التي أحاطت به. وإذا كانت أغري صفحة من صفحات الكرامة الكوردية، فلا ينبغي أن تسمح لنا الكرامة بأن نغلق أعيننا عن رؤية مواطن الضعف.

فالتاريخ الذي لا نستطيع نقده يتحول إلى عقيدة، والتاريخ الذي لا نستطيع التعلم منه يتحول إلى عبء.

لقد كانت إحدى أعظم مشكلات التجربة الكوردية أن الوحدة كانت تطلب في لحظة الخطر، لا تبني في زمن القوة. نذكر الأمة عندما تشتعل الحرب، ثم تعود الانقسامات عندما تخدم البنادق. نتحدث عن الشعب عندما نحتاج إلى المقاتلين، ثم تعود العشيرة والمنطقة والحزب والزعيم عندما يبدأ السؤال عن السلطة والنفوذ. نرفع اسم كوردستان عندما نواجه الآخر، ثم نختلف حول أي كوردستان نريد عندما يصبح السؤال: كيف نحكم؟ ومن يمثل؟ ومن يقرر؟ وما شكل الدولة؟ وكيف تتوزع السلطة؟ وما حدود صلاحيات المركز والأقاليم؟ وكيف تحمي حقوق المختلفين داخل المشروع القومي نفسه؟

وهنا تكمن المسألة الأعمق: الاستقلال ليس فقط الخروج من سلطة الآخر؛ الاستقلال هو أيضاً القدرة على تنظيم الاختلاف داخل الذات.

فإذا عجزت الأمة عن إدارة خلافاتها، فإنها قد تتحرر من سلطة خارجية لتقع في أسر سلطات داخلية. وإذا لم تتعلم كيف تجعل التعددية وسيلة لإثراء المشروع، فإنها قد تحول التعددية إلى سبب لتفكيكه.

إن الدولة الكوردية، إذا جاءت، لن تكون مجرد علم يرفع فوق مبنى، ولا نشيداً يغنى في الساحات، ولا حدوداً ترسم على الخريطة. ستكون امتحاناً أخلاقياً وسياسياً للعقل الكوردي نفسه. هل نستطيع بناء دولة لا تكون نسخة من الاستبداد الذي عانينا منه؟ هل نستطيع أن نجعل المواطنة أقوى من العشيرة، والمؤسسة أقوى من الحزب، والقانون أقوى من الزعيم، والمصلحة العامة أقوى من الولاء الشخصي، والحق أقوى من القوة؟

إن بناء الدولة يبدأ قبل إعلانها.

يبدأ عندما يتعلم المجتمع أن المؤسسة أهم من الشخص، وأن القانون أهم من القوة، وأن الاقتصاد جزء من الأمن القومي، وأن التعليم جزء من معركة التحرر،

وأن الثقافة ليست ترفاً، وأن الدبلوماسية ليست هامشاً، وأن العلاقات الدولية ليست أبواباً نطرقها عند الهزيمة، وإنما شبكة مصالح تبني في زمن السلم قبل زمن الحرب.

ويبدأ قبل كل ذلك من بناء الإنسان الذي يستطيع أن يحمل الدولة، لا الإنسان الذي ينتظر الدولة كي تحمله.

أيها الشعب الكوردي ..

لقد علمنا التاريخ أن الجغرافيا وحدها لا تنقذ الشعوب. كانت لنا الجبال، ولكن الجبال لا تتفاوض. وكانت لنا الأرض، ولكن الأرض لا تضع دستوراً. وكان لنا الدم، ولكن الدم لا يبني اقتصاداً. وكانت لنا الذاكرة، ولكن الذاكرة لا تؤسس مؤسسة. وكانت لنا البطولة، ولكن البطولة لا تكفي لصناعة نظام سياسي. وكان لنا الحق، ولكن الحق يحتاج إلى قوة سياسية تحميه، وتفاوض عليه، وترجمه إلى قانون ومؤسسات.

ولهذا فإن السؤال الكوردي في المستقبل لا ينبغي أن يكون فقط: كيف نحصل على الدولة؟ بل يجب أن يكون أيضاً: هل أصبحنا قادرين على بناء الدولة التي نريدها؟ فالفرق هائل بين شعب يريد دولة، وشعب أصبح قادراً على إنتاج شروط الدولة. والفرق بين الاثنين هو المسافة التي تفصل الحلم عن التاريخ.

لقد ضاعت فرص كوردية كثيرة، لا لأن التاريخ كان خالياً من الإمكانيات، وإنما لأن الإمكان السياسي لم يتحول دائماً إلى قدرة جماعية. كانت اللحظة تمر، بينما كانت القوى الكوردية تتفاوض فيما بينها على ما كان ينبغي أن يكون موضع اتفاق، وكانت الدول المحيطة تتصرف بمنطق الدولة، بينما كان الكورد يتصرفون أحياناً بمنطق الجماعة أو الزعامة أو المنطقة.

وحين تكون أمامك دولة مركزية تمتلك جيشاً وإدارة واقتصاداً ودبلوماسية، لا تستطيع مواجهتها بمجرد جمع عدد من الشجعان في الجبل.

هذه ليست إهانة للثورة.

هذه هي الحقيقة التي تجعل الثورة أكثر جدية.

إن الثورة التي لا تعرف حجم خصمها تتحول إلى تضحية، أما الثورة التي تعرف حجم خصمها وتبني قدرتها فتتحول إلى سياسة.

ولهذا فإن الدرس الأكبر من آغري ليس أن الكورد يجب ألا يثوروا، وإنما أن الثورة نفسها يجب أن ترتقي من فعل احتجاجي إلى عقل استراتيجي. لا يكفي أن تعرف لماذا تقاوم؛ يجب أن تعرف ماذا ستبني بعد المقاومة. لا يكفي أن تعرف من هو خصمك؛ يجب أن تعرف من هو حليفك، ومن هو شريكك، ومن هو منافسك، وما مصالح كل طرف، وأين تتقاطع مصالحه مع مصالحك وأين تتعارض. لا يكفي أن تملك

السلاح؛ يجب أن تملك اقتصاداً يستطيع إعادة إنتاج القوة. لا يكفي أن تملك القيادة؛ يجب أن تملك مؤسسات تستطيع أن تعمل عندما يغيب القائد. لا يكفي أن تملك الأرض؛ يجب أن تملك القدرة على إدارتها. ولا يكفي أن تقول: نحن أمة؛ بل يجب أن تستطيع الإجابة عن السؤال الأصعب: ما شكل النظام الذي سيجعل أبناء هذه الأمة مواطنين متساوين، لا أتباعاً لزعماء جدد؟

أبها الشعب الكوردي ..

إن أكبر خطأ يمكن أن نرتكبه اليوم هو أن نقرأ تاريخنا بعين الأمس. لا نريد العودة إلى زمن الإمارات، ولا إعادة إنتاج العشيرة باعتبارها مؤسسة سياسية، ولا تحويل الزعيم إلى دولة، ولا إعادة إنتاج الخلافات القديمة بأسماء حديثة. التاريخ لا يعاد؛ وإنما نستخلص منه القوانين.

والقانون الذي تكشفه التجربة الكوردية بوضوح هو أن التجزؤ السياسي كان دائماً أكبر من أن تعالجه البطولة الفردية، وأن الطموح القومي كان في مراحل كثيرة أوسع من أدواته، وأن القوة الخارجية لم تكن دائماً المشكلة الوحيدة؛ فقد كانت هشاشة البنية الداخلية عاملاً لا يقل خطورة.

لقد رسم الآخرون حدوداً في الجغرافيا، لكننا سمحنا أحياناً لهذه الحدود بأن تتحول إلى حدود في الوعي السياسي أيضاً.

وهذا أخطر.

فالحدود قد تقسم الأرض، لكنها لا ينبغي أن تقسم العقل. يمكن للكوردي في آمد والسليمانية وأربيل ووان وقامشلو ومهاباد وكوباني وعفرين وغيرها أن يعيش داخل دول مختلفة، وأن يحتفظ في الوقت نفسه بوعي تاريخي وثقافي مشترك؛ لكن الوعي المشترك لا يعني بالضرورة مشروعاً سياسياً واحداً، كما أن الاختلاف السياسي لا ينبغي أن يتحول إلى حرب داخلية بين أبناء شعب واحد.

علينا أن نتعلم الفرق بين وحدة الشعب وتطابق المشاريع السياسية.

فالأمة يمكن أن تتعدد داخلها الرؤى، لكن ما لا يجوز أن يتعدد هو الإيمان بأن الاختلاف السياسي سبب لإلغاء الآخر. وإذا كان الكورد قد خسروا في مراحل تاريخية بسبب تشتت القوة، فلا يجوز أن تتحول التعددية الحديثة إلى نسخة جديدة من التشتت القديم.

نحتاج إلى تعددية سياسية، لا إلى تعددية في الولاءات القومية. نحتاج إلى اختلاف في البرامج، لا إلى اختلاف في تعريف وجود الشعب. نحتاج إلى تنافس بين الأحزاب، لا إلى صراع بين أجزاء الأمة. نحتاج إلى زعماء، نعم، ولكننا نحتاج قبلهم إلى مؤسسات. نحتاج إلى أحزاب، نعم، ولكننا نحتاج فوقها إلى مجتمع سياسي. نحتاج إلى شعارات، ولكننا نحتاج أكثر إلى برامج. نحتاج إلى حماس، ولكننا نحتاج أكثر إلى العقل.

وهذه، في جوهرها، رسالة آغري.

فآغري لم تقل لنا إن الكورد عاجزون عن المقاومة؛ لقد أثبتت العكس. ولم تقل إن الكورد بلا قضية؛ لقد أثبتت أن القضية قادرة على دفع الرجال إلى مواجهة دولة. ولم تقل إن الحلم الكوردي مات؛ بل أثبتت أن الحلم يستطيع أن يعيش بعد الهزيمة. لكنها قالت شيئاً أكثر قسوة وأهمية: إن القضية العادلة لا تنتصر بعدالتها وحدها.

إن الأمة لا تحصل على مكانها في التاريخ لأنها مظلومة فقط، وإنما لأنها تستطيع أن تحول مظلوميتها إلى مشروع، ومشروعها إلى مؤسسة، ومؤسستها إلى قوة، وقوتها إلى سياسة، وسياستها إلى تفاوض، وتفاوضها إلى اعتراف، واعترافها إلى نظام سياسي قابل للحياة.

وهنا ينتقل السؤال من: لماذا خسرنا آغري؟ إلى السؤال الأبعد: لماذا لم نتعلم بما يكفي من آغري؟

ربما لأن الشعوب، مثل الأفراد، تحب أن تتذكر ما يرفع رأسها، وتنسى ما يوجع عقلها. نحب أن نتذكر البطولة وننسى التخطيط، ونتذكر الشهداء وننسى المؤسسات التي كان ينبغي أن نبنيها من أجلهم، ونتذكر الخيانة وننسى الانقسام، ونتذكر مؤامرات الآخرين وننسى عجزنا عن بناء قوة تجعل المؤامرة أقل تأثيراً.

نحب أن نتحدث عن الماضي، لأن الماضي لا يستطيع محاسبتنا؛ أما المستقبل فيضعنا أمام مسؤوليتنا.

ولهذا فإن الوفاء الحقيقي لآغري ليس أن نرفع صورتها كل عام، بل أن نمنع تكرار الشروط التي جعلت نهايتها ممكنة. والوفاء لإحسان نوري ليس أن نضعه فوق النقد، بل أن نفهم تجربته. والوفاء لخويون ليس أن نحولها إلى أسطورة، بل أن نفهم محاولة بناء التنظيم القوي وحدودها. والوفاء للشهداء ليس أن نبكيهم إلى الأبد، بل أن نبني وطناً لا يحتاج أبناؤه إلى الموت كي يثبتوا أنهم موجودون.

وهذا هو المعنى الأخير للثورة.

إن أعظم انتصار للشهيد ليس أن نكتب اسمه على جدار، بل أن نعيش في مجتمع يجعل موته آخر حاجة إلى التضحية.

أيها الشعب الكوردي ..

ربما لم يمنحنا التاريخ دولة حتى الآن، لكنه منحنا شيئاً لا يقل أهمية إذا عرفنا كيف نستخدمه: الخبرة.

لدينا قرون من التجربة السياسية، وتجربة الإمارات وسقوطها، وتجربة الانتفاضات والثورات، وتجربة القيادة الدينية والقبلية، وتجربة القومية الحديثة، وتجربة خويون وآغري، وتجارب سياسية وعسكرية مختلفة في أجزاء كوردستان، ولدينا أجيال من

المثقفين والسياسيين والمقاتلين الذين تركوا وراءهم من التجربة ما يكفي لبناء عقل سياسي مختلف.

لكن السؤال الحقيقي هو: هل تحولت هذه التجارب إلى عقل سياسي تراكمي؟

إذا كانت كل ثورة تبدأ من الصفر، فنحن لم نتعلم. وإذا كان كل جيل يكرر أخطاء الجيل الذي سبقه، فالتاريخ لم يصبح مدرسة. وإذا كانت كل قيادة تعتقد أنها البداية والنهاية، فالمشروع لم يتحول إلى مؤسسة. وإذا كانت كل هزيمة تنتج رواية جديدة بدلاً من أن تنتج معرفة جديدة، فسوف نستمر في إعادة التاريخ نفسه بأسماء مختلفة.

لذلك فإن المستقبل الكوردي يحتاج إلى ثورة أخرى، لكنها ليست بالضرورة ثورة البنادق.

إنها ثورة العقل السياسي.

ثورة تنقلنا من رد الفعل إلى الفعل، ومن العاطفة إلى الاستراتيجية، ومن الزعيم إلى المؤسسة، ومن الحزب إلى المجتمع، ومن الانقسام إلى التعددية المنظمة، ومن تقديس الماضي إلى نقده، ومن انتظار الخارج إلى بناء القدرة الداخلية، ومن سؤال: من يساعدنا؟ إلى سؤال أكثر نضجاً: ماذا نستطيع أن نفعل بأنفسنا؟

فالقوى الدولية قد تساعد وقد تتخلى، وقد تحالف وقد تنقلب مصالحها؛ أما الأمة التي لا تملك قوتها الذاتية فستظل رهينة لتقلبات الآخرين.

لا ينبغي للكورد أن يكونوا ضد العالم، كما لا ينبغي أن يكونوا أسرى للعالم.

السياسة ليست انتظاراً للأصدقاء، وإنما بناء للمصالح. والدبلوماسية ليست استعطافاً، وإنما قدرة على جعل مصالح الآخرين تتقاطع مع مصالحك. والاستقلال ليس عزلة، وإنما أعلى أشكال القدرة على إدارة العلاقات وحماية المصالح الوطنية.

وأخيراً، أيها الشعب الكوردي، إذا كان لا بد من تلخيص قرون من التجربة في حقيقة واحدة، فإنني أقول: لم يخسر الكورد لأنهم لم يقاتلوا بما يكفي، بل لأن القوة الكوردية لم تستطع دائماً أن تتوحد في مشروع تاريخي قادر على تحويل المقاومة إلى مؤسسة، والهوية إلى سياسة، والسياسة إلى قوة، والقوة إلى دولة.

وهذا ليس حكماً على الماضي بقدر ما هو تكليف للمستقبل.

فلا تجعلوا من أغري قبراً للذاكرة، بل اجعلوها مختبراً للعقل. لا تنظروا إلى الجبل وتسألوا كم رجلاً سقط فيه؛ انظروا إليه واسألوا: لماذا لم نستطع أن نحمل إرادة أولئك الرجال إلى ما بعد الجبل؟ لا تسألوا فقط كيف هزمت الثورة؛ اسألوا ما الذي كان ينقصها كي تنتصر. لا تسألوا فقط من انتصر في الحرب؛ اسألوا من امتلك الدولة. ولا تسألوا فقط أين ضاعت كوردستان؛ اسألوا أين ضاعت القدرة على بناء كوردستان.

فالتاريخ لا يعاقب الشعوب لأنها حلمت، وإنما يعاقبها عندما ترفض أن تتعلم كيف يتحول الحلم إلى قدرة.

ولعل هذه هي الحقيقة الأكثر مرارة والأكثر أملاً في آن واحد: إن كوردستان لم تضع لأن الكورد لم يعرفوا معنى الوطن؛ لقد ضاعت فرص كثيرة لأن معنى الوطن لم يتحول دائماً إلى بنية سياسية قادرة على حمايته.

ولهذا فإن معركة المستقبل ليست فقط مع من ينكر وجودنا، بل أيضاً مع كل ما يمنعنا من بناء القدرة على حماية هذا الوجود.

إن الدولة لا تبدأ يوم ترفع الراية فوق القصر؛ تبدأ يوم تصبح الأمة قادرة على إنتاج المؤسسة التي ترفع الراية وتحمي معناها. وتبدأ حين يصبح القانون أقوى من السلاح، والمؤسسة أقوى من الشخص، والمصلحة العامة أقوى من الولاء، والعقل أقوى من الانفعال، والوحدة السياسية أعمق من وحدة الشعارات.

عندها فقط يتحول التاريخ من سلسلة هزائم متكررة إلى تراكم خبرة، وعندها فقط يصبح الشهداء أحياء في مؤسسات الوطن، لا مجرد أسماء في كتب الذاكرة.

وعندها فقط يمكن لأغري أن تنتهي عسكرياً، لكنها لا تنتهي تاريخياً؛ لأن الجبال قد تسقط من يد المقاتلين، لكن الأفكار لا تسقط إذا تحولت إلى معرفة، والثورات قد تهزم في الميدان، لكن الأمة التي تتعلم من هزائمها تستطيع أن تجعل من الهزيمة نفسها مادة لبناء الانتصار.

ولهذا فإن الرسالة الأخيرة من أغري ليست رسالة يأس، ولا رسالة تمجيد للماضي، وإنما رسالة مسؤولية:

يا شعباً عرف كيف يموت من أجل وطنه، تعلم الآن كيف يبني وطناً لا يضطر أبناؤه إلى الموت من أجله.

فالأمة قد تولد من الذاكرة، وقد تتشكل من اللغة والتاريخ والأرض، وقد تستيقظ من الألم؛ لكنها لا تصبح قوة تاريخية إلا حين تمتلك العقل الذي يوحد إرادتها، والمؤسسة التي تحفظها، والاقتصاد الذي يسندها، والسياسة التي تمثلها، والدبلوماسية التي تحمي مصالحها، والوعي الذي يمنعها من إعادة أخطائها.

وعند تلك النقطة فقط، لا تعود أغري نهاية ثورة، بل تصبح بداية سؤال جديد. سؤال الدولة.

وسؤال الدولة، في نهاية المطاف، ليس: هل نستحقها؟

بل: هل أصبحنا قادرين على بنائها وحمايتها وإدارتها، وعلى الاختلاف داخلها من دون أن نهدمها بأيدينا؟

ذلك هو السؤال الذي تركته أغري لنا.

وذلك هو السؤال الذي لا يجوز للجيل القادم أن يهرب منه.

الأمم لا تهزم حين تسقط ثوراتها، بل حين تعجز عن تحويل هزائمها إلى معرفة، ومعرفتها إلى قوة، وقوتها إلى دولة؛ وأغري لم تسقط لأنها افتقدت الشجاعة، بل لأنها كشفت أن الشجاعة وحدها لا تصنع التاريخ، وأن الوطن الذي لا تحميه مؤسسة يبقى حلمًا، مهما كان ثمن الحلم.

THE AĞRI REVOLT

في أواخر عشرينيات القرن العشرين،
حين كانت الجبال شاهدةً على العهود،
والحدود تُرسم بدماء الشعوب لا بأخبار المفاوضات،
أشعل أبناء أاغري شمعاً مقاومةً في وجه دولة تُنكر وجودهم،
وتطمس أعلامهم، وتغتصب حقهم في الحياة والحرية.

تتناول هذه الدراسة واحدة من أبرز محطات النضال القومي الكوردي
في القرن العشرين، ثورة أاغري (1926-1930)،
بكل أبعادها السياسية والعسكرية والفكرية،
وتضعها في سياق المشروع القومي الكوردي الواسع،
في مواجهة الجمهورية التركية الناشئة
التي قامت على إنكار الآخر وطمس هويته.

من خلال الوثائق والشهادات والتحليل التاريخي،
يكشف هذا الكتاب عن جذور الثورة، وأحداثها، وامتداداتها،
وعن القادة الذين حملوا الحلم رغم قسوة الواقع،
ليكون مرجعاً أساسياً لكل من يريد أن يفهم
تاريخ شعب لا يزال يقاوم النسيان.

ثورة أاغري

1926-1930



تصميم الغلاف:

Yashar Aragon